

المحكمة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

نَصْرُهُ نَقَاةُ الْإِسْلَامِ

السنة الخامسة عشرة

مارس سنة ١٩٣٥

العدد السادس

يا أبا ذر. إن القوم خافوك على دنياهم. وخفتهم على دينك. فترك في أيديهم ما خافوك عليه. واهرب بما خفتهم عليه. فمأخوذهم إلى ما منعهم. وما أغناك عما منعوك. لا يؤنسك إلا الحق. ولا يوحشك إلا الباطل. فلو قبلت دنياهم لأحبوك. ولو قرضت منها لأمنوك.

(الامام علي بن أبي طالب) (Eschyle)

جميع المقالات سواء كانت فاصلة بخبر أو مجلة أو بالدارة ترسل بعنوانه «إدارة مجلة المحكمة وتحريرها»

بشارع النافخ رقم ٢٠

مطبعة حجازي
بالقاهر تليفون ٥٥٤٨٠

بيان

نشرنا في القسم الأول من هذا العدد الأحكام الآتية :

- | | | |
|---|---|-----|
| ٦ | أحكام صادرة من محكمة النقض والإبرام المدنية | عدد |
| ٧ | » » » » » الجنائية | |

ولخص هذه الأحكام كالمعتاد حضرة محمود أفندي عمر سكرتير محكمة النقض بإشراف حضرة صاحب العزة الأستاذ حامد بك فهمي الذي تولى مراجعتها

ونشرنا في القسم الثاني

- | | | |
|----|--|-----|
| ٩ | أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الأهلية | عدد |
| ٥ | أحكام صادرة من المحاكم الكلية الأهلية | |
| ٥ | أحكام » » القضاء المستعجل | |
| ٨ | أحكام » » المحاكم الجزئية | |
| ١٠ | أحكام » » محكمة الاستئناف المختلطة | |

كما نشرنا في القسم الثالث المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ بتعديل بعض أحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني والباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلي ومذكرته الإيضاحية الخاصة به .

لجنة تحرير المجلة

رافع بك اسكندر — محمد صبرى ابو عجم

شهر مارس
سنة ١٩٣٥

المحكمة

العدد السادس
السن الخامسة عشرة

قضاء محكمة النقض والإبرام المدنية (١)

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة مراد وهبه بك ومحمد فهمي حسين بك وحامد فهمي بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين ومحمود حلمي سوكة بك رئيس نيابة الاستئناف)

السابق الحكم له به ومع ذلك قضت برفض دعواه لها يكون حكماً مخالفاً للقانون متعين النقض .

٢ - متى كان الحكم مؤسساً على أسباب تفصيلية منتجة لما أقتنعت به المحكمة وحكمت به فليست المحكمة من بعد مجبرة على أن تذكر في حكمها كافة حجج الخصوم وترد عليها بل يكفيها أن يكون حكمها مؤسساً على وقائع صحيحة كاف تكييفها لا نتاجه قانوناً .

٣ - إذا كانت العناصر التي أثبتتها المحكمة في حكمها كافية لتصحيح القضاء بما قضت به فذلك يكفي لا اعتبار حكمها مسيئاً وقائماً على أساس المحكمة

و حيث ان الطعن يشمل ثلاثة أوجه منها اثنان راجعان الى الحكم في الدعوى الأصلية والثالث راجع الى الحكم في الدعوى الفرعية المتعلقة بالتعويض عن المرافعة الكيدية . فأما الوجهان

٨٤

٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤

تسبب الأحكام :

١ - منطق الحكم . وجوب اتفاقه مع مقتضى الأسباب التي أخذ بها .

٢ - تأسيس الحكم على أسباب منتجة لما قضى به . استعراض كافة حجج الخصوم والرد عليها . عدم وجوبه .

٣ - متى يعتبر الحكم مسيئاً ؟ (المادة ١٠٣ مرافعات)

المبادئ القانونية

١ - إن أصول القانون توجب على القاضي أن يقضى لصاحب الحق به بعد أن يكون تبين هذا الحق وأخذ به فعلاً في الأسباب بكيفية واضحة لا يحتمل معها إمكان الظن بقيام أية علة لديه تكون هي التي صرفته في منطق حكمه عن الأخذ بما قرره وأخذ به في الأسباب . فإذا قررت المحكمة في أسباب حكمها أن المدعى لا يملك من الأطيان التي ادعى على خصومه إغتنابهم لها سوى قدر كذا

(١) استنبط قواعد هذه الأحكام حضرة محمود فتدي عمر سكرتير محكمة النقض وراجعها وأقرها حضرة صاحب العزة حامد بك فهمي المستشار بمحكمة النقض والإبرام . ٩٠

المتعلقان بالدعوى الأصلية فاصلهما — أولا —
أن الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى الأصلية
وهو الذي أيدته محكمة الاستئناف أخذا بأسبابه
قد وقع فيه تناقض بين أسبابه ومنطوقه إذ أثبتت
المحكمة في الأسباب أن السيد السيد شادي باق له
١٦ قيراطا و٦ فدانين وأن هذا القدر لم ينازعه فيه أحد
من المدعى عليهم وأنه صدر إليه حكم لصالح المدعى
(الطاعن) من محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية
بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ في القضية نمرة ٢٦٠
سنة ١٩٠٣ أو يقول الطاعن انه مع كون هذا
المقدار داخلا في الأرض المرفوعة عنها الدعوى
فإن المحكمة حكمت برفض دعواه بحيث أصبحت
الأفدنة الستة والثلاثان التي يملكها مقضيا برفض
دعواه فيها أيضا . فهذا التناقض يبطل الحكم بطلانا
جوهريا — ثانيا — ان الطاعن قدم عدة مستندات
من ضمنها اقرارات رسمية صدرت من خصومه
لاحقة في التاريخ لبعض الأحكام التي يتمسك بها
هؤلاء الخصوم . وهذه الاقرارات تثبت ملكيته
للقدر المرفوعة به الدعوى ولكن محكمة أول درجة
لم ترد على هذه المستندات بتاتا وتابعتها محكمة
الاستئناف في ذلك مع أنه فصل تلك المستندات
بصحيفة استئنافه وبمذكراته لدى محكمة الاستئناف
ويقول ان عدم اشارة أى المحكمتين بشيء الى هذه
المستندات القاطعة في الدعوى يجعل حكمها باطلا
لخلوه من الأسباب .

وأما الوجه الثالث المتعلق بالدعوى الفرعية
فواصله ان المحكمة الابتدائية التي تأيد حكمها لأسبابه
لم تبين العلة التي حدت بها الى اعتبار دعوى الطاعن
من قبيل الدعاوى الكيدية بل اقتصرت على قولها
« ان المدعى كان يحدد هذا النزاع في المحاكم ويحكم
برفض دعواه وأنها ترى ان دعواه اذن كيدية
والمدعى عليهم يحقون في طلب التعويض عن ذلك »

وما ذكرته المحكمة من هذا غامض لا يظهر منه
بيان الدعاوى التي رفعها الطاعن ولا بيان سوء
نيته ولا بيان الضرر الذي لحق المدعى عليهم من
رفعه الدعوى . وعدم بيان هذا الأساس يجعل
الحكم خاليا من الأسباب وباطلا بطلانا جوهريا .

هـ

« وحيث فيما يتعلق بدعوى الملكية — انه
بالاطلاع على الحكم الابتدائي الذي أيدته محكمة
الاستئناف لأسبابه وعلى المذكرة التي قدمها
الطاعن بمحكمة استئناف مصر يتضح أن
الطاعن إذ طلب تثبيت ملكيته في ٨ قرارات
و ٣٣ فداناً قد حصر هذا المقدار في قطعتين
مساحة كل منهما ٢٠ فداناً أحدهما بحوض نمرة
٢٦ ادعى انه يملكها برمتها والآخرى بحوض نمرة
٢٧ ادعى انه يملك فيها ٣ قرارات و ١٣ فداناً وأما باقية
فلم يدعه . فالمحكمة حققت دعواه فظهر لها أن القطعة
التي مساحتها ٢٠ فداناً بحوض نمرة ٢٦ والتي يدعى
ملكيتها برمتها كانت في الأصل مملوكة لشخص
يدعى مصطفى أغا أحمد وآلت عنه للحكومة
لتغيبه غيبة منقطعة بدون وارث وأن الحكومة
رفعت دعوى طلبت فيها تثبيت ملكيتها لهذا القدر
ضد برهان نور باشا وورثة صالح الحديدي بك
واضعى اليد على ٢٠ سهماً و ٩ قرارات و ١٤ فداناً من
هذا المقدار وضد السيد السيد شادي (الطاعن)
واضع اليد على باقي هذه القطعة (٤٤ سهم و ١٤ قيراطا
و ٥ أفدنة) . فاعترف السيد السيد شادي بملكية
الحكومة لما تحت يده فتنازلت عن مخصصته . وكان
أفراد الفريق الآخر أواحداً للنزاع بينهم وبين
الحكومة أن يشتروا منها ٢٠ سهماً و ٩ قرارات
و ١٤ فداناً التي تحت يدهم واشتروه فعلاً بعقد في
٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٩ . وكذلك اشترى السيد

السيد شادى (الطاعن) من الحكومة ٤ أسهم و ١٤ قيراطا وه افدنة التى اعترف بملكيتها لها ولكن برهان باشانور ومن معه طلبوا هذا القدر منه بالشفعة وحكم لهم به نهائيا فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وبذلك اصبح الطاعن لا يملك شيئا فى القطعة المذكورة بل ان جميعها مملوكة لخصومه واضعى اليد عليها . أما القطعة الثانية التى بالحوض نمرة ٢٧ ومقدارها عشرون فدانا التى يدعى الطاعن امتلاك ٨ أسهم و ١١ فدانا شيوعا فيها فقد ظهر للمحكمة كما أثبتته فى حكمها أنها كانت فى الأصل مملوكة لمن يدعى والى اغا وان ورثته باعوا منها ١٦ قيراطا و ٦ افدنة الى السيد السيد شادى و ١٦ قيراطا و ٦ افدنة الى احمد الحديدي وأخيه عبد الوهاب الحديدي مناصفة بينهما والباقي من هذه القطعة وهو ١٦ قيراطا و ٦ افدنة باعوه الى من يدعى حسن محمد الشافعى وان السيد السيد شادى (الطاعن) اشترى من حسن محمد الشافعى هذه ١٦ قيراطا و ٦ افدنه فأصبح يملك ٨ قرارات و ١٣ فدانا شيوعا فى العشرين فدانا المذكورة وقد باع منها ١٦ قيراطا و ٦ افدنه شائعة فى هذه العشرين فدانا الى صالح الحديدي بعقد فى ٢ يناير سنة ١٨٩٨ مسجل تسجيلا كليا يعبأ بحجته المحكمة وقررت فى حكمها ما حاصله انه يبيع معتمد لا يقبل نزاع المدعى (الطاعن) فيه . وانه لم يبق لهذا المدعى بعد هذا البيع الا ١٦ قيراطا و ٦ افدنة ثم ذكرت المحكمة ان هذا القدر الباقي له فى القطعة المذكورة وهو ١٦ قيراطا و ٦ افدنة قد صدر لصالحه حكم به من محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ فى القضية نمرة ٢٦٠ سنة ١٩٠٣ وان خصومه المدعى عليهم لم ينازعه أحد منهم فيه .

« وحيث ان المحكمة بعد ان فصلت فى حكمها على الوجه المتقدم ما يفهم منه أن السيد السيد شادى

(الطاعن) لا يملك من ٨ قرارات و ١٣ فدانا التى ادعى على خصومه اغتصابهم لها سوى ١٦ قيراطا و ٦ افدنة شائعة فى القطعة نمرة ٢٧ وان دعواه فى ١٦ قيراطا و ٢٦ فدانا الباقية هى دعوى غير صحيحة ، وبعد أن صرحت أن خصومه لا ينازعونه فى ١٦ قيراطا و ٦ افدنة التى يملكها دون غيرها شائعة فى العشرين فدانا التى أصلها لوالى اغا و الواقعة بالحوض نمرة ٢٧ - بعد أن ذكرت ذلك قد أتت فى نص حكمها فرفضت دعواه فى ٣٣ فدانا برمتها أى أنها حرمتها من ١٦ قيراطا و ٦ افدنة المذكورة . ولا شك أن حكمها بذلك مخالف لأصول القانون التى توجب على القاضى أن يقضى لصاحب الحق . بعد أن يكون تبين هذا الحق وأخذ به فعلا فى الأسباب بكيفية واضحة لا يحتمل معها اعتلا مكان الظن بقيام أية علة لديه تكون هى التى صرفته فى منطق حكمه عن الأخذ بما قرره وأخذ به فى الأسباب كما هو الشأن فيما يشكو منه الطاعن الآن . ولإذن يتعين على هذه المحكمة نقض الحكم فيما يتعلق بفدنى ٦٢ المذكورة كما يتعين عليها بسبب صلاحية موضوع الاستئناف فى هذا الصدد أن تقضى بإلغاء الحكم الابتدائى فيما قضى به من رفض دعوى الطاعن بالنسبة لهذا المقدار وبإثبات عدم منازعة أحد من الخصوم له فيه . وبما أن هذا المقدار ما كان أحد من خصمه ينازعه فيه فرفع دعواه به هو أمر غير جدى وعليه هو أن يحتمل المصاريف المناسبة لهذا المقدار بحيث أنه يصبح متحملا بكافة مصاريف الدرجتين بعضها الخاصة بما لم ينقض الحكم فيه وباقيها هو الخاص بهذا المقدار الذى نقض الحكم فيه .

« وحيث ان ما يدعى الطاعن من أنه قدم مستندات وقرارات يقول أنها قاطعة فى الدعوى وان أية المحكمتين لم تلتفت إليها فظاهر من الحكم المطعون فيه أنه

مؤسس على اسباب تفصيلية منتجة لما اقتضت به المحكمة وحكمت به وليس المحكمة من بعد مجبرة على ان تذكر في حكمها كافة حجج الخصوم وترد عليها بل يكفيها أن يكون حكمها مؤسسا على وقائع صحيحة كاف تكييفها لانتاجه قانونا

هذا من جهة الدعوى الأصلية. أما من جهة الدعوى الفرعية الخاصة بالتعويض الكيدي فمما يجب أن يلاحظ هو أن هذا التعويض مقضى به لبرهان بك برهان نور وعبد الرحمن بك برهان نور واحمد بك برهان نور فقط والعناصر التي أثبتتها محكمة أول درجة في حكمها المطعون فيه كافية لتصحيح القضاء به فإن المحكمة أثبتت في حكمها أن الطاعن لا يملك شيئا مطلقا من العشرين فدانا التي بالحوض فقرة ٢٦ بل هي مملوكة لبرهان باشا نور (مورث المحكوم لهم بالتعويض) ولورثة صالح الحديدي وأن السيد السيد شادي (الطاعن) كان قد اشترى من الحكومة ٤ أسهم و ١٤ قيراطا وه افدنة مقدار ما كان تحت يده منها ولكن برهان باشا نور ومن معه طلبوا أخذ هذا المقدار منه بالشفعة وحكم لهم به نهائيا في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وما أثبتته المحكمة من هذا كاف لأن يكون حكمها في الدعوى الكيدية مسييا وعلى أساس . ولذلك يكون الطعن في الحكم من هذه الجهة في غير محله ويتعين رفضه أيضا .

(طعن الشيخ السيد السيد شادي وحضرته الاستاذ ابراهيم رياض ضد الحديدي صالح الحديدي وآخرين وحضر عن الثامن الاستاذ حنا يوسف منصور بك رقم ١ سنة ١٩٤٤)

٨٥

١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤

قوة الشيء المحكوم فيه . مناط نوافرها .

المبدأ القانوني

إن القضاء النهائي لا قوة له إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة

ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها .
المحكمة

« حيث ان الطعن بني على ثلاثة أوجه .
الأول - خطأ المحكمة في تطبيق القانون وتأويله باعتبارها شروط قوة الشيء المحكوم فيه غير متوفرة في الدعوى الأولى والدعوى الحالية في حين ان موضوع الخصومة واحد في الدعويين الثاني - خطأ المحكمة في تطبيق القانون لان الخصوم اعترفوا بلسان وكيلهم في محضر أعمال الخبير الذي كان معينا في دعوى الحساب الأولى ان دفاعهم في دعوى الملكية لم يكن جديا بل انه كان كيديا ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الاقرار في حين ان الاقرار في المسائل المدنية هو أقوى الأدلة - الثالث - قصور الحكم وعدم تسببيه في النقط القانونية التي دار حولها البحث مما يجعل الحكم المطعون فيه باطلا بطلانا جوهريا وذلك لأن المحكمة لم تبد أي سبب لعدم أخذها بالاقرار المتقدم ذكره كما أنها أغفلت بالمرّة البحث القانوني الذي أثاره أمامها ومبناه ان الحق في استرداد تكاليف المنشآت نص عنه في المواد ٦٤ وما بعدها من القانون المدني وقرر الشارع فيها لكل حالة خاصة حكما خاصا وان البحث في هذه الحالات محله عند النزاع في الملك وقد قضى به للطاعنة فاتجاه الخصوم والمحكمة في حكمها الى تعيين من الذي بني وبمال من أقيم البناء وقيعته هذا فأت أوانه وانتهى بحكم قطعي .

عن الوجه الأول

« حيث ان ما قالته محكمة أول درجة وتابعتها عليه محكمة الاستئناف من أن الملكية شيء وتكاليف البناء شيء آخر لا غبار عليه خصوصا متى لوحظ

عن اليوم الثالث

« وحيث ان التحدى بأحكام مادتي ٦٤ و ٦٥ من القانون المدني للوصول الى أن القضاء ضمنا في الملكية بحكم سنة ١٩٢٧ فيه قضاء حتمي بعدم أحقية المطعون ضدهما في الادعاء بشئ من تكاليف الانشاء — ذلك التحدى غير منتج أيضا بعد ان أثبتت المحكمة أن حكم سنة ١٩٢٧ لا يشمل القضاء في التكاليف المذكورة . وما كانت المحكمة بعد ذلك في حاجة الى وضع أسباب خاصة للرد عليه .

« وحيث انه من جميع ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه سليما من كل نقد والطعن المقدم عنه في غير محله ويتعين رفضه .

(طعن السيدة عصمت هاتم فهي عن نفسها وبصفقتها وحضر عنها الاستاذ احمد رفدي ضد السيد بك نور الدين مصباح بصفته رقم ٢٩ سنة ٤ ق)

٨٦

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤

- ١ - دفع بالبطالان . الدفع الواجب إبداءه قبل الدخول في موضوع الدعوى . تعرضه . الدفع ببطالان العقود . دفع موضوعي . جواز تقديمه في أية حالة كانت عليها الدعوى . (المواد ١٣٢ و ١٣٨ و ١٣٩ مرافعات)
- ٢ - مشاركة التحكيم المفوض فيها بالصلح . شرائط صحتها . الرضا الضمني بالتحكيم . لا يجوز . (المادتان ٧٠٥ و ٧١١ مرافعات)

المبادئ القانونية

- ١ - إن الدفع بالبطالان الذي جوزت المادة ١٣٢ من قانون المرافعات إبداءه قبل الدخول في موضوع الدعوى وقضت المادتان ١٣٨ و ١٣٩ مرافعات بسقوط الحق فيه بالحضور أو بالرد على الورقة الباطلة بما يفيد اعتبارها صحيحة إنما هو الدفع الخاص ببطالان صحيفة افتتاح الدعوى وبطلان أوراق الاجراءات

ان القضاء النهائي لاقوة له الا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق او في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها وان حكم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ لم يرد في منطوقه ولا في أسبابه ذكر لتكاليف الانشاء كما أنه لا يؤخذ منه حتما وبطريق اللزوم العقلي ان هذه التكاليف مفضى فيها واذن يكون هذا الوجه متعين الرفض .

عن اليوم الثاني

« وحيث ان الطاعنة تدعى ان وكيل الخصوم أقر أمام الخير بأن دعواه الملكية كانت دعوى كيدية .

« وحيث انه حتى بقطع النظر عن كون الطاعنة لم تقدم لهذه المحكمة دليلا رسميا على ماتدعيه من هذا بل الذي قدمته هو ورقة بسيطة مقول انها صورة غير رسمية من محضر الخير ومثلها لا يعتد به — حتى بقطع النظر عن هذا فان ماتدعيه غير منتج في موضوع كون حكم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ حاز قوة الشيء المحكوم فيه أو لم يحزها بالنسبة لتكاليف الانشاء ، ذلك .

أولا - لان الاقرار المذكور انما وقع في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ أي بعد صدور ذلك الحكم وصيرورته نهائيا فان كان فيه اشارة ما الى مصاريف الانشاء فتقدير ذلك لا يمس حكم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ وانما يكون وجه دفع في موضوع تلك التكاليف مؤسس على عمل قانوني جديد .

ثانيا - لان مجرد الاعتراف بأن المنازعة في الملكية انما كانت منازعة كيدية لا يزيد شيئا عن كون الملكية مشتركة بين الطرفين وهذا هو ذاته ما يؤخذ من حكم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ ولا شأن له بمصاريف الانشاء .

والمرافعات . فليس يصح تعدية هذه الأحكام إلى الدفع ببطلان العقود لأن الدفع يكون عندئذ من الدفع الموضوعية التي يجوز تقديمها في أية حالة تكون عليها الدعوى وتطبق عليه أحكام الإجازة الخاصة إذا كان البطلان نسبياً لا مطلقاً .

٢ - إن المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات توجب أن يكون عدد المحكمين المفوضين بالصلح وترا وأن يذكروا بأسمائهم في مشاركة التحكيم أو في ورقة سابقة عليها . وهذا النص يتفق معه جواز القول بإمكان تعيين بعض المحكمين في المشاركة وتوكيل هذا البعض في تعيين آخرين من بعد . وحكم هذه المادة من النظام العام فخالفته موجهة لبطلان المشاركة بطلاناً مطلقاً ، وحضور الخصوم أمام محكمين لم تتوافر فيهم الشروط المنصوص عنها في المادة المذكورة لا يصحح هذه المشاركة الباطلة .

٣ - إن المادة ٧١١ من قانون المرافعات إذ أوجبت من جهة أن عقد التحكيم يكون بالكتابة ، وإذ أفادت المادة ٧٠٥ مرافعات من جهة أخرى أن أسماء المحكمين ووترية عددهم تكون في نفس المشاركة أو في ورقة سابقة عليها فإن ذلك يفيد قطعاً أن التحكيم المفوض فيه بالصلح هو بخصوصه - على الأقل - لا يجوز فيه الرضاء الضمني .

المحكمة

« من حيث أن الطاعتين يقولون في الوجهين الأولين ما محصله أن مشاركة التحكيم المؤرخة في ١٣ يونيو سنة ١٩٢٩ لم تكن إلا مجرد مشروع

لتحكيم تتضمن اتفاق طرفي الخصومة على اختيار حكمين - صالحين سمياًهما باسميهما وعلى توكيل هذين الحكمين وتفويضهما في تعيين الحكم الثالث ، وعلى وجوب عرض المشاركة على المجلس الحسبي وتصديقه عليها لوجود قصر بين طرفي الخصومة . فلما عرضت المشاركة على هذا المجلس اتفق أمامه المحكمان الأولان اللذان كانا مفوضين من قبل الطرفين بتعيين هذا الحكم الثالث ، على تعيينه وقد عين بالفعل بموافقة المجلس عن القصر وعرف اسمه قبل أي إجراء من إجراءات التحكيم ثم يقولون . لكن الحكم المطعون فيه قد قيد نفسه بحرفية المشاركة وفصلها عن باقي الأجزاء المتممة لها وحكم عليها بالبطلان بالتطبيق لنص المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات ، مع أنه كان ينبغي ألا يفصل المشاركة عما تم بعدها أمام المجلس الحسبي من تعيين الحكم الثالث باتفاق الطرفين وبواسطة وكيليهما المحكمين الأولين . ثم يرتبون على قولهم هذا أن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق المادتين ٧٠٥ و ٧٢٦ من قانون المرافعات على صورة الدعوى كما خالف المادتين ٥١٦ و ٥١٧ من القانون المدني المجيزتين للتوكيل في تحكيم المحكمين « ومن حيث أن مبنى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن بطلان المشاركة المترتب على عدم تسمية الحكم الثالث هو بطلان يتعلق بالنظام العام مع أنه بطلان نسبي يسقط الحق في التمسك به بعدم إبدائه في أول جلسة من جلسات التحكيم طبقاً للمادة ١٣٨ من قانون المرافعات

ههنا

« ومن حيث أن محكمة الاستئناف - بعد أن أثبتت في صدر حكمها المطعون فيه ما جاء بمشارطة التحكيم من أن طرفي الخصومة قد اتفقا على أن

يكون الفصل في النزاع القائم بينهم بمعرفة المحكمين محمد بك زكي الشيتي والشيخ احمد رضوان وإنهما محكان مفوض لهما بالصلح وأن لهما أن يختارا مرجحا بمعرفتهما وبعد أن قالت « أن القواعد » « التي يقررها القانون في شأن ترتيب المحاكم » « وتعيين القضاة ومن في حكمهم من » « المحكمين وبيان اختصاصاتهم هي من » « القواعد الأساسية المتعلقة بالنظام العام » « التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها » - ان محكمة الاستئناف بعد هذا قد اوردت نص المادة ٧٠٥ « من قانون المرافعات وقالت « أن تعيين المحكمين اذا » « وقع على خلاف ما يأمر به هذا النص يترتب عليه » « بطلان المشاركة وبطلان الحكم » . ثم كشفت عن حكمة الشارع في ايجاب تسمية المحكمين بالصلح باسمائهم في مشاركة التحكيم واستمرت في الدليل الى أن قالت « ان مشاركة التحكيم المتنازع بسببها قد خالفت نص المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات حيث لم يذكر فيها جميع أسماء المحكمين وأنه لا يجوز الاخذ بما ذهب اليه الطاعنون أمامها من أن التفويض للمحكمين هو توكيل لهما بتعيين المحكم الثالث ، لانه مخالف لنص تلك المادة مخالفة لا تتفق مع ما أوجهه معنى هذا النص الذي لا لبس فيه » . ثم قالت « انه يتضح لها من الأوراق ان المشاركة عرضت على المجلس الحسبي للوفاق لوجود قصر في النزاع الأصلي فرأى المجلس أن يحصل تعيين المحكم الثالث فحضر أمامه المحكان المسميان في المشاركة وعرضا على المجلس اسمين لينتخب منهما المحكم الثالث وكانت النتيجة ان أُنْتُخِبَ بالقرعة حضرة أحمد بك قمحه محكما ثالثا وعلى هذا وافق المجلس على مشاركة التحكيم » . ثم قالت المحكمة بعد ذلك « فتعيين المحكم الثالث بالاسم بهذه الكيفية ليس فيه ما يحقق غرض الشارع المبين في المادة ٧٠٥

لان تعيين المحكم حصل أمام المجلس الحسبي بحضور وصي القصر وحضور المحكمين المبين اسمائهما في المشاركة ولم يحضره باقي المتعاقدين في هذه المشاركة فهو تعيين لم يكن بموافقة جميع المتعاقدين واذن فلا يعتبر ان هؤلاء الثلاثة المحكمين قد ذكروا باسمائهم في مشاركة التحكيم أو في عقد سابق عليها كما تقضي المادة ٧٠٥ » .

« وحيث ان هذا التسيب يدل على ان محكمة الاستئناف لم تقصر نظرها على أصل مشاركة التحكيم فقط كما يقول الطاعنون بل انها نظرت فيما ادعوه من أن تعيين المحكم الثالث حصل أمام المجلس الحسبي باتفاق جميع الخصوم فانضح لها عدم صحته وان المحكم الثالث انما حصل تعيينه بحضور وصي القصر فقط دون باقي المتعاقدين على التحكيم وان التمسك بأن تعيينهم تم بموافقة المحكمين الأولين باعتبارهما وكيلين في ذلك عن المتعاقدين وكالة منصرا بها في المشاركة هو تمسك غير مقبول قانونا لمخالفته لنص المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات الذي لا لبس فيه .

« وحيث ان ما رأت محكمة الاستئناف من ان ما كان من المحكمين الأولين من الموافقة على تعيين المحكم الثالث لا يعتبر موافقة من المتعاقدين ذوى الشأن موجدة لعقد التحكيم هو رأى سليم لا غبار عليه حتى على فرض غير الواقع فعلا وانها كانا موكلين بتعيين المحكم الثالث مادام المحكمون مفوضا لهم بالصلح وما دامت المادة ٧٠٥ - وحكما من النظام العام - توجب ذكر أسمائهم في المشاركة أو في ورقة سابقة عليها بما يتفق معه جواز القول بإمكان تعيين بعضهم في المشاركة وتوكيل هذا البعض في تعيين آخرين من بعد .

« ومن حيث انه فوق هذا متى لوحظ ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن ورقة التحكيم

المتنازع في صحتها إنما فوضت للمحكمين الأولين تعيين مرجح بينهما عند الاختلاف في الرأي فقط لا تعيين محكم ثالث أصيل يكون به عدد المحكمين وترا ويحضر مع زميله في كل اجراءات الدعوى ويسمع كل ما يدور فيها من المرافعة والدفاع ويحكم بالمشاركة معهما — متى لوحظ ذلك علم أن القول بأن تعيين المحكم الثالث قد تم قبول المتعاقدين له بما كان من قبول المحكمين الأولين وكيلهم في هذا التعيين وإن المشاركة أصبحت بهذا الاتفاق الجديد مشاركة جديدة صحيحة — هو قول في ذاته معدوم الأساس وأن هذه المشاركة الجديدة التي تمت على يد المجلس الحسبي إذا كان مذكورا فيها أسماء المحكمين بعدد وتركها تقضي بها المادة ٧٠٥ فإنها باطلة بطلانا مطلقا لانعدام ركن الرضا فيها على تعيين محكم ثالث رضاء مباشرا أو حتى بطريق التوكيل .

« ومن حيث أن ما يقوله الطاعنون في الوجه الثالث من أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما ذهب إليه من أن بطلان مشاركة التحكيم لا يزيله حضور المطعون ضدهم أمام المحكمين أثناء التحكيم وأن هذا الخطأ هو خطأ في تطبيق المادتين ١٣٨ و ١٣٩ من قانون المرافعات إنما هو ادعاء غير صحيح لأن الدفع بالبطلان الذي جوزت المادة ١٣٢ مرافعات لإبداءه قبل الدخول في موضوع الدعوى ، وقضت المادة ١٣٨ و ١٣٩ بسقوط الحق فيه بالحضور أو بالرد على الورقة الباطلة بما يفيد اعتبارها صحيحة ، إنما هو الدفع الخاص ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى وبطلان أوراق الاجراءات والمرافعات . فليس يصح تعدية هذه الأحكام إلى الدفع ببطلان العقود لأن الدفع يكون عندئذ من الدفوع الموضوعية التي يجوز تقديمها في أية حالة عليها الدعوى وتطبق عليها أحكام

الاجازة الخاصة إذا كان البطلان نسبيا لا مطلقا . » وحيث أن محكمة الاستئناف بعد أن قررت أن بطلان مشاركة التحكيم أي مشاركة ١٣ يونيو سنة ١٩٢٩ لمخالفتها نص المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات هو بطلان متعلق بالنظام العام وأن كل اتفاق على خلافه يكون باطلا وفي حكم المنعقد قالت « انه قد اتضح لها من الأوراق أن المحكم الثالث قد انتخب بالقرعة أمام المجلس الحسبي بحضور وصي القصر والمحكمين الاثنين المعينين فقط وفي غيبة باقي الموقعين على عقد التحكيم وأن هذا التعيين لم يكن إذن بموافقة جميع المتعاقدين وأنه لا يمكن القول بأن هؤلاء الثلاثة المحكمين قد ذكروا بأسمائهم في مشاركة التحكيم أو في عقد سابق عليها كما تنص على ذلك المادة ٧٠٥ مرافعات ، ثم قالت بعد ذلك « إن مضي هؤلاء المحكمين الثلاثة في تنفيذ التحكيم لا قيمة قانونية له وكذلك الحكم الذي أصدره لانه حكم أساسه مشاركة باطلة الخ ، ، ومعنى ذلك أن محكمة الاستئناف وجدت مشاركة التحكيم باطلة بطلانا مطلقا سواء بحسب أصلها الذي وضعت عليه في ١٣ يونيو سنة ١٩٢٩ لمخالفتها لنص المادة ٧٠٥ التي هي من النظام العام أو بعد تعديلها وإنشائها من جديد على يد المجلس لعدم توفر ركن الرضا من بعض المتعاقدين (ومنهم مورثة المطعون ضدهم) بخصوص تعيين المحكم الثالث كما وجدت أن حضور جميع الموقعين على اصل المشاركة أمام المحكمين الثلاثة ومرافعتهم أمامهم لا يصحح هذه المشاركة الباطلة في أية مرحلة من مرحلتها ولا تعتبر عقدا مبتدأ لمشاركة تحكيم صحيحة وهذا كله حق ولا خطأ فيه .

« وحيث انه لا يجوز الاعتراض بأن تلك المشاركة أصبحت بعد تصحيح المجلس الحسبي مستوفاة لما تشرطه المادة ٧٠٥ وأنها إذا كانت

باطلة لعدم الرضاء فان الرضاء كما يكون صريحاً يكون ضمناً وان حضور المتحاكين أو وكلائهم لدى هؤلاء المحكمين يعتبر قبولاً ضمناً لعقد مستوف لشروط المادة المذكورة - لا يصح الاعتراض بذلك لان المادة ٧١١ مرافعات إذ أوجبت من جهة أن عقد التحكيم يكون بالكتابة وإذ أفادت المادة ٧٠٥ من جهة أخرى ان أسماء المحكمين ووترية عددهم تكون في نفس المشاركة أو في ورقة سابقة عليها فان ذلك يفيد قطعاً أن التحكيم المفوض فيه بالصلح هو بخصوصه - على الأقل - لا يجوز فيه الرضاء الضمى .

« ومن حيث انه لذلك يتعين الحكم برفض الطعن .
(طعن مصطفى حسن المحلاوى عن نفسه وبصفته وآخرين وحضر عنهم الاستاد سلامة ميخائيل بك ضد ورثة المرحومة الست فطومة سعد النورى وحضر عن الاول الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف رقم ٨٨ سنة ٣ ق)

٨٧

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤

دين . عقد الاقرار بالدين والرهن . الأوراق المحررة لأعمال تجارية . مراد الفارع منها . (المادة ١٩٤ من قانون التجارة)

المبدأ القانونى

إن المراد بعبارة « الأوراق المحررة لأعمال تجارية » الواردة بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة هو الأوراق التى يتداولها التجار فيما بينهم تداول أوراق النقد خلفاً عن الدفع النقدى فى معاملاتهم التجارية . والمعنى الجامع فى هذه الأوراق أنها تتضمن دفع مبلغ معين من النقود فى أجل معين ويمكن نقل ملكيتها من إنسان لآخر بتظهيرها أو بمجرد تسليمها بغير حاجة الى إجراء آخر يعطل تداولها أو يجعله متعذراً . فالأوراق التى لا تنتقل الحقوق

الثابتة بها بمجرد التظهير، والسندات التى يكون الدين بها مقسطاً ، والسندات التى تتصل بأمور أخرى بعيدة عن مجرد ثبوت الدين بذمة المدين وميعاد دفعه كتعليق حلول أجل السداد على أمر خارجى غير مضى ميعاد الاستحقاق وكالتزام المدين بأداء عمل معين لشخص دائنه مع تعهده بسداد الدين - هذه الأوراق لا تعتبر من « الأوراق المحررة لأعمال تجارية » وإذن فعقد الاقرار بالدين والرهن الذى يشمل فضلاً عن الاقرار بالدين تأميناً عقارياً والذى جعل السداد فيه على أقساط شهرية والذى يتضمن التزامات أخرى من جانب المدين لا علاقة لها بالمديونية كالتزامه شراء بضائعه من محل تجارة دائنه وبجعل هذا الالتزام مرتبطاً بالمديونية وعدم القيام بتنفيذه مما يترتب عليه سقوط الحق فى الأجل واستحقاق جميع الاقساط الشهرية - هذا العقد لا يمكن اعتباره « من الأوراق المحررة لأعمال تجارية » على المعنى الذى تقصده المادة ١٩٤ من قانون التجارة .

المحكمة

« من حيث ان مبنى الطعن أن محكمة الاستئناف إذ قضت بحكمها المطعون فيه المؤرخ فى ١١ فبراير سنة ١٩٣٤ بتأييد الحكم المستأنف القاضى برفض المعارضة التى رفعها الطاعن فى تنبيه نزع الملكية المعلن له بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٣٣ قد خالفت نص المادة ١٩٤ من قانون التجارة بعدم اعتبارها العقد الرسمى المؤرخ فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ من الأوراق المحررة لأعمال تجارية (١ - ٢)

التي يسقط الحق في الدعوى بها بمضى خمس سنين اعتبارا من اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الدفع. « ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد نص المادة ١٩٤ من قانون التجارة وتساءل عن المراد من قول الشارع فيها « والأوراق المحررة لأعمال تجارية » ، ورجع إلى ترجمة هذه العبارة في الطبعة الفرنسية للقانون التجارى وإلى أصلها في القانون المختلط والقانون الفرنسى ، أجاب بأن المراد بهذه العبارة الأوراق التي يتداولها التجار فيما بينهم تداول أوراق النقد خلفا عن الدفع النقدي في معاملاتهم التجارية واعتبر المعنى الجامع فيها أنها تتضمن دفع مبلغ معين من النقود في أجل معين ويمكن نقل ملكيتها من إنسان لآخر بتظهيرها أو بمجرد تسليمها بغير حاجة إلى إجراء آخر يعطل تداولها أو يجعله متعذرا . ولذلك منع الأوراق التي لا تنتقل الحقوق الثابتة بها بمجرد التظهير ، والسندات التي يكون الدين الثابت بها مقسطا ، والسندات التي تتصل بأمور أخرى بعيدة عن مجرد ثبوت الدين بذمة المدين وميعاد دفعه كتعليق حلول أجل السداد على أمر خارجي غير مضي ميعاد الاستحقاق والالتزام المدين بأداء عمل معين لشخص دائته مع تعهده بسداد الدين - منع هذه الأوراق من أن تعتبر من « الأوراق المحررة لأعمال تجارية » .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان فسر هذه المادة من قانون التجارة على الوجه المتقدم استعرض عقد الأقرار بالدين والرهن موضوع الدعوى وأثبت ما هو عليه من كونه عقدا رسميا يشمل فضلا عن الأقرار بالدين تأمينا عقاريا ومن كون السداد فيه قد جعل على أقساط شهرية كل قسط منها خمسة جنيهات ومن كونه تضمن التزامات أخرى من جانب المدين لا علاقة لها

بالمديونية كالتزامه شراء بضائعه من محل تجارة خصمه وجعل هذا الالتزام مرتبطا بالمديونية بل جعل عدم القيام بتنفيذه بما يترتب عليه سقوط الحق في الأجل واستحقاق جميع الأقساط الشهرية ثم خرج الحكم من ذلك إلى أن هذا العقد لا يمكن اعتباره من الأوراق التجارية بالمعنى الذي أخذ به في تفسير المادة ١٩٤ من قانون التجارة ولذلك قضى بتأييد الحكم المستأنف .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه فيما أخذ به من تفسير المادة ١٩٤ وفيما أجراه من عدم الأخذ بحكمها في موضوع الدعوى لم يخالف القانون ولم يخطئ في تطبيقه فلذلك يتعين الحكم برفض الطعن . (طن الشيخ عبد المجيد أبو العنين شحاته وحضر عنه الأستاذ سايا حبشى ضد أحمد عبدالكريم وآخرين وحضر عنه الأستاذ أحمد الديواني بك رقم ٢٩ سنة ٤ ق)

٨٨

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤

عقد . تفسيره . سلطة محكمة الموضوع في ذلك .

المبدأ القانوني

إن تفسير محكمة الموضوع لشروط عقد مامتي كان تفسيراً تحتمله عبارة تلك الشروط وليس فيه تشويه لأصل العبارة فان محكمة النقض لا يكون لها تدخل فيه .

المحكمة

« حيث ان الطعن مبنى على أربعة أوجه :

- الأول - يتحصل في أنه طلب من المحكمة الحكم له بمبلغ ٥٤١ جنيها و ٦٢٠ مليما قيمة الباقي من القلم الأول من الطلب الأول بعد استئصال ٧٣ جنيها و ٨٣٠ مليما الذي احتفظ لنفسه بحق المطالبة به فيما بعد ولكن محكمة أول درجة قضت له بمبلغ ٥١٤ جنيها و ٩٥٨ مليما فقصمت منه مبلغ

٢٦ جنيتها وكسورا على اعتبار انه استحق عليه للجلسات البلدية مبلغ ٥ جنيهات غرامة عن مخالفة وقعت منه في ٢٧ مارس سنة ١٩٣١ ومبلغ ٧٠٢ ملليم و١١ جنيتها قيمة فرق حساب عن عقد سنة ١٩٣٠ ومبلغ ١٠ جنيهات غرامة عن مخالفة خاصة باللبن في ١٥ ابريل سنة ١٩٣١ ويقول ان المبلغين الأول والثاني ومقدارهما ١٦ جنيتها و ٧٠٢ ملليم هما خاصان بعقد سنة ١٩٣٠ فلا شأن لهما بالدعوى الحالية المرفوعة بخصوص عقد سنة ١٩٣١. وأما المبلغ الثالث وقدره ١٠ جنيهات قيمة الغرامة عن مخالفة ١٥ ابريل سنة ١٩٣١ فقد أخطأت محكمة الاستئناف في متابعة المحكمة الابتدائية في خصمه لان هذه المخالفة حكم ببراءته منها حكما نهائيا في ٦ ابريل سنة ١٩٣٢ بعد صدور الحكم الابتدائي ولم تسبب محكمة الاستئناف حكما في هذه النقطة ويكون حكما اذن في هذا الصدد باطلا هذا ويضيف الطاعن ان ما ذكره الحكم الابتدائي من ان الطاعن قبل ان لا يقضى له من قيمة القلم الأول الا بمبلغ ٥٢٦ جنيتها و ٦٢٠ ملليم الذي سلم به المجلس البلدى - ما ذكره من ذلك غير صحيح لان مذكرته التي طلب بها مبلغ ٥٤١ جنيتها و ٦٢٠ ملليم صريحة في طلبه هذا الذي صمم عليه لدى محكمة أول درجة - الثاني - ان محكمتي الموضوع أخطأتا في تطبيق القانون بعدم حكمها للطاعن بالمصاريف عن مبلغ ٥٤١ جنيتها و ٦٢٠ ملليم المذكور - الثالث - ان المحكمتين أخطأتا في عدم القضاء له بقيمة السندات وقدرها ١٢٠ جنيتها التي طلبها من باب الاحتياط . وهذا الوجه قد تنازل عنه المحامي وكيل الطاعن بجلسته ١٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤ - الرابع - ان المحكمتين أخطأتا في رفض التعويض المقدر بمبلغ ١٠٠٠ جنيهه (قيمة القلم الثالث من الطلب الأول) وقد قالت محكمة الاستئناف عن ذلك انه ثبت لديها

ان هناك مخالفة وقعت من الطاعن في ٨ مايو سنة ١٩٣١ وهي تهمة غش لبن تكفى وحدها لفسخ العقد ورفض هذا التعويض ، مع ان هذه المخالفة قد حكم ببراءته منها بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣١ من محكمة اللبان الجزئية حكما أصبح نهائيا لعدم استئناف النيابة له كما ان محكمة الاستئناف اعتمدت في قضائها بصحة فسخ العقد على المادة العاشرة مع ان المادة السادسة من هذا العقد تمنع من ذلك إذ بمقتضاها لا تكفى مخالفة واحدة للفسخ .

فقر ١

« وحيث ان الوجه الثاني الخاص بمصاريف مبلغ ٥٤١ جنيتها وكسور متعين الرفض لان الحكم الابتدائي الذي اخذت محكمة الاستئناف بأسبابه قد ورد فيه أن الطاعن لم يكن قدم الى المجلس البلدى لغاية رفع الدعوى فواتير المواد الغذائية التي وردها حتى كان المجلس يصرف له قيمتها بعد مراجعتها وانما هو تسرع في رفع الدعوى قبل ذلك . ولا شك أن للمحكمة - وقد ثبت لها هذا - ان لا تقضى له بشئ من مصاريف هذا الطلب . » وحيث ان الوجه الثالث قد تنازل عنه وكيل الطاعن فلا محل للنخوض فيه

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الرابع فان محكمة الاستئناف بنت رفضها للتعويض على فسخ العقد بسبب مخالفة الطاعن تلك المخالفة التي وقعت منه في ٨ مايو سنة ١٩٣١ وهي مخالفة كافية وحدها للفسخ والفسخ بسبب خطأ الطاعن لا يجعل له الحق في المطالبة بتعويض كما هو مقتضى القانون . أما ما يقوله الطاعن من ان مخالفة ٨ مايو سنة ١٩٣١ هذه قد برىء منها فانه غير ثابت انه قدم لمحكمة الاستئناف الدليل على هذه البراءة قبل حكمها في الدعوى . بل المحكمة قضت بما تقدم لها من المستندات فان كان ادعى لدى محكمة الاستئناف ببراءته من هذه المخالفة ولم يقدم دليلا

فيكون طعنه الآن متعلقا بالموضوع وان كان لم يدفع بذلك لدى محكمة الاستئناف فيكون طعنه الآن مبنيًا على سبب جديد وغير مقبول . واما فيما يتعلق بتمسكه بالمادة السادسة من عقد سنة ١٩٣١ فان المادة العاشرة من هذا العقد نفسه تجعل للبلدية حق فسخ العقد عند وقوع مخالفة واحدة وليس في مادته السادسة التي يتمسك بها الطاعن تقييد للاطلاق المقرر في المادة العاشرة المذكورة كما قالت محكمة الاستئناف بحق في حكمها المطعون فيه وما يلاحظ في هذا الصدد ان تفسير محكمة الموضوع لشروط عقد مامتي كان تفسيرًا تحتمله عبارة تلك الشروط وليس فيه تشويه لأصل العبارة فان محكمة النقض لا يكون لها تدخل في عملها واذا يكون هذا الوجه متعين الرفض .

« وحيث انه فيما يتعلق بالوجه الأول فان المحكمة الابتدائية التي تأيد حكمها لأسبابه ذكرت حقيقة (فيما يختص بثمر الأغذية وهو قيمة القلم الأول من الطلب الأول) ان البلدية سلمت بحق المدعى (الطاعن) في مبلغ ٦٦٠ مليا و ٥٢٦ جنيا وان المدعى قبل الحكم له بهذا المبلغ - قالت ذلك ولكن هذه المحكمة لم تعثر في أوراق الدعوى على قبول الطاعن ان ليس له قبل البلدية الا المبلغ المذكور فيكون اقتطاع الباقي من أصل المطلوب ومقدار هذا الباقي ١٥ جنيا غير مؤسس على سبب وارد في الحكم . اما فيما يتعلق بخصم مبلغ ٧٠٢ مليم و ١١ جنيا من أصل مطلوب الطاعن فواضح في الحكم ان الطاعن قبل خصمه من أصل مطلوبه وقبوله هذا تدل عليه المستندات المقدمة . ومتى كان الأمر كذلك أصبح الباقي له من أصل طلبه بعد خصمه مبلغ ٧٠٢ مليم و ١١ جنيا المخصوص بدليل صحيح هو مبلغ ٥٢٩ جنيا وكسور وبما ان المحكمة لم تقض له الا بمبلغ ٥١٤ جنيا وكسور فيكون

الفرق هو ١٥ جنيا لم تقض له به المحكمة ولم تبين وجه عدم قضائها له به . واذا كان الطاعن يقول بحق انه قال في مذكراته لدى محكمة الاستئناف ان هذا المبلغ هو مجموع غرامتي ٢٧ مارس سنة ١٩٣١ و ١٥ ابريل سنة ١٩٣١ ويدعي انه لاحق لخصمها منه لان الاولى خاصة بعقد سنة ١٩٣٠ والثانية قد برى منها - اذا كان يقول ذلك ويردده امام محكمة النقض - وكان المجلس البلدي يرد عليه امام محكمة النقض بان خصم هذا المبلغ هو في محله فان هذه المحكمة لا تستطيع ، وقد خلا الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي من اسباب خاصة بخصم هذا المبلغ ، ان تفصل في استحقاقه وعدم استحقاقه بل يتعين عليها ان تنقض الحكم فيما يتعلق بهذا المبلغ فقط وان تعيد الدعوى لمحكمة الاستئناف لتفصل في هذه النقطة وحدها مع رفض الطاعن في كل ما عدا هذه ال ١٥ جنيا فقط .

(طعن عبد القادر افندي ابراهيم وحضر عنه الاستاذ حسين والى ضد مجلس بلدي اسكندرية وحضر عنه الاستاذ سعيد طلبات بك رقم ٦ سنة ٤ ق)

٨٩

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤

جبارك . اللجنة الجركية . قراراتها . المعارضة فيها . جهة الاختصاص بنظر المعارضة هي المحكمة التجارية التابعة لما دائرة الجرك . (المادة ٣٣ من لائحة الجمارك)

المبدأ القانوني

إن لائحة الجمارك الصادرة في سنة ١٩٠٩ هي تنمة لاتفاق دولي فيجب عند الخلاف الرجوع فيها الى أصلها الفرنسي الذي وضعت عليه دون النص العربي الذي هو مجرد ترجمة قد يكون فيها شيء من تحريف المعاني . والمفهوم من النص الفرنسي للسادة ٣٣ من

هذه اللائحة أن الشارع اعتبر كل جرم في جهة ما من جهات القطر وحدة قانونية قائمة بذاتها لها دائرة اختصاص إدارية (ressort administratif) تتولى عملها فيها وهي بذاتها دائرة اختصاص قضائية لها (ressort juridictionnel) تحكم فيما يقع داخل حدودها من حوادث التهريب وأن المعارضة في قراراتها إنما تكون في وجهها هي بإعلان يرسل إليها في شخص رئيسها وهو أمين جمرها دون مصلحة عموم الجمارك ومدير عموم الجمارك اللذين لهما مجرد الاشراف على الجمارك المختلفة المنتشرة في نواحي القطر، ولكن لا اختصاص لهما بمقتضى اللائحة لا في ضبط حوادث التهريب ولا في المعاقبة عليها. وإذا كان الأصل الأصيل أن المدعى عليه لا يجلب إلا أمام المحكمة الواقع محله في دائرة اختصاصها وضح يقيناً أن عبارة (le tribunal de commerce du ressort) معناها المحكمة التجارية التابعة لها دائرة الجرم المدعى عليه في المعارضة والتي بها محل أمينه الممثل فيها (١).

المحكمة

« حيث أن الطعن كما يؤخذ من التقرير ومن المذكرة الشارحة له مبني على وجهين - الأول - حاصله أن محكمة الموضوع أخطأت في تأويل المادة ٣٣ من لائحة الجمارك إذ اعتمدت على نصها

العربي الوارد فيه أن المعارضة ترفع إلى « المحكمة التجارية ذات الاختصاص » وقد جرها هذا إلى القول بأن محكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية هي المختصة بحسب أصول القانون إذ هي محكمة محل إقامة المدعى عليه في المعارضة وهو مدير عموم مصلحة الجمارك الكائن مقرها بالاسكندرية، مع أن النص الفرنسي هو الأضبط وقد ورد به أن المعارضة ترفع إلى « tribunal de commerce du ressort » ومعنى هذا المحكمة التجارية الواقعة في دائرة اللجنة الجمرية خلافاً لما فسرت به المحكمة أيضاً كلمة 'ressort' المذكورة من أنها إذا كان من معانيها الاختصاص الموضعي أو الجغرافي فاتها تفيد أيضاً الاختصاص النوعي وسلطة كل هيئة قضائية في الفصل في المنازعات التي ترفع إليها سواء أكان ذلك ابتدائياً مع قبول الاستئناف أم كان نهائياً وإن ترجمتها في النص العربي بـ « ذات الاختصاص » هي ترجمة صحيحة.

أما الوجه الثاني فحاصله أن المحكمة أخطأت في تطبيق المادتين ٥ و ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمادة ٣١ من قانون المرافعات لأن هذه المواد مجتمعة تفيد أن الشارع أراد أن يكون اختصاص المحاكم الكلية بصفقتها ثاني درجة اختصاصاً موضعياً أي أنها تنظر في الأحكام الصادرة من المحاكم الواقعة في دائرة اختصاصها ولا يصح أن يطرح أمامها نزاع فصل فيه من هيئة قضائية خارجة عن هذه الدائرة. وبما أن المحكمة التي تنظر المعارضة هي - بالنسبة للجنة الجمارك الصادر منها القرار - بمثابة محكمة من محاكم ثاني درجة فيجب أن تكون هي التي تدخل اللجنة في دائرة اختصاصها ولا يصح أن تكون هي محكمة أخرى لا اتصال بينها وبين مقر اللجنة

(١) تقررت هذه القاعدة أيضاً في الحكم الصادر بجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ في القضية رقم ٤٢ سنة ٤ القضائية (الطن المرفوع من وزارة المالية ضد خليفة عبد الله)

« وإذا لم يرفع المتهم معارضة ولم يعلنها للجمرک في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ ارسال صورة القرار الى الحكومة المتتمى اليها يصبح القرار نهائيا ولا يقبل الطعن فيه بأى وجه من الوجوه » فالمعارضة اذن بمقتضى هذا النص الصريح انما تعلن « للجمرک » أى لذات الجمرک المحلى الذى ضبط عماله الاشياء المهربة وحكت لجنته بالغرامة والمصادرة للمدير عموم الجمارک بمقر مصلحة عموم الجمارک . وهذا لا يمكن أن يكون محل نزاع لوضوح النص فيه . ومفهوم هذا النص وماسبقه ان الشارع اعتبر كل جمرک فى جهة ما من جهات القطر ووحدة قانونية قائمة بذاتها له دائرة اختصاص ادارية (ressort administratif) تتولى عملها فيها وهى بذاتها دائرة اختصاص قضائية لها (ressort juridictionnel) تحكم فيما يقع داخل حدودها من حوادث التهريب وان المعارضة فى قرارها انما تكون فى وجهها هى باعلان يرسل اليها هى فى شخص رئيسها وهو أمين جمرکها دون مصلحة عموم الجمارک ومدير عموم الجمارک اللذين لها مجرد الاشراف على الجمارک المختلفة المنتشرة فى نواحى القطر ولكن لا اختصاص لها بمقتضى اللائحة لافى ضبط حوادث التهريب ولا فى المعاقبة عليها . واذ كان الأصل الأصيل ان المدعى عليه لا يجلب الا أمام المحكمة الواقع محله فى دائرة اختصاصها وضح يقينا ان عبارة (le tribunal de commerce du ressort) معناها - كما سلف - المحكمة التجارية التابعة لها دائرة الجمرک المدعى عليه فى المعارضة والتي بها محل أمينه الممثل له فيها . أما ما ورد فى الترجمتين العربيتين لللائحة سنة ١٨٨٤ ولائحة سنة ١٩٠٩ من قوله « المحكمة المختصة بذلك » أو « المحكمة ذات الاختصاص »

فهى ليست ترجمة لكلمتى « du ressort » مباشرة بل انها ترجمة للفظ « compétent » ولو كان واضح اللاتحتين أراد وضع هذه الصفة « compétent » لما غاب عنه وضعها بل انها كانت أبسط وأسهل وأجرى على القلم من كلمتى « du ressort » ولكنه وضعها المحكمة هى انه لو كان استعمال لفظ « compétent » المختصة لبقى المطلع يتساءل كما يتساءل الآن مع النص العربى وماهى تلك المحكمة المختصة ؟ ثم هو لا يعرف انها محكمة محل الجمرک الا بقياس ذهنى يستحضر فيه الأصل القانونى القاضى بأن الدعوى تنظر فى محكمة المدعى عليه ثم يصل منه الى أن الجمرک مادام مدعى عليه فالختصاص بالنظر هو المحكمة التى هو واقع فى دائرتها . فتفاديا من استعمال لفظ لا يؤدى الغرض الا بواسطة هذه العملية الذهنية قد حدد واضح النص بالفرنسية تلك المحكمة تحديدا مباشرا فقرر مباشرة انها هى محكمة جهة الجمرک وبهذا التحديد استوفى الشارع بيان الاختصاص النوعى إذ جعل المسألة من اختصاص المحكمة التجارية دون المدنية (وان كان لافائدة عملية الآن لهذا فى القضاء الأهلى لأن المحكمة الواحدة تحكم فى المواد التجارية والمدنية معا) ثم استوفى بيان الاختصاص الموضوعى إذ جعله لمحكمة دائرة الجمرک .

« وحيث ان التشريع على هذا الوجه هو دون غيره الذى كان متعينا فان المعارضة تقتضى دفعا وأمين الجمرک المحلى هو ورجاله الأدرين به دون مدير عموم الجمارک . ثم هى قد تقتضى أن تسمع المحكمة شهادة عمال الجمرک الذين ضبطوا المهربين والمواد المهربة بل قد يطعن لديها بالتزوير فى قرار اللجنة أو بعدم صحة حاضره العمال ويحتاج الحال لتحقيق هذا التزوير أو تحقيق صحة تلك

المحاضر . فاذا فرض أن الجمر ك الذي أصدرت
لجنته القرار كان جمر ك اسوان أو القصير أو
السويس مثلا وكانت محكمة المعارضة هي محكمة
اسكندرية الداخلة في دائرتها مصلحة عموم
الجمارك ومحل مدير عموم الجمارك لاقتضى التحقيق
استحضار موظفي الجمارك وعمالها من تلك
الأطراف النائية وفي هذا تعطيل للأعمال ضار
بالمصلحة العامة أيما ضرر كذلك غالبا ما يكون
المهربون من أهل الجهة التي وقع فيها التهريب فاذا
أكروها على الحضور من تلك الأطراف لرفع
معارضتهم أمام محكمة اسكندرية التي بها مصلحة
عموم الجمارك ومدير عموم الجمارك لكان في ذلك
تكليف لهم بما لا يطاق ولا يقبله شارع متزن . ثم انهم
قد يكون لهم شهود نفي هم عادة من أهل الجهة التي
ضبطت فيها الأشياء المهربة وربما أحجموا لبعدها الشقة
عن أن يقرروا الحق للتهمين حتى يستحضروهم
أو يعلنوهم ليستشهدوا بهم وفي هذا أيضا إحراج
للهمين لا يستسيغه الشارع . على أن نص المادة
٣٣ يهدر المعارضة اذا لم يصل اعلانها للجمرك
في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ ارسال قرار
اللجنة الى السلطة المحلية أو السلطة القنصلية .
وهذا الميعاد هو حتمى لا يضاف اليه أى ميعاد
مضافة . فلو أن المعارضة كان من شأنها أن تعلن
لمدير عموم الجمارك لسقطت حقوق أولئك المتهمين
قبل أن يصلوا الى اعلانها . وهذا يؤكد ان
تشريع الجمارك قائم على تلك الفكرة الأساسية
السابقة الاشارة اليها وهي كون كل جمر ك من
الجمارك المنظمة في الجهات المختلفة من القطرانما
هو — من حيث ضبط المتهمين والاختصاص
وحده بمحاكمتهم والاختصاص وحده بتقبل
معارضتهم — وحدة قانونية قائمة بذاتها لا شأن
لمصلحة عموم الجمارك في أعمالها واختصاصاتها

هذه الا من حيث الاشراف الرئيسى العام الذى
يتحقق به قيام كل بواجبه على الوجه القانونى
ومنى كان كل جمر ك وحدة قانونية قائمة بذاتها
ومختصا وحده بموجب النص بتقبل معارضة
التهمين فهو وحده الذى عليه أولا وبالذات
المدافعة فى هذه المعارضة بل الذى له هذا الحق
ولا يمكن جلب أمينه الى محكمة أخرى غير محكمة
محل جمر ك بل هذه المحكمة الأخيرة هي وحدها
المختصة بحسب الأصل العام فى كل الشرائع
والنص فى اللائحة لا يعنى غير ذلك .

« وحيث انه فوق ماتقدم مما يوضح ان
محكمة محل الجمر ك هي المختصة دون غيرها بنظر
المعارضات فان للسوابق التاريخية فى تشريع
الجمارك لاندع محلا لأدنى شك فى هذا الصدد .
ذلك بأن لائحة ٢ ابريل سنة ١٨٨٤ التى
صارى من بعد لائحة سنة ١٩٠٩ لم تكن خلقت
جديدا أبداه الشارع المصرى على غير مثال سابق
كلا بل ان الجمارك المصرية كانت قبل سنة ١٨٨٤
تسير على مقتضى قوانين الجمارك التركية . ومن
ضمن هذه القوانين قانون صدر فى سنة ١٢٨٥
هجريه وتبلغ للجهات ومنها مصر باعلان رسمى
« من أمانة الرسومات الجليلة » فى ١٧ ابريل
سنة ١٨٦٣ وقد ذكر فى ديباجته أنه وضع وفقا
للعاهدات التجارية التى عقدت بين « السلطنة
السنية » وبين الدول المتحابة . وهو خاص بمنع
الحيل والتهرب من الجمارك . والمادة الخامسة
منه هي الأصل الذى نقلته المادة ٣٣ من اللائحتين
المصريتين الصادرتين فى سنة ١٨٨٤ وسنة ١٩٠٩
وتلك المادة الخامسة بعد أن نصت على كيفية
تشكيل اللجنة وتحقيق جريمة التهريب واصدار
اللجنة لقرارها وتبليغه فى ظرف أربع وعشرين
ساعة على الأكثر لقنصل المتهم وصيرورة القرار

نهايا ان لم تصل معارضة الى الجمرک في ظرف خمسة عشر يوما - بعد هذا ورد فيها ما حاصله أن المعارضة « ترسل إلى نظارة التجارة إذا كان محل الوقوع في دار السعادة أو الى مجلس التجار المحلي إذا كان الوقوع في الخارج أو إلى مجلس البلدة في المحال التي لا يوجد بها مجلس تجارة وذلك لتفحص هذه المجالس المادة وتقرر ما إذا كان حكم المصادرة واجب التأييد أو الالغاء الخ) » فهذه المادة التي نقلت معانيها تماما إلى المادة ٣٣ من اللائحة المصرية صريحة الصراحة كلها في أن مجلس التجارة في الجهة التي وقعت فيها المخالفة - وهي بالبداية جهة الجمرک الذي ضبطها وحكم فيها - هي المختصة بنظر المعارضة فالسوابق التاريخية التشريعية تؤيد النظر الذي

تذهب اليه هذه المحكمة الآن .
« وحيث ان مقتضى ما تقدم أن مصلحة عموم الجمارک ومدير عموم الجمارک ليس أيهما خصما أصيلا بمقتضى اللائحة في تلك المعارضات بل الخصم الأصلي فيها هو الجمرک المحلي ذاته وأمينه الذي يشخصه . كما أن محكمة مصلحة عموم الجمارک لا اختصاص لها بل المختص هي محكمة محل الجمرک . فيتعين إذن قبول الوجه الأول ونقض الحكم المطعون فيه وفي موضوع الاستئناف إلغاء حكم محكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية الصادر في ١٠ يونيو سنة ١٩٣٣ و بعدم اختصاصها بنظر هذه المعارضة . ولا حاجة بعد لبحث الوجه الثاني
(طعن وزارة المالية ضد خليفة عبدالله رقم ٤١ سنة ٤ ق)

قضاء محكمة النقض في الجنايات

٩٠

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤

مسئولية جنائية . تحديد ما . توزيع العقوبات على كل من المتهمين . موضوع .

المبدأ القانوني .

إن تحديد المسؤولية الجنائية لكل من المتهمين في جريمة واحدة وتوزيع العقوبات عليهم بنسبة ذلك أمر موكول لتقدير محكمة الموضوع لا تسأل عنه حساباً ولا شأن للمحكمة النقض به .

المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن المقدمين من الطاعن الأول بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٣٤ أن الحكم المطعون فيه نسب إلى

الطاعن أنه اعترف بجريته وهذا يخالف الثابت بأوراق الدعوى فإنه لم يعترف أصلاً .

« ومن حيث أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى أنه قرر أن الطاعن الأول بعد أن ظل في بادئ الأمر ينكر في التحقيقات علاقته بالجريمة انتهى إلى أنه اعترف للحق اعترافاً صريحاً مفصلاً وذكر الحكم ملخص هذا الاعتراف وهو أن الطاعن (اتفق مع المتهمين الثاني والثالث والرابع والسادس على احضار المجنى عليه من بلدته إلى كفر الصلاحيات للقتل به نظير مبلغ أربعين جنياً تعهد المتهم السادس باحضاره بعد القتل من المتهم الخامس ابن المجنى عليه وأنه في يوم الحادثة ذهب إلى منزل المجنى عليه بصدقة بعد أن اخذ حماراً عثر عليه في الطريق صدقة ليركب عليه المجنى عليه ولما وصل إلى كوبري مصرف النظام
(٣ - ١)

التقى هناك بالمتهمين الثاني والثالث والرابع وآخر لا يعرفه وترك لهم القتل وانصرف على مصرف النظام وبعد ذلك لحق به المتهم الثاني وذهب معه إلى منزل والده بناحية البيضاء حيث تناول طعام الافطار وبعد ذلك ذهبوا إلى عزبة السيد محمد سليم حيث باتا معا في منزل عبد الجليل المهدي (وقد ذكر الحكم بعد ذلك ما استنتجه من هذه الأقوال ومما قام لديه من أدلة أخرى إذ قال (وحيث أن المحكمة تستخلص من اعتراف هذا المتهم في التحقيقات ومن الأدلة التي سيأتي بيانها فيما بعد أن المتهمين الأربعة الأولين باثروا بأيديهم قتل المجنى عليه بالطريقة التي سيأتي بيانها عند ذكر ما جاء بالتقارير الطبية) ومن تصفح محضر تحقيق النيابة يرى أن ملخص الحكم المطعون فيه من اعتراف الطاعن الأول إنما هو خلاصة دقيقة لما جاء على لسان هذا الطاعن في الصفحات ٦٥ - ٦٨ من ذلك التحقيق وأنه لا محل لما يزعمه الطاعن من أن ما جاء بالحكم بصدد الاعتراف يخالف الثابت بأوراق الدعوى .

» ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أن الحكم إذ عاقب الطاعن بالاعدام أسس ذلك على أنه هو صاحب الدور الأكبر في الجناية وذلك على حين أنه نسب لمتهم آخر دورا مماثلا لدور الطاعن الأول بل وأشد منه إمعانا في الجناية ومع ذلك فقد اكتفى بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة وهذا التفريق في المعاملة يعد خطأ في تطبيق القانون .

» ومن حيث أن هذا الوجه مردود لتعلقه بالموضوع فإن تحديد المسؤولية الجنائية لكل من المتهمين في جريمة واحدة وتوزيع العقوبات عليهم بنسبة ذلك أمر موكل لتقدير محكمة الموضوع لا تسأل عنه حسابا ولا شأن لمحكمة النقض به .

» ومن حيث أن هذا الطاعن رفع بعد ذلك جملة عرائض تدور كلها حول أمور موضوعية فمنها ما يحاول فيه القاء عبء المسؤولية على غيره ومنها ما يطلب فيه إعادة التحقيق أمام محكمة النقض إلى غير ذلك من الأمور التي لا تلتفت إليها هذه المحكمة .

» ومن حيث أن الأسباب المقدمة من الطاعنين الثالث والرابع متعلقة بالموضوع لأنها تقوم على ادعاء أنهما مظلومان وأنه لم تكن لها يد في الجريمة وهذا ما لا شأن لهذه المحكمة به .

(طعن رمضان محمد الصوابي وآخرين ضد النيابة رقم ١٦٢٨ سنة ٤ ق رتبة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة ومصطفى محمد بك وذكى يزرى بك واحد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين وحضور الاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف)

٩١

١٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤

مفرقات . مناط العقاب في جريمة إحراز المفرقات . بارود الصيد . متى يعتبر من المفرقات المعاقب عليها بالمادة ٣١٧ المكررة ع ٩

المبدأ القانوني

لتطبيق المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات يجب التمييز بين حالة صنع أو استيراد أو إحراز القنابل أو الديناميت أو المفرقات بصفة عامة وبين حالة صنع أو استيراد أو إحراز المواد المعدة لأن تدخل في تركيب تلك المفرقات وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انفجارها . ففي الحالة الأولى يحق العقاب متى ضبط المفرق ولم يكن عند صانعه أو مستورده أو محرضه رخصة به ولم يكن لديه مسوغ شرعي لصنعه أو استيراده أو إحرازه ؛ ولا يشترط

لتوقيع العقاب في هذه الحالة إثبات نية المتهم في استعمال المفرق في الاجرام بل يكفي لذلك مجرد وجود المفرق ماديا مع ثبوت علم المتهم بأنه مفرق . والمقصود من عبارة « مسوغ شرعى » هو أن يكون لدى المتهم أسباب مقبولة غير محرمة تميز له إحراز المفرق أو صنعه أو استيراده

أما في الحالة الثانية (حالة صنع أو إستيراد أو إحراز المواد المعدة لأن تدخل في تركيب المفرقات والأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انفجارها) فإن هذه المواد والأجهزة والآلات والأدوات تعتبر في حكم المفرقات ويعاقب صانعها أو محرزها أو مستوردها طبقاً للمادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات إذا ظهر من وقائع الدعوى وظروفها أن هذه الأشياء أعدت لأن تدخل في تركيب المفرقات . وهذا أمر متروك لتقدير قاضى الموضوع . وبناء على ذلك يمكن أن يعتبر « بارود الصيد » مفرقاً مما يدخل في حكم تلك المادة . ولكن إذا كان المضبوط من هذه المادة كمية صغيرة مما يستعمل عادة في الصيد فلا يمكن مبدئياً أن يعد من قبيل المفرقات لأن هذه الكمية الصغيرة لا تحدث الفرقة إذا ما أشعلت وحدها ولا يترتب على إشعالها ضرر التخريب والتعيب والاتلاف وهو مناط العقاب في المادة المذكورة ، إلا أنه نظراً إلى أن القليل من البارود يمكن أن يدخل في تركيب المفرقات فيجب لتوقيع العقاب على حائزه طبقاً للفقرة الثانية من

المادة ٣١٧ المكررة ع أن يثبت من الوقائع أن هذا البارود القليل قد أعد لأن يدخل في تركيب مفرق ما .

فاذا كان الثابت بالحكم أن كمية البارود المضبوطة لدى المتهم صغيرة وأنها بما تستعمل في ملء الخراطيش فلا يمكن إعتبارها مفرقاً في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ ع المكررة كما لا يمكن إعتبار المتهم محرزاً لمادة تدخل في تركيب المفرقات مادامت ظروف الدعوى المبينة بالحكم لا تدل على أنها قد أعدت لذلك (١)

الملاحظة

« من حيث أن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن طبقاً للمادة ٣١٧ من قانون العقوبات المعدلة بقانون نمر ٣٩ سنة ١٩٣٣ لأنه أحرز باروداً قد أخطأ في تطبيق القانون لأن إحراز البارود لا يمكن بقصد التدمير أو التخريب لا يتسع له مدلول تلك المادة بل يخرج من حكمها خصوصاً وأن الظروف التي لا يست تعديل تلك المادة مرجعها إلى الحالة النفسية التي سادت مصر في العهد الأخير فأدت إلى توالى الأعمال الإرهابية من القاء القنابل وإشعال الديناميت مما جعل المشروع يعمل على معالجة هذه الحالة فوضع أحكاماً رادعة لها وهذا يقطع في أن قصد المشرع من تعديل المادة المذكورة إنما هو الضرب على أيدي المتهين وزجرهم .

« ومن حيث أن الواقعة النابتة في الحكم أنه

(١) ملاحظة : قررت هذه القاعدة بالحكمين الصادرين في هذه الجلسة في القضيتين رقم ٩٩٦ سنة ١٩٣٤ القضائية ورقم ١٦٠٨ سنة ١٩٣٤ القضائية الخاصة أولاً بالطعن المقدم من النيابة العامة ضد مصطفى الرأى ائدى والخاصة ثانيها بالطعن المقدم من النيابة العامة ضد يوسف السيد عبدالمطى .

ضبط بمنزل الطاعن كمية من البارود فاتهمته النيابة بأنه أحرز مفرقات من غير مسوغ شرعى وطلبت عقابه بالمادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات فبرأته محكمة أول درجة استنادا على انه ضبط مع البارود خرطوش مما يدل على أن البارود انما وجد بقصد استعماله في الخرطوش ولا عقاب على ذلك ولكن المحكمة الاستئنافية أدانته وجاء في حكمها المطعون فيه أن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٣ اعتبر البارود من المفرقات لأنه جاء به في تعديل المادة ٧٩ عقوبات أنه يعتبر في حكم المفرقات كل مادة معدة لأن تدخل في تركيبها ولا شك في أن البارود من المواد الأساسية لصنع المفرقات ولا محل للبحث عن قصد المتهم في كيفية استعمال البارود المضبوط بل يكفي ضبطه عنده لمعاقبته طبقا للمادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات .

« من حيث انه لتطبيق المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات يجب التمييز بين حالة صنع أو استيراد أو احراز القنابل أو الديناميت أو المفرقات بصفة عامة وبين حالة صنع أو استيراد أو احراز المواد المعدة لأن تدخل في تركيب تلك المفرقات وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انفجارها في الحالة الأولى يحق العقاب متى ضبط المفرق ولم يكن عند صانعه أو مستورده أو محرزه رخصة به أو لم يكن لديه مسوغ شرعى لاحترازه أو صنعه أو استيراده ولا يشترط لتوقيع العقاب في هذه الحالة إثبات نية المتهم في استعمال المفرق في الاجرام بل يكفي لذلك مجرد وجود المفرق ماديا وثبوت علم المتهم بأنه مفرق وهذا ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة دائما وما يجب ملاحظته في هذا الشأن ان العقوبة واجبة عند ضبط المفرق في حالتين الأولى عدم وجود رخصة به والثانية عدم وجود مسوغ شرعى

لا حرازه أو صنعه أو استيراده والمقصود من عبارة مسوغ شرعى أن يكون لدى المتهم أسباب مقبولة وغير محرمة تجيز له احتراز المفرق أو صنعه أو استيراده فإذا لم يوجد لديه هذا المسوغ الشرعى وجب العقاب ولو كان حاصلا على رخصة .

هذا اما فيما يخص بحالة صنع أو استيراد أو احراز المواد المعدة لأن تدخل في تركيب المفرقات والأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انفجارها فتعتبر هذه المواد والأجهزة والآلات والأدوات في حكم المفرقات ويعاقب صانعها أو محرزها أو مستوردها طبقا للمادة ٣١٧ فقرة ثانية مكررة من قانون العقوبات اذا ظهر من الوقائع وظروف الدعوى ان هذه الأشياء أعدت لأن تدخل في تركيب المفرقات وهو أمر متروك لتقدير قاضى الموضوع .

« ومن حيث انه اذا تقرر ذلك وجب البحث فيما اذا كانت المادة المضبوطة في هذه القضية (وهي بارود صيد) تعتبر مفرقا في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات ام هي مما يمكن ان يدخل في تركيب المفرقات طبقا للفقرة الثانية من تلك المادة .

« ومن حيث ان عبارة مفرقات أخرى الواردة في المادة المذكورة عامة تشمل جميع انواع المفرقات ومنها البارود بصنوفه المختلفة فهي تتسع اذن لبارود الصيد الا انه مما يجب ملاحظته ان بارود الصيد هذا لا يحدث الفرقعة الا اذا اشعلت منه كمية كبيرة في مكان مقفل لا يتسع للغازات التي يتحول اليها البارود عقب الاشعال فاذا ضبطت عند شخص كمية كبيرة من هذا البارود تفوق كثيرا ما يستعمل عادة في الصيد امكن القول بأن هذه الكمية تعتبر مفرقا في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات ويعاقب محرزها

إذا لم يكن لديه رخصة أو إذا كانت لديه رخصة ولكن لم يتوفر لديه المسوغ الشرعي فإذا كان المضبوط كمية صغيرة مما يستعمل عادة في الصيد فلا يمكن أن تعد من قبيل المفرقات لأنها لا تحدث الفرقعة إذا ما اشعلت وحدها ولا يترتب على إشعالها ضرر التخريب والتعيب والاتلاف وهو المقصود بالعقاب في المادة المذكورة ويخلص من ذلك أنه إذا كان الكثير من بارود الصيد يمكن أن يعتبر مفرقا فليس قليله كذلك إلا أنه نظر إلى أن هذا القليل من البارود يمكن أن يدخل في تركيب المفرقات فيجب لتوقيع العقاب على حائزه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣١٧ مكررة عقوبات أن يثبت من الوقائع أنه أعد لأن يدخل في تركيب مفرق ما.

« ومن حيث أنه ظاهر من الوقائع الثابتة في الحكم أن كمية البارود المضبوطة لدى المتهم صغيرة وإنها بما يستعمل في ملء الخراطيش فلا يمكن اعتبارها مفرقا في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ مكررة كما لا يمكن اعتبار الطاعن محرزا للمادة تدخل في تركيب المفرقات مادامت ظروف الدعوى الميئنة في الحكم المطعون فيه لا تدل على أنها قد أعدت لذلك .

« ومن حيث أنه مما تقدم يظهر أن الحكم المطعون فيه إذا كان الطاعن على أساس أنه أحرز مفرقات طبقا للمادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون فيتعين نقضه وبراءة الطاعن مما نسب إليه .

(طعن عبد المجيد السيد على ضد النيابة رقم ١٦٠٢ سنة ٤ ق بالمحنة السابقة)

٩٢

٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . (المادة ٣٢٤ ع . مدى انطباقها .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات أتت بنص عام يعاقب إطلاقا كل من سولت له نفسه دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه فلا معنى لتضييق دائرة التطبيق بجعله يتناول حالات دون أخرى لاسيما أن هذا التضييق يتنافى مع روح النص إذ القول بأن حكم هذه المادة لا يتناول سوى الحالات التي لا تتمتع فيها الجريمة يؤدي إلى نتيجة غير مقبولة وهي تمييز الجاني الذي يشرع في ارتكاب جريمة معينة لا عقاب على الشروع فيها على الذي لم يمكن قد بدأ في تنفيذ هذه الجريمة بالذات مع أن كليهما دخل البيت لغرض إجرامي وكان أولها أكثر إمعانا في تنفيذ ما اتوى من شر وأولى بجزاء القانون على فعلته . واذن فالمادة ٣٢٤ ع تطبق حتى في حالة ما إذا وقعت فعلا الجريمة التي كان الدخول في البيت سبيلا لارتكابها أو كانت قد شرع فيها سواء أكان ذلك الشروع معاقبا عليه أم لا .

المحكمة

« حيث أن الطعن مبناه أن الحكم المطعون فيه إذ جمع بين تهمة دخول الطاعن ليلا منزلا مسكونا بقصد ارتكاب جريمة فيه وتهمة ارتكابه فعلا فاضحا مع امرأة في غير علانية وطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات قضي بعقوبة الجريمة الأولى على اعتبار أنها هي أشد العقوبتين - إذ جمع الحكم بين هاتين التهمتين فقد أخطأ لأن الجريمة الأولى إنما تتوافر أركانها ويتعين العقاب عليها طالما أن الجريمة التي أراد المتهم اقترافها لم تتعين أما إذا تعينت فقد أصبح من الواجب محاكمة الجاني على هذه

الجريمة وحدها وانتفى عندئذ تطبيق المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات ويقول الطاعن بأن معاملته على هذا الاعتبار المتقدم تستلزم النظر في الجريمة الثانية التي استظهرها الحكم المطعون فيه وهي الفعل الفاضح مع امرأة في غير علانية ولما كانت الوقائع المسندة إلى الطاعن وهي دخوله منزل يونس عوض الله ومراودته زوجته عن نفسها وامساكه يدها لا تكون جريمة الفعل الفاضح الذي يتناوله نص المادة ٢٤١ من قانون العقوبات بل هي مجرد شروع فيه لاعتقاب عليه لعدم النص

« وحيث ان المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات أتت بنص عام يعاقب اطلاقاً كل من سولت له نفسه دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه فلا معنى لتضييق دائرة التطبيق وجعله يتناول حالات دون أخرى لا سيما ان هذا التضييق يتنافى مع روح النص ذلك لأن القول بأن حكم المادة لا يتناول سوى الحالات التي لا تعين فيها الجريمة يؤدي إلى نتيجة غير مقبولة وهي تمييز الجاني الذي يشرع في ارتكاب جريمة معينة لاعتقاب على الشروع فيها على الذي لم يكن قد بدأ في تنفيذ هذه الجريمة بالذات مع ان كليهما دخل البيت لغرض اجرامى واضح وكان اولهما أكثر افعاناً في تنفيذ ما اتوى من شر وأولى بجزاء القانون على فعلته.

« وحيث ان استناد الطاعن إلى تعالقات وزارة الحقاينة الواردة في الباب المشتمل على المادة ٣٢٤ لا يؤيد التأويل الذي يذهب إليه بل واضح من هذه التعليقات انها لا ترمى بما ضربته من امثال الا إلى تبيان مزايا النصوص المستحدثة بتناولها العقاب على افعال كان ارتكابها بمنجاة منه فيما سلف وليس معنى هذا عدم امكان تطبيق هذه النصوص في حالة ما اذا تعينت نية المتهم من الدخول في المنزل إذ في هذه الحالة يجب ان يرجع إلى القواعد العامة

المبينة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات .
« وحيث انه واضح مما تقدم ان المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات تطبق حتى في حالة ما اذا وقعت الجريمة التي كان الدخول في البيت سبباً لارتكابها او شرع فيها سواء كان ذلك الشروع معاقباً عليه او لا ولذا يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب واوفى القانون حقه إذ طبق على الافعال المسندة إلى الطاعن المادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ عقوبات ولو ان الجريمة التي اراد الطاعن دخول المنزل من اجلها قد تعينت وعرض لها الحكم المطعون فيه.
« وحيث انه لا يبق بعد ما ذكر محل للبحث في تكييف الافعال التي بدرت من الطاعن بعد دخول المنزل للوقوف على ما اذا كانت كافيه لان تعد فعلاً فاضحاً منطبقاً على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات ام لا مادام الحكم قد أثبت ان الطاعن دخل المنزل لارتكاب جريمة فيه سواء تمت تلك الجريمة او شرع فيها وسواء كان الشروع فيها معاقباً عليه اولا ولا مصلحة على كل حال للطاعن في التمسك بهذا المظن ما دام الحكم قد طبق عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي العقوبة المنصوص عليها في المادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ من قانون العقوبات.

(طن عباس حسين شريفه ضد النيابة رقم ٢٠٥٢ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزه عبد الرحمن ابراهيم سيد أحمد باشا ومصطفى محمد بك ووزكى برزى بك واحد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين والاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف)

٩٣

٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤

دفاع . متهم بالقتل . متهم معه باخفاء أدلة الجريمة .
اختلاف المتهمين في تقرير الباعث على القتل .
إقامة عام واحد عنهما . إخلال بحق الدفاع

المبدأ القانوني

إذا اتهم شخص بالقتل واتهم آخر بأنه مع

عليه بوقوع هذه الجريمة اعان الجاني على الفرار من وجه القضا. باخفاء أدلة الجريمة بأن ساعده في حمل جثة القتيل بقصد إلقائها في البحر واعترف الجاني بأنه هو الذي قتل المجنى عليه ولكن اختلف هو والمتهم الآخر في تقرير الباعث الحقيقي على اقتراف القتل ثم عولت محكمة الجنايات فيما يتعلق بسبب القتل على ما أوضحه المتهم الآخر فان هذا الاختلاف فيما يتعلق بالباعث على ارتكاب الجريمة يجعل المتهم الآخر في الواقع شاهد اثبات ضد القاتل بما يستلزم حتما فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لأن انتداب محام واحد عنهما لا يهيء لهذا المحامي الحرية في تنفيذ ما يقرره ايها الضدان الآخر. وبما لا نزاع فيه ان للباعث على ارتكاب الجريمة في نظر قاضي الموضوع أثرا فعالا في تقدير العقوبة. أما انتداب محام واحد لكلا المتهمين في هذه الصورة ففيه اخلال واضح بحق الدفاع.

المحكمة

« حيث ان الطعن الحاصل من عباس عبد الغفار أبو سيف صحيح شكلا .
« وحيث ان هذا الأخير يشكو في طعنه من ان مهدي عبد الغفار المتهم الثاني كان كشاهد إثبات عليه وأنه رغما من ذلك لم يتدب لكليهما لإحكام واحد وأن هذا موجب لبطلان الاجراءات بطلانا جوهريا مما يترتب عليه نقض الحكم المطعون فيه .
« وحيث انه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين ان عباس عبد الغفار اعترف بأنه هو الذي قتل المجنى عليه ولكنه لم يرتكب ما ارتكبه الا لان هذا الأخير راوده عن نفسه بعد أن سقاه خمرًا وأما المتهم

الثاني مهدي عبد الغفار فانه قرر بأن مازعمه عباس عبد الغفار خاصا بسبب القتل غير صحيح وأن الباعث الحقيقي في اقتراف هذه الجريمة انما هو الانتقام من المجنى عليه لأسباب أخرى توضحت تفصيلا بذلك الحكم .

« وحيث ان محكمة الجنايات عولت فيما يتعلق بسبب القتل على ما أوضحه لها مهدي عبد الغفار مستبعدة كل الاستبعاد مادعاه عباس عبد الغفار في هذه النقطة وقضت على هذا الأخير بعقوبة الاعدام .

« وحيث ان ما جرى عليه المتهم الثاني من تكذيب المتهم الأول في نقطة هامة كهذه أي فيما يتعلق بالباعث على ارتكاب الجريمة مما جعل المتهم الثاني في الواقع شاهد إثبات ضد المتهم الأول في هذه النقطة - أن ما جرى عليه المتهم الثاني من ذلك كان يستلزم حتما فصل دفاع كل من هذين المتهمين عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما وإذا أصبح وقتئذ المدافع عن المتهم الأول في حل من ان يفند وهو في كامل حريته ما أورده المتهم الثاني خاصا بهذه المسألة ومن الأدلاء للمحكمة بما قد كان يجده نافيا لأقوال المتهم الثاني ومؤيد للصحة ما قرره المتهم الأول في هذا الشأن الأمر الذي لم يعرض له في الواقع المحامي الذي كان متدبا للدفاع عن كلا المتهمين وما كانت تتسع له وقتئذ الحرية التامة في إبدائه والتمسك به لدى المحكمة - وبما لا نزاع فيه أن للباعث على ارتكاب الجريمة في نظر قاضي الموضوع أثرا فعالا في تقدير العقوبة .

« وحيث انه مما لا شك فيه ان في انتداب محام واحد لكلا المتهمين في الحالة التي تقدم الكلام بشأنها إخلالا واضحا بحق الدفاع عن المتهم الأول عباس عبد الغفار يترتب عليه بطلان الاجراءات بطلانا جوهريا مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه .

«وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن موضوعا ونقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية إلى دائرة أخرى للحكم فيها مجددا .

(طعن عباس عبد الغفار أبوسيف وآخر ضد النيابة رقم ٥٦ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة عدا الاستاذ محمد شمرى بك بدلا من الاستاذ محمد جلال صادق رئيس النيابة)

٩٤

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤

١ - مسئولية مدنية ، مناطقها . مسئولية الوالد عن حادث

وقع من ابنه في المدرسة التي يتعلم فيها .

٢ - تعويض . رفضه بناء على تقديرات موضوعية . لا يجب .

٣ - وقوع حادث مفاجأة . تقدير المفاجآت . موضوعي .

٤ - وجوب افتراض وقوع الخطأ ابتداء . (خطأ)

٥ - خادم . انتفاء المسؤولية عنه يستوجب نفيها عن الخدم .

(المادة ١٥١ مدني)

المبادئ القانونية

١ - المسؤولية المدنية عن أفعال الغير

ليست أمراً إجتهادياً بل يجب أن تحصر في الأحوال التي نص عليها القانون وأن تركز على الأساس الذي عده القانون مبعثاً لها ،

وذلك لورودها على خلاف الأصل الذي يقضى بأن الانسان لا يسأل إلا عن أعماله

الشخصية ، وما دام هذا شأنها فلا يجوز التوسع فيها . فلا خطأ إذا نفي الحكم تقصير

الوالد في ملاحظة ابنه بناء على أن الحادثة التي وقعت من هذا الابن قد حصلت أثناء وجوده

في المدرسة بمنأى عن والده الذي يقيم في بلد آخر وفي رعاية غيره من القباةئين بشئون

المدرسة وذلك لأن القانون المدني لا يحمل الوالد المسؤولية في هذه الحالة إلا إذا ثبت

وقوع تقصير من ناحية الأب في ملاحظة الابن (المادة ١٥١ مدني)

٢ - إذا بُني رفض التعويض على تقديرات موضوعية فلا شأن لمحكمة النقض بذلك .

٣ - إذا قدرت محكمة الموضوع ظروف

الحادث الذي وقع من تلميذ داخل المدرسة

وقررت أن لا مسؤولية على ناظر المدرسة فيه

لأنه وقع مفاجأة فإنها بذلك تكون قد

فصلت في نقطة موضوعية لارقابة لمحكمة

النقض عليها ، لأن من المتفق عليه أن القول

بوجود المفاجأة أو بعدم وجودها أمر متعلق

بالموضوع مما لا يدخل تحت رقابة محكمة النقض .

أما الزعم بأن المفاجأة لا يمكن اعتبارها في

القانون المصري سيما معنياً من المسؤولية المدنية

مادام لم ينص عليها فيه فذلك لا يعا به إذ الأمر

ليس بحاجة إلى نص خاص بل يكفي فيه تطبيق

مبادئ القانون العامة التي منها وجوب قيام

علاقة السببية بين الخطأ والحادث الذي أنتج

الضرر ، وبغير ذلك لا يمكن الحكم بالتعويض

على مرتكب الخطأ . والقول بحصول الحادث

مفاجأة معناه أن الفعل كان يقع ولو كانت الرقابة

شديدة إذ ما كان يمكن تلافيه بحال . ومفهوم

ذلك بداهة أن نقص الرقابة لم يكن هو السبب

الذي أنتج الحادث بل كان وقوعه محتملاً ولو

مع الرقابة الشديدة .

٤ - في كافة الحوادث التي يسأل فيها

الشخص عن فعل الغير يجب افتراض الخطأ

ابتداءً لأن وقوع الحادث يعتبر في ذاته قرينة

على الاخلال بواجب الرقابة والملاحظة .

٥ - انتفاء المسؤولية المدنية عن الخادم ينفيها

أيضاً عن المخدم بطريق التبعية .

المحكمة

« من حيث ان الطاعن الأول بسبوني يوسف بسبوني قرر بالطعن ولكنه لم يقدم أسباباً له فطعنه غير مقبول شكلاً . أما الطاعن الثاني وهو احمد افندى وصنى فقد قرر بالطعن وقدم أسبابه في الميعاد فطعنه مقبول شكلاً .

« ومن حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن المقدمة من احمد افندى وصنى ان الحكم المطعون فيه خلا من الأسباب فيما يتعلق بالدعوى المدنية . ذلك بأن المدعى بالحق المدني (وهو احمد افندى وصنى الطاعن الثاني) أقام دعواه في مطالبة والد الطاعن الأول بالتعويض على ثلاثة أسس (أولها) ان الولد تحت رعاية أبيه وان هذه الرعاية تفرض على الأب واجبين واجب الرقابة وواجب حسن التربية (وثانيها) كفاية الأب لولده بمقتضى المادة ٦٥ من قانون نظام المدارس والتعهد المأخوذ عليه بتوقيعه الاستمارة رقم ٣٤ بملاحظة سلوك ولده (وثالثها) نظرية الغرم بالغرم — ولكن الحكم قصر البحث على واجب الرقابة وقال بسقوط هذا الواجب عن الأب مادام الحادث قد وقع في حظيرة المدرسة أى في الوقت الذى كان فيه الابن تحت رعاية المدرسة لا تحت رعاية أبيه . على انه اذا قيل بإعفاء الأب من واجب الرقابة مدة وجود ولده داخل المدرسة فهذا لا يقتضى إعفاءه من واجب تربية ابنه . ومع ذلك فان الحكم لم يعرض لهذا البحث بل أغفله كما أغفل الكلام على الأسس الأخرى التى بنى عليها الطاعن مسئولية الأب .

« ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى انه قصر البحث فيما يتعلق بمسئولية الأب على السبب الذى جعله القانون فى المادة ١٥١ فقرة ثانية من القانون المدنى أساساً لمسئولية

الوالد ومن فى حكمه عن أعمال من هم تحت رعايته وهذا السبب هو ما عبر عنه القانون فى المادة المذكورة بعدم الملاحظة (défaut de surveillance) وقد رأى الحكم انه لا يمكن ان ينسب الى الوالد أى تقصير فى ملاحظة ابنه مادامت الحادثة قد وقعت اثناء وجود الابن فى المدرسة بمنأى عن والده الذى يقيم فى بلد آخر وفى رعاية غيره من القائمين بشئون المدرسة . وما دام الحكم قد نفى مسئولية الوالد على هذا الأساس الذى لا يعرف القانون سواه فقد وفى البحث وليس عليه بعد ذلك أن يرد على ما يتصيده المدعى المدنى من أسس أخرى للمسئولية لا أصل لها فى القانون إذ المتفق عليه ان المسئولية المدنية عن أفعال الغير ليست أمراً اجتهادياً بل يجب أن تحصر فى الأحوال التى نص عليها القانون وأن تركز على الأساس الذى عده القانون مبعثاً لها وذلك لورودها على خلاف الأصل الذى يقضى بأن الانسان لا يسأل إلا عن أعماله الشخصية وما دام هذا شأنها فلا يجوز التوسع فيها .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثانى ان الحكم أخطأ فى تفسير القانون وفى تطبيقه فى عدة مواضع (أولها) انه نفى حق اخوة المجنى عليه فى المطالبة بالتعويض مع ان حقهم فى ذلك مقرر فى الفقه وفى أحكام المحاكم (وثانيها) انه نفى المسئولية عن ناظر المدرسة بحجة ان الحادثة وقعت مفاجأة مع ان القانون المصرى لم يأخذ بما أخذ به القانون الفرنسى من اعتبار المفاجأة (Imprévisibilité) سبباً معفياً من المسئولية المدنية فضلاً عن ان للمفاجأة شروطاً لا يمكن القول بتوفرها فى القضية الحالية (وثالثها) انه قال بكفاية الرقابة الحكيمة surveillance fictive مع مخالفة ذلك لما اجمع عليه الفقه والقضاء فضلاً عن مخالفته

لقانون نظام المدارس (ورابعها) ان الحكم قال
بوجوب إثبات خطأ الشخص المكلف بالملاحظة
او وجوب إثبات الارتباط بين ذلك الخطأ والحادث
مع ان المجمع عليه ان وقوع الحادث في ذاته يجعل
ذلك الشخص مسئولاً عن وقوعه لان الخطأ مفترض
في هذه الحالة كما هو مفترض في حالة مسئولية السيد
عن أعمال خادمه والا فان القول بغير ذلك معناه الزام
المضروب بإثبات الخطأ وهذا نفسه انكار للقرينة
القانونية التي افترضها المشرع في المواد الخاصة
بمسئولية الشخص عن افعال الغير (وخامسها)
أن الحكم نفي مسئولية وزارة المعارف مع وجود
العناصر المثبتة لهذه المسئولية . وهذا كله خطأ في
تفسير القانون يجعل الحكم معيباً وواجب النقض
» ومن حيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون
فيه يرى انه ذكر عن حق الاخوة في التعويض
ما يأتي (وحيث انه بالنسبة لاختوة المجنى عليه القصر
قُتلت انهم اطفال صغار والمجنى عليه ايضا تلميذ
في المدرسة ولم يكن هو الذي يعولهم ولم يلحق
بهم اى ضرر مادي بوفاته ولا هم في سن يمكن
ان يكون قد نالهم ضرر ادنى من وفاته ولذلك
ترى المحكمة ان لاحق لهم في المطالبة بأى تعويض
عن وفاة اخيهم المجنى عليه . اما القول بأنه هو
الذي كان سيتولى امرهم بعد والدهم فهو مجرد
احتمال لا يصلح لان يكون اساساً للتعويض
والاحتمالات يمكن تصويرها على جميع الوجوه
والفروض فلا وزن لمثل هذه التخمينات) ومن
هذا يرى ان الحكم بنبى رفض التعويض على
تقديرات موضوعية ولم ينف حق الاخوة في
التعويض اطلاقاً ومادام الأمر كذلك فليس لهذه
المحكمة ان تعرض لتقدير هو من اختصاص
محكمة الموضوع وقد فصلت فيه نهائياً .

» ومن حيث انه عن النقطة الثانية فقد قال الحكم

المطعون فيه اعتماداً على ما قرره شهود الحادثة
من أن ادارة المدرسة ما كانت تعلم ان المتهم كان
يحمل مطوة كشافة وانه اعتدى بها في مرة سابقة
على زميل له لم يشأ تبليغ هذا الاعتداء الى المدرسة
لتفاهته ، وكذلك اعتماداً على ما قرره الشهود وما
ثبت للمحكمة من الاطلاع على أوراق توزيع العمل
بالمدرسة من كفاية الرقابة الموضوعة على التلاميذ
اثناء اوقات الفسحة - قال الحكم (وحيث انه
فيما يختص بناظر المدرسة فان من المقرر ان
مسئولية الانسان عن تعويض الضرر الناشئ عن
اعمال من هم تحت رعايته أساساً الخطأ من جانب
ذلك الانسان (faute) اى لا مسئولية الا اذا
كان هناك اهمال او تقصير في الرقابة وان يكون
هناك ارتباط مباشر بين الخطأ والحادث الذي
يطلب عنه التعويض .

» وحيث انه قد ثبت للمحكمة من وقائع هذه

الدعوى بالكيفية التي سبق سردها ومن الاطلاع
على ملف التلميذين والأوراق المقدمة ان ناظر
المدرسة قام بما تقتضيه وظيفته من واجب رقابة
التلميذ سواء بنفسه . او بواسطة مساعديه من
ضباط ومدرسين وأن الحادث الذي وقع للمجنى
عليه ما كان يمكن تلافيه مهما كانت الرقابة شديدة لان
الثابت كما تقدم أن الحادث حصل مفاجأة وفي وسط

رھط من تلاميذ كبار لم يستطيعوا ملافاة الحادث
ومنع المتهم من ارتكاب جريمته بسرعة غير
متوقعة . . . وإذن فلا ترى المحكمة محلاً لمسئولية
الناظر مدنياً) ومن هذا يرى أن محكمة الموضوع
قدرت ظروف الحادث وقررت أن لا مسئولية
على الناظر فيه لأنه وقع مفاجأة وبذلك تكون
قد فصلت في نقطة موضوعية لارقابة لمحكمة النقض
عليها لأن من المتفق عليه أن القول بوجود المفاجأة
أو بعدم وجودها أمر متعلق بالموضوع ومن

اختصاص محكمة الموضوع أن تفصل فيه نهائياً - أما ما زعمه المدعى المدني من أن المفاجأة لا يمكن اعتبارها في القانون المصري سبباً معقياً من المسؤولية المدنية مادام القانون لم ينص عليها فقول لا يعجب به إذ ليس الأمر بحاجة إلى نص خاص بل يكفي فيه تطبيق مبادئ القانون العامة التي منها وجوب قيام علاقة السببية بين الخطأ والحادث الذي أتت الضرر وبغير ذلك لا يمكن الحكم بالتعويض على مرتكب الخطأ وظاهر أن القول بمحصول الحادث مفاجأة معناه أن الفعل كان يقع ولو كانت الرقابة شديدة إذ ما كان يمكن تلافيه بحال كما يقول الحكم بنفسه ومفهوم ذلك بداهة أن نقص الرقابة لم يكن هو السبب الذي أتت الحادث بل كان وقوعه محتملاً ولو مع الرقابة الشديدة .

« ومن حيث أنه عن النقطة الثالثة الخاصة بالرقابة الحكيمة فليس في عبارة الحكم ما يفيد أنه أخذ بهذا الرأي بل أن الذي يستفاد من عبارة الحكم السابق اقتباسها « أن الناظر قام بما تقتضيه وظيفته من واجب رقابة التلاميذ سواء بنفسه أو بواسطة مساعديه من ضباط ومدرسين » والكلام هنا على الرقابة الفعلية طبعاً كما يفهم من سياق العبارة أما الرقابة الحكيمة فلم يرد لها ذكر أصلاً .

« ومن حيث أنه فيما يتعلق بالنقطة الرابعة الخاصة بما نسبته المدعى المدني للحكم من أنه قال بوجوب إثبات خطأ الشخص المكلف بالملاحظة وبوجوب إثبات الارتباط بين ذلك الخطأ والحادث فكل ما جاء بالحكم في هذا الشأن هي تلك العبارة التي سبق ذكرها وهي « أن من المقرر أن مسؤولية الإنسان عن تعويض الضرر الناشئ عن أعماله من هم تحت رعايته أساسها الخطأ من جانب ذلك الإنسان أي أنه لا مسؤولية إلا إذا كان هناك إهمال أو تقصير في الرقابة وأن يكون هناك ارتباط مباشر بين الخطأ

والحادث الذي يطلب عنه التعويض » وهذه العبارة سليمة في ذاتها إذ هي تسلم بأن أساس المسؤولية الخطأ وبأنه يجب أن يكون بين الخطأ والحادث رابطة سببية ولا خلاف في شيء من ذلك وليس في عبارة الحكم هذه ما يشير إلى وجوب إثبات خطأ الشخص المكلف بالملاحظة ولا إلى وجوب افتراض الخطأ من جهته ابتداءً بمجرد ثبوت وقوع الحادث المسبب للضرر . والواقع أنه وإن كان رأى الطاعن في هذه المسألة هو الصحيح - وهو وجوب افتراض الخطأ ابتداءً في كافة الحوادث التي يسأل فيها الشخص عن فعل الغير لأن وقوع الحادث يعتبر في ذاته قرينة على الإخلال بواجب الرقابة والملاحظة إلا أنه سواء أكان الحكم قد أخذ بهذا الرأي أو بعكسه فإن النتيجة لا تتغير مادام الذي استنتجته الحكم من وقائع القضية ومما قام لدى محكمة الموضوع من الأدلة هو أن الحادث وقع مفاجأة وأنه لم يكن في الاستطاعة منعه وهذا وحده كاف لقطع رابطة السببية كما تقدم القول فلا يبقى بعدها محل للرجوع بالتعويض على متولى الرقابة .

« ومن حيث أنه فيما يتعلق بالنقطة الخامسة وهي نفي الحكم مسؤولية وزارة المعارف مع وجود العناصر المثبتة لهذه المسؤولية فقد قال الحكم عن مسؤولية وزارة المعارف ما يأتي (وحيث أن وزارة المعارف وهي في مركز السيد من الناظر لا مسؤولية عليها طالما أن مسؤولية الناظر قد انتفتت على الوجه المتقدم أما القول من جانب المدعى بأن هناك نقصاً في أنظمة المدارس في ذاتها يوجب مسؤولية الوزارة على كل حال وبصرف النظر عن مسؤولية الناظر فهو قول قد التى على عواهنه وليس له أي سند من الصحة ولذا يتعين رفض الدعوى المدنية قبل الوزارة أيضاً) - وبعبارة الحكم في هذا الصدد يمكن شطرها إلى شطرين فاما الشطر الأول

فقد قرر فيه الحكم مبدأ قانونيا صحيحا وهو ان انتفاء المسؤولية عن الخادم ينفيها ايضا عن المخدم وليس في ذلك خطأ في تفسير القانون ولا في تطبيقه - وأما الشطر الثاني فقد فصل فيه الحكم في مسألة موضوعية خارجة عن رقابة محكمة النقض .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان تقدير التعويض امر وثيق الارتباط بالأساس الذي يقوم عليه طلب التعويض وانه مادام الحكم غير مسبب بالنسبة لبعض الأسس التي يقوم عليها طلب تعويض فان نقضه يستلزم حتمًا رجوع قيمة التعويض الى اصلها » ومن انه قد ظهر بما تقدم الانقص في الحكم من جهة التسبب وان كل الأساس التي بنى عليها رفض التعويض في المواطن التي قضى فيها بعدم وجود مبرر للحكم به كانت سليمة من الوجهة القانونية فلم يبق محل لهذا الوجه ويكون من المتعين رفضه هو وما تقدمه من الوجوه .

(طن بـيوني يوسف بـيوني ضد النيابة وآخر مدع مدني رقم ١٣٨٦ سنة ٤ ق - بالهيئة السابقة عدا حضرة الأستاذ محمد شري بك رئيس نيابة الاستئناف بدلا من الأستاذ محمد جلال صادق)

٩٥

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤

إفساد الاخلاق والمساعدة على الفسق والفجور . مناط

المستولية في هذه الجريمة . (مسؤولية جنائية)

(المادة ٢٣٣ ع)

المبدأ القانوني

إن مناط المسؤولية الجنائية في جريمة تخريض الشبان الذين لم يبلغوا سن الثماني عشرة سنة كاملة على الفجور والفسق الخ هو السن الحقيقية للمجنى عليه . فتي كانت هذه السن معروفة لدى الجاني أو كان عليه بها ميسورا اعتبر القصد الجنائي متوفرا لديه ، ولا يسوغ له في هذه الحالة أن يستند في

تقدير تلك السن الى عناصر أخرى إذ أن عليه بالسن الحقيقية للمجنى عليه مفترض ، ولا يسقط هذا الافتراض إلا بثبوت قيام ظروف استثنائية منعه من إمكان معرفة السن الحقيقية . وإذن فلا يجوز لامرأة أن تقبل في منزلها المعد للدعارة فتاة لم تبلغ السن المنصوص عليها في المادة ٢٣٣ ع اعتماداً على أن شكلها يدل على أنها تبلغ من العمر أزيد من تلك السن مادامت الفتاة المذكورة لها شهادة ميلاد ثابت وجودها وكان في الاستطاعة الاطلاع عليها للتثبت من سنها الحقيقية كذلك لا يجوز لها أن تتحدى بتقدير الطبيب الشرعي لسن الفتاة المجنى عليها بعشرين سنة لأن هذا التقدير ليس سوى وسيلة احتياطية لا يلتجأ اليها إلا عند انعدام الدليل القاطع .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الاول هو أن الطاعنة لم تكن تعلم أن سن المجنى عليها أقل من ثماني عشرة سنة لما تدل عليه هيئتها من أن لها من العمر أكثر من هذا ولم ترد المحكمة على ذلك إلا بأنها افترضت أن الطاعنة تحرت من المجنى عليها مع أن الطبيب الشرعي نفسه قرر أن سن المجنى عليها عشرون سنة ولم ترد المحكمة على هذا الذي قرره الطبيب الشرعي .

« وحيث ان مناط المسؤولية الجنائية في مثل هذه الجريمة هو السن الحقيقية للمجنى عليه فتي كانت هذه السن معروفة لدى الجاني أو كان عليه بها ميسورا أصبح القصد الجنائي متوفرا لديه ولا يسوغ له في هذه الحالة أن يستند في تقدير تلك السن الى عناصر أخرى إذ يفترض علم الجاني

بالسن الحقيقية للمجنى عليه ولا يسقط هذا الافتراض إلا بثبوت قيام ظروف استثنائية منعت من إمكان معرفة السن الحقيقية ومن ثم فما كان من الجائز للطاعة في هذه الدعوى الركون إلى شكل المجنى عليها وقبولها في منزلها المعد للدعارة اعتمادا على هذا الشكل مادام للمجنى عليها شهادة ميلاد أثبت وجودها الحكم المطعون فيه وكان في استطاعة الطاعة الاطلاع عليها للتثبت من السن الحقيقية للمجنى عليها .

« وحيث انه ليس للطاعة أيضا أن تستند إلى ماتدعيه من جهة تقدير الطبيب الشرعي لسن المجنى عليها بعشرين سنة إذ هذا التقدير ليس سوى وسيلة احتياطية يصح الالتجاء إليها عند انعدام الدليل القاطع وهو شهادة الميلاد ولقد أنصف إذن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتفت إلى هذا التقدير الخاطئ وضرب صفحا عن الإشارة إليه .

« وحيث ان الوجهين الثاني والثالث خاصان بمناقشة ماقررت المجنى عليها بالنسبة للطاعة وحضورها إلى منزلها وقت إن كانت مسجونة وإلى ما كان من محكمة الموضوع في تعويلها على شهادة المجنى عليها بالنسبة للطاعة وعدم تعويلها عليها بالنسبة لغيرها ممن كانوا متهمين معها .

« وحيث ان هذا كله متعلق بالوقائع ولاسلطان لمحكمة النقض عليه ومادام قد ثبت لقاضي الموضوع أن الطاعة حرضت المجنى عليها في منزلها على الفسق والفجور فسواء أوجدت معها طيلة إقامتها في منزلها أم حبست بعض هذا الزمن دون البعض الآخر فليس لذلك تأثير مافيا اقتضت به محكمة الموضوع من وقوع التحريض طالت مدته أو قصرت وذلك عليه بأقوال الطاعة نفسها . أما من جهة تجزئة شهادة المجنى عليها فهو من حق

محكمة الموضوع التي لها أن تستخلص ماتراه حقا من أقوال شاهد وتضرب صفحا عمالا تطمئن إليه . (طعن عزيز سليمان صبرى الشهيرة بالوطنية ضد النيابة رقم ٢٠٤٧ سنة ٤٢٤ ق بالهيئة السابقة عدا صاحب السعادة عبدالرحمن ابراهيم سيد أحمد باشا بدلا من صاحب العزة محمد فهمي حسين بك والامتاز محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف بدلا من صاحب العزة محمد ترمي بك)

٩٦

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤

مضاهاة . الأوراق التي تصح المضاهاة عليها . طلب ضم قضية

لاجراء المضاهاة على ورقة فيها . تقرير ضم .

عدول المحكمة عن الغنم لعدم صلاحية الورقة لاجراء

المضاهاة عليها . اخلال بحق الدفاع . (المادة

٢٦١ مرافعات)

المبدأ القانوني

إن القاعدة التي قررتها المادة ٢٦١ من قانون المرافعات بشأن بيان الأوراق التي تصح المضاهاة عليها هي قاعدة أساسية عامة تجب مراعاتها في التحقيقات الجنائية كما تجب مراعاتها في التحقيقات المدنية ولا يصح التوسع فيها ولا القياس عليها . على أنه إذا كانت المحكمة لا تملك إجراء المضاهاة على ورقة غير مستوفاة للشروط المنصوص عليها في تلك المادة فإن لها بمقتضى حقها المطلق في تكوين اعتقادها من أية ورقة تقدم في الدعوى - أن تعتمد في تقديرها الموضوعي على مثل تلك الورقة . وإذن فإذا طلب المتهم ضم قضية لاجراء المضاهاة على ورقة موجودة فيها معترف بها من المدعى بالحق المدني وقررت المحكمة ضمها ثم عدلت عن ذلك بحجة أن هذه الورقة ليست صالحة للمضاهاة ولم تبين أسباب عدولها

عن هذا الضم من جهة ماعساه يكون للورقة - المطلوب ضم القضية للاطلاع عليها - من أثر في تقدير المحكمة لموضوع التهمة المعروضة عليها فان ذلك يعتبر إخلالاً بحق الدفاع .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الأول من التقرير المقدم في ٢٥ يونيه سنة ١٩٣٤ والوجه الأخير من تقرير ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٤ أن الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائي لأسبابه تقيد بأسباب الحكم المدني الصادر برده وبطلان الورقتين موضوع التزوير وقضى بإدانة الطاعن بدون أن يحقق دفاعه بشأن إجراء مضاهاة على ورقتين صدر بهما حكم في القضية المدنية رقم ٣٧٧ سنة ١٩٢٥ البدارى وعلى ورقة أخرى مؤرخة ١٥ يناير سنة ١٩٣٢ رفعت بها المدعية بالحق المدني دعوى مدنية على ورثة المحنى عليه فرفضت المحكمة إجراء تلك المضاهاة ولم تظم القضية المدنية رقم ١٥٦ سنة ١٩٢٦ المشتملة على ورقة ١٠ يناير سنة ١٩٢٤ بعد أن قررت ضمها بحجة أنه لا يمكن عمل المضاهاة إلا على أوراق رسمية أو معترف بها. أمام قاضي التحقيق وهذا تعليل منقوض لأن الورقة التي تعترف بها صاحبها أمام القضاء المدني بدرجته وتستصدر بها حكماً لصالحها هي ورقة رسمية لا عتراف المدعية بها أمام هيئة قضائية فهي إذن صالحة للمضاهاة عليها فالقول بعدم جواز تلك المضاهاة بخالف للقانون ويعيب الحكم المطعون فيه فضلاً عن ذلك فان في عدول المحكمة عن ضم قضية بعد أن قررت بضمها إخلالاً بحق الدفاع لأن المحكمة الجنائية غير مقيدة بأجراءات المرافعات المدنية بل لها أن تستخلص الحقيقة بكافة الطرق بل وبالقرائن

وللتهم أن يقدم أمامها كافة أوجه دفاعه « ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه » أثبت أن المتهم حاول أمام القضاء المدني « في كل درجاته أن يثبت صحة الامضاء من المنسويين » إلى محمد علي بنحيت مورث المدعية بالحق المدني « على كشف الحساب الخالي من التساخي وعلى » « الصحيفة نمرة ٨٨ من دفتر المقدم منه زعماء أن » « لمحمد علي بنحيت امضاءات صحيحة تشبه هذين » « الامضاءين وطلب ضم قضاياها بها عقود حكم » « بمقتضاها مثل السنين المقدمين بالقضية رقم » « ٣٧٧ سنة ١٩٢٥ مدنى البدارى المنضمة إذ » « أن الامضاءين على السنين المقدمين بهذه القضية » « قد يشبهان الامضاءين اللذين على الكشف » « والصحيفة رقم ٨٨ من دفتر الحساب لكن » « المدعية بالحق المدني ردت على ذلك في جميع » « أدوار التقاضى المدني أن هذين الامضاءين » « غير صحيحين ورفعت الدعوى بهما بطريق » « التواطؤ بين جزيره على على المدعية في تلك » « القضية ووكيل المدعية السابق وأن هذا الحكم » « لم ينفذ عليها فعلاً وقدم المتهم في القضية المدنية » « شهادة من قلم محضرى محكمة البدارى تفيد تنفيذ » « الحكم ولكن الشهادة غير قاطعة بأن التنفيذ » « تم فعلاً في مواجهة المدعية بالحق المدني لذلك » « لا يكون الامضاء آن اللذان على السنين المودعين » « بالقضية رقم ٣٧٧ سنة ١٩٢٥ معترفاً بهما حتى » « يمكن إجراء المضاهاة عليهما » ثم عرض الحكم » « المطعون فيه الى طلب المتهم ضم القضية رقم » « ١٥٦ سنة ١٩٢٦ كلى اسيو ط فذكر ان قضية » « أخرى ضمت خطأ وانه تين من الاطلاع على » « دفاع المتهم في خلال القضية المدنية انه كان يطلب » « اجراء المضاهاة على سند عليه امضاء محمد علي بنحيت » « لكن المحكمة رفضت هذا الطلب للسبب الذى » « ذكرته بخصوص القضية الأولى »

« ومن حيث انه يظهر مما تقدم - أولاً - ان الحكم المطعون فيه رفض اجراء المضاهاة على ورقتين منسوبتين لمورث المدعية بالحق المدني رفعت بشأنها دعوى من الغير كما رفض اجراء المضاهاة على سند منسوب للبورث ورفعت به نفس المدعية دعوى مدنية وحكم لها بمقتضاه وبنى الحكم هذا الرفض على عدم اعتراف المدعية بالحق المدني بهذه الأوراق امام المحكمة - ثانياً - ان المحكمة بعد ان قررت ضم القضية المدنية رقم ١٥٦ سنة ١٩٢٦ كلى أسيوط المشتملة على السند الرقم ١٠ يناير سنة ١٩٢٤ الذى قدمته نفس المدعية بالحق المدني وطلبت الحكم لها به عدلت المحكمة عن هذا الضم بحجة انه لا يجوز المضاهاة عليه لعدم اعتراف المدعية به امامها وقضت في الدعوى بدون ان يكون هذا السند تحت نظرها وذلك رغما من اصرار المتهم على هذا الطلب امام المحكمة الاستئنافية .

« ومن حيث ان القاعدة التى قررتها المادة ٢٦١ من قانون المرافعات بشأن بيان الأوراق التى تصح المضاهاة عليها هى قاعدة أساسية عامة يجب مراعاتها فى التحقيقات الجنائية كما يجب مراعاتها فى التحقيقات المدنية فلا يصح التوسع فيها ولا القياس عليها ولذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ رفض اجراء المضاهاة على أوراق لم تعترف بها المدعية بالحق المدني قد أصاب الحقيقة وطبق القانون تطبيقاً سليماً فى هذا الشأن (تراجع المادة ٧٢ من قانون تحقيق الجنايات) .

« ومن حيث انه وان لم يكن فى استطاعة المحكمة أن تجرى المضاهاة على ورقة غير مستوفاة للشروط المبينة فى المادة ٢٦١ من قانون المرافعات الا ان ذلك لا يمنعها من جهة أخرى من ان تدخل ضمن عوامل تقديرها الموضوعى أوراقاً أخرى

ليست لها تلك الصفة إذ ان لها الحق المطلق فى تكوين اعتقادها من كل ورقة أخرى تقدم فى الدعوى .

« وحيث ان محكمة الموضوع بعد ان قررت ضم القضية رقم ١٥٦ سنة ١٩٢٦ كلى أسيوط عدلت عن هذا الضم بدون ان تبين اسباب هذا العدول من جهة ما يمكن أن يكون لاطلاعها على القضية المذكورة من أثر فى تكوين اعتقادها فى قيمة السند الموجود بها المقدم من نفس المدعية بالحق المدني والذى كان وجوده بهذه القضية مدعاة لطلب الطاعن ضمها وفى هذا الإغفال اخلال بحق الدفاع لأن هذا السند وإن لم يكن صالحاً للمضاهاة كما رأت محكمة الموضوع إلا أنه يمكن أن يكون له فى تقديرها إياه أثر فى موضوع التهمة المعروضة عليها .

« ومن حيث ان محصل الوجه الأول من تقرير ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٤ أن الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ جريمة الاستعمال وأنه مع تقريره بأن جريمة التزوير وقعت خلال سنة ١٩٢٧ فانه عاقب الطاعن عليها دون أن يرد بأسباب هذا الحكم ملبىر توقيع عقوبة على جريمة سقطت بحسب بيانات الحكم بمضى أكثر من ثلاث سنوات .

« ومن حيث انه يؤخذ حقيقة من اسباب الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه أن جرم التزوير والاستعمال وقعتا فى بحر سنة ١٩٢٧ وأن الدعوى العمومية رفعت بشأنها سنة ١٩٣٢ ولم يبين الحكم تاريخ البدء فى التحقيق الجنائى لمعرفة ما إذا كانت المدة المسقطه لرفع الدعوى قد مضت أم لا وفى هذا النقص فى البيان ما يغيب الحكم ويوجب نقضه وإحالة الدعوى على هيئة أخرى للفصل فيها ولا حاجة بعد ذلك لبحث باقى الأوجه .

(طعن فتدى غززال ضد النيابة وأخرى مدعية مدنى رقم ٢٠٤٤ سنة ٢٠٤٤ ق بالمحكمة السابقة)

العدد السادس
فهرست القسم الأول
الستة الخامسة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
(١) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية			
تسبب الأحكام -١- منطوق الحكم . وجوب اتفائه مع مقتضى الأسباب التي اخذ بها . -٢- تأسيس الحكم على أسباب منتجة لما قضى به . استعراض كافة حجج الخصوم والرد عليها . عدم وجوبه -٣- متى يعتبر الحكم مسبباً (المادة ١٠٣ مرافعات) قوة الشيء المحكوم فيه . مناط توافرها	٦ ديسمبر ١٩٣٤	١٧٥	٨٤
-١- دفع بالبطلان . الدفع الواجب ابدائه قبل الدخول في موضوع الدعوى . تعريفه . الدفع يبطلان العقود . دفع موضوعي . جواز تقديمه في أية حالة كانت عليها الدعوى (المواد ١٣٢ و ١٣٨ و ١٣٩ مرافعات) -٢- مشاركة التحكيم المفوض فيها بالصلح . شروط صحتها . الرضاء الضمني بالتحكيم . لا يجوز (المادتان ٧٠٥ و ٧١١ مرافعات)	١٣ » » ٢٠ » »	١٧٨ ١٧٩	٨٥ ٨٦
دين . عقد الاقرار بالدين والرهن . الاوراق المحررة لاعمال تجارية . مراد الشارع منها . (المادة ١٩٤ من قانون التجارة) عقد . تفسيره . سلطة محكمة الموضوع في ذلك جمارك . اللجنة الجمركية . قراراتها . المعارضة فيها . جهة الاختصاص بنظر المعارضة . هي المحكمة التجارية التابعة لها دائرة الجرك (المادة ٣٣ من لائحة الجمارك)	٢٠ » » ٢٧ » » » » »	١٨٣ ١٨٤ ١٨٦	٨٧ ٨٨ ٨٩
(٢) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية			
مسئولية جنائية . تحديد ما . توزيع العقوبات على كل من المتهمين . موضوعي .	١٢٩ أكتوبر ١٩٣٤	١٩١	٩٠
مفرقات . مناط العقاب في جريمة احراز المفرقات . بارود الصيد . متى يعتبر من المفرقات المعاقب عليها بالمادة ٣١٧ المكررة ع ؟	٢٩ » »	١٩٢	٩١
دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . المادة ٣٢٤ ع . مدى انطباقها .	٥ نوفمبر ١٩٣٤	١٩٥	٩٢

رقم المرجع	التاريخ	ملخص الأحكام
٩٣	١٩٦ ٥ نوفمبر ٩٣٤	دفاع . متهم بالقتل . متهم معه باخفاء أدلة الجريمة . اختلاف المتهمين في تقرير الباعث على القتل . إقامة محام واحد عنهما . اخلال بحق الدفاع .
٩٤	١٩٨ ١٩ » »	١ - مسئولية مدنية . منازها . مسئولية الوالد عن حادث وقع من ابنه في المدرسة التي يتعلم فيها - ٢ - تعويض . رفضه بناء على تقديرات موضوعية . لاعيب - ٣ - وقوع حادث مفاجأة . تقدير المفاجآت . موضوعي - ٤ - وجوب افتراض وقوع الخطأ ابتداء (خطأ) - ٥ - خادم . انتفاء المسؤولية عنه . يستوجب نفيها عن الخدم (المادة ١٥١ مدني)
٩٥	٢٠٢ ٢٦ نوفمبر ٩٣٤	إفساد الأخلاق والمساعدة على الفسق والفجور . مناط المسؤولية في هذه الجريمة . (مسؤولية جنائية) (المادة ٢٣٣ ع)
٩٦	٢٠٣ ٢٦ » »	مضاهاة . الأوراق التي تصح المضاهاة عليها . طلب ضم قضية لاجراء المضاهاة على ورقة فيها . تقرير ضم . عدول المحكمة عن الضم لعدم صلاحية الورقة لاجراء المضاهاة عليها . اخلال بحق الدفاع (المادة ٢٦١ مرافعات)

القسم الثاني

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

١٩٠

٣٠ مايو سنة ١٩٣٤

من حياره . شرطه لصحة انعقاده . تسليم العين المرهونة

المبدأ القانوني

إنه وإن كان عقد الرهن الحيازي لا يتم إلا بتسليم العين المرهونة إلى المرتهن إذ التسليم شرط أساسي لانعقاده قانوناً إلا أنه لما كان عدم التسليم لا يبطله فللدائن المطالبة به بشرط أن لا يتعارض ذلك مع ما قد يتقرر من الحقوق العينية على العقار المرهون قبل طلبه .

المحكمة

« حيث أن الاستئناف المرفوع أولها من محمود وأبراهيم ولدى مبروك والمعلن بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٣٣ وثانيهما من الشيخ عبد الوهاب سيد درويش والمعلن بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٣٣ قد حازا شكلهما القانوني

« وحيث أنه عن الاستئناف الأول فانه ثابت باعتراف محمد علي توني المستأنف ضده الأول انه لم يستلم الأرض المرهونة اليه من المستأنف ضده الثاني رهناً حيازياً لذلك جاء في عريضة دعواه بطلب الحبس والفوائد باعتبار المائة تسعة سنوياً على مبلغ القرض من تاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٧ وهو تاريخ عقد الرهن الحيازي إلى السداد

« وحيث أنه من المقرر أن عقد الرهن الحيازي لا يتم إلا بتسليم العين المرهونة إلى المرتهن وإن

التسليم شرط أساسي لانعقاد الرهن الحيازي قانوناً وأن عدم التسليم وإن كان غير مبطل له إلا أنه لا يجوز للدائن المطالبة به إلا بشرط أن لا يتعارض ذلك مع ما قد يتقرر من الحقوق العينية على العقار المرهون قبل طلبه وبعبارة أخرى أن حق الحبس يظل جائزاً إلى الوقت الذي يصبح للغير حقاً عينياً على العقار المرهون

« وحيث أن القدر المرهون يبع من مالكه وهو الراهن إلى ولدى مبروك بعقد سجل في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٩ ورفعت الدعوى الحالية في ٩ مايو سنة ١٩٣١

« وحيث أنه مما تقدم يكون طلب الحبس في غير محله ويتعين إذن إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به لمحمد علي توني من حبس العين المرهونة وتسليمها اليه ورفض دعواه بهذا الخصوص

(استئناف محمود افندي مبروك وآخر وحضر عنهما الاستاذ ساجا حبشي ضد محمد علي توني وآخرين وحضر عن الثالث الاستاذ حبيب ابراهيم رقم ٦٥٤ و ٦٥٦ سنة ٥٠ ق — رئاسة عضوية حضرات محمود فهمي يوسف بك وطاهر محمد بك المستشارين وأحمد فؤاد عفيفي بك القاضي المتدب)

١٩١

٣٠ مايو سنة ١٩٣٤

تأمر . وقف . مستحق . قبضه للغة . الحكم بعدم استحقاقه . رد ما أخذ بغير حق . حسن نية . عدم حصول اثر . لا يلزم الرد .

المبدأ القانوني

من أخذ شيئاً بغير استحقاق وجب عليه رده بشرط أن يثبت أنه لم يكن حسن النية عند (١-٢)

ما استلمه وانه اثرى من وراء ما حصل عليه وكان الاثراء قائما وقت رفع الدعوى ولا يحكم بالرد الا بقدر الاثراء الحاصل بصرف النظر عن الضرر الذى لحق صاحب الشئ فاذا فقد الشئ أو تصرف فيه من أخذه بحيث لم يثر من وراء هذا التصرف كان غير ملزم برده .

فاذا استلم شخص بحسن نية جزءاً من ريع وقف على اعتقاد أنه من المستحقين فيه ثم صدر فيما بعد حكم شرعى فسر شروط الوقف وأولها حسب القواعد اللغوية والنحوية بعكس ما كان يعتقد ناظر الوقف والمستحقون فيه كان المستحق الذى استبعده الحكم الشرعى المذكور مستولياً على الريع بحسن نية . ومتى ثبت ان ما استولى عليه كان مبلغاً زهيداً بجانب ثروته الشخصية فلا يمكن اعتباره مثرياً من وراء ما أخذه ولا يمكن الزامه برد شئ .

المحكى

« حيث ان مورث المستأنفين المرحوم راغب افندى اسماعيل ظل يستولى سنوياً من وقف المرحوم سلطان باشا على مبالغ باعتبار انه من المستحقين فى الوقف المنحل عن الست مصرية جدته من سنة ١٩٠٢ الى سنة ١٩١٦ الى ان حصل المرحوم طه افندى ابو غنيمه مورث المستأنف ضد المأرعة الأول فى الاستئناف الأول على حكم من محكمة بنى سويف الشرعية صدر بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩١٨ بأنه هو واخوته المستحقون فى الوقف المذكور دون راغب افندى اسماعيل وتأيد الحكم الشرعى من المحكمة العليا بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ وقد تبين من حساب الوقف ان راغب افندى اسماعيل استلم مبلغ ٩٧ ملياً و ١٥٧٠ جنياً

ولذلك رفع طه افندى ابو غنيمه هذه الدعوى طالب فيها ورثة راغب افندى اسماعيل بدفع مبلغ ٢٢٧ ملياً ١١٦١ جنياً قيمة نصيبه فى المبالغ التى استولى عليها مورثهم

« وحيث ان ناظر الوقف والمستحقين جميعاً كانوا يعتقدون بحسن نية ان راغب افندى اسماعيل مستحق فى الاطيان الموقوفة من سلطان باشا على أخته الست مصرية وجدة راغب افندى اسماعيل لنصيب والده اسماعيل بك ابو غنيمه بعد وفاته ولذلك استمر مورث المستأنفين فى الاستئناف الاصلى فى استلام نصيبه فى غلة الوقف سنوياً بهذه النية الحسنة الى ان صدر الحكم الشرعى الذى فسر شروط الوقف وأولها حسب القواعد اللغوية والنحوية بعكس ما كان يعتقد ناظر الوقف والمستحقون فيه .

« وحيث انه لم يبق بعد ذلك إلا الرجوع إلى المادة ١٤٥ من القانون المدنى وتعرف أركانها والشروط الواجب تطبيقها على حالة مورث المستأنفين لمعرفة ما اذا كان ملزماً برد ما استولى عليه أم لا .

« وحيث ان القاعدة الأساسية التى بنى عليها نظرية استرداد المدفوع بغير حق هى القاعدة العامة القائلة « بأنه لا يجوز لأحد الاثراء بغير سبب صحيح على حساب الغير »

« وحيث ان آراء الشراح اجمعت على وجوب مراعاة حسن النية وتقديرها عند تطبيق نظرية الاثراء من غير سبب صحيح واتفقوا على ان من أخذ شيئاً بغير استحقاق وبحسن نية وجب عليه رده اذا اثرى من وراء ما حصل عليه وكان الاثراء قائماً وقت رفع الدعوى فلا يحكم بالرد الا بقدر الاثراء بصرف النظر عن الضرر الذى لحق صاحب الشئ فاذا فقد الشئ مثلاً أو تصرف فيه من أخذه

بحيث لم يثر من وراء هذا التصرف كان غير ملزم برده .

«وحيث ان مورث المستأنفين كان بلا شك حسن النية عند استلامه لنصيبه في الوقف على اعتقاد أنه من المستحقين فيه كما أنه لم يثر من وراء ما أخذه لأن المبلغ الذي كان يستولى عليه سنويا يقرب من المائة جنيه وهو ليس بالكثير بجانب ثروته الشخصية كما يستدل على ذلك من الكشف الرسمية المقدمة «وحيث انه بما تقدم يكون الحكم الابتدائي في غير محله ويتعين الغاؤه ورفض دعوى ورثة المرحوم طه أبو غنيمه

(استئناف الست حيفه هاتم وآخرين ضد ددير بك طه وآخرين رقم ٧٨٧ سنة ١٤٠١ قضائية بالمهنة السابقة)

١٩٢

٩ يونيه سنة ١٩٣٤

حساب . وكالة . فوائد .

المبدأ القانوني

من المقرر قانونا ان المعتصب لا يلزم إلا ببيع العين الواضع يده عليها من تاريخ رفع دعوى الملكية وأما ما يقابل الانتفاع بثمرة العين فلا يلزم به الا من تاريخ المطالبة الرسمية به . أما الوكيل ومدير الاشغال فلا يلزمهما القانون بالبيع كما يلزم المعتصب وإنما يلزمهما بتقديم حساب عن إدارتهما ولا تكون ذمتهم مشغولة بأي مبلغ الا بعد ظهور نتيجة الحساب وبالتالي لا يلزمان بفوائد الا من تاريخ ظهور المبالغ في ذمتهم ومطالبتهما بهذه المبالغ ويكون ذلك بمجرد اعلان أو تنبيه بالدفع أو رفع دعوى

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تلخص في أنه

بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩١٦ رفعت السيدة جلشان هاتم عن نفسها وبصفتها وصية على بناتها دعوى ضد صالح بك لطفي الصبان وآخرين أمام محكمة مصر الابتدائية الاهلية قالت فيها أن مورثها ومورث صالح بك لطفي الصبان توفي وترك ما يورث عنه شرعا عقارات ومحلات تجارية وقد تعينت وصية على بناتها وصالح بك لطفي مشرفا عليها ونظرا لأن صالح بك هو أكبر العائلة وأخ القصر وكلته لإدارة شئون التركة بالنسبة لنصيبها ونصيب القصر وظلت بعيدة عن الادارة الى تاريخ رفع الدعوى وبما أنه ينازعها في ملكية بعض الأعيان ولم يقدم لها حسابا من تاريخ الوفاة لغاية رفع الدعوى وطلبت - أولا - الحكم لها بثبوت ملكيتها لنصيبها الشرعي شائعا في العقارات الميمنة بالكشف المرافق لورقة التكليف بالحضور - ثانيا - الزام صالح بك لطفي الصبان بأن يقدم لها حسابا مشفوعا بالمستندات عن تركة مورثها من تاريخ وضع يده عليها الحاصل في ١٣ مارس سنة ١٩٠٤ لغاية الآن ويكون الحساب شاملا للحل التجاري - وبعد أن حكمت محكمة مصر بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩١٧ بتعيين خير لفحص الحساب المقدم من صالح بك لطفي الصبان - حكمت بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بثبوت ملكية المدعية بصفاتها الى نصيبها الشرعي في الأعيان المتنازع عليها وبالزام ورثة صالح بك لطفي الصبان بأن يدفعوا لها من تركة مورثهم مبلغ ٣٢١ مليا و ٣٥١٨ أجنيها الى آخر ما جاء بهذا الحكم - فاستأنف ورثة صالح بك لطفي الصبان هذا الحكم ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ بتعديل الحكم المستأنف فيما يتعلق بحساب ريع الأملاك والحل التجاري وجعله ٤٧٢ مليا و ١٩٤٨ أجنيها وتأيدته بالنسبة للملكية . وبتاريخ ١٦ اغسطس سنة ١٩٣٢ رفعت المستأنفات الدعوى

الحالية طلبن فيها الزام المستأنف عليه بأن يدفع لمن مبلغ ٧٧٧ ملياً و ١٥٥٨ جنيهاً قيمة الفوائد القانونية المتجمدة على مبلغ ٤٧٢ ملياً و ١٩٤٨ جنيهاً ابتداء من ٢٣ فبراير سنة ١٩١٦ وهو تاريخ رفع الدعوى الأصلية لغاية ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ وما يستجد من الفوائد بواقع ٥ ٪. ابتداء من ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ لغاية السداد - ومحكمة أول درجة حكمت بالزام المستأنف عليه بدفع فوائد عن المبلغ المحكوم به بواقع المائة خمسة من ابتداء رفع الدعوى الحالية لغاية سداد أول مبلغ ثم خصم ما دفع بالتوالي واحتساب فوائد عن الباقي لغاية المبلغ الذي يليه وهكذا الى آخر مبلغ .

فاستأنف المستأنفات هذا الحكم كما استأنفه المستأنف عليه .

« وحيث ان نقطة الخلاف بين طرفي الخصوم تنحصر في أن السيدات جلشان هانم وعائشة وهانم وزينب يطالبن احتساب الفوائد عن المبلغ المحكوم به من ابتداء تاريخ رفع الدعوى بالحق الأصلي أي من ابتداء ٢٣ فبراير سنة ١٩١٦ وحسين افندي محمد الصبان يدفع الدعوى - أولاً - بأن السيدات لا يستحقن فوائد على المبلغ المحكوم به مطلقاً لأن هذا المبلغ دفع لمن وزال أثر الذين بالوفاء - وثانياً - بأن الفوائد لا تستحق الا من تاريخ المطالبة الرسمية بها وهو تاريخ رفع الدعوى الحالية ولأجل الفصل في هذا الخلاف يجب أولاً تحديد العلاقة القانونية التي كانت تربط السيدات بمورث المستأنف عليه هل هي علاقة وكيل بموكل أو علاقة مدير أشغال (Gérant d'affaires) أو علاقة مقتصب أو علاقة دائن ومدين وبتحديد هذه العلاقة يمكن الفصل فيما اذا كان للسيدات الحق في المطالبة بالفوائد أم لا وتاريخ استحقاق هذه الفوائد لأن الحكم

بالفوائد وتاريخ استحقاقها يختلف باختلاف العلاقة القانونية التي تربط المتخاصمين .

« وحيث انه بتصفح أوراق الدعوى التي رفعت من السيدة جلشان هانم ومن معها ضد صالح بك لطفي الصبان وهي الدعوى نمرة ٦٠٦ سنة ١٩١٦ المضمومة لهذه الدعوى وعريضة افتتاحها المؤرخة ٢٣ فبراير سنة ١٩١٦ يرى أن السيدات المستأنفات وصالح بك لطفي الصبان وآخرين كانوا شركاء على الشيوع في تركة واحدة تتكون من عقارات ومنقولات ومحل تجارى وكانت السيدة جلشان هانم وصية على بناتها القصر وصالح بك لطفي الصبان كان مشرفاً عليها وفي الوقت ذاته كان وكيلاً عن السيدة جلشان هانم بصفتها وأدار التركة بهذه الصفة من تاريخ الوفاة الحاصل في ١٣ مارس سنة ١٩٠٤ لغاية رفع الدعوى - ولما رفعت السيدة جلشان الدعوى اعتبرته مقتصبا لبعض أعيان التركة لأنه كان ينازعها فيها وطلبت الحكم عليه بثبوت ملكيتها لنصيبها الشرعى في الأعيان وبتقديمه حساباً عن ريع التركة بسبب إدارته لها فيؤخذ من ذلك أن العلاقة القانونية التي كانت تربط المستأنفات بصالح بك لطفي الصبان لم تكن علاقة دائن ومدين حتى تطبق قواعد الالتزامات الخاصة بالنقود ولكن صالح بك لطفي الصبان لم يخرج في علاقته مع السيدات عن كونه إما مقتصبا وإما وكيلاً وإما مدير أشغال .

« وحيث انه بالنسبة للمقتصب فن المقر قانوناً أنه لا يلزم إلا بريع العين الواضع يده عليها من تاريخ رفع دعوى الملكية . وأما ما يقابل الانتفاع بشرة العين فلا يلزم به إلا من تاريخ المطالبة الرسمية به وبالنسبة للوكيل ومدير الأشغال فالقانون لا يلزمها بالريع كما يلزم المقتصب ولكن يلزمها بتقديم حساب عن إدارتها ولا تكون

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان القانون ينص في الأصل على أنه يجب للحكم بتعيين حارس قضائي توفر شرطين أساسيين أحدهما وجود نزاع والثاني وجود خطر إلا أنه من المقرر أن هذين الشرطين ليسا على سبيل الحصر وإن تعيين الحارس متروك لتقدير القاضي . فمضى رأى ضرورة لتعيينه للحفاظ على حقوق أولى الشأن عينه ولولم يكن هناك دعوى مطروحة أمام المحكمة بشأن العين أو الحق المتنازع عليه . فالنزاع في ريع الأرض وعدم ميسرة واضح اليد كافيان لتحقيق ركن الخطر في دعوى الحراسة وكذلك إذا كانت مصلحة أحد الأشخاص مهددة بالخطر أو هناك حقوق تعذر تحصيلها فإنه يجوز تعيين حارس . ٢ - إنه وإن جرت المحاكم الأهلية والمختلطة على جواز تعيين حارس قضائي لإدارة العين الموقوفة إذا كان هناك ما يبرر غل يد الناظر بسبب المنازعات القائمة بينه وبين المستحقين أو الدائنين لمنعه من تبديد إيراد الوقف أضرارا بالمستحقين أو الدائنين وعلى جواز تعيين حارس أيضا إذا كان الناظر هو المستحق الوحيد . إلا أن محل ذلك إذا ثبت بكيفية لا تحمل الشك أن إدارة الناظر محل طعن جدى من المستحقين أو من دائنيهم أو عجز الدائنون عن استيفاء ديونهم التي على الناظر أو المستحقين رغم الحجزات المتوقعة بحيث لا يقضى بالحراسة إلا إذا كان الخطر محققا وسوء نية الناظر والمستحقين ثابتة . فلا يصح

ذمتها مشغولة بأى مبلغ إلا بعد ظهور نتيجة الحساب - وبالتالي لا يلزمان بقوائد إلا من تاريخ ظهور المبالغ في ذمتها ومطالبتهما بهذه المبالغ mise en demeure ويكون ذلك بمجرد إعلان أو تنبيه بالدفع أو رفع دعوى (راجع في هذا المعنى تعليقات دالوز على المادة ١٣٧٤ من القانون المدنى الفرنسى نوتة ٢٥ ص ٦٦٧) .

« وحيث أن المحكمة ترى أن العلاقة بين الطرفين هي علاقة وكيل وموكل أو مدير أشغال .

« وحيث أن المستأنفات طلبن من مورث المستأنف عليه تقديم حساب عن إدارته وقدم المورث هذا الحساب وهو يشمل ريع العقارات والمحل التجارى وتصفى هذا الحساب بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ وقد أعلن هذا الحكم للمستأنف عليه بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٢٩ فكان الواجب على المستأنف عليه أن يدفع للمحكوم لهن المبلغ المحكوم به من تاريخ إعلانه بالدفع - وما دام أنه لم يدفع فستحق عليه القوائد ابتداء من ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٩ لغاية تمام السداد .

(استئناف الست جلسان إبراهيم فوزى وأخرى وحضر عنهن الأستاذ وهيب بك دوس ضد حسنين أفندى محمد الصبان وحضر عنه الأستاذ أحمد نجيب براده بك رقم ٦٨٩/١٧٥ سنة ٥١ ق رئاسة وعضوية حضرات سعادة أمين أنيس باشا رئيس المحكمة ومصطفى حنفى بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

١٩٣

١ نوفمبر سنة ١٩٣٤

١ - حراسة . أحرالها . خطر . تقدير القضاء له . نزاع في ريع أرض أو عدم ميسرة الواضع اليد . يسوغ الحراسة . ٢ - وقف . حراسة . ناظر . سوء إدارة . سوء نية . ناظر هو المستحق الوحيد . تلاعب . تعيين حارس .

أن يقضى بها لمجرد التخوف من أن الناظر قد لا يقوم بدفع ما عليه أو على المستحقين المدينين أو ان المحجوز لديه لا يدفع ما في ذمته . إذ في الامكان اتخاذ الطرق القانونية عند ثبوت اهمال الناظر أو تهرب المحجوز لديه من دفع ما بذمته .

المحكمة

« حيث ان الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف عليها ردا على الأسباب الواردة في عريضة الاستئناف المرفوع من وزارة الاوقاف ان الحراسة لم تشرع في الأصل كوسيلة للضغط بها على المدين لارغامه على سداد دينه وانما هي اجراء تحفظي الغرض منه تلافي الخطر الذي يهدد العقار او المنقول المطلوب وضع الحراسة عليه من بقائه تحت يد من في حوزته

« وحيث انه وان كان القانون ينص في الأصل لتعيين حارس قضائي على توفر شرطين اساسيين احدهما وجود نزاع والثاني وجود خطر الا انه من المقرر قانونا ان هذين الشرطين ليسا على سبيل الحصر وان تعيين الحارس متروك لتقدير القاضي فتي رأى ضرورة لتعيينه للحفاظ على حقوق أولى الشأن عينه ولو لم يكن هناك دعوى مطروحة أمام المحكمة بشأن العين أو الحق المتنازع عليه . فالنزاع في ريع الأرض وعدم ميسرة واضع اليد كافيان لتحقيق ركن الخطر في دعوى الحراسة وكذلك إذا كانت مصالح أحد الأشخاص مهددة بالخطر أو هناك حقوق تعذر تحصيلها فانه يجوز تعيين حارس .

« وحيث انه وإن جرت المحاكم الأهلية والمختلطة على جواز تعيين حارس قضائي لإدارة الأعيان

الموقوفة إذا كان هناك ما يبرر غل يد الناظر بسبب المنازعات القائمة بينه وبين المستحقين أو الدائنين وذلك لمنعه من تبديد إيراد الوقف إضرارا بالمستحقين أو الدائنين وفي تعيين حارس إذا كان الناظر هو المستحق الوحيد ولكن محل ذلك إذا ثبت بكيفية لا تحتمل الشك أن إدارة الناظر محل طعن جدي للمستحقين أو من دائنيهم أو عجز الدائنون عن استيفاء ديونهم التي على الناظر أو المستحقين رغم المحجوزات التي توقعت أي انه لا يؤمر بالحراسة الا اذا كان الخطر محققا وسوء نية الناظر ومستحقه ثابتة ثبوتا لا ريب فيه . ولا يصح بحال من الأحوال ان يؤمر بالحراسة لمجرد التخوف من ان الناظر قد لا يقوم بدفع ما عليه او على المستحقين المدينين او ان المحجوز لديه لا يدفع ما في ذمته إذ في الامكان اتخاذ الطرق القانونية عند ثبوت اهمال الناظر أو تهرب المحجوز لديه من دفع ما بذمته

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق ان المستأنف عليه الثاني حسن افندى تاج الدين الذي تعين ناظرا على وقف محمد ابو الذهب بحكم من محكمة الزقازيق الشرعية بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٣ وقد رفعت الوزارة استئنافا عن هذا الحكم فحكم من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٣٤ باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وتنفذ الحكم بتاريخ ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤

« وحيث ان وزارة الاوقاف رفعت الدعوى الحالية في ١٥ يناير سنة ١٩٣٤ أي عقب حكم الاستئناف مباشرة وقبل استلام الناظر الجديد اعيان الوقف وقبل ان يظهر نيته فيما اذا كان عازما على القيام بسداد الديون التي عليه وعلى باقي المستحقين ولم تتخذ وزارة الاوقاف أي اجراء قانوني للحصول على مطلوبها سواء بالحجز

تحت يد الناظر فيما يختص بالديون التي على المستحقين أو بالحجز تحت يد المستأجرين بالنسبة للدين المستحق على الناظر لاثبات سوء نية الناظر وعجز المدينين عن وفاء ديونهم حتى يتحقق ركن الخطر الذي هو الأساس الوحيد لتعيين حارس قضائي ولا عبرة لما تزعمه الوزارة بأن الحجز تحت يد الناظر أو تحت يد المستأجرين هو حجز باطل على اعتبار أنه حجز تحت يد مدين مدين المدين إذ أنه رغما على أن هذه النظرية تختلف عليها فإن الدائن بحجزه تحت يد الناظر أو تحت يد المستأجر إنما هو يستعمل حق مدبته هذا فضلا عن أن الناظر يمثل المستحقين أو الوقف فلا يعتبر المستأجرون منه مدينين له ولكنهم مدينون للوقف الذي يمثله الناظر أو مدينون للمستحقين مثلين في الناظر وبذلك لا يكون مستأجر أعيان الوقف مدين المدين بالنسبة للدائنين ولكن مدين المدين فقط وبذلك يجوز توقيع الحجز تحت يده من الدائنين للناظر أو المستحقين

«وحيث أنه لما سبق بيانه يتعين تأييد الحكم المستأنف (استئناف وزارة الاوقاف ضد الست بيه مقامى وآخرين وحضر عن الثاني الأستاذ على أيوب رقم ٩٢ سنة ٥١ ق رئاسة وعضوية حضرات مصطفى خفيك وسليمان السيد سليمان بك وحسن زكي بك مستشارين)

١٩٤

٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤

مسئولة . حكومة . خادم . خفير . اصابة شخص بعبارة خطأ . الحكم بتعويضات .

المبدأ القانوني

استقر القضاء على أن الحكومة تسأل مدنياً عن عمل موظفيها اذا ارتكب أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها أو بمناسبة تطبيقها للمادة (١٥٢ مدني)

فاذا أصاب أحد الخفراء شخصا بعبارة نارى

من البندقية الأميرية التي تسلمت له وكانت الاصابة نتيجة اهماله وعدم انتباهه بأن ترك ظرف خرطوش داخل البندقية أثناء جلوسه بقبوة في دركه فانطلق الظرف نتيجة اشتباك الزناد بملاسه وأصاب المجنى عليه وسبب وفاته وثبت أن الحكومة اهملت بتسليمها لبندقية غير صالحة للاستعمال . كانت مسئولة عن تعويض أهل المصاب .

المحكمة

«حيث ان الواقعة التي انبث عنها الحكم بالتعويض تلخص في ان محمد احمد قلقيله الخفير النظامي بناحية الجزيرة الخضراء مركز فوه اصاب خطأ مورث المستأنف عليها المرحوم سعد ابو حامد بعبارة نارى من بندقية بغير قصد ولا تعمد بل بأهماله وعدم انتباهه بأن ترك ظرف خرطوش داخل بندقية أثناء جلوسه بالقبوة بجوار المجنى عليه فانطلق الظرف نتيجة احتكاك البالطو بالزناد فأصاب المجنى عليه المذكور وسبب وفاته

«ومن حيث ان محكمة أول درجة قضت بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بالزام وزارة الداخلية ومديرية الغرية متضامين بان يدفعوا للمستأنف عليها بصفتها مبلغ ٢٠٠ جنيه فاستأنفته وزارة الداخلية للأسباب التي أوردتها في صحيفة استئنافها والمذكرات المقدمة منها

«وحيث ان وزارة الداخلية بعد ان أثارت في مذكرتها الأولى المقدمة لمحكمة أول درجة البحث ابتغاء نفي علاقة السيد والخادم بين الحكومة والموظف عادت في مذكرتها التي قدمتها لهذه المحكمة وذكرت في السبب الأول من أسباب استئنافها ما يشتم منه اقرار هذه النظرية وقالت ان الحادثة لم تقع من الخفير أثناء تأدية وظيفته

بل وقعت منه وهو بعيد عن عمله الرسمي ثم اردفت هذا بالاعتراض الثاني على الحكم المستأنف وهو ان البندقية التي كانت مع الخفير سليمة لا عيب فيها وقد تأيد ذلك التجربة التي عملت على تلك البندقية بمعرفة الأخصائيين فلا مسئولية على الحكومة من هذه الناحية ايضا

« وحيث فيما يخص النقطة الأولى فان بحث القضاء قد استقر على ان الحكومة تسأل مدنيا عن عمل موظفها اذا ارتكب اثناء تأدية الوظيفة او بسببها او بمناسبتها تطبيقا للمادة ١٥٢ من القانون المدني (راجع حكم النقض والابرار الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٣١) وقد ثبت ان الخفير المذكور كان يؤدي وظيفته بخفارة الزراعة ليلا اما كونه اضطر اثناء مروره لدخول القهوة التي كانت في طريقه لشرب كوب ماء وقد وقعت الجريمة في هذه الاثناء بالصورة المتقدمة فان هذا الظرف الذي دعت اليه الضرورة لا يغير شيئا من الواقع وهو ان الخفير لم يخرج عن دائرة دركه عاملا على تأدية الخفارة في الحدود المرسومة له

« وحيث انه لا نزاع في ان البندقية التي كانت مع الخفير ونشأت عنها الحادثة انما هي بندقية اميرية تسلمت الى الخفير محمد احمد قلقيله من بلوكامين المركز لاستعمالها مؤقتا حتى يتم اصلاح بندقيته الأصلية .

« وحيث انه ثبت من المشاهدة التي اجراها عبد المجيد افندي عبد المتعال ملاحظ البوليس الذي حقق القضية في بادىء الامر وواردة بالقسيمة نمرة ٩٣٥٩٦ بقضية اللجنة من الشهادة التي اداها امام محكمة اول درجة انه لما فحص البندقية عقب الحادثة تبين له ان سلم الامان عاقل لا يؤدي وظيفته وبهذا تصبح البندقية معرضة للانطلاق في كل وقت ولأى سبب من الأسباب التي لا يمكن توقعها

كمصادمة اصبح أوأى شيء آخر يسبب تحريك الزناد كما ان عطل سلم الامان يجعل العتلة لا تستقر في مكانها فتهوق الظرف عند الخروج من الماسورة لوجود بروز يمنع الظرف من الخروج وزاد بانه في يوم الحادث لم يتمكن من اخراج الظرف الا بواسطة دفعه بعصا خيزران من الماسورة (تراجع شهادته في آخر محضر جلسة المحكمة الجزئية التي نظرت قضية اللجنة ومضمومة لهذا الدوسيه)

« وحيث ان المحكمة لا تعول كثيرا على شهادة البلوكامين والتوفكشى ولا على التجربة التي اجراها لتأيد صلاحية البندقية للاستعمال لان الأول هو الذي سلم البندقية للخفير لاستعمالها ليلا في خفارة الزراعة باعتباره الأمين على اسلحة المركز والثاني هو المسكف باصلاحها وليس من مصلحة الاثنين ان يظهر عيب فيها

« وحيث انه تبين مما تقدم ان الحكومة اهملت بتسليمها للخفير بندقية غير صالحة دون ان تثبت من صلاحيتها وقد نشأ عن ذلك ان الخفير المذكور بعد ان وضع الظرف في البندقية واراد اخراجه قبل الحادثة لم يستطع ذلك وفي اثناء جلوسه مع المجنى عليه وضع البندقية على ركبته فاشتبك الزناد بمبلاسه عرضا فانطلق العيار وأصاب المجنى عليه مما يجعل استحقاق التعويض على أساس صحيح

« وحيث بناء على ما ذكر وعلى ما جاء بأسباب الحكم المستأنف غير مخالف لهذه يتعين تأييد الحكم المذكور

(استئناف وزارة الداخلية ومديرية الغربية ضد الست غزلان عبد الفتاح متولى عن نفسها وبهفتها وصية على اولادها القصر رقم ٥١٥ سنة ٥١ ق - رئاسة وعضوية حضرات حسن نيه المصرى بك وامين بك زكى ومحمد زكى على بك مستشارين)

١٩٥

٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤

- ١ - استئناف . استئناف فرعى ، طلبات غير متنازع فيها امام محكمة أول درجة . لا يجوز رفع استئناف فرعى عنها
- ٢ - نزاع ملكية . استيلاء مؤقت . لا يزيد عن ٣ سنوات تعويض . فوائد .

المبادئ القانونية

- ١ - انه وان كان يؤخذ من نص المادة ٣٥٧ مرافعات انه يجوز للمستأنف عليه - مادام ان خصمه قد استأنف الحكم في كل اجزائه او بعضها - ان يستأنف فرعيا الطلبات التي حصل فيها الاستئناف الاصلى والطلبات التي لم يحصل فيها استئناف الا ان ذلك مقيد بأن الطلبات التي لم يحصل عنها استئناف اصيل كانت محل نزاع امام محكمة اول درجة . اما اذا لم تكن محل نزاع امامها فانها تعتبر طلبات جديدة لا يجوز رفعها امام محكمة الاستئناف لأول مرة .
- ٢ - ظاهر من الرجوع الى المواد ٢٢ - ٢٤ من قانون نزاع الملكية ان الاستيلاء المؤقت على عقار للمنفعة العامة جائز قانونا لمدة ثلاث سنوات وبعد ذلك يجب نزاع الملكية وليس لصاحب الارض الا طلب التعويض عن هذا الاستيلاء لغاية صدور المرسوم بنزع الملكية ومتى صدر المرسوم يكون لصاحب العقار الحق في الثمن وفي فوائد هذا الثمن من تاريخ المطالبة الرسمية به

المحكمة

« حيث انه بالنسبة للاستئناف الفرعى فقد دفع وكيل المستأنفين بعدم قبول هذا الاستئناف

الفرعى لأسباب ثلاثة أولها عدم وجود رابطة بين موضوع الاستئناف الاصلى وهو التعويض أو الفوائد وموضوع الاستئناف الفرعى وهو التقدير بدل الالتزام إذ أنه يجب أن يكون الاستئناف الفرعى متعلقا بموضوع الاستئناف الاصلى بحيث لا يخرج عن دائرة ذلك الموضوع - ثانيا - أن محكمة أول درجة ناقشت ملكية المستأنفين ومستنداتهما التي قدماها للوزارة فيما بعد للصرف - ثالثا - ان الوزارة صرفت المبلغ فلم تعد لها مصلحة في التمسك بهذا الاستئناف

« وحيث ان محامى الحكومة رد على ذلك بأن نص المادة ٣٥٧ مرافعات عام وغير مقيد بأى قيد إذ أنه يعطى للمستأنف ضده حق استئناف الحكم استئنافا فرعيا بصفة عامة وانه بذلك يجوز للمستأنف فرعيا الاستئناف عن الطلبات التي تكون موضوع الاستئناف الاصلى وعن الطلبات الأخرى التي فصل فيها الحكم .

« وحيث انه وان كان يؤخذ من نص المادة ٣٥٧ أنه يجوز للمستأنف عليه مادام ان خصمه قد استأنف الحكم في كل اجزائه أو بعضها ان يستأنف استئنافا فرعيا الطلبات التي حصل فيها الاستئناف الاصلى والطلبات التي لم يحصل فيها استئناف . الا أن ذلك مقيد بأن تكون الطلبات التي لم يحصل عنها استئناف اصيل كانت محل نزاع امام محكمة أول درجة واما اذا لم تكن هذه الطلبات محل نزاع امام محكمة أول درجة فانها تعتبر طلبات جديدة لا يجوز رفعها امام محكمة الاستئناف لأول مرة .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة وعلى طلبات طرفي الخصوم فيها ان المستأنفين رفعوا الدعوى بطلب ثبوت ملكيتها الى ٣٠٨ مترو ٢٧ سنتيمترا من باب اصيل (٢-٢)

واحتياطيا بالزام المستأنف عليها متضامين بأن يدفعها ثمنها باعتبار المتر الواحد عشرة جنيهات ولم يدفع المستأنف عليها الدعوى بأى دفع سوى ان وزارة المواصلات طلبت اخراجها من الدعوى فحكمت محكمة أول درجة بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ بتعيين خبير لمعرفة ما اذا كان الجزء الذى يقرن المدعيان انه مأخوذ منها ملك لها ام لا ومن الذى استولى عليه ومقداره وقيمه وقت الاستيلاء وبعد ان قدم الخبير تقريره طلب الحاضر عن المستأنفين اعتماد تقرير الخبير . وقال المحامى عن وزارة المواصلات ان محكمة طنطا عينت خبيرا قدم تقريره وان المبلغ اودع بالخزينة وان اساس التعويض ان الملكية نزع قبل صدور مرسوم نزع الملكية

« وحيث انه ظاهر من أقوال المحامى عن وزارة المواصلات انه لم ينازع لافى التقدير الذى قدره الخبير ثمن الارض ولا فى الالتزام ولكنه كان ينازع فى التعويض فقط مرتكنا على تقرير الخبير الذى قدر التعويضات بسعر المتر الواحد ١ قرش فى السنة والذى يؤيد ذلك انها طلبت فى المذكرة التى تقدمت منها فى أول مرة امام هذه المحكمة رفض الاستئناف الاصلى وتأيد الحكم فيما قضى به من رفض طلب التعويض اى انها لم تعارض لا فى التقدير ولا فى الالتزام المقضى به .

« وحيث انه يؤخذ من ذلك ان طلب الحكم بعدم الالزام هو طلب جديد لم ترفعه الحكومة الا لأول مرة امام محكمة الاستئناف فلا يجوز رفع استئناف فرعى عنه ويكون الاستئناف الفرعى اذن غير جائز القبول

« وحيث انه فيما يختص بموضوع الاستئناف الاصلى فقد نصت المادة ٢٢ من قانون نزع الملكية رقم ٥ سنة ١٩٠٧ انه اذا رأت وزارة الاشغال

ضرورة الاستيلاء مؤقتا على عقار للمنفعة العامة يكلف المدير او المحافظ بالممارسة مع صاحبه فاذا تعذر الاتفاق يقدر المدير او المحافظ قيمة التعويض التى يقتضى دفعها ويعين مدة الاستيلاء بحيث لا تتجاوز سنتين فان لم يقبل صاحب العقار ذلك تودع القيمة فى خزينة المحكمة ثم يكون تقدير التعويض بحسب احكام المادة التاسعة وما يليها الخ . ونصت المادة ٢٤ بانه يجوز للمدير او للمحافظ عند ما تدعو المنفعة العمومية ان يصدر قرارا بتحديد مدة الاستيلاء المؤقت المنصوص عليه فى المادتين الثالثة والعشرين لغاية ثلاث سنين مع تقدير التعويض بنسبة التعويض السابق . اما اذا كان الاستيلاء لازما لمدة تزيد عن ثلاث سنين فتزع الملكية ان لم يتم الاتفاق بالممارسة . وقد قضت المادة التاسعة وما بعدها على كيفية تقدير التعويض عند اختلاف نازع الملكية وصاحب الارض .

« وحيث انه ظاهر من هذه النصوص ان الاستيلاء المؤقت على عقار للمنفعة العامة جائز قانونا لمدة ثلاث سنوات وبعد ذلك يجب نزع الملكية وليس لصاحب الارض الا طلب التعويض عن هذا الاستيلاء لغاية صدور المرسوم بنزع الملكية . ومتى صدر المرسوم بنزع الملكية يكون لصاحب العقار الحق فى ثمنه وفى فوائد هذا الثمن من تاريخ المطالبة الرسمية بها

« وحيث ان وزارة المواصلات قد اتبعت الطريق الذى يقضى به قانون نزع الملكية اذ استصدرت قرارات بالاستيلاء على الارض المراد الاتفاغ بها . ولما لم يتفق اصحاب الاراضى على قيمة التعويض رفعت الامر الى محكمة طنطا وهذه عينت خبيرا وقدم الخبير تقريره فى ١٦ اغسطس سنة ١٩٣٠ قدر التعويض فيه عن الارض المتنازع عليها باعتبار ثمن المتر الواحد ١ قرش فى السنة .

« وحيث ان المستأنفين رفعوا هذه الدعوى في ٢٥ يولييه سنة ١٩٣١ قبل صدور مرسوم بنزع الملكية الحاصل في ٥ يولييه سنة ١٩٣٤ فتعتبر المحكمة هذه الدعوى معارضة في التقدير لان القانون لم يرسم طريقا خاصا لعمل هذه المعارضة

» وحيث ان وزارة المواصلات قد استولت من ارض المستأنفين على ٨٧ سنتيمترا و ١٢١ مترا في ٢٣ اغسطس سنة ١٩٣٠ وعلى ١٨٧ مترا في ١١ يناير سنة ١٩٣٢ فيكون للمستأنفين الحق في ريع هذه المقادير من تاريخ الاستيلاء عليها لغاية ٥ يولييه سنة ١٩٣٤ وهو تاريخ صدور المرسوم بنزع الملكية . لان الملكية كانت لها لغاية هذا التاريخ . واما ما بعد هذا التاريخ فلها الفوائد باعتبار المائة خمسة لغاية السداد الحاصل في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٤ كما سبق بيانه .

« وحيث ان المستأنفين لم يطعنا طعنا جديا على التقدير الذي قدره الخبير باعتبار ريع المتر الواحد اقرش في السنة ولم يقدم ما يدل على استغلال هذه الارض بالكيفية التي قالوا عنها بل الثابت من تقرير الخبير الاول والخبير الذي عينته محكمة اول درجة ان هذه الارض فضاء

» وحيث انه من ذلك يكون التقدير الذي قدره الخبير في محله ويتعين الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض التعريض والزام المستأنف عليهما متضامين بأن يدفع للمستأنفين ريع الارض المزروع ملكيتها باعتبار المتر الواحد قرشا واحدا في السنة ابتداء من ٢٣ اغسطس سنة ١٩٣٠ عن ١٢١ مترا و ٨٧ سنتيمترا ومن ١١ يناير سنة ١٩٣٢ عن ١٨٧ مترا لغاية ٤ يولييه سنة ١٩٣٤ وهو تاريخ صدور المرسوم بنزع ملكية الارض السابق بيانها وبالزامها متضامين بأن يدفع للمستأنفين فوائد مبلغ ٧٧٠ جنيا و ٦٧٥ مليما قيمة الثمن

ابتداء من ٥ يولييه سنة ١٩٣٤ الى تاريخ الاستلام الحاصل في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٤ باعتبار ٥ / . (استئناف الشيخ محمد السيد طه وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمد أمين عامر ضد وزارة المواصلات ومجلس بلدى المحلة الكبرى . رقم ٦٦٣ / ٢٨٩ سنة ٥١ ق- رئاسة وعضوية حضرات مصطفى حنفى بك وسليمان السيد سليمان بك وحسن زكى بك مستشارين)

١٩٦

١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٤

استئناف - تدخل - شروطه .

المبدأ القانونى

يجوز القانون في المادة (٢٩٥) مرافعات لغير المتداعين ان يدخلوا في الدعوى المقامة أمام المحكمة في أى حالة كانت عليها الدعوى وكل ما يشترطه القانون وما جرى عليه العمل ينحصر فيما يأتي (١) المصلحة إذ يجب ان يكون لهذا الغير مصلحة من تدخله في الدعوى أو على الأقل ان يكون هناك احتمال ضرر يعود عليه من الحكم في الدعوى (٢) عدم تعطيل الدعوى فيجب ان لا يترتب على قبول الخصم الثالث تأخير الحكم في الدعوى الأصلية (٣) واذا كان الخصم الثالث يريد ان يدخل لأول مرة في الاستئناف فيجب ان لا يكون تدخله هجوميا اى غير مستمد من حقوق الخصوم فان طلباته في هذه الحالة تكون طلبات جديدة لا يجوز ابدؤها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف — أما اذا طلب الدخول منضما لطلبات احد الخصمين فلا مانع من قبوله متى توافرت الشروط السابقة

المحكمة

« من حيث انه بجلسة المرافعة حضرت الست بلسم شنوده وطلبت بلسان الحاضر عنها قبولها خصما ثالثا في الدعوى وبينت طلباتها وهي تنحصر في أنها تتضمن للمستأنف في طلباته وقد عارض الخصوم ودفعوا بعدم قبول طلبها لأنها تدخل لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وبذلك تحرمهم من درجة من درجات التقاضي

« وحيث ان القانون صريح مادة ٢٩٥ مرافعات في أنه يجوز لغير المتداعين أن يدخل في الدعوى المقامة أمام المحكمة في أي حالة كانت عليها الدعوى وكل ما يشترطه القانون وما جرى عليه العمل ينحصر فيما يأتي (١) المصلحة إذ يجب أن يكون لهذا الغير مصلحة من تدخله في الدعوى أو على الأقل أن يكون هناك احتمال ضرر يعود عليه من الحكم في الدعوى (٢) عدم تعطيل الدعوى فيجب أن لا يترتب على قبول الخصم الثالث تأخير الحكم في الدعوى الأصلية ويزيد على ذلك شرط آخر إذا كان الخصم الثالث يريد أن يدخل لأول مرة أمام محكمة ثاني درجة وهو أن لا يكون تدخله هجوميا intervention agressive وهي حالة الذي لا يستمد حقه من حقوق الخصوم إذ تكون طلباته طلبات جديدة وهي لا يجوز قانونا ابدؤها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بحسب طبيعة التدخل والطلبات التي يطلبها الخصم الثالث فان كانت طلباته منضمة لطلبات أحد الخصمين فلا مانع من قبوله متى توافرت الشروط السابقة والا فلا » وحيث ان طلبات الست بلسم شنوده لما جاء على لسان الحاضر عنها بمحضر الجلسة تنحصر في طلب رفض الدعوى لان الطرفين يتنازعا في زيادة وهذه الزيادة خارجة عما رسا مزاده وقدره ١٠٠ فدان والاطيان تركة ولا بد ان تقسم وه فدادين

ملك بلسم وخارجة عن التركة وعن البيع وقد تبين انها من ضمن الورثة ولها مصلحة في الدعوى ولم يتبين ان في قبولها ما يترتب عليه تأخير الحكم في الدعوى فلذلك يتعين رفض الدفع والتقرير بقبولها خصما ثالثا لان طلباتها متفقة مع طلب المستأنف

(استئناف الدكتور باسيلي جرجس افندي وحضر عنه الاستاذ رزق صليب ضد الاستاذ حنا ابراهيم المحامي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد حسن والست بلسم شنوده وحضر عنها الاستاذ ساما حبشي رقم ١٠٩٩ سنة ٥٠ ق - رئاسة وعضوية حضرات احمد نظيف بك وعلى بك حيدر حجازي واحمد مختار بك مستشارين)

١٩٧

١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٤

اختصاص عام . ايقاف . بيع . بائع اجنبي . دعوى الضمان . اختصاص المحاكم المختلطة . رفعها اليها . رفع دعوى الملكية امام المحاكم الاهلية . من وطنين . وجوب ايقاف الفصل فيها حتى يفصل في المحاكم المختلطة .

المبدأ القانوني

للمشتري حق مطالبة البائع باثبات ملكيته لما باعه او رد الثمن مع التضمينات كلما نازع منازع في الملكية فاذا كان البائع اجنيا فان دعوى الضمان تكون من اختصاص المحاكم المختلطة وللمشتري ان يختصم فيها المنازع الخاضع لقضاء المحاكم الاهلية ويكون الحكم الذي يصدر من المحكمة المختلطة حجة على الجميع وانه وان كانت المحاكم الاهلية هي وحدها المختصة بالفصل في النزاع الذي يقوم بين المتنازعين على الملكية متى كانا خاضعين لقضائها وانه وان كانت المحاكم الاهلية لا تسمع من المدعى عليه المشتري من الاجنبي دفعا بعدم اختصاصها لمجرد انه تلقى الملكية من اجنبي كما انها لا تسمع باذخال الاجنبي البائع في الدعوى الا انه عما لا يصح ان يحتمل

جدلا انه متى رفع المدعى عليه في الدعوى الاهلية دعوى أخرى امام المحكمة المختلطة ضد البائع اليه (الاجنبي) وضد خصمه في الدعوى الاهلية وجب حتما على المحكمة الاهلية ان توقف الفصل في الدعوى المرفوعة امامها حتى يقضى من المحكمة المختلطة في مواجهة جميع ذوى الشأن في امر الملكية فاذا قضى فيها للمشتري من الاجنبي (مدعى الملكية) حكم برفض الدعوى الاهلية واذا قضى برفض دعوى المشتري حكم في الدعوى الاهلية بملكية المدعى فيها

المحكمة

« حيث ان موضوع هذه الدعوى ووقائعها تلخص في ان الدكتور أرمنيوس افندى بقطر المستأنف ينازع الست فردوس هانم المستأنف عليها في ملكية قطعة أرض مبينة حدودها ومعالمها بإعلان افتتاح الدعوى وبالنسبة لكون المستأنف يدعى انه اشترى القطعة المتنازع عليها من شركة سوارس اخوان وهي شركة أجنبية فقد رفع من جهته دعوى أخرى امام محكمة مصر المختلطة ضد الشركة المذكورة وضد الست المستأنف عليها طلب فيها الحكم له بالملكية مع كف منازعة المستأنف عليها والزام الشركة البائعة برد الثمن مع التضمينات وبناء على قيام تلك الدعوى المختلطة طلب الدكتور الحكم بإيقاف الفصل في هذه حتى يفصل في تلك ، نازعت الست المستأنف عليها في أن الأرض المتنازع عليها تدخل في عقد مشتري المستأنف من شركة سوارس وادعت أن الأرض المذكورة مغتصبة من مالكها الخاص . وبناء على هذا النزاع قضت المحكمة الابتدائية تمهيدا بنذب خير لتطبيق عقد ملكية المستأنف عليه ومعرفة ما إذا كانت الأرض

المتنازع عليها تدخل أو لا تدخل فيه — استأنف المستأنف الحكم المذكور طالبا الغاءه والحكم بإيقاف الفصل في الدعوى حتى يفصل في الدعوى الأخرى المرفوعة منه أمام المحكمة المختلطة. وقد باشر الخبير عمله قبل المرافعة في هذا الاستئناف وقدم تقريره بملف القضية وأثبت في نتيجته الختامية ان مساحة أرض النزاع تبلغ فدانين و ٥ قراريط و ٦ اسهم منها ٩ قراريط و ٦ اسهم لا تدخل في مستندات ملكية المستأنف والباقي وقدره ١ فدان و ٢٠ قيراطا يدخل فيها وعلوكة له .

« وحيث انه بما لاجدال فيه قانونا ان للمشتري حق مطالبة البائع باثبات ملكيته لما باعه أو رد الثمن مع التضمينات كلما نازعه منازع في الملكية كما أنه لاجدال في أنه اذا كان البائع اجنيا فان دعوى الضمان التي ترفع ضده تكون من اختصاص المحاكم المختلطة والمشتري ان يختصم فيها المنازع الخاضع لقضاء المحاكم الاهلية ويكون الحكم الذي يصدر من المحكمة المختلطة حجة على الجميع

« وحيث انه وان كانت المحاكم الاهلية هي وحدها المختصة بالفصل في النزاع الذي يقوم بين المتنازعين على الملكية متى كانا خاضعين لقضاها وانه وان كانت المحاكم الاهلية لا تسمع من المدعى عليه المشتري من الاجنبي دفعا بعدم اختصاصها لمجرد انه تلقى الملكية عن اجنبي كما أنها لا تسمع له بادخال البائع الاجنبي في الدعوى . الا انه بما لا يصح ان يتحمل جدلا ما انه متى رفع المدعى عليه في الدعوى الاهلية دعوى أخرى امام المحكمة المختلطة ضد البائع اليه (الاجنبي) وضد خصمه في الدعوى الاهلية وجب حتما على المحكمة الاهلية ان توقف الفصل في الدعوى المرفوعة امامها حتى يقضى من المحكمة المختلطة في مواجهة جميع ذوى الشأن في أمر الملكية فاذا قضى بها للمشتري من

الاجنبى (مدعى الملكية) حكم برفض الدعوى الاهلية واذا قضى برفض دعوى المشتري حكم فى الدعوى الاهلية بملكية المدعى فيها .

« وحيث انه ليس للمدعى فى الدعوى الاهلية ان يعارض فى طلب الايقاف بدعوى ان هذا الاجراء يعطل الفصل فى دعواه الا اذا قدم الدليل على أن النزاع المطروح أمام المحكمة المختلطة ليس نزاعا جديا وانما هو نزاع خلقه المدعى عليه ليستفيد منه بالباطل

« وحيث انه متى قدم المدعى عليه عقدا ناقلا للملكية صادرا اليه من اجنبى واستند اليه فى نزاعه المرفوع أمام المحكمة المختلطة فلا يصح والحالة هذه أن يقال أن النزاع غير جدى وليس للمحكمة الاهلية فى حاجة للحكم بالايقاف الى اجراء تحقيق بواسطة خبير أو غيره للتأكد من أن العين المتنازع عليها تدخل فى عقد الملكية الصادر من الاجنبى لان هذا التحقيق يجب ان يجرى فى وجه الاجنبى نفسه لىكون حجة عليه وحجة أيضا على الوطنى المشتري الذى انتقلت اليه كافة حقوق البائع الاجنبى وحل محله فيها

« وحيث ان المستأنف يستند فى نزاعه الى عقديع رسمى صادر اليه من شركة سوارس بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٥ ومسجل فى ٥ مايو سنة ١٩٢٥ فلا يكون هناك محل للقول بان نزاعه غير جدى اما القول بدخول القدر المتنازع عليه فى هذا العقد او عدم دخوله فلا يصح ان يكون محل جدل او بحث امام المحكمة الاهلية

« وحيث ان المستأنف عليها تسلم فى دفاعها بانه لو ثبت ان الارض المتنازع عليها تدخل فى عقد البيع الصادر الى المستأنف فان المحكمة المختلطة المرفوع امامها الدعوى الاخرى تكون هى الاحق بالفصل فى أمر الملكية

« وحيث انه مع مجازاة المستأنف عليها لما تذهب اليه من وجوب تحقيق او دخول الارض فى سند ملكية المستأنف فان الخبير الذى ندبته المحكمة الابتدائية قد اثبت صحة ما يدعيه المستأنف بالنسبة للجزء الاعظم من الارض

« وحيث انه متى كان الفصل فى هذه الدعوى يتوقف على الفصل فى ملكية الشركة الاجنبية البائعة للمستأنف لما باعته له ودخول الارض المتنازع عليها فى ذلك المبيع ومتى كان الفصل فى هذه المسألة من اختصاص المحكمة المختلطة وحدها وحكمها سيكون حجة على المستأنف عليها لانه سيصدر فى مواجهتها فيتحتم والحالة هذه ايقاف الفصل فى هذه الدعوى حتى يفصل من المحكمة المختلطة فى الدعوى الاخرى المرفوعة من المستأنف ضد شركة سوارس والمستأنف عليها (استئناف الدكتور ارميوس افندى بقطر وحضر عنه الاستاذ سلامة بك غايل ضد الستفردوس هاتم شريف واخرى وحضر عنها الاستاذ احمد زكى رقم ٤٥٠ سنة ٥١ ق - ر ثاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك وامين زكى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

١٩٨

١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤

حراسة . وقف . شروطها . احوالها .

المبدأ القانونى

الحراسة القضائية ليست الاجراء مؤقتا يأمر به القاضى فتوضع العين المتنازع بشأنها فى يد أمين لاستغلالها لحساب جميع اصحاب الشأن فيها فيحول دون حصول الضرر لفريق منهم بسبب سوء ادارة الفريق الآخر ويجب للحكم بها ثبوت وجود نزاع من ذوى الشأن يكون متعلقا مباشرة برفع يد الفريق الواضع اليد على العين والذى يوجد خطر من وضع يده

عليها وأى نزاع آخر بين ذوى الشأن لا يبرر طلب الحراسة فالنزاع القائم بشأن حساب الادارة من حيث صحة الارقام الواردة فيه ومطابقتها للحقيقة لا يعتبر خطرا يبيح وضع العين تحت الحراسة وإنما يجب ان يكون النزاع متعلقا بالخطر الناشئ من وضع اليد كأن يكون واضع اليد مغتصبا او عديم الأهلية او غير أمين ويكون مطلوبا رفع تلك اليد الضارة .

وليس هناك ما يمنع وضع الاعيان تحت الحراسة متى توافر النزاع بهذا المعنى وترجح الخطر من بقاء العين تحت يد الناظر وهذا النزاع لا يمكن ان يكون من مطالبة الناظر بالحساب والمنازعة فى كشوفاته بل يجب ان يكون عزل الناظر ورفع يده عن التصرف فى شئون الوقف فاذا توفر قيامه امام الجهة المختصة ورأى القاضى المدنى انه نزاع جدى له ما يبرره من سوء تصرف الناظر وتوفرت شروط الحراسة الأخرى حكم بها وأمر ببقائها حتى يفصل فى هذا النزاع

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليهم قد دفعوا بعدم قبول الاستئناف المرفوع من السيدة روزه حنا والآستين انجيل وبلانش بالنسبة لطلب الحكم لمن بنفقة شهرية او بعارة أصبح بمبلغ تحت الحساب » وحيث ان المستأنفات المذكورات تعلن انهن طلبن امام المحكمة الابتدائية الحكم لمن بنفقة ولكن المحكمة المذكورة لم تلتفت لذلك الطلب » وحيث انه بمراجعة اعلان الدعوى و اعلان تحريكها بعد الايقاف ومحاضر الجلسات والمذكرات

الابتدائية تبين ان طلب النفقة كان قاصرا على صبحى افندى وناصيف افندى والست عزيزة » وحيث انه لا يجوز قانونا أن تبسدى فى الاستئناف طلبات جديدة لم تكن أبدت أمام المحكمة الابتدائية فيكون الاستئناف المرفوع من السيدة روزه حنا والآستين انجيل وبلانش بشأن الحكم لمن بنفقة شهرية استئنافا غير مقبول » وحيث ان الاستئناف فيما عدا ذلك قد حاز شكه القانونى فهو مقبول شكلا

على المرفوع

« حيث ان موضوع هذه الدعوى يتلخص فى أن المرحوم كامل بك جبران الجاولى مورث المستأنفين من الأول الى السادس وإخوته الدكتور نصرى الجاولى وناصيف افندى الجاولى وصبجى افندى الجاولى والسيدة عزيزة جبران الجاولى وباقي المستأنفين جميعهم مستحقون فى وقف المرحوم ناشد افندى سميان المشمول بنظر المستأنف عليهم وفى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٣١ رفع هؤلاء المستحقون هذه الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية طلبوا فيها الحكم (أولا) بالزام الناظر بأن يقدموا لهم حسابا عن إيرادات ومصروفات الوقف من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣١ (ثانيا) بالزام الناظر متضامنين بأن يدفعوا الى كل من ناصيف افندى وصبجى افندى والست عزيزة نفقة شهرية قدرها ١٥ جنيها من تاريخ صدور الحكم لحين سداد استحقاقهم اليهم (ثالثا) تعيين حارس قضائى لاستلام أعيان الوقف وادارة شئونها لحين الفصل نهائيا فى الدعوى وفى أثناء سير الدعوى أمام المحكمة الابتدائية توفى المرحوم كامل جبران بك الجاولى فأوقفت بتاريخ من ٦ مارس سنة ١٩٣٢ ولم تعجل الا فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٣٣ وبجلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٣٣ حكمت محكمة مصر (أولا) بالزام المستأنف

عليهم بأن يدفعوا بصفتهن نظارا للوقف لكل من ناصيف افدى وصبحى افدى والست عزيزة نفقة شهرية قدرها خمسة جنيهات ابتداء من أول يونيه سنة ١٩٣٣ حتى يفصل في دعوى الحساب (ثانيا) ندب خير حسابي لمراجعة الحساب المقدم من النظار (ثالثا) برفض دعوى الحراسة . وقد استأنف المستأنفون هذا الحكم وطلبوا (أولا) تعديل النفقة المحكوم بها وجعلها عشرة جنيهات (ثانيا) الحكم للست روزة حنا المستأنفة الأولى زوجة المرحوم كامل بك جبران الجاولي ولكريميتها الآنستين انجيل وبلاش نفقة شهرية (ثالثا) تعيين حارس قضائي لاستلام أعيان الوقف وإدارة شئونها (رابعا) تأييد الحكم فيما عدا ذلك

» وحيث ان هذه المحكمة قد قضت بجلسة اليوم في الاستئناف الآخر رقم ٣٦ سنة ٥١ المرفوع من نظار الوقف المستأنف عليهم ضد المستأنفين بإلغاء الحكم بالنسبة لما قضى به من تقدير مبلغ شهرى لكل من ناصيف افدى وصبحى افدى والست عزيزة . فلا يكون هناك محل للنظر في طلب زيادة المبلغ المحكوم به لهم الى عشرة جنيهات كما يطلبونه في هذا الاستئناف » وحيث انه لا يبق بعد ذلك غير الفصل في

طلب تعيين حارس على أعيان الوقف

» وحيث ان المحكمة الابتدائية قد أصابت فيما قضت به من رفض هذا الطلب للأسباب التي ذكرتها في حكمها

» وحيث ان الحراسة القضائية ليست الا إجراء مؤقتا يأمر به القاضى فتوضع العين المتنازع بشأنها في يد أمين لاستغلالها لحساب جميع أصحاب الشأن فيها فيحول دون حصول الضرر لفريق منهم بسبب سوء إدارة الفريق الآخر

» وحيث انه يجب أن يتوفر عند طلب الحراسة

وجود نزاع بين ذوى الشأن يكون متعلقا مباشرة برفع يد الفريق الواضع اليد على العين والذي يوجد خطر من وضع يده عليها وأى نزاع آخر بين ذوى الشأن لا يبرر طلب الحراسة فالنزاع القائم بينهم بشأن حساب الإدارة من حيث صحة الأرقام الواردة فيه ومطابقتها للحقيقة لا يصح أن يكون هو النزاع الذى يترتب عليه طلب الحراسة والذي يصح أن توقت الحراسة ببقائه بل يجب أن يكون النزاع متعلقا بالخطر الناشئ من وضع اليد كأن يكون واضع اليد مغتصبا أو عديم الأهلية أو غير أمين ويكون مطلوبا فيه رفع تلك اليد الضارة

» وحيث انه بالنسبة للأعيان الموقوفة فليس هناك ما يمنع قانونا من وضعها تحت الحراسة القضائية متى توفر النزاع السالف بيانه وترجيح الخطر من بقاء العين تحت يد الناظر وهذا النزاع لا يمكن أن يكون مطالبة المستحق بحساب الإدارة ومنازعة في تصرفات الناظر بل يجب أن يكون طلب عزل الناظر ورفع يده عن التصرف في شئون الوقف فاذا توفر قيام هذا النزاع أمام الجهة المختصة ورأى القاضى المدنى أنه نزاع جدى له ما يبرره من سوء تصرف الناظر وتوفرت شروط الحراسة الاخرى فانه (القاضى) يحكم بها ويأمر ببقائها حتى يفصل في هذا النزاع

» وحيث انه في الدعوى التي نحن بصدددها لا يوجد بين طرفي الخصومة نزاع متعلق برفع يد الناظر عن إدارة أعيان الوقف بل ان النزاع الموجود والذي يستند اليه المستأنفون هو مطالبته بالحساب ومنازعته في اقلامه ومثل هذا النزاع لا يصح أن يكون ركنا من أركان دعوى الحراسة

» وحيث انه فضلا عن ذلك فان المستأنفين قد حاولوا مرتين عزل المستأنف عليهم من النظر على الوقف وفشلوا فيها إذ قضى نهائيا مرة بعد

الأخرى من المحكمة الشرعية برفض دعوى العزل
التي رفعتا ضد المستأنف عليهم

« وحيث انه مما لا يحتمل الجدل ان المحاكم
الأهلية غير مختصة بالفصل في أمانة الناظر أو خيائته
إذ أن هذا الفصل من اختصاص المحاكم الشرعية التي
تقوم به طبقاً لأحكام واجراءات خاصة

« وحيث انه إذا كان للمستحق شكوى أو
ظلامة من سوء تصرف الناظر فانه يجب عليه أن
يرفعها للقاضي الشرعي صاحب الولاية العامة على
الأوقاف ويطلب منه تحقيقها وعزل الناظر بسببها
وقد سهل الشارع في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
الجديدة للمستحق طريق الوصول لهذه الغاية فلم
يشترط لرفع دعوى العزل صدور إذن بالخصومة
كما كان الحال من قبل وجعل الحكم بالعزل من
الأحكام الواجبة التنفيذ فوراً رغم المعارضة
والاستئناف (مادة ٢٧ و ٣٥٤ من اللائحة)

« وحيث انه لو كان للمستأنفين شكوى جديّة

من تصرفات الناظر يترتب عليها رفع يدهم عن
إدارة الوقف لما سكتوا عن رفعها إلى المحكمة الشرعية
والظاهر أنهم لما فشلوا مرتين أمام تلك المحكمة
جاءوا يجربون حظهم أمام المحاكم الأهلية .
« وحيث انه مما يولد في النفس شعوراً بعدم
جدية طلب الحراسة سكوت المستأنفين عن تحريك
الدعوى مدة سنة بعد وفاة المرحوم كامل بك
جبران الجاوي

« وحيث ان المحكمة ترى في هذه الأسباب
وحدها ما يكفي لرفض طلب الحراسة وان كانت
الأسباب التي ذكرتها المحكمة الابتدائية هي أسباب
وجيهة ويصح أن تأخذ بها هذه المحكمة أيضاً .
« وحيث انه لما تقدم يكون هذا الاستئناف
على غير أساس ويتعين رفضه

(استئناف السيدة روزمنا وآخرين وحضر عنهم الاستاذ
محمد خالد باشا عند نسيم أفندي خليل وآخرين وحضر عنهم
الاستاذان سلامة مينايل بك وصمويل خارقم ٩٢ سنة ٥١
ق — رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصري بك وامين
زكي بك ومحمد زكي على بك مستشارين)

قضايا المحاكم الكلية

١٩٩

محكمة مصر الكلية الأهلية

١٥ يناير سنة ١٩٣٤

١ - صوربة . دعوى الصوربة . الدعوى البوليصة . جواز
النفق بالاثنتين معا .

٢ - الدعوى البوليصة . أركانها . تدليس البائع . تواطؤه مع
المهزى . الضرر للدائنين . نشوء الدين قبل طرح
التصرف .

المبادئ القانونية

١ - لا مانع من أن يدفع الدائن بالصورية
ثم الدعوى البوليصة معا لأنه لم يكن طرفاً

في العقد حتى يستطيع أن يحقق نوايا البائع
والمشتري من الأعمال التي كانت تجري خلف
الستار وبدون علمه وإنما يستخلص القرائن
ويطرحها أمام المحكمة حتى تزنها وتقدرها إذا
كانت تصلح لاثبات الصورية أو التصرف
التدليسي .

٢ - يشترط لتوفر الدعوى البوليصة أربعة
أركان - أولها - تدليس البائع - والثاني - تواطؤه
البائع والمشتري - والثالث - إلحاق الضرر بالدائن
و - الرابع - أن يكون الدين قد نشأ في ذمة المدين
(٢ - ٢)

المحكمة

« من حيث ان المدعى احمد افندى كامل رفع دعوى أصلية طلب فيها الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ١٠٠٠ جنيه التي كانت متبقية عليه من الثمن في عقد البيع الصادر له من محمود افندى فهمى بدر بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ والذي حكم بصحته نهائياً من محكمة استئناف مصر بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٢٨ وبشطب امتياز البائع

« وحيث ان المدعى ادخل في الدعوى سعادة مدير أسيوط بصفته رئيساً للمجلس أسيوط وملوى المحليين وارتكن المدعى في دعواه هذه على أنه بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ قد باع محمود افندى بدر اليه منزلاً كانا بشارع غرب القشلاق رقم ٥٦ بالعباسية بمقتضى عقديع عرفى بثمن قدره ٣٠٠٠ جنيه دفع منها الفين جنيه وباقي الثمن وقدره ١٠٠٠ جنيه قسط على أربع أقساط متساوية وأن البائع امتنع عن كتابة العقد فاضطر إلى مقاضاته أمام محكمة اسكندرية وطلب الحكم بصحة التعاقد فرفضت محكمة اسكندرية دعواه فاستأنف وقضت محكمة استئناف مصر بصحة التعاقد وأنه بعد ذلك تسلم ائذار بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٧ من سعادة مدير أسيوط ينذره بان هذا العقد لا يسرى على مجلس محلى أسيوط وملوى لاتهمم البائع باختلاس أموالها وتلقا ذلك الانذار أودع المدعى جميع الاقساط الباقية في خزانة محكمة طنطا على ذمة البائع له وذمة مدير أسيوط بصفته تصرف هذه المبالغ لمن يستحقها منهما لذلك أعلن المدعى سعادة مدير أسيوط بصفته رئيساً للمجلسين في هذه الدعوى

« وحيث ان سعادة مدير أسيوط بصفته المذكورة رفع دعوى فرعية أمام هذه المحكمة بتاريخ ١٥ اغسطس سنة ١٩٣٢ طلب فيها الحكم

قبل تاريخ التصرف أما تدليس البائع فينحصر في نية الاضرار بدائته أو في علمه بأن تصرفه سيلحق ضرراً بالدائن وبعبارة أوضح أن المدين يحاول تهريب أمواله حتى تبعد عن متناول دائته فلا يستطيع التنفيذ عليها وبذلك يضيع حق الدائن بضياح التأمينات التي فرضها القانون في مصلحة الدائن على أموال مدينه . ان تواطؤ البائع والمشتري يستخلص منه علم المشتري بحالة المدين وما ينجم عن تعاقدته معه من الاضرار بدائته وليس من الضروري أن يكون هناك اتفاق على الاضرار بالدائن (Concert frauduleux) بل يكفي أن يكون قد علم المشتري بما يترتب على التصرف اليه من الضرر بالدائن Consilium fraudes وقد يتوافر التواطؤ إذا علم المشتري ما هو غرض المدين من التصرف . وقد يكون عدم اشهار العقد أو بخس الثمن أو القرابة أو غيرها مما يدل على هذا التواطؤ وكذلك إذا حصل الشراء في وقت مشتبه فيه مع العلم بالظروف الواقع فيها البيع أو أن المشتري ما كان يجمل مركز البائع أو الظروف التي دعت الى تهريب أمواله

لأجل أن يكون الدين سابقاً على التصرف المطلوب بطلانه يؤخذ بالتاريخ الذي نشأ فيه الدين وترتب في ذمة المدين بغض النظر عن تاريخ الحكم الذي قضى بهذا الدين وكذلك الديون التي تنشأ عن ارتكاب جريمة تحتسب تواريخها من اليوم الذي ارتكبت فيه الجريمة وليس من تاريخ الحكم الذي قضى بالعقاب.

برفض الدعوى الأصلية المرفوعة من احمد افندى كامل وبطلان عقد البيع الصادر من محمود افندى فهمى بدر إلى احمد افندى كامل بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ واعتباره كأن لم يكن ومحو التسجيل المتوقع بناء على البيع المشار اليه

« وحيث ان كلا من الطرفين أبدى دفاعه أمام هذه المحكمة وتقدمت مذكرات عديدة من الطرفين » وحيث ان الحاضر عن مجلس محلي اسيوط وملوى ارتكن في دعوى البطلان على أمرين أولهما - باعتبار أن البيع هو بيع صوري والثاني - من قبيل الاحتياط أن عقد البيع تحرر من البائع اضراراً بالدائنين المذكورين وارتكن على نص المادة (١٤٣) من القانون المدني

« وحيث ان الحاضر عن احمد افندى كامل اعترض على توجيه دعوى الصورية مع الدعوى البوليصية لأن دعوى الصورية ترمى إلى اعتبار العقد خيالاً ولا حقيقة له بينما أن الغرض من الدعوى البوليصية هو إثبات أن العقد مع فرض صحته قد حرر اضراراً بالدائن

» وحيث ان المحكمة لا ترى مانعاً من ان يدفع الدائن بالصورية ثم بالدعوى البوليصية معاً لأنه لم يكن طرفاً في العقد حتى يستطيع أن يتحقق نوايا البائع والمشتري عن الأعمال التي كانت تجري خلف الستار بدون علمه وانما يستخلص بالقرائن ويطرحها أمام المحكمة حتى تزنها وتقدر ما إذا كانت تصلح لاثبات الصورية أو التصرف التدليسي ولذلك قضت محكمة الاستئناف المختلطة بحكمها الصادر بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩١٢ والمنشور في مجموعة التشريع والقضاء المختلطة سنة ٢٤ صفحة رقم ٢٤٤ أنه يجوز الدفع بدعوى الصورية والدعوى البوليصية في آن واحد وقررت محكمة مصر الابتدائية في حكمها الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٢٧ والمنشور في المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٨ عدد ٨

صحيفة ٢٠١ أن الدفع بإبطال التصرف لأضراره بالدائن جائز قانوناً ولو تقدمه دفع بالصورية » وحيث انه ثابت من الاطلاع على دوسيه الدعوى أن احمد افندى كامل سحب في تاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٢٧ من البنك الأهلي مبلغ ٦٠٠ جنيه بشيك رقم ٥٦٢٨٧ ومن بنك مصر فرع طنطا ١٢٠٠ جنيه بشيك رقم ٦٠٣٥٢٦ ومن صندوق التوفير بالبوسنة مبلغ ٢٢٠ جنيه والمجموع ٢٠٢٠ جنيه

« وحيث ان سحب المبلغ هذا اليوم التالي لتاريخ عقد البيع هو دليل على أن البيع لم يكن صورياً فان الثمن قد سلم فعلاً إلى البائع محمود افندى بدر كما قرر محمود افندى ذلك أمام النيابة أنه دفع هذا المبلغ لسداد ثمن العزبة التي اشتراها باسم زوجته

» وحيث ان الحكومة في قضية الموسكى التي رفعت ضد زوجة محمود افندى بدر قد تمسكت بأن محمود افندى بدر باع منزله السكائن بالعباسية ليدفع ثمن العزبة التي اشتراها باسم زوجته تهرياً لأمواله كما ورد ذلك في مذكرة طرفي الخصومة » وحيث ان المحكمة ترى من جميع ما تقدم ان التمسك بدعوى الصورية باعتبار ان البيع وهمي لم يبق عليه من الأدلة ما يكفي لاقتناع المحكمة ولا تأخذ المحكمة بهذا الدفع

« وحيث انه بالنسبة إلى الدعوى البوليصية التي أوضحها الشارع في المادة (١٤٣) من القانون المدني فإنه يجب لتوفرها أربعة أركان الركن الأول أن يكون هناك تدليس من البائع والركن الثاني أن يكون هناك تواطؤ من المشتري والركن الثالث أن يلحق ضرر بالدائن والركن الرابع أن يكون الدين قد نشأ في ذمة المدين قبل تاريخ التصرف. ويتعين البحث الآن لمعرفة ما إذا كانت هذه الأركان قد توفرت جميعها

« وحيث انه بالنسبة إلى الركن الأول فان تدليس البائع ينحصر في نية الاضرار بدائته أو في علمه بأن تصرفه سيلحق ضررا بدائته وبعبارة أوضح ان المدين يحاول تهريب أمواله حتى تبعد عن متناول دائته فلا يستطيع التنفيذ عليها وبذلك يضيع حق الدائن بضائع التأمينات التي فرضها القانون في مصلحه الدائن على أموال مدينه

« وحيث انه لانزاع بين طرفي الخصوم في ان البائع وهو محمود افندي بدر قداتهم أمام محكمة جنائيات أسيوط وانه في بحر المدة من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٢٧ ارتكب تزويراً في أموال أميرية واختلاس مبالغ من أموال مجلس محلي ملوى وقد حكم عليه من محكمة الجنائيات المذكورة في قضية الجنائية نمرة ٣٤ سايرة سنة ١٩٢٧ اسيوط و ١٤ سايرة سنة ١٩٢٩ ملوى بالسجن خمس سنوات لاختلاسه مع آخر يدعى عبد العاطي محمد مبلغ ٥٢٠١ جنيه و ٢٣٠ ملياً من أموال مجلس محلي ملوى وقضت محكمة الجنائيات المشار اليها بالزامه بأن يدفع بالتضامن مع عبد العاطي محمد ذلك المبلغ » وحيث ان محمود افندي بدر بعد ان رفع

الستار عن جرائمه التي ارتكبها وبعد أن شكلت لجنة للتحقيق والفحص في أعماله وأعمال عبد العاطي محمود وبعد ان رفعت تلك اللجنة تقريراً في ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٦ الى قسم البلديات واتضح من هذا التقرير ان هناك اختلاسا في أموال المجلس المحلي وامر قسم البلديات بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٢٧ بالتحقيق الاداري مع محمود افندي بدر وعبد العاطي محمد افندي كما يتضح ذلك من الصحيفة رقم ١٧ من صورة حكم محكمة الجنائيات المشار اليه آنفاً . بعد هذا كله بدأ محمود افندي بدر في تهريب أمواله العقارية وذلك بأن باع هذا العقار في تاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ وسبق هذا البيع ان

اشترى عزيمة باسم زوجته ويقصد بذلك تحويل أمواله باسم زوجته بقصد عدم التنفيذ عليها من مجلس محلي ملوى عند ظهور اختلاسه لأموال ذلك المجلس

« وحيث انه فضلا عن ذلك فقد رأى محمود افندي بدر أن يتصرف بأي تصرف في هذا المنزل إذ حرر الى امين افندي حسين المكاول يفاوضه في بيع هذا المنزل وقد رد عليه أمين افندي حسين بخطاب مؤرخ ٤ مايو سنة ١٩٢٧ وكما جاء في مذكرة احمد افندي كامل قد عرض محمود افندي فهمي بدر في ١٩ مايو سنة ١٩٢٧ على بنك الاراضي رهن هذا المنزل وتحدد يوم ٢٦ مايو لمعاينته بمعرفة مندوب البنك ومع ذلك قد باعه الى احمد افندي كامل وكل هذه الاجراءات تدل على أنه كان يطرق أبواباً عديدة ويتنقل من وسيلة الى أخرى للتصرف في هذا المنزل والاسراع في التخلص منه

« وحيث انه مما تقدم يتضح بأجلى بيان أنه قد توفر ركن التدليس لدى البائع من تصرفه في المنزل الكائن بالعباسية بمقتضى العقد الذي يرتكن عليه احمد كامل في دعواه

« وحيث انه بالنسبة الى لركن الثاني وهو تواطؤ احمد افندي كامل مع محمود افندي بدر فقد اجمع شراح القانون واحكام المحاكم على أن التواطؤ الذي يجب توفره من المدين مع من تصرف اليه يستخلص من علم المشتري بحالة المدين وما ينجم عن تعاقد معه من الاضرار بدائته وكما جاء في حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩١٥ بمجموعة مختلطة سنة ٢٧ صحيفة ١٨٢ انه ليس من الضروري أن يكون هناك اتفاق على الاضرار بالدائنين Concert frauduleux بل يكفي أن يكون قد علم المشتري بما يترتب على التصرف اليه من الضرر بالدائن Consilium

fraudes وقد ذكره المسيو ديموج في كتاب الالتزامات جزء ٧ صحيفة ٤٢٢ أنه قد يتوفر التواطؤ اذا علم المتصرف اليه ما هو غرض المدين من التصرف وذكر أيضا هذا المؤلف بأن التدليل على التواطؤ أو التدليس هو بما يتعلق بتقدير الوقائع ولكن بما يساعد القاضي في توخي الحقيقة اعتبارات عديدة منها عدم إشهار العقد أو بخس الثمن أو القرابة أو غير ذلك (انظر أيضا أوبري وروجز ٤ صحيفة ٢٢٦ وبودري وبارد التزامات جزء أول رقم ٦٦٢ ودمولومب جزء ٢٥ نمرة ٢٠٣) وجاء في حكم محكمة الاستئناف الاهلية أيضا الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٣٠ المنشور في مجلة المحاماه سنة ١١ رقم ٤٢ ص ٢٦٧ ان تواطؤ المدين مع المتصرف اليه يستتج من ظروف الأحوال كحصول الشراء في وقت مشتبه فيه من العلم بالظروف الحاصل فيها البيع

« وحيث انه يتلخص من هذه المبادئ أنه يكفي لاثبات التواطؤ بين المدين وبين المتصرف اليه أن تتجمع القرائن التي تشير الى أن المشتري ما كان يجمل بمركز البائع وقت البيع وأنه كان لديه من المسائل ما يمهده سبيل العلم بما يحيط به من الظروف التي دعت الى تهريب أمواله اضرارا بدائنه وهذا كاف لتوفر ركن التواطؤ حتى ولو قام الدليل على أن المشتري دفع فعلا ثمن العقار

« وحيث انه بتطبيق هذه القاعدة على احد افندى كامل يتضح أنها تنطبق عليه من القرائن الآتية - أولا - قد توضح آنفا أن لجنة التحقيق التي ندها قسم البلديات بوزارة الداخلية قد أجرت فحص جميع أعمال محمود افندى بدر وعبد العاطي محمد افندى وكانت اللجنة تبشر أعمالها منذ ٢٩ مايو لجنة ١٩٢٦ ووضعت تقريرها في ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦ وظهر من أعمالها وقوع الاختلاسات بمعرفة

محمود افندى بدر وأقر بالتحقيق الاداري في ١٢ مايو سنة ١٩٢٧ وكل هذه الحوادث قد سبقت تاريخ عقد البيع الذي يتمسك به احمد افندى كامل ونظرا لأن احمد افندى كامل هو مفتش تنظيم وتابع لقسم البلديات فلا بد وانه قد علم بهذه الاجراءات ووقف على ما أظهره هذا الفحص والتحقيق الاداري ولو من قيل الاشاعة والتواتر إذ أنه من الطبيعي أن يذاع خبر يتعلق بموظف مثل محمود افندى بدر بين زملائه ورؤسائه بدليل ان نشر في جريدة المقطم بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ أي قبل تاريخ البيع يومين على ظهور الاختلاس في اموال المجلس المحلي ولو أنه لم يذكر اسم محمود افندى بدر انما من انتشار خبر هذه الاختلاسات بالطبيعة يقف موظفو البلديات على تفاصيلها - ثانيا - أن احمد افندى كامل كانت تربطه بمحمود افندى بدر صلة العمل في وقت سابق لتاريخ هذا البيع إذ كان هو مفتش التنظيم ومنطقة عمله في مديرية البحيرة بينما كان محمود افندى بدر مهندسا له وهذا الاتصال في العمل قد يولد احتكاكا شخصيا بينهما وأكثر من هذا فقد أقر احمد افندى كامل في التحقيق الاداري بأنه لم يكن رئيسا له فقط بل كان صديقا له وكان محمود افندى بدر يضيفه في منزله وكان يأكل معه والدليل على ذلك صدور العبارات الآتية الواردة حرفيا في محضر التحقيق الاداري صفحة ٣ من نفس احمد افندى كامل :

س الى احمد افندى كامل - أين كانت دائرة عملك في ذلك الوقت (أي وقت تاريخ البيع)

ج في دمنهور وطنطا

س أعني أن دائرة عملك كانت متصلة بأعمال بدر

ج نعم - أعمال المصلحة متصلة به رأسا

س هل كنت تنزل عند بدر لما تسافر دمنهور في تأدية أعمالك

ج نعم كنت أنزل عنده وآكل معه

ويؤخذ من أقوال احمد افندى كامل المشار اليه آنفاً انه كانت تربطه مع محمود افندى بدر رابطة الصداقة والأكل والشرب معاً وهذا الاتصال مما يسهل لاحد افندى كامل أن يقف على أحوال صديقه وما حامت حوله من الشبهات وما حل به من اتهامات إذ من الطبيعي أن يفضى الصديق الى صديقه بما يحق به - ثالثاً - ان احمد افندى كامل يذكر في مذكرته بأنه كان في شهر مايو سنة ١٢٧٧ متغياً ولم يجتمع بمحمود افندى بدر إلا في يومي ٢٦ و ٢٧ مايو سنة ١٢٧٧ ومما يدعو الى الشبهة ان يتم في يوم واحد فقط صفقة هامة بين البائع والمشتري على مبلغ ثلاثة آلاف جنيه مما تستغرق كل ثروة احمد افندى كامل وذلك بان يتحرر العقد بينهما في يوم ٢٦ مايو سنة ١٢٧٧ وفي اليوم التالي يدفع المبلغ بدون أن يسبق تاريخ العقد مقابلات ومفاوضات في شروط البيع ومعاينة المبيع أو التحقق من خلو العين من الحقوق العينية رابعاً - أن عقد البيع نفسه يحمل بعض القرائن على أن الجوال الذي يحيط بتحريره لم يكن عادياً بل يؤخذ من الاعتبارات الآتية انه يريد الاسراع في اتمام البيع قبل أن يحق بمحمود افندى بدر ما كان يتوقعه من القبض عليه بمعرفة النيابة الأمر الذي وقع بعد تاريخ البيع بأسبوعين تقريباً ومن هذه الاعتبارات ان هذا العقد حرر بين البائع والمشتري فقط وأنه لم يتخذ فيه الاجراءات التي نص عليها قانون التسجيل والتي لا يجهلها مثل احمد افندى كامل ومحمود افندى بدر وهي التصديق على امضاء البائع والمشتري توطئة لتسجيله ثم جعل العقد عرفي وعدم النص على التاريخ الذي يتحدد لتحرير العقد النهائي وكل هذه القرائن يؤخذ منها ان النائع كان يريد الاسراع في البيع وأن كل

تأخير في إجراءاته قد يؤدي الى منع البيع لذلك حرره بعقد عرفي مجرد عن الاجراءات التي تتطلبها قانون التسجيل ويستفاد تواطؤ المشتري من قبوله مثل هذا العقد تلقاء مبلغ جسيم الأمر الذي يؤخذ منه أنه أراد مساعدة صديقه وتسهيل البيع له بأقرب وقت يمكن خوفاً من العوائق التي كانا يتوقعان حدوثها

« وحيث ان احمد افندى كامل يرد على هذه القرائن بأن عدم التصديق على البيع أو عدم تحديد تاريخ تحرير العقد النهائي أو عدم وجود شهود على العقد ليست من مبطلات العقد ومع التسليم بصحة القول بان القانون لا يشترط مثل هذه الاجراءات كشرط أساسي لصحة عقد البيع الا أنها من الناحية الأخرى تؤخذ كقرائن قوية على علم المشتري بمركز البائع وانه سهل له سبل الاسراع في التصرف في أمواله

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فان عدم توقيع شهود أو عدم التصديق على الامضاءات من كاتب العقود يقصده عدم اشهار ذلك البيع وعدم الاشهار كما قال المسيو ديموج مما يؤخذ كقرينة على التواطؤ « وحيث انه مما تقدم تراتح المحكمة الى الاقتناع بتوفر ركن التواطؤ بين احمد افندى كامل ومحمود افندى فهمى بدر

« وحيث انه بالنسبة الى الركن الثالث فلا شك في وقوع الضرر للمجلس المحلي وهو الدائن للبائع بقيمة المبالغ المختلصة إذ ان هذا التصرف بما يذهب بعقار المدين ولا يدع سبيلاً للمجلس المحلي بالتنفيذ للحصول على دينه ولم يتقدم من احمد افندى كامل أو محمود افندى بدر ما يدل على وجود أموال أخرى حتى يستطيع المجلس المحلي اقتضاء ديونه منها أما اعتراض احمد افندى كامل بان المجلس المحلي لم يتخذ الاجراءات لتحفظ أموال المدين وهي

العزبة التي اشتراها باسم زوجته فهذا اعتراض لا يقام له وزن لأن هذه العزبة كان عليها دين كما جاء في مذكرة احمد افندي كامل وكان عليها أقساط باقية من الثمن ولا يطلب من الدائن أن يقوم بدفع مبالغ أخرى جسيمة للحصول على دينه

وحيث انه بالنسبة إلى الركن الرابع فلا شك في أن الدين الذي للجلس المحلى قبل محمود افندي بدر والذي قضت به محكمة الجنايات قد نشأ في زمن قبل تاريخ البيع وفي اليوم الذي ارتكب فيه محمود افندي بدر خيانة اختلاس الأموال الأميرية وهذا المبدأ جمع عليه إذ جاء في حكم محكمة الاستئناف الأهلية الصادر في ٣٠-١٢-١٩٢٩ والمنشور في مجلة المحاماه سنة ١٠ عدد ٢٢٠ صحيفة ٤٤٢ ما يأتي: (يعتبر الدين قائماً بذمة المدين من يوم اتهامه بصرف النظر عن كون الحكم لم يصدر عليه من المحكمة إلا بعد ثبوت تاريخ التصرف إذ أن الحكم لم يكن الا مظهراً لما وجب من ضمان بذمة المحكوم عليه وقت ارتكابه الجريمة) وورد في كتاب الالتزامات للسيوديموج في الجزء السابع صحيفة ٤٣٧ ما يأتي: لأجل أن يكون الدين سابقاً على التصرف المطلوب بطلانه يعتبر التاريخ الذي نشأ فيه الدين وترتب في ذمة المدين بغض النظر عن تاريخ الحكم الذي قضى بهذا الدين ولذلك فالديون التي تنشأ عن ارتكابه جريمة ما تحتسب تواريخها من اليوم الذي ارتكبت فيه الجريمة وليس من تاريخ الحكم الذي قضى بالعقاب (انظر هذا المبدأ أيضاً في لوران جزء ١٦ نمرة ٤٦١ وهو ج جزء ٧ نمرة ٢١٩ ولاروميير تعليقا على المادة ١١٦٧ نمرة ٢٠)

« وحيث انه بما تقدم يكون هذا الركن متوفراً ويتعين الحكم بأبطال البيع الصادر من احمد كامل الى محمود افندي بدر بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧

واعتباره كأن لم يكن ومحو التسجيلات المترتبة على هذا البيع مع الزام احمد افندي كامل ومحمود افندي بدر بمصاريف الدعوى الفرعية بالتضامن » وحيث انه بعد الحكم بأبطال البيع المشار إليه لا يكون هناك محل للطلب الذي هو موضوع الدعوى الأصلية أي المطالبة براءة الذمة من باقي الثمن لأنه مادام ان عقد البيع ابطال واعتبر كأنه لم يكن فلا يكون هناك إذا مبيع ولا ثمن وبالتالي لا يكون هناك التزام بدفع باقي الثمن وما دام انه لا التزام فلا محل للحكم براءة الذمة من التزام معدوم انما يكون لاحد افندي كامل الحق في طلب استرداد المبلغ المودع بخزينة المحكمة على ذمة باقي الثمن بدعوى مستقلة بما ان السبب الذي من أجله اودع المبلغ أصبح معدوماً ويكون الايداع اذا بلا سبب وبناء عليه يتعين الحكم برفض الدعوى الأصلية والزام احمد افندي كامل بمصاريفها

(قضية احمد افندي كامل وحضر عنه الاستاذ احمد بك رافت ضد محمود افندي فهمي بدر وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ محمود محمد مصطفى رقم ٢٢٠٤ سنة ١٩٣٤ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة ذكي خير الابوتيجي ومحمد محمد مذكور ومحمود عبدالرحمن)

٢٠٠

محكمة طنطا الكلية الاهلية

١٢ ابريل سنة ١٩٣٤

- ١ - اختصاص . سقوط الحكم الغيابي . النزاع الخاص . إشكال . من اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم
- ٢ - حكم غيابي . عدم تنفيذ مدة ستة أشهر . سقوطه . رضا بالحكم بعد ستة أشهر . يمنع من التمسك بطلانه

المبادئ القانونية

- ١ - من المقرر قضاء وقفا أن النزاع بشأن سقوط الحكم الغيابي ينظر أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المذكور طبقاً للقاعدة المقررة في المادة ٣٨٦ مرافعات التي تقضى برفع

إشكالات التنفيذ المتعلقة بأصل الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم.

٢- إن الرضاء بالحكم الغيابي صراحة أو ضمناً حتى ولو جاء بعد انقضاء الستة أشهر يمنع من طلب سقوط الحكم الغيابي الذي لم ينفذ بانقضاء الستة أشهر.

المحكمة

« من حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ قائلاً ان المدعى عليه استصدر ضده من هذه المحكمة حكماً غيبياً في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ بمبلغ ٣٧٥ ملياً و ١٤٣٤ جنياً والفوائد والمصاريف والتأب المحاماه مع النفاذ المؤقت بلا كفالة وانه أعلن بذلك الحكم في ٢ اغسطس سنة ١٩٣٣ ولم ينفذه في ظرف ستة شهور من تاريخ صدوره فأصبح باطلاً وكان لم يكن طبقاً للمادة ٣٤٤ مرافعات أهلي وطلب لهذا القضاء بطلان الاجراءات التي حصلت بموجب الحكم المذكور واعتبارها كأن لم تكن

« ومن حيث ان المدعى عليه دفع هذه الدعوى أولاً بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظرها لانه يقيم بالقاهرة والدعوى شخصية وليست معارضة في الحكم الغيابي فيجب رفعها امام المحكمة التي يقيم في دائرتها وليس امام المحكمة التي أصدرت الحكم - ثانياً - وفي الموضوع طلب رفض الدعوى للأسباب التي أوردها في مذكرته وتتلخص في أن المدعى قبل الحكم بدفعه ٢٠ جنياً من قيمته دفعا اختيارياً ثم بتنفيذه عليه بالحجز على منقولاته في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٣ وعدم اعتراضه على هذا التنفيذ رغم حصوله بعد فوات ميعاد الستة الشهور ثم بيع تلك المنقولات بواسطة المحضر في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وعدم اعتراضه على

هذا البيع أيضاً وقال المدعى عليه فوق هذا ان المدعى تمسك بهذا الحكم في قضية مدنية أخرى قامت بينهما أمام محكمة مصر الأهلية ولم تضم لملف هذه الدعوى

« ومن حيث انه بالنسبة للدفع بعدم الاختصاص فهو على غير أساس لانه من المقرر قضاء وقها في مصر وفرنسا أن النزاع بشأن سقوط الحكم الغيابي ينظر امام المحكمة التي أصدرت الحكم طبقاً للقاعدة المقررة في المادة ٣٨٦ من قانون المرافعات الأهلي التي تقضى برفع اشكالات التنفيذ المتعلقة بأصل الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم (راجع كتاب المرافعات للرحوم أبي هيف بك طبعة ثانية ص ٨٦٢ هامش ٦ وكتاب قواعد المرافعات للعشماوى بك جزء ٢ ص ٥٣٤ هامش ٢ وحكم الاستئناف المختلط في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٦ لا تنز جزء ٢ نبذة ٧٤٦٧ وتعليقات دالوز الجديدة على المادة ١٥٦ من قانون المرافعات الفرنسي نبذة ٧١)

« ومن حيث انه بالنسبة للوضوع فن المقرر أيضاً أن رضا المحكوم عليه بالحكم الغيابي يمنع سقوطه سواء أكان الرضاء صراحة أم ضمناً وهذه القاعدة مجمع عليها إذا كان الرضاء حاصلًا في خلال الستة الشهور التالية لصدور الحكم ومختلف فيها إذا حصل الرضاء بعد انقضائها وقد نشأ هذا الخلاف بسبب تعبير الشارع بعبارة (يبطل الحكم ويعد كأنه لم يكن) فقال البعض أن الرضاء في هذه الحالة لا يمكن أن يعيد حكماً لم يصبح له وجود وقال البعض الآخر بأنه ولو أن الحكم الغيابي الذي لم ينفذ في ظرف ستة أشهر يسقط بقوة القانون أى بدون حاجة الى رفع دعوى بطلب البطلان الا أن التمسك بالبطلان هو من حق المحكوم عليه دون غيره ولا صلة

له بالنظام العام شأن كل المدد المقررة لسقوط الحقوق في القانون المدني فليس للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وللحكوم عليه ان يتنازل عنه اذا شاء تنازلاً صريحاً أو ضمناً سواء أكان هذا التنازل سابقاً على انقضاء الأجل أم لاحقاً له وأن عبارة (يطل الحكم ويعد كأنه لم يكن) الواردة بالمادة ٣٤٤ مرافعات أهلي يجب تفسيرها بأنه متى مضى ميعاد الستة الشهور يكون للحكوم عليه حق مكتسب في التمسك بالبطلان أو التنازل عنه حسب مشيئته (راجع مرافعات أبي هيف بك طبعة ثانية بند ١١٨٣ ومرافعات العشماوى بك جزء ٢ بند ٧٤٩ وتعليقات دالوز الجديدة على المادة ١٥٦ من قانون المرافعات الفرنسى نبذة ٣٦٨ وما بعدها)

« ومن حيث ان هذه المحكمة ترى الأخذ بالرأى الثانى الذى يجعل الرضا بالحكم مانعاً من سقوطه حتى ولو جاء بعد انقضاء الأجل للأسباب التى تقدم شرحها وهذا أيضاً هو رأى المسيو جارسونيه فى كتابه المطول بالجزء السادس طبعة ثالثة ص ٥٠٠ »

« ومن حيث انه بعد تقرير هذا المبدأ يتعين الرجوع لوقائع الدعوى ومستنداتها لمعرفة ما اذا كان المدعى قد تنازل عن التمسك ببطلان الحكم أم لا »

« ومن حيث ان ما يدعى المدعى عليه من أن المدعى نفذ الحكم باختياره بسداد ٢٠ جنيتها من قيمته لم يقيم عليه دليل مقنع لأن الخطاب المؤرخ فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ومقدم من المدعى عليه تحت نمرة ٢ بالحفاظة رقم ٤ دوسيه والذى يفيد الاستعداد لتنفيذ الحكم انما صدر من ابن المدعى وليس منه شخصياً وما من دليل على نيابة الولد عن والده فى ذلك فلا يحتج به على المدعى كذلك »

لا يحتج عليه بمجرد استئزال المدعى عليه مبلغ ٢٠ جنيتها من قيمة الحكم عند تقديمه للتنفيذ لأن هذا العمل لم يصدر من نفس المدعى حتى يلتزم بنتائجه (راجع مرافعات العشماوى بك جزء ٢ بند ٧٤٨ وتعليقات دالوز المشار اليها نبذة ٢٠٠) « ومن حيث انه من جهة أخرى ترى المحكمة أن سكوت المدعى عليه عند تنفيذ الحكم بالحجز التنفيذى على منقولاته فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٣ (مستند رقم ٤ بالحفاظة نمرة ٤ دوسيه) واجابة ولده عنه فى محضر الحجز (بعدم الدفع للأعسار الآن) وخضوعه بعد ذلك لبيع تلك المنقولات فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣ (مستند رقم ٥ بالحفاظة المذكورة) بدون ابداء أى اعتراض أو قول يفهم منه تمسكه ببطلان الحكم الذى كان قد مضى على صدوره أكثر من ستة شهور كل هذا يدل دلالة واضحة على ان المدعى تنازل عن التمسك بالبطلان فلا يحق له بعدها أن يطلب الحكم به »

(قضية الشيخ ابراهيم حسن الكاشف وحضر عنه الاستاذ اسماعيل الكردى ضد السيد رضوان يسى البراوى رقم ٣٣ سنة ١٩٣٤ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد عزى ونصيف الطوخى و ابراهيم صبحى)

٢٠١

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٢٢ مايو سنة ١٩٣٤

١ - التزامات . التزامات بدلية . نفاذ . كفيته .

٢ - إشكال . استئناف . متى يجوز .

المبادئ القانونية

(١) الحكم الصادر بالتزامات بدلية هو حكم

ذى شطرين مشمول كلاهما بالنفاذ ولكن لا يجوز تنفيذهما معاً لأن المحكوم به شيء واحد أو بدله فاذا نفذ الشطر الاول كله وقف تنفيذ الشطر الثانى واذا تعطل تنفيذ الشطر الاول (٤ - ٢)

بعضه تنفذ الشرط الثاني بالباقي نقداً ووقف تنفيذه فيما عدا ذلك

(٢) إذا كان الاشكال منصباً على موضوع الدعوى فالحكم الصادر فيه يكون غير قابل للاستئناف إذا كان صادراً في حدود النصاب النهائي.

المحكمة

« حيث ثابت من المرافعات التي جرت في هذه القضية ومن المستندات المقدمة فيها ان الست زينب الحايق الهنداوى رفعت الدعوى رقم ٤٧٦ سنة ١٩٣٣ امام محكمة المحلة الجزئية الاهلية ضد محمود ابوزيد الحفناوى ومحمود البيلي تطالبهما فيها بوجه التضامن بتسليمها جهازها الملبين بقائمة الجهاز وهي تتضمن منقولات ومصاغ او دفع ثمن الجهاز عينا وقدره ١٨٠٠ قرشا وقد حكمت محكمة المحلة في هذه الدعوى بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٣٣ حضوريا بالزام المدعى عليهما بأن يسلبا للدعوى المنقولات المينة بعريضة الدعوى والمينة بقائمة الجهاز وتاريخها ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ او بئمنها وقدره ٦٣٧ قرشا والمصاريف المناسبة ورفض الدعوى بالنسبة للمصاغ والزام المدعية بياقي مصاريف الدعوى (راجع الحكم رقم ٣ حافظة المستأنفة)

« وحيث ثابت ان الضامن وهو محمود البيلي انذر المدعية المحكوم لها بأنذار رقم ٤ دوسيه بتاريخ ١٠ اغسطس سنة ١٩٣٣ يعرض عليها فيه تسليم الجهاز المحكوم به عينا

« وحيث انه بتاريخ ٢٧ اغسطس سنة ١٩٣٣ توجه المحضر لتنفيذ الحكم السابق الاشارة اليه ودعى محمود البيلي شخصيا الى دفع مبلغ ٧٢٧ قرشا قيمة المبلغ المحكوم به والمصاريف لغاية

رسم اجرة النشر فأجاب بأن الجهاز موجود عينا وعرض عليه الجهاز عدا الملس وبدلة حرير فاحتج وكيل المدعية بأن المذكور غير الجهاز وبناء على ذلك استشكل المحكوم عليه في التنفيذ (أى في التنفيذ عليه بالثمن)

« وحيث ان محكمة المحلة في الحكم الصادر في الاشكال بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٣٣ وهو الحكم المستأنف فيه أوردت بنصوص صريحة في اسباب ذلك الحكم أنه نظرا لان المستشكل وهو محمود البيلي عرض على المستشكل ضدها جميع الجهاز عينا عدا الملس وبدلة فلا يكون للمستشكل ضدها التنفيذ بالثمن الا فيما يتعلق بالاشياء الناقصة (راجع اسباب الحكم المستأنف الصادر في القضية رقم ٥٤٠٩ سنة ١٩٣٣)

« وحيث ان الحكم الصادر في القضية رقم ٤٧٦ سنة ١٩٣٣ هو حكم صادر بالتزامات بدلية Obligations alternatives تقضى بالزام المدعى عليهما بتسليم الجهاز الملبين بعريضة الدعوى او بدله الثمن وقدره ٧٢٧ قرشا والمصاريف ومن المبادئ المسلم بها انه في التعهدات البدلية يجوز الوفاء بتسليم الشيء الذي هو موضوع التعهد أصلا او تسليم البدل عنه الذي يعينه القاضى والأصل هنا هو تسليم الجهاز عينا والبدل هو الثمن وقدره ٧٢٧ قرشا والمصاريف والحكم المذكور هو بطبيعته ذى شطرين الشرط الاول منه قضى بالزام المدعى عليهما ان يسلبا الجهاز عينا والشرط الثانى منه قضى بالزام المدعى عليهما ان يسلبا ثمن الجهاز نقداً وكلا الشطرين مشمول بالنفاذ ولكن لا يجوز تنفيذ الشطرين كلاهما معاً لان المدين محكوم عليه بشيء واحد او بدله فاذا تنفذ الشرط الاول كله وقف تنفيذ الشرط الثانى كنتيجة لازمة وحتمية للتنفيذ بتسليم موضوع الالتزام عينا واذا تنفذ الشرط

الاول بعضه أى تسليم موضوع الالتزام فى جزء منه عينا تنفذ الشطر الثانى بالباقى نقدا ووقف تنفيذه فيما عدا ذلك وهكذا ،

« وحيث انه وقد بدا لحضرة القاضى الذى نظر الاشكال ان المحكوم عليه عرض على المستشكل ضدها جميع الجهاز عينا عدا الماس والبدلة فقد رأى ان الاشكال المرفوع من المحكوم عليه على حق ويجب ايقاف تنفيذ الحكم بالمبلغ فيما عدا الماس والبدلة (هكذا بالنص فى الأسباب) وبناء عليه حكم بوقف التنفيذ بالثمن اى تنفيذ الشطر الثانى من الحكم الا فيما يختص بالماس والبدلة اعنى بقدر ما تعطل من تنفيذ الشطر الاول للحكم فيما يختص بالتسليم عينا لانه لم يمكن تسليم هذين الشيئين عينا » وحيث ان هذا هو مؤدى الحكم المستأنف وهذا هو موضوع قضاؤه فى الاشكال المرفوع اليه وان جاء نصه مقتضيا فان اسبابه الصريحة التى يتركز عليها تعيينه وتحدده وهو اذن ينصب على حقوق الطرفين فيما قضى فيه ويتعلق بأصل الدعوى وليس متعلقا باجراءات توقيه وهذه هى حالة من الحالات التى نص عليها القانون فى المادة ٣٨٦ مرافعات فان حكم حضرة القاضى فى هذه المادة حكم فى الحقوق المتعلقة بأصل الدعوى ويجرى حكمه فيها مجرى الحكم فى الموضوع الاصلى .

« وحيث ان القضاء جرى على أنه لا يجوز استئناف الحكم الصادر فى دعوى اشكال فى التنفيذ متى كان الاشكال خاصا بموضوع الدعوى وكان الحكم الصادر فيها غير قابل للاستئناف (راجع حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية الصادر فى ٣ اغسطس سنة ١٩٢٠ ومنشور بالمجموعة الرسمية سنة ١٩٢٢ رقم ١١٤ ص ١٨٥ والاحكام التى يشير اليها هذا الحكم)

« وحيث انه لذلك ولان أصل الدعوى قيمتها

أقل من النصاب الجائز استئنافه فيتعين قبول الدفع بعدم جوار الاستئناف لقلة النصاب

(قضيه الست زيب الحايق الهنداوى ضد محمود البيلى رقم ١٩١ سنة ١٩٣٤ ك رئاسة وعضوية حضرات للقضاة رزق ميخائيل واحمد محمد فراج وابراهيم كامل واصف)

٢٠٢

محكمة مصر الكلية الأهلية

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤

- ١ - تبديد . اثبات . جواز الحكم بالينة . رفضه ابتدائيا . قبوله استئنافيا . وجوب إعادة القضية لمحكمة أول درجة
- ٢ - إثبات . عا كم جنائية . متى تتبع أمامها أحكام قانون المرافعات .

المبادئ القانونية

١ - إذا قضت محكمة أول درجة فى دعوى تبديد ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية ارتكانا على عدم جواز اثبات تسليم المتهم المبلغ المدعى بتبديده بالينة والغت محكمة ثانية درجة هذا الحكم عند نظر استئنافه واجازت سماع البينة تعين عليها إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لسماع شهادة الشهود عن واقعة تسليم المبلغ المدعى بتبديده للمتهم ولا يجوز لمحكمة أول درجة بعد أن أعيدت إليها الدعوى من محكمة ثانية درجة لسماع شهادة الشهود عن تسليم المبلغ المدعى بتبديده أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها

٢ - لا يجوز الأخذ فى المسائل الجنائية بالنصوص الواردة فى قانون المرافعات إلا إذا كانت هذه النصوص متضمنة قواعد عامة لأحكاما استثنائية ونص المادة ٣٧٠ مرافعات إنما جاء استثناء للقاعدة العامة فلا يجوز تطبيقه إلا فى المسائل المدنية إذا الاستثناء لا يقاس عليه

المحكمة

« من حيث ان المدعى بالحق المدني رفع هذه الدعوى مباشرة ضد المدعى عليه طالب فيها تعويضا قدره ٤٣٠ جنبا مع تطبيق المادة ٢٩٦ ع بناء على طلب النيابة لانه في يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٣١ بدائرة الازبكية اختلاس مبلغ ٤٣٠ جنبا سلبت اليه من المدعى بدون ايصال على سبيل الوديعة لحفظها لديه امانة فاختلسها لنفسه اضرار ابيه والمتهم دفع الدعوى بدفعين احدهما عدم قبول اللجنة المباشرة لان المبلغ المطالب به يزيد على نصاب القاضي الجزئي وثانيهما عدم جواز الاثبات بغير سند كتابي والمحكمة قضت بحكمها الصادر في ١٩/٣/١٩٣٢ برفض الدفع الفرعي الاول وقبول الدفع الثاني وبراءة المتهم - فاستأنف المدعى المدني الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت بحكمها الصادر في ١٩/٨/١٩٣٢ بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع وبجواز اثبات التسليم بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة وباعادة القضية للمحكمة الجزئية لنظر الدعوى وصرحت للطرفين بتقديم مستنداتها واعلان الشهود ولما أعيدت القضية للمحكمة الجزئية قضت فيها بحكمها الصادر في ٢٨/٩/١٩٣٢ بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها منها ارتكانا على انها اصدرت حكما في موضوعها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية - فاستأنف المدعى المدني الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت بحكمها الصادر في ٢٥/١٢/١٩٣٢ بالغاء الحكم المستأنف وبجواز نظر الدعوى وباعادة القضية للمحكمة الجزئية لسماع شهادة الشهود والفصل في موضوع الدعوى المدنية وقد ارتكبت هذه المحكمة في حكمها على أمرين الأول أن حكم البراءة ورفض الدعوى المدنية الصادر من محكمة أول درجة سيديه ما أخذت به من عدم جواز سماع شهادة الشهود وهذا السبب قد

ازالت محكمة ثاني درجة بحكمها الصادر في ٦-٨-١٩٣٢ التماضي بجواز سماع شهادة الشهود وهذا الحكم يجعل محكمة أول درجة ملزمة بسماع شهادتهم والحكم بعد ذلك في موضوع التهمة - الثاني - انها لا ترى أن في وسعها نظر الدعوى والفصل فيها دون أن تمر على محكمة أول درجة حتى لا يحرم طرفا الخصوم من إحدى درجات التقاضي - ولما أعيدت القضية للمحكمة الجزئية قضت بحكمها الصادر في ١٨/٤/١٩٣٤ بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها منها وناقشت في أسباب الحكم الأمرين اللذين ارتكبت المحكمة الاستئنافية عليهما في حكمها الاستئنافي كما سيأتي ذكره فاستأنف المدعى المدني هذا الحكم « ومن حيث انه عند نظر هذا الاستئناف أمام هذه المحكمة دفع المتهم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة الاستئنافية

« ومن حيث ان هذه المحكمة ترى أن هذا الدفع في غير محله لان المطروح أمام المحكمة الآن هو حكم المحكمة الجزئية الأخير وهو حكم لم يسبق طرحه أمام المحكمة الاستئنافية فضلا عن أنه ليس أمام هذه المحكمة حكم انتهائى فاصل في هذه الدعوى يمنع من إعادة النظر فيه

« ومن حيث فيما يختص بالموضوع فان محكمة أول درجة أخطأت في حكمها للأسباب الآتية : أولا - ليس لمحكمة أول درجة أن تمسك بعدم نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لأن قوة الشيء المحكوم فيه لا تكون الا للأحكام النهائية والحكم الصادر منها أولا هو حكم ابتدائي جائز الطعن فيه وقد ألغته المحكمة الاستئنافية أول مرة وأيدت هذا الالغاء لما عرض عليها الموضوع ثاني مرة وفسرت وجهة نظرها بإيضاح أكثر - ثانيا - ليس لها أيضا أن تناقش ما جاء بحكم المحكمة الاستئنافية لأن المفروض أن القضاء الصادر من الهيئة الأعلى هو

الأصح والواجب الاحترام وكان يتعين على محكمة أول درجة أن تنفذ ما رآته المحكمة الاستئنافية ثالثاً - أن مدار الخلاف بين محكمة أول درجة ومحكمة ثانية درجة أن الأولى ترى أنها فصلت في موضوع الدعوى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية وأنه إذا كان هناك خطأ في حكمها سواء من جهة الوقائع أو القانون أو كليهما فوظيفة محكمة ثانية درجة أن تصحح الخطأ ومحكمة ثانية درجة ترى أنه لم يفصل في صميم موضوع الدعوى بل فصل في دفع فرعى كانت نتيجة الحكم فيه أن حكمت محكمة أول درجة بالبراءة ورفض الدعوى المدنية وأن ليس لمحكمة ثانية درجة أن تحكم في الدعوى دون أن تبحث محكمة أول درجة في صميم الموضوع حتى لا يحرم الخصوم من إحدى درجات التقاضي . وما رآته هذه المحكمة في محله ولو كانت سمعت شهادة الشهود وفصلت في موضوع الدعوى لكان حكمها محلاً للنقض وقد قضت محكمة النقض والابرار بحكمها الصادر في ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ (بحاماة السنة السابعة صحيفة ٤٦٤) في قضية بمائة لهذه الدعوى تماماً إذ رفعت الدعوى العمومية على شخص بالمادة ٢٩٦ لتهمة تبديد دفع المتهم أمام المحكمة الجزئية بعدم جواز سماع شهادة الشهود لأن المبلغ المدعى بتبديدها أكثر من عشرة جنيهات فقضت المحكمة المذكورة بعدم جواز سماع الشهود وبراءة المتهم فاستأنفت النيابة الحكم فقضت المحكمة الاستئنافية بجواز سماع شهادة الشهود وابعاد سماعهم قضت بحبس المتهم فطعن المحكوم عليه في الحكم فألغته محكمة النقض وارتكنت في أسباب حكمها على ما يأتي : - أن اختصاص محكمة ثانية درجة مقصور على النظر في المسائل التي تكون قد طرحت أمام محكمة أول درجة موضوعية كانت أو قانونية وإذا لم يكن قاضي الدرجة الأولى قد فصل في

موضوع الدعوى فلا تكون المحكمة الاستئنافية مختصة بالفصل فيه لأول مرة بل لابد وأن تترك الفصل فيه للقاضي الابتدائي والا تكون قد حرمت المتهم من الضمان المخول له بمقتضى القانون وهو حقه في نظر دعواه أمام درجتين وهذا الحرمان لابد من نص في القانون يبيحه (يراجع شرح قانون تحقيق الجنايات المصري للاستاذ جرانمو لان ص ٥٧ جزء ٢) ولا يوجد في قانون تحقيق الجنايات نص يبيح ذلك ولا يمكن الحكم فيه بطريق القياس على ما جاء بالمادة ٣٧٠ من قانون المرافعات اعتماداً على أنه القانون العام لمسائل الاجراءات وعلى أنه عند عدم وجود نص في قانون تحقيق الجنايات أو في حالة وجود نص غير صريح يتعين اتماً لذلك النقص أو تفسيراً لذلك اللبس الرجوع إلى قانون المرافعات فإن هذه القاعدة لا يؤخذ بها على علاتها إذ أنه لا يجوز الأخذ في المسائل الجنائية بالنصوص الواردة في قانون المرافعات إلا إذا كانت هذه النصوص متضمنة لقواعد عامة لا لأحكام استثنائية . ونص المادة ٣٧٠ مرافعات إنما جاء استثناء للقاعدة العامة فلا يجوز تطبيقه إلا في المسائل المدنية إذ الاستثناء لا يقاس عليه (يراجع كتاب الاجراءات الجنائية تأليف علي العرابي بك جزء أول ص ٢) وما يؤيد هذا الرأي أن الشارع الفرنسي قد وضع نصاً خاصاً في المادة ٢١٥ من قانون تحقيق الجنايات أجاز به لقاضي الدرجة الثانية سلطة الفصل في الدعوى إذا طرح موضوعها أمامه لأول مرة ولو كان الشارع المصري يرغب بمجاراته في هذا الصدد لوضع مثل هذا النص . أما وأنه لم يضع نصاً خاصاً فيكون قد أراد الاحتفاظ بحق الخصوم في نظر دعاويهم أمام درجتين وعدم حرمانهم من هذا الحق القانوني « ومن حيث أنه يستخلص من الحكم آنف

الذكر أن الحكم الصادر من القاضي الابتدائي ببراءة المتهم استنادا على عدم جواز سماع شهادة شهود انما هو غير فاصل في موضوع الدعوى وأن المحكمة الاستئنافية اذا سمعت شهادة الشهود وقضت في الدعوى كان حكمها قابلا للتقض « ومن حيث انه لكل ذلك تكون محكمة أول درجة قد أخطأت في حكمها فيتعين الغاء وإعادة الدعوى لها للحكم في موضوعها تنفيذا للحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ (قضية النيابة وآخر مدع مدني ضد اليرمشتاين رقم ٧٠٨٥ سنة ١٩٣٤ رئاسة وعضوية حضرات القضاة احمد حلي ولطف الله سلامة وعلى عرفه وحضور حضرة احمد ابوبكر افندي وكيل النيابة)

٢٠٣

محكمة مصر الكلية الأهلية

١٤ فبراير سنة ١٩٣٥

- ١ - دستور . صحافة . قانون المطبوعات . اعلان الدستور .
الغاء سلطة الادارة في التعطيل
- ٢ - صحافة . دستور . القانون الذي يطبق على الصحف بعد الدستور . قانون العقوبات
- ٣ - قانون . دستور . الغاء . تناقض القوانين . زوال السابق
- ٤ - دستور . حرية الرأي : حرية الرأي في حدود القانون .
المقصود قانون العقوبات . ايقاف مادة حرية الصحافة .
عدم عودة قانون المطبوعات .
- ٥ - عقوبة . جريمة نص . قانون عقوبات . قانون المطبوعات
قانون جزاءات . الغاء . الغاء القانون الملغى له .
عدم جواز عودة قانون المطبوعات من غير نص
- ٦ - قوانين . قوانين عقوبات . الغاء القانون الملغى في فرنسا .
عدم جواز عودة القانون الاول . في مصر .
- ٧ - اعمال الحكومة . اعمال السيادة تعريفها . أمثلة لها .
سلطة الحاكم بصددها . اعمال ادارية تعريفها . أمثلة لها .
سلطة الحاكم بشأنها . اعمال خاصة بادارة اموال الدولة . أمثلة لها . سلطة الحاكم بشأنها .
تعطيل الصحف . امر اداري . مخالفته للقوانين .
مسئولية الحكومة . اختصاص الحاكم الأهلية بدعوى التعويض .
- ٨ - صحف . تعطيل صحف . سلطة قضائية . متى يعتبر تعطيل الصحف عملا قضائيا .

المبادئ القانونية

١ - ظاهر من الرجوع الى مذكرة وزير الحقانية عن دستور سنة ١٩٢٣ ومن مناقشات اعضاء لجنة الدستور ان المشرع اراد من وضع المادة (١٥) من الدستور الغاء كل سلطة للادارة تتيح تعطيل او الغاء الصحف الا في حالة واحدة هي الحملات التي توجه الى أساس الهيئة الاجتماعية كخطر الدعوى البلشفية ولذلك فان المادة (١٣) من قانون المطبوعات التي كانت تتيح للادارة تعطيل الصحف وانذارها في جميع الاحوال اصبحت بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ قاصرا مفعولها على حالة خطر الدعوة البلشفية ان كان لها ثمة مفعول . أما فيما عدا ذلك فلا وجود لها من الناحية القانونية لتعارضها مع المبادئ التي قررها الدستور وهذا متفق مع ما اراده المشرع من جوب جعل نظام قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ مطابقا للمبادئ الجديدة التي وضعها الدستور وما قضت به المادة (١٦٧) من الدستور نفسه من بقاء نفاذ القوانين المعمول بها من قبل بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور .

٢ - منذ صدور الدستور المصري في سنة ١٩٢٣ أصبح قانون العقوبات هو القانون الوحيد الذي يطبق على الصحافة والصحافيين لأن قانون المطبوعات قد ألغى منه بصدور الدستور كل ما يتعارض مع حرية الرأي وحرية الصحافة اللتين يكفلهما الدستور وبوجه

خاص فان المادتين ١٠ و ١٣ قد أصبحتا ملغيتين وقد تكفل قانون العقوبات بما تضمنته هاتان المادتان بما قرره في أحكامه

٣ - إن كل ما أراده الشارع من المادة (١٦٧) هو النص على إبقاء كل القوانين السابقة نافذة بشرط عدم تعارضها مع مبادئ الحرية والمساواة التي كفلها الدستور أما باقي القوانين فانها تكون ملغاة (لا موقوفة) لتعارضها مع الدستور وهذا التعارض هو الالغاء الضمني وهو ما لم يكن الشارع في حاجة إلى النص عليه إذ أن هذا الالغاء قد يشمل بعض نصوص قانون دون البعض الآخر كما حصل في قانون مطبوعات سنة ١٨٨١ . والقوانين الغير متعارضة مع الدستور هي التي عبر عنها بأنها تكون نافذة وهي التي نص في نهاية المادة (١٦٧) على أن للسلطة التشريعية الحق في إلغائها أو تعديلها في حدود سلطتها

٤ - إن إيقاف الجزء الأخير من المادة (١٥) من الدستور لا يترتب عليه وحده عودة العمل في جميع الأحوال بالمادة (١٣) من قانون المطبوعات الصادر في سنة ١٨٨١ لأنه فضلا عن أن هذه المادة ألغيت بصدور الدستور فان المادة الرابعة عشر من الدستور تنص على « أن حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان الاعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون » وهذه المادة ما دامت باقية لم توقف ضمن ما أوقف من مواد الدستور بالأمر الملكي رقم ٤٦ سنة ١٩٢٨ وما دامت تكفل

حرية الرأي في حدود قانون العقوبات وهو القانون العام فلا يتفق عودة العمل بالمادة (١٣) من قانون المطبوعات التي تبيح للإدارة تعطيل الصحف مع ما نصت عليه المادة الرابعة عشر من الدستور من أن حرية الرأي بالكتابة مكفولة وما الصحافة إلا وسيلة من وسائل إظهار الرأي بطريق الكتابة .

٥ - لما كان من المقرر أن لا جريمة بغير قانون ولا عقوبة بغير نص وما دام الأمر الملكي رقم ٤٦ سنة ١٩٢٨ جاء خاليا من النص سواء على عودة العمل بنظام المطبوعات الذي كان معمولا به قبل صدور الدستور أو بترتيب العقوبات التي كانت تطبق على الجرائم في ذلك الوقت . ولما كان من المقرر أن قانون المطبوعات هو من القوانين الجزائية التي يجيز فيها المشرع للسلطة الإدارية (مجلس الوزراء ووزير الداخلية) حق تقرير الوقائع والحوادث الداعية إلى تطبيقه وتوقيع العقاب على من يستحقه بصفة نهائية : إذا تقرر هذا فلا يمكن أن يترتب على إيقاف حكم الجزء الأخير من المادة (١٥) من الدستور عودة العمل بهذا القانون الجزائي من غير تشريع جديد

٦ - استقر رأي الشراح في فرنسا وتأيد هذا الرأي بما قرره الشارع الفرنسي في تعديل المادة ٦٨ من قانون الصحافة الصادر سنة ١٨٨١ على أنه إن صح القول بالنسبة للوحدات المدنية بأن القوانين الملغاة تعود من نفسها بمجرد إلغاء القوانين التي ألغتها لأنه مسموح للقاضي المدني بالاستعانة في الحكم بالاستنتاج والقرائن

فان ذلك غير جائز بالنسبة للقوانين الجنائية ومن ثم فلا يمكن التسليم بأنه بايقاف المادة (١٥) من الدستور بمقتضى الأمر الملكى رقم ٤٦ سنة ١٩٢٨ قد عادت المادة (١٣) من قانون المطبوعات من نفسها دون الاحتياج إلى نص صريح

وإذا كان رأى الشراح فى فرنسا يقضى بشأن قانون كان ينص فيه على عقاب عمل بعقوبة خاصة ألغى بقانون ثان . ثم ألغى هذا الأخير بقانون ثالث اقتصر فيه على تحريم الأفعال التى كان يعاقب عليها الأول دون النص على العقوبة فان العقوبة لا تعود من نفسها ولا يمكن للمحاكم تطبيقها من باب أولى فى مصر بالنسبة للأمر الملكى رقم ٤٦ سنة ١٩٢٨ الذى اقتصر على إيقاف المادة (١٥) من الدستور دون أن ينص فيه على النهى أو إباحة أى عمل لا يمكن أن يكون له أثر إعادة العقوبات التى كانت مقررة بالمادة (١٣) من قانون المطبوعات التى ألغاهما الدستور ضمناً ٧ - يعتبر من أعمال السيادة الأعمال السياسية مع الدول الأجنبية كإعلان حرب أو إبرام صلح وكذا ضم أراض للدولة أو تنازل عن شئ منها . وتنظيم القوات البرية والبحرية والجوية والتشريع وإجراء الانتخابات العامة ودعوة البرلمان للانعقاد وحله ومنح الرتب والنياشين وسك النقود وإصدار عفو شامل وغير ذلك مما يدخل فى سلطان الحكومة بصفتها هذه . وهذه الأعمال يجب أن تخرج خروجاً تاماً عن وظائف

المحاكم أهلية كانت أو مختلطة . أما الأمر الإدارى فمثل الأعمال التى تظهر فيها الحكومة إرادة السلطة الإدارية وهو ما يسميه البعض أعمال السلطة acte d'autorité كرفض إعطاء رخصة أو إزالة مظلة غير مرخص بها أو حجز شخص بمسئولية المجازيب أو أعمال القيد بدفع المواليد والوفيات ودفاتر المكلفات والانتخاب والترشيحات أو مصادرة جرائد أو صور ونحوها وهذه وما شاكلها ليس للقضاء التعرض لها من حيث الغاؤها أو وقف تنفيذها أو تفسيرها إنما هى خاضعة لسلطة القضاء إذا كانت أساساً لطلب تضمينات لمخالفتها للقوانين أو الأوامر العالية . أما الأعمال الخاصة بإدارة أموال الحكومة actes de gestion فهى التى تجرىها الحكومة فى إدارة أموالها كما يفعل أفراد الناس فى معاملاتهم ويدخل فى هذا عقود البيع والإيجار والمقاولات وهذه أعمال مدنية بطبيعتها ويجب أن تعامل الحكومة بشأنها معاملة الأفراد . وأن تطبق عليها قواعد القوانين العادية .

فتعطيل صحيفة لا يدخل فى قسم السيادة العامة كأنه لا يدخل بطبيعة الحال فى القسم الثالث الخاص بإدارة أموال الحكومة ولكنه يعتبر من الأعمال الإدارية . ولا محل للقول بأنه مادام قد وقع التعطيل فى الظروف الاستثنائية المذكورة فى خطاب حكومة سنة ١٩٢٨ لحضرة صاحب الجلالة الملك فيعتبر من أعمال السيادة ويخرج بذلك عن سلطة القضاء ولو وقع مخالفاً

للقانون لأن الظروف الاستثنائية بطريقة عامة وعلى سبيل الاطلاق التي تبرر مخالفة القانون العام وتدخل في دائرة السيادة العامة يجب أن تكون منظمة بعمل تشريع من الدولة صاحبة السيادة حتى يكون الاجراء قانونيا وطالما لم يصدر مثل هذا التشريع فيجب احترام القانون العام الجارى العمل به والا لا تلتصت الهيئة التنفيذية جميع الاختصاصات القضائية المنظمة في الدولة باسم ما لها من سيادة عامة وهو مالا يمكن التسليم به .

٨ - محل اعتبار عمل السلطة الادارية في تعطيل صحيفة من الصحف عملا قضائيا لا مراجعة فيه طبقا لحكم محكمة النقض في الطعن نمرة ٨ سنة ٢ قضائية هو أن تكون المادة ١٣ من قانون المطبوعات قائمة بما وقد الغيت فيكون عمل الحكومة في هذا التعطيل باطلا مهما يكن وصفه لمخالفته للقوانين وتكون المحكمة المختصة بنظر دعوى التعويض الناشئة عن هذه المخالفة .

المحكمة

« من حيث انه بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٣٠ رفع المدعى هذه الدعوى قال في صحيفة انه بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٢٩ أصدر حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا وزير الداخلية السابق قرارا بتعطيل جريدة يمتلكها هي جريدة كوكب الشرق تعطيلها نهائيا . وقد جعل السبب الظاهر للتعطيل ان الجريدة مازالت تدأب على نشر الاكاذيب بطريقة مشيرة ومخللة بالنظام العام وظلت معطلة الى أن عادت للظهور بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩ وعلى ذلك فقد دام تعطيلها ٧ أشهر و١٧ يوما وان وزارة الداخلية استندت في قرارها الى قانون المطبوعات

الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ مع أن هذا القانون أصبح ملغيا بصدور الدستور كما أن الأسباب التي اشير اليها في قرار التعطيل غير صحيحة إذ ما نشر انما هي وقائع صحيحة ووقائع صادقة الخ . . . وبما أن ما أصاب المدعى من ضرر مادي بتعطيل جريدته كل هذه المدة لا يقل عن ستة آلاف جنيه مصرى فقد طلب أن يقضى له بهذا المبلغ على وزارة الداخلية على سبيل التعويض مع المصاريف الخ . . .

« وحيث انه بالاطلاع على صورة القرار المقدمة من المدعى عليها القاضي بتعطيل الجريدة المذكورة في مارس سنة ١٩٢٩ تبين ان وزير الداخلية استند فيه على قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ الذي تنص المادة ١٣ منه على انه « يسوغ محافظة على النظام أو الدين أو الآداب تعطيل أو قفل أى جرنال أو رسالة دورية بأمر من ناظر داخلية حكومتا بعد انذارين أو بقرار من مجلس النظار بدون انذار »

« وحيث انه يتعين البحث فيما إذا كان هذا القانون الغته المادتان ١٤ و ١٥ من دستور سنة ١٩٢٣ التي تنص اولاهما على « أن حرية الرأي مكفولة ولكل انسان الاعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو بغير ذلك في حدود القانون » وتنص ثانيتهما على « الصحافة حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » - وان كان ثمة الغاء فكل كان الغاء شاملا لجميع قانون المطبوعات أو لبعض نصوصه فقط .

« وحيث ان الغاء القوانين أما أن يكون صريحا expresse أو ضميا tacite فاللغاء (٥ - ٢)

الصريح هو مانص عليه في القانون الملغى بألفاظ تدل بوضوح على الالغاء وهو ما تشير اليه المادة الرابعة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية أما الضمني فيحصل عند ما تعارض أحكام القانون الجديد مع القانون القديم بحيث لا يمكن تنفيذهما معاً (دالوز براتيك Lois et décrets بندى ٦١٢ و ٦١٤ صحيفة ٧١٧)

« وحيث ان الالغاء الصريح يتحدد مداه بنصوص القانون الملغى اما فيما يتعلق بالالغاء الضمنى فللقاضى حق تقدير الأحوال التى فيها يتعارض القانون الجديد مع القانون القديم (دالوز براتيك Lois et décrets صحيفة ٧١٩ بند ٦٤٣)

« وحيث ان الالغاء بنوعيه (الضمنى والصريح) قد لا يكون شاملا لجميع نصوص القانون الملغى بل قد يتناول الالغاء بعض نصوصه فقط فمثلا لو تعارض قانونان في بعض نصوصهما دون البعض الآخر فان نصوص القانون القديم التى تعارضت مع القانون الجديد هى التى تلغى أما باقى النصوص (نصوص القانون القديم) فتبقى نافذة (أنظر دالوز براتيك Lois et Décrets صحيفة ٧١٧ بند ٦١٧)

« وحيث انه تطبيقا لهذه القواعد فان المادة ١٣ مطبوعات كانت تنص على امكان تعطيل الصحف اداريا ثم جاءت المادة ١٥ من دستور سنة ١٩٢٣ تحظر ذلك على وجه العموم الا فى حالة واحدة وهى وقاية النظام الاجتماعى وسياتى الكلام عليها وبديهي ان هذا تعارض بين النصين لا يتيسر معه تنفيذهما معا ولذا يكون الدستور وهو القانون اللاحق قد نسخ مفعول المادة الثالثة عشر من قانون المطبوعات وهو القانون السابق الا فى حالة واحدة نص عليها صراحة وهى وقاية

النظام الاجتماعى .

« وحيث انه لتفهم غرض الشارع من الغاء قانون سنة ١٨٨١ للمطبوعات يتعين الرجوع لمجموعة محاضر لجنة الدستور فبجلسة ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٢ حصلت مناقشة بشأن حرية الصحافة (موضوع المادة ١٤ من الدستور) وذكر على بك ماهر : أن الحرية الصحفية هى المظهر الأول لسائر أنواع الحريات الأخرى وأن النص الذى يقترحه يريد به انه لا يمكن ولا للبرلمان خصوصاً فى الأحوال العادية وضع الصحافة تحت اية مراقبة ولا ان يكون للسلطة الادارية الحق فى منع أحد من اصدار صحيفة وانه يرى ان يكون هذا الحق تاماً مطلقاً من كل قيد فاذا أساء أحد استعماله لأى نوع من أنواع الاساءة فى القانون العادى غنى وكفاية وقال حضرة عبدالعزيز فهمى بك : المناقشة تدور على رأيين أن نضع فى يد البرلمان حق قيد الصحافة بقيود وأخذها بشروط خاصة بحيث يستطيع منع السبائين ونهشة الأعراض والثانى أن تطلق الحرية للصحافة إطلاقاً تاماً والحرية نفسها كفيلة بتنظيم نفسها وانى أميل الآن للرأى الثانى وهو إطلاق الحرية للصحافة وفى جلسة ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٢ أعيدت المناقشة بشأن نص المادة ١٤ وقال على بك ماهر أن دولة رشدى باشا يرى إدخال تعديلين على النص وزيادة فقرة عليه . أما التعديل الأول فهو زيادة كلمة « العام » بعد عبارة فى حدود القانون حتى لا تكون الصحافة مقيدة فى حريتها الا بالقانون العام والتعديل الثانى هو حذف عبارة (قبل نشرها) فيكون النص (والرقابة على الصحف مخطورة) أى بصفة عامة — أما الفقرة التى يريد إضافتها فهى (أن الصحف لا يجوز أن تكون محلاً لعقوبات إدارية) ولاحظ معالى طلعت باشا ان

الإضافة الأخيرة لا لزوم لها اكتفاء بكلمة العام لأن هذا النص يمنع الجهات الإدارية من التعرض للصحافة بأي عمل كان ولا حظ حضرة عبد اللطيف بك المكباتي أن البلاد في حالة انتقال قابلة للتطرف وارتأى أن يترك البرلمان حراً ليتمكن وضع العلاج الذي يكون ضروريا لحالة البلاد وذلك بأن يضع في الدستور نصاً شبيهاً بنص الدستور الإيطالي وهو (الصحف حرة ولكن للبرلمان أن يقيد التطرف فيها). وقال حضرة عبد العزيز بك فهمي إن النص الحالي هو الذي أدخل على الدستور التركي في سنة ١٩٠٩ أي عقب الثورة التركية ومع ذلك فلا أعارض في التوسع في حرية الصحافة فقد كان لي نص عرضته أوسع من كل هذا ولكني أعارض في زيادة كلمة (العام) في أول المادة لأنه لا يمكن أن يجبر على البرلمان وضع قانون خاص للصحافة.

وقال حضرة علي بك ماهر المراد هو منع تسلط الإدارة على الصحف بأي طريق من الطرق فلا يباح للإدارة إنذار الصحف أو إقفالها وقال حضرة عبد العزيز بك فهمي نحن متفقون على منع جهة الإدارة من إرسال إنذارات للصحف أو وقفها بغير

حكم قضائي وسأنتفق مع حضرة علي بك ماهر على وضع الصيغة المطلوبة فوافقت الهيئة موافقة عامة على ذلك وإن يعرض النص غداً في أول الجلسة - وفي الجلسة التالية قال حضرة عبد العزيز بك فهمي « قررتم في الجلسة الماضية تعديل نص المادة ١٤ فأقترح عليكم النص التالي « الصحافة حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور كذلك » فوافقت الهيئة موافقة عامة على هذا الاقتراح وقد جاء في تقرير لجنة الدستور في هذا الشأن ما يأتي « وقد كان مما ينظم أمور الصحافة عندنا قانون المطبوعات

وفيه اثبات حق الإدارة في إنذار الجرائد ووقفها وإذ هي لم تكن من حيث ما يكتب فيها إلا صورة خاصة من إبداء الرأي كما تقدم رأت اللجنة التسوية بينها وبين صورته الأخرى في الحكم فلا يكون حسابها على ما يقع منها إلا بطريق القضاء وعلى حسب ما وضعه القانون من حدود ولذلك حظرت إنذارها أو وقفها أو إلغائها من أجل ما ينشر فيها بالطرق الإدارية كما حظرت الرقابة عليها وأما حرية الصحافة من حيث إصدارها فقد تركت اللجنة الأمر في هذا للقانون يقرر فيه ما يرى المصلحة العامة وهو المقصود بعبارة الصحافة حرة في حدود القانون « مادة ١٥ ».

« وحيث أن هذا القول صريح في أن معاقبة الصحف على ما يقع منها مخرلاً بالأمن أو الآداب أو الحياء لا يكون إلا بطريق القضاء أما القانون الذي يطبق فهو بالطبيعة قانون العقوبات وهو المقصود من عبارة « الصحافة حرة في حدود القانون » يؤيد ذلك المناقشة التي دارت بين أعضاء لجنة الدستور في الجلسة التاسعة عشر أذ جاء فيها (قال حضرة محمد بك علي - هل يعطى للبرلمان الحق في سن القانون اللازم للصحافة تأميناً للنظام وصوتاً للاعراض أم لا ؟ فأجاب حضرة علي بك ماهر - هذا تكفل به قانون العقوبات والذي أريده إلا يكون للبرلمان وخصوصاً في الأحوال العادية الحق في تقرير قوانين تمنح الحكومة مراقبة الصحف أو عدم إصدارها) .

« - وحيث أنه بما لا يحتاج إلى بيان أن قانون العقوبات قد تكفل بما تضمنته المادة ١٣ من قانون المطبوعات فنصت المادة ١٤ منه على عقاب الصحف التي تسعى للاخلال بأمن الحكومة وبالمادة ١٥ عقاب الصحف التي تسعى لتكدير السلم العمومي

والمادة ١٥٥ على عقاب الصحف التي تنتهك حرمة الآداب وحسن الأخلاق والمادة ١٦٨ نصت على إلغاء الجريدة أو تعطيلها مؤقتا وعلى اقفال المطبعة مؤقتا ومؤبدا.

« وحيث انه يخلص من هذا ان واضع الدستور انفسهم وقد كان قانون الصحافة لسنة ١٨٨١ ماثلا امامهم قصدوا من وضعهم المادة ١٥ من الدستور محو كل سلطة للادارة بارسال انذارات الصحف او وقفها بغير حكم قضائي تطبق فيه نصوص قانون العقوبات فالقول اذن بان الدستور النفي المادة ١٣ من قانون الصحافة التي كانت تبيح لجهة الادارة تعطيل الصحف قول صحيح لا يعتبره لبس ولا ولا يحيطه شك.

« وحيث انه مما يزيد هذا اثباتا ووضوحا مذكرة وزير الحقانية عن دستور سنة ١٩٢٣ اذ جاء فيها (وقد ضمننا حرية الصحافة بالمادة ١٥ من الدستور وهذه الحرية لا تقيد فيما بعد مبدئيا الا بنصوص قانون العقوبات فلا يمكن اقامة الرقابة المنعوية عليها ويمتنع انذار الصحف أو تعطيلها أو الغاؤها بواسطة الادارة فكل نظام قانون

المطبوعات الذي سن في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ يجب ان يجعل مطابقا للمبادئ الجديدة ولكن يبقى هنالك استثناء واحد لانذار الصحف وتعطيلها او الغائها بالطرق الادارية فان بعضا من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على اساس الهيئة الاجتماعية كخطر الدعوة البلشفية الموجود الآن فانه يضطر جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادئ المقررة بالدستور لاجل ضمان حرية اهل البلاد المسلمين والموالين للقانون فلكي يمكن انشاء تشريع لمكافحة امثال هذه الدعوة الضارة نصت المادة ١٥ من الدستور على ان انذار الصحف وتعطيلها والغائها

بالطرق الادارية قد يجوز في حالة ما تقضي الضرورة للالتجاء اليه لحماية النظام الاجتماعي . « وحيث انه ظاهر من هذه المذكرة أن المادة ١٥ من دستور ١٩٢٣ قصد المشرع من وضعها الغاء كل سلطة للادارة تبيح تعطيل او الغاء الصحف الا في حالة واحدة وهي الحملات التي توجه الى اساس الهيئة الاجتماعية كخطر الدعوة البلشفية

« وحيث انه لذلك فان المادة ١٣ من قانون المطبوعات التي كانت تبيح للادارة تعطيل الصحف وانذارها في جميع الاحوال اصبحت بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ قاصرا مفعولها على حالة خطر الدعوة البلشفية ان كان لها ثمة مفعول اما فيما عدا ذلك فلا وجود لها من الناحية القانونية لتعارضها مع المبادئ التي قررها الدستور وليس في هذا ما يتعارض مع المنطق كما تقول المدعي عليها بل فيه ما يتفق تماما مع ما اراده المشرع من وجوب جعل نظام قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ مطابقا للمبادئ الجديدة التي وضعها في الدستور وما قضت به المادة ١٦٧ من الدستور نفسه من بقاء نفاذ القوانين المعمول بها من قبل بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور .

« وحيث انه فوق ما تقدم من الأدلة فانه بعد صدور الدستور جاء في المذكرة التفسيرية لتعديل المادة ١٦٢ من قانون العقوبات في سنة ١٩٢٥ بتوقيع وزير الحقانية (معالي عبدالعزيز فهمي باشا) ما يأتي : كانت الصحافة قبل إعلان الدستور تحت رحمة السلطة الادارية التي كان لها الحق في تعطيل الجرائد والرسائل الدورية بل وفي الغائها لكن الدستور قد قرر مبدئيا حريتها ورفع عنها

يد السلطة الادارية على انه كان من الطبيعي ان هذه الحرية يحدها حق المجتمع والافراد

في ان لا يساء استعمالها لذلك قرر الدستور بان الصحافة حرة في حدود القانون ولما كان في بعض نصوص قانون العقوبات الحالي الخاصة بالجنح الصحفية شيء من الغموض يستلزم الايضاح وقليل من النقص يستلزم التكميل فقد رتب إدخال شيء من التعديل على بعض أحكام قانون العقوبات الخاصة بالجنح الصحفية وهذا مع عدم المساس أى مساس بحق حرية الصحف ولا بها من الحقوق المشروعة .

« وحيث ان مذكرة وزير الحقانية سابقة الذكر بالبند الثالث من هذا الحكم تشير إلى وجوب اصدار قانون مطبوعات جديد يتفق مع روح الدستور وقد نوه على ذلك في المذكرة الايضاحية لمشروع مرسوم بقانون بشأن المطبوعات والتي وضعها وزير الداخلية (صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا) في ١٦ يونيه سنة ١٩٣١ والتي تناول فيها بحث تاريخ المطبوعات في مصر وجاء فيها بشأن دستور سنة ١٩٢٣ « انه لما صدر دستور سنة ١٩٢٣ والمادة ١٥ منه تقرر ان الصحافة حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الاداري محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي لم يكن يمكن أن يبقى قانون سنة ١٨٨١ على علاقته فان ما جاء فيه من سلطة مطلقة للادارة في التعطيل أو الالغاء أصبح منسوخا بالحكم الدستوري المتقدم ذكره ومن جهة أخرى أصبح من الواجب ان يراعى في تطبيق احكامه الأخرى روح الدستور الجديد وإن يكن هذا الواجب ليس بين الحدود أو واضح الأثر . وقد فكرت الوزارة التي تولت نشر الدستور في وضع قانون للمطبوعات يتفق مع هذه الروح ووضع لذلك مشروع فعلا احتذى فيه - فيما عدا

بعض أحكام خاصة - مثال التشريع الفرنسي غير انه لفت نظر الوزارة القائمة بالأمر في سنة ١٩٢٤ إلى أن التجارب دلت على فساد هذا النظام . . . وقد ترتب على ذلك إن عدل عن المشروع الذي كان قد تم وضعه .

« وحيث ان هذه المذكرة التي وضعها وزير الداخلية ومثل الادارة في وقت تحريرها صريحة في ان ما جاء في قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ من سلطة مطلقة للادارة في التعطيل أو الالغاء أصبح منسوخا بالحكم الذي صدر به دستور سنة ١٩٢٣

« وحيث ان المدعى عليها ترد على ذلك بما قاله وزير الداخلية في المذكرة في موضع تال لقوله السابق وهو « فلما كانت سنة ١٩٢٨ اوقف فيما اوقف من احكام الدستور حكم المادة ١٥ من الدستور وبذلك استعادت الحكومة سلطة مطلقة بالنسبة للجرائد ولم تبخل باستعمالها فيما اعتقدته واجبا أو ضروريا للمحافظة على النظام العام » - غير ان من يدقق النظر في مدلول هذه العبارة يتبين له ان وزير الداخلية قصد مجرد سرد ما حصل بعد تعطيل المادة ١٥ من الدستور دون ان يبين قيمة ما حصل من تصرفات الحكومة في ذلك الوقت من الوجهة القانونية كما قرر بصراحة في مسألة نسخ قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ وبعبارة ما ذهبت اليه المدعى عليها فان قوله بان الحكومة استعادت سلطة مطلقة بالنسبة للجرائد دون ذكر المصدر الذي استمدت منه هذه السلطة دليل على انه لم يكن من رأيه ان حق الادارة في تعطيل الصحف قد عاد اليها بحكم قانون سنة ١٨٨١

« وحيث ان القضاء اطرء في الأخذ بما سبق تقريره من انه بعد صدور الدستور المصري أصبح قانون العقوبات هو القانون الوحيد الذي يطبق على الصحافة والصحفيين لان قانون المطبوعات

قد ألغى منه بصدور الدستور كل ما يتعارض مع حرية الرأي وحرية الصحافة اللتين يكفلهما الدستور وبوجه خاص فإن المادتين العاشرة والثالثة عشر قد أصبحتا ملغيتين وقد تكفل قانون العقوبات بما تضمنته هاتان المادتان بما قرره في المواد ١٤٩ و ١٥٣ و ١٥٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ انظر (حكم محكمة مصر الكلية الاهلية ٢٢ يولييه سنة ١٩٢٨ بحاماه السنة ٩ ص ٨٧٣ وانظر حكم محكمة مصر الكلية الاهلية في ١٣ مايو سنة ١٩٢٩ بحاماه السنة التاسعة ص ٨٧٧ وانظر حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ بحاماه السنة ١١ ص ٢٥٦ وانظر حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٠ بحاماه السنة ١١ ص ٤٣)

« وحيث ان المدعى عليها تقول ردا على هذا ان الدستور نفسه قرر اثره على القوانين السابقة عليه فنصت المادة ١٦٧ منه على ما يأتي وكل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الاحكام وكل ما سن او اتخذ من قبل من الاعمال والاجراءات طبقا للأصول والاضاع المتبعة يبقى نافذا بشرط ان يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون اخلال بما للسلطة التشريعية من حق الغائها وتعطيلها في حدود سلطتها » وتقول المدعى عليها انه يؤدي هذه المادة هو ان الدستور لم يبلغ القوانين السابقة بل أوقف نفاذها اذا ما تعارضت مع مبادئ الحرية والمساواة التي كفلها فاذا ما أوقف تطبيق المادة ١٥ من الدستور أصبحت جميع احكام قانون المطبوعات نافذة فعلا بالمادة ١٦٧ المذكورة لان هذه الاحكام لا تكون إذ ذاك متعارضة مع مبادئ الدستور وبذلك تعود المادة ١٣ من قانون المطبوعات الى العمل وتصبح واجبة التطبيق

« وحيث انه لا تناقض بين هذه المادة وبين ما سبق تقريره بأسباب هذا الحكم بل بالعكس فإنها تؤيد ما تقر من المبادئ فيه إذ كل ما اراده الشارع منها هو النص على ابقاء كل القوانين السابقة نافذة بشرط عدم تعارضها مع مبادئ الحرية والمساواة التي كفلها الدستور اما باقي القوانين فإنها تكون ملغاة لتعارضها مع الدستور ولقد بينا فيما سبق ان التعارض هو نفسه الالغاء الضمني فلم يكن الشارع في حاجة الى النص عليه كما بينا ان هذا الالغاء قد يشمل بعض نصوص قانون دون البعض الآخر كما حصل في قانون مطبوعات سنة ١٨٨١ - وما يلاحظ في هذه المادة ان القوانين الغير متعارضة مع الدستور هي التي عبر عنها بأن تكون نافذة فلا محل لصرف هذا التعبير (كما تقول المدعى عليها) الى القوانين الملغاة بسبب التعارض لان الشارع لم يشر اليها بل كانت الاشارة الى ان القوانين الباقية تبقى نافذة .

ولقد ادرك الشارع ان هذه القوانين التي ستبقى نافذة لعدم تعارضها مع الدستور وقت صدوره ربما لا يمكن مساسها بتعديل او تغيير طالما ان الدستور نص على بقاءها اللهم الا اذا تعدل الدستور نفسه ولذلك اضطر الى ان يأتي بنص في نهاية المادة هو ان يكون للسلطة التشريعية الحق في ابقائها وتعديلها في حدود سلطتها .

« وحيث ان المدعى عليها اخذت حجتها المذكورة في البند السابق من المذكرة التي أقرها مجلس الوزراء في ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٨ بيانا لمؤدى المادة الثانية من الأمر الملكي رقم ٤٦ سنة ١٩٢٨ التي نصها « حتى يصدر أمر آخر يوقف تطبيق المادة ١٥٧ والجزء الأخير من المادة ١٥ من الدستور إذ جاء ضمن ما قيل في هذه المذكرة ما يأتي : ولكن لما كان الأمر الملكي الصادر في ١٩ يولييه

سنة ١٩٢٨ قد قضى بإيقاف حكم الجزء الأخير من المادة ١٥ من الدستور فقد أصبحت حكمة إيقاف تطبيق المادة ١٣ المذكورة من قانون المطبوعات متفية ولذلك وجب ان يعتبر ان المادة ١٣ المذكورة عادت نافذة بحكم المادة ١٦٧ من الدستور وأصبح نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية كما هي معمول بها الآن »

« وحيث ان الظاهر يدل على ان الحكومة في ذلك الوقت لما وجدت ان المادة الثانية المذكورة لا تؤدي قانونا الى عودة العمل في جميع الأحوال بالمادة ١٣ من قانون الصحافة الصادرة في سنة ١٨٨١ عمدت الى اخراج هذه المذكرة بعد صدور الأمر الملكي رقم ٤٦ سابق الذكر .

« وحيث انه فضلا عن ان هذه المذكرة لم تكن سابقة او مراقبة لصدور الأمر الملكي المذكور كشأن جميع المذكرات التفسيرية للقوانين التي هي حجج في الاستهداء على قصد الشارع من وضع القوانين فان قول الحكومة فيها بان نفاذ المادة ١٣ من قانون المطبوعات أصبح متفقا بإيقاف مفعول المادة ١٥ من الدستور مع مبادئ الحرية لا سند له من القانون ذلك لان المادة الرابعة عشر من الدستور - التي تنص على « ان حرية الرأي مكفولة ولكل انسان الاعراب عن فكره بالقول او الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون » لم توقف ضمن ما وقف من مواد الدستور بالأمر الملكي رقم ٤٦ .

وبما ان حدود القانون للأسباب السابق ايرادها في هذا الحكم لم تكن الاحدود قانون العقوبات وهو القانون العام فكيف اذن يتفق ان يكون عودة العمل بالمادة ١٣ من قانون المطبوعات التي تتيح للإدارة تعطيل الصحف متفقا مع ما نصت عليه المادة ١٤ المذكورة من ان حرية الرأي بالكتابة

مكفولة وما الصحافة الاوسيلة من وسائل اظهار الرأي بطريق الكتابة . اللهم الا اذا كانت الحكومة ارادت في ذلك الوقت تخرج الأمر الملكي رقم ٤٦ الى غير ما قصده المشرع منه .

« وحيث انه يظهر ان وزير الداخلية عند ما وضع مذكرته المؤرخة ١٦ يونيه سنة ١٩٣١ عن قانون الصحافة ومسبق الاشارة اليها قد ارتأى هذا الرأي ايضا فيما اتخذته الحكومة في سنة ١٩٢٨ من الاجراءات بالنسبة لحرية الجرائد ولذلك قال في المذكرة وبذلك استعادت الحكومة (أى في سنة ١٩٢٨) سلطة مطلقة بالنسبة للجرائد ولم يقل « وبذلك استعادت الحكومة السلطة المطلقة التي كانت لها بمقتضى قانون المطبوعات »

« وحيث انه اذا تقرر ان المادتين ١٤ و ١٥ من الدستور قد القتا المادة ١٣ من قانون المطبوعات الا في حالة الضرورة لوقاية النظام الاجتماعي - فهل إيقاف العمل بالمادة ١٥ من الدستور بمقتضى الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ يعيد المادة ١٣ من قانون المطبوعات الى العمل من نفسها .

« وحيث ان هذا البحث يتطلب بيان أمرين - أولا - ان المادة الثانية من الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ونصها « حتى يصدر أمر آخر يوقف تطبيق المادة ١٥٧ والجزء الأخير من المادة ١٥ من الدستور » جاءت خالية من النص سواء على عودة العمل بنظام المطبوعات الذي كان معمولاً به قبل صدور الدستور أو بترتيب العقوبات التي كانت تطبق على الجرائم في ذاك الوقت - ولا يمكن القول بان قصد المشرع من إيقاف المادة ١٥ من الدستور كان العود الى العمل بقانون المطبوعات لما هو معلوم انه لا جريمة بغير قانون Nul crime sans loi ولا عقوبة بغير نص Nul peine sans texte - ثانيا - ان قانون المطبوعات ما هو الا من القوانين

العقوبات « فهل يكون عاد الى العمل بعد أن أوقفت المادة ١٥ من الدستور بمقتضى المادة الثانية من الأمر الملكي نمرة ٤٦ سنة ١٩٢٨ بالرغم من أن المادة الثانية المذكورة لم تنص على عودته . » وحيث أنه لا مندوحة من استعراض آراء الشراح في هذا البحث

كاربانتيه Carpentier

« وحيث أنه جاء في كاربانتيه تحت كلمة

Presse صحيفة ٤١٦ بعنوان :

Abrogation de la Législation
antérieure - suppression des délits
d'opinion par la loi du 29 Juillet
1881

ما يفيد أن محكمة النقض الفرنسية لما قضت بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٣٦ بأن القوانين الجنائية لا يعود العمل بها نتيجة إلغاء القوانين التي ألغتها هي نفسها رأى الشارع الفرنسي تأييد هذا الحكم أن يضيف على المادة ٦٨ من قانون الصحافة الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٨٨١ التي تنص على إلغاء القانون السابق المقيد لحرية الفكر هذه العبارة « دون أن تعود النصوص الملغاة للقوانين السابقة »، واليك ترجمة ما قاله هذا المرجع بالبند السابع (١) أن المادة ٦٨ من القانون الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٨٨١ بعد أن نصت على إلغاء القانون السابق المقيد لحرية الفكر أضيفت إليها العبارة الآتية : « دون أن تعود النصوص الملغاة للقوانين السابقة » فما معنى هذا النص ؟ سبق أن قررت محكمة النقض أن القوانين الجنائية لا يعود مفعولها نتيجة إلغاء القوانين التي ألغتها هي نفسها فمثلا حكمت محكمة النقض بأن لو أخرج ٢٨ فبراير سنة ١٧٢٣ الخاصة بالمكاتب التي ألغيت بقانون ١٧ مارس سنة ١٧٩١ لم تعد الى العمل عند ما وجدت الضرورة لوضع قانون ٢١ أكتوبر سنة ١٨١٤ الخاص بالرخص (محكمة النقض ١٣ فبراير سنة ١٨٣٦)

الجزائية Pénitenciaires حقيقة ان خطاب بوريللي بك (١) الذي تستند اليه المدعى عليها والذي أرسله الى وزير الداخلية يقترح عليه سن قانون للمطبوعات (ذكر فيه ان يكون القانون المقترح مختصا بالنظام الاداري والسياسي للصحافة في البلد) بقصد منح الرخص لها وللمطابع والتفتيش عليها ودفع الامانات الخ...» الا انه عند وضعه قد تضمن فعلا علاوة على هذه النظم الادارية عقوبات لمن يخالفها. وخالف غيرها فمثلا نص في المواد ٢ و ٥ و ٦ و ١٢ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ على تغريم من يخالفها بغرامات مختلفة المقدار وفي المادة ٤ نص على حجز المطبوع وفي المادة ٧ على القفل ونزع الرخصة وفي المادة ١٠ على المصادرة وفي المادة ١٣ على التعطيل - فليس من شك ان في ان قانونا هذا شأنه ينص في كل مادة منه تقريبا على عقوبة من يخالفها هو من قبيل القوانين الجنائية لا المدنية ولقد اعتبرته محكمة النقض من قبيل هذه القوانين في حكمها الصادر في الطعن المقيد بجدولها تحت نمرة ٨ سنة ٢ قضائية وبجدول النيابة بنمرة ١٦ سنة ١٩٣٢ اذ قررت « ان قانون المطبوعات كان يخول جهة الادارة سلطة الحكم pouvoir juridictionnel في أمور مهينة فكان لمجلس الوزراء ووزير الداخلية حق تقرير الوقائع والحوادث الداعية الى تطبيق القانون وتقديرها وتوقيع العقاب على من استحق بطريقة نهائية » ولا ريب في أن التعبير بتوقيع العقاب على مستحقه تطبيق القانون المطبوعات يفيد حتما أن هذا القانون تعتبره المحكمة من القوانين الجزائية ومن ثم فان المحاولة في نعته بأوصاف أخرى محاولة غير مجدية

« وحيث أنه اذا تقرر بأن قانون المطبوعات هو من القوانين الجزائية » مثله كمثل قانون

فالشارع في قانون سنة ١٨٨١ أراد أن يؤيد المبدأ الذي قرره محكمة النقض في حكمها المذكور ومن ثم فإلغاء النصوص التي كان معمولاً بها عند صدور قانون ٢٩ يولييه سنة ١٨٨١ لم يكن من نتائج إعادة القوانين والذكريات والأوامر التي كانت حلت محلها هذه النصوص الملغاة فمثلاً أن إلغاء قانون ١٧ مايو سنة ١٨١٩ بالمادة ٦٨ من قانون ٢٩ يولييه سنة ١٨٨١ لم يكن من نتائجه إعادة المواد ١٠٢ و ٢١٧ و ٣١٧ وما بعدها من القانون الجنائي التي ألغتها المادة ٢٦ من قانون (١٨١٩)

« وحيث أن المدعى عليها تقول في هذا أن قاعدة عودة القانون الملغى مؤيدة في فرنسا عن طريق التشريع ومن طريق التشريع الجنائي نفسه حيث اشتمل القانون الذي صدر في ٢٩ يولييه سنة ١٨٨١ في شأن الصحافة والذي نص على إلغاء جميع القوانين الخاصة بحرائم الصحف على نص صريح في المادة ٦٨ يمنع عودتها فلو لم يكن أثر إلغاء القانون الملغى إعادة أحكام القانون الملغى لما كانت هناك ضرورة لأن يضع الشارع الفرنسي في قانونه هذا النص

« وحيث أن الرد على هذا الاعتراض من أهون الأمور وأيسرها إذ كيف يعقل أن يقر في مصر رأي نبذته محكمة النقض في فرنسا ورأى الشارع الفرنسي صواب ما قضت به وأقرها عليه ! ليس من أصالة الرأي الأخذ بما ظهر صوابه بالمحاكم ثم من المشرع نفسه . ومن ثم نكون قد استهدينا إلى ما هو صواب وحق — البائد كـ :

Pandectes Françaises Répertoire

« وحيث أنه جاء في البائد كـ تحت كلمة

Lois et Décrets صحيفة ٧٨٥ بند ٣٠٤ ما يأتي : فيما يختص بنتائج الإلغاء قد تقرر أن إلغاء قانون يعيد إلى

الوجود القوانين السابقة التي كان ألغها القانون الملغى نفسه منشور وزارة الحقانية ٨ يولييه سنة ١٨٤٨ وحكم محكمة النقض ٨ فبراير سنة ١٨٥٠ « وحيث أن الذي يلاحظ على المنشور والحكم المذكورين ما يأتي : أولاً — أنهما خاصان بالصحافة وأنهما صدرتا في سنتي ١٨٤٨ و ١٨٥٠ قبل تعديل المادة ٦٨ من قانون الصحافة الفرنسية في ١٨٨١ هذا التعديل الذي انتهى بتقرير عدم عودة القوانين الملغاة فهما لذلك من الآراء التي لم يؤخذ بها فيما بعد في فرنسا نفسها بدليل أن الشارع الفرنسي رأى خطأ ما ذهبوا إليه واخذ بالرأي الآخر القائل بعدم عودة تلك القوانين فعدل المادة ٦٨ تعديلاً يتفق مع هذا الرأي الآخر كما سبق ذكره — ثانياً — أن دالوز براتيك في الجزء السابع ص ٧١٩ أورد ملخص هذا المنشور بالبند ٦٤٦ تحت عنوان

Effet de l'abrogation بما ترجمته في « حالة ما إذا لم يمكن تطبيق قانون جنائي نتيجة صدور قانون لاحق يشتمل على نظام (Système) جديد يبيح الأعمال التي كان معاقباً عليها بالقانون السابق ثم صدر قانون الغي هذا القانون اللاحق واعد النظام Système السابق فهذا القانون الجنائي يعود مفعوله من تلقاء نفسه دون الاحتياج إلى نص تشريعي جديد على شرط أن يكون لم ينص صراحة على الإلغاء في القانون الذي أوجد النظام الجديد . « وحيث أنه لا يوضح هذا المنشور يجب تفهم الوقائع التي نص عليها جيداً فهناك ثلاثة قوانين — أولها — النص على معاقبة أعمال تقررت بنظام خاص إما كان — ثانياً — قانون اشتمل على نظام جديد يبيح هذه الأعمال التي كان معاقباً عليها القانون السابق ولم ينص على إلغاء القانون الأول المذكور . — ثالثاً — النفي القانون الثاني واعد النظام الأول دون النص على عقاب المنشور يقول أنه طالما أن (٦ - ٢)

ان ينص في الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ليس فقط على سلب الحرية الصحفية السابق منحها بالمادة ١٥ من الدستور بل وأيضا على جواز تعطيلها بالطريق الإداري لأنه لا يمكن توقيع أى عقوبة إلا بنص صريح حتى لو كان هذا من المصلحة العامة .

Jurisprudence Générale (دالوز) Dalloz Répertoire

ولقد تناول دالوز في موسوعاته ص ٢١٨ بند ٥٦٢ جزء ٣٠ تحت كلمة Lois هذا البحث فقال إن هذا غريب « يقصد عودة القوانين الملغاة في الجنائي » ولا يسع الإنسان إلا أن يأسف شديدا للأسف للنسيان المبادئ . ثم قال - بأن ليس هذا « أى عودة القوانين الملغاة » ما قرره العلامة مارلن Merlin سواء في تشريع نمرة ٣ برومير سنة ٤ أو في مرافعاته كنائب عام أمام محكمة النقض حيث قال متقدما من قالوا « إن مجرد إلغاء قانون سبق أن ألغى قانونا آخر يجعل القانون السابق معمولاً به من تلقاء نفسه » ان كل ما لأصحاب هذا الرأي من فضل هو أنهم اثاروا بحثا دقيقا ولكن عند مناقشة مبادئهم نراها تتلاشى كما يتلاشى الظل أمام الضوء . وقد استند مارلن في بحث هذا الانتقاد على ما جاء به العلامة Ulpian في كتابه Fragments الباب الأول البند الأول حيث قال ان هذه القوانين التي تحرم بعض اعمال ولا تنص على أى عقوبة في حالة مخالفة نصوصها ماهى الا قوانين ناقصة فهى قوانين محرمة او ممانعة Prohibitives فقط . وعلى ذلك فان الشارع اذا كان مهتما بالعقوبة التي تنطبق على الجريمة لا تاتي على النص عليها كما فعل في القانون السابق . وقد ضرب مارلن مثالا فقال « لانه قبل التشريع الحاصل في ٢٥ سبتمبر سنة ١٧٩١ كانت جريمة Inceste (مضاجعة ذى قرابة أو الفاحشة بين الاقارب) معاقب عليها بعقوبة شاقة وجاء هذا التشريع فالغى العقوبة على

القانون الثالث قرر اعادة النظام الأول L'ancien système rétabli فان نصوص العقاب يعود مفعولها من تلقاء نفسها دون احتياج الى نص تشريعي جديد .

بقى بعد ذلك ما اذا كان هذا ينطبق على الحالة التي نحن بصدددها فالقانون الأول عندنا هو قانون المطبوعات الذي كان يقرر نظاما خاصا للمطبوعات ويعاقب من يخالفه ومن هذه العقوبات التعطيل الإداري والقانون الثاني هو الدستور الذي نص في المادة ١٥ منه على حظر التعطيل الإداري الخ . فتعارض بذلك مع قانون المطبوعات . والقانون الثالث هو الأمر الملكي نمرة ٤٦ لسنة ١٩٢٨ الذي اقتصر في المادة الثانية منه على إيقاف المادة ١٥ من الدستور .

فظاهر من هذه المقارنة الفارق بين الحالتين ففي فرنسا كان القانون الثالث ينص على عودة النظام الأول دون النص على عقوبة ولذا قيل بأن نصوص العقاب تعود من نفسها أما في حالتنا فان القانون الثالث وهو الأمر الملكي لم ينص على عودة العمل بنظام المطبوعات الذي كان معمولاً به قبل صدور الدستور ومن ثم فلا يمكن تطبيق عقوبة التعطيل الإداري التي يشملها هذا القانون والتي ألغيت للأسباب السابق ذكرها في هذا الحكم - ثالثا - ومع ذلك فقد حكم في فرنسا بأنه اذا أعاد قانون النص المحرم لعمل من الأعمال prohibitive كان موجودا في قانون ملغى دون أن يعيد نص العقوبة فلا يسمح للمحكمة بأن تطبق العقوبة المنصوص عنها في القانون السابق على سبيل القياس أو القرينة حتى لو كان هذا من المصلحة العامة . (أنظر دالوز براتيك الجزء السابع ص ٧١٩ بند ٦٤٦ والبانديكت ص ٧٨٥ بند ٣٠٥) وتطبيقا لهذا كان يتعين في الحالة موضوع هذه القضية

هذه الجريمة ثم جاء القانون المدني واعتبر في نصوصه الشديدة الخاصة بالأولاد نتيجة هذه المضاجعة إن هذا العمل يعتبر ضمن الجرائم فقال مارلن ماذا يقال عن حكم محكمة طرح امامها تهمة مضاجعة Inceste وظهر لها ان التهمة ثابتة على المتهم فقضت بالعقوبة اعتمادا على ان الالغاء الذي نص عليه في قانون ١٧٩١ يجب أن يعتبر بان لا وجود له وان العقوبات التي تص عليها في التشريع القديم السابق السابق لسنة ١٧٩١ عن هذه الجريمة قد عادت؟ فبدون أقل شك (يقول مارلن) وبلا تردد يمكن أن ينقض الحكم الذي يصدر على اساس هذه النظرية وان هذا النقض قد تقرر فعلا بحكم قضى بانه إذا نص قانون على منع عمل كان معاقبا عليه بقانون سابق النفي ولكنه لم يعد العقوبة المترتبة على هذا العمل فليس مسموحا للمحاكم ان تطبق العقوبة المنصوص عليها في القانون السابق بطريق القياس والاستنتاج وليس لها ايضا أن تقضى بالعقوبة حتى لو كان ذلك للصالح العامة. ثم أتى بأمثلة أخرى فقال « من ذلك أيضا القانون نمرة ٩ فلوريدور سنة ١١ الذي اعاد نصوص قرار المجلس المؤرخ أول مايو سنة ١٧٥٧ الذي حرم على الأفراد قطع اخشاب غاباتهم دون اذن سابق من المراقب فقد اهلل الشارع النص فيه على العقوبة فلا يمكن أن يقال اذن انها عادت من تلقاء نفسها (حكم محكمة النقض ٨ سبتمبر سنة ١٨٠٩) وهناك أكثر من هذا فان مسألة التصاريح الخاصة باصحاب المكتبات librairies كانت مقررة منذ عهد القرارات الرسمية الصادرة في سنتي ١٨٢١ و ١٨٢٩ ثم فسرت هذه القرارات بقرار مؤرخ أول سبتمبر سنة ١٨٢٧ فحكم بان القانون الخاص لسنة ١٧٢٣ لم يعد العمل به لا بدكريتو ١٨١٠ ولا بقانون ١٨١٤ ولا بقرار ١٨٢٧ (حكم محكمة النقض ١٣ فبراير سنة ١٨٣٦) »

ثم قال « وفي الواقع ما قيمة أمر او قرار من مجلس الحكومة اذا كان القانون ذاته لم يرجع العقوبة نفسها وبنص صريح . واين يوجد مبدأ تكملة القوانين الجنائية في حالة نقصها الذي لم نر منشأه في أول مرة الا في مرافعة (مور) لا يمكن العثور عليه في أي مكان !! فاذا جاز هذا في المواد المدنية لان تنازع المصالح les intérêts en conflit يوجب على القاضي استكشاف غرض الشارع فينصرف إلى التوسع في التفسير فانه لا يصح قبول مثله في المواد الجنائية حيث لا توقع العقوبة على شخص دون أن تكون مقررة بنص صريح . »

« وحيث انه إذا كان رأى الشراح في فرنسا يقضى بشأن قانون كان ينص فيه على عقاب عمل بعقوبة خاصة النفي بقانون ثان ثم النفي هذا الأخير بقانون ثالث اقتصر فيه على تحريم الأعمال التي كان يعاقب عليها الأول دون النص على العقوبة فان العقوبة لا تعود من نفسها ولا يمكن للمحاكم تطبيقها فان فن باب أولى في هذه القضية بالنسبة للأمر الملكي رقم ٦٤ سنة ١٩٢٨ الذي اقتصر على تعطيل المادة ١٥ من الدستور دون ان ينص فيه على النفي او اباحة أي عمل لا يمكن ان يكون له أثر إعادة العقوبات التي كانت مقررة بالمادة ١٣ من قانون المطبوعات التي الغاها الدستور ضمنا كما تقدم

« وحيث انه يخلص من هذا أنه قد استقر رأى الشراح في فرنسا وتأيد هذا الرأي بما قرره الشارع الفرنسي في تعديل المادة ٦٨ من قانون الصحافة الصادر في ١٨٨١ . على انه ان صح القول بالنسبة للواد المدنية بأن القوانين الملغاة تعود من نفسها بمجرد الغاء القوانين التي الغتها لانه مسموح للقاضي المدني الاستعانة في الحكم بالاستنتاج والقرائن فان ذلك غير جائز بالنسبة للقوانين الجنائية ومن ثم فلا يمكن التسليم بصحة ما ذهبت اليه المدعي

عليها من انه بايقاف المادة ١٥ من الدستور بمقتضى الأمر الملكي نمرة ٤٦ لسنة ١٩٢٨ قد عادت المادة ١٣ من قانون المطبوعات من نفسها دون الاحتياج الى نص صريح .

(١٣) - هل أمر التعطيل يعتبر من أعمال السيادة

Acte de Souveraineté

« وحيث ان المدعى عليها انتقلت بعد ذلك الى القول بان تعطيل صحيفة المدعى يعتبر عملا من أعمال السيادة التي لا تسأل الحكومة عنها او يتولد لاحد حق منها بالغاً ما يبلغ الضرر الذي نشأ وذكر تبريرا لهذا الدفاع بعض فقرات مما وصفت فيها الحكومة في ذلك الوقت حالة البلاد بكتابها المرفوع منها لحضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار أمر جلالاته بحل مجلس النواب والشيخ وايقاف بعض مواد الدستور .

« وحيث ان المدعى رد على هذا بحق وقال بان الحكومة هنا تسترشد في تحديد طبيعة العمل بالباعث على اصداره أو بالظروف التي صدر فيها مع أنه من المتفق عليه ان طبيعة العمل الذاتية لا الباعث عليه هو الذي يحدد أن كان العمل الذي باشرته الحكومة امر اداريا او عملا من أعمال السيادة » وحيث ان طبيعة العمل الذي اجرته الحكومة في تعطيل صحيفة المدعى ظاهرة بجلدها من الاطلاع على امر التعطيل نفسه المقدمة صورته من المدعى عليها فانها تستند فيه الى قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ دون غيره وتراجع الصورة بحافظة المدعى عليها « ولم تشر الحكومة في هذا القرار باى اشارة ما الى ان التعطيل كان بناء على ما لها من حق السيادة على شئون الدولة وهذا دليل على ان الأمر بالتعطيل لم يكن يفكر عند اصدار امره الا في اجراء التعطيل بمقتضى قانون المطبوعات فقط . وحيث انه مع ذلك ترى المحكمة البحث بصفة

عامة فيما اذا كان طبيعة عمل الحكومة في تعطيل جريدة ايا كانت يعتبر من قبيل اعمال السيادة . « وحيث انه لم يرد في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ذكر لاعمال السيادة مطلقا بل كل ما نصت عليه ان المحاكم ليس لها ان تؤول معنى امر يتعلق بالادارة ولا ان توقف تنفيذه وانما تختص بالحكم في كافة الدعاوى التي ترفع على الحكومة بطلب تضمينات ناشئة عن اجراءات ادارية تقع مخالفة للقوانين أو الأوامر العالية وأما المادة ١١ المقابلة لها من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة بعد تعديلها بدكرتو ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ قد نصت على انه ليس لهذه المحاكم ان تنظر القضايا المتعلقة بأمر السيادة العامة Actes de Souveraineté والاجراءات التي تتخذها الحكومة تنفيذا للقوانين واللوائح المنظمة للشئون العامة Mésures prises par le gouvernement en conformité des lois et règlements d'administration publique كما انها ليس لها أن تؤول معنى أمر يتعلق بالادارة ولا أن توقف تنفيذه انما تحكم في التعويضات التي يطلبها الأجانب من الحكومة المصرية عن الضرر الناشئ عن أعمال الادارة إذا مست هذه الأعمال حقوقا مكتسبة لهؤلاء الأجانب ومقررة بالمعاهدات الدولية أو بالقوانين أو بالاتفاقات » وحيث ان هذا ادى الى تقسيم أعمال الحكومة الى ثلاثة أقسام - أولا - أعمال السيادة Actes de souveraineté وكان تعريفها وتحديد مداها ماثارا لخلاف كبير بين علماء القانون وقد جاء في كتاب دوهلتس جزء أول ص ٣٥٥ تعليقا على المادة (١١) من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة انه من الصعب ان لم يكن من المستحيل تحديد معنى السيادة العامة ولكن من سرد بعض

أمثلة لأعمالها يمكن تفهم مداها .

« وحيث انه قد اعتبر من أعمال السيادة الأعمال السياسية مع الدول الأجنبية كإعلان حرب أو إبرام صلح وكذا ضم أراض للدولة أو تنازل عن شيء منها وتنظيم القوات البرية والبحرية والجوية والتشريع وإجراء الانتخابات العامة ودعوة البرلمان للانعقاد وحله ومنح الرتب والنياشين وسك النقود وإصدار عفوشامل وغير ذلك . مما يدخل في سلطان الحكومة بصفتها وهذه جميعها يجب أن تخرج خروجاً تاماً عن وظائف المحاكم أهلية كانت أو مختلطة وقد أقرت ذلك المحاكم المختلطة (أنظر استئناف مختلط ١١ مارس سنة ١٨٩٦ المجموعة الرسمية للمحاكم المختلطة السنة الثامنة ص ١٥٥ و ١١ أبريل سنة ١٩١١ المجموعة السنة الثالثة والثلاثين ص ١٥ و ٣١ يناير سنة ١٩٠١ المجموعة السنة الثالثة عشر ص ١٣٠ و ١٣ مايو سنة ١٩٠٨ المجموعة السنة العشرين ص ٢١٧ و ٢٤ مارس سنة ١٩١٢ مجلة التشريع والقضاء السنة الرابعة والعشرين ص ٢٣٤) ثانياً - الأمر الإداري Acte administratif ويشمل الأعمال التي تظهر فيه الحكومة إرادة السلطة الإدارية Une déclaration de volonté de puissance publique, ou. manifestation du pouvoir d'autorité publique أو هو ما يسميه البعض أعمال السلطة Acte d'autorité أو Acte autoritaire والأعمال الإدارية هنا تضم أمثلة كثيرة كرفض إعطاء رخصة سلاح أو صيدلية أو طب أو إزالة مظلة غير مرخص بها أو حجز شخص بمستشفى المجازيب أو أعمال القيد بدفاتر المواليد والوفيات ودفاتر المكلفات والانتخاب والترشيحات أو مصادرة جرائد أو صور ونحوها - كل هذه وما

شاكلها من الأوامر الإدارية ليس للقضاء التعرض لها من حيث الغائها أو وقف تنفيذها أو تفسيرها إنما هي خاضعة لسلطة القضاء إذا كانت أساساً لطلب تضمينات لمخالفتها للقوانين أو الأوامر العالية (أنظر هريو في مبادئ القوانين الإدارية ص ٣٩٥ وكتاب القاضي مسينا صحيفتي ٦٤ و ٦٥) (ثالثاً) - الأعمال الخاصة بإدارة أموال الحكومة (ثالثاً) - الأعمال الخاصة بإدارة أموال الحكومة Actes de gestion وهي التي تجريها الحكومة في إدارة أموالها كما يفعل أفراد الناس في معاملتهم ويدخل في هذا النوع عقود البيع والإيجار والمقاولات الخ... وهذه الأعمال جميعها مدنية بطبيعتها ويجب أن تعامل الحكومة بشأنها معاملة الأفراد وأن تطبق عليها قواعد القوانين العادية . (أنظر تفصيلات هذا التقسيم في ملحق مرجع القضاء للقانون المدني بهامش صحيفتي ١٠٥٥ و ١٠٥٦)

« وحيث ان موضوع هذه الدعوى خاص بتعطيل جريدة ومخالفة القوانين التي سنتها الدولة لأن الحكومة عطلتها بالطريق الإداري . في حين أن المادة ١٣ من قانون المطبوعات ملغاة بدلاً من تقديمها للقضاء ليرى رأي فيها فلا يدخل هذا الموضوع في قسم السيادة العامة كما انه لا يدخل بطبيعة الحال في القسم الثالث الا انه يدخل في القسم الثاني كما ذكر آنفاً .

« وحيث انه لا يتيسر للمدعى عليها القول بأن تعطيل جريدة المدعى يعتبر من الأعمال الإدارية في الظروف العادية اما وإنه حصل في الظروف الاستثنائية المذكورة في خطاب الحكومة لحضرة صاحب الجلالة الملك السابق الإشارة اليه فيعتبر من أعمال السيادة ويخرج بذلك عن سلطة القضاء ولو وقع مخالفاً للقانون ذلك لأنه يجب أن يلاحظ ان هذه الظروف الاستثنائية بطريقة عامة وعلى سبيل الإطلاق التي تبرر

« وحيث انه لجميع ما تقدم تكون دفع المدعى عليها في غير محلها ويتعين رفضها واختصاص المحكمة بنظر الدعوى

« وحيث انه عن التعويض فان المحكمة ترى في تقديره مراعاة الظروف والضوابط الآتية - اولا - انه لا فائدة ترجى من بحث دفاتر ايرادات ومصروفات جريدة المدعى لانه على فرض انتظامها فلن تكون حجة على المدعى عليها بما اشتملت عليه من بيانات - ثانيا - ان المدعى كان في حل من ايجاد عمل آخر له مدة التعطيل وقد يكون اوجده فعلا وكذلك الحال بالنسبة لمستخدمي الجريدة . - ثالثا - ان المدعى يبالغ في الارقام التي ذكرها عن التعويض وتراها المحكمة لا تتناسب مع ما كانت عليه جريدته من درجة الانتشار في وقت التعطيل اي في سنة ١٩٢٨

« وحيث انه نظرا لهذه الاعتبارات ترى المحكمة الا تقدر التعويض باكثر من خمسين جنيها شهريا وبما ان الجريدة عطلت سبعة شهور و١٩ يوما فيكون المدعى مستحقا على هذا الاساس تعويضا قدره ٥٤٠ مليا و ٣٨١ جنيها عن مدة التعطيل جميعها وهو ما يجب الحكم له به على المدعى عليها .

(قضية الاستاذ احمد حافظ عوض بك وحضر عنه الاستاذ محمد مبرى أبو علم ضد وزارة الداخلية رقم ٥٥٧ سنة ١٩٣٠ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسن نجيب ومحمود السعيد وحسن اسماعيل الهضيبي)

مخالفة القانون العام وتدخل في دائرة السيادة العامة يجب أن تكون منظمة بعمل تشريع من الدولة

صاحبة السيادة حسب التعريف والقواعد السابق بيانها حتى يكون الاجراء قانونيا وطالما أنه لم يصدر مثل هذا التشريع فيجب احترام القانون العام الجاري العمل به إذ لا هذا لا تبطل الهيئة التنفيذية جميع الاختصاصات القضائية المنظمة في الدولة باسم مالها من سيادة عامة وهو ما لا يمكن التسليم به عقلا وقانونا (أنظر حكم محكمة الاستئناف الأهلية المؤرخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢ مجلة المحاماه السنة الثالثة عشرة رقم ٤٢٨ ص ٨٦٧) .

(١٤) - « وحيث ان المدعى عليها ترى إلى أن عملها بتعطيل صحيفة المدعى هو عمل قضائي لا مراجعة فيه طبقا لحكم محكمة النقض في الطعن نمرة ٨ سنة ٣ قضائية السابق الاشارة اليه فلا تختص المحكمة بنظر الدعوى عن هذا التعطيل ولكن محل هذا ان تكون المادة ١٣ من قانون المطبوعات قائمة اما وقد النيت فيكون عمل الحكومة في هذا التعطيل باطلا مهما يكن من وصفه لمخالفته للقوانين وتكون المحكمة مختصة بنظر دعوى التعويض الناشئة عن هذه المخالفة طبقا للبادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

وبما يجدر ملاحظته ان حكم محكمة النقض المذكور فصل في حالة عطل فيها وزير الداخلية الجرائد في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ اي في وقت كان فيه قانون المطبوعات احد قوانين الدولة المعمول بها إذ لم يكن صدر الدستور ولم تلغ المادة ١٣ من قانون المطبوعات

القضايا المستعجلة

٢٠٤

محكمة مصر الكلية الاهلية

قاضي الامور المستعجلة

٥ يونيو سنة ١٩٣٣

١ - وقف . ناظر . طلب الحراسة . مع بقاءه في النظر .
عدم جوازه .

٢ - وقف . ناظر . عزله لنفسه . متى يجوز العزل .

٣ - ناظر . وكيل . واجبه في البقاء في الادارة مدة معقولة
تقيها من الخطر

المبادئ القانونية

١ - ولاية الناظر على الوقف هي ولاية خاصة يستمدّها من الولاية العامة التي للقاضي الشرعي على الاوقاف عموماً . فهو نائب عنه يقيمه ويعزله . فلا يملك التنازل للغير عن التزام من التزاماته كناظر على الوقف ولا أن يفرغ عن النظر إلا بين يدي القاضي وبتقرير منه

فلا يجوز له الاتفاق على وضع الوقف تحت الحراسة . ومن باب أولى - لا تقبل منه الدعوى بذلك وهو لا يزال قائماً على شئون الوقف فهي غل ليده عن الادارة وتخل منه عن كل التزاماته فيها بل هي فراغ منه عن النظر بكل مظاهره والتزاماته لمدة معينة - طالأت أو قصرت - ليس من وظيفة القاضي الاهلي الفصل فيها بالقبول أو الرفض مهما لبست شكل الحراسة . فان الحراسة القضائية التي يختص بها هي إجراء تحفظي يجب أن تتوفر فيه أركان معينة من نزاع وخطر . يستنبط القاضي الضرورة له من ظروف الدعوى

وملاساتها . فلا يتوقف القضاء بها على دعوى الناظر أو اتفاهه عليها مع الغير مقدماً لمجرد رغبته في التخلي عن النظر مؤقتاً لسبب قام لديه .
٢ - مقرر شرعاً أن الناظر لا يعزل بعزله لنفسه الا اذا أبلغ ذلك للواقف المولى من قبله أو للقاضي - كما لا يعزل بعزل الواقف أو الناظر له الا اذا علم بهذا العزل - فمناط العزل في كلا الحالين هو العلم - علم الناظر أو القاضي - يجب أن يوجه من أحدهما إلى الآخر .
٣ - اذا صح التسليم بأن للناظر أن يعزل نفسه في دعوى الحراسة التي يرفعها إلى القاضي الاهلي . وأن على المستحقين أن يبلغوا هذا العزل للقاضي الشرعي فيتم أثره - فان ذلك لا يوجب الحراسة قانوناً فالناظر وكيل عن القاضي في التحدث على الوقف يجب عليه ما يجب على الوكيل عموماً من التزامات - فاذا عزل نفسه من الوكالة وجب عليه أن يسير في الأعمال التي بدأها مدة لا تفتت حتى يصل بها لحالة تقيها من الأخطار

المحكمة

« حيث ان محصل الدعوى ان المدعى ناظر على وقف يستحق فيه المدعى عليهم . وهم اولاد عمه فكان يتعامل معهم باعتبارهم اهله وذوي قريبه . ثم فسد الجوينه وبين السيدتين لولو وجلييلة . فقدمتا طلبا لمعاقباتهما من رسوم دعوى حساب وحراسة وثيقة . بزعم ان المدعى لا يعطيها من استحقاقها الا القليل وأنه خدعها في توقيعها على بعض الايصالات . ولم تستمر الست لولو في الخضومة

وسارت فيها الست جلية حتى نهايتها فرفض طلب الحراسة. وقضت المحكمة بتدبير خير لتحقيق الحساب الذي قدمه المدعى. وقدرت لها نفقة شهرية. وقد رأى المدعى أنه لا يمكن أن يتحمل أن يوضع موضع الشبهة وأنه يقبل تعيين حارس قضائي على جميع الأطنان حتى تنهى الخصومة أو إلى ما بعدها. بل والمدعى عليهم أن يعتبروا ذلك تنازلاً منه عن النظر على الوقف كله.

« وحيث أن المدعى عليها الأولى دفعت الدعوى بعدم اختصاص المحاكم الأهلية. وهذه المحكمة بنظرها. ثم عادت في مذكرتها الختامية ودفعتها بعدم قبولها. ولم تصمم على عدم اختصاص المحاكم الأهلية. إلا أن سند الدفع بعدم قبول الدعوى هو بالذات سند الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية. وهو أن عزل الناظر على الوقف ليس من اختصاص المحاكم الأهلية بل منوط بتقدير المحكمة الشرعية المختصة. فلا يجوز للناظر التنازل عنها للغير. حارساً وأغیر حارس. ولا يجوز للمحاكم الأهلية أن تغل يد الناظر عن الإدارة قبل أن يستنفذ القاضي الشرعي تقديره فيها.

« وحيث أن المحكمة ترى أن تبقى البحث في هذا الدفع إلى الموضوع. فهو بحث موضوعي في حقيقته. وأن تقتصر على الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى.

« وحيث أن قوام هذا الدفع. أن سبب الاستعجال منعدم في ظروف هذه الدعوى. — « وحيث أن الاستعجال والخطر هما ركن موضوعي في دعوى الحراسة لا تقوم إلا عليه فإذا انعدم زالت الحاجة للحراسة ووجب رفضها فهو إذن ليس ركن اختصاص المحكمة بنظرها. بل للقضاء بها موضوعاً. وبذلك تكون دعوى الحراسة من اختصاص قاضي

الأمور المستعجلة بطبيعتها. فإذا لم يتوفر فيها ركن الاستعجال فلا يزول عنها سبب الاختصاص بنظرها بل سبب وجودها أصلاً. ولا تكون ثمة محكمة أخرى مختصة بنظرها.

« وحيث أنه بذلك يتعين رفض الدفع الفرعي وبذلك يتناول بحث المحكمة فيما يلي في الموضوع توفر الاستعجال كركن موضوعي.

في الموضوع

« حيث أن ولاية الناظر على الوقف هي ولاية خاصة يستمدّها من الولاية العامة للقاضي الشرعي على الأوقاف عموماً فهو نائب عنه يقيمه ويعزله ولا يملك التنازل للغير عن التزام من التزاماته كناظر على الوقف ولا أن يفرغ عن النظر إلا بين يدي القاضي وبقرار منه (مادة ١٦٦ من قانون العدل والانصاف) فلا يجوز له الاتفاق على وضع الوقف تحت الحراسة. ومن باب أولى لا تقبل منه الدعوى بذلك. وهو لا يزال قائماً على شئون الوقف. فهي غل ليده عن الإدارة وتخل منه عن كل التزاماته فيها. بل هي فراغ منه عن النظر بكل مظاهره والتزاماته لمدة معينة طالبت أو قصرت ليس من وظيفة القاضي الأهلي الفصل فيها. — بالقبول أو بالرفض. — مهما لبست شكل الحراسة فإن الحراسة القضائية التي تختص بها هي إجراء تحفظي يجب أن تتوافر فيه أركان معينة. — من نزاع أو خطر وما إليهما يستنبط القاضي الضرورة له من ظروف الدعوى وملابساتها. فلا يتوقف القضاء بها على دعوى الناظر أو اتفاقه عليها مع الغير مقدماً بمجرد رغبته في التخلي عن النظر مؤقتاً لسبب قام لديه

« وحيث أنه بذلك يكون البحث في الدعوى مفروغاً منه إذا كان المدعى قد استبق لنفسه النظارة

على الوقف . أما وقد عزل نفسه منها باقراره بذلك أمام هذه المحكمة في جلسة المرافعة الأخيرة - فان مثار البحث هو في أثر هذا العزل

وهل ينعزل به المدعى شرعا - وهل إذا فرض ذلك تجب الحراسة أيضا ؟

« وحيث انه مقرر شرعا أن الناظر لا يعزل بعزله لنفسه الا إذا بلغ ذلك للواقف المولى من قبله أو للقاضي (راجع مادة ٢٥٠ من قانون العدل والانصاف) وهذه المحكمة جزء من قاعدة أخرى هي ان الناظر لا يعزل بعزل الواقف أو القاضي له الا اذا علم بهذا العزل - فنطاق العزل - اذن هو العلم في كلا الحالين - علم الناظر أو القاضي - ويجب ان يوجه من احدهما الى الآخر فان الناظر وكيل عن القاضي لا يجوز له ان يتنازل عن وظيفته الا بين يديه . وليس له مع المستحقين في ذلك شأن فهو لا يستمد ولايته منهم بحيث يحق التنازل عنها بين يديهم » وحيث انه فضلا عن ذلك فان في تبليغ العزل للقاضي من الناظر معنى التصميم منه عليه . فيرتبط به ويرتب عليه أثره ويزول احتمال عدوله عنه اذا بلغ من الغير سواء كان مستحقا أو لم يكن .

« وحيث انه بذلك لا يعزل المدعى نفسه باقراره أمام هذه المحكمة فهو لم يبلغه للقاضي الشرعي بعد ولا يرد على ذلك أن لأحد المدعى عليهم أن يقوم بهذا التبليغ فهم لا يقبلون ذلك لأنهم يرون فيه محاولة من المدعى للتخلص مما لهم قبله من الحقوق وليس ثمة ما يلزمهم بذلك قانونا - فضلا عن انه ليس هناك ما يمنع المدعى من الرجوع في هذا الاقرار بينه وبين نفسه . حتى يبلغ العزل للقاضي الشرعي » وحيث مع ذلك فان القول بالعكس والفرض جدلا ان المدعى ينعزل باقراره لدى هذه المحكمة وتوجيهه للمستحقين وانه جاد في هذا الاقرار وليس لدى المدعى عليهم ما يخشونه من رجوعه

عنه . وان عليهم واجب ابلاغه الى القاضي الشرعي والسير في الاجراءات اللازمة لذلك قانونا هذا الفرض لا يصح أيضا سنداً للحراسة . فان الناظر نائب عن القاضي الشرعي ووكيل عنه في التحدث على الوقف يجب عليه ما يجب على الوكيل عموما من الالتزامات - فاذا عزل نفسه من الوكالة يجب عليه أن يسير في الاعمال التي بدأها مدة لا تقه حتى يصل بها لحالة تقيها من الأخطار (مادة ٥٢٢ مدني)

« وحيث ان السنة الزراعية قد بدأت وقاربت على الانتهاء - وقد تصرف فيها المدعى بإدارة الأتبان بالتأجير أو الزرع كما رأى - والزراعة الصيفية لا تزال في دور التكوين تستلزم كل العناية بها لنضوجها - لا نزاع في أن اختلاف الإدارة يضر بها لما يستتبعه من اختلاف في وجهة النظر - فضلا عن انها تتطلب نفقات لا يكلف بها الحارس من ماله - وأتبان الوقف شائعة في مساحات كبيرة مملوكة للمدعى - وهذا الشيوع وما يستلزمه من الاشتراك في كل جزئية من جزئيات الملك المشاع - مانع بداهة من استغلال الحارس بوضع اليد على جزء معين من الأتبان . وبذلك تعطل مأموريته . ولا يرد على ذلك ما عرضه المدعى من أنه مستعد لتسليم الحارس مساحة مفرزة تساوي أتيان الوقف - فأنها قسمة انتفاع لا يجوز الاتفاق عليها بغير اذن القاضي الشرعي .

« وحيث ان في بقاء المدعى في الإدارة درء لكل هذه الأخطار . فهو الذي بدأ استغلال الأتبان هذه السنة فيجب ان يتحمل مسؤولية نتائجها حتى لا توزع بينه وبين الحارس - وهو الذي يجب عليه الاتفاق عليها - ومناطق الفصل في ماله وما عليه هو الحساب بينه وبين المستحقين - وهو مالك لباقي الأتبان المشاعة في أتيان الوقف - وهذه الملكية تستلزم بطبيعة الشيوع - وضع اليد على حصته (٧-٢)

المبادئ القانونية

- ١ - ان حق الارث على عين معينة لا يتجزأ بالنسبة لبعض الورثة دون البعض الآخر متى كانت علاقاتهم بالمورث واحدة وسبب الميراث واحد بمعنى أنه متى قررت المحاكم أن عيناً معينة من بين أعيان تركه ما في حق لكل وارث في التركة المطالبة بحصته فيها حتى ولو لم يدخل في الحكم الصادر باعتبار أن العين المذكورة تركه
- ٢ - ان المبدأ المذكور يسرى على الاجراءات القضائية التي يجريها أحد الورثة دون الآخر للمطالبة بالارث في عين معينة فلباقى الورثة أن يستفيدوا منها باعتبار أن حق الارث لا يتجزأ وأن أعماله في الاجراءات المذكورة كانت بالنيابة عنهم وعن التركة التي هي كل لا يتجزأ فيستفيد الوارث من حكم محكمة النقض والابرار الذي صدر لمصلحة وارث آخر
- ٣ - يشترط في الحكم لان يحوز قوة الشيء المحكوم فيه اتحاد الموضوع والسبب والاختصاص بصفاتهم وان يكون الحكم صادراً بصفة قطعية من هيئة مختصة بحسب النظام المعمول به أمام المحاكم
- ٤ - ليس لقاضي الأمور المستعجلة عند الفصل في الأمور الوقتية التي تطرح أمامه على العموم ومن بينها دعاوى الحراسة أن يقضى بالقبول في الدفع المتعلقة بالصفة في التقاضي بأحكام قوة الشيء المحكوم فيه لتعلق ذلك بالموضوع أو أصل الحق الممنوع عن نظره
- ٥ - لكل شخص له مصلحة أن يلجأ إلى القضاء المذكور لاتخاذ ما يراه حافظاً لحقوقه

غير مفرزة في جميع الأطيان ملكاً ووقفاً - وتستتبع - مادياً - العناية بكل الزراعة .
« وحيث أنه اذا كانت اسباب الخطر متوافرة في تخلي المدعى عن الأطيان فليس ثمة سبب منه يستند اليه طلب الحراسة القضائية - وهي اجراء لا يقوم الا على ركن الخطر - فلم يثبت المدعى ان في بقاءه في النظارة بضعة أشهر أخرى خطر على أحد . عليه أو المستحقين أو الوقف . بعد أن مضى عليه فيها بضعة سنوات .

ولا يرد على ذلك بداهة أن بالحراسة يسقط التزامه بأداء النفقة للبدعي عليها الأولى . فليس في ذلك خطر على الوقف ولو أن فيه مصلحة للبدعي . والمصلحة في الدعوى شيء غير الخطر الذي يوجب الحراسة . ومع ذلك . فإنه ثابت من الحكم الصادر من محكمة استئناف مصر القاضي بتأييد حكم النفقة على المدعى أنه ملزم بأدائها من ماله الشخصي ومن مال الوقف

« وحيث أنه لذلك يتعين الحكم برفض الدعوى (تفتيح فخرى) ائدى ضد الاستعجالية عوضاً عن رد النقض (رقم ٢٤٦ سنة ١٩٣٣ رئاسة حشرة القاضي محمد على رشدي)

٢٠٥

محكمة مصر الكلية الأهلية
قاضي الأمور المستعجلة

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٤

١ - وارث . حكم باعتبار عين تركه . حقه في حصته فيها ولو لم يدخل في الحكم .

٢ - اجراءات قضائية - مطالبة وارث من أحد الورثة . حق باقي الورثة في الاستفاد منها . اعتبار حق الارث لا يتجزأ .

٣ - حكم . شروط اعتبار حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه .

٤ - قاضي الأمور المستعجلة . عدم اختصاصه بالفصل في الدفع المتعلقة بالصفة في التقاضي بأحكام قوة الشيء المحكوم فيه .

٥ - حراسة - شرط توفر الخطر .

التي ستطرح أمام محكمة الموضوع

٦ - يشترط في دعاوى الحراسة وجود خطر وهو ما يعبر عنه بالمصلحة لرفعها فإذا انتفى الخطر في استمرار واضع اليد حق رفض الدعوى.

المحكمة

« من حيث ان وقائع الدعوى تحصل في أن وهبه بك شلي مورث المدعى والمدعى عليهم توفى في ابريل سنة ١٩٣٠ وترك من ضمن مترك منزلين ميينين المعالم والحدود بالعريضة وبعد وفاته ادعت بناته المدعى عليهن الاربعة الأولان المورث أوصى لهن بهما دون ولديه المدعى والمدعى عليه الأخير بموجب ورقة تاريخها ٣ مارس سنة ١٩٣٠ ورفعت المدعى عليها الثانية (الست ماتلده) وانضمت اليها فيها بعد ذلك الرابعة (الست أتيناه) على المدعى وأخيه أمام المجلس الملي للأقباط الارثوذكس بمصر طلبت فيه الحكم بصحة الوصية فدفع المدعى عليهما فيها بجملة دفع فرعية وموضوعية خاصة بالاختصاص وييطان الوصية وقضى المجلس الملي بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ برفض الدفع الفرعية وفي الموضوع بصحة الوصية شكلا وبفازها - واستأنف المدعى عليهما هذا الحكم أمام المجلس الملي العام الذي قضى بدوره في ٢٥ يونيو سنة ١٩٣١ برفض الاستئناف وتأييد الحكم الصادر من المجلس الملي الفرعى - وفي أثناء ذلك التجأ المدعى (الآن) واخوه المدعى عليه الأخير الى المحاكم الأهلية ورفعا دعوى على المدعى عليهما الثانية والرابعة (الآن) أمام محكمة مصر الكلية تقيدت تحت نمرة ٢٦٩ سنة ١٩٣٤ كلى طلبا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهما الحصتهما في الميراث عن المنزل المذكورين فدفع فيها الحاضر عن المدعى عليهما بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظرها لتعلقها بالأحوال الشخصية

الداخلية في اختصاص المجالس المالية وقضت المحكمة بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ برفض الدفع الفرعى وباختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى وفي الموضوع برفضها على اعتبار أن الورقة المتنازع عليها وصية بالمنفعة وأن حكم المجلس الملي العام له ذلك في دائرة اختصاصه وعلى حق في التكيف القانونى للورقة المذكورة - استأنف المحكوم ضد هذا الحكم وفي الاستئناف طلب الحاضر عن المحكوم لصالحهما استبعاد ماورد في أسباب الحكم الابتدائى متعلقا بالبحث في ماهية وكنه الورقة القانونى وتأييد الحكم وقضت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٣ / ٣ / ١٩٣٣ بتأييد الحكم المستأنف بعد أن استبعدت من أسباب الحكم الابتدائى ما طلبه الحاضر عن المحكوم لصالحهما اعتمادا على أن للمجالس المالية الحق وحدها في الفصل في صحة الوصايا الصادرة من الأقباط وعدمه من جهة الشكل والموضوع وأن المجلس الملي إذ قضى باعتبار الورقة المذكورة وصية حكم في نزاع له الولاية في الفصل فيه ولم يتعرض للموضوع بشئ ما بل لاحظ على المحكمة الابتدائية تعرضها للموضوع والبحث في كيان الورقة المتنازع فيها - فطعن المدعى عليه الأخير وحده بالنقض في هذا الحكم وقبلت محكمة النقض والابرام النقض موضوعا وقررت أن للمحاكم الأهلية وحدها الفصل في صحة الوصايا موضوعا لتعلقها بالمال وأن الورقة المتنازع عليها لا تشمل وصية لتعارض عباراتها ومدلولها مع أركان الوصية وأنها وقفا مضافا الى ما بعد الموت واوقفت الدعوى أمام محكمة الاستئناف حتى تفصل المحكمة الشرعية في صحة الوقف من عدمه لدخول ذلك في أصل الوقف الداخلى في وظيفتها . فرغ المدعى وحده دعوى أمام المحكمة الشرعية بذلك تحدد لها جلسة ٤ ديسمبر

سنة ١٩٣٤ ثم أعقبها بالدعوى الحالية طلب فيها وضع المنزلين تحت الحراسة القضائية لحفظ حقه في الريع المتجمد والمستجد فدفع الحاضر عن المدعى عليهن الأربعة الأول بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لتوافر قوة الشيء المحكوم فيه في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف والذي لم يطعن فيه المدعى بالنقض ولأن النقص الحاصل من المدعى عليه الأخير لا يكسبه حقا فليس له أن يستفيد من الحكم الصادر فيه .

« ومن حيث أن مدار البحث في الدعوى يدور حول الأمور الخمسة الآتية - الأول - حكم محكمة النقض والابرام وأثره بالنسبة للمدعى وهل يستفيد منه أم لا - الثاني - قوة الشيء المحكوم فيه وتوافرها في الدعوى - الثالث - صفة المدعى في دعوى الحراسة - الرابع - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في البحث في مسألة الصفة وعدمه - الخامس - ما إذا كانت أركان الحراسة متوافرة من عدمه

« ومن حيث أنه بالنسبة للأمر الأول فالظاهر من ورق دعوى النقض والحكم الصادر فيها أن النزاع الذي طرح أمامها كان خاصا بماهية الورقة المتنازع عليها واختصاص المحاكم الأهلية في تكليفها وهل تشمل وصية أو هبة يمنعان من حقه في الميراث أم لا - وقضت المحكمة المذكورة بنقض الحكم الاستئنافي وباختصاص المحاكم الأهلية في بحث الوصايا موضوعا وإن الورقة المذكورة لا تشمل وصية كاذب إلى ذلك قرار المجلس الملي العام بل تتضمن وقفا مضافا إلى ما بعد الموت وأوقفت الدعوى أمام محكمة الاستئناف لرفع دعوى بصحة الوقف وعدمه أمام المحكمة الشرعية

« ومن حيث أنه من المبادئ المقررة علما وقضاء أن حق الأثر على عين معينة لا ينتج بالنسبة لبعض الورثة دون البعض الآخر متى كانت علاقتهم

بالمورث واحدة وسبب الميراث واحد بمعنى أنه متى قررت المحاكم أن عينا معينة من بين أعيان تركته ما فيحق لكل وارث في التركة المطالبة بحصته فيها حتى ولو لم يدخل في الحكم الصادر باعتبار العين المذكورة تركته .

« ومن حيث أن المبدأ المذكور يسرى على الإجراءات القضائية التي يجريها أحد الورثة دون الآخر للمطالبة بالأثر في عين معينة فلباقى الورثة أن يستفيدوا منها باعتبار أن حق الأثر لا يتجزأ وأن أعماله في الإجراءات المذكورة كانت بالنيابة عنهم وعن التركة التي هي كل لا يتجزأ .

« ومن حيث أنه بناء على ذلك فالمدعى أن يستفيد من حكم محكمة النقض والابرام الذي قضى بطلان الوصية . وبأعادة الحالة لأصلها لما قضى به الحكم المذكور من فصل في حق عام لكل من الورثة الاستفادة منه حتى ولو لم يدخلوا في النقض المذكور سواء اشتركوا معه في رفع الدعوى أصلا أم لم يشتركوا - أما القول بخلاف ذلك وتخصيص الاستفادة فقط عند عدم الاشتراك أصلا في التقاضي يناقض المنطق والمعقول وطبيعة الحق الغير قابل للانقسام وفيه تخصيص بلا تخصيص قد يترتب عليه اعتبار المنزلين المذكورين موصى فيهما بالنسبة لبعض الورثة ومن الميراث فيما يخص البعض الآخر أو وقف فيما يخص بعضهم وملك فيما يتعلق البعض الآخر (يراجع في ذلك حكم محكمة النقض والابرام في فرنسا الصادر في ٢٤ يولييه سنة ١٨٨٨) ومنشور في مجموعة أحكام دالوز عن سنة ١٨٨٩ صحيفة ٤١٨ حيث قضى في حالة مشابهة باستفادة الوارث للطعن الحاصل من بعض الورثة بخصوص حقه في الملك بالميراث عن تركته معينة حتى ولو لم يتداخل فيه مع تداخله أصلا حتى الحكم الاستئنافي وجاء فيه بنص الحرف الواحد ما يأتي ..

Posons donc, en principe, que si un droit a été affirmé ou nié dans un procès, il y a identité d'objet si dans un nouveau procès on remet en question le même droit, alors même que ce serait pour en tirer une autre conséquence qui n'a pas été déduite dans le procès originaire.

(لا كوست صحيفة ١٠٣ نبذة ٢٥٢) ويشترط مع اجتماع ذلك أن يقضى الحكم صراحة أو ضمناً في نقطة معينة .

« ومن حيث ان المحكمة المدنية إذ قضت برفض دعوى المدعى متعلقاً بالملكية بسبب الميراث لوجود الوصية قائمة ولا اعتبار حكم من المجلس الملى فصلت في حق المدعى بالملكية عموماً في المنزلين المذكورين والذي يرتكن فيه إلى الميراث بالرفض وقضت ضمناً بصحة الوصية وقرار المجلس الملى الصادر عنها فليس له مع ذلك أن يعيد النزاع من جديد متعلقاً بنفس السبب أو الموضوع بدعوى اختلاف البطلان والذي لا يكون السبب لحق المدعى في حالته أو بحجة اختلاف الأشخاص لادخال آخرين في الدعوى أو الموضوع لأنه عن منزل أو منزلين مع العلم بأنه نفسه سبق أن طرح أمام القضاء المدني وعلى ذلك فلا توافق المحكمة على ما ذهب إليه الحاضر عن المدعى مختصاً بذلك وإنما ترى كما سبق القول أحقية المدعى في الانتفاع بحكم النقص والذي أرجع الحالة إلى أصلها قبل صدور الحكم النهائي في الدعوى والذي ظهر من قرائن أحوال الدعوى وإجراءات المدعى أنه لم يكن راضياً عنه بأي حال من الأحوال وذلك بالنسبة لجميع الورثة وحق الارث وأوجد له صفة في المنازعة .

« ومن حيث انه عن الأمرين الثالث والرابع

Que, d'autre part, s'agissant, dans la cause d'un litige portant sur les droits de toutes les parties, dans une succession, et sur le mode de partage de cette succession' la matière litigieuse est indivisible, et qu'au besoin, le pourvoi de Lababadiapoulle (أحد الورثة) suffirait à remettre en question les intérêts de toutes les parties.)

« ومن حيث انه فيما يختص بالأمر الثاني فيشترط في الحكم لأن يحوز قوة الشيء المحكوم فيه اتحاد الموضوع والسبب والأخصام بصفاتهم وأن يكون الحكم صادراً بصفة قطعية من هيئة مختصة بحسب النظام المعمول به أمام المحاكم والمتعلق بالنظام العام .

« ومن حيث ان السبب هو الفعل أو الرابطة القانونية التي يرتكن إليها رافع الدعوى في المطالبة بحقه قبل خصمه

La cause est le fondement legal du droit qu'une partie fait valoir contre l'autre.

(لا كوست صحيفة ١٤٦ نبذة ٣٨٩ وتعليقات دالوز على المادة ١٣٥١ فرنسي نبذة ١٤٣١ وما بعدها) - ويختلف عن الوسائل أو الطرق القانونية التي يتوصل بها رافع الدعوى لإثبات حقه - أما الموضوع فهو الحق المطالب به وأما الأخصام بصفاتهم أي الممثلين في الدعوى حقيقة أو حكماً - ويتحد السبب إذا كانت الدعوى القانونية وسبب الحق المطالب به واحدة في الدعويين والموضوع إذا كان الحق المطالب به واحد سواء قضى بوجوده في الدعوى الأولى أو عدم وجوده والأخصام بصفاتهم إذا كانوا ممثلين قانوناً في الدعويين .

فمن المبادئ المأخوذة بها علما وقضاء أنه ليس للقاضي المستعجل عند الفصل في الأمور المستعجلة الوقتية التي تطرح أمامه على العموم ومن بينها دعاوى الحراسة أن يقضى بالقبول في الدفع المتعلقة بالصفة في التقاضي بأحكام قوة الشيء المحكوم فيه لتعلق ذلك بالموضوع أو أصل الحق المطالب به الممنوع عن نظره ولأن لكل شخص له مصلحة أن يلتجئ إلى القضاء المذكور لاتخاذ ما يراه حافظا لحقوقه التي ستطرح أمام محكمة الموضوع. (يراجع في ذلك ماريانك جزء ثان على القضاء المستعجل صحيفة ١٩٧)

Le juge du référé préjudicierait au fond s'il statuait sur une exception concernant la qualité en laquelle une partie agit en justice « ومن حيث أنه متى تقرر ذلك يكون مادمع

به الحاضر عن المدعى عليهن الأربعة الأول من عدم قبول الدعوى من المدعى لرفعها من غير ذي صفة على غير أساس ويتعين رفضه.

« ومن حيث أنه فيما يختص بالموضوع فلو أن النزاع بين الطرفين قائم أمام المحكمة الشرعية والتي لها القول الفصل في صحة الورقة المتنازع عليها إلا أنه يشترط أيضا لصحة طلب الحراسة وجود مصلحة لرفعها فيها وتوافر في حالة الخطر الطارئ من ترك العقار أو العقارات المطلوب وضعها تحت الحراسة القضائية في يد واضع اليد عليها فقط.

« ومن حيث أن الواضح من ظروف الدعوى وقرائن أحوالها ووقائعها أن الواضعات اليد على المنزلين المتنازع عليهما على جانب غير قليل من الثروة والغنى مأمونات الجانب طاهرات الذمة ويمكن بسهولة الرجوع بحق المدعى في الغلة إذا ما قضى له نهائيا به عليهن وعلى ذلك يكون من الخطأ نزع المنزلين من تحت يدهن ووضعهما في يد حارس أجنبي خصوصا وأن الحراسة إجراء شاذ وإستثناء

يلتجأ إليه في حالة الضرورة القصوى والخطر المحقق بالحق الثابت والذي لا يمكن تلافيه إلا بالارتكان إليه

« ومن حيث أن لكل ما تقدم تكون دعوى المدعى على غير حق موضوعا ويتعين رفضها.

(قضية فائق افندي شلي ضد الست بديهه شلي وآخرين رقم ٩١ سنة ١٩٣٥ رئاسة حضرة القاضي محمد علي رانب)

٢٠٦

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤

١ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه بإخلاء العين المؤجرة

٢ - عقد إيجار . تجديد ضمني (المادة ٣٨٦ مدني)

٣ - قاضي الأمور المستعجلة . عدم اختصاصه بالحكم بالإخلاء

بعد حصول التجديد الضمني - اختصاص قاضي

الموضوع .

المبادئ القانونية

١ - يختص قاضي الأمور المستعجلة في أحوال الاستعجال بإخلاء العين المؤجرة لانتهاؤها مدتها - أولا - عند نهاية المدة المعينة في العقد والتي ينتهي الإيجار بانقضائها عملا بنص المادة ٣٨٢ مدني دون الحاجة إلى تنبيه بالإخلاء (مادة ٣٨٥ مدني) متى كان تاريخ الانتهاء غير متنازع عليه جديا من الطرفين أو كان النزاع الذي أثاره حوله المستأجر لا يلبس ثوبا من الصحة في ظاهره أما إذا كان النزاع جديا وقدم المستأجر ما يدل به عليه انعدمت ولاية القاضي المستعجل في هذه الحالة - ثانيا - في حالة الإيجار الحاصل بغير تعيين مدة متى حصل تنبيه صحيح بالانتهاء وغير متنازع عليه من أحد طرفي التعاقد للآخر أو كان النزاع الحاصل عنه غير جدي أما إذا

كان التنبيه غير صحيح ودفع بطلانه وحصلت
منازعة في صحته من جهة الشكل أو المدة
بصفة جدية صحيحة انعدم عنه الاختصاص
٢- ولو أن المادة ٣٨٦ مدني تقول بأنه
في حالة التجديد الضمني الحاصل بعقد إيجار
محدد المدة يكون التأجير بالشروط السابقة
المتفق عليها في العقد المكتوب عدا المدة فإنها
تكون طبقاً للمدد المعتادة فإن بعض المحاكم
بالرغم من عدم تحديد أو تعيين ماهية المدة
المذكورة وجارها فريق من الشراح يقول
بأنها هي المدة المنصوص عنها في المادة ٣٨٣
مدني في حالة العقد الغير معين المدة إلا أن
الرأي الراجح والملائم للصواب وروح القانون
يقول بترك ذلك لقاضي الموضوع يقدر المدة
المجددة طبقاً للمقتضيات الخاصة بالتأجير
وظروف وأحوال كل دعوى وطبيعة وموقع
العقار المؤجر وظروف العرف التجاري
والصناعي أو المعماري المحيط بها بشرط أن
لا تتعدى المدة المحددة أصلاً في العقد المكتوب
٣- ينعدم اختصاص قاضي الأمور
المستعجلة في الحكم بالاخلاء بانتهاء المدة بعد
حصول التجديد الضمني إذا كانت مدة التجديد
محل تقدير من قاضي الموضوع أو محل نزاع
بين الطرفين ونيتهما عنها محل شك ويجب في
هذه الحالة طرح الموضوع أمام القاضي المختص
لتقدير المدة بحسب ما يراه والقضاء بالانتهاء
المحكم

ومن حيث أن وقائع الدعوى تتحصل في أن
المدعي عليه يشتغل في تجارة الأحذية واحتاج

لفتح محل لهذه التجارة في شارع بين الصورين
فاتفق مع المدعي وآخر بصفتها ناظرى وقف
أحمد أغا الضابط على دفع مبلغ كبير من الأيجار
مقدماً في سبيل إنشاء عمارة للوقوف هناك لاستئجار
محل فيها وفعلاً دفع لها مبلغ ١٨٠ جنياً مقدماً
إيجار ثلاث سنوات عن دكان من العمارة المذكورة
حرر معهما عقد إيجار باستئجاره لتلك المدة التي
تبتدىء من أول يولي سنة ١٩٢٥ حتى شهر
يولي سنة ١٩٢٨ رقيم ٢٦ يولي سنة ١٩٢٥ على
اعتبار إيجار الشهر الواحد خمسة جنيهات
ذكر فيه حصول دفع كامل الأيجار عن
تلك المدة وقدره ١٨٠ جنياً وعقب انتهائها
حرر معها عقداً إيجار جديداً عن مدة سنة من أول
يولي سنة ١٩٢٨ حتى آخر شهر يولي سنة ١٩٢٩
زيدت فيه الفية إلى ستة جنيهات ونصف شهرياً
ثم تجددت الإجارة بعقد آخر لمدة سنة من أول
يولي سنة ١٩٢٩ حتى آخر يولي سنة ١٩٣٠ بإيجار
شهري قدره سبعة جنيهات ونصف وبعد انتهائها
اتفق الطرفان على تجديد الإجارة بعقد رابع لمدة
سنة من أول يولي سنة ١٩٣٠ حتى آخر يولي
سنة ١٩٣١ بنفس الفئة تجددت لمدة أخرى بنفس
العقد المذكور تنهى في آخر يولي سنة ١٩٣٢
وبعد ذلك ترك المدعي الناظر وآخر المدعي عليه
شاغلاً للعين المؤجرة بطريق التجديد الضمني حتى
١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ حيث أنذراه عن يد محضر
باعتبار التجديد الضمني لمدة مشاهرة وبعدم
رغبتهما في التجديد في آخر نوفمبر سنة ١٩٣٤ وطلبا
منه اخلاء العين المؤجرة أو اعتبار الأيجار عشرة
جنيهات شهرياً من أول ديسمبر سنة ١٩٣٢ فرد عليها
بأنذار آخر رقيم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٤ أعلنها فيه
بان التجديد الضمني لم يحصل لمدة مشاهرة وإنما
لمدة مسانئة طبقاً لظروف حالة التأجير السابقة

وقرائن الأحوال وملا بسات المعاملات السالفة بينها وباستمراره شاغلا للجل المؤجر لهذا السبب لعدم مضي مدة السنة الأخيرة التي تجدد لها العقد فاخصمه المدعى في هذه الدعوى وهو احدى الناظرين وطلب الحكم بصفة مستعجلة باخلائه من الدكان المؤجرة لانتها مدة التأجير فدفع الحاضر عن المدعى عليه - أولا - بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى لعدم تحديد مدة التأجير الضمني ومساس الفصل في طلب الاخلاء في هذه الحالة بالموضوع وأصل الحق *le fond* - ثانيا - بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لعدم مشاركة الناظر الثاني للمدعى فيها - ثالثا - برفضها كيديتها

« وحيث ان مدار البحث في الدعوى يدور حول الأمور الأربعة الآتية - الاول - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في حالة إخلاء العين المؤجرة لانتها مدة الإيجارة في عقد الإيجار المكتوب في حالة تعيين المدة وعدم تعيينها وشروط ذلك - الثاني - مدة الإيجار في حالة التجديد الضمني المنصوص عنه في المادة ٣٨٦ مدني و كيفية تجديدها ومدى ذلك وسلطة قاضي الموضوع في ذلك - الثالث - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الاخلاء بعد التجديد الضمني - الرابع - هل لاحد الناظرين على الوقف التقاضي باسمه دون الآخر أم لا » ومن حيث انه بالنسبة للأمر الأول فمن المبادئ المقررة علما وقضاء أن قاضي الأمور المستعجلة يختص في احوال الاستعجال باخلاء العين المؤجرة - أولا - عند نهاية المدة المعينة في العقد والتي ينتهي الإيجار بانقضائها عملا بنص المادة ٣٨٢ مدني دون الحاجة الى تنبيه بالاخلاء (مادة ٣٨٥ مدني) ومتى كان تاريخ الانتهاء غير متنازع عليه جديا من الطرفين أو كان

النزاع الذي أثاره حوله المستأجر لا يلبس ثوبا من الصحة في ظاهره أما اذا كان النزاع المذكور جديا وقدم المستأجر ما يدل به عليه انعدمت ولاية القاضي المستعجل في هذه الحالة ويحق له رفض طلب الاخلاء - ثانيا - في حالة الإيجار الحاصل بغير تعيين مدة (مادة ٣٨٣ مدني) متى حصل تنبيه صحيح *regulier* وغير متنازع عليه من أحد طرفي التعاقد للآخر أو كان النزاع الحاصل عنه غير جدي

la contestation soulevée n'a aucun caractère sérieux.

أما اذا كان التنبيه غير صحيح ودفع يبطلانه أو حصلت منازعة في صحته من جهة الشكل أو المدة بصفة جدية صحيحة انعدم عنه الاختصاص واصبحت الولاية لقاضي الموضوع وحده لمساس كل ذلك بأصل الحق (يراجع في ذلك كتاب ماريانك جزء ثاني على القضاء المستعجل صحيفة ٣٢١ و ٣٢٢ بندي ٤٧٦ و ٤٧٧)

« ومن حيث انه عن الأمر الثاني فالظاهر من نص المادة ٣٨٦ مدني انه في حالة التجديد الضمني الحاصل لعقد إيجار محدد المدة يكون التأجير بالشروط السابقة المتفق عليها في العقد المكتوب عدا المدة فانها تكون طبقا للبدد المعتادة

« ومن حيث ان المادة المذكورة لم تحدد وتعين ماهية المدد المعتادة وان كان فريق من الشراح واحكام المحاكم يقول انها المدة المنصوص عنها في المادة ٣٨٣ مدني في حالة العقد الغير معين المدة وآخر يرى عكس ذلك وترك تقدير ذلك للمحاكم الموضوعية تقضى فيه بحسب ظروف واحوال كل دعوى وطبيعة وموقع العقار المؤجر مع مراعاة مقتضيات العرف التجاري والصناعي او المعاري المحيط بها بشرط الا تتعدى المدة المحددة اصلا في العقد المكتوب

« ومن حيث ان هذه المحكمة تأخذ بالرأى الأخير لملاءمته للصواب وروح القانون ولان القول باعتبار المدة المعتادة انها المنصوص عنها في عقد الايجار الغير معين المدة فيه تخصيص بلاخصص ومتعارض مع غرض المشرع عند ترك تحديد المدة عند الكلام على المادة ٣٨٦ بعبارة عامة ذكر انها المدة المعتادة

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك وان المدة في حالة التجديد الضمني غير معينة او ثابتة بل متروكة لتقدير قاضي الموضوع يقدرها طبقا للمقتضيات السالف القول عنها على حسب بعض الآراء الصحيحة يخرج طلب الاخلاء المبني عليها من وظيفة قاضي الأمور المستعجلة ويبقى لقاضي الموضوع وحده (يراجع في ذلك حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٣ و منشور بالجازيت المختلط عدد يولييه سنة ١٩٣٤ رقم ٢٨٥

Que ce terme d'usage en cas de tate reconduction s'il ecist impossible de le fixe pour une periode plus longue que celle de bail principal car dans la fixation même de la duré par les parties on doit toujours trouver un élément decisif pour apprécier la limite maxime de terme d'usage'il depend d'autre part, essentiellement des contingences relatives à la nature et à la situation de biens louées, et l'appréciation de ces contingences relève du juge du fond que, dans ces condition si en règle générale une demande en expulsin d'un locataire après la fin du bail peut être introduite devant le juge des Reféres, il n'en était cependant pas de même dans le cas de l'espèce, où la durée de la tacite reconduction n'est pas certaine.

« ومن حيث انه من تقرر ذلك وان طلب الاخلاء في هذه القضية بني على انتهاء مدة التجديد الضمني للعقاد الذي استمر مدة سنتين وكسور برضاء المدعين والمدعى عليه والتي يمكن لقاضي الموضوع وحده تحديدها دون هذه المحكمة يكون الدفع بعدم الاختصاص على صواب

« ومن حيث انه فضلا عن ذلك فالظاهر من ظروف التأجير وكيفية إستئجار المدعى عليه للعين المؤجرة وإنشائه فيها محلا تجاريا ظل مستمرا فيه من سنة ١٩٢٥ حتى الآن وتجديد الايجار للمدد لا تقل عن سنة باى حال من الحالات فان مدة التأجير الأخيرة بصرف النظر عن القاعدة المتقدمة محل نزاع بين الطرفين ونيتها عنها محل شك وهذا وحده كاف ايضاً لعدم اختصاص هذه المحكمة بطرد المستأجر (يراجع في ذلك أيضاً حكم محكمة الاستئناف المختلطة ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ رقم ٣٠٩ المحاماه السنة العاشرة صحيفة ٦٢١)

« ومن حيث انه لكل ما سبق ذكره يتعين القضاء بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى « ومن حيث انه والحالة هذه فلا محل للبحث في الدفع الفرعى الاحتياطي المتعلق بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وان كان الرأى الصحيح انه ذو صفة في التقاضى لما استقر عليه العلم والقضاء من امكان انفراد أحد الناظرين دون الآخر في التقاضى وخصوصا في المواد المستعجلة التي يمكن لعديم الاهلية نفسه ان يتخذها أمام القاضي بغير تصريح من وليه أو وصيه (يراجع الحكم الصادر من هذه المحكمة في القضية نمرة ١٥٦ سنة ١٩٣٥ مستعجل)

(قنية درويش افندى حمدي بهتفه ضد الخواجه ماركار)

نحولكيان رقم ١٤٢ سنة ١٩٣٥ رئاسة القاضي عماد على راتب)

٢٠٧

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤

١ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه في اخلاء المستأجر

٢ - استعجال . انعدامه . لوفاء الايجار المستحق أو وجود

منقولات تنفي بالسداد

٣ - مستأجر . حقه في طلب إعادة وضع يده . عند وفاء الايجار

أو عرضه عرضاً حقيقياً

المبادئ القانونية

(١) يختص قاضي الأمور المستعجلة عند

الاستعجال في اخلاء المستأجر من العين المؤجرة

عند التأخير في الايجار في ثلاث أحوال منها -

أن يكون هناك شرط صريح فاسخ في العقد

لمجرد التأخير سواء علق نفاذ هذا الشرط على

رغبة المؤجر أم لا أولم ينص على ذلك وكانت

المنقولات الموجودة في العين المؤجرة لا تنفي

بسداد الايجار الضامنة له والذي يحق للمؤجر

الحصول عليه من ثمنها بالامتنياز عن عداه

عملاً بنص المادة ٦٠١ فقرة سادسة مدني .

٢ - ينعدم الاستعجال إذا وفي المستأجر

الايجار المستحق عليه بالكامل قبل رفع الدعوى

وحتى بعد التنبيه عليه بالفسخ أو إذا أوجد

بالعين منقولات تنفي بسداده وكان استمرار

وجوده في العين المؤجرة لا يضر بحقوق

المؤجر في شيء ما بأن كان مأمون الجانب

ميسور الحال . كما إذا كانت له ضمانات مالية

أو شخصية عند المؤجر .

٣ - يحق للمستأجر الذي أخرج من العين

المؤجرة بقرار من هذه المحكمة للتأخير في

الوفاء أو لعدم وجود منقولات في العين
تضمن الايجار أن يطلب إعادة وضع يده بحكم
منها إذا وفي الايجار بالكامل أو عرضه عرضاً
حقيقياً أو أحضر في العين المؤجرة منقولات
تنفي بسداد الايجار إذا لم يتعلق بها حق للغير
وذلك عقب الحكم بالطرد

٤ - إن القضاء المستعجل بعدم الاختصاص
لعدم توافر الاستعجال في حالة دفع الايجار
مع وجود الشرط الصريح الفاسخ في العقد
لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه أمام محكمة
الموضوع ولا يؤثر عليها في النظر في مفعول
الشرط المذكور وأثره بالنسبة للعاقدين وعدم
أحقية أحدهما بالرغم من حصوله بقوة التعاقد
في الرجوع إلى التعاقد الأصلي إلا برضاء
الطرف الآخر

المحكم

« من حيث ان وقائع الدعوى تتلخص في ان
المدعى عليه استأجر من المدعين بصفته ادا كانا بموجب
عقد إيجار بدون تاريخ موقع عليه بامضائه لمدة
مشاهدة من اول ابريل سنة ١٩٣٢ بإيجار شهرى
قدره ٣ جنيهات تخفض الى مبلغ ١٠٠ مليم و٢ جنيه
من اول ابريل سنة ١٩٣٣ ومتفق في البند السابع
من عقد الايجار على ان مجرد التأخير في وفاء الايجار
يترتب عليه فسخ التعاقد بدون حكم قضائى عدا
تنبيه يرسل الى المدعى عليه بالاخلاء بتاريخ ١٩
٨-١٩٣٤ حيزت المحافظة تحت يده على الايجار نظير
مبلغ ٦٠٨ مليات و٥٤ جنيها العرائد المستحقة على
المدعين فسدد لها ايجار شهر سبتمبر سنة ١٩٣٤
بايصال قدمه كما دفع بعد ذلك لها جزءاً من ايجار
١ اكتوبر سنة ١٩٣٤ وظل حابسا الايجار تحت

يده تحت تصرف المحافظة ولتأخذه في سداد الايجار للمدعين ارسالاً اليه بتاريخ ٧-٢-١٩٣٤ خطاباً موصى عليه بالاخلاء طبقاً لعقد الايجار فالتجأ الى المحافظة وأخذ منها تصريحاً بالدفع لها وتنفيذاً لذلك سدد لها الباقي من ايجار شهر اكتوبر بايصال رقم ١٠-١٢-١٩٣٤ ثم شهر نوفمبر سنة ١٩٣٤ بايصال مؤرخ ١١-١٢-١٩٣٤ موقع عليه منها ثم دفع بعد ذلك ايجار شهر ديسمبر سنة ١٩٣٤ للمحضر وقت الحجز مع الرسم اللازم بمخالصة قدمها بالرغم من اعتياده على دفعه مؤخراً ومع ذلك قيد المدعيان هذه القضية اليوم اعتماداً على الشرط الصريح الفاسخ - وصمما على طلب الاخلاء بناء عليه فدفع الحاضر عن المدعى عليه بسداد الايجار بالكامل حتى اليوم وبعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة لهذا السبب

« ومن حيث انه من المبادئ المقررة علها وقضاء انه يشترط لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة للقضاء في اخلاء العين المؤجرة في حالة تأخير المستأجر في الوفاء بالايجار توافر الاستعجال «urgence» أي الخطر الحقيقي بحقوق المؤجر في الايجار بسبب استمراره في العين المؤجرة سواء أنص في العقد على ان التأخير في الوفاء يترتب عليه الفسخ بقوة القانون أو لم ينص على ذلك وكانت المنقولات الموجودة في العين المؤجرة لا تبقى بسداد الايجار المتأخر أو في حالة عدم إيجاد المستأجر أصلاً منقولات تضمن الايجار فاذا انعدم الاستعجال زالت منه ولايته في الحكم بالاخلاء

« ومن حيث ان الاستعجال ينعدم في هذه الحالة اذا وفي المستأجر الايجار المستحق عليه بالكامل قبل رفع الدعوى وحتى بعد التنييه عليه بالفسخ وأوجد بالعين المؤجرة منقولات تبقى بسداده اذا كان الاستعجال بسبب ذلك وكان استمرار وجوده بالعين

المؤجرة لا يضر بحقوق المؤجر في شيء ما بأن كان مأمون الجانب ميسور الحال او كانت له ضمانات مالية او شخصية عند المؤجر (راجع في ذلك حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣١ البتآن المختلط صحيفة ١ سنة ١٩٣١ و ٩٣٢ :

Le juge des référés ne peut pas ordonner l'expulsion d'un locataire pour défaut de paiement des loyers, lorsque d'après les circonstances de l'affaire il n'y a pas d'urgence.

وايضاً ما ريناك عن القضاء المستعجل جزء ثاني صحيفة (٣٢١ نبذة ٤٧٥)

« ومن حيث انه بناء على القاعدة المتقدمة فقد استقر القضاء في فرنسا على أحقية المستأجر في إعادة وضع يده على العين المؤجرة بقرار من القاضي المستعجل بالرغم من الشرط الصريح الفاسخ اذا ما وفي الايجار بالكامل عقب الحكم بالطرد او عرضه عرضاً حقيقياً (ما ريناك نفس الصحيفة)

Si, après l'ordonnance d'expulsion, le locataire fait des offres réelles, le juge des référés, à raison de ce fait nouveau, peut statuer à nouveau sur la question d'expulsion.

« ومن حيث ان القضاء المستعجل في هذه الحالة لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه امام محكمة الموضوع ولا يؤثر عليها عند النظر في مفعول الشرط الصريح الفاسخ وأثره بالنسبة للتعاقدين وعدم أحقية أحدهما بالرغم من حصوله بقوة التعاقد في الرجوع الى التعاقد الأصلي الا برضاء الطرف الآخر

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك وان المدعى عليه مدد الايجار المتأخر عليه بالكامل قبل رفع الدعوى وانه ميسور الحال وفي العين المؤجرة بضائع تبقى بسداد الايجار الذي يستحق في المستقبل يكون الاستعجال غير متوافر ويتعين القضاء بعدم

اختصاص هذه المحكمة لهذا السبب والمدعيان وشأنهما في التمسك بالفسخ الصريح امام محكمة الموضوع (قضية محمد كامل الرشيدى اقضى وآخر بصفتها ضد ابراهيم محمد الحصان رقم ٢١٤ سنة ١٩٣٥ رسالة حضرة القاضى محمد على راتب)

٢٠٨

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

٩ يناير سنة ١٩٣٥

١ - قاضى الأمور المستعجلة . اختصاصه بالفصل فى اشكالات

التنفيذ عن الأحكام الغياية .

٢ - قاضى الأمور المستعجلة . اختصاصه بنظر اشكالات تنفيذ

جميع الأحكام الغياية مدنية أو جنائية (المادتان

٢٨ و ٢٨٦ مرافعات)

٣ - اشكال . فى حكم جنائى . عدم اختصاص المحاكم الجنائية

وحدما بالفصل فيه .

٤ - حكم غيايى . عدم جواز الدفع بطلان التنفيذ عند التنازل

الصريح أو الضمنى . أو التنفيذ القاطع للبدء .

٥ - حكم غيايى . دفع مصادره . اعتبار ذلك تنفيذا له

٦ - حكم غيايى . موافقة . فى بحر ستة شهور أو بعدها .

اعتبارها صحيحة .

المبادئ القانونية

١ - يختص قاضى الأمور المستعجلة

بالحكم فى إيقاف تنفيذ الأحكام الغياية التى

مضى على صدورها ستة شهور بدون تنفيذ

إذا ما استشكل المحكوم عليه فيها لهذا السبب

ومأموريته تنحصر فى بحث نقطتين - الأولى -

عما إذا كان الحكم الغيايى محل الاشكال بقى

بدون تنفيذ لمدة أكثر من ستة شهور أم لا

- الثانية - ما إذا كان المستشكل لم يصدر منه

صراحة أو ضمنا ما يفيد موافقته عليه أو تنازله

عن حقه فى التمسك بالسقوط

٢ - إن القاعدة المتقدمة تشمل الأحكام

الغياية الصادرة فى المواد المدنية مهما كانت الهيئة الصادرة منها الأحكام المذكورة جنائية أو مدنية لعموم نص المادتين ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات وعلى ذلك فيختص بالنظر فى الاشكال الحاصل عن تنفيذ حكم بالتعويض المدنى صدر من هيئة جنائية

٣ - إن القول باختصاص المحاكم الجنائية

وحدما بالنظر فى الاشكالات الخاصة

بأحكامها حتى ولو كانت عن تعويض مدنى

محكوم به فيه تخصيص بلا مخصص ومناقض

لروح المشرع فى قانون المرافعات المقرر للقواعد

العامة فى اجراءات التقاضى والتنفيذ والقرار

الصادر بتكوين محكمة الأمور المستعجلة

٤ - إن حق التمسك بطلان الاحكام

الغياية لعدم تنفيذها فى مدة الستة شهور يزول

عند توافر احدى حالتين - الأولى - حصول

موافقة صحيحة صراحة أو ضمنا من المحكوم

ضده أو أحد المدينين المحكوم عليهم بالتضامن

على حسب رأى الراجح على الحكم الصادر

غيايياً والموافقة الصريحة ليس لها شكل خاص

بل تكون لكل ورقة صادرة من الخصم

تفيد ذلك أما الضمنية فتتوافر فى كل فعل أو

قول يعتبر فى مجموعه ذلك كطلب تأجيل

تنفيذ الحكم الغيايى مع اعتراف المحكوم عليه

به أو استئنافه بدل عمل معارضة فيه - الثانية -

حصول اجراء التنفيذ القاطع للبدء طبقا

للقانون من الصادر لصالحه الحكم كاجراء حجز

تنفيذى على منقولات المحكوم ضده أو حجز

ما للمدين لدى الغير على أمواله قبل الغير أو

اتخاذ اجراءات نزع ملكية اللهم إذا اتضح وجود استحالة مادية على الدائن في سبيل تنفيذ حكمه بفعل المدين وعمله فيبقى الحكم ولا يسقط بالرغم من عدم تنفيذه في مدة الستة الشهور لان القانون لا يحمي الغاش أو سيء النية

٥ - دفع مصاريف الحكم الغيابي المدنية من المحكوم عليهم أو أحد المدينين المتضامنين معه في الحكم أو حتى من الغير عنه يمنع من سقوط الحكم الغيابي لاعتباره منفذا في جزء منه بشرط أن يكون الوفاء الحاصل من الغير صدر باسم المدين أو المدينين وعلى ذمتهم أو حتى باسم الغير بشرط عدم الحلول محل الدائن في حقوقه .

٦ - لا يشترط في الموافقة على الاحكام الغيائية أو تنفيذها أن تكون أثناء مدة الستة شهور وإذا حصلت بعد ذلك تعتبر تنازلا من المحكوم ضده عن التمسك بحق السقوط المتعلق به وحده والذي لا يدخل في النظام العام بشيء ما .

المحكمة

« من حيث ان مبنى الاشكال أن مبلغ التعويض المطلوب تنفيذه صدر بحكم غيابي رقم ٢١ يونه سنة ١٩٣١ في قضية المخالفة نمرة ١٥٤ عابدين سنة ١٩٣١ سقط واعتبر كأن لم يكن لمضى أكثر من ستة شهور عليه بدون تنفيذ عملا بنص المادة ٣٤٤ مرافعات

« ومن حيث ان الحاضر عن المدعى عليها دفع بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الاشكال لتعلقه باجراءات سابقة عن الحكم ومختصة به محكمة

الموضوع وحدها وفي الموضوع برفضه لقبول المستشكل الحكم المنفذ به بدفع المصاريف المدنية عنه وإرتكن في اثبات دفاعه الى أوراق المخالفة المذكورة وشهادة من قلم كتاب نيابة المخالفات رقيمة ٣١ - ١٢ - ١٩٣٤

عن الرفع بعزم الاختصاص

« من حيث ان المادة ٣٤٤ مرافعات تنص على إبطال الحكم الغيابي في المواد المدنية واعتباره كأن لم يكن إذا لم يحصل تنفيذه في بمرسة أشهر من تاريخه » ومن حيث ولو أن القضاء استقر في هذه الحالة على حق الصادر لصالحه الحكم أن يطلب من محكمة المعارضة تحديد جلسة لنظر الموضوع ولها عمل ذلك من تلقاء نفسها إلا أنه من المبادئ المقررة أن للصادر ضده الحكم الغيابي أن يمانع في تنفيذه عند حصول التنفيذ ولو لم يعمل معارضة عنه ويتمسك في صحيفة المعارضة بحقه في السقوط وبعرض الأشكال على قاضي الأمور المستعجلة باعتباره من موانع التنفيذ القانونية (يراجع في ذلك كتاب طرق التنفيذ والتخلف لآبي هيف بك)

« ومن حيث ان مأمورية القاضي المذكور تنصرف فقط في بحث النقطتين الآتيتين - الأولى - عما إذا كان الحكم الغيابي محل الاشكال يبق بدون تنفيذ لمدة أكثر من ستة شهور أم لا . - الثانية -

ما إذا كان المستشكل لم يصدر منه صراحة أو ضمنا ما يفيد موافقة عليه وتنازله عن حقه في التمسك بالسقوط - فاذا وصل من بحثه الى توافر هاتين النقطتين اللتين في ولايته حق تقديرهما من ظروف الدعوى المطروحة أمامه وقرائن أحوالها - قضى بإيقاف التنفيذ مؤقتاً والمستشكل ضده الحق بعد ذلك في اتخاذ ما يراه نحو تجديد الحكم الغيابي الساقط طبقاً للقانون (يراجع في ذلك تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ - مرافعات فرنسي صحيفة ١١٢٤ نبذة ١٣٧ وما بعدها)

Mais le Président apprécie provisoirement en référé, si le jugement par défaut est périmé faute d'avoir été exécuté dans les six mois. Il peut aussi statuer en référé sur le mérite de l'acquiescement à un jugement par défaut.

« ومن حيث ان القاعدة المتقدمة تشمل الأحكام الغائية الصادرة في المواد المدنية مهما كانت الهيئة الصادرة منها الأحكام المذكورة جنائية أو مدنية لعموم نص المادتين ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات الواجب العمل بهما في هذه الحالة واللتين تقرران قواعد وأحوال عامة للعمل بمقتضاها في حالة أشكالات التنفيذ وكيفية نظرها والهيئة المختصة بذلك .

« ومن حيث كون الحكم الحاصل الأشكال في تنفيذه صدر بتعويض من هيئة جنائية لا يمنع نظر الأشكال الحاصل في تنفيذه امام هذه المحكمة المختصة بنظر الأشكالات في التنفيذ جميعها متى تعلقت بحقوق مالية أو حتى بعقوبات مالية باعتبارها من الأمور المستعجلة الداخل في اختصاصها الفصل فيها طبقا لنص المادة ٣٨٦ مرافعات

« ومن حيث ان القول باختصاص المحاكم الجنائية وحدها بالنظر في الاشكالات الخاصة بأحكامها حتى ولو كانت عن تعويض مدني محكوم به أو عن عقوبات مالية صرفة فيه تخصيص بلا نخصص ومناقض لروح قانون المرافعات المقرر للقواعد العامة في اجراءات التقاضي والتنفيذ والقرار الصادر بتكوين محكمة الأمور المستعجلة .

« ومن حيث ان المحاكم المختلطة سارت على هذا الرأي في جميع أحكامها وقضت باختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الاشكالات المرفوعة من الغير عن أحكام الازالة والغلق الصادرة من المحاكم الجنائية اذا كانت تضر بصالحهم وتؤثر على

حقوقهم في ملكية العقارات موضوع الازالة والغلق وله في هذه الحالة اذا ماتبين من وقائع الدعوى أن المحل المطلوب ازالته بملوك لغير المتهم الصادر ضده الحكم في المخالفة أن توقف تنفيذها (يراجع في ذلك حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٣١ ومنشور بالجازيت المختلط عدد يونيه سنة ١٩٣٢ رقم ٢٧٥ صحيفة ٣٠١ نبذة ٣٤٠)

Le juge des référés est compétent lorsque l'exécution d'un jugement pénal mixte peut affecter les droits patrimoniaux d'un tiers, pour ordonner, sur recours de ce tiers, la discontinuation des poursuites. « ومن حيث انه متى تقرر ذلك يكون الدفع على غير صواب ويتعين رفضه والقضاء باختصاص هذه المحكمة بنظر الاشكال .

عن الموضوع

« من حيث ان مدار الفصل في الموضوع يدور حول أمرين - الأول - موانع سقوط الحكم الغيبي لعدم تنفيذه في بحر الستة شهور من تاريخ صدوره - الثاني - هل يتوافر أحد الموانع في هذه القضية الحالية أم لا .

« ومن حيث انه من المبادئ المعمول بها ان حق التمسك بطلان الأحكام الغائية لعدم تنفيذها في مدة الستة شهور يزول عند توافر إحدى حالتين - الأولى - حصول موافقة صحيحة صريحة أو ضمنا من المحكوم ضده أو أحد المدينين المحكوم عليهم بالتضامن على حسب الرأي الراجح على الحكم الصادر غاييا والأولى (الموافقة الصريحة) ليس لها شكل خاص وتكون بكل ورقة صادرة من الخصم تفيد ذلك والثانية (الضمنية) تتوافر في كل فعل أو قول يفيد في مجموعه ذلك كطلب تأجيل تنفيذ الحكم الغيبي مع اعتراف المحكوم عليه به

واستثنائه بدل عمل معارضة فيه - الثانية - حصول اجراء تنفيذى قاطع للمدة طبقا للقانون من الصادر لصالحه الحكم كاجراء حجز تنفيذى على منقولات المحكوم ضده أو حجز مالمدين لدى الغير على أمواله قبل الغير أو اتخاذ اجراءات نزع ملكية على عقاراته اللهم اذا اتضح وجود استحالة مادية على الدائن في سبيل تنفيذ حكمه بفعل المدين وعمله فيبقى الحكم ولا يسقط بالرغم من عدم تنفيذه في مدة الستة شهور لأن القانون لا يحمي الغاش أوسىء النية (يراجع في ذلك تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات فرنسي صحيفة ٢٩٩ نبذة ٥٣ وما بعدها)

« ومن حيث ان دفع مصاريف الحكم الغيابي من المدين المحكوم عليه أو أحد المدينين المتضامنين معه في الحكم أو حتى من الغير عنهم يمنع من سقوط الحكم الغيابي لا اعتباره منفذا في جزء منه وبشرط ان يكون الوفاء الحاصل من الغير صدر باسم المدين أو المدينين وعلى ذمتهم او حتى باسم الغير بشرط عدم الحلول محل الدائن في حقوقه (يراجع في ذلك نفس المرجع نبذة ١١٩)

L'acquiescement pur et simple des frais empêche le jugement d'être périmé. Il interrompt la peremption lorsqu'il est fait de la manière voulue par l'art. 1236 C. CIV C'est à dire au nom et en l'acquit du débiteur ou lorsque le tiers agit en son propre nom pourvu qu'il ne soit pas subrogé aux droits du créancier.

« ومن حيث انه لا يشترط في المواقعة على الاحكام الغيابية او تنفيذها، ان تكون أثناء مدة الستة شهور فاذا حصلت بعد ذلك تعتبر تنازلا من المحكوم ضده عن التمسك بحق السقوط المتعلق به وحده والذي لا يدخل في النظام العام بشيء ما ويمنعه بعد ذلك من الدفع بالسقوط .

« ومن حيث انه واضح من مطالعة أوراق قضية المخالفة موضوع النزاع ان الحكم الغيابي صدر على المستشكل وآخر بالتضامن في ٢١ يونيو سنة ١٩٣١ بألزامهما متضامنين طبقا لنص المادة ١٥٠ مدني بتعريض مدني قدره ٣٢٥ مليا و ١٣ جنيتها مع ما يستجد من التعويض بواقع المتر ٢٥ مليا و ١ جنيه يوميا من ٤/٥/١٩٣١ لغاية الازالة والمصاريف المدنية واعلن اليهما الحكم المذكور ولم يعارضا فيه او يستأنفاه وسدد المحكوم عليهما الغرامة ومصاريف الازالة والمصاريف المدنية وقدرها ٦٣ مليا و ٤ جنيهات بقسيمة في ٣/٥/١٩٣٢ ولما لم يدفع التعويض المحكوم به نفذت ضد المستشكل بالمحضر الحاصل الأشكال فيه.

« ومن حيث ان دفع المستشكل أو زميله المحكوم عليه معه بالتضامن للمصاريف المدنية المحكوم بها غاييا مع التعويض محل الأشكال اليوم يمنع من سقوط الحكم الغيابي كما قدمنا إذ فضلا عن اعتباره تنفيذا جزئيا له فانه يفيد موافقة المستشكل أو زميله المتضامن معه عليه

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك يكون الأشكال على غير حق موضوعا وتعين رفضه والقضاء باستمرار التنفيذ .

(اشكال القمص مكسيموس ضد مصلحة التنظيم رقم ٢٥٦ سنة

١٩٣٥ رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب)

قضايا المحاكم الجزئية

٢٠٩

محكمة العطارين الجزئية

٩ ديسمبر سنة ١٩٣٣

تداخل في وظيفة من الوظائف العمومية - شروط المادة

١٣٦ ع - صدور أفعال أو مظاهر تفيد ذلك - مجرد

الادعاء بها - غير كاف

المبدأ القانوني

يشترط في تطبيق المادة ١٣٦ عقوبات التي

تنص على التداخل في وظيفة من الوظائف

العمومية ملكية كانت أو عسكرية من غير أن

تكون له صفة رسمية من الحكومة أو إذن

منها بذلك الخ . أن تصدر عن الجاني

أفعال أو مظاهر تلقى في روع المجنى عليه

أنه موظف ومتصف بهذه الصفة أما مجرد

الادعاء بالوظيفة فليس يكفي لتوفر الركن

المادى للجريمة

المحكمة

« حيث ان الدفاع عن المتهم أبدى ان لا جريمة

فيما أسند اليه لأن إدعاءه بأنه مأمور القسم لم يكن

بقصد التدخل في وظيفة أو إجراء عمل من مقتضياتها

إذ ليس من اختصاص المأمور ولا من شئون

وظيفته السعى لدى الشركات لاحاق العمال بخدمتها

« وحيث ان الجريمة المنصوص عنها في المادة

١٣٦ عقوبات تستلزم أركاناً ثلاثة فعل مادى

عرفه الشارع بأنه تدخل في الوظيفة أو إجراء

عمل من مقتضياتها اغتصاب وظيفة عمومية ملكية

كانت أو عسكرية ثم قصد جنائى

« وحيث ان الذى يهم البحث فيه هو الركن المادى

وقد تضمن نص المادة حالتين التدخل في الوظيفة
أو لإجراء عمل من مستلزماتها ولا شك أن الفعل
الآخر يؤدي حتما إلى التدخل المنصوص عنه في
صدر المادة لهذا يصح التساؤل عما يراد بالتدخل
ايكفى لتكوينه مجرد اتحال الوظيفة أو ترك الغير
يعتقد خطأ بأن المتهم شاغل لها — رأى جارو بحق
في شرحه (الجزء الرابع بند ١٧٢١) انه يجب أن
تصدر عن الجاني أفعال أو مظاهر أو طرق تلقى في روع
المجنى عليه انه موظف ومتصف بهذه الصفة أما مجرد
الادعاء بالوظيفة فليس يكفي لتوفر الركن المادى
للجريمة وهذا التفسير يؤيده نص المادة فان كلمة
التدخل أو فردلالة وأظهر معنى من أن تحمل على
أن المقصود بها يتحقق باتخاذ صفة هذا الموظف
أو التظاهر بمظهر الوظيفة بل يجب أن تكون هناك
أفعال لاتصل في تحديدها وتعريفها إلى أن تكون أعمالاً
معينة من شئون الوظيفة وإنما تدعو للاعتقاد بأن
فاعلها موظف حقاً فالأمر مثلاً له أن يصدر الأوامر
للجنود وتولى التحقيق ويفتش المنازل ويأمر بالقبض
فاذا أقدم الجاني على عمل من هذه الأعمال وهى من
مقتضيات الوظيفة ارتكب الجريمة المنصوص عنها في
الفقرة الثانية من المادة ١٣٦ ع. وكذلك يكون مرتكباً
لهذه الجريمة باعتباره متداخلاً في وظيفة المأمور إذا فاه
بأقوال وتحدث عن أعمال وتلا أوراقاً أو أبرز
محركات من شأنها أن تحمل الغير على الاعتقاد بأنه
حائز لهذه الوظيفة في الحالة الأولى كانت الأعمال
منسوبة على الوظيفة مباشرة ومحددة تحديداً لا
يتسرب منه شك عن دلالتها واتصالها بالوظيفة
أما في الحالة الثانية فان الأعمال أو المظاهر مبهمة

غير مهينة وشائعة غير محددة ولكنها لا تقل أثرا عن الأولى في توليد الاعتقاد في النفوس بأن صاحب هذه المظاهر موظف يتمتع بالسلطة العامة التي خلقها القانون على من يشغل الوظيفة فالجريمة محققة في الحالتين وإن اختلفت المظاهر

«وحيث أن الفعل المسند إلى المتهم أنه تحدث تلفونيا مع آخر مدعى أنه مأمور قسم المنشية ولم يقرن هذا الادعاء بأعمال أو أفعال أو مظاهر مما سبق بيانه ولئن اقتنع المخاطب معه مبدئيا بأن محدثه هو المأمور فلا يدعو ذلك إلى المبالغة في وصف الفعل الذي أجراه المتهم إذ لم يكن أيسر على هذا الشخص من التحقق من صدق ما سمعه الأمر الذي أدركه أخيرا وكان سببا في اكتشاف الحقيقة

«وحيث أنه فضلا عن ذلك فإن غرض المتهم كان موجها إلى معاونة أحد العمال للاحاقه في عمل شركة دى فارو وليس هذا السعى تدخلا في وظيفة المأمور أو متعلقا بها

«وحيث لما تقدم يكون العمل غير معاقب عليه ويتعين إلغاء الحكم الغيابي وبرائة المتهم طبقا للمادة ١٧٢ ج

(قضية النيابة ضد بغير أحد فاضل رقم ١٣٤٦ سنة ١٩٣٣ برئاسة حضرة القاضي اسكندر حنا وحضور حضرة حسين القيسى انقضى وكيل النيابة)

٢١٠

محكمة الزقازيق الجزئية

٢٩ يناير سنة ١٩٣٤

بيع جبرى - عن منزل السكنى - جواره - معنى المادة ١٠ من لائحة تنفيذ المحاكم الشرعية .

المبدأ القانوني

المقصود بما جاء في المادة العاشرة من لائحة تنفيذ المحاكم الشرعية من أنه لا يباع منزل

السكنى عدم جواز بيعه بواسطة الإدارة مراعاة لما له من الحرمة الخاصة في الشريعة الغراء أما بيعه بواسطة المحاكم الأهلية فإنه مباح طبقاً للقواعد القانونية

المحكمة

« حيث أن المدعية تطلب نزع ملكية المدعى عليه من نصف منزل وقاء لنفقة زوجية محكوم لها بها من المحكمة الشرعية

« وحيث أن المدعى عليه دفع بعدم جواز نزع ملكية هذا المنزل لأن نصيبه فيه مخصص لسكنائه ولا يجوز في رأيه بيع منزل السكنى في دين النفقة حسب لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية « وحيث أن لائحة التنفيذ المذكورة عبارة

عن قرار صادر من ناظر الحقانية في ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٧ بعد موافقة ناظر الداخلية بناء على المادتين ٩٢ و ١٠٢ من الأمر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والأجراءات المتعلقة بها وقد جاء في المادة الأولى من لائحة التنفيذ المذكورة أنه « يجوز لكل من كان بيده حكم صادر من محكمة شرعية أصدرته وهي تملك هذا الاختصاص أن يطلب تنفيذه بالطرق الإدارية تحت مسؤوليته وذلك بأن يقدم إلى الجهات المعنية فيما بعد طلبا محررا على الاستمارة الخاصة بذلك »

وبعد أن بينت اللائحة هذه الجهات وصلت إلى الحجز على العقار فقررت في المادة التاسعة « أنه في حالة عدم كفاية المتحصل من بيع المنقولات المحجوزة أو في حالة عدم وجود منقولات للحجز عليها يجوز لمن صدر الحكم لصالحه أن يطلب اجراء الحجز على العقار بواسطة طلب يقدم طبقا لما ورد في المادة الأولى » ثم قالت في المادة العاشرة (٩-٢)

« إذا كان العقار مثقلا بالرهن المسجلة لا يجوز نزع ملكيته بالطرق الإدارية. ولا يجوز بيع منزل السد » وعلى هذه الفقرة الأخيرة بنى الدفع بعدم جواز نزع الملكية

« وحيث إنه يجب لفهم حقيقة المقصود من عبارة هذه الفقرة ملاحظة أنها ليست من مواد قانون لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بل هي من القرار الوزاري الذي وضع بناء على المادتين ٩٢ و ١٠٢ من اللائحة ونص المادة ٩٢ هو « الأحكام التي لاتقبل الدفع الصادرة من المحاكم الشرعية يكون تنفيذها بناء على طلب صاحب الشأن بمعرفة جهة الإدارة » ونص المادة ١٠٢ هو « يقرر ناظر الحفانية لائحة للأجراءات الداخلية بالمحاكم الشرعية ويتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ أمرنا هذا » وقد عدلت هذه المواد فيما بعد بالقانون ٣١ سنة ١٩١٠ فكان المقصود من القرار الوزاري هذا ماقررت به المادة ٣٨٣ التي حلت محل المادة ١٠٢ وضع لائحة ببيان الإجراءات والضوابط التي يجب مراعاتها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية فوضعت الإجراءات التي تتبع في تنفيذ هذه الأحكام بواسطة الإدارة بالحجز على المنقول والعقار ويسرت في الإجراءات ما أمكن مراعاة لنوى الحقوق الشرعية ولكنها استثنت في المادة العاشرة العقار المرهون ووجه الاستثناء على ما يظهر المحافظة على حقوق ذوي الرهن المسجلة وعدم اشتغال الإدارة بما تقتضيه هذه المحافظة من إعلانهم وبالأشكال التي ترتب على وجودهم وكذلك استثنت منزل السكنى لماله من حرمة خاصة في الشريعة إذ أنه لا يباع في دين إطلاقا سواء كان دين نفقة أو غيرها فقصد في الحالتين أن يكون التنفيذ بواسطة المحاكم دون الإدارة لما في الإجراءات القضائية من الضمان الذي لا يتوفر في الإجراءات الإدارية ولكن استثناء

منزل السكنى ليس صريحا كما هو الحال في الرهن بل جاء النص غامضا ويحسن إيراد النص الفرنسي بجانب النص العربي السابق الذكر وهو منقول عن مجموعة قرارات سنة ١٩٠٧

Si l'immeuble est grevé d'inscriptions hypothécaires, il ne sera pas exproprié par la voie administrative. Il ne sera pas procédé à la vente de la maison d'habitation.

فهل المقصود بالفقرة الأخيرة استثناء منزل السكنى من أن يباع تنفيذا لحكم شرعي إطلاقا أو منع بيعه بواسطة الإدارة فقط كما هو الحال في العقار المثقل برهن مسجلة

« وحيث أن عدم جواز بيع منزل السكنى نص عليه في فقرة خاصة وبألفاظ تغاير الفقرة السابقة وهذا قد يشعر بأن المقصود تحريم بيع المنزل إطلاقا سواء بواسطة المحاكم أو الإدارة ولكن تفسير العبارة على هذا الوجه يتعارض مع أصول القانون ومع المعقول والتوفيق يقضى بتفسيرها على وجه أن المقصود بها فقط عدم جواز البيع بواسطة الإدارة

« وحيث أن أموال كل مدين ضامنة لوفاء ديونه الثابت منها والمنقول الا ما استثنى بنص صريح في القوانين كالأستثناء المنصوص عليه في قانون الخمسة أفدنة أو الأشياء الضرورية الواردة في المادة ٥٥٥ مرافعات وليس القرار الوزاري هنا بكاف في حماية منزل السكنى فان هذا القرار له قوته فيما يطابق القانون الذي وضع بمقتضاه وليس في هذا القانون ما يبيح هذا التطبيق في تنفيذ الأحكام الشرعية وغير معقول أن يقصد القرار ذلك وهو يرى أن المشرع راعى ديون النفقة بنوع خاص فلما منع الحجز في المادة ٥٥٥ على الأشياء الضرورية للمدين وهي موضوعة قبل لائحة سنة ١٨٩٧ وقبل القرار اجازته

المحكمة

« من حيث ان المحكمة حكمت بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩٣٤ في غية الخير محمد افدى حلى سليم بتغريمه مائة قرش لتأخيره عن تقديم التقرير بغير مبرر ومنحته أجلاً جديداً عملاً بالمادة ٢٤٢ مرافعات معدلة بالقانون نمرة ٧٦ سنة ١٩٣٣ » ومن حيث ان حضرة الخير المحكوم ضده عارض في الحكم بتقرير كتبه في قلم الكتاب بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٣٤ وتحدد له جلسة ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٤ لنظر المعارضة وفيها قرر الحاضر عن قلم الكتاب المعارض ضده ان الخير أعلن بالحكم في ١٢ ابريل سنة ١٩٣٤ وفوض الرأى للمحكمة والخير قرر أنه أرسل للبحاى لاعلان الخصوم ولم يعلنهم

عمه الشئلى

« ومن حيث انه قبل البحث في موضوع المعارضة يجب البحث في شكلها »

« ومن حيث ان المادة ٣٣٤ مرافعات أهلى نصت على ان المعارضة فى كل أمر أو حكم صادر فى الغياب تقبل الا فى الأحوال المستثناة فى القانون »

« ومن حيث ان المادة ٢٤٢ مرافعات معدلة ذكرت ثلاث حالات لمعاذلة الخير اذا لم يكن هناك مبرر للتأخير فى تقديم تقريره (الحالة الأولى) تغريمه بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات مصرية ومنحه ميعاداً آخر (الحالة الثانية) استبداله بغيره واصدار أمر غير قابل للطعن بأن يرد الى قلم الكتاب ما يكون قد قبضه من الأمانة (الحالة الثالثة) مع صدور الأمر السالف ذكره فى الحالة الثانية للمحكمة أن تحكم على الخير أيضاً بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية » ومن حيث ان الحالة الثانية وهى حالة استبدال

لا يفاء دين النفقة وقد جرى المشرع على هذه السنة فلما وضع القانون نمرة ٤ سنة ١٩٣٣ المعروف بقانون الخمسة أفدنة نص فيه على أنه لا يصح التمسك به فى ديون النفقة المترتبة على الزوجية أو أجره الحضانة أو الرضاعة أو المسكن أو المهر وهى فى الغالب من اختصاص المحاكم الشرعية ثم كيف يمكن تصور حماية منزل السكنى من التنفيذ عليه بالأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية وحدها وإباحة هذا التنفيذ متى كان الحكم صادراً من غير المحاكم الشرعية مع ما هو مشاهد من عطف الشارع على ذوى الحقوق الشرعية لما لحقهم من الصفة الخاصة . « وحيث انه ينتج مما تقدم ان المقصود بما جاء فى المادة العاشرة من لائحة تنفيذ احكام المحاكم الشرعية من انه لا يباع منزل السكنى عدم جواز بيعه بواسطة الادارة مراعاة لماله من الحرمة الخاصة فى الشريعة الغراء أما بيعه بواسطة المحاكم فانه مباح طبقاً للقواعد القانونية ولذلك يكون الدفع فى غير محله ويتعين رفضه

(قضية الست زينب بنت على عنتر ضد محمود سيد احمد السبكى رقم ١٧٧١ سنة ١٩٣٣ رئاسة حضرة القاضى محمد صالح البهرى)

٢١١

محكمة الصف الجزئية

أول مايو سنة ١٩٣٤

معارضة - أحكام الغرامة - ضد الخبراء - جوازها

المبدأ القانونى

أحكام الغرامات الغيائية التى تصدر ضد الخبراء طبقاً للمادة ٢٤٢ مرافعات أهلى معدلة بالقانون نمرة ٧٦ سنة ١٩٣٣ لتقصيرهم فى تقديم التقارير فى مواعييدها أو تقديم أسباب مقنعة للتأخير يصح الطعن فيها بطريق المعارضة طبقاً للمادة ٣٣٤ مرافعات أهلى

٢١٢

محكمة أبو حمص الجزئية

٧ يونيو سنة ١٩٣٤

جريمة العادة - قوة الشيء المحكوم فيه - سريانها على جميع

الوقائع السابقة .

المبدأ القانوني

الحكم الذي يصدر في جريمة العادة (كجريمة
الاقراض بربا فاحش) وهي التي تتكون من
اتحاد وقائع خاصة لا يعتبر أنه صدر عن تلك
الوقائع الخاصة والتي كانت أساسا للمحاكمة
فحسب بل يعتبر أنه صدر أيضاً عن جميع الوقائع
السابقة والتي لم تكن علمت قبل صدوره .
فالحكم في جريمة العادة يحوز قوة الشيء المحكوم
فيه على جميع الوقائع مهما كان نوعها مادامت
سابقة عليه

المحكمة

« حيث ان التهمة الموجهة الى المتهم قد قيدتها
النيابة بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ووصفتها
(بأنه في بحر العشر سنوات الماضية - أي الماضية
على تاريخ القيد) بناحية بلقطة الغريبة اعتاد على
اقراض محمد عبد الخالق عبد الخالق ومعرض
مبروك فرج نقودا بفائدة تزيد عن الحد الأقصى
للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا

« ومن حيث ان المتهم دفع بعدم جواز نظر
الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم ٥٢
جنح أبو حمص سنة ١٩٣٣

« ومن حيث ان المتهم سبق اتهامه في اللجنة
المذكورة بأنه في المدة ما بين سنتي ١٩٣٢ و ١٩٣٤
يلقطة الغريبة اعتاد اقراض عبد الحليم سعد عطيه
وآخرين نقودا بربا تزيد فائدته عن الحد

الخير بغيره واصدار امر غير قابل للطعن بأن يرد
الى قلم الكتاب ما يكون قبضه من الامانة هي الحالة
الوحيدة المستثناة من نص المادة ٣٣٤ مرافعات
لأنه لا يجوز الطعن في الأمر بنص صريح في القانون
« ومن حيث انه في الحالتين الأولى والثالثة
الخاصتين بالغرامة فلم يرد عنهما نص فتسرى عليهما
القاعدة العامة الخاصة بالأحكام والأوامر الصادرة
في الغيبة طبقاً للمادة ٣٣٤ مرافعات السالفة الذكر
« ومن حيث انه عملاً بالمادة ٣٣٠ مرافعات
لا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة في الغيبة الا بعد
اعلانها بثمانية أيام مالم يكن التنفيذ المؤقت مذكوراً
في الحكم ومثل هذا الحكم تسرى عليه هذه القاعدة
لأنه لم ينص فيه على التنفيذ المؤقت والمعارضة طبقاً
للمادة المذكورة والمادة ٣٢٩ لا تكون الا بعد علم
الغائب بالتنفيذ بمضى ٢٤ ساعة بعد وصول ورقة
متعلقة بالتنفيذ لشخصه

« ومن حيث انه يتعين بما تقدم ان المعارضة
حازت شكلها القانوني فهي مقبولة شكلاً

في الموضوع

« ومن حيث ان الخير ينسب التقصير في اعلان
الخصوم للحمى ويقول أنه كتب له بذلك
« ومن حيث ان المادة ٢٢٦ مرافعات أهلى
معدلة بالقانون نمرة ٧٦ سنة ١٩٣٣ صريحة في
أن الخير هو الذي يدعو الخصوم بخطابات موصى
عليها ترسل قبل تاريخ العمل بسبعة أيام على الأقل
ينظرهم فيه بمحل الاجتماع الأول ويومه وساعته
« ومن حيث ان أقوال الخير المعارض في محضر
الجلسة صريحة في أنه لم يفعل ذلك

« ومن حيث انه تبين من ذلك أن التقصير
موجود والحكم في محله الا أنه نظراً لأن هذا أول
تقصير من نوعه ترى المحكمة تعديل الحكم
والاكتفاء بتغريم الخير خمسين قرشاً

(قضية محمد افندي حلى سليم ضد قلم الكتاب رقم ٦١ سنة ١٩٣٣
رئاسة حضرة القاضي محمود غلام)

الأقصى المقرر قانونا وحكم عليه ابتدائيا بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٣٣ من هذه المحكمة بحبسه ستة أشهر مع الشغل وبتغريمه خمسة عشر جنيها فاستأنف هذا الحكم وبتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدله محكمة الاستئناف الى غرامة مائة جنية

« وحيث انه اتضح من مناقشة المجنى عليها في القضية الحالية محمد عبد الخالق عبد الخالق ومعرض مبروك فرج وغيرهما أن وقائع الاقراض بالربا الفاحش التي ينسبونها الى المتهم انما هي سابقة على تاريخ صدور الحكم الابتدائي عليه في اللجنة سالفة الذكر

« ومن حيث ان الحكم الذي يصدر في جريمة العادة (بجريمة الاقراض بالربا فاحش) وهي التي تتكون من اتحاد وقائع خاصة لا يعتبر انه صدر عن تلك الوقائع الخاصة والتي كانت أساسا للمحاكمة فحسب بل يعتبر أيضا أنه صدر عن جميع الوقائع السابقة والتي لم تكن علمت قبل صدوره - مانجان Mangin جزء ٢ ق ٤٠٥ فقد قرر ما يأتي :-

Toutes les fois qu'un délit ne peut resulter que de la réunion de plusieurs faits particuliers le jugement qui intervient, juge, non seulement tous les faits particuliers qui servaient de base à la poursuite, mais encore tous les faits, antérieurs qui n'ont pas été connus alors, parce que ces faits ne sont, eux-mêmes que des éléments du délit qui a été jugé (Faustin Helie t, 11 n. 1006, Lacoste, n. 352)

جريمة العادة لا تعطى الحق الا في محاكمة واحدة تجب جميع الوقائع السابقة ولولم تكن داخلة ضمن المحاكمة - وأنه لأجل المحاكمة في المستقبل يجب ان تكون هناك وقائع جديدة تكفي لتكوين العادة

وبمعنى آخر فان الحكم في جريمة العادة يجوز قوة الشيء المحكوم فيه على جميع الوقائع مهما كان نوعها مادامت سابقة عليه (انظر جارو شرح قانون العقوبات جزء اول صحيفة ٢٥١) وبهذا المعنى جرائم لولان تحقيق الجنايات - ص ٣٦٦ بند ١٠٢٦ جزء ٣ - وحكم محكمة النقض الفرنسية الصادر بتاريخ ٢٥ اغسطس سنة ١٨٣٦ والمشار اليه في كتاب بواتيفان

Le Poittevin code d'instruction criminelle article 360 livre 11 titre 11 Chap IV page 387. n. 102-103 وسبب ذلك ان القانون انما يعاقب في جريمة العادة على حالة معنوية الاعتياد نفسه وهو وصف قائم بذات الشخص

« وحيث انه ما دام المتهم قد عوقب في اللجنة نمرة ٥٢ سنة ١٩٣٣ ابو حصص عن اعتياده الاقراض بالربا الفاحش وما دام ان الوقائع المنسوبة اليه حالا والتي ما كانت معلومة وقت نظر هذه اللجنة هي سابقة على الحكم فيها وتكون مع الوقائع الأخرى التي كانت معلومة عناصر الجريمة - فلذلك يتعين الحكم بقبول الدفع الثاني وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها

(قضية النيابة ضد عبد الحميد بسيوني المبروك رقم ٨٨٠ سنة ١٩٣٣ رئاسة حضرة القاضي احمدم الجارم وحضور حضرة محمد زكي الفوريجي اقضى وكيل النيابة)

٢١٣

محكمة بني سويف الجزئية

١٥ يناير سنة ١٩٣٥

- ١ - دعوى صورية - دعوى بوليصة - جواز الجمع بينهما
- ٢ - دعوى استحقاق فرعية - دفع ببطان التصرف - جوازه في اثباتها .
- ٣ - دعوى بوليصة - إقرار المدعى داتن على آخر - بنير غش ولا تدليس - عدم انطباقها .

المبادئ القانونية

١ - يصح الجمع بين دعوى الصورية ودعوى إبطال التصرفات فيجوز رفع الدعوىين أحدهما بعد الأخرى

٢ - يجوز للدائن أن يدفع بعدم نفاذ تصرفات المدين بالنسبة له في أثناء رفع دعوى الاستحقاق الفرعية بغير حاجة لرفع دعوى أصلية بإبطال التصرفات

٣ - قواعد الدعوى البوليصة لا تنطبق في حالة إثارة دائن على آخر حتى ولو علم المتعاقد مع المدين بحصول عساره نتيجة لهذا التصرف مادام هذا التصرف وليد عمل مشروع لم يشبه التواطؤ والتدليس

المحكمة

« حيث ان المدعية رافعة دعوى الاستحقاق حصلت على حكم شرعى قضى لها بنفقة ضد زوجها المدين في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وقد باع الزوج لزوجته نصف المنزل موضوع الدعوى مقابل متجمد النفقة وذلك في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٣ بعقد مسجل .

« وحيث ان والدة المدين وهى المدعى عليها الأولى حصلت هى أيضا على حكم شرعى بنفقة ضد ابنها في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وشرعت فى اتخاذ اجراءات نزع الملكية لنصف المنزل فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ أى بعد حصول البيع

« وحيث ان والدة المدين تعلم بالحكم الشرعى الصادر للزوجة بتقدير نفقة بدليل ما هو ثابت على الحكم الصادر لها والمقدم منها وعليه ما يفيد تنفيذ حكم الزوجة على ماهية الزوج لصدور حكم شرعى

« وحيث ان الحاضر عن نازعة الملكية دفع الدعوى قائلا أن البيع صورى مرتكنا على سكن المدين بمنزل الزوجية ولما تبين له أن التصرف حصل فى مقابل متجمد النفقة أى أن العقد جدى عدل عن الدفع بالصورية وقال انه قطعاً لكل حجة يدفع بالدعوى البوليصة

« وحيث انه يصح الجمع بين دعوى الصورية ودعوى إبطال التصرفات فيجوز رفع الدعوىين احدهما بعد الأخرى (راجع بسطوروس شرح القانون المصرى المختلط جزء ثانى ص ١٢ و ١٣ والأحكام العديدة الواردة به والدكتور السنهورى « الالتزامات » جزء أول ص ٨٥١ حاشية والمراجع والأحكام الواردة بالهامش المذكور وحكم محكمة مصر الابتدائية الصادر فى ١٥ يناير سنة ١٩٣٤ الجريدة القضائية العدد ٢٩ السنة الخامسة ص ٩)

« وحيث ان دعوى ابطال التصرفات لم ترفع بصفة دعوى أصلية بل أثناء نظر دعوى الاستحقاق وطلب الدائن نازع الملكية فى دفاعه عدم نفاذ تصرف المدين بالنسبة له هذا جائز قانوناً بغير ضرورة لرفع دعوى (راجع حكم محكمة بنى سويف الابتدائية حكم استئنافى رقم ١٧ مارس سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية السنة العاشرة ص ١٢)

« وحيث ان المادة ١٤٣ مدنى قضت على ان للدائنين فى جميع الأحوال الحق فى طلب ابطال الافعال الصادرة من مدينهم بقصد ضررهم واكدت المادة ٥٦٦ من القانون المدنى هذا المعنى عند نصها على أنه لا يجوز الطعن من الدائنين فى تصرف مدينهم فى أمواله بمقابل الا اذا كان التصرف حاصلًا للاضرار بحقوقهم

« وحيث انه يشترط عند طلب ابطال تصرفات المدين الحاصلة بمقابل أن يكون حق الدائن مستحق

الأداء وسابقا على التصرف وأن يحدث التصرف ضررا بالدائن أى أن للدائن مصلحة في الطعن والمصلحة معناها أن الحق الذي تصرف فيه المدين كان يستطيع الدائن أن يستوفي منه حقه ويشترط في التصرف المطعون فيه أن يكون عملا مفقرا أى أن ينقص المدين من حقوقه فينشأ عن ذلك اعساره وأن يكون صدر غشائى أن المدين يعلم أن التصرف سبب اعساره وأن يقصد المدين ومن تصرف إليه ضرر الدائن أى أن يتواطأ المدين مع من يتعامل معه فيشترك في العلم بسوء حالة المدين المالية (الالتزامات للدكتور عبد الرازق السنهورى ص ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤)

« وحيث أنه ما دام يشترط في التصرف المطعون فيه أن يكون منفردا ويحدث ضررا بالدائنين فاستيفاء أحدهم لحقه من المدين في حالة حصول الوفاء بمقابل *dation en paiement* حتى ولو نتج عن التصرف اعسار المدين لا يعتبر أنه الحق ضررا بالغير إذ عند استعماله لحقه في الحصول على دينه يسفى لغرض مشروع وهو استيفاء هذا الحق فلا يلام على ذلك . ويقضى القانون في هذه الحالة بصحة الوفاء حتى لو أدخل المدين بالمساواة بين دائنيه وأراد محاباة من يؤثره بالتصرف ما دام الاعسار المدني غير منظم على مثال الافلاس التجارى الذى يمنع المدين من الاخلال بالمساواة بين الدائنين (راجع الالتزامات للدكتور عبد الرازق السنهورى الجزء الأول ص ٨٠٢) » وحيث أنه ما دام المدين صدر منه التصرف وفاء لدين ثابت بذمته فالوفاء لا يمكن أن يكون من شأنه جعل المدين معسرا إذا أنقص من ديونه بقدر ما أنقص من حقوقه وبقي التعادل موجودا ما بين الحقوق والديون فليست هناك مصلحة في الطعن (كولان وكايتان Cours de Droit Civil

الطبعة الرابعة الجزء الثاني ص ٥٢) وفوق ذلك فالدائن النشيط اذا سعى للحصول على دينه وحصل عليه فعلا وآثره المدين على غيره فقد استعمل حقه عند الحصول على دينه ومن استعمل حقه فما ظلم (راجع بسطوروس شرح القانون المختلط جزء ثانى ص ٤٠٢ والاحكام الواردة به بهذا المعنى) « وحيث أن احكام المحاكم مستقرة على أنه لاحق للدائن في الطعن على تصرفات مدينه في حالة ما اذا أدى المعسر ديناً لأحد دائنيه وأضر هذا الوفاء بدائن آخر حتى لو علم من استوفى حقه باعسار مدينه فقد حكم بأن الدائن الذى يحصل على شئ من املاك مدينه وفاء لدين لا يصح ان ينسب اليه في عمله هذانية الاضرار بالدائنين الآخرين بل نيته ظاهرة وهى استيفاء دينه وعليه فالبيع الحاصل من المدين بيع نافذ غير قابل للبطلان (حكم محكمة اسيوط الجزئية في ٢٧ أبريل سنة ١٩١١ جاء بمرجع القضاء الجزء الثانى بند ١٩١٠) وحكم بأنه « لا يقبل طعن الدائنين في التصرف الصادر من المدين اذا اتضح ان الشخص الذى حصل اليه التصرف دائن مثلهم وأنه لم يبيع من استصدار العقد اليه سوى اقتضاء الحقوق التى له في ذمة المدين » (استئناف ١٧ مايو سنة ١٩١٦ جاء بمرجع القضاء بند ١٩١١ ويراجع بندي ١٩١٢ و ١٩١٣)

« وحيث ان تصرفات المدين الحاصلة لمحاباة دائن على آخر لا تبطل إلا اذا شابها تواطؤ وتدليس بان تكون عمليت بقصد اضرار الغير كما اذا كان الدين وهى وحصل التصرف بشمن بخس وذلك تطبيقا للقاعدة القانونية القائلة بان الغش يفسد العقود *Fraus omnia corrumpit* على حد قول بعض الشراح وفسر البعض الآخر ذلك بان جعل الأساس هو نظرية التعسف في استعمال الحقوق (راجع تعليق عميد كلية الحقوق بليون

على حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢.

Dalloz " Recueil Hebdomadaire de jurisprudence. Année 1925 (ص ١٤٦)

«وحيث انه في حالة استخدام الحق استخداما جديا بان لم يتعمد صاحب الحق عند استعماله نية الاضرار بالغير سلم التصرف من الطعن ونفذ في حق الدائنين . ومجرد استيفاء دائن لحقه حتى ولو علم باعسار مدينه لا يدل على حصول تواطؤ مادام التصرف وليد عمل مشروع إذ قصد صاحب الحق الحصول على دينه . أما اذا كان القصد مجرد الايذاء واحداث ضرر للغير أى أن السداد حصل لمجرد الايذاء بنية الاضرار بالدائن للحصول على فائدة غير مشروعة اضرار ايباقى الدائنين لا للحصول على حق مشروع لا ينفذ التصرف في حق الدائنين ويجوز الطعن فيه (السنهوري ص ٨٠٤ في الحاشية والحكم المختلط الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٠١ والحكم الصادر في ١٧ ابريل سنة ١٩١٢ مذكورين في بسطوروس ص ٤٠٣ بند ٤٧ وجاء فيها ما يأتي:

Il faut à cet égard un concours d'éléments démontrant l'intention de porter un préjudice illicite aux créanciers exclus. Tel est le cas par exemple, la créance réglée était fictive, ou bien lorsque l'objet donné en paiement a été cédé à un prix inférieur à sa valeur réelle, (وراجع احكام أخرى بهذا المعنى في صحيفتي ٤٠٢ و ٤٠٣ من الكتاب المذكور)

«وحيث ان شراح القانون على هذا الرأي فقالوا بعدم انطباق شروط دعوى ابطال التصرفات في حالة المدين الذي يسدد دينه لآخر واعسر مع علم المستلم بالاعسار الا في حالة حصول غش

فلا ينفذ التصرف وذلك تطبيقا للقاعدة القانونية القائلة بأن الغش يبطل العقود على تفسير بعضهم وتطبيقا لنظرية التعسف في استعمال الحقوق على تفسير البعض الآخر فقد جاء بكتاب بودرى وبارد الطبعة الثالثة Traité de Droit Civil الجزء الأول في التعهدات بند ٦٦٣ و ٦٧٥ و ٦٧٦ ما يأتي " Ainsi, lorsqu' un non-commerçant en déconfiture paie un de ses créanciers par préférence aux autres, cet acte ne peut pas être attaqué par l'action paulienne, bien que le créancier qui en a profité ait connu l'insolvabilité du débiteur." وقالوا بعدم خضوع حالات تصرفات المدين لنصوص دعوى ابطال التصرفات الا أن وجد " tromperie ou fraude organisée contre les tiers, notamment lorsque le concert frauduleux résulte de dissimulations portant soit sur l'existence de la créance ou sa qualité, soit sur l'évaluations de la chose donnée on paiement . . . Ce qui revient à dire que, dans l'hypothèse, on écarte la notion spéciale de la fraude paulienne pour revenir à la conception générale de fraude"

وجاء في كتاب بلانيول وريير Traité Pratique de Droit Civil العدد السابع في التعهدات بند ٩٤٨ ص ٢٥٠ انه «اذا حابى مدين دائنا وسدد دينه وأعسر مع علم المستلم باعساره فلا يبطل التصرف» وراجع الاحكام العديدة والمراجع الواردة بها من البند المذكور ويقول العلامة بلانيول انه في حالة حصول الوفاء بمقابل يجب مراعاة الباعث على السداد وجاء بكتاب لوران Principes de droit civile الجزء السادس عشر الطبعة الخامسة بندى ٤٨٠ و ٤٨١

lés s'il a existé entre les deux parties "un concert frauduleux dans le but de causer un préjudice illégitime aux autres créanciers."

« وحيث ان أحكام المحاكم الفرنسية وشرح القانون على رأى واحد في صحة تصرفات المدين لأحد الدائنين مادامت غير مشوبة بغش ومادامت لم تحصل لمجرد الاضرار والكيد فقط

« وحيث انه لذا يتعين الحكم للدعوى بطلانها (قضية امينة محمود محمد الناطورى ضد مباركة على حسن وآخر رقم ٤٥٧٠ سنة ١٩٣٤ رئاسة حضرة القاضي على ابوالغيط)

٢١٤

محكمة قويسنا الجزئية

٢٤ يناير سنة ١٩٣٥

زيادة العشر - التنازل عنها . برضاء الدائن الراسى عليه المزداد والدائنين المسجلين - وبدون رضا المدين - جوازه

المبدأ القانونى

عدول مقرر الزيادة بالعشر عن تقريره بها جائز برضاء الدائن الراسى عليه المزداد والدائنين المسجلين بدون حاجة إلى رضا المدين . ذلك لان مرسى المزداد الاول يظل قائما ومنتجا لآثاره مادام البيع الثانى لم يتم فعلا وبذلك تكون ملكية المدين قلذالت ولا تعود إليه فرضاؤه بتنازل مقرر الزيادة غير لازم

المحكم

« حيث ان الأوقاف الملكية عجلت هذه الدعوى - وقدمت اقرارا مصدقا عليه بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٤ من احمد عبد الله سليم الذى سبق أن قرر بزيادة عشر الثمن بعد أن رضى المزداد على الأوقاف ثم أوقفت الدعوى لرفع دعوى استحقاق من آخرين - ويتضمن هذا الاقرار تنازل المقرر بالعشر عن الزيادة وبالتصريح للأوقاف الملكية

(٢-١٠)

ص ٥٥٦ وما بعدها ما يتفق وما قاله الشراح السابقون وراجع أيضاً جوسران Cours de droit Positif Francais جزء ثانى بند ٦٨٤ وراجع تعليقه القيم على حكم محكمة النقض الفرنسية السابق الاشارة اليه

« وحيث انه في حالتنا قد حصل الوفاء بمقابل لأحد الدائنين وهى الزوجة ولذا ينفذ هذا التصرف في حق باقى الدائنين مادام التصرف حصل لسداد دين ثابت بالذمة فأخذت المدعية مقابلا لدينها نصف المنزل موضوع الدعوى وهذا التصرف غير مشوب بغش ولا هو صورى حتى يقال انه عمل خصيصا للاضرار بتازعة الملكية

« وحيث انه يجب ان يلاحظ ان قرابة المدعية للمدين لا تكفى لاثبات الصورية ولا وجود نية الاضرار بالدائنة ذلك لأن الدين ثابت في ذمة المدين من سنة ١٩٢٦ وتعلم به نازعة الملكية وحصل بيع نصف المنزل بعقد مسجل في سنة ١٩٣٣ قبل ان تشرع الدائنة في نزاع الملكية لدين لها من سنة ١٩٢٦ أيضا وكل ما هو ثابت من ظروف الدعوى هو محاباة المدين لدائن فآثره على غيره وهذا جائز قانونا وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ D.P. 1925. 1. 146 col. 1. ان المدين لا يسيء استعمال حقه الا اذا قصد من السداد مجرد اضرار الغير فقالت

Le débiteur abuse de son droit s'il en fait un usage frauduleux, s'il se propose uniquement de nuire à autrui

وأخذت محكمة النقض الفرنسية في حكمها هذا بما جاء في حكم سابق صادر من محكمة النقض الفرنسية في ٧ يوليو سنة ١٨٩٦ إذ جاء فيه "Les paiements peuvent être annu-

بصرف المبلغ الذي دفعه بمخزينة المحكمة وقدره ٨١٠ مليمات و ٢٧ جنيتها وقد أعلنت المدعية ورثة المدين وطلبت الحكم في مواجعتهم بإثبات التنازل سالف الذكر.

« وحيث ان المدعى عليه الخامس عارض في هذا التنازل بحجة ان مقرر الزيادة لا يملك العدول عنها بعد التقرير بها ويجب ان تستمر اجراءات المزايدة .

» وحيث انه للفصل في هذه الدعوى يجب الرجوع إلى حكم القانون في حالة تقرير الزيادة وهل يعتبر بمجرد تقرير الزيادة فاسخا لمرسى المزايدة الأول بمجرد التقرير أو ان مرسى المزايدة الأول يظل قائما حتى يصدر حكم جديد بمرسى المزايدة الثاني .

« وحيث ان آراء الشراح اختلفت في هذا الموضوع فالبعض يرى أن مجرد التقرير بالزيادة يفسخ البيع الأول وهو ما أخذت به محكمة النقض الفرنسية ويرى البعض الآخر ومنهم جارسونيه وجلاسون أن التقرير بالزيادة ليس الا تهديداً للملكية المشتري - تهديد بالفسخ (menace de resolution)

وان هذا الشرط لا يتحقق الا بحكم المزايدة الثاني لأن صدور هذا الحكم هو الذي يثبت أن الثمن قد يزيد عليه وان حق المشتري الأول قد فسخ (يراجع أبو هيف في التنفيذ الطبعة الثانية ص ٦٢٢ ققرة ٩٤٣ وما بعدها) .

« وحيث ان هذا الرأي الأخير هو الراجح وقد أخذت به محكمة النقض المصرية في حكمها الصادر بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٣٢ المنشور بالمحكمة سنة الثالثة عشرة الجزء الأول ص ١٥٢ رقم ٢٦٠ وقررت أنه لا تأثير لتقرير الزيادة في البيع الذي تم لصدور حكم مرسى المزايدة الأول والذي يبقى قائما إلى أن يسقط بصدور حكم جديد وأنه اذا كانت محكمة النقض الفرنسية قد سارت في بعض أحكامها على أن مجرد

الزيادة بالعشر تفسخ البيع الأول مستندة في ذلك الى المادتين ٧٠٩ و ٧١٠ من قانون المرافعات الفرنسي فان هناك شبه اجماع من الشراح في فرنسا على غير هذا الرأي إذ يذهبون الى أن تقرير الزيادة وحده لا يكفي للفسخ بل يجب لذلك أن يرسل المزايدة فعلا ويصدر به حكم جديد .

« وحيث ان هذه المحكمة أخذت بالمبدأ المتقدم ترى أن مرسى المزايدة على المدعية لا يزال قائما ومنتجا لكل آثاره مادام لم يصدر حكم جديد بمرسى المزايدة الثاني .

« وحيث انه يترتب على ما تقدم أن للمشتري الذي حصلت المزايدة له ثلاث فرص يستبقى فيها العقار على ما ذكره الشراح (الأولى) أن تكون المزايدة بالعشر باطلة (الثانية) أن يزايد هو ولا يزايد عليه أحد فيستبقى العقار (الثالثة) أن يتنحى المزايد بالعشر ويقره على ذلك الدائن المطالب والدائون المسجلون (يراجع أبو هيف في التنفيذ بند ٩٤٤ والتنفيذ علما وعملا لعبد الفتاح السيد بك الطبعة الأولى ص ٤٨٢ بند ٧١١) .

« وحيث ان الحالة الثالثة من الأحوال المنوّه عنها آنفا هي المنطبقة على ماتم في الدعوى الحالية فليس هناك ما يمنع المزايد بالعشر من التنازل باتفاق الدائن طالب البيع وهو ما فعلته المدعية في الدعوى الحالية

« وحيث ان القول بضرورة رضا المدين حتى يمكن قبول تنازل مقرر الزيادة لا يستند إلى أساس مادام الرأي السائد هو اعتبار البيع الأول قائما إذ بذلك تكون الملكية قد زالت عن المدين . ولا ترجع اليه فلا شأن له في قبول تنازل مقرر الزيادة .

« وحيث انه يؤيد ما تقدم ان القانون أوجب على مقرر الزيادة اعلان التقرير الى كل من الدائن

الذي طلب البيع والدائنين المسجلين وللرأى عليه المزداد ولم يلزمه القانون باعلان المدين لأنه لم يعتبره من ذوى الشأن (مادة ٥٨٠ مرافعات) ولذا ترى المحكمة الحكم باثبات تنازل مقرر الزيادة واجابة طلب المدعية الى ذلك

« وحيث ان ما ذكره المدعى عليه الخامس من أن مقرر الزيادة لا يملك العدول عنها والرجوع عن عطائه فهو صحيح من حيث أنه لا يملك ذلك من تلقاء نفسه وبمحض ارادته أما اذا واقفه الدائن طالب البيع فلا مانع من تنازله كما سبق البيان . » وحيث ان المدعى عليه الخامس قرر أن الثمن الواجب احتسابه للبهزلىن الرأى مرادهما على المدعية هو ٥٢ جنيهها وقد واقفته المدعية على ذلك وترى المحكمة إثبات ذلك فى أسباب هذا الحكم .

(قضية سعادة محمد زكى الابرأش باشا بصفته ضد ورثة المرحوم عبد العزيز بك سليم وآخرين رقم ٣٢١١ سنة ١٩٣١ رئاسة حضرة القاضى محمد كمال الديب)

٢١٥

محكمة دمياط الجزئية

٢٤ يناير سنة ١٩٣٥

- ١ - وارث - تصرفه فى أموال المورث - قبل قضاء الديون - عدم جوازه
- ٢ - ورثة - مسئوليتهم قبل دائن المتوفى - عن دينه - تضامنهم فيه

المبادئ القانونية

- ١ - لا يجوز للورثة أن يتصرفوا فى أموال المورث قبل قضاء ما عليها من الديون للغير
- ٢ - تصرف الورثة فى التركة قبل ذلك موجب لمسئوليتهم جميعا قبل دائن المتوفى كل بحسب ما عاد عليه من المنفعة منها وهم جميعا متضامنون فى المسئولية قبل الدائن ان اجمعوا أمرهم على التصرف فيها اضرارا به ولا يقبل

منهم الادعاء بعدم العلم بما على التركة من الديون المحكمة

« من حيث ان المدعى يقول بأنه يداين المدعى عليهم بصفتهم بمقتضى حكم صادر من هذه المحكمة فى القضية نمرة ٢٥٧٢ سنة ١٩٣٣ دمياط قاضى بالزامهم بأن يدفعوا له من مال وتركته مورثهم مبلغ ٨٥٠ قرشاً والمصاريف . وأن المدعى عليهم المذكورين مع عليهم بهذا الدين تصرفوا فى التركة . وبما أن القاعدة الشرعية « أنه لا تركة قبل سداد الديون » فهو يضمنهم بنتيجة تصرفهم ويطلب الزامهم شخصياً

« ومن حيث ان هذا التضمنين قوامه المبدأ الشرعى المعروف وهو « لا تركة قبل سداد الدين » ويتفرع على هذا أن أملاك المتوفى جميعا تضمن سداد دينه . وأنه اذا تصرف الورثة فى التركة قبل سداد الدين كانوا مسئولين قبل الدائن عن هذا التصرف ولا يشترط عليهم بالدين الذى كان على المورث . لأنه لكيما تنتقل الملكية اليهم يجب أولا قضاء التزامات المتوفى بما ترك وأن أى مساس بالتركة ذاتها بما يكون نتيجة الاضرار بدائى المتوفى يجعل هؤلاء الورثة مسئولين قبل الدائن لأن حقه يسبق حقهم . وأنهم اذا ضاروه فى تصرفهم كانوا ملزمين قباله بما كان له قبل مورثهم . وبقدر ما أضعوا من هذه التركة . وإنما يتحتم قيام التركة وحصول التصرف فيها منهم . ولا عبرة بادعائهم بعدم العلم لأن حقهم فى التركة انما يتأتى بعد سداد دين الدائن . وأن تلا منهم مسئول عن نتيجة تصرفه فى التركة قبل سداد ما عليها . وهم جميعا متضامنون قبل الدائن اذا اجمعوا أمرهم على اقامة العقبات فى طريق حصوله على حقه . إلا اذا كان التصرف فى التركة أمر لا مندوحة عنه كإلو بيعت التركة نفاذا لحكم مثلا .

المحكمة

«بما ان مبنى الاتهام في هذه القضية هو أن حضرة الدكتور المتهم أجرى للفتاة دولت موسى عملية استخراج حصوة من المثانة وأنه بسبب خطأه وعدم احتياطة وعدم عمل الدرنة اللازمة سهل امتداد التفحيج من المثانة الى البريتون وحصل التهاب بريتوني نشأت عنه الوفاة

«وبما ان المحكمة رأت استدعاء طبيين جراحيين من اكفاء الاطباء المصريين المعروفين لسماع شهادتهما فيما يتصل بالاتهام من مسائل فنية أثارها حضرة الطبيب الشرعى في تقريره توصلا لتحقيق دفاع المتهم وهو طبيب له رأيه الفنى وهما حضرة الدكتور عبد الوهاب مورو وحضرة الدكتور عبدالله الكاتب وقد سمعت المحكمة شهادتهما وشهادة حضرة الدكتور عبد العزيز بك حلمى الطبيب الشرعى الذى ناب عن حضرة الطبيب الشرعى الذى شرح الجثة لغيابه فى اوربا كما سمعت ايضا شهادة حضرة الدكتور ابراهيم بك فهمى المياوى الذى طلب الدكتور المتهم سماع شهادته كشاهد نفي

«وبما ان المحكمة ترى انه يتعين للفصل فى القضية وتحديد مسؤولية الطبيب المتهم أن تبحث المسائل الآتية :
اولا — نطاق مسؤولية الطبيب عن اخطائه من الوجهتين الجنائية والمدنية — ثانيا — الاحتياطات الواجب على الطبيب الجراح اتخاذها فى عملية استخراج حصوة من المثانة قبل العملية وأثناءها وبعدها — ثالثا — هل قام الدكتور المتهم باتخاذ هذه الاحتياطات رابعا — اذا كان قد أهمل اتخاذ بعض هذه الاحتياطات فهل هذا الاهمال أدى مباشرة لحصول التهاب البريتونى الذى نشأت عنه الوفاة

هذا كله مستمد من المبدأ الشرعى السالف . وإنما يتحتم على الدائن أن يثبت أنه كان للمتوفى تركه وأن ورثته تصرفوا فيها وما مقدارها وهل تصرف الورثة فيها بمحض رغبتهم أو كان تصرفهم نفاذا لحكم مثلا

(قضية احمد ائدى مالوسه ضد حامد ائدى وآخرين رقم ٤٨٧ سنة ١٩٣٥ رئاسة حضرة القاضى احمد احمد عبد الله)

٢١٦

محكمة الجيزة الجزئية

٢٦ يناير سنة ١٩٣٥

مسئولية الطبيب - خطأ المهنة . عدم المسئولية الا فى حالات الجهل الفاضح - ومسئولته فى غيرها .

المبدأ القانونى

ان لمسئولية الطبيب وجهان أحدهما متعلق بصناعته وهو ما يعبر عنه بخطأ المهنة و ثانيهما ليس متعلقا بذلك ولا شأن له بالفن فى ذاته فخطأ المهنة لا يسلم به إلا فى حالات الجهل الفاضح وما اليها إذ الطبيب أحوج الناس لأن تتوفر فيه الثقة وأن يتمتع بالاستقلال فى عمله من جهة اختيار الطريقة الفنية التى يرى أنها أصلح من غيرها فى معالجة مريضه ويجب أن يؤمن الطبيب على أخطائه الناتجة من عدم استقرار النظريات الطبية فيما يجب عمله فى حالة معينة مادام مارآه ينطبق على نظرية قال بها بعض العلماء وان لم يستقر رأى عليها أما الثانى فانه لا يخضع لسلطان التقدير الفنى والطبى والجدل العلمى لأنه خطأ مادى يقع فيه الطبيب مخالفاً بذلك كل القواعد المقررة طبياً فهو مسئول . وهذا النوع من الخطأ يقع تحت المسئولية العامة شأن الطبيب فيه شأن أى شخص آخر .

Mais les medecins sont au moins responsables de leurs fautes lourdes. ils repondent civilement et penalement de leur negligence grave, de leur imprudence certaine, de leur impéritie inexcusable.

(يراجع حكم محكمة النقض الفرنسية الشهير الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٨٣٥ المشار اليه بمؤلف العلامة جارسون في تعليقاته على المادتين ٣١٩ و ٣٢٠ من القانون الفرنسي صحيفة ٧٩٣ الجزء الثالث بنود ١٩١ وما بعدها ويراجع مؤلف الأستاذ هنري لا بوم المحامي بباريس صحيفة ١١٠ وما بعدها)

كذلك ترى المحكمة أن مسؤولية الطبيب لها وجهان :- أحدهما - متعلق بصناعته وهو ما يعبر عنه بخطأ المهنة (Erreur Professionelle) وثانيهما - ليس متعلقا بذلك ولا شأن له بالفن في ذاته - خطأ المهنة لا يسلم به إلا في حالات الجهل الفاضح وما إليها مما مر ذكره والوجه الثاني لا يخضع لسلطان التقدير الفني الطبي والجدل العلمي لأنه خطأ مادي يقع فيه الطبيب مخالفاً بذلك كل القواعد المقررة طياً فهو مسئول عنه وهذا النوع من الخطأ يقع تحت المسؤولية العامة شأن الطبيب فيه شأن أي شخص آخر

«وبما أن هذه القواعد هي التي ترى المحكمة اتخاذها أساساً لتحديد مسؤولية الطبيب وترى قبل تطبيقها على الحالة المعروضة عليها أن تبحث أولاً - ما الذي كان يجب عمله في عملية فتح المثانة قبل العملية وفي أثنائها وبعدها - ثانياً - هل صدر من الطبيب المتهم ما يجعله مسئولاً على ضوء هذه المبادئ المتقدمة

.....

الخلاصة

«وبما أنه يخلص من هذا كله أن الطبيب المتهم قد ارتكب خطأ وإهمالاً كان لهما الأثر المباشر

نطاق مسؤولية الطبيب من الوجهتين

الجنائية والمرئية

«بما أن المحكمة ترى وهي تبحث مسؤولية الطبيب عن أخطائه أنه بما لا شك فيه أن الطبيب وهو يمارس مهنته السامية هو أحوج الناس إلى أن تتوفر فيه الثقة وإلى أن يتمتع بالاستقلال في عمله من جهة اختيار الطريقة الفنية التي يرى أنها أصح من غيرها في معالجة مريضه فإتزال النظريات الطبية العلمية في تطور مستمر وأنه يجب أن يؤمن الطبيب على أخطائه الناتجة عن عدم استقرار تلك النظريات فيما يجب عمله في حالة معينة ما دام ما رآه ينطبق على نظرية قال بها بعض العلماء وإن لم يستقر الرأي عليها فليس للقضاء كما قال المسيو دوبان Dupin النائب العمومي الفرنسي أمام محكمة النقض سنة ١٨٣٥ أن يفصل فيما إذا كانت طريقة العلاج التي اتبعت في محلها أو في غير محلها وفيما إذا كان قد ترتب عليها نتائج مفيدة أو ضارة أو فيما إذا كانت هناك طريقة أخرى أفضل منها أو يناقش ما إذا كان من الأفضل استعمال آلات خلاف التي استعملها أو السير على منهاج آخر قد يكون أوفر ضماناً للنجاح فهذه كلها مسائل علمية قد يتجادل الأطباء فيها ويختلفون عليها فلا يصح أن تكون محل مناقشة في تقرير المسؤولية الجنائية أو مدنيا ولكن إذا خرجت الواقعة المنسوبة إلى الطبيب بطبيعتها عن نطاق البحث العلمي وعما يصح للأطباء أن يتناقشوا فيه أو يختلفوا عليه ومتى أصبح واضحاً جلياً أن الأمر لا ينطوي على خلاف فني بل على إهمال فاضح واستهتار بالواجب ظاهر وإغفال للأمور الأولية التي تتعين على كل طبيب أن يرفها ولم بها خيئذ وفي هذه الدائرة فقط يقع الأمر في متناول بحث القضاء ويكون للمحاكم أن تقرر المسؤولية وتقدرها وفيما يلي ما قرره المسيو دوبان حرقياً بالفرنسية :-

في التهاب البريتوني الذي نشأت عنه الوفاة ذلك
لأنه - أولاً - لم يضع درنعة داخلية والحالة توجب ذلك
ولا وضع قسطرة لتحل محل الدرنعة المذكورة
وليراقب بها البول - ثانياً - وإذا سلم بأنه وضع القسطرة
فانه لم يراقب البول وكان واجبا عليه ما دام يرى اتخاذ
القسطرة وسيلة للدرنعة الداخلية أما ان يبقى المريضة في
عيادته وتحت ملاحظته المستمرة وأما ان يتردد عليها
يوماً لمراقبة تطورات البول (وقد تبين من أقوال
حضرة الدكتور مورو أنه لا يسمح في حالة كهذه
بانتقال المريضة قبل سبعة أيام وأنه يأخذ
على أهل المريض اقراراً بمسئوليتهم إذا احتموا نقل
مريضهم) - ولا يصح أن يرد على هذا بعدم القدرة
المالية لأن الطبيب كان يجب عليه ان يبحث هذه
الوجهة قبل اجراء العملية لا بعدها فاما ان يقبل
العملية تحت مسئوليته ويؤدي واجبه كاملاً فيها بما
يعرض عليه وأما أن يرفض ذلك فيتحمل أهل المريض
المسئولية ويرسلوه الى مستشفى أو يتركوه يموت
ميتة أخرى لا مسئولية عليه فيها كما ان الطبيب
المتهم لم يتوجه للمريضة في هذه القضية الا بعد
نقلها يومين وبناء على طلب أهلها فوجد ارتفاعاً
في حرارتها كان سببه بلا شك عدم مراقبة البول
منذ عمل العملية وعدم اجراء الدرنعة الداخلية
- ثالثاً - كان واجبا عليه ساعة ان زارها ورأى الحرارة
مرتفعة ان يشق ثانياً على المثانة ويدرنعها ولكنه
لم يفعل ذلك وقد أجمع الأطباء بضروره وقالوا
انه كان اجراء مفيداً للمريضة وانه اجراء ختمى على
اى حالٍ - رابعاً - مع عدم صلاحية الدرنعة الخارجية
كوسيلة في حالة الجنى عليها للتصريف فانه وضع
الدرنعة في اعلا الجرح بطريقة غير اصولية بإجماع
حضرات الأطباء - خامساً - على فرض انه وضعها بأسفل
الجرح حسب الأصول فانه لم يزرها المريضة الا مرة
واحدة وبعد يومين من تاريخ نقلها فأهمل بذلك

تغيير الدرنعة الخارجية التي يلزم - حسب رأيه
هو - تغييرها كل ٢٤ ساعة مما يجعلها مشبعة
بالسائل لا فائدة منها وهذا يساعد على امتداد
الالتهاب الذي ظهرت آثاره يوم زيارته لها بارتفاع
في الحرارة . وبعد ارتفاع الحرارة لم تكن الدرنعة
الخارجية وسيلة صالحة لأنه كان يجب الشق على
المثانة ودرنعتها داخلية كإجماع الأطباء - سادساً -
انه وصل الى البريتون أثناء خياطة الجرح بغرزة .
وهذه الغرزة ان لم تكن سبباً مستقلاً كافياً لحدوث
التهاب بريتوني فانها لا شك من الأسباب التي
ساعدت على امتداد عدوى المثانة الى البريتون كما
قرر الدكتورين عبدالعزيز بك حطى وعبد الوهاب
مورو - سابغاً - ان هذه الأسباب مجتمعة كافية
في نظر المحكمة لاعتبار ان التهاب البريتوني
نتج عن امتداد العدوى المثانية الناتجة عن عدم
درنعة المثانة درنعة داخلية وعدم مراقبة البول
لمعرفة ما اذا كان به صديد ام لا وعدم الشق على
المثانة وقت حصول ارتفاع الحرارة فوراً مما جعل
الصديد يتراكم ويمتد الى الانسجة الخلوية على الوجه
المبين بالصفة التشريحية وان التهاب البريتوني
النشأ عن امتداد هذه العدوى الى البريتون قد
نشأت عنه الوفاة مباشرة فالمادة ٢٠٢ عقوبات
منطبقة ومتوفرة الاركان القانونية وقد لقت
المحكمة نظر الدفاع عن المتهم الى عدم التقيد بوصف
التهمة وحده والى ان يبنى الدفاع على ان الحادثة
حصلت نتيجة خطأ الطبيب على وجه عام كما ثبت
بمحضر الجلسة الأخيرة

«وبما ان المحكمة ترى ان الخطاب المقدم من
الطبيب المتهم وهو الذي وصله من الدكتور
عبد الوهاب مورو رداً على خطاب منه -
لا يفيد شيئاً لان الدكتور عبد الوهاب مورو
كتب هذا الخطاب قبل استدعائه للشهادة بناء على

الوقائع التي تضمنها خطاب الطبيب المتهم له وهذه الوقائع فندتها المحكمة ورأت عدم التسليم ببعضها وقد أدى الدكتور عبد الوهاب مورو شهادته وكانت لها قيمتها في تكوين رأي المحكمة في القضية «وبما ان المحكمة لا يفوتها ان ترد على الدفاع فيما ضربه من امثلة عن حالات كثيرة أجري فيها اطباء مشهود لهم بالكفاءة عمليات جراحية انتهت بوفاة المرضى اثر العمليات مباشرة ولم يقل احد انهم اخطأوا ولا ناقشهم احد في ذلك - ان حصول هذه الحالات ليس معناه ان الاطباء الذين أجروا هذه العمليات ليسوا مخطئين حتما وأنه من المحتمل جدا لو كانت تلك الحالات قد وضعت على بساط البحث الواجب ان يتبين أنها كانت نتيجة اخطاء وإذا كان الستار يسدل كثيفا على مثل هذه الحوادث غالبا لاعتبارات شتى ولما لا بسببها من ظروف فانه ليس من مصلحة احد ولا من مصلحة الأطباء انفسهم ذلك لأن عدم مجازاة المخطيء على خطئه امر من شأنه اضعاف روح الشعور بالمسؤولية وتشجيع على التهاون وعدم الاكتراث بارواح الناس بما يسمى سمعة الطب والأطباء

ان الأطباء مكلفون بتحقيق رسالة انسانية سامية فيجب ان يكون عملهم موجها الى ذلك اولا وقبل كل شيء وليس من الانسانية في شيء ان تعمل عملية للفتاة ثم تنقل الى منزلها لفقر اهليها ويتركها الطبيب فريسة للمرض ولا يراقب العملية لعدم دفع مقابل له عن ذلك مع انه كان يستطيع ان يتفق على المقابل للعملية بكافة جزئياتها قبل اجرائها وكان من واجبه ان يتأكد من ذلك قبل البدء فيها

بدلا من ان يتقاضى مبلغا كأجر له على فتح الجرح واستخراج الحصوة ثم لا يتم واجبه لامتناع اهل المريضة عن دفع مقابل زيارته لها بعد نقلها او ابقائها بالعيادة

«وبما ان المحكمة لا يفوتها ان تقدم الشكر واقرأ الى حضرات الاطباء الذين سمعت شهاداتهم والذين كان لهم الفضل في ايضاح ما غمض من ظروف القضية وبخاصة حضرة الطبيب الشرعي الدكتور عبد العزيز بك حلي الذي كان لشهادته كبر الاثر في تكوين رأي المحكمة وفي تحديد مسؤولية المتهم

عن الدعوى المرفوعة

«وبما ان طلب التعويض في محله مادام الخطأ ثابتا

«وبما ان المحكمة ترى ان الضرر المادي منعدم لان الفتاة المتوفاة لم تكن قد بلغت لأكثر من ١٢ سنة ولم يؤد وفاتها الى ضرر مادي للأُم وان الضرر الأدبي متوفر لانه هو الألم النفساني للوفاة والحرمان من البنوة وهو ما تقدره المحكمة بمبلغ ٧٠ جنيها فقط مراعية في ذلك ان البنت عاشت مدة كبيرة وهي مريضة وأن صدمة الأم بوفاتها كانت اقل ايلاما مما لو لم تكن ماتت دون تمديد

(قضية النيابة العمومية ضد رقم ٦١٠ وثلاثة حضرة : القاضي عبده محرم وحضور حضرة عبد العزيز السبكي افندي وكيل النيابة)

قضايا المختلطة

٢١٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٨ فبراير سنة ١٩٣٤

١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . في الاخلاء بعد

التنبيه - ثابت

٢ - مستأجر بغير عقد . الاخلاء . لا حاجة للتنبيه به .

المبادئ القانونية

١ - يختص قاضي الأمور المستعجلة باخلاء المستأجر اذا لم يوجد أي نزاع حول صحة التنبيه الحاصل من المالك حتى ولو كانت المدة المحددة في التنبيه دون المنصوص عنها في القانون إذ كل مال للمستأجر في هذه الحالة هو امتداد الميعاد المحدد للاخلاء للوصول به الى الحد القانوني

٢ - يعتبر المستأجر الشاغل لشقة غير المعينة في عقد الايجار مستأجرا بغير عقد فلا حاجة للتنبيه عليه بالاخلاء

(استئناف ديمتری بوليس ضد ايلي اليادس . رئاسة المسير فريا كوس مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٦ ص ١٩١)

٢١٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٨ فبراير سنة ١٩٣٤

١ - استحقاق - حمل الاثبات - على مدعيه

٢ - ملكية . نقل التكليف . مجرد قرينة يجب تكملتها

٣ - وضع يد - بخمس سنوات - السند الصحيح

٤ - مضي المدة - بخمس سنوات - العقد . اثبات التاريخ

المبادئ القانونية

١ - ان المدعي المستدق هو الملزم باثبات ملكيته للعين المتنازع عليها دون المدعي عليه

واضح اليد (١)

٢ - تكليف الأطيان لا يعتبر أكثر من قرينة على الملكية ويجب تأييدها بأدلة أخرى تكفي لتحقيقها (٢)

٣ - لا يؤدي وضع اليد الى الملكية القصيرة بالخمس سنوات الا اذا كانت الأعيان المتنازع عليها تدخل فعلا ضمن سندات الملكية المقدمة (٣)

٤ - من اللازم للتمسك بوضع اليد خمس سنوات وجود سند حقيقي له تاريخ ثابت (مبدأ مقرر) على أن ثبوت التاريخ قد يكمل في بعض الأحوال بطرق أخرى يمكن أن يثبت منها قدم العقد بحيث يمتد الى أكثر من خمس سنوات (استئناف فيليكس جوكي بك ضد حامد أحمد قناني . رئاسة المسير كوال المجلة والسنة المذكورتين ص ١٩٥)

٢١٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٨ فبراير سنة ١٩٣٤

١ - شركة توصية - بأسهم - مركزها بمصر - اعتبارها مختلط

٢ - استئجار الأشخاص - للنص على الامتناع عن العمل بعد انتهاء العقد - جوازه -

٣ - شرط جزائي - في تعهد بعدم عمل شوه - التكليف

الرسمي . غير لازم

المبادئ القانونية

١ - ان شركات التوصية بأسهم الكائن مركزها

١ - راجع حكم استئناف مختلط ١٩١٢/١٢/١٢ (المجموعة ٢٥-٦٤) و ١٩١٤/١٢/٢٤ (المجموعة ٢٧-٨١) و ١٩١٦/١١/١٦ (المجموعة ٢٩-٥٥) و ١٩٣٤/٥/٢٠ (المجموعة ٣٦-٣٧)

٢ - راجع أحكام استئناف مختلط ١٩١٩/١/٢ (المجموعة ٣١-٩٣) و ١٩٠٤/٤/٧ (المجموعة ١٦-١٨٤)

٣ - أنظر أحكام استئناف مختلط ١٩٢٣/٦/١٢ (المجموعة ٣٥-٥٠١) و ١٩٣٠/٦/١٤ (المجموعة ٤٢-٥٧٩)

بمصر هي شركة ذات مصلحة مختلطة ولو كان جميع الشركاء الموصين بالأسهم من جنسية واحدة (مبدأ مقرر)

٢ - لأجل تقدير صحة الشرط القاضي بالامتناع عن عمل منصوص عليه لصالح المخدم من اللازم البحث من جهة فيما إذا كان هذا الشرط ليس من شأنه الاضرار الشديد بمصلحة اعم للشركة (المخدومة) ومن جهة أخرى فيما إذا كان هذا التحريم من شأنه حماية مصلحة خاصة جديرة بهذه الحماية . مثل هذا الشرط نافذ إذا كان للمخدم مصلحة في ان لا يرى خادمه بعد انتهاء مدة خدمته ينتفع بالرباين الذين اكتسبهم ليس بعمل هذا الخادم لحسب بل وبالظروف المختلفة التي احاطت به وأدت الى اعتباره فاذا كان هذا الخادم قد استحضر من الخارج فليس مما يخالف المصلحة العامة في شيء . ولا بما يمس فكرة النظام العام . ان يتفق معه على ان لا يؤسس عملاً لحسابه في احدى المدن بمصر ولو كان لميعاد غير محدد في العقد (١١)

(٣) لا حاجة للتكليف الرسمي لنفاذ الشرط الجزائي إذا كان التعهد مبنيًا على الامتناع عن فعل شيء متفق عليه

(استئناف فيكتور بارس ضد هو شافل وشركاء رئاسة المسير فرياكوس ، المجلة والسنة المذكورتين ص ١٩٥)

٢٢٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٦ مارس سنة ١٩٣٤

- ١ - ارض صحراء . ملكية الحكومة لها - ثابت . لا حاجة لمستندات ملكية
- ٢ - ملكية - اثباتها - مجرد تداول عقد الملكية - بغير وضع اليد المؤدى لها - غير كاف

(١) (انظر حكم استئناف اول فبراير سنة ١٩٣٣ (المجموعة ٤٥ - ١٥٣)

- ٣ - وضع يد - مجرد وضع اعلانات بمعرفة محضر او خبير . غير كاف لاثباته
- ٤ - ملكية - دائن مرتين - تمسكه بملكية المدين - ضرورة اثبات وضع اليد وصحة الملكية
- ٥ - بيع - الثمن - حلول المعترى على الدائن المرتين - بدعوى سداد الدين - غير لازم

المبادئ القانونية

- ١ - الاراضى التي ليست مزروعة ولا معدة للبناء بمصر بل هي عبارة عن صحراء ومالية وداخلية ضمنها معتبرة طبقا للبادية ٨٠ مدنى مختلط ملكا للحكومة فلا تلزم بتقديم مستندات ملكية عنها
- ٢ - لا يكفي للتملك أن تتداول عقود البيع حتى الصحيحة والمسجلة بين المشتريين المتعدين ولا تكون لهذه العقود قيمة الا اذا تأيدت بوضع اليد المؤدى للملكية

٣ - مجرد حضور محضر او خبير ووضع اعلانات بناء على اجراءات اجنبية عن الحكومة لا تعتبر من مظاهر وضع اليد ضدها

٤ - لأجل التمسك بالمادة ١٠٧ مدنى مختلط يجب على المرتين ان يثبت ان مدينه كان واضعا اليد منذ خمس سنوات وكان يعتقد اعتقادا جديا بملكته

٥ - ليس لمشتري الارض ان يدعى بحلوله في الرهن محل دائن مرتين للبائع له بدعوى ان الثمن قد استعمل في سداد هذا الدائن (استئناف فورجيه وشركاء ضد الحكومة المصرية وآخر رئاسة المسير كوال المجلة والسنة المذكورتين ص ١٩٧)

٢٢١

محكمة الاستئناف المختلطة

٦ مارس سنة ١٩٣٤

استرداد محمولات - بناء على رهن حيازي - في اقليم على الشيوع - بعد قسمتها قسمة مهايأة - جوازه

(١١ - ٢)

المبدأ القانوني

في حالة استرداد محصولات محجوز عليها لا يجوز كبدأ وبغير فحص ظروف الدعوى استبعاد فرض تنفيذ الرهن الحيازي على اطيان مشاعة رغم بطلانه وانعدام حجته بالنسبة للغير بدعوى استحالة التمكن من وضع اليد وخيس الأعيان المشاعة بمعرفة المرتهن الحيازي (١) اذا امكن للدائن المذكور اجراء قسمة النهاية بالاتفاق مع الشركاء الآخرين بحيث امكنه زرع الارض المقسومة محل المدين (استئناف ريشاردلر ضد عبدالله سليمان بشاره وآخر رئاسة الميسوكوال . المجلة والسنة المذكورتين ص ١٩٧)

٢٢٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٦ مارس سنة ١٩٣٤

١ - توزيع - دائن للتركة - حقه قبلها بناء على حكم واختصاص

٢ - تركة - دائن لها - اتفاقه مع الورثة - مسقط لحقه قبل

دائني الورثة

٣ - حكم غيبي - سقوطه - قبوله من المدين - غير مؤثر على

حقوق الدائنين السابقين له

٤ - فوائد - الدفع بسقوطها بمضى خمس سنوات من حق

المدين شخصيا

المبادئ القانونية

١ - اذا قدم الدائن طلباته ومستنداته بناء على

حكم صادر له ضد ورثة المدين وعلى اختصاص

متوقع على جميع الاعيان الموروثة فله الحق بعدها

ان يتمسك بدائنيته للتركة طالما انه ايد ذلك في

طلب التوزيع ولم يتقدم اى مستند جديد يمكن

ان يؤثر على اساس هذا الطلب القانوني (٢)

٢ - دائن التركة الذي يعقد اتفاقات خاصة

مع الورثة عن حصصهم فيها يسقط عن دينه - رغم

(١) راجع استئناف مختلط ٩١٤/٤/٢٨ المجموعة ٣٦-٣٥٢

و ٢٥٠/٢/٩١٥ (المجموعة ٢٧-١٧٩) و ١٩١٦/٤/٢٦ (المجموعة

٢٨ - ٢٧٧) و ١٥٠/٤/١٩٢٤ المجموعة ٣٦ - ٣٠٧ (١٥٠

١٢٠ - ٩٣١ (المجموعة ٤٤ - ٦١)

(٢) انظر استئناف مختلط ١١ / ٥ / ١٩٢٦ (المجموعة ٣٨ -

(٤٠٠

النص على عدم الاستبدال - صفته الميراثية وذلك بالنسبة لدائني الورثة الذين لهم حق التمسك بهذا الاستبدال في ذاته

٣ - ان الدفع بسقوط الحكم الغيابي هو حق شخصي للمحكوم عليه فيجوز منع هذا السقوط بقبول منه.

فاذا تعارض هذا الحق الشخصي مع حقوق الغير فلا يسرى بالنسبة لهم الا اذا كان القبول ثابتا بورقة رسمية قبل وجود هذه الحقوق (١)

٤ - ان سقوط الحق في الفوائد بمضى خمس سنوات ليس من النظام العام بل هو حق شخصي للدائن

(استئناف جورج يعقوب وآخر ضد تركة ملنيادي سيكه وآخرين رئاسة الميسوكوال . المجلة والسنة المذكورتين ص ١٩٧)

٢٢٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٦ مارس سنة ١٩٣٤

١ - حكم - عدم قابلية الطعن فيه بالبطلان

٢ - رهن عقارى - سقوطه لعدم تجديد تسجيله - التمسك به.

جواز له ولو من تلقاء نفس قاضى التوزيع

٣ - رهن عقارى - تجديد تسجيله - اعتباره من تاريخ انتهاء

المدة الاولى

٤ - توزيع - مراضة تجديد التسجيل - حجته قبل الدائنين

٥ - ديون تركة - القانون الواجب تطبيقه .

٦ - تجديد تسجيل الرهن - حتى في حالة الوفاة - لزومه

المبادئ القانونية

١ - لا يوجد طريق للطعن فى الاحكام بطريق

البطلان (٢)

٢ - يجوز التمسك - ولو بمعرفة قاضى التوزيع

(١) استئناف مختلط ١١ / ١١ - ١٩١١ (المجموعة ٢٤ - ٧)

٦ / ١٩١٢ (المجموعة ٢٤-٤٠٢) و ٢١-٤-١٩٣٢ (المجموعة

(٣٥٩-٤٤)

(١) انظر استئناف مختلط فى ١٩٢٨/١/٨٢ (المجموعة

٤٠ - ١٣٥) و ١١ / ١٢ / ١٩٣٠ (المجموعة ٤٣ - ٧٧)

ومن تلقاء نفسه - بسقوط الرهن العقاري لعدم تجديده في بحر العشرة سنوات

٣ - لاحتساب مدة تجديد الرهن العقاري بعشرة سنوات يجب اعتبار التاريخ الذي يجب فيه التجديد بالذات ولو حصل قبل ميعاد انتهاء المدة الأولى بزمان طويل

٤ - مهما كانت اجراءات العلانية التي اتخذت بمعرفة الدائن المرتهن لاعلان حالة المدين فالمسألة الوحيدة موضوع البحث في المعارضة في أمر توزيع هي معرفة ما إذا كان الدائن الذي جدد تسجيل هذا الرهن العقاري في المواعيد قد احتفظ بحقوقه قبل الدائنين الآخرين ومن هؤلاء ذات الدائنين العاديين الذي يعتبرون في هذه الحالة أجنب (أو غير) (٢)

٥ - في حالة المنازعات القائمة بين دائني التركة بالنسبة لحقوقهم الثابتة وقت وفاة المورث . فيطبق في هذه الحالة قانون هؤلاء الدائنين . لا قانون التركة

٦ - لا يعنى القانون المختلط الدائنين برهونات عقارية من تجديد عقودهم في حالة وفاة المدين . إذ هذا الاعفاء قاصر على حالتى البيع أو نزع الملكية (٣)

(استئناف مورييس بوس ضد بنك مصر رئاسة الميوكوال
المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٠١)

٢٢٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٧ مارس سنة ١٩٣٤

- ١ - جريد قاسمها . حق ملكية خاص - طريقة اكتسابه . باصدار الجريدة
- ٢ - جريدة - ملكيتها . رخصتها الادارية - اعتبارها . حدودها

(٢) انظر استئناف مختلط ١٨٩١/٤/١٦ (المجموعة ٣ - ٣١١) و ١٨٩٨-١٢-١٤ (المجموعة ١١ - ٤١) - مبدأ مقرر
(٣) انظر استئناف مختلط ١٩٠٤-٦-٢٢ (المجموعة ١٦-٢٣٩)

المبادئ القانونية

(١) ان الحق الخاص او حق الملكية لأسم جريدة لا يكتسب الا بالحيازة او وضع اليد أى بطريق اصدار الجريدة بهذا الاسم

(٢) ان الرخصة المعطاة اداريا لشخص معين لا تصدر جريدة يومية لا تعتبر - مع عدم وجود نص صريح في القانون - اكتسابا لحق ملكيته للجريدة ذاتها حتى تحت احكام القوانين التي كانت تستلزم هذه الرخصة . ولهذا فالاتفاقات التي يعترف صاحب الرخصة فيها بنقل حق الملكية لآخر تعتبر سارية بالنسبة للمتعاقدين . وبما يعزز ذلك بمصر ان الأمر العالى الخاص بالمطبوعات الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ لا يقتضى اكثر من اقرار صادر من أصحاب الشأن بحيث يكون للادارة بازائها وفي بحر شهر أن تعارض اذا كانت الشروط التي ينص عليها القانون لا تصدر الجريدة غير مستوفاة .

(استئناف قسطنطين ارفنتلو ضد جورج نقولا وآخرين رئاسة
المسيو فرياكوس المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٠٤)

٢٢٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ مارس سنة ١٩٣٤

هبة المنقول - اوراق مالية او سندات . ملكيتها . قيدها .
باسم الموهبه . مظهره

المبدأ القانوني

بال تسليم والقبض وهما الشرطان الوحيدان في القانون المختلط لصحة هبة المنقول (مادة ٧١ مدني مختلط)
تعتبر الهبة سارية قانونا إذا كانت واردة على الأوراق ذات القيمة المالية وذلك بمجرد قيد هذه الأوراق في المصرف لحساب الموهوب له وبقيام الأخير بأى اجراء يثبت نيته في الاستلام مثل تقديم صورة

من امضائه والتي لا يقصد منها التحقيق التصرف

الخاص بالاستلام (١)

(استئناف جروج كرسندلو ضد بنك ميران لممد وآخر رئاسة
المسوفان اكر ٠ المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٠٧)

٢٢٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ مارس سنة ١٩٣٤

تأمين - سيارة - حادث - نص على عدم المسؤولية في
عقد الشركة - مداه - تطبيقه

(١) راجع حكم استئناف مختلط في ١٧ / ٤ / ١٩٢٨ (المجموعة
٤٠ - ٣٠٤)

المبدأ القانوني

اذا نص في عقد تأمين سيارة ضد الحوادث
والذي بأن الشركة لا تكون مسئولة في حالة ما إذا
كانت العربة وقت الحادث وبعلم المؤمن له أو نائبه
يسوقها شخص غير مرخص له بذلك فان هذا النص
لا يسرى في حالة ما إذا سلم السائق التابع للمؤمن
له السيارة لابنه الذي يحمل رخصة من سنوات
مضت وتتجدد بمجرد دفع الرسم السنوي ولكنها
انتهت بغير علم السائق في اليوم السابق للحادثة .
(استئناف محمد بك مجيب فتحى ضد شركة النسر الانكليزية
للتأمين . رئاسة المسوفان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٠٨)

العدد السادس
فهرست القسم الثاني
الستة الخامسة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
(١) قضاء محكمة استئناف مصر الأهلية			
١ - رهن حيازة . شرطه لصحة انعقاده . تسليم العين المرهونة .	٣٠ مايو ١٩٣٤	٣٩٦	١٩٠
ثمار . وقف . مستحق . قبضه للذلة . الحكم بعدم استحقاقه . رد	» » »	٣٩٦	١٩١
ماأخذ بغير حق . حسن نية . عدم حصول اثره . لا يلزم الرد .			
حساب . وكالة . فوائد	٩ يونيه ١٩٣٤	٣٩٨	١٩٢
١ - حراسة . أحوالها . خطر . تقدير القضاء له . نزاع في ريع	١ نوفمبر ١٩٣٤	٤٠٠	١٩٣
أرض أو عدم ميسرة الواضع اليد . يسوغ الحراسة - ٢ - وقف .			
حراسة . ناظر . سوء إدارة - سوء نية . ناظر هو المستحق الوحيد .			
تلاعب . تعيين حارس .			
مسئولية . حكومة . خاد . خفير . اصابة شخص بعيار خطأ .	٤ نوفمبر ١٩٣٤	٤٠٢	١٩٤
الحكم بتعويضات .			
١ - استئناف . استئناف فرعى . طلبات غير متنازع فيها أمام	٨ » »	٤٠٤	١٩٥
محكمة أول درجة . لا يجوز رفع استئناف فرعى عنها - ٢ - نزاع			
ملكية . استيلاء مؤقت . لا يزيد عن ٣ سنوات . تعويض . فوائد			
استئناف . تدخل . شروطه	١٣ نوفمبر ١٩٣٤	٤٠٦	١٩٦
اختصاص عام . ايقاف . بيع . بائع أجنبي . دعوى الضمان .	١٧ » »	٤٠٧	١٩٧
اختصاص المحاكم المختلطة . رفعها اليها . رفع دعوى الملكية أمام			
المحاكم الأهلية . من وطنين . وجوب ايقاف الفصل فيها حتى يفصل			
من المحاكم المختلطة .			
حراسة . وقف . شروطها احوالها .	١٨ » »	٤٠٩	١٩٨
(٢) قضاء المحاكم الكلية			
١ - صورية . دعوى الصورية . الدعوى البوليصية . جواز الدفع	١٥ يناير ١٩٣٤	٤١٢	١٩٩

العدد الخامس عشر

فهرست القسم الثاني

العدد الخامس

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
بالأثنين معاً. ٢ - الدعوى البوليسية. أركانها. تدليس البائع. تواطؤه. مع المشتري. الضرر. للدائنين. نشوء الدين قبل تاريخ التصرف. اختصاص. سقوط الحكم الغيابي. النزاع الخاص. أشكال. من اختصاص المحكمة التي أصدرت بالحكم. ٢ - حكم غيابي. عدم تنفيذه مدة ستة أشهر. سقوطه. رضاه بالحكم بعد ستة أشهر. يمنع من التمسك بطلانه.	١٢ أبريل ١٩٣٤	٤١٨	٢٠٠
١ - التزامات. التزامات بدلية. نفاذ. كفيته. ٢ - أشكال. استثنائه. متى يجوز.	٢٢ مايو ١٩٣٤	٤٢٠	٢٠١
١ - تبديد - اثبات. جواز الحكم بالبينة. رفضه ابتدائياً. قبوله. استئنافاً. وجوب إعادة القضية لمحكمة أول درجة. ٣ - اثبات. محاكم جنائية. متى تتبع إمامها أحكام قانون المرافعات.	٣٠ ديسمبر ١٩٣٤	٤٢٢	٢٠٢
١ - دستور. صحافة. قانون المطبوعات. إعلان الدستور. إلغاء سلطة الإدارة في التعطيل. ٢ - صحافة. دستور. القانون الذي يطبق على الصحف بعد الدستور. قانون العقوبات. ٣ - قانون. دستور. إلغاء. تعارض القوانين. زوال السابق. ٤ - دستور. حرية الرأي: حرية الرأي في حدود القانون. المقصود قانون العقوبات. إيقاف مادة حرية الصحافة. عدم عودة قانون المطبوعات. ٥ - عقوبة. جريمة. نص قانون عقوبات. قانون المطبوعات قانون جزاءات. إلغاء. إلغاء القانون الملغى له. عدم جواز عودة قانون المطبوعات من غير نص. ٦ - قوانين. قوانين عقوبات. إلغاء القانون الملغى في فرنسا. عدم جواز عودة القانون الأول. في مصر. ٧ - أعمال الحكومة. أعمال السيادة تعريفها. أمثلة لها. سلطة المحاكم بصدد أعمال إدارية. تعريفها. أمثلة لها. سلطة المحاكم بشأنها. أعمال خاصة بإدارة أموال الدولة. أمثلة لها.	١٤ فبراير ١٩٣٥	٤٢٥	٢٠٣

العدد السادس فهرست القسم الثاني السنة الخامسة عشرة

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		سلطة المحاكم بشأنها . تعطيل الصحف . أمر إداري . مخالفته للقوانين . مسئولية الحكومة . اختصاص المحاكم الأهلية بدعوى التعويض . ٨ - صحف . تعطيل صحف . سلطة قضائية . متى . يعتبر تعطيل الصحف عملاً قضائياً .
		(٣) القضاء المستعجل
٢٠٤	٥ يونيو ١٩٣٣	١ - وقف . ناظر . طلب الحراسة . مع بقاءه في النظر . عدم جوازه - ٢ - وقف . ناظر . عزله لنفسه . متى يجوز العزل - ٣ - ناظر . وكيل . واجبه في البقاء في الإدارة مدة معقولة تقيها من الخطر .
٢٠٥	١٢ ديسمبر ١٩٣٤	١ - وارث . حكم باعتبار عين تركه . حقه في حصته فيها ولو لم يدخل في الحكم - ٢ - اجراءات قضائية . مطالبة وارث من أحد الورثة . حق باقي الورثة في الاستفادة منها . اعتبار حق الأثر لا يتجراً . ٣ - حكم . شروط اعتباره حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه . - ٤ - قاضي الأمور المستعجلة . عدم اختصاصه بالفصل في الدفع المتعلقة بالصفة في التقاضي بأحكام قوة الشيء المحكوم فيه - ٥ - حراسة . شرط توفر الخطر
٢٠٦	١٧ ديسمبر ١٩٣٤	١ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه باخلاء العين المؤجرة ٢ - عقد إيجار . تجديد ضمني . (المادة ٣٨٦ مدني) - ٣ - قاضي الأمور المستعجلة . عدم اختصاصه بالحكم بالاخلاء بعد حصول التجديد الضمني . اختصاص قاضي الموضوع .
٢٠٧	١٩ ديسمبر ١٩٣٤	١ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه في اخلاء المستأجر ٢ - امتعجال . انعدامه . لوفاء الأيجار المستحق أو وجود منقولات تقي بالسداد - ٣ - مستأجر . حقه في طلب إعادة وضع يده عند وفاة الايجار أو عرضه عرضاً حقيقياً .
٢٠٨	٩ يناير ١٩٣٥	١ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه بالفصل في إشكالات التنفيذ عن الأحكام الغيابية - ٢ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه

الستة الخاصة عشرة

فهرست القسم الثاني

العدد العاشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
بنظر اشكالات تنفيذ جميع الأحكام الغياية مدنية أو جنائية (المادتين ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات) - ٣ - اشكال . في حكم جنائي . عدم اختصاص المحاكم الجنائية وحدها بالفصل فيه - ٤ - حكم غياي . عدم جواز الدفع بطلان التنفيذ عند التنازل الصريح أو الضمني أو التنفيذ القاطع للدة - ٥ - حكم غياي دفع مصاريفه . اعتبار ذلك تنفيذا له - ٦ - حكم غياي . موافقة . في بحر الستة شهور أو بعدها . اعتبارها صحيحة .			
(٤) قضاء المحاكم الجزئية			
تداخل في وظيفة من الوظائف العمومية . شروط المادة ٣٦ ع . صدور أفعال أو مظاهر تنفيذ ذلك . مجرد الادعاء بها غير كاف .	٩ ديسمبر ١٩٣٣	٤٥٩	٢٠٩
بيع جبري . عن منزل السكني . جوازه . معنى المادة ١٠ من لائحة تنفيذ المحاكم الشرعية .	٢٩ يناير ١٩٣٤	٤٦٠	٢١٠
معارضة . أحكام الغرامة . ضد الخبراء . جوازها	أول مايو ١٩٣٤	٤٦٢	٢١١
جريمة العادة . قوة الشيء المحكوم فيه . سريانها على جميع الوقائع السابقة .	٧ يونيو ١٩٣٤	٤٦٣	٢١٢
١ - دعوى صورية . دعوى بوليصة . جواز الجمع بينهما - ٢ - دعوى استحقاق فرعية . دفع بطلان التصرف . جوازه في اثباتها	١٥ يناير ١٩٣٥	٤٦٤	٢١٣
٣ - دعوى بوليصة . ايثار المدين دائن على آخر . بغير غش ولا تدليس . عدم انطباقها			
زيادة العشر . التنازل عنها . برضاء الدائن الراسي عليه المزاو الدائنين المسجلين . وبدون رضاء المدين . جوازه .	٢٤ يناير ١٩٣٥	٤٦٨	٢١٤
١ - وارث . تصرفه في أموال المورث . قبل انقضاء الديون . عدم جوازه - ٢ - ورثة . مسئوليتهم قبل دائن المتوفى عن دينه . تضامنهم فيه	٢٤ يناير ١٩٣٥	٤٧٠	٢١٥
مسئولية الطبيب . خطأ المهنة . عدم المسؤولية الا في حالات الجهل الفاضح . ومسئوليته في غيرها .	٢٦ يناير ١٩٣٥	٤٧١	٢١٦

العدد السادس

فهرست القسم الثاني

الستة الخامسة عشرة

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			(٥) قضاء المحاكم المختلطة
٢١٧	٤٧٥	٢٨ فبراير ١٩٣٤	١- اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . في الإخلاء بعد التنبيه . ثابت - ٢ - - مستأجر بغير عقد . الإخلاء . لا حاجة . للتنبيه به
٢١٨	٤٧٥	» » »	١- استحقاق . حمل الإثبات على مدعيه - ٢- ملكية . نقل التكليف . مجرد قرينة يجب تكملتها - ٣- وضع يد . بخمسة سنوات . السند الصحيح - ٤- مضي المدة بخمس سنوات . العقد . إثبات التاريخ .
٢١٩	٤٧٥	» » »	١- شركة توصية . بأسمهم . مركزها بمصر . اعتبارها مختلطة ٢- استئجار الاشخاص . النص على الامتناع عن العمل بعد انتهاء العقد . جوازه - ٣- شرط جزائي . في تعهد بعدم عمل شيء - التكليف الرسمي غير لازم .
٢٢٠	٤٧٦	٦ مارس ١٩٣٤	١- ارض صحراء . ملكية الحكومة لها . ثابت . لا حاجة لمستندات ملكية - ٢- ملكية اثباتها . مجرد تداول عقود الملكية بغير وضع اليد المؤدى لها . غير كاف - ٣- وضع يد . مجرد وضع اعلانات بمعرفة محضر أو خبير - غير كاف لاثباته - ٤- ملكية . دائن مرتتهن تمسكه بملكية المدين . ضرورة اثبات وضع اليد وصحة الملكية - ٥- بيع . الثمن . حلول المشتري محل الدائن المرتتهن - بدعوى سداد الدين - غير لازم
٢٢١	٤٧٦	» » »	استرداد محصولات . بناء على رهن حيازي . في أطياف على الشيوع . بعد قسمتها قسمة مهايأة . جوازه
٢٢٢	٤٧٧	» » »	١- توزيع . دائن للتركة . حقه قبلها بناء على حكم واختصاص ٢- تركة . دائن لها . اتفاهه مع الورثة . مسقط لحقه . قبل دائني الورثة - ٣- حكم غيابي . سقوطه . قبوله من المدين . غير مؤثر على حقوق الدائنين السابقين له - ٤- فوائد . الدفع بسقوطها . بمضي خمس سنوات من حق المدين شخصيا .

العدد الخامس عشر

فهرست القسم الثاني

العدد الخامس

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
١ - حكم . عدم قابلية الطعن فيه بالطلاق - ٢ - رهن عقارى . سقوطه لعدم تسجيله . التمسك به . جوازه . ولو من تلقاء نفس قاضى التوزيع - ٣ - رهن عقارى . تجديد تسجيله . اعتباره من تاريخ انتهاء المدة الأولى - ٤ - توزيع معارضة . تجديد التسجيل . حجته قبل الدائنين - ٥ - ديون تركة . القانون الواجب تطبيقه . ٦ - تجديد تسجيل الرهن . حتى فى حالة الوفاة . لزومه	٦ مارس ١٩٣٤	٤٧٧	٢٢٣
١ - جريدة . اسمها . حق ملكية خاص . طريقة اكتسابه . بأصدار الجريدة - ٢ - جريدة . ملكيتها . رخصتها الادارية . اعتبارها . حدودها .	٧ مارس ١٩٣٤	٤٧٨	٢٢٤
هبة المنقول . أوراق مالية أو سندات . ملكيتها . قيدها باسم الموهوب له - مظهره	٨ مارس ١٩٣٤	٤٧٨	٢٢٥
تأمين . سيارة . حادث . نص على عدم المسؤولية فى عقد الشركة . مداه . تطبيقه	٨ مارس ١٩٣٤	٤٧٩	٢٢٦

المحكمة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

تَحْقِيقُهَا لِحَاكِمِيَّةِ الْأَمَلَةِ

السنة الخامسة عشرة

أبريل سنة ١٩٣٥

العدد السابع

Un sacrifice, quel qu'il soit est plus beau que tous les élans de l'âme et de la pensée. L'imagination exaltée peut produire les miracles du génie, mais ce n'est qu'en se dévouant ou à son opinion ou à ses sentiments qu'on est vraiment vertueux (M.^{me} De Staël)

إن الوالي إذا اختلف هواه منعه ذلك كثيرا من العدل . فليكن أمر الناس عندك في الحق سواء فانه ليس في الجور عوض من العدل . فاجتنب ما تنكر أمثاله . وابتذل نفسك فيما افترض الله عليك راجيا ثوابه . متخوفا عقابه
(الامام علي بن أبي طالب)

جميع المقالات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بالادارة ترسل بعنوان «ادارة مجلة المحكمة وتحريرها»

بشارع المتاح رقم ٢٠

مطبعة مجازي بالقاهرة

تلفون ٥٥٤٨٠

بیان

نشرنا في القسم الاول من هذا العدد الاحكام الآتية :

عدد ٩ أحكام صادرة من محكمة النقض والابرام المدنية

٨ » » » » » الجناية

وقد لخص هذه الاحكام كالمعتاد حضرة محمود افندى عمر سكرتير محكمة النقض باشراف
حضرة صاحب العزة الأستاذ حامد بك فهمى الذى تولى مراجعتها

ونشرنا في القسم الثاني

عدد
٨
أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الأهلية

٦ أحكام صادرة من المحاكم الكلية الأهلية

٣. أحكام : : القضاء المستعجل

٦ أحكام » » المخاكم الجزئية

١٠. أحكام محكمة الاستئناف المختطة

كما نشرنا في القسم الثالث بحثا لحضرة القاضي زكي خير الابوتيجي موضوعه « عقد البيع بعد قانون التسجيل ليس عقدا شكليا »

لجنة تحرير المجلة

راغب اسکندر - محمد صبری ابو عالم

قضاء محكمة النقض في الاموال المدنية (١)

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وحضور
حضرات أصحاب العزة مراد وهبه بك ومحمد فهمي حسين بك وحامد فهمي بك وعبد الفتاح
السيد بك مستشارين والامستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف)

بطريق النقض بسبب خلوه من الاسباب او
قصور اسبابه .

المحكمة

« من حيث ان المادة العاشرة من قانون انشاء
محكمة النقض لم تجز للخصوم الطعن في الاحكام
الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف
احكام المحاكم الجزئية الا اذا كانت القضية من قضايا
وضع اليد او كان الحكم صادرا في مسألة
اختصاص بحسب نوع القضية او اختصاص بحسب
احكام المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم
الاهلية وكان الحكم المطعون فيه في هاتين الحالتين
مبنيا على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في
تأويله وإذن فلا يجوز الطعن في هذه الاحكام
بوقوع بطلان جوهري في الحكم أو في الاجراءات
لان الطعن بهذين الأمرين لا يجوز قانونا الا في
حق الاحكام الصادرة من احدى محاكم الاستئناف
(المادة التاسعة) .

« وحيث ان محصل الطعن في الدعوى الحالية

٩٧

٣ يناير سنة ١٩٣٥

نقض و ابرام . خلو الحكم من الاسباب . بطلان جوهري .
حكم في قضية من قضايا استئناف احكام المحاكم
الجزئية . خلوه من الاسباب . لا يصح سبب الطعن
عليه بطريق النقض (المادة العاشرة من القانون رقم ٦٨
سنة ١٩٣١)

المبدأ القانوني

الطعن بخلو الحكم من الاسباب او بقصور
اسبابه انما يقع تحت مدلول حالة الطعن الخاصة
بوقوع بطلان جوهري في الحكم . وهي غير
حالة الطعن بمخالفة القانون او بالخطأ في تطبيقه
او في تأويله . واذن فالحكم الصادر من المحكمة
الابتدائية في قضية من قضايا استئناف احكام
المحاكم الجزئية الذي تجيز المادة العاشرة من
القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الطعن فيه بطريق
النقض لا يبتناؤه على مخالفة القانون او الخطأ
في تطبيقه او في تأويله . لا يصح الطعن فيه

(١) استنبط قواعد هذه الاحكام حضرة محمود قنديل عسكر تير محكمة النقض وراجعها وقرأها حضرة صاحب العزة حامد بك فهمي المستشار
بمحكمة النقض والابرام ٩٠

المحكمة

« حيث ان الطعن يقوم على وجوه ثلاثة :
أولها - محصله ان محكمة استئناف اسيوط أخذت
في حكمها المطعون فيه بأسباب الحكم الابتدائي
التي ورد فيها ان الطاعن لم يقدم للمحكمة ما يدل
على ان الشيخ عبد الجابر المطعون ضده الأول
استلم من الوصية مبلغ الثمن وقدره ٧٥٥ ملياً و
٣٤١ جنياً لا لغرض مشترى المقدار المذكور من
الدكتور فايز وأخيه ولا لغيره وأنه ليس هناك
ما كان يمنع الوصية من أخذ ايصال عليه بذلك .
ويقول الطاعن ان هذا القول من جانب محكمة
الموضوع فيه مخالفة صريحة للقانون لان عبد الجابر
المذكور هو زوج شقيقة الطاعن ووالدة الطاعن
هي عمه شقيقة له ووالد الطاعن خال شقيق له الخ
وهذه الصلة العائلية كانت سبباً في أن والدة الطاعن
الوصية عليه قد وكلت عبد الجابر هذا توكيلاً شرعياً
مطلقاً لا في الادارة فقط بل في بيع منقولاتها
ومنقولات الطاعن واخوته والاقرار والصلح فهي
تكون أيضاً من الموانع التي تمنع الوصية المذكورة
من أخذ ايصال على عبد الجابر بمبلغ الثمن المذكور
وانه كان من الواجب على محكمة الموضوع أن تحيل
القضية على التحقيق لإثبات ان الثمن دفع من مال
الطاعن ووالدته - ثانياً - ان محكمة استئناف
اسيوط أخطأت أيضاً خطأ قانونياً لأن الطاعن
قدم لها من ضمن مستنداته خطاباً صادراً له من
الدكتور فايز سيفين أحد البائعين يقول له فيه انه
يرجوه « دفع الأموال المطلوبة منكم لسنة ١٩٣١
عن الأتيان مشتركاً » وأن هذا الخطاب كان يجب
على اسوأ الفروض اعتباره مبدأً ثبوت بالكتابة
يجب معه احالة الدعوى على التحقيق لإثبات ان
البيع صدر للطاعن دون عبد الجابر - ثالثاً -
وقوع خطأ في الاجراءات لان محكمة استئناف

ان الحكم المطعون فيه - الصادر من محكمة مصر
الابتدائية بتأييد حكم محكمة الموسيقى الجزئية القاضي
برفض دعوى منع التعرض التي رفعها الطاعن
الأول على باقي الخصوم - هو حكم باطل لعدم
اشتماله على الأسباب التي بنى عليها .

« وحيث ان الطعن بخلو الحكم من الأسباب
أو بقصور أسبابه انما يقع تحت مدلول حالة الطعن
الخاصة بوقوع بطلان جوهرى في الحكم وهي
غير حالة الطعن بمخالفة القانون أو بالخطأ في
تطبيقه أو في تأويله الجائز الطعن بسبب أيهما .
« وحيث انه يتعين لذلك الحكم بعدم جواز هذا الطعن
(طعن محمد بك توفيق بهجت القوريجي وآخر وحضر عنهما
الاستاذ ساجا خبشي ضد مصلحة الاملاك وآخر رقم ٢٣ لسنة ١٩٣١)

٩٨

٣ يناير سنة ١٩٣٥

١ - نقض وإبرام . الطعن في الحكم بسبب جديد . عدم
قبوله .

٢ - إثبات القرابة - تقدير كونها مانعة من الحصول على دليل
كتابي بالحقوق المتنازع فيه أو غير مانعة . موضوع
(المواد ٩ و ١٠ و ١١ من القانون رقم ٦٨ لسنة
١٩٣١ والمادة ٢١٥ من القانون المدني) .

المبادئ القانونية

١ - اذا كان الطاعن لم يتحدد لدى محكمة
الموضوع بتعذر الحصول على دليل كتابي
بسبب قرابة يدعيها . فلا يقبل منه الطعن في
حكمها بأنه أخطأ اذا لم يعتبر هذه القرابة مانعة
من الحصول على الدليل الكتابي .

٢ - ان مسألة كون القرابة المدعاة مانعة
من الحصول على دليل كتابي بالحقوق المتنازع
فيه او غير مانعة هي من المسائل الواقعية التي
تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معيق
عليها من محكمة النقض .

اسيوط باعتمادها في قضائها على قول للدكتور فايز ورد في محضر تحقيق ادارى عمله البوليس يفيد ان المشتري هو عبد الجابر لا الطاعن مع ان هذا القول لم يكن في مواجهة الطاعن ولا والدته ولا قيمة له قانونا . وقد حجزت المحكمة القضية للحكم دون أن تمكن الطاعن من الرد على المحضر المذكور وبقول الطاعن ان هذا الخطأ في الاجراءات موجب لنقض الحكم .

عن اليوم الاول

«وحيث انه لا يعلم من الأوراق المقدمة ما اذا كان الطاعن تحدى لدى محكمة الموضوع بما يقوله من القرابة التي يدعى قيامها بين الشيخ عبد الجابرويين والدته التي كانت وصية عليه . فان لم يكن تحدى بذلك فيكون طعنه الآن غير مقبول لجدة السبب ، وان كان تحدى بذلك وكانت محكمة الموضوع قررت — كما هو الثابت في حكمها — انه ليس هناك ما كان يمنع الوصية من أخذ الايصال عليه بذلك فتكون محكمة الموضوع قد قضت في مسألة واقعية هي كون القرابة المدعاة مانعة من أخذ الايصال أو غير مانعة . ومحكمة الموضوع تملك التقدير في مثل هذه المسألة ولا معقب عليها من محكمة النقض في ذلك . وأما ما يقوله في هذا الوجه من أن واجب المحكمة كان إحالة الدعوى على التحقيق لاثبات أن الثمن مدفوع من ماله هو ووالدته فانه قول لا يلتفت اليه . لأن الطاعن لم يقدم لمحكمة النقض ما يدل على أنه طلب تحقيق هذا فرفضته المحكمة ولم تبين للرفض أسبابا . ولذلك يكون الوجه الأول متعين الرفض .

عن اليومين الثاني والثالث

« هذا ان الوجهان لا يحويان سوى مناقشة في أدلة الموضوع التي قدرتها محكمتنا اسيوط الابتدائية

والاستئناف . على أنه فضلا عن هذا فان الطاعن لم يبين كيف أنه - إذ قدم خصمه محضر التحقيق الادارى الذى كان عما اعتمدت عليه محكمة الاستئناف - لم يبين كيف أن تلك المحكمة حرمته من الرد عليه بل كلامه في هذا الكلام ملق على عواهنه بغير دليل .

(طعن الشيخ عبد العزيز عوض جاد الرب عبد ربه وحضر عنه الأستاذ أباير حكيم ضد الشيخ عبد الجابر عوض عبد ربه وآخرين رقم ٣٩ سنة ٤ ق)

٩٩

٣ يناير سنة ١٩٣٥

مماش الموظف . المنازعة في تقديره . معناه . مجرد الامتناع عن قبض المماش . لا يعتبر منازعة . الفرق بين المنازعة في تقدير المماش وطلب تسويته (المادة السادسة من قانون الماشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩)

المبدأ القانوني

المنازعة المشار اليها في المادة السادسة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ التي يراد بها تعديل مقدار المعاش الذى تم قيده او المكافأة التي تم صرفها هي منازعة لا يتولد الحق منها الا عقب قيد المعاش أو صرف المكافأة . ويسقط هذا الحق بمضى ستة أشهر من تاريخ تسلم السركى المبين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن أو من تاريخ صرف المكافأة لمستحقها . أما طلب تسوية المعاش المبينة أحكامه في المادتين ٣٩ و ٤٠ من القانون المتقدم ذكره فهو غير المنازعة السابقة الاشارة اليها . ولذلك لا يعنى عنها في حفظ حق الموظف من السقوط ولو تضمن الطلب اعتراضا على تقدير السن التي حصلت الاحالة على المعاش بمقتضاها . واذا صح - مع مجرد الاقتراض الجدلى - أن تتحقق المنازعة بغير طريق رفع الدعوى

فيجب على الأقل أن تكون منازعة إيجابية
باجراء كتابي يبين موضوعها والغرض منها واذن
فجرد امتناع الموظف المحال الى المعاش عن
قبض معاشه مدة ثلاثة أشهر بعد تسليمه
سركي المعاش لا يعتبر منازعة بالمعنى المراد
بالمادة المذكورة .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن محكمة الاستئناف
قد أخطأت في تفسير الفقرة الثالثة من المادة السادسة
من المرسوم بقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ الخاص
بالمعاشات الملكية حين قضت بقبول دفع وزارة
المالية وبعدم قبول الدعوى التي رفعها الطاعن على
هذه الوزارة طالبا بها الحكم بتعديل معاشه الذي
يستحقه من أول يناير سنة ١٩٣٠ على اعتبار انه
من مواليد ٢ محرم سنة ١٢٩١ لا من مواليد سنة
١٨٧٣ كما اعتبرته وزارة المالية عند تسوية معاشه
ووجه الخطأ هو كما يزعم الطاعن - أن الشارع لم
يشترط في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة
السادسة من مرسوم القانون الخاص بالمعاشات
الا شرط واحد لقبول الدعوى هو ابداء المنازعة
في المعاش في ظرف ستة أشهر من تاريخ تسلم
صاحب الشأن لسركي معاشه ولم يشترط وجوب
رفع الدعوى بهذه المنازعة في الميعاد المذكور كما
ذهبت اليه محكمة الاستئناف مخالفة ما أخذت به
محكمة أول درجة بعد أن ثبت لها أن الطاعن
أبدى منازعته لوزارة المالية في ذلك الميعاد .

« وحيث ان محكمة الاستئناف بعد أن بينت
ان الثابت لها بالحكم المستأنف ان المستأنف عليه
(الطاعن) قد أبلغ رسميا في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٩
بناحائه الى المعاش ابتداء من يناير سنة ١٩٣٠ فقدم
في ١٨ من ذات الشهر (أي شهر ديسمبر) طلبا

لوزارة المالية مرفقا به مستخرج رسمي مبين به
حقيقة سنه والتمس به أن يكون التعويل في تسوية
معاشه عند تقدير سنه على هذا المستخرج لاعلى
الكشف الطبي الواقع عليه من القومسيون في
سنة ١٨٩٦ عند دخوله خدمة الحكومة - ان محكمة
الاستئناف بعد أن نقلت هذا البيان عن الحكم
المستأنف قالت « ان المحكمة الابتدائية اعتبرت
هذا الطلب نزاعا منه لوزارة المالية في القاعدة التي
بنت عليها تسوية معاشه » وهي اعتماد تقدير
القومسيون لسنة « وان هذه المنازعة حصلت منه »
« عقب اخطاره بالا حالة الى المعاش بتسعة أيام »
« وقبل اليوم المحدد للا حالة الى المعاش وقالت تلك »
المحكمة (أي الابتدائية) ان امتناع المستأنف عليه
« عن قبض معاشه مدة تزيد عن الثلاثة اشهر كل »
« ذلك يدل على انه كان ينازع وزارة المالية في »
« القاعدة التي يراد بها تسوية معاشه وان هذه »
« المنازعة كافية وحاصلة في خلال الستة أشهر المقررة »
« بالمادة السادسة من قانون المعاشات واستخلصت »
« من ذلك أن للمستأنف عليه بعد حصول هذه »
« المنازعة في الميعاد ان يرفع دعواه بعد ذلك في »
« أي وقت شاء » - ثم قالت محكمة الاستئناف بعد
ذلك « انه لانزاع بين المستأنف عليه ووزارة المالية »
« في انه قد قبل معاملة بقانون المعاشات رقم ٣٧ »
« سنة ١٩٢٩ ولا في انه تسلم سركي معاشه في ١٩ من »
« ابريل سنة ١٩٣٠ » ثم اوردت حكم الفقرة الأولى
المنصوص فيها على انه لا يجوز للحكومة ولا لصاحب
الشأن المنازعة في أي معاش ثم قيده متى مضت
سته أشهر من تاريخ تسليم السركي المبين به مقدار
المعاش الى صاحب الشأن ، وحكم الفقرة الثالثة
المنصوص فيها على ان كل دعوى يراد بها أو
بواسطة تعديل مقدار المعاش الذي تم قيده أو
المكافآت التي تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضي الميعاد

المذكور أمام أية محكمة كانت لأعلى الحكومة ولا على مصالحها لأى سبب كان . . . الخ ، ثم قالت « وحيث ان هذا النص في صراحته لا يصح » « قبول التأويل الذى اولته محكمة أول درجة لانه » « تأويل يخالف تمام المخالفة مدلول النص الذى قضى » « بوجوب رفع الدعوى التى يراد بها تعديل مقدار » « المعاش مثل دعوى المستأنف عليه الحالية في ظرف » « الستة أشهر التالية لتاريخ استلامه السركى وقد » « استلم سركى معاشه في ١٩ من ابريل سنة ١٩٣٠ » « ومن حيث ان مفهوم هذا التسليم ان محكمة الاستئناف لم تعتبر مجرد امتناع الطاعن عن قبض معاشه مدة ثلاثة أشهر بعد تسلمه سركى المعاش لم تعتبره منازعة بالمعنى المراد للمادة السادسة من قانون المعاشات ويدها الحق في ذلك لان هذا الامتناع امر سلبى محض ، ومع مجرد الاقتراض الجذلى بان المنازعة المشار اليها في المادة المذكورة تتحقق بعدم رفع دعوى ، فانها على الأقل لا بد أن تكون منازعة ايجابية باجراء كتابى بين موضوعها والمراد منها .

« وحيث ان ما ذهبت اليه محكمة الاستئناف أيضا (كما هو مفهوم حكمها) - من عدم الاعتراف في هذا الصدد - بمثل الطلب الذى قدمه الطاعن لوزارة المالية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قبل تسلمه سركى المعاش هو كذلك حق وذلك لان المادة ٣٩ من القانون نمرة ٣٧ سنة ١٩٢٩ توجب على من استحق معاشا أو مكافأة أن يقدم الى وزارة المالية طلب معاشه في ميعاد ستة أشهر تبتدىء من اليوم الذى يفقد فيه الموظف أو المستخدم حقه في ماهية وظيفته ، والمادة ٤٠ تنص على ان كل طالب يتعاق بالمعاش أو بالمكافأة يقدم بعد انقضاء هذا الميعاد المقرر في المادة السابقة يكون مرغوا ويسقط كل حق للطالب في المعاش أو المكافأة . فطلب المعاش لا يحتمل لذاته الا طلب تسويته وقد رتب

القانون على عدم تقديمه في ميعاده جزاء خاصا هو سقوط كل حق للطالب في المعاش أو المكافأة أما حق المنازعة التى يراد بها تعديل مقدار المعاش الذى تم قيدة او المكافأة التى تم صرفها فهو حق آخر لا يتولد الا عقب قيد المعاش أو صرف المكافأة ويسقط بمضى ستة أشهر من تاريخ تسلم السركى المبين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن أو من تاريخ صرف المكافأة لمستحقها .

« وحيث انه مادام قاضى الموضوع قد دل بحكمه على انه لم يكن من الطاعن أية منازعة معتبرة بعد تاريخ تسلمه سركى المعاش الا منازعته بهذه الدعوى الحالية التى لا خلاف فى انها رفعت بعد ميعاد الستة أشهر من تاريخ تسلم السركى فالبحت بعد ذلك فى وجوه تفسير الفقرتين المتقدم ذكرهما من المادة السادسة من قانون المعاشات يصبح نافذة فى الدعوى الحالية ولذلك ترى هذه المحكمة عدم الخوض فيه .

« وحيث ان ما أشار اليه محامى الطاعن بجلاسة المرافعة من أن الطلب الذى قدمه في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩ لوزارة المالية هو منازعة حقيقية منه للوزارة فى أمر جوهرى هو التاريخ الذى حددته الحكومة لاحتالته الى المعاش إذ هذه المنازعة يترتب عليها لو أخذ بها أن تزيد مدة خدمته عن المدة التى قررتتها الحكومة مما يستوجب حتما زيادة قيمة معاشه - ما أشار اليه من ذلك وما ذهب اليه من ان هذه المنازعة تعتبر أنها مستمرة حتى بعد استلامه سركى المعاش وانها تدخل اذن ضمن المنازعات التى تعنيها المادة السادسة ، كل ذلك لا معول عليه إذ هذه لم تكن منازعة منه فى قيمة المعاش بعد تسويته وقيدته حتى تكون مصداقا للمنازعة المنصوص عليها فى القانون - ولو بحسب الاقتراض الجذلى السابق الإشارة اليه - بل انها منازعة كان يرمى

بها أولا وبالذات الى استبقائه في الخدمة زمنا أطول مما قررته ومثل هذه المنازعة ليست منازعة حاصلة في مقدار المعاش بعد تسويته فعلا .

(طن مرقص نخلة افندي وحضرته الاستاذ ادوار بلقصرى ضد وزارة المالية رقم ٢٨ سنة ٤٤ق)

١٠٠

١٧ يناير سنة ١٩٣٥

نقض و ابرام - حكم انتهائى صادر قبل انشاء محكمة النقض .

عدم اعلانه . قبوله من المحكوم عليه . عدم جواز

الطن فيه (المادتان ١٤ و ٤٧ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١) .

المبدأ القانونى

ان ما جرى به قضاء محكمة النقض من أن الحق المكتسب المانع من الطعن مناطه - على مقتضى قانون محكمة النقض - هو كون الحكم الصادر في عهد القانون القديم أعلن وانقضى ميعاد الطعن فيه قبل بدء العمل بالقانون الجديد وأما الأحكام التى صدرت في عهد القانون القديم ولم تعلن الآن أو أعلنت ولم يمض عليها ميعاد الطعن عند وجوب العمل بالقانون الجديد اذا أعلنت بعد العمل به فجميعها يجوز الطعن فيها امام محكمة النقض - ما جرى به القضاء من ذلك لا يترتب عليه مطلقا صحة القول بأن الأحكام الاتهامية التى تكون قد صدرت في عهد القانون القديم ولم تعلن للمحكوم عليهم - جميعها يجوز الطعن فيها بطريق النقض حتى ولو كان قد قبلها الخصم وتقدم بها برضائه متجاوزا عن إعلانها اليه . بل اذا كان المحكوم عليه قد قبل الحكم الصادر ضده قبولا نهائيا دالا على استقرار مركزه من خصمه ومركزه خصمه منه على الرغم من عدم إعلانها اليه

فقبوله الحكم وتنفيذه بالرضا على الوجه المتقدم يسقط حقه في الطعن فيه ، حتى ولو لم يكن قد أعلن اليه بالطريق المعتاد .

المحكمة

» من حيث ان يحصل الطعن المرفوع من وزارة الداخلية أن محكمة الاستئناف بنت حكمها المطعون فيه على ان ليس للحكومة الحق في فصل الموظف بغير دافع تقتضيه المصلحة والنظام العام وأنه يجب على الحكومة أن تبين الأسباب التى أدت الى الفصل وإلا كانت هناك مخالفة صريحة لتصوص القوانين الصادرة في شأن الموظفين وأن لمحكمة الحق في بحث تلك الأسباب . ثم رتب على عدم قيام الحكومة ببيان أسباب فصل خصمها (المدعى عليه في الطعن) من الخدمة أنه لم يثبت لديها وجود باعث - سواء أكان خاصا بالعمل أو بالنظام العام - يدعو إلى هذا الفصل وإلى استعمال مجلس الوزراء سلطته فيه ، وأنه لهذا يكون قراره الصادر بحالة المدعى عليه في الطعن إلى المعاش غير متفق مع قصد الشارع في المادة ١٤ من قانون سنة ١٨٨٨ و يكون خصمها محقا في طلب التعويض عما لحقه من ضرر نتيجة قرار وقع مخالفا للقوانين طبقا للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم . وتقول الوزارة الطاعنة إن المحكمة قد خالفت القانون العام وأخطأت في تطبيق المادة ١٤ من قانون سنة ١٨٨٨ . والمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وفي تأويلها وأن وجه الخطأ هو أن للحكومة الحق المطلق في فصل الموظف من وظيفته وأنها ليست ملزمة ببيان أسباب الفصل وأن حق المحكمة في بحث قرار الفصل مقصور على النظر فيما إذا كان قرار الفصل مستوفيا شكلا قانوني ومطابقا لنصوص القوانين المعمول بها أم لا . أما تقدير الظروف والمنااسبات:

التي اقتضت الفصل فهو متروك لجهة الادارة ويجدها ولا رقابة للحكام عليها فيه .

« ومن حيث ان المدعى عليه في الطعن دفع — أولا — بعدم قبوله لحصول رضا الحكومة بالحكم المطعون فيه رضا مستفاد من قيام الحكومة بتنفيذ هذا الحكم برضاها بدفع جميع المحكوم به والمصاريف القضائية — وثانيا — بعدم قبوله لعدم انطباق قانون انشاء محكمة النقض عليه . وقال في شرح الدفع الاول ان الحكم المطعون فيه صدر في ١٧ مارس سنة ١٩٢٧ وان الحكومة طلبت اليه ان يقدم لها صورة الحكم التنفيذية لتدفع له بموجبها جميع المحكوم به من أصل ومصاريف بغير حاجة الى اعلانه اليها فقدمها فدفعت اليه فعلا مجموع المحكوم به وقدره ٩٠٠ مليم ٥٦١٠ جنيهات تحويلا على البنك الاهلي وأخذت منه إيصال الدفع والمخالصة على الصورة التنفيذية التي تسلمتها ولا تزال لديها وقد تحداها بتقديمها لهذه المحكمة . وقال في شرح الدفع الثاني ان محكمة النقض اذا كانت قد جرت حقا في قضائها على اعتبار ان مناط الحق المكتسب المانع من جواز الطعن هو كون الحكم الصادر في عهد القانون القديم قد أعلن وانقضى ميعاد الطعن فيه قبل بدء العمل بالقانون الجديد وان الأحكام التي لم تعلن قبل صدور هذا القانون أو التي أعلنت ولم يمض على اعلانها ميعاد الطعن عند بدء العمل به فانه يلحقها — اذا كانت جرت على هذا القضاء فلا يظن أنها تعزم تطبيقه على صورة القضية الحالية لأن القانون انما قصد حتما تلك الأحكام التي صدرت قبيل العمل به وأهل اصحابها في اعلانها أولم يمض على صدورهما وقت كاف لاعلانها الى ان صدر القانون الجديد ، إذ في هذه الحالات فقط يمكن اعتبار الحكم الصادر في عهد القانون القديم أنه لم يصبح بعد حقا مكتسبا . اما في مثل صورة الدعوى الحالية التي يكون الحكم فيها صادرا في

مارس سنة ١٩٢٧ وتكون الحكومة قد قبلته ونفذته في اول ابريل من تلك السنة أي قبل انشاء محكمة النقض بنحو اربع سنوات . ولم ترفع طعنها عنه الا بعد نحو سبع سنوات . من تاريخ صدوره فان روح القانون لا ترمى الى القول بجواز الطعن .

« وحيث ان الطاعنة قد اجابت على هذين الدفيعين بانها وان كانت قد دفعت المبلغ المحكوم به الى خصمها في سنة ١٩٢٧ بغير تحفظ الا انه ينبغي ان يراعى في تقدير افادة هذا الدفع معنى الرضا بالحكم ، ان محكمة النقض لم تنشأ الى في سنة ١٩٣١ فلم تكن الحكومة تستطيع الاحتفاظ بحق الطعن في الحكم بطريق النقض ، وكذلك ينبغي ان يراعى توافر ما اشترطه القانون في التصرف الدال على الرضا الضمني بقبول الحكم من ان يكون مفيدا لتسليم المحكوم عليه بصحة الحكم وتنازله عن الطعن فيه وانه اذا روعى هذا وذاك ولو حظ ان الحكم المطعون فيه قد كان نهائيا ومتعين التنفيذ ولا مناص من تنفيذه خضوعا لقوته واتقاء للتنفيذ الجبري وزيادة المصاريف لا يكون في قيام الحكومة بدفع المحكوم عليها به لخصمها معنى الرضا بهذا الحكم المتضمن لسقوط الحق في الطعن فيه .

« ومن حيث انه تبين لهذه المحكمة من المستندات المقدمة لها ان الحكم المطعون فيه صدر في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٧ وان مصطفى بك بدران قد استلم صورته التنفيذية في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ وانه قدمها القسم قضيا الحكومة طالبا منها صرف المبلغ المقضي به له وانه في ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ كتب النائب عن المستشار الملكي لوزارة الداخلية خطا با يذكر لها فيه ما جرى في الدعوى امام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف وما حكمت به المحكمتان فيها وان مصطفى بك بدران قدم للقسم صورة الحكم الا استثنافي التي استخرجها للتنفيذها طالبا صرف المبلغ المقضي به لصالحه نهائيا ثم قال « وبما ان الحكم الصادر في » هذه القضية نهائي ولا مناص من تنفيذه فالقسم »

« لا يرى ما يمنع من صرف المبلغ المحكوم به »
 « مضافا اليه سبعة وعشرون جنيها قيمة المصاريف »
 « وأتعاب المحاماة من محكمة ثاني درجة بعد أخذ »
 « المخالصة منه على الصورة التنفيذية المرسلة طيه »
 « وبناء على ذلك سلبت الحكومة لمصطفى بك في »
 « أول ابريل سنة ١٩٢٧ تحويلا على البنك الأهلي »
 « بقيمة جميع المبلغ المحكوم به من أصل ومصاريف »
 « وأتعاب وأقر هو على صيغة التسليم بأنه استلم »
 « الشيك الذي هو قيمة التعويض والمصاريف »
 « وأتعاب المحاماة في الدعوى المرفوعة بتاريخ »
 « سنة ١٩٢٤ والمحكوم فيها نهائيا من محكمة »
 « الاستئناف بجلسة ١٧ مارس سنة ١٩٢٧ وأنه »
 « اعطى مخالصة تامة ونهائية وأقر انه ليس له »
 « قبل وزارة الداخلية أى حق أو مطالبة أو دعوى »
 « بسبب حالته الى المعاش بقرار مجلس الوزراء »
 « الصادر في ٥ ابريل سنة ١٩٢٣ » . وكان ذلك
 في أول ابريل سنة ١٩٢٧ .

« وحيث ان الطاعة نظرت الى ظاهر ماجرى به
 قضاء هذه المحكمة من ان الحق المكتسب المانع من
 الطعن مناطه على مقتضى قانون محكمة النقض هو
 كون الحكم الصادر في عهد القانون القديم أعلن
 وانقضى ميعاد الطعن فيه قبل بدء العمل بالقانون
 الجديد واما الأحكام التي صدرت في عهد القانون
 القديم ولم تعلن للآن أو أعلنت ولم يمض عليها ميعاد
 الطعن عند وجوب العمل بالقانون الجديد أو أعلنت به
 بعد العمل به فجميعها يجوز الطعن فيها أمام محكمة
 النقض . نظرت الطاعة الى ظاهر هذا القضاء فخطر
 لها ان الحكم المطعون فيه مادام لم يعلن اليها فان
 لها حق الطعن فيه على الرغم من قيامها بتنفيذه على
 الوجه المتقدم .

« وحيث ان محكمة النقض لا تقصد بالبداية
 بما قررتها في أحكامها الا الرد على ما كانت دفعت

به النيابة وقتئذ من أن نهائية الحكم الصادر من
 محاكم الدرجة الثانية في عهد القانون القديم تجعله
 غير مقبول الطعن فيه بطريق النقض سواء أكان
 قد أعلن أم كان لم يعلن وسواء أكان قد انقضى
 ميعاد الطعن فيه بالنقض أم كان لم ينقض عند
 وجوب العمل بالقانون الجديد . والقضاء على هذا
 الوجه لا يترتب عليه مطلقا صحة القول بأن الأحكام
 الانتائية التي تكون قد صدرت في عهد القانون
 القديم ولم تعلن للمحكوم عليهم جميعها يجوز الطعن
 فيها بطريق النقض حتى ولو كان قد قبلها الخصم
 ونفذها برضائه متجاوزا عن إعلانها اليه .

« وحيث ان المسألة المعروضة على محكمة
 النقض هي في الواقع هل قبلت الحكومة الحكم
 المطعون فيه قبولا نهائيا دالا على استقرار مركزها
 من خصمها ومركز خصمها منها وذلك على الرغم
 من عدم إعلان الحكم المطعون فيه اليها للآن ، أم
 هي لم تقبله على هذا الوجه

« وحيث ان مما ينبغي ملاحظته — بادية
 الرأي — ان الخصم لو كان قد أعلن الحكومة
 بالحكم المطعون فيه قبل سعيه لديها ذلك السعي
 الودي الذي انتهى منها بدفع المبلغ المحكوم به ،
 لكان طعنها هذا غير مقبول أخذا بما جرى عليه
 قضاء هذه المحكمة المتقدم الذكر .

« وحيث ان الأصل ان من يجب ان يعلن
 اليه حكم ما كيما يتبدى ميعاد ما يكون له من طعن
 فيه ، فله الحق أن يتنازل صراحة أو دلالة عما يجب
 على خصمه من هذا الاعلان وأن يعفيه منه .

« وحيث ان صدور الحكم المطعون فيه في
 ١٧ مارس سنة ١٩٢٧ وتسلم مصطفى بك بدران
 لصورته التنفيذية من قلم الكتاب في ٢٨ مارس
 سنة ١٩٢٧ وتقديمها مباشرة لقلم القضايا وتحرير
 النائب عن المستشار الملكي مكتوبه لوزارة الداخلية

في ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ بعد تسلمه تلك الصورة غير معلنه ، ذلك المكتوب الذي يقول فيه بعد ايراده وقائع الدعوى وما جرى فيها ان مصطفى بك بدران استخرج الصورة التنفيذية للتنفيذ بها وأنه قدمها له طالباً صرف المبلغ المقضى به لصالحه نهائياً ثم يبدى رأيه بان الحكم نهائى ولا مناص من تنفيذه وأنه لا يرى ما يمنع صرف المحكوم به من أصل ومصاريف وأتعاب إلى صاحبه وأخذ المخالصة على الصورة التنفيذية المرسلة مع هذه المكاتبة - هذا كله مضافاً إليه قيام الوزارة في اليوم التالى أى يوم اول ابريل سنة ١٩٢٧ بتسليم المبلغ إلى خصمها ورضاؤها بما قيل في هذه المخالصة من أنها مخالصة تامة نهائية وأن ليس لخصمها قبلها أى حق ولا مطالبة أو دعوى بسبب إحالته الى المعاش - كل ذلك فيه دلالة تامة على ان الوزارة أعفت فعلاً خصمها من إعلان الحكم لها اعفاء نهائياً وأنها أرادت تسوية مركزها منه ومركزه منها بما يحقق لكل منهما الاستقرار والاطمئنان .

« وحيث ان قبول الحكم وتنفيذه بالرضا على مثل الوجه المتقدم يسقط حق من نفذه في الطعن فيه حتى ولو لم يكن قد اعلن اليه بالطريق المعتاد ولهذا يكون هذا الطعن غير مقبول شكلاً . (طعن وزارة الداخلية ضد مصطفى بك بدران وحضره الاستاذ محمد على علويه باشا رقم ١٣ سنة ٤ ق)

١٠٤١

١٧- يناير سنة ١٩٣٥

قبض وإبرام . استتمام إجراءات الدعوى . تغيير صفة أحد الخصوم بعد ذلك . غير موقف لإجراءات الطعن . (إيقاف المرافعة المواد ٢٩٧ - ٢٩٩ مرافعات) .

المبدأ القانوني

إذا كانت إجراءات الدعوى كلها قد تمت من تقرير بالطعن ومذكرات من قبل طرفي

الخصوم وإبداء النيابة العامة رأيها فيها ، ثم تغيرت صفة أحد الخصوم بعد ذلك ، فهذا التغير لا يستوجب إيقاف نظر الطعن والفصل فيه .

المحكمة

« من حيث ان الطعنين مرفوعان عن حكم واحد وأحدهما يتعلق بالدعوى الأصلية المرفوعة أصلاً من الشيخ على فرغلي ضد عبد الحافظ أفندي والثاني يتعلق بدعوى الضمان الموجهة من عبد الحافظ أفندي على ضامنه الشيخ جلال هاشم فلذلك قررت هذه المحكمة عقب المرافعة ضم ثانيهما الى الأول .

« ومن حيث أنهما قدما صحيحين في الميعاد عن حكم قابل للطعن فهما مقبولان شكلاً .

« ومن حيث ان وكيل الشيخ على فرغلي لفت نظر المحكمة الى ان عبد الحافظ أفندي السيد قد حكم بأفلاسه بعد ان تمت بقلم الكتاب اجراءات تحضير الطعن . فرد عليه وكيل عبد الحافظ أفندي بأن هذا صحيح ولكن فضلاً عن انه لا يوقف نظر الدعوى فان لديه توكيلاً من السنديك المعين للتفليسة .

« وحيث ان اجراءات الدعوى كلها قد تمت من طعن ومذكرات من قبل طرفي الخصوم وأبدت النيابة العامة كتابة رأيها فيها ولم تتغير صفة عبد الحافظ أفندي الا بعد ذلك كما يؤخذ من أقوال الخصوم فهذه المحكمة رأت ان الطعن وقد أصبح محضراً مهياً للحكم فيه وأنه لا يؤثر فيه تغير صفة أحد الأخصام من بعد ولا يستوجب هذا التغير إيقاف نظره والفصل فيه - رأت ذلك فسمحت للخصوم بإبداء ملاحظاتهم الشفوية بالجلسة . وقد أبدوها فقلاً . على ان هذه الملاحظات لم تخرج وما كان ليتمكن ان تخرج . عما (١ - ٢)

ورد بالمرافعة الكتابية التي تمت قبل تغير الصفة كما هو مقتضى قانون محكمة النقض
 « ومن حيث ان حاصل الطعن الاول المقدم من عبد الحافظ ان الحكم المطعون فيه بتأييده الحكم المستأنف مكتفياً بقوله «أما علاقة» الشيخ علي بعبد الحافظ افتدى فقد ثبت من « بوالص الشنن ان رسائل البصل كانت تشحن « مباشرة من الاول الى الثاني وأنها كانت « تقيد بدفاتر الثاني باسم الاول ولجسائه خاصة « قد جاء مقتضياً فان الواقع ان بلاعلاقة بين عبد الحافظ وعلی فرغلي وانما عبد الحافظ كان وكيلًا بالعمولة عن الشيخ جلال هاشم وكانت رسائل البصل ترسل اليه من الشيخ جلال هاشم لتصرفها فكان يصرفها ويحاسب مرسلها جلال هاشم على ثمنها والعلاقة التي تربطهما هي علاقة تحكمها نصوص قانون التجارة الخاصة بالوكالة بالعمولة وليست علاقة وكيل بموكل مما تنطبق عليه القواعد المدنية . وانه سواء أكان جلال هو صاحب البضاعة المرسلة أم كان هو أيضاً وكيلًا بالعمولة عن علی فرغلي أو عن الشركة التي يئنه وبين علی فرغلي فان هذا لا يهمني . ولقد جاء الحكم المطعون فيه قاصراً عن بيان ما اذا كانت تلك العمليات التي قام بها عبد الحافظ (الطاعن) هي عمليات مدنية جرت بين وكيل وموكل أم هي تجارية مما تنطبق عليها النصوص الخاصة بالوكالة بالعمولة وجاء قاصراً أيضاً عن بيان العناصر الواقعية لتلك العلاقة الأخرى التي جعلها أساساً لتأييد الحكم المستأنف (أي علاقة عبد الحافظ بعلی فرغلي) وبخاصة عن بيان ما أفاده التحقيق الذي أجرته محكمة الاستئناف تنفيذاً لحكمها التمهيدى الذى أصدرته فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٠ بخصوص تحقيق وجود شركة المحاصة التي قال جلال بقيامها بينه وبين علی فرغلي .

« ومن حيث ان مبنى الطعن المرفوع من جلال هاشم ان الحكم المطعون فيه قد جاء كذلك مقتضب الأسباب قاصراً عما مكتفياً بقوله « ان « الحكم المستأنف أصاب فيما قضى به للأسباب « التي بنى عليها ولأن التحقيق الذى قامت به « هذه المحكمة لم يسفر عن إثبات الشركة التي « يدعى جلال هاشم وجودها بينه وبين الشيخ « على فرغلي عماره كما ان المستندات والدفاتر « المقدمة من المستأنفين لم تشر بكلمة واحدة الى « قيام هذه الشركة . ويقول الطاعن ان الحكم المستأنف لم يتعرض مطلقاً الى القول بنفى هذه الشركة وكل ما جاء فيه ان محكمة الدرجة الاولى ترى منعا للساس بأى حق يحتمل ان يكون « جلال هاشم قبل علی فرغلي عماره بخصوص « الشركة المدعى بها أن ترك لها شأنهما فى ذلك « إذ ان بحث هذه المحكمة فى أمر هذه الشركة « لم يكن الا بالقدر الكافى لإثبات أو نفي صفة « جلال هاشم فى النيابة عن المدعى فى قبض ثمن « البصل الذى ثبت إرساله منه . أما الأسباب التي جاءت بالحكم المطعون فيه بعد ذلك فهي مبهمة غير معتبرة قانوناً إذ كان على محكمة الاستئناف ان تبين الوقائع التي استخلصتها من التحقيق والمستندات والدفاتر والتي أدت بها الى النتيجة التي وصلت اليها .

هــ

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد ورد به ان الحكم المستأنف قد أصاب فيما قضى به « للأسباب التي بنى عليها ولأن التحقيق الذى قامت به هذه المحكمة (أى محكمة الاستئناف) لم يسفر عن إثبات الشركة التي يدعى الشيخ جلال « هاشم وجودها بينه وبين الشيخ علی فرغلي كما « ان المستندات والدفاتر المقدمة من المستأنفين «

« لم تشر بكلمة واحدة الى قيام هذه الشركة . اما »
 « عن علاقة الشيخ على بعبد الحافظ فقد ثبت من »
 « بوالص الشحن ان رسائل البصل كانت تشحن »
 « مباشرة من الاول الى الثاني وانها كانت تقيد في »
 « دفاتر الثاني باسم الاول وحسابه خاصة . »
 « واما ان المخبرات كانت تجري بينها أحيانا »
 « بواسطة الشيخ جلال فلا يؤخذ من ذلك ان »
 « هذا الوسيط كان وكلا بالعمولة عن الشيخ »
 « على كما زعم عبد الحافظ افدى أمام هذه المحكمة »
 « بعد ان اعترف أمام محكمة أول درجة بأنه »
 « (أي جلال) كان وكلا عنه هو (أي عن »
 « عبد الحافظ) وشريكاً في العمولة . فاذا كان التحقيق »
 « الذي أجرته هذه المحكمة غير منتج فيما يختص »
 « بهذه العلاقة ففي تلك المستندات وذلك »
 « الاعتراف ما يكفي لإثباتها ولذلك يتعين تأييد »
 « الحكم المستأنف » .

« وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أخذ
 الحكم المطعون فيه بأسبابه وزاد عليها قد أوضح
 أن صفة النيابة التي يدعيها الشيخ جلال هاشم
 عن علي فرغلي لم تثبت ثبوتاً كافياً وأن الأدلة قد
 نهضت على عكس ذلك من أقوال عبد الحافظ
 افدى بمحضر الاستجواب الرقم ١٨ فبراير سنة
 ١٩٣٠ ومن كشف الحساب المقدم منه تحت
 نمرة ٢٤ دوسيه ومن الخطابات العديدة المرسلة
 من جلال هاشم اليه . وقد فصل الحكم هذه الأدلة
 تفصيلاً وافياً فتكلم على كشف الحساب المتقدم
 المذكور وما ورد به ثم على الخطابات المرسلة من
 جلال هاشم الى عبد الحافظ قائلاً ان عباراتها
 لا تبين على الاعتقاد بوجود الشركة التي يدعي
 جلال هاشم قيامها بينه وبين علي فرغلي بخصوص
 البصل المطالب بضمنه ويرتب على وجودها انه
 كانت له صفة في قبض هذا الثمن من عبد الحافظ
 وانه قبضه فعلاً وأدخله في حساب تلك الشركة .

ثم تكلم الحكم كذلك على الخطابات التي استند
 اليها جلال هاشم لإثبات تلك الشركة وانتهى
 من فحص ذلك جميعه الى أن قال « انه لا يمكن
 الاطمئنان الى القول بأن الصلة التي تشعر بوجودها
 تلك الخطابات هي صلة الشركة بل يحتمل أن
 تكون هذه الصلة هي صلة المدعى بنائب التاجر
 المرسل اليه يسأله عن الأسعار ويطلب سرعة
 تصريف البضاعة وارسال دفعات من الثمن الخ »
 « وحيث انه متى لوحظ هذا وذاك يتضح ان
 محكمة الموضوع أثبتت مسئولية عبد الحافظ أمام
 علي فرغلي مباشرة عن ثمن البصل المحكوم به له
 اثباتاً واضحاً لا يحتمل جدلاً ثم أثبتت مسئولية
 جلال هاشم أمام عبد الحافظ عن هذا الثمن الذي
 أرسله عبد الحافظ اليه لإثباتاً واضحاً أيضاً وأما
 دعوى جلال هاشم بوجود شركة بينه وبين علي
 فرغلي وأن هذا البصل هو من ممتلكات الشركة
 وأنه أخذ ثمنه من عبد الحافظ لذمة هذه الشركة
 وأدخله في حسابها فقد قررت محكمة الاستئناف
 أنها دعوى لم يقم عليها دليل . ولقد كان دليلاً
 أصبح عبد الحافظ مسئولاً دون غيره لعل فرغلي
 دون غيره وأصبح جلال هاشم مسئولاً دون
 غيره لعبد الحافظ وأصبح علي فرغلي غير مسئول
 عن شيء لا لجلال هاشم ولا لعبد الحافظ كما قضت
 محكمة الموضوع بحق .

« وحيث انه متى علم ذلك وضح أن وجوه
 الطعن المقدمة من كل من الطاعنين هي وجوه
 بعضها متعلق بالموضوع والبعض غير صحيح أو
 غير منتج وعلى ذلك يتعين الحكم برفض الطعنين
 والزام كل طاعن بمصاريف طعنه وجعل مصاريف
 هذا الحكم مناصفة على الطاعنين والزام كل منهما بمبلغ
 خمسمائة قرش مقابل آتاعاب المحاماة للشيخ علي فرغلي .
 (طعن عبد الحافظ افدى السيد محروس وحضر عنه الأستاذ
 إسماعيل حمزة ضد الشيخ علي فرغلي عمارة وآخر وحضر عن
 الاول الأستاذ أحمد تيجيب براده بك رقم ٥٤ / ٦١ سنة ٤٤)

١٠٢

٢٤ يناير سنة ١٩٣٥

١ - تعويض . مناط استحقاقه . شريك المستأجر في الاجارة .

علاقته بالمؤجر .

٢ - تعويض . تقديره بفوائد تعويضية . جوازه (المادة

١٥١ مدني) .

٣ - نقض وإبرام . مجرد القضاء بما لم يطلبه الخصم لا يصلح

سيا للطعن بطريق النقض . صلاحية لالتماس إعادة

النظر .

المبادئ القانونية

١ - اذا استأجر شخص محلا ، وكان مشروطا عليه في عقد الايجار الا يتنازل عن اجارته لاحد أو يؤجره من باطنه لآخر إلا باذن المؤجر وأشرك المستأجر شخصا آخر معه في التجارة وأودعا بضاعتها في المحل ، ثم تهدم المحل وتلفت البضاعة بفعل المالك وإهماله فلا مخالفة للقانون في أن تقضى المحكمة للمالك البضاعة التالفة بقيمة التعويض المستحق لها .

٢ - كما يجوز للمحكمة ان تقدر مافات لها من ربح في البضاعة التالفة بمبلغ معين تقدره وتضيفه الى ما استقر عندها انه الواجب الزام المؤجر به من التعويض ، يجوز لها أيضا في تقديره ان تجريه مجرى الفوائد القانونية ، إذ هذه مسألة شكل لا أهمية لها . وقضاؤها بهذه الفوائد التعويضية في هذه الصورة لا يصح النعي عليه بأنه قضاء بما لم يطلبه الخصم ، على ان مجرد القضاء بما لم يطلبه الخصم انما يكون وجها لالتماس إعادة النظر لا وجها للطعن بطريق النقض .

المحكمة

« من حيث ان الطعن محصله ان محكمة الاستئناف

جعلت وزارة الأوقاف مسئولة بالضمان المستأجرها والحسنى عبد الرحمن شريكه في تجارة الكهنة ثم أنها ألزمتها بان تدفع لها الفوائد القانونية على مبلغ التعويض الذى حكمت عليها به ثم هي لم تقض لها على ضامنها بما حكم به عليها - وتقول الوزارة الطاعة ان محكمة الاستئناف حين حكمت بذلك قد خالفت القانون من النواحي الآتية : -

أولا - من ناحية انها بنت مسئولية الوزارة على انها لم تقوم بتعهد مباني الوكالة المستأجرة حتى تهدمت مع ان البند السابع من عقد الاجارة وهو الذى يجب تطبيقه في الدعوى يرفع عن الوزارة كل مسئولية - وثانيا - من ناحية ان الوزارة لاعلاقة لها بحسنى افندى عبد الرحمن إذ انها من جهة لم تؤجر الوكالة الا لخليل طه قبسط ومن جهة أخرى قد حرمت على مستأجرها هذا ان يشرك آخر في الاجارة الا بأذنها - وثالثا - من ناحية القضاء بالفوائد المحكوم بها من غير طلب - ورابعا - من ناحية ان محكمة الاستئناف لم تقض على المقاول للوزارة بالتعويض الذى حكم عليها به بناء على أنه كان يعمل بتعليمات مهندس الوزارة مع انه كان يعمل تحت اشراف مهندس هو لا مهندسها هي

هــ

« ومن حيث ان محكمة الاستئناف - بعد ان استهلت حكمها بتقرير ان صاحب العين المؤجرة ضامن مبدئيا لما يحصل من الاضرار للغير بسبب عدم عنايته بمباني ملكه وتعهده اياها وانها اذا تهدمت لطول قدمها كان مسئولا عما لحق الغير من تهدمها - قالت ولكن الوزارة ترتكن في دفع هذه المسئولية وفي الخروج عن هذا المبدأ العام بأسباب « خمسة » ثم ذكرت هذه الأسباب وأخذت تبحث كل سبب منها بعد أن حصلت فهم الواقع في الدعوى من المستندات المقدمة لها ومن محاضر

« فوق البضاعة الا بمرها وبعد طرحها للبيع »
 « بالمزاد فلا محل للاستناد الى ذلك البند السابع »
 « من عقد الاجارة » ثم قالت « وبما انه اذا فرض »
 « وكان قول الوزارة منتجاً مسئولية المستأجر »
 « لانه لم يلاحظ الخلل قبل حصول الهدم ولم يخبر »
 « الوزارة به فكيف تخرج الوزارة من المسئولية »
 « بعد سقوط جزء الحائط في ٤ يولييه سنة ١٩٣١ »
 « وبعد أن أخبرها بحصوله وبعد أن أتمت هي »
 « الهدم في ٩ من يولييه سنة ١٩٣١ وتركت »
 « الأتربة والانقاض فوق البضاعة ثم لم تمكن »
 « المستأجر من استخراجها كاثبت من الوقائع التي »
 « وردت فيما تقدم ودلت على ملزوميتها في »
 « رفع تلك الأتربة والانقاض حتى يستطيع »
 « المستأجر استخراج بضائعه » ومعنى ذلك كله
 ان محكمة الاستئناف أحصت على وزارة
 الأوقاف ما عملته هي من أعمال ضارة وما
 قصرت فيه من تروك ضارة محصلة احصاءها من
 عناصر التحقيق تحصيلاً واقعياً وهذا لارابة
 فيه لمحكمة النقض اما النتيجة القانونية التي
 استخلصتها محكمة الاستئناف من تكييف هذا
 التحصيل الواقعي وهي مسئولية وزارة الأوقاف
 فانها متفقة تمام الاتفاق مع القانون ولا
 خطأ فيها .

« وحيث ان محكمة الاستئناف بعد تقريرها
 مسئولية الوزارة عن البضاعة التي تلفت بالمحل
 المستأجر لم تخطئ في الحكم لما لكي تلك البضاعة
 التالفة بقيمة التعويض المستحق لها على الرغم من
 ان أحدهما كان هو الذي استأجر المحل الذي هدم
 والثاني كان شريكاً له في التجارة اذ التعويض مستحق
 برمته على كل حال ولايهم ان يكون كله للمستأجر
 أو أن يكون للمستأجر شريك فيه . حقيقة ربما
 كان وجه المسألة يتغير لو أن حسنى عبدالرحمن كان
 مستأجراً من باطن خليل طه وكانت البضاعة كلها

اعمال خبير الدعوى المستعجلة وتقريره قائلة . وانه
 « قد ثبت في الدعوى ان خليل طه أخطر »
 « الوزارة في ٤ يولييه سنة ١٩٣١ بسقوط جزء »
 « من حوائط الوكالة بمجرد حدوثه ، طالباً اليها »
 « سرعة العمل لازالة الخطر فقام مهندسها »
 « ومقاولها بالمعاينة ولكنها لم تعمل شيئاً من »
 « الاحتياط ولم تخبر خليل طه بما اتوى ان يفعله »
 « مهندسها . وانه في يوم ٩ يولييه سنة ١٩٣١ »
 « أمر مهندس الوزارة المقاول باجراء الهدم »
 « في جميع الوكالة على غير علم من خليل طه »
 « وبدون لفت نظره فهدمت الوكالة وارتدمت »
 « البضاعة تحت الانقاض ولم يستطع صاحبها »
 « سحبها لان هذا كان يقتضى ازالة الأتربة »
 « والانقاض وهذه لا يمكن رفعها الا بأمر الوزارة »
 « والوزارة لم تصدر أمرها الا في يناير سنة ١٩٣٢ »
 « وتفيذه لا يكون الا اذا بيعت الانقاض بالمزاد »
 « العلني .. » الى ان قالت المحكمة « فبقيت البضاعة »
 « مطبورة تحت الأتربة والانقاض حتى أصابها »
 « المطر الشديد في اكتوبر سنة ١٩٣١ ولبثت »
 « بهذه الحالة الى يناير سنة ١٩٣٢ ، ثم قالت « فلا »
 « يمكن بعد هذا أن ينسب الى المستأجر انه أهمل »
 « أو تأخر في استخلاص بضاعته من تحت الردم . »
 « ومن حيث ان محكمة الاستئناف بعد ان »
 « حصلت فهم هذا الواقع في الدعوى على الوجه »
 « المتقدم ذكره قالت « ان البند السابع من عقد »
 « الاجارة لا يمتد ما يفهم منه الى أبعد من ان »
 « الوزارة تكون حقا غير مسئولة اذ ابدا للهدم »
 « علامة معينة وقصر المستأجر فلم يخطر الوزارة »
 « في الوقت المناسب فاما والظاهر من الوقائع ان »
 « الهدم بدأ بقتة وقد أخطرها المستأجر في بداءته »
 « وهي التي أتمت الهدم والردم بمحض ارادتها ولم »
 « تسمح لأحد برفع الأتربة والانقاض الموجودة »

« من قانون ولا من شروط الاتفاق الخاص » .
 « وحيث ان محكمة الاستئناف لم تخطئ في الحكم لصاحب البضاعة بالتألف بالفوائد التعويضية على ما قدرته المحكمة لهما من التعويض ابتداء من ٤ يولية سنة ١٩٣١ لحين السداد . لأنها قد لاحظت من جهة أنهما كانا يقدران ما أصابتهما من خسارة وما فاقتهما من ربح بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه وكان يطلبان فوق ذلك الحكم على الوزارة بما يستجد لهما من تعويض بواقع ثلاثة جنيهات يوميا من تاريخ رفع الدعوى ، ولا حظت من جهة أخرى انه قد فاقتهما في الواقع ربح ما كانا يربحانه من البضاعة لو كان تم استخلاصها من تحت الردم ولو معينة من يوم ٤ يولية سنة ١٩٣١ . لاحظت ذلك فبعد ان قدرت اثمان البضاعة التي تلفت بمبلغ ٥٠٠ مليم و ١٣١٣٠ جنيهاً وأضافت اليه قيمة تنظيف هذه البضاعة ثم طرحت من المجموع ثمن ما يمكن أن ينتفع به منها — بعد هذا رأيت ان تلزم الوزارة بقوائد المبلغ الصافي ابتداء من ٤ يولية سنة ١٩٣١ قائلة في تقرير ذلك « انه فيما يخص ما كان يزبجه خليل طه وشريكه »
 « من هذه البضاعة في المدة من ٤ يولية سنة ١٩٣١ وهو التاريخ الذي استخلص من الوقائع »
 « ان الهدم بدأ فيه وحرمان الانتفاع بالبضاعة التي »
 « حكم بالتعويض عنها فان المحكمة تقدره بمبلغ ٠/٥٠ . لغاية سداد المبلغ » .
 « وحيث انه كما يجوز للمحكمة ان تقدر ما فات المحكوم لهما من ربح في البضاعة التي أمكن استخلاصها من الردم بمبلغ معين تقدره وتضيفه الى ما استقر عندها انه الواجب الزام الوزارة به من التعويض ، يجوز لها أيضا في تقديره ان تجزئته بجرى الفوائد القانونية كما فعلت ، إذ هذه مسألة شكل لا أهمية لها . ويتج من ذلك ان المحكمة لم تحكم

له . اذن لربما أمكن ان يقال ان هذا المستأجر من الباطن دخل في المكان بلا اذن رغم المنع الصريح المقرر بالعقد وان عليه وزر هذه المخالفة وتبعية الضرر الذي أصاب البضاعة من خلل المكان وسقوطه أما وحسنى عبدالرحمن هذا ليس — كما ذكرته محكمة الموضوع — الاشريكاً لخليل طه في تجارته ، وهذه الشركة مباحة لاشي في القانون ولا في عقد الايجار المحرر بين خليل طه والوزارة يمنع منها وهي لا تمس العلاقة المقررة بهذا العقد بين طرفيه ولا تغير شيئاً مما فيه من الحقوق والالتزامات التي لكل منهما وعليه ، فاحتجاج الوزارة على حسنى عبدالرحمن بما ورد في العقد من منع التأجير من الباطن هو احتجاج لا يصادف محلاً يرد عليه . ويبقى ان البضاعة التالفة سواء أكانت لخليل طه وحده أم كان له فيها شريك أم كانت مودعة عنده للغير وتلفت بفعل الوزارة وإهمالها — كما هو الحال في الدعوى — فان على الوزارة التعويض عنها . ولا مصلحة لها في ان يكون دفع التعويض لخليل طه كما يدفعه هو من بعد لمستحقه من شريك أو مودع أو ان يكون الدفع منها مباشرة لهذا المستحق .

« وحيث ان محكمة الاستئناف كذلك لم تخطئ حين رفضت الحكم للوزارة على الما قول الذي ادخلته ضامناً ، بما حكم عليها به لانها بنت حكمها هذا على ما حصلت من فهم الواقع في الدعوى حيث قالت « انه قد وضع لها من التحقيق واعمال الخير واقرار »
 « الخصوم ان الما قول فيما أجراه من هدم انما كان »
 « يعمل فيه بأمر مهندس الاوقاف نفسه إذ هو »
 « (أى الما قول) لم يكلف بعمل ما الا في ٢٣ سبتمبر »
 « سنة ١٩٣١ بعد اعطائه المقياسه ... وانه قد »
 « اتم عمله في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣١ ... ولذلك »
 « قررت في حكمها المطعون فيه ان لا أساس »
 « لمسئولية الما قول لامن وقائع الدعوى ولا » .

بما لم يطلبه الخصوم . هذا على ان مجرد القضاء بما لم يطلبه الخصم انما يكون وجهاً لالتماس اعادة النظر في الدعوى . لا وجهاً للطعن بطريق النقض .

(طعن وزارة الاوقاف ضد خليل طه وآخرين وحضر عن الاوليين الثاني الاستاذ جديك الديواني وعن الثالث الاستاذ جبر مشرق رقم ١٧ سنة ٤ ق)

١٠٣

٢٤ يناير سنة ١٩٣٥

وقف . الاقرار بالوقف أو بالاستحقاق فيه متى يعتبر إقراراً يمكن الاحتجاج به على المقر ؟ (المادة ١٣٧ من لائحة سنة ١٩٢٠ والمادة ١٣٧ من اللائحة الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والمادة ٢٦٤)

المبدأ القانوني

ان اللوائح التشريعية صريحة النصوص في ان الأقرار بالوقف أو بالاستحقاق فيه اذا انكره المقر فلا يمكن الاحتجاج عليه باقراره الا اذا كان قد اشهد به وهو يملكه اشهاداً رسمياً على يد القاضي الشرعي أو مأذونه وكان اشهاداً مقيداً بدفتر المحكمة الشرعية ، اي وما عدا ذلك من أدلة الأقرار ، كأن يكون كتابياً بورقة عريفة ، فانه باطل بطلاناً مطلقاً ولا أثر له بحتى يصبح الاحتجاج به عليه .

المحكم

« حيث ان الطعن في جلته ينحصر في ان المحكمة أخطأت في تطبيق القانون وتفسيره إذ هي بنت حكمها برفض دعوى الطاعن على أنه لا وجه للشعيرى لا تنفاء وقوع الضرر من جانب المطعون ضدهن على والد الطاعن اذ التعهد الوارد باتفاق ه اغسطس سنة ١٩١٦ لم يكن الا مجرد وعد بدون مقابل يقصد به الخير لمحمود افندي مهيب المذكور وهو وعد غير ملزم لمن فلا مسئولية عليهن في حالة عدم وفاهن به . ووجه الخطأ أن المحكمة

كانها تنفي وجود سبب للتعهد مع ان هذا السبب صحيح ومصرح به في ذات الاتفاق المذكور . (والطاعن يشير بذلك الى الاقرار الوارد في صدر ورقة الاتفاق) - ثم يقول الطاعن . على أن هذا التعهد لو كان مجرد التزام فردى سيه التبرع المحض فانه تعهد ملزم واجب النفاذ قانوناً .

هـ

« وحيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد انه استعرض حاصل نصوص اتفاق ه اغسطس سنة ١٩١٦ ثم ما جاء بوقفية ١٤ مايو سنة ١٩١٨ الصادرة من محمود افندي مهيب والد الطاعن ومن السيدات والدته واخواته من الشروط والحقوق وما جاء بالحكم الصادر في ٢ اغسطس سنة ١٩٣١ من محكمة بنى سويف الابتدائية الشرعية في القضية التي رفعها وصى حسين صلاح الدين القاصر ابن محمود افندي مهيب من رفض دعواه التي كان يطلب بها استحقاقه لربع ه اسهم و ١٣ قيراطاً و ٨ افدنه التي كانت موقوفة بالوقفية المذكورة على والده محمود افندي مهيب وذريته من قبل والدته محمود افندي واخواته المطعون ضدهن وهذا المقدار هو الآيل لمن بالميراث الشرعي من ضمن ال ١٦ سنه او ٣ قراريط و ١٣ فدانا وهو المتنازع بسببه الآن . وبعد ذلك استعرض طلبات الطاعن في الدعوى الحالية ثم أخذ يرد عليها فقال . « ان اقرار المستأنفات ووالدتهن بعقد الاتفاق ، المتقدم الذكر بأن والد القاصر هو المستحق ، الوحيد لربع الثلاثة عشر فدانا وكسروانه ، لا يجوز لمن عند توقيع صيغة الوقف ان يحفظن ، لأنفسهن الحق في أى شرط من الشروط العشرة ، هو مجرد وعد بدون مقابل يقصد به الخير لمحمود ، افندي مهيب والد احدهن الست بمبه وأخى ، الباقيات منهن والاتفاق عليه بعد اخراجه ،

« بمعرفة والده من الاستحقاق في ربيع ٨ قراريط »
 « و ١٣ فدانا أخرى أوقفت عليه بتاريخ ٧ يناير »
 « سنة ١٨٩٧ امام محكمة الفيوم الشرعية وقد »
 « كان هذا الاخراج على دفعتين احداهما في ١٦ »
 « مارس سنة ١٩١٢ والاخرى في ٢١ يناير سنة »
 « ١٩١٤ مع ادخال محمود واحد الغنام بدله . ثم »
 « قال بعد ذلك . « ان هذا الوعد غير ملازم لمن في »
 « شئ فلا مسئولية عليهن في حالة عدم وفائهن سواء »
 « من جهة انشاء الوقف أو من باب أولى اذا كن »
 « أنشأته واحتفظن بالشروط العشرة ومنها شرط »
 « الاخراج لان لمن الحق في استعماله . ثم أخذ »
 « الحكم بعد ذلك في بيان مؤيدات وجهة نظر »
 « المحكمة وانتهى بقوله . انه لا وجه لتعويض »
 « ما لا تنفأ وقوع الضرر من جانب المستأنفات »
 « (المطعون ضدهن) لآخيهن ولولده من بعده »
 « وانه من أجل ذلك يتعين الغاء الحكم المستأنف » .
 « وحيث ان أساس هذه الدعوى هو اتفاق »
 « ه اغسطس سنة ١٩١٦ والطاعن يتحدى به في تقرير »
 « الطعن قائلاً ان التعهد الوارد بالمادة الرابعة منه »
 « وهو التزام المطعون ضدهن بأن يشتركن معه في »
 « عمل وقيمة بال ١٦ سهماً و ٣ قراريط و ١٣ فدانا ليس »
 « وعدا به بدون مقابل كما يقول الحكم المطعون »
 « فيه بل انه تعهد قائم على سبب صحيح مذكور »
 « في ذات ورقة هذا الاتفاق وملحوظ فيها ، فيجب »
 « اذن الرجوع الى نص الاتفاق المذكور لا مكان »
 « تكييفه باعطائه وصفه القانوني وانزال حكم »
 « القانون عليه .

« وحيث ان البند الأول من اتفاق ه اغسطس »
 « سنة ١٩١٦ يتضمن اعترافاً موصوفاً بوصف هو »
 « علة له . فالاعتراف هو اقرار المطعون ضدهن بأن »
 « محمود افندي مهيب والده الطاعن هو المستحق الوحيد »
 « لربع الاطيان المتنازع بسببها . وعلة هذا الاقرار

« لو صحت — هي ان هذه الاطيان قد اشتراها »
 « مورث الطرفين ولم يدفع لها ثمناً بل أبدل الثمن »
 « بمزية أعطاها البائعين أولاد الغنام بأن أدخلهم في »
 « الاطيان الموقوفة منه قبل على ابنه محمود مهيب وجعلهم »
 « مستحقين لربعها بعد أن أخرج ابنه هذا من الاستحقاق »
 « فيها .

« وحيث ان بما يلاحظ على هذا الاقرار — »
 « لوصح — انه اقرار باستحقاق لربع الاطيان لا »
 « بملكيتها وان المقررات أتين به هكذا لأنه — »
 « بحسب الظاهر من عبارتهن — قد جلت الاطيان »
 « المشتراه في الوقف بالنسبة لمحمود افندي مهيب محل »
 « الاطيان الاخرى الموقوفة التي حرم هو من ريعها وكان »
 « حلو لها فيه من تاريخ مشتراها ، بدليل أنهن في البند الثاني »
 « — على ما فيه من الابهام والتعقيد — ذكرن أنهن »
 « مستعدات لتقديم طلب للمحكمة الشرعية باعتماد »
 « البديل شرعاً (كذا) وباعتبار الاطيان موقوفة »
 « على محمود افندي مهيب من تاريخ الشراء . والموقوف »
 « لا يملكه أحد وانما المستحق فيه يكون له الربيع »
 « فقط ولهذا جاء الاقرار منحصراً في استحقاق الربيع »
 « دون ذكر للملكية .

« وحيث ان اتفاق ه اغسطس سنة ١٩١٦ »
 « لا يتضمن اذن سوى اقرار باستحقاق في وقت »
 « اطيان هي من وقت مشتراها موقوفة حكماً لا حقيقة »
 « أو كان من شأنها أن توقف من وقت مشتراها »
 « وأن يتقرر في وقتها ذلك الاستحقاق من الوقت »
 « المذكور .

« وحيث انه على اعتبار هذا الاقرار هو »
 « اقرار بوقف أو باستحقاق في وقف فانه لا قيمة »
 « له ولا تسمع به دعوى من قبل انه اقرار عرفي »
 « غير مستوفى لشروط الشكل التي تقررها لوائح »
 « المحاكم الشرعية التي اليها وحدها المرجع في تعرف »
 « حكم مثل تلك الأقاير . وقد جاء بالمادة ١٣٧

من اللائحة الصادر بها القانون رقم ٧٨
 « سنة ١٩٣١ يمنع عند الانكار سماع دعوى الوقف ،
 « أو الاقرار به أو استبداله أو الادخال أو ،
 « الاخراج وغير ذلك من الشروط التي تشترط ،
 « فيه الا اذا وجد بذلك اشهاد من يملكه على يد حاكم ،
 « شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله كالمبين ،
 « فى المادة ٣٦٤ من هذه اللائحة وكان مقيدا بدقر »
 « احدى المحاكم الشرعية المصرية وكذلك الحال »
 « فى دعوى شرط لم يكن مدونا بكتاب الوقف »
 « المسجل وفى دعوى مستحق لم يكن من الموقوف »
 « عليهم وقت الدعوى بتمتنى ماذكر »
 هذا النص هو بعينه نص المادة ١٣٧ من لائحة
 سنة ١٩١٠ التى كان معمولاً بها وقت اتفاق
 هـ اغسطس سنة ١٩١٦ مع فرق لاهمية له فى الموطن
 الدائر عليه البحث . فاللوائح الشرعية صريحة
 النصوص فى ان الاقرار بالوقف أو بالاستحقاق
 فيه اذا انكره المقر فلا يمكن الاحتجاج عليه باقراره
 الا اذا كان قد أشهد به وهو يملكه اشهادا رسميا على
 يد القاضى الشرعى أو مأذونه وكان اشهاده مقيدا
 بدقر المحكمة الشرعية . أى وما عدا ذلك من
 أدلة الاقرار كأن يكون كتابيا بورقة عرفية فانه
 باطل بطلانا مطلقا ولا أثر له حتى يصح الاحتجاج
 به عليه .

« وحيث ان باقى ما فى ذلك الاتفاق بعد البندين
 الأول والثانى هو التزامات مؤسسة على هذا الاقرار
 الذى لا قيمة له ولا أثر فى لا قيمة لها أيضا وعدم
 تنفيذها لا يترتب عليه أدنى تعويض .

« وحيث ان ما تقدم هو حكم لوائح المحاكم الشرعية
 على اقتراض ان الاقرار فى ذاته صحيح مطابق فى روايته
 لحقيقة الواقع ولكن محكمة الاستئناف اذ قالت
 « ان هذا الاقرار بأن والد القاصر هو المستحق
 الوحيد لريع الثلاثة عشر فدانا وكسر المذكورة

ليس هو وماتلاه سوى وعدبدون . قابل يقصده
 الخير لمحمود افندى مهيب » فقد دلت بذلك على
 أنها بحثت صدق الاقرار وكذبه موضوعا فقررت
 انه لا مقابل له أى انه اقرار غير صادق ولا يروى
 عن حقيقة واقعية سابقة بل انه هو وماتلاه من
 التعهدات انشاء محض . والوصف القانونى
 الذى أعطته تلك المحكمة لهذا الموضوع الذى
 ثبت لها وهو أنه وعد بلا مقابل مبعثه إرادة
 الخير هو وصف صحيح لا غبار عليه والنتيجة التى
 وصلت اليها وهى أن لا مسئولية على المقرين فى شيء
 لعدم اضرارهم فى شيء بمحمود افندى المقر له ، هى
 نتيجة صحيحة لا غبار عليها أيضا .

« وحيث انه فوق ما تقدم فان المتعاقدين فى
 ورقة هـ اغسطس سنة ١٩١٦ (على ما أشار
 اليه الحكم المطعون فيه) إذ أرادوا وقف الأقطان
 المذكورة قد حضروا أمام المحكمة الشرعية بعضهم
 بأنفسهم والبعض بوكيل عنهم وأشهدوا أن تلك
 الأقطان كانت فى ملك مورثهم وأنها آلت لهم جميعا
 عنه بالميراث وأن كلا منهم يقف حصته فيها وقد
 احتفظت والدة محمود افندى مهيب لنفسها فيما هو
 موقوف منها ومن بناتها الثلاث بالشروط العشرة
 ومنها شرط الاخراج وتم الاشهاد على ذلك بحضور
 وكيل عن محمود افندى مهيب ممثل له . وظاهر هذا
 التصرف الذى تم على الوجه المتقدم أن الواقفين
 جميعا توافقوا على أن الوقف بهذه الكيفية يكون
 هو التنفيذ للبند الرابع من اتفاق هـ اغسطس سنة
 ١٩١٦ وذلك على اقتراض ان التعهد الوارد بالبند
 المذكور قيمة ما . على ان الطاعن - كاجاء بالحكم
 المطعون فيه - سبق ان احتج لدى المحكمة الشرعية
 باتفاق هـ اغسطس سنة ١٩١٦ فى الدعوى التى
 رفعها اليها وانتهت بالحكم الصادر فى ٢ اغسطس
 سنة ١٩٣١ فلم ترفع المحكمة الاتفاق المذكور التفاتا
 (١-٢)

عليه ، ثم لم يطرح على المحكمة الاستئنافية ولم تقض فيه حتى يكون قضاؤها فيه مسوغا لامكان الطعن في حكمها بذلك الوجه ، كان هذا الطعن غير مقبول .

٢ - متى كانت المحكمة الأهلية مختصة بنظر موضوع الدعوى ، كان لها بداهة أن تبحث دليل هذا الموضوع . فاذا احتج لديها بحكم شرعى نهائى فإن لها أن تبحث ما إذا كان هذا الحكم قد صدر فى حدود ولاية المحاكم الشرعية أم لم يصدر فى حدود هذه الولاية .

المحكمة

« من حيث أن مبنى الطعن أن المحاكم الأهلية غير مختصة بإصدار الحكم المطعون فيه بناء على أن المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية تمنع هذه المحاكم من القضاء بطلان حكم يصدر من محكمة الأحوال الشخصية المختصة أو بوقف تنفيذه وعلى أن الحكم المطعون فيه بقضائه فى موضوع الدعوى قد قضى فعلا بطلان الحكم الصادر من البطاركة بترتيب نفقة للطاعة وأعدم آثاره فى الماضى والمستقبل .

« وحيث أن المدعى عليه فى الطعن دفع بعدم قبول هذا الطعن شكلا بناء على أن الطاعة لم تطرح أمام المحكمة الاستئنافية إلا دفعا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بناء على أن المختصة بفض هذه الخصومة هى لجنة تنازع الاختصاص التى شكلها وزير الحفانية فى ٩ يونيه سنة ١٩٢٠ للمفاضلة بين الأحكام المتضاربة الصادرة من جهات الأحوال الشخصية المختلفة وقد قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع . ويقول المطعون ضده فى شرح هذا . أن الطاعة قد

كما هو ثابت من حكمها الذى أبدته المحكمة العليا الشرعية .

« وحيث أنه لكل ذلك يتضح أن الحكم المطعون فيه صحيح واذن يتعين رفض الطعن . (طعن محمد أفندى فريد بصفته وحضر عنه الاستاذ ابراهيم بك الملباوى ضد السيدة امينة خليل مهيب وآخرين رقم ٣٦ سنة ٤ ق)

١٠٤

٢٤ يناير سنة ١٩٣٥

١ - قضى وإبرام . حكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . متى يصح الطعن فيه بطريق النقض ؟ (الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١) .

٢ - اختصاص . اختصاص المحكمة الأهلية بنظر الدعوى . الاحتجاج فى هذه الدعوى بحكم نهائى شرعى . سلطة المحكمة الأهلية فى بحث هذا الحكم من جهة الاستدلال به .

المبادئ القانونية

١ - أن الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون انشاء محكمة النقض لا تبيح الطعن فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة استئنافية ، إلا اذا كانت صادرة فى مسألة اختصاص بحسب نوع القضية أو اختصاص بحسب احكام المسادتين ١٥ و ١٦ من لائحة الترتيب ، بحيث اذا لم يكن حكمها صادرا فى مسألة الاختصاص بخصوصها فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض مهما تكن مسألة الاختصاص وعدمه متعلقة بالنظام العام . فاذا كان وجه الطعن مبني على اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى وفقا للمادتين ١٥ و ١٦ المذكورتين وكان هذا الدفع بعدم الاختصاص قد عرض على المحكمة الجزئية وقضت برفضه تنصيصا

دفعت الدعوى حقا امام محكمة الدرجة الأولى بدفعين فرعين — أولهما — عدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى بالتطبيق لنص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية — والثاني — عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لان النزاع من اختصاص لجنة تنازع الاختصاص المنوّه عنها بالمادة ٨٥ من لائحة ترتيب المحاكم (كذا) وقد قضت محكمة الدرجة الأولى برفض هذين الدفعين وقضت في موضوع الدعوى بطلبات المدعى . فلما استأنفت الست هيلانه هذا الحكم تمسكت فقط بالدفع الثاني المتقدم الذكر وبنته على كون النزاع من اختصاص اللجنة التي شكلها وزير الحقانية في ٩ يونيه سنة ١٩٢٠ والمحكمة الاستئنافية رفضته وأيدت الحكم المستأنف ولم تصدر حكما في الدفع الأول الذي كان قد تمسكت المستأنفة به امام محكمة الدرجة الأولى وقضت هذه برفضه تنصيحا عليه . وانه مادام الأمر كذلك فلا وجه للنعي على الحكم المطعون فيه بأنه قد أخطأ في مسألة اختصاص لم تعرض على المحكمة الاستئنافية ولم تصدر فيها حكما ما .

« ومن حيث ان الظاهر من بيانات الحكم المطعون فيه ومن بيانات حكم محكمة الموسيقى الجزئية السابق لإيرادها في صدر هذا الحكم أن الست هيلانه لم تدفع أمام المحكمة الاستئنافية الا بالدفع الثاني المتقدم الذكر وقد بنته على أن الجهة المختصة برفض هذه الخصومة هي لجنة تنازع الاختصاص التي شكلها وزير الحقانية في ٩ يونيه سنة ١٩٢٠ لاعلى كون المختص هو مجلس تنازع الاختصاص المشار اليه في المادة ٨٥ من لائحة الترتيب (كذا) كما كانت تقول لدى محكمة الموسيقى الجزئية) — لم تدفع الست هيلانه الا بذلك الدفع الثاني وعلى الأساس المذكور ولذلك فان

المحكمة الاستئنافية صدرت حكما المطعون فيه بإيراد هذا الدفع ثم أخذت تبخّثه فقالت . « إن هذه اللجنة هي لجنة إدارية محضة لا هي منحت اختصاصا قضائيا ولا كان من شأنها أن تنزع اختصاصا لاية هيئة من الهيئات القضائية بل « كان الغرض من إنشائها مساعدة جهات الادارة « في الاشكالات التي تقدم بين يديها لدى تنفيذ « أحكام متضاربة صادرة من جهات قضاء الأحوال « الشخصية » . الى أن قالت . « وهذه اللجنة تمد « الادارة بالفتوى القانونية في الاشكالات الماثلة « أمامها والادارة إذ تصدر في تصرفاتها عن هذه « الفتاوى إنما تقوم بعمل إداري محض خاضع لتقدير « القضاء ورقابته » . ثم قالت اختتام لهذا البحث . « أن الدعوى الحالية وهي مطالبة برد مبلغ « مدعى صرفه بلا سند قانوني وقبضه بلا حق هي « بغير شبهة من اختصاص المحاكم الأهلية « ولهذا يتعين رفض هذا الدفع » وما قاله الحكم « المطعون فيه من ذلك كله حق ولا مخالفة للقانون . » « وحيث ان الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون انشاء محكمة النقض لا تتيح الطعن في الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة استئنافية الا اذا كانت صادرة في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية او اختصاص بحسب احكام المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة الترتيب بحيث اذا لم يكن حكما صادرا في مسألة الاختصاص بخصوصها فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض مهما تكن مسألة الاختصاص وعدمه متعلقة بالنظام العام . « وحيث ان الطعن الوحيد الوارد في تقرير الطعن هو عدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى طبقا للمادتين ١٥ و ١٦ المذكورتين . وهذه المسألة لم تطرح امام المحكمة الاستئنافية ولم تقض فيها حتى يكون قضاؤها فيها مسوغا

لا مكان الطعن في حكمها بالوجه الوارد في تقرير الطعن. واذن يكون الطعن غير مقبول مهما يكن وجهه متعلقا بالنظام العام.

« وحيث ان ما تقوله الطاعنة من ان دفعها الذي قضت فيه المحكمة الاستئنافية برفضه وهو عدم اختصاص المحكمة الأهلية إذا المختص هو لجنة تنازع الاختصاص التي شكها وزير الحقانية في ٩ يونيه سنة ١٩٢٠ — ما تقوله من ان هذا الدفع يتسع لوجه الطعن الوارد بالتقرير المتقدم الذكرو هو قول يلوح انه لا يمكن متابعتها فيه — اولا — لان المادة ١٥ من لائحة الترتيب لا شأن لها في الموضوع الذي نحن بصددده ويظهر انها ذكرت سهوا عند وضع التقرير والطاعنة لا تقصد طبعاً الا الاعتماد على المادة ١٦ و — ثانياً — لان الطاعنة هي نفسها قد ميزت دفعها هذا الذي دفعت به لدى المحكمة الاستئنافية عن الدفع الآخر الوارد في تقرير الطعن وهو المؤسس على المادة ١٦ المذكورة.

« وحيث انه حتى مع الأخذ بالأحوط ومتابعة الطاعنة على قولها هذا والتسليم بأن دفعها امام المحكمة الاستئنافية يحمل في غرضه عدم اختصاص المحاكم الأهلية أصلاً تأسيساً على المادة ١٦ من لائحة الترتيب فان قول الحكم المطعون فيه « ان الدعوى » الحالية وهي مطالبة برد مبلغ مدعى صرفه » بلا سند قانوني وقبضه بلا حق هي بغیر شبهة من » اختصاص المحاكم الأهلية ». — قوله هذا صحيح قانوناً وكان يقتضي رفض الدفع حتى على النطاق الواسع الذي تدعيه الطاعنة الآن ويحمل في غرضه هذا الرفض، وهو بذاته يقتضي رفض الطعن موضوعاً بفرض انه مقبول شكلاً.

« وحيث ان الطاعنة ترددت كثيراً في دفاعها في هذه الدعوى فامام المحكمة الجزئية دفعها. — اولا — بعدم الاختصاص تأسيساً على المادة

١٦ من لائحة الترتيب. — وثانياً — بعدم الاختصاص تأسيساً على المادة ٨٥ من لائحة الترتيب (كذا). والظاهر أنها وجدت دافعها هذا الثاني لا أساس له من القانون إذ لا المادة المذكورة ولا ماسبقها من مواد الفصل تشير إلى مثل هذا الموضوع، فلما استأنفت الحكم تركت الدفع الأول الذي رفضته المحكمة الجزئية وتمسكت بالدفع الثاني الذي رفضته تلك المحكمة أيضاً — تمسكت به وأرادت إصلاح أساسه فجعلت أن المختص ليس هو أحد مجالس تنازع الاختصاص المشار إليها في الفصل المذكور من لائحة الترتيب بل أنه لجنة تنازع الاختصاص التي شكلها وزير الحقانية. فلما قضت فيه المحكمة الاستئنافية بالرفض عادت في تقرير الطعن فاعتمدت على الدفع الأول الذي لم ترفع استئنافاً بسببه ثم أخذت تقول على أن قضاء المحكمة الاستئنافية في الدفع الذي قضت فيه يتسع فيشمل القضاء في ذلك الدفع الأول أو أنه هو الدفع الأول. وهذا التردد ليس له من علة سوى ان المحكمة الأهلية مختصة ولا شك بنظر موضوع الدعوى كما وجهه نجيب افندي رزق المدعى. ولكن دليل موضوع الدعوى هذا — وهو حكم محكمة الأزبكية الشرعية الذي حسم الخصومة بين الطرفين حسماً أصبح نهائياً — يقتضي البحث في هل هو صادر من محكمة ذات ولاية في اصداره ومن واجب المحكمة الأهلية الأخذ به أم أن لا ولاية لتلك المحكمة في اصداره وان ماسبقه من احكام جهات الاحوال الشخصية الأخرى لا زال قائماً سارياً وهو الواجب الاعتماد ؟ هذا البحث في دليل الموضوع تملكه المحكمة الأهلية بلا نزاع ولا شيء في القانون يحرمها منه وهو بعينه الذي يظهر ان الطاعنة ارادت ان تستخدمه فدفعها الفرعية. ولكن مهما يكن لهذه الطاعنة من وجه

جدي أو غير جدي للنازعة في أحقية المحكمة الأهلية في هذا البحث فإن سبيلها كان ان تطلب إيقاف نظر موضوع الدعوى الذي لاشبهة في اختصاص المحاكم الأهلية به الى ان يقضى من جهة الاختصاص في هذا الدليل وأن تبين ماهي تلك الجهة وما هو نص القانون الذي يعطيها الاختصاص ويحرمه على المحكمة الأهلية . كانت تلك سبيلها ، لكنها صبت دفعها بعدم الاختصاص على ذات موضوع الدعوى فترددت ولم تستقر فيه على حال ولها العذر لأن من الصعب اقحام دفع فرعية في دعوى لا تحتلها قانونا .

«وحيث ان المحكمة الاستئنافية بعد ان قررت ماقررت في شأن الدفع الفرعي الذي قدم لها قد تناولت موضوع الدعوى فصدرت حكمها فيه بأمر ما كانت تستند اليه الست هيلانة في طلب الحكم برفض الدعوى ومحصله انها تزوجت من خصمها طبقا لقواعد الشريعة القبطية الارثوذكسية التي لا تجيز للزوج ان يطلق زوجته وان اسلام زوجها لا ينبغي ان يكون له أي تأثير في الحقوق الثابتة لها بتمتضي عقد الزواج الذي يجب ان يظل خاضعا في احكامه للشريعة المسيحية فليس له اذن ان يطلقها طبقا لقواعد الشريعة الاسلامية — هذا فضلا عن أنه لم يسلم مدفوعا بعقيدة أو ايمان بل بغرض اهدار حقوق زوجته إلى آخر ما جاء من ذلك في الحكم . ثم أخذت تبحث فيما هو أثر تغيير الجنسية على الصلات الزوجية في فقه القانون الدولي وأثر تغيير الدين في هذه الصلات في الشريعة الاسلامية ، وانتهت من بحثها الى القول « بأن لا تأثير لتغيير جنسية أحد المتداعين على اختصاص المحكمة المرفوعة اليها الدعوى بينهما ولا على الأحكام الصادرة بينهما من تلك المحكمة ، وانما تغيير الجنسية يتيح للزوج مباشرة الحقوق الزوجية التي يبيحها له

قانون جنسيته الجديدة ، ، . ثم قاست تغيير الدين على تغيير الجنسية وطبقت نتيجة القياس على الدعوى الحالية فحصلت من ذلك « ان اسلام نجيب افندي رزقي في ٥ مايو سنة ١٩٣١ ما كان ليؤثر على حكم محكمة الخرطوم القاضي عليه بالنفقة ولا على اختصاص المجلس الملي بنظر الدعوى الأولى التي رفعها في ١١ فبراير سنة ١٩٣١ ، ولكن اسلامه هذا كان من شأنه ان يعطيه حق طلاق زوجته طبقا لقواعد الشريعة الاسلامية التي اعتقها مع ما يستتبع ذلك من نتائج أهمها عدم أحقية الزوجة التي طلقها في نفقة ما بعد مضي سنة من الطلاق ، ، . ثم انتقل الحكم من ذلك إلى البحث في قيمة الحكم الصادر من محكمة الأزبكية الشرعية بوقف تنفيذ النفقة فقال « أن صاحبه لم يقدمه في الدعوى الحالية ليكون له منه سند يثبت اسلامه وطلاق زوجته ومضي سنة على الطلاق بل قدمه ليثبت به أنه حكم نهائي قد حسم أوجه النزاع بينهما وبين مطلقتها وأنه لا يجوز منها إثارة هذه الوجوه من جديد لأن في ذلك مساسا بقوته التي اكتسبها ، ، . ثم تناول الحكم بحث قوة الأحكام الصادرة من جهات الأحوال الشخصية فقال « انها تكتسب قوة الشيء المحكوم به في حدود ولايتها القضائية ، ثم بحث في حدود ولاية المحاكم الشرعية في اصدار مثل هذا الحكم الشرعي المتقدم الذكر على ضوء الخط الهاموني الصادر في سنة ١٨٥٦ ونصوص الأوامر العالية التي صدرت بتنظيم بعض الطوائف المسيحية وانتهى بعد بحث مستفيض في ذلك إلى القول « بأن حكم محكمة الأزبكية الشرعية الذي أعلن للمستأنفة في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٢ والذي أصبح نهائيا لعدم الطعن فيه لا بالمعارضة ولا بالاستئناف ، قد صدر منها في حدود ولايتها الشرعية وأنه لذلك أصبح حجة بين الخصوم فيما قضى به من عدم استحقاق

المستأنفة لنفقة ما قبل المستأنف عليه بعد ١٢ يونيو سنة ١٩٣٢ ومن إيقاف تنفيذ حكم النفقة الصادر لمصلحة المستأنفة من المجلس الملي ابتداء من ١٢ يونيو سنة ١٩٣٢ . ثم رتبت المحكمة على ذلك قولها . « ولذلك يكون ما قبضته المستأنفة بعد ذلك التاريخ بلا سند قانوني ويتعين عليها رده » . وكل هذا صحيح قانونا ولا شائبة فيه .

« ومن حيث انه من كل ما تقدم يتضح - أولا - ان الدفع بعدم الاختصاص المؤسس على المادة ١٦ من لائحة الترتيب بعد أن رفضته المحكمة الأولى لم يعرض من بعد صراحة على المحكمة الاستئنافية ولم تفصل فيه حتى كان يجوز الطعن في حكمها المخالفته لقواعد المادة المذكورة واذن فالطعن الحالى غير مقبول - ثانيا - حتى مع الأخذ بالأحوط والتسليم بان الدفع الفرعى الذى تناوله المحكمة الاستئنافية فيه معنى عدم اختصاص المحاكم الأهلية وانه يتسع للطعن الحالى فانه متعين الرفض - ثالثا - ان كل ما جاء بالحكم المطعون فيه من بحث بما اذا كان الحكم الشرعى الذى استند اليه المستأنف عليه (المطعون ضده الأول) فيما ادعاه من عدم أحقية وزارة المالية في صرف ما صرفته من معاشه الى المستأنفة (الطاعنة) منذ اعلانها به قد صدر أو لم يصدر في حدود ولاية المحاكم الشرعية انما هو بحث متفرع عن موضوع الدعوى الذى تمحض الى انه من اختصاص المحاكم الأهلية وهو بحث تملكه هذه المحاكم . ولقد عالج الحكم المطعون فيه معالجة قانونية قيمة يحرم معها القول بان هذا الحكم شط فأبطل حكم محكمة الخرطوم وأحكم المجلس الملي افتئاتا منه واعتداء على محارم القانون .

« وحيث انه لذلك ومع التسليم بجواز هذا

الطعن على ما فيه يتعين رفضه موضوعا .
(طعن الست هيلانة ابو السعد وحضر عنها الاستاذ مرقس فهمى ضد تيجيب رزق افندى وأخرى وحضر عن الاول الاستاذ ابراهيم رياض رقم ٣٤ سنة ٤ ق)

١٠٥

٢٤ يناير سنة ١٩٣٥

١ - درجات التقاضى . التقاضى لدى محكمة الدرجة الثانية لأول مرة . متى يكون من النظام العام ؟ (المادة ٣٦٨ مرافعات) .

٢ - الأسباب الجديدة . عدم جواز الطعن بها لدى محكمة النقض .

المبادئ القانونية

ان عدم جواز التقاضى لدى محكمة الدرجة الثانية لأول مرة لا يكون من النظام العام الا اذا كانت الدعوى برمتها مقدمة لتلك المحكمة مباشرة . اما ان كانت الدعوى قدمت فى الأصل لمحكمة الدرجة الأولى ، وعند انتقالها للدرجة الثانية اضيف اليها طلب جديد متفرع عنها ومن المحذور ابداءه لأول مرة امام تلك الدرجة الثانية فان قبول هذا الطلب الجديد وعدم قبوله لا يكون متعلقا بالنظام العام بل انه من قبيل المصالح الخاصة التى يملك الخصوم وحدهم فيها أمر القبول وعدمه ومتى أمسكوا عن الاعتراض على تقديم مثل ذلك الطلب فان المحكمة تملك النظر فى موضوعه ، ومتى حكمت فيه فان قضاءها يكون صحيحا لا مطعن عليه . فاذا ادعى شخص على آخر مبلغ . وطلب إلى محكمة الدرجة الأولى ان تقضى له بهذا المبلغ على خصمه . ثم أمام محكمة الدرجة الثانية طلب الحكم له بقوائد المبلغ المطلوب ولم يعترض المدعى عليه على هذا الطلب باعتبار انه طلب جديد

لم يبد أمام محكمة الدرجة الأولى فقضت محكمة الدرجة الثانية بالفوائد المطلوبة، فقضاؤها بها لا شائبة فيه .

٢ - لا يجوز التمسك لدى محكمة النقض بأسباب لم تكن أبدت لمحكمة الموضوع ما لم تكن متعلقة بالنظام العام بشروطه . واذن يرفض الطعن اذا لم يكن بالحكم المطعون فيه ما يدل على ان الطاعن قد اعترض على طلب ابداه خصمه لأول مرة لدى محكمة الدرجة الثانية ، ولم يقدم الطاعن لمحكمة النقض مذكرة أو محضر جلسة يدل أيهما على انه كان قد اعترض أمام محكمة الاستئناف على الطلب الجديد ، وان هذه المحكمة . مع اضطلاعها بهذا الاعتراض . قد أغفلت ذكره والرد عليه المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بفوائد المبلغ المحكوم به في حين ان طلب الفوائد لم يقدم الا امام محكمة الاستئناف وكان يتعين على هذه المحكمة الحكم بعدم قبوله لأنه طلب جديد فقضاؤها به خطأ في تطبيق القانون لأنه حرم الطاعنة من درجة من درجات التقاضي » وحيث انه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بأسباب لم تكن أبدت لمحكمة الموضوع ما لم تكن متعلقة بالنظام العام بشروطه .

« وحيث ان التقاضي لدى محكمة الدرجة الثانية لأول مرة لا يكون من النظام العام الا اذا كانت الدعوى برمتها مقدمة لتلك المحكمة مباشرة . أما أن تكون الدعوى قدمت في الأصل لمحكمة الدرجة الأولى وعند انتقالها للدرجة الثانية أضيف اليها طلب جديد متفرع عنها ومن المحذور ابداءه لأول مرة أمام تلك الدرجة الثانية فان قبول هذا الطلب الجديد وعدم قبوله لا يكون متعلقا بالنظام العام بل انه من قيل المصالح الخاصة التي يملك الخصوم وحدهم فيها أمر القبول وعدمه . ومتى أمسكوا عن الاعتراض على تقديم مثل ذلك الطلب فان المحكمة تملك النظر في موضوعه ومتى حكمت فيه فان قضاءها يكون صحيحا لا مطعن فيه .

« وحيث ان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده طلب أمام محكمة الاستئناف الحكم بفوائد المبلغ المطلوب وليس بالحكم ما يدل على أن الطاعنة اعترضت على هذا الطلب باعتبار أنه طلب جديد لم يبد أمام محكمة أول درجة كما أن الطاعنة لم تدم لمحكمة النقض مذكرة أو محضر جلسة يدل أيهما على أنها اعترضت على طلب الفوائد وان محكمة الاستئناف مع اضطلاعها بهذا الاعتراض قد اغفلت ذكره والرد عليه في حكمها

« وحيث انه لذلك يكون قضاء محكمة الاستئناف لاشائبة فيه ويتعين رفض الطعن لجلدة السبب (طعن سمو الاميرة عزيزة هانم وحضر عنها الاستاذ محمد ابو الخير ضد احمد محمد حسن اقدي رقم ٦٥ سنة ٤ ق)

قضاء محكمة النقض والإدارة الجنائية

١٠٦

٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤

تبيد . حجز قضائي على أشياء . توقيع حجز إداري عليها . لا يلحق

الحجز القضائي مسؤولية الحارس القضائي . متى رفع ؟

(المادة ٢١٦ ع)

المبدأ القانوني

إن توقيع حجز إداري بعد الحجز القضائي على نفس الأشياء المحجوزة لا يترتب عليه الغاء الحجز القضائي ولا يخلى مسؤولية الحارس القضائي بل يبقى مسؤولا لدى الجهة التي عينته عن الأشياء التي وضعت في حراسته فإذا ما نزعت يده عنها بأمر سلطة أخرى كان عليه إخطار السلطة التي عينته واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاخلائه من مسؤولية حراسة هذه الأشياء .

المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الأول أن الطاعن الثاني لا مسؤولية عليه لأن الأشياء التي كانت محجوزة قضائيا والتي عين الطاعنان حارسين عليها قد توقع عليها حجز إداري بعد ذلك وفاء للأموال الأميرية وعين الضراف الطاعن الأول وحده حارسا عليها وبذلك تكون يد الطاعن الثاني قد رنعت عن الأشياء المحجوزة ومسؤوليته أخليت من تبعه الحراسة القضائية . فإذا كان الطاعن قد أجاب المحضر يوم البيع بأنه لا يستطيع تقديم الأشياء المحجوزة لأنه سبق الحجز عليها إداريا وتسليمها لآخيه وحده فلا يمكن أن ينتج من هذا وقوع جريمة التبيد .

« ومن حيث أن وقوع حجز إداري بعد الحجز القضائي على نفس الأشياء المحجوزة لا يترتب عليه الغاء الحجز القضائي ولا يخلى مسؤولية الحارس القضائي بل يبقى الحارس مسؤولا لدى الجهة التي عينته عن الأشياء التي وضعت في حراسته فإذا ما نزعت يده عنها بأمر سلطة أخرى كان عليه إخطار السلطة التي عينته واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاخلائه من مسؤولية حراسة هذه الأشياء . والثابت من وقائع الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يفعل شيئا من ذلك وأنه انما تعلل بالحجز الإداري ليتخذ منه وسيلة إلى الامتناع عن تقديم الأشياء المحجوزة للمحضر يوم البيع القضائي مع أن الواجب القانوني كان يقضى عليه على الأقل بإرشاد المحضر عن مكان وجود الأشياء بعد إخباره بتوقيع حجز إداري عليها وتعيين أخيه وحده حارسا لها ثم يترك له الأمر يتصرف فيه بما يقتضيه القانون .

« ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه معيب لعدم بيانه ما يدل على توفر سوء النية لدى الطاعن الأول واكتفائه باستظهار سوء نيته من عدم حضوره يوم البيع أو تكليفه أخاه أو غيره تقديم الأشياء للمحضر إذا تعذر عليه الحضور بنفسه

« ومن حيث أن استظهار سوء النية أمر موضوعي تنفرد محكمة الموضوع بتقديره ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه مادامت الوقائع التي أثبتها الحكم المطعون فيه يحتمل القول به كما هو الشأن في القضية الحالية .

(طعن أحمد عبد الحميد على نجم وآخر ضد النيابة رقم ١٦٠٠ سنة ٤ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة مصطفى محمد بك وزي بزي بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين ومحمد شري بك رئيس نيابة الاستئناف)

١٠٧

٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤

حرمة المنازل . تفتيش ضابط منزل متهم ، شرائط صحته .
(المادتان ٣٠ و ٣١ من قانون تحقيق الجنايات)

المبدأ القانوني

تفتيش ضابط البوليس منزل المتهم لا يكون صحيحاً إلا إذا كان الضابط مأذوناً من النيابة بأجراء هذا التفتيش وعالمًا بهذا الاذن قبل إجراء التفتيش فعلاً على أن مجرد سهو الضابط عن الإشارة في محضر التفتيش إلى الاذن الصادر به من النيابة لا يكفي للقول بأنه لم يكن عالمًا بهذا الاذن قبل إجراء التفتيش .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو ان محكمة ثاني درجة أسست حكمها القاضي بالغاء الحكم الابتدائي الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٣٤ وبرائة المتهم على واقعتين هما - أولاً - أن الضابط لم يشرف في محضر ضبط الواقعة إلى اذن النيابة له بتفتيش منزل المتهم وفقاً لما تقضى به المادة ٢٩ من قانون تحقيق الجنايات - ثانياً - أن الضابط الذي تولى التفتيش قد وجه إليه أمام محكمة أول درجة سؤال أجاب عليه بما يفيد أنه لم يكن عالمًا بأذن النيابة بالتفتيش وقت اجرائه وتقول النيابة في مطعنها رداً على هذا أولاً أن الضابط أجاب اجابة صريحة بأن اذن التفتيش الصادر من النيابة قد وصله قبل حصول التفتيش بالفعل وقد فاتته ذكر ذلك في محضره - ثانياً - أن اجابة الضابط لم تكن كما ورد بالحكم المطعون فيه إذ أن ما أسندته إليه محكمة الموضوع كان قولاً صادراً من محام عن المتهم لامن الضابط نفسه . »

« وحيث انه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع لم تر كافياً أن يصدر

الاذن من النيابة بالتفتيش بل رأت ضرورة أن يكون الضابط المكلف باجرائه قد علم به قبل التفتيش فعلاً وإذ هي اقتنعت بأن الضابط لم يكن عالمًا بالاذن الصادر من النيابة بتفتيش منزل المتهم اعتبرت ما كان من هذا التفتيش باطلاً ودلت على عدم العلم هذا بأمرين - أولهما - عدم الإشارة إلى الاذن بالتفتيش في محضر ضبط الواقعة - ثانيهما - مانسته إلى الضابط من أنه أجاب لدى محكمة أول درجة بأنه لم يكن عالمًا بصور الاذن من النيابة بأجراء التفتيش .

« وحيث ان هذه المحكمة تقرر محكمة الموضوع على وجهه نظرها بضرورة علم ضابط البوليس الذي يتولى التفتيش الاذن الصادر إليه بذلك ممن يملكه قانوناً لكي يحجى تفتيشه على أساس صحيح من القانون الا أن محكمة الموضوع لما نفتت توفر هذا العلم لدى الضابط أتمت بدليلين ثانيهما لأصل له في الأوراق إذ بالرجوع إلى محضر المحاكمة أمام محكمة أول درجة يبين أن الضابط لم يصدر منه ما أسنده إليه الحكم المطعون فيه وهو أنه لا علم له بهذا الاذن وقت اجراء التفتيش بل لقد كان هذا القول صادراً من محام المتهم فلما نوقش الضابط فيه بجلاسة ١٠ مارس سنة ١٩٣٤ نفاه بجيباً بأنه كان عالمًا بهذا الاذن وإذن تكون هذه الواقعة لأساس لها واستاد المحكمة إليها لا محل له وباستبعادها من الحكم المطعون فيه لا يبقى سوى الدليل الأول أي عدم الإشارة إلى الاذن بمحضر ضبط الواقعة وهو وحده لا يؤدي إلى ما خلصت إليه في حكمها المطعون فيه إذ العلم بالاذن لا يتنافى قط مع عدم الإشارة إليه في المحضر بل قد يحدث أن الضابط المندوب للتفتيش يحصل فعلاً على الاذن بأجراء هذا التفتيش وينفذه بدون أن يشير إليه في محضره سهواً على خلاف ما يقضى به واجب العمل وعندئذ يكون تفتيشه قد جاء صحيحاً رغم عدم الإشارة إليه في محضر ضبط الواقعة ومتى تبين

لها أن تنقض الحكم وتحكم ببراءة المتهم .

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن المرفوع من النيابة العامة أن الحكم المطعون فيه أدان المتهم طبقاً للمادة ٣١٧ من قانون العقوبات مكررة على أساس أنه أحرز مواد مفرقة بدون ترخيص وقضى بحبسه ستة أشهر مع الشغل وأمر بإيقاف التنفيذ ولكنه لم يقض بالغرامة مع عقوبة الحبس طبقاً للمادة المذكورة التي طبقها فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون وطلبت النيابة تصحيح ما وقع من الخطأ » ومن حيث ان الواقعة المنسوبة الى المتهم والثابتة في الحكم الابتدائي انه ضبط معه كمية من البارود تزن رطلاً تقريباً وكمية من الخرطوش داخل قرطاسين من الورق فطلبت النيابة العامة محاكمته طبقاً للمادة ٣١٧ من قانون العقوبات مكررة على أساس انه أحرز مواد مفرقة بدون ترخيص فقضت محكمة اول درجة ببراءة المتهم وبنت حكمها على أنه يؤخذ من التحقيقات ومن ظروف الدعوى ان البارود والرش الذي ضبط مع المتهم لم يكن القصد من احرازه التدمير أو التخريب أو الاتلاف ولكن المحكمة الاستئنافية الغت هذا الحكم وقضت بحبس المتهم ستة شهور بناء على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض والابرام من وجوب تطبيق المادة ٣١٧ عقوبات مكررة كالمثبت ان المتهم أحرز مواد مفرقة وهو يعلم بصفتها ايا كان الباعث على هذا الاحراز وهذا الحكم هو موضوع الطعن الحالي

« ومن حيث ان بارود الصيد ولو انه من المفرقات التي يشملها نص المادة ٣١٧ من قانون العقوبات مكررة الا انه لا يمكن اعتباره كذلك الا اذا كان المضبوط منه كمية كبيرة تفوق كثيراً ما يستعمل عادة في الصيد بحيث اذا اشعلت هذه الكمية في مكان مقفل لا يتسع للغازات التي يتحول

أن هذه الواقعة وحدها لا تنتج النتيجة التي انتهى اليها الحكم المطعون فيه فيكون هذا الحكم قد بني على أساس غير قوي وهو ما يعيبه ويستلزم نقضه . (طعن النيابة ضد اسماعيل جاد خيس رقم ١٦١٤ سنة ٤ ق - بالهيئة السابقة عند الأستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف بدلا من محمد شري بك)

١٠٨

٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤

- ١ - مفرقات . بارود الصيد . متى يعتبر مفرقا بما يدخل تحت نص المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات (المادة ٣١٧ المكررة ع)
- ٢ - نقض وإبرام . محكوم عليه لم يطعن بطريق النقض في الحكم الصادر ضده . نقض الحكم بناء على طعن النيابة . استفادوا منهم منه (المواد ٢٢٩ و ٢٣١ و ٢٣٢ تحقيق)

المبادئ القانونية

- ١ - إن بارود الصيد وإن كان من المفرقات التي يشملها نص المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات لا يمكن اعتباره مفرقا في حكم الفقرة الأولى من المادة المذكورة إلا اذا كان المقدار المضبوط منه كمية كبيرة تفوق كثيراً ما يستعمل عادة في الصيد بحيث اذا اشعلت هذه الكمية في مكان مقفل لا يتسع للغازات التي يتحول اليها البارود عقب الاشتعال تحدث الفارقة . أما إذا كان المضبوط من البارود رطلاً واحداً فهذا المقدار لا يمكن أن يطبق عليه حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ ع
- ٢ - للمحكوم عليه الذي لم يطعن بطريق النقض في الحكم الصادر ضده أن يستفيد قانوناً من الطعن المرفوع من النيابة العامة فاذا رأت محكمة النقض عندئذ أن الواقعة المسندة الى المتهم لا عقاب عليها قانوناً كان

إليها البارود عقب الاشتعال تحدث الفرقة (يراجع حكم هذه المحكمة الرقم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤ في القضية رقم ١٦٠٢ سنة ٤ قضائية)

« ومن حيث انه ظاهر من وقائع الدعوى الحالية بحسب ما هو ثابت في الحكم الابتدائي أن المضبوط من البارود هو رطل واحد وهي كمية ضئيلة لا يمكن اعتبارها مفرقاً لأنها لا تحدث فرقة إذا ما أشعلت وحدها ولذلك يكون الحكم المطعون فيه إذا ادان المطعون ضده على أساس انه احرز مفرقاً قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة فيه فيجب نقضه وبراءة المحكوم عليه بما نسب اليه .

« ومن حيث انه وان كان هذا المحكوم عليه لم يطعن بطريق النقض الا انه يستفيد قانوناً من الطعن المرفوع من النيابة العامة .

(طعن النيابة ضد عبد السميع إبراهيم رشوان رقم ١٠ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة عدا صاحب العزة محمد شرمى بك رئيس نيابة الاستئناف بدلا من الاستاذ محمد جلال صادق)

١٠٩

١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤

اختصاص . الاحكام الصادرة في مسائل الاختصاص . متى يمكن الطعن عليها استقلالاً P (الملة ٣٥ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)

المبدأ القانوني

ان الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص التي يجوز الطعن فيها استقلالاً بطريق النقض هي الأحكام الصادرة نهائياً في الدعاوى التي يكون القول فيها بعدم الاختصاص مؤسساً على عدم ولاية المحاكم الأهلية فقط . أما ماعدا ذلك من الأحكام التي تفصل في مسائل الاختصاص فلا يجوز الطعن فيها مستقلة بطريق النقض بل الواجب رفع مثل هذا الطعن

مقترناً بالطعن على الحكم الصادر في الموضوع . فالحكم الصادر من محكمة الجناح بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية لا يجوز الطعن فيه قبل صدور الحكم النهائي في الموضوع .

المحكمة

« من حيث ان مبنى الوجه الثاني من وجهي الطعن ان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم الاختصاص لان الواقعة جنائية منطبقة على المادة ٩٧ من قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون لان الطاعن ليس منوطاً به تحصيل الأموال الأميرية ولان المبلغ المقول باستلامه من السيد محمد فرج لم يكن على ذمة الايجار إذ ان عقد الايجار تم بعد استلامه المبلغ بمدة طويلة .

« ومن حيث ان النيابة العامة رفعت هذه الدعوى على الطاعن امام محكمة الجناح تهمه بتبديد مبلغ ٢٤٠ قرشاً سلم اليه من السيد محمد فرج على سبيل الوكالة لتوصيلة الى ديوان الاوقاف فبدده اضراراً به فقضت محكمة كفر الشيخ الجزئية غايياً بحبسه شهرين مع الشغل طبقاً للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في المعارضة ببراءته لأسباب موضوعية الا ان المحكمة الاستئنافية رأت ان في التهمة المنسوبة الى الطاعن شبهة جنائية اختلاس منطبقة على المادة ٩٧ عقوبات فقضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . « ومن حيث ان الاحكام الصادرة في مسائل الاختصاص التي يجوز الطعن فيها بطريق النقض هي الاحكام الصادرة فيها لعدم ولاية المحاكم الأهلية فقط اما ماعدا ذلك من الاحكام التي تفصل في مسائل الاختصاص فلا يجوز الطعن فيها مستقلة بطريق النقض بل يجب رفع مثل هذا الطعن مقترناً بالطعن عن الحكم الصادر في الموضوع .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه الصادر

« ومن حيث ان الطاعن لم يقدم ما يثبت سبق الفصل في تهمة احراز السلاح فيكون هذا الوجه على غير أساس ويتعين رفضه .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان الطاعن لم يتمكن من ابداء دفاعه عن التهمة الثانية وهي احراز البارود لأن الوقت المسموح للباحث والمناقشة والدفاع كان غير كاف وبسرعة فائقة مضية لحق الدفاع .

« ومن حيث انه ظاهر من محضر جلسة محكمة أول درجة الرقم ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٤ . أن الطاعن لم يسأل عن تهمة احراز المفرقات ومع ذلك فقد صدر الحكم بادانته عن هذه التهمة لاعترافه بها ولا أساس لهذا الاعتراف كما تقدم القول وقد أنكر الطاعن صراحة أمام المحكمة الاستئنافية احرازه المفرقات ومع ذلك فقد أيدت الحكم الابتدائي لأسبابه الموضوعية .

« ومن حيث ان هذا النقص في اجراءات المحاكمة يدل على أن الطاعن لم يستوف في الواقع قسطه من الدفاع وهذا الأمر كان يستدعي نقض الحكم وإعادة المحاكمة لأنه لما كانت الواقعة التي قضى الحكم المطعون فيها بادانة الطاعن بشأنها وهي احرازه مفرقات (أي بارودا) بدون مسوغ على فرض صحتها لا يمكن تطبيق المادة ٣١٧ من قانون العقوبات مكررة عليها لأن البارود لا يمكن اعتباره مفرقا في حكم المادة المذكورة إلا إذا كان بكمية كبيرة بحيث إذا اشعلت وحدها تحدث الفرقعة وليست الكمية المضبوطة كذلك - لما كان الأمر كما ذكر فان هذه المحكمة لا ترى حاجة بعد نقض الحكم إلى إعادة المحاكمة بل ترى تطبيق القانون من الآن على الواقعة التي أثبتها الحكم المطعون فيه والحكم ببراءة الطاعن من التهمة سالفة الذكر .

(طعن على محود سلطخ ضد النيابة رقم ٢٢ سنة ٥ ق - بالهيئة السابقة)

بعدم الاختصاص لم يؤسس على عدم ولاية المحاكم الاهلية بل أسس على ان الواقعة جنائية لا جنحة وعلى ان محكمة الجنح ليست مختصة بنظرها فلا يجوز الطعن فيه مستقلا بطريق النقض والابرام ولذلك يتعين الحكم بعدم جواز هذا الطعن .

« ومن حيث انه متى تقرر ان الطعن غير جائز رفعه فلا محل لبحث وجه الطعن الآخر (طعن حسن عبدالحق ضد النيابة رقم ٢٩ سنة ٥ ق - بالهيئة السابقة عددا الاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف بدلا من صاحب الامرة محمد شرمى بك)

١١٠

١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤

مفرقات . بارود . متى يعتبر مفرقا بما يدخل في حكم المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات ؟ (المادة ٣١٧ المكررة ع)

المبدأ القانوني

لا يمكن اعتبار البارود مفرقا بما يدخل في حكم المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات إلا إذا كان القدر المضبوط منه بكمية كبيرة بحيث إذا أشعل وحده يمكن ان يحدث الفرقعة فاذا لم يكن كذلك فلا يمكن اعتباره مفرقا تنطبق على محرزه المادة المذكورة .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الأول من وجهي الطعن ان الحكم المطعون فيه باطل لسبق محاكمة الطاعن عن تهمة احرازه الأسلحة النارية التي قضى الحكم بمعاقبته عليها .

« ومن حيث انه وان لم يسبق للطاعن ان دافع أمام محكمة الموضوع بسابقة الفصل في تهمة احراز السلاح المنسوبة اليه الا أن هذا لا يمنع الطاعن من تقديم هذا الدفع أمام محكمة النقض لأول مرة لأنه متعلق بالنظام العام ويجوز للمحكمة أن تقضي فيه من تلقاء نفسها .

١١١

١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤

نقض وإبرام . نقض الحكم لليب جوهرى فيه . يعيد
الدعوى الى حالتها الأولى (المادتان ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق)
المبدأ القانونى .

نقض الحكم لليب جوهرى فيه يعيد الدعوى
الى حالتها الأولى . فاذا كانت المحكمة الاستئنافية
التي أعيدت اليها القضية للحكم فيها من جديد
تنفيذا لحكم محكمة النقض قد قصرت بحثها
على المسألة التي كانت أثرت لدى محكمة النقض
ضد الحكم المطعون فيه وكانت سببا في نقضه
ولم تتعرض في حكمها الثانى (الصادر بعد
الاعادة) الى موضوع التهمة فان هذا الحكم
الثانى يعتبر خاليا من الأسباب ويتعين نقضه .

المحكمة

« حيث ان الوجه الرابع من أوجه الطعن
يتحصل فى ان المحكمة الاستئنافية التي أعيدت اليها
القضية للحكم فيها من جديد تنفيذا لحكم محكمة النقض
الصادر بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤ اخطأت
فى فهم ذلك الحكم إذ هي قصرت كل ما مورته على
تحقيق مسألة السوابق ولم تتعرض بكلمة واحدة
لموضوع التهمة الأمر الذى يترتب عليه بطلان الحكم
المطعون فيه ونقضه

« وحيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه
يبين ان المحكمة الاستئنافية لم تكن في الواقع الاتباع تحقيق
مسألة السوابق - وهي المسألة التي كانت أثرت
لدى محكمة النقض ضد الحكم الاستئنافية السابق رقم
١٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ وكانت سببا فى نقض هذا
الحكم الأخير . ولم يتعرض الحكم المطعون فيه الآن
حقيقة الى موضوع التهمة على الاطلاق إذ هو بعد
ان بحث ما يختص بالسوابق بحثا مستفيضا اكتفى
فيما يتعلق بنفس موضوع التهمة بإيراد الحجة الآتى

نصها وهي : « وحيث انه وقد ثبتت التهمة وثبتت
سوابقه (اى سوابق المتهم) وانه عائد طبقا للمادتين
٢٠٦ و ٤٨/٣ عقوبات قرى المحكمة تأييد الحكم » .
« وحيث انه واضح مما تقدم ان الحكم المطعون
فيه جاء خلوا من الأسباب فيما يتعلق بثبوت التهمة
المسندة الى الطاعن وهذا نقض جوهرى يعيب ذلك
الحكم ويوجب نقضه .

« وحيث انه لا حاجة بعد ذلك لبحث بقية
أوجه الطعن .

« وحيث ان المادة ٢٣٢ من قانون تحقيق
الجنايات نصت فى الفقرة الثانية منها على انه اذا حصل
الطعن مرة ثانية امام محكمة النقض والابرام فى
القضية عينها وقبل هذا الطعن فتحكم المحكمة فى أصل
لدعوى حكما انتهائيا .

(طعن عبدالسلام محمد كشك ضد النيابة رقم ١٦٢٩ سنة ٤٠ -
بالهيئة السابقة)

١١٢

١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤

موظف . تمد عليه اثناء تأدية وظيفته . مناط العقاب فى
هذه الجريمة (المادة ٢٦٥ فقرة ثالثة و فقرة أولى
من قانون العقوبات)

المبدأ القانونى

ان الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ من قانون
العقوبات تعاقب من يعتدى بالسب على موظف
عام بالعقوبة الخاصة المنصوص عليها فيها اذا كان
السب موجها إلى الموظف بسبب أداء الوظيفة .
فاذا كان الثابت بالحكم ان الموظف الذى
وقع عليه السب أثناء وجوده بمكتبه لم يكن
يؤدى عملا ما بل كان يتناول طعام انفطور
وانه تدخل من تلقاء نفسه فى مناقشة كانت
دائرة بين المتهم وكاتب آخر موجود معه فى
مكتبه بسبب عمل غير متعلق به هو ولم يكن

هو المخاطب بشأنه فشرط انطباق الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ ع. لا تكون متوافرة.

المحكمة

«من حيث ان حصل الوجه الثاني من أوجه الطعن ان المحكمة لم تبين نوع العمل الذي كان يؤديه المجنى عليه . ولا يكفي ان تقول المحكمة أن المجنى عليه كان موجودا بمكتبه لتتخذ من ذلك تكأة للقول بأن الاعتداء حصل عليه اثناء تأدية وظيفته وبسببها إذ أن الثابت هو أنه كان يتناول طعام الافطار ولا شأن له بالمناقشة التي كانت بين الطاعن وموظف آخر .

«ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أخذا بأسبابه يرى أنه اثبت أن الطاعن سب المجنى عليه علنا وهو جالس على مكتبه بالقلم الجنائي يتناول طعام الافطار بأن قال له « انت مالك يا قليل الادب يا بارد » وأن الحكم اعتبر هذا السب واقعا على موظف عمومي اثناء تأدية وظيفته وبسبب أداء هذه الوظيفة ومنطبقا على الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ والمادة ١٤٨ من قانون العقوبات .

«وبما ان المستفاد من نفس الوقائع التي أثبتتها المحكمة المطعونون فيه ان الطاعن دخل غرفة القلم الجنائي التي كان فيها المجنى عليه وزملاؤه السكتبة ووجه الخطاب إلى موظف آخر غير المجنى عليه مستفسرا عن بعض اجراءات تتعلق بقضية معينة فما كان من المجنى عليه إلا ان اعترض على سؤال الطاعن قائلا ان هذا غير جائز فأجابه الطاعن بعبارة السباب التي سبق ذكرها .

«ومن حيث ان الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات تعاقب من يعتدى بالسب على موظف عام بالعقوبة الخاصة المنصوص عليها فيها إذا كان السب موجها إلى الموظف بسبب أداء الوظيفة .

« ومن حيث ان الثابت من الوقائع المتقدم ذكرها أن السب لم يقع على المجنى عليه بسبب أداء وظيفته لأنه لم يكن يؤدي عملا ما بل كان يتناول طعام الافطار وأنه تدخل من تلقاء نفسه في مناقشة كانت دائرة بين الطاعن وكان آخر بسبب عمل غير متعلق به هو ولم يكن هو المخاطب بشأنه فشرط انطباق الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ غير متوفرة وكان الواجب تطبيق الفقرة الأولى من المادة المذكورة .

«ومن حيث ان مصلحة الطاعن في تطبيق الفقرة الأولى دون الثالثة ظاهرة لأن للغرامة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة حدا أدنى لا يقل عن عشرين جنيا بينما الفقرة الأولى لا تنص للغرامة على حدا أدنى .

«ومن حيث انه لذلك يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ أضرب المجنى عليه فيتعين نقضه وتطبيق المادة ٢٦٥ فقرة أولى من قانون العقوبات على الواقعة الثابتة بالحكم وتقرير الغرامة المناسبة لها (طعن حلى نجيب ضد النيابة رقم ٢٢ سنة ٥٤ هـ - بالهيئة السابقة)

١١٣

١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤

- ١ - حكم . تأجيل النطق به . لا بطلان . (المادة ١٧١ تحقيق)
- ٢ - دفاع . تكيف الوقائع المروضة تكيفا قانونيا بدون لفت للدفاع . متى لا يكون فيه إخلال بحق الدفاع .
- اشتراك في الجريمة . استنتاجه من ظروف متجة له . جواره

المبادئ القانونية

- ١ - إنه وان كانت المادة ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أنه « يصدر الحكم فور إذا كان المتهم مسجوناً فإذا لم يكن مسجوناً يجوز تأخير الحكم إلى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخيره بعد ذلك » فإن هذه المادة لم تنص على بطلان الحكم إذا تأخر صدوره عن الجلسة التالية ، بل ان المفروض في هذا التأخير هو أن الضرورة تقتضيه ومن مصلحة المتهم نفسه

ألا تقول المحكمة كلمتها في الدعوى المقامة ضده إلا بعد أن تكون قد كونت لها رأياً صحيحاً فيها تطمئن إليه ولو اقتضاهما ذلك أكثر من تأجيل .

٢- ليس من الإخلال بحق الدفاع ان تكيف المحكمة الوقائع المعروضة عليها والتي تناولتها المرافعة التكييف القانوني الذي ترتبته دون لفت الدفاع الى ذلك اذا كان التكييف القانوني الذي كيفت به هذه الوقائع لا يسوى حالة المتهمين .

وكذلك ليس على المحكمة ان تدلل على حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بطريق الاتفاق بأدلة مادية محسوسة بل يكفيتها للقول بحصول الاشتراك أن تستخلص حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وان يكون في وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه

المحكمة

«حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطاعن الأول هو ان محكمة الموضوع قضت في الدعوى دون ان تسمع دفاعه إذ الحاضر معه بجلسته المحاكمة الأخيرة لم يترافع عنه بل جاء قوله مقصوراً على ما ترفع به في جلسة سابقة عن الطاعن الثاني . «وحيث انه وان كان صحيحاً ما يقوله الطاعن

من ان الأستاذ محمود توفيق المحامي حضر امام محكمة الموضوع بجلسته ٦ يونيه سنة ١٩٣٤ مع الطاعن الثاني أصلياً ومع الطاعن الأول بالنيابة عن الامتاز احمد توفيق واحال في مرافعته الى ما سبق ان ترفع به في جلسة سابقة كانت الهيئة فيها مشكلة تشكيلاً مغايراً بالنسبة لأحد الأعضاء لهيئة المحاكمة الأخيرة - ان كان هذا كله صحيحاً الا أنه يبين من الرجوع إلى هذه المرافعة الحاصلة

بجلسته ٣ ابريل سنة ١٩٣٤ انها تناولت الدفاع عن الطاعن الأول اسوة بالطاعن الثاني ولقد كان من حق المحامي ان يحيل إليها مادام لم يكن لديه من جديد يديه عن موكله ومهما يكن من الأمر فقد كان في وسع الطاعن إبداء ما لديه من أوجه الدفاع عن نفسه فاذا هو لازم جانب السكوت ولم يقل شيئاً أكثر مما ورد على لسان المحامي بمرافعته التي أحال عليها فما اللوم في ذلك الا عليه وليس في اكتفاء المحكمة بما قاله المحامي أي إخلال بحق الدفاع ما دامت هي لم تحل بينه وبين إبداء ما يريد من القول دفاعاً عن موكله . «وحيث ان مبنى الوجه الثاني هو ان تأجيل النطق بالحكم من جلسة الى أخرى مبطل له وللإجراءات معا .

«وحيث انه وان كانت المادة ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أنه يصدر الحكم فوراً اذا كان المتهم مسجوناً فاذا لم يكن مسجوناً يجوز تأخير الحكم الى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخيره بعد ذلك الا انها لم تنص على شيء من البطلان في حالة تأخر صدور الحكم عن الجلسة التالية بل أن المفروض في هذا التأخير أن الضرورة تقتضيه ومن مصلحة المتهم نفسه أن لا تقول المحكمة كلمتها في الدعوى المرفوعة عليه الا بعد ان تكون قد كونت لها رأياً صحيحاً فيها تطمئن إليه ولو استغرق ذلك أكثر من تأجيل .

عن باقي مطعن الطاعن الأول وعن مطعن

الطاعن الثاني

«وحيث ان مبنى هذه الأوجه هو أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الدفاع إذ اعتبر الطاعنين شريكين للمتهم محمد جمعه بالاتفاق والتحريض دون ان تلفت محكمة الموضوع الطاعن الى هذا الوصف الجديد مع ان حق الدفاع يقتضي تحديد

التهمة تحديدا دقيقا حتى يستطيع المتهم درأها عن نفسه وهذا فوق أنها لم تبين الأدلة التي استندت إليها باعتبارها الطاعنين شريكين وقد جاء ما ذكرته بهذا الصدد غير مؤد إلى الاشتراك ويقول الطاعن الثاني فوق ذلك ان الواقعة الثابتة بالحكم اذا صح اعتبارها مكونة لتهمة التبليغ كذبا فلا يمكن اعتبارها إحرازاً لمواد مخدرة .

« وحيث ان الوقائع التي تناولتها المرافعة وأوردها الحكم الابتدائي ثم الاستئنافي الذي ألغاه هي أن من يدعى محمد عبد المجيد الطاعن الأول أبلغ العسكري محمد نعمان بأن هناك شخصا - وهو ابراهيم سيد احمد فراج - يأكل برتقالا تحت الشجرة وان معه حشيشا وكان الطاعن الثاني واقفا في ذلك الوقت على مسافة يرقب ما يجري فذهب العسكري وقش المنديل فعثر على الحشيش والافيون وقد استخلص الحكم المطعون فيه من هذه الوقائع ان محمد جمعه أبو طالب والطاعنين اتفقوا على تدير هذه التهمة ضد ابراهيم سيد احمد هذا اقام محمد جمعه بمناولته المنديل بمحتوياته وقام محمد عبد المجيد يرافقه عباس مصطفى بالتبليغ ضده بأنه محرر لمواد مخدرة وقد عدت محكمة الموضوع بناء على ذلك محمد جمعه هذا فاعلا أصليا في الاحراز وكلا من الطاعنين شريكاله بالتحريض والاتفاق وكان منها ان ذكرت الباعث على هذا الاحراز وهو أن المتهم الأول في الدعوى (ابراهيم سيد احمد فراج) المحكوم ببراءته بلغ ضد الطاعنين بأنهما زرعاً أرض الوقف المؤجرة اليه وأرادا احتسابها عليه . وليس فيما كان من المحكمة أي اخلال بحق الدفاع لأن ما حصل هو أنها عاملت الطاعنين وقالما عرض عليها من الوقائع واستمدت منه اقتناعها باشتراك الطاعنين مع الفاعل الأصلي

في احراز المخدرات المضبوطة وما كانت المحكمة ملزمة بلفت نظر الدفاع إلى تهمة الاشتراك وهي ليس فيها تسوية لحالتهما مادامت الوقائع المعروضة لم يطرأ عليها تغيير ما وهي هي التي تناولتها المرافعة وكانت أساس التقدير لدى محكمة الموضوع . كذلك ما كانت هذه المحكمة بحاجة إلى التدليل على الاشتراك بوقائع مادية محسوسة إذ يكفي أنها تكون قد استقرأت من ظروف الدعوى وملابساتها ولا مشاحة في أن ما تضمنه الحكم المطعون فيه من الوقائع يسوغ اعتقاد المحكمة فيما كان للطاعنين من قسط في جريمة الاحراز وليس لمحكمة النقض رقابة ما على هذا الذي استخلصته محكمة الموضوع مادامت وقائع التهمة تحتمله وتبرر الوصول اليه .

« وحيث ان ما يقوله الطاعن الثاني من أن ما ذكره الحكم المطعون فيه من الوقائع لو صح لوجب اعتباره مكونا لتهمة الاشتراك في التبليغ كذبا ولكنه لا يصلح لتكوين جريمة الاشتراك في احراز مواد مخدرة - ما يقوله الطاعن من هذا ليس سوى خلط بين جريمة احراز المخدرات المحرم قانونا المتوافرة الأركان في هذه الدعوى وبين الدافع إلى ارتكاب هذا الاحراز فاذا فرض ان كان قد توافر أيضا فيما بدا من الطاعنين باتفاقهما مع محمد جمعه وأورده الحكم المطعون فيه أركان جريمة البلاغ الكاذب فوق ما كان منهم من الاحراز والاشتراك فيه فأن هذا لا يعيب الحكم المطعون فيه بأي حال مادام هذا الحكم قد أوفى القانون حقه وطبقه تطبيقا صحيحا على الوقائع المعروضة على المحكمة وكانت موضوع الدعوى العمومية التي أقامت النيابة واذن يكون هذا الطعن متعين الرفض موضوعا .

(طعن محمد عبد المجيد مسعود وآخر ضد النيابة رقم ١٩ سنة

ه ق - بالهيئة السابقة)

العدد السابع

فهرست القسم الأول

السنة الخامسة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
(١) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية			
نقض وابرار . خلوا الحكم من الأسباب . بطلان جوهرى . حكم فى قضية من قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية . خلوه من الأسباب . لا يصح سبيا للطعن عليه بطريق النقض . (المادة العاشرة من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١)	٣ يناير ١٩٣٥	٢٠٨	٩٧
١ - نقض وابرار . الطعن فى الحكم بسبب جديد . عدم قبوله	» » »	٢٠٩	٩٨
٢ - اثبات القرابة . تقدير كونها مانعة من الحصول على دليل كتابى بالحق المتنازع فيه أو غير مانعة . موضوعى (المواد ٩ و ١٠ و ١١ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ والمادة ٢١٥ من القانون المدنى)			
معاش الموظف . المنازعة فى تقديره . معناه . مجرد الامتناع عن قبض المعاش . لا يعتبر منازعة . الفرق بين المنازعة فى تقدير المعاش وطلب تسويته (المادة السادسة من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩)	» » »	٢١٠	٩٩
نقض وابرار . حكم انتهائى صادر قبل انشاء محكمة النقض . عدم اعلانه . قبوله من المحكوم عليه . عدم جواز الطعن فيه (المادتان ١٤ و ٤٧ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)	١٧ » »	٢١٣	١٠٠
نقض وابرار . استتمام اجراءات الدعوى . تغير صفة أحد الخصوم بعد ذلك . غير موقف لاجراءات الطعن (إيقاف المرافعة المواد ٢٩٧ - ٢٩٩ مرافعات)	١٧ » »	٢١٦	١٠١
١ - تعويض . مناط استحقاقه . شريك المستأجر فى الاجارة . علاقته بالمؤجر - ٢ - تعويض . تقديره . فوائده تعويضية . جوازه (المادة ١٥١ مدنى) - ٣ - نقض وابرار . مجرد القضاء بما لم يطلبه الخصم لا يصلح سبيا للطعن بطريق النقض . صلاحيته لالتماس إعادة النظر	٢٤ يناير ١٩٣٥	٢١٩	١٠٢

السنة الخامسة عشرة

فهرست الفهم الاول

العدد السابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
وقف . الاقرار بالوقف أو بالاستحقاق فيه . متى يعتبر اقراراً ممكناً الاحتجاج به على المقر ؟ (المادة ١٣٧ من لائحة سنة ١٩١٠ والمادة ١٣٧ من اللائحة الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والمادة ٣٦٤)	٢٤ يناير ١٩٣٥	٢٢٢	١٠٣
١ - قرض وإبرام . حكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . متى يصح الطعن فيه بطريق النقض ؟ (الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١) - ٢ - اختصاص . اختصاص المحكمة الأهلية بنظر الدعوى . الاحتجاج في هذه الدعوى بحكم نهائي شرعي . سلطة المحكمة الأهلية في بحث هذا الحكم من جهة الاستدلال به .	» » ٢٤	٢٢٥	١٠٤
١ - درجات التقاضي . التقاضي لدى محكمة الدرجة الثانية لأول مرة . متى يكون من النظام العام ؟ (المادة ٣٦٨ مرافعات) - ٢ - الأسباب الجديدة . عدم جواز الطعن بها لدى محكمة النقض . (٢) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية	» » ٢٤	٢٢٩	١٠٥
تبيد . حجز قضائي على أشياء . توقيع حجز إداري عليها . لا يلغى الحجز القضائي . مسئولية الحارس القضائي . متى ترتفع . (المادة ٢٩٦ ع)	٣ ديسمبر ١٩٣٤	٢٣١	١٠٦
حرمة المنازل . تفتيش ضابط منزل متهم . شرائط صحته (المادتان ٥ و ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات)	» » ٣	٢٣٢	١٠٧
١ - مفرقات . بارود الصيد . متى يعتبر مفرقات مما يدخل تحت نص المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات ؟ (المادة ٣١٧ المكررة ع) ٢ - قرض وإبرام . محكوم عليه لم يطعن بطريق النقض في الحكم الصادر ضده . نقض الحكم بناء على طعن النيابة . استفادة المتهم منه (المواد ٢٢٩ و ٢٣١ و ٢٣٢ . تحقيق)	» » ٣	٢٣٣	١٠٨
اختصاص . الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص . متى يمكن الطعن عليها استقلاً ؟ (المادة ٣٥ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)	» » ١٠	٢٣٤	١٠٩
مفرقات . بارود . متى يعتبر مفرقا مما يدخل في حكم المادة	» » ١٠	٢٣٥	١١٠

العدد السابع	فهرست القسم الاول	الستة الخامسة عشرة
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١١١	١٠ ديسمبر ١٩٣٤	٣١٧ المكررة من قانون العقوبات (المادة ٣١٧ المكررة ع) نقض و ابرام . نقض الحكم لعيب جوهرى فيه . يعيد الدعوى الى حالتها الاولى . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق)
١١٢	١٠ » »	موظف . تعد عليه اثناء تأدية وظيفته . مناط العقاب فى هذه الجريمة (المادة ٢٦٥ فقرة ثالثة و فقرة أولى من قانون العقوبات)
١١٣	١٠ » »	١- حكم . تأجيل النطق به . لا بطلان (المادة ١٧١ تحقيق) -٢- دفاع . تكييف الوقائع المعروضة تكييفاً قانونياً بدون لفت الدفاع . متى لا يكون فيه اخلال بحق الدفاع . اشتراك فى الجريمة . استنتاجه من ظروف متجة له . جوازه

القسم الثاني

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٢٢٧

٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤

وقف . نفقة . ناظر . مستحق . متى يحكم له بنفقة .

المبدأ القانوني

إن تقرير النفقة لم يكن الغرض منه محاسبة الناظر على غلة الوقف وتقدير حصة المستحق كلها بصفة نفقة إذ لو كان الأمر كذلك لما كان هناك محل لدعوى حساب . وإنما رأتى تيسيراً لحالة المستحق الذى لا مورد له سوى هذه الحصة أن يقضى له مؤقتاً بمبلغ يساعده على القيام بحاجاته الضرورية الى أن ينتهى الفصل فى دعوى الحساب .

المحكمة

« حيث أنه تبين من الاطلاع على عقود الايجار وأوراد المال وباقى أوراق الدعوى ان الجانب الثابت من اراد الوقف الذى تستحق فيه المستأنف عليها هو ايجار المنزل وحصتها فيه ما يقرب من الجنيهين شهرياً اما الأطيان فقد ظهر من عقود الايجار انها غير جيدة التربة وفى نقط متفرقة بمديرية الفيوم لا يتجاوز ايجار الفدان الواحد منها فى السنة مبلغ سبعمائة قرشاً يدفع منه المال والخفر .

« وحيث ان الاقتراض بأن الناظر حصل على

كامل الايجار سنوياً وتكليفه بدفع قيمة النفقة للمستحق بقدر حصته فى الايراد حتى يتم الفضل فى دعوى الحساب فيه ارهاق لا مبرر له لاحتمال ان جزءاً كبيراً من الأجرة يتأخر طرف المستأجرين تبعاً لظروف الأزمات الحالية فيضطر للاستدانة لاداء ما فرض عليه

« وحيث ان تقرير النفقة لم يكن الغرض منه محاسبة الناظر على غلة الوقف وتقدير حصة المستحق لها بصفة نفقة إذ لو كان الأمر كذلك لما كان هناك محل لدعوى الحساب المرفوعة من المستحقين على الناظر للقضاء عليه بما يظهر لهم فى ذمته أو اعتبارهم مدينين للوقف بما اخذوه زيادة عن حصتهم وانما رأتى تيسيراً لحالة المستحق الذى لا مورد له سوى هذه الحصة ان يقضى له مؤقتاً بمبلغ يساعده على القيام بحاجاته الضرورية

« وحيث انه فضلاً عما ذكر فان المستأنف عليها كانت متفقة مع المستأنف على اخذ ثلاثة جنيهات نفقة شهرياً الى ان امتنع عن ادائها

« وحيث بناء على ما ذكر ترى المحكمة تعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتقدير مبلغ ثلاثة جنيهات شهرياً بصفة نفقة للمستأنف عليها حتى ينتهى الفصل فى دعوى الحساب

(استئناف صالح افندى يوسف وحضر عنه الاستاذ ابراهيم فهمى يوسف ضد الست نجمة وهبه شعراوى وحضر عنها الاستاذ حسين محمود رقم ٦٢٩ سنة ٥٩ ق رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك وامين زكى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

٢٢٨

١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤

وقف . نفقة . ناظر . مستحق . الحكم له بنفقة .

المبادئ القانونية

ليس المستحق في وقف قبل الناظر أى مطالبة بنفقة فمن الخطأ إطلاق تسمية النفقة على ما يطلب المستحق الحكم له به على الناظر بصفة مؤقتة ويجب أن يكون ما يطلب الحكم به على هذه الصورة مبلغاً تحت الحساب ولا عبء بما إذا كان هذا المبلغ يدفع دفعة واحدة أو دفعات شهرية وليس من اللازم قانوناً أن يعطى لهذا المبلغ تسمية النفقة ليكون الحكم به واجب النفاذ مؤقتاً فإن في استطاعة القاضى أن يأمر بهذا النفاذ المؤقت متى تحقق له من إقرار الناظر أو من الحساب المقدم منه ان ذمته مشغولة له باستحقاق متجمد للمستحق . وان الخلاف القائم بين الناظر والمستحق هو خلاف بشأن القيمة والمقدار ففي هذه الحالة يجوز للقاضى أن يقدر أقل مبلغ يصح أن يكون ثابتاً في ذمة الناظر للمستحق ويقضى بالزام الناظر بدفعه ويشمل حكمه بالنفاذ العاجل .

المحكمة

« حيث ان موضوع هذه الدعوى يتلخص في ان المرحوم كامل بك جبران الجاولى مورث المستأنف عليهم من الأول الى السادس واخوته الدكتور نصرى الجاولى ونصيف افندى جبران

الجاولى وصبحى افندى جبران الجاولى والسيدة عزيزة جبران الجاولى باقى المستأنف عليهم جميعهم مستحقون في وقف المرحوم ناشد افندى سمعان المشمول بنظر المستأنفين وفي ٢١ - ١١ - ٩٣١ رفع هؤلاء المستحقون هذه الدعوى امام محكمة مصر الابتدائية طلبوا فيها الحكم (أولاً) بالزام الناظر بان يقدموا لهم حساباً عن ايرادات ومصرفات الوقف من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣١ (ثانياً) بالزام الناظر متضامنين بان يدفعوا الى كل من ناصيف افندى وصبحى افندى والسيدة عزيزة نفقة شهرية قدرها ١٥ جنيهاً من تاريخ صدور الحكم لحين سداد استحقاقهم اليهم (ثالثاً) تعيين حارس قضائى لاستلام أعيان الوقف وادارة شؤونها لحين الفصل نهائياً في الدعوى وفي اثناء سير الدعوى امام المحكمة الابتدائية توفى المرحوم كامل بك جبران الجاولى فاوقفت بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٣٢ ولم تعجل الا في ١٨ فبراير سنة ١٩٣٣ وبجلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٣٣ حكمت محكمة مصر (أولاً) بالزام المستأنفين بأن يدفعوا بصفتهم نظاراً للوقف لكل من ناصيف افندى وصبحى افندى والست عزيزة نفقة شهرية قدرها خمسة جنيهات ابتداء من اول يونيه سنة ١٩٣٣ حتى يفصل في دعوى الحساب (ثانياً) بنسب خبير حسابى لمراجعة الحساب المقدم من الناظر (ثالثاً) برفض دعوى الحراسة وقد استأنف الناظر هذا الحكم بالنسبة لما قضى به من تقرير نفقة شهرية وطلبوا الغاء ورفض دعوى النفقة

« وحيث انه بآدى ذى بدء يجب ان يكون مقرراً من الوجهة القانونية انه ليس لمستحق قبل الناظر اى مطالبة بنفقة ولا يدخل ضمن الالتزامات بالنفقة التى ذكرها القانون المدنى أو ذكرها قانون

الأحوال الشخصية أى التزام على ناظر الوقف
لمستحقه

« وحيث أنه لما تقدم يكون من الخطأ إطلاق
تسمية النفقة على ما يطلب المستحق الحكم له به على
الناظر بصفة مؤقتة ويجب أن يكون ما يطلب الحكم
به على هذه الصورة مبلغاً تحت الحساب ولا عبرة
بما إذا كان هذا المبلغ يدفع دفعة واحدة أو دفعات
شهرية وليس من اللازم قانوناً أن يعطى لهذا المبلغ
وصف أو تسمية النفقة حتى يكون الحكم به واجب
النفاد مؤقتاً فإن في استطاعة القاضى أن يأمر بهذا
النفاد المؤقت متى تحقق له من اقرار الناظر أو من
الحساب المقدم منه أن ذمته مشغولة باستحقاق
متجمد للمستحق وإن الخلاف القائم بين الناظر
والمستحق هو خلاف بشأن القيمة والمقدار ففي
هذه الحالة يجوز للقاضى أن يقدر أقل مبلغ يصح
أن يكون ثابتاً في ذمة الناظر للمستحق ويقضى بالزام
الناظر بدفعه ويشمل حكمه بالنفاذ العاجل ولقد
جرى القضاء الفرنسى على أنه في دعاوى المطالبات
بالتعويض إذا كان مبدأ المسؤولية مسلماً به من المدعى
عليه ولكنه ينازع في مقدار التعويض المطلوب
منه جرى القضاء المذكور على جواز الحكم بالزام
المدعى عليه بأن يدفع بصفة مؤقتة أقل مبلغ يصح
الحكم به لمدعى التعويض متى كان هذا الأخير في
حاجة إلى مثل هذا المبلغ للاستعانة به على العيش
حتى يفصل نهائياً في دعواه والحكم في هذه الحالة
يصدر مشمولاً بالنفاذ المؤقت

« وحيث أن علاقة المستحق بناظر الوقف
هى علاقة خاصة قررتها احكام الشريعة التى نشأ
في ظلها نظام الوقف

« وحيث أن تلك الاحكام تقضى بأن حق
مطالبة المستحق للناظر بنصيبه في الغلة لا يوجد الا
عند قبض الناظر للغلة كما ان تلك الاحكام تقضى
بأن الاستحقاق في الوقف مرتبط بحياة المستحق

ومتى كان الأمر كذلك فلا يكون لمستحق حق
مطالبة الناظر بأن يدفع له شيئاً من ريع الوقف
لم يكن مستحقاً له

« وحيث أن الزام الناظر بأن يدفع للمستحق
مبلغاً ما في وقت لا تكون فيه ذمة الناظر مشغولة
فعلاً بالديونية قبل المستحق يترتب عليه نتائج
سيئة وخطرة ومضرة بالوقف ومستحقه لأن
الناظر ان دفع من مال الوقف فإنه يضر بحقوق
باقي المستحقين وبالوقف نفسه أيضاً وإن دفع من
ماله الخاص فإنه يضر بنفسه ويكون الضرر في
الحالتين عظيماً وغير معوض اذا مات المستحق
قبل أن يستوفى الناظر من استحقاق المستحق في
المستقبل مادفعه اليه

« وحيث أنه والحال كما ذكر فلا يكون هناك
محل مطلقاً للحكم لمستحق على الناظر بأى مبلغ تحت
الحساب الا اذا اقتنع القاضى من اقرارات الناظر
وحسابه بأن ذمته مشغولة باستحقاق متجمد من
قبل للمستحق فيكون المبلغ المقضى به واجب
الاداء في الحال .

« وحيث أنه لم يتبين لهذه المحكمة من أوراق
الدعوى واقوال الطرفين فيها ان ذمة المستأنفين
مشغولة بشئ للمستأنف عليهم بل بالعكس تبين
ولو بصفة مبدئية على الأقل من تقرير الخبير الذى
ندبته المحكمة الابتدائية لمراجعة حساب النظار
ان جميع إيرادات الوقف التى وصلت في ايدي
النظار قد صرفت في شؤونه وصرف احد النظار
اكثر منها ما يقرب من ١٥٠٠ جنيه

« وحيث أنه وإن كانت المحكمة لا تفصل
الآن في امر الحساب المقدم من النظار الا أنه لأجل
الحكم للمستأنف عليهم بمبلغ تحت الحساب يجب
ان تقتنع المحكمة بانهم يداينون المستأنفين
باستحقاق متجمد

المبدأ القانوني

تمسك المشفوع منه بسقوط حق الشفيع في أخذ العين بالشفعة لقوات الميعاد القانوني الذي يجب عليه أن يظهر فيه رغبته في الأخذ بالشفعة طبقاً للبادة ١٩ من قانون الشفعة وقضت محكمة الموضوع بسقوط حق الشفيع بناء على أنه مضى على عليه بالبيع أكثر من خمسة عشر يوماً وطعن في حكمها فقضت محكمة النقض بأنها أخطأت ولم تضيف إليه ميعاد المسافة ونقضت الحكم بالنسبة للميعاد وأعادت القضية للفصل في موضوعها أمام دائرة أخرى. جاء المشفوع منه أمام محكمة الموضوع وتمسك من جديد بسقوط حق الشفيع في أخذ العين لقوات الميعاد القانوني الذي يجب عليه أن يظهر رغبته فيه بالأخذ بالشفعة وإلا سقط حقه. ومحكمة الموضوع قضت بما يأتي :

(أولاً) أن محكمة النقض بنت حكمها بنقض الحكم الاستثنائي الصادر في هذه القضية على سبب متعلق بالقانون وهو وجوب إضافة ميعاد مسافة على مدة الخمسة عشر يوماً واعتبرت أن هذا السبب كان قائماً في الدعوى وكان من واجب المحكمة الاستثنائية أن تستكمل بحثه وتطبق النصوص القانونية بصدد احتسبت هذه المدة بناء على ما قرره الحكم المطعون فيه من أن علم الطاعن بالبيع بدأ من ٣ فبراير سنة ١٩٣١ وقالت أن هذه المدة انتهت في ١٨ فبراير سنة ١٩٣١ ثم امتدت إلى أربعة أيام عطلة العيد أي ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ وعلى ذلك اعتبرت الإنذار المعلن في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣١ باظهار الرغبة في الاستشفاع حصل في الميعاد فلم تبحث محكمة النقض في حقيقة هذا العلم وحقيقة

« وحيث أنه لما تقدم لا يكون من الحق أو القانون في شيء الحكم للمستأنف عليهم كلهم أو بعضهم بأي نفقة كما يقولون خطأ أو بأي مبلغ تحت الحساب كما كان يجب أن يقال »

« وحيث أن المحكمة الابتدائية مع تسليمها بأن ليس للمستحقين المطلوب الحكم لهم بالنفقة أي استحقاق متجمد قبل النظر إلا أنها قضت لهم بنفقة كما تقول على حساب استحقاقهم في المستقبل وهذا القضاء لا تستطيع محكمة الاستئناف إقراره لانه الزام بما لا يلزم كما سبق البيان »

« وحيث أن المحكمة في صدد طلب الحكم بمبلغ تحت الحساب لا يمكنها أن تدخل في المناقشات التفصيلية الخاصة باقلام الحساب المقدم من النظار لانه محل هذه المناقشة هو دعوى الحساب المقدم فيها تقرير الخبير وجميع حقوق الطرفين محفوظة في هذا الشأن »

« وحيث أنه ليس امام المستأنف عليهم الآن الا انتظار الفصل النهائي في أمر الحساب المقدم من النظار عن المدة السابقة ومطالبتهم بالحساب عن المدة التي استجدت اذا ارادوا »

« وحيث أنه لما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاء بالنسبة لما قضى به لناصيف افندي وصبحي افندي والست عزيزة من مبلغ تحت الحساب يدفع لهم شهرياً ورفض دعواهم في ذلك (استئناف نسيم افندي خليل وآخرين وحضر عنهم الاستئناف سلامة ميخائيل بك وصموئيل حنا ضد ورثة المرحوم كامل بك جبران وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد غالب باشا رقم ٣٦ سنة ٥١ ق - بالهيئة السابقة) »

٢٢٩

٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٤

- نقض . حكم . نقض الحكم . تطبيق القانون . إعادة

القضية . سلطة محكمة الاحالة في نظر النفرع . شفعة

٢ - شفعة . اعلان الرغبة . ميعاد . احتساب يوم العلم

ضمن الخمسة عشر يوماً . .

مبدئه . وصحيح وقائعه لأن هذا من اختصاص محكمة الموضوع التي أعيد لها نظر القضية والتي لها الحرية الكاملة في بحث هذه الوقائع من جديد . وبناء على ذلك قضت بأن من اختصاصها أن تعين مبدأ علم الشفيع بالبيع واحتساب مدة العلم من جديد بناء على ما ثبت لها هي وترى الأخذ به وإنما يجب عليها مراعاة إضافة ميعاد المسافة وأيام العطلة الرسمية على مدة العلم المقررة قانوناً حسب المبدأ الذي أخذت به محكمة النقض بغير أن تكون مرتبطة بالحساب الذي احتسبته محكمة النقض المذكورة على أساس ما هو ثابت في الحكم المنقوض سواء كان هذا الحساب خطأ أو صواباً (ثانياً) يجب احتساب اليوم الذي حصل فيه العلم بالبيع داخلاً في مدة الخمسة عشر يوماً المقررة قانوناً لابتداء الشفيع رغبته في الأخذ بالشفعة وإلا سقط حقه فيها بغير التفات إلى ساعة العلم .

المحكم

« حيث أن حكم محكمة النقض والابرام الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ قضى بنقض الحكم الاستثنائي الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٣٣ فيما قضى به وإعادة القضية إلى محكمة استئناف مصر للفصل فيها من جديد » وحيث أن المستأنف تمسك بسقوط حق المستأنف عليه الأول في أخذ العين مشتراه بالشفعة لفوات الميعاد القانوني الذي يجب على الشفيع أن يظهر رغبته فيه وهو خمسة عشر يوماً من وقت علمه بالبيع والا سقط حقه في الأخذ بالشفعة طبقاً لما تقضى به المادة ١٩ من قانون الشفعة وطلب من هذه المحكمة الفصل في هذا الدفع من جديد

مرتكناً على أن ما قضت به محكمة النقض في حكمها سالف الذكر من نقض الحكم الاستثنائي بالنسبة لهذا الميعاد الذي يجب ابتداء رغبة الشفيع فيه للأخذ بالشفعة لا يمكن أن يعتبر قضاء له قوة الشيء المحكوم فيه يمنع محكمة الاستئناف التي أعيد إليها نظر القضية من الفصل مجدداً في موضوع هذا الميعاد بالنسبة للوقائع المبني عليها هذا الدفع وإنما يجب احترام حكم محكمة النقض فيما قضى به من حيث تطبيق المبدأ القانوني الذي وضعته وهو مبدأ وجوب إضافة ميعاد مسافة على ميعاد الخمسة عشر يوماً المذكورة عند احتساب هذا الميعاد .

« وحيث أن المستأنف عليه الأول متمسك بأن حكم محكمة النقض المشار إليه قضى بأن الانذار الصادر إلى المستأنف من المستأنف عليه باظهار رغبته في الأخذ بالشفعة في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣١ قد حصل في الميعاد القانوني وإن هذا يعتبر قضاء صريحاً في نقطة قانونية معينة وهي أن الانذار حصل في الميعاد القانوني ويتحتم الأخذ بهذه النتيجة وليس لهذه المحكمة أن تبحث وراء محكمة النقض أن كانت أخطأت في احتساب الأيام من عدمه لأن مدة احتساب الأيام ليست من وقائع موضوع الدعوى وإنما هي من وقائع خاصة بالنقط القانونية فقط .

« ومن حيث أن المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض نصت على أنه « إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لغير مخالفة لقواعد الاختصاص فتحيل محكمة النقض القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيه هذه المحكمة من جديد وفي هذه الحالة يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض والابرام في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة »

وجاء في المذكرة الايضاحية تعليقا على هذه المادة « ان محكمة النقض والابرار لا تفصل في الوقائع بل اذا قبلت الطعن تنقض الحكم وتحيل القضية الى المحكمة التي أصدرت الحكم المنقوض لاعادة الحكم فيها »

« وحيث ان محكمة النقض بنت حكمها الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ بنقض الحكم الاستثنائي الصادر في هذه القضية على سبب متعلق بالقانون وهو وجوب إضافة ميعاد مسافة على مدة الخمسة عشر يوما المذكورة واعتبرت ان هذا السبب كان قائما في الدعوى وكان من واجب المحكمة الاستثنائية ان تستكمل بحثه وتطبق النصوص القانونية بصدده . ثم احتسبت هذه المدة بناء على ما قرره الحكم المطعون فيه من ان علم الطاعن بالبيع بدأ من ٣ فبراير سنة ١٩٣١ وقالت ان هذه المدة انتهت في ١٨ فبراير سنة ١٩٣١ ثم امتدت الى أربعة أيام عطلة العيد أى يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ وعلى ذلك اعتبرت ان الانذار المعلن في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣١ باظهار رغبة المستأنف عليه الاول في الأخذ بالشفعة حصل في الميعاد وقضت بنقض الحكم المطعون فيه وباحالة القضية على محكمة استئناف مصر للفصل فيها من جديد امام دائرة أخرى

« وحيث انه واضح جليا بما تقدم ان محكمة النقض بحثت هذا المبدأ القانوني وطبقته على اساس ما هو ثابت في الحكم المنقوض من ان العلم بالبيع بدأ في يوم ٣ فبراير سنة ١٩٣١ بغير ان تبحث في حقيقة هذا العلم وحقيقة مبدئه وجمع وقائعه لان هذا من اختصاص محكمة الموضوع التي اعيد اليها نظر القضية والتي لها الحرية الكاملة في بحث حقيقة هذه الوقائع من جديد وتعيين مبدأ علم الشفيع بالبيع واحتساب مدة العلم من جديد بناء

على ما يثبت لها هي وترى الأخذ به والفصل في ذلك بما تراه وانما يجب عليها مراعاة إضافة ميعاد المسافة وأيام العطلة الرسمية على مدة العلم المقررة قانونا حسب المبدأ الذي اخذت به محكمة النقض بغير ان تكون مرتبطة بالحساب الذي احتسبته محكمة النقض المذكورة على أساس ما هو ثابت في الحكم المنقوض سواء كان هذا الحساب خطأ أو صوابا ولا محل اذن لما تمسك به المستأنف عليه من انه ليس لهذه المحكمة حق الفصل في ذلك

« وحيث ان المستأنف تمسك بأن علم المستأنف عليه الاول ببيع العين التي يطلب أخذها بالشفعة كان في يوم ٢ فبراير سنة ١٩٣١ ويستند في اثبات ذلك الى الخطاب المرسل اليه من المستأنف عليه الاول المذكور في تاريخ اليوم المشار اليه يدعوه فيه الى الحضور لمنزله للتكلم معه في امر يخصه والى شهادة الشهود الذين سمعوا في التحقيق الذي أجرته محكمة اول درجة

« وحيث ان المستأنف عليه الاول تمسك من جانبه أيضا بأن هذا الخطاب كان الغرض منه دعوة المستأنف للتكلم معه في أمر آخر غير موضوع هذا البيع قال عنه وكيله في مرافعته انه للاستفهام عن كيفية نقل تكليف ما تخارج عنه اخوته اليه اما عليه بالبيع فلم يبدأ الا من يوم ١١ فبراير سنة ١٩٣١ تاريخ الخطاب الذي ارسله المستأنف اليه في اليوم المذكور بصدد هذا البيع

« وحيث انه واضح من التحقيق الذي أجرته محكمة اول درجة ان المستأنف استشهد بأربعة شهود من بينهم عبده افندي سليمان من اقارب المستأنف عليه الاول ثبت من شهادة ثلاثة من هؤلاء الشهود انه حصلت مقابلة بين المستأنف وهو المشتري للعين المبيعة والمستأنف عليه الاول بمنزله وان هذه المقابلة تناولت الكلام فيها عن المبيع والبائعين والمناقشة في الثمن وشهد محمد عبد المجيد

٢ فبراير سنة ٩٣١ وهو الذي تأخذ به هذه المحكمة «وحيث انه متى ثبت مما تقدم ان المستأنف عليه الاول بدأ عليه بالبيع يوم ٢ فبراير سنة ٩٣١ وقد تبين من التحقيق ايضا ان مادار عليه الحديث والمناقشة في تلك المقابلة بشأن هذا البيع ومعرفة المبيع والبائعين والثن كان كافيا للمستأنف عليه الاول لاتخاذ ما يلزم من الاجراءات القانونية لابداء رغبته في الشفعة في الميعاد القانوني وثابت ان المستأنف عليه الاول لم ينذر المستأنف بابداء رغبته في الاخذ بالشفعة إلا في يوم ٢٣ فبراير سنة ٩٣١ وجب البحث فيما يترتب على ذلك قانونا

«وحيث ان المادة ١٩ من قانون الشفعة نصت على انه « يسقط حق الشفعة اذا لم يظهر الشفيع رغبته في الاخذ بالشفعة في ظرف خمسة عشر يوما من وقت عليه بالبيع » وترجمت كلمة من وقت في النص الفرنسي بلفظ du moment ومعناه من اللحظة . ويؤخذ من هذا التعبير الدقيق الذي استعمله المشرع في تعيين مبدأ العلم في هذه المادة الخاصة بحق الشفعة بالوقت وليس باليوم أو الساعة كما جرى على ذلك في تحديد المواعيد في القوانين الأخرى انه اراد بهذا التعبير الوقت أو اللحظة التي حصل فيها العلم لتضييق في تحديد الميعاد على ان وقت العلم يعتبر شاملا لليوم كله الذي حصل فيه العلم بغير التفات الى ساعة العلم ذاتها يؤيد هذا ايضا ان احكام الشريعة الغراء التي استمدت منها احكام الشفعة تقضي على الشفيع بوجوب ابداء طلبه في الشفعة بمجرد علمه بحصول البيع وان هذا الطلب الفوري لازم لعدم حرمان من طلب حق الشفعة ويجب المبادرة به بمجرد العلم ولذلك قرر بعض الفقهاء انه لو أخذ الشفيع في قراءة كتاب وكانت عبارة البيع والثن والمشتري في اوله او في وسطه

بأن هذه المقابلة تمت بعد صدور البيع الى المستأنف في مساء يوم اول واثنين او ثلاثة فبراير سنة ١٩٣١ وشهد جورجى يوسف بأن هذه المقابلة تمت بعد الشراء يوم او اثنين وشهد عبده سليمان بأن هذه المقابلة تمت في أول فبراير سنة ٩٣١ وليس في تعيين يوم المقابلة بهذه الكيفية في شهادة هؤلاء الشهود شيء من التضارب قد يؤدي الى الشك فيها كما ذهب الى ذلك محكمة اول درجة لانه واضح ان تعيينهم له لا يخرج عن ايام متقاربة واقعة بين اول وثلاثة فبراير سنة ١٩٣١ وقد يدل هذا على صحة ما شهدوا به حسب ما يذكروه كل منهم عن يوم الواقعة بعد ان مضى على ذلك بضعة شهور وعلاوة على ذلك فان المستأنف عليه الاول لم ينف حصول هذه المقابلة وليس في خطاب ١١ فبراير سنة ١٩٣١ الذى تمسك به ما ينافي حصولها ما خطاب ٢ فبراير سنة ٩٣١ المرسل للمستأنف من المستأنف عليه الاول يتلاحظ انه كتب بعبارة غامضة ولم يوضح فيه موضوع المحادثة المقصودة من المقابلة ولكن تفسر حقيقتها الظروف التي تحرر فيها هذا الخطاب بأنها كانت خاصة بمسألة الشفعة إذ جاء به مانصه «ارجوكم اذا سمحتم الحضور لمنزلنا للتحدث معاني موضوع يخصني ولا يمدتنا بالتحدث فيه ونحن في الغيظ واني منتظر حضرتكم وشكرا. الامضاء رزق الله حبشى» يضاف الى ذلك ان وكيل المستأنف عليه الاول قرر في مرافعته ان المستأنف عليه الاول وهو معاون ادارة بشبراخيت اخذ في هذا اليوم « ٢ فبراير سنة ٩٣١ » اجازة مدة ٢٤ ساعة وتوجه الى بلدة ناحية حصّة مليج ووصل اليها في الغروب وكتب الى المستأنف هذا الخطاب وهذا كله يؤيد ما شهد به هؤلاء الشهود من حصول تلك المقابلة التي دار فيها الحديث عن البيع في اليوم المذكور مساءً ويؤيد ان علم الشفيع بهذا البيع انما بدأ يوم

وتنمادى في القراءة الى آخر الكتاب سقط حقه في الشفعة لان تنماديه في القراءة دليل على اعراضه عن الاخذ بها . ومن المقرر شرعا ان الشفعة لمن واثبها اى طلبها على وجه السرعة هذا فضلا عن ان حق الشفعة هو من الحقوق التي وردت على خلاف القياس لدفع الضرر مع انه في الحقيقة حق عمقوت لان في استعماله تقييد الحرية الملكية وحرية التعاقد وبمقتضاه يجبر المشتري على التخلي عن العقار الذي اشتراه فلا يجب التوسع في تفسير نصوصه

« وحيث انه لذلك يجب احتساب اليوم الذي حصل فيه العلم بالبيع داخلا في مدة الخمسة عشر يوما المقررة قانونا لابداء الشفيع رغبته في الاخذ بالشفعة والاسقط حقه فيها بغير التفات الى ساعة العلم بالذات .

« وحيث انه سبق ان تقرر ان المستأنف عليه الاول ثبت ان بدء علمه بالبيع كان في يوم ٢ فبراير سنة ١٩٣١ وباحتساب مدة الخمسة عشر يوما سالفة الذكر على اساس هذه القاعدة واعتبار يوم العلم داخلا في هذه المدة تكون هذه المدة تبتدىء يوم ٢ فبراير سنة ١٩٣١ وتنتهى في يوم ١٦ منه وبإضافة يوم ميعاد المسافة بين محل اقامة المستأنف عليه الاول بشبراخيت ومقر المحكمة التي حصل الاعلان في دائرتها بشبين الكوم يمتد هذا الميعاد الى يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٣١ وهو يوم عمل وكان يجب على المستأنف عليه أن يبدى رغبته في الاخذ بالشفعة في يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٣١ على الأكثر لا يوم ٢٣ منه الذي حصل فيه الانذار وعليه يكون حقه في ذلك قد سقط قانونا

« وحيث انه فضلا عن ذلك كله فانه مع عدم احتساب يوم ٢ فبراير سنة ١٩٣١ الذي حصل فيه العلم واحتسابه مدة الخمسة عشر يوما من اليوم التالي أى من يوم ٣ فبراير سنة ١٩٣١ فان هذه

المدة تنتهى في هذه الحالة في يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٣١ يضاف اليها ميعاد المسافة فتصل الى يوم ١٨ منه وهو يوم عطلة إذ كان فيه وقفة عيد الفطر وعلى ذلك يمتد الميعاد الى أول يوم عمل يلى مباشرة أيام عطلة العيد وقد انتهت في اليوم الثالث الذي يوافق يوم السبت ٢١ فبراير سنة ١٩٣١ فكان اليوم التالي بعد انقضاء أيام العيد هو يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ وهذا اليوم من أيام العمل كما هو ثابت من النتيجة الرسمية للسنة المذكورة ومن الاستعلام من المحكمة الشرعية وليس يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٣١ كما ذكرت محكمة النقض . وتكون النتيجة على هذا الاعتبار أن الانذار الذي حصل في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣١ لم يعمل في الميعاد القانوني طبقا للبادة ١٩ من قانون الشفعة ويكون حق المستأنف عليه في الاخذ بالشفعة قد سقط على أية حالة من الحالات ويتبين مما تقدم أن الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاءه ورفض دعوى المستأنف عليه الاول لسقوط حقه في الاخذ بالشفعة قانونا والزامه بالمصاريف وأتعاب المحاماة عن الدرجتين

(استئناف ميلاد افندى جرجس وحضر عنه الاستاذ سابا حبشى ضد رزق افندى حبشى وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ كى منصور رقم ٦٣ سنة ٥١ ق رئاسة وعضوية حضرات محمود فهمى يوسف بك ومحمد غول بك وحسن فريد بك مستشارين)

٢٣٠

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤

استئناف - تحضير . قرارات قاضى التحضير . بجواز استئنافها شروط ذلك .

المبدأ القانوني

قضى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتحضير القضايا بأن القرارات والأحكام التي يصديرها قاضى التحضير في حدود الاختصاصات المخولة له تعتبر من كل وجه

وعلى الأخص فيما يتعلق بطرق الطعن في الأحكام كأنها صادرة من المحكمة نفسها والمقصود من ذلك القرارات والأحكام القابلة للاستئناف بطبيعتها حسب القواعد العامة. وهي التي تفصل في نزاع مطروح أمام المحكمة. أما الأحكام التي يقصد منها مجرد اجراء قضائي فانها غير قابلة للاستئناف وعلى ذلك فقرار قاضي التحضير الذي يقضى بغرامة على أحد الخصوم وان اخذ شكل حكم الا انه لم يكن الغرض منه الفصل في نزاع مطروح بين الطرفين وانما هو مجرد اجراء تحضيرى في الدعوى فلا يقبل الاستئناف.

المحكمة

« حيث ان الحاضر عن المستأنف عليها الاولى دفع بعدم جواز الاستئناف لان الحكم المستأنف قضى بغرامة محكوم بها من قاضي التحضير ومثل هذا الحكم غير قابل للاستئناف ورد على ذلك وكيل المستأنفة بأن هذا الحكم صادر من محكمة ابتدائية فيجوز استئنافه أمام محكمة الاستئناف

« وحيث ان المادة ١١ من قانون التحضير القديم رقم ٣ سنة ١٩١٠ كانت تنص على أنه لا يقبل الطعن بطريق الاستئناف في القرارات التي تصدر من قاضي التحضير فكان لغموض هذا النص أثر في أحكام المحاكم فيما يختص بطرق الطعن في الأحكام التي يصدرها قاضي التحضير فكانت بعض المحاكم تذهب الى جواز استئناف بعض القرارات الصادرة من قاضي التحضير وبعضها يذهب الى عدم جواز استئنافها فجاء قانون التحضير الجديد رقم ٦٣ سنة ١٩٣٣ وقضى على هذا الخلاف إذ نص بالمادة السادسة منه على ان القرارات والأحكام التي يصدرها قاضي التحضير في حدود الاختصاصات

المخولة له تعتبر من كل وجه وعلى الأخص فيما يتعلق بطرق الطعن في الأحكام كأنها صادرة من المحكمة نفسها

« وحيث انه بما لاشك فيه أن القانون الجديد أراد بالقرارات والأحكام التي يصدرها قاضي التحضير القرارات والأحكام القابلة للاستئناف بطبيعتها حسب القواعد العامة.

« وحيث ان القواعد العامة تقضى بأن الأحكام القابلة للاستئناف هي الأحكام التي تفصل في نزاع مطروح أمام المحكمة؛ ولكن الأحكام التي يقصد منها مجرد اجراء قضائي « acte Judiciaire » فانها غير قابلة للاستئناف. « وحيث ان قرار قاضي التحضير الذي يقضى بغرامة على أحد الخصوم وان اخذ شكل حكم؛ إلا أنه لم يكن الغرض منه الفصل في نزاع مطروح بين الطرفين وانما هو مجرد اجراء تحضيرى في الدعوى فقط فهو غير قابل للاستئناف.

« وحيث انه من ذلك يكون الدفع الفرعى في محله ويتعين الحكم بعدم جواز قبول الاستئناف (استئناف الست عائشة ابراهيم وحضر عنها الاستاذ احمد حلى ضد سيده محمد ابراهيم وآخرين وحضر عن الاولى الاستاذ صادق حنا رقم ٥٨٥ سنة ٥١ ق رئاسة وعضوية حضرات مصطفى حنى بك وسليمان السيد سليمان بك والاستاذ مصطفى الشوربجي مستشارين)

٢٣١

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤

نوع ملكية . حائز . التثية عليه . اغفاله . بطلان . مجرد العلم لا يكفي

المبدأ القانوني

يعتبر حائزا للعقار من تملك عقارا مرهونا بعوض أو بغير عوض من المدين وتسجل عقد تملكه بعد تسجيل الرهن او حق الاختصاص وانه وان كانت المادة (٥٧٤) (٢-٢).

مدنى لم تنص صراحة على البطلان في حالة عدم اعلان الحائز بالدفع او العرض او التخلية الا انه لما كان التنبيه على الحائز بذلك امرا جوهريا فيترتب حتما على اغفاله البطلان ولا يقوم حضوره بعض جلسات اجراءات نزع الملكية مقام التنبيه لان العلم الشخصى . ببعض الاجراءات لا يقوم مقام التنبيه بالطريقة التى رسمها القانون .

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تلخص فى أن الحاج عاشور احمد المستأنف امتلك بطريق الشراء من المستأنف عليه الثانى حسن عبد الرحمن جراجا مساحته ٢٠٠ مترا مربعا كاتنا بسكة عثمان اغا بقعد تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ مصدق عليه من محكمة السيدة زينب فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ومسجل بالمحكمة المختلطة فى ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ ولديونية حسن عبد الرحمن المذكور ليست جلية احمد المستأنف عليها الاولى نزعت ملكية هذا المنزل على انه ملكه بحكم صدر فى ٣٠ مارس سنة ١٩٣٠ فرفع المستأنف هذه الدعوى فى ابريل سنة ١٩٣٠ طلب فيها استحقاقه للنزل المذكور مستندا على أنه اشترى العين من المدين حسن عبد الرحمن بقعد مصدق عليه قبل اجراءات نزع الملكية وطلب ايقاف دعوى البيع فرفض طلبه ابتدائيا واستئنافا وفى ٢٥ اغسطس سنة ١٩٣٠ حكم بالبيع ورسمى المزااد على طالبة البيع المستأنف عليها الاولى .

« وحيث انه بعد ذلك تقرر من محمد الوتار أخ المستأنف بزيادة العشر وتحركت دعوى البيع لجلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ثم تأجلت عدة مرات كان المستأنف فى خلالها يطلب ايقاف

اجراءات البيع حتى يفصل فى دعوى الاستحقاق الى أن قبل طلبه بجلسته ٢١ من ابريل سنة ١٩٣١ وأوقفت دعوى البيع وفى ديسمبر سنة ١٩٣٢ حكم له بتثبيت ملكيته للجراج المتنازع عليه على أن تبقى مثقلة بحق اختصاص الست خديجة المستأنف عليها الاولى .

« وحيث ان المستأنف على أثر حصوله على حكم الملكية السابق الذكر رفع هذه الدعوى طالبا الحكم ببطلان اجراءات نزع الملكية وما ترتب عليها حتى حكم مرسى المزااد الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٣ وارتنفى فى ذلك على انه باعتباره حائزا للعقار أغفلت المستأنف عليها الاولى انذاره بالدفع أو التخلية طبقا للبادء ٥٧٤ من القانون المدنى وان هذا الاغفال يترتب عليه بطلان جميع الاجراءات

« وحيث ان محكمة اول درجة بعد أن استعرضت الوقائع السابقة الذكر حكمت برفض الدعوى مرتكنة فى ذلك على أن المستأنف كان على علم تام بجميع الاجراءات من ابتدائها حتى آخر مرحلة فيها بدليل حضوره شخصيا فى الجلسات السابقة وطلبه الايقاف ثم زيادة العشر من أخيه الذى تقدم لهذه الزيادة بعلمه وبايعاز منه ..

« وحيث ان المستأنف رفع هذا الاستئناف معترضا على حكم محكمة اول درجة بأنه باعتباره حائزا للعقار لم يحصل التنبيه عليه بالدفع أو التخلية أما اعلان ٦ يوليو سنة ١٩٣١ الذى ارتكنت عليه محكمة اول درجة فلا يشمل التنبيه المقصود فى المادة ٢٧٤ مدنى سابقة الذكر

« وحيث انه لانزاع فى ان المستأنف يعتبر حائزا للعقار لأن الحائز هو من يمتلك العقار المرهون بغرض أو بغير عوض من المدين وسجل عقد تملكه بعد تسجيل الرهن أو حق

الاختصاص والمستأنف المذكور اشترى الجراج في سنة ١٩٢٤ بعقد مصدق عليه من محكمة السيدة وسجل حكم الملكية الذي قضى له به في ٢٧ مايو سنة ١٩٣١ بعد تسجيل حق الاختصاص المستأنف عليها الأولى الحاصل في سبتمبر سنة ١٩٢٩ « وحيث انه وإن كانت المادة ٥٧٤ مدني لم تنص صراحة على البطلان في حالة عدم الاجراء بمضمونها الا أنه لما كان التنبيه على حائز العقار بالدفع أو العرض أو التخلية أمر جوهرى فيترتب حتما على إغفاله البطلان (راجع حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بحاماه السنة التاسعة) . .

« وحيث ان قول محكمة أول درجة بأن المستأنف كان يعلم باجراءات نزع الملكية والبيع بدليل حضوره شخصيا فيها وان هذا العلم يرفع عن نازع الملكية واجب التنبيه عليه بالدفع أو التخلية هو قول يتنافى مع منطوق المادة ٥٧٤ مدني سالفه الذكر التي تقضى صراحة على الزام الدائن نازع الملكية باعلان الحائز بالدفع أو التخلية لأن العلم الشخصى ببعض الاجراءات لا يقوم مقام التنبيه بالطريقة التي رسمها القانون . .

« وحيث انه بالرجوع لآعلان ٦ يوليو سنة ١٩٣١ تبين أن المستأنف عليها لم تغفل التنبيه بالدفع أو التخلية فقط بل صرحت فيه بأن المستأنف غير حائز للعقار المطلوب نزع ملكيته حيث جاء به بعد ذكر بعض الوقائع ما يأتى : — « وحيث انه بسبب شراء المعلن اليه للعقار المنزوع وتملكه في ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ وهو تاريخ لاحق لتنبيه نزع الملكية وتسجيله وحكم نزع الملكية وتسجيله وأمر الاختصاص بعقار المدين وتسجيله فليست الطالبة مكلفة بالتنبيه على المعلن اليه باعتباره حائزا بالدفع أو التخلية طبقا للواد ٢٧٣ و ٢٧٤

لحصول تملكه عقب الاجراءات بما فيها حكم نزع الملكية وبطريق التواطؤ بينه وبين المدين ، « وحيث ان ما جاء بهذا الاعلان لا يمكن اعتباره تنبيها بالدفع أو التخلية كما ذهب اليه محكمة أول درجة خطأ بل ينبى عن المعلن اليه صفة الحائز للعقار ويدعوه للحضور أمام قاضى اليوع ليحصل البيع في مواجهته

« وحيث بناء على ما ذكر يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه

(استئناف الحاج عاشور محمد الوتار وحضر عنه الاستاذ كرم عبد الهادي ضد الست جليلة احمد حسن وآخر وحضر عنها الاستاذ كمال سعد رقم ٥٢٥ سنة ١٩٥١ ق - رئاسة وعضوية حضرات حسن نيه المصرى بكوامين زكى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

٢٣٢

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤

رضا . تماقد . فساد الرضا . بطلان التماقد .

المبدأ القانونى

يعتبر صادرا من شخص فاقد الرضا والتالى يعتبر عقدا فاسدا او معدوما العقد الصادر من شخص ثبت أنه كان مصابا بشلل من قديم ويتكلم بصعوبة وان ذا كرته بدأت تخونه بالنسبة لاسماء الاشخاص والتواريخ وبعض الشؤون المالية ويسهل خدعه بواسطة الغير ولا يغير من هذا ما يصدر من الشخص الذى وصف الأطباء حالته على هذه الصورة كون المجلس الحسى الغى قرار الحجر الذى كان قد صدر ضده لأن الطعن فى العقود بسبب انعدام الرضا أو فساده وقت انشائها يصح توجيهه إلى عقود ذى الأهلية .

المحكمة

« حيث ان المستأنف ضدها وجهت دعواها

أول الأمر إلى المستأنفة وحدها . ونظراً لانضمام المستأنف إلى المستأنفة في النظر على الوقف أثناء سير الدعوى ادخلته المستأنف ضدها في الدعوى وطلبت بالاعلان المؤرخ في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ (١) من المستأنفة تقديم حساب الوقف من أول سنة ١٩٢٨ إلى سنة ١٩٣٢ وحساب الملك من أول سنة ١٩٢٨ إلى تاريخ تقديم الحساب (٢) ومن المستأنفة والمستأنف متضامنين تقديم حساب الوقف من ابتداء سنة ١٩٣٣ لغاية تاريخ تقديمه كما طلبت الحكم عليهما بغرامة يومية في حالة عدم التقديم

« وحيث ان محامي المستأنفة قرر في جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بمحكمة اول درجة ان موكلته لم يكن عندها مانع من ان تقدم الحساب وانما يمنعها فقط وجود الدفاتر في القضية الاستئنافية نمرة ٣١٩ فهي اذن كانت مسلبة امام محكمة اول درجة بطلبات المستأنف ضدها .

« وحيث ان رغم هذا التسليم فقد جاءت بالاستئناف تطلب تعديل الحكم المستأنف بجعل حساب الوقف من اول ديسمبر سنة ١٩٢٨ مستندة على الورقة المؤرخة في آخر نوفمبر سنة ١٩٢٨ الموقع عليهما من المستأنف ضدها ووالدها . ويجعل حساب الملك من اول يونيه سنة ١٩٣٠ حتى اكتوبر سنة ١٩٣٣ مستندة على الورقة المؤرخة في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٠ الموقع عليها من والد المستأنف ضدها بصفته الشخصية وبصفته ولياً على اولاده أولئك الذين تمثلهم الآن المستأنف ضدها « وحيث ان ورقة اول نوفمبر سنة ١٩٢٨ وان

كانت محررة في هذا التاريخ إلا أن نصوصها غير مبررة للمستأنفة عن حساب المدة المطلوب خصمها من الحساب وهي من اول سنة ١٩٢٨ إلى نوفمبر سنة ١٩٢٨ بل انها قد ثبت فيها صراحة وجود مبلغ ١٥٥٠٨

قرشاً عن المدة المذكورة تحت الحساب ولذلك تكون المستأنفة غير محقة فيما تطلب من تعديل بالنسبة للوقف « وحيث ان الورقة المؤرخة في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٠ طعنت فيها المستأنف ضدها بصدورها من والدها المشمول بقوامتها هو وأولاده حالة كونه فاقدا للرضا والاختيار ولذلك تكون غير ملزمة « وحيث انه يستخلص من قرار المجلس الحسبي المؤرخ في ٢٥ يونيه سنة ١٩٣٠ الصادر بتوقيع الحجر على الوالد المذكور ومن التقرير الشرعي المقدم من حضرة الدكتور ماهر بك للمجلس المذكور بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٢٥ وهو المشار اليه في القرار المذكور ومن الشهادة الرسمية الصادرة من هذا المجلس بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ومن قرار اعادة الحجر الصادر من المجلس الحسبي في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣١ يستخلص من كل ذلك ان الوالد المذكور مصاب بالشلل من قديم وانه يتكلم بكل صعوبة « وان ذا كرتة بدأت تخونه بالنسبة لاسماء الاشخاص والتواريخ وبعض الشؤون المالية فهو لا يذكر اسم زوجته الأولى مع انها والدة خمسة من اولاده ولا يتذكر تاريخ حالته على المعاش ولا يعرف اسماء مستأجري اطيانه ولا بعض التفاصيل الهامة عن املاكه ويسهل خدعه بواسطة الغيروان هذه الحالة مسببة عن مبادئ عته جوهرى « وذكر الطبيب « ان هذه الحالة تمنع المطلوب الحجر عليه (الوالد) من الالمام بشؤونه المالية بالدقة الواجبة وتحول دون إمكان محاسبته مستأجريه على حقوقه قبلهم او وكيله بكيفية قيامه باعمال وظيفته «

« وحيث ان من كانت هذه حالته لا يستطيع « الرضا » بمعناه القانوني او هو على الأقل لا يكون « صحيح الرضا » ومن ثم تكون عقودده وهو بهذه الحالة معدومة او فاسدة .

٢٣٣

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤

حساب . وكيل . ورثة . تجهيل الوكيل . اعفاء الورثة من .

تقديم الحساب

المبدأ القانوني

إذا مات الوكيل مجهلاً ولم يترك ما يمكن الاستدلال منه على حساب الموكل فلا يلزم ورثته بتقديم الحساب لانه ليس في استطاعتهم ان يلبوا باعمال مورثهم . اما اذا تبين انه في استطاعة الورثة تقديم الحساب كأن مات المورث غير مجهل لأموال موكله فيلزم الورثة بتقديم الحساب لان ذلك هو الطريقة الوحيدة للتوصل لمعرفة الحساب .

المحكمة

« حيث انه للفصل في هذه الدعوى يتعين بحث المسائل الثلاث الآتية :- الأولى - هل ورثة الوكيل مسؤولون بعد وفاته عن تقديم حساب عن ادارة مورثهم لأملاك الموكل مدة وكالته وان مسئولية الوكيل هي مسئولية شخصية لاتعدها الى ورثته بأي حال كان بعد وفاته - الثانية - هل مورث المستأنف ضده كان قائماً بادارة أملاك المستأنف فعلاً كوكيل من وقت صدور التوكيل الى وفاته ام لا - الثالثة - هل التحكيم الذي حصل بين بعض افراد عائلة جمعه انتهى وظهر منه حساب المستأنف ضده فليس له بعد ذلك ان يطالب بتقديم حساب من وكيله أو من ورثته من بعده او انه بحالته التي تم عليها لا يخلى الوكيل وورثته من تقديم الحساب .

« وحيث ان القول بأن ورثة الوكيل غير مسئولين بعد وفاته عن تقديم الحساب في كل الأحوال لأن التوكيل التزام شخصي وان الورثة

« وحيث ان مخالصة ٢٥ مايو سنة ١٩٣٠ حررت والوالد بهذه الحالة إذ أن التقرير الطبي المشار اليه اعلاه مؤرخ في ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ أي بعد تاريخ المخالصة يومين ولذلك تكون هذه المخالصة غير ملزمة .

« وحيث انه بما يؤكد فساد هذه المخالصة كون المستأنفة لم تمسك بها امام محكمة أول درجة بل كونها سلمت كما تقدم بيانه بطلبات المستأنف ضدها عندئذ مع ان هذه الطلبات تتنافى مع صحة هذه المخالصة . . .

« وحيث ان تمسك المستأنفة بقرار المجلس الحسبي العالي الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بالغاء الحجر المتوقع على الوالد بقرار ٢٥ يونيه سنة ١٩٣٠ لا يفيد شيئاً إذ ان الطعن في العقود بسبب انعدام الرضا Absence de consentement

او فسادها Vice du consentement وقت انشائها - هذا الطعن يصح توجيهه الى عقود ذى الأهلية - فقرار المجلس العالي المذكور لا يتعارض في شيء مع القول بانعدام الرضا او فساد وقت تحرير المخالصة « وحيث انه لذلك تكون المستأنفة غير محقة ايضاً في طلب تعديل الحكم المستأنف بالنسبة للملك « وحيث ان المستأنف لا ينازع في صفته ولا ينازع في تاريخ بدء التزامه بتقديم الحساب وانما يقصر دفاعه على ان المستأنف ضدها طالبت بالحساب قبل مضي سنة على تعيينه وهذا الدفاع صار عديم القيمة بعد أن امتد النزاع الى هذا التاريخ ولذا لا يلتفت اليه .

« وحيث انه لذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف (استئناف خليل افندي زيور بهفة ناظراً على وقف الروى وأخرى وحضر عنهما الاستاذ سليم اسكندر ضد الست صفية هانم زيور وآخرين وحضر عنها الاستاذ احمد نجيب براده بقرعة ٧٣٣ سنة ٥١ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمود غالب بك وخليل غزالات بك وعمد زكى على بك مستشارين)

لا يكملون شخصية مورثهم في عقد التوكيل اذا صح بالنسبة لاستمرار الوكالة فانه لا يمكن الاخذ به عند البحث في مسئولية الورثة بعد وفاة المورث كقاعدة عامة بل يجب التفرقة بين حالتين الاولى ان يكون المورث قد مات مجهلا ولم يترك ما يمكن الاستدلال منه على حساب الموكل فليس في استطاعة الورثة في ان يلبوا بأعمال مورثهم ويكونوا في هذه الحالة غير ملزمين بتقديم الحساب والثانية ان يكون في استطاعة الورثة تقديم الحساب اذا مات المورث غير مجهل لأموال موكله ففي هذه الحالة يكون من العدل الزام الورثة بتقديم الحساب لانها الطريقة الوحيدة للتوصل لمعرفة حساب اموال الموكل مدة الوكالة ومن الجور قفل هذا الباب في وجه الموكل بمجرد وفاة الوكيل على اعتبار ان له حق مقاضاة التركة بما يظنه مترتباً في ذمة الوكيل اذ كيف يتسنى له الوقوف على نتيجة ادارة الوكيل وقد تطول وكالته سنين اذ لم يقدم له الحساب عنها حتى يمدنه معرفة ماله او عليه لمطالبة التركة به » وحيث انه لا يمكن القول في هذه الدعوى بان مورث المستأنف ضده مات مجهلاً لأن المستندات التي تركها تمكن الورثة من معرفة حساب المستأنف مدة وكالة مورثهم واستخراج ما قد يظهر منها اعمال الوكيل خاصة بادارة املاك المستأنف

« وحيث ان مورث المستأنف ضده قدم كشوفات للحكمين بحساب الاطيان التي كان يديرها ومنها املاك المستأنف وقد استخراج هذا الكشف طبعا من الدفاتر الموجودة لديه والتي بها بيان ايرادات ومصروفات الاطيان التي كان يديرها للورثة كوكيل عنهم وكانوا عديدين كما هو ثابت من محضرى الحكمين المؤرخين في ٢٣ فبراير سنة ١٩١٩ و ٩ مارس سنة ١٩١٩ وعلى هذا يكون في استطاعة المستأنف عليه تقديم الحساب عن مدة وكالة مورثه

« وحيث ان مورث المستأنف ضده كان قائماً بادارة اعمال المستأنف كوكيل من تاريخ التوكيل المؤرخ في ٢ ديسمبر سنة ١٩١٦ لغاية وفاته وذلك ثابت من التوكيل في ذاته ومن المستندات المقدمة في الدعوى ومن حكم المحكمة المختلطة الاستئنافية الصادر بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ والمودعة صورته بدوسيه القضية في الاستئناف المرفوع من المستأنف في هذه الدعوى ضد المستأنف ضده وأخرى على اعتبارهما ورثة عبد العزيز بك جمعه والبنك العتارى المصرى وقد ذكر الحكم المستندات التي تؤيد ان عبد العزيز بك جمعه مورث المستأنف ضده ظل يعمل كوكيل لادارة اموال المستأنف من تاريخ التوكيل لغاية وفاته » وحيث انه يؤخذ من الاطلاع على صورة حكم المحكمين والمودع بملف الدعوى ان التحكيم لم يشمل الحساب الخاص بالمستأنف بل اندمج هذا الحساب مع حساب عبد العزيز بك جمعه مورث المستأنف ضده وآخرين باعتبارهم فريقاً وقد قطع فقط بالنسبة لحساب اسماعيل بك فوزى جمعه فظهر عليه مبالغ الزمه المحكمون بدفعها الى فريق عبد العزيز بك جمعه ومنهم المستأنف فليس اذن في حكم المحكمين على فرض صحته ما يستدل منه على حساب المستأنف منفردا ولذلك فهو على حق في طلب بيان هذا الحساب .

« وحيث ان حكم المحكمين المقدم في ملف الدعوى لم يوقع عليه من المحكمين فهو في ذاته غير تام لهذا السبب ولم يقدم من المستأنف ضده ما يستدل منه على ماتم في أمر هذا التحكيم بعد ذلك » وحيث انه بما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه

(استئناف محمود اقتدى خليل جمعه وحضر عنه الاستاذ محمد ابو الخير ضد عباس بك عبدالعزيز جمعه وحضر عنه عبدالسلام زكي بك رقم ٦٧٨ سنة ٥٠ ق- رئاسة وعضوية حضرات محمود فهمى يوسف بك ومحمد زغلول بك وحسن فريد بك مستشارين)

٢٣٤

٥٠٠ يوفيه سنة ١٩٣٤

- ١ - وقف - صدوره في مرض موت - اختصاص عام -
عدم اختصاص المحاكم الشرعية - حكم صادر
منها فيها - غير جائز لقوة الشيء المحكوم فيه -
اختصاص المحاكم الاهلية -
- ٢ - اختصاص - في دعوى واحدة - عدم جواز تعدده -
- ٣ - اختصاص - لجنة تنازع الاختصاص - محل اختصاصها
قيام دعويين امام جهتين مختلفتين - قبل صدور
الحكم -

المبادئ القانونية

١ - ان المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم
الاهلية ادخلت في اختصاصها من قضايا الوقف
ماليس من اصله فيتعين اعتبار أن ما دخل
في اختصاصها هذه المادة قد خرج من اختصاص
المحاكم الشرعية الا ما استثنى من ذلك بنص
صريح ورد في اللائحتين الشرعيتين الصادرتين
في سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩٣١ على سبيل الحصر
وهو الاذن بمخاصمة الناظر وطلب الاستدانة
على الوقف وطلبات الاستبدال واقامة الناظر
أو عزله ودعوى الوقف (أى أصل الوقف)
والاستحقاق فيه واثبات النظر عليه أما العبارة
التي وردت في المادة (٢٦) من لائحة سنة ١٩٣١
وهي « او غير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف »
فلا يمكن أن يكون المراد منها الا ما يدخل في
أصل الوقف .

وعلى ذلك فالطعن في الوقف لصدوره في
مرض الموت من اختصاص المحاكم الاهلية
طبقاً للبادء ١٦ من لائحته لأنه ليس من أصل
الوقف والحكم الصادر في ذلك من المحكمة
الشرعية ليس له قوة الشيء المحكوم فيه لصدوره

من جهة غير مختصة .

٢ - ان القول باشتراك محكمتين أو أكثر في
اختصاص واحد لا يتفق مع معنى الاختصاص
لغة ولا مع النظام القضائي الذي يقتضى
تخصيص محكمة واحدة لاختصاص واحد الا
ما استثنى لحكمة خاصة تبرره كدعوى تعويض
الضرر الناشئ عن جريمة حيث جعل للمجنى عليه
الخيار في اتخاذ الطريق المدنى أو الطريق الجنائى تبعاً
للدعوى الجنائية لتفصل في الدعويين بحكم واحد .

٣ - لا يرجع الى مجلس تنازع الاختصاص
المشار اليه في لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الا
في حالة قيام دعوى واحدة في آن واحد أمام
جهتين مختلفتين كل منهما تدعى اختصاصها قبل
صدور حكم فيها من أيهما .

المحكمة

« حيث ان الحكم المستأنف قضى بقبول الدفع
المرفوع من المستأنف ضدها وبعدم جواز نظر
الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة الشرعية على
أساس أن الطعن في الوقف بصدوره في مرض
الموت (وهو موضوع الدعوى) وان كان يدخل
في اختصاص المحاكم الاهلية طبقاً للبادء « ١٦ » من
لائحة ترتيبها (لأنه ليس من أصل الوقف كما قضت
البنواثر المجتمعة) فان المحاكم الشرعية تشترك مع
الاهلية في هذا الاختصاص لأن المادة « ٢٦ » من
لائحة ترتيبها نصت على أن رفع دعوى الوقف
والاستحقاق فيه بجميع أسبابه ودعوى إثبات
النظر عليه او غير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف يكون
أمام المحكمة التي بدأرتها أعيان الوقف كلها أو
بعضها الا كبر قيمة أو أمام المحكمة التي بدأرتها
محل إقامة المدعى عليه .

« وحيث ان القول باشتراك محكمتين أو أكثر في اختصاص واحد لا يتفق مع معنى الاختصاص ائمة ولا مع النظام القضائي الذي يقتضى تخصيص محكمة واحدة لاختصاص واحد إلا ما استثنى لحكمة خاصة تبرره كدعوى تعويض الضرر الناشء عن جريمة فقد جعل للجنة عليه الخيار في إتخاذ الطريق المدني أو الطريق الجنائي تبعاً للدعوى الجنائية ليفصل في الدعويين بحكم واحد إلقاء لتناقض الأحكام واختصاراً للاجراءات .

« وحيث ن المادة « ١٦ » من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية أدخلت في اختصاصها من قضايا الوقف ما ليس من أصله فيتعين إعتبار أن مداخل في اختصاصها بهذه المادة قد خرج من اختصاص المحاكم الشرعية إلا ما استثنى من ذلك بنص صريح ورد في اللائحتين الشرعيتين الصادرتين في سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩٣١ على سبيل الحصر وهو الأذن بمخاصمة الناظر وطلب الاستدانة على الوقف وطلبات الاستبدال وإقامة الناظر أو عزله ودعوى الوقف (أى أصل الوقف) والاستحقاق فيه وإثبات النظر عليه أما العبارة الواردة في المادة ٢٦ من لائحة سنة ١٩٣١ وهى « أو غير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف » التى يستند إليها الحكم المستأنف فلا يمكن أن يكون المراد منها إلا ما يدخل في أصل الوقف إذ لو كان المراد بها فى جميع شئون الوقف لدخلت فى اختصاص المحاكم الشرعية دعاوى إيجار أعيان الوقف وتقدير الحكر ومحاسبة المستحقين للنظار وغير ذلك مما لانزاع فى اختصاص المحاكم الأهلية به ولما كان ثمت محل للنص على تلك الاستثناءات .

« وحيث انه لا محل لما جاء بدفاع المستأنف ضدها من أن حق المستأنفة فى التمسك بعدم اختصاص المحاكم الشرعية قد سقط بسكوتهما عن إبدائه امام

المحكمة الشرعية قبل الدخول فى الموضوع لأن التمسك بهذا السقوط كان محله فى الدعوى الشرعية عند دفع المستأنفة فيها بعدم الاختصاص ولأن تمسك المستأنفة الآن فى هذه الدعوى الأهلية بعدم اختصاص المحاكم الشرعية ليس دفعا فرعيا لأنه لا ينصب على اختصاص المحكمة المرفوعة امامها الدعوى بل هو دفاع يمكن ابدائه فى أى وقت للرد على دفع المستأنف ضدها بعدم جواز نظر الدعوى - على أنه لو كان دفعا فرعيا فانه لا يسقط لعدم ابدائه قبل الدخول فى الموضوع لأنه متعلق بالنظام العام . اما المواد الشرعية التى يستند عليها المستأنف ضدها فى ذلك فهى خاصة بالاجراءات أمام المحاكم الشرعية فلا يصح التمسك بها امام المحاكم الأهلية التى تطبق قانون المرافعات الأهلى فى الاجراءات الخاصة بها .

« وحيث انه لا محل أيضا لما جاء بدفاع المستأنف ضدها عن مجلس تنازع الاختصاص المشار اليه فى لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لأن هذا المجلس لا يرجع اليه إلا فى حالة قيام دعوى واحدة فى آن واحد أمام جهتين مختلفتين كل منهما تدعى اختصاصا بها قبل صدور حكم فيها من أيهما وهذا لا ينطبق على الحالة هنا

« وحيث انه يتج بما تقدم أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى غير محله لأن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية ليس له قوة الشيء المحكوم فيه مادام صادرا من جهة غير مختصة ولذلك يتعين الغاء الحكم المستأنف ورفض هذا الدفع .

(استأنف الست بهجة امين وحضر عنها الاستاذان عبدالرحمن الرافعى بك وقسطنطين سعادة بك ضد الست اماليا عبدالملك لوقا وحضر عنها الاستاذان كامل صدق بك ومحمد ابوالعين ابراهيم رقم ١٠٥٠ سنة ٥٠ هـ - رئاسة عضوية حضرات محمود غالب بك و خليل غزالى بك والاستاذ مصطفى الشورى بجى مستشارين)

قضايا المحاكم الكلية

٢٣٥

محكمة مصر الكلية الأهلية

٣٠ يناير سنة ١٩٣٤

تدليس . تعريفه في نظر القانون . طرق احتيالية . شروط
توفرها لتكون جريمة النصب (المادة ٢٩٣ عقوبات)
التفريق بينهما .

المبدأ القانوني

يجب التفريق بين التدليس في نظر القانون
المدني وبين طرق الاحتيال التي تكون ركنا
جوهرية لجريمة النصب لأن الطرق الاحتيالية
في جريمة النصب لا تتم الا بالأفعال المادية
التي تدعم أكاذيب التهم أما التدليس المبطل
للعقود في القانون المدني فهو كل ما يبعث بالتأثير
على رضا أحد المتعاقدين بقصد خداعه وسواء
كان مقترنا بأعمال مادية أو مجرد الأكاذيب
أو الامتناع عن ذكر الحقيقة .

يجب لتطبيق القانون أو تفسيره أن يضع
القاضي نصب عينيه المثل الأعلى لشرف المعاملة
والصدق في التعامل لأن القانون لم يشق الا
من القواعد التي تنهض على المبادئ السامية
والفضائل والشرف لذلك يتحتم اعتبار
الامتناع عن ذكر الحقائق المتعلقة بموضوع
العقد وقت انعقاده أو مجرد ذكر الأكاذيب
تدليسا مدنيا .

ان البائع ملزم بأن يذكر للشترى كل
ما يتعلق بالعقار المبيع وألا يخفى عليه شيئا
فاذا كانت هناك دعوى مرفوعة من آخر

باستحقاق العقار المبيع فيكون البائع مدلسا
اذا لم يخبر المشتري عن هذه الدعوى المرفوعة
لأنه لو أخبره لامتنع عن شراء عقار متنازع
عليه من الغير .

المحكمة

« من حيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى
وطلبت الحكم لها بفسخ عقد البديل الصادر بتاريخ
٣١ مايو سنة ١٩٣٣ بينها وبين المدعى عليه ورد
مبلغ (٥٠٠ جنيه) الذي دفعته إليه كفرق للبديل وذلك
خلاف التعويض والفوائد التي أوضحتها في عريضة
الدعوى

« وحيث أنها تبنى دعواها على أن المدعى عليه
بمقتضى عقد البديل المشار إليه قد باع إليها منزلا
كائنا بشارع قصر اللؤلؤة ضمن القطعة نمرة ٥ من
خريطة تقسيم ورثة المرحوم حبيب باشا لطف الله
وذلك مقابل المبالغ الموضحة بالعقد المذكور مضافا
إليها منزل المدعية الكائن بحارة باغوص الذي باعتها
المدعية إلى المدعى عليه بطريق البديل وأنها قبل
تحرير العقد النهائي علمت بأن هناك دعوى مرفوعة
أمام المحكمة المختلطة وهي نمرة ١٨٩٩١ سنة ١٩٢٨ قضائية
ولم يفصل فيها الآن موضوعها استحقاق هذا المنزل
لوقف تادرس عريان ضد ورثة المرحوم حبيب
لطف الله باشا ومن آلت إليهم العقارات المذكورة
ومن بينهم المدعى عليه

« وحيث ان المدعية ارتكبت على أمرين
في طلب فسخ هذا العقد أولها أنه بنى على تدليس
المدعى عليه لان المدعى عليه ذكر فيه ان العين المبيعة
خالية من كافة الموانع مع أنه كان يعلم برفع دعوى
(٤ - ٢)

استحقاق المشار اليه وقد أعلن بها قبل تاريخ عقد البيع ولم يخبر المدعية عن هذه الدعوى المرفوعة بخصوص العقار المبيع والأمر الثاني أن رفع دعوى الاستحقاق يعد تعرضاً لقانوناً يبرر طلب فسخ العقد وفي مذكرتها عدلت عن التمسك بهذا الوجه الآن وأصررت على الوجه الأول فقط

«وحيث أن المدعى عليه أنكر عليه بتلك الدعوى وأخيراً قدمت المدعية صورة الاعلان الذي تسلم إلى المدعى عليه وشريكه في ١١ مايو سنة ١٩٣٣ وهذا اعلان كاف للدلالة على علم المدعى عليه برفع دعوى الاستحقاق على العقار المبيع منه قبل تاريخ عقد البيع» وحيث أن طرفي الخصومة تناولا في مذكراتهما البحث في سبيل التدليس المفسد للرضا والمبطل للعقود وهل يتوفر التدليس بمجرد الامتناع عن ذكر الحقيقة أو اخفاء المعلومات التي يعلمها أحد المتعاقدين عن الآخر أو بمجرد الاخبار بأمر كاذب أم لا بد من صدور فعل إيجابي حتى يتم التدليس قانوناً

«وحيث أن المادة ١٣٦ من القانون المدني المصري تنص على تعريف التدليس بالعبارة الآتية : التدليس موجب لعدم صحة الرضاء إذا كان رضاء أحد المتعاقدين مترتباً على الخيل المستعملة له من المتعاقد الآخر بحيث لولاها لما رضى وهذا النص يكاد يطابق ما ورد في المادة ١١١٦ من القانون المدني الفرنسي وكلاهما متحدان في النص على وجوب استعمال الخيل Manoeuvres من أحد المتعاقدين ضد الآخر

«وحيث أن بعض الفقهاء والمحاكم قد ذهبوا إلى القول بوجوب أن تصدر أفعال إيجابية من المدلس حتى يسوغ القول بأنه لجأ إلى الخيل لسلب رضاء من تعاقد معه وكذلك قالوا بأن مجرد الكذب أو عدم التصريح بالحقيقة لا يعتبر تدليساً (انظر حكم محكمة المنيا الجزئية الصادر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢

مجلة المحاماة سنة ٥ ص ٢٢٨ والحكم الصادر من المحكمة المختلطة في ٣٠ مارس ١٩١٥ مجلة التشريع والقضاء المختلطة سنة ٢٧ ص ٢٥٠ وتعليقات دالوز على المادة ١١١٦ بند ١٩ وما بعده)

«وحيث أنه يجب التفريق بين التدليس في نظر القانون المدني والمنصوص عليه في المادة ١٣٦ - وبين الطرق الاحتيالية التي يجب توفرها كركن جوهري لجريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات لأن الشارع المصري والفرنسي يذكران عبارة Manoeuvres كركن من أركان التدليس المدني وجريمة النصب أيضاً . «وحيث أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب لا تتم إلا بالأفعال المادية التي تدعم أكاذيب المتهم ومجرد الأقوال الكاذبة التي لا تقترن بأعمال تؤيدها تخرج من نطاق المادة ٢٩٣ ع (انظر جارسون شرح قانون العقوبات الفرنسي مادة ٤٠٥ بند ١٨ وما بعده) أما المراد بالحيل الواردة في المادة ١٣٦ من القانون المدني والتي يتكون منها التدليس المبطل للعقود فهي كل ما يبعث بالتأثير على أحد المتعاقدين لجلب رضائه بقصد خداعه حتى يقبل التعاقد وما كان ليرضى لو علم الحقيقة التي أسدل عليها الستار عمداً فالتدليس المدني أوسع نطاقاً من التحايل الجنائي (انظر هذا البحث بالاسهاب للعلامة بلانيول في المجلة الانتقادية سنة ١٨٩٣ ص ٥٤٥ و ص ٦٤٩ وانظر تعليقات لارومير على المادة ١١١٦ بند نمرة ٢ ودمولومب جزء ٢٤ ص ١٧٣ وانظر كتاب الالتزامات للمسيوديموج الذي ظهر حديثاً جزء أول ص ٥٥٩)

«وحيث أن الحكمة في التفريق بين التحايل الجنائي والتدليس المدني ظاهرة لأن الشارع في قانون العقوبات لم يتناول إلا أفعال الانسان التي تمس الأمن الاجتماعي أو تكون خطرة على النفس والمال

ومن ذلك أفعال النصب والاحتياال التي يرتكبها من
دب ديبب الاجرام إلى نفسه لذلك اوجب ان يكون
التحايل مقترنا بالأفعال المادية بقصد الاحتياال على
سلب المال حتى تكون ذا جسامه وخطر بارزين
يستأهلان توقيع العقاب أما في المعاملات المدنية
فأراد الشارع فقط إبطال كل خداع من شأنه
التغريب في المعاملات حتى ولو لم يصل الخداع إلى
درجة الاجرام

«وحيث انه في معظم الحالات يقع التدليس
بالأفعال الايجابية إلا ان الفقهاء الفرنسيين قد
ساروا أيضا على مبدأ اعتبار التدليس واقعا بمجرد
الامتناع عن ذكر الحقيقة عمدا إذا كان من الواجب
حسب ظروف العقد أن يصرح احد المتعاقدين للآخر
بتلك الحقائق حتى يكون الرضاء مقترنا بالعلم التام النافي
للجهالة عن موضوع التعاقد وقد أخذت بعض
المحاكم الفرنسية بهذه النظرية ووضعت التدليس
الامتناعي مع التدليس الايجابي في مستوى واحد (أنظر
ديموج كتاب الالتزامات جزء أول ص ٥٦٣ و ٥٦٤
والأحكام المشار إليها في هذا المرجع) ويقول المسيو
جوسران في كتابه القانون المدني جزء ٢ بند ٩٨
أن التدليس قد يكون سلباً وذلك باخفاء الحقائق
أو الامتناع عن الاباحة بها بنية الخداع والغش
حتى كان يجب على المنسوب إليه التدليس أن
يصرح للطرف الآخر بما أخفاه وقد يكون ذلك
الوجوب إما بنص القانون مثل العيوب الخفية
في العقود أو في نفس طبيعة العقد (أنظر أيضا
شرح روجبر للقانون الفرنسي على المادة ١١١٦
مدني وأنظر دالوز براتيك جزء ٣ تحت عنوان
عقود بند ١٩)

«وحيث انه من هذا القبيل أيضا التأكيدات
الغير صحيحة التي تصدر من أحد طرفي العقد

بحيث يؤثر على الطرف الآخر وتحمله على الرضاء
والتي لولاها لما قبل التعاقد حتى ولو لم تقترن
بأي فعل مادي (أنظر كتاب الالتزامات لبودري
وبارد جزء أول ص ١٣١ وما بعدها وأنظر
حكم محكمة مصر الصادر في ٤ يناير سنة ١٩٢٣
والمنشور في المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٤ ص
١٩ وحكم محكمة أسبوط الصادر في ٢٩ مارس
سنة ١٩٢٨ محاماه سنة ٩ ص ٥٥٥)

«وحيث انه يجب لتطبيق القانون أو تفسيره
أن يضع القاضي نصب عينيه المثل الأعلى لشرف
المعاملة والصدق في التعامل لأن القانون لم يشق
إلا من القواعد التي تنهض على المبادئ السامية
والفضائل والشرف لذلك يتحتم الأخذ بنظرية
التدليس الامتناعي القائم على اخفاء حقيقة موضوع
التعاقد حتى بذلك لا يجسر خادع أن يغتم من
خداعه وحتى يلغو كل تعامل شابه الغش والخلل
وحتى تستقيم المعاملات المدنية وتستقر على أساس
من الأمانة والنزاهة

«وحيث انه تطبيقا لما تقدم من المبادئ
يعتبر البائع الذي ذكر في عقد البيع أن المبيع
خال من الموانع القانونية والذي يعلم المتعاقد بقيام
نزاع على ملكية العقار المبيع ولم يصرح به إلى
المشتري انه ارتكب تدليسا منطبقا على المادة
١٣٦ من القانون المدني لانه طيعي أن يتردد
المشتري في قبول الصفقة قبل أن يعلم مصير ذلك
النزاع وقد يعدل عن الشراء إذا اتضح له
جدية النزاع

«وحيث انه يجب على البائع أن يطرح
لدى المشتري كل ما يتعلق بالشئ المبيع حتى يكون
الخير على بيته منه وعالما بكل ما يحيط به علما نافيا
للجهالة وعلى الأخص كل نزاع يحوم حول تملكه
أو أي ادعاء للغير عليه لانه طبقا لنص المادة ٢٣٥
من القانون المدني يلزم البائع بتقل ملكية الشئ

المبيع إلى المشتري وهذا هو الغرض الوحيد في العقد فاذا امتنع البائع عن بيان كل نزاع قائم حول الملكية أو ذكر أمور غير حقيقية عنها كان عمله تدليسا مفسدا للعقد إذا كان ذلك مقترنا بنية الغش

« وحيث انه من الجهة الأخرى فان المدعى عليه يدعى ان هذا النزاع لا أساس له من الصحة وانه من قبيل المشاكسة من رافعى دعوى الاستحقاق ولا سبيل للتحقق من صحة دفاعه ويجوز أن يحتمل قول الصدق أو الكذب ففى الحالة الأولى أى إذا كان النزاع غير جدى ومن قبيل المشاكسة فيحمل امتناعه عن التصريح به الى المشتري على حسن النية لو ثوقه بفساد دعوى المستحق والعكس بالعكس

« وحيث انه يتفرع عن هذا وجوب التريث حتى يفصل من المحكمة المختلطة في النزاع القائم على ملكية العقار المبيع للتحقق من سوء نية المدعى عليه أو حسنها في امتناعه عن التصريح به في مجلس العقد لأن التدليس الامتناعى يجب أن يصحبه سوء النية .

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين الحكم بإيقاف هذه الدعوى حتى يفصل في النزاع المطروح امام المحكمة المختلطة بخصوص ملكية المنزل الموضح بعريضة الدعوى

« وحيث ان المدعى عليه رفع دعوى الضمان ضد ورثة لطف الله وقد دفع الحاضر عنهم بعدم الاختصاص لأن أحدهم تابع لدولة أجنبية ونازع الخصم في ذلك لأن المدعى لم يقدم شهادة من وزارة الخارجية

« وحيث ان المحكمة ترى وجوب تقديم المستندات الرسمية الدالة على ذلك فلها ترجىء

الحكم في دعوى الضمان الآن .

(قضية الست تريبه عبد المسيح نجيب ضد دميان افندى .
مقار وآخر رقم ١٦٦٥ سنة ١٩٣٣ كترئاسة وعضوية حضرات
القضاة زكى خبير الابوتيجى ومحمد محمد مذكور ومحمود عبدالرحمن)

٢٣٦

محكمة مصر الكلية الأهلية

٦ فبراير سنة ١٩٣٤

١ - قوة الشيء المحكوم به . حكم جنائى . اثره فى الدعوى المدنية .

٢ - أمر ادارى . اتخذه رجال الادارة . اجراء عاجل .
انتفاء لخطر . الشروط التى يجب توفرها لانعدام
المسئولية المدنية .

٣ - أمر ادارى . قينة طوب . اطلقاها قبل صدور حكم
نهائى بذلك . مبرراته . المسئولية . انعدامها

٤ - أمر ادارى . عمل مضر بالصحة . عمل عموى غير
مرخص به . اعلان الامر . لا ضرورة لاعلان
الامر .

٥ - ازالة قارئ الطوب . ليس فى القانون نص على طريقة
ازالتها .

٦ - مسئولية . خطأ . خطأ الافراد . خطأ جسم يمنع
مسئولية الحكومة .

المبادئ القانونية

١ - الاحكام الجنائية لها قوة الشيء المحكوم به عند نظر الدعوى المدنية بحيث أنه اذا قضى الحكم الجنائى بالعقوبة لوقوع جريمة بأركانها القانونية فلا يسوغ للتتهم أن يدفع أمام المحاكم المدنية بان ركناً من أركان الجريمة لم يتوفر
٢ - ان من أقدم الواجبات الملقاة على عاتق رجال الادارة والبوليس أن يمنعوا كل ما يهدد الأمن العام أو سلامة الجمهور أو ما يضر بالصحة العامة على أن يكون ذلك فى حدود اللوائح والقوانين . إنما قد تطرأ بعض الأحوال التى يكون فيها الخطر على الأمن العام

أو الصحة محدقا ومهددا بحيث يجب العمل بغاية السرعة لملافاة ذلك الخطر . وقد يفوت ذلك الغرض لو اتخذ رجال الادارة الطريق القانوني فلا حرج عليهم والضرورات تبيح المحظورات أن يتلافوا ذلك الخطر باتخاذ الاجراءات العاجلة لما لهم من السلطة بل بما عليهم من الواجبات التي تحتم عليهم السرعة على استتباب الأمن وصون الأرواح والأموال - وليس من المنطق الصحيح أن يكون العمل الواحد واجبا وفروضا قانونا من جهة ثم خطأ قانونيا من جهة أخرى واتخاذ اجراء عاجل لمنع الخطر المهدد للجمهور هو واجب قانوني مفروض على البوليس فلا يسوغ منطقيا اعتباره خطأ قانونيا أساسا للتعويض المدني اذا اتخذ رجال الادارة والبوليس أمرا اداريا تحتمه الضرورة ويحفه الخطر المشار اليه آنفا فيجب أن تتوفر في ذلك الشروط الآتية : (١) أن يكون العمل في مصلحة عامة محضة بحيث لا يتدفع الموظف كوسيلة لحزازات فردية أو غيرها (٢) أن تكون هناك حاجة ماسة وخطر مهدد لسلامة الجمهور بحيث لا مناص من ملافاة الخطر على الفور (٣) أن لا يضحى مصلحة الافراد في سبيل المصلحة العامة الا بمقدار ما تقتضى به الضرورة أي أنه لا يجب أن ياحق بالافراد ضرر أكثر مما يلزم في سبيل ازالة الخطر المهدد للجمهور - فاذا توفرت هذه الشروط فلا تعد الاجراءات الادارية مخالفة للقوانين ٣ - لا تعويض على الحكومة اذا أطفأ رجال الادارة قينة طوب مشتعلة بجوار المساكن

وانشئت مخالفة للقوانين قبل صدور الحكم النهائي الذي قضى بالازالة اذا تبين أن ابقائها كان مهددا لسلامة الجمهور لا قرباها من وابلور النور والأسلاك الكهربائية وكان ضارا بالصحة العمومية لقربها من نقط المساكن . ٤ - إن المادة ٨ من اللائحة المرفقة بالقانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٤ لاتنص على وجوب اعلان قرار ابطال العمل المضر بالصحة الى المخالف الا اذا كان المحل مرخصا به ورأت الجهة المختصة اتخاذ احتياطات نظرا لوجود محظورات تتعلق بالراحة أو الصحة أو الأمن ويؤيد ذلك نص المادة ٦ من القانون المشار اليه - اما اذا أنشئ المحل بلا رخصة فلا محل لاعلان قرار الابطال ولا يكون رجال الادارة مخالفين للقانون اذا أبطلوها في حدود القيود الموضحة سابقا .

٥ - لاتنص القوانين واللوائح على طريقة لازالة القمائن المتقدة ولا يكلف رجال الادارة باطفائها ونقل الأتربة اليها وفي حالة السرعة يجوز اطفائها بمياه المطافى ولا يعد هذا عملا تعسفيا يوجب التعويض .

٦ - اذا ارتكب من لحقه ضرر من أعمال الحكومة خطأ فيجب عمل حساب لخطئه وتخفيض مقدار المسؤولية وكذلك يجوز أن يدفع الخطأ الذي ارتكبه الفرد مسؤولية الحكومة اذا كان خطأه جسيما بنسبة خطأ الحكومة وعلى الأخص اذا كانت الحكومة قد ارتكبت الخطأ في سبيل الانقاذ لمنع الضرر

المحكمة

« من حيث انه يؤخذ من الاطلاع على أوراق الدعوى أن المدعى بنى دعواه على أنه أنشأ قينة لحرق الطوب في جهة شافة التابعة لبندر طنطا ثم أوقد النار فيها مدة ٢١ يوما ثم أن المدعى عليه الأول بصفته رئيسا لرجال المطافئ بناء على الأمر الصادر اليه من مدير مديرية الغربية ساطل المياه على القمينة لأطفالها فأتلف الطوب ورفع دعوى اثبات حالة أمام محكمة الموسيقى التي نذبت خيرا لمعاينة الطوب التالف وتقدير قيمته وقدم الخير الذي نذب في تلك الدعوى تقريره وذكر فيه أن الطوب التالف تقدر قيمته بمبلغ ٢٣٨ جنيها و ٤٠٠ مليم

« وحيث انه ثابت من الاطلاع على قضية المخالفة نمرة ١٢٣ - ١ - سنة ١٩٣٢ بندر طنطا المضمومة إلى الدوسيه أن النيابة رفعت الدعوى العمومية ضد المدعى لاقامته قينة طوب بالقرب من مساكن بندر طنطا بدون ترخيص وحكم عليه ابتدائيا بالغرامة وإزالة القمينة موضوع المخالفة وتأيد هذا الحكم من محكمة الجنج والمخالفات المستأنفة

« وحيث ان هذه الحادثة هي نفسها التي يطالب المدعى بالتعويض عنها في الدعوى الحالية

« وحيث ان المدعى يقيم دعواه على وجوه متعددة : - أولا - أن المدعى كان مراعي للقوانين واللوائح ولم يكن في حاجة لاستخراج رخصة لأن القمينة تبعد عن المساكن بمسافة نحو ٤٠٠ متر بينما أن الجدول الملحق بلائحة المحلات المضرة بالصحة والمقلقة للراحة ينص على القمان التي تقام على بعد أقل من ٢٠٠ متر من المساكن وارتكن على تقرير الخير الذي نذب في قضية اثبات الحالة - ثانيا - ان المدعى عليهم قد تجاوزوا حدود

القانون إذ قد أزالوا القمينة قبل أن يصدر الحكم انتهائيا من محكمة المخالفات المستأنفة وارتكن على نص المادة السابعة من اللائحة الصادرة في ٢٩ اغسطس سنة ١٩٠٤ الذي ورد فيه أن الإبطال أو الإقفال يكون بناء على الأمر الذي يصدره القاضي - ثالثا - أن المدعى عليهم خالفوا أيضا القانون إذ أنهم لم يتبعوا نص المادة ٨ فقرة ١ و ٢ من اللائحة المشار إليها وهي التي تنص على وجوب اعلان القرارات التي تصدر بالايقاف إلى المخالف قبل تنفيذها - رابعا - أن المدعى عليهم قد أساءوا استعمال السلطة وتعسفوا ومن ذلك أنهم أطفأوا القمينة بالمياه مع أنه كان يجب اطفائها بالقاء التراب عليها فنشأ عن تلك الوسيلة التي اتخذتها الادارة ضرر بماله - خامسا - أن اطفاء القمينة قبل الحكم النهائي في الدعوى قد أضاع على المدعى فرصة الحصول على رخصة متى أقنع الجهة المختصة بأن القمينة قد أقيمت على بعد أقل من ٢٠٠ متر « وحيث ان مندوب المدعى عليهم دفع الدعوى بأن المدعى أقام القمينة على مسافة ١٤٣ مترا من المساكن و ١٧٧ مترا من المدرسة الثانوية وعلى بعد ٧٥ مترا من وابور النور قريبا من الاسلاك الكهربائية وحيث يوجد منزل مهندس وابور النور وان اشعال قينة كان يؤدي إلى كارثة مستعجلة ولقد رأت الادارة وجوب اطفائها بما لها من حق المحافظة على الأمن وأرواح الاهالي حتى يفصل في المخالفة التي انتهى حكمها بإزالة القمينة

عن الأمر الاول

تأثير الحكم الجنائي الذي قضى بالإدانة على الدعوى المدنية

« وحيث انه يتضح من الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة المخالفات في القضية نمرة ١١٢ سنة

١٩٣٢ بندر طنطا أن المدعى حكم عليه بالقرامة والازالة لأنه أقام القمينة على بعد أقل من ٢٠٠ متر من المساكن وتأيد هذا الحكم استئنافاً . « وحيث أنه من المجمع عليه أن الأحكام الجنائية لها قوة الشيء المحكوم به عند نظر الدعوى المدنية بحيث أنه إذا قضى الحكم بالعقوبة لوقوع الجريمة بأركانها القانونية فلا يسوغ للمتهم أن يدفع أمام المحكمة المدنية بأن ركناً من أركان الجريمة لم يتوفر فإذا ما حكم بالادانة في مخالفة وقعت فلا يسمع قول من حكم عليه من محكمة المخالفات أن تلك المخالفة لم تقع أو أن أحد أركانها لم يتوفر (انظر دالوز براتيك تحت عنوان قوة الشيء المحكوم به بند ٣٧٨ و ٣٧٩ والأحكام الواردة في هذا المرجع)

« وحيث أنه تطبيقاً لهذه القاعدة لا يسمع قول المدعى بأن قبينة الطوب قد انشئت على بعد أقل من ٢٠٠ متر ما دام أن حكم محكمة المخالفات قضى نهائياً بأنها أقيمت على أكثر من البعد المقرر قانوناً

عن الأمر المألى

أعمال الإدارة التي يراد بها سلامة الجمهور والتي تقتضى اتخاذ اجراءات عاجلة « وحيث أن مندوب المدعى عليهم يدفع بأن احراق القمينة كان على بعد قريب جداً من وابور النور ومن بعض المساكن المتطرفة في بندر طنطا كمسكن مهندس وابور النور في المدرسة الثانوية . « وحيث أنه يتضح من الاطلاع على محضر المعاينة التي أجراها الخبير الذي ندب في قضية اثبات الحالة والذي يتمسك به المدعى أن وابور النور يقع بالجهة الشرقية من القمينة وعلى بعد ٧٣ متراً وعلى بعد ٥٥ متراً يوجد منزل صغير لمن يدعى محمود سعد الله

« وحيث أن هذا التقرير يؤيد ما ذهب اليه مندوب المدعى عليهم من إقامة القمينة على بعد قريب من وابور النور وبديهي أن إحراق القمينة على هذا البعد القريب من الأسلاك الكهربائية يجوز أن ينجم عنه حادث حريق أو غيره يتصل بجميع منازل بندر طنطا فضلاً عن أن إحراق القمينة يتصاعد معه الدخان والروائح الكريهة التي تضر بصحة من يسكنون في المنازل القريبة ومنها منزل مهندس وابور النور وغيره

« وحيث أنه لا شك في أنه من أخص الواجبات الملقة على عاتق رجال الإدارة والبوليس أن يمنعوا كل ما يهدد الأمن العام أو سلامة الجمهور أو ما يضر بالصحة العامة على أن يكون ذلك في حدود القوانين واللوائح إنما قد تطرأ بعض الأحوال التي يكون فيها الخطر على الأمن العام أو الصحة محدداً ومهدداً بحيث يجب العمل بغاية السرعة لملافاة ذلك الخطر وقد يفوت ذلك الغرض لو اتخذ رجال الإدارة الطريق القانوني فلا حرج عليهم والضرورات تبيح المحظورات أن يتلافوا ذلك الخطر باتخاذ الاجراءات العاجلة لما لهم من السلطة بل بما عليهم من الواجبات التي تحتم عليهم أن يسهروا على استتباب الأمن وصون الأرواح والاموال

« وحيث أن الاجراءات العاجلة التي يتخذها رجال الإدارة في مثل هذه الحالة يجب أن تقيد بشروط - أولها - أن يكون العمل في مصلحة عامة محض بحيث لا يتدرع به الموظف كوسيلة لحزازات فردية أو غيرها - ثانياً - أن يكون هناك حاجة ماسة وخطر مهدد لسلامة الجمهور بحيث أنه لا مناص من ملافاة الخطر على الفور . - ثالثاً - أن لا تضحي مصلحة الافراد في سبيل المصلحة العامة إلا بمقدار ما تقتضى به الضرورة فقط أى أن لا يكون هناك

تعسف في اتخاذ تلك الاجراءات أو عدم التبصر والاحتباس حتى لا يلحق الضرر بالافراد أكثر مما يلزم في سبيل ازالة أسباب الخطر المهدد بالمجموع (انظر حكم محكمة الاستئناف المختلطة في هذا الموضوع الصادر في ٩ يونيو سنة ١٨٩٨ والمنشور في مجلة التشريع والقضاء المختلطة سنة ١٠ ص ٣١٦) « وحيث ان مثل هذه الاجراءات لا تعد مخالفة للقوانين والأوامر العالية كما ورد في نص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لأن القوانين واللوائح نصت على الاجراءات التي يجب أن تتخذ في الأحوال العادية ومادام أنه لم يوجد نص فيها على ما يجب اجراؤه في حالة الخطر العاجل فيثبت لا يعد مخالفا للقوانين ما يتخذه رجل الادارة والبوليس من الاجراءات العاجلة النزيهة التي لم تعمل لغاية سوى مصلحة الجمهور دون غيرها والتي لم يشوبها سوء استعمال السلطة أو التعسف أو عدم العناية والحرص في تنفيذها .

« وحيث انه من بين الاعمال الادارية أعمال السلطة والسيادة *actes de souveraineté* وهي تشمل الاعمال التي تأتينا الحكومة في سبيل توطيد سلامة الرعايا خارج الدولة وداخلها ومثل هذه الاعمال لا يطلب عنها تعويض (انظر كتاب القاضي مسينا في القضاء الاداري للبحا كم المختلطة ص ٣٠ و ص ٤٤) « وحيث انه تطبيقا للبدأ المتقدم لا محل لمطالبة الحكومة بتعويضات عن اطفائها قبينة الطوب لأن احراقها كان خطراً مهدداً لسلامة الجمهور إذ يجوز أن تندلع اللهب وتتصل بأسلاك الانارة وفيه تعريض لصحة السكان المجاورين للضرر ولان رجال الادارة قد استعملوا السلطة المخولة لهم في الهيمنة على سلامة المجموع باخذ انذار هذه القبينة التي أنشأها المدعى مخالفاً للقانون ولم يرتكب المدعى عليهم خطأ في اطفائها قبل صدور الحكم النهائي من

محكمة المخالفات المستأنفة الذي قضى بالغرامة والازالة لان ترك هذا الخطر المهدد بالناس يتناقض مع الواجب الملحق على عاتقهم في منع كل خطر فوراً وليس من المعقول أن يقف رجل الادارة مكتوف الأيدي حتى تتصل النيران بأسلاك وابور النور فتحرق المدينة انتظاراً للحكم الاستئنافي بل يجب عليه أن يدرأ الخطر فوراً كذلك ليس من المنطق الصحيح أن يكون العمل واجبا مفروضاً قانوناً من جهة ثم خطأ قانونياً من جهة أخرى

« وحيث ان المدعى ذكر أن هذا العمل أتاها المدير لا تقام شخصي لانه رفض بيع أرضه للنادى وهذا مجرد ادعاء لم يقم عليه أى دليل من الصحة.

الأمور العالمة

مخالفة اللائحة التنفيذية الصادرة في ٢٩ اغسطس سنة ١٩٠٤

« وحيث ان المدعى يرتكن على نص المادة ٨ من اللائحة الصادرة في ٢٩ اغسطس سنة ١٩٠٤ التي تنص على وجوب اعلان القرارات التي تصدر بأيقاف تشغيل المحل ويستخلص من ذلك أن مديرية الغربية خالفت القانون لأنها لم تخطر به بالقرار المنصوص عليه في المادة المذكورة

« وحيث ان هذه القرارات التي تنص على ايقاف العمل في المحل المقلق للراحة قد نصت عليها المادة ٦ من القانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات المقلقة للراحة ونصها كما يأتي : —

في حالة وجود مخطورات تقلق بالراحة أو بالصحة أو بالأمن بالنسبة للجمهور أو بالنسبة للعمال يجب على صاحب المحل سواء كان موجوداً أو وقت صدور الأمر العالي واللائحة الصادرين في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ أو كان مرخصاً به بعد ذلك أن يتبع في تشغيله الاحتياطات التي تقررها المصلحة ذات الشأن ويعتمد بقرار وزارى ويجوز أن تتناول

الاحتياطات إيقاف تشغيل المحل لحين تتم
الأجراءات وإذا لم يتبع صاحب العمل الاحتياطات
المذكورة في الميعاد المقرر لها يعامل طبقاً لأحكام
المادة الثامنة من اللائحة العمومية

« وحيث أنه لا شك في أن القرارات التي تصدر
من جهة الإدارة بأيقاف العمل وهي المشار إليها في
المادة ٨ من اللائحة المرفقة بالأمر العالي نمرة ١٣
سنة ١٩٠٤ إنما هي الواردة في المادة السادسة منه
بدليل أن المادة السادسة أشارت إلى الأحكام الواردة
في المادة ٨ من اللائحة وأول شرط تنص عليه
المادة ٦ من الأمر العالي أن يكون مرخصاً بالعمل
في المحل أما إذا كان يعمل غير مرخص به مثل
قينة الطوب موضوع هذه الدعوى فلا محل لتطبيق
المادة ٦ من الأمر العالي ولا المادة ٨ من اللائحة
المرفقة به وبالتالي لا يكون هناك أي مخالفة للقانون
من جانب المدعى عليهم

« وحيث أنه من الناحية الأخرى فإن روح
التشريع في المادة السادسة من الأمر العالي المشار
إليه يؤيد اتخاذ اجراءات غير عادية في حالة وجود
محظورات تتعلق بالراحة أو الصحة أو الأمن
بالنسبة للجمهور ومن ضمن هذه الاجراءات
إبطال المحل الذي يولد ذلك المحذور بدون انتظار
الحكم القضائي الذي يقضى بالإبطال أو الغلق - إلا
أن القانون اشترط صدور أمر وزاري وإعلانه في
حالة واحدة فقط وهي إذا كان المحل مرخصاً به
أو موجوداً في سنة ١٨٩٦ وبالإستدلال المنطقي
العكسي *à contrario* يسوغ إبطال العمل في
حالة الخطر بدون قرار وزاري وبدون إعلان
إذا لم يكن المحل مرخصاً به .

الرابع

التعسف في تنفيذ الأمر الإداري

« وحيث أن المدعى يدعي بأن رجال الإدارة

تعسفوا في إطفاء النار بطلبات الحريق بدلاً من
استعمال التراب .

« وحيث أنه لا يوجد نص في القانون نمرة
١٣ سنة ١٩٠٤ ولا في اللائحة المرفقة به نص
على طريقة معينة لإبطال مخالفة إقامة قرائن الطوب
أو غير ذلك من المحلات المضرة بالصحة بل أن
هذا متروك لحسن تصرف الموظف المنوط بالتنفيذ
« وحيث أنه يعود التسليم بالقول أن رجال
الإدارة مكلفون أن ينقلوا الأتربة من مسافات
بعيدة أو قريبة لإطفاء القمينة وهذه الوسيلة لو
اتخذها المدعى عليهم لاستغرق الإطفاء زمناً غير
قصير مع أن السرعة تقضى بالإطفاء عاجلاً لمنع
الخطر على الصحة وعلى سلامة الجمهور فاستعمال
خراطيم الحريق لم يكن تعسفاً منهم لأنه أسرع
وسيلة للإطفاء فضلاً عن أن الماء لا يضر الطوب
المحروق كثيراً كما بالغ الخبير كثيراً في تقريره
« وحيث أن المحكمة لا ترى تعسفاً أو تقصيراً
أو تقريظاً في أموال المدعى بإطفاء القمينة بالمياه
لذلك يكون هذا الوجه على غير أساس

الأمر الخامس

ضرر التنفيذ قبل صدور الحكم في المخالفة
« وحيث أن المدعى يدعي أنه قد فات عليه فرصة
اقناع الجهة الإدارية بأن القمينة قائمة على أقل من
المسافة القانونية حتى يحصل على رخصة
« وحيث أن هذا القول لا يسوغ سماعه بعد أن
صدر الحكم في المخالفة بالعقوبة على اعتبار أن القمينة
على بعد مخالف للقانون وبذلك كان من المستحيل
أن يحصل المدعى على أية رخصة .

« وحيث أن المحكمة لا ترى أن هناك فرقاً ظاهراً
بين حالة تنفيذ حكم الإزالة قبل صدور الحكم النهائي
أو بعده في هذه الحالة لأن تنفيذ الإزالة بعد
صدور الحكم منوط برجال الإدارة وكانوا
طبعاً يلجأون إلى هذه الوسيلة وهي إطفاء النيران
(٢-٤)

٢٣٧

محكمة أسيوط الكلية الأهلية

١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٤

وقا . . مشتر . سداه دين لصاحب رهن . ابطال البيع .

استرداد ما دفع .

المبدأ القانوني

إذا دفع شخص دين رهن مستحقا على البائع له لدائن مرتين لبعض الأطيان المبيعة له بقصد تخليصها من هذا الدين ثم ابطال عقد البيع الصادر له من هذا البائع لصدوره من غير مالك فله الحق في الرجوع على الدائن المرتين بمادفعه له لزوال السبب الذي حصل الدفع من أجله ولا يصح للدائن المرتين في هذه الحالة التمسك بنص المادة ١٤٨ من القانون المدني

المحكمة

« من حيث ان مبنى المعارضة ان المعارض استلم من المعارض ضده مبلغ المائتي جنيه مقدار دين الرهن الذي كان مستحقا له (اي المعارض) على الراهن له فلتس سعد الله بموجب عقد الرهن المصوغ في قالب عقد بيع وفائي وهو المودع بالحفاظة رقم ٤ دونه وسلم العقد المذكور للمعارض ضده فلاحق للأخير في الرجوع عليه بشيء لانه انما استلم منه ديناً مستحقاً له دفعه له باختياره بالنيابة عن المدين له اصلاً وهو فلتس سعد الله وارتكن في عدم جواز استرداد المبلغ المدفوع له من المعارض ضده على نص المادة ١٤٨ من القانون المدني .

« ومن حيث انه يشترط لتطبيق النص السالف

ذكره ان يثبت للمحكمة ان المعارض ضده دفع للمعارض مبلغ المائتي جنيه موضوع الدعوى غلطاً وانعدم سند الدين وكلا الشرطين غير متوفر في هذه الدعوى لأن المعارض ضده انما دفع للمعارض

بالمياه بعد الحكم لذلك تقديم التنفيذ قبل الحكم النهائي أو بعده ليس ذا أثر جوهري في توفر ركن الضرر

خطأ الفرد الذي لحق به الضرر ازاء خطأ الادارة

« وحيث انه لو سلم جدلاً بقول المدعى بحصول ضرر له من اتلاف الطوب بفعل المياه وكذلك لو سلم جدلاً بأن رجال الادارة أخطأوا في طريقة الاطفاء بالمياه فيجب أن يلاحظ أن المدعى هو الذي بدأ بالخطأ لمخالفته للقانون وانشائه هذه القمينة التي تضر بالجمهور فليس له أن يتضرر إذا قام رجال الحكومة بعمل يقصدون منه منع الضرر الذي ترتب على فعله ولو لحق به في سبيل ذلك بعض الضرر ويقول المسيوديموج في كتاب الالتزامات الذي ظهر حديثاً جزءه ص ٥٨٧ بند ١٢٦٢ ما يأتي « يجب تطبيق قواعد القانون المدني فاذا ارتكب من لحقه ضرر من أعمال الحكومة خطأ فيجب عمل حساب لهذا الخطأ وتخفيض مقرر مسؤوليته وكذلك يجوز ان يدفع الخطأ الذي ارتكبه الفرد - مسؤولية الحكومة إذا كان خطؤه جسماً بنسبة خطأ الحكومة وعلى الأخص اذا كانت الحكومة قد ارتكبت هذا الخطأ في عمالة الانقاذ لمنع الضرر » (انظر حكم مجلس الدولة الفرنسي المنشور في دالوز دورى سنة ١٨٨٤ جزء ٣ ص ٢٩ وحكم مجلس الدولة أيضاً الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ والمنشور في جازت المجلة سنة ١٩٢٤ - ١ - ٤٣٦)

« وحيث انه مع الأخذ بهذا المبدأ يتضح ان الخطأ المنسوب إلى الحكومة لا يترتب عليه أية مسؤولية لأنها قامت بالاطفاء لمنع الضرر الناشئ عن فعل المدعى المخالف للقانون

« وحيث انه بما تقدم يتعين الحكم برفض الدعوى

(قضية محمد افندي حسين وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن الرفاعي بك ضد علي أفندي زعترو وآخرين رقم ١٦١٧ سنة ١٩٣٢ برئاسة وعضوية حضرات القضاة زكي خير الابوتيجي ومحمد محمد مذكور ومحمود عبد الرحمن)

المبدأ القانوني

المحاذرة التلفونية في حد ذاتها ليست تزويرا في محرر وانما يأتي التزوير من تدوين ما أملاه مرسل الاشارة في الدفتر المعد لاثباتها فاذا عمد من اعطى الاشارة الى انتحال شخصية موظف عمومي (ككاتب اول محكمة) وذيل الاشارة بتبيان وظيفته على اعتبار أنها صادرة منه وأنها تتضمن تأجيل جلسة قضية تأجيلا اداريا وحررها العامل الذي استلمها وكتب في الخانة المختصة بمرسل الاشارة انه كاتب اول المحكمة فانه بهذه المظاهر والاجراءات استكملت الورقة شكلها الرسمي إذ ما من شك في انها لو كانت رسالة حقيقة من كاتب اول المحكمة لاعتبرت ورقة رسمية فانتحال شخص غير موظف شخصية الموظف واقتضاته على اختصاصه بالايعاز للغير والاشتراك معه في تحرير ورقة بوصف كونها صادرة من هذا الموظف لا يتقص من رسمية الورقة في مظهرها وفيما له علاقة بجريمة التزوير في الأوراق الرسمية . ولا يغير من هذا الوصف كون العامل الذي تلقى الاشارة ليس موظفا عوميا فان هذا الظرف لا شأن له بالمتهم ولم يدخل في حسبانته إذ ان صفة المحرر الرسمي آتية من تحرير الاشارة في الدفتر الرسمي المعد لاثباتها سواء كانت اليد التي تولت التحرير يد موظف عمومي او شخص اجنبي مادام ثابتا ان هذا الشخص لا يعمل من تلقاء نفسه وانما بتكليف من الموظف (العمدة) صاحب الشأن الأول في هذه الدفاتر .

مبلغ المائتي جنيه لتخايف الاطيان المبيعة له من فلتس سعد الله من دين الرهن المستحق عليها للمعارض وقد رفع المالكان الحقيقيان لهذه الاطيان الدعوى رقم ١٤٧ سنة ١٩٢٨ مدني كلى اسيوط على المعارض ضده وحكم لمصاحتهما بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ فصار له الحق في استرداد مبلغ المائتي جنيه المدفوع منه للمعارض لزوال السبب الذي دفع من اجله هذا المبلغ باستحقاق الاطيان المبيعة له للمالكين الحقيقيين وبطلان عقد البيع الصادر له من فلتس سعد الله وعدم انعدام سند المعارض لأنه مودع في الدعوى وله الحق في طلبه من المعارض ضده لمقاضاة مدينه فلتس سعد الله بمقتضاه .

« ومن حيث ان حق المعارض ضده في استرداد المبلغ المدفوع منه للمعارض ثابت له بموجب نص المادة - ١٤٥ - من القانون المدني ولعدم جواز تطبيق المادة ١٤٨ منه على هذه الحالة (راجع في ذلك شرح القانون المدني للمستتر والتون جزء ٢ ص ١٨٨ والأحكام المشار اليها فيها وهي خاصة بحالة شبيهة بموضوع هذه الدعوى وشرح القانون المدني للعلامة بلانيول جزء ٢ بند ٨٤٤)

« ومن حيث لما تقدم من الأسباب يكون الحكم المعارض فيه في محله ويتعين تأييده

(قضية معارضة جرجس منصور سليم وحضر عنه الأستاذ نظري لوقا الرق ضد الشيخ محمد عبد الهادي وحضر عنه الأستاذ سعد ابودويس رقم ٣٤٩ سنة ١٩٣٤ ك رثانة وعضوية حضرات للقضاة احمد جلي وأنيس غالي وأحمد كمال)

٢٣٨

محكمة الاسكندرية الكلية الأهلية

٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤

تزوير . اشارة تلفونية . اثباتها في محرر رسمي أو دفتر الاشارات . تزوير في أوراق رسمية . العبارة بالصيغة المتحلة لمرسل الاشارة .

المحكمة

« حيث ان تهمة التزوير تلخص حسبما جاء بورقة التكليف بالحضور في أن المتهم اتحل شخصية كاتب أول محكمة العطارين وأرسل اشارة تليفونية إلى المنشية البحرية بأن الجلسة تأجلت إداريا وذلك بقصد إخفاء الاختلاس الذي ارتكبه

» وحيث ان النيابة العامة سارت على اعتبار هذه الأشارة ورقة عرفية ولعل الذي حدا بها الى هذا الرأي كون الشخص الذي تلقى الاشارة ليس موظفا عموميا إذ الثابت ان مستلم الاشارة هو احمد رجب نجل عمدة المنشية البحرية وأنه عند ما تلقاها اثبتا في الدفتر المعد لقيد الاشارات التليفونية الواردة من المصالح الحكومية

» وحيث ان الأوراق الرسمية هي التي يحررها موظف عمومي مختص اثناء تأدية وظيفته وكل تزوير في هذه الأوراق يعد جناية متى توافرت فيه اركان هذه الجريمة

» وحيث ان التزوير يحدث باصطناع ورقة تتخذ شكل الأوراق الرسمية وتجري مجراها وتخدع القاري لها او المطلع عليها بصحتها مثل هذه الورقة ولو لم يحررها موظف عمومي فانها تعد في حكم الأوراق الرسمية من حيث انطباق الركن المادي لجريمة تزوير هذه الأوراق عليها إذ يكفي ان تكون في مظهرها وفي جميع البيانات المتعلقة بجوهرها كما لو كانت حقيقية فهي بهذا الوصف قد اصطبغت ظاهريا بالصبغة الرسمية وحلت توقيعها او اشارة منسوب صدور ايها من موظف مختص أصلا باصدارها » وحيث ان المحادثة التليفونية في حد ذاتها ليست تزويرا في محرر من المحررات وانما يأتي التزوير من تدوين ما املاه مرسل الاشارة في الدفتر المعد لاثباتها وقد عمد من اعطى الاشارة إلى اتحل شخصية موظف عمومي هو كاتب أول محكمة

العطارين وذيل الاشارة بتبيان وظيفة هذا الموظف على اعتبار أنها صادرة منه وأنها تتضمن تأجيل جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٣٤ إداريا وحررها العامل الذي استلمها وكتب في الحانة المختصة بمرسل الاشارة انه كاتب أول محكمة العطارين وبهذه المظاهر والاجراءات استكملت الورقة شكلا رسميا إذ ما من شك في انها لو كانت مرسله حقيقة من كاتب أول المحكمة لا اعتبرت ورقة رسمية فالتحال شخص غير موظف شخصية الموظف واقتضاه على اختصاصه بالايحاز إلى الغير والاشتراك معه في تحرير ورقة بوصف كونها صادرة من هذا الموظف لا ينقص من رسمية الورقة في مظهرها وفيما له علاقة بجريمة التزوير في الأوراق الرسمية

» وحيث انه ولو أن العامل الذي استلم الاشارة ليس موظفا عموميا فان هذا الطرف الذي لا شأن للتهمة به ولم يدخل في حسابه لا يفقد الورقة رسميتها لان هذه الصفة آتية من تحريرها في الدفتر الرسمي المعد لاثباتها سواء كانت اليد التي تولت التحرير يد موظف عمومي او شخص اجنبي مادام هذا الشخص كما هو الثابت من التحقيقات لا يعمل من تلقاء نفسه وانما بتكليف وانتداب من العمدة صاحب الشأن الأول في أعمال هذه الدفاتر وقد يحصل أن يكون العمدة اميا فله بلا مراء أن يستعين بكاتب يأذنه في تدوين محرراته وهذا الكاتب إذ يؤدي عمله انما يعمل لحساب من أنابه وتعد هذه المحررات صادرة منه مالم ينكرها وقد تبين أن ابن العمدة لم يكن يعمل بانابة من ابيه فحسب بل بعلم رجال المركز وهذا الأمر لا يمكن أن يكون خافيا عليهم لكثرة ما حرره الشخص المذكور في الدفتر من بيانات حتى تكاد لا تخلو صفحة من صفحاته من التحرير بخطه فهو إذا مفوض من العمدة ورؤسائه

قاصرا على نقل الاغاني واصوات الموسيقى بل هو عامل من أهم العوامل في نشر الثقافة. فلهذا لا يمكن ان يشترط لاستعمال الراديو في المقاهي سبق الحصول على ترخيص طبقا للمادة (٢٩) السالفة الذكر.

المحكمة

« حيث ان المخالفة المسندة الى المتهم انه ادار راديو في مقهى بدون رخصة قولا بأن لائحة المحلات العمومية تحرم المغنى والرقص والعزف على الموسيقى في هذه المحال الا بترخيص .

« وحيث ان اشتراط الرخصة في حالة المغنى والرقص ملحوظ فيه ان المحلات العمومية يؤمها الجمهور ويرتادها كثير من مختلف البيئات والطبقات وفي ظهور الرقصات او محترفي الغناء ومن شابههم ما يدعو لليقظة والمحافظة على الأمن . لهذا علق الشارع اقامة هذه الحفلات على وجوب الحصول على رخصة كما يتاح لرجال الأمن ابداء رأيهم في صلاحية المكان وملاءمة الظروف للتصريح بالغناء او الرقص . ولا يغيب عن البال ان التعديل الذى أدخل على المادة ٢٩ من لائحة المحلات العمومية في سنة ١٩٢٢ صدر في وقت لم تكن فيه الاذاعة اللاسلكية معروفة في مصر فلم يقصد القانون بهذا النص حالة لم يكن لها وجود ولم تدر بمخيلته .

« وحيث ان الاذاعة بالراديو تختلف عن الأحوال التي اشارت اليها المادة ٢٩ من لائحة المحلات العمومية فالراديو لا يعدو ان يكون ناقلا وليس انسانا يبدو للرائى او راقصا يعرض حركاته او مغنيا في بطائنه من اهل الفن يستهوى السامعين ويستدعى اهتمامهم بما يبدو منه في مجلسه من اشارات أو ينشده من أغاني وما يحدثه وجوده من اقبال أو صخب والراديو ليس قاصرا على نقل الاغاني واصوات الموسيقى

» وحيث ان الوصف الصحيح للواقعة ان صحت أنها جناية تزوير في ورقة رسمية بطريق الاشتراك مع احمد رجب المأذون من الموظف العمومى المختص بالاشارات التليفونية وتدوينها في دفتر المعد لاثباتها وهى الجريمة المعاقب عليها بمقتضى المواد ٤٠ و ٤١ و ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات ونظر القيام شبه الجناية يتعين على محكمة الجنج المستأنفة أن تحكم بعدم اختصاصها وأن تأمر بإحالة الأوراق إلى النيابة العمومية من غير فصل لتهمة التبديد بسبب الارتباط بين الجريمتين مع القبض على المتهم وحبسه احتياطيا عملا بالحق المخول للمحكمة بمقتضى المادة ١٨٩ جنايات

(قضية النيابة ضد احمد محمد منصور محمد رقم ٦٦٨٧ سنة ١٩٣٤ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة اسكندر حنا وعبد الرحمن نصر وعبد الرحمن جزيه وحضور حشرة شكرى افندى الشاوى وكيل النيابة)

٢٣٩

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

أول يناير سنة ١٩٣٥

مخالفة . اذاعة بالراديو . مقهى . عدم ضرورة الحصول على ترخيص .

المبدأ القانونى

اذا كانت المادة ٢٩ من لائحة المحلات العمومية تحرم المغنى والرقص والعزف على الموسيقى في هذه المحال الا بترخيص بسبب الحاجة الى مراقبة المحلات العمومية التى يحصل فيها الرقص والمغنى بسبب ارتياد الجمهور من مختلف البيئات والطبقات لها وظهور الرقصات أو محترفي الغناء ومن شابههم بها . الا ان الاذاعة بالراديو تختلف عن ذلك إذ الراديو لا يعدو ان يكون ناقلا وليس انسانا يبدو للرائى أو راقصا يعرض حركاته أو مغنيا في بطائنه من اهل الفن يستهوى السامعين . وليس

المبادئ القانونية

١ - يشترط في تزوير المادى في الأوراق الرسمية حصول تغيير في الكتابة بالمحو أو الشطب أو الاضافة أو هما معا طبقا لنص المادة ١٧٩ عقوبات .

٢ - التغيير الذى يحدث في محرر رسمي مكتوب بواسطة وضع علامات مادية لاشيء فيها من الكتابة لا يعتبر تزويرا في محررات رسمية وعلى ذلك فمجرد انتزاع شخص لصورة موضوعة على رخصة مملوكة لآخر يشابهه في الاسم ووضع صورته محلها لا يعتبر تغييرا في الكتابة أو تزويرا في أوراق رسمية بالمحو. والاضافة عملا بنص المادة ١٧٩ عقوبات ..

المحكمة

« من حيث ان واقعة المادة تحصل في ان رجل البوليس الملكى السيد أبو العينين ضبط مع المتهم رخصة فلايكى عموى منصرفة من محافظة القنال في ٣٠ مارس سنة ١٩١٦ باسم احمد حسن احمد المر انتزعت من عليها الصورة الحقيقية لصاحب الرخصة ووضعت بدلها صورة المتهم ويسؤال المتهم عنها واسم احمد حسن المر أقربان الرخصة المضبوطة ليست له وانه وجدها بدون صورة ووضع عليها صورته في المكان المعد لذلك وصار يستعملها ويقدمها للبوليس وقت اللزوم » وحيث ان التهمة المنسوبة للمتهم والمبينة في قرار الاتهام هي أنه ارتكب تزويرا ماديا في الرخصة المضبوطة معه بواسطة وضع صورة فوتوغرافية عليها له في المحل المخصص لذلك وتمكن بواسطة ذلك من استعمالها على أنها له لتشابه الاسم الوارد بها باسمه

« وحيث ان مدار البحث في هذه الدعوى

بل هو عامل من أهم العوامل في نشر الثقافة فمن آى الذكر الحكيم يتلوه المقرئون امام آلة الميكرفون ويذاع في جميع الارزاء الى مواظ يلقها الواعظون الى محاضرات من كبار الأدباء والكتاب والعلماء الى بيانات تعرضها المصالح الاميرية الى اعلانات تذاع وخطب يراد تعميمها . فهو جامع حافل لكل انواع الثقافة وحرمان المقاهى منه او اشتراط الحصول على رخصة لادارته فيه تشييد من غير مسوغ وخاصة لان الاذاعة بهذه الطريقة لا تؤدي الى المخاوف التى فطن اليها الشارع عند باسن المادة ٢٩ من لائحة المحلات ومنها قيل عن احتمال تجمع الاهالى في المقاهى بسبب الراديو فان هذا التجمع ليس سببا في ذاته يبرر المنع لأن الحاضرين انما يستمعون لآلة تنقل اليهم الأصوات وليسوا امام اشخاص يخاطبونهم وقد يحدث مثلهم امامهم وقيامهم بين ظهرانيهم ما يستوجب الحيلة والحذر واما الخوف من اطلاق الراحة فليست الرخصة سبيلا لعلاجه سيما وقد امتلات الدور بهذه الآلات تعمل على الاذاعة في كل وقت وبدون اى قيد .

« وحيث لهذه الاعتبارات ترى المحكمة ان لاجرمية في استعمال الراديو بالمقهى ويتعين الغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم .

(قضية النيابة ضد عبد الله احمد حسن رقم ٣١٠٨ سنة ١٩٣٤ س - رئاسة وعضوية حضرات القضاة اسكندر حنا وعبد الرحمن نصر وعبد الرحمن جنيته وحضور حضرة راشد ادريس اقدى وكيل النيابة)

٢٤٠

قاضى الاحالة بمحكمة الزقازيق الابتدائية (محكمة بور سعيد)

١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٣

١ - تزوير مادی . في الأوراق الرسمية . شرطه . حصوله بتغيير في الكتابة

٢ - تزوير - تغيير في محرر رسمي . في علامات مادية . لكتابة فيها . كالصورة الشمسية . انعدامه .

في طريق التزوير المادى ما يأتى (وسواء كان ذلك بوضع امضاءات او اختتام مزورة او تغيير المحررات او الاختتام او الامضاءات او بزيادة كلمات او بوضع اسماء اشخاص آخرين مزورة) وتنص النانية على حالة التزوير المعنوى بقولها (كل موظف في مصلحة عمومية او محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو احوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته)

Les modes d'exécution du faux se ramènent tous à deux types. Il y a faux matériel et le faux intellectuel. Il y a faux matériel lorsque le faussaire falsifie physiquement une écriture, soit en contrefaisant un titre, soit en altérant par voie d'addition, de suppression ou de modification d'un corps d'écriture.

Faux intellectuel l'orsque l'écriture n'étant pas matériellement falsifiée l'altération de la vérité porte sur le contenu, la substance, le circonstances de l'acte.

وجارسون نبذة ٢٣٧ ص ٣١٦ على المواد ١٤٥ و ١٤٧ ع فرنسى ونغير الحقيقة في التزوير المادى يكون باحدى الطرق الثلاث - الأولى - نحو عبارات او كلمات او حروف او أرقام منه - الثانية - اضافة شيء من ذلك - الثالثة - حصول نحو اضافة معا والمحوى كما يكون لشطب او بواسطة مادة كيميائية يصح ان يحدث بالقطع او التمزيق او ازالة جملة او جزء من العقد يترتب عليه تغيير مفهومه والزيادة تكون بتحشير عبارات او كلمات بين السطور او بتعليقها على الهامش او باضافتها في مواضع متروكة على يابض (جارسون نبذة ٢٦٧)

« وحيث ان وضع المتهم لصورته الفوتوغرافية في الرخصة في المحل المخصص بها للصورة مستعينا

بذور حول أمر واحد وهو عما إذا كان الفعل الذى أتاه المتهم يعتبر تغييرا في الكتابة باحدى الحالات المبينة في المادة ١٧٩ عقوبات أم لا » وحيث انه يشترط في تغيير الحقيقة ان يكون حاصله في الكتابة اما في محرر مكتوب من قبل أو يمحى ويكتب لهذا الغرض ما تغيير الحقيقة الذى يحصل بفعل وبغير كتابة فلا يدخل في حكم التزوير (جارسون مواد ١٤٥ و ١٤٧ نبذة ٦٥ و ٦٦ وما بعدها)

Qoi qu'il en soit, il est certain que les art. 145 etc. ne punissent que le faux documentaire, c'est à dire celui qui est commis dans des écritures. L'existence d'un écrit est donc un élément essentiel des crimes prévues par ces dispositions. (نبذة ٦٦ من المرجع المذكور)

ولا يكفي في ذلك أن يحدث التغيير في محرر مكتوب وحسب حتى ولو لم يتناول كلية الكتابة الثابتة به بل يجب أن يكون حاصله في نفس الكتابة المؤكدة لوقائع كان المحرر مجموعا لا ثباتها وبمعنى أوضح يجب أن تكون الكتابة نفسها المكونة للجريمة هي التى أحدثت تغييرا في مركز فعل أو قانوني وبناء عليه فالعلامات المبادية التى لا شيء فيها من الكتابة لا يمكن أن تكون محمل تزوير في المحررات (يراجع في ذلك جارسون بند ٦٧ تعالقات على المواد ١٤٥ و ١٤٧ ويشمل الكتابة كل مخطوط باليد او بالمطبعة سواء تركب من حروف او علامات مصطلح عليها ومختزلة Stenographie اوسرية "Chiffre" انما لا تكون في خطوط غير مفهومة او غير متفق عليها

« وحيث ان الشرط المذكور مستفاد من

نص المادتين ١٧٩ و ١٨١ عقوبات وتقول الأولى

بتشابه اسمه باسم صاحبها لا يكون وحده تغييرا ماديا بالاضافة يتوافر معه جريمة تزوير مادي في ورقة رسمية إذ يلزم لذلك ان تحصل الاضافة في الكتابة نفسها كما تقدم القول والصورة لا تعتبر كذلك وانما هي رسم خاص تدل على علامات وسميات نفس شخصية المتهم لا صاحب الرخصة ونسبتها اليه هو الواقع والحقيقة

« وحيث انه لا يمكن من جهة أخرى ان يكون انتزاع المتهم (وهو مالم يقيم عليه دليل) للصورة الأصلية الموجودة على الرخصة ووضع صورته محلها جريمة تزوير مادي إذ المحو هنا لم يحصل في كتابة او حذف موضوع من الحكومة خصيصا على الرخصة لغرض خاص بالأمن العام او خلافه وانما أتى على علامة مادية تفيد هئية ومنظر شخص معين واستبدالها بعلامة مادية أخرى تؤكد حقيقة المتهم وانه نفس الشخص الموجودة صورته على الرخصة لا المستخرجة الرخصة باسمه (يراجع في ذلك حكم محكمة النقض والابرار المصرية ومنشور بالمحاماه عدد ٩ رقم ٥٦٧ متعلقا باستحالة حصول التزوير للمادى بواسطة وضع بصمات اصبع مزورة لانها تدل على صاحبها عند الفحص ويشابه في جميع الوجوه تغيير الصورة في حالتها)

« وحيث ان وجود جزء من خاتم محافظة القنال على الصورة التي كانت موضوعة أصلا على الرخصة ضاع معها لا يؤثر على حقيقة التغير واعتباره حاصلًا في علامة مادية عرف لافي جزء من الخاتم الخاص بمحافظة القنال - أولا - لأن الخاتم المذكور لم يقصد من وضع جزء منه على الصورة الا لإثبات انها (الصورة) كانت موضوعة وقت صدور الرخصة والتصديق عليها من الجهة المختصة ثانيا - ان الجزء من الخاتم المذكور لا يؤثر على كيان الصورة وكونها تمثل الشخص الخاص بها

ولم تجعلها (الصورة) في عداد الأوراق الرسمية المكتوبة - ثالثا - ان الجزء المنزوع من الخاتم مع الصورة لا تأثير له على كتابة الخاتم الباقي جميعه او الرخصة نفسها ولا يمكن أن يحصل من احداثه تغيير في مفهوم الخاتم أو الرخصة نفسها - رابعا - أن وضع المتهم لصورته الغير موجود عليها خاتم الحكومة محل الصورة التي كان على جزء منها الاختام دليل على وضعها عقب انتزاع وانها غير خاصة بها - خامسا - ان الجزء الباقي من الخاتم كبير بدرجة لا يمكن معها أن يقال أن بمحو جزء منه تتأثر الرخصة أو الغرض من اصدارها - سادسا - أن المحو لم يحصل مباشرة للكتابة المينة لجزء من الخاتم وإنما انصب على علامة مادية وجد عليها ذلك الجزء لا لغرض سوى لإثبات أن هذه العلامة كانت موجودة وقت التوقيع بالخاتم وصدور الرخصة وانتزاعه تبعا للعلامة المذكورة ووضع أخرى بدلها يؤكد عكس ذلك فقط - سابعا - أن الصورة الفوتوغرافية لصاحب الرخصة الحقيقي لا تدخل في عداد الكتابة أو الحروف ولا يمكن اعتبارها كذلك بمجرد وضع جزء من خاتم الحكومة عليها والذي لا يمكن ان يغير من طبيعتها فتغيرها بالجزء من الخاتم الموضوع عليها وابدالها بأخرى لا يمكن اعتبارها تغيير الكتابة أو كلمات أو حروف خصصت لغرض معين كما لا يمكن اعتبار ضياع الجزء من الخاتم الموجود عليها بطريقة التبعية مؤثرا على حقيقة الرخصة أو الخاتم الحكومي الذي لا يمكن أن يقال بحصول تغيير مادي فيه بطريق المحو أو الازالة

« وحيث انه لكل ما تقدم يكون ما اتاه المتهم من تغيير مادي في الرخصة غير معاقب عليه قانونا لعدم تغييره في الكتابة باحدى الطرق المنصوص عنها في المادة ١٧٩ ع ويكون الاستعمال المتراتب

على ذلك غير معاقب عليه أيضا لانعدام التزوير الذى بنى عليه

« وحيث ان تسمى المتهم باسم صاحب الرخصة فى محاضر مخالفات أو فى تحقيقات أخرى وان كان يدخل فى عداد التزوير المعنوى باتت حال شخصية الغير لا يقع فى عداد التهمة الحالية والمتعلقة بواقعة خاصة لا تشمل التحقيقات والمحاضر الأخرى المختلفة عنها زمنا ومكانا والتي لم يتحقق معه فيها والنيابة وشأنها فى اتخاذ اللازم معه عنها وفى طلب

معاقبته أيضا عن تهمة الغشور على الرخصة وحيازته لها بنية امتلاكها والتي تحتملها وقائع التهمة الحالية فقط والخاصة بحصول التزوير فى الرخصة بالكيفية التى بتقرير الاتهام

« وحيث انه لكل ما سبق ذكره يتعين القضاء بالألا وجه لاقامة الدعوى العمومية لعدم وجود جناية عملا بنص مادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات

(قرار الاحالة الصادر فى قضية النيابة ضد احمد حسن المر رقم ١٣٣ سنة ١٩٣٣ ك رئاسة حضرة القاضى محمد على راتب)

القضايا المستعجلة

٢٤١

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٤

- ١ - اشكال فى التنفيذ - صاحب الحق فى رفعه . تكيفه القانونى
- ٢ - اشكال فى التنفيذ - الأصل فى رفعه من المدين
- ٣ - اشكال فى التنفيذ - للقاعدة فى رفعه من الغير الذى لا يدعى حقا معينا على مال وجه إليه التنفيذ
- ٤ - اشكال فى التنفيذ . انعدام سبب الاستعجال فى رفعه من الغير فى هذه الحالة

المبادئ القانونية

١ - الاشكال فى التنفيذ هو العقبة التى تعترض استمراره . قد تثار من المدين نفسه أو من الغير الذى يدعى حقا يضره الاستمرار فى التنفيذ - والاشكالات بطبيعتها مستعجلة لا حاجة لتوافر ركن الخطر والاستعجال فيها وسبب الاستعجال فيها انها تحدد من حجة الاحكام وقوتها التنفيذية والأصل أنها واجبة التنفيذ بغير حد .

٢ - هذا التكيف للاشكال يحدد قاعدة

قبوله . فهو يستلزم أصلا أن يكون التنفيذ قد وجه الى مال معين وبدى به . ففى هذه الحالة يكون الاشكال مانعا من الاستمرار فى التنفيذ وماسا بحجية السند التنفيذى الذى يرتكن اليه فتوافر فيه صفة الاستعجال بمجرد رفعه - على أن هذه القاعدة ليست مطلقة بالنسبة للمدين فله أن يعترض التنفيذ قبل بدئه وتوجيهه الى مال معين اذا كان سبب الاعتراض راجعا الى سند الدين ذاته كأن لحقه سبب من أسباب البطلان كما لو كان حكما غاييا سقط بمضى ستة شهور عليه بغير تنفيذ والفكرة فى ذلك ظاهرة . فكل مال المدين محل وفاء الدين وتنفيذ سند الدائن فليست حاجة الى الانتظار حتى يوجه التنفيذ الى جزء معين من المال ليقدر المدين وجه الضرر وسبب الاشكال طالما ان نية الدائن قد وضعت لاجراء التنفيذ كأن اعلان الحكم ونبه على المدين بالوفاء .

٣- إلان الأمر مختلف مع الغير فالقاعدة مطلقة بالنسبة له . لا شيء الا لأن الاشكال في التنفيذ لا يصدر منه إلا اذا تعدى التنفيذ الى مال معين له عليه حق - سواء كان ملكية أو وضع يد - فيجب أن يوجه التنفيذ فعلا إلى هذا المال ليقبل الاشكال وليكون في رفعه حد من قوة التنفيذ الواجبة لسند الدائن فتوافر فيه صفة الاشكال المستعجل بطبيعته - فاذا لم يتوافر هذان الشرطان - بأن لم يكن للغير حق على مال معين وجه اليه التنفيذ وكان الاعتراض موجها الى سند الدين ذاته - زال عنه سبب الاستعجال المفروض في الاشكال

٤- محصل ذلك أن دعوى الغير بطلب إيقاف تنفيذ سند الدائن عموما ليست إشكالا بمعناه القانوني الصحيح . إنما هي دعوى عادية لا يفترض فيها الاستعجال بل يجب أن يثبت كركن مستقل . وهو بلا شبهة منعدم طالما أن التنفيذ لم يبدأ ولم يوجه الى ناحية تضير الغير وتدعو الى الاستعجال .

المحكمة

« حيث أن محصل الدعوى أن المرحوم نجيب بك تادرس جوهره كان وصيا على أولاد أخيه فأساء إدارة ماله بحيث نتج في ذمته ما يقرب من ٥٠٠٠ جنيه وتوفي - فرفع المدعون دعوى على ورثته وهم المدعى عليها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على قصرها - لدى محكمة مصر طلبت فيها الحكم بالزامهم بدفع هذا المبلغ . ولا تزال القضية قائمة لم يفصل فيها . الا أن المدعى عليها الأولى أرادت أن تفقد الحكم الذي سيصدر

في هذه الدعوى كل آثاره المادية فتواطأت مع المدعى عليها الثانية فرفعت هذه الأخيرة دعوى إلى محكمة مصر الكلية ادعت فيها أنها تداين تركة المرحوم نجيب بك تادرس في مبلغ ١٥٣٠ جنيها . قد قضى فيها بمبلغ ١٤٠٠ جنيه خلاف المصاريف - فرفع المدعون هذه الدعوى طلبوا فيها إيقاف تنفيذ الحكم المذكور الصادر في القضية ١٠٧٥ سنة ١٩٣٤ كلى مصر حتى يفصل في دعوى المدعين على التركة . وقد دفعتها المدعى عليها الثانية بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى . وسندها في ذلك أن هذه الدعوى هي اشكال في تنفيذ متعلق بالاجراءات فلا يختص به قاضي الأمور المستعجلة » وحيث أن المحكمة لا ترى كيف يتعلق الاشكال بالاجراءات تارة وبغيرها تارة أخرى . وكيف يترتب على هذه التفرقة اختلاف في الاختصاص فيكون لقاضي الأمور المستعجلة أو لمحكمة الموضوع بحسب ظروف الحال . فهي تفرقة لا أساس لها في القانون وقاعدة الاختصاص عامة تقضى بأن قاضي الأمور المستعجلة هو الهيئة الوحيدة المختصة بالفصل في اشكالات التنفيذ للقضاء بإيقافه أو استمراره مؤقتا حتى تفصل محكمة الموضوع في أصل الحق بين الطرفين .

« وحيث مع ذلك فليس البحث من هذه الناحية هو كل سند الدفع إنما له سند آخر تتناوله المحكمة يبحثها فيما يلي :- وهو بحث ذو شقين - أولا - التكيف القانوني لهذه الدعوى - ثانيا - طبيعة علاقة المدعين بالمدعى عليها الثانية

- أولا -

« حيث أن الاشكال في التنفيذ هو العقبة التي تعترض استمراره . قد تثار من المدين نفسه أو من الغير الذي يدعى حقا بضيره الاستمرار في التنفيذ - والاشكالات بطبيعتها مستعجلة لا حاجة

لتوافر ركن الخطر والاستعجال فيها . وسبب الاستعجال فيها أنها تخدم من حجية الأحكام وقوتها التنفيذية . والأصل أنها واجبة التنفيذ بغير حد طبقاً للقاعدة القائلة

« Provision est due aux titres »

« وحيث أن هذا التكييف للأشكال يحدد قاعدة قبوله فهو يستلزم أصلاً أن يكون التنفيذ قد وجه إلى مال معين وبدى به . ففي هذه الحالة يكون الأشكال مانعاً من الاستمرار فيه وماساً بحجية السند التنفيذي الذي يركن إليه . فتوافر فيه صفة الاستعجال بمجرد رفعه . على أن هذه القاعدة ليست مطلقة بالنسبة للمدين . فله أن يعترض التنفيذ قبل بدئه وتوجيهه إلى مال معين . إذا كان سبب الاعتراض راجعاً إلى سند الدين ذاته كأن لحقه سبب من أسباب البطلان كما لو كان الحكم صدر غيباً وسقط بمضى ستة شهور عليه بغير تنفيذ . والفكرة في ذلك ظاهرة . فكل مال المدين محل وفاء الدين وتنفيذ سند الدائن فليست حاجة إلى الانتظار حتى يوجه التنفيذ إلى جزء معين من المال ليقدّر المدين وجه الضرر وسبب الأشكال . طالما أن نية الدائن قد وضحت لأجراء التنفيذ كأن أعلن الحكم ونبه على المدين بالوفاء

« وحيث أن الأمر مختلف مع الغير فالقاعدة مطلقة بالنسبة له . لا شيء إلا لأن الأشكال في التنفيذ لا يصدر منه إلا إذا تعدى التنفيذ إلى مال معين له عليه حق - سواء كان ملكية أو وضع يد - فيجب أن يوجه التنفيذ فعلاً إلى هذا المال ليقبل الأشكال ويكون في رفعه حد من قوة التنفيذ الواجبة لسند الدائن فتوافر فيه صفة الأشكال المستعجل بطبيعته . فإذا لم يتوافر هذان الشرطان - بأن لم يكن للغير حق على مال معين وجه إليه التنفيذ - وكان الاعتراض موجهاً إلى

سند الدين ذاته . زال عنه سبب الاستعجال المفروض في الأشكال . فلم يبدأ التنفيذ بعد بحيث يعمله اعتراض الغير ويحد من حجية السند الذي يستند إليه الدائن فيه - وقد لا يقع التنفيذ إلا بعد أجل يطول ويقصر بغير ضابط معين . فدعوى الغير بطلب إيقاف تنفيذ سند الدائن عموماً ليست اشكالا بمعناه القانوني الصحيح . إنما هي دعوى عادية لا يفترض فيها الاستعجال بل يجب أن يثبت كركن من تقل عن الأشكال نفسه - وهو - بلا شبهة - منعدم تماماً . طالما أن التنفيذ لم يبدأ ولم يوجه إلى ناحية تضرير الغير وتدعوى إلى الاستعجال في اتقاء نتيجة الاستمرار فيه

ثانياً

« وحيث أن مركز كل من المدعين والمدعى عليها الثانية بالنسبة للمدعى عليها الأولى مختلف وفيه تفاوت كبير بينهما . فالمدعون يدعون ديناً على تركه المرحوم يجب بك لا تزال الدعوى قائمة به لم يفصل فيها بعد فهو دين محتمل . بل هي دعوى دين لا ترقى حتى إلى مرتبة الدين المحتمل . بينما أن المدعى عليها الثانية دائنة للتركة بدين ثبت بسندات على المورث وصدر به حكم أصبح انتهائياً . ضمنه حق عيني هو أمراختصاص على بعض أعيان التركة فهي إذن دائنة مسجلة على التركة . إلا أنها لم تنفذ الدين بل لم تشرع في تنفيذه بعد . ودعوى المدعين أن دين المدعى عليها الثانية صوري حصل بتواطئ بينها وبين المدعى عليها الثانية أضراراً بها وسأقت على ذلك قرآن معينة في صحيفة الدعوى . » وحيث أن حكم الدين حجة على الطرفين فيه لا يتعدى أثره إلى المدعين - ومهما كان حقاً أنه سينفذ في مال التركة وهي ضمان عام لجميع الدائنين إلا أن المدعين لم يكونوا يستطيعون التدخل في دعوى الدين والظعن بصورة سنده -

وهم لا يستطيعون ذلك - من باب أولى - بعد أن صدر بالدين حكم حاز حجية نهائية وليس المانع في ذلك هو هذه الحجية فهي قاصرة على المدعى عليها . إنما لأن صدور الحكم في ذاته لا يضير المدعين في شيء . ولأن هذا الضرر لا يقع إلا إذا كان لهم حقا معيناً على مال تنفذ عليه الحكم » وحيث أنه حتى في هذه الحالة قد عين المشرع سبيلاً للطعن في سند المدعين بالصورية أو مالهيا من الأسباب الأخرى التي تحد من أثر التنفيذ وهو سبيل المناقضة في توزيع ثمن المال بوضع التنفيذ . وهي دعوى حدد المشرع لها اختصاصاً واجراءات معينة

« وحيث أن هذا الاختصاص يجب كل اختصاص آخر لا لأنه ورد في القانون على وجه التعيين بل لأن اجراءات المناقضة وشروطها تستلزم أن يكون التنفيذ قد وقع على مال معين تعلق به حق لدائن آخر وبذلك تتوافر الصفة والمصلحة لهذا الدائن للطعن في سند من عده من الدائنين الآخرين . أما قبل ذلك فلا يجوز له أن يسلك سبيل الدعوى العادية مستعجلة أو غيرها لأنه طالما أن التنفيذ لم يقع بعد لا تنضج له صفة أو مصلحة في الطعن في الدين ذاته » وحيث أنه ثابت من ملف الدعوى أن المدعى عليها الثانية قد استصدرت أمراً باختصاصها ببعض أعيان تركة المرحوم نجيب بك جوهرية وبذلك قد تعين اتجاهها في تنفيذ دينها على التركة . ولا شبهة في أن اجراءات نزاع الملكية والبيع تحتل التوزيع إذا تدارك المدعون حقهم قبل التركة بما يجيز لهم التدخل في التوزيع والمناقضة في دين المدعى عليها الثانية

« وحيث أنه بذلك تكون هذه المحكمة غير مختصة بالفصل في الدعوى من اية ناحية تطرق اليها

البحث ولذلك يتعين الحكم بذلك

(قضية الست ليزه صالح عن نفسها وبصفتها ضد الست جان قوسه عن نفسها وبصفتها وأخرى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٣٤ رئاسة حضرة القاضي محمد علي رشدي)

٢٤٢

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

٧ مارس سنة ١٩٣٥

(١) قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه . قيود على اختصاصه .

(٢) اختصاص عام . اجراءات مؤقتة وتحفظية ، خضوع القضاء المستعجل لقيوده

(٣) إثبات حالة - وجه الاستعجال . متى تقبل . حالة مادية شرعية - عدم جواز قبول الدعوى

(٤) إثبات حالة محل . اتصالها بالحقوق المالية جوازها المبادئ القانونية

١ - يتقيد قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم الأهلية عند اختصاصه في القضاء في الأمور الوقفية التي تطرح أمامه بنفس القيود والأوضاع التي تحد من اختصاص المحاكم المذكورة سواء ما بني منها على الفصل بين السلطات أو ما أسس على اختلاف أنواع القضاء

٢ - إن القاعدة المذكورة متعلقة بالاختصاص العام ووظيفة المحاكم تسري على جميع الاجراءات المؤقتة والتحفظية التي تطرح أمام القاضي المذكور سواء تعلقت بإثبات حالة معينة للمحافظة على حقوق رافع الدعوى أو باتخاذ طريق تحفظي خاص عند النزاع كالحراسة

٣ - إن القول بما يذهب اليه بعض المحاكم من قبول دعاوى إثبات الحالة اطلاقاً حتى ولو لم يتوافر فيها الاستعجال باعتبارها اجراءات

تحفظية على نفقة صاحبها مخالف للقانون والمنطق والنظام العام وكون المحاكم الشرعية لا يوجد في قوانينها أو قوانينها ما يعادل دعاوى اثبات الحالة أو ما يشابهها لا يبرر اختصاص المحاكم الأهلية في الدعاوى المذكورة إذا مارى بها تبيان حالة مادية شرعية صرف لا تمت للحقوق المالية التي يختص القضاء الأهلي بالحكم فيها بصفة ما

٤ - ولو أن دعوى تعيين طبيب لاثبات حالة حمل مستكن ظاهرها النسب والأحوال الشخصية إلا أنها ترتبط بالأموال والحقوق المالية والالتزامات برابطة قوية لتعلقها بالثروة العامة مما يجعلها في عداد الدعاوى التي يمكن طرحها أمام المحاكم الأهلية إذ ينشأ عن الاستمرار في الادعاء بالحمل وما يترتب على ذلك أن لم تتخذ العدة لفساده إن كان غير صحيح ضرر بثروة رافع الدعوى وبأموالهم وبنصيبهم في الاستحقاق الأحوال التي تدخل في ولاية المحاكم الأهلية لتعلقها بالحقوق المالية

المحكمة

« من حيث أن وقائع الدعوى تتصل في أن المرحوم حسين بك حلي الطوبجي توفي في ٢٣ / ١٢ / ١٩٣٤ بعد مرض طويل في الصدر لازم من أجله المستشفى عن ورثته المدعين والدته وأخوته والمدعى عليها زوجته دون أن يعقب ذرية وعن تركة كبيرة بعضها استحقاق في وقف والآخر مال حر وعتب وفاته تقدمت المدعى عليها بطلب للمجلس الحسي عن طريق وكيلها تدعى فيه أنها حامل من زوجها في شهرين والتمست فيه تعيينها وصية على حملها المستكن ثم

تقرير نفقة لها من خزانة وزارة الأوقاف المتولية النظر على الوقف الذي كان يستحق فيه زوجها وللظروف والملابسات التي صاحبت مرض زوجها ونوع المرض المذكور وهو السل الرئوي في درجته الأخيرة وما يترتب عليه من ضعف في بنيتها قد يؤثر على قدرته في الإنتاج خصوصاً وأنه لم يرزق منها بولد منذ زواجه منها وفي وقت كانت ترفل عليه نعمة الصحة والعافية ولتردد المدعى عليها في الذهاب بنفسها للمجلس الحسي خشية من إفقاص أمرها عند مناقشتها ولأن الادعاء المذكور قد يؤدي إلى ارتكاب جريمة تزوير ويؤثر في ثروة المدعين العامة واستحقاقهم في الوقف الذي آل بعد وفاة المورث رفعوا هذه الدعوى وطلبوا الحكم بصفة مستعجلة بتدب أحد الأطباء الشرعيين للكشف على المدعى عليها والتحقق من صحة أو فساد ما تدعيه من الحمل المستكن. ولم تحضر المدعى عليها لدفع الدعوى بشيء ما ومن حيث أن مدار البحث في الدعوى يدور حول أمرين (الأول) مدى اختصاص قاضي الأمور المستعجلة عند الفصل في الأمور الوقفية التي تطرح أمامه (الثاني) طبيعة الدعوى الحالية وعما إذا كانت تربطها بالمال علاقة تجعل الأمر المؤقت في ولاية هذه المحكمة.

« ومن حيث أنه بالنسبة للأمر الأول فمن المبادئ المقررة علماً وقضاء ومأخوذ بها بأحكام هذه المحكمة أن قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم الأهلية يتقيد عند اختصاصه في القضاء في الأمور الوقفية التي تطرح أمامه بنفس القيود والأوضاع التي تحد من اختصاصها سواء ما بني منها على الفصل بين السلطات أو ما أسس على اختلاف أنواع القضاء من مختلط وشرعي وخلافه فليس من وظيفته أن يتخذ قراراً مؤقتاً أو إجراء ضرورياً فيه تحب

للأحوال المذكورة والمنصوص عنها في المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية - (يراجع في ذلك كتاب ماريانك في القضاء المستعجل جزء ٢ صحيفة ٥٤ نبذة ٥٠ وما بعدها)

« ومن حيث ان القاعدة المتقدمة متعلقة بالاختصاص العام ووظيفة المحاكم تسرى على جميع الاجراءات المؤقتة والتحفظية التي تطرح أمام القاضي المذكور سواء تعلقت بإثبات حالة معينة للحفاظة على حقوق رافع الدعوى أو باتخاذ طريق تحفظي خاص عند النزاع كالحراسة أو بطلب إزالة يد غاصبة أصلاً أو حكماً عن عقار صيانة لحقوق صاحبه أو وازع اليد عليه في المستقبل - حقيقة ليس للمحكمة عند نظر دعوى إثبات الحالة ان تبحث في الموضوع وتفصل فيما اذا كانت متجة من عدمه لخروج ذلك عن اختصاصها طبقاً لنص المادة ٢٨ مرافعات انما يجب عليها طبقاً للنظام المحاكم ان تبحث عما اذا كانت الدعوى من اختصاصها أصلاً أم لا باعتبارها نوعاً من قضاء الموضوع فاذا ظهر لها ان القضاء الأخير عديم الولاية على الأصل او تحقق ان تحت وظيفتها طبعاً على الفرع أي الاجراء الوقي المترتب عليه (يراجع في ذلك حكم هذه المحكمة الصادر في ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٤ ومنشور في مجلة المحاماة العدد الثاني السنة الخامسة عشرة نوفمبر سنة ١٩٣٤ صحيفة ١٣١ رقم ٥٨)

« ومن حيث انه بناء على ذلك فلا تعير هذه المحكمة التفاتاً الى ما يذهب اليه بعض المحاكم من أن دعاوى إثبات الحالة عبارة عن اجراءات وقفية تحفظية على نفقة صاحبها يتعين اجابتها في جميع الأحوال توافراً للاستعجال ام لم يتوافر اختصت المحاكم الأهلية بنظرها ام لم تختص لمنافاة ذلك للقانون والمنطق والنظام العام ولأن العلة التي يبنون عليها رأيهم هي عدم بحث الموضوع في مثل هذه الدعاوى

تنهار لانعدام الأساس الذي بنيت عليه إذ الموضوع شيء والاستعجال شيء آخر وكذلك الحال في الاختصاص العام الذي يجب بحته والقضاء فيه قبل نظر الموضوع

« ومن حيث ان كون جهة من القضاء (المحاكم الشرعية مثلاً) ليس في لوائها أو قوانينها ما يعادل دعاوى إثبات الحالة أو ما يشابهها فهذا لا يبرر اختصاص المحاكم الأهلية في دعاوى إثبات الحالة اذا مارى بها تبيان حالة مادية شرعية صرف لامتت للحقوق المالية التي يختص القضاء الأهلي بالحكم فيها بصفة ما .

« ومن حيث انه فيما يختص بالأمر الثاني فلو أن الدعوى الحالية يظاهرها النسب والأحوال الشخصية الا انها ترتبط بالأموال والحقوق المالية والتزامات برابطة قوية لتعلقها بالثروة العامة ايضاً مما يجعلها في عداد الدعاوى التي يمكن طرحها امام المحاكم الأهلية اذ ينشأ عن الاستمرار في الادعاء بالحمل وما يترتب على ذلك ان لم تتخذ العدة لفساده ان كان غير صحيح نقص في ثروة المدعين وتقليل حقوقهم فيها ومن نصيبهم في الاستحقاق الذي آل اليهم بسبب وفاة المورث طبقاً لحجة الوقف وكل هذه الأحوال تدخل في ولاية المحاكم الأهلية بل نراع لتعلقها بالحقوق المالية .

« ومن حيث انه علاوة على ذلك فان في ترك المدعى عليها في زعمها افساح للجريمة تزويراً تقع تحت طائل قانون العقوبات ومن الصالح العام العمل على درئها من الآن واجراء ما يلزم نحو اثباتها ان وجدت بعد ذلك أو اتخذ فعلاً الطريق نحو ارتكابها ويكون لذلك من وظيفة هذه المحكمة لتوافر الاستعجال في الدعوى تعيين طبيب شرعي لإثبات الحالة الآن (يراجع في ذلك دالوزبراتيكي عياقضى الأمور المستعجلة صحيفة ١٩٨ نبذة ٤٥)

المبادئ القانونية

١- يجوز لطالب التنفيذ أن يستشكل في تنفيذ حكم لم يوفق الى تنفيذه لسبب من الأسباب فيرفعه الى المحكمة المستعجلة في صفة اعلان يطلب منها استمرار التنفيذ والمحكمة المذكورة تفحص مستندات الطرفين وأوجه دفاعها وتبحث حججها وأسانيدهما وتقضى بما ترى فيه ارجحية حق أيهما برفض الدعوى أو بقبولها

٢- ان حكم المحكمة المستعجلة في هذه الحالة لا يؤثر على طبيعة الحكم الاصلى والحقوق الناتجة عنه والالتزامات المترتبة عليه وانما يفصل في الاجراء الوقتى المنظور امامه أى الصعوبة التى تقام فى سبيل تنفيذ الحكم

٣- ان الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ مستعجلة بطبيعتها لتعلقها بصعوبات وأمور يحجب البحث فيها على عجل خوفا من التلاعب بالاحكام ووضع العراقيل فى سبيل تنفيذها

٤- لقاضى الامور المستعجلة عند نظر الاشكالات فى التنفيذ المتعلقة بالشكل أو الاجراءات أو الخاصة بالموضوع سلطة واسعة فى فحص كل ما يعرض عليه من مستندات وتقدير قيمته القانونية فى ذاته ليصل منه الى قراره المؤقت

٥- الحكم الذى يصدر على ناظر الوقف لصالح المستحق بمبلغ معين من الربح لا يغير من طبيعة حقوق الاخير وعلاقته بالوقف وان الحقوق بالرغم منه ليست دينا فى ذمة

Le juge des référés pourrait ordonner une exhumation à fin d'autopsie et d'expertise medical lorsque cette mesure présente un caractère d'urgence et lorsque le mode de preuve qui est de nature à jeter le trouble dans les familles, s'impose en l'absence de tout autre moyen de faire la lumière avec une nécessité imperieuse

(يراجع أيضا ماريانك على القضاء المستعجل جزء ثانى صحيفة ٣٤٣ نبذة ٥١٦)

Une autre ordonnance, 'confirmé sur appel par arrêt de Grenoble, a nommé un expert à l'effet de constater d'urgence pour telles suites qu'il appartiendrait, l'état des corps de deux jumeaux enterrés depuis un temps assez long pour faire craindre que leur état, de décomposition ne prêmît pas ensuite de constatations nécessaires.

» ومن حيث انه متى تقرر ذلك تكون دعوى المدعين على صواب ويتعين القضاء لهم بطلباتهم وترى المحكمة ندب الطبيب الشرعى الاول الاستاذ عبدالعزيز بك حلى لاداء المأمورية المبينة بالمنطوق (قضية الست خديجة هاتم الطويجي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمود محمد مصطفى ضد الست ملكة هاتم المرجوشى رقم ٥٠٤ سنة ١٩٣٥)

٢٤٣

محكمة مصر الكلية الاهلية

قاضى الامور المستعجلة

٣٠ مارس سنة ١٩٣٥

(١) اشكال فى التنفيذ . جواز تقديمه من طالب التنفيذ عند استحالة التنفيذ .

(٢) اشكال . الحكم الصادر فيه . لا يؤثر على الموضوع

(٣) اشكال فى التنفيذ - مستعجل بطبيعته

(٤) اشكال . قاضى الامور المستعجلة - اختصاصه .

(٥) وقف . استحقاق . حكم بمبلغ للاستحقاق . أثره

(٦) وقف . ارث . الفارق بينهما

(٧) وقف . استحقاق . صرف استحقاق سنة من سنة

أخرى . عدم جوازه

عن الزوجتين بالزواج وجعل التولى على الوقف له مدة حياته وبعد وفاته لوزارة الاوقاف وتوفي في ٢٦ مارس سنة ١٩٣٠ وآلت بعده النظارة الى المدعى عليها ولتاخيرها في سداد الاستحقاق الشهري الخاص بالمدعية رفعت الأخيرة عليها دعوى أمام محكمة الزقازيق الكلية تقيدت تحت تمرة ٥٤ سنة ٩٣١ بالمبالغ المتجمدة من الاستحقاق وقدرها ٣٠٥ جنيهات فنازع الحاضر عن المدعى عليها في قيام الاستحقاق من عدمه ودفع بعدم وجود ريع بصرف منه والمحكمة بعد أن تحقق لها وجود ريع من وضع يدها على زراعة ١٢٠ فداناً من زرع أذرة شامى قضت عليها بالمبلغ المطالب به وما يستجد من الاستحقاق طبقاً لحجة الوقف من أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ بواقع ٣٠ جنيهاً شهرياً حتى السداد وأضحى هذا الحكم نهائياً لفوات مواعيد الاستئناف واستمرت مستحقة في الوقف حتى يونيو سنة ١٩٣٣ تاريخ زواجها حيث انقطع عنها الاستحقاق عملاً بشرط الواقف وتجمع لها في المدة المذكورة بموجب الحكم والحجة مبلغ ٦٨١ ملياً و ١١٦٦ جنيهاً حصلت منه على مبلغ ٣٢٠ ملياً و ٧٦٦ جنيهاً والباقي وقدره ٣٦١ ملياً و ٤٠٠ جنيهه مانعت المدعى عليها في دفعه وتنفيذ الحكم عنه بحجة عدم وجود ريع تحت يدها من السنة التي كانت مستحقة فيها فرفعت المدعية هذه الدعوى بصفة إشكال في تنفيذ الحكم من يطالب بتنفيذه تطلب استمرار تنفيذه ودفع المبلغ الباقي لها من الريع الموجود تحت يد المدعى عليها وإن كان عن المدة اللاحقة عن انقطاع استحقاقها . فدفع الحاضر عن المدعى عليها - أولاً - بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة لعدم توافر الاستعجال وللأساس بالموضوع - ثانياً - عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي مصلحة - وفي الموضوع - برفضها لعدم أحقية المدعية في صرف استحقاقها

الوقف لأجنبي وإنما استحقاق في ذمة المتولى على الوقف للمستحق المحكوم له يتحقق للآخر عند قبض الناظر لغلة الوقف أو وجود غلة تحت يده وقت الحكم

٦ - إن الاستحقاق في الوقف يختلف عن الميراث في طبيعته وماهيته القانونية إذ ينشأ طبقاً لشرط الواقف لا بحسب شريعة المتوفى ويقوم ويتقدم بمجرد وجود واضمحلال الحالة الشخصية التي علق عليها الواقف حصوله وانقطاعه وبمجرد زوال صفة الاستحقاق عن المستحق تؤول الى غيره من الميراثين في حجة الوقف ويصبح هذا الغير هو المالك وحده للحصة في الريع من هذا التاريخ دون المستحق السابق

٧ - لا يجبر ناظر وقف على صرف ريع لمستحق عن سنة معينة من ريع سنة أخرى إلا إذا اشترط الواقف ذلك في كتاب وقفه المحكمة

« من حيث أن وقائع الدعوى تحصل في أن الشيخ إبراهيم منصور أوقف بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ - ٢١ سهما و ٢٢ قيراطاً و ٢٢٨ فداناً كاتبة بمديرية الشرقية وجعل ريعها بعد وفاته على المدعية (إحدى زوجتيه) وآخرين بينهم في حجة الوقف على أن تختص المدعية من الاستحقاق بمبلغ ٣٠ جنيهاً شهرياً - وحفيدته بمبلغ خمسة وعشرون جنيهاً شهرياً وزوجته الأخرى بمبلغ عشرة جنيهات شهرياً على أن يحصلن على نصيبهن كاملاً من صافي ريع الوقف إن وجد وذلك بعد ديون الواقف التي بينت بشروط خاصة والباقي من الريع يوزع على الجهات الأخرى على أن ينقطع الاستحقاق

من الريع المستحق عن المدة التي انقطع عنها الاستحقاق فيها للملكية لجهات أخرى طبقاً لحجة الواقع ولعدم نصه على ذلك في كتاب وقفه

عن الرفع بعدم اختصاص قاضي الأمور

المستعجلة بنظر الدعوى

« من حيث ان محصل الدعوى الحالية إشكال في تنفيذ حكم من طالبة التنفيذ والمتمسكة بالحكم بفرض الاستمرار في تنفيذه على المستشكل ضدها بالرغم من مانعتها في ذلك بدعوى عدم وجود ريع تحت يدها يمكن شرعاً صرف استحقاقها المتجمد بالحكم منه

ومن حيث انه من المبادئ المقررة علماً وقضاء أنه يجوز حصول الاشكال من طالب التنفيذ إذالم يوفق اليه لسبب من الأسباب فيرفعه الى المحكمة المستعجلة في صيغة اعلان دعوى يطلب فيها استمرار التنفيذ والمحكمة المذكورة تفحص مستندات الطرفين وأوجه دفاعهما وتبحث حججهما وأسانيدهما وتقضي بما ترى فيه أرجحية حق أيهما برفض الدعوى أو بقبولها وحكمها في هذه الحالة لا يؤثر على طبيعة الحكم الأصلي والحقوق الناتجة عنه والالتزامات المترتبة عليه وإنما يفصل في الاجراء الوقي المنظور أمامه أى الصعوبة التي تقام في سبيل تنفيذ الحكم

« ومن حيث ان الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ مستعجلة بطبيعتها لتعلقها بصعوبات وأمور يجب البحث فيها على عجل خوفاً من التلاعب بالأحكام ووضع العراقيل في سبيل تنفيذها وتضييع الثمرة التي يجنيها أصحابها منها منعا من التسويف في إيصال الحقوق لأربابها وتمتد لذلك ولاية المحكمة

المستعجلة الى النظر والفصل فيها بمجرد قيامها دون بحث آخر ويكون لذلك الشطر الأول من الدفع غير قويم (يراجع في ذلك تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي نبذة ١١٩)

Le president est competent pour statuer sur les contestations relatives à l'exécution d'un jugement, alors même qu'il n'y a pas urgence. وأبى هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ طبعة قديمة ص ١٢٠ نبذة ١٩٦ وما بعدها)

« ومن حيث ان للقاضي المستعجل عند نظر اشكالات التنفيذ المتعلقة بالشكل أو الاجراءات أو الخاصة بالموضوع سلطة واسعة في فحص كل ما يعرض عليه من مستندات وتقدير قيمته القانونية في ذاته لا ليحكم فيه وإنما ليصل منه الى قراره المؤقت المستعمل فله ان يبحث في حقوق ودفاع كل من الطرفين وحقوق أيهما يحوطها الصواب ولصاحبها الحق - لا يفصل او يقرر فيها بل ليؤسس قراره على دعامة قوية من الحق الذي يناصره القانون - المخلوق للمحافظة عليه وصيائمه من العبث به

« ومن حيث انه طبقاً للقاعدة المتقدمة فلهذه المحكمة الحق في بحث مدى أساس امتناع المستشكل ضدها عن تنفيذ الحكم محل الاشكال وهل له ينبوع من الحق أو القانون أم لا - لتقضي في طلب استمرار التنفيذ لا لتقرر حقوقاً جديدة ويكون لذلك الشطر الثاني من هذا الدفع غير صائب أيضاً ويجب لذلك رفض الدفع بشطريه والقضاء باختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى

عن الرفع بعدم قبول الدعوى لرفعها

من غير ذي مصلحة

« من حيث ان الحاضر عن المستشكل ضدها يرتكن في دفعه الى وجود حكم واجب التنفيذ بيد (٦-٢)

المستشكلة قرر لها مبلغا معيناً على المستشكل ضدها يمكنها التنفيذ به عند الحاجة اذا توافر الربيع الممكن التنفيذ منه تحت يد المستشكل ضدها .

« ومن حيث ان المستشكلة لا ترمى من نظر الأشكال الحصول على حكم آخر بالمبلغ الوارد بالحكم الأول إذ لا يمكن عقلاً وقانوناً حصول ذلك لتعلقه بتقرير وحكم في حق معين بمبلغ معين وإنما تذهب الى تذليل الصعوبات التي تقيمها المستشكل ضدها في سبيلها لتنفيذ هذا الحكم بدعوى عدم احقيتها في تحصيل مبلغها والتنفيذ به من الربيع الموجود الآن تحت يدها والقرار الذي يصدر من هذه المحكمة مؤقت صرف وخاص بحالة معينة وهي الفصل في أحقية الممانعة في التنفيذ من عدمه فيكون لذلك هذا الدفع على غير أساس ويتعين طرحه ظهرياً

عن الموضوع

« من حيث ان مدار البحث في الموضوع يدور حول الأمور الثلاثة الآتية - الأول - أثر الحكم الصادر من محكمة الزقازيق الأهلية على حقوق المستشكلة في الاستحقاق في الوقف وهل غير من طبيعتها وعلاقة المستشكلة بالوقف - الثاني - ما إذا كان للمستشكلة شرعاً أو بحسب حجة الوقف الحصول على المبلغ الباقي لها من الربيع المستحق لجهات أخرى أم لا - الثالث - ما اذا كان تحت يد المستشكل ضدها ربيع يحق للمستشكلة شرعاً وطبقاً لحجة الوقف التنفيذ عليه .

« ومن حيث انه بالنسبة للأمر الأول فان الحكم الذي تركزت اليه المستشكلة لم يغير من طبيعة حقوقها الواردة به وعلاقتها (المستشكلة) بالوقف وان الأولى (الحقوق) بالرغم منه ليست دينا في ذمة الوقف لأجنبي وإنما استحقاق في ذمة المتولى على الوقف للمستشكلة يتحقق للآخرية . عند قبضه من صافي الربيع والثانية (المستشكلة)

تقرر لها المبلغ المذكور باعتبارها مستحقة في الوقف ووجود غلة تحت يد الناظر وقت الحكم « ومن حيث ان كل ما فعله الحكم أنه قرر الحقوق الثابتة في حجة الوقف والزم المستشكل ضدها لظرف خاص وقت رفع الدعوى وهو وجود ربيع تحت يدها يمكنها معه سداد استحقاق المستشكلة في الوقف .

« ومن حيث ان القول بتغير علاقة المستشكلة بالوقف والمستشكل ضدها بالحكم المذكور وانقلابها إلى دائنة بدين عادي في ذمة الوقف يحق لها التنفيذ به على أموال الوقف في أي زمن كان مردود من سند المستشكلة في تلك الدعوى والأسباب التي بنت المحكمة حكمها عليه وهي وجود الربيع الممكن دفع الاستحقاق منه ومن طبيعة الوقف وحقوق المستحقين فيه التي تنشأ بمجرد الاستحقاق .

« ومن حيث انه فيما يختص بالأمر الثاني فيلاحظ بادية الرأي أن الاستحقاق في الوقف يختلف عن الميراث في طبيعته وماهيته القانونية إذ ينشأ الأول طبقاً لشرط الواقف لا بحسب شريعة المتوفى ويقوم ويتقدم بمجرد وجود واضمحلال الحالة الشخصية التي علق عليها الواقف حصوله وانقطاعه وبمجرد زوال صفة الاستحقاق عن المستحق وتحويله إلى غيره من الميئين في حجة الوقف وأصبح هذا الغير هو المالك وحده للحصة في الربيع من هذا التاريخ دون المستحق السابق .

« ومن حيث ولو أن الواقف ميز المستشكلة عن باقي المستحقين وجعل لها الأولوية في الحصول على حقا كاملاً من ربيع الوقف إن وجد بعد دفع ديونه الثابتة بأوضاع عينها إلا أنه حدد كل ذلك باستحقاقها النصيب من ربيع السنة التي استحققت فيها لا غيرها بدليل قوله مختصاً بانقطاع الاستحقاق

بالزواج (أو تزوجت بعد وفاته بغيره يرجع ذلك الاستحقاق إلى أصل غلة الوقف) وذكره في كيفية سداد الاستحقاق (فإذا كان ما في يده لا يكفي لمن جميعا وزع ما يده من صافي ريع الوقف بينهم بنسبة انصباتهن حتى يصل في نهاية السنة إلى كل منهن ما هو مقرر لها كاملا غير منقوص)

«ومن حيث أنه متى تقرر ذلك وأن الواقع لم ينص على أحقية المستشكلة في الحصول على حصتها في الاستحقاق من السنة التالية للاستحقاق ومن استحقاق غيرها بل قرر عكس ذلك وأن الشريعة الغراء تحرم على ناظر الوقف إجراء شيء من ذلك لمخالفته لطبيعة استحقاق المستحقين للريع ومبدأ احتلاله (تراجع المادة ١٩٦ من قانون العدل والانصاف) ويكون ما ذهب إليه الحاضر عن المستشكلة من طلب تنفيذ الحكم فيما يختص بالمبلغ الباقي من ريع الوقف المتحصل عن المدة التالية لانقطاع الاستحقاق عن المستشكلة وذهابه لجهات أخرى غير سديد ولا تأخذ به المحكمة.

«ومن حيث أن كون الاستحقاق يؤول بعد انقطاعه عن المستشكلة إلى أما كن خيرية أو إلى تنفيذ حجة الواقف في انشاء مستشفى أو مسجد أو خلافه فلا يؤثر على طبيعة حق المستشكلة

كما قدمنا وعدم أحقيتها في الحصول على مبلغها الباقي من الاستحقاق من ريع لا يمت إليها بصلة بل يتعلق به حقوق آخرين غيرها عملا بحجة الواقف «ومن حيث أنه عن الأمر الثالث فسلم بين الطرفين عدم وجود صافي ريع تحت يد المستشكل ضدها عن المدة التي كانت تستحق فيها المستشكلة والذي يمكن التنفيذ عليه وحده بل أنه طرف المستأجرين وأن المستشكل ضدها سددت للمستشكلة معظم الريع المستحق لها ولم تقم بوفاء الباقي لعجزها عن الدفع لعدم وجود المال تحت يدها «ومن حيث أن القول بضرورة تمييز حقوق المستشكلة على معلوم المستشكل ضدها والمصاريف الضرورية منافع لطبيعة الوقف وعلاقة المتولي وأجرته به ولنصوص القانون المدني الخاصة بذلك «ومن حيث أنه لكل ما سبق ذكره يكون الاشكال على غير صواب موضوعا ويتعين رفضه «ومن حيث أن الحكم المذكور معناه رفض طلب الاستمرار بالتنفيذ لعدم وجود الريع. الذي يمكن التنفيذ عليه ولا يؤثر على طبيعة وأثر الحكم المطلوب تنفيذه كما قدمنا وأمكن تنفيذه من الريع الذي يتحصل بعد الآن عن المدة التي كانت فيها المستشكلة مستحقة في الوقف

(قضية الست فاطمة محمد عبدالرحمن ضد وزارة الاوقاف رقم ٥٨٩ سنة ١٩٢٥ برئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب)

قضايا المحاكم الجزئية

المبادئ القانونية

١ - خلا القانون من النص على تقييد حرية المدين من التصرف في العقار بعد تسجيل التنبيه فإن حقه في التصرف يظل قائما لغاية تسجيل حكم رسو المزاو وتصرفه يكون مشروعا وناقلا للملك متى بادر من آل إليه الحق العيني وحافظ عليه بتسجيله قبل تسجيل

٢٤٤

محكمة العطارين الجزئية

٢٤ ابريل سنة ١٩٣٣

- ١ - مدين . حرته في التصرف في ملكة بعد تسجيل التنبيه . وحتى تسجيل حكم مربي المزاو .
- ٢ - مدين - وفاؤه بدينه - بعد حكم مربي المزاو وزيادة العشر . اجازته .

حكم مرسى المزداد الا اذا كان تصرفه قابلاً للبطالان بطريق دعوى بطلان التصرفات ٢ - للدين المنزوع ملكيته الحق فى التدخل لسداد ديونه واستبقاء الملكية التى لاتزال قانوناً باسمه حتى ولو بعد صدور حكم مرسى المزداد الاول وبعد زيادة العشر لأن هذا التدخل يتمشى مع روح التشريع بتسهيل الوفاء واحتفاظ المدين بملكته العقارية .

المحكمة

« حيث ان اونيك صابونجيان رسا عليه مزداد حصة شائعة مقدارها ثلاثة ارباع ثمانين غويان فى العقار المنزوع ملكيته وفاء لدين له عليها وقد قرر مجرودتش كروغليان بزيادة العشر ولدى السير فى اجراءات البيع تدخلت فكتورين وعرضت على الراسى عليه المزداد الاول دينه وملكاته وطلبت ايقاف الاجراءات فوافقها مقرر الزيادة وعارضها اونيك صابونجيان بحجة أن العقار خرج من ملكيتها ولم يبق لها شأن للاشتراك فى اجراءات البيع والتدخل فيها وان العرض الذى عرضته لا يمكن قبوله منها .

« وحيث ان حكم مرسى المزداد من شأنه انشاء حق الملكية وايلولة الحقوق التى تتولد عنه الى الراسى عليه المزداد تحت شرط فاسخ .

« وحيث ان رأى السائدان الشرط لا يتحقق بالتقرير بزيادة العشر وانما يتحقق بصدور حكم فى المزداد الثانى وهذا هو رأى الذى أقرته اخيراً محكمة النقض المدنية بحكمها الرقم ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ (الحاماه السنة الثالثة عشرة ص ١٥٢)

« وحيث انه مع التسليم بهذا المبدأ فإنه بما لاختلاف فيه ان حكم ايقاع البيع خاضع لقانون التسجيل المعمول به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٤

وقد اوجبت المادة الاولى من هذا القانون تسجيل الاحكام المنشئة لحق الملكية وان عدم التسجيل يترتب عليه ان حق الملكية او الحقوق العينية الأخرى لا تنشأ ولا تنقل لابين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم . وقررت المادة السادسة عشر الغاء كل نص يخالف هذا القانون .

« وحيث انه ثابت ان حكم رسو المزداد الذى يتمسك به اونيك صابونجيان لم يسجل فالقول بانتقال الملكية اليه يتنافى مع صراحة النص القانونى الذى يجعل التسجيل شرطاً أساسياً لنقل الملكية ولا يترتب على العقد او الحكم الذى من شأنه انشاء حق عيني والغير مسجل سوى التزامات شخصية .

« وحيث انه لا محل للقول بأن احكام القضاء جرت على اعتبار ان قانون التسجيل لم يغير من طبيعة عقد البيع وان احكامه منسبة على نقل الملكية وهى أثر من آثار البيع بان جعلها متراخية الى وقت التسجيل . لا محل لهذا البحث لأننا بصدد نزاع قائم على الملكية ذاتها فاذا كان حكم القانون ان تكون الملكية للبيع عليه الى ان يتم التسجيل فهو المالك للعقار ومن حقه ان يتدخل فى الاجراءات التى تحصل عليه مادام مقراً له بالملكية ويتفرع على ذلك أن يكون له الحق فى ابقاء دينه والاحتفاظ بالملكية

« وحيث انه قد يعترض بان المدين الذى نزع ملكيته ورسا مزادها على الغير هو بمثابة بائع وليس للبائع ولو لم يسجل المشتري عقده ان يسعى لنقض ما تم من جانبه . ومثل هذا الاعتراض لا يقام له وزن لأن المبادئ القانونية لا تؤخذ على إطلاقها بل يراعى فى تطبيقها ملابسات كل حالة وظروفها فان القول بأن المدين بائع لا يتفق مع الواقع إذ أن السلطة القضائية هى التى تقوم باجراء البيع بناء على طلب صاحب الشأن وتبيع العقار على المدين كرها عنه

فاذا سعى لايفاء دين الدائن معتمدا على أن الذي رسا عليه المزداد أغفل أو عجز عن تسجيل حجة الشراء فلا يقال بأنه يعمل على نقض تعهداته لأنه لم يتعهد بشيء وإنما قام القضاء بهذا العمل باسمه . « وحيث انه قبل صدور قانون التسجيل لم يكن حكم مرمى المزداد حجة على الغير وهو من اكتسب حقا على العقار من جانب المدين المنزوعة ملكيته وحفظه طبقا للقانون مالم يكن هذا الحكم مسجلا وقد أشار الى ذلك المرحوم ابو هيف بك في كتابه في التنفيذ ص ٦٢٨ إذ قال ان حكم رسو المزداد ينتج جميع نتائج مجرد صدوره او تسجيله بحسب الأحوال وقال في موضع آخر ان التسجيل واجب لنقل الملكية بالنسبة للغير وهذا الرأي يتفق مع المبادئ القانونية التي كان معمولاً بها حتى صدور قانون التسجيل فجاء هذا القانون وعدلها بأن جعل الملكية متراخية الى ما بعد التسجيل لا بالنسبة للغير لحسب بل فيما بين المتعاقدين أنفسهم .

« وحيث انه لا يكتفى بما ورد في المادة ٥٨٩ مرافعات من التأشير بحكم رسو المزداد على هامش تسجيل الحكم الصادر بنزع الملكية لأن مثل هذا التأشير لا يغني عن التسجيل الذي نوهت عنه المادة ٥٩٠ مرافعات وقالت إنه يتم على حسب المقرر في القانون المدني والظاهر ان التأشير على الهامش يراد به إتمام الغرض الذي توخاه الشارع في توحيد الاجراءات فكما أنه سبق ان أوجب التأشير بتسجيل التنبية الثاني على هامش التسجيل الأول كذلك فعل بالزام الكاتب المختص بالتأشير على هامش تسجيل حكم نزع الملكية وقد يبدو غريبا أن تحصل الاجراءات ثانية مع صدور حكم بنزع الملكية أو رسو المزداد ولكن هذا محتمل الوقوع وكثيرا ما يحدث في العمل أن يسير أحد الدائنين في إجراءات البيع ويتفق أو يكون العقار المطلوب بيعه سبق أن رسا مزاذه

على الغير ففي هذه الحالة يكون التأشير كفيلا باظهار هذه الحقيقة فكيف الدائن عن إجراءات غير منتجة ولا طائل من المصاريف التي تنفق في سبيلها ويلجأ الى باب التوزيع فيسأله أو يعلن الراسى عليه المزداد بالاجراءات الجديدة بناء على التأشير السالف الذكر ويحضر لابداء طلباته وإثبات حقوقه . وعلى أى حال فانه مادام انتقال الملكية لا يتم حتى بين المتعاقدين إلا بالتسجيل فلا محل للاستناد الى نص هذه المادة « وحيث ان حكم محكمة النقض الذي تقدم ذكره خاص بحكم صدر في سنة ١٩١١ فلا تسرى عليه أحكام القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ ولا يصح الاستشهاد به في هذا البحث .

« وحيث انه وقد خلا القانون الأهلي من النص على تقييد حرية المدين من التصرف في العقار بعد تسجيل التنبية فان حقه في التصرف يظل قائما لغاية تسجيل حكم رسو المزداد وتصرفه يكون مشروعا وناقلا للملك متى بادر من آل اليه الحق العيني وحافظ عليه بتسجيله قبل تسجيل حكم المزداد الا اذا كان تصرفه قابلا للبطلان بطريق دعوى إبطال التصرفات - فاذا كان المدين يملك القيام بهذه التصرفات مع ما فيها من الخطر الذي يهدد المشتري بالمزداد فن باب أولى يسوغ له ان يتدخل لسداد ديونه واستبقاء الملكية التي لا تزال قانونا باسمه وإجازة هذا التدخل تتمشى مع روح التشريع الذي يرمى الى تسهيل الوفاء وتمهيد السبيل أمام المدين حتى آخر لحظة ليوفى ديونه ويحتفظ بملكه العقارية لما في خروجها من قبضته من أضرار جسيمة والقانون مهما قسا يجب أن يلين أمام مبادئ العدالة .

« وحيث مما تقدم ترى المحكمة قبول الوفاء من فكتورين وإيقاف اجراءات البيع .
(قضية الحواجه اونيك صابونجيان ضد الست فكتورين اغريان رقم ٥٣٧٠ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي اسكندر حنا)

٢٤٥

محكمة المنشية الجزئية

٩ يناير سنة ١٩٣٤

تقدم - إيقاف التقدم - بين الزوجين - تطبيق التشريع
الفرنسي - جوازه

المبدأ القانوني

إنه وإن كان إيقاف التقدم ورد بالقانون المصري بشأن مفقودي الأهلية ولم يرد نص آخر يشير إلى غيرهم أو أن الشارع المصري قد استقى أحكامه من التشريع الفرنسي الذي نص على حالتين الأولى مانص عليها بالمادة ٢٢٥٢ والثانية وردت بالمادة ٢٢٥٣ وقد نقل الشارع المصري حكم المادة الأولى وأغفل الثانية التي تنص على عدم سريان المدة بين الزوجين إلا أنه ليس هناك ما يمنع من الأخذ بالمادة الفرنسية إذا سمح المقام بالأخذ بها باعتبار أنها تقر قاعدة اجتماعية سامية.

المحكمة

« حيث أن الدعوى مطالبة بمؤخر صداق يستحق الوفاء عند حلول أجله الحاصل بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٠١ وهو ما يستفاد من قسيمة الزواج المقدمة من المدعية

« وحيث أن المدعى عليه أنكر الدعوى ودفعها بسقوط الحق في المطالبة بالمبلغ بفعل التقدم الطويل . واعترض وكيل المدعية على هذا الدفع قولا منه بأن التقدم لا يسرى بين الزوجين والزوجية قائمة . لأن قيامها مانع من سقوط الدين ولأن علاقة الزوجين وما تقتضيه من وثام وتآلف تحول دون اتخاذ الإجراءات القانونية لصون حقوقهما قبل بعضهما البعض .

مستندا على ما يظهر من دفاعه إلى نص المادة ٢٢٥٣ من القانون المدني الفرنسي

« وحيث أنه يجب أن يلاحظ أولا أن إيقاف التقدم ورد بالقانون المصري بشأن مفقودي الأهلية ولم يرد نص آخر يشير إلى غيرهم . وأن الشارع المصري . أهلي ومختلط ، قد استقى أحكام التقدم من التشريع الفرنسي . وهذا التشريع نص على حالتين الأولى جاءت بالمادة ٢٢٥٢ والثانية وردت بالمادة ٢٢٥٣ نقل الشارع المصري حكم المادة الأولى وأغفل الثانية

ومهما يكن من أمر هذا الاغفال فإن المحكمة لا ترى ما يمنع الأخذ بالمادة الفرنسية حيث يسمح المقام الأخذ بها ولو أنه لا يوجد شبيه لها بالقانون المصري . باعتبار أنها تقر قاعدة اجتماعية سامية وهي بما تقرره لا تصطدم مع العدالة التي هي حكم الإيقاف في جميع مظاهره ولأن واجبات الزوجية والرغبة في دوام روابطها على أحسن ما تكون تحول حقا دون مقاضاة أيهما الآخر لما في المقاضاة من الأضرار الأدبية كما لا يخفى . وفوق ذلك فإنها تمشي مع روح الشريعة الغراء . ومعلوم أنها تعتبر ابتداء المدة المقررة لعدم سماع دعوى المهر المؤجل من وقت الطلاق أو الوفاة

نعم لا ترى المحكمة ما يمنع الأخذ بهذه القاعدة اجمالا . بيد أن الظروف الخاصة بين الزوجية ما يسوغ في بعض الأحيان إهمال الأخذ بهذا الحائل . وإذا كانت العلة التي بنيت عليها هذه القاعدة هي رفع الأضرار عن الزوجية فيما سكنت إليه واطمأنت فيه بما يحتمل أن يقع بين الزوجين من شقاق يفصم روابطها ويحل عقدتها . فلا وجه إذن للأخذ بها حيث تكون هذه العلة منتفية بما يعمل الزوجان من تضيق وسائل الأخذ بها

٢٤٦

محكمة دمياط الجزئية

١١ يوليو سنة ١٩٣٤

مستولية - أمين النقل - في حالة القوة القاهرة أو خطأ أو إهمال

المرسل - دون حالة الحادث الجبرى .

المبدأ القانونى

إن المادة ٩٧ من القانون التجارى تعنى أمين النقل من المسئولية في حالة حصول التلف بسبب قوة قاهرة أو خطأ أو إهمال من مرسلها والقوة القاهرة هي ما كان مرجعه إلى فعل الطبيعة أما الحادث الجبرى فهو وهو من فعل الانسان كالخريق أو كسر الآلة فلا يدفعه منها .

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تلخص في ان المدعى عهد إلى المدعى عليه الأول في نقل بضاعة له من مصر إلى دمياط وثمنها ٢٤ ملياً و ٤٦٤٠ قرشاً . وفي أثناء سير السيارة التي بها البضاعة والتي يقودها المدعى عليه الأول سقطت في الترعنة الشرقاوية وأصاب البضاعة بعض التلف وقد رفع دعوى إثبات حالة وهي المنضمة ، وثبت من تقرير الخبير المتفق عليه من الطرفين أن هذا التلف يقدر بمبلغ ٧٠٠ قرش وقد رفع هذه الدعوى يطلب الحكم - أولاً - بمبلغ ٢٤ ملياً و ٤٦٤٠ قرشاً لأن المدعى عليه الثانى وهو صاحب السيارة امتنع عن تسليم البضاعة له - ثانياً - الزام المدعى عليهما متضامين بمبلغ ١٥٠٠ قرش منها ٧٠٠ قرش التي قدرها الخبير و ٨٠٠ قرش ماضاع عليه من الكسب

« وحيث ان المدعى عليه الثانى زعم أنه أجز السيارة للمدعى عليه الأول وأنه بهذا التأجير لا يكون مسؤولاً عن أخطاء المدعى عليه الأول وقدم عقد إيجار موقعا عليه من المدعى عليه الأول

وسد منافذها وهنا وفي هذه الدعوى بخصوصها لا ترى المحكمة مجالا لانطباقها لأن الزوجية التي نشأت بين المدعية والمدعى عليه . نشأت في الواقع مفككة العرى مقوضة الأساس منهارة البنيان حتى يخيّل لكل مطلع على أحوالهما أنها في حكم الزوال وظاهر جدا من الحكم الشرعى الصادر بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ المقدم من المدعى عليه أن النزاع دب بينه وبينها من سنة ١٩٠١ ولما يكن قد مضى على عقدهما ثلاثة أحوال . ثم تعاقب وتوالى مع كراياهم ومر السنين حتى صدور الحكم المذكور وبين هذا وذاك والخصومة مرددة بين الطرفين . نشوذ وعصيان من جانب الزوجة . وعناد وإباء واضراب عن النفقة من جانب الزوج . وكلاهما يتدرع بما أعطاه الشرع من حقوق . وكلاهما يناهض الآخر ويناوره وهكذا سار النزاع سجالات بين الطرفين . وبين لحظة وأخرى تتدخل السلطة التنفيذية لقيادة الزوجة إلى حظيرة الزوجية . فتجاهر بالعصيان على زوجها وتستشكل في الأحكام فيرفض أشكاها . حتى كانت خاتمة المطاف أن تطالب بالنفقة فعادت خاسرة وسجل الحكم عليها نشوذها وإقامتها بعيداً عن مسكن الطاعة من عهد غير قريب

« وحيث ان زوجين هذا شأنهما لا يسوغ لأحدهما أو كلاهما أن يعتصم بنص المادة الفرنسية أو يتمسك بحكمها . وبما تقدم ترى المحكمة ان المدعية كانت كما هي الآن بحالة تستطيع معها القيام بأعمال من شأنها قطع التقادم الجارى في حقها . دون ان تحدث هذه الأعمال أثرها فيما هو واقع بينها وبين زوجها وبما ان الغرض الاصلى من توقيف التقادم عن المضى في السير هو حماية بعض ذوى الحقوق بمن يكون أهلا لرعاية القانون والمدعية بموقفها الشاذ بأزاء الزيجة لا تستحق حماية ولا رعاية

(قضية الست نجية بنت حسن مصطفى القرموطى ضد مجلس بلدى الاسكندرية وآخرون رقم ٣٦٧٥ سنة ١٩٣٣ - رئاسة حضرة القاضى حسن سليمان جاد)

تاريخه ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ أى قبل الحادث بنيف وشهر . كما أن المدعى عليه الأول زعم أن الحادث حصل بسبب قهرى . وأنه فى هذه الحالة يكون خاليا من المسؤولية استنادا على المادة ٩٧ تجارى « وحيث ان المحكمة أحالت الدعوى على التحقيق لاثبات وتبني ما جاء بأسباب الحكم التمهيدى » وحيث ان المدعى عليه الثانى كان مكلفا بإثبات تأجير السيارة إلى المدعى عليه الأول فى تاريخ سابق على الحادث ، وقد تضاربت شهوده تضاربا بينا ، لأن محمد السيد المنصورى وهو أحد الموقعين على العقد يقرر أنه شهد عليه قبل رمضان ، فى حين أن محمود محمد أبوسنة يقرر أنه شهد عليه فى عطلة العيد . وهذا كاف لعدم الاعتداد بالاعتد بما يدل على أنه تحرر خصيصا لخدمة القضية ، على أنه بما يدل على شعور المدعى عليه الثانى بالمسؤولية ما شهد به طاهر خلف ومختار عز الدين من شهود المدعى من أن المدعى عليه الثانى تعهد للمدعى أمامهما بأن يعرضه عما أصاب البضاعة من تلف ، يضاف إلى ذلك أن المدعى عليه الثانى حجز البضاعة لديه للآن وامتنع عن تسليمها للمدعى إلى يوم الجلسة إذ كلفته المحكمة بتسليمها ففعل

« وحيث أنه بالنسبة لما ذكره المدعى عليه الأول من أنه غير مسئول لأن الحادث حصل بقوة قاهرة . فقد شهدت شهوده بأن الحادث حصل بسبب وجود قطع فى الطريق . وكانت تسير السيارة ليلا ونشأ عن ذلك ان انقلبت السيارة فى ترعة الشرقاوية إذ لم يكن فى وسع رؤيا هذا القطع ليلا

« وحيث أنه لتقرير مدى مسؤولية أمين النقل يتعين الرجوع الى نص المادة ٩٧ من القانون التجارى فانها تعفيه من المسؤولية فى حالة حصول التلف بسبب قوة قاهرة أو خطأ أو إهمال من مرسلها

ويلاحظ أن القوة القاهرة (Force Majeure) هو ما كان مرجعه الى فعل الطبيعة كالعواصف والصواعق وما شابه ذلك بخلاف الحادث الجبرى Cas Fortuit فإنه من فعل الإنسان كحريق أو كسر آلة

« وحيث ان نص المادة صريح فى إخلاء أمين النقل من المسؤولية فى الحالة الأولى فقط ، وهى الخاصة بالقوة القاهرة . اما فى الحالة الثانية فلم يرد فى المادة ما يخليه من المسؤولية ولعل سبب ذلك أنه فى توسع الإنسان ان يأخذ الحيطه لنفسه فى الحوادث الجبرية ، مثال ذلك الحالة التى نحن بصدددها وهى وقوع السيارة نتيجة وجود القطع فى الطريق فكان فى وسع المدعى عليه الأول ان يسير بالسيارة نهارا لا ليلا ، وبذلك يتفادى حصول الحادث إذ لو سار نهارا لأمكنه رؤيا القطع بجلاء ، وعلى ذلك يكون المدعى عليه الأول مسئولاً باعتباره سائقا للسيارة كما ان المدعى عليه الثانى وهو صاحبها مسئول عن اعمال المدعى عليه الأول (قضية محمد الحفنى نصار ضد حسن ابو يوسف وآخر رقم ١٧٨٦ سنة ١٩٣٤ رئاسة حضرة القاضى احمد فؤاد)

٢٤٧

محكمة بنى سويف الجزئية

١١ ديسمبر سنة ١٩٣٤

- ١ - دعوى تصحيح الحكم . لاختلاف مادية - جوازها .
- ٢ - تصحيح الحكم - طلبه . شروطه
- ٣ - دعوى تصحيح الحكم . اختصاص المحكمة التى أصدرته به .
- ٤ - تصحيح الحكم . فى منظره لافى أسبابه .

المبادئ القانونية

١ - من المقرر علما وعملا أن للقضاء تصحيح الأخطاء المادية الواردة بالأحكام أو إضافة ما نقصه من البيانات الثابتة . وهو فى هذا لا يمس ما للأحكام من قوة بل بالعكس

فيه احترام لنية المحكمة . ولا تعارض فيه مع قوة الشيء المحكوم فيه

٢ - يشترط في دعوى تصحيح الحكم أن يكون هناك خطأ مادي وان لا يتخذ التصحيح ذريعة لتعديل الحكم الذي لا خطأ فيه أو للفصل في طلب لم تفصل فيه المحكمة من قبل

٣ - يجوز رفع دعوى تصحيح الحكم للمحكمة التي أصدرته اذا كان في الحكم خطأ ظاهر

٤ - يجب أن يقع تصحيح الحكم في منطوقه لا في أسبابه لأن بحث الأسباب أو فهم الوقائع أو الاستنتاج فيها مخالف لأصول قوة الشيء المحكوم فيه

المحكمة

« حيث ان هذه الدعوى رفعت بقصد طلب تصحيح خطأ مادي في الحكم الصادر في دعوى القسمة رقم ٣٣٨٤ سنة ١٩٢٧ »

« وحيث انه ظاهر من الاطلاع على دعوى القسمة أن المحكمة عينت خيرا لفرز وتجنيب حصة المدعية وبعد ان قدم تقريره حكمت المحكمة باعتماده وأمرت باجراء القرعة فاخصت المدعية بالنصيب الرابع من القسم الثاني المبين بصحيفة ١٢ من تقرير الخبير ووضح من التقرير المذكور ان من يختص بهذا القدر يأخذ مبلغ ١٦٠ جنيتها فرق القسمة

« وحيث ان المحكمة رغم اعتمادها تقرير الخبير والحكم للمدعية بالنصيب الرابع لم تقض لها بالمبلغ فرق القسمة

« وحيث ان الحاضر عن المدعى عليه دفع بان دعوى التصحيح غير مقبولة وذلك لانه اذا كان هناك خطأ او سهو في حكم القاضي فسييل تصحيح هذا

الخطأ هو الاستئناف لارفع دعوى مستقلة بالتصحيح لأن المشرع في تنظيمه لدرجات التقاضي جعل نصب عينية احتمال الخطأ او السهو وغير ذلك من المحكمة في أول درجات التقاضي فأساغ الاستئناف في مواعيده تصحيحا للخطأ الذي تقع فيه محكمة اول درجة وجعل لذلك مواعيد محددة فاذا فاتت سد باب التقاضي وأصبح الحكم نهائيا مهما كان فيه من خطأ وحكمة ذلك كله انه يجب ان يوضع حد للتقاضى بين الناس في القضية الواحدة وفي القضية الحالية كان امام المدعية فيما لو اعتقدت حقا ان القاضي اخطأ أن تستأنف حكمه فاذا هي لم تفعل فقد انتهى الأمر ولا سبيل للافاقة هذا بدعوى مستقلة كالدعوى الحالية

« وحيث انه يرد على ذلك بانه من المقرر علما وعملا ان للقضاء تصحيح الاخطاء المادية الواردة بالاحكام فالقاضي الذي اصدر حكما له حق مساس هذا الحكم وتصحيح ما وقع فيه من الاغلاط المادية الظاهرة او اضافة ما نقصه من البيانات الثابتة بالأوراق (راجع كتاب La Chose jugée مؤلفه Lacoste الطبعة الثالثة ص ٣١٥ بند ٧٩٢ وحكم محكمة منيا القمح الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٠٦ المجموعة الرسمية السنة الثامنة ص ٦٢)

« وحيث ان القاضي عندما يصحح اغلاطا مادية وردت في منطوق حكمه وكان الخطأ صادرا عن الحكم نفسه لا يمس بالاحكام من قوة بل بالعكس في ذلك احترام لنية المحكمة ولما قصدت الحكم به (راجع دالوز العمل الجزء السابع تحت تصحيح الاحكام لسهو او لوجود خطأ مادي ص ٤٠٩ بند ٥٩١ والاحكام العديدة المشار اليها في البند المذكور - وراجع دالوز العمل شرح قانون المرافعات الجزء الثالث تحت مادة ٥٤١ مرافعات الخاصة بتصحيح دعوى الحساب ص ٣٣٥ وما بعدها) (٧-٢)

« وحيث انه يشترط في دعوى التصحيح ان يكون هناك خطأ مادي وان لا يتخذ التصحيح ذريعة لتعديل الحكم اى لا يتخذ ستارا للوصول لتعديل حكم لا خطأ فيه او للفصل في طلب لم تفصل فيه المحكمة من قبل (لا كوست قوة الشيء المحكوم فيه بند ٧٩٣) ويشترط فوق ذلك ان لا يتعرض القاضي عند تصحيحه الخطأ المادي الظاهر لبحث الموضوع من جديد

« وحيث ان نص الحكم في الدعوى الحالية حوى خطأ ماديا وهذا الخطأ يستتج من منطوق الحكم فيجوز الرجوع للمحكمة لتلافي ما وقع في الحكم من النقص المادي . وفي ازالة هذا الخطأ عند تصحيح الحكم تحقيق لغرض المحكمة من الحكم الذي اصدرته . ولا يقال ان في تصحيح الحكم تعديل له وفي هذا تعارض مع قوة الشيء المحكوم به مادام القاضي لا يريد شيئا على ما حكم به . والثابت في دعوانا ان المحكمة اعتمدت تقرير الخبير واختصت المدعية بنصيب مبین بالتقرير ورغم ما جاء التقرير الذي اعتمدته بشأن تسليم مبلغ ١٦٠ جنيا فرق القسمة لمن تختص بالقدر المذكور فقد حصل خطأ مادي في الحكم نتيجة سهو القضاء فلم يلزم المدعى عليه بالمبلغ فرق القسمة

« وحيث ان افضية المحاكم جرت على ان التصحيح يجوز طلبه من المحكمة التي اصدرت الحكم اذا كان في الحكم خطأ ظاهرا (حكم محكمة الاستئناف الاهلية الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ المنشور بمجلة المحاماه السنة الرابعة ص ٣٢٧) وقد حكم بانه ما يجوز للقاضي تصحيحه في حكم صدر منه انما هو ما يقع من سبق القلم او السهو في الكتابة وقت تحريره (حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٩٢٤ المحاماه السنة الرابعة ص ٨٣٧)

« وحيث ان ما هو مطلوب في الدعوى الحالية هو تصحيح منطوق الحكم وليس تصحيح اسباب

الحكم او تصحيح فهم المحكمة للوقائع واستنتاجها حتى يقال ان على المدعية ان تبين ذلك في محكمة ثاني درجة عند الاستئناف وذلك لان للمحكمة التي اصدرت الحكم ان تصحح منطوقه اذا حوى خطأ ماديا ظاهرا . اما مناقشة الاسباب او فهم الوقائع او الاستنتاج فكل هذه امور يبحثها بعد صيرورة الحكم نهائيا يكون مخالفا لأصل الشيء المحكوم به (حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ المحاماه السنة الرابعة ص ٣٢٧) « وحيث ان احكام المحاكم المختلطة مستقرة على أنه اذا كان نص الحكم لا يوافق ما قصده القاضي بسبب خطأ كتابي فدعوى التصحيح مقبولة (راجع حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٠ فبراير سنة ١٩٠٤ بمجموعة احكام المحاكم المختلطة السنة السادسة عشر ص ١٣٤) وقد جاء في الحكم المذكور

Le recours en rectification d'une sentence n'est admissible que dans le cas où il resulte de son texte même que, par suite d'une simple erreur de plume ou d'une inadvertance analogue, la décision rendue ne répond pas manifestement à la véritable intention du juge.

(منشور بالجدول العشري الثاني لاحكام المحاكم المختلطة سنة ١٨٩٨ - ١٩٠٨ راجع ايضا بنفس الرأي ما حكم به في حالة وجود خطأ مادي نتيجة زلة قلم أو سهو القضاء

en cas d'erreur matérielle commise par simple inadvertance.

الجدول العشري الرابع لاحكام المحاكم المختلطة من سنة ١٩١٨ حتى سنة ١٩٢٨ حكم ٦ يناير سنة

١٩١٩ مختلطة السنة واحد وثلاثين ص ١٠٥)

« وحيث انه لذلك يكون غير صحيح ما قيل من أن طلب التصحيح هو طريقة غير مباشرة

٢٤٨

محكمة بليس الجزئية

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٤

١ اختصاص القاضى المستعجل - فى المنازعات بين المالك

والمستأجر . خاصة بأجراء عمل أو ترميم أو طرد

المستأجر الخ - مقرر

٢ - دعوى وضع اليد - من الحائز مستأجرا أو متفعا

أو حائز عاى - جوازا .

المبادئ القانونية

١ - من المقطوع به فقها وقضاء اختصاص

القضاء الجزئى المستعجل بنظر جميع المنازعات

التي تنشأ بين المالك والمستأجر خاصة بأجراء

عمل أو ترميم لا يوافق عليه الطرف الآخر

وكذلك اذا طرد المستأجر بالقوة ليأمر

القاضى بأرجاعه وهلم جرا

٢ - يجوز للمالك لآى سبب كان كما يجوز

للحائز سواء كان مستأجرا أو متفعا أو مجرد

حائز عاى رفع دعوى وضع اليد فى مواجهة

الذين يهددونهم فى وضع يدهم

المحكمة

« حيث ان وقائع هذه الدعوى تلخص فى

انه بمقتضى عقد ايجار مؤرخ فى ١٣ نوفمبر سنة

١٩٣٣ استأجر المدعيان الأولان من والدهما

المدعى عليه الأول ١٦ سهما و ١١ قيراطا و ٤ فداناً

اطياناً زراعية منها ١٧ قيراطا و ٣ فدانين بزمام

منية سلنت والباقي بزمام دهمشاوى مينة الحدود

والمعالم بعقد الايجار وصحيفة الدعوى مما لاجل

لتكراره وقد انعقد هذا الايجار لمدة سنة تنتهى

فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤ وكذلك استأجر المدعى

الثالث لنفس هذه المدة من والده المدعى عليه

الأول ايضا ١٦ قيراطا و ٢٥ فداناً منها ١٧ قيراطا

وفدان بزمام مينة سلنت والباقي بزمام دهمشاوى

للوصول الى تعديل حكم تعديلا يخالف مبدأ
قوة الشيء المحكوم به وعلى ذلك فدعوى التصحيح
مقبولة

« وحيث ان وكيل المدعى عليه قال بان

دعاوى التصحيح لا ترفع الا عن الحكم النهاى

الصادر من محكمة آخر درجة والحكم المراد تصحيحه

صدر من محكمة أول درجة وكان السبيل لتصحيحه

هو الاستئناف ولم يحصل . وهذا غير صحيح

اذ دعوى التصحيح ترفع أمام المحكمة التى اصدرت

الحكم متى كان الخطأ صادرا عن الحكم نفسه فيختص

القاضى الجزئى فى حالة ما اذا كان الحكم انتهاى

أو قابلا للاستئناف ولم يستأنف . واما اذا كان

الحكم قابلا للاستئناف واستأنف فعلا فالمحكمة

الاستئنافية هى المختصة فاذا ايدت الحكم صحته

(راجع دالوز العملى وحكم محكمة الاستئناف

السابق الاشارة اليهما وحكم محكمة الاسكندرية

الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧ مجلة المحاماة السنة

الثامنة رقم ٣٥٥ الذى جاء فيه أن للمحكمة تصحيح

الخطأ المادى الوارد فى حكمها ولو كان الحكم قابلا

للاستئناف)

« وحيث انه فوق ذلك فقواعد العدالة تقضى

بأن لا تحرم المدعية من مبلغ ١٦٠ جنيا فرق

القسمة الثابت لها بتقرير الخبير الذى أخذت به

المحكمة عند اعتمادها له وعند تقسيم الحصص بموجبه

والخطأ مادى تبيحه سهو فى الحكم لم تحكم لها بهذا المبلغ

« وحيث انه مادام لم ترفض المحكمة اى

طلب فى دعوى القسمة بل اعتمدت تقرير الخبير

ومن باب السهو لم تحكم للبدعية بفرق القسمة فيتعين

الحكم بتصحيح الحكم وذلك باضافة الزام المدعى

عليه بأن يدفع للبدعية مبلغ ١٦٠ جنيا مع الزام

المدعى عليه بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة

(قضية الست دار السلام ضد محمد بك غيته رقم ٩٨٦٥ سنة

١٩٣٤ رئاسة حضرة القاضى على ابو النيط)

مبينة الحدود والمعامل بصحيفة الدعوى أيضا وقد حدث خلال مدة الاستتجار هذه أن دب ديب الخلاف بين المدعين ووالدهم المدعى عليه الأول وسعى وسطاء السوء بينهم وقد أثرت هذه المساعي ثمرتها المرجوة فالتجأ المدعون إلى المجلس الحسبي طالبين توقيع الحجر على والدهم لسفاهه وقد أجاب الوالد على ذلك برفع دعوى تعويض لاتهمهم له بالسفاه عندما اخفقوا في بلوغ مقصدهم ثم أخذ يفكر بمجد في الانتقام منهم فأصدر توكيلا لفاق أفندي غالب شقيق المدعى عليهما الثاني والثالث فحاول هذا الوكيل أن ينزع الأرض من وضع يد المدعين قهرا فلم يفلح ففكر الوالد في وسيلة أخرى فأجر هذا القدر لولدين آخرين وهما طه سلامة سعدون وعامر أخيه وتحرر بذلك عقد ايجار مؤرخ في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٤ أي قبل نهاية مدة استتجار المدعين بنحو شهرين تقريبا فحاول المستأجران الجديدان وضع يدهما على هذه الأرض ورفعوا دعوى تمكين فلم يوفقا فتركوا الدعوى وانتهت بإبطال المرافعة - وانتهى بحث المدعى عليه الأول ومستشاريه إلى حل ظنوا أنه يحقق بغيتهم من نزع يد المدعين عن هذه الأرض واقصاهم عنها فالتجأوا إلى المحكمة المختلطة حيث حرر المدعى عليه الأول على نفسه عقد ايجار رسمي بهذا القدر للدعى عليهما الثاني والثالث وقد ذيل هذا العقد بالصيغة التنفيذية وقد احتاطوا للأمر حتى لا يشعر المدعون فلبجوا إلى محكمة الزقازيق الكلية بدلا من محكمة بليس المختصة وضربوا موعدا لتنفيذه يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٤ وهو يوم اشتغال المدعين بأحدى القضايا الجنائية أمام محكمة بليس الجزئية وفعلا اصطحبوا محضرا من الكلية ونفذوا بغيتهم واستولى المدعى عليهما الثاني والثالث على هذه الأرض بما عليها من زراعة وعندما

تبين المدعون ذلك رفعوا الدعوى المنظورة يطلبون فيها الحكم لهم بصفة مستعجلة بإعادة وضع يدهم على هذه الأرض التي انتزعت منهم بغير وجه حق وبطريق الخلسة .

« وحيث أن الحاضر عن المدعى عليه الأول دفع الدعوى بثلاث دفعات - الأول - انعدام صفة الاستتجال أوفى معنى آخر عدم اختصاص القاضي الجزئي بصفته قاضيا للأموال المستعجلة بنظر الدعوى الثاني - عدم قبول الدعوى من المدعين على المدعى عليهم لأنها لا تقبل من المستأجر على المالك ثالثا - عدم وجود صفة للمدعين في رفع الدعوى لأن عقد استتجارهم انتهى في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤ وقد شارك الحاضر عن المدعى عليهما الثاني والثالث المدعى عليه الأول في الدفعين الأخيرين فقط .

« وحيث أنه بالنسبة للدفع الأول فحصل دفاع المدعى عليه الأول فيه أن اختصاص القاضي الجزئي في مثل هذه الحالة مبني على افتراض وجود وجه للاستتجال يصير هذه الدعوى من الدعاوى المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت وفي تقديره أن هذه الدعوى لا تتحمل هذا الوصف ويجب أن ترفع بالطرق العادية طبقا لقواعد اختصاص العامة ومن ثم يجب رفعها أمام المحكمة الكلية لأن موضوعها يزيد عن نصاب القاضي الجزئي .

« وحيث أن المحكمة لا تألو جهدا في الرد على هذا الدفع إذ هي المقتضية إلى طبيعة عمل القاضي الجزئي بصفته هذه فهو لا يمس أصل الموضوع ولا يفصل في الخصومة التي يمكن إثارتها من جديد أمام المحكمة المختصة بالطرق العادية وهذا الاختصاص هو اختصاص استثنائي ملحوظ فيه تسهيل التقاضي على المتظلمين من بعض الإجراءات التي تتخذ ضدهم وتكون ذات خطر محقق بهم لا يحتمل أي تأخير فليجأوا إلى القاضي الجزئي بصفته أقرب إليهم

وأقدر على الفصل في مثل هذه المنازعات التي تدخل في دائرة اختصاصه ولا خطر في الواقع من تحويل القاضي الجزئي هذا الاختصاص الاستثنائي مادام أن حكمه لا يمس أصل الموضوع ولا يخرج عن مجرد اتخاذ الاجراءات التحفظية التي يراها لازمة مؤقتا الى ان يفصل في الخصومة بدعوى اصلية - واختصاصه هذا مستمد من المادة ٢٨ مرافعات التي خولت له حق النظر - اولا في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ - ثانيا في الامور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت فاذا ما نظرنا الى الخلاف القائم على ضوء هذا الاختصاص لتبيننا انه من الشق الثاني من اختصاص القضاء الجزئي المستعجل لأن هذه الحالة من الحالات المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ولا ترى المحكمة محلا للتبسط في بيان ذلك لانه من المقطوع به فقها وقضاء ان المنازعات التي تنشأ بين المالك والمستأجر خاصة باجراء عمل او ترميم لا يوافق عليه الطرف الآخر وكذلك حينما يطرد المستأجر بالقوة يأمر القاضي بارجاعه وهلم جرا هي من اختصاص القضاء الجزئي المستعجل (راجع في ذلك باب الامور المستعجلة بكتاب المرافعات للاستاذ ابو هيف بك وكذلك حكم محكمة الامور المستعجلة الصادر في ٢٧ يونيه سنة ١٩١٥ ومنشور ملخصا بالشرائع ص ١١٣ رقم ٢٩) وعليه يكون هذا الدفع في غير محله ويتعين رفضه .

« وحيث انه بالنسبة للدفع الثاني فمحصله ان دعوى استرداد الحيازة لا يمكن ان تقبل من المستأجر على المالك المؤجر لان الاول انما يضع يده نيابة عن الثاني ولا محل لطرد اليد الاصلية وتأيد اليد العارضة النائية عنها وقد قضت بذلك محكمة مصر الابتدائية في حكمها الصادر في ٣ اكتوبر سنة ١٩٢٧ حيث قررت ان المستأجر لا يستطيع

رفع دعوى استرداد الحيازة في مواجهة المالك المتعاقد معه وقضت بهذا المعنى محكمة الاستئناف المختلطة في حكمها الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩١٨ وأخذ بهذا المذهب الاستاذ جارسونيه في مؤلفه المرافعات جزء اول صفحة ٥٨٩)

« وحيث ان المحكمة ترى لزاما عليها قبل التبسط في الرد على هذا الدفع ان تبين وجهة نظر المشرع في اجازة دعاوى وضع اليد والتصريح برفعها بصفة مستعجلة أمام المحكمة الجزئية التي قد لا تكون مختصة اذا ما رفع اليها النزاع بالطرق العادية وبيان ذلك أن المحكمة في اجازة هذه الدعاوى هي حماية واضع اليد من الاعتداء على حيازته سواء كان مالكا للعين أو غير مالك وذلك لسببين - الاول - أن مظهر وضع اليد في حد ذاته يفيد ان لواضع اليد شبه حق في الشيء الواضع يده عليه - والثاني - أنه يجب حفظاً للأمن العام اعتباره كذلك الى أن يثبت العكس لأنه لو أجاز لمدعي الحق - حتى ولو كان محقاً - أن يستولى عليه بالقوة لاضطرب جبل الأمن ولا يخفى ما في ذلك من خطورة ولذلك رغب المشرع في حماية واضع اليد حتى يتلافى مثل هذه الاخطار وحرصا على هذه الغاية أجاز للمتهم في وضع يده أو من نزعت يده قسرا أن يلجأ الى القاضي الجزئي بصفة مستعجلة بمنع هذا التعرض أو إعادة وضع يده على العين المزوعة كرها

« وحيث انه على ضوء هذه الحقيقة ترى المحكمة أن تقرر باديء ذي بدء هذه الحقيقة وهي أنه يجوز للمالك لأي سبب كان كما يجوز للحاتز detenteur سواء كان مستأجرا أو متفعا أو مجرد حائر عادي رفع دعاوى اليد في مواجهة الذي يتهدهم في وضع يدهم هذا - وهذا أمر مقطوع به من الشراح والاحكام - ونفس الاحكام التي يستند اليها المدعي عليهم تسلم

بحق المستأجر في رفع دعاوى اليد وإن كانت لا تميزها عند ما توجه إلى المالك وهذا حق في الدفع في الواقع وترى المحكمة أن هذا الدفع مع وجاهته لا ينطبق على حالتنا هذه لأن المدعى عليه الأول المالك وإن كان أدخل خصما في الدعوى إلا أنه في الواقع ليس خصما حقيقيا فيها لأنه لم تنزع الأرض موضوع النزاع من يد المدعين بل الذي انتزعا فعلاهما المدعى عليهما الثاني والثالث اللذين استأجراها منه بتمتضي العقد الرسمي سالف الذكرونا بما بني إدخاله في الخصومة على مجرد استكمال شكل الدعوى ليكون الحكم في مواجهته فهو من هذه الوجهة ليس خصما حقيقيا وعليه لا محل للاستشهاد بهذه الحالات التي أوردها المدعى عليهم في مذكرتهم لأنها تختلف عن موقفنا هذا - أما زعم المدعى عليهم من أنه تطبيق هذه القاعدة لا يجوز رفعها في مواجهة المدعى عليهما الثاني والثالث لأنهما مستأجرين من الأول أي ممثلين له فهذا ما لم يقل به أحد ولا تؤيده الأحكام التي يستندون إليها لأن مركز المدعين من هذه الوجهة لا يقل عن مركز المدعى عليهما الثاني والثالث لأنهم أيضا مستأجرين من المالك بعقد صحيح ويفضلون على الآخرين بأن استجارهم هذا قد اقترن بوضع اليد بصفة ظاهرة وهادئة أكثر من سنة وعلى ذلك يكون هذا الدفع في غير محله أيضا ويتعين رفضه

« وحيث أنه بالنسبة للدفع الثالث فحصله أنه لصفة للمدعين في رفع هذه الدعوى لأنهم أصبحوا غير مستأجرين لانتفاء مدة استجارهم التي انتهت بانتفاء عقد الإيجار في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤ وقد أنذرهم المالك بعدم رغبته في تجديده في وقت مناسب - ويرد المدعون على ذلك بأن عقدهم قد تجدد ضمنا وحجتهم في ذلك أن المدعى عليه الأول لم يرفع في مواجهتهم دعوى الفسخ

والتسليم وأنهم بناء على ذلك قد استثمروا الأرض وزرعوها فعلا وترى المحكمة أن هذا الدفع هو في الواقع دفع موضوعي وليس من اختصاص القاضي الجزئي المستعجل النظر فيه لأنه يمس أصل الدعوى - لأن تقرير ما إذا كان عقد الإيجار قد انتهى طبقا لنظرية المدعى عليهم أو تجدد ضمنا كما يزعم المدعون يمس أصل الدعوى بلا جدال وهو محرم على القاضي الجزئي المستعجل لأن قضاءه لا يخرج عن مجرد اتخاذ الإجراءات التحفظية التي يراها لازمة حتى يفصل في الخصومة بالطرق العادية واختصاصه في دعاوى اليد التي هي دعاوى مستعجلة بطبيعتها هو النظر بصفة عامة في وضع يد المتظلم والبحث عما إذا كان يستند إلى سبب صحيح يدل ظاهره على أنه محق في دعواه أم لا ويجب ألا يتوسع في هذا البحث حتى لا يتعرض لأصل الدعوى الذي قد يرفع إليه ثانية بصفة أصلية

« وحيث أنه لا جدال في أن المدعين قد وضعوا يدهم على هذه الأرض المنزوعة أكثر من سنة بناء على سبب صحيح وهو عقد الإيجار المؤرخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وقد رفعت يدهم عنها قسرا بناء على سند واجب النفاذ فضلا عن أنهم أخذوا على غرة وقد تعتمد المدعى عليهم أن ينفذوا العقد بواسطة أحد محضري المحكمة الكلية وفي ظروف مريبة ولم يمس على رفع يدهم هذامدة تزيد عن سنة فيكون لهم والحالة هذه أن يطلبوا إعادة وضع يدهم على هذه الأرض المنزوعة منهم غصبا وللمدعى عليه الأول أن شاء رفع دعوى الفسخ والتسليم إن كانت له وجهة

(قضية عبد السلام سلام سعدون وآخرين ضد سلامة اسماعيل سعدون وآخرين رقم ١٥٠ سنة ١٩٣٥ رئاسة حضرة القاضي محمد أحمد العريان)

٢٤٩

محكمة دمياط الجزئية

٢٩ يناير سنة ١٩٣٥

دفع - بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية . سبق محاكمة المتهم
إدارياً أو عسكرياً مانع من محاكمته جنائياً .

المبدأ القانوني

الأساس الذى بنى عليه عدم جواز
نظر الدعوى الجنائية لسبق الفصل فيها
مبناه عدم معاقبة الجانى مرتين عن فعل
واحد وأنه وإن كانت المحاكم الأهلية هى وحدها
صاحبة الحق فى تطبيق قانون العقوبات على
كل من يرتكب أمراً نهى هذا القانون عنه
إلا أن المحكمة التى سبقت الإشارة إليها تمنع
المحكمة الأهلية من معاقبة شخص سبق أن
حوكم إدارياً أو عسكرياً على الفعل المطلوب من
المحكمة معاقبة المتهم بشأنه وهذا القيد ينصرف
فقط إلى المحاكمات الإدارية والعسكرية أما
الجزاءات التى يوقعها رئيس المصلحة الإدارى
فلا تقوم مقام هذه المحاكمات ولا تمنع من
محاكمة الموظف مرة أخرى أمام المحكمة
الجنائية عن الفعل ذاته الذى جوزى بشأنه

المحكمة

« من حيث ان النيابة العمومية اتهمت المتهم
المذكور بأنه فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٤ تعدى على
شحاته احمد الفار الموظف بالبلدية والمكلف بغلق
المياه وقاومه بالقوة أثناء تأدية وظيفته ومزق
ملابسه وهو يغلق المياه بمنزله تنفيذاً لأمر البلدية
« ومن حيث ان الحاضر مع المتهم المذكور
دفع بجلسته ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ بعدم جواز
نظر الدعوى قضائياً لسبق مجازاة المتهم من الجهة

الإدارية التابع لها

« ومن حيث أنه يتعين البحث فيما إذا كان
هذا الدفع يرتكز على أساس قانونى أم لا .
« ومن حيث ان هذا الدفع قوامه عدم معاقبة
الشخص مرتين عن فعل واحد ولا يهم فى هذا
الموقف إن كان العقاب صادراً من الهيئة القضائية
صاحبة الاختصاص الاصلى باعتبار المتهم أحد
أفراد المجموع الذى تطبق بشأنهم الهيئة المذكورة
القوانين الموضوعة لذلك أو كان العقاب صادراً
من الهيئة الإدارية التى يتبعها المتهم مباشرة
كموظف ينطبق عليه لوائح خاصة

« ومن حيث ان المحاكم تشعبت فى هذا
الموضوع واختلفت آراؤها فبعضها يذهب إلى
القول بأن الأصل أن تختص المحاكم النظامية
بنظر الجرائم التى تقع من الافراد وإذا اجاز
الشارع المصرى لبعض السلطات أن تحاكم بعض
المتهمين أمامها إدارياً وعسكرياً فهذا لا يمنع
المحاكم النظامية من النظر فى الجرائم التى تقدم لها
وفى معاقبة مرتكبيها فى الأحكام الصادرة من
المحاكم العسكرية والأحكام الصادرة من مجالس
التأديب لا تمنع المحاكم الأهلية من النظر والحكم
فى الجرائم التى تقدم لها ولو سبق صدور أحكام
من المجالس العسكرية أو من مجالس التأديب
ونفذت فعلاً على المتهمين وأنه بالتطبيق لذلك فإن
الحكم الذى يصدر من المجلس العسكرى بمعاقبة
شيخ الخفراء بالحبس وتنفيذه بالفعل لا يمنع
المحاكم الأهلية من تنفيذ حكمها الصادر عليه بالعتوبة
البدنية لأن حكم المجلس العسكرى غير صادر من
هيئة قضائية لها ولاية الحكم فى الجرائم الاعتيادية
التي هى من اختصاص القضاء دون سواه (محكمة
ايتاى البارود ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ محاماه سنة ٤
ص ٧٦٠ وبالعكس هذا رأى قضت محكمة أسبوط
الأهلية بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٨ محاماه سنة ٩

معين لا يمكن أن يكون له من القوة ما للمجالس التأديبية التي تتبع فيها اجراءات دقيقة مرسومة ويسمع فيها دفاع المتهم ويصدر الحكم بعد استعراض للحالة جميعها . أما العقوبة الادارية التي يوقعها الرئيس الادارى فلا يصحبها شيء من الاجراءات أصلا أكثر من تصفح للوقوف وتوقيع ما يرى من الجزاء وهذه في الواقع أقل أثرأ وأضعف قيمة من محاكمة تأديبية أو عسكرية تتبع بسببها اجراءات معينة تكون المحاكمة بدونها باطلة وعلى هذا يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه .

(قضية النيابة ضد حامد محمد الجداوى رقم ١٠٧٧ سنة ١٩٣٤)
رئاسة حضرة القاضى احمد احمد عبدالله وحضور حضرة محمد قراعه
افندى وكيل النيابة)

ص ١١٥ « يعتبر حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه نهائيا حكم المجلس العسكرى المختص في تهمة فلا تقبل محاكمة المتهم بهامرة ثانية أمام المحكمة » ومن هذا رأى الأخير محكمة بنها الجزئية في حكمها الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ محاماه سنة ٥ ص ٥٣٧)

بعد هذا يجب أن لا يغيب عن الذهن ان كل هذه المراجع إنما تعرضت لحالة خاصة ليست هي الحالة المطروحة أمام المحكمة فكل هذه المراجع تفترض حالة واحدة وهي حالة شخص يحاكم عسكريا أمام مجلس عسكرى وظاهر من تشكيل هذه المجالس والاجراءات التي تتبعها في محاكمة المتهمين أمامها فيها من الضمانات الشيء الكثير وبديهي ان توقيع عقوبة ادارية من رئيس مصلحة

قضايا المحاكم المختلطة

- ٢ - إذا كان الأمر قاصرا على تفسير نص في القانون اختلف عليه الشراح فلا محل للحكم بتعويض بناء على ان الدعوى كيدية
- ٣ - لا يعتبر قبول تدخل خصم في الدعوى بأنه كيدى موجب للتعويض
- (استئناف مراكش كرتس ضد شارل ولندى وآخرين رئاسة الميوقان اكر . مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٦ ص ٢٠٨)

٢٥١

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ مارس سنة ١٩٣٤

- ١ - قانون ادارى . حقوق الارتفاق - لصالح المجموع . عدم تطبيق القانون المدنى عليها
- ٢ - عقد بيع - تفسيره ، التأشير بالحكم الصادر فيه بالمجلات القارية - عدم ضرورته

المبادئ القانونية

- ١ - في حالة القوانين الادارية لا يصح بالنسبة

٢٥٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ مارس سنة ١٩٣٤

- ١ - شركة توصية - دين على الشركة - عدم جواز مقاضاة الشريك الموصى . قبل بحث مال الشركة
 - ٢ - دعوى كيدية - تفسير نص مختلف عليه - عدم افتراضها
 - ٣ - دعوى كيدية - بناء على تدخل خصم وقبوله انعدامها
- المبادئ القانونية
- ١ - لا يحق لدائن شركة توصية مقاضاة أحد الشركاء شخصيا لدين على الشركة قبل البحث في مال الشركاء الذى هو ضمانه (١)

- ١ - أنظر احكام استئناف مختلطة فى ٢٩ / ١٢ / ٨٦ (المجموعة ١٢ - ٥٩) و ١٧ / ٣ / ١٨٨٧ (المجموعة ١٢ - ٩٨) و ١٥ / ١ / ١٨٩٠ (المجموعة ١٢ - ٣٥٨) و ١٨ / ١١ / ١٨٩١ (المجموعة ٤ - ٩) و قارن حكم ٤ / ٤ / ١٩٠٦ (المجموعة ١٨ - ١٨٠)

لحقوق الارتفاق المجعولة لمصلحة المجموع تطبيق قواعد القانون المدني. إذ ان مصاحبة هذا المجموع هي التي ترعاها السلطة الادارية بصفة مطلقة وتحل فيها محل مصاحبة الملاك الخاصة

٢ - ان الحكم القاصر على تفسير عقد يبيع لا يكون محلا للتأشير به في دفاتر التسجيلات (١)
(استئناف امج بولافاكي ضد الحكومة المصرية برئاسة السيو فان اكر. المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٠٩)

٢٥٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ مارس سنة ١٩٣٤

توزيع. طلب استحقاق مبلغ

المبدأ القانوني

ان طلب استحقاق المبلغ الجاصل عنه التوزيع باعتبار انه مستحق لشخص غير المشار اليه في محضر الايداع والحاصل التوزيع ضده لا يدخل ضمن الدعاوى التي يعنها القانون في المادة ٥٧٦ وما بعدها من قانون المرافعات المختلط فلا يكون محله سوى دعوى عادية أو أصلية ومن غير ان يحتاج بسقوط الحق في التوزيع كما نص عليه بالمادة ٥٨٣ مرافعات مختلط (٢)

(استئناف وزارة الاوقاف ضد دائرة الامير يوسف كمال وآخرين برئاسة السيو هوريه. المجلة والسنة المذكورتين ص ٢١١)

٢٥٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ مارس سنة ١٩٣٤

دعاوى - ضما لبعضها - ارتباطا ارتباطا كليا - دعاوى استحقاق - عن عين واحدة - مجلة مدعين - جواز رفعها بدعوى واحدة.

المبادئ القانونية

إذا كان هناك ارتباط جدي بين مصالح المدعين

(١) انظر استئناف مختلط ١١٢/١١/٢٨ (المجموعة ٢٥ - ٤١) و ١٩٢٠/١/٢٩ (المجموعة ٣٢ - ١٤٧)

(٢) انظر استئناف مختلط ٢١ يونيو سنة ١٩١١ (المجموعة ٢٩ - ٣٧٧)

بما كان يقتضى ضم القضايا على بعضها لو أنها رفعت مستقلة فمن اللازم قبول الدعوى المرفوعة منهم بصحيفة واحدة (١) ومثال ذلك إذا كانت هناك دعوى استحقاق والمدعون فيها من عائلة واحدة: وكلهم يتحدثون في طلب واحد في صحيفة ذعواهم. كما تتحد سندات ملكيتهم بالنسبة لجميعهم أو أغلبهم وان غرضهم من الدعوى والتهيب الذي خذا إلى رفعها كلها واحد وهو الغاء اجراءات نزاع الملكية وما تبعها من حكم مرسى المزداد على ذات الراسى عليه المزداد (٢)

(استئناف عفيفي بك ملال وآخرين ضد كارفر اخوانو آخرين برئاسة السيو هوريه المجلة والسنة المذكورتين ص ٢١١)

٢٥٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ مارس سنة ١٩٣٤

١ - توكيل - سمسار - عملية مدنية - الاثبات بالكتابة .
٢ - اختصاص المحاكم المختلطة - مدعى اجني - رفضت دعواه شركاؤه الوطنيون - عدم اختصاصها بالنسبة لهم .
المبادئ القانونية

١ - إذا كانت صفة العملية مدنية كييع عقار مثلا فان الدليل الوحيد المقبول عن دعوى تعويض سمسار أو حد تدخله يجب أن يكون بالكتابة أو توجيه اليمين الحاسمة (١)

(١) راجع استئناف مختلط ١٦ / ٢ / ١٩٣١ (المجموعة ٤٣ - ٢٦٢)

(٢) راجع استئناف مختلط ٢٤ / ٣ / ١٩٢٩ (المجموعة ٣٣ - ٢٣٧) و ٢ / ٢ / ١٩٢٢ (المجموعة ٣٤ - ١٤٩) و ٨ / ١٢ / ١٩٣١ (المجموعة ٤٤ - ٥١)

(١) مبدأ مقرر أنظر أحكام استئناف مختلط ١٩٠٦/٢/٢٨ (المجموعة ١٨ - ١٢٧) و ١٩١٢/٢/٢١ (المجموعة ٢٤ - ٢١)

و ١١ / ٤ / ١٩١٢ (المجموعة ٢٤ - ٢٦٩) و ١١ / ١١ / ١٩١٤ (المجموعة ٢٧ - ٧) و ٢٥ / ٢ / ١٩٢٢ (المجموعة ٣٤ - ٣٥٠) و ٤ / ٤ / ١٩٢٥ (المجموعة ٣٧ - ٢١٠) و ١ / ٥ / ١٩٣٠ (المجموعة ٤٢ - ٤٧٤)

و ٣ / ٢ / ١٩٣١ (المجموعة ٤٣ - ١٩٨)

(٢-٨)

٢٥٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٢١ مارس سنة ١٩٣٤

١ - استئناف . من المتعهد المتضامن . حلولة محل المتضامن معه فيه . جوازه . استئنافه الفرعى ضد المستأنف عليه معه . عدم جوازه .

٢ - ضامن - بيع قطن - دفعات مقدما على الحساب . تجاوزها . مسئولية .

٣ - بيع قطن - بين تجار - دعوى العجز . غير متجهة

٤ - شرط جزائي - في حالة عدم التنفيذ الجزئي - سريانه .

٥ - بيع قطن - الاختلال بشروطه - ضرر - بالنسبة للتاجر - افتراضه .

٦ - بين حاسمة - مضمونة - بطلب تحقيق احيائيا - عدم جوازها .

المبادئ القانونية

١ - يجوز للتعهد المتضامن ان يحل محل شريكه المتضامن في التعهد في الاستئناف المرفوع منه ولكن لا يجوز له بخلاف هذا الاستئناف الاصلى ان يرفع استئنافا فرعيا لا ضد المستأنف الاصلى بل ضد المستأنف عليه معه (١)

٢ - اذا نص في عقد بيع قطن ان للبائع الحق في الحصول مقدما على دفعات بنسبة معينة في المائة لقيمة القطن المسلم فليس لضا من البائع ان يتخلص من مسئولية الضمان طبقا لنص المادة ٦٢٣ مدني مختلط لمجرد ان هذا الحد الذي عمل لمصلحة المشتري وحده قد حصل تجاوزه

٣ - ان المبدأ القائل بان المالك او المزارع الذي باع محصول قطنه الخاص في وقت لا يستطيع فيه تقدير قيمة المحصول تقديرا صحيحا يكون ملزما في حالة عجز المحصول ان يبنه المشتري في الوقت المناسب حتى يمكنه التحقق من ذلك - مثل هذا المبدأ لا يمكن تطبيقه بالنسبة للبيع بين التجار .

(١) انظر استئناف مختلط ٢ / ٦ / ١٩١٧ (المجموعة ٢٩-١٥٠)

و ٢ / ١١ / ١٩٣٢ (المجموعة ٤٥-٤)

٢ - اذ ارفضت دعوى المدعى الاجنبى بحكم صريح ثابت فيه ان دعواه خالية من أى دليل قانونى . وكان المدعون الآخرون من الرعايا المحليين فمن اللازم مع عدم وجود مصلحة أجنبية من البداية الحكم بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بنظر دعوى شركاء المدعى (١)

(استئناف جورج جريفاش وأخضد حسين بك عزى رئاسة المسيو فرياكوس . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢١٢)

٢٥٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٠ مارس سنة ١٩٣٤

اتعاب محاماه - تقديرها - حسب أهمية القضية - والعناية بها وقيمة العمل وخلافه .

المبادئ القانونية

١ - ان اتعاب المحامى المستحق قبل موكله في دعوى حصلت المرافعة فيها أمام القاضى يجب أن تقدر على أساس أهمية القضية وقيمة العمل الحقيقية والعناية الخاصة التى استلزمته والزمن الذى مضى في مباشرتها وكذلك أيضا حالة ومركز الخصوم من الثروة .

٢ - ان اتعاب المحامى المترافع أمام الاستئناف يجب أن تكون ازيد من اتعاب أول درجة بسبب مسئولية المحامى الكبرى ولأن احكام محكمة الاستئناف نهائية - فيما عدا قضايا التماس اعادة النظر - مما يوضح انه في درجة الاستئناف يجب ان يعنى بكل قضية عناية خاصة .

(استئناف اديل أرمة جيزان سالم ضد . . . المحامى رئاسة المسيو هوريه . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢١٥)

١ - انظر استئناف مختلط ٢٦ / ١ / ١٩٢٨ (المجموعة ٤٠-١٦١)

الوقية نافذ مؤقتا رغم حالته على المحكمة للنظر فيه أو بعد المعارضة فيه امام القاضي الأمر بصفة مستعجلة (٢)

٣ - على الرغم من عرض طلب تثبيت الحجز تحت يد الغير على قاضي الموضوع فان لقاضي الأمور الوقية الحق في حالة معارضة المدين ان يفصل في المعارضة ويصدر أمرا جديدا في شأن هذا الدين او يلغى الأمر الصادر منه بالحجز

٤ - ان قواعد الشريعة الاسلامية القاضي بأن لا تركة الا بعد سداد الديون تضمن لدائى المورث حتى امتياز بالنسبة لدائى الوارث وتمنع في بعض الأحوال القسمة بين الورثة (٣) كما تمنح دائى التركة حق التبعية ضد الغير الذين يكونون قد امتلكوا بعض اعيان التركة وهم يعلون بديونها. ولكن لا يمكن ان يكون من نتائج تطبيق هذه القاعدة شل حركة هذه الاعيان وحرمان الوارث من التصرف فيها لمجرد انه جار مقاضاته لسداد الديون التي لا يعترف بها. إذ ليس من سبيل لايقاف هذا التصرف والحد منه سوى الحجز تحت اليد تحفظيا (٤)

٥ - لا يوجد في نصوص الشريعة الاسلامية ما يحرم على الوارث ان يختص أحد الدائنين للتركة بضمان خاص

٦ - لا محل للتوزيع الا اذا كانت المبالغ المودعة غير كافية لسداد جميع الدائنين المعارضين وفي حدود مشروعية المعارضات المقدمة عنه

(٢) انظر أحكام استئناف مخطوط في ٣١ / ٣ / ١٨٩٢ (المجموعة ٤-١٩٠) و ١ / ١٢ / ١٨٩٢ (المجموعة ٥-٤١)
(٣) انظر استئناف ١٨٩١/٣/٥ (المجموعة ٣-٢٣٠) و ١ / ١ / ١٩١٧ (المجموعة ٢٩-١٢٦)

(٤) انظر استئناف ٢٩ / ٥ / ١٩١٧ (المجموعة ٢٩-٣) و ٣٢٤ / ١١ / ١٩٣٢ (المجموعة ٤٤-٢٢٠)

٤ - يسرى الشرط الجزائى المنصوص عليه في العقد سواء بالنسبة للتنفيذ الكلى او التنفيذ الجزئى مادام منصوصا عليه

٥ - في تجارة القطن وبالنسبة لشروطها ولما جرى عليه العرف فيها يتحمل التاجر المشتري دائما في حالة عدم قيام البائع بتعهد يعرض الضرر بما يستوجب سريان الشرط الجزائى

٦ - لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة مصحوبة بطلب الاثبات بالبيننة بصفة احتياطية بالنسبة لذات الواقعة (استئناف عوض القطشة ضد بنك مصر وآخرين رئاسة المسير قريا كوس المجلة والسنة المذكورتين ص ١٢٩)

٢٥٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ ابريل سنة ١٩٣٤

١ - أمر قاضي الأمور الوقية - مؤقت بطبيعته - قابلية

للتعديل والالغاء .

٢ - أمر قاضي الأمور الوقية - نافذه مؤقتا - رغم المعارضة فيه

٣ - اختصاص قاضي الأمور الوقية - بالنظر في المعارضة في

أمره - رغم عرض الأمر على قاضي الموضوع - جوازه .

٤ - ديون تركة - مبدأ أن لا تركة الا بعد سداد - معناه - مداه

٥ - وارث - تصرفه - في مال التركة - جواز تخصيصه لأحد الدائنين .

٦ - توزيع - المبالغ كافية لسداد الدائن - عدم لزومه

٧ - توزيع . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بتخصيص

الدين للدائنين - بدون اجراء توزيع .

المبادئ القانونية

١ - ان الأوامر التي يصدرها قاضي الأمور

الوقية بناء على عريضة كأوامر الحجز تحت اليد هي

مؤقتة بطبيعتها وصادرة تحت شرط فاسخ وقابلة

للتعديل بأمر بالالغاء أو التعديل (١)

٢ - ان الأمر الصادر من قاضي الأمور

(١) انظر على ذلك حكم استئناف ١٣ / ١١ / ١٩١٢ (المجموعة

٢٥ - ٢٠)

الابتدائي او من اعلان الحكم لا يمكن تطبيقه في العلاقة مع الشخص الذي لم يعلن بالحكم والذي يبقى ميعاد الاستئناف مفتوحا امامه
(استئناف يلزمه انهم شكروا ضد ثابت اخوان وآخرين رئاسة المسجون فرياكوس (المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٢٨)

٢٥٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ ابريل سنة ١٩٣٤

وقف - مستحق فيه - متنازل اليه - حقوقه كحقوق المستحق -

مطالبة الناظر بالحساب

المبدأ القانوني

إن حقوق المستحق في وقف في زرع الأعيان الموقوفة لا يمكن اعتباره مجرد حق دائنية بل حق ملكية صحيح، وعلى هذا فيكون الناظر ملزما - كما هو الحال بالنسبة للمستحق - بأن يقدم حساب إدارته للدائن المتنازل إليه من المستحق طبقا لأحكام الوكالة لا طبقا لأحكام الوقف والحجز تحت يد الغير

(استئناف محمد أفندي خليل برعى بصفته وآخرين ضد زاهد ووديع زبال وشركام وآخرين رئاسة المسجون فان اكر (المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٣٠)

(٧) يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في الطلب المقدم للنظر في امكان دفع أو تخصيص الدين لجميع الدائنين بغیر حاجة لاجراء توزيع (استئناف ارملة . . . ضد ابراهيم افندي شتان وآخرين رئاسة المسجون فرياكوس (المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٢٧)

٢٥٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ ابريل سنة ١٩٣٤

١ - ضمان متضامن - حقوقه - بالنسبة للدين - ادخاله في الدعوى

٢ - استئناف - ميعاده - من تاريخ الاعلان - بالنسبة

للعلن - في علاقته مع محكوم عليه غير معان - لا يسرى المبادئ القانونية

١ - ليس للضامن المتضامن لتقديم دفاعه ان يطلب ان يحكم على المدين أولا وقبله أو على الأقل في وقت واحد معه (١)

٢ - ان المبدأ القائل بان ميعاد الاستئناف يسرى سواء كان ضد الشخص المعلن اليه الحكم

(١) قارن استئناف مغلط في ٩ - ٥ - ١٨٨٩ (المجموعة ١ - ٢٤٧) و ٢٤ - ١٢ - ١٨٩٠ (المجموعة ٣ - ١٠٠) و ٢ - ٦ - ١٨٩٢ (المجموعة ٤ - ٣٠٩) و ٢٩ - ٣ - ٩٠٠ (المجموعة ١٢ - ١٨٤) و ١١ - ٦ - ١٩١٩ (المجموعة ٣١ - ٢٣٩)

العدد السابع

فهرست القسم الثاني

الستة الخامسة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(١) قضاء محكمة استئناف مصر الاهلية			
وقف . نفقة . ناظر . مستحق : متى يحكم له نفقة	٤ نوفمبر ١٩٣٤	٤٨٦	٢٢٧
وقف . نفقة . ناظر . مستحق . الحكم له نفقة	» » ١٨	٤٨٧	٢٢٨
١- نقض . حكم . نقض الحكم . تطبيق القانون . اعادة القضية . سلطة محكمة الاحالة في نظر الدفوع . شفعة - ٢- شفعة . اعلان الرغبة . ميعاد . احتساب يوم العلم ضمن خمسة عشر يوما . استئناف . تحضير . قرارات قاضي التحضير . جواز استئنافها . شروط ذلك .	» » ٢١	٤٨٩	٢٢٩
	٢٢ نوفمبر ١٩٣٤	٤٩٣	٢٣٠
نزع ملكية . حائز . التنيه عليه . اغفاله بطلان . مجرد العلم لا يكفي رضا . تعاقد . فساد الرضا . بطلان التعاقد . حساب . وكيل . ورثة . تجهيل الوكيل . اعفاء الورثة من تقديم الحساب .	» » ٢٥	٤٩٤	٢٣١
	» » ٢٦	٤٩٦	٢٣٢
	» » ٢٨	٤٩٨	٢٣٣
١- وقف . صدوره في مرض موت . اختصاص عام . عدم اختصاص المحاكم الشرعية . حكم صادر منها فيها . غير حائز القوة الشيء المحكوم فيه . اختصاص المحاكم الاهلية - ٢- اختصاص في دعوى واحدة . عدم جواز تعدده - ٣- اختصاص . لجنة تنازع الاختصاص . محل اختصاصها قيام دعويين أمام جهتين مختلفتين . قبل صدور الحكم .	٥ يونيه ١٩٣٤	٥٠٠	٢٣٤
(٢) قضاء المحاكم الكلية			
تدليس . تعريفه في نظر القانون . طرق احتيالية . شروط توفرها لتكون جريمة النصب (المادة ٢٩٣ عقوبات) التفريق بينهما	٣٠ يناير ١٩٣٤	٥٠٢	٢٣٥
١- قوة الشيء المحكوم به . حكم جنائي . أثره في الدعوى المدنية . ٢- أمر اداري . اتخذه رجال الادارة . اجراء عاجل . اتقاء لخطر . الشروط التي يجب توفرها لانعدام المسؤولية المدنية - ٣- أمر اداري . قينة طوب . اطفالها قبل صدور حكم نهائي بذلك . مبرراته . المسؤولية . انعدامها - ٤- أمر اداري . عمل مضر بالصحة	٦ فبراير ١٩٣٤	٥٠٥	٢٣٦

السنة الخامسة عشرة

فهرست القسم الثاني

العدد السابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
عمل عمومي غير مرخص به . اعلان الأمر . لا ضرورة لإعلان الأمر - ٥ - ازالة قنائن الطوب . ليس في القانون نص على طريقة إزالتها - ٦ - مسؤولية . خطأ . خطأ الافراد . خطأ جسيم . يمنع مسؤولية الحكومة .			
وفاء . مشتر . سداده دين لصاحب رهن . ابطال البيع . استرداد ما دفع .	١٣ أكتوبر ١٩٣٤	٥١١	٢٣٧
تزوير . اشارة تليفونية . اثباتها في محرر رسمي أو دفتر الاشارات . تزوير في أوراق رسمية . العبارة بالصفة المنتحلة لمرسل الاشارة .	٦ نوفمبر ١٩٣٤	٥١٢	٢٣٨
مخالفة . إذاعة بالراديو . مقهى . عدم ضرورة الحصول على ترخيص .	أول يناير ١٩٣٥	٥١٤	٢٣٩
١ - تزوير مادی . في الأوراق الرسمية . شرط حصوله بتغيير في الكتابة - ٢ - تزوير . تغيير في محرر رسمي . في علامات مادية . لا كتابة فيها . كالصورة الشمسية . انعدامه .	١٩ سبتمبر ١٩٣٣	٥١٥	٢٤٠
(٣) القضاء المستعجل			
١ - اشكال في التنفيذ . صاحب الحق في رفعه . تكييفه القانوني	١٦ أكتوبر ١٩٣٤	٥١٨	٢٤١
٢ - اشكال في التنفيذ . الأصل في رفعه من المدين			
٣ - اشكال في التنفيذ . القاعدة في رفعه من الغير الذي لا يدعي			
حقا معينا على مال وجه اليه التنفيذ - ٤ - اشكال في التنفيذ . انعدام سبب الاستعجال في رفعه من الغير في هذه الحالة .			
١ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه : قيود على اختصاصه	٧ مارس ١٩٣٥	٥٢١	٢٤٢
٢ - اختصاص عام . اجراءات مؤقتة وتحفظية . خضوع القضاء المستعجل لقيوده - ٣ - اثبات حالة . وجه الاستعجال . متى تقبل . حالة مادية شرعية . عدم جواز قبول الدعوى - ٤ - إثبات حالة حمل . اتصالها بالحقوق المالية . جوازها			
١ - اشكال في التنفيذ . جواز تقديمه من طالب التنفيذ عند	٣٠ » »	٥٢٤	٢٤٣

المصدر المانع : فهرست القسم الثاني البتة الخامسة

رقم المرجع	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		استحالة التنفيذ - ٢ - إشكال . الحكم الصادر فيه . لا يؤثر على الموضوع - ٣ - أشكال في التنفيذ . مستعجل بطبيعته - ٤ - أشكال . قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه - ٥ - وقف استحقاق : حكم بمبلغ للمستحق . أثره - ٦ - وقف . ارث . الفارق بينها - ٧ - وقف . استحقاق . صرف استحقاق سنة من سنة أخرى . عدم جوازه .
		(٤) قضاء المحاكم الجزئية
٢٤٤	٢٤ أبريل ١٩٣٣	١ - مدين . حرته في التصرف في ملكه بعد تسجيل التنبيه . وحتى تسجيل حكم مرسى المزاد - ٢ - مدين . وفاؤه بدينه . بعد حكم مرسى المزاد وزيادة العشر . اجازته .
٢٤٥	٩ يناير ١٩٣٤	تقادم . إيقاف التقادم بين الزوجين . تطبيق التشريع الفرنسي . جوازه .
٢٤٦	١٠ يوليو ١٩٣٤	مسئولية . امين النقل . في حالة القوة القاهرة أو خطأ أو إهمال المرسل - دون حالة الحادث الجبرى .
٢٤٧	١١ ديسمبر ١٩٣٤	١ - دعوى تصحيح الحكم لاخطاء مادية جوازها - ٢ - تصحيح الحكم . طلبه . شروطه - ٣ - دعوى تصحيح الحكم . اختصاص المحكمة التي اصدرته به - ٤ - تصحيح الحكم . في منظومة لافي أسبابه
٢٤٨	١٢ ديسمبر ١٩٣٤	١ - اختصاص القاضي المستعجل في المنازعات بين المالك والمستأجر . خاصة بأجراء عمل أو ترميم أو طرد المستأجر الخ . مقرر - ٢ - دعوى وضع اليد من الحائز مستأجر أو متفعا أو حائز عادي . جوازها
٢٤٩	٢٩ يناير ١٩٣٥	دفع . بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية . سبق محاكمة المتهم اداريا أو عسكريا . مانع من محاكمته جنائيا
		(٥) قضاء المحاكم المختلطة
٢٥٠	٨ مارس ١٩٣٤	١ - شركة توصية . دين على الشركة . عدم جواز مقاضاة الشريك الموصى . قبل بحث مال الشركة - ٢ - دعوى كيدية . تفسير نص مختلف عليه . عدم افتراضها - ٣ - دعوى كيدية . بناء على تدخل خصم وقبوله . انعدامها
٢٥١	٨ مارس ١٩٣٤	١ - قانون ادارى . حقوق الارتفاق . لصالح المجموع . عدم تطبيق القانون المدني عليها . - ٢ - عقد بيع . تفسيره التأشير بالحكم الصادر فيه بالسجلات العتارية - عدم ضرورته .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
توزيع . طلب استحقاقه مبلغ	١٣ مارس ١٩٣٤	٥٤٢	٢٥٢
دعوى . ضمها لبعضها . ارتباطها ارتباطا كليا . دعوى استحقاق .	» » »	٥٤٢	٢٥٣
عن عين واحدة . لجملة مدعين . جواز رفعها بدعوى واحدة .			
١- توكيل بمسار . عملية مدنية . الاثبات بالكتابة - ٢- اختصاص	» » ١٤	٥٤٢	٢٥٤
المحاكم المختلطة . مدعى أجنبي . رفضت دعواه . شركاؤه الوطنيون .			
عدم اختصاصها بالنسبة لهم			
اتعاب محاماة . تقديرها . حسب أهمية القضية . والعناية بها	» » ٢٠	٥٤٣	٢٥٥
وقيمة العمل . وخلافه			
١- استئناف . من المتعهد المتضامن . حله محل المتضامن معه	» » ٢١	٥٤٣	٢٥٦
فيه . جواز . استئناف الفرعى ضد المستأنف عليه معه . عدم جوازه			
٢- ضمان . بيع قطن - دفعات مقدما على الحساب . تجاوزه مسئولية			
٣- بيع قطن - بين تجار - دعوى العجز . غير متبعة - ٤ - شرط			
جزائى . فى حالة عدم التنفيذ الجزئى . سريانه - ٥ - بيع قطن -			
الاخلال بشروطه . ضرر . بالنسبة للتاجر . اقراضه - ٦ - يمين			
حاسمة . مضحوية بطلب تحقيق احتياطيا . عدم جوازها			
١ - امر قاضى الامور الوقتية - مؤقت بطبيعته . قابليته للتعديل	٤ ابريل ١٩٣٤	٥٤٤	٢٥٧
والالغاء - ٢ - امر قاضى الامور الوقتية . نفاذه مؤقتا . رغم			
المعارضة فيه - ٣ - اختصاص قاضى الامور الوقتية بالنظر فى المعارضة			
فى امره . رغم غرض الامر على قاضى الموضوع . جوازه - ٤ - ديون			
تركة - مبدأ ان لا تركة الا بعد سدادها - معناه . مداها - ٥ - وارث .			
تصرفه . فى مال التركة - جواز تخصيصه لاحد الدائنين - ٦ - توزيع .			
المبالغ كافية لسداد الدائنين - عدم لزومه - ٧ - توزيع . اختصاص قاضى			
الامور المستعجلة بتخصيص الدين للدائنين - بدون اجراء توزيع			
١ - ضمان متضامن . حقوقه بالنسبة للدين . ادخاله فى الدعوى		٥٤٥	٢٥٨
٢ - استئناف . ميعاده . من تاريخ الاعلان بالنسبة للمعلن . فى غلقته			
مع محكوم عليه غير معلن . لا يسرى			
وقف . مستحق فيه . متنازل اليه . حقوقه كحقوق المستحق . مطالبة		٥٤٥	٢٥٩
الناظر بالحساب .			

المحكمة

مجلد قضائى

نصف ثانى الحامى لاهلى

السنة الخامسة عشرة

مايو سنة ١٩٣٥

العدد الثامن

La veritable garantie d'un bon gouvernement consiste à surveiller l'exécution des lois, à ne jamais permettre qu'on y porte la moindre atteinte.

إذا أدت الرعية إلى الوالى حقه . وأدى الوالى إليها حقها . عز الحق بينهم وقامت مناهج الدين . واعتدلت معالم العدل . وجرت على اذلالها الشنن . فصلح بذلك الزمان . وطمع فى بقاء الدولة . ويئست مطامع الأعداء .

(الامام على بن أبى طالب) (Aristote.)

جميع المقالات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بالادارة يرسل بعنوانه «ادارة مجلة المحاماة وتحريرها»

بشارع النافخ رقم ٢٠

مطبعة حجازى بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

بيان

نشرنا في القسم الأول من هذا العدد :

٧ أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المدنية

٥٠ حكما صادرا » » » » الجنائية

وقد لخص هذه الأحكام كالمعتاد حضرة محمود أفندي عمر سكرتير محكمة النقض بإشراف حضرة صاحب العزة الأستاذ حامد بك فهمي المستشار بها الذي تولى مراجعتها

كما نشرنا في القسم الثاني

٢١ حكما صادرة من محكمة استئناف مصر الأهلية

٣ أحكام » » القضاء المستعجل

: ونشرنا في القسم الثالث التشريعي المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ بشأن العقود ذات الصبغة الدولية ومذكرته الإيضاحية

وقد ضاق نطاق هذا العدد لوفرة صحفه عن نشر الأحكام الكلية والجزئية والمختلطة وسنوالى نشرها في العدد المقبل ونرجو أن يتيسر لنا نشر أكبر عدد ممكن من أحكام النقض المدنية والجنائية كما فعلنا في هذا العدد حتى يكون رجال القانون على اتصال دائم بأحدث المبادئ الصادرة من هيئة القضاء الأعلى

لجنة تحرير المجلة

رافع اسكندر — محمد صبرى ابو علم

قضاء محكمة النقض لإبرام المذنب (١)

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة مراد وهبه بك ومحمد فهمي حسين بك وحامد فهمي بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين والأستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف)

١١٤

٧ فبراير سنة ١٩٣٥

١ - نقض وإبرام . الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة استئنافية في قضايا وضع اليد . جواز الطعن فيها بطريق النقض . (المادة العاشرة من قانون إنشاء محكمة النقض)
٢ - دعوى منع تعرض . صدور حكم فيها . ذكر الحكم خطأ في أسبابه أنها دعوى مستعجلة . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها . (المواد ٢٨ و ٣٥٣ و ٣٥٥ مرافعات)
المبادئ القانونية

١ - إن نص المادة العاشرة من قانون النقض بينما يضيق في الفقرة الثانية منه فيقرر أن يكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بصفة استئنافية الجائز الطعن فيه بطريق النقض صادراً في مسألة اختصاص بخصوصها إذا هو في الفقرة الأولى يطلق ميدان الطعن فيجعله شاملاً لجميع صور الأحكام الصادرة في قضايا وضع اليد مما يفيد أن الطعن يجوز في كل حكم صادر في قضية وضع يد سواء أ كان مبنياً مخالفة القانون في مسألة من مسائل وضع اليد بخصوصه أم في مسألة أخرى

عرضية متصلة بقضية وضع اليد كمسألة وصف الدعوى وهل هي مستعجلة قصيرة ميعاد الاستئناف أم عادية ميعاد استئنافها هو الميعاد المعتاد .

٢ - إذا كانت الدعوى المطروحة على المحكمة الجزئية هي دعوى منع تعرض وحكم فيها القاضي الجزئي على هذا الاعتبار وذكر في أسباب حكمه أن هذه الدعوى هي دعوى منع تعرض ثم جاء في الأسباب من بعد ذلك فوصفها بأنها دعوى مستعجلة فإن هذا الوصف الذي هو في الواقع حشو غريب عن حقيقة موضوع الدعوى ولم يكن له عمل ولا تأثير في منطوق الحكم - لا يدخل هذا الحكم في عداد الأحكام الصادرة في الدعاوى المستعجلة المشار إليها في المادة ٢٨ من قانون المرافعات التي يكون ميعاد استئنافها - طبقاً لما نصت عليه المادة ٣٥٥ مرافعات - هو الميعاد القصير ، بل ميعاد استئنافه يكون هو الميعاد القانوني المقرر في المادة ٣٥٣ مرافعات أي ثلاثين يوماً

(١) استنبط قواعد هذه الأحكام حضرة محمود الندي عسكرتير محكمة النقض وراجعها وأقرها حضرة صاحب العزة حامد بك فهمي المستشار بمحكمة النقض والإبرام ٩٠

المحكمة

« حيث ان المادة العاشرة من قانون النقض لا تجيز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة استئنافية الا اذا كان الطعن مبنيًا على مخالفة القانون وكان الحكم صادرًا في قضية وضع يد أو في مسألة اختصاص .

« وحيث انه ربما ظن ان الطعن الحالى غير منصب على مخالفة القانون في القواعد القانونية الخاصة بدعوى وضع اليد بخصوصها بل انه منصب على وصف الدعوى الصادر فيها الحكم من جهة استعجالها وعدم استعجالها بما يعرض مثله في الدعوى كافة سواء أكان موضوعها وضع اليد أم كان غيره وان ذلك ربما يكون من الشبه التي يقال معها ان الطعن غير مقبول ولكن يلاحظ ان نص المادة العاشرة المذكورة هو :

« للخصوم ان يطعنوا أمام محكمة النقض »
« والابرار في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية »
« في قضايا استئناف احكام المحاكم الجزئية وذلك »
« اذا كانت الاحكام المطعون فيها مبنية على مخالفة »
« للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله في الأحوال »
« الآتية - أولا - اذا كانت القضية من قضايا »
« وضع اليد - وثانيا - اذا كان الحكم صادرًا في »
« مسألة اختصاص بحسب نوع القضية أو اختصاص »
« بحسب أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة »
« ترتيب المحاكم الأهلية » فهذا النص يبيننا هو يضيّق في الفقرة الثانية فيقرر ان يكون الحكم صادرًا في مسألة اختصاص بخصوصها إذ هو في الفقرة الأولى يطلق ميدان الطعن فيجعله شاملاً لجميع صور الأحكام الصادرة في قضايا وضع اليد بما يفيد ان الطعن يجوز في كل حكم صادر في قضية وضع يد سواء أكان مبنيًا على مخالفة القانون في مسألة من مسائل وضع اليد بخصوصه أم في مسألة أخرى عرضية متصلة

بقضية وضع اليد كمسألة وصف الدعوى المحاصل بخصوصه الطعن الحالى وهل هي مستعجلة قصيرة ميعاد الاستئناف أم عادية ميعاد استئنافها هو الميعاد المعتاد .

« وحيث انه لذلك ولأن الطعن رفع صحيحًا في الميعاد فهو مقبول شكلاً .

« وحيث ان الطعن بني على ان الحكم جاء خطأ ومخالفاً للقانون إذان الدعوى التي رفعتها فطوم محمد عبد الخالق لم تكن من الدعاوى المستعجلة بل هي من دعاوى وضع اليد العادية التي يفصل فيها القاضي الجزئي في اختصاصه المعتاد ويكون ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر فيها ثلاثين يوماً طبقاً للمادة ٣٥٣ من قانون المرافعات .

« وحيث ان الدعوى التي كانت مطروحة أمام محكمة استئناف الجزئية هي دعوى منع تعرض ينظرها القاضي الجزئي في دائرة اختصاصه المعتاد وقد حكمت فيها المحكمة الجزئية على هذا الاعتبار وإذا كانت المحكمة الجزئية في أسباب حكمها بعد أن ذكرت ان هذه الدعوى هي دعوى منع تعرض (Action possessoire) قد جاءت من بعد فوصفتها في تلك الأسباب بأنها دعوى مستعجلة فان هذا الوصف جاء حشواً غريباً عن حقيقة موضوع الدعوى ولم يكن له عمل ولا تأثير في منطوق الحكم .

« وحيث انه متى كان الأمر كذلك فإن استئناف مثل هذا الحكم يكون ميعاده هو الميعاد القانوني المقرر في المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات (أى ثلاثين يوماً) لا ذلك الميعاد الآخر القصير الذي نصت عليه المادة ٣٥٥ بشأن الأحكام الصادرة في الدعاوى المستعجلة المشار إليها في المادة ٢٨ من قانون المرافعات .

« وحيث انه لذلك تكون المحكمة الاستئنافية

قد أخطأت في القضاء بعدم قبول الاستئناف لعدم رفعه في ظرف ١٥ يوما بل مادام الثابت في حكمها أنه رفع قبل ميعاد الثلاثين يوما فيكون الاستئناف مقبولا ويتعين نقض الحكم والتقرير بذلك .
(طعن مجلس على اسبوط ضد الست فطوم محمد عبدالحق وآخرين رقم ٥٦ سنة ٤ ق)

١١٥

١٤ فبراير سنة ١٩٣٥

موظف . فصل عامل خارج عن الهيئة . حق مدير المصلحة في ذلك . حده سلطة القاضي ازالة قرار الفصل (المادة ١٥٧ من قانون المصلحة المالية المصرية)

المبدأ القانوني

١ - إن المادة ١٥٧ من قانون المصلحة المالية المصرية تجيز لرؤساء المصالح أن يعينوا الخدمة الخارجين عن هيئة العمال وأن يفصلوهم بحسب مقتضيات العمل . ففصل العامل من هؤلاء حق مطلق مخول لرئيس المصلحة يأتيه كلما وجدت ظروف تستدعيه ، ولم يجعل لأحد حق التدخل معه في تقدير تلك الظروف فهو الذي يرى ما إذا كان العامل مستحقا للفصل بسبب عدم احتياج المصلحة للعمل الذي يؤديه أو مستحقا له بسبب عدم إكماله القيام بالعمل لعدم كفاءته له أو لسوء سلوكه . فاذا فصل مدير مصلحة عاملا من العمال الخارجين عن الهيئة ووضح من الأوراق الإدارية أن علة فصله هي سوء سلوكه فليس للقضاء أن يراقب على المصلحة في هذا الفصل ولا أن يغير علة ولا أن يؤول بشأنها قرار مدير المصلحة .

المحكمة

« حيث أن الطعن بني على حصول مخالفات للقانون وخطأ في تطبيقه وفي تأويله من النواحي

الآتية - أولا - أن مدير المصلحة له الحق المطلق في رفت الموظفين الخارجين عن هيئة العمال وذلك طبقا للمادة ١٥٧ من قانون المصلحة المالية المصرية ومن يملك حق الرفت يملك بالتبعية حق تعيين سببه ورأيه في ذلك واجب الاحترام ولذلك يعتبر الحكم أنه خالف القانون اذ ناقض السبب الذي اعتبره مدير المصلحة موجبا لرفت المطعون ضده وذلك السبب هو سوء السلوك لا الاستغناء كما هو واضح بقرار الرفت الرقيم في ٧ يولييه سنة ١٩٣١ . ثانيا - لقد أخطأ الحكم في تطبيق القانون وتأويله بخطئه في تطبيق القواعد الخاصة بأوامر الرفت واعلانها للعمال المرفوتين إذبني ذلك الحكم في قضائه باستحقاق المطعون ضده للمكافأة على أن رفعه كان للاستغناء وان رفعه لهذا السبب مستفاد من خلو اعلانه بقرار الرفت من بيان سببه مع أنه طبقا للمادة ١٤٦ من قانون المصلحة المالية لا يبين في اعلان الرفت سبب الا اذا كان هذا السبب هو الاستغناء أو الغاء الوظيفة أو عدم اللياقة للخدمة وطبقا لهذه القاعدة يكون خلو اعلان قرار الرفت من بيان سبب الرفت دليلا قانونيا على ان الرفت لم يكن للاستغناء أي عكس ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه خطأ - ثالثا - تدخل الحكم في تقدير موجبات رفت المطعون ضده مع ان هذا التقدير يجب أن يترك لمدير المصلحة الذي له قانونا الحق المطلق في رفت الخدمة الخارجين عن هيئة العمال

لهمرا

« وحيث ان المادة ١٥٧ من قانون المصلحة المالية المصرية تجيز لرؤساء المصالح أن يعينوا الخدمة الخارجين عن هيئة العمال وأن يرفقوهم بحسب مقتضيات العمل . فرفت العامل من هؤلاء حق مطابق مخول لرئيس المصلحة يأتيه كلما وجدت ظروف تستدعيه ولم يجعل لأحد حق التدخل معه في تقدير

تلك الظروف . فهو الذي يرى ما اذا كان العامل مستحقا للرفق بسبب عدم احتياج المصلحة للعمل الذي يؤديه ذلك العامل أو مستحقا له بسبب عدم امكان العامل القيام بالعمل لعدم كفاءته له أو لسوء سلوكه .

« وحيث انه اذا كان سبب الرفق هو عدم الكفاءة أو سوء السلوك فقد لوحظ ان هذا السبب لو أثبت في اعلان الرفق الذي يعطى للعامل فان ذلك مما يؤديه في مستقبله . ولهذا جاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٩١٤ مؤذنا في مادته الثالثة بأن سبب رفق العامل الخارج عن هيئة العمال لا يذكر في الاعلان اذا كان هو عدم الكفاءة أو سوء السلوك

« وحيث ان الذي يؤخذ من الحكم المطعون فيه ومن أسباب الحكم الابتدائي التي أخذت بها محكمة الاستئناف ومن المستندات المقدمة لهذه المحكمة وكانت مقدمة لمحكمة الموضوع ان مدير عموم مصلحة السكة الحديد قد وافق في ٩ يولييه سنة ١٩٣١ على رفق محمد افندي حسنين المطعون ضده اجابة لما طلبه رئيس المهندسين الميكانيكيين الذي عرض أمره هو وغيره على المدير بكتاب منه في ٦ يولييه سنة ١٩٣١ قائلا انه من ضمن غير المرغوب فيهم (Undesirables) وان وزارة المواصلات قد دفعت بذلك لدى المحكمتين مينة ان هذا الوصف الذي وصف رئيس المهندسين الميكانيكيين محمد افندي حسنين به (Undesirables) وصف يفيد سوء سلوك هذا العامل وقد قدمت الوزارة ضمن مستنداتها تحقيقا لمعنى هذا الوصف وتعليلا له خطابا صادرا من مدير ورش العربات إلى كبير المهندسين الميكانيكيين في ١٦ يولييه سنة ١٩٣٢ يفيد أن سبب ادراج اسم محمد افندي حسنين المذكور ضمن غير المرغوب فيهم هو سوء سوابقه سلوكه الرديء

« وحيث ان علة الرفق التي قام دليلها بهذه الكيفية من الأوراق الادارية المقدمة للمحكمة فليس لاحد المراقبة على مصلحة السكة الحديد في هذا ولا ان يغير هذه العلة ولا أن يؤول بشأنها قرار مدير مصلحة السكة الحديد .

« وحيث انه متى وضح بهذه المثابة ان مصلحة السكة الحديدية قد رفقت هذا العامل لسوء سلوكه كما تقول هي وكما هو المفهوم الواضح من المستندات التي قدمتها في الدعوى وجب قانونا الوقوف عند هذا الحد وعدم تعرض القضاء لمناقشة قرار الرفق وابدال عاقبته وهي سوء السلوك بعلة أخرى هي الغاء الوظيفة أو مجرد الاستغناء فان هذا يكون تأويلا وتفسيرا بل وتعديلا لقرار اداري لا تملك المحاكم التعرض له

« وحيث ان أساس القضاء بالمبلغ الذي أوجبه الحكم المطعون فيه هو هذا الاقنيات المخالف للقانون فالمتعين نقض هذا الحكم

« وحيث ان الدعوى في موضوعها صالحة للفصل فيها بالحالة التي هي عليها وبغير احتياج الى اجراءات أخرى

« وحيث ان المادة الثانية من المنشور حرف (ا) المصدق عليه من المجلس الأعلى لمصلحة السكة الحديد في ١٣ ابريل سنة ١٩١٤ والمتضمن شروط اعطاء المكافآت للمستخدمين الخارجين عن هيئة العمال عند اخراجهم من الخدمة قد نصت على أن لاحق في المكافأة الا لمن يحصل اخلاؤه من الخدمة بسبب كبر السن أو بسبب عاهة تجعله غير لائق للعمل أو بسبب الغاء الوظيفة . اما من يخرج لغير هذه الأسباب الثلاثة فانه بحسب المادة الثالثة لا يستحق مكافأة ما الا اذا طالب ذلك بصفة خصوصية مدير عام المصلحة وصادق عليه المجلس الأعلى للسكك الحديدية . وهذا النص العام الوارد في المادة الثالثة

المذكورة والذي يشمل كل ما عدا الصور الثلاث المنصوص عليها بالمادة الثانية قد خصصته المادة الرابعة في شأن من يكون سبب رفتم الاهمال أو سوء السلوك فجعلت انهم لا يستحقون مكافأة الا اذا قررت السلطة التأديبية الخاضعين لها خلاف ذلك.

« وحيث ان محمد افندى حسنين مرفوت لسوء السلوك كما تقدم وسلطة تأديبه يملكها مدير عموم السكة الحديد .

« وحيث ان الظاهر من الأوراق المقدمة أن مدير السكة الحديد نظرا لرفته كثيرين غير محمد افندى حسنين بعضهم كمثل لسوء السلوك وبعضهم لعدم حاجة العمل اليهم قد عرض أمر جميعهم بشأن مسألة المكافأة على مجلس إدارة السكة الحديد فعين المجلس لجنة مكونة من مندوب من كل من وزارات المالية والداخلية والمواصلات وهذه اللجنة بعد بحث حالة العمال المرفوتين قررت لكل من رأت استحقاقه لشيء من المكافأة مبلغا قدرته ثم عرض مدير السكة الحديد تقريرها على مجلس الادارة ثانية فصدق عليه في ١٢ مارس سنة ١٩٣٢ وأمر وزير المواصلات بتنفيذه .

« وحيث ان محمد افندى حسنين اذا كان لا يستحق شيئا بحسب المادة الثانية من المنشور حرف (١) المذكور لأنه لم يرفت لكبر سنه ولا اعاهة اصابته ولا لالغاء وظيفته بل كان رفته لسوء السلوك المنصوص في المادة الثالثة على عدم استحقاق من يرفت بسببه لمكافأة ما إلا ما تقرره السلطة التأديبية وقد قررت هذه السلطة - هي ومن فوقها من السلطات - منحه مكافأة قدرها ٤١ جنيها و ٥٠٠ مليم ثابت استلامه لها كما تقرر في الحكم المستأنف مما لم يظهر وجود خلاف فيه بين الخصوم في جميع ادوار الدعوى اذا كان هذا هو حال محمد افندى حسنين فانه باستلامه المبلغ

المذكور قد استوفى كل حق له قبل المصلحة وتكون محكمة أول درجة قد أخطأت في القضاء له بما قضت به ويتعين اذن إلغاء حكمها والقضاء برفض الدعوى .

(طعن وزارة المواصلات ضد محمد افندى حسنين رقم ٤٨ سنة ٤ ق)

١١٦

١٤ فبراير سنة ١٩٣٥

نقض وإبرام . حكم استئناف مؤيد حكما ابتدائيا . أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي وإضافة أسباب أخرى إليها . الخطأ المزعوم وقوعه في الأسباب المضافة . وجوب تقديم صورة الحكم الابتدائي عند الطعن في الحكم الاستئنافي بطريق النقض .

المبدأ القانوني

إذا أخذت محكمة الاستئناف بأسباب الحكم المستأنف الذي أيدته والحقت هذه الأسباب بأسباب من عندها فيتعين على من أراد أن يطعن في هذا الحكم بطريق النقض أن يودع مع صورته الرسمية صورة رسمية كذلك من الحكم المستأنف . خصوصا اذا كان الخطأ المزعوم وقوعه في تطبيق القانون لم يكن الا في بعض الأسباب التي زادت بها محكمة الاستئناف ، فان مثل هذا الخطأ بما يصح صرف النظر عنه إذا كان الحكم يستقيم على ما يكون به أو بالحكم المستأنف من الأسباب الأخرى الموضوعية المنتجة لصحته قانونا .

المحكمة

« من حيث ان من أهم ما بني عليه الطعن ان الحكم المطعون فيه بتأييده الحكم المستأنف فيما قضى به من الزام الطاعن ببيع نصيب المطعون ضدهما عن مدة سابقة للقسمه قد جاء مخالفا للقانون لأن

الشريك الذي يفرض له نصيبه لا يستحق ريعه قانونا الا من تاريخ القسمة بل من تاريخ قيامه بدفع فرق القسمة لصاحبه ومادام المطعون ضدهما لم يدفعما للآن للطاعن فرق القسمة المحكوم له به فلا حق لهما قبله في ريع البتة .

« وحيث ان الحكم الاستثنائي بعد أن ابتدأ بالقول بان الحكم المستأنف أصاب فيما قضى به للأسباب التي بنى عليها أخذ يرد على ما اعترض به المستأنف من أن المقدار الذي أفرز لأختيه كان شائعا بينهما وبينه وأختهما الثالثة وانهما لذلك لا يستحقان ريعه الا من تاريخ القسمة فقال « أما أن هذا المقدار كان شائعا بين المستأنف وأخواته المستأنف عليهن قبل أن يقع فيه نصيب لطيفه وزكيه بمقتضى القسمة في ابريل سنة ١٩٣١ فهذا لا ينفي استحقاقهما وحدهما لريعه قبل المستأنف وحده بعد أن حكم عليهما بمبلغ ٢١ جنيتها مقابل ما صرفه على اصلاح هذا القدر وبعد ما ثبت من أنه واضع يده عليه وانتفع به وحده في المدة المحكوم عليه بريعهما ولذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف . »

« ومن حيث ان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه الا صورة غير رسمية .

« ومن حيث ان محكمة الاستئناف بأخذها بأسباب الحكم المستأنف الذي أيده قد ألحقت هذه الأسباب بأسباب حكمها وأصبح من المتعين على الطاعن وقد أوجب عليه قانون محكمة النقض ايداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه أن يودع كذلك صورة رسمية من الحكم المستأنف

« وحيث ان وجوب تقديم الطاعن صورة رسمية من الحكم المستأنف له أهمية عظمى في مثل صورة الدعوى الحالية لأن الخطأ المزعم في تطبيق القانون لم يكن الا في بعض الأسباب التي

زادتها محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه . ومثله بما كان يصرف النظر عنه اذا استقام الحكم على ما يكون به أو بالحكم المستأنف من الأسباب الأخرى الموضوعية المنتجة لصحة الحكم قانونا . »

« وحيث ان هذه المحكمة لا تستطيع الاعتماد على الصورة الغير الرسمية التي قدمها الطاعن من الحكم المستأنف ولا احتمال أن تكون لهذا الحكم أسباب أخرى صحيحة توجب عدم البحث في صحة وقوع الخطأ المدعى به وعدم صحته فلهذا يتعين عدم قبول الطعن .

(طنن حامد اقدى المكاري وحضر عنه الاستاذ محمد ابو الخير ضد الست لطيفة على المكاري وأخرى رقم ٢٤ سنة ٤ ق)

١١٧

٢١ فبراير سنة ١٩٣٥

آثار . متى تعتبر الارض أثرية ؟ (المادة ٩ من القانون المدني والقانون رقم ١٤ الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٩١٢ بشأن الآثار)

المبدأ القانوني

إن الفقرة العاشرة من المادة التاسعة من القانون المدني اذا كانت نصت على أن الآثار العمومية وكافة ما يكون مملوكا للحكومة من مصنوعات الفنون أو الأشياء التاريخية « يكون معتبرا بذاته من المنافع العامة » وكانت الفقرة الحادية عشرة منها قد ذكرت أن المال الثابت أو المنقول اذا تخصص بالفعل للنفعة العامة كان عاما أيضا - اذا كان هذا هو نص القانون المدني فان نص المادة السادسة من قانون الآثار رقم ١٤ الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٩١٢ تجرى بأن « أراضي الحكومة المقررة أو التي سيقرر أنها أثرية تعد جميعها من أملاك الحكومة العامة » وفي النسخة الفرنسية :

(Tous terrains appartenant à l'Etat

qui sont ou seront declares antiques par le gouvernement font partie du Domaine Public)

وهذا النص واضح الدلالة على أن الأرض لا تعتبر أثرية إلا إذا تقرر ذلك من قبل الحكومة أى صدر به قرار مجلس الوزراء أو على الأقل من قبل وزير الأشغال المكلف بتنفيذ هذا القانون فيما يخصه بمقتضى المادة الثانية والعشرين منه ، فكل ورقة أو مخاطبة إدارية ليست قرارا من هذا القبيل فلا يمكن - فى علاقة الحكومة بالجمهور - أن تعتبر مغيرة لو صف الأرض ومخرجة لها من ملك الحكومة الخاص الى ملكيتها العامة .

المحكمة

« حيث ان وجه الطعن يتحصل فى ان الوقائع الثابتة فى الحكم المطعون فيه تدل على ان محكمة الاستئناف بعد أن أثبتت بأن الأعيان موضوع النزاع كانت مخصصة لمصلحة الآثار عادت وقالت بأنه مادام قد ظهر فى بعد ان العين لم يكن بها آثار فلا يمكن القول بأنها كانت حتى سنة ١٩١٦ من الأملاك العمومية وبنيت على هذا انه يجوز تملكها بوضع اليد فى المدة التى كانت فيها مخصصة للمنفعة العامة وهذا يخالف الفقرتين الأولى والحادية عشرة من المادة التاسعة من القانون المدنى اللتين لم تشترطا الاشرطا واحدا لاجل عدم امكان تملك المنافع العمومية بوضع اليد وذلك ان تكون العين مخصصة لمنفعة عامة أما كون الفائدة التى كانت مقصودة من تخصيص الأرض للمنفعة العامة قد تحققت فعلا فليس هذا بشرط ويكون اذن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ويتعين نقضه . » وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه

يبين ان محكمة الاستئناف - بعد ان ذكرت دفاع وزارة المالية فى هذا الصدد وهو يتحصل فى أن الأرض المتنازع عليها كانت لغاية سنة ١٩١٦ من الأملاك العامة فلا يعتبر وضع اليد حتى هذه السنة ذا أثر فى التملك بالمدة الطويلة وبعد أن بينت المستندات التى تعول عليها الوزارة فى اثبات هذه الصفة لأرض النزاع وهى تنحصر - أولا - فى قائمة تحديد محررة فى ٤ اغسطس سنة ١٩٠٦ مذكور فى نهايتها ان هذه الأطنان لازمة لمصلحة الآثار ومحجوزة على ذمتها بناء على مكاتبها المؤرخة فى ١٦ يناير سنة ١٩٠٧ - وثانيا - فى خطاب صادر من مدير عموم الآثار بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٥ يقول فيه ان هذه الأرض ليست مهمة من الوجهة الأثرية ولا ترى هذه المصلحة (أى مصلحة الآثار) مانعا من تسليمها للإدارية - بعد أن بينت ذلك قالت « ومن حيث انه عما ذكر فى قائمة التحديد المذكورة وبعد تاريخها من أنها محجوزة لمصلحة الآثار فلا يفيد بان الأرض هى من الآثار العمومية حقيقة وكل الذى يؤخذ من عبارتها - اذا حصل تكميلها بخطاب مدير عموم الآثار السابق ذكره - أن مصلحة الآثار كانت تظن أن قطعة الأرض المذكورة قد يكون فيها من الآثار ما يكون له قيمة فنية ولما تحققت انه ليس لها هذه القيمة سلمتها للإدارية . فلا يمكن القول مع هذا أن الأرض كانت حتى سنة ١٩١٦ من الآثار وقد ثبت ان لاشئ فيها »

« وحيث انه بقطع النظر عما أوردته محكمة الاستئناف فى حكمها المطعون فيه من الأسباب التى وضعتها لتفى صفة المنفعة العامة قانونا عن الأرض المتنازع فيها فان الفقرة العاشرة من المادة التاسعة من القانون المدنى اذا كانت نصت على « ان الآثار العمومية وكافة ما يكون مملوكا للحكومة من مصنوعات الفنون أو الأشياء التاريخية » يكون معتبرا بذاته

من المنافع العامة ، وكانت الفقرة الحادية عشرة منها قد ذكرت ان المال الثابت أو المنقول اذا انحصص بالفعل للنفعة العامة كان عاما أيضا - اذا كان هذا هو نص القانون المدني فان مسألة الآثار بخصوصها قد صدر بشأنها جملة أوامر بعد القانون المدني وآخرها هو القانون الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٩١٢ نمرة ١٤ فهذا القانون قد جمع فيه الشارع كل ما أشير اليه بخصوص الآثار في المادة التاسعة من القانون المدني وزاد عليه ، بحيث أصبحت نصوصه هي وحدها الواجب الرجوع اليها فيما يتعلق بمسائل الآثار . واذا صرح ان الاراضى الزراعية والاراضى الفضاء قد لا يكون في ظاهرها شئ يدل على ان بها آثارا أو على أنها مخصصة بالفعل للنفعة العامة مع أنه ربما يكون بها آثار فعلا أو يظن أن بها آثارا فقد تنبه الشارع لذلك ووضع في القانون المذكور حكما خاصا أورده بالمادة السادسة بالنص الآتي ، اراضى الحكومة المقررة أو التي ستقرر انها أثرية تعد جميعها من أملاك الحكومة العامة ، وفي النسخة الفرنسية .

« Tous terrains appartenant à l'Etat qui sont ou seront déclarés antiques par le Gouvernement , font partie du Domaine Public. »

« وحيث ان هذا النص واضح الدلالة على أن الارض لا تعتبر أثرية إلا إذا تقرر ذلك من قبل الحكومة أى صدر به قرار من قبل مجلس الوزراء أو على الأقل من قبل وزير الاشغال المكلف بتنفيذ هذا القانون فيما يخصه بمقتضى المادة الثانية والعشرين منه ، فكل ورقة أو مخاطبة ادارية ليست قرارا من هذا القبيل فلا يمكن - في علاقة الحكومة بالجمهور - أن تعتبر مغيرة لوصف الارض ومخرجة لها من ملك الحكومة الخاص إلى ملكيتها العامة . وعليه فقائمة المساحة والتحديد المشار اليها في الطعن وفي الحكم المطعون فيه لاهى ولا خطاب مصلحة الآثار

الصادر في سنة ١٩٠٧ المشار اليه في ذيل القائمة بممكن أن يخرج الارض المتنازع فيها من ملك الحكومة الخاص الى ملكها العام في علاقتها مع الجمهور . « وحيث انه لذلك يكون ما قضت به محكمة الاستئناف من تأييد حكم الاحالة على التحقيق ذلك القضاء الذي يتضمن الفصل القطعى في صفة الارض المتنازع فيها وكونها بما يصح تملكه بوضع اليد هو قضاء صحيح قانونا للأسباب التي أوردها محكمة النقض فيما تقدم واذن يتعين رفض الطعن . (طعن وزارة المالية ضد حسن عبد الخالق سلام رقم ٧٥ سنة ٤٤)

١١٨

٢١ فبراير سنة ١٩٣٥

تسبب الاحكام - متى يعتبر الحكم مسيا تسببا كافيا ؟

(المادة ١٠٣ مرافعات)

المبدأ القانونى

إذا استعرضت المحكمة في حكمها مستندات الخصوم وتقرير خبير الدعوى وشهادات الشهود ورجحت من ذلك ما اطمانت الى ترجيحه ثم قضت في الدعوى على حاصل فهم الواقع فيها فذلك كاف لاعتبار حكمها محمولا على أسباب كافية منتجة له .

المحكمة

« حيث ان الطاعنين يزعمون - أولا - ان الحكم المطعون فيه حين قضى بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكية السيدة جليلة (المدعية أصلا) لتلك الحصة من المنزل المتنازع فيها لم يعتمد في قضائه هذا الا على القول بأن أحدا من خصومها لم يقدم مستندا يثبت على وجه قاطع أيولة الملكية اليه ، مع ان حق الملكية لا يثبت قانونا لمن يدعيه الا اذا اعتمد على سبب من الأسباب المبيته في الباب الخامس من الكتاب الأول من القانون المدني وثانيا - ان الأسباب التي اعتمد عليها هذا الحكم

في قضائه بملكية خصيمنتهم من طريق وضع اليد هي أسباب قاصرة عن الرد على ما جاء بالحكم المستأنف من أسباب وبخاصة ما جاء به من أن بينة المدعية على وضع اليد لا تثبت لها حيازة مستمرة غير منقطعة .

هــ

« وحيث ان كل ما جاء بالحكم الابتدائي هو قوله « انه ظهر من تقرير الخبير أن الأرض موضوع » النزاع تدخل في مستندات المدعية كما تدخل » في مستندات المدعى عليهم ولم يمكن للخبير أن » يجزم بملكية أحد الخصوم إلا أنه رجح انطباق » مستندات المدعى عليهم الثلاثة الأولى على طبيعة » الأرض موضوع النزاع . . وحيث انه أزاء هذا » التضارب أحالت المحكمة الدعوى على التحقيق » لاثبات وضع يد المدعية . وحيث ان شهادة » شهود المدعية جاءت غامضة ولم يمكنهم تحديد » وضع يدها ولا من تلقت الملك عنه بصفة » مستمرة وغير منقطعة »

« وحيث انه مما تقدم لا يكون هناك دليل » قاطع يثبت ملكية المدعية وتكون دعواها على » غير أساس » أما الحكم المطعون فيه فقد جاء به . » وحيث ان دعوى المستأنفة ثابتة — أولاً — » من مستنداتها وهي الحجة الشرعية المؤرخة » سنة ١٢٩٧ هجرية التي اشترى » بها محمد عبد الرحيم دعيس مورث زوجها العين » موضوع النزاع ، ومن اعلان ثبوت وراثتها ووثيقة » زواجها ولوحة المساحة المقدمة منها . وثانياً » — من تقرير الخبير الذي ظهر منه ان هذه » الحجة تنطبق على الطبيعة كما هي الآن وعلى » خريطة المجلس البلدى من ثلاث جهات . أما » ان الرابعة وهي القبيلة يحدها الآن شارع مع » ان الحد القبلى الوارد بالحجة ملك للغير »

« فسيب ان هذا الشارع حديث ، وظاهر من » لوحة المساحة انه ملك لشارع وبذلك تكون هذه » العين منطبقة على الحجة الشرعية المذكورة . » وأما فرق المقاس بين الحجة والطبيعة فيرجع » طبعا إلى ما طرأ على الحد القبلى من تغيير » بسبب إنشاء الشارع — وثالثا — من شهادات » الشهود أمام الخبير ومحكمة الدرجة الأولى » بان المدعية وزوجها ومورثه كانوا مقيمين بالمنزل » الذى كان مبنا على هذه القطعة الى ان تخرب » فأخلته المستأنفة وأجرت العرفين الباقيتين » منه الى آخرين . وحيث أنه مع التسليم بأن » عقد البيع المؤرخ سنة ١٩٢٤ الذى يتمسك به » الأربعة الأول من المستأنف ضدهم ينطبق » على العين موضوع النزاع فانه غير ناقل للملكية » لأنه غير مسجل فضلا عن أنه لم يثبت أنه » صادر من مالك وحيث ان حكم مرسى المزاد الذى » يتمسك به المستأنف ضدها الخامسة مشكوك » فى انطباقه على العين المتنازع فيها ولم تؤيد » الشهود وضع يدها كما أيدت وضع يد المستأنفة » ومورثها ولذلك يتعين الغاء الحكم المستأنف » والحكم للمستأنفة بطلباتها »

« وحيث انه يبين مما تقدم ان لاصحة لما زعمه » الطاعنون فى تقريرهم بل ان محكمة الاستئناف » قد استعرضت مستندات الخصوم وتقرير خبير » الدعوى وشهادات الشهود ورجحت من ذلك ما » اطمأنت الى ترجيحه ثم قضت فى الدعوى على » حاصل فهم الواقع فيها ووضعت فى حكمها من » الأسباب ما فيه الكفاية . فلذا يتعين الحكم برفض » الطعن .

(طعن محمد احمد البكرى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ زكى عربى ضد البست جلية مصطفى عامر عن نفسها وبصفتها رقم ٦٨ سنة ٤ ق)

١١٩

٢٨ فبراير سنة ١٩٣٥

١ - وضع يد . وضع اليد بسبب وقى . متى يعتبر وضع

اليد صالحا للتمسك به ؟

٢ - وضع يد الواقف التى هو ناظر على الوقف . متى

يصلح التمسك به ؟

٣ - وضع يد أولاد الواقف على العين بنية التملك

عقب قسمة أجروها بينهم . مجرد تصرفهم بالبيع

لأولادهم المستحقين بعدهم فى الوقف لا يعتبر قانونا

مغيرا لسبب وضع اليد . (المادة ٧٩ مدنى)

المبادئ القانونية

١ - إن القاعدة التى تقررها المادة ٧٩ من القانون المدنى صريحة فى أن لاسبيل لمن وضع يده بسبب وقى معلوم غير أسباب التملك المعروفة . الى أن يكسب لاهو ولا ورثته الملك بوضع اليد مهما تسلسل التوريث وطال الزمن .

٢ - وضع اليد بسبب وقى معلوم غير أسباب التملك المعروفة لا يعتبر صالحا للتمسك به إلا اذا حصل تغيير فى سببه يزيل عنه صفته الوقفية والمفهوم من قواعد التملك بمضى المدة الطويلة ومن باقى الأصول القانونية أن هذا التغيير لا يكون إلا باحدى اثنتين : أن يتلقى ذو اليد الوقفية ملك العين عن شخص من الأغيار يعتقد هو أنه هو المالك لها والمستحق للتصرف فيها أو أن يجابه ذو اليد الوقفية مالك العين بحجة ظاهرة صريحة بصفة فعلية أو بصفة قضائية أو غير قضائية تدل دلالة جازمة على أنه مزعم إنكار الملكية على المالك والاستئثار بها دونه .

واذن فالواقف الذى هو مستحق للوقف وناظر عليه لا يمكن أن يكون وضع يده إلا

بصفة وقفية من قبل انه منتفع أو مدير لشؤون العين بالنيابة عن جهة الوقف ، فحكم المادة ٧٩ من القانون المدنى يسرى بداهة عليه وعلى ورثته من بعده مهما تسلسل توريثهم وطال وضع يدهم . ولا يستطيع أيهم أن يملك العين بالمدة الطويلة إلا بعد أن يغير صفة وضع يده على النحو السالف الذكر وبمجرد وضع يد أولاد الواقف على العين بنية الملك عقب قسمة أجروها بينهم ثم مجرد تصرفهم بالبيع لأولادهم المستحقين بعدهم فى الوقف لاشئ .

فيهما يمكن قانونا اعتباره مغيرا لسبب وضع يدهم الذى لا يخرج عن الوراثة أو عن الاستحقاق فى الوقف .

٣ - إذا أدخلت محكمة الموضوع مدة وضع يد أولاد الواقف فى مدة الثلاث والثلاثين سنة بغير أن يكون فى الدعوى منهم ما يصح اعتباره قانونا أنه قد غير وضع يدهم الأصيل الذى كان هو الوراثة أو الاستحقاق فى الوقف فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق المادة ٧٩ من القانون المدنى ويكون حكمها متعين الرفض .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان محكمة الاستئناف قد أخطأت فى تطبيق القانون حين اعتمدت فى قضائها بتأييد الحكم المستأنف القاضى برفض دعاوى وزارة الأوقاف التى رفعتها على المستأنف عليهم حدة الواقف . على ان هؤلاء الحفدة هم ومن تلقوا الملك عنهم وضعوا اليد على الأعيان الموقوفة بعد وفاة الواقف مدة تزيد عن الثلاث والثلاثين سنة المقررة شرعا لمنع سماع دعوى الوقف

ولتملك الأعيان الموقوفة قانونا . ووجه الخطأ أنه ما كان ينبغي قانونا الاعتداد بوضع يد أولاد الواقف المستحقين عنه الأرض الموقوفة مهما طال مدة ولا الاعتداد بوضع يد أولادهم الذين تلقوا الملك عنهم بطريق الشراء لعدم جواز اعتبار هذا التصرف مغيرا قانونا لصفة وضع يدهم ومورثتهم ولهذا ما كان ينبغي لمحكمة الاستئناف ان تعتبر حفة الواقف قد تملكوا على جهة الوقف الأعيان الموقوفة بوضع اليد المدة الطويلة .

هـ

« وحيث ان كلا الحكيم الابتدائي والاستئنافي قد أثبت بصفة قطعية ان الأطيان المتنازع عليها موقوفة من قبل امين أغا جد المدعى عليهم بمقتضى التقسيط المؤرخ في ٣ صفر سنة ١٢٥٣ الذي قدمته الوزارة للمحكمتين . وانه جاء بهذا التقسيط الذي اعتبرته المحكمة أنه صدك الوقف المنشئ له أن الواقف وقف وقفه هذا على نفسه ثم على أولاده ثم أولاد أولادهم طبقة بعد طبقة وجعل النظر عليه لنفسه ثم للأرشد فالأرشد من أولاده . » وحيث ان المادة ٧٩ من القانون المدني تقضى بأن « لا تثبت ملكية العقار والحقوق » العينية بمضى المدة الطويلة لمن كان واضعا يده « عليها بسبب معلوم غير أسباب التملك سواء » « أكان ذلك السبب مبتدأ منه أو سابقا بمن آلت منه » « إليه وعلى ذلك فلا تحصل الملكية بوضع اليد » « للمستأجر والمتفع والمودع عنده والمستعير ولا » « لورثتهم من بعدهم » « فالقاعدة التي تقرها هذه المادة صريحة في ان لا سبيل لمن وضع يده بسبب وقى معلوم غير أسباب التملك المعروفة في ان يكسب لا هو ولا ورثته الملك بوضع اليد مهما تسلسل التوريث وطال الزمن . »

« وحيث ان هذه القاعدة الصريحة لا يمكن

الاخلال بها ولا اعتبار وضع اليد صالحا لتمسك به الا اذا حصل تغير في سببه يزيل عنه صفته الوقفية . والمفهوم من قواعد التملك بمضى المدة الطويلة ومن باقى الأصول القانونية ان هذا التغير لا يكون الا باحدى اثنتين : ان يتلقى ذو اليد الوقفية ملك العين عن شخص من الأغيار يعتقد هو انه هو المالك لها والمستحق للتصرف فيها أو ان يجابه ذو اليد الوقفية مالك العين بمجابه ظاهرة صريحة بصفة فعلية أو بصفة قضائية أو غير قضائية Judiciaire ou extrajudiciaire تدل دلالة جازمة على أنه مزعج إنكار الملكية على المالك والاستئثار بها دونه .

« وحيث ان الواقف الذي هو مستحق للوقف وناظر عليه لا يمكن ان يكون وضع يده الا بصفة وقفية من قبل انه متفع أو مدير لشئون العين بالنيابة عن جهة الوقف ، فحكم المادة ٧٩ من القانون المدني يسرى بداهة عليه وعلى ورثته من بعده مهما تسلسل توريثهم وطال وضع يدهم . ولا يستطيع أيهم ان يمتلك العين بالمدة الطويلة الا بعد ان يغير صفة وضع يده على النحو السالف الذكر .

« وحيث ان الواقع في الدعوى الحالية ان امين أغا إذ وقف أطيانه التي منها ماتطلبه وزارة الأوقاف قد كان هو المستحق لريعها وناظر عليها فهو الى ان توفي كان وضع يده وقيا بسبب الاستحقاق والنظر فأولاده الذين خافوه في وضع اليد يكون وضع يدهم بذاته مشوبا بالوقفية كقاعدة المادة ٧٩ من القانون المدني وذلك فوق كونهم أيضا مستحقين لريع الوقف وكون أرشدهم ناظر اعليه ذلك الاستحقاق وتلك النظارة اللذين يجعلان أيضا وضع يدهم وقيا .

« وحيث ان محكمة الموضوع مع أخذها بالقاعدة المقررة من ان مدة التقادم في الوقف هي ثلاث

وثلاثون سنة هجرية مطلقاً لم تثبت في الدعوى شيئاً يدل على تغيير سبب وضع يد أولاد الواقف إلا مجرد وضع يدهم بنية الملك عقب قسمة أجروها بينهم ثم مجرد تصرفهم بالبيع لأولادهم المستحقين بعدهم في الوقف . وأى الأمرين لا شئ فيه يمكن قانوناً اعتباره مغيراً لسبب وضع يدهم الذى لا يخرج عن الوراثة أو عن الاستحقاق في الوقف واذن فانه على الأقل الى تاريخ البيع الحاصلة من أولاد الواقف لأولادهم المطعون ضدهم لا يمكن ان تكون هناك شبهة في ان وضع اليد كان وقتياً وأنه لا يدخل البتة في مدة التقادم .

« وحيث انه يبين من ذلك ان محكمة الاستئناف اذ ادخلت مدة وضع يد أولاد الواقف من سنة ١٨٨٨ الى آخر سنة ١٩٠٦ في مدة الثلاث والثلاثين سنة بغير ان يكون في الدعوى من أولاد الواقف ما يصح اعتباره قانوناً انه قد غير سبب وضع يدهم الاصلى الذى كان هو الوراثة أو الاستحقاق في الوقف - تكون قد أخطأت في تطبيق المادة ٧٩ من القانون المدنى ولهذا يتعين نقض الحكم المطعون فيه . (طعن وزارة الأوقاف ضد محمد يوسف عبد الحليم وآخرين رقم ٣٦ سنة ٤ ق)

١٢٠

٢٨ فبراير سنة ١٩٣٥

تحليف اليمين . الحكم بتحليف اليمين . البيانات الواجب توافرها فيه . اعلانه . كيفية . (المواد ١٧ و ١٦٩ و ١٧٠ مرافعات)

المبدأ القانوني

إن المادة ١٧٠ من قانون المرافعات تنص على أن « من يطلب التعجيل من الخصام يعلن حكم اليمين لخصمه ويكلفه بالحضور لأدائه مع مراعاة الأصول والمواعيد المقررة للطلب أمام المحكمة » وفي محجى المادة بهذا ما يدل

على أن أصل مراد الشارع بالمادة ١٦٩ التى قبلها هو أن المحكمة إذا حكمت بتحليف اليمين فهى تقتصر على مجرد الحكم بذلك مع بيان صيغة السؤال المراد التحليف عليه ثم تترك لمن يهمه من الخصام أن يسعى في تنفيذ هذا الحكم باعلانه لخصمه وتحديد الجلسة لذلك - أما أن تحدد المحكمة من تلقاء نفسها ميعاداً لحلف اليمين أمامها أو أن تعتبر نطقها بالحكم اعلاناً للخصوم بالجلسة التى تحددوها للحلف فهذا خارج عما هو مفهوم من مجموع المادتين من نظام الاجراءات الذى يريد الشارع بحسب الاصل اتباعه في مسألة الحكم باليمين وتنفيذ هذا الحكم . على أن ذلك ليس معناه ان المحكمة ممنوعة من أن تحدد من تلقاء نفسها جلسة لحلف اليمين أو أن تعتبر النطق بحكمها اعلاناً للخصوم بحيث يمكنها عند عدم حضور من عليه اليمين في الميعاد المحدد أن تعتبره ناكلاً . كلا بل أن لها أن تحدد جلسة للحلف ولكن على شرط أن تكون بعيدة بعداً يسمح باعلان حكمها للخصم في محل إقامته الاصلى مع مراعاة مواعيد التكليف بالحضور ومواعيد المسافة وأن تتأكد المحكمة في اليوم المحدد للحلف أن الاعلان قد حصل صحيحاً وروعت فيه تلك المواعيد - كما لها عند تحديد الجلسة أن تعتبر حكمها اعلاناً للخصوم وذلك في صورة ما إذا كان ثابتاً بمحضر الجلسة أو بالحكم أن المكلف باليمين حاضر شخصياً وقت النطق به . وفي هذه الحالة تكون الجلسة التى تحددوها وتعلنها اليه في حكمها مستوفية لميعاد التكليف بالحضور

مالم يقبل المكلف الحلف في ميعاد أقصر ويكون قبوله هذا مدونا بمحضر الجلسة . وعلى ذلك إذا كانت المحكمة قد حكمت بالتجليف وحددت لذلك جلسة لميعاد أقصر من الميعاد القانوني المعتاد ثم هي من جهة أخرى اعتبرت النطق بالحكم إعلاناً للخصوم ولم يثبت بمحضر الجلسة ولا بالحكم أن المكلف باليمين كان حاضراً ولا أنه قبل تقصير الميعاد فمضاؤها يعد في موضوع الدعوى على اعتبار أن الطاعن ممتنع عن اليمين ونا كل عنه لمجرد عدم حضوره في اليوم التالي هو قضاء مؤسس على إجراء مخالف للقانون ويتعين نقضه .

المحكمة

« حيث أن الطعن بني على وجهين : الأول - أن حكم محكمة الاستئناف المطعون فيه الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ قد خالف نص المادة ٢٠٩ من القانون المدني لا اعتبره أن القرار الصادر من محكمة استئناف مصر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ في الدعوى رقم ٤٥ سنة ٤٥ قضائية لم ينفذ عمل الاستئناف الثاني - أن حكم محكمة الاستئناف الثاني المطعون فيه أيضا الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٩٣٤ قد وقع مخالفا للواد ١١٢ و ١٦٨ و ١٧٠ من قانون المرافعات لا اعتبره الطاعن ناكلا عن تأييد اليمين قبل أن تتحقق المحكمة من أن حكمها الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ أعلن إليه أو أنه علم بمضمونه على الأقل وأنه كلف بالحضور لتأدية اليمين في الميعاد القانوني .

عمه الوجه الأول

يقول الطاعن في بيان هذا الوجه أن قرار محكمة استئناف مصر الصادر في ٣١ ديسمبر وان

قضى بالإيقاف إلا أنه حاسم للنزاع مانع من العودة للتقاضى أمام المحاكم الأهلية خصوصا وأن الطرفين سلما بأن النزاع ذاته طرح على المحاكم المختلطة وأصبحت هي المختصة بنظره دون سواها واستشهد بما جاء في هذا القرار وهو بنصه : « قررت ، المحكمة إيقاف الدعوى حتى يفصل في الدعوى ، المنظورة أمام المحاكم المختلطة باتفاق الطرفين لأن » « الخصوم والموضوع واحد » .

« وحيث أن كون قرار الإيقاف المذكور منها العمل المحامي في الدعوى وموجبا لسريان مدة سقوط الحق في الاعتاب أم أنه غير منه له ولا موجب لذلك السريان ، تلك مسألة قد أجابت عليها محكمة الاستئناف بأن عمل المحامي في الدعوى لم ينته بهذا القرار بل أنه كان لا زال مكلفا بمباشرة الدعوى إذا قدمت من بعد للمحكمة لسبب ما . وهذه الاجابة هي تقرير من محكمة الموضوع وفهم منها لحاصل الواقع في الدعوى وما دام الأمر كذلك فلا رقابة لمحكمة النقض وما رتبته المحكمة على هذا الواقع الذي حصلته من القضاء بما قضت به في هذا الصدد هو ترتيب لا مخالفة فيه للقانون .

عن الوجه الثاني

يقول الطاعن في بيان هذا الوجه أن محكمة الاستئناف قضت بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ بتوجيه اليمين بالصيغة التي بينها وحددت لحلف اليمين يوم ٢٧ منه واعتبرت النطق بالحكم إعلانا للخصوم وانها بقضائها هذا قد خالفت - أولا - حكم المادة ١١٢ من قانون المرافعات التي تنص على أنه « لا يجوز تنفيذ الأحكام إلا بعد إعلانها للخصم » - ثانيا - حكم المادة ١٧٠ من نفس القانون التي تنص على ما يأتي « من يطلب التعجيل من الخصام يعلن حكم اليمين لخصمه ويكلفه بالحضور لأداء اليمين

مع مراعاة الأصول والمواعيد المقررة للطلب أمام المحكمة « ووجه المخالفة في ذلك أنها اعتبرت (أي المحكمة) النطق بالحكم إعلانا للخصوم بينما ان القانون يحتم الإعلان. وفوق ذلك فإنها لم تراعى ميعاد الثمانية الأيام المنصوص عليها قانونا للطلب أمام المحكمة فقد أصدرت حكمها في ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ وحددت جلسة ٢٧ منه لتأدية اليمين. » وحيث ان المادة ١٧٠ من قانون المرافعات تنص على أن « من يطلب التعجيل من الخصام يعلن حكم اليمين لخصمه ويكلفه بالحضور لإدائه مع مراعاة الأصول والمواعيد المقررة للطلب أمام المحكمة » وفي معنى المادة بهذا ما يدل على أن أصل مراد الشارع بالمادة ١٦٩ التي قبلها هو أن المحكمة اذا حكمت بتحليف اليمين فهي تقتصر على مجرد الحكم بذلك مع بيان صيغة السؤال المراد التحليف عليه ثم ترك لمن يمه من الخصام ان يسعى في تنفيذ هذا الحكم أمر اعلانه لخصمه وتحديد الجلسة لذلك. أما ان تحدد المحكمة من تلقاء نفسها ميعادا لحلف اليمين أمامها أو ان تعتبر نطقها بالحكم إعلانا للخصوم بالجلسة التي تحددها للحلف فهذا خارج عما هو مفهوم من مجموع المادتين من نظام الاجراءات الذي يريد الشارع بحسب الأصل اتباعه في مسألة الحكم باليمين وتنفيذ هذا الحكم.

« وحيث ان هذا التفسير الذي تشير اليه المحكمة الآن هو المتشبي مع المعقول ومع حكم المادة ١٧٠ فاما تشبيه مع المعقول فوجهه ان حكم تحليف اليمين لا يمكن تنفيذه الا بحضور من عليه اليمين حضورا شخصيا لاستنابة فيه. والحضور الشخصي لا يمكن تكليف أحده الا اذا حصل العلم للتكليف بأن عليه أداء هذا الواجب. وأما وجهه من جهة القانون فان المادة ١٧٠ إذ نصت على ان تكليف من عليه اليمين بالحضور يكون بمراعاة الأصول

والمواعيد المقررة للطلب أمام المحكمة فقد أفادت من جهة أن مسألة اليمين بخصوصها لا يصح تقصير المواعيد فيها كما أفادت من جهة أخرى. مع مراعاة الأصل الوارد بالمادة (١٧) من قانون المرافعات أن من عليه اليمين لا بد من اعطائه مواعيد المسافة إذا كان محل اقامته بعيدا عن مركز المحكمة بعد أن يقتضى منح هذه المواعيد. ومجرد منح القانون مواعيد المسافة يتنافر كل التنافر مع فكرة أن للمحكمة في حكمها الصادر بتحليف اليمين أن تحدد هي الجلسة وأن تعتبر مجرد النطق بحكمها إعلانا للخصوم. يتنافر لأن المكلف باليمين قد يكون مقيما في الخارج وقد يكون مقيما في الداخل في جهة شاسعة فتحدد الجلسة واعتبارا بالنطق إعلانا قديما ما لهذا المكلف باليمين من الحق في ميعاد المسافة. ولو أجزى للمحكمة التحكم في هذا وان تقضى عند عدم حضور المكلف باليمين في اليوم الذي تحدده بأنه ممتنع عن الحلف لكان في ذلك من مظنة الظلم مالا يجيزه القانون. على أن ما تقدم ليس معناه أن المحكمة ممنوعة من أن تحدد من تلقاء نفسها جلسة لحلف اليمين أو أن تعتبر النطق بحكمها إعلانا للخصوم بحيث يمكنها عند عدم حضور من عليه اليمين في الميعاد المحدد أن تعتبره ناكلا. كلا بل ان لها أن تحدد جلسة للحلف المذكور على شرط أن تكون بعيدة بعدا يسمح باعلان حكمها للخصم في محل اقامته الاصلى مع مراعاة مواعيد التكليف بالحضور ومواعيد المسافة وأن تتأكد المحكمة في اليوم المحدد للحلف أن الاعلان قد حصل صحيحا وروعيث فيه تلك المواعيد. كما لها عند تحديد الجلسة أن تعتبر حكمها إعلانا للخصوم وذلك في حورة ما إذا كان ثابتا بمحضر الجلسة أو بالحكم أن المكلف باليمين حاضر شخصيا وقت النطق به وفي هذه الحالة تكون الجلسة التي تحددها وتعلنها اليه في حكمها مستوفاة لميعاد التكليف بالحضور

مالم يقبل المكلف الحلف في ميعاد أقصر ويكون قبوله هذا مدونا بحضور الجلسة .

« وحيث ان الواقع في الدعوى الحالية أن المحكمة قد حيكمت بالتعطيل وحددت لذلك جلسة لميعاد أقصر من الميعاد القانوني المعتاد ثم هي من جهة أخرى اعتبرت النطق بالحكم اعلانا للخصوم ولم يثبت بحضور الجلسة ولا بالحكم أن المكلف باليمين كان حاضرا ولا انه قبل تقصير الميعاد فقضاؤها بعد في موضوع

الدعوى على اعتبار أن الطاعن ممتنع عن اليمين وناكل عنه لمجرد عدم حضوره في اليوم الذي حددته هو قضاء لا يمكن اقرارها عليه لتأسسه على اجراء مخالف للقانون ويكون إذن وجه الطعن الثاني مقبولا ويتعين نقض حكم ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ في جزئه الخاص بذلك الاجراء ونقض حكم ٢٧ مايو سنة ١٩٣٤ الذي ترتب على هذا الاجراء .

(طعن عبدالعزيز رضوان بك وحضر عنه الاستاذ سباحي ضد الاستاذ وحضر عنه الاستاذ وهيب بك دوس رقم ٦٧ سنة ٤ ق)

قضاء المحكمة بالنقض والإلزام الجنائي

١٢١

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤

تبيد . ترك الحارس أخاه يتصرف في الأشياء المحجوزة .
أخذه ببقوة الشريك . (المادة ٢٩٦ ع)

المبدأ القانوني

إذا استنتجت المحكمة من سكوت المالك المعين جارساً على الأشياء المحجوزة ومن عدم معارضته لأخيه في التصرف في تلك الأشياء أن هناك اتفاقاً بين الأخوين على تبديدها فهذا الاستنتاج فضلاً عن كونه بما يدخل في سلطة قاضي الموضوع فإنه لا غبار عليه لأن الاتفاق لا يستلزم حتماً عملاً إيجابياً من جانب الشريك بل يكفي لتحقيقه أن يلتزم الحارس موقفاً سلبياً كما هو الحاصل في مثل هذه الصورة .

المحكمة

« حيث ان وجهي الطعن يتحصلان في ان المحكمة كونت عقيدتها في إدانة الطاعن دون أن تنسب له أي عمل يتصل بفعل للتبديد إذ هي طبقت مادة الاشتراك بالاتفاق دون ان تبين

طريقة هذا الاتفاق و كفيته بل بالعكس من ذلك فقد نسبت إليه نهلاً سلبياً وهو ترك آخرين يتصرفون في المحاصيل المحجوز عليها دون التبليغ عن ذلك . ويقول الطاعن ان مثل هذا الترك ليس في حد ذاته فعلاً مكوناً لواقعة الاتفاق .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الاستثنائي (من جهة الادانة) أخذاً بأسبابه بين ان محكمة أول درجة بعد ان أثبتت في حكمها أنه بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ توقع حجز بناء على طلب وزارة الأوقاف ضد كل من عثمان عبد العزيز وعبد الله عبد العزيز والطاعن الحالي « حسن عبد العزيز » على زراعة ٤ فداناً حلبة وعلى زراعة ٧٥ فداناً من الفول الخ وعين حراساً على هذه الزراعة عبد الله جابر وعثمان عبد العزيز والطاعن الحالي « حسن عبد العزيز » وأنه في يوم ١٧ اغسطس سنة ١٩٣١ الذي تمحدد أخيراً للبيع توجه المحضر الى المكان السابق الحجز فيه وطلب من حسن عبد العزيز المذکور تقديم المحصولات المحجوزة فلم يقدمها ولم يجد المحضر شيئاً منها في منازل المتهمين وقال حسن عبد العزيز وقتئذ للمحضر ان عبد الله عبد العزيز المتهم

الرابع بدد تلك المحصولات وان هناك شكوى بصدد هذا التبديد تقدمت من عثمان عبدالعزيز المتهم الثاني . بعد أن أثبتت المحكمة كل ذلك أوردت فيما يختص بالطاعن الحالى الحيثية الآتية وهى « وحيث انه فيما يختص بالمتهم الثالث » « - وهو الطاعن الحالى - فقد ثبت من أقواله » « بالقسيمة نمرة ٢٣٢٢٧٥ انه ترك أخاه » « المتهم الرابع يتصرف فى المحاصيل المحجوزة ولم » « يبلغ عن ذلك أو يتخذ أى اجراء لمنع من تبديدها » « والذي تراه المحكمة انه تم باتفاق ورضا جميع » « المتهمين وعليه ترى المحكمة الخ »

« وحيث انه مع ما هو ثابت من ان الطاعن الحالى هو فى الوقت نفسه مالك وحارس للأشياء المحجوزة فان المحكمة استنتجت من سكوته وعدم معارضته لأخيه فى التصرف بتلك الأشياء أن هناك اتفاقا بين الأخوين على تبديد المحصولات المذكورة . وبما لا نزاع فيه أن مثل هذا الاستتاج داخل بلا شك فى تقدير قاضى الموضوع خصوصا اذا لوحظ بأن الاتفاق فى مثل هذه الحالة لا يستلزم حتما عملا إيجابيا من جانب الشريك كما يدعى الطاعن الآن خطأ وانما هو يصح تحققه بطريقة سلبية كما حصل فى الدعوى الحالية . وعليه يكون الطعن الحالى على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا »

(طعن حسن عبدالعزيز ضد النيابة رقم ١٦١٧ سنة ٤ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة مصطفى محمد بك و زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين وحضور حضرة محمد شرمى بك رئيس نيابة الاستئناف)

١٢٢

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤

شهادة . الاخذ بأقوال شاهد أباها فى التحقيق دون أقواله التى أباها امام المحكمة . جوازه .

المبدأ القانونى

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال شاهد

أباها فى التحقيق دون غيرها من الأقوال التى أباها أمامها وذلك متى اطمانت لما أخذت به واقتنعت بصحته . وفى أخذها بأحد الأقوال دون غيره ما يفيد ضمنا عدم اقتناعها بما أطرحتة منها .

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن ان شهود الاثبات قرروا فى جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ أمام المحكمة ان الطاعن وباقي المتهمين لم يبدوا شيئا من الاقطن المحجوز عليها وانهم كانوا يودعونها محلج جرجس بك عبد الشهيد وشونة بنك مصر بيا وذلك على خلاف ما ثبت على لسانهم فى محضر تحقيق البوليس وبالرغم من إصرارهم على هذه الشهادة القاطعة فى نفس جريمة التبديد فان محكمة اول درجة التى تأيد حكمها استئنافا لأسبابه لم تناقش فى أسبابها هذا العدول ولم تبحر به بشئ ولم تبين السبب الذى اعتمدت من أجله على ما قرره الشهود المذكورون من الوقائع فى محضر البوليس دون ما قرروه بصفة قضائية أمامها وهذا القصور يعيب الحكم ويوجب بطلانه . »

« ومن حيث انه يجوز قانونا لمحكمة الموضوع ان تأخذ بأقوال شاهد دون غيرها من الأقوال التى قررها متى اطمانت لما أخذت به واقتنعت بصحته وفى هذا الاخذ بأحد الأقوال دون غيرها الرد الضمنى على ما أطرحتة ونبذته من باقى الأقوال . »

« ومن حيث ان الحكم الابتدائى الذى تأيد لأسبابه اخذ بأقوال الشهود فى محضر البوليس من تصرف الطاعن ومن معه ببيع الاقطن المحجوزة وفى ذلك ما يكفى لبيان ان المحكمة لم تأخذ بأقوال بعض من عدل منهم امامها فى هذا الشأن خصوصا وأنهم لم تقتصر فى حكمها على شهادة هؤلاء الشهود بل ارتكبت على اعتراف نفس الطاعن فى محضر التبديد المؤرخ ١٣ أكتوبر

المحكمة

عن الوجه الاول

« حيث ان حصل الوجه الاول هو ان محكمة الموضوع طبقت من تلقاء نفسها المادة ٤٣ عقوبات وجعلت جريمة القتل العمد نتيجة محتملة لاتفاق المتهمين على السرقة وعدتهم جميعا مسئولين عن هذا القتل بدون ان تبين ظروف هذا الاتفاق وكيفية حصوله » وحيث ان محكمة الموضوع لحصت وقائع الدعوى التي اقتنعت بها في مبدأ حكمها المطعون فيه فقالت بأنه « تبين لها وثبت لديها من مجموع التحقيقات التي تمت في الدعوى وشهادة الشهود الذين سمعوا بالجلسة والكشوف الطيبة وأقوال المتهمين والمعاينة اتفقوا فيما بينهم مع آخرين لم يعلموا على سرقة نقود ومصاغ من منزل محمد اسماعيل كفا في الكائن بناحية عزبة الجداوى التابعة لمركز المنزلة من أعمال مديرية الدقهلية وانهم نفذوا هذا الاتفاق في ليلة ١٧ يونيه سنة ١٩٣٣ الموافق ٢٤ صفر سنة ١٣٥٢ بأن توجهوا جميعا الى محل الحادثة بعد منتصف الليل حالة كون بعضهم يحمل أسلحة نارية وسكاكين وعصيا غليظة وأحاطوا بالمنزل المذكور واقتحموا بابه بالقوة ودخل البعض منهم الى المنزل ومن بينهم حسنى عبده سالم وفاجأوا محمد اسماعيل كفا في وزوجته فاطمة شحاته الرئيس أثناء نومها وطلبوا منهما ما معهما من النقود واوسعوا ضربا بالسكاكين والعصى الغليظة فاستغاثا وحضر على استغاثتهما ولدهما محمد محمد الكفا في المقيم معهما في غرفة أخرى بنفس المنزل فواجهه حسنى عبده سالم وأمسك به ومكن بعض اللصوص من ضربه بالعصى وبدشك البندقية فولى الادبار الى الخارج مستغيثا فخرج على الاستغاثة على السيد الكفا في من منزله القريب من محل الحادثة ففاجأه أحد اللصوص بعبارة نارى أرداه في الحال قتيلا » ثم استخلصت في حكمها ان جريمة

سنة ١٩٢٩ انه واخوته المتهمين جمعوا ألف قطار وثبت ان ما أودعوه بالمحليج والبنك هو ٨٦٥ قطار باسم المستأجر كما ارتكبت على اعترافه بمحضر جلسة ٥ مارس سنة ١٩٣١ ببيع قطن عبد العليم حسب الله أحد المستأجرين من الباطن ويظهر مما تقدم ان هذا الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن حسن عبد العزيز ضد النيابة رقم ١٦١٨ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة)

١٢٣

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤

- ١ - تغير وصف التهمة بدون لفت نظر المتهم . متى يجوز ؟
(المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل)
- ٢ - قتل عمد . اقترانه بجريمة أخرى . توقيع عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة . لا وجوب لتعيين عقوبة كل من الجريمتين . (المادتان ٢/١٩٨ و ١٩٩ ع)

المبادئ القانونية

- ١ - للمحكمة أن تعطى الوقائع المطروحة عليها وصفها القانوني الصحيح وليس عليها أن تلفت الدفاع الى الوصف الذي أعطته مادام هذا الوصف لم يؤسس على غير الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع .
- ٢ - متى اقتنعت محكمة الموضوع بأن ما وقع من المتهم كان اشتراكا في قتل اقترنت به جناية أخرى وطبقت المادتان ١٩٨ و ١٩٩ فقرة ثانية و ١٩٩ ع وأوقعت بالمتهمين جميعا عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بوصف انهم شركاء لمجهول من بينهم في جناية القتل المقترن بالجناية الأخرى فليس عليها بعد ذلك أن تعرض لعقوبة كل من الجريمتين إذ لا دخل لايهما في العقوبة الواجب تطبيقها في هذه الحالة .

القتل العمد كانت نتيجة محتملة لاتفاق المتهمين على
على السرقة فهم جميعا مسئولون عن جريمة القتل
العمد وطبقت المادة ٤٣ عقوبات .

« وحيث ان المحكمة لم تفعل سوى انها أعطت
الوقائع المعروضة عليها وصفها القانوني الصحيح
الامر الذي لاشك انها تملكه وما كانت في حاجة
الى ان تلقت الدفاع الى ذلك ما دامت لم تخرج
في الوصف الذي أعطته للجريمة عن الوقائع التي
عرضت عليها وتناول الدفاع الكلام عليها .

عن الوجه الثاني

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني ان الحكم
يبين ما اذا كانت العقوبة التي توقعت على الطاعن
هي عن جريمة القتل العمد والسرقة بالا كراه معا
أو عن احدهما فقط مع ان هذا البيان واجب قانونا .
« وحيث ان محكمة الموضوع إذا اقتضت بأن
ما وقع من الطاعن وزملائه كان اشتراكا في قتل
اقرنت به جناية أخرى طبقت المادتين ١٩٨/٢
و ١٩٩ عقوبات وأوقعت بالمتهمين بصفقتهم شركاء
في القتل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المخولة
بالمادة ١٩٩ المذكورة في مثل هذه الصورة وما
كان هناك مع هذا التطبيق الصحيح من داع لأن
تعرض محكمة الموضوع للنظر في عقوبة كل من
الجرمين وتعيين ما أرادت تطبيقه منهما لأن العقوبة
واحدة عنهما معا ولذا يكون اعتراض الطاعن
في غير محله .

عن الوجه الثالث

« وحيث ان مبنى هذا الوجه هو ان المحكمة
اخلت بحقوق الدفاع بعدم ردها على ما تمسك به
من المطاعن فيما قرره بعض الشهود .
« وحيث ان كل ما جاء بهذا الوجه مردود
لتعلقه بتقدير الأدلة المعروضة على المحكمة فاذا

أخذت بما قرره فان معنى ذلك انها لم ترفى التجريح
ما يؤثر في صدق شهادتهم وفي هذا ما يكفي ردا
على ما وجه لأقوال الشهود من مطاعن .

(طعن حسن عبده سالم وآخرين ضد النيابة وأخرى مدعية
مدنى رقم ٢٠٥٥ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة)

١٢٤

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤

متهمة . سنة . اغفال ذكرها بالحكم . متى لا يكون مبطلا ؟
(المواد ١٩٩ تحقيق ٤٢ تشكيل ٥٠ و ٦٠ ع)

المبدأ القانوني

لا تأثير لاغفال الحكم ذكر سن المتهم
مادامت الجريمة التي يحاكم من أجلها هي جنحة
تزوير مما لا تتأثر عقوبتها وجوبا بصغر سن
المتهم ومادام المتهم لم يدع أن سنه الحقيقية
تجعله غير مسئول قانونا عما يرتكبه من الجرائم

المحكمة

« من حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه
الطعن المقدمة من الطاعن الأول أنه لم يذكر في
محضر الجلسة وفي الحكم سن الطاعن حتى يتسنى
للحكم المطعون فيه تطبيق المواد القانونية الواجب
محاكمته بها وبذلك يكون هذا الحكم باطلا بطلانا
جوهريا .

« ومن حيث انه لا تأثير لاغفال الحكم سن
الطاعن لأن الجريمة التي يحاكم من أجلها وهي
جنحة تزوير لا تتأثر عقوبتها بما بصغر سن المتهم
على فرض أنه صغير ولأن الطاعن لا يدعى أن
سنه الحقيقية تجعله غير مسئول قانونا عما يرتكبه
من الجرائم ولذلك لا تكون له مصلحة في إثارة
هذا الطعن ويتعين رفضه .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثاني أن الحكم

المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة التي صار اثباتها فيه إذ أنه ثابت من شهادة محمد علي الجعفرى وحافظ محمد دليل التي اتخذها الحكم أساسا له في ادانة الطاعن عن اشتراكه في التزوير أن السند المطعون فيه حرر بمبلغ ثلاثة جنهيات بمعرفة متهم آخر وتوقع عليه من الطاعن بصفة شاهد في مجلس العقد فيكون توقيعه حصل قبل الاضافة ولا يكون شريكا ومساعد للزور لأن الشاهد أصبح بعيدا عن السند وكل تغيير يحدث فيه لا يسأل عنه .

« ومن حيث ان هذا الوجه ليس في الحقيقة الا مناقشة موضوعية للوقائع التي ثبتت للمحكمة وهي اشتراك الطاعن فعلا في التغيير الذي طرأ على السند باتفاقه ومساعدته ومثل هذا الوجه لا يجوز رفعه لمحكمة النقض لأن حكم محكمة الموضوع فيه نهائي ولا رقابة عليه .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثالث ان الوقائع التي اثبتها الحكم المطعون فيه متناقضة لما استنتجته المحكمة منها بالنسبة للطاعن مناقضة ظاهرة ومحكمة النقض ان تعطى للوقائع معناها الحقيقي وتصحيح الخطأ الذي وقع في تطبيق القانون .

« ومن حيث ان الطاعن لم يبين الوقائع التي يقول انها متناقضة مع النتيجة التي استخلصتها المحكمة اما ما ذكره الحكم من شهادة شاهدي الاثبات بأن أصل السند كان بمبلغ ثلاثة جنهيات وان الطاعن شهد عليه فلا يتنافى مع تصور ان هذا الطاعن نفسه يشترك في تزويره فيما بعد

« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع ان الحكم المطعون فيه لم يبين كيفية الاشتراك المنسوب للطاعن بيانا كافيا .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اثبت ان الطاعن اشترك مع آخر في ارتكاب الجريمة بطريق

الاتفاق والمساعدة بأن شهد على السند وفي هذا ما يكفي لبيان اركان جريمة الاشتراك المنسوبة للطاعن .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الخامس ان الوقائع المبينة في الحكم لا تتفق مع النتيجة التي استخلصها قاضي الموضوع لان الثابت فيه ان الطاعن وقع على السند بصفة شاهد وعلى قيمته الحقيقية المعترف بها من المدعى المدني ولم يثبت في الحكم ان الطاعن كانت له يد في التزوير المدعى به الذي حدث بعد تحرير السند ولم يثبت في الحكم كيفية المساعدة التي قام بها الطاعن ولذلك يكون الحكم باطلا بطلانا جوهريا . « ومن حيث ان هذا الوجه ليس بالمتكرارا للاوجه السابقة التي ظهر فسادها وعدم ارتكازها على أساس فيتعين رفضها جميعا .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن المقدمة من الطاعنة الثانية ان الوقائع التي أثبتها الحكم مناقضة بعضها بعضا حيث ذكر فيه ان شاهدي الاثبات وان كانت شهادتهما متناقضة ومختلفة عن بعضها الا أنه اعتبرها دليلا على التزوير .

« ومن حيث ان هذا الوجه غير صحيح لان الحكم لم يثبت حصول التناقض في شهادة شاهدي الاثبات كما تدعى الطاعنة .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثاني ان الحكم المطعون فيه دلل على ان التزوير واقع في سند بمبلغ ثلاثة جنهيات وجعل ٩٣ جنهيا على ان جسم هذا السند لم يكن له وجود في الأوراق حيث قرر المجنى عليه بصراحة بأن السند المحرر بمبلغ ثلاثة جنهيات قد مزق امامه « ومن حيث ان هذا الوجه غير صحيح ايضا لان الحكم المطعون فيه أثبت ان المحكمة اطلعت على السند واستظهرت فيه التزوير ماديا وبينت مشاهداتها فيه .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان الحكم المطعون فيه ذكر ان تزوير السند ظاهر من

مشاهدات رأتها المحكمة ولكن الدليل على وجود هذه المشاهدات ابتر ولا يكون اثبات صحتها الا من ذوى الفن ليقتنع كل مطلع بتزوير السند او صحتها .
« ومن حيث ان لمحكمة الموضوع ان تستند على مشاهداتها وهي ليست ملزمة قانونا بنذب خبير متى اطمانت الى صحة مشاهدتها بنفسها .
« ومن حيث ان مبنى الوجه الرابع ان الحكم اثبت استنتاجا لا يتفق مع الوقائع .

« ومن حيث ان الطاعنة لم تبين في هذا الوجه الوقائع التي تخالف النتيجة التي استخلصتها منها محكمة الموضوع كما تدعى الطاعنة فيكون هذا الوجه على غير أساس ويتعين رفض الطعن برمته .
(طعن سيف محمد بدر وأخرى ضد النيابة وآخر مدع مدني رقم ٢٠٥٧ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة)

١٢٥

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . تبين هذه الجريمة
أو عدم تبينها . عقاب . (المادتان ٣٢٤ و ٤٣٢٦)

المبدأ القانوني

سواء كانت نية المتهم الاجرامية من الدخول في منزل غيره قد تبينت بما ظهر من رغبته في ارتكاب الزنا أم كانت لم تبين فالعقاب واجب في الحالتين لأن نص المادة ٣٢٤ عام يشملهما معاً .

المحكمة

« حيث ان محصل أوجه الطعن هو ان المادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ لا تطبقان الا في حالة ما إذا كانت نية المتهم في ارتكاب جريمة ما غير واضحة وبما انه ظاهر من وقائع الحكم واسبابه ان الطاعن وجد ليلاً مع امرأة في دهليز الدار في حالة مريبة فنيته كانت اذن ظاهرة وهي ارتكاب جريمة الزنا فلا

محل اذن لتطبيق هاتين المادتين ولا يبقى بعد ذلك الا الشروع في الزنا وهو فعل لا عقاب عليه .
« وحيث ان ما اثبتته الحكم المطعون فيه من الوقائع هو ان الطاعن دخل منزل أبو زيد احمّد حمدي ليلا فاضبطه صاحب المنزل في الساعة الرابعة واستخلصت المحكمة من هذه الظروف ان الطاعن كان يقصد ارتكاب جريمة لم يعينها الحكم فأوقعت عليه العقوبة المنصوص عليها في المادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ عقوبات .

« وحيث انه سواء كانت نية الطاعن الاجرامية من الدخول في المنزل قد تبينت بما كان منه من الرغبة في ارتكاب الزنا أم لم تبين فان العقاب واجب حتماً لأن نص المادة ٣٢٤ عام يشمل الحالتين معاً .

(طعن حافظ احمد قناوى ضد النيابة رقم ٣٤ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

١٢٦

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤

- ١ - دليل . تقديره . سلطة قاضى الموضوع في ذلك .
- ٢ - شهادة . تجزئة أقوال الشاهد . الأخذ ببعضها واطراح البعض الآخر . سلطة محكمة الموضوع في ذلك .

المبادئ القانونية

١ - تقدير الدليل من شأن قاضى الموضوع وخاضع لسلطانه مادام موجب الوقائع التي أثبتتها في حكمه لا يتنافى مع رأى الذى خلص اليه .

٢ - من حق محكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وتأخذ منها ما تراه جديراً بالتصديق وتطرح ما لا تطمئن اليه . ولا حرج عليها في ذلك إذ هي صاحبة السلطة المطلقة في وزن أقوال الشاهد وتقدير قيمتها

ومبلغ مطابقتها للحقيقة ، ورأيها في ذلك كله هو الرأي الفصل ولا رقيب عليها فيه .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن محكمة الموضوع لم تسمع شهود النفي الذين تقدم بهم الطاعن .

« ومن حيث انه بالاطلاع على محضر الجلسة يرى ان المحكمة سمعت اقوال من حضر من شهود النفي ولم يثبت بالمحضر ان الطاعن او الدفاع عنه طلب من المحكمة التأجيل لسماع من لم يحضر او لسماع من يرى عدم امكان الاستغناء عنه منهم فاذا كانت المحكمة قد انتقلت بعد ذلك فورا الى سماع مرافعة النيابة كما هو الثابت بالأوراق فلا يمكن ان يعد ذلك منها إخلالا بحقوق الدفاع .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه اعتمد على الكشف الطبي في اثبات التهمة على الطاعن مع أن هذا الكشف لا يثبت عليه التهمة بل ينفيها عنه فقد جاء به أن اتجاه المقدوف الناري كان من اليمين إلى اليسار وأنه كان من أعلى إلى أسفل قليلا جدا . على حين أن الذي انبته الحكم من وقائع القضية أن المجنى عليه كان راكبا حارا وأن اطلاق النار كان من شخص واقف على الجسر ومتى كان هذا هو الوضع الحقيقي للسألة وجب أن يكون اتجاه العيار من أسفل إلى أعلى وهذا لا يتفق وما أثبتته الكشف الطبي .

« ومن حيث ان هذا البحث متعلق بالموضوع وخاضع لتقدير محكمة الجنايات وليس فيما اثبتته الحكم من الوقائع ما يقطع بوقوع التعارض بين هذه الوقائع وما قرره الكشف الطبي من نتائج ومادام الأمر كذلك فلا حرج على محكمة الموضوع في استخلاص النتيجة التي انتهت اليها .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث أن الحكم

اعتمد على اقوال المجنى عليه وابنته مع انه لم يأخذ باقوالها فيما يتعلق بالشخص الآخر الذي كان متهما مع الطاعن

« ومن حيث ان من حق محكمة الموضوع تجزئة اقوال الشاهد الواحد والاخذ منها بما تراه جديرا بالتصديق واطراح ما لا تطمئن اليه منها ولا حرج عليها في ذلك إذ هي صاحبة السلطة المطلقة في وزن اقوال الشاهد وتقدير قيمتها ومبلغ مطابقتها للحقيقة ورأيها في ذلك كله هو القول الفصل ولا رقيب عليها فيه

« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع ان المحكمة اعتمدت في اثبات سبق الاصرار على اقوال اخي القتل مع ثبوت كذبها .

« ومن حيث ان هذا الوجه ملحق بما سبقه إذ أنه متعلق بأمر يرجع الرأي فيه إلى تقدير محكمة الموضوع فلا محل للخوض فيه امام هذه المحكمة . (طعن تمام ابو بكر ضد النيابة رقم ٣٧ سنة ٥٠ بالهيئة السابقة)

١٢٧

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤

إثبات . اعتراف المتهم . الاخذ به . جواره .

المبدأ القانوني

الاعتراف من أقوى الأدلة التي يصح للحكمة أن تأخذ بها وأن تعتمد عليه في حكمها متى اطمانت الى صحته فاذا اعترف المتهم باصراره السابق على قتل المجنى عليه وترصده له فليست المحكمة بعد ذلك بحاجة الى اثبات توافر هذين الظرفين .

المحكمة

« من حيث ان محصل وجهي الطعن ان الحكم المطعون فيه اثبت ان سبق الاصرار والترصد متوافران من اعتراف المتهم ولم يذكر الحكم مصدر هذا الاعتراف إذ بالرجوع إلى محضر

الجلسة يبين ان المتهم لم يعترف مطلقا بالترصص وكل ما قاله انه كان في الامام الشافعي وقابل المجنى عليه في الطريق عند السيدة عائشة ويستفاد من ذلك ان المتهم قابل المجنى عليه بطريق الصدقة ولم يترصص له أو يترصد لانه لا يعرف الا ما كن التي يتردد عليها المجنى عليه خصوصا وان هذا الأخير بائع متجول لا يعرف له مكان يستقر فيه اما بالنسبة لسبق الاصرار فارتكان الحكم في توفره على اعتراف المتهم لا يكفي لاثبات ظرف التشديد إذ يجب بيان الأدلة على الاصرار يانا كافيا في الحكم والا كان منقوضا .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اثبت ان التهمة المنسوبة إلى المتهم قد ثبتت عليه من اعترافه اعترافا صريحا امام النيابة وامام حضرة قاضي الاحالة وامام المحكمة ويتلخص اعترافه في ان القتل كان قتل اخاه منذ أربع سنوات واتهم هو واخوه ولكن التهمة لم تثبت عليهما ف قضى ببراءتهما ولكنه أي الطاعن علم بأن القاتل لا أخيه هو المجنى عليه (بكر جبر سيد) وأخذ الناس يعيرونه لعدم التأثر لأخيه فأصر على القتل وصمم عليه دفعا لذلك العار الذي لحق به من اهالي بلده والبلاد المجاورة لحضر قبل الحادثة بخمسة عشر يوما وعلم بأن القتل يسكن بجهة عرب اليسار وانه اعتاد ان يمر بمحل الحادثة لبيع ما كولات فترصص له بالطريق وقله وقد تأيد هذا الاعتراف بضبط المتهم متلبسا بجريمته بمعرفة السيد احمد الجزار الذي قرر بأنه كان جالسا على مقربة من مكان الحادثة فسمع استغاثة فجرى نحوها وشاهد المتهم والقتيل متماسكين ومع المتهم سكين بمحدين يحاول القتل ان ينتزعها منه فضبط المتهم وامسكه بالسكين وقد أقر له المتهم بانه هو الذي طعن القتل وانه كان مترصصا له من قبل .

وحيث انه يظهر مما تقدم ان الحكم المطعون فيه بين مصدر اعتراف المتهم وهو تحقيق النيابة وقاضي الاحالة وتحقيق المحكمة وبالرجوع إلى محضر الجلسة يبين منه ان المتهم قال (انا ضربته أي المجنى عليه لانه طغ أخى بالنار) ثم قرر سبب الحادثة وانه حضر مصر قبل العيد الكبير ولما سمع ان المتهم في مصر ويقول انه (عمل وسوى) فهو أي المتهم حضر من المرة لان هذا عار عندنا ان تتركه وان السكين كانت معه ولم يحضرها مخصوص ولما وجد المجنى عليه ماشيا عند السيدة عائشة عند الزرائب وهو كان في الامام الشافعي فقابلته وحصل منه ما حصل واجاب على سؤال المحكمة هل كان يريد قتله بأن قال (كنت عاوز اقله ولما ضربته لم اتحرك من مكاني) ثم اجاب على سؤال آخر . ألم تقل في التحقيق انك عرفت خط سيره وانك ذهبت لتتظره هناك أجاب بقوله (قلت ذلك) ثم قال ردا على سؤال آخر (ضربته على طول ولم اكلمه وكنت ناوى بضربه لانه قتل اخي وهذه أكبر معرة عندنا) ويظهر من كل ذلك ان الطاعن اعترف اعترافا صريحا امام المحكمة بسبق الاصرار والترصد خلافا لما يدعيه الآن اما ما ذهب اليه من انه لا يكفي في اثبات سبق الاصرار الارتكان على اعتراف المتهم وانه يجب بيان الأدلة على هذا الاصرار يانا كافيا فلا أساس لذلك القول من القانون لان الاعتراف من أقوى الأدلة التي يمكن للمحكمة الأخذ بها ولها ان تعتمد عليه في حكمها متى اطمأنت اليه وعلى ذلك يتعين رفض هذا الطعن .

(طعن عبد المغيث حسين جاد المولى ضد النيابة رقم ٤٠ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

١٢٨

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤

- ١ - مفرقات . بارود . متى يعتبر مفرقا بما يدخل تحت حكم المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات .
- ٢ - نقض وإبرام . محكوم عليه لم يطعن على الحكم بطريق النقض . الطعن فيه من النيابة . نقض الحكم . استفادة المحكوم عليه من نقضه . (المواد ٢٢٩ و ٢٣١ و ٢٣٢ تحقيق)

المبادئ القانونية

- ١ - إن البارود ولو أنه يدخل ضمن المفرقات التي نصت عليها المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات إلا أنه لا يصح اعتباره كذلك إلا إذا كان المقدار المضبوط منه بكمية وافرة بحيث يمكن أن تحدث الفرقعة إذا ما أشعلت وحدها دون حبسها في مظروف .
- ٢ - للمحكوم عليه الذي لم يطعن بطريق النقض في الحكم الصادر ضده أن يستفيد قانونا من الطعن المرفوع من النيابة العامة إذا قضت محكمة النقض الحكم على اعتبار أن الواقعة المسندة إلى المتهم لا عقاب عليها قانونا فإذا كان الحكم المنقوض قد أوقع على المتهم عقوبة واحدة على تهمة إحراز بارود وتهمة إحراز سلاح ناري بدون رخصة وكان مقدار البارود المضبوط عنده لا يصح العقاب عليه قانونا فله محكمة النقض أن تعدل العقوبة المقررة بها عن التهمتين وتوقع العقوبة المناسبة للتهمة الأخرى الثابتة قبله .

المحكمة

« من حيث أن مبنى الطعن المرفوع من النيابة العامة أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بحبس المتهم شهرين عن تهمة إحرازه سلاحا بدون رخصة

ومفرقات أى بارودا بدون رخصة قد اخطأ في تطبيق القانون لأن المادة ٣١٧ من قانون العقوبات مكررة تعاقب على إحراز المفرقات بدون رخصة بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على ثلثمائة فكان من المتعين على محكمة الموضوع توقيع هذه العقوبة .

« ومن حيث أن النيابة العامة نسبت للتهمة ثلاث تهم الأولى أنه احرز سلاحا ناريا بدون رخصة والثانية أنه احرز هذا السلاح وحمله حالة كونه منذرا مشبوها بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٣ من مركز فوه بنمرة ١١ والثالثة أنه احرز مواد مفرقة أى بارودا بدون تصريح وبذلك طلبت محاكمته عنها فتقضت محكمة أول درجة بحبسه ستة أشهر مع الشغل وتغريمه ثلاثين جنيها والمصادرة عن التهم الثلاث فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق الاستئناف وقضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل عن التهمتين الأولى والثالثة وحبسه شهرين مع الشغل عن التهمة الثانية فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بشأن ما قضى به عن التهمة الثالثة للأسباب المتقدم ذكرها .

« ومن حيث أن البارود ولو أنه يدخل بصفة عامة ضمن المفرقات التي نصت عليها المادة ٣١٧ من قانون العقوبات مكررة إلا أنه لا يمكن أن يعتبر منها إلا إذا كان بكمية وفيرة بحيث تحدث الفرقعة إذا ما أشعلت وحدها بدون أن تحبس في مظروف » ومن حيث أن مقدار المضبوط من البارود في الدعوى الحالية ضئيل جدا إذ أنه وجد داخل « حق » فلا يمكن أن يعد من قيل المفرقات طبقا

لاحكام المادة سالفه الذكر ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بادانة الطاعن عن هذه التهمة قد اخطأ في تطبيق القانون فيتعين نقضه في هذا الشأن

وبراءة المتهم من هذه التهمة وهو وإن لم يطعن بطريق النقض الا انه يستفيد قانونا من الطعن المرفوع من النيابة العامة .

«ومن حيث ان المحكمة الاستئنافية عاقبت المتهم بحبسه شهرا عن تهمة احراز البارود متقدمة الذكر وعن تهمة احراز سلاح ناري بدون رخصة ونظرا الى ان الحكم المطعون فيه وجد في غير محله بالنسبة لتهمة احراز المفرقات فيتعين تعديل العقوبة المقررة بها عن التهمتين المذكورتين والاكتفاء بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش عن تهمة احراز السلاح بدون رخصة .

(طعن النيابة ضد صاوي محمد الجبيني رقم ٤٧ سنة ١٩٣٤ من الهيئة السابقة)

١٢٩

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤

استئناف . حكم غيابي . المعارضة فيما من المتهم . استئناف النيابة للحكم الغيابي ، متى يعتبر انه ظل قائما ؟

المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن استئناف النيابة للحكم الغيابي يظل قائما إذا تأيد هذا الحكم بعد المعارضة فيه أما إذا عدل الحكم أو قضى بالبراءة وجب تجديد الاستئناف إذا رأت النيابة لزوماً لذلك .

المحكمة

« حيث ان الطعن يتحصل في ان محكمة اول درجة حكمت عليه غيابيا في الدعوى الحالية بتاريخ اول نوفمبر سنة ١٩٣٣ بحبسه ستة شهور مع الشغل فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ - وأنه هو - أي الطاعن - عارض من جهة في ذلك الحكم فقضى في المعارضة بالتعديل والاكتفاء بحبسه اربعة شهور مع الشغل وذلك بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٣٤ - فاستأنف

الطاعن هذا الحكم الاخير دون النيابة العامة التي اكتفت باستئنافها السابق حصوله بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وان المحكمة الاستئنافية حكمت بتاريخ ٢٩ اغسطس سنة ١٩٣٤ بقبول الاستئنافين المقدمين من النيابة والطاعن شكلا وتعديل الحكم المستأنف وحبس الطاعن ستة شهور مع الشغل - ويقول الطاعن ان هذا الذي اجرته المحكمة الاستئنافية يتعارض مع ما استقرت عليه احكام محكمة النقض في مثل هذه الحالة .

« وحيث ان قضاء محكمة النقض قد استقر فعلا على ان استئناف النيابة للحكم الغيابي يظل قائما اذا تأيد هذا الحكم بعد المعارضة فيه . اما اذا عدل الحكم او قضى بالبراءة وجب تجديد الاستئناف اذا رأت النيابة لزوماً لذلك

« وحيث انه بناء على ذلك ونظرا لما حصل عقب المعارضة من تعديل الحكم وتخفيض مدة الحبس من ستة شهور الى اربعة شهور لم يكن من الجائز - والنيابة العامة لم تجدد استئنافها - ان تعتبر المحكمة الاستئنافية استئناف النيابة السابق قائما بل كان الواجب عليها الا تعول الاعلى الاستئناف المرفوع من الطاعن وحده - وواضح انه لم يكن لها وقتئذ تشديد العقوبة وانما كان لها فقط اما ان تقضى بالبراءة واما ان تخفض العقوبة المحكوم بها ابتدائيا واما - وهي اسوأ حالة بالنسبة للمتهم المستأنف - ان تؤيد الحكم المستأنف

« وبما انه قد تبين مما سلف ذكره ان المحكمة الاستئنافية لم ترتفع العقوبة المحكوم بها ابتدائيا ولا حتى تأييدها وانما كان اتجاهها الى التشديد فرفعت مدة الحبس من اربعة شهور الى ستة فالواجب الآن هو ارجاع الحالة الى ما كانت عليه وقت استئناف الطاعن

« وحيث انه مما تقدم يرى ان الطعن الحالي

في محله موضوعا وعليه يتعين نقض الحكم المطعون فيه واعتبار استئناف النيابة العامة السابق حصوله بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ غير قائم وقبول استئناف الطاعن شكلا والحكم في موضوعه برفضه وبتأييد الحكم المستأنف الصادر في المعارضة بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٣٤ والقاضي بحبسه أربعة شهور مع الشغل

(طعن محمد اسماعيل ضد النيابة رقم ٥٥ سنة ٥ ق رثامة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والمنة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة ومصطفى محمد بك وزى برزى بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد نور بك مستشارين والاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف)

١٣٠

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤

خيانة أمانة . ارسال مبلغ الى المتهم بصفته وكيلًا عن فرع البنك لتوصيله الى البنك العام . خروجه من خدمة البنك وقت الارسال . اختلاس (المادة ٢٩٦ ع)

المبدأ القانوني

إذا كان اثبات بالحكم أن المبلغ المختلس إنما أرسله صاحبه الى المتهم بصفته وكيلًا لبنك كذا فرع كذا بقصد توصيله إلى البنك العام بمصر والمتهم وقت هذا الارسال كان قد خرج من خدمة البنك فهذا الخروج لا يمنع من أن صاحب المبلغ أرسله اليه على اعتقاد منه أنه لازال في خدمة البنك وأنه طلب اليه فعلا أن يستعمل المبلغ في أمر معين هو ارساله للبنك بمصر . والمتهم في ذاك الوقت كان في هذا الصدد وكيلًا للمجنى عليه بلا أجره كما كان في اعتقاد هذا المجنى عليه وكيلًا للبنك . ولا شك أن اختلاسه للمبلغ سواء اعتبر وكيلًا عن المرسل أو عن البنك فيه خيانة أمانة مما يعاقب عليه بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

المحكم

« حيث ان مبنى الوجه الأول قصور الحكم في بيان أركان الجريمة إذ الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه ورد به ان عدم اقامة الدليل من الطاعن على ايصاله المبلغ المدعى باختلاسه الى البنك يعتبر تبديدا مع ان الطاعن ليس مكلفا باقامة هذا الدليل بل المكلف بأقامته هو سلطة الاتهام ولم يثبت بالحكم ان الطاعن قد استبقى هذا المبلغ بطرفه ليضمه لنفسه هذا الأمر الذى يتعين اثباته لا مكان توفر أركان الجريمة إذ عدم توصيل المبلغ للبنك قد يكون بغير قصد جنائي

« وحيث ان الحكم الابتدائي الذى تأيد بالحكم المطعون فيه ذكر ان احمد عبد الهادى قرر ان ابنه فتحى أرسل الى الطاعن بصفته وكيلًا لبنك مسعود وصالح وشركاهم فرع مغاغة في ٣ ابريل سنة ١٩٣١ مبلغ ٥٠٠ مليم باذن بوسته قيمة قسط سند عقارى ليرسله الطاعن الى البنك بمصر فلم يرد منه ايصال فأرسل اليه خطابا موصى عليه بالبريد المستعجل فلم يرد الرد فاستعلم من مصلحة البريد فعلم ان المبلغ صرف للطاعن وذكر الحكم أيضا « ان الطاعن أقر بحضور البوليس بوصول المبلغ له وبأنه ترك خدمة البنك بعد ان أوصل اليه المبلغ ولكنه لم يقدم دليلا على قوله هذا الذى كذبه فيه اسرائيل افندى صالح (الموظف بالبنك) الذى قرر ان المتهم فصل من البنك في أول يناير سنة ١٩٣١ وانه بعد فصله أخذ في تحصيل نقود من الناس بدون علم البنك » .

« وحيث ان سياق الحكم في عباراته المتقدمة دال بوضوح على ان الطاعن قد استلم المبلغ فعلا ولم يوصله للبنك وما ذكره الحكم من قوله ان الطاعن بعد فصله من البنك من أول يناير سنة ١٩٣١ أخذ يحصل نقوداً من الناس بدون علم

البنك فيه الاشارة الكافية الى انه استبقى هذا المبلغ بغيره لنفسه واذن يكون هذا الوجه الأول متعين الرفض .

« وحيث ان مبنى الوجه الثانى ان المحكمة الاستئنافية رأت ضرورة سماع أحد الشهود وبعد ان سمعته رأت سماع شاهد آخر غير انها استغنت عن سماع هذا الشاهد الآخر فكان جديراً بها أن تذكر في حكمها شيئاً عن الشهادة التى سمعتها وان تسبب استغناءها عن سماع الشاهد الثانى لكنها لم تذكر شيئاً عن كل ذلك فحكمها باطل . ومن جهة أخرى فان المجنى عليه قبل المبلغ وحرر به ايضاً لا تقدم للمحكمة ومع ان هذا ظرف مخفف فان المحكمة لم تعره التفاتاً .

« وحيث انه بالاطلاع على محضر الجلسة وجد ان الطاعن طلب الى المحكمة ان تسمع شهادة شاهد نفي يدعى حبيب نصر فكلفت المحكمة باعلانه فلم يحضر فى الجلسة المحددة فحكمت عليه بالغرامة وكلفت النيابة باعلانه فحضر فسمعت فلم تكن شهادته لمصلحة الطاعن بل كانت ضده فعاد الطاعن يقول للمحكمة ان له شاهداً آخر يدعى عزيز نصر فكلفت المحكمة باعلانه وأجلت القضية فلم يعلنه فحصلت المرافعة ولم يتمسك الطاعن ولا محاميه بالتأجيل ثانية لاعلان الشاهد فحكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ولاشئ من تلك الاجراءات غير صحيح . اما ما يقوله الطاعن من انه دفع المبلغ للمجنى عليه وان هذا ظرف مخفف فان هذا لا يصلح سبباً للطعن إذ دفعه المبلغ بعد تمام الجريمة وتام تحقيقها لا يخله من مسئوليتها .

« وحيث ان محصل الوجه الثالث ان الطاعن فصل من البنك فى أول يناير سنة ١٩٣١ وتاريخ الحادثة ٣ ابريل سنة ١٩٣١ فوكالته عن البنك كانت إذن متفية ويكون تطبيق المادة ٢٥٦ من

قانون العقوبات فى غير محله لأن التسليم لم يحصل بناء على عقد من عقود الامانة واذا كان الحكم قصر فى بيان ذلك فهو تقصير معيب يبطله .

« وحيث ان الثابت بالحكم أن المبلغ المختلس انما أرسله صاحبه الى الطاعن بصفته وكيلاً لبنك مسعود صالح وشركاهم بفرع مغاغة بقصد ارساله للبنك بمصر . فاذا كان الطاعن فى وقت هذا الارسال قد كان خرج من خدمة البنك فهذا الخروج لا يمنع من ان صاحب المبلغ أرسله اليه على اعتقاد منه انه لا زال فى خدمة البنك وانه طلب إليه فعلاً ان يستعمل المبلغ فى أمر معين هو إرساله للبنك بمصر فالطاعن فى ذاك الوقت كان فى هذا الصدد وكيلاً للمجنى عليه بلا أجر كما كان فى اعتقاد هذا المجنى عليه وكيلاً للبنك . ولا شك ان اختلاسه للمبلغ سواء اعتبر وكيلاً عن فتحى احمد عبد الهادى أو عن البنك فيه خيانة امانة مما يعاقب عليه بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات . واذا كانت محكمة الموضوع قررت فى نتيجة حكمها عند كلامها على وصف التهمة التى ثبتت لها - أنه اختلس المبلغ المذكور (المرسل إليه بطريق البريد من فتحى احمد عبد الهادى واستلمه من مصلحة البريد وذلك على سبيل الوكالة عن بنك مسعود صالح وشركاهم الخ) هذا الذكر الذى يفيد ان المجنى عليه هو بنك مسعود المذكور فان هذا التحديد لا شأن للمتهم به إذ الاختلاس وقع منه على كل حال بحسب بيانات الحكم السابقة الاشارة إليها سواء أكان المجنى عليه هو بنك مسعود أم كان هو فتحى احمد عبد الهادى .

(طعن ذى جرجس حنا ضد النيابة رقم ٦٨ سنة ٥ ق بالمحكمة السابقة)

١٣١

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤

١ - حرمة المنازل تفتيش منزل متهم . الاذن به . وجوب

اثبات هذا الاذن كتابته . الدفع بطلان التفتيش

الحاصل على غير حكم القانون . من الدفوع المتعلقة

بالنظام العام . (المواد ١٨ و ٣٠ و ١ / ٢٣٦ و

تحقيق و ١١٢ ع)

٢ - دفع . الدفع بعدم وجود ارتباط بين بعض المتهمين وبعض

الآخر . دفع موضوعي (المادتان ٢٢٩ و ٢٣٦ تحقيق)

المبادئ القانونية

١ - إن دخول رجال الحفظ منزل أحد

الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح

أو بغير إذن السلطة القضائية المختصة أمر

محظور بل ومعاقب عليه قانوناً . والاذن المشار

اليه يجب أن يكون ثابتاً بالكتابة ولا يكفي

فيه الترخيص الشفوي لأن من القواعد العامة

أن اجراءات التحقيق والأوامر الصادرة

بشأنه يجب اثباتها بالكتابة لكي تبقى حجة

يعامل الموظفون - الأمر من منهم والمؤتمرون -

بمقتضاها وتكون أساساً صالحاً لما يبنى عليه

من النتائج . فاذا أقر وكيل النيابة بالجلسة بأنه

أذن رجال البوليس شفويًا بتفتيش منزل

متهم واعتبرت المحكمة هذا التفتيش حاصلاً

وفق القانون ، فهذا يبطل حكمها . والدفع

بطلان التفتيش الحاصل على هذه الصورة

هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام فيجوز

التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى

٢ - الدفع بعدم وجود ارتباط بين بعض

المتهمين وبين البعض الآخر في ارتكاب فعل واحد

بعينه ليس دفعاً قانونياً بل هو دفع موضوعي

يجب على من يتمسك به أن يديه أمام محكمة

الموضوع ، فاذا فاته ابدأؤه أمامها فلا يحق له

أزثيره أمام محكمة النقض .

المحكمة

عن مطعن الطاعن الاول محمد مصطفى نافع

عن الوجه الاول

« من حيث ان مبنى الوجه الاول هو ان التحقيقات

بدأت باجراءات تفتيش ضد الطاعن حصلت بمعرفة

رجال البوليس بدون أن يكون لديهم إذن من قبل

النيابة وقد دفع الطاعن بطلان هذا التفتيش لدى

محكمة أول درجة إلا انها لم تعول على دفعه هذا

لسيين - ولا - سقوط حق الطاعن في التمسك بهذا

البطلان لعدم ابدائه قبل سماع شهادة الشهود عملاً

بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات - ثانياً -

أن تمثل النيابة العمومية المترافع صرح بأنه هو الذي

أمر باجراء هذا التفتيش ويقول الطاعن ان بطلان

التفتيش هنا متعلق بالنظام العام فلا يسقط حق التمسك

به في أية حالة كانت عليها الدعوى ويقول ايضا

ان ماقرره تمثل النيابة في الجلسة من انه أمر شفويًا

بالتفتيش ليس من شأنه ازالة هذا البطلان .

« وحيث انه سبق لهذه المحكمة ان قررت غير

مرة ان دخول رجال الحفظ منزل احد الافراد

وتفتيشه بغير اذنه ورضائه الصريح او بغير إذن

السلطة القضائية المختصة أمر محظور بل ومعاقب

عليه قانوناً (مادتي ٥ و ٣٠ فقرة أولى من قانون

تحقيق الجنايات و ١١٢ من قانون العقوبات)

اما هذا الاذن الذي يحتم القانون حصول من

ندب للتفتيش عليه من الجهة المختصة فيجب ان

يكون بالكتابة ولا يكفي فيه الترخيص الشفوي

لان من القواعد العامة ان اجراءات التحقيق

ضده أدلة أخرى استخلصها من ضبط عينات الهروين في إحدى حقائبه كسلف ومن اقرار بعض المتهمين عليه اقرارا رأته المحكمة صادقا ومن شهادة الشهود وحادث الباخرة بلسنا الى غير ذلك مما يؤدي في مجموعه الى الاقتناع بصحة ما هو مسند الى الطاعن فلا فائدة له اذن في إثارة البطلان المتعاق بمحاضر التفتيش .

عن الومع الثاني

« وحيث ان حصل هذا الوجه هو ان النيابة اتهمت الطاعن بأنه استورد من الخارج المواد المخدرة في خلال السنوات الثلاث السابقة على رفع الدعوى وهي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ فكان دفاعه ان الوقائع التي تقدمت بها النيابة للتدليل على صحة اتهامه قد أثبت التحقيق انها من مدة سابقة على سنة ١٩٢٩ فمن الخطأ في التطبيق ان يأخذ الحكم بحريرة مضى على وقوعها أكثر من ثلاث سنوات .

« وحيث ان كل ما عرض له الحكم المطعون فيه من الوقائع التي أخذ بها الطاعن هو ما كان من استجلايه الحشيش في سنة ١٩٣١ وقد بين الحكم في جلاء ان الحوادث التي عوقب الطاعن من أجلها لم تمض عليها المدة القانونية المسقطة للدعوى العمومية .

عن الومع الثالث

« وحيث ان حصل هذا الوجه ان المحكمة خالفت القواعد العامة التي تحتم عدم الاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان المحكمة ضمت الى الدعوى ملفات جسيمة كان من المتعذر على الدفاع الاطلاع عليها كما لم تجبه الى ما طالب من الاطلاع على دفتر ضبط بمكتبه للتدليل به على ان آخر عملية كانت في سنة ١٩٢٣ .

« وحيث ان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة

والاوامر الصادرة بشأنه يجب اثباتها بالكتابة لكي تبقى حجة دائمة يعامل الموظفون الامرون منهم والمؤتمرون بمقتضاها وتكون أساسا صالحا لما يبنى عليها من النتائج واذن لا تقر هذه المحكمة ما كان من محكمة الموضوع في اعتمادها على ما أقرب به وكيل النيابة شفويا بالجلسة بأنه أصدر لرجال البوليس الاذن بالتفتيش المطعون فيه . اما ما جاء بالحكم خاصا بسقوط حق الطاعن في الدفع ببطلان التفتيش لعدم ابدائه قبل سماع شهادة أول شاهد عملا بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات فهو غير صواب لان البطلان هنا متعلق بالنظام العام واذنا يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى .

« وحيث ان ما أثارته النيابة لدى محكمة النقض لأول مرة من ان الطاعن كان في حالة تلبس تخول رجال الحفظ اجراءات تفتيش منزله بغير حاجة الى اذن من النيابة طبقا للمادة ١٨ من قانون تحقيق الجنايات - ما أثارته النيابة من هذا ليس على شيء من الصواب لان الواقعة الثابتة بالحكم وهي ضبط عينات من الهروين ببعض ملابس الطاعن لم يكن الا في اليوم التالي لعودته من الخارج بعد ان حمل حقائبه شخص آخر خرج بها من الدائرة الجركية ثم استدعى لاحتضارها واجراء تفتيشها وعندئذ ضبطت هذه العينات في غيبة الطاعن وليس من شك في ان ضبطها على هذا الوجه لا يسوغ عد الطاعن في احدى حالات التلبس المنصوص عليها قانونا (مادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات)

« وحيث انه يترتب على ما تقدم اعتبار محاضر التفتيش فيما يتعاق بالطاعن باطلة قانونا وعمدة الأثر في الدعوى ولقد كان واجبا استبعادها عند تقدير الأدلة القائمة ضد الطاعن على انه بالرغم من بطلان تلك المحاضر فان الحكم لم يقف في إدانة الطاعن عند ما اتبجته هذه المحاضر الباطلة بل عدد

في ان تقرر بضم ما تشاء من القضايا تنويرا للدعوى المعروضة عليها وكل ما للطاعن هو ان يحصل منها على الميعاد الذي تراه هي بمحض تقديرها كافي للاطلاع على ما يضم للدفاع عن نفسه والوقائع في هذه الدعوى ان الطاعن حصل على كل ما كان ينبغي من مواعيد للاطلاع على ما تقرر ضمه ولم تبخل عليه المحكمة بالآجال الواسعة لهذه الغاية فتضرره من هذه الناحية لا أصل له اما من جهة الدفتر الذي طلب الاطلاع عليه فان المحكمة لم تشر اليه بكلمة فيما قالت بشأن الطاعن بل هي عولت على ما وقع في سنة ١٩٣١ ورأت ثبوته وما كان لهذا الدفتر المقول بضبطه شأن مافي التقدير .

عن اليوم الرابع

« وحيث ان مبنى هذا الوجه هو أن من الوقائع التي اسندت الى الطاعن استيراده بالباخرة بلسنا كمية من الحشيش كانت في عهدة أحد نوتيتها ولما وصلت هذه الباخرة إلى بورسعيد ولم يحضر أحد لتسلم الحشيش لان الطاعن كان قد قبض عليه مضت في طريقها الى الصين وبها الحشيش وعند عودتها الى الشواطىء المصرية دبر رجال البوليس أمر ضبط الحشيش فذهب نفر منهم الى تلك الباخرة ودفعوا للبحرى خمسة وثلاثين جنيها وتسلموا الحشيش منه وقد رأت المحكمة الابتدائية ان هذه الاعمال معاقب عليها باعتبارها فعلا تاما الا ان المحكمة الاستئنافية خالفتها في هذا الرأي ورأت ما رأى الطاعن من ان هذه الاعمال تحضيرية الا انها مع ذلك اخطأت في معاقبته من أجلها بتأييدها الحكم الابتدائي الصادر بادانته .

« وحيث انه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه انه إذ تكلم عن الطاعن اشار الى حادث الباخرة بلسنا ووفاه حقه من البحث ورأى بعد ذلك انه

شروع معاقب عليه ثم قال « ان هذه الملاحظة ، لا تغير من مركز المتهم شيئا من الوجهة العملية ، لان القانون يعاقب على الشروع بعقوبة الجريمة ، الكاملة في مسائل المخدرات ولان التهمة المنسوبة ، إلى المتهم لا تشمل واقعة أو أكثر معينة ، بالذات بل هي منصبة على الاستيراد والجلب ، والاتجار بالمخدرات عموما الأمر الذي لا تؤثر ، عليه هذه الواقعة بعينها تأثيرا حاسما وذلك « بالنسبة لما قام ضد المتهم من قرائن وأدلة أخرى » « مفصلة بالحكم المستأنف فسواء أكانت هذه « الواقعة تكون جريمة كاملة أم شروعا أم حتى » « مع الرأي المتطرف لا تكون الاعمال » « تحضيرية فهي على الصورة الثابتة بها حلقة من » « سلسلة وقائع وأدلة وقرائن يأخذ بعضها » « برقاب بعض وتثبت في مجموعها ادانة المتهم في » « التهمة المنسوبة اليه » وظاهر من هذا ان المحكمة الاستئنافية لم تعتبر حادثة الباخرة بلسنا واقعة قائمة بذاتها بل اتخذت منها قرينة ضمتها الى غيرها من الأدلة والقرائن الأخرى التي أوردها الحكم الابتدائي وأقرها الحكم المطعون فيه بما سبق التنويه به عند الكلام على الوجه الأول ورأت من مجموع ذلك كله ثبوت التهمة قبل الطاعن وكل هذا لا يالف القانون في شيء ما واذن يكون اعتراض الطاعن على الحكم من هذه الوجهة في غير محله .

عن طعن الطاعن الرابع مصطفى محمود ملبس

عن اليوم الاول

« من حيث ان يحصل هذا الوجه هو ان عدم تحرير اسباب الحكم قبل النطق بمنطوقه وعدم ايداعه محتوما بملف الدعوى للاطلاع عليه في المدة القانونية مما يبطل الحكم وفي بيان

ذلك يقول الطاعن ان الشارع أراد بتحديد مدة لا يداع الحكم محتوما أن يكون القاضى قبل نطقه بالحكم قد استبان ظروف الدعوى وأعد اسباب الحكم فعلا حتى يتسنى لقلم الكتاب كتابته وتقديمه لحتمه من رئيس الجلسة في ميعاد ثمانية الأيام الذى حدده القانون .

« وحيث ان قضاء محكمة النقض قد جرى من عهد طويل على ان الحكم يعتبر موجودا بمجرد النطق به في الجلسة وان تأخير اعداد اسبابه والتوقيع عليها من رئيس الجلسة في مدة لا تتجاوز الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات لا يستلزم بحال ما بطلان الحكم وكل ما للحكوم عليه في هذه الحالة هو ان يحصل على مد الميعاد لتقديم اسباب لعلمه ولا يسع هذه المحكمة الا ان تقرر هذا المبدأ وتصرح من جديد انها لا ترى ما يدعو للعدول عنه .

عن الوجه الثانى

« وحيث ان محصل الوجه الثانى هو ان الاتهام بنى على اعتبار ان المتهمين فاعلون أصليون ولكن النيابة طالبت توقيع العقوبة على أساس انهم مشتركون وكان من نتيجة ذلك ان الحكم الاستثنائى الصادر بأدانة الطاعن كان مضطربا فلم يبين يانا كافيا نوع الاشتراك المنسوب للطاعن فضلا عن أنه لم يرد على أسباب البراءة التى جاء بها الحكم الابتدائى بالنسبة لهذا الطاعن .

« وحيث ان هذا المظن لا أساس له لان المواد التى جاءت في وصف التهمة وطبقته محكمة الموضوع فعلا كانت على أساس ان المتهمين جميعا في الدعوى فاعلون اصليون وبما تجب ملاحظته ان كل النصوص المطبقة واردة في قانون المخدرات (وهو قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨) ولكن الطاعن

لم يفتن لهذا الأمر فظن خطأ أن من هذه النصوص مواد الاشتراك الواردة في قانون العقوبات لتشابه الارقام (٤٠ و ٤١) وبني على هذا الظن ان محكمة الموضوع قد قامت كما فات النيابة من قبل تبيان نوع الاشتراك مع ان هذا مغاير للواقع والاشتراك لم يرد له ذكر في الدعوى . اما من جهة ما يزعمه الطاعن من عدم رد المحكمة على أسباب البراءة فان كل ما قاله بهذا الصدد لا يستحق الالتفات إذ هو لم يعين ماهى أوجه البراءة التى لم يرد عليها الحكم المطعون فيه للبحث فيما عساه يكون لها من تأثير في تكوين الرأى على ان أسباب الادانة قد تناولت ضمن ما تناولت الرد على أسباب البراءة الواردة بالحكم الابتدائى .

(عن مطعن الطاعنين التاسع والعاشر سعد حسين العبد وخسن سعد حسين العبد)

عن الوجهين الأول والثالث

« من حيث ان مبنى هذين الوجهين هو ان محكمة الاستئناف اغفلت الرد على دفع الطاعنين القانونى الخاص بعدم وجود ارتباط بينهما وبين سائر المتهمين في الدعوى في ارتكاب فعل واحد بعينه ويقول الطاعنان انه كان واجبا على محكمة الموضوع ان تفصل اولاً في هذا الدفع حتى اذا مارفضته بينت اسبابه ثم نظرت في الموضوع الا ان الحكم المطعون فيه أهمل ذلك إهمالاً كلياً ويقول الطاعنان ان حكم محكمة الاستئناف من جهة أخرى جاء خالياً من بيان الواقعة وأن ما أسنده الحكم الى المتهمين لا يعدو ان يكون إشارة مبهمه الى وقائع خالية من البيان الكافى .

« وحيث ان من الخطأ البين ما يزعمه الطاعنان من أن عدم الارتباط الذى تمسك به أمام محكمة أول درجة كان دفعا قانونيا بل الواقع أن هذا الدفع موضوعى مبناه انتفاء الصلة بين الطاعنين

وغيرهما من باقى المتهمين فيما يتعلق بالأفعال المسندة اليهما وأن من حق محكمة الموضوع أن تقر فيه ما تراه ولذا كان يجب على الطاعنين لو أن لهما مصلحة فى التمسك بهذا الدفاع أن يديها أمام المحكمة الاستئنافية أما وهما لم يتمسكا به لئىها فليس لهما الآن حق إثارتة أمام محكمة النقض حتى على فرض استقلال ما وقع منهما عما وقع من غيرهما من المهرين.

عن اليوم الثانى

« وحيث أن محصل الوجه الثانى هو أن الحكم المطعون فيه أهمل الرد على الدفع الذى قدمه الطاعنان بعدم وجود جسم الجريمة اذ وجوده كان يقتضى تحليل المادة المضبوطة لمعرفة ما اذا كانت من المواد المخدرة أم لا .

« وحيث أن هذا الوجه متعلق بالوقائع إذ مناط الأمر فى الفعل المسند الى الطاعنين أن تقتنع محكمة الموضوع بأن ما استورداه من الخارج كان من المواد المخدرة وهذا هو ما قد حصل فى هذه الدعوى بالنسبة للطاعنين فمحكمة الموضوع إذ اقتنعت بأن المواد التى جلبها هذان الطاعنان الى القطر المصرى هى من المواد المخدرة كانت على حق فى اداتهما دون ضرورة لأن يكون لديها جسم الجريمة لتحليله والوقوف على نتيجته .

(طعن محمد مصطفى نافع وآخرين ضد النيابة رقم ١٦١٣ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة مصطفى محمد بك وزكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك واحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين والاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف) .

١٣٢

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤

معارضة . حكم استئنافى غيابى . معارضة المتهم وحده .
تشديد العقوبة عليه بسبب معارضته . عدم جوازه .

المبدأ القانونى

معارضة المتهم وحده لا يصح أن تسمى اليه

فاذا شددت المحكمة العقوبة على المتهم عند نظرها معارضته فى الحكم الاستئنافى الصادر غيابياً فذلك غير جائز ويتعين انزال العقوبة الى ما كانت عليه قبل معارضته .

المحكمة

« حيث أن محصل الطعن هو أن محكمة الموضوع أخطأت فى تشديد العقوبة على الطاعن عند الفصل فى المعارضة المرفوعة منه عن الحكم الغيابى الاستئنافى ذلك لأن استئناف النيابة قد قضى فيه حضورياً بالنسبة لها بتأييد الحكم المستأنف وليس من شأن معارضة المتهم وحدها فى هذا الحكم الاستئنافى الصادر غيابياً بالنسبة له أن تودى الى تشديد الحكم عليه .

« وحيث أن الواقع هو أن محكمة أول درجة كانت قضت على المتهم بحبسه ستة أشهر مع الشغل وبوضعه سنة تحت المراقبة فاستأنفت النيابة الحكم فقضت المحكمة الاستئنافية غيابياً فى ٢٢ اغسطس سنة ١٩٣٣ بتأييد الحكم المستأنف فعارض المتهم فى هذا الحكم فكان من محكمة الاستئناف أن شددت العقوبة عليه وبما أن المعارضة الحاصلة من المحكوم عليه لا يمكن أن تودى الى الاضرار به بعد أن كانت المحكمة قد فصلت فى استئناف النيابة وقضت بتأييد الحكم المستأنف وكانت المطلوب منها بعدئذ الفصل فى معارضة المحكوم عليه وهى وحدها لا يمكن أن تودى الى الاضرار به فالحكم المطعون فيه قد جاء اذن مخالفاً للقانون ولذا يتعين نقضه وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً بانزال هذه العقوبة الى ما كانت عليه بعد الفصل فى استئناف النيابة وقبل معارضة الطاعن

(طعن لنيابة العامة ضد حامد على أغا رقم ٧٥ سنة ٥ ق بالمهنة السابقة)

١٣٣

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤

تزوير . التوقيع على عريضة الدعوى متى يكون تزويراً في ورقة
عرفية ؟ متى ينقلب تزويراً في محرر رسمي (المواد ١٧٩
و ١٨٠ و ١٨٣ ع)

المبدأ القانوني

التوقيع بامضاء مزور على عريضة دعوى
قبل اعلانها هو من قبيل التزوير في الأوراق
العرفية . لكن هذا التزوير العرفي ينقلب تزويراً
رسمياً بعد قيام المحضر باعلان العريضة لأن
العبارة هي بما تقول اليه هذه العريضة وقد
اكتسبت صفة المحررات الرسمية بفعل مرتكب
التزوير وسعيه لدى قلم المحضرين لاعلانها
وحصول ذلك الاعلان فعلاً بناء على طلبه .
فاذا كان الثابت بالحكم ان المتهم هو الذي قدم
العريضة المزورة لاعلانها وهو الذي استردها
بعد اعلانها فهو إذن الذي سعى لاعطائها الصفة
الرسمية وهو الذي أراد أن يتم الاعلان بناء
على طلب ذلك الشخص الوهمي الذي زور
إمضاه وأن يجري على لسانه كذباً كل ماورد
في العريضة ويكون ماأتاه تزويراً في ورقة رسمية
معاقباً عليه بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع .

المحكم

« من حيث ان مبنى الوجه الأول من وجهي
الطعن المقدم من الطاعن الأول ان الحكم المطعون
فيه إذ ادان الطاعن في التهمة المنسوبة اليه وهي
(اولاً) اشتراكه مع فاعل أصلي مجهول بطريق
الاتفاق والتحريض على تزوير محرر رسمي وهو
عريضة حجز مال المدين لدى الغير والتوقيع عليها
بامضاء مزورة باسم وهمي لا وجود له وهو ابراهيم

السيد حسين على اعتبار انه دائن لكر كور سرتليان
المدعى بالحق المدني وانه توقع الحجز تحت يد
المتهم الثاني على مال كركور المذكور في ذمته وذلك
بقصد عرقلة تنفيذ حكم صادر للمدعى المدني على
المتهم الثاني فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق
والتحريض (ثانياً) استعماله الورقة المزورة سالفة
الذكر بأن قدمها لقلم المحضرين لاعلانها مع علمه
بتزويرها - إذ ادان الحكم الطاعن في هاتين التهمتين
قد أخطأ في تطبيق القانون لأن الطاعن حسب البيان
السابق إنما اراد تصوير دعوى لاحقيقة لها مثل المدين
الذي يتفق مع الغير على رفع دعوى كيدية باسترداد
منقولاته المحجوزة ولم يزعم احد أن الصورية في هذه
الحالة تقع تحت طائلة مواد التزوير وليس في استعانة
الطاعن في تصوير الدعوى بوضع امضاء غير حقيقي
على العريضة ما يكون جريمة التزوير لأن هذا الامضاء
باعتراف الحكم المطعون فيه لشخص وهمي لا جود له .
« ومن حيث انه فضلاً عن أن الدعوى التي
صورها الطاعن بالعريضة المزورة لم تكن من قبيل
الدعوى الصورية التي يشير اليها الطاعن والتي ترفع
بناء على اتفاق بين طرفي الخصومة أي المدعى والمدعى
عليه لغرض الانتفاع بها ضد الغير لأن دعوى الطاعن
التي صورها كانت من شخص مجهول على المجنى
عليه (المدعى بالحق المدني) بدون علم منه وللأضرار
به فضلاً عن ذلك فان الطاعن استعان في تصوير
دعواه بوضع امضاء مزور على العريضة الأمر
الذي تتحقق معه دائماً جريمة التزوير سواء أكان
الامضاء المزور منسوباً لشخص مجهول أو لشخص
معروف ولذلك لا يمكن نسبة الخطأ إلى الحكم المطعون
فيه إذ ادان الطاعن على هذا الأساس . .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثاني انه مع افتراض
ان ما وقع من رافع النقض يعد تزويراً بالمعنى
القانوني فهذا التزوير لم يقع على ورقة رسمية كما قال

الحكم المطعون فيه خطأ لأن الرسمية لا تتصل بعريضة الدعوى إلا بعد تقديمها إلى قلم المحضرين وقيام المحضر بإعلانها وفي هذا الحالة لا يرد التزوير إلا على الأجزاء التي هي من عمل المحضر أو غيره من الموظفين الذين تمر العريضة بين أيديهم أما أجزاؤها الأصلية التي هي من عمل الأفراد أنفسهم فلا يتصل بها إلا التزوير في أوراق عريضة.

« ومن حيث أنه لا شك في أن التوقيع على عريضة الدعوى بامضاء مزور قبل الإعلان هو من قبيل التزوير في الأوراق العرفية ولكن هذا التزوير العرفي ينقلب إلى تزوير رسمي بعد قيام المحضر بإعلان العريضة لأن العبرة بما تقول إليه هذه العريضة وقد اكتسبت صفة المحررات الرسمية بفعل مرتكب التزوير وسعيه لدى قلم المحضرين لإعلانها وحصول ذلك الإعلان فعلاً بناء على طلبه وقد أثبت الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذي قدم العريضة المزورة لإعلانها وهو الذي استردها بعد إعلانها فهو إذن الذي سعى لإعطائها الصفة الرسمية وهو الذي أراد أن يتم الإعلان بناء على طلب ذلك الشخص المجهول وإن يجرى على لسانه كذبا كل ما ورد في العريضة فيكون ما أتاه تزويراً في ورقة رسمية ويكون الحكم الذي أدان الطاعن على هذا الأساس قد أصاب الحقيقة ولا يمكن نسبة الخطأ إليه في ذلك.

« ومن حيث أن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثاني أن الجريمة التي يكون ارتكبا على أساس ما أثبتته محكمة الجنايات هي جنحة معاقب عليها بموجب المادة ١٨٣ من قانون العقوبات لا جناية وذلك لأن عريضة الدعوى قبل تقديمها لقلم المحضرين تعتبر ورقة عرفية وهي لا تكتسب شيئاً من الرسمية إلا بعد تقديمها لقلم المحضرين ووضع التأشير والاختتام

الرسمية عليها فقول محكمة الجنايات أن الطاعن زوراً محرراً رسمياً قول لا يتفق مع عرفية العريضة « ومن حيث أن هذا الوجه هو نفس الوجه الثاني المقدم من الطاعن الأول فقد سبق الرد عليه بالكيفية المتقدمة

« ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون لأنه لو صح أن يكون في الأمر جريمة لكان من الواجب تطبيق المادة « ١٨١ » من قانون العقوبات لا المواد التي اتخذها أساساً للعقوبة وذلك لأن التزوير المنسوب إلى الطاعن ليس بتزوير مادي وإنما هو تزوير معنوي شبيه بالتزوير الذي يرتكبه الشخص إذا ما تسمى باسم غير اسمه في محرر رسمي أو بحالة قيام موظف حسن النية أثناء تحريره بأثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وذلك باشتراكه مع آخر سعى القصد.

« ومن حيث أن ما وقع من الطاعن هو اشتراك في تزوير مادي بوضع إمضاء مزور على عريضة الدعوى وقد أدانته المحكمة المطعون فيه على هذا الأساس وطبق المادتين ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات ولا خطأ في ذلك على أن هذا لا يمنع أيضاً من جواز اعتبار ما وقع من الطاعن تزويراً معنوياً باتت حال شخصية الغير في ورقة رسمية الأمر المعاقب عليه بالمادة ١٨١ من القانون المذكور ولا مصلحة للطاعن في إثارة هذا البحث.

« ومن حيث أن الوجه الثالث يتضمن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون باعتباره الوقائع التي أثبتتها محكمة الجنايات أن التزوير رغم ما ثبت من أن الشخص المرفوعة باسمه العريضة هو شخص وهمي لا جود له وقد سبق الرد عليه في الكلام عن الوجه الأول المقدم من الطاعن الآخر.

« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع ان الحكم إخطاً في تطبيق القانون لانه اعتبر ان جريمة التزوير قد تمت بكافة أركانها في حين ان ركن النية لم يتوفر كما أثبت ذلك الحكم صراحة بقوله (ان الطاعن يجهل الاجراءات القانونية) ومعنى ذلك ان الطاعن لم يكن ليعلم ماهية الأعمال التي قام بها الطاعن الآخر الأمر الذي يتنافى مع القصد الجنائي الذي هو قانوناً علم الشخص بمهية الأعمال التي يأتيها وبما تؤدي اليه من نتائج قانونية

« ومن حيث ان الحكم ذكر حقيقة ان هذا الطاعن يجهل الاجراءات القانونية ولكنه ذكر ذلك تسويغاً للرافة به ومعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات دون الطاعن الأول الذي يلم بالاجراءات القانونية باعتبار انه وكيل محام ولا تدل عبارة الحكم على ان الطاعن الثاني لم تكن عنده نية التزوير كما يدعى إذ ان الحكم اثبت انه اتفق مع مجهول على تزوير محرر رسمي بالتوقيع عليه بامضاء مزور باسم وهمي بقصد عرقلة تنفيذ حكم صادر للمدعى المدني على هذا الطاعن نفسه وانه اشترك ايضاً في استعمال الورقة المزورة وكل ذلك يؤدي الى توفر القصد الجنائي وهو علم الطاعن بتغيير الحقيقة في محرر بوضع امضاء مزور وكان من شأن هذا التغيير في الحقيقة ان يسبب ضرراً للمدعى المدني مع اقتران كل ذلك بنية استعمال هذا المحرر المزور ولذلك يكون هذا الوجه في غير محله ولا أساس له

« ومن حيث ان محصل الوجه الخامس ان الحكم قصر في بيان الوقائع المكونة للاتفاق والتحريض فلم يبين اطلاقاً الظروف التي استخلص منها هذين الأمرين وبالعكس فقد التمس الرافعة للطاعن لجهله الاجراءات القانونية فمع الأخذ بهذا الجهل كان من الواجب تبيان كيفية حصول الاتفاق والتحريض .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين بجلاء وقائع الاتفاق والتحريض المنسوبين للطاعن فذكر ان المدعى المدني حكم له على الطاعن بتعويض عن دعوى استرداد كيدية رفعها لعرقلة تنفيذ حكم للجني عليه على أخيه وحجز على هذا الطاعن تنفيذاً لهذا الحكم فأراد الطاعن ان يعرقل التنفيذ واتفق لهذا الغرض مع الطاعن الأول (وهو وكيل محاميه الذي باشر قضاياها وقضايا أخيه الكيدية ضد المدعى المدني) على اصطناع عريضة حيز مزورة باسم مستعار لا وجود له وهو ابراهيم السيد حسن يزعم أنه دائن للمدعى المدني بمبلغ ثمانية جنيهاً ويريد الحيز تحت يد الطاعن باعتباره مديناً لمدينه واعلنت هذه العريضة المزورة إلى الطاعن المحجوز تحت يده فلما قام المحضر لتنفيذ الحكم الصادر عليه تذرع به بالتعطيل للتنفيذ وهذا البيان يؤدي لتوفر الاتفاق والتحريض خلافاً لما يدعيه الطاعن

« ومن حيث ان محصل الوجه السادس والآخر ان الحكم لم يبين الأدلة التي بني عليها أن العريضة كان موقعاً عليها بامضاء الشخص الوهمي مع أهمية ذلك . « ومن حيث ان الحكم اثبت أنه ظهر من اطلاع وكيل النيابة المحقق على دفتر الباشمخضر أن الطاعن الأول هو مقدم العريضة المطعون فيها وأن ابراهيم السيد حسن من المنيا هو اسم طالب الحيز و ابراهيم السيد حسن هذا هو الاسم الوهمي الذي اختاره الطاعنان لطالب الحيز وثابت أيضاً في محضر الجلسة أن الطاعن الأول اعترف بأن العريضة كان عليها توقيع والتوقيع بامضاء وكل ذلك يدل على أن حصول التوقيع بامضاء الشخص الموهوم لم يكن محل نزاع بل كان موضوع الاتهام .

(طعن محمدي وآخر ضد النيابة رقم ٣١ سنة ٥٤ بالمهينة السابقة)

١٣٤

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤

نقض وإبرام . نقص في الاجراءات . متى يعتبر أمام محكمة
النقض ؟

المبدأ القانوني

لا عبرة بما يقع من نقص في الاجراءات التي تمت أمام المحكمة الابتدائية إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد استوفت ما نقص منها إذ المعول عليه أمام محكمة النقض إنما هو الحكم الاستئنافي النهائي وما قام عليه ذلك الحكم من اجراءات .

المحكمة

« ومن حيث ان يحصل الوجه الأول من أوجه الطعن التي تضمنها التقرير الأول المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ان الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى لانتهاه لدولة أجنبية ودلل على صحة دفاعه بشهادة قدمها للنائب العام . ورغم ذلك ضمت المحكمة هذا الدفع المتعلق بالنظام العام والذي لا يجوز قانونا ضمه للموضوع وحكمت في القضية في غير علانية دون أن تتمكن من الدفاع عن نفسه .

« ومن حيث أنه يجب التنبه بآدب بدء إلى أنه لا عبرة بما يقع من نقص في الاجراءات التي تمت أمام المحكمة الابتدائية إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد استوفت ما نقص إذ المعول عليه أمام محكمة النقض إنما هو الحكم الاستئنافي النهائي وما قام عليه ذلك الحكم من اجراءات على أنه بالرجوع إلى محاضر جلسات المحكمة الابتدائية وعلى الحكم الابتدائي نفسه يرى أن الثابت فيها ان الجلسات كانت علنية على خلاف ما يزعمه الطاعن في طعنه وأنه هو الذي أبي أن يجيب على اسئلة المحكمة مالم

تفصل أولاً في الدفع الفرعي المقدم منه وكذلك فعل محاميه وزاد على ذلك ان انسحب من الجلسة فاضطرت المحكمة ازاء ذلك إلى السير في اجراءات القضية غير عابئة بموقف الطاعن ومحاميه وقد أصابت فيما فعلت إذ لا يصح أن يترك للمتهم التحكم في سير الدعوى والعمل على تعطيلها بما يتمسك به من اجراءات لا طائل تحتها ولا سند لها من القانون . « ومن حيث ان يحصل الوجه الثاني أن المحكمة الاستئنافية لم تعن بدفاع الطاعن امامها ولا بطلبه ضم الشهادة الموجودة بقلم النائب العام المؤيدة لمادفع به أمام محكمة أول درجة .

« ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى أنه قد أجاب على هذا الدفاع بما يدل على فساد له إذ قال « وحيث ان الحاضر عن « المستأنف دفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية « بنظر هذه القضية لأن المتهم من رعايا دولة « فرنسا غير أنه لم يتقدم بدليل لاثبات صحة « دعواه كما أن الورقة التي يقول عنها أنها « أرسلت للنائب العام لا تثبت تلك التبعة وإنما « هي على حسب اقراره خطاب من القنصلية « الفرنسية للمتهم تطلب اليه فيه أن يقوم باثبات « نسبته إلى والده توطئة لاثبات أنه من رعاياها . « ومعنى ذلك أنه إلى هذه الآونة مصرى الجنس « ويضاف إلى ما ذكر أن دعواه ظاهرة الفساد لأن « في القضية شكاوى عدة مرفوعة من المتهم لنيابة « البندرو لرئيس النيابة وللنائب العام نفسه وليس في « واحدة منها أية اشارة إلى الرعوية التي اتحلها « لأول مرة أمام المحكمة الجزئية حينما شعر بأن طلبه « تأجيل القضية لن يجاب »

« ومن حيث ان يحصل الوجه الثالث أن المحكمة الابتدائية لم تسمع شاهدي نفي الطاعن مع أن شهادتهما تقطع ببرائته .

« ومن حيث ان هذا المطعن خاص بالحكم

الابتدائي ولا أهمية له غير أنه يلاحظ ان الطاعن أعاد الكرة أمام المحكمة الاستئنافية وطلب سماع شاعدي نفيه وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الطلب بقوله « ولا ترى هذه المحكمة أهمية » « لسؤال والددة المجنى عليها وخالها لاقتناعها بصحة » « شهادة المجنى عليها بخصوص ختم والدتها المعزوة » « الى المتهم تبديده »

« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع ان محكمة الموضوع لم تحقق دفاع الطاعن في نقطة الاعادة بمداد آخر على امضائه الموضوع على المخالصة العرفية المنسوب له تزويرها ولا بالاطلاع على ختم المجنى عليها بالمحكمة المختلطة ولا بالسماح له بتقديم صورة عقد بيع موقع عليه من المجنى عليها .

« ومن حيث انه بالاطلاع على أقوال الدفاع عن الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية يرى أنه عرض للكلام على مسألة الاعادة على امضائه بمداد آخر ولكنه سرذ الحكاية على سبيل الرواية ولم يطلب من المحكمة تحقيق شيء خاص بهذه النقطة حتى يحق للطاعن أن يقول اليوم أن المحكمة قصرت في تحقيق ما طلب تحقيقه . اما ما يتعلق بطلب الاطلاع على ختم المجنى عليها بالمحكمة المختلطة فقد رد عليه الحكم المطعون فيه بقوله « كما أنها - أي المحكمة - لا ترى » « الانتقال الى المحكمة المختلطة للاطلاع على » « الأوراق التي طلب المتهم على لسان محاميه » « الاطلاع عليها لعدم وجود فائدة من ذلك » « خصوصاً وان التاريخ المعطى للخالصة هو من » « فعل المتهم وغير ثابت بطريقة تعيينية » اما أنه كان يريد تقديم صورة عقد بيع عليه توقيع المجنى عليها فليس في محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ما يفيد انه أراد أن يقدم شيئاً من ذلك فأبت عليه المحكمة تقديمه أو انه طلب من المحكمة تمكينه من تقديمه فرفضت ذلك .

« ومن حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن التي تضمنها التقرير الثاني المؤرخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٤ لا يخرج عن فحوى الوجه الأول من التقرير الأول وقد سبق الرد عليه بما فيه الكفاية . » « ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان المحكمة اخلت بدفاع المتهم إذ لم تأمر باحضار الأوراق المتعلقة به من النيابة العامة مع تمسكه بما دفع به امامها كما انها رفضت سماع شاعدي النفي .

« ومن حيث ان ماجاء بهذا المطعن قد سبق الرد عليه عند الكلام على الوجهين الثاني والثالث من التقرير الأول .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث أن المحكمة لم تجب الطاعن الى ما طلب من الانتقال الى المحكمة المختلطة للاطلاع على ختم احدى المجنى عليهما للتحقق من صدق دفاعه .

« ومن حيث ان هذا الوجه قد سبق الرد عليه عند الكلام على الوجه الرابع من التقرير الأول فلا حاجة الى تكرار القول فيه .

(طعن ابراهيم الحسيني ضد النيابة رقم ٧٣ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

١٣٥

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤

نقض وإبرام - التقرير بالطعن في الميعاد - تقديم الأسباب

في الميعاد الى السجن الموجود به المحكوم عليه . وصوله

الى قلم الكتاب متأخراً عن الميعاد . متى يعتبر التقرير

مقبولاً (المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في

٢٤ مايو سنة ١٩٠١)

المبدأ القانوني

إن مأمور السجن يعتبر بحسب المادة الثالثة

من الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٠١

قائماً مقام قلم كتاب المحكمة في تلقي التقارير

الجنائية التي يرفعها المحكوم عليهم . فاذا قرر

المحكوم عليه بالطعن في الحكم في يوم صدوره

ولم يرد تقرير الأسباب إلى قلم الكتاب المختص إلا بعد الميعاد القانوني ولكن ثبت أن هذا التقرير أرسل من والد المحكوم عليه إلى مأمور السجن ليوقع عليه من المحكوم عليه فأشرع عليه بتاريخ وروده إلى السجن وكان هذا التاريخ يقع في بحر المدة القانونية لتقديم الأسباب، ولعدم الاستدلال على المحكوم عليه بهذا السجن حول التقرير إلى سجن آخر كان رحل إليه فوصل إليه في آخر يوم من ميعاد الطعن فهذا التقرير يعتبر مقبولا في الميعاد ويتعين قبوله شكلا.

المحكمة

« من حيث أن النيابة العمومية طلبت الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لأن تقرير الأسباب قدم بعد الميعاد القانوني.

» ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٤ وأن المحكوم عليه طعن في الحكم في يوم صدوره ولكن تقرير الأسباب ورد لقلم كتاب نيابة مصر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٤ أي بعد الميعاد القانوني إلا أنه تبين أن هذا التقرير أرسل من والد المحكوم عليه إلى مأمور سجن طره ليوقع عليه من المحكوم عليه وأن هذا التقرير مؤثر عليه بالورود للسجن في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤ وأنه لعدم الاستدلال على الطعن بهذا السجن حول التقرير إلى سجن أبي زعبل في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٤ فوصل إلى هذا السجن يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٤ وهو آخر ميعاد للطعن. وما دام أن مأمور السجن يعتبر بحسب المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ قائما مقام قلم كتاب المحكمة في تلقي التقارير الجنائية التي

يرفعها المحكوم عليهم وقد كان في وسع مأمور السجن بل من واجبه أن يحصل على توقيع المحكوم عليه يوم ورود تقرير الأسباب فيكون هذا التقرير حاصلا في الميعاد ويتعين قبوله شكلا.

» ومن حيث أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الدفاع عن الطاعن طلب اعتبار الحادثة ضربا أفضى إلى الموت ولكن المحكمة لم ترد على هذا ردا كافيا وأن الشهود إذا كانوا قد شهدوا بأنهم رأوا السلاح مع الطاعن فليس هذا وحده بكاف للدلالة على توفر نية القتل.

» ومن حيث أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى تقرير أن الحادثة قتل عمد وفي وصفه التهمة على هذا الوجه بعد سرد الوقائع التي استمد منها هذا الوصف ما يكفي للرد ضمنا على ما ذهب إليه الدفاع خلافا لذلك. كما أنه لا تجوز المناقشة أمام محكمة النقض فيما ذهبت إليه محكمة الموضوع من القول بتوفر نية القتل لأن هذا البحث متعلق بالموضوع وللمحكمة الجنائية أن تقرر فيه ما تراه بحسب ما تستخلصه من وقائع الدعوى.

» ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أن محكمة الموضوع لم تبين بطريق التحديد والتعيين نوع الآلة التي استعملت وأن هذا نقص يعيب الحكم.

» ومن حيث أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يبين أنه رجح ما شهد به بعض الشهود من أن الطاعن استعمل في قتل المجنى عليه سكينًا وقال إنه طعن بها المجنى عليه عمدا عدة طعنات أحدثت تمزقا بالبللورا ونفذت إلى تجويف الصدر وقد استند في هذا الترجيح إلى ما جاء بتقرير الطبيب الشرعي من تغليب حصول الإصابة من سكين أو مطواه على حصولها من قطعة زجاج مشطوقة (نظرا لوجود قطوع حادة الحوافي بملابس المصاب يطابق موقعها موقع إصابات الظهر ولعمق هذه الإصابات) وليس في عبارة

١٣٦

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤

تبيد . مالك الأشياء المحجوزة . معاقبته لاشتراكه مع الحارس في التبيد . طعنه على صحة قيام الحراسة . لا يقبل منه . (المواد ٢٨٠ و ٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ ع) المبدأ القانوني

إذا عوقب مالك الأشياء المحجوزة بتهمة اشتراكه مع الحارس في تبيد هذه الأشياء وكان ثبت مطعن على صحة قيام الحراسة فلا مصلحة للمالك في إثارة هذا المطعن بل الذي له مصلحة في إثارته هو الحارس وحده . على أنه حتى مع الافتراض الجدلي بأن هناك محلا للشك في مسئولية المالك طبقا للمواد ٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ ع فهو مسئول على كل حال طبقا للمادة ٢٨٠ ع ولا مصلحة له في الطعن .

المحكم

« من حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن ان أركان الحراسة غير متوفرة لأن الحارس لم يوقع على محضر الحجز والحراسة عقد من العقود لا يتم الا بقبول صريح وكتابي من الحارس . » ومن حيث انه لا مصلحة للطعن في إثارة هذا المطعن لأنه لم يكن حارسا وإنما اتهم بالاشتراك مع الحارس - الذي حكم عليه ايضا ولم يطعن في الحكم - في اختلاس الأشياء المحجوزة . فاذا كان ثمة مطعن على صحة قيام الحراسة فالذي له مصلحة في إثارة هذا الطعن هو الحارس لا غيره . أما الطاعن فقد أثبت عليه الحكم الابتدائي المؤيد استثنافيا لأسبابه انه هو مالك الأشياء المحجوزة وانه اتفق مع الحارس - وهو ابنه - (لجنيا القطن وذريا القمح والشعير وتصرفا فيها) - فاذا فرض وكان ثمة محل للشك في مسئولية طبقا للمواد ٢٩٦ و ٤٠ ع

الحكم السابق إيرادها ما يشعر بوجود أي تردد أو شك عند محكمة الموضوع فيما يتعلق بنوع الآلة التي استعملت فاعتراض الطاعن على الحكم من هذه الناحية لا أساس له من الصحة .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان عبارة الحكم تفيد ان الوفاة لم تكن نتيجة مباشرة للطعن بالآلة وإنما نتجت عما وقع من الإهمال من علاج المجنى عليه » ومن حيث انه لا صحة لما يزعمه الطاعن من ان بالحكم ما يشير الى وقوع إهمال في علاج المجنى عليه وكل ما يستند اليه الطاعن تأييدا لزعمه هي تلك العبارة التي أوردتها الحكم في ختام تلخيصه لما جاء بتقرير الصفة التشريعية إذ قال « وان الوفاة نتجت » عما ضاعف اصابة الجانب الأيسر للصدر من « تجمع صديدي بالتجويف الصدري الأيسر وما » « سحب ذلك من امتصاص صديدي عفن » وعبارة الحكم هذه إنما تشير الى المضاعفات التي نتجت عن الاصابة وساعدت على التعجيل بوفاة المجنى عليه وكما هي نتيجة فعل الطاعن ولا علاقة لها بوقوع أي إهمال في العلاج ولا يمكن ان يسأل عنها قانونا سوى الطاعن إذ هو محدث الاصابات التي كانت تلك المضاعفات نتيجة طبيعية لها .

« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع ان الحادثة انما وقعت أثر تأثير فجائي وقى وانه لم يكن في نية الطاعن القتل مطلقا . »

« ومن حيث ان هذا الوجه متعلق بالموضوع وقد تولى الحكم الرد عليه باثبات توفر نية القتل لدى الطاعن فلا محل بعد هذا للخوض فيه امام محكمة النقض . »

(طعن احد طلب احمد ضد النيابة رقم ٧٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

و ٤١ من قانون العقوبات التي ادين بمقتضاها فهو مسئول على كل حال بمقتضى المادة ٢٨٠ عقوبات « ومن حيث ان محصل الوجه الثانى ان المحضر لم يتوجه للسكان الطبيعى لاجراء البيع وان القانون لا يحتم نقل الاشياء المحجوزة الى غير المكان المقرر اجراء البيع فيه .

« ومن حيث ان هذا دفاع موضوعى وكان يجب على الطاعن ابدائه والتسك به امام محكمة الموضوع أما وقد سكنت عن هذا الدفاع فى جميع ادوار المحاكمة الموضوعية فلا يجوز له ابدائه لأول مرة امام محكمة النقض .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان الحكم لم يبين وجه التحريض والاتفاق اللذين أسست عليهما تهمة الاشتراك .

« ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد استئنافا لأسبابه قد تولى بيان ذلك إذ قال (وحيث ان اتفاق المتهم الثانى مع الاول على تبديد ما حجز عليه مستفاد من أنه أبوه ومالك للأشياء المحجوزة ومن دفاعه السابق ذكره) وفى هذا البيان ما يكفى لتركيز تهمة الاشتراك على أساس قانونى صحيح .

« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع ان الطاعن قرر فى دفاعه امام محكمة الدرجة الاولى ان القطن المحجوز عليه قد حجز عليه اداريا وبيع فى نظير الاموال والسلفية وهذه لها حق الامتياز بمقتضى المادة ٦٠١ من القانون المدنى واذن فالمسئولية منعدمة

« ومن حيث ان الحكم الابتدائى قد رد على هذا الدفاع بما فيه الكفاية فلما عاد الطاعن الى التسك بهذا الدفاع امام المحكمة الاستئنافية اجاب عليه الحكم المطعون فيه بقوله انه (لا يخفى المتهمين من تهمة التبديد كذلك قولهما ان المحصولات بيعت

لسداد المال إذ لم يتضح ان المحصول المحجوز عليه بيع كله لأجل المال) .

(طعن عرض عبد السميع احمد ضد النيابة وآخر مدعى مدنى رقم ٧٨ سنة ٥ ق بالمحكمة السابقة)

١٢٧

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤

شهادة . سماع أقوال المدعى المدنى بعد تحليفه اليمين . لامانع منه .

المبدأ القانونى .

لامانع قانونا من سماع أقوال المدعى المدنى بعد تحليفه اليمين كغيره من الشهود لأن مصلحة الدعوى العمومية قد تقتضى ذلك وهى على كل حال مقدمة على المصلحة الشخصية .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الاول ان ركن الاختلاس غير متوفر لأن المنزل الذى ضبطت به المسروقات هو منزل خلية الطاعن لامنزله

« ومن حيث ان هذا الوجه لا يعدو أن يكون مناقشة موضوعية قائمة على انكار ماثبت بالحكم المطعون فيه من أن السرقة وقعت من الطاعن وخليفته معا فاذا كانت المسروقات قد ضبطت بعد ذلك فى المنزل الذى تقيم فيه هذه الخلية فلا يغير ذلك من الوقائع الثابتة ولا من الوصف القانونى المنطبق عليها وقد أدان الحكم المطعون فيه الطاعن وخليفته معا بناء على ماثبت لديه من الوقائع فاعتراض الطاعن اليوم لا يستند إلى أساس من الحقيقة بل هو متعين الرفض .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثانى ان المدعى المدنى أدى شهادته امام المحكمة بعد حلف اليمين وفى هذا اخلال بحقوق المتهم لان المدعى المدنى يصبح فى هذه الحالة طرفا فى الخصومة ذا مصلحة شخصية .

« ومن حيث ان الذى استقر عليه قضاء هذه

ما يدل على كذب الطاعن فيما قرره من انه وقع عليه تعذيب بسبب الجريمة التي هي موضوع القضية الحالية وقال ان الطاعن كذب نفسه بنفسه في التحقيقات إذ قرر امام وكيل النيابة المحقق (ان الآثار التي به حدثت من ضرب أحد الهجانة له في الليلة السابقة بسبب مروره ليلاً في وقت متأخر وان لاعلاقة لها بهذه الأقوال » أى التي اعترف بها في القضية الحالية ») وقد اختتم الحكم ما أورده من الأدلة على كذب الطاعن بقوله (فان كان قد وقع عليه تعد من الهجانة فلم يكن في يوم التبليغ بل في الليلة السابقة عليه ولسبب آخر لاعلاقة له بهذه الجريمة) ومن هذا يبين ان بالحكم الشواهد الكافية على ان التعدى الذى وقع على الطاعن - على فرض صحته - لم يكن له علاقة بالقضية الحالية .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثانى ان المحكمة أخذت باعتراف الطاعن ولكنها جزأته فقطت براءة الفاعل الأصلى وفي الوقت ذاته ادانت الطاعن بناء على هذا الاعتراف مع ان الاعتراف لا يتجزأ .

« ومن حيث انه لاصحة لما يزعمه الطاعن من ان الاعتراف لا يتجزأ فان هذه القاعدة انما تسرى على الاعتراف فى المسائل المدنية أما فى المسائل الجنائية فللقاضى مطلق الحرية فى تجزئة الاعتراف كما له مطلق السلطة فى تجزئة أقوال الشاهد ومرد الأمر فى كل ذلك الى محض اقتناعه فلا يكلف بأن يأخذ الا بما تطمئن اليه نفسه وترتاح اليه عقيدته غير مقيد فى ذلك بقاعدة ما

(طعن محمد ابراهيم عطا الله ضد النيابة رقم ٨٣ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

المحكمة انه لا مانع قانوناً من سماع أقوال المدعى المدنى بعد تخليفه اليمين كغيره من الشهود لأن مصالحة الدعوى العمومية قد تقتضى ذلك وهى على كل حال مقدمة على المصلحة الشخصية . وإذن يكون الطعن بوجهيه متعين الرفض
(طعن احمد محمد نصار ضد النيابة وآخر مدع مدنى رقم ٨٠ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

١٣٨

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤

اثبات فى المواد الجنائية . تجزئة الاعتراف . جواره .

المبدأ القانونى

إن قاعدة عدم تجزئة الاعتراف لا تسرى الا فى المسائل المدنية أما فى المسائل الجنائية فللقاضى مطلق الحرية فى تجزئة الاعتراف كما له مطلق السلطة فى تجزئة أقوال الشاهد . ومرد الأمر فى كل ذلك الى محض اقتناعه فلا يكلف بأن يأخذ الا بما تطمئن اليه نفسه وترتاح اليه عقيدته غير مقيد فى ذلك بقاعدة ما .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن ان الطاعن قرر فى التحقيقات ان اعترافه كان بطريق الاكراه الذى ترك آثاراً ولم تحقق المحكمة هذا بل قالت ان التعذيب حصل قبل وقوع الحادثة دون أن تدلل على ذلك .

« ومن حيث انه بتصفح محضر جلسة محكمة الجنايات يرى ان المحكمة عنيت بتحقيق مسألة التعذيب الذى يدعى الطاعن وقوعه عليه فلم يشهد امامها أحد بوقوعه فلها جاء دور المرافعة لم يرد على لسان الدفاع عن الطاعن كلمة عن هذا التعذيب مما يفيد ان الدفاع نفسه كان مقتنعاً بأن دعوى التعذيب لم تكن جدية . وقد ذكر الحكم

١٣٩

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤

حرمة المنازل . دخول رجال البوليس بالحيلة الى منزل المتهم .

تقديمه المادة المخدرة اليهم بنفسه وبمحض إرادته .

احتجازه بطلان اجراء التفتيش . عدم جوازه .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت بالحكم أن رجال البوليس قد دخلوا منزل المتهم بالحيلة ولكن المتهم هو الذي قدم المادة المخدرة اليهم بنفسه وبمحض إرادته فلا يسوغ له بعد ذلك أن يطعن بطلان الاجراءات ارتكائا على دخول رجال الضبطية القضائية مسكنه في غير الأحوال التي نص عليها القانون .

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن ان جاويز المباحث دخل منزل الطاعن متخفيا واخذ بخادعه موهما إياه انه يريد ان يشتري صفقة من المواد المخدرة فلما امن الطاعن جانبه عرض عليه المادة المخدرة فضبطها وهذه الاجراءات باطلة لان دخول منزل الطاعن كان في غير الأحوال التي يجيزها القانون فيكون كل ما تلاه من ضبط وتفتيش باطلا قانونا والحكم الذي بني على ذلك باطلا قانونا .

« ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه قد عرض لهذا الدفع فأثبت ان رجال البوليس وان كانوا دخلوا المنزل بالحيلة الا ان المتهم قدم بنفسه اليهم المادة المخدرة وبطوع إرادته » ومن حيث انه يظهر مما أثبتته المحكمة ان ضبط المادة المخدرة لم يكن نتيجة تفتيش غير قانوني بل ان الطاعن نفسه هو الذي قدمها بإرادته ومحض اختياره فلا يسوغ له التعلل بعد ذلك بطلان الاجراءات ارتكائا على دخول رجال الضبطية

القضائية مسكنه في غير الأحوال التي نص عليها القانون إذ لا علاقة بين هذا الأمر وبين ضبط المادة المخدرة بالكيفية المتقدمة (طعن حامد محمد نمراد ضد النيابة رقم ٨٦ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

١٤٠

١٤ يناير سنة ١٩٣٥

نقض وإبرام . حسن النية أو سوءها . مسألة موضوعية .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

المبدأ القانوني

إن مسألة حسن النية أو سوءها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا فتي قالت هذه المحكمة أن التهمة ثابتة على المتهم فعنى ذلك أنها رجحت جانب سوء القصد عنده وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها فيما قرره بهذا الشأن .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن التهمة المسندة الى المتهم هي ارتكاب التزوير المعنوي في دفتر أورنيك نمرة ١٢٨ وقد طلبت النيابة عقابه طبقا للمادة ١٨١ من قانون العقوبات على اعتبار أن من وظيفة واختصاص المحكوم عليه تحرير الدفتر المشار اليه . غير أن الحكم المطعون فيه أثبت أن الدفتر المشار اليه ليس من اختصاص المحكوم عليه ولا من عمله تحريره بل أن المختص بتحريره هم عدادو الفحم . وبرغم هذا الذي أثبتته الحكم في حيثياته فانه قضى بعقابه طبقا للمادة ١٨١ عقوبات مع أن من المسلم به قانونا أن المادة المذكورة لا تنطبق الا في حالة التزوير الذي يرتكبه موظف في مصلحة عمومية في محرر مختص بتحريره .

« ومن حيث انه لاصحة لما يذكره الطاعن في هذا من الوجه أن الحكم أثبت أن المختص بتحرير دفتر (١-٦)

أورنيك نمرة ١٢٨ هم عدادو الفحم قد اثبت الحكم على لسان الطاعن نفسه ما يأتي (ولما سئل - أى الطاعن - عن الأصول المتبعة في مسك دفتر أورنيك نمرة ١٢٨ اجاب بأنه عند وصول عربات الفحم للمخزن توضع على الكوم تحت تصرف المقاتل وعندئذ يرصد العداد نمرة هذه العربات وحمولتها وساعة وصولها وتاريخه بدفتر مذكراته ومن واقع هذه البيانات كان يملأ - أى الطاعن - بنفسه دفتر أورنيك نمرة ١٢٨ وأن عدادى الفحمات مكلفون بمسك هذا الدفتر أو المخزنجي). ومن عبارة الحكم يفهم أن هذا الدفتر باعتراف الطاعن نفسه متداول بين المخزنجي - أى الطاعن وبين عدادى الفحم وأن واجب تحرير البيانات الواجب اثباتها في هذا الدفتر خاصا بالفحم شائع بين مخزنجي المحطة والعدادين . فاذا كان الحكم بعد ذلك قد عاقب الطاعن على ما ارتكبه في هذا الدفتر من تزوير فلا ن تحريره داخل في اختصاص وظيفته بحسب اعترافه هو . ومن ذلك يرى أن هذا المظعن على غير أساس ويتعين رفضه .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان الحكم استند في التدليل على ارتكاب المتهم لجرمة التزوير على دفتر العدادين وعلى شهادة العدادين مع انه قرر في موطن منه ان الدفتر المشار اليه عبارة عن مسودة يسطر فيها ما يراد إثباته بدون تدقيق او فحص وانه لم يثبت لدى المحكمة رسمية هذا الدفتر . كما قرر ان شهادة العدادين محمد محمود بهي الدين ومحمد جاد وحسين ابو طالب ليست محل ثقة . وظاهر ان في الجمع بين هذه الآراء المتضاربة تناقضا يخل بالحكم .

« ومن حيث انه فيما يختص بدفتر مذكرات العدادين فقد نفي عنه الحكم حقيقة الصفة الرسمية وقال انه معتبر بصفة مسودة وان ماورد به

لا يعتبر حجة ولكنه قال بعد ذلك (وهذا لا يمنع من اعتباره بمثابة قرينة او مقدمة ثبوت مادام ان البيانات الواردة فيه قد اثبتت للوصول الى اخفاء حقيقة بارتكاب تزوير في دفتر رسمي معتمد) والواقع ان الذي يبين من تصفح الحكم المطعون فيه انه لم يعتمد في اثبات ادانة الطاعن على هذه الدفاتر وحدها ولا على شهادة الشهود الذين ذكرهم الطاعن بل ان الحكم طافح باعترافات صادرة من الطاعن وبشهادات شهود آخرين عديدين وبأوراق رسمية استخلص منها الحكم بيانات ضد الطاعن وكل هذه الأدلة المتنوعة قد تضافرت على ادانة الطاعن بما لا يدع مجالا للشك في سلامة الأسس التي قام عليها الحكم المطعون فيه واذن يكون هذا الوجه ايضا ظاهر الفساد ومتعين الرفض .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان الحكم قد نسب الى المحكوم عليه انه ارتكب تزويرا في محررات رسمية دون ان يبين تفصيلا وجوه التزوير كما انه اعتمد في اثباته على دفتر العدادين بعد ان قرر عدم جواز التعويل عليه . فضلا عن انه لم يأت بمقارنة صريحة وافية لوقائع التزوير . » ومن حيث ان هذا الوجه غير صحيح فقد عني الحكم ببيان وقائع التزوير تفصيلا وبسرد الأدلة القائمة على صحة كل واقعة على حدها فضلا عن انه لم يعول على دفتر العدادين وحده كما سبق القول .

« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع ان المتهم اثبت لمحكمة الموضوع ان بعض الموظفين الذين تولوا العمل مكانه قد وقع منهم مثل ما وقع منه هو وان المصلحة لم ترفيا وقع منهم اكثر من انه إهمال لا يستحق عقوبة جنائية ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع بشيء بل أهملت دفاعه إهمالا تاما . » ومن حيث ان ما يشير اليه الطاعن انما هو دفاع

موضوعي لا يستحق من المحكمة ردا خاصا ويكفي في الرد عليه ما قاله الحكم المطعون فيه من ان التهمة ثابتة على المتهم من الأدلة التي سردها .

« ومن حيث ان محصل الوجه الخامس انه قد ثبت في التحقيق وأمام محكمة الموضوع ان المحكوم عليه لم يحتسب اجورا للمقاولة عن بعض العمليات التي قام بها وان هذا يقطع بأنه لم يكن لديه قصد جنائي ولكن المحكمة لم تتعرض لذلك ولم تبين رأيها في هذه الوقائع الحاسمة .

« ومن حيث ان هذا الوجه متعلق بالموضوع لان مسألة حسن النية او سوءها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا فتى قالت تلك المحكمة ان التهمة ثابتة على المتهم فعنى ذلك انها رجحت جانب سوء القصد عنده وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها فيما قررت به هذا الشأن .

(طعن حبيب افندي عبد المسيح ضد النيابة ٢٠٣٩ سنة ٤ رقعة وعضوية حضرات أصحاب العدة مصطفى محمد بك ومراد وبك وبك ومحمد فهمي حين بك وراحم أمين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين ومحمد شرمي بك رئيس نيابة الاستئناف)

١٤١

١٤ يناير سنة ١٩٣٥

مفرقات

١ - إحرارها . القصد الجنائي في هذا الجرم . متى يتحقق ؟

٢ - بارود الصيد . متى يعتبر مفرقا محرما ؟ (المادة ٣١٧

المكررة ع)

المبادئ القانونية

١ - القصد الجنائي في جريمة إحرار

المفرقات بدون رخصة أو مسوغ شرعي

يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بأن ما يحزره

مفرق . ولا ضرورة بعد ذلك لإثبات نيته

في استعمال المفرق في التخريب والاتلاف

٢ - بارود الصيد لا يعتبر مفرقا في حكم

المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات إلا

إذا كان القدر المضبوط منه كمية كبيرة تفوق كثيرا ما يستعمل عادة في الصيد بحيث إذا أشعل هذا القدر وحده في مكان مقفل لا يتسع للغازات التي يتحول اليها عقب الاشتعال فإنه يحدث الفرقة . أما إذا كان القدر المضبوط ضئيلا لا يحدث فرقة إذا ما أشعل وحده ولا يترتب على إشعاله ضرر التخريب والتعيب والاتلاف . وهو مناط العقاب في المادة ٣١٧ المكررة المذكورة . فلا يعتبر محرزه بمن يتناولهم حكم هذه المادة .

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ برأ المتهم من تهمة إحرار مواد مفرقة (بارود) بدون رخصة استنادا على أن القصد الجنائي وحده لا يكفي لتوفر هذه الجريمة بل يجب ان يثبت ان إحرار المفرق كان بقصد استخدامه في اعمال التدمير والتخريب - قد اخطأ في تطبيق القانون لأن المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات تعاقب على مجرد الإحرار بدون رخصة وبغير مسوغ قانوني ويكفي لتوفر القصد الجنائي علم المحرز بان المادة مفرقة أو تدخل في تركيب مفرق الأمر المتوفر في الدعوى الحالية .

« ومن حيث انه سبق لهذه المحكمة أن قضت مرارا بأن القصد الجنائي في جريمة إحرار المفرقات بدون رخصة أو مسوغ شرعي يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بأن ما يحزره مفرق ولا ضرورة بعد ذلك لإثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والاتلاف ولذلك يكون استناد الحكم المطعون فيه على وجوب ثبوت ان إحرار المفرق كان بقصد استخدامه في اعمال التدمير والتخريب استنادا خاطئا ومخالفا للقانون

« ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أيضا أن قضت فيما يختص ببارود الصيد أنه لا يعتبر مفرقا في حكم المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات إلا إذا ضبطت منه كمية كبيرة تفوق كثيرا ما يستعمل عادة في الصيد بحيث إذا اشعلت وحدها في مكان مقفل لا يتسع للغازات التي تتحول إليها عقب الاشتعال تحدث الفرقة .

« ومن حيث أن مقدار المضبوط في الدعوى الحالية هو ربع رطل من بارود الصيد وهي كمية ضئيلة لا تحدث فرقة إذا ما اشعلت وحدها ولا يترتب على اشتعالها ضرر التخريب والتعيب والاتلاف وهو المقصود بالعقاب في المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات ولذلك لا يمكن اعتبار احراز هذه الكمية الصغيرة احرازًا لمفرق بدون رخصة أو مسوغ شرعي في حكم المادة ٣١٧ مكررة عقوبات ويكون الحكم المطعون فيه إذ برأ المتهم من هذه التهمة قد أصاب الحقيقة ويتعين رفض الطعن .

(طعن النيابة ضد عبد الوهاب حسين أبو العلاء رقم ٢٠٥٩ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة)

١٤٢

١٤ يناير سنة ١٩٣٥

اثبات في المواد الجنائية :

١ - طلب المتهم تحقيق أمر - واجب محكمة الموضوع إداره .

٢ - شهود - ترجيح أقوال الشهود والاثبات على أقوال الشهود والنفي .

بيان وجه الترجيح - حد هذا البيان .

المبادئ القانونية

١ - إن محكمة الموضوع لا تكلف قانونا -

إذا هي لم تر إجابة المتهم إلى طلب من طلبات التحقيق - بأكثر من أن تبين علة عدم موافقتها على هذا الطلب . ومتى كانت هذه العلة مقبولة عقلا فلا يعد رفضها للطلب إخلالا بحق الدفاع .

٢ - ليست محكمة الموضوع ملزمة بأن تبين صراحة وجه ترجيحها لأقوال شهود الاثبات على أقوال شهود النفي إذا كانت وقائع الدعوى التي أثبتتها الحكم تساعد بذاتها على هذا الترجيح من غير حاجة إلى بيان جديد .

المحكمة

« من حيث أن محصل الطعن أن أسباب الحكم جاءت مفككة ومقتضبة مما يجعل الحكم غير مسبب تسييا قانونيا فضلا عن أنها غير متفقة مع الثابت في الأوراق ومحضر الجلسة ولم تجب المحكمة الطاعن إلى ما طلبه من الانتقال للمعاينة للتحقق من أن نتيجتها لا تتفق مع شهادة الشاهد ولا يكفي أن تقول المحكمة أنها لا ترى الانتقال اكتفاء بالمعاينة التي تمت بمعرفة المحقق والتي تتفق وشهادة الشاهد لأن هذا القول فضلا عن مخالفته لمحضر المعاينة لم تبين ما جاء به ولا ما جاء على لسان الشاهد . وإذا كان لقاضي الموضوع الحق في تقدير طلبات المتهم فإن طلب الانتقال هنا كان من ضرورات الدفاع . كذلك لم تبين المحكمة وجه تفضيلها شهادة هذا الشاهد على شهادة الشهود الثلاثة الذين كانوا مع الطاعن .

« ومن حيث أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى أن عبارته جاءت منسقة ومنسجمة لا تنفك فيها فضلا عن أنه أحال - فوق ما به من الأسباب - إلى الأسباب الواردة بالحكم الابتدائي وبالحكم الاستثنائي الغيابي وكلما قد تضافرت على إثبات ادانة الطاعن وعلى أنه كان مسرعا اسرعا لا يتفق وازدحام الشارع الذي وقعت به الحادثة فضلا عن هذا فلا تضارب بين ما جاء بالحكم وما ثبت بمحضر الجلسة أما عن طلب الانتقال الذي طلبه الدفاع عن الطاعن

فقد أجابت عليه محكمة الموضوع بالاكتفاء بمحضر المعاينة التي قام بها المحقق . ومحكمة الموضوع لا تكلف قانونا - اذا لم تر اجابة المتهم لطلب من طلبات التحقيق - بأكثر من بيان علة عدم موافقتها على هذا الطلب ومتى كانت هذه العلة مقبولة عقلا فلا يعد رفضها للطلب إخلالا بحق الدفاع . على انه ليس فيما يدعيه الطاعن بحسب تصويره للحادثة وما طلب الانتقال من أجل معاينته وتحقيقه - ليس في ذلك ما يقطع بفساد ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه ولا باستحالة وقوع الحادثة على الصورة التي شرحها الحكم . وليست المحكمة ملزمة بأن تبين صراحة وجه ترجيحها لأقوال شهود الاثبات على أقوال شهود النفي اذا كانت وقائع الدعوى التي أثبتتها الحكم تساعد بذاتها على هذا الترجيح من غير حاجة الى بيان جديد

(طعن بطرس شريان ضد النيابة رقم ٩٥ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

١٤٣

١٤ يناير سنة ١٩٣٥

دفاع . تمسك المتهم بدفع هام . عدم تحقيق هذا الدفع واغفال الرد عليه . يعيب الحكم .

المبدأ القانوني

سكوت الحكم عن الرد على الدفاع الهام الذي يتمسك به المتهم وعن تحقيقه يعيب الحكم ويطله . فاذا كان الثابت أن المتهم دفع التهمة عن نفسه بانه كان مراقبا ولا يخرج من بلده ليلا وقدم دفترا رسميا يثبت أنه لم يخرج منها فعلا في ليلة الحادثة ولكن الحكم لم يشير إلى هذا الدفاع الهام بأية إشارة ولم يبين ما إذا كان في إمكان المتهم مع ثبوت صحة ما أثبت في الدفتر أن يرتكب الجريمة التي وقعت

في بلدة أخرى خلاف بلده فان ذلك يعيب الحكم ويطله .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الثالث من أوجه الطعن ان الطاعن دفع امام محكمة الموضوع بأنه مراقب ولا يخرج من بلده ليلا وقدم دفترا يثبت انه لم يخرج منها في ليلة الحادثة وطلب سؤال المركز في ذلك ولكن المحكمة لم تشر الى ذلك في حكمها مما يبطل الحكم

» ومن حيث انه بالرجوع الى محضر الجلسة يبين انه اثبت به ان الدفاع عن الطاعن قدم للمحكمة دفترا صغيرا خاصا بتأشير الدورية للمتهم « على التمام » وقد اطلعت عليه المحكمة وكان الغرض من تقديم هذا الدفتر إثبات ان الطاعن كان مراقبا بمنزله ليلة الحادثة ولا يمكنه ارتكاب الجريمة المنسوبة اليه ومع ذلك فلم يشير الحكم الى هذا الدفاع الهام بأية إشارة ولم يبين ما اذا كان في إمكان الطاعن مع ثبوت صحة ما اثبت في الدفتر ارتكاب الجريمة التي وقعت في بلدة أخرى خلاف بلده .

« ومن حيث ان سكوت الحكم المطعون فيه عن الرد على دفاع الطاعن وعن تحقيقه يعيب هذا الحكم ويطله .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم واحالة الدعوى إلى محكمة جنايات طنطا للحكم فيها من دائرة أخرى

(طعن عبد المجيد احمد جاب الله ضد النيابة رقم ١٠٩ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

١٤٤

١٤ يناير سنة ١٩٣٥

إيقاف التنفيذ . شرط الحكم به (المادة ٥٢ ع)

المبدأ القانوني

يشترط لايقاف التنفيذ طبقا للمادة ٥٢ ع

١٤٥

١٤ يناير سنة ١٩٣٥

مخدرات . الاحراز . معناه (المادة ٣٥ من قانون المخدرات

رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

المبدأ القانوني

الاحراز المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون المخدرات هو وضع اليد «possession» على المخدر على سبيل التملك ولا يشترط فيه الاستيلاء المادي ، بل يكون الشخص محرزاً ولو كان الجوهر موجوداً مادياً في حيازة شخص نائب عنه . فاذا كانت الوقائع التي اقتنعت بها محكمة الموضوع هي أن المتهمين تأمر مع ثالث على الايقاع بشخص رابع بينهما وبينه نزاع مقامة بشأنه دعوى جنحة ادعى هو فيها بحق مدني فانتزعت المتهمان فرصة وجوده في المحكمة وكلف المتأمر الثالث بأن يدس في بردعة حمارة مادة مخدرة ثم يبلغ عنه رجال الحفظ لضبطه ففعل وضبطت المادة فهذه الوقائع يتوافر بها قبل المتأمرين ركن الاحراز بمعناه القانوني .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء خالياً من أي بيان يفيد إحراز الطاعنين للحشيش إحرازاً مادياً فلا يمكن إذن عد هما فاعاين أصليين اما القول بأنهما شريكان بالاتفاق مع آخر على الكيد لأحد الأشخاص فان تهمة الاشتراك لم توجه اليهما على أن الحكم المطعون فيه لم يقل انهما اوعزا الى ثالث بأن يكون الاتقام بوضع حشيش في بردعة حمارة ذلك الشخص ومجرد الاتفاق على الكيد ليس معناه ان الطاعنين اوعزا الى ثالثهما بما رآه هو وسيلة للاتقام ومتى تبين ذلك كان

ألا يكون سبق الحكم على المتهم بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع فاذا كان للمتهم سابقة حكم عليه فيها بالحبس أكثر من أسبوع فهذه السابقة تمنع من ايقاف التنفيذ .

المحكمة

« من حيث ان حصل الطعن ان الحكم المطعون فيه اخطأ في قضائه بايقاف التنفيذ لأن للمتهم سابقة تبديد حكم عليه فيها بالحبس أكثر من اسبوع وهذه السابقة تمنع من ايقاف تنفيذ عقوبة الحبس الصادرة عليه في هذه القضية .

« ومن حيث انه بالاطلاع على أوراق القضية تبين ان المتهم قدم الى محكمة منفلوط الجزئية في التهمة الحالية قضت عليه غايياً بالحبس ثلاثة شهور مع الشغل وبكفالة ٦٠٠ قرش لايقاف التنفيذ ولما عارض حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً وتعديل الحكم الغيائي والاكتفاء بحبسه شهراً واحداً مع الشغل والنفاذ واثبتت المحكمة في حكمها ان المتهم سبق الحكم عليه في جريمة مماثلة سنة ١٩٣٢ وانه لذلك يعد عائدًا طبقاً للمادة ٤٨ من قانون العقوبات .

« ومن حيث انه تبين ان هذه الجريمة المماثلة هي جريمة تبديد حكم عليه من أجلها بالحبس ستة شهور مع الشغل بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٩٣٢ ومتى كان الأمر كذلك امتنع القضاء بايقاف تنفيذ العقوبة الحالية لأن من شروط القضاء بايقاف التنفيذ ان لا يكون قد سبق القضاء على المتهم بالحبس أكثر من اسبوع .

« ومن حيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بايقاف التنفيذ قد اخطأ في تطبيق القانون فيتعين نقضه بالنسبة لذلك وجعل العقوبة المحكوم بها نافذة .

(طعن النيابة ضد عبد الباسط صالح رقم ١٠٢ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

هذا الثالث هو المحرز وحده للبخدر .

« وحيث ان الطاعنين مخطئان فيما تصورا
من أن الاحراز هنا معناه الحيازة المادية للبخدر
ذلك لأن الاحراز المنصوص عليه في المادة ٣٥
من قانون المخدرات هو وضع اليد Possession
على المخدر على سبيل الملك ولا يشترط فيه الاستيلاء
المادى بل يكون الشخص محزرا ولو كان الجوهر
موجودا ماديا في حيازة شخص نائب عنه (حكم
هذه المحكمة الرقم ٥ فبراير سنة ١٩٣١ في القضية
رقم ٣٩٣ سنة ٤٨ قضائية) .

« وحيث انه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي
المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ان الوقائع التي
اقتنع بصحتها القضاء الموضوعى هي أن الطاعنين
وآخر تأمروا على الايقاع بمن يدعى سالم سلام
زريق نزاع بين الطرفين مقامة بشأنه دعوى جنحة
أدعى فيها سالم هذا بحق مدنى فانتهر الطاعنان فرصة
وجود خصمهما يوم الحادثة في المحكمة من أجل
هذا النزاع وكلفا المتآمر الثالث ان يدس في بردعة
حمارة الخصم المادة المضبوطة ثم يبلغ عنه رجال
الحفظ لضبطه وقد كان لهما ما اراداما اتضح أمره
لمحكمة الموضوع ولا شك في ان هذه الوقائع التي
أسست المحكمة عليها حكمها الصادر بادانة الطاعنين
وزميلهما الذى لم يقرر بالطعن يتوافر بها ركن
الاحراز بمعناه القانونى إذ مؤدى هذه الوقائع ان
قطعة الحشيش المضبوطة انما كانت ملكا للطاعنين
تصرفا فيها على النحو الذى أوضحه الحكم وبذا
كانا في حكم الحائزين للجوهر حتى لو فرض انهما
لم يتناولا ماديا أصلا واذن يكون الحكم المطعون
فيه قد أصاب ويكون ما ذكره الطاعنان في مطعنها
من جهة الاشتراك جدلا لا قيمة له ولا محل للرد عليه
(طعن احمد على المالىكى وآخر ضد النيابة رقم ١٠٣ سنة ٥ ق
بالهيئة السابقة)

١٤٦

١٤ يناير سنة ١٩٣٥

دفاع . لم تحققه محكمة الدرجة الأولى . عدم التمسك به
أمام محكمة الدرجة الثانية . إثارة من جديد أمام
محكمة النقض . لا يجوز . (المواد ٢٢٩ و ٢٣٠
و ٢٣١ تحقيق)
المبدأ القانونى

الدفاع الذى لا تعباً محكمة الدرجة الأولى
بتحقيقه ثم لا يصبر عليه المتهم أمام محكمة الدرجة
الثانية لا يجوز رفع أمره الى محكمة النقض
والا يرام لسقوط الحق فى التمسك به بالسكوت
عنه أمام المحكمة الاستئنافية .

المحكمة

« من حيث ان أوجه الطعن المقدمة من الطاعن
تتلخص فى انه يوجد تزوير وتلاعب بمحاضر
تحقيقات البوليس وبمحضر الحجز وفى ان الطاعن
طلب من محكمة الدرجة الأولى ضم قضية معينة
ليستعين بها على إثبات تزوير محضر الحجز فلم يجب
طلبه كما انها لم تراعى المسدد بأوراد المال فلما استأنف
لم تعر المحكمة الاستئنافية طلباته التفاتا بل جارت
محكمة الدرجة الأولى فيما فعلت . وهو يطلب الآن
من محكمة النقض ضم القضية التى أبت محكمة
الموضوع ضمها .

« ومن حيث ان الطاعن سبق ان اشار امام
المحكمة الجزئية كما هو ظاهر من محضر جلستها -
الى ان فى محضر الحجز تزويرا ولكنه وقف عند
حد القول ولم يطعن فى ذلك المحضر الرسمى بأى
مطعن قانونى مقبول فلم يكن من حظ اقواله هذه
سوى الأهمال من جانب المحكمة . فلما كان دور
الاستئناف لم يشر بكلمة الى مسألة التزوير التى
يدعيها كما يظهر من الاطلاع على محضر الجلسة
الاستئنافية . فلا يقبل منه الآن التحدث من جديد

عن وقوع ذلك التزوير المزعوم بعد أن اضاع على نفسه فرصة الادعاء به بطريقة مجديه أمام محكمة الموضوع . أما من حيث طلب ضم القضية التي يقول الطاعن انه طلبها ولم تجبه المحكمة الى ضمها فالمستفاد من الاطلاع على محاضر الجلسات ان هذا الطلب قدم الى المحكمة الابتدائية ولكن الطاعن لم يحدد طلبه أمام المحكمة الاستئنافية فلا يحق له ان يشكو الى محكمة النقض عدم التفات المحكمة الجزئية الى طلبه اذا كان قد أهمل في عرض الأمر قبل ذلك على المحكمة الاستئنافية . كما ان محكمة النقض لا تستطيع اجابته الى ما يطلب من ضم القضية المذكورة إذ لا شأن لها بالطلبات الموضوعية واما من حيث المحاسبة على ما تسدد بأوراد المال فظاهر من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد استئنافا لأسبابه ان المحكمة افاضت في بحث الحساب الذي بين الطاعن وبين الحكومة فاتضح لها ان ذمته لازالت مشغولة ببعض الأموال الأميرية وانه لم يدفع جميع المال المحجوز بسببه على الثمار التي اتهم بتبديدها .

(طعن محمود حسن عامر ضد النيابة رقم ١٠٥ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

١٤٧

١٤ يناير سنة ١٩٣٥

١- ارتباط قضية بأخرى . طلب المتهم ضم قضية مخالفة الى قضية جنحة . سلطة محكمة الموضوع في اجابة هذا الطلب أو رفضه

٢ - تطبيق . مجرد الخطأ المادي في ذكر المادة المنطبقة على الواقعة . متى لا يصح سببا للطعن على الحكم (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

٣ - وصف التهمة . الدفع بايها . متى يصح التمسك به (المادة ٢٣٦ تحقيق)

المبادئ القانونية

١ - إذا طلب المتهم ضم قضية مخالفة الى قضية جنحة على اعتبار أن الجريمتين اللتين هما

موضوع القضيتين ناشئتان عن فعل واحد وبجست المحكمة هذا الطلب ولم تجبه ولم يكن فيما قررته بشأنه أية مخالفة للقانون فلا دخل لمحكمة النقض فيه .

٢ - مجرد الخطأ المادي في ذكر المادة المنطبقة على الواقعة لا ينهض سبباً لنقض الحكم متى كان هذا الخطأ لم يؤدي إلى أقل لبس في المحاكمة . ففي دعوى إقراض بربريا فاحش أسس الاتهام فيها على المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات وترافع الدفاع على أن هذه المادة هي المادة المطلوب تطبيقها ولكن ذكر الحكم أن المادة المنطبقة هي المادة ٢٩٤ ع وسها عن ذكر كلمة « المكررة » لا يقبل الطعن في هذا الحكم بمقولة أنه أخطأ في تطبيق القانون .

٣ - الدفع بايها وصف التهمة وغرضه هو من الدفع الواجب ابدائها لدى محكمة الموضوع قبل سماع أول شاهد عملا بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات .

المحكمة

عمه اليوم الأول

« حيث ان محصل الوجه الأول هو ان الطاعن دفع بوجود ارتباط بين هذه الجنحة وتهمة المخالفة التي أسندت اليه لفتحه محلا للتسليف بدون رخصة يجعل منها جريمة واحدة وطلب ضم القضيتين إحداهما للأخرى والحكم فيها معا بحكم واحد طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ولكن المحكمة أغفلت الكلام على هذا الدفع في حكمها الصادر في الجنحة مكتفية بما ذكرته في اسباب حكمها الصادر في المخالفة انها لا ترى محلا لضم المخالفة للجنحة

لأن موضوع الأولي يخالف موضوع الثانية ويقول الطاعن ان الاختلاف بين موضوع الجريمتين لا ينفي انهما نشأتا عن فعل واحد هو الاقراض .

« ومن حيث انه مادام ان محكمة الموضوع قد بحثت هذا الطلب كاعتراف الطاعن نفسه ورأت أن لا محل لتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بضم المخالفة الى اللجنة على اعتبار أنهما ناشتتان عن فعل واحد فقد فصلت بذلك في أمر موضوعي لا ترى هذه المحكمة فيما قرره بشأنه أية مخالفة للقانون.

عن الوجه الثاني

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني هو أن محكمة الموضوع طبقت في جريمة المخالفة المادتين ١ و ٩ من الأمر العالي الرقيم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وكذلك طبقت على اللجنة المادة ٢٩٤ فقرة أولى و فقرة ثانية من قانون العقوبات وكلا التطبيقين غير صحيح إذ لا وجود للأمر العالي سالف الذكر ولا المادة المطبقة في اللجنة بمنظبة على التهمة المسندة الى الطاعن .

« وحيث ان هذا الوجه مردود فن جهة الخطأ في التطبيق في المخالفة فلا شأن لمحكمة النقض به لعدم امكان تناول الطعن بالحكم الصادر في المخالفة (مادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات) واما من جهة التطبيق القانوني في اللجنة فان كل ما في الأمر هو أن الإشارة الى النص كانت الى المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات مع ان المادة الواجب تطبيقها هي ٢٩٤ مكررة فالرقم اذن صحيح ولكنه لم يردف بذكر كلمة « مكررة » الا ان هذا السهو لم يؤد الى أقل لبس في المحاكمة بل لقد كان الاتهام مؤسسا على هذه المادة المكررة بما اشير اليه من فقراتها كما ترفع الدفاع على اعتبار انها هي المادة المقصودة دون المادة ٢٩٤ السابقة عليها والتي لاعلاقة لها بالاعتیاد على الاقراض برّيا فاحش.

عن الوجه الثالث

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث هو ان الحكم جاء معيبا لأن بوصف التهمة إبهاما وغموضا يقتضيان نقض الحكم ولا يزيل بهذا النقص ان تذكر المحكمة وقائع الثمانية الاشخاص الذين عينهم الحكم إذ ذكرهم هذا جاء بعد اقفال باب المرافعة دون ان تنبه المحكمة الطاعن الى اسمائهم على ان من بين هؤلاء الاشخاص واجدا ليس هو المجنى عليه بل المجنى عليه والدته كما ان من بينهم شاهدة لم تسمع المحكمة شهادتها اكتفاءا بأقوالها في التحقيقات .

« وحيث انه لاحق للطاعن الآن في التعرض لوصف التهمة وما يدعيه فيه من بطلان ناشئ عن قصور فيما احتواه إذ مثل هذا المطن كان يجب ابدائه لدى محكمة الموضوع قبل سماع أول شاهد عملا بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات . اما من جهة ما اورده المحكمة من بيان بشأن القروض الحاصلة الى غير هؤلاء الاشخاص الذين ورد ذكرهم في وصف التهمة فان هذا الوصف أحال اليهم بقوله « وغيرهم من الشهود المذكورين بالمحضر » وقد سألهم محكمة الموضوع فعلا وكان من حقها مع هذا أن تستند الى ما قرروه وتعمل عليه في حكمها واما من جهة القرض الحاصل الى حبيب بطرس وكتابة السند باسم والدته فأمر موضوعي تصرف فيه محكمة الموضوع بما لها من حق مطلق في اعتبارها أيهما مجنى عليه واما اعتراض الطاعن على استناد محكمة اول درجة إلى أقوال شاهدة لم تسمعها مع طلب الطاعن استدعاءها لديها فان لمحكمة الموضوع أن تعتمد في تكوين رأيها على كل ما ورد في أوراق الدعوى فضلا عن أن الحكم المطعون فيه يستقيم بصرف النظر عن أقوال هذه الشاهدة إذ في الوقائع

التي شهد بها غيرها وفرة لتكوين ركن الاعتیاد على
الاقراض قبل الطاعن .
(طعن فهمي ورضا ضد النيابة رقم ١٠٩ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

١٤٨

٢١ يناير سنة ١٩٣٥

إثبات في المواد الجنائية .

- ١ - حرية محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها . الأخذ
بأقوال شاهد في التحقيق دون أقواله التي أدل بها
أمام المحكمة ، جوازه .
- ٢ - أقوال الشاهد - الأخذ ببعضها دون البعض . جوازه
- ٣ - دفاع . عدم الأخذ به الرد عليه صراحة . لا وجوب .
- ٤ - شاهد . عدم إعلان المتهم باسمه . عدم معارضته في
سماع شهادته بالجلسة ، الطعن على شهادته بعد ذلك .
لا يجوز (المادة ٥٤ تفصيل)

المبادئ القانونية

١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تكوين
اعتقادها من أى طريق وهي ليست ملزمة بأن
تكون هذا الاعتقاد من الشهادات التي يدلى
بها أمامها فلها أن تأخذ بأقوال الشهود في
التحقيقات الأولى دون أقوالهم التي يقررونها
أمامها .

٢ - لمحكمة الموضوع الحق في أن تأخذ من
شهادة كل شاهد ما تراه هي موافقا للحقيقة
وتطرح من أقواله ما لا ترتاح اليه - وهي في
هذا الشأن حرة لا تخضع لرقابة محكمة النقض .

٣ - ليست المحكمة ملزمة بأن ترد على كل
جزئية من جزئيات الدفاع بل يكفي أن يظهر
من حكمها ولو إجمالا الأسباب التي أدت إلى
عدم الأخذ بهذا الدفاع .

٤ - إذا لم يعلن المتهم باسم أحد شهود الإثبات
عليه ضمن قائمة الشهود كان له الحق في أن
يعارض في سماع شهادته بالجلسة طبقا للمادة

٥٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، فإذا
هو لم يفعل فلا يكون له بعد ذلك الحق في أن
يثير هذا الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

« من حيث ان محصل الشطر الأول من وجه
الطعن الأول ان محكمة الموضوع أخذت في ادانة
الطاعن - باقوال ثلاثة شهود نسبت اليهم في
التحقيقات رغم انهم يؤكدون انهم لم يقرروها
ولم تبين سبب ترجيحها لهذه الأقوال التي أنكروها
على أقوالهم التي أبدوها بالجلسة وفي هذا عيب
في الاستدلال من شأنه أن يجعل الحكم كأنه
غير مسبب .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أثبت
ان عبد المنعم احمد حسن سلامة وحسين السيد
عبد القادر وعلى عبد الحميد شهدوا بتحقيقات
النيابة بانهم نظروا المتهم الأول (الطاعن) يضرب
المجنى عليه « بالقولنج » تحت اذنه وانهم شهدوا
بالجلسة بانهم لم يروه يضرب وانما رأوه ويده
القولنج بجوار المجنى عليه وأن المحكمة ترى أن
أقوالهم الأولى امام النيابة هي الصحيحة لأن
الثلاثة شهود آخرين « سماهم الحكم » شهدوا
برؤيتهم المتهم يضرب المجنى عليه وبأن الشهود
الثلاثة الأول رأوا المتهم يضرب المجنى عليه
ويبين من ذلك ان الحكم المطعون فيه يبين على
خلاف ما يدعيه الطاعن الأسباب التي ترجح أقوال
هؤلاء الشهود بالتحقيقات على أقوالهم بالجلسة
على ان لمحكمة الموضوع الحق لتكوين اعتقادها
في أن تأخذ بما تراه من أقوال الشهود دون غيرها
من الأقوال التي يقررونها وعلى ذلك يتعين رفض
هذا الوجه .

« ومن حيث ان محصل الشطر الثاني من

الوجه الأول أن المحكمة أخذت بشهادة من يدعى على سالمان في تهمة القتل المنسوبة للطاعن مع أنها لم تأخذ بشهادة هذا الشاهد نفسه بصفته مجنيا عليه في جريمة منسوبة لمتهم آخر وهذا الأمر يعد تناقضاً في الأسباب يجعل الاستدلال معيباً .

« ومن حيث أن لمحكمة الموضوع الحق قانوناً في أن تجزئ شهادة الشاهد وتأخذ منها بالشطر الذي تراه هي موافقاً للحقيقة وتنبذ الشطر الآخر الذي لا يرتاح إليه وهي في هذا الشأن حرة لا تخضع لرقابة محكمة النقض ولا يترتب على ذلك أي تناقض في الأسباب خلافاً لما يدعيه الطاعن .

« ومن حيث أن محصل الشطر الثالث من الوجه الأول أن الحكم المظعون فيه لم يرد على دفاع الطاعن بشأن خلو بلاغ الحادثة من ذكر أسماء المتهمين الأمر الذي لا يتفق مع تقدم بعض أقارب القتل وبعض أرباب السوابق بعد عدة ساعات ليشهدوا بأنهم رأوا الضرب وبشأن تمسك الطاعن بالخصومة القائمة بينه وبين العمدة وهي التي كانت سبباً في أن يتقدم بشهود بعضهم من أرباب السوابق وبعضهم من أقارب القتل ليقرروا الشهادات المضطربة كما لم يرد الحكم على ما تمسك به الطاعن من غيابه وقت الحادثة في بلدة تبعد ستة وعشرين كيلو متراً ولا يكفي في الرد على كل ذلك أن تقول المحكمة أنه دفاع غير جدي .

« ومن حيث أنه بعد أن بين الحكم أسباب الادانة وهي شهادات ستة شهود رؤيا أثبت أن المتهم أي الطاعن أنكر التهمة ولم يدفعها بشيء جدي وإن المحكمة كما سبق ذكره تراها ثابتة عليه ثبوتاً لا يحتمل الشك وفي هذا الذي أثبتته الحكم الرد الكافي على دفاع الطاعن إذ ليست المحكمة ملزمة بالرد على كل جزئية من جزئيات الدفاع بل يكفي أن يظهر من الحكم الأسباب التي أدت

بصفة عامة إلى عدم الأخذ بهذا الدفاع وفي أخذ المحكمة بشهادة شهود الإثبات في الدعوى الحالية ما يفيد حتماً أنها لم تعباً بدفاع الطاعن ولذلك نصت على أنه غير جدي .

« ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أن المحكمة أخذت في ادانة الطاعن بشهادة من يدعى إبراهيم بنحيت السوداني وهو لم يشهد بالتحقيقات أنه رأى الطاعن يضرب المجنى عليه وقد أعلنت النيابة بصفة شاهد على ضربه هو من شخص آخر يدعى حسن عبد الكريم ولكن هذا الشاهد سمحت له ذمته بأن تقدم في الجلسة فقط ولأول مرة كشاهد لإثبات على الطاعن وقد أخذت المحكمة بشهادته في ذلك وقد أعان الطاعن بقائمة الشهود وليس فيها بأن هذا الشاهد من ضمن من يشهدون عليه فن حقه أن يعتبر أن أخذ المحكمة بشهادة هذا الشاهد يتساوى مع أخذها بشهادة شاهد لم يرد في قائمة الشهود المعلنة لمتهم لأن قوات المحكمة من وجوب إعلان المتهم بقائمة الشهود ليتخذ عدته في الدفاع موجود في الحالتين وبهذا يكون هناك خطأ في تطبيق القانون .

« ومن حيث أنه إذا صح أن الطاعن لم يعلن باسم إبراهيم بنحيت المذكور كشاهد إثبات عليه ضمن قائمة الشهود كان له الحق في أن يعارض في سماع شهادته بالجلسة طبقاً لل مادة ٥٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أما وهو لم يفعل كما يؤخذ من محضر الجلسة فليس له بعد ذلك الحق في أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن عبد الرحمن عبد الرحيم ضد النيابة رقم ٣٨٠ سنة ٥٠ ق بالهيئة السابقة عدا حضرة صاحب العزة ذكي يرزى بك بدلا من مراد وهبه بك والاستاذ محمد جلال صادق بدلا من محمد شرمي بك رئيس نيابة الاستئناف)

١٤٩

٢١ يناير سنة ١٩٣٥

ارتباط تهمة بأخرى - الحكم على متهم من محكمة الدرجة

الأولى بعقوبة مستقلة « عن كل تهمة » - تطبيق

محكمة الدرجة الثانية للمادة ٣٢ ع . وجوب القضاء

بأحدى العقوبتين فقط (المادة ٣٢ ع)

المبدأ القانوني

إذا قضت محكمة الدرجة الأولى على متهم
بالحبس ثلاثة شهور مع الشغل عن كل تهمة
من التهمتين المسندتين اليه فاستأنف المتهم
وحده هذا الحكم فرأت المحكمة الاستئنافية أن
هاتين التهمتين مرتبطتان إحداهما بالأخرى
وطبقت المادة ٣٢ ع فانه يتعين عليها الاتقضى
عليه إلا بأحدى العقوبتين المقضى بهما ابتدائيا.
أما أن تضم هاتين العقوبتين وتجعل من مجموعهما
عقوبة واحدة توقعها على المتهم فهذا خطأ في
تطبيق القانون .

المحكمة

« حيث ان احد وجهي الطعن بني على ان
الطاعن دفع لدى المحكمة بانه لاعتقابه في تهمة
الاستعمال لانحصار الأثر فيه وحده وان المحكمة
لم ترد على هذا الدفاع

« وحيث ان ما يدعيه الطاعن في هذا الوجه
غير صحيح إذ بالرجوع الى الحكم الابتدائي الصادر
بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩٣٤ الذي تأيد لأسبابه
فيما يختص بتهمة الاستعمال سالفى الذكر بالحكم
الاستئنافية المطعون فيه يبين ان المحكمة عرضت
لهذا الدفع عرضا خاصا وافاضت في الرد عليه
وتفنيده بصورة واضحة ومقنعة وعليه يكون هذا
الوجه متعين الرفض

« وحيث ان الوجه الثاني يتحصل في أن المحكمة

الاستئنافية إذ اعتبرت هاتين التهمتين مرتبطتين
بعضهما وطبقت في شأنهما المادة (٣٢) من قانون
العقوبات ما كان لها أن تقضى على الطاعن بالحبس
مدة ستة شهور إذ هذه المدة هي مجموع العقوبتين المحكوم
بهما عليه ابتدائيا وكان هو - أى الطاعن - المستأنف
الوحيد للحكم الابتدائي المتقدم ذكره .

« وحيث ان واقع الأمر ان محكمة أول درجة
قضت بمعاقبة الطاعن بالحبس ثلاثة شهور مع الشغل
عن كل تهمة من تهمة الاستعمال سالفى الذكر
فاستأنف الطاعن هذا الحكم ونحده دون النيابة
العامة فرأت المحكمة الاستئنافية ان التهمتين المذكورتين
مرتبطتان ببعضهما - وهو ما يتفق والواقع - وان هناك
محلا لتطبيق المادة (٣٢) من قانون العقوبات ثم
قضت بمعاقبة الطاعن بالحبس مدة ستة شهور
مع الشغل .

« وحيث انه واضح مما تقدم ان النتيجة التي وصلت
اليها المحكمة الاستئنافية تتنافى مع ما أثبتته هي في حكمها
من المقدمات إذ ما رأتته وقررتته من وجوب تطبيق
المادة (٣٢) من قانون العقوبات ومع ملاحظة ان
الطاعن هو المستأنف الوحيد للحكم الابتدائي دون
النيابة العامة كان يتعين معه ان لا تقضى على هذا
الطاعن الا بعقوبة واحدة أى بأحدى العقوبتين
المقضى بهما ابتدائيا إذ جاءت كلتا هاتين التهمتين لا
ان تضم هاتين العقوبتين وان تجعل من مجموعهما
هذه العقوبة الواحدة .

« وحيث انه لذلك يكون ما يشكو منه الطاعن
في هذا الوجه في محله ويتعين بناء على ذلك قبول
الطعن الحالى شكلا ونقض الحكم المطعون فيه
وحبس الطاعن ثلاثة شهور مع الشغل بدلا من
الستة شهور المقضى بها .

(طن على عبد الرحيم الخولى ضد النيابة رقم ٣٨٥ سنة ٥ ق
بالهيئة السابعة)

٦٥٠

٢١ يناير سنة ١٩٣٥

موانع العقاب . صغر السن . لا يكفي وحده لتحقيق
مبنى الاكراه (المادة ٥٦ ع)

المبدأ القانوني

للاعفاء من العقوبة المؤسس على الاكراه
شروط خاصة منصوص عليها في المادة ٥٦ ع
لا يقوم صغر السن وحده مقامها فلا يجوز
لهم قاصر أن يعتذر عن جريمة ارتكبتها بأنه
كان مكرها على ارتكابها بأمر والده

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول هو ان الطاعن
طلب من محكمة اول درجة سماع شاهد ولكن
المحكمة لم تجب طلبه ومع هذا فقد اعتمدت على
اقواله التي لم تسمعها

« وحيث ان الطاعن لم يبد هذا الطلب الا امام
محكمة اول درجة - وهو نفسه مقر هذا في مطعنه
وقد لازم السكوت عنه امام الدرجة الثانية واكتفى
بحاميه بأن التمس من المحكمة تأديبه جسمانيا بدلا
من ارساله الى الاصلاحية ولما كانت العبرة هي
بالطلبات التي تبدي امام المحكمة الاستئنافية في حالة
نظر الدعوى من درجتين اذ هذه الطلبات هي وحدها
التي تكون محل نظر لدى هذه المحكمة لا غيرها مما تقدمها
وكان للتمسك حق العدول عنه ضراحة او ضمنا فيكون
هذا الوجه متعين الرفض .

« وحيث ان محصل الوجه الثاني هو ان محكمة
الموضوع اثبتت في حكمها المطعون فيه ان الشاهدين
علي محمد ومحمد خلف شهدا بأنها ضبطا الطاعن عقب
خروجه من منزل والده وضبطا في جيبه ورقة
مع ان اقوال الشاهدين في محضر البوليس واقوال
ثانيهما في الجلسة خالية من عبارة عقب خروجه من

منزل والده وبذلك تكون المحكمة كونت عقيدتها
من رواية لم يقررها الشاهدان .

« وحيث ان هذا الوجه ليس المناقشة موضوعية
في تفصيلات اقوال الشاهدين المؤدية الى ما استخلصته
منها محكمة الموضوع و اشارت اليه في حكمها بما
لا محل للجدل فيه امام محكمة النقض .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث هو ان الطاعن
دفع بعدم توافر القصد الجنائي ولكن المحكمة ردت
على هذا الدفع بقرائن لا تنتج ما ذهب اليه .

« وحيث ان ما يزعمه الطاعن غير صحيح اذ محكمة
الموضوع كونت عقيدتها في توفر القصد الجنائي من
ضبط الطاعن قريبا من منزل والده بعيدا عن شارع
الخليج الذي ادعى بعثوره على ورقة الهيروين به
ومن شهرة والده في تجارة الهيروين وكل هذا يؤدي
بلا شك في مجموعه الى ما استخلصته المحكمة منه وهو
اشتغال الطاعن بتوزيع الهيروين .

« وحيث ان مبنى الوجه الرابع هو ان واقعة
توزيع الطاعن الهيروين على المدمنين ان صحت
فلا عقاب عليها عملا بالمادة ٥٦ من قانون العقوبات
لان سلطة الوالد المادية والأدبية على ابنه القاصر
تجمل في حالة اكراه يستحيل معها تصور ارادة
خاصة للقاصر يستطيع معها الامتناع عن تنفيذ
ارادة الوالد .

« وحيث ان الطاعن يبغي من وراء هذا الوجه
الذي تمسك به احتياطيا ان يتخذ من مجرد ظرف
قصره سببا قانونيا لاعفائه من العقاب مع ان
للاعفاء من العقوبة المؤسس على الاكراه ظروفا
خاصة نصت عليها تفصيلا المادة ٥٦ من قانون
العقوبات لم يكن للقصر شأن خاص بينها .

(طعن خليل احمد خليل ضد النيابة رقم ٣٩٢ سنة ١٩٣٥ ق بالهيئة السابقة)

١٥١

٢١ يناير سنة ١٩٣٥

حريق عمد . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟

العمد . معناه (المادة ٢١٧ ع)

المبدأ القانوني

إن القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون العقوبات يتحقق بمجرد وضع الجاني النار عمداً في المكان المسكون أو المعد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به فتمى ثبت للقاضي أن الجاني تعمد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة. والعمد هنا معناه توجه الإرادة اختياراً إلى وضع النار أياً كان الباعث عليه أى سواء أكان الغرض من ذلك هو مجرد إحراق المكان ذاته أم كان وضع النار وسيلة لتحقيق غرض آخر كالحصول على قيمة الأشياء المؤمن عليها. على أنه مهما يكن قصد الجاني الأول من وضع النار في المكان المسكون فهو مأخوذ أيضاً في هذه الجريمة بقصده الاحتمالي ومسئول عن كافة النتائج الاحتمالية الناشئة عن فعله لأنه كان يجب أن يتوقع حصولها.

المحكمة

« حيث أن وجهي الطعن يتحصلان في أن محكمة الجنايات أخطأت في تطبيق القانون ذلك أن محل تطبيق المادة (٢١٧) من قانون العقوبات التي عوقب الطاعن بموجبها أن يضع الجاني النار رأساً في محل مسكون أو معد للسكنى قاصداً من ذلك إحراق هذا المحل ويقول الطاعن أنه بحسب بيان الحكم المطعون فيه نفسه لم يضع النار في المحل المسكون ذاته وإنما وضعها في بعض منقولات

خشبية موجودة في دكان ضمن منزل مسكون لكي يحصل على ثمنها من شركة التأمين وإن أقصى ما يستطيع أن يترامى إليه الفكر إذا أراد تأييم هذه الواقعة هو المادة ٢٢١ من قانون العقوبات وهي غير منطبقة لأن الطاعن لم يضع النار في الموجودات الخشبية لتوصيلها إلى المنزل المسكون - وهو الشرط الأول لانطباق نص هذه المادة وإنما أراد باعتراف الحكم المطعون فيه ذاته أن يحصل على مقابل ثمنها من شركة التأمين - وثانياً - لأن النار لم تشعل بالمنزل المسكون فعلاً وهو الشرط الثاني ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أنه وإن كان صحيحاً أن الدكان الذي وضعت فيه النار واقع أسفل عمارة مسكونة ولكن هذا وحده لا يعنى أن وضع النار فيه ينطوي على خطر الحريق للعمارة كلها خصوصاً إذا لوحظ أن العمارة التي تضم هذا الدكان عمارة عصرية جعلت اسقفها كلها من الخرسانة المسلحة وأحدى أوليات علم الخرسانة المسلحة أن النار لا تنفذ فيها .

« وحيث أن الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن وضع النار عمداً في دكان ضمن منزل مسكون وذلك بأن نشر كمية من البنزين على بعض محتوياته الخشبية واشعل فيه النار وبعد أن أغلق الدكان على هذه الصورة رأى أحد المارة اشتعال النار فأبلغ أمرها للعسكري أحمد عبد الرحمن الذي ذهب إلى الدكان فوجد الدخان يتصاعد من داخلها فأبلغ الحادث فوراً لنقطة المطافئ فباشر رجال المطافئ إطفاء الحريق بعد أن كسروا باب الدكان وقد عاين معاون البوليس المحل وأثبت في محضر المعاينة أنه وجد دأول الدكان سبعة أمتار وعرضه أربعة أمتار وبه بنك من الخشب عال ومكتب ومقعد (كنبه) وكرسيان من القماش وعدة قوالب من الخشب لصنع الأحذية اتصلت بها النار فأحرقتها ووجد

فوق البنك كمية من الجلود محترقة أيضا ووجد كذلك زجاج واجهة المحل (الفترينة) مكسورا من حرارة النار وكذا زجاج الفترينة التي بداخل المحل وان النيران قد أثرت في سقف الدكان والصندرة من الأسفل كل ذلك ثابت بالحكم المطعون فيه وهو ما دللت المحكمة بموجبه على أن الطاعن وضع النار عمدا في جزء من عمارة مسكونة متصل بها .

« وحيث أنه من الثابت المقرر ان القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة (٢١٧) من قانون العقوبات يتحقق بمجرد وضع الجاني للنار عمدا في المكان المسكون او المعد للسكنى أو في احد ملحقاته المتصلة به، فتنطبق للقاضي ان الجاني تعمد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة وظاهر من الوقائع التي اثبتتها المحكمة المطعون فيه بالكيفية المتقدمة ان الطاعن تعمد وضع النار في مكان مسكون وان المحكمة أصابت اذا في تطبيق المادة ٢١٧ من قانون العقوبات .

« وحيث ان ما يتمسك به الطاعن الآن من انه لم يقصد سوى احراق الموجودات الخشبية الموجودة بالدكان وان النار لم تصل على كل حال بالعمارة المسكونة فعلا ما يتمسك به الطاعن من ذلك واضح البطلان فان القانون لم يشترط ان تتجه نية الجاني مباشرة الى احراق نفس المنزل المسكون ذلك لأن القصد الجنائي في هذه الجريمة يتحقق بمجرد تعمد وضع النار والعمد هنا معناه مجرد توجه الارادة اختيارا الى وضع النار ايا كان الباعث عليه اى سواء أكان القصد الأول من ذلك هو مجرد احراق المكان ذاته أم كان وضع النار وسيلة لتحقيق قصد آخر كالوصول على قيمة الأشياء المؤمن عليها - يضاف الى ما تقدم ان الحكم المطعون فيه أثبت - كما سلف البيان وصول النار الى بعض

اجزاء الدكان الذى هو جزء من العمارة المسكونة وتهديدها سقفه المتصل بالمسكن ثم باقى العمارة وواضح ان هذا التهديد نتيجة طبيعية ومعقولة لكل حريق يحصل اذا استمر اضطراب النار واتسع نطاقها وبما لا ريب فيه ان مثل هذه النتيجة الاحتمالية بل الطبيعية يجب ان يتوقع الجاني حصولها وهو المسئول عنها جنائيا مهما يكن من قصده الأول في وضع النار عمدا

اما ما أثاره الطاعن من أن العمارة التي تضم الدكان سالفة الذكر عمارة عصرية جعلت اسقفها كلها من الخرسانة المسلحة وان احدى أوليات علم الخرسانة المسلحة ان النار لا تنفذ فيها ما أثاره الطاعن من ذلك غير جدير بالاعتبار إذ لا ترى فيه هذه المحكمة استحالة تمنع من اتصال النار بالاجزاء الأخرى من العمارة .

(طعن حسن على حسن وآخر ضد النيابة رقم ٩ سنة ١٩٣٥ بالمدينة السابقة)

١٥٢

٢٨ يناير سنة ١٩٣٥

مفرقات - لعب الأطفال - ليست من المفرقات المحرمة .

(المادة ٣١٧ ع المكررة)

المبدأ القانوني

المفرقات المحرمة التي تشير اليها المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات هي التي من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المنقولة . فلعيب الأطفال (السوارينج) لا تدخل في عداد المفرقات التي يتناولها حكم المادة المذكورة .

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن ان محكمة الموضوع إذ قضت بأقل من الحد الأدنى المقرر في المادة ٣١٧ من قانون العقوبات مكررة قد أخطأت في تطبيق القانون لأن هذه المادة عدلت في سنة ١٩٣٢ تعديلا

لتدمير الأموال الثابتة أو المنقولة وبديهي أن لعب الأطفال ليس من شأنها أن تستعمل لهذا الغرض . « ومن حيث أنه لذلك تكون الواقعة الثابتة في الحكم غير داخلية تحت حكم المادة ٣١٧ من قانون العقوبات مكررة ويتعين نقض الحكم وبراءة المتهمين بما نسب اليهما .

« ومن حيث أن المتهمين وإن لم يطعنوا في الحكم إلا أنهم يستفيدان قانوناً من الطعن المرفوع من النيابة العامة .

(طعن النيابة ضد حسين محمد زايد وآخر رقم ٢٠٦١ سنة ٤٤ بالهيئة السابقة عدا حضرة صاحب العزة مراد بك توبه بدلا من زكي برزي بك ومحمد شرمي بك بدلا من الأستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف)

١٥٣

٢٨ يناير سنة ١٩٣٥

تزوير في أوراق عرقية - ورقة ممضاة على ياض - خطفها وملؤها بسنددين - تزوير (المواد ١٧٩ و ١٨٣ و ٢٩٥ ع)

المبدأ القانوني

اختطاف ورقة ممضاة على ياض وملؤها بسند دين او مخالصة أو غير ذلك من الالتزامات التي يترتب عليها ضرر لصاحب الامضاء يعد بحكم المادة ٢٩٥ ع تزويرا مما يعاقب عليه بالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات

المحكمة:

« من حيث أن محصل الطعن أن الواقعة الثابتة بالحكم لا تنطبق على المادة ١٨٣ من قانون العقوبات لأن هذه المادة احالت فيما يتعلق بطرق التزوير على المادة ١٧١ وهذه ينسب الطرق على سبيل الحصر وليس من بينها الصورة المنسوبة الى الطاعن ارتكاب التزوير بها

« ومن حيث أنه بالرجوع الى الحكم الابتدائي الذي تأيد استئنافا لأسبابه يرى ان الواقعة المبسدة

تجلت فيه رغبة المشرع في تحديد الحد الأدنى ولا محل للقول بإمكان تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٤ بشأن تنفيذ أحكام قانون العقوبات لأن تعديل المادة ٣١٧ عقوبات جاء بعد القانون المذكور.

« ومن حيث أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضدهما بأنهما أحرزا مواد مفرقة بدون مسوغ وطلبت عقابهما بالمادة ٣١٧ من قانون العقوبات مكررة فقضت محكمة أول درجة عملاً بالمادة المذكورة بحبس كل منهما ستة شهور مع الشغل مع تغريمه ٣٠ جنيناً والمصادرة فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية حضورياً للثاني وغيايباً لأول بتعديل الحكم وتغريم كل منهما ٣٠٠ قرش ثم أيدت الحكم بالنسبة لأول بعد أن عارض فيه وجاء في الحكم أن المحكمة ترى استعمال الرأفة لأن المادة المضبوطة أعدت للعب الأطفال ولم يكن إحراز المتهمين لها السبب يخشى منه على الأمن العام .

« ومن حيث أن المحكمة الاستئنافية إذ طبقت المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات مكررة لم يكن لها أن تنزل عن الحد الأدنى المبين في المادة المذكورة وهو الحبس لمدة ستة اشهر مع غرامة لا تقل عن ثلاثين جنيناً طبقاً لنص هذه المادة الصريح ولذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعقوبة تقل عن الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة المذكورة قد أخطأ حقيقة في تطبيق القانون من هذه الجهة على أنه قد أخطأ من جهة أخرى في اعتبار ما حدث من المتهمين إحرازاً لمفرقات معاقباً عليه بالمادة ٣١٧ عقوبات مكررة لأن ما ضبط لديهما لم يكن سوى لعب بريئة للأطفال يسمع لها عند الاستعمال دوى يشبه دوى المفرقات وهي ليست من المفرقات في شيء إذ أن المفرقات المحرمة التي تشير اليها المادة ٣١٧ عقوبات مكررة هي التي من شأنها أن تستعمل

١٥٢

٢٨ يناير سنة ١٩٣٥

قوة الشيء المحكوم فيه . وحدة الموضوع - مناط توفرها

المبدأ القانوني

إذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة فلا يجوز بعد ذلك إعادة رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد . ولكن إذا كانت قد اقترنت بتلك الواقعة الأصلية واقعة أخرى تكون جريمة مستقلة مخالفة للجريمة الأصلية فإن الحكم الأول لا يمنع من رفع الدعوى عن الواقعة الأخرى . فإذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقاً وحكم ببراءته من السرقة فإنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصف كونه مخفياً للأشياء المسروقة ولو كانت الواقعة المكونة لجريمة الاختفاء قد ذكرت النيابة في مرافعتها في قضية السرقة على سبيل مجرد الاستدلال بها على صحة تهمة السرقة وكانت المحكمة كذلك قد عرضت لذكرها في دعوى السرقة باعتبارها دليلاً قدمته النيابة لها على التهمة المذكورة .

المحكمة

« حيث أن الوجه الأول من أسباب ٢٩ مايو سنة ١٩٣٤ يتلخص في أنه لا يجوز الرجوع إلى الاتهام الحالي من جديد من طريق مجرد إضافة وصف جديد مادامت الواقعة المعروضة قد تقرر عدم صحتها ولا يفتى قول الحكم المطعون فيه بأن الأسباب لا تكتسب قوة شيء المحكوم فيه إذ ذلك لا ينطبق على الأحكام الجنائية الإلزامية وقيد وهي غير متوفرة في الدعوى الحالية .

« وحيث أن ما يتمسك به الطاعنان في هذا

(٨-١)

فيه إلى الطاعن تحصل في أن المدعى المدني كان يطلب سلفة من يدعى محمد سليم على بواسطة شخص يدعى إبراهيم أفندي عثمان وأنه أخذ منه جنيناً مقدماً وحرر على نفسه كميالة أمضاها على يياض إلى أن يتسلم باقي السلفة وبقيت هذه الكميالة مع إبراهيم أفندي عثمان ثم إن الطاعن خطفها من إبراهيم أفندي عثمان المذكور وملاًها ورفع بها دعوى على المدعى المدني .

« ومن حيث أن ملء الورقة الممضاة على يياض بسند دين أو مخالصة أو بغير ذلك من السندات التي يترتب عليها ضرر لصاحب الامضاء قد افرد له القانون حكماً خاصاً في المادة ٢٩٥ من قانون العقوبات فرق فيه بين ما إذا كان صاحب الامضاء قد سلم الورقة الممضاة أمانة إلى من حرر عليها ذلك السند فيما بعد - وبين ما إذا كان الشخص الذي ملأ الورقة الممضاة على يياض لم يتسلمها أمانة من صاحب الامضاء وإنما حصل عليها بأية طريقة أخرى - في هو الحال في الدعوى الحالية - وفي هذه الحالة نص القانون على أن ملء الورقة يعد زوراً ويعاقب بعقوبة التزوير .

« ومن حيث أنه بما تقدم بين أن الواقعة المسندة إلى الطاعن وإن كانت لا تدخل ضمن طرق التزوير المنصوص عليها في المادتين ١٧٩ و ١٨٣ من قانون العقوبات إلا أن القانون نص عليها بنص خاص وعدها تزويراً وأوجب على فاعلها عقاب التزوير

« ومن حيث أنه لا مصلحة إذن للطاعن في التقدم بهذا المطعن ومن المتعين رفضه .

(طعن السيد ببيوني ضد النيابة رقم ٤١٤ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

الوجه قد سبق لها إثارتها لدى محكمة الجنايات وقد عرض له الحكم المطعون فيه عرضا خاصا ثم قضى برفضه قائلا ما يأتي : « حيث ان أساس »
« هذا الدفع كما يؤخذ من مرافعة الدفاع عن »
« المتهمين وما جاء بمذكرة المحامي عنهما ان »
« الوقائع المنسوبة الى المتهمين في تهمة الاخفاء »
« هي نفس الوقائع التي نسبت اليهما في تهمة »
« السرقة المحكوم فيها نهائيا بالبراءة وان تهمة »
« الاخفاء ماهي الانوع من الاشتراك في »
« جريمة السرقة لا يجوز محاكمة المتهمين عنه »
« مرة أخرى »

« وحيث انه يشترط للتمسك بقوة الشيء »
« المحكوم فيه توفر ثلاثة شروط - الاول - وجود »
« حكم سابق والثاني - وحدة الموضوع والثالث - »
« وحدة الخصوم »

« وحيث انه لا نزاع في صدور حكم سابق »
« بالبراءة في هذه القضية بين الخصوم انفسهم فلم »
« يبق الا بحث شرط وحدة الموضوع »

« وحيث ان التهمة التي فصلت فيها محكمة »
« الجنايات في الحكم الصادر في ٢٢ يولييه سنة »
« ١٩٣١ كانت اشتراك المتهمين مع مجهولين في »
« سرقة اشياء للجنى عليه بطريق الاكراه اما »
« التهمة المرفوعة عليهما الآن فهي تهمة اخفاء »
« اشياء مسروقة وهذه التهمة الاخيرة لها كيان »
« مستقل وعناصر خاصة تختلف عن عناصر تهمة »
« السرقة او الاشتراك فيها اذ ان تهمة السرقة »
« هي اختلاس منقول مملوك للغير . اما تهمة »
« الاخفاء فهي اخفاء اشياء مسروقة بواسطة الغير مع »
« العلم بالسرقة وظروفها ويشترط لتحقيقها ان تكون »
« هناك سرقة ارتكبها آخر او آخرون وان يكون »
« هناك اخفاء مادي للاشياء المسروقة وان يعلم »
« المخفي بمحصول السرقة وظروفها وهي جريمة »

« مستمرة تظل قائمة مادامت الاشياء في حوزة »
« المخفي بعكس جريمة السرقة التي هي جريمة وقتية »
« تقوم وتنتهي بمجرد ارتكاب السرقة وكل »
« جريمة من هاتين الجريمتين لها شروط تختلف »
« عن الأخرى فيما يختص بسقوط الدعوى »
« العمومية بمضي المدة »

« وحيث ان الحكم الصادر من هذه المحكمة »
« ببراءة المتهمين من تهمة السرقة قد اصبح نهائيا »
« فيما قضى به من نفي حصول السرقة من المتهمين »
« فيترتب على هذا انه اذا تقدم لهذه المحكمة ما يدل »
« على ان المتهمين مع عليهما بمحصول السرقة قد »
« اخفيا المسروقات فانه لا مانع من محاكمتهم »
« والحكم عليهما في جريمة اخفاء الاشياء المسروقة »
« اما ما ذهب اليه الدفاع من ان الوقائع التي كونت »
« جريمة السرقة هي الوقائع المكونة لجريمة الاخفاء »
« فلا قيمة له مادامت هذه الوقائع بفرض »
« اتفاقها في الجريمتين تكون جريمتين مستقلتين »
« مختلفتين لكل منهما عناصر خاصة »

« وحيث ان القول بان جريمة إخفاء الاشياء »
« المسروقة ماهي الا نوع من أنواع الاشتراك »
« في السرقة فهو قول لا سند له من القانون »
« لأنه بعد ان كانت جريمة الاخفاء معتبرة »
« نوعا من أنواع الاشتراك في القانون القديم »
« قد جعلت في قانون العقوبات الحالي جريمة »
« خاصة « Sui generis » ومع ذلك فان »
« القانون الفرنسي مع اعتباره ان الاخفاء نوع »
« من أنواع الاشتراك في السرقة فقد اتفق الفقه »
« والقضاء هناك على ان قواعد الشيء المحكوم فيه لا »
« يمكن التمسك بها في الاخفاء عن حكم صدر »
« في سرقة »

« وحيث ان هذه المحكمة - محكمة النقض - »
« تقر محكمة الجنايات على ما قررته من المبادئ »
« الخاصة بوحدة الموضوع بما سلف بيانه وتضيف »

الى ذلك ان الواجب الرجوع إليه لمعرفة ما اذا كان هناك شيء محكوم فيه نهائيا أم لا إنما هو ما كان أصلا موضوع الاتهام وبعبارة أخرى الواقعة التي أقيمت أولا من أجلها الدعوى العمومية وذلك بصرف النظر عما يكون قد ورد عرضا في سياق الاتهام من الوقائع والعناصر الأخرى التي لا بدت تلك الواقعة الأصلية وأحاطت بها. إذ ان ما لا يجوز قانونا هو ان الدعوى بعد ان تكون رفعت عن واقعة معينة وبوصف معين يعاد رفعها — بعد حكم البراءة — عن نفس هذه الواقعة ولكن بوصف جديد.

« وحيث انه بما لا نزاع فيه ان التهمة التي وجهت أولا الى الطاعنين الحاليين وصدر في شأنها حكما محكمة الجنايات الرقيان ٢٢ يولييه سنة ١٩٣١ و ١٤ مارس سنة ١٩٣٣ هي تهمة سرقة با كراه وان التهمة التي وجهت إليهما بعد ذلك وقضى فيها بالحكم المطعون فيه اليوم انما هي تهمة إخفاء أشياء مسروقة » وحيث انه وان كان صحيحا ان الواقعة التي كان

يصح ان يستفاد منها اقرار الطاعنين المذكورين لجريمة الإخفاء قد ذكرتها النيابة العامة في سياق مرافعتها في تلك الدعوى الأولى وعرضت لها كذلك محكمة الجنايات في حكمي ٢٢ يوليوسنة ١٩٣١ و ١٤ مارس سنة ١٩٣٣ سالف الذكر — الا انه بما لا ريب فيه أيضا ان هذه الواقعة فضلا عن إمكانية تكوينها لجريمة أخرى مستقلة عن الجريمة الأولى كل الاستدلال فانهم لم تكن وقتئذ موضوع الاتهام على الاطلاق ولم تذكرها النيابة العامة الا على سبيل مجرد الاستدلال بها على صحة تهمة السرقة با كراه كما وان المحكمة من جهتها لم تعرض لها في حكمها المتقدم ذكرهما الا بهذه الصفة نفسها أي كدليل قدمته لها النيابة ولم ترفيه الكفاية لاثبات تهمة السرقة با كراه قضت بالبراءة في هذه التهمة الأخيرة

« وحيث انه لذلك يكون هذا الوجه متعين الرفض

« وحيث ان الوجه الثاني من أسباب ٢٩ مايو سنة ١٩٣٤ والوجهين المقدمين في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ تتحصل في ان الحكم المطعون فيه لم يبين من من الطاعنين أخفى المسروقات كما وانه لم يذكر وقائع تهمة الإخفاء واصطناع الكميالتين التي قيل بتزويرهما.

« وحيث ان ما يدعيه الطاعنان في هذه الأوجه غير صحيح إذ يكفي الاطلاع على الحكم المطعون فيه للتحقق من ان المحكمة بينت فيه صراحة ان الطاعنين الاثنين اشتركا معا في إخفاء الأشياء المسروقة كما وانها أوضحت بصورة جلية واقعة هذا الإخفاء وما كان من اصطناع الكميالتين سالفتي الذكر بجميع ما احاط هاتين الواقعتين من الظروف والملابسات — وعليه تكون هذه الأوجه الثلاثة متعينة الرفض أيضا

« وحيث ان ما يقوله الطاعنان في الوجه الثالث من أسباب ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ من ان الواقعة الثابتة في الحكم لا تعتبر إخفاء بل لعكس هي إظهار للأشياء المسروقة — ان ما يقوله الطاعنان من ذلك ان هو الا تلاعب بالوقائع إذ الواقع ان محكمة الموضوع قد اتخذت من إظهار الطاعنين للسندين المصطنعين دليلا على سبق اخفائهما للسندين الحقيقيين ولباقى الأشياء المسروقة.

(طس . مصطفى عاكف وآخر ضد النيابة رقم ١٦٢٥ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة)

١٥٥

٢٨ يناير سنة ١٩٣٥

نسول . المنادة بوقاء النيل وتقبل المنادى ما يقدمه الامال له لا يعتبر نسولا . (المادة الأولى من القانون رقم

٤٩ لسنة ١٩٣٣)

المبدأ القانوني

المناداة بوقاء النيل وتقبل المنادى ما يقدمه له

١٥٦

٢٨ يناير سنة ١٩٣٥

تهديد بارتكاب جريمة . مناط العقاب في هذه الجريمة .

(المادة ٢٨٤ ققرة ثالثة ع)

المبدأ القانوني

لا يشترط قانونا لتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات أن يكلف المتهم الوسيط صراحة تبليغ عبارات التهديد إلى الشخص المقصود تهديده بل يكفي لذلك أن يثبت أن المتهم كان يقصد إيصال التهديد إلى علم من أراد تهديده بطريق هذا الوسيط .

المحكمة

« من حيث أن حصل الطعن أن التهديد بالواسطة يلزم أن يكون فيه معنى التكليف للواسطة بإبلاغ التهديد إلى الشخص المهدد لأنه إذا كان القانون لا يعاقب على التهديد الشفهي الحاصل في وجه المجنى عليه مباشرة فمن باب أولى لا يعاقب على مجرد الأقوال الشفهية التي تحصل في غير حضوره ولو كانت على مسمع من الغير ولكن بدون تكليف لهذا الغير بالتبليغ ولم يثبت أن الطاعن قال الالفاظ المنسوبة له بشكل يفهم منه أنه يطلب تبليغ هذه العبارة للمجنى عليه ولا يمكن القول بأن المتهم قصد تبليغ العبارات التي فاه بها للمجنى عليه لأن هذه النية كان أولى بتفسيرها الشاهد الذي سمع تلك العبارات وقد سئل هذا الشاهد عن هذه النية فأجاب « بأنه فهم أن المتهم كان زعلان وعازي يفش قلبه ، كما شهد شاهد آخر أن المتهم لم يطلب منه التبليغ ولم يفهم ذلك من عباراته .

« ومن حيث أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي تأيد لأسبابه يبين منه أنه ثبت للحكمة بما شهد به المسيو شارل كوهين بإشكاتب تفتيش كوم امبو

الاهالي بسبب هذه المناداة لا يعتبر تسولا .

المحكمة

« حيث أن أوجه الطعن في مجموعها تتحصل في أن الغرض من قانون التسول هو منع التسكع في الطرقات ومضايقة الجمهور . أما المناداة بوفاء النيل وتقبل ما يقدمه الاهالي بسبب هذه المناداة فلا يمكن اعتباره تسولا خصوصا وأنه عمل مرخص به من محافظة مصر ومن المحكمة الشرعية العليا وقد سبق للقضاء أن أقر مشروعيته .

« وحيث أنه بغض النظر عن أن هناك ترخيصا رسميا للطاعن بالمناداة بوفاء النيل كما تمسك الطاعن بذلك - فإنه عما ينبغي التنبيه اليه أنه لما كان النيل هو المصدر الرئيسي لثروة البلاد ويهم جميع الأهالي بلوغ مياه ذلك النهر الحد الذي يتوافر معه حسن الزراعة ونموها - فقد كان من الطبيعي أن ينتظر الاهالي جميعا حلول زمن الفيضان وأن ترفق بهم بشرى وفاء النيل وقد خصص بعض الأفراد أنفسهم بإذاعة هذه البشري وتقديم بعض الهدايا المتصلة بمعنى وفاء النيل وتقبل ما يقابلها نقدا أو عينا اظهارا لتبادل السرور بهذه البشري . وهذا كله عمل خال من كل معنى أراد القانون تحريمه بقانون منع التسول ولا يصح نعتة بالعمل غير الشريف كما عبر عنه خطأ الحكم المطعون فيه وإنما هو من العادات الأهلية والتقاليد القومية التي لا غبار عليها البتة والتي يجب بعكس ذلك العمل على المحافظة عليها وتشجيعها استبقاء للروح القومية .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن الحالي في محله ويتعين بناء على ذلك قبوله موضوعا ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن مما أسند اليه .

(طس قراد ابراهيم ضد النيابة رقم ٢٠٦٦ سنة ٤ ق بالمحكمة السابقة) .

١٥٧

٤ فبراير سنة ١٩٣٥

نقض وإبرام ، الطعن بطريق النقض . وجوب رفعه من
المحكوم عليه شخصياً أو من يوكله لهذا الغرض .
ولي القاصر - حقه في رفع الطعن عن القاصر (المادة
٢٢٩ تحقيق)

المبدأ للقانوني

الطعن في الأحكام الجنائية يجب أن يرفع
من المحكوم عليه شخصياً أو من يوكله توكيلاً
خاصاً لهذا الغرض . ولكن لما كان ولي القاصر
هو وكيل جبري عنه بحكم القانون
Mandataire légal obligatoire ينظر
في القليل والجليل من شؤونه الخاصة بالنفس
أو بالمال فله أن يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق
النقض وغيره في الأحكام التي تصدر على قاصره .
المحكمة

عن سكرتير الطعن

« من حيث ان مثل النيابة العامة دفع بعدم
قبول الطعن شكلاً لأن تقرير الأسباب لم يتقدم
من المحكوم عليه بل تقدم من والده .
« ومن حيث ان من المبادئ الثابتة ان الطعن
في الأحكام الجنائية يجب ان يرفع من المحكوم
عليه شخصياً أو من يوكله توكيلاً خاصاً لهذا الغرض
« ومن حيث انه لانزاع في ان الولي وكيل
جبري مطلق عن ولده القاصر بحكم القانون
Mandataire légal obligatoire ينظر في
القليل والجليل من شؤونه الخاصة بالنفس أو
بالمال فله ان يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض
وغيره في الأحكام التي تصدر على قاصره .

« ومن حيث ان المحكوم عليه في الدعوى
الحالية قاصر إذ لا تزيد سنه على التاسعة عشرة فهو

وهنرى سويج سكرتير المسيو سلامون مزراحي
وكيل التفتيش ان المتهم تواجد صباح يوم ١٣
يناير سنة ١٩٣٤ بمكتب التفتيش وقال على مسمع
منها (احنا ناس ورانا رجاله واذا كان مزراحي
يضرنا فيه ناس تقتله على كرسيه وتقف عليه وتقول
انا اللي قتلت) وهو يعلم علم اليقين انهما بحكم مركزهما
سيبلغان حتماً المجنى عليه عبارات التهديد المتوهم عنها .
« ومن حيث انه لا يشترط قانوناً تطبيق الفقرة
الثالثة من المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات أن
يكلف المتهم الوسيط صراحة تبليغ عبارات التهديد
إلى الشخص المقصود تهديده بل يكفي لذلك ان يثبت
ان نية المتهم كانت ظاهرة في ان يصل التهديد إلى
علم المجنى عليه بطريق هذا الوسيط .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أثبت ان
الطاعن تفوه بعبارات التهديد بالقتل أمام شخصين
مرؤوسين للمجنى عليه وانه أي الطاعن يعلم علم
اليقين انهما بحكم مركزهما سيبلغان حتماً المجنى عليه
عبارات التهديد وهذا الذي أثبته الحكم يؤدي إلى
ظهور نية الطاعن في ايصال عبارات التهديد للمجنى
عليه بواسطة مرؤوسيه ، وهو كاف لتوفر ركن
القصد الجنائي في جريمة التهديد الشفهي بواسطة
شخص آخر - أما ما يدعيه الطاعن من ان شهادة
الشاهدين لا تفيد ثبوت نية في ايصال عبارات
التهديد للمجنى عليه فلا يلتفت اليه لأنه ليس إلا
مصادرة لمحكمة الموضوع في استنتاج ما استنتجته
من شهادة هذين الشاهدين وهو أمر موضوعي
تملكه ولا رقابة عليها فيه لمحكمة النقض .

(طعن طه حمدان حسن ضد النيابة رقم ٤٠٥ سنة ٥٠٠٠ بالمحكمة
السابقة)

١٥٨

٤ فبراير سنة ١٩٣٥

تزوير

١ - التزوير في الدفاتر التجارية - تزوير في محرر عرفي

(المواد ١٨٣ و ١٨٦ ع)

٢ - التزوير بطريق الترك - مناط العقاب في هذه الجريمة

المبادئ القانونية

١ - إن الشارع اذا كان رأى أن ينص نصاً خاصاً في المادة (١٨٦) من قانون العقوبات على عقاب من يقيدون في دفاترهم من أصحاب اللوكاندات وما يشابهها الأشخاص الساكنين عندهم باسماء مزورة وهم يعلمون ذلك فليس معنى هذا أنه أراد اعفاء أصحاب الدفاتر التجارية الأخرى - وهي أهم بكثير من دفاتر اللوكاندات - من العقاب على ما يرتكبونه في دفاترهم من التزوير بل ان هذا التزوير يدخل تحت أحكام المادة ١٨٣ من قانون العقوبات التي نصت على عقاب التزوير الحاصل في المحررات العرفية إطلاقاً. وما لاشك فيه أن المحررات العرفية تشمل الدفاتر التجارية .

٢ - إن الرأي القائل بأن التزوير بطريق الترك لا عقاب عليه لأن الترك لا يعد تغييراً للحقيقة إذ التغيير يقتضى عملاً إيجابياً من جانب مرتكبه والذي يترك شيئاً كان يجب إثباته لا يأتي عملاً إيجابياً - هذا الرأي على إطلاقه غير سديد إذ يجب ألا يقصر النظر على الجزء الذي حصل تركه بل ينظر الى ما كان يجب أن يتضمنه المحرر في مجموعه فاذا ترتب على الترك تغيير في مؤدى هذا المجموع اعتبر الترك تغييراً للحقيقة وبالتالي تزويراً معاقباً عليه .

مشمول بولاية والده الذي له الحق قانوناً في رفع الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر عليه بالادانة « ومن حيث أنه لذلك يكون تقرير أسباب الطعن المرفوع من والد المحكوم عليه صحيحاً قانوناً ويتعين قبوله شكلاً ورفض دفع النيابة بشأنه

عن الموضوع

« ومن حيث ان محصل أوجه الداعين ان الطاعن لم يحرز افوئنا وان أقوال المتهمين الآخرين والشهود ضده ابست دليلاً على صحة الاتهام وان الطاعن صغير السن وان الاتجار لم يرد في وصف التهمة ولكنه ذكر في الحكم لغرض التشديد وان الحكم متناقض

« ومن حيث انه لاصحة لما يدعيه الطاعن من قيام التناقض في اجزاء الحكم إذ لا تناقض فيه ولا قيمة لما يدعيه الطاعن من انه مع كون وصف التهمة خالياً من عبارة الاتجار فان الحكم ادانه على هذا الاتجار - لاقية لهذا لأن القانون لا يعاقب الا على الاحراز فقط وهو ما ثبت للحكمة من بيع الطاعن للأفيون أما باقي ما ورد في أسباب الطعن من عدم ثبوت الاحراز وعدم صلاحية اقوال باقي المتهمين والشهود كدليل ضده ومن صغر سنه فكاه موضوعي مما تلفت عنه محكمة النقض إذ لا يجوز رفعه اليها .

(طعن امين محمد نجيب المحضر ضد النيابة رقم ٥٤٤ سنة ١٣٥٤ ق رثامة وعضوية حضرات اسحاب السعادة والعزة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة ومصطفى محمد بك وزكي برزي بك واحد امين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين والاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف)

المحكمة

« حيث ان الوجهين الأولين يتصلان في أن بالحكم المطعون فيه تناقضا فيما يختص بوقت وقوع التزوير هل هو كان اثناء الحجز التحفظي على الدفتر أم بعد رفع هذا الحجز - ويقول الطاعن انه اذا كان التزوير حصل بعد رفع الحجز وفي وقت كان الدفتر فيه تحت يد صاحبه كما اثبت الحكم ذلك في بعض مواطنه فان التزوير يكون مستفيلا لان صاحب الدفتر حرق ان يكتب فيه ما يشاء ولان التغيير في دفتر خاص ولو كان تجاريا لا عقوبة عليه في القانون المصري لان هذا القانون لم ينقل النصوص الفرنسية التي تعاقب على التزوير في الدفاتر التجارية ولم ينص إلا على دفاتر اللوكاندات فقط - ويضيف الطاعنان الى ما تقدم انه مادام القانون لم ينص الا على عقاب التزوير الحاصل في دفاتر اللوكاندات (كذا) ولم يذكر شيئا عن الدفاتر التجارية الأخرى فلا يصح للقاضي مع هذا التخصيص تعميم حكم القانون على الدفاتر الأخرى

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين ان المحكمة اثبتت فيه صراحة ان ماسطر بأسفل الصحيفة نمرة ١٤٢ من الدفتر هو المدعى بتزويره - قد انشئ بعد تاريخ الحجز وليس فيما أورده الحكم خاصا بهذه النقطة أي تناقض كما يدعى الطاعنان - واما فيما يختص بما نص عليه القانون من عقوبة التزوير الحاصل في دفاتر اللوكاندات وبعدم ذكره أي شيء خاص بالدفاتر التجارية الأخرى يلاحظ بأنه اذا كان الشارع رأى ان ينص نصا خاصا في المادة (١٨٦) من قانون العقوبات على عقاب من يقدون في دفاترهم من اصحاب اللوكاندات وما يشابهها الاشخاص الساكنين عندهم باسماء مزورة وهو يعلم ذلك - فليس معنى هذا مطلقا أن الشارع اراد اعفاء اصحاب الدفاتر التجارية الأخرى - وهي أهم بكثير من

دفاتر اللوكاندات - من العقاب على ما يكون وقع في دفاترهم من التزوير بل أن هذا التزوير يدخل تحت احكام المادة ١٨٣ من قانون العقوبات التي نصت على عقاب التزوير الحاصل في المحررات العرفية اطلاقا وبما لاشك فيه ان المحررات العرفية تشمل الدفاتر التجارية وهذا على خلاف حكم القانون الفرنسي فإنه شبه المحررات التجارية ومحررات البنوك بالمحررات الرسمية في باب التزوير ووضعها معا في مادة واحدة (المادة ١٤٧) وجعل عقاب التزوير فيها واحدا . اما القانون المصري فلم ينص عليها خصيصا في مادة من مواد التزوير فهي داخله حتما - كما سلف القول في المادة ١٨٣ الخاصة بالتزوير في المحررات العرفية لأنها ليست من قبيل المحررات الرسمية وهذا واضح من سياق النصوص الخاصة بالتزوير أن الشارع بعد أن نص في المادة ١٨٣ على عقوبة التزوير الحاصل في المحررات العرفية والتي من ضمنها الدفاتر التجارية بالحبس مع الشغل رأى أن هناك احوالا خطر التزوير فيها أقل منه في احوال التزوير الأخرى على وجه العموم فاستثناه من حكم المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٣ من قانون العقوبات وقرر لها عقوبات أخف من عقوبات التزوير المنصوص عليها في تلك المواد . « وحيث انه لذلك يكون ما تمسك به الطاعنان في الوجهين الأولين في غير محله ويتعين رفضه . « وحيث ان الوجه الثالث حاصله أن خلو الدفاتر التجارية من تسديد المبالغ لا يجعلها دفاتر مزورة كما ذهب اليه الحكم المطعون فيه .

« وحيث انه يلوح من عبارة الطاعن انه يقصد التمسك برأى من يقول أن التزوير بطريق الترك لا عقاب عليه لأن الترك لا يعد تغييرا للحقيقة إذ التغيير يقتضي عملا ايجابيا من جانب مرتكبه والذي يترك شيئا كان يجب اثباته لا يأتي عملا من هذا القبيل . « وحيث ان هذا الرأي على اطلاقه غير سديد

إذ يجب الا يقصر النظر على الجزء الذي حصل تركه وانما ينظر إلى ما كان يجب أن يتضمنه المحرر في مجموعه فاذا ترتب على الترك تغيير في مؤدى هذا المجموع اعتبر ذلك تغييرا للحقيقة وبالتالي تزويرا معاقبا عليه

« وحيث ان هذه النظرية تظهر صحتها بأجلى وضوح إذا ما علمت وقائع المادة التي نحن بصددتها .

« وحيث ان واقع الأمر النابت في الحكم المطعون فيه أن الشيخ احمد ابوشناف المدعى بالحق المدني الأول - استلم مبلغ مائتي جنيه من المدعو حنا متى بمقتضى اتصال أمانة مؤرخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لتوصيله الى يوسف على الطاعن الأول ثم سلبه فعلا الى هذا الأخير وقد خصم يوسف على المذكور هذا المبلغ من حساب حنا متى في الصحيفة نمرة ١٣٢ من دفتره التجارى وبعد اتمام هذه العملية أنشأ الطاعنان في أسفل الصحيفة نمرة ١٤٢ من الدفتر المذكور حسابا آخر للمدعى المدني المذكور لم يكن موجودا بالدفتر من الأصل وتحت حساب شخص آخر أثبتا فيه واقعة استلام احمد ابوشناف مبلغ ال ٢٠٠ جنيه من حنا متى على سبيل الأمانة ولم يذكر شيئا خاصا بتوصيل نفس هذا المبلغ الى يوسف على .

« وحيث انه وان كان ما أوضحه الطاعنان في الصحيفة نمرة ١٤٢ من أن يوسف على دائن للشيخ احمد ابوشناف المدعى المدني الأول في مبلغ ٢٠٠ جنيه صحيحا في حد ذاته إذ الواقع أن احمد ابوشناف هذا استلم من حنا متى ذلك المبلغ لتوصيله الى يوسف على الا أنه متى لوحظ أن هناك واقعتين متصلتين ببعضهما اتصالا كلياً لا يصح فصل احدهما عن الأخرى إذ هما تكونان مجموعا واحدا لا يتجزأ أى أن هناك واقعة استلام مبلغ ٢٠٠ جنيه من حنا متى وواقعة تسليم هذا المبلغ عنه الى يوسف

على - متى لوحظ ذلك يعلم جليا أن الطاعنين إذ اكتفيا بذكر الواقعة الأولى في الصحيفة نمرة ١٤٢ سالفة الذكر وتعمدا عدم ذكر الواقعة الثانية قد عملا على فصل هاتين الواقعتين من بعضهما مع وجوب اتصالهما ببعضهما اتصالا كلياً - كما سلف القول - واقتضبا حقيقة الواقع بحيث يشعر كل من اطلع على الصحيفة نمرة ١٤٢ سالفة الذكر أن مبلغ ال ٢٠٠ جنيه لازال بذمة المدعى المدني الشيخ احمد ابوشناف - وهذا مغاير للحقيقة كل المغايرة ويعد بلا شك من قبيل جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع العلم بتزويرها .

(طعن يوسف على وآخر ضد النيابة رقم ٢٠٤٣ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة عدا حضرة صاحب العزة محمد فهمي حسين بك بدلا من حضرة صاحب السعادة عبدالعزيز فهمي باشا)

١٥٩

٤ فبراير سنة ١٩٣٥

تزوير في محرر رسمي . مناط رسمية المحرر . شهادة إدارية بوقاة شخص . تزوير توقيع العمد عليها . تزوير في محرر رسمي . (المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ ع)
المبدأ القانوني

إن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بحكم وظيفته وعلى موجب ما تقتضيه القوانين واللوائح . فالشهادة الإدارية التي يحبرها العمد لاثبات وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ لتقديمها الى أقلام التسجيل هي ورقة رسمية ومن يصطنع مثل هذه الشهادة وينسبها زورا الى العمد و يصدق عليها من المركز ثم يقدمها لقلم التسجيل يعتبر مزورا ينطبق عقابه على المادة ١٧٩ ع المحكمة

« حيث ان وقائع هذه المادة تلخص في ان النيابة العامة اتهمت عبد الحميد جبر ومن معه بأنهم في يوم

١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ارتكب الأول والثاني منهم تزويراً في ورقة رسمية (شهادة إدارية) منسوب صدورهما إلى السيد سليمان الزهيري عمدة ميت سويد عن وفاة خضره أم سيد أحمد الصيني وذلك بأن اصطنعها أولهما واثبت بها كذباً أن خضره أم سيد أحمد الصيني توفيت سنة ١٩٢٣ مع أن حقيقة تاريخ وفاتها ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ووضع عليها ثانيهما امضاء مزورة نسب صدورهما للعمدة المختص بتحرير هذه الشهادة وهو السيد سليمان الزهيري وإن المتهم الأول أيضاً بتاريخ ٥ رمضان سنة ١٣٥١ الموافق ٢ يناير سنة ١٩٣٣ ببندر المنصورة استعمل الشهادة الإدارية المزورة وهو يعلم بتزويرها بأن قدمها لـ قلم التسجيل بالمحكمة المختطة وسجل بمقتضاها عقد البيع الصادر بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ لصالح المتهم الثالث أحمد عبد الله عوضين من عوض أحمد المرشدي . والثالث اشترك مع الأولين في ارتكاب الجريمتين المذكورتين وذلك بأن اتفق معهما على ارتكاب الجريمة الأولى واتفق مع الأول على ارتكاب الجريمة الثانية فوُقت الجريمتان فعلاً بناءً على هذا الاتفاق . وطلبت النيابة العامة إلى قاضي الحالة بمحكمة المنصورة الابتدائية إحالة المتهمين على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ و ٤٠١ فقرة ثانية و ٤١ من قانون العقوبات فقرر بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٤ بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية لعدم وجود جريمة واستند في ذلك أولاً إلى أن الورقة (الشهادة) المدعى بتزويرها ورقة عرفية إذ ليس في الديكريeto الخاص بالعمد ما يشير من قريب أو من بعيد إلى التزامهم بإعطاء مثل هذه الشهادات وبأن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمواليد والوفيات يكل أمر هذه الشهادات إلى من يعهدته الدفاتر وإن المنشورات والقرارات الإدارية الصادرة في هذا

الصدد سواء أكان من اللجنة التشريعية للمحاكم المختططة أم من مصلحة المساحة أم من وزارة الداخلية ليست مطلقة من كل قيد بل ينبغي ألا تخرج بصفة عامة عن الواجبات التي ألزمهم بها قانونهم وأوضح القرار أخيراً بأنه حتى مع افتراض أن هذه الشهادة ورقة رسمية فإنها إنما تكون كذلك ما بقيت دفاتر الوفيات في عمدة العمدة وأنه ما دامت الورقة المذكورة تعتبر في الدعوى الحالية ورقة عرفية ولم ينشأ عنها أي ضرر فلا جريمة ولا عقاب. فطعنت النيابة العامة في هذا القرار وبنت طعنها على أن الشهادة الإدارية موضوع هذه الدعوى هي ورقة رسمية تصدر من العمدة باعتباره موظفاً عمومياً وبمقتضى وظيفته العمومية والتزوير الذي وقع فيها يعتبر تزويراً في ورقة رسمية خصوصاً بعد أن صدق عليها من المركز وقدمت للتسجيل وتسجل العقد بمقتضاها . وقد أضافت النيابة العامة إلى ما تقدم أن محكمة النقض سبق أن قضت بأن منشورات وزارة الداخلية بشأن الشهادات الإدارية تخول للعمد الاختصاص بتحرير هذه الشهادات ويجعل للشهادات المذكورة أي التي تحرر بناءً على طلب ذوي الشأن لتقديمها لأقلام التسجيل صبغة رسمية. « وحيث أنه مما ينبغي ملاحظته أولاً أن مناط رسمية الورقة أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بحكم وظيفته وعلى موجب ما تقضى به القوانين والأوامر .

« وحيث أنه لا شبهة في أن العمدة موظف عمومي يجب عليه تنفيذ أوامر الوزارات التي تبلغها إليه المديرية عن طريق المأمور فقد نصت المادة الرابعة من قانون العمد الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ على ما يأتي . « يكلف العمدة بصفته « بأموراً من مأموري الضبطية القضائية » (١-٩)

« بكافة المسائل المختصة بالامن العام وعليه »
 « ملاحظة العمل في دائرة بلده بكافة اللوائح »
 « والقوانين المرعية الاجراء - وعليه أيضا تنفيذ »
 « اوامر النظارات (الوزارات) التي تبلغها اليه »
 « المديرية بواسطة المأمور »

« وحيث ان الثابت ان وزارة الداخلية إلحاقا
 للنشور السابق صدوره منها بتاريخ ٢٩ أكتوبر
 سنة ١٩٢٧ واستنادا الى مقررته اللجنة التشريعية
 للحاكم المختطة تباعا أولا بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة
 ١٩٣١ تحت نمرة ٣٦٦٨ - وثانيا - بتاريخ
 ٢٣ يناير سنة ١٩٣٢ تحت نمرة ٣١٢ - وثالثا -
 بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٣٢ تحت نمرة ٤٦٣ اصدرت
 للمدريات بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٣٢ منشورا
 آخر نمرة ٦ بشأن الشهادات التي تحرر بوفاة أشخاص
 قبل سنة ١٩٢٤ ويطلب التصديق عليها من المراكز
 والأقسام لتقديمها مع العقود الى مأمريات التسجيل
 كررت فيه ما سبقت الاشارة اليه في المنشور الاول
 وفي قرارات الجمعية التشريعية للحاكم المختطة
 وطلبت صراحة من جهات الادارة التنبية على
 عمد ومشايخ البلاد بالمديريات ومشايخ الحارات
 والأقسام بالمحافظات بوجوب تحرير تلك الشهادات
 منهم بحسب معلوماتهم وذلك بمجرد طلب ذوي
 الشأن تسهيلا للعمل وتسلم كل شهادة الى طالبها
 فوراً وكذا اصدار تعليمات الى مأموري المراكز
 والأقسام بأنه عند تقديم الشهادات المذكورة
 اليهم لأجل التصديق عليها يجب اجراء التصديق
 على توقيعات محرري الشهادة بالصفة السالف ذكرها
 بعد تحصيل رسم التصديق الاداري وان يوقع على
 هذا التصديق مأمور المركز أو القسم أو من ينوب
 عنه ويصم بالختم الرسمي للمركز أو القسم ثم تسلم
 الشهادة الى من قدمها ليرفقها مع العقد عند تقديمه
 للتسجيل .

« وحيث ان المنشور الصادر من وزارة

الدخلية بتاريخ ٦ يولي سنة ١٩٣٢ سالف الذكر
 قد أسبغ على الهمد الاختصاص بتحرير هذه
 الشهادات وجعل لكل شهادة من هذا القيل تحرر
 بناء على طلب ذوي الشأن لتقديمها لاقلام التسجيل
 صبغة رسمية .

« وحيث انه لاشك والحالة هذه في أن الشهادة
 الادارية موضوع الدعوى الحالية إذ قد نسب
 صدورهما من العمدة باعتباره موظفا عموميا وبمحكم
 وظيفته العمومية ومقتضياتها وتصدق عليها فعلا من
 المركز وقدمت لقلم التسجيل وسجل بمقتضاها العقد
 تعتبر ورقة رسمية ويعتبر ما وقع فيها من التزوير
 تزويراً في محرر رسمي .

« وحيث ان ما استند إليه قاضي الاحالة من
 وجوب أن تكون دفاتر الوفيات تحت يد العمدة
 وقت تحرير الشهادة الادارية ليثبت له الاختصاص
 بتحريرها - ان ما استند اليه قاضي الاحالة من ذلك
 ينقضه ان العمدة لا يكلفون تحرير مثل هذه الشهادات
 من واقع دفاتر الوفيات ولكن بحسب معلوماتهم
 كما يشير الى ذلك صراحة منشور الداخلية المؤرخ
 في ٦ يوليو سنة ١٩٣٢ سالف الذكر

« وحيث انه واضح من كل ما تقدم أن القرار
 المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق نصوص القانون
 وتأويلها ويتعين لذلك إلغاؤه وإعادة القضية
 لقاضي الاحالة للتصرف فيها على أساس أنها جريمة
 تزوير في محرر رسمي واقعة تحت أحكام المواد ١٧٩
 و ١٨٠ و ١٨٢ و ٤٠٠ فقرة ثانية و ٤١ من قانون
 العقوبات .

(طعن عبد الحميد جبر وآخرين ضد النيابة رقم ٣٨٤ سنة ٥ ق
 بالهيئة السابقة)

١٦٠

٤ فبراير سنة ١٩٣٥

سرقة. سرقة باكره . ركن التهديد . متى يتحقق ؟
(المادة ٢٧١ ع)

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٧١ ولو لم تذكر التهديد باستعمال السلاح في ارتكاب السرقة صراحة وتعدده بمنزلة الاكره قد أشارت الى الاكره إطلاقاً وفي إشارتها هذه ما يكفي لأن يندمج في الاكره كل وسيلة قسرية تستعمل لغل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني عن مقارفة جريمته .

المحكمة

« حيث ان وجه الطعن هو ان قرار قاضي الاحالة المطعون فيه مبناه ان التهديد باستعمال السلاح وان كان من شأنه ان يرهب المجنى عليه ويجعله في حالة لا يستطيع معها ضبط الجاني او منعه من ارتكاب السرقة الا ان هذه الاعتبارات لا تكفي لاعتبار الواقعة جنائية بمقتضى المادة ٢٧١ من قانون العقوبات مع ان التهديد باستعمال السلاح يجب ان يعد اكرها من شأنه تحويل واقعة السرقة الى جنائية داخلية في حكم المادة ٢٧١ من قانون العقوبات .

« وحيث انه يبين من الرجوع الى القرار المطعون فيه انه بعد ان سلم بما سلم به من ان التهديد باستعمال السلاح من جانب السارق من شأنه ان يرهب المجنى عليه ويجعله في حالة لا يستطيع معها ضبط الجاني او منعه من ارتكاب السرقة بعد أن سلم القرار بهذا رأى وجوب ان يكون الاكره المشدد لعقوبة السرقة مادياً أما الاكره الأدبي بالاقتوال والاشارات مهما باغ

تأثيره في نفس المجنى عليه فلا يعد اكرها مسوغاً لتطبيق المادة ٢٧١ من قانون العقوبات .
« وحيث ان ما ذهب اليه القرار المطعون فيه مردود إذ المادة ٢٧١ ولو لم تذكر التهديد باستعمال السلاح في ارتكاب السرقة صراحة وتعدده بمنزلة الاكره فان في اشارتها الى الاكره إطلاقاً ما يكفي لأن يندمج فيه كل وسيلة قسرية تستعمل لغل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني عن اقتراف جريمته وما دام قاضي الاحالة في قراره المطعون فيه قد سلم بأن الطاعن هدد المجنى عليه بسكين كان يحملها في يده كما سلم بما كان لهذا التهديد بالسلاح من الأثر الفعال في وقف المجنى عليه عن اللحاق بالمتهم وضبط المسروق منه فقد كان من المتعين عليه مع هذا ان يتصرف في الحادثة على اعتبار أنها جنائية منطبقة على المادة ٢٧١ من قانون العقوبات . ولذا يتعين نقض القرار المطعون فيه واعادة القضية الى قاضي الاحالة للتصرف فيها على هذا الأساس

(طعن النيابة ضد محمد عبدالله مبروك رقم ١٧ سنة ٥ ق بالية السابقة)

١٦١

٤ فبراير سنة ١٩٣٥

اتفاق جنائي . مناط تومره . (المادة ٧ المكررة ع)

المبدأ القانوني

الاتفاق على ارتكاب جريمة لا يقتضى في الواقع أكثر من تقابل ارادة كل من المشتركين فيه ولا يشترط لتوفره مضي وقت معين . فمن الجائز عقلاً وقانوناً أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن اسباب الحكم المطعون فيه متافرة وأن

واقعة الاشتراك غير مينة بيانا كافيا أما التنافر فأساسه أن مذكرته المحكمة من الأعمال التي اعتبرتها مكونة للاشتراك إنما كانت تصح لو أن الواقعة قتل مع سبق الاصرار إذ أن وجود شخصين معا مترصدين في مكان ومعهما سلاح ناري أطلقه على من ترصد لقتله - هذا الوجود من قبل الشخص الثاني - إنما هو الاشتراك بكل معنى الكلمة لأنه كما قالت المحكمة مشجع للآخر على تنفيذ الجريمة التي وقعت بناء على هذا الاتفاق أما إذا كان وجود الشخص الذي لم يطلق العيار مع الشخص الذي أطلقه إنما كان مصادفة إذ لم يكن هناك عند تلاقيهما فكرة ترصدا وترصد كما لم تكن هناك فكرة قتل ولكنها وجدت بنت وقتها كما جاء في الحكم الذي استبعد ركن سبق الاصرار فلا يمكن القول بأنه اتفاق على ارتكاب جريمة ولا يغير من هذا دخول الشخصين معا إلى المزارع إذ أن هذا عمل قد لا يكون فيه شيء من الاجرام إنما الاجرام بدأ وانتهى باطلاق العيار ولا يمكن أن يكون في وجود الشخص الآخر الذي لم يطلق مشجع على ارتكاب الجريمة لذلك وجب تبرئة المتهمين الاثنين لعدم معرفة مطلق العيار لأن اركان الاشتراك الثابتة في الحكم لا تؤدي معنى الاشتراك القانوني أما إذا اعتبر البيان الخاص بالاشتراك ناقضا وجب إلغاء الحكم وحالة القضية على دائرة أخرى .

« ومن حيث ان الواقعة الثابتة في الحكم هي أن المتهمين حقدوا على المجنى عليه بسبب نزاع مدني بين المجنى عليه والمتهم الأول تدخلت فيه زوج هذا المتهم وهي عمة المتهم الثاني فلما جمعتما الصدقة وإياه (أي المجنى عليه) في شارع داير الناحية حيث كان عائدا إلى منزله بعد ما اشترى عشاءه ورأيا أن الفرصة ملائمة للانتقام منه لخلو الشارع عند ذلك من المارة ووجود سلاح ناري معهما اتفقا فيما بينهما على قتله وانتحيا ناحية المزارع مختبرين السياج الفاصل بينها وبين الشارع وعند ذلك مر

عليهما فاطلق عليه أحدهما عيارا من السلاح الناري فأصابه الاصابة التي وصفها الحكم والتي كانت سبب وفاته وفرا بعد ذلك لمنزل المتهم الأول حيث بقيا به حتى حضر الحفراء وضبطوهما وقد استبعد الحكم بصريح العبارة سبق الاصرار فأثبت انه ولو لم يثبت أنه حصل من المجنى عليه وقت ارتكاب الجريمة ما استغفر المتهمين لارتكابها إلا أنه من جهة أخرى لم يثبت من التحقيق علم المتهمين بأنه كان يسير في مكان الحادثة وقت حصولها أو انهما كانا يتبعانه بقصد قتله فيكون ركن سبق الاصرار غير متوفر ثم أثبت الحكم بعد ذلك أن الذي أطلق على المجنى عليه هو عيار واحد لم يوصل التحقيق لمعرفة أي المتهمين هو الذي أطلقه فيجب أخذ كل منهما بالقدر المتيقن في حقه وهو أنه شريك للآخر في ارتكاب الجريمة باتفاقه معه على ارتكابها ومساعدته إياه في ذلك بوجوده معه في مكان ارتكاب الجريمة لشد أزره وقت تنفيذها وان هذا الاتفاق وتلك المساعدة يستخلصان بما قرره المجنى عليه من أن المتهمين كانا سائرين امامه ثم دخلا معا من فتحة في السياج إلى المزارع وعقب ذلك وصل تجاههما فأطلقا عليه عيارا ناريا الأمر الذي يدل على انهما رأياه عائد المنزل فاتفقا فيما بينهما على قتله ودخلا للمزارع استعدادا لتنفيذ الجريمة عند مروره وكان وجودهما معا في هذا المكان هو المشجع لهما على تنفيذها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

« ومن حيث ان الواقعة التي اثبتها الحكم وهي أن الطاعنين عند مارأيا المجنى عليه مارا بشارع داير الناحية اتفقا على قتله فانتحيا ناحية المزارع مختبرين السياج الفاصل بينها وبين الشارع وعند ذلك مر عليهما المجنى عليه فاطلق عليه أحدهما عيارا ناريا احدث به اصابة كانت السبب في وفاته - هذه الواقعة تؤدي إلى ما استخلصه منه الحكم وهو اتفاق المتهمين

١٦٢

١١ فبراير سنة ١٩٣٥

هتك عرض . شروع فيه . وجوب العقاب ولو كانت أعمال
الشروع غير منافية في ذاتها للآداب (المادة ٢٣١ ع)
المبادئ القانونية

١ - اذا صارح شخص انسانا بنيتة في هتك
عرضه وهدده وضربه وامسك به بالقوة رغم
مقاومته اياه والقاه على الارض ليعبت بعرضه
ولم ينل منه غرضه بسبب استغاثته فمذه الافعال
تكون جريمة الشروع في هتك عرض المجنى
عليه بالقوة .

٢ - اذا كانت الافعال التي وقعت على جسم
المجنى عليه تعتبر شروعا في جريمة هتك العرض
طبقا لاحكام الشروع العامة وجب العقاب
ولو كانت تلك الافعال في ذاتها غير منافية
للآداب .

المحكمة

« من حيث ان حصل الطعن ان الواقعة المنسوبة
للطاعن بفرض حصولها كايرويها المجنى عليه ليست
الامشاجرة منطبقة على المادة ٢٠٦ من قانون
العقوبات وان الطاعن ابدى هذا الدفاع اما محكمة
الموضوع ولكنها لم ترد عليه وفي هذا اخلال بحق
الدفاع وخطا في التطبيق مما يستوجب نقض الحكم .
« ومن حيث ان الواقعة النابتة في الحكم هي
ان المتهمين عرضا على المجنى عليه ان يرافقهما الى
ناحية المدايح لاصطياد ثعالب بالفخ في اراضي
حديقة اسبوط فوافقهما وساروا معا في طريق
المدايح فلما وصلوا لم يجد المجنى عليه الفخ فسأل المتهمين
عنه فقالا له انهما حضرا للفسق به فانتهرهما ولكنهما
هدداه وضرباه بالكفوف على وجهه وامسكاه
لينا لا منه غرضهما فصار يقاومهما حتى مزقت

على قتل المجنى عليه ووقوع الجريمة بناء على هذا الاتفاق
ولا يلحق في هذا الاستنتاج ان يحصل الاتفاق في
الحال عند رؤية المجنى عليه لعدم استحالة ذلك عقلا
ولان الاتفاق الجنائي ليس في الحقيقة الاتقابل ارادة
كل من المشتركين فيه ولا يشترط لتوفره مضي وقت
معين فاذا تقرر ذلك يصبح القول بأن بالحكم تنافرا
بين ما أثبتته من عدم توفر سبق الاصرار وبين
النتيجة التي استخلصها وهي ثبوت الاشتراك في
القتل يصبح هذا القول غير وجيه لانه لا يشترط
لقيام جريمة الاشتراك بالاتفاق ان ترتكب الجريمة
المتفق عليها بسبق اصرار اذ يجوز كما حصل في الدعوى
الحالية ان تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة
ولا محل للقول أيضا بأن الحكم لم يبين واقعة الاشتراك
لانه يبينها على الوجه الاكمل كما تقدم .

« ومن حيث ان توفر الاشتراك في الجريمة
بالاتفاق عليها ووقوعها بناء على هذا الاتفاق كاف
وحده لادانة الطاعنين ولا ضرورة بعد ذلك
لبحث موضوع الاشتراك بالمساعدة الذي عرض
له الحكم لانه يستقيم بدونه

« ومن حيث ان حصل الوجه الثاني انه اذا
كان التعرض للاثبات ليس من أوجه النقض الا
ان الاطلاع على محضر الجلسة والحكم ودفاع المدعى
بالحق المدني قد يكون باعثا لتقدير السبب القانوني
للقض حق قدره .

« ومن حيث ان هذا الوجه مبهم كل الابهام
اذ لم يبين به ما يريد الطاعن اطلاع المحكمة عليه
في محضر الجلسة ودفاع المدعى المدني والحكم
والظاهر انه يقصد التعرض الى الموضوع والى الكلام
في توفر الأدلة من عدمه وهو ما تلفت عنه محكمة
النقض اذ لا يجوز رفعه اليها

(طعن ابراهيم موسى السيد عامر وآخر ضد النيابة وآخر مدع
عدد رقم ٤١٨ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

ملابسه وقد تمكنا من القائه على الأرض ثم حضر على استغاثة شخص فتركه المتهمان وجريا اما المجنى عليه فجرى هو ايضا عائدا الى منزله حيث قابلته اخته ولحظت حالة الفزع التي كان عليها فسألته عن الخبر فحدثها بما حصل .

« ومن حيث ان الافعال التي اتاها الطاعنان بحسب البيان المتقدم تؤدي الى ما استخلصه الحكم المطعون فيه من شروع الطاعنين في هتك عرض المجنى عليه بالقوة إذ ليس بعد مصارحتهما له بنيتها في هتك عرضه وتهديدهما وضربهما وامساكهما لياها بالقوة رغم مقاومته وتوصلهما الى القائه على الأرض للعبث بنزاهته ليس بعد ذلك كله الا ان يتا فعلتهما لولا انهما رأيا مارا حضر على استغاثة المجنى عليه فوليا الأدبار ويرى من ذلك ان تلك الافعال توفر فيها الشرطان الأساسيان لكل شروع وهما - اولا - انها تؤدي مباشرة وفي الحال الى اتمام الجريمة - ثانيا - انها وقعت بنية ارتكاب تلك الجريمة .

« ومن حيث انه يظهر ان الطاعن يستند في طعنه على الرأي القائل بأن ليس لجريمة هتك العرض حالة شروع تميزه عن الفعل التام وانه يجب على كل حال للعقاب على الافعال التي ترتكب ان تكون في ذاتها منافية للآداب .

« ومن حيث ان هذا الرأي لا سند له في القانون المصري بل هو يخالف قواعده العامة بشأن العقاب على الشروع في سائر الجنايات ومنها جنابة هتك العرض ولا يمكن ان يستتج هذا الرأي من مجرد التسوية في العقوبة بين الفعل التام والشروع فيه طبقا للمادة ٢٣١ من قانون العقوبات لأن هذه التسوية في العقوبة لا تنفي قيام حالة الشروع مستقلة عن الفعل التام ويترتب على ذلك انه اذا كانت الافعال التي وقعت على جسم المجنى عليه تعتبر شروعا في جريمة هتك العرض طبقا لاحكام الشروع العامة

وجب العقاب ولو كانت تلك الافعال غير منافية للآداب في ذاتها

(طعن احد رجب سنوسي ضد النيابة رقم ٣٩٩ سنة ٥٥ ق بالهيئة السابقة)

١٦٣

١١ فبراير سنة ١٩٣٥

- ١ - اقراض بر با فاحش . جريمة مستمرة
- ٢ - اقراض بر با فاحش . ارتهان الدائن أرض المدين نظير مبلغ الدين . قبض فوائد ربوية فاحشة تحت ستار الايجار . تصفية الحساب بواسطة المحكمة المدنية . لا تأثير له على الجريمة . (المانة ٢٩٤ ع)

المبادئ القانونية

اذا صدر على شخص حكم في جريمة اقراض بالربا الفاحش فهذا الحكم لا يمنع من معاقبة هذا الشخص نفسه مرة أخرى بتهمة استمراره على تقاضي فوائد ربوية عن نفس القرض بعد صدور الحكم الاول ولا يحتاج على هذا بأن واقعة الاقراض واحدة وبأنه قد عوقب من أجلها مرة فلا يصح أن يعاقب عليها مرة أخرى ذلك بأنه مادامت وقائع قبض الفوائد الربوية متجددة فلا مانع قانونا من تكرار العقاب على ما استجد منها بعد الحكم الاول .

٢ - اذا ارتهن الدائن أرض مدينه نظير مبلغ الدين ولم يضع يده على العين المرهونة بل جرى على اقتضاء فوائد ربوية عن دينه تزيد على الحد الأقصى المباح قانونا تحت ستار الايجار ثم طرح أمر هذا القرض على المحكمة المدنية وصفت هذه المحكمة الحساب على أساس تقدير ماتغله الأرض من ريع واستنزال ذلك القدر من الفوائد الربوية التي كان يتقاضاها الدائن وخصم ما زاد على ذلك من أصل الدين فتصفية الحساب على هذا الوجه بواسطة

المحكمة المدنية لا تأثير له على جريمة الاقراض
بالربا الفاحش التي ارتكبها الدائن بالاتفاق
عليها وبتقاضى الفوائد الربوية فعلا .

المحكمة

« من حيث ان حصل الوجه الأول من وجهي
الطعن ان الحكم المطعون فيه نسب إلى الطاعنين
واقعتى إقراض بفائدة تزيد عن الحد الأقصى الممكن
الاتفاق عليه احدهما واقعة اقراض الطاعن إلى
محمد احمد خلاف مع ان هذا الاقراض وقع في
سنة ١٩٢٦ امتدادا لعقد بيع وفائي سابق وقد حوكم
الطاعن في مارس سنة ١٩٣١ لاقرضه أشخاصا تقودا
بالربا الفاحش في المدة لغاية ١٨ مارس سنة ١٩٣٠
وحكم عليه بالعقوبة وهذا الحكم يتناول إذا واقعة
اقراض الطاعن إلى محمد احمد خلاف لأنها سابقة
عليه فهو يجبها وهذا ما فعله نفس الحكم المطعون
فيه بالنسبة لقروض أخرى إذا العبرة بتاريخ حصول
القرض بصرف النظر عن استيفاء الفوائد وعدم
استيفائها .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اثبت بالنسبة
لواقعة إقراض الطاعن تقودا لاحد خلاف أن
المتهم لم يضع يده على العين المرهونة له بل جرى
على اقتضاء فوائد قدرها ١٨ جنيها سنويا تحت
ستار الائجار ولما كان مبلغ الدين ١٦٠ جنيها فهذه
الفائدة التي استمر على أخذها سنويا حتى سنة
١٩٣٢ تتجاوز الفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا
ويظهر مما أثبتته الحكم ان الطاعن كان يتقاضى فوائد
تزيد على الحد الممكن الاتفاق عليه لغاية سنة ١٩٣٢
وهذا التاريخ لاحق للحكم الذي يتمسك به فلا
يمكن ان يشمل هذا الحكم تلك الواقعة ولا قيمة
لما يدعيه الطاعن من ان العبرة في تاريخ جريمة
الاعتیاد على الاقراض بفوائد فاحشة انما يكون
بتاريخ الاتفاق عليه فقط لأن هذه الجريمة تعتبر

مستمرة طالما ان المقرض يتقاضى الفوائد غير
القانونية .

« ومن حيث ان حصل الوجه الثاني أن القرض
الخاص بمحمد احمد خلاف سبق أن طرح أمره
على المحاكم المدنية وقد قضت محكمة استئناف اسيوط
بتصفية حساب القرض بطريقة الاستهلاك وترتب
على ذلك ان المتهم لم يستول على أية فائدة تزيد
عن ٠.٩٪ حيث أصبح الباقي من الدين ١٠٥ جنيها
بعد ان كان ١٦٠ جنيها وبما يجب ملاحظته ان
المتهم لم يكن يؤجر الاطيان المرهونة للمدين بل
كان يؤجرها للغير باعتراف محمد احمد خلاف
أمام محكمة أول درجة وعند المطالبة بالدين تمت
الحاسبة على الربح بحكم المحكمة وما زاد منه عن
الفائدة خصم من الأصل ومتى ثبت ان المتهم لم
يستول على فائدة تزيد عن الحد المقرر فلا تكون
أركان المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات متوفرة
ويتعين تطبيق القانون وبراءة المتهم .

« ومن حيث ان الحكم الابتدائي اثبت ان
الطاعن كان يقصد الاقراض بالربا الفاحش من
بدء المعاملة مع محمد احمد خلاف لأنه طالبه بأصل
الدين كاملا كما اثبت الحكم الاستئنافي انه جرى
طول مدة الرهن على اقتضاء فوائد قدرها ١٨
جنيها سنويا تحت ستار الائجار ولما كان مبلغ
الدين ١٦٠ جنيها فهذه الفائدة التي استمر على أخذها
سنويا حتى سنة ١٩٣٢ تتجاوز الفائدة الممكن الاتفاق
عليها قانونا وكل ذلك يؤدي إلى ان الطاعن اتفق
على فوائد ربوية وانه كان يتقاضاها فعلا ولا تأثير
بعد ذلك إلى تصفية الحساب بمعرفة المحكمة المدنية
لأنها انما وضعت الأمور في نصابها فمرا عن الطاعن .
(طس سیداروس توما ضد النيابة رقم ٤٢٠ سنة ١٩٣٢ بالميتة

(السابقة)

١٦٤

١١ فبراير سنة ١٩٣٥

دفاع . استدال المحكمة تهمة بأخرى . بطلان الحكم

المبدأ القانوني

ان المحكمة لا تملك استبدال تهمة بأخرى
فاذا اتهمت النيابة شخصا بأنه زور ايصالا
وأدعى صدوره عن شخص معين فأغفلت
المحكمة هذه التهمة وعاقبت المتهم على تهمة
تزوير أخرى لم ترفع بها الدعوى فقضائها
على هذه الصورة باطل لاخلاله بحق الدفاع
وللتهم ان يتمسك بهذا البطلان لأول مرة
أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الأول من وجهي
الطعن ان النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه زور في
ايصال منسوب صدوره من محمد كامل فلم تعرض
المحكمة لهذه التهمة ولكنها اسندت للتهم في حكمها
تهمة تزوير أخرى وكانت هذه التهمة أهم عامل
للادانة حتى ان المحكمة ذكرت ان عقاب المتهم
واجب من أجلها حتى ولو كان بريئا من تهمة التبيد .
« ومن حيث انه يظهر من الحكم النيابي
الأول الذي تأيد لأسبابه ان النيابة العامة اتهمت
الطاعن بأنه بدد مبلغ ٥٤٤ مليا و ٣٧٨ جنيا اضرارا
بشركة جورج قرم ثمن بضاعة كاوتشوك وخلافه
ومصاريف نقل هذه البضاعة لجهات متعددة وقد
سلمت اليه بصفة وكيل بالآجرة اي مديرا لفرع
الزقاريق التابع لهذه الشركة وبأنه ارتكب تزويرا
في ايصال مأخوذ على محمد كامل بوضعه بعض كلمات
وامضاء مزور منسوب الى هذا الشخص بأن ذكر
في الايصال انه دفع مبلغ خمسين قرشاً له قيمة
سمسرة عن بيع أدوات سيارات من شركة جورج

قرم لمحمد علي عاصي مع عدم صحة ذلك ، وقد
عرض الحكم الى بيان الأدلة على توفر الجريمة
الأولى أي جريمة تبديد المبلغ فذكر ان التحقيق
اثبت أن المتهم توصل الى اختلاس هذا المبلغ
بطريق التزوير بأن كتب انه باع البضائع المختلس
اثمانها لاشخاص وهميين ذكر اسماءهم في القسائم كما
بين محل اقامتهم ولم يذكر الحكم شيئاً عن تهمة
التزوير المرفوعة بها الدعوى ثم عاقب المتهم على
التهمتين معا وطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات
« ومن حيث انه يرى مما تقدم ان الحكم
المطعون فيه نسب للطاعن انه زور في قسائم الشركة
ليتوصل الى اختلاس المبلغ المنسوب اليه اختلاسه
وعاقبه على هذين الفعلين مع ان تهمة تزوير القسائم
لم تكن مرفوعة وقد أغفل الحكم الكلام بالمرّة على
تهمة التزوير المرفوعة بالفعل ولا نزاع في ان المحكمة
لا تملك استبدال تهمة بأخرى ولا في ان قضاءها
على تلك الصورة باطل بالنسبة لتهمة التزوير لاخلاله
بحق الدفاع وللطاعن ان يتمسك بهذا البطلان
لأول مرة أمام محكمة النقض لاتصاله بالنظام العام
« ومن حيث انه يتعين لذلك استبعاد تهمة
التزوير التي قضت فيها المحكمة ونقض الحكم بشأنها
وقصر العقوبة على تهمة التبديد الثابتة في الحكم
وجعلها ثلاثة أشهر بدلا من الأربعة المقضى بها .
« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان الطاعن
تمسك امام المحكمة الجزئية بأن ذمته بريئة وطلب
تقديم دفاتر الشركة ليثبت ذلك ولكنها رفضت
طلبه واعتبرته عاجزا عن إثبات دفاعه وقد تقدم
وكيل الشركة لمحكمة الدرجة الثانية وقرر ان الشركة
تحاسبت مع الطاعن فظهر لها حقيقة ان ذمته كانت
بريئة ومع ذلك فلم تأخذ المحكمة باقرار وكيل الشركة
ولم تحققه ولم تذكر سبب هذا الاغفال .
« ومن حيث ان المعول عليه امام محكمة النقض
هو طلبات الدفاع امام المحكمة الاستئنافية وليس فيها

طلب صريح للطاعن بتقديم دفاتر الشركة اما ما يتمسك به الطاعن من عدم أخذ الحكم باقرار وكيل الشركة فلا قيمة له لأن الثابت ان المدعى المدني أقر بالتنازل عن الدعوى المدنية فقضت المحكمة باثبات تنازله عن دعواه المدنية ولا تأثير لذلك على الدعوى الجنائية التي تظل قائمة رغم ذلك التنازل .

(طعن جورج اسكندر حنيكافى ضد النيابة رقم ٤٢ سنة ٥٢ بالمينة السابقة)

١٦٥

١١ فبراير سنة ١٩٣٥

حرمة المساكن

١ - الاذن الصادر بتفتيش منزل متهم - شروط صحته .

(المادتان ١١٢ و ١١٣ ع)

٣ - تلبس بالجريمة - معناه . وجود مادة مخدرة بمنزل أحد

الأفراد . لا يعتبر تلبسا . (المادة ٨ تحقيق)

المبادئ القانونية

١ - ان المادة (٥) من قانون تحقيق الجنايات صريحة في عدم جواز دخول بيت مسكون بدون أمر من السلطة القضائية إلا في أحوال نصت عليها تلك المادة ، فدخول المنازل بدون هذا الأمر في غير تلك الأحوال جريمة منطبقة على المادة (١١٢ ع) . وهذا الضمان الذي أراده الشارع لحرمة المساكن لا يتحقق الا اذا كان الاذن صادرا بشأن تفتيش منزل متهم معين ومالم يتحقق هذا الشرط فلا يمكن اعتبار الاذن إذنا جديا يتسنى معه اجراء التفتيش بوجه قانوني . فاذا قدم لوكيل النيابة طلب اذن بتفتيش منازل اشخاص (مذكورة أسماؤهم بكشف مرافق للطلب) فأشروكيل النيابة على هذا الطلب بالترخيص في اجراء التفتيش ولم

يكن بالطلب أية اشارة تحدد عدد هؤلاء الاشخاص أو تبين انهم هم المقصودون بالاذن فلا يعتبر هذا الاذن جديا يبيح التفتيش .

٢ - التلبس لا يقوم قانونا إلا بمشاهدة الجاني حال ارتكاب الجريمة أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة الى آخر ما جاء بالمادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات . فمجرد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد لا يدخل تحت هذا التعريف

المحكمة

« حيث ان الأوجه الثلاثة الأولى في مجموعها تلخص في ان التفتيش الذي أدى الى العثور على المادة المخدرة كان تفتيشا باطلا - ويضيف الطاعن الى ذلك ان لاجل لما قرره المحكمة من ان مجرد احراز المواد المخدرة يعتبر من احوال التلبس التي يجوز معها للضابط القضائي تفتيش المنزل الموجودة به تلك المواد إذ هذه النظرية تؤدي الى تعطيل النصوص القانونية الخاصة بالتفتيش بأذن النيابة .

« وحيث ان الواقعة التي أثبتها الحكم الاستثنائي المطعون فيه هي انه بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٣٤ تقدم لمأمور قسم مينا البصل طلب من حروفش افدى ضابط المباحث يقول فيه بأنه علم من التحريات السرية ان الاشخاص المدونة أسماؤهم بالمذكرة المرفقة بالطلب لهم شهرة في تجارة وتهريب المواد المخدرة وانه يرغب تفتيش مساكنهم بعد أخذ ترخيص بذلك من النيابة العامة وان هؤلاء الاشخاص كان عددهم ثلاثين من ضمنهم عجمي محمد اسماعيل الطاعن الحالي فعند ذلك طلب المأمور من النيابة الترخيص له باجراء التفتيش المطلوب فترخص له بذلك على الطلب دون الكشف

« وحيث أنه واضح من الوقائع التي أثبتتها محضر جلسة ٢٣ يوليو سنة ١٩٣٢ سالف الذكر ودونها الحكم المطعون فيه أن الاذن الذي أصدرته النيابة العامة والذي تم بمقتضاه تفتيش منزل الطاعن لم يتحقق فيه الشرط المتقدم ذكره إذ الكشف الذي كان مرافقا لطلب الاذن والمقول بأسمائه على اسم ثلاثين شخصا من ضمنهم الطاعن الحالي كان منفصلا عن ذلك الطلب انفصالا تاما ولم تكن به أية إشارة تحدد عدد هؤلاء الأشخاص أو تبين أنهم هم المقصودون بالاذن خصوصا إذا لوحظ أن وكيل النيابة الذي أصدر ذلك الاذن قرر في صراحة أنه لا يذكر شيئا عن هذا الكشف وأنه لم يتحقق من الاسماء التي كانت مدونة به .

« وحيث أن الأساس الذي قام عليه تفتيش منزل الطاعن ليس كما يرى بالأساس الصحيح الذي يقره القانون وبأنه يجره ينهار معه حتما كل ما بني وترتب عليه من ضبط مواد مخدرة أو يينات أو غير ذلك من اجراءات أخرى .

« وحيث أن ما ذهب اليه أخيرا الحكم المطعون فيه من أن مجرد وجود المادة المخدرة بمنزل احد الأفراد يعتبر من أحوال التلبس التي يجوز معها للضابط القضائي دخول ذلك المنزل وتفتيشه - أن ما ذهب اليه الحكم من ذلك واضح الخطأ لأن التلبس لا يقوم قانونا الا بمشاهدة الجاني حال ارتكابه الجريمة أو عقب ارتكابه ببرهنة يسيرة الى آخر ما جاء في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات وظاهر من هذا أن مجرد وجود مادة مخدرة بمنزل احد الأفراد لا يدخل تحت هذا التعريف .

« وحيث أنه بطلان التفتيش من جهة وباتقاء حالة التلبس من جهة أخرى تصبح الدعوى خالية من كل دليل ويتعين بناء على ذلك نقض الحكم وبراءة الطاعن عما اسند اليه .

« وحيث أنه بما ينبغي التنبيه اليه ان المحافظة

المرافق له الذي كان خاليا من كل تأشير من جانب النيابة العمومية - هذا ما أثبتته الحكم المطعون فيه - وبالرجوع الى محضر جلسة ٢٣ يوليو سنة ١٩٣٢ التي حصلت فيها المرافعة وأعقبها صدور الحكم الاستثنائي المطعون فيه يبين ان المحكمة أرادت الاستيضاح من نفس وكيل النيابة الذي أصدر ذلك الترخيص عما يعلبه بشأن الكشف الذي كان مشتملا على اسماء الثلاثين شخصا سالف الذكر فقرر ان كل ما يذكره ان احد رجال القسم حضر ومعه مظروف بداخله خطاب يطلب فيه القسم صدور الأمر بتفتيش منازل الاشخاص المذكورة اسماؤهم بكشف مرقق بالخطاب المذكور لان ضابط المباحث علم من التحريات السرية ان الاشخاص المذكورين لهم شهرة بالاتجار في المخدرات فرخص بالتفتيش ولكنه لا يمكنه ان يذكر اسماء هؤلاء الاشخاص ولا شكل الكشف الذي كان مرفقا بالخطاب خصوصا وان مثل هذه الأوراق تأتي اثناء العمل بالنيابة وقد تصل احيانا اثناء التحقيق في احدى القضايا (كذا)

« وحيث ان محكمة النقض والابرار - قضت بسورة ثابتة ومستمرة بأن المادة (٥) من قانون تحقيق الجنايات صريحة في عدم جواز دخول بيت مسكون بدون أمر من السلطة القضائية الا في أحوال نصت عليها تلك المادة كما قضت بأن دخول المنازل بدون هذا الأمر جريمة منطبقة على المادة (١١٢) من قانون العقوبات .

« وحيث ان الضمان الذي أراده الشارع لحرمة المساكن لا يتحقق الا اذا كان الاذن صادرا بشأن تفتيش منزل متهم معين فاذا لم يتحقق هذا الشرط فلا يمكن اعتبار الاذن إذنا جديا يتسنى معه اجراء التفتيش بوجه قانوني .

على حرمة المساكن يجب ان تقدم على أى اعتبار آخر وأن هذه المحافظة واجبة الاحترام والمراعاة ولو ترتب عليها في بعض الأحيان إفلات مجرم حقيق من العقاب .

(طعن عجمي محمد اسماعيل ضد النيابة رقم ٤٢٤ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

١٦٦

١١ فبراير سنة ١٩٣٥

سرقة . سرقة منزل مسكون . منزل معد للسكنى . (المادة ٢٧٠ / ٤ ع ٢٧٤ / ١ ع)

المبدأ القانوني

ان القانون لم يشترط لتشديد العقاب على السرقات التي تقع في المنازل أن يكون المنزل مسكونا فعلا بل يكفي أن يكون معد للسكنى فقط .
المحكم

« من حيث ان مبنى الطعن ان الثابت ان المنزل الذى نسب للطاعنين الشروع في سرقة كان خاليا من السكان ومن أى متاع فالجريمة إذن مستحيلة ولا عتاب عليها . وقد دفع الطاعنون بهذا ولم ترد المحكمة عليه .

« ومن حيث ان القانون لم يشترط لتشديد العقاب على السرقات التي تقع في المنازل ان يكون المنزل مسكونا فعلا بل يكفي ان يكون معد للسكنى فقط (المادة ٢٧٠ فقرة رابعة والمادة ٢٧٤ فقرة اولى من قانون العقوبات)

- على ان المادة التي طبقها محكمة الجنايات على الطاعنين وهي المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات ليست خاصة بسرقة المنازل ولذلك لم يتعرض لبيان الشروط الواجب توفرها في المنزل المسروق وانما هي تنص اطلاقا على حكم السرقات التي ترتكب ليلا من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ فلا محل لاذن لما يستند اليه الطاعنون من ان المنزل الذى شرعوا في سرقة

لم يكن مأهولا بالسكان إذ لا دخل لذلك قط في تطبيق المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات .
واما ما يزعمه الطاعنون من ان المنزل كان خاليا أيضا من أى متاع يصح ان يكون محلا للسرقة وان الفعل المسند اليهم يجب ان يعتبر في عداد الجرائم المستحيلة هذا الزعم ينفيه ما ثبت بالحكم المطعون فيه نقلا عن المعاينة التي أجراها المحقق من أنه وجد باحدى غرف المنزل مكتبة وبعض منقولات كما وجد احد ادراج المكتب مفتوحا عنوة ولسان الكالون رزاويه أثر احتكاك - وظاهر ان كل قطعة من هذه المنقولات التي عددها محضر المعاينة صالحة لان تكون محلا للسرقة فالجريمة إذن غير مستحيلة من هذه الوجهة .

واما ان الطاعنين قد تمسكوا بهذا الدفاع امام محكمة الموضوع فلم يرد عليه الحكم المطعون فيه فردود بما سبق ذكره من ان الحكم قد اشتمل على بيان المنقولات التي اثبتت المعاينة وجودها بالمنزل وفي هذا ما يكفي للرد ضمنا على ما دفع به الطاعنون من ان المكان كان خلوا من كل متاع يصلح لأن يكون محلا للسرقة وان الجريمة كانت من أجل ذلك مستحيلة .

(طعن عبد التواب شيمي وآخرين ضد النيابة رقم ٤٣٠ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

١٦٧

١٨ فبراير سنة ١٩٣٥

قرار الحفظ . متى يجوز قوة الشيء المحكوم به ؟ (المادة ٤٢ تحقيق)

المبدأ القانوني

ان نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات جاء عاما غير مفرق فيه بين قرار حفظ وآخر ولم يجعل فيه لاسباب التي يبنى عليها القرار أثر في تحديد قيمته القانونية وكل ما اقتضاه القانون في قرار الحفظ كي يكون له ذلك الأثر

الذي نصت عليه الفقرة (ب) من المادة ٤٢ هو أن يكون القرار مسبوقاً بتحقيق (Instruction) استبانت منه النيابة أن لا وجه لأقامة الدعوى ، فإذا صدر قرار الحفظ على هذا الأساس فإنه بغض النظر عن الأسباب الخاصة التي بني عليها - يجوز قوة الشيء المحكوم به بحيث لا يجوز بعده العود إلى اقامة الدعوى العمومية إلا في الحالتين المذكورتين في الفقرة (ب) من المادة المذكورة - فالقرار الذي تصدره النيابة بحفظ الأوراق « لعدم الأهمية » يكتسب كغيره من القرارات قوة الشيء المحكوم به متى كان صادراً بعد تحقيق

المحكمة

« من حيث أن مبنى الطعن أن القرار الصادر من النيابة العامة بحفظ الدعوى قطعياً لعدم الأهمية لا يمنعها من العود عن الحفظ ورفع الدعوى من جديد طالما أنها لم تسقط بمضي المدة لأنه قرار لا يستند إلى نص في القانون وإنما يلاحظ في إصداره أن الواقعة ولو أن القانون يعاقب عليها إلا أنها بحسب ظروفها تافهة ولا تستحق أن ترفع الدعوى العمومية بشأنها - ومثل هذا الحفظ إنما يكون من قبيل التنازل عن الدعوى وهو أمر لا تملك النيابة لأن القانون يفرض العقاب على كل جريمة ثبتت واقعتها بغض استثناء وعدم أهمية الواقعة لا يقتضي عدم العقاب عليها ولكنه قد يبعث سلطة الحكم على تخفيف العقوبة فقط . أما سلطة التحقيق والادعاء فإنها لا تملك من الأمر سوى أن تقدم الواقعة إلى المحكمة بالحالة التي هي عليها - يضاف إلى ما تقدم أن قرار الحفظ لعدم الأهمية لا يمكن صدوره عن النيابة بصفتها سلطة تحقيق وإنما قد تصدره وهي تعمل كسلطة اتهام واذن فلا يكون لقرارها قوة الشيء المحكوم به ولا

تحتاج النيابة في التحلل منه إلى استصدار أمر من النائب العام بالغائه بل يكون لها حق الرجوع فيه في أي وقت شاءت بلا شرط ولا قيد . وبما أن الحكم المطعون فيه قد جعل لهذا القرار قوة الشيء المحكوم به وعده بهذه المثابة حائلاً دون العود إلى رفع الدعوى العمومية فيكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون وأصبح مستحق النقض .

« ومن حيث أن قانون تحقيق الجنايات بعد أن أسبغ على النيابة العامة السلطة التي كانت من قبل من اختصاص قاضي التحقيق وحده وهي تولى أعمال التحقيق (Instruction) في القضايا الجنائية ولم يبق لذلك القاضي سوى ما ترى النيابة أن تطلب إليه تحقيقه من الجرائم التي عيبتها المادة ٥٧ من قانون تحقيق الجنايات نص على طريقة تصرف النيابة في القضايا بعد تحقيقها وبين في المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات حكم الأحوال التي يسفر فيها التحقيق عن أن الأمر لا يستدعي محاكمة جنائية فقال : - « (١) - إذا روى للنيابة العمومية بعد التحقيق « أن لا وجه لأقامة الدعوى تصدر أمراً بحفظ « الأوراق ويكون صدور هذا الأمر في مواد « الجنايات من رئيس النيابة العمومية أو من « يقوم مقامه (٢) الأمر الذي يصدر بحفظ « الأوراق يمنع من العود إلى اقامة الدعوى « العمومية إلا إذا ألغى النائب العمومي هذا الأمر « في مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو إذا « ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق « في اقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ما هو «

« مقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ « « ومن حيث أن نص هذه المادة جاء عاماً لم يفرق فيه بين قرار حفظ وآخر ولم يجعل فيه للأسباب التي بني عليها القرار أثر في تحديد قيمته القانونية وكل ما اقتضاه في قرار الحفظ كما يكون له ذلك الأثر الذي نصت عليه الفقرة (ب) من

المادة ٤٢ هو أن يكون القرار مسبقاً بتحقيق (Instruction) استبانت منه النيابة أن لاوجه لاقامة الدعوى فإذا صدر قرار الحفظ على هذا الأساس ، بغض النظر عن الأسباب الخاصة التي بني عليها ، فإنه يجوز قوة الشيء المحكوم به بحيث لايجوز بعده العود الى اقامة الدعوى العمومية الا في الحالتين المذكورتين في الفقرة (ب) من المادة ٤٢ سالفه الذكر .

« ومن حيث انه بمقارنة المادة ٤٢ المذكورة بالمادة ١١٦ من نفس القانون الواردة في الكتاب الثاني منه الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق بين ان القانون قد أفسح للنيابة حرية التصرف في القضايا الجنائية التي تراها غير جديرة بأن تقدم للمحاكم فلم يقيد في هذه الحالة حقها في حفظ الدعوى بضرورة ان تكون الواقعة التي دار عليها التحقيق غير منطوية على جناية أو جنحة أو مخالفة كما شرط ذلك في المادة ١١٦ على قاضي التحقيق عند اصداره أمراً بأن لاوجه لاقامة الدعوى ، بل أطلق لها الحرية في حفظ الأوراق كلها رؤى لها بعد التحقيق ان لاوجه لاقامة الدعوى لآية علة كانت وورود النص بهذا الاطلاق يسمح للنيابة بالحفظ ولو ظهر لها من التحقيق ما يدل عن وجود جريمة مستحقة للعقاب قانوناً . ولم تقصر النيابة في الاستفادة من هذه الرخصة القانونية بل قد جرى العمل عندها حتى قبل وضع المادة المذكورة على حفظ بعض القضايا لعدم الأهمية ورغم انطوائها على جرائم معاقب عليها قانوناً متى رأت في ذلك تحقيقاً لمصلحة اجتماعية أو اخلاقية أو غير ذلك . ولعل الشارع لحظ في هذه التفرقة بين النيابة وقاضي التحقيق أن النيابة ورغم قيامها الآن بعمل هذا القاضي لاتزال تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الادارية وانه بهذه الصفة قد تحتاج في تصرفها الى قسط من

المرونة لا يرى قاضي التحقيق نفسه بحاجة الى مثله لأن مهمته قضائية بحتة .

« ومن حيث ان ماثيره النيابة في أسباب طعنها من التشكيك في قوة القرار الصادر بالحفظ لعدم الأهمية بحجة أن مثله لا يمكن أن يصدر عن قاضي التحقيق لا محل له إذ لايجوز بعد الذي تقدم من البيان اتخاذ سلطة قاضي التحقيق معياراً للمبلغ ما يمكن أن يصدر عن النيابة من تصرفات .

« ومن حيث انه يبين مما تقدم أن التفرقة التي تريد النيابة ان تقيمها بين قرار الحفظ لعدم الأهمية وقرارات الحفظ الأخرى لا سند لها من القانون بل هي تتنافى مع عموم نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات ولا جدال في أنه حتى اذا كانت النيابة قد أخطأت في تخير الأسباب التي اتخذتها أساساً لقرارها فان ذلك لا يسلب القرار قوته وأثره القانوني من حيث انه بمجرد صدوره قد تعلقت به حقوق الأفراد الذين يعينهم صدوره ، ويكون شأنه في ذلك شأن القرار الصادر من قاضي التحقيق بأن لاوجه لاقامة الدعوى بناء على أسباب خاطئة فانه يكتسب بمجرد فوات مواعيد الطعن قوة الشيء المحكوم به على كل حال .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الدعوى لصدور قرار من النيابة بحفظها وقد تبين من الاطلاع على مفردات القضية التي أمرت هذه المحكمة بضمها أن النيابة قررت حفظ الأوراق لعدم الأهمية وأن هذا القرار صدر بعد تحقيق من النيابة ولم يصدر من النائب العام في الميعاد القانوني أمر بالغائه فيكون قد حاز قوة الشيء المحكوم به واذن يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحقيقة فيما قضى به ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعاً .

(طعن لنيابة ضد محمد الجوهري وآخرين رقم ٤١ سنة ٥ ق بلمية السابقة عدا الاستاذ محمد جلال صادق بدلا من صاحب العزة محمد شري بك رئيس نيابة الاستئناف)

١٦٨

١٨ فبراير سنة ١٩٣٥

نقض وإبرام . تقرير الطعن - تقديمه الى قلم الكتاب بعد
الميعاد . متى يعتبر مقبولا شكلا (المادة ٣٣١ تحقيق)

المبدأ القانوني

تقرير أسباب الطعن الذي يقدم للمأمور
السجن قبل فوات المواعيد القانونية المقررة
للطعن في الأحكام ليوقع عليه من محكوم
عليه ثم يرسله الى قلم كتاب المحكمة أو يرده
إلى مقدمه ليتخذ بشأنه الاجراءات اللازمة
يعتبر أنه مقدم في الميعاد القانوني ولو طرأ بعد
ذلك ما تسبب عنه تأخير توقيع المسجون على
التقرير أو تأخير إرساله من السجن الى قلم
الكتاب حتى فاتت المواعيد القانونية .

المحكمة

« حيث انه ظاهر من شهادة قلم الكتاب أن
الحكم لم يختم الا في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٤ أي بعد
الميعاد المقرر لختمه فيه وامكان استلام صورة منه
لبحثه والطعن فيه عند الاقتضاء

« وحيث ان الثابت من أوراق التحريات التي
كلفت هذه المحكمة النيابة العامة باجرائها أن نيابة
مصر بكتابها المحرر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤
للمأمور بسجن أبي زعبل صرحت لمن يدعى سيد
ابراهيم الرباط بمقابلة الطاعن المسجون بذلك السجن
وظاهر من اشارة موظف السجن أن المقابلة حصلت
فعلا في ذات يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤ .

« وحيث انه ثابت من كتاب مدير مصلحة السجون
للنائب العام في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٤ أن سيد ابراهيم
الرباط المذكور عند زيارته للطاعن بالسجن قد
كان معه ورقة طلب إلى المأمور أن يوقع عليها
الطاعن ويسلها اليه (هو أي إلى سيد ابراهيم الرباط)
فكلفه المأمور بتركها لادارة السجن ليتصرف فيها
بالطرق القانونية فلم يقبل تركها وأخذها وانصرف .

« وحيث ان في هذا ما يدل على صحة ما يقوله
سيد ابراهيم الرباط في عريضته المقدمة للنائب العام
في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٤ من أنه جهز التقرير
المتضمن سبب الطعن ومن أنه لم يتيسر له استمضاؤه
من الطاعن بالسجن في يوم ١٥ أكتوبر الذي قبله
فيه بتصريح النيابة .

« وحيث ان هذا التقرير إذا كان قدم لقلم كتاب
المحكمة في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ أي بعد الميعاد
وكان غير مقبول شكلا من جهة تقديمه بعد الميعاد -
إذا كان الواقع فيه هو هذا إلا أن ما تقدم مما يؤخذ
منه أن هذا التقرير كان محضرا في يوم ١٥ أكتوبر
سنة ١٩٣٤ وأن الطاعن لو كان مكن من امضائه في
ذلك اليوم لاستطاع قريه سيد ابراهيم الرباط
أن يقدمه قبل نهاية يوم ١٦ أكتوبر الذي هو آخر
يوم من الميعاد - كل هذا يجعل الطاعن معذورا
بتعين معه القضاء بقبول الطعن شكلا من جهة الميعاد .
« وحيث ان مبنى الطعن أن الحكم لم يختم في الميعاد
فعلا بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة بتعين اعطاء
الطاعن مهلة لتقديم ما يري من الأسباب ويسرى
ميعاد هذه المهلة من تاريخ اعلانه بهذا القرار نظرا
لعدم حضوره بالجلسة الماضية .

(طعن عبد الحميد محمود احمد ضد النيابة رقم ٩١ سنة ٥ ق
بالمهلة السابقة عدا حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن ابراهيم
سيد احمد باشا بدلا من صاحب العزة محمد فهمي حسين بك)

١٦٩

١٨ فبراير سنة ١٩٣٥

١ - حكم . إثبات أسماء القضاة الذين أصدروه . اغفاله ذكر
أن هؤلاء القضاة هم الذين أمضوا على مسودته
وتداولوا فيه . لا تأثير لذلك .

٢ - الاعتناء على الاقراض بفوائد فاحشة : الركن المادي
في هذه الجريمة . متى يعتبر متحققا ؟ (المادة ٢٩٤ ع)

٣ - حكم . تأجيل القضية للحكم أكثر من مرة . لا بطلان -

المبادئ القانونية

١ - متى أثبت الحكم أسماء القضاة الذين

أصدروه وسمعوا المرافعة في الدعوى فلا تأثير لما ذكر في آخره من أنه تلى في هيئة أخرى ولا ضرورة لبيان ان القضية الذين أصدروا الحكم هم الذين تداولوا فيه وأنهم أمضوا على مسودته مادام ذلك مفهوما بما أثبتته المحكمة في صدره .

٢ - الركن المادى في جريمة الاعتياد على الأقراض بفوائد زائدة على الحد الأقصى الممكن قانونا يتحقق بمجرد الأقراض مقابل تلك الفائدة الربوية . ولا يشترط لتوفر هذا الركن أن يستولى المقرض فعلا على الفائدة المذكورة . فاذا أغفل الحكم بيان حصول الاستيلاء فلا بطلان .

٣ - إن القانون لم ينص على البطلان في حالة تأجيل القضية للحكم أكثر من مرة . ولا بطلان بدون نص .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن انه ثابت في الحكم المطعون فيه انه صدر برئاسة هيئة معينة وقيل في ختامه انه برئاسة هيئة أخرى ولم يبين فيه ما إذا كان صدر بمعرفة حضرات القضاة الذين سمعوا المرافعة وانهم هم الذين تداولوا وأمضوا على مسودة الحكم - وعدم بيان ذلك يبطل الحكم ويوجب نقضه .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أثبت أسماء حضرات القضاة الذين أصدروا الحكم وهم الذين سمعوا المرافعة في الدعوى ولا تأثير لما ذكر في آخر الحكم من انه تلى تحت رئاسة هيئة أخرى لأن التلاوة غير الأصدار . ولا ضرورة أيضا لبيان ان القضاة الذين أصدروا الحكم هم الذين تداولوا وانهم أمضوا على مسودة الحكم لأن ذلك مفهوما بما أثبتته المحكمة في صدره ولم يدع الطاعن ان

الهيئة التي أصدرت الحكم تداول فعلا ولم تنص مسودة الحكم .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان المحكمة استجوبت الطاعن مع وجود محاميه دون ان تسمع دفاع المحامى وفي هذا إخلال بحق الدفاع . « ومن حيث ان الثابت في محضر جلسة المحكمة الاستئنافية ان المحكمة بعد ان سألت الطاعن عن تهمته وجهت اليه سؤالا واحدا للاستيضاح منه عن نقطة معينة جاءت في أقواله بالتحقيق فأجابها الطاعن على هذا السؤال وثابت أيضا من هذا المحضر ان محامى المتهم طلب الغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وطلب تقديم مذكرات فتأجلت القضية للحكم ثلاثة أسابيع مع مذكرات في اسبوعين .

« ومن حيث ان ما أثبتته المحضر في هذا الشأن لا يعد استجوابا للطاعن - كما يدعى وليس الا استيضاحا بسيطا لا يحرمه القانون - على ان الطاعن قد أجاب عنه طائعا مختارا الأمر الدال على انه رأى ان الاجابة في مصلحته فليس له بعد ذلك ان يدعى الإخلال بحق الدفاع . ولا صحة لما يدعيه من ان المحكمة لم تسمع دفاع محاميه لأن الثابت ان محاميه أبدى طلباته وطلب تقديم مذكرة فأجابته المحكمة لذلك .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان التهمة لم تبين بياناً كافياً فلم يبين ما إذا كان المتهم استولى على الفوائد الربوية أو انه أضافها على مبلغه الأصلي وهذا النقص في البيان يستلزم نقض الحكم .

« ومن حيث ان الركن المادى لجريمة الاعتياد على اقراض نقود بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا يتحقق بمجرد الأقراض مقابل تلك الفائدة الربوية ولا يشترط لتوفر هذا الركن ان يستولى المقرض فعلا على الفائدة المذكورة - فاذا أغفل الحكم بيان هذا الاستيلاء فلا بطلان .

لتطبيق المادة ٣ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة « وحيث ان الواقعة التي يشير اليها الطاعن قد أوردها الحكم المذكور بالنص الآتي وهو » من حيث ان سبب البراءة الوارد بالحكم الابتدائي، « مردود بأنه ثابت من اقرار هذا المتهم (الطاعن) » (الحالي) انه ليس اسبانيا فطلبه جواز سفر اسباني « من ايليا صنفه نظير جعل معين يدل على انه » « كان يعلم ان الجواز الذي سيحرره المذكور لا محالة » « مزور ولا عبارة بجمله طريقة تزويره مادامت » « الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة لتحريره » « ايليا صنفه على ارتكابها وانفاقه معه عليها فيكون » « مسئولاً عنها طبقاً للمادة ٣ من قانون العقوبات » « وحيث ان استخراج جواز سفر لشخص بجنسية ليست له لا يستدعي الحصول عليه ضرورة ارتكاب التزوير في كل حالة . فما طلبه الطاعن من ايليا صنفه خاصا باستخراج جواز سفر اسباني نظير جعل معين لا ينتج حتمانه كان يعلم ان الجواز الذي سيحرره المذكور لا محالة مزور كما ذهبت اليه المحكمة - ذلك لانه من المستطاع استخراج هذا الجواز بدون التجاء الى تزوير ما - هذا من جهة ولا محل من جهة أخرى للتحويل في مثل هذه الحالة على ما نصت عليه المادة ٣ من قانون العقوبات إذ مسؤولية الشريك عن النتيجة المحتملة المنصوص عليها في تلك المادة لا تأتي الا اذا كان الفعل الأصلي المتفق عليه يكون في حد ذاته جريمة ما . وظاهر ان مجرد الاتفاق على استخراج جواز سفر أمر لا جرم فيه » وحيث انه يبين مما توضح آ نفا ان الواقعة التي اثبتتها المحكمة الاستئنافية المطعون فيه لا تنتج ادانة الطاعن كما وان تطبيق المحكمة الاستئنافية للمادة ٣ من قانون العقوبات سالفه الذكر على الحالة التي نحن في صدد حلها جاء خاطئاً . » وحيث انه لا دليل في الحكم المطعون فيه على ادانة الطاعن خلاف الواقعة المتقدم بيانها . » وحيث انه لذلك يكون الطعن الحالي على أساس ويتعين حيث نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن مما أسند اليه .

(طعن اسحق حبيب ضد النيابة رقم ٦٥٠ سنة ٦٥ قبالهيئة السابقة)

« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع ان القضية أجلت للحكم مرتين وهذا مبطل للاجراءات . » « ومن حيث ان القانون لم ينص على البطلان في حالة تأجيل القضية للحكم أكثر من مرة - ولا بطلان بدون نص . » (طعن محمود عمر حسن ضد النيابة رقم ٤٤٢ سنة ٤٤ قبالهيئة السابقة)

١٧٠

٢٥ فبراير سنة ١٩٣٥

شريك . مناط مسئولية . استخراج جواز سفر لشخص بجنسية ليست له . مجرد الاتفاق على ذلك - لا جريمة (المادة ٣ ع)

المبدأ القانوني

إن مسؤولية الشريك عن النتيجة المحتملة المنصوص عليها في المادة ٣ ع لا تأتي إلا إذا كان الفعل الأصلي المتفق على ارتكابه يكون في حد ذاته جريمة ما . فاذا اتفق زيد مع بكر على أن يستخرج الثاني للأول جواز سفر بجنسية غير جنسيته نظير جعل معين فعمل بكر على تحقيق هذا الأمر بطريق التزوير ولم يثبت أن ارتكاب هذا التزوير كان من ضمن ما وقع عليه الاتفاق بين زيد وبكر صراحة أو ضمناً فلا يصح أن يؤاخذ زيد على جريمة التزوير طبقاً للمادة ٣ ع باعتبار أن هذه الجريمة كانت نتيجة محتملة للاتفاق الذي تم بينهما مادام الاتفاق الذي تم بينهما لم ينطو على جرم كانت جريمة التزوير إحدى نتائجه الاحتمالية وما دام استخراج جواز سفر لشخص بجنسية ليست له لا يستدعي الحصول عليه ضرورة ارتكاب التزوير .

المحكمة

« حيث انه مما يشكو منه الطاعن ان الواقعة التي اثبتتها المحكمة الاستئنافية المطعون فيه واستنتجت منها المحكمة الاستئنافية ادانته لا تنتج الادانة - ويضيف الطاعن الى ما تقدم انه لم يكن هناك محل

العدد الثامن
فهرست القسم الأول
الستة الخامسة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(١) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية			
١ - نقض وابرار . الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة استثنائية في قضايا وضع اليد . جواز الطعن فيها بطريق النقض (المادة العاشرة من قانون إنشاء محكمة النقض) - ٢ - دعوى منع تعرض . صدور حكم فيها . ذكر الحكم خطأ في أسبابه أنها دعوى مستعجلة . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها . (المواد ٢٨ و ٣٥٣ و ٣٥٥ مرافعات)	٧ فبراير ١٩٣٥	٢٤٣	١١٤
موظف . فصل عامل خارج عن الهيئة . حق مدير المصلحة في ذلك . حده سلطة القاضي أزاء قرار الفصل (المادة ١٥٧ من قانون المصلحة المالية المصرية)	» » ١٤	٢٤٥	١١٥
نقض وابرار . حكم استثنائي مؤيد حكماً ابتدائياً . أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي وإضافة أسباب أخرى إليها . الخطأ المزعم وقوعه في الأسباب المضافة . وجوب تقديم صورة الحكم الابتدائي عند الطعن في الحكم الاستثنائي بطريق النقض	» » ١٤	٢٤٧	١١٦
آثار . متى تعتبر الأرض أثرية ؟ (المادة ٩ من القانون المدني والقانون رقم ١٤ الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٩١٢ بشأن الآثار)	» » ٢١	٢٤٨	١١٧
تسبب الأحكام . متى يعتبر الحكم مسيئاً تسيئاً كافياً ؟ (المادة ١٠٣ مرافعات)	» » ٢١	٢٥٠	١١٨
١ - وضع يد . وضع اليد لسبب وقى . متى يعتبر وضع اليد صالحاً للتمسك به ؟ - ٢ - وضع يد الواقف الذي هو ناظر على الوقف . متى يصلح التمسك به ؟ - ٣ - وضع يد أولاد الواقف على العين بنية التملك عقب قسمة أجروها بينهم . مجرد تصرفهم بالبيع لأولادهم المستحقين بعدم في الوقف . لا يعتبر قانوناً مغيراً لسبب وضع اليد (المادة ٧٩ مدني)	» » ٢٨	٢٥٢	١١٩
تحليف اليمين . الحكم بتحليف اليمين . البيانات الواجب توافرها فيه . إعلانه . كفيته . (المواد ١٧ و ١٦٩ و ١٧٠ مرافعات)	» » ٢٨	٢٥٤	١٢٠

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم
(٢) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية			
تبديد . ترك الجارس أخاه يتصرف في الأشياء المحجوزة . أخذه بعقوبة الشريك . (المادة ٢٩٦ ع)	١٧ ديسمبر ٩٣٤	٢٥٧	١٢١
شهادة . الأخذ بأقوال شاهد أبدأها في التحقيق دون أقواله التي أبدأها أمام المحكمة . جوازه .	» » »	٢٥٨	١٢٢
١ - تغيير وصف التهمة بدون لفت نظر المتهم . متى يجوز ؟ . (المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل) - ٢ - قتل عمد . اقترانه بجريمة أخرى . توقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . لا وجوب لتعيين عقوبة كل من الجريمتين . (المادتان ٢/١٩٨ و ١٩٩ ع)	» » »	٢٥٩	١٢٣
منهم . سنه . إغفال ذكرها بالحكم . متى لا يكون مبطلاً ؟ (المواد ١٩٩ تحقيق و ٤٢ تشكيل و ٥٩ و ٦٠ ع)	» » »	٢٦٠	١٢٤
دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . تعيين هذه الجريمة أو عدم تعيينها . عقاب (المادتان ٣٢٤ و ٣٢٦ ع)	» » »	٢٦٢	١٢٥
١ - دليل . تقديره . سلطة قاضي الموضوع في ذلك - ٢ - شهادة . تجزئة أقوال الشاهد . الأخذ ببعضها وإطراح البعض الآخر . سلطة محكمة الموضوع في ذلك	» » »	٢٦٢	١٢٦
إثبات . اعتراف المتهم . الأخذ به . جوازه	» » »	٢٦٣	١٢٧
١ - مفرقات . بارود . متى يعتبر مفرقا مما يدخل تحت حكم المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات - ٢ - نقض وإبرام . محكوم عليه لم يطعن على الحكم بطريق النقض . الطعن فيه من النيابة . نقض الحكم . استفادة المحكوم عليه من نقضه . (المواد ٢٩٩ و ٢٣١ و ٢٣٢ تحقيق)	» » »	٢٦٥	١٢٨
استئناف . حكم غيابي . المعارضة فيهما من المتهم . استئناف النيابة للحكم الغيابي . متى يعتبرانه ظل قائماً ؟	٢٤ ديسمبر ٩٣٤	٢٦٦	١٢٩
خيانة أمانة . ارسال مبلغ الى متهم بصفته وكيلًا عن فرع البنك لتوصيله الى البنك العام . خروجه من خدمة البنك وقت الارسال . اختلاس . (المادة ٢٩٦ ع)	» » »	٢٦٧	١٣٠

العدد الثامن	فهرست القسم الاول	السنة الخامسة عشرة
الرقم	التاريخ	ملخص الأحكام
١٣١	٢٦٩	٣١ ديسمبر ١٩٣٤
		١ - حرمة المنازل . تفتيش منزل متهم . الأذن به . وجوب إثبات هذا الأذن كتابة . الدفع بإعلان التفتيش الحاصل على غير حكم القانون . من الدفع المتعلقة بالنظام العام (المواد ٥ و ١٨ و ٣٠ / ١ و ٢٣٦ تحقيق و ١١٢ ع) - ٢ - دفع . الدفاع بعدم وجود ارتباط بين بعض المتهمين وبين البعض الآخر . دفع موضوعي (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)
١٣٢	٢٧٣	» » »
		معارضة . حكم استثنائي غيابي . معارضة المتهم وحده . تشديد العقوبة عليه بسبب معارضته . عدم جوازه .
١٣٣	٢٧٤	» » »
		تزوير . التوقيع على عريضة الدعوى . متى يكون تزويراً في ورقة عرفية ؟ متى ينقلب تزويراً في محرر رسمي (المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٣ ع)
١٣٤	٢٧٧	» » »
		نقض وإبرام . نقص في الاجراءات . متى يعتبر أمام محكمة النقض ؟
١٣٥	٢٧٨	» » »
		نقض وإبرام . التقرير بالطعن في الميعاد . تقديم الأسباب في الميعاد إلى السجن الموجود به المحكوم عليه - وصوله إلى قلم الكتاب متأخراً عن الميعاد . متى يعتبر التقرير مقبولا (المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٠١)
١٣٦	٢٨٠	» » »
		تبيد . مالك الأشياء المحجوزة . معاقبته لاشتراكه مع الحارس في التبيد . طعنه على صحة قيام الحراسة . لا يقبل منه (المواد ٢٨٠ و ٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ ع)
١٣٧	٢٨١	» » »
		شهادة . سماع أقوال المدعي المدني بعد تحليفه اليمين . لا مانع منه .
١٣٨	٢٨٢	» » »
		إثبات في المواد الجنائية . تجزئة الاعتراف . جوازه .
١٣٩	٢٨٣	» » »
		حرمة المنازل . دخول رجال البوليس بالحيلة إلى منزل متهم . تقديمه المادة المخدرة اليهم بنفسه . وبمحض ارادته . احتجاجه بإعلان اجراء التفتيش . عدم جوازه .
١٤٠	٢٨٣	١٤ يناير ١٩٣٥
		نقض وإبرام . حسن النية او سوءها . مسألة موضوعية (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)
١٤١	٢٨٥	» » »
		مفرقات - ١ - احرازها . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى

العدد الثامن فهرست القسم الأول السنة الخامسة عشرة

الرقم الترتيب	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			يتحقق ٤ - ٢ - بارود الصيد . متى يعتبر مفرقا محرما . (المادة ٣١٧ المكررة ع)
١٤٢	٢٨٦	١٤ يناير ١٩٣٥	إثبات في المواد الجنائية - ١ - طلب المتهم تحقيق أمر . واجب محكمة الموضوع أراءه . - ٢ - شهود . ترجيح أقوال شهود الإثبات على أقوال شهود النفي . بيان وجه الترجيح . حد هذا البيان .
١٤٣	٢٨٧	١٤ » »	دفاع . تمسك المتهم بدفع هام . عدم تحقيق هذا الدفع وإغفال الرد عليه . يعيب الحكم .
١٤٤	٢٨٧	١٤ » »	إيقاف التنفيذ . شرط الحكم به . (المادة ٥٢ ع)
١٤٥	٢٨٨	١٤ » »	مخدرات الاحراز . معناه (المادة ٣٥ من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)
١٤٦	٢٧٩	١٤ » »	دفاع . لم تحققه محكمة الدرجة الأولى . عدم التمسك به امام محكمة الدرجة الثانية . إثارتها من جديد امام محكمة النقض . لا تجوز . (المواد ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ تحقيق)
١٤٧	٢٩٠	٤١ » »	١ - ارتباط قضية بأخرى . طلب المتهم ضم قضية مخالفة إلى قضية جنحة . سلطة محكمة الموضوع في إجابة هذا الطلب او رفضه . - ٢ - تطبيق . مجرد الخطأ المادي في ذكر المادة المنطبقة على الواقعة . متى لا يصح سبيل الطعن على الحكم (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق) - ٣ - وصف التهمة . الدفع بابهامه . متى يصح التمسك به ؟ (المادة ٢٣٦ تحقيق)
١٤٨	٢٩٢	٢١ يناير ١٩٣٥	اثبات في المواد الجنائية - ١ - حرية محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها . الأخذ بأقوال شاهد في التحقيق دون أقواله التي أدلى بها امام المحكمة . جوازه . - ٢ - أقوال الشاهد . الأخذ ببعضها دون البعض . جوازه . - ٣ - دفاع . عدم الأخذ به . الرد عليه صراحة . لا وجوب . - ٤ - شاهد . عدم اعلان المتهم باسمه . عدم معارضة في سماع شهادته بالجلسة . الطعن على شهادته بعد ذلك . لا يجوز (المادة ٤٥ تشكيل)

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٤٩	٢٩٤	٢١ يناير ١٩٣٥
١٥٠	٢٩٥	ارتباط تهمة بأخرى . الحكم على متهم من محكمة الدرجة الأولى بعقوبة مستقلة «عن كل تهمة» . تطبيق محكمة الدرجة الثانية للمادة ٣٢ ع . وجوب القضاء باحدى العقوبتين فقط (المادة ٣٢ ع) موانع العقاب . صغر السن . لا يكفي وحده لتحقيق معنى الاكراه (المادة ٥٦ ع)
١٥١	٢٩٦	» » »
١٥٢	٢٩٧	» » ٢٨
١٥٣	٢٩٨	» » ٢٨
١٥٤	٢٩٩	» » »
١٥٥	٣٠١	» » »
١٥٦	٣٠٢	» » »
١٥٧	٣٠٣	٤ فبراير ١٩٣٥
١٥٨	٣٠٤	» » »
١٥٩	٣٠٦	» » »
١٦٠	٣٠٩	» » »
١٦١	٣٠٩	» » »
١٦٢	٣١١	١١ فبراير ١٩٣٥
		نقض وإبرام . الطعن بطريق النقض . وجوب رفعه من المحكوم عليه شخصياً أو من يوكله لهذا الغرض . ولى القاصر . حقه في رفع الطعن عن القاصر (المادة ٢٢٩ تحقيق)
		تزوير - ١ - التزوير في الدفاتر التجارية . تزوير في محرر عرفي . (المواد ١٨٣ و ١٨٦ ع) - ٢ - التزوير بطريق الترك . مناط العقاب في هذه الجريمة . تزوير في محرر رسمي . مناط رسمية المحرر . شهادة إدارية بوفاة شخص . تزوير توقيع العمد عليها . تزوير في محرر رسمي . (المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ ع)
		سرقة سرقة باكراه . ركن التهديد . متى يتحقق ؟ (المادة ٢٧١ ع) اتفاق جنائي . مناط توفره . (المادة ٤٧ المكررة ع)
		هتك عرض . شروع فيه . وجوب العقاب ولو كانت أفعال الشروع غير منافية في ذاتها للأداب . (المادة ٢٣١ ع)

العدد الثامن فهرست القسم الاول الستة الخامسة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الصفحة
١- اقراض بربا فاحش . جريمة مستمرة . - ٢- اقراض بربا فاحش . ارتهان الدائن أرض المدين نظير مبلغ الدين . قبض فوائد ربوية فاحشه تحت ستار الايجار . تصفية الحساب بواسطة المحكمة مدنيا . لا تأثير له على الجريمة . (المادة ٢٩٤ ع)	١١ فبراير ١٩٣٥	٣١٢	١٦٣
دفاع . استبدال المحكمة تهمة بأخرى . بطلان الحكم	» » »	٣١٤	١٦٤
حرمة المساكن . - ١ - الأذن الصادر بتفتيش منزل متهم . شروط صحته (المادتان ١١٢ و ١١٣ ع) - ٢ - تلبس بالجريمة . معناه . وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد . لا يعتبر تلبسا . (المادة ٨ تحقيق)	» » »	٣١٥	١٦٥
سرقة . سرقة منزل مسكون . منزل مملوك للسكنى . (المادة ٢٧٠ ع / ٤ و ٢٧٤ ع / ١)	» : » »	٣١٧	١٦٦
قرار الحفظ . متى يجوز قوة الشيء المحكوم به ؟ (المادة ٢ تحقيق)	» » ١٨	٣١٧	١٦٧
نقض وإبرام . تقرير الطعن . تقديمه الى قلم الكتاب بعد الميعاد . متى يعتبر مقبولا شكلا (المادة ٢٣١ تحقيق)	» » »	٣٢٠	١٦٨
١- حكم . اثباته اسماء القضاة الذين أصدروه . إغفاله ذكر ان هؤلاء القضاة هم الذين امضوا على مسودته وتداولوا فيه . لا تأثير لذلك : - ٢ - الاعتیاد على الأقراض بفوائد فاحشة البركن المادى فى هذه الجريمة . متى يعتبر متحققا ؟ (المادة ٢٩٤ ع)	» » »	٣٢٠	١٦٩
٣- حكم . تأجيل القضية للحكم أكثر من مرة . لا بطلان شريك . مناط مسئوليته . استخراج جواز سفر لشخص بجنسية ليست له . مجرد الاتفاق على ذلك . لا جريمة (المادة ٤٣ ع)	» » ٢٥	٣٢٢	١٧٠

القسم الثاني

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٢٦٠

١٤ يناير سنة ١٩٣٤

- ١ - اثبات . تاريخ تصرف صادر من المورث . حق الورثة في اثبات صورية التاريخ
٢ - مرض موت . بطلان البيع . الحكمة من ذلك . علانية الملاك . وجوب توفره .

المبادئ القانونية

١ - انه وان كان للوارث الصادر لمصلحته التصرف أن يتمسك في وجه باقي الورثة بالتاريخ العرفي الذي وضعه المورث إلا أنه لهؤلاء الورثة الحق في أن يثبتوا بكافة الطرق القانونية ومنها قرائن الأحوال - ان هذا التاريخ لا يتفق مع الحقيقة وانه وضع بقصد الإيهام لصدور التصرف في وقت بعيد عن الشبهات.
٢ - إن الحكمة في بطلان البيع الصادر من المورث في مرض موته لبعض الورثة هي الجليولة دون إثارة هذا البعض على الباقيين في وقت تعلقت فيه حقوقهم جميعا بمال المورث وعلى ذلك فيجب الحكم ببطلان كل بيع تبين أنه حرر في وقت كان فيه المورث يشعر بدنو أجله يقصد إثارة بعض الورثة على الآخرين وليس من المهم لأصدار هذا الحكم أن يكون المورث طريح الفراش طول مدة مرضه أو أنه ينقطع انقطاعاً تاماً عن الخروج من منزله أو أن يعجز عنجزاً تاماً عن مباشرة أي عمل من أعماله العادية فكثيراً ما يكون الانسان مريضاً بمرض

ذاهب بحياته عاجلاً ومع ذلك فهو لا يلزم الفراش باستمرار ولا ينقطع انقطاعاً تاماً عن الخروج من منزله - وعلى العكس فكثيراً ما يصاب الانسان بمرض يلزمه الفراش باستمرار ويحول بينه وبين مباشرة أي عمل من أعماله العادية ولا يكون مريضاً بمرض موت . فالعبرة في مرض الموت هي بغلبة الهلاك فإذا فاجأ الشخص وهو في مستقبل حياته مرض في القلب أودى بحياته في مدة لا تتجاوز الشهرين بعد أن اشتد بمضاعفاته الخطرة اعتبر مريضاً بمرض موت وبطل تصرفه.

الحكمة

« حيث ان المستأنفات يطلبن الحكم لمن بصحة التعاقد الصادر اليهن من مورثن المرحوم محمد بلال حب الرمان بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٠ بالنسبة الى ٨ أسهم وقيراط التي تخص القصر أولاد المرحوم محمد محمود حب الرمان المشمولين بوصاية والدتهم الست نجية المستأنف عليها وهؤلاء الأولاد هم باقي ورثة المرحوم محمد بلال حب الرمان » وحيث ان الست نجية المستأنف عليها بصفتها وصية على أولادها القصر تطعن في هذا العقد بالبطلان لصدوره لفريق من الورثة في وقت كان فيه المورث مريضاً بمرض الموت

« وحيث ان اول ما يلفت النظر في هذه الدعوى هو مطالبة المستأنفات بالحكم لمن بصحة التعاقد بالنسبة لحصة القصر المستأنف عليهم وهي السدس في القدر الصادر به عقد البيع وهو ثمانية قرايط

من ٢٤ قيراطا فكان المستأنفات يرون ان يقصرن
سعيهن الى نقل الملكية بمقتضى عقد البيع على سدس
المبيع ويجعلن انتقال ملكية الباقي بطريق الميراث
حالة انه كان من الواجب اذا كان العقد صحيحا ان
يطلب الحكم بصحته بالنسبة لكل المقدار الوارد فيه
« وحيث انه بغض النظر عن هذه الملاحظة
الجديرة بالاعتبار فان البحث في صدور العقد
المطعون فيه في مرض الموت يستدعي قبل كل شيء
معرفة ما اذا كان هذا العقد قد صدر حقيقة في التاريخ
الموضوع فيه وهو ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ في وقت
كان فيه المورث صحيحا معافى باتفاق الطرفين أم انه
صدر بعد ذلك في شهر مايو أو يونيو سنة ١٩٣١
في وقت كان فيه المورث مريضا بالمرض الذي
قضى عليه

« وحيث انه مما لا جدال فيه قانونا ان الوارث
يعتبر في حكم الغير بالنسبة لجميع التصرفات الصادرة
من المورث اضرارا بحقوقه المكتسبة بحكم القانون
فلا يصح والحالة هذه ان يحتج عليه بالتاريخ العرفي
الموضوع على التصرفات الصادرة من (المورث)
اضرارا بحقوقه (الوارث)

« وحيث انه وان كان للوارث الصادر لمصلحته
التصرف ان يتمسك في وجه باقي الورثة بالتاريخ
العرفي الذي وضعه المورث الا انه لهؤلاء الورثة
الحق في ان يثبتوا بكافة الطرق القانونية ومنها قرائن
الأحوال ان هذا التاريخ لا يتفق مع الحقيقة وانه
وضع بقصد الإيهام بصدور التصرف في وقت آخر
بعيد عن الشبهات

« وحيث ان المستأنف عليها قدمت بملف
الدعوى أوراقا عدة وسأقت قرائن كثيرة للاستدلال
بها على عدم صحة التاريخ الموضوع على العقد
المطعون فيه

« وحيث انه مما يقطع بصحة ما ذهب اليه
المستأنف عليها (١) ان المورث قد استمر يدير

شؤون المنزل من تأجير وتحصيل اجار الى تاريخ
وفاته وقد تبين من الاطلاع على الدفتر المحرر بخطه
انه كان يرصد فيه جميع مربوط الأجر وجميع
ما يحصل منها لغاية شهر يونيو سنة ١٩٣١ وتبين
ايضا انه كان يحوز لنفسه جميع ايرادات المنزل ولم
يذكر فيه ان للمستأنفات لغاية التاريخ المذكور رأى
حق في أى جزء من ايراداته (٢) انه لم يذكر في
دفتره المذكور (وقد كان يستعمله الى قيل وفاته)
شيئا عن البيع الصادر منه للمستأنفات وعن الثمن
الذي يعلن انهن دفعته للبورث وقت البيع مع انه
قد ذكر بالدفتر المذكور (ص ٨٤) مبلغ ٥٢٥ جنيا
ثمن حصته في منزل بين الجنائن التي باعها بمقتضى
عقد رسمي تاريخه ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٠ كما انه
ذكر برأس الصحيفة (٨٥) العبارة الآتية - ملحوظة
بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وقعت عقديع حصتي
في منزل بين الجنائن الى محمد بك اسماعيل حب
الرمان واستلمت قيمة هذه الحصة وهي الثمن في
المنزل المذكور وقدرها ٥٢٥ جنيا وعلى ذلك فكل
مبلغ أخذه من أصل هذه القيمة يعتبر سلفة يجب
سدادها حيث ان هذه القيمة من أصل المال وبآخر
هذه العبارة امضاء المورث (٣) ان المورث قدم
الى البنك العقاري بواسطة المحامي ايلي شولال في
١٧ من يناير سنة ١٩٣١ طلبا لرهن جميع المنزل
المملوك له بشارع التريعة البولاية وهو المنزل
الذي صدر البيع بثلثه للمستأنفات وتطعن فيه
المستأنف عليها (٤) أن المستأنفات لم يقدم من أى
دليل على انتفاعهن بالمبيع من التاريخ المزعوم وهو
١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أو انهن قبضن من مورثهن
البائع ريعه في وقت ما قبل وفاته ولقد كان المورث
يعطى والدته واخواته المستأنفات مبالغ بسيطة في
كل شهر ولكنه لم يذكر عند قيدها في دفتره انها
كانت مما خصهن في ريع المنزل بنسبة القدر المبيع

اليهن بل انه كان يذكر أمام كل دفعه يانا آخر
« وحيث انه مع قيام تلك الأدلة على عدم
صحة التاريخ الموضوع على العقد فان المستأنفات لم
يقدم من أى دليل على صحته واكتفين بالتمسك به
كأنه صحيح غير مطعون فيه

« وحيث انه مع توفر تلك الأدلة ومع عدم
وجود أى أثر للثمن الوارد فى العقد الذى تدعى
المستأنفات دفعه للمورث وهو مبلغ كبير ومع عدم
وجود أى مبرر ظاهر لحصول البيع يكون العقد
الصادر من المورث الى المستأنفات قد قصد به
إثارة المستأنفات وهن والدته واخواته على باقى
الورثة وهم أولاد اخيه المتوفى قبله ولا توجد فكرة
الإثارة هذه عند المورث الا اذا كان يشهر بدنو
ساعته وهذا الشعور لا يوجد الا اذا كان مريضا
مرضا يمينا وقد اشتد وهدد بالخطر

« وحيث ان الشهادة والتقارير الطبية المقدمة
بملف الدعوى من المستأنف عليها والصادرة من
الاطباء الذين فحصوا المورث وعالجوه قد دلت
بجلاء على انه كان مصابا بعللة قلبية اشتدت عليه فى
آخر شهر مايو او أوائل شهر يونيه سنة ١٩٣١
وقضى نحبه بها لاغيرها كما هو ثابت من شهادة
الوفاة نفسها.

« وحيث ان الحكمة فى بطلان البيع الصادر
من المورث فى مرض موته لبعض الورثة هي
الحيلولة دون إثارة هذا البعض على الباقيين فى
وقت تعلقت فيه حقوقهم جميعا بمال المورث.
« وحيث انه يجب والحالة هذه الحكم ببطلان
كل بيع يتبين انه صدر فى وقت كان فيه المورث
يشعر بدنو أجله بقصد إثارة بعض الورثة على
الآخرين وليس من المهم لاصدار هذا الحكم أن
يكون المورث طريح الفراش طول مدة مرضه
أو انه ينقطع انقطاعا تاما عن الخروج من منزله
أو انه يعجز عجزا تاما عن مباشرة أى عمل من

اعماله العادية فكثيرا ما يكون الانسان مريضا
بمرض ذاهب بحياته عاجلا ومع ذلك فهو لا يلزم
الفراش باستمرار ولا ينقطع انقطاعا تاما عن
الخروج من منزله. وعلى العكس من ذلك فكثيرا
ما يصاب الانسان بمرض يلزمه الفراش باستمرار
ويحول بينه وبين مباشرة أى عمل من اعماله
العادية ولا يكون هذا المرض مرض موت فالعبرة
فى مرض الموت بغلبة الهلاك

« وحيث ان المرض الذى فاجأ المورث وهو
فى مستقبل عمره كان مرضا قاتلا لا محالة كما يتضح
هذا بجلاء من الشهادات الطبية المقدمة فى ملف
الدعوى وقد أودى بحياة ذلك الشاب فى مدة
لا تتجاوز الشهرين بعد ان اشتد بمضاعفاته الخطيرة
« وحيث انه يكاد يكون من المتفق عليه بين طرفى
الخصومة ان المرض قد ظهر بشكل واضح من
اليوم الذى أجرى فيه الدكتور مصطفى راغب
فحص المورث بالأشعة وهو يوم ٦ من مايو
سنة ١٩٣١ وانه قد ارغم المورث على ان يلزم
داره فلم يحضر الامتحان الذى كان محدد له يوم
٩ من مايو سنة ١٩٣١ ولم يخرج منها بعد ذلك
الا الى مقره الأخير

« وحيث انه متى كان التاريخ الموضوع على
العقد المطعون فيه (١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠) هو
تاريخ غير صحيح ومتى كان المورث قد فوجئ
قبل وفاته بمدة غير طويلة بمرض قاتل أودى
 بحياته ومتى كان أقرب الورثة الى المورث. هن
والدته واخواته المستأنفات ومتى كان لا مبرر
مطلقا لان يبيع المورث الى المستأنفات ما اشتراه
منهن فى شخص مندوبى الدائنين فى ١٥ سبتمبر
سنة ١٩٣٠ استيفاء لحقوقه قباين بصفتهن شركاء فى
شركة محمد محمود حب الرمان وشركاه ومتى كان
هذا البيع بلا مقابل ظاهر ومتى كان المورث قد
استمر الى شهر يونيه الذى توفى فيه يقبض بنفسه

المحكمة

« من حيث ان الحكم المستأنف بنى على ما ثبت للحكمة التي أصدرته من أن مناقشة وكيل المستأنفة دلت على انها لا تشتغل بزراعة أطيانها بنفسها بل بواسطة ايها نيابة عنها

« ومن حيث انه على فرض ان المستأنفة لا تبشر شؤون الزراعة بنفسها فان هذا لا ينفي عنها وصف كونها مزارعة مادام المباشرة لزراعة أرضها يقوم بهذه المباشرة لحسابها على ما هو مفهوم من اجابة وكيلها في المناقشة التي يشير اليها الحكم المستأنف إذ ان القانون لم يشترط لاتصاف صاحب الأرض بهذا الوصف مباشرة أمور الزراعة بيده مباشرة فعليه بل يشترط لذلك على ما هو مفهوم من حكمة وضعه أن يكون صاحب الأرض بمهنتا بمهنة الزراعة لا بغيرها من الحرف وهذا الامتحان يتحقق سواء كانت مباشرة شؤون الزراعة بالنفس وبالواسطة والاخرجت طائفة كبيرة من أرباب الاطيان الصغيرة من حماية القانون وتعطلت المنفعة التي قصدها وهي حماية هذه الاطيان على أربابها من معاملات الربويين

« ومن حيث انه فضلا عن ذلك فانه ثبت بتسليم المستأنف عليه ان المستأنفة لم يكن لها ولد مما يدل على ان الاجابة التي اخذتها المحكمة الابتدائية على وكيلها لم تصادف محلا من الحقيقة

« ومن حيث ان وكيل المستأنف عليه تمسك في مذكرته التي قدمها بعد جلسة المرافعة ان المستأنفة لم تضع يدها على أرضها من وقت نشوء الدين الى الآن بسبب تسليمها الى جملة مرتين يستغلونها بأنفسهم وطلب تحقيق ذلك بالينة

« ومن حيث ان هذا الطلب لا تلتفت اليه المحكمة إذ ان المستأنف عليه سبق له ان أبدى في جلسة المرافعة امام هذه المحكمة بلسان وكيله المذكور

وحده جميع ايراد المنزل ولا يدفع للمستأنفات شيئا منه كان من المحقق صدور العقد المطعون فيه في مرض موت المورث

« وحيث ان المحكمة لا يمكن ان تقب بشهادة الشاهدين اللذين ساقهما المستأنفات للشهادة أمام المحكمة الابتدائية لأن اقوالهما متناقضة متضاربة وظاهر منها اندفاعهما لخدمة المستأنفات

« وحيث انه لما تقدم وللأسباب الأخرى الواردة بالحكم الابتدائي ولا تتعارض مع هذه الأسباب يكون الحكم المذكور في محله ويتعين تأييده (استئناف السيدة سكية السيد محمود وأخريات وحضر عنهن الاستاذ عبد الكريم رؤف بك ضد الست نجية هانم محمد بصفتها وحضر عنها الاستاذ احمد نجيب براده بك رقم ٧١٥ سنة ٥٠ ق - رياضية وعضوية حضرات حسن نيه المصري بك واحمد تظيف بك ومحمد زكي على بك مستشارين)

٢٦١

٣١ يناير سنة ١٩٣٤

تصرف . منع التصرف . عدم جواز نزاع ملكية الخمسة أفدنة .
مزارع . ليس ضروري أن يزرع بنفسه .

المبدأ القانوني

إن قانون الخمسة أفدنة لم يشترط لاتصاف صاحب الأرض بوصف (مزارع) مباشرة أمور الزراعة بيده مباشرة فعلية بل يشترط لذلك على ما هو مفهوم من حكمة وضعه أن يكون صاحب الأرض بمهنتا بمهنة الزراعة لا بغيرها من الحرف وهذا الامتحان يتحقق سواء كانت مباشرة شؤون الزراعة بالنفس أو بالواسطة والاخرجت طائفة كبيرة من أرباب الاطيان الصغيرة من حماية القانون وتعطلت المنفعة التي قصدها وهي حماية هذه الاطيان على أربابها من معاملات الربويين .

قولا يناقض ذلك القول الذي يطلب من المحكمة تحقيقه إذ قرر فيه ان اطيان المستأنفة تزرع بمعرفة ايها واخوتها نيابة عنها حتى انه طلب الاحتكام في ذلك الى شهادة والدها الذي كان حاضرا وقتئذ وقد سمعته المحكمة فعلا فقرر في اقواله ان المستأنفة تعيش بنفسها من زراعتها دون مساعدته او مساعدة أحد من أولاده وهذا ما يحمل على الاعتقاد بأن الواقعة التي يطلب المستأنف عليه تحقيقها غير صحيحة » ومن حيث انه لذلك يعمى الغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم جواز نزع ملكية المستأنفة من اطيانها كما طلبت

(استئناف خديجة ابراهيم وحضر معها الاستاذ مهدي الدبواني ضد عباس ابراهيم أبو زيد وحضر معه الاستاذ حسين طلعت رقم ١٢٧ سنة ٥١ ق رئاسة وعضوية حضرات يس بك احمد وحسن فريد بك وحسن زكي بك مستشارين)

٢٦٢

١٨ ابريل سنة ١٩٣٤

دعوى تصحيح . قبول منطوق الحكم . خطأ مادي . جواز رفع دعوى التصحيح .

المبدأ القانوني

من المقرر قانونا أن ليس لأي شخص أن يثرى على حساب غيره بدون سبب قانوني وأن الأخطاء المادية في العقود وفي الأحكام قابلة للتصحيح كما أن كل لبس أو إبهام في الأحكام قابل للايضاح من المحكمة التي أصدرتها. وقبول المحكوم عليه لمنطوق الحكم في ظاهره لا يمنع من المطالبة بتصحيحه أو تفسيره اذا ما تبين له فيما بعد ان المنطوق يحوى في طياته الحكم عليه بما هو برى منه ولا يمنع من هذا الا دفعه باختياره لما قضى به عليه معتقدا التزامه به ولو لم يكن هذا الالتزام بما يوجب الحكم حقيقة . فانه اذا كان القانون

لا يمنع المقر من العدول عن اقراره القضائي اذا تبين له فيما بعد ان اقراره كان مبني على خطأ مادي فكيف لا يكون المحكوم عليه في حل من العدول عن رضائه بمنطوق الحكم اذا تبين له أنه يحوى خطأ ماديا ضارا به .
المحكمة

عمه الرفع بعدم قبول الدعوى

« حيث ان المدعى عليهما ابراهيم وفهمي الديك قد دفعا بعدم قبول هذه الدعوى (١) لأن المدعى انيس انطون رضى بالحكم المرفوع بشأن تصحيحه. هذه الدعوى حسب منطوقه و (٢) لأن الحكم المذكور قد تنفذ فعلا و (٣) لأن الحكم الابتدائي قضى بالزام انيس انطون بتسليم الأدوات والمهمات الميينة بمحضر تسليم الحراسة

» وحيث انه قبل التعرض للرد على هذه الأمور يجب ان يلاحظ ان المقصود بهذه الدعوى هو إزالة إبهام أو خطأ مادي في الحكم يترتب عليه ان صح وجوده ان يستفيد المدعى عليهما من المدعى بدون وجه حق أو ان يضار هذا الأخير لحساب الآخرين

« وحيث انه من المقرر قانونا انه ليس لأي شخص ان يثرى على حساب غيره بدون سبب قانوني وان الأخطاء المادية في العقود وفي الأحكام قابلة للتصحيح كما ان كل إبهام أو لبس في الأحكام فهو قابل للايضاح من المحكمة التي أصدرتها

» وحيث انه فوق ذلك فان قبول المحكوم عليه لمنطوق الحكم في ظاهره لا يمنع من المطالبة بتصحيحه أو تفسيره اذا ما تبين له فيما بعد ان هذا المنطوق يحوى في طياته الحكم عليه بما هو برى منه ولا يمنع من هذه المطالبة الا دفعه

باختياره ما قضى به عليه معتقدا التزامه به ولو لم يكن هذا الالتزام مما يوجب الحكم حقيقة

« وحيث ان تنفيذ المدعى في هذه الدعوى لمنطوق الحكم الصادر ضده وتسليمه المدعى عليهما الحق المحكوم به لهما بهذا المنطوق في ظاهره يكون مانعا من سماع هذه الدعوى اذا كان المدعى قد سلم فعلا باختياره الى المدعى عليهما جميع الأدوات والمهمات الميئنة بمحضر تسليم الحراسة ومن بينها ما ادخله خبير اثبات الحالة ضمن مبلغ ٩٠١ مليم و ٤١٤ جنيتها الذي احتسب على المدعى او كان قد دفع لهما باختياره مبلغ ٣٠٠ جنيه المنصوص عليه في منطوق الحكم

« وحيث انه لا جدال في ان المدعى لم يسلم الى الآن شيئا من تلك الأدوات والمهمات الى المدعى عليهما لا باختياره ولا قسرا عنه بطريق التنفيذ الجبرى والثابت من أوراق التنفيذ ان المدعى عليهما قد رفضا استلام الأدوات والمهمات التي قدما لهما تابع المدعى يوم التنفيذ (٧ يونه سنة ١٩٣٢) بدعوى انها ليست المحكوم بتسليمها عينا.

« وحيث انه بعد ذلك رغب المدعى عليهما عن تنفيذ الحكم بالاستلام عينا وحجزا تحت يدهما حجزا تنفيذيا على المبلغ المحكوم به عليهما للمدعى بقدر ما يكفي لسداد مطلوبهما منه وهو قيمة الأشياء المحكوم بتسليمها مع الملحقات الرسمية

« وحيث ان مثل هذا الحجز لا يصح اعتباره قبولاً ورضاء من المدعى بدفع كل المبلغ المحكوم به للمدعين كضمن لجميع الأدوات والمهمات في حالة العجز عن تسليمها عينا لانه (الحجز) لم يخرج عن كونه اجراء من اجراءات التنفيذ الجبرى التي تتم رغما من رضاء المحكوم عليه.

« وحيث انه مع ذلك فان المدعى لم يأبه لهذا الحجز وباشرا اجراءات التنفيذ الجبرى ضد المدعى عليهما بكل

المبلغ المحكوم به له عليهما ضار باصفحا عنه. « وحيث انه والحال كما ذكر فلا يفهم معنى لقول المدعى عليهما ان المدعى قبل الحكم وان هذا الحكم تنفذ فعلا تنفيذا مانعا من رفع هذه الدعوى « وحيث ان استناد المدعى عليهما في دفعهما الى قبول المدعى لمنطوق الحكم هو استناد الى غير سند من القانون لان هذا الاستناد معناه انه يفرض وجود خطأ مادي او ايهام في الحكم فان قبول المنطوق يمنع من المطالبة بتصحيح الخطأ أو رفع الابهام وهذا قول لا يتفق مع المبادئ القانونية العامة واذا كان القانون لا يمنع المقر من العدول عن اقراره القضائي *aveu juridique* اذا تبين له فيما بعد ان اقراره كان مبني على خطأ مادي فكيف لا يكون المحكوم عليه في حل من العدول عن رضائه بمنطوق الحكم وقد تبين له أنه يحوى خطأ ماديا ضارابه هذا ولا يفوتنا ان الاقرار يصدر من الشخص بعد روية وتفكير في نفسه اما منطوق الحكم فانه يصدر عن غيره ولا تدخل له فيه.

« وحيث ان المدعى عليهما يقولان أن الحكم المطلوب تصحيحه قضى بتسليم الأدوات والمهمات الميئنة بمحضر تسليم الحراسة ولم يستثن منها ما اضافته خبير إثبات الحالة الى حساب المدعى وانه قدر ثمنها لها في حالة عدم التسليم عينا بمبلغ ٣٠٠ جنيه فاستبعاد ما يريد المدعى استبعاده منها ينقص حتما من القيمة المذكورة التي لم ينازع المدعى فيها والتي لا يصح المساس بها.

« وحيث انه هذا القول لا يتعلق في الواقع بمسألة عدم قبول هذه الدعوى ولكنه يتعلق بموضوعها وسيكون على المحكمة ان تبين حقيقة ما قصدته بحكمها المطلوب تصحيحه. والحكم الذي يصدر في دعوى التصحيح هذه يعتبر جزءا متما للحكم المصحح فلا يصح تنفيذ ذلك الحكم بدون

الاستعانة بحكم التصحيح

« وحيث انه لا يكون لدعوى التصحيح موجب قانوني اذا كانت المحكمة محرومة كما يقول المدعى عليهما من بيان حقيقة وجهة نظرها ومن تصحيح الخطأ المادى بتغيير الارقام نفسها عند الضرورة لأن مقتضى ما يقوله المدعى عليهما ان يبقى الحكم بعلته وعييه وهذا مالم يأمر به القانون » وحيث انه لما تقدم وفيه الكفاية يكون الدفع بعدم قبول هذه الدعوى دفعا مرفوضا .

(استئناف ائیس اقدی انطون وحضرته الاستاذ عبدالمعز فهم ضد ابراهيم مختار الديك وآخر وحضر عنهما الاستاذ عزيز مشرق رقم ٩٥٣ سنة ٥٥٠٠ رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصري بك ومحمد زكي علي بك مستشارين وحضرة القاضي احمد فؤاد عفيفي)

٣٦٣

٢١ أبريل سنة ١٩٣٤

١ - اثبات . صورة مستخرجة من دفاتر التسجيل لعقد عرفي .

ليست دليلا كتابيا ولا مبدأ اثبات

٢ - اثبات . ضياع السند بسبب قهريا . سرقة . تبديد .

اعتبارها سببا قهريا .

المبادئ القانونية

١ - إن الصورة المستخرجة من دفاتر التسجيل لعقد عرفي مسجل لا يصح أن تعتبر في ذاتها دليلا كتابيا أو مبدأ ثبوت بالكتابة لأن القانون لا يعترف إلا بصورة العقد الرسمية (غير الصور الواجبة التنفيذ) ويعتبرها في مقام مبدأ ثبوت بالكتابة ويجعل للقاضي على أى حال حق النظر في درجة اعتمادها (مادة ٢٣١ مدني) . وان كان هناك رأى يقول بجواز اعتبار صورة العقد العرفي المسجل كبداً ثبوت بالكتابة اذا كان مصدقا في أصل العقد على إمضاء الصادر منه تصديقا رسمياً

٢ - إنه وان كان القانون لم يشر في المادة (٢١٨) مدني الا الى حالة ضياع السند بسبب قهري كحصول حريق أو اتلاف الا أنه مما يجب أن يعتبر في حكم السبب القهري حصول سرقة السند أو تبديده .

المحكمة

« حيث ان موضوع النزاع المطروح أمام هذه المحكمة ينحصر في أن الست المستأنفة تنازع المستأنف عليهم وهم باقى ورثة زوجها المرحوم ابراهيم محمد شوشه (والده محمد محمد خليل أبو شوشه وأولاده القصر المشمولين بوصاية الحاج مصطفى محمد الريني ووالدته الست نعمة محمد حسن الريني) في ملكية زوجها المتوفى لمنزل كائن بدسوق وتدعى أن هذا المنزل مملوك لها وحدها من قبل ولم تنتقل ملكيته اليه في وقت من الأوقات

« وحيث ان المستأنف عليهم يقولون ان المرحوم ابراهيم شوشه مورث الطرفين كان قد اشترى في فبراير سنة ١٩٢٠ أرض هذا المنزل والمباني القديمة التي كانت قائمة عليه ثم هدمها وجددها على الصورة الحالية وقد استند المستأنف عليهم في اثبات دعواهم إلى صورة رسمية مستخرجة من قلم رهون محكمة اسكندرية المختلطة من عقديع عرفي مسجل صادر من المستأنفة لزوجها المذكور في أول فبراير سنة ١٩٢٠ ومسجل في ١٣ من يوليو سنة ١٩٢٠ تحت رقم ٢٤١٤٤ وإلى أوراق أخرى تفيد انه جدد بناءه وتصرف فيه بالرهن للغير وان تكليفه صار باسمه .

« وحيث ان المستأنفة طعنت في صورة عقد البيع منكرة صدور البيع منها وقائلة أن هذه الصورة لا تمض دليلا قانونيا لاثبات حصول البيع

« وحيث أن المستأنف عليهم قرروا أنه لم يكن في وسعهم أن يقدموا أصل العقد لأن المستأنفة

قد استولت على جميع أوراق المورث عند وفاته ومن بينها العقد المذكور

« وحيث ان المحكمة الابتدائية قضت تمهيداً في ٢ من ابريل سنة ١٩٣١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف عليهم بكافة الطرق القانونية صدور العقد المقدمة صورته المنسوب للمستأنفة وقد بنت المحكمة حكمها على انه من المحتمل ان تكون المستأنفة قد استولت على أصل العقد لأنها كانت زوجته ومقيمة معه لحين وفاته وقد نفذ الحكم التمهيدي بسماع شهود المستأنف عليهم . » وحيث انه في ٢٢ من يونيه سنة ١٩٣٢

قضت هذه المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفي ما ادعاه المستأنف عليهم من أن المورث توفى في منزل الزوجية الذي تقيم فيه المستأنفة وقد ترك فيه جميع أوراقه ومنها العقد المقدمة صورته وأن المستأنفة هي التي استولت على جميع أوراقه وقد تنفذ الحكم المذكور بسماع أقوال الشهود نفيًا وإثباتاً

« وحيث ان النزاع منحصر بين الطرفين في القيمة القانونية للدليل المقدم من المستأنف عليهم . » وحيث ان الصورة المستخرجة من دفتر التسجيل لعقد عرفي مسجل لا يصح ان تعتبر في ذاتها دليلاً كتابياً أو مبدأً ثبوت بالكتابة لأن القانون لا يعترف إلا بصور العقود الرسمية (غير الصور الواجبة التنفيذ) ويعتبرها في مقام مبدأ ثبوت بالكتابة ويجعل للقاضي على أى حال حق النظر في درجة اعتمادها (مادة ٢٣١ مدني) .

« وحيث انه مع ذلك فان هنالك رأياً قضائياً يقول بجواز اعتبار صورة العقد العرفي المسجل كبداً ثبوت بالكتابة إذا كان مصدقاً في أصل العقد على امضاء الصادر منه تصديقاً رسمياً .

« وحيث انه مع وجود ذلك المبدأ العام الذي

قرره الشارع في المادة ٢٣١ مدني فانه يوجد مبدأ آخر نصت عليه المادة ٢١٨ مدني وهو يقضي بجواز الاثبات بالينة والقرائن إذا وجد دليل قاطع على ضياع السند بسبب قهرى .

« وحيث انه وان كان القانون لم يتعرض في المادة ٢١٨ المذكورة الا الى حالة ضياع السند بسبب قهرى كحصول حريق أو ائتلاف الا أنه بما يجب أن يعتبر في حكم السبب القهرى حصول سرقة السند أو تبديده

« وحيث انه فضلاً عما ذكر فانه من المقرر قانوناً أن لا يستفيد انسان من غشه وتدليسه فاذا كان منكر التصرف هو الذى وصلت يده الى سنده فأخفاه فلا يجوز له والحالة هذه ان يحتم على خصمة تقديم السند وهو يخفيه في يده

« وحيث انه لاجازة الاثبات بالينة والقرائن في حالة ضياع السند بسبب قهرى يجب قبل كل شيء ان يقدم الدليل على وجود السبب القهرى الذى ضاع به السند

« وحيث انه فيما يتعلق بالسبب القهرى فانه تبين لهذه المحكمة من التحقيق الذى أجرى تنفيذاً للحكم التمهيدي الصادر فيها في ٢٢ من يونيه سنة ١٩٣٢ ان أوراق المورث كانت دائماً في خزائنه وان مفاتيح الخزانة كانت دائماً معه وانه مرض ولزم الفراش في منزل الزوجية الذى تقيم فيه معه المستأنفة لمدة شهر على أقصر مدى وانه بعد ان اشتد المرض على المورث نقل الى الاسكندرية لمعالجته حيث توفى بعد ايام قلائل وكانت زوجته المستأنفة في منزله وقد علمت بوفاة قبل حضور اللجنة الى سوق وان والد المورث كان مع ولده (المورث) بالاسكندرية وقت وفاته وان المستأنفة هي التي استلمت التركة حتى يعين وصي على القصر (يراجع محضر حصر التركة المحرر في ٢٣ من مارس سنة

١٩٣٠ بمعرفة عبده يوسف البدوي شيخ بندر
(دسوق)

« وحيث انه مع قيام هذه الظروف يكون من المحقق حصول المستأنفة على أوراق المورث التي كانت في خزائنه التي لم تصل اليها يد أخرى » وحيث انه لم يثبت بأى دليل ترتاح اليه هذه المحكمة ان والدة المورث (المستأنف عليه الأول) قد وصلت يده الى شيء من أوراق ولده

« وحيث انه بما لا جدال فيه انه كان يوجد أصل بصورة العقد المقدمة من المستأنف عليهم وهذا الأصل يدل على وجود تسجيله في قلم الرهون بالمحكمة المختلطة ورهن المنزل بمقتضاه لدائن للمورث وتسليمه لهذا الدائن واحتفاظه به مدة الرهن .

« وحيث انه يتضح من الأوراق المقدمة في الدعوى ومن التحقيق الذي تم امام المحكمة الابتدائية وامام هذه المحكمة ان المورث هو الذي قام بتجديد بناء المنزل على صورته الحاضرة من ماله الخاص وان التكليف قد نقل الى اسمه وانه هو الذي كان يدفع عوائد الاملاك وكانت له وحده حقوق اصحاب الاملاك الذين يدفعون ضريبة معينة وانه كان يستغل المنزل بنفسه بتأجير الدكاكين التابعة له للغير .

« وحيث انه قد اتضح أيضا من التحقيقات السالفة الذكر علم كثيرين بحصول البيع من المستأنفة الى زوجها المتوفى

« وحيث ان المستأنفة قد عجزت عن ان تقدم بياناً ما عن أى باعث كان يحتمل ان يدفع زوجها الى تزوير عقد البيع وينسب اليها صدوره منها بل ان الذى تبين من أقوال الشهود اثباتاً ونقياً ان المتوفى كان رجلاً مستقيماً لم يسمع عنه انه فاسد الذمة كما انه كان دائماً على وفاق مع زوجته المستأنفة » وحيث ان المحكمة لاتقول على أقوال ابراهيم

دويدار أحد شهود العقد الذى انكر في التحقيق

الذى تم امام هذه المحكمة توقيعه على العقد وعليه بصدوره لما تبين من انه مدفوع للشهادة لمصلحة المستأنفة ويكفى لاثبات هذا التسخير ما اثبتته المستأنفة بدون وجه حق في محضر حصر التركة من ان زوجها مدين الى هذا الشاهد في مبلغ ١٣٧ جنياً بدون سند مع انه في الحقيقة لا يداينه في شيء هذا فضلاً عن ان الوقائع التي ذكرها هذا الشاهد في شهادته بعيدة التصديق

« وحيث ان المحكمة لاتقول أيضاً على أقوال سيد محمد سعد الشاهد الثاني للمستأنفة لما ظهر لها من ان له مصلحة ظاهرة في الشهادة لمصلحتها » وحيث انه لما تقدم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

(استئناف الست منتهى خليل أبوشوشة وحضر عنها الاستاذ محمد شكرى ضد محمد محمد خليل أبوشوشة وآخرين وحضر عنهم الاستاذ يوسف احمد الجندى رقم ١٥٨ سنة ١٩٤٩ برئاسة وضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك وأمين زكى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

٢٦٤

٢٢ ابريل سنة ١٩٣٤

مظاهرات . اطلاق النار . مسئولية رجال البوليس
حالة ضرورة ملزمة . لامتثولة

المبدأ القانوني

ان مسائل اطلاق النار على الجمهور من البوليس أثناء المظاهرات من المسائل ائتقديرية التي يجب على القاضى ان يتعرف وقائعها وملابساتها والظروف التي تحيط بها من جميع نواحيها حتى اذا ما ثبت لديه ان البوليس كان في ضرورة ملزمة لاطلاق النار لمنع خطر داهم وأنه لم يكن لديه من الوسائل الأخرى ما يمنع هذا الخطر قضى بعدم مسئولية البوليس بشرط أن لا يكون قد تجاوز الحد اللازم لذلك .

المحكمة

« من حيث انه ثبت للمحكمة من التحقيقات المرفقة بملف الدعوى انه في يوم ٢١ يولييه سنة ١٩٣٠ قامت مظاهرات في عدة نواح من مدينة القاهرة ووزع البوليس رجاله لفضها ومنعها من الاخلال بالأمن والنظام وكان من بين هذه المظاهرات مظاهرة حصلت في شارع الأمير فاروق كان يقوم افرادها بقلع الاشجار التي على جانبي الطريق مع ما يحيطها من الاسياخ الحديدية التي كانوا يلقونها في وسط الطريق مع كسر اعمدة مصابيح الغاز واشعالها بعد ذلك والتعدي على عربات الترام وكسر زجاجه وفي اثناء ذلك حضر فريق من رجال البوليس المكلفين بقمع هذه المظاهرات وطلبوا من المتظاهرين التفرق وكف التعدي فلم يمتنعوا ولم يتفرقوا وقابلوا رجال البوليس بالقاء الطوب وقطع الحديد عليهم ومع استمرار هذه التعدي والاتلاف لم يجد رجال البوليس وعددهم لا يتجاوز الخمسة اشخاص سيلا لمنع ذلك وخشية من تفاقم الحالة اضطر والاطلاق النار فأصاب ابن المستأنف عليها واثنين معه .

« ومن حيث ان هذه الوقائع ثابتة من اقوال رجال البوليس وتأيدت من اقوال غيرهم في التحقيق » ومن حيث ان المحكمة تبينت من هذه الوقائع والتحقيق انه والحالة كما سبق بيانها ما كان في مقدور رجال البوليس مع عددهم هذا امام جمع كبير من المتظاهرين العائنين بالأمن العام الاستعمال اطلاق النار حتى لاتسوء العاقبة ويمتد الضرر الى ما لا يمكن تلافيه

« ومن حيث ان استعمال النار في مثل هذه الحال مشروع ولا حرج على رجال البوليس في هذه الحالة مادام انهم لم يتجاوزوا الحدود بالقدر الكافي لمنع التعدي وتفريق المتظاهرين وهو الذي

تراه المحكمة قد حصل في هذه الحالة

« ومن حيث ان ما يقوله الدفاع من ان ابن المستأنف عليها لم يكن مع المتظاهرين فانه فضلا عن انه ثابت من شهادة القومسيونجي مراد خزان انه كان معهم ومع الفرض انه جاء متفرجا على المظاهرة أو اقرب منها واصابه الرصاص وقت ذلك فلا مسئولية على رجال البوليس الذين كان من واجبه اطلاق النار للصلحة العامة وما كان في مقدورهم الامتناع عن ذلك لمظنة وجود اشخاص لم يشتركوا في المظاهرة .

« ومن حيث ان مسائل اطلاق النار على الجمهور من البوليس اثناء المظاهرات من المسائل التقديرية التي يجب على القاضي ان يتعرف وقائعا وملابساتها والظروف التي تحيط بها من جميع نواحيها حتى اذا ما ثبت لديه ان البوليس كان في ضرورة ملزمة لاطلاق النار لمنع خطر داهم وانه لم يكن لديه من الوسائل الاخرى ما يمنع هذا الخطر قضى بعدم مسئولية البوليس بشرط ان لا يكون قد تجاوز الحد اللازم لذلك .

« ومن حيث انه لما تقدم ومع مراعاة القاعدة المذكورة ترى المحكمة ان لا مسئولية على البوليس في هذه الحادثة ويتعين الغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

« ومن حيث ان اعطاء الحكومة لوالد القتل مبلغا من النقود لانهض دليلا على مسئولية رجال البوليس بعد ان ثبت للمحكمة عدم مسئوليته ولان هذا المبلغ كان منحة من الحكومة ومن قيل الشفقة والرحمة

(استئناف وزراي المالية والداخلية ضد الست سيده حسين على وحضر عنها الاستاذ محمد صبرى أبو علم رقم ٩١٢ و ١١٢٠ سنة ٥٠ ق رياسة وعضوية حضرات محمود سامى بك وكيل المحكمة وعلى حيدر حجازى بك ومحمد زغلول بك مستشارين)

٢٦٥

٣ يونيو سنة ١٩٣٤

١ - طعن بالتزوير . طريق مباح في حدوده - عدم اثباته .

ضرر بالمطعون ضده

٢ - تعويض - شرط الضرر - سوء النية . غير لازم

١ - انه وان كان القانون قد أعطى لكل شخص حق الطعن بالتزوير في الأوراق التي تقدم كمستندات ضده إلا أنه لم يقصد بذلك غير حمايته من الاستدلال بأوراق مزورة فعلا تقدم للحكمة كأنها صحيحة ولم يقصد القانون أن يجعل الطعن بالتزوير طريقا مباحا على إطلاقه بلا قيد ولا شرط فإن من يطعن بالتزوير في ورقة ويعجز عن إثبات طعنه يكون قد أضرب بخصمه بلا مبرر قانوني

٢ - لا يشترط في المطالبة بتعويض عن الفعل الضار بناء على المادة ١٥١ مدني أن يكون الفاعل سىء النية بل يكفي لصحة المطالبة حصول الضرر من الفعل الواقع بإرادة الفاعل .

المحكمة

« من حيث ان موضوع هذه الدعوى مبين نينا كافيا بالحكم المستأنف وهو يتلخص في المطالبة من جانب المستأنف عليه الأول بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب الطعن بالتزوير من جانب المستأنف في أوراق قدمها المستأنف عليه الأول في دعوى مدنية رفعتها عليه المسأنفة بصفته وكيلًا عن المرحومة الست حميدة مصطفى مورتة باقي المستأنف عليهم . » ومن حيث ان المحكمة الابتدائية قضت في ٢٨ ابريل سنة ١٩٣١ بالزام المستأنف بأن يدفع للمستأنف عليه الأول على سبيل التعويض مبلغ خمسين جنيها مع المصاريف ومقابل اتعاب المحاماة واخرجت الست المرحومة حميدة مصطفى من الدعوى

« ومن حيث ان المستأنف لم يرضه هذا الحكم فاستأنفه طالبا الغاء ورفض دعوى المستأنف عليه الأول للأسباب التي ذكرها باعلان استئنافه وفصلها في المذكرة المقدمة منه لهذه المحكمة .

« ومن حيث انه لانزاع في ان المستأنف لم يفلح في طعنه بالتزوير في الأوراق التي قدمها المستأنف عليه الأول كمستندات له ليدفع بها دعوى المستأنف قبله وقد نص الحكم الابتدائي القاضي برفض دعوى التزوير على أن المستأنف كان يقصد بالطعن بالتزوير فسخ عقد الايجار المحررينه وبين المستأنف عليه الأول (يراجع حكم محكمة بولاق الجزئية في القضية رقم ٩٨٨ سنة ١٩٢٦ المضمومة) وقد تأيد الحكم المذكور لأسبابه من محكمة مصر الابتدائية بصفة استئنافية في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ (يراجع حكم محكمة مصر في القضية رقم ٥٠٣ سنة ١٩٢٨ استئناف المضمومة)

« ومن حيث ان المستأنف ينازع في صحة السبب الذي ذهبت اليه محكمة بولاق وأخذت به محكمة مصر ويقول انه في الواقع لم يكن قد طلب في دعواه أمام محكمة بولاق الحكم له بالاخلاء .

« ومن حيث ان محكمة بولاق لم تقل في حكمها أن المستأنف طلب الاخلاء او الفسخ ولكنها قالت انه كان يقصد الوصول الى فسخ الاجارة ليتسنى له تأجير العين بأكثر من القيمة المتفق عليها مع المستأنف عليه الأول وغرض المحكمة واضح وهو انه متى ثبت ان عقد الايجار مزور كما طعن المستأنف فيه فيكون انتفاع المستأنف عليه الأول بالعين بلا عقد ذي مدة معينة مشروط بتجديدها لمدد أخرى كما هو الحال بمقتضى العقد المطعون فيه ومتى كان الأمر كذلك اعتبرت الاجارة مشاهرة وقفا لمواعيد دفع الأجرة وكان للمستأنف حق مطالبة المستأنف عليه الأول بالاخلاء بعد التنبيه عليه بذلك في الميعاد القانوني وعليه يكون ما ذهب اليه المستأنف في غير محله

« ومن حيث ان المستأنف يقول انه بطعنه بالتزوير انما كان يستعمل حقا مشروعا مقررًا له في القانون فلا يصح ان يترتب على هذا الطعن ولو فشل فيه مطالبته بأى تعويض .

« ومن حيث انه وان كان القانون قد اعطى لكل شخص حق الدّفع بالتزوير في الأوراق التي تقدم كمستندات ضده الا انه لم يقصد بذلك غير حمايته من الاستدلال بأوراق مزورة فعلا تقدم للمحكمة كأنها صحيحة ولم يقصد القانون ان يجعل الطعن بالتزوير طريقا مباحا على اطلاقه بلا قيد ولا شرط فالشخص الذي يطعن بالتزوير في ورقة ويعجز عن إثبات طعنه يكون قد اضر بخصمه بلا مبرر قانوني

« ومن حيث ان المستأنف يقول ان طعنه بالتزوير لم يكن طعنا كيديا لانه لم يكن سىء النية فيه ومتى كان الأمر كذلك فلا يكون هناك محل لمطالبته بأى تعويض

« ومن حيث انه بصرف النظر عما هو ثابت بصورة صحيحة من حكم محكمة بولاق في دعوى التزوير من أن المستأنف كان سىء النية في طعنه فانه من جهة أخرى لا يشترط في دعوى المطالبة بتعويض عن الفعل الضار (مادة ١٥١ من القانون المدني) ان يكون الفاعل سىء النية بل يكفي لصحة المطالبة حصول الضرر من الفعل الواقع بارادة الفاعل .

« ومن حيث انه لا جدال في أن المستأنف عليه الأول قد لحقه ضرر ادبى ومادى من جراء طعن المستأنف بالتزوير فيكون محققا في المطالبة هذا الأخير بالتعويض

« ومن حيث ان القول بان المادة ٢٩١ مرافعات لم تنص على الحكم بتعويض على مدعى التزوير اذا فشل في دعواه هو قول مردود لأن المطالبة بهذا التعويض لها أساس قانوني نص عليه في المادة ١١٥

من قانون المرافعات والمادة ١٥١ من القانون المدني « ومن حيث ان المستأنف يقول أن فشله في دعوى التزوير كان بسبب خلاف في أمر قى وأن الخبير الذى ندبته محكمة بولاق في تلك الدعوى قرر بتزوير احدى الأوراق المطعون فيها ولكن المحكمة لم تأخذ بما قرره وأخذت برأى خبير استشارى قدم تقريره لمصلحة المستأنف عليه الأول .

« ومن حيث انه لا يصح الرجوع قانونا في أمر صحة الورقة او تزويرها الى ما قرره الخبراء في شأنها بل الى ما تقضي به المحكمة التي يصح لها ان تكون عقيدتها من أمور أخرى وتضرب صفحا عما يقررون .

« ومن حيث ان هذه المحكمة ترى مع توافر مسؤولية المستأنف عن التعويض إلا كتمان بالحكم عليه بمبلغ ٣٠ جنيا بدلا من ٥٠ جنيا المحكوم بها ابتداء مراعاة في ذلك ظروف الدعوى وأن كل ما يرمى اليه المستأنف عليه الأول من المطالبة بالتعويض هو الحصول على حكم يحجبه الأثر السىء المترتب على الطعن بالتزوير .

(استئناف فضل كنود وحضر عنه الاستاذ ممدى الديوانى ضد محمد افندى ابراهيم بشندى وحضر عنه الاستاذ يسى اندراوس وآخرين رقم ١٩ سنة ١٩٠٠ ق - رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك وامين زكى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

٢٦٦

٧ يونيو سنة ١٩٣٤

تعاقد . نظرية الطوارئ . بطلان الالتزام . عدم الأخذ بها .
الا في حالة القوة القاهرة . عند استحالة التنفيذ استحالة مطلقة .

المبدأ القانوني

لانه وان كانت نظرية الطوارئ وهى التى رعى إلى إمكان اعتبار المدين متحررا من التزامه اذا أصبح تنفيذه ممنوعا بحوادث غير ممكن العلم بها وعمل حسابها وقت التعاقد . هذه النظرية وان

كان قد قيل بها في فرنسا لوجود الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن الحرب العمومية الا أن القضاء الفرنسي لم يأخذ بها ولم يطبقها واستمر في تطبيق القانون واحترام العقود على قاعدة أنه لا توجد قوة قاهرة الا في حالة المانع الذي من المحال أن يعمل حسابه ولا يمكن اتقاؤه والذي من شأنه أن يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا استحالة مطلقة ولا يكفي أن يصبح الالتزام مبطلا لأحد العاقدين .

المحنة

وبما أن ملخص هذا النزاع ينحصر في ان المستأنف استأجر أطيان دار الكتب المصرية التي مقدارها ١٢٢ فداناً الكائنة بعزبة المناشى مركز أميايه مديرية الجيزة بعقد ايجار لمدة ثلاث سنين ابتدى من أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ (انظر العقد) فرفعت مصلحة الأملك الأميرية الدعوى وقالت فيها بأن المستأنف تأخر في دفع الأجرة وفي تقديم الرهن وتحرير العقد الرسمي وطلبت الى المحكمة الحكم بالزامه بمبلغ ١٠٤ مليات و ٢١٥٢ جنيهها أجرة متأخرة لغاية السنة الثانية وما يستجد كأنها طلبت الحكم عليه بمبلغ جنيه مصرى يوميا من ٤ من فبراير سنة ١٩٣٢ لحين توقيعه على عقدى الرهن والايجار الرسمي والفوائد المستحقة . وبتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٣٣ قضت محكمة اول درجة بالزام المستأنف بدفع مبلغ ١٠٤ مليات و ١١٠٧ جنيهات من قيمة الباقي من سنة ٩٣١ و سنة ٩٣٢ وحكمت بتدب خير لمعاينة السواقي والمالكينة القديمة وتقدير قيمة الضرر الذي نشأ من عطل هذه المالكينة لزراعة المستأنف الخ الوارد بالحكم المذكور فاستأنف المستأجر هذا الحكم فيما يخص بدفع قدمه بعدم قبول الدعوى لرفعها من

غير ذى صفة وقد أصدرت هذه المحكمة بتاريخ ٨ من ابريل سنة ١٩٣٤ حكما في هذا الدفع كما انه استأنف فيما يخص الموضوع وقال بأنه ينازع في قيمة الايجار المطلوب والدفع بالقيمة الواردة بالعقد لأنه قبل فقدان بفيه ١٢ جنيها على أساس ثمن محصولات وقت التعاقد وقد انعقدت نية المتعاقدين على هذا ولا أنه طرأ طارىء فجائى ووجدت قوة قاهرة منعت الطرفين عن نفاذ هذا العقد باستحالة تحصيل الحكومة كل ما لها واستحالة الدفع على المدين بكل ما عليه وهذا الطارىء هو الحالة المالية الحاضرة واستمرارها بشدتها وأصبحت أزمة عامة تتج عنها عدم تصريف محصولات لعدم وجود مشتر لها — كما انه ينى هذا الاستئناف على ان المحكمة الابتدائية لم تدخل في أعمال الخبير تقدير قيمة الضرر عن الخمسة عشر فدانا (النشع والمشغولة بالمباني) وبما انه بناء على السبب الأول قد طلب تخفيض قيمة الأجرة المحددة في العقد الى خمسة جنيهات ونصف وبما ان المستأنف ينى حجة في هذا السبب على نظرية حصول ما لم يكن في حسابان العاقدين من الطوارئ تلك الطوارئ التي الغرض منها امكان اعتبار المدين متحررا من التزامه اذا أصبح تنفيذه ممنوعا بحوادث غير ممكن العلم بها وعمل حسابها ولائها غير عادية . وهذه النظرية تستوجب تأويلا سليما صحيحا لنية العاقدين المشتركة تعاقد في حالة عادية فانهما كانا يدخلان في العقد شروطا أخرى اذا امكنهما معرفة المستقبل وما وقع فيه . وبما انه وان كانت هذه النظرية قد قيل بها في فرنسا لوجود الصعوبات الاقتصادية التي نتجت عن الحرب العمومية (سنة ١٩١٤) الا ان القضاء الفرنسي لم يأخذ بها ويطبقها واستمر في تطبيق القانون واحترام العقود وقاعدة

٢٦٧

٩ يونيو سنة ١٩٣٤

ربيع . قرائد . استحقاقها بالنسبة للاغتصاب . من تاريخ
دعوى الملكية . ثمرة الانتفاع . من تاريخ
المطالبة الرسمية . بالنسبة للوكيل ومدير الأشغال .
من تاريخ ظهور المبلغ . والمطالبة بها باعلان أو
تنبيه بالدفع

المبدأ القانوني

من المقرر قانوناً أن المعتصب لا يلزم إلا
بريع العين الواضع يده عليها من تاريخ رفع
دعوى الملكية . وأما ما يقابل الانتفاع بشمرة
العين فلا يلزم به إلا من تاريخ المطالبة الرسمية
به . وبالنسبة للوكيل ومدير الأشغال فالقانون
لا يلزمها بالربيع كما يلزم المعتصب ولكن
يلزمها بتقديم حساب عن إدارتهما ولا تكون
ذمتها مشغولة بأي مبلغ إلا بعد ظهور نتيجة
الحساب وبالتالي لا يلزمان بفوائد إلا من
تاريخ ظهور المبالغ في ذمتها ومطالبتهما بهذه
المبالغ mise en demeure ويكون ذلك
بمجرد اعلان أو تنبيه بالدفع أو رفع دعوى
المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تلتخص في أنه
بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩١٦ رفعت السيدة جلشان
هانم عن نفسها وبصفتها وصية على بناتها دعوى
ضد صالح بك لطفى الصبان وآخرين أمام محكمة مصر
الابتدائية الأهلية قالت فيها ان مورثها ومورث
صالح بك لطفى الصبان توفى وترك ما يورث عنه
شرعاً عقارات ومحلات تجارية وقد تعينت وصية على
بناتها وصالح بك لطفى مشرفاً عليها ونظراً لأن صالح
بك هو أكبر العائلة وأخ القصر وكلته لإدارة شئون
التركة بالنسبة لنصيبها ونصيب القصر وظلت بعيدة

انه لا توجد قوة قاهرة الا في حالة المانع الذي من
الحال ان يعمل حسابه ولا اتقاؤه والذي من شأنه
ان يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً استحالة مطلقة ولا
يكفى ان يصبح الالتزام مبهماً لأحد العاقدين .
او لا يتساءل فيما اذا سمح للمستأنف ان يطلب نقص
الأجرة اذا لم يوجد مشتر او ان الثمن قد هبط فهل
كان يسمح للمؤجر ان يطلب زيادة عن الأجرة المقررة
في العقد اذا زاد طلب المحصولات وزادت الرغبة فيه أو
ارتفع ثمنه وهل كان يبقى بعد ذلك احترام العقود
وصون لحرمة المشارطات وبما انه علاوة على
ذلك فان العقد المبرم بين المستأنف والمستأنف
عليها تحرر في أثناء الضائقة المالية والطرفان يعلنان
بها فلم يكن أحد منهما جاهلاً لها فيمكن ان يقال
ان الاتفاق قد تم وتحددت كل شروطه مع العلم
بظروف الحال

« وبما انه فيما يخص عدم ادخال المحكمة
الابتدائية في أعمال الخبير تقدير قيمة الضرر
عن الخمسة عشر فدانا (النشع والمباني) فانه وارد
في العقد بأن المستأجر عاين الأرض قبل استئجارها
وقبلها بالحالة التي هي عليها وعلى هذا تقدرت
الأجرة واذن فلا يقبل اعتراض على حالها ولا فيما
اذا كان جزء منها مشغولاً بمبان

« وبما انهما تقدم يكون استئناف فهم سلامة
في غير محله ويكون الحكم الابتدائي فيما يخص
هذا الشق من النزاع في محله ويتعين تأييده

(استئناف فهم افدى سلامه وحضر عنه الاستاذ محمد حسن التوتوني
مقدم قضايا الحكومة رقم ٧٥ سنة ٥١ ق - رئاسة وعضوية
حضرات حسن نبيه المصري بك وامين زكي بك ومحمد علي زكي بك
مستشارين)

عن الادارة الى تاريخ رفع الدعوى وبما أنه ينازعها في ملكية بعض الاعيان ولم يقدم لها حسابا من تاريخ الوفاة لغاية رفع الدعوى وطلبت أولا الحكم لها بثبوت ملكيتها لنصيبها الشرعي شائعا في العقارات المبينة بالكشف المرافق لورقة التكليف بالحضور - ثانيا - الزام صالح بك لطفى الصبان بأن يقدم لها حسابا مشفوعا بالمستندات عن تركه مورثها من تاريخ وضع يده عليها الحاصل في ١٣ مارس سنة ١٩٠٤ لغاية الآن ويكون الحساب شاملا للمحل التجارى - وبعد ان حكمت محكمة مصر بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩١٧ بتعيين خير لفحص الحساب المقدم من صالح بك لطفى الصبان حكمت بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بثبوت ملكية المدعية بصفتها الى نصيبها الشرعي في الاعيان المتنازع عليها وبالزام ورثة صالح بك لطفى الصبان بان يدفعوا لها من تركه مورثهم مبلغ ٣٢١ مليا و ٣٥١٨ جنيها الى آخر ما جاء بهذا الحكم فاستأنف ورثة صالح بك لطفى الصبان هذا الحكم ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ بتعديل الحكم المستأنف فيما يتعلق بحساب ريع الاملاك والمحل التجارى وجعله ٤٧٢ مليا و ١٩٤٨ جنيها وتأيدته بالنسبة للملكية - وبتاريخ ١٦ اغسطس سنة ١٩٣٢ رفعت المستأنفات الدعوى الحالية طلبين فيها الزام المستأنف عليه بان يدفع لمن مبلغ ٧٧٧ مليا و ١٥٥٨ جنيها قيمة الفوائد القانونية المتجدة على مبلغ ٤٧٢ مليا و ١٩٤٨ جنيها ابتداء من ٢٣ فبراير سنة ١٩١٦ وهو تاريخ رفع الدعوى الاصلية لغاية ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ وما يستجد من الفوائد بواقع ٥٪. ابتداء من ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ لغاية السداد ومحكمة اول درجة حكمت بالزام المتأنف عليه بدفع فوائد عن المبلغ المحكوم به بواقع المائة خمسة من ابتداء رفع الدعوى الحالية لغاية سداد اول مبلغ

ثم خصم مادفع بالتوالي واحتساب فوائد عن الباقي لغاية المبلغ الذى يليه وهكذا الى آخر مبلغ - فاستأنف المستأنفات هذا الحكم كما استأنفه المستأنف عليه -

« وحيث ان نقطة الخلاف بين طرفي الخصوم تنحصر في ان السيدات جلشان هانم وعائشة وهانم وزينب يطلبن احتساب الفوائد عن المبلغ المحكوم به من ابتداء تاريخ رفع الدعوى بالحق الاصلى أى من ابتداء ٢٣ فبراير سنة ١٩١٦ وحسن افندى محمد الصبان يدفع الدعوى أولا بأن السيدات لا يستحقن فوائد على المبلغ المحكوم به مطلقا لان هذا المبلغ دفع لمن وزال أثر الدين بالوفاء - وثانيا - بأن الفوائد لا تستحق الا من تاريخ المطالبة الرسمية بها وهو تاريخ رفع الدعوى الحالية ولاجل الفصل في هذا الخلاف يجب اولاً تحديد العلاقة القانونية التي كانت تربط السيدات بمورث المستأنف عليه هل هي علاقة وكيل بموكل أو علاقة مدير أشغال Gérant d'affaires أو علاقة مغتصب أو علاقة دائن ومدن وبتحديد هذه العلاقة يمكن الفصل فيما اذا كان للسيدات الحق في المطالبة بالفوائد أم لا وتاريخ استحقاق هذه الفوائد لأن الحكم بالفوائد وتاريخ استحقاقها يختلف باختلاف العلاقة القانونية التي تربط المتخاصمين

« وحيث انه يتضح من أوراق الدعوى التي رفعت من السيدة جلشان هانم ومن معها ضد صالح بك لطفى الصبان وهي الدعوى نمرة ٢٠٦ سنة ١٩١٦ المضمومة لهذه الدعوى وعريضة افتتاحها المؤرخة ٢٣ فبراير سنة ١٩١٦ يرى أن السيدات المستأنفات وصالح بك لطفى الصبان وآخرين كانوا شركاء على الشيوع في تركه واحدة تتكون من عقارات ومنقولات ومحل تجارى وكانت السيدة جلشان هانم وصية على بناتها القصر وصالح بك لطفى الصبان كان مشرفا عليها وفي الوقت ذاته كان وكيلًا عن

جلشان هانم بصفتها وادار التركة بهذه الصفة من تاريخ الوفاة الحاصل في ١٣ مارس سنة ١٩٠٤ لغاية رفع الدعوى ولما رفعت الست جلشان الدعوى اعتبرته مقتصبا لبعض اعيان التركة لأنه كان ينازعها فيها وطلبت الحكم عليه بثبوت ملكيتها لنصيبها الشرعي في الاعيان وبتقديمه حسابا عن ريع التركة بسبب ادارته لها فيؤخذ من ذلك أن العلاقة القانونية التي كانت تربط المستأنفات بصالح بك لطفي الصبان لم تكن علاقة دائن ومدين حتى تطبق قواعد الالتزامات الخاصة بالنقود ولكن صالح بك لطفي الصبان لم يخرج في علاقته مع السيدات عن كونه اما مقتصبا واما وكلا واما مدير أشغال

» وحيث انه بالنسبة للمقتصب فمن المقرر قانونا انه لا يلزم الا ببيع العين الواضع يده عليها من تاريخ رفع دعوى الملكية . وأما ما يقابل الاتفاح بشمرة العين فلا يلزم به الا من تاريخ المطالبة الرسمية به وبالنسبة للوكيل ومدير الاشغال فالقانون لا يلزمها بالبيع كما يلزم المقتصب ولكن يلزمها بتقديم حساب ادارتهما ولا تكون ذمتها مشغولة بأي مبلغ الا بعد ظهور نتيجة الحساب وبالتالي لا يلزمان بفوائد الا من تاريخ ظهور المبلغ في ذمتها ومطالبتهما بهذه المبالغ mise en demure ويكون ذلك بمجرد اعلان او تنبيه بالدفع او رفع دعوى (راجع في هذا المعنى تعليقات دالوز على المادة ١٣٧٤ من القانون المدني الفرنسي نوتة ٢٥ صحيفة ٦٦٧)

» وحيث ان المحكمة ترى ان العلاقة بين الطرفين هي علاقة وكيل وموكل أو مدير أشغال » وحيث ان المستأنفات طالبن من مورث المستأنف عليه تقديم حساب عن ادارته وقدم المورث هذا الحساب وهو يشمل ريع العقارات والمحل التجاري وتصفى هذا الحساب بالحكم الصادر

من محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ وقد اعلن هذا الحكم للمستأنف عليه بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩٢٩ فكان الواجب على المستأنف عليه أن يدفع للمحكوم له المبلغ المحكوم به من تاريخ اعلانه بالدفع وما دام انه لم يدفع فستحق عليه الفوائد ابتداء من ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٩ لغاية تمام السداد . » وحيث انه ظاهر من دعوى نزاع الملكية رقم ٩٥٩ سنة ١٩٣٠ ان المستأنفات نزعن ملكية بعض الاعيان المملوكة للمستأنف عليه ورسا مزادها عليهن اخيرا بتاريخ ١٢٤ اكتوبر سنة ١٩٣٣ بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه وفاء للباقي من المبلغ المحكوم به والمصاريف وقدر هذا الباقي ١٠٦ مليات و ٥٧٣ جنيا وذلك بعدم خصم المبالغ التي استلمها المستأنفات ومجموعها ٨٥٠ مليا و ١٣٩٤ جنيا وأودعت المستأنفات باقي الثمن وقدره ٩٤ مليا و ١٩٢٦ جنيا بعد خصم المستحق له في قلم الكتاب واستلمن الصورة التنفيذية في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ واصبحت ذمة المستأنف عليه بريئة من هذا التاريخ .

.....
(استئناف الست جلشان ابراهيم فوزى وأخريات وحضر عنهن الاستاذ وميب بك دوس ضد حسنين أفندي محمد الصبان . وحضر عنه الاستاذ نجيب براده بك رقم ١٧٥/١٨٩ سنة ٥١ ق رئاسة وعضوية حضرات أمين أنيس باشا رئيس المحكمة . ومصطفى حنفي بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

٢٦٨

١٢ يونيو سنة ١٩٣٤

١ - اختصاص المحاكم الأهلية : دعوى ضمان خدورة احدكم .

أجنبياً غير مانع من اختصاصها به فيمن عباه

٢ - اختصاص المحاكم الأهلية - دعوى أصلية الضمان أجنب -

غير مانع .

المبادئ القانونية

١ - إن كل وارث في تركة لا يسأل الا بمقدار ماورثه لأن التركة بطبيعتها قابلة للتجزئة فاذا ما حكم على الورثة برد ما دخل في ذمة المورث

فانما يلزم كل واحد منهم بمقدار ميراثه في التركة .
فاذا كان أحد الضمان من الورثة أجنبيا فلا
تخرج دعوى الضمان المرفوعة عليهم عن ولاية
المحاكم الأهلية إلا بالنسبة للضامن الأجنبي .
٢٠ - إذا كانت دعوى الضمان خارجة عن
اختصاص المحاكم الأهلية فلا يسلبها ذلك ولاية
الحكم في الدعوى الأصلية .

المحكمة

« حيث ان الدكتور ادوار شديد ومن معه
طلبوا باستئنافهم الحكم بعدم اختصاص المحاكم
الأهلية بنظر دعوى الضمان الموجهة اليهم من الشيخ
محمود سيد احمد نمر وقد انضم اليهم في هذا الطلب
الخواجه افطون شديد وبنو ادفعهم هذا على دعوى
الضمان هذه مبناها عقد البيع الصادر من مورثهم
للشيخ محمود سيد احمد نمر المؤرخ ١٩ فبراير سنة
١٩٢٠ وبما ان من بين الورثة من هو أجنبي فتكون
هذه الدعوى خارجة عن اختصاص المحاكم الأهلية
إذ أن الست ليزه هانون أصبحت فرنسية التبعة
بموجب الشهادة الصادرة من قنصلاتو فرنسا
بالقاهرة المؤرخة ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ والمصدق
عليها من محافظة مصر بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٣٤
« وحيث انه بعد ان دفع ورثة الكونت سليم
شديد بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر دعوى
الضمان للسبب الذي تمسكوا به طلب الشيخ محمود
سيد احمد نمر ان تقضى المحكمة بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى الأصلية المرفوعة ضده من احمد معوض
عوض الله لما بين دعوى الضمان والدعوى الأصلية
من الارتباط الوثيق من جهة ولأن احمد عوض
الله المشتري من محمود سيد احمد نمر قبل ان تكون
علاقته بورثة شديد البائع لهذا الأخير علاقة
مباشرة إذ دفع لهم أكثر من ثلاثة ارباع ثمن
الأرض التي اشتراها من نمر

« وحيث ان الكلام على هذا الدفع بشطرية
يقتضى أولا بحث علاقة محمود سيد احمد نمر بورثة
شديد وهل تعتبر التركة كلالا يمكن تجزئته بحيث
ان كان أحد الورثة أجنبيا كما هو الحال في هذه
الدعوى خرجت دعوى الضمان عن ولاية المحاكم
الأهلية أم أن التركة قابلة للتجزئة بحيث أن الوارث
لا يسأل إلا بمقدار ما ورثه فيها كما يقتضى بحث
علاقة الدعوى الأصلية بدعوى الضمان الفرعية
« ومن حيث انه لا نزاع في ان السيدة ليزه
شديد إحدى ورثة الكونت سليم شديد والمسيما
الآن بالسيدة ليزه هانون أصبحت فرنسية التبعة
فليس للمحاكم الأهلية ولاية نظر الدعوى بالنسبة
لها إلا أن هذا لا يمنع المحاكم الأهلية من نظر دعوى
الضمان بالنسبة لباقي ورثة الكونت سليم شديد
المصريين لأن مسئولتهم في تلك الدعوى ناشئة
عن عقد البيع الصادر من مورثهم لمحمود سيد
احمد نمر وكل وارث منهم لا يسأل إلا بمقدار ما ورثه
إذ التركة بحسب طبيعتها قابلة للتجزئة فاذما حكم
على الورثة برد ما دخل في ذمة المورث فانما يلزم
كل واحد منهم بمقدار ميراثه في التركة وعلى ذلك
لا تخرج دعوى الضمان المرفوعة على ورثة الكونت
سليم شديد عن ولاية المحاكم الأهلية إلا بالنسبة
للسيدة ليزه هانون الأجنبية التبعة والتي تختص
بقضاياها المحاكم المختلطة وأما بالنسبة لمن عداها
من الورثة فتكون هذه المحكمة مختصة بنظر الدعوى
بالنسبة لهم ويتعين رفض هذا الدفع بالنسبة لهم
« ومن حيث انه فيما يختص بطلب محمود سيد
احمد نمر ان تقضى المحكمة بعدم اختصاصها في
الدعوى الأصلية اذا رأت ان دعوى الضمان تخرج
عن ولايتها لأن أحد الورثة غير خاضع لقضاء
المحاكم الأهلية وذلك لما بين الدعويين من الارتباط
ولأن احمد معوض بعد ان اشترى منه تعامل مباشرة
مع ورثة الكونت سليم شديد - هذا الطلب يتعين
(٢-٢)

انطبقت عليه أحكام المادة ٣٠٤ وأصبح ملزماً برد الثمن .

المحكمة

« من حيث ان الحكم المستأنف بني على نص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ من القانون المدني الذي يوجب على البائع ضمان عدم منازعة المشتري في المبيع .

وقد ذهبت المحكمة الابتدائية الى أن مجرد وجود نزاع على ملكية الفدان المبيع بين الست حنيفة الساحدار وملكة المستأنف وآخرين يميز للمستأنف ضده وهو المشتري طلب رد الثمن المدفوع وذلك لاحتمال الحكم ضد الست حنيفة الساحدار المذكورة والقضاء لمنازعتها بالملكية

« وحيث ان واجب الضمان الذي أجمله الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ مدني قد فصل أحكامه وشروطه في المواد ٣٠٠ وما بعدها فأوجب على البائع في المادة ٣٠٠ المذكورة ان يضمن للمشتري الاتقاع بالمبيع بلا معارضة شخص آخر كما أوجب عليهم في المادة ٣٠٤ رد الثمن والتضمينات إذا كان الضمان واجبا ونزعت الملكية من المشتري .

« وحيث انه ظاهر من مقارنة نص هاتين المادتين انه ولو ان المشرع أوجب على البائع ضمان التعرض والاستحقاق إلا أنه لم يرتب حق المشتري في استرداد الثمن إلا في الحالة المنصوص عنها في المادة ٣٠٤ وهي حالة نزاع الملكية أما حالة التعرض الغير مصحوب بنزع الملكية فيقتصر واجب البائع على مساعدة المشتري في دفع هذا التعرض وتزويده بالأدلة والمستندات التي تثبت ملكيته للبيع فاذا لم ينجح في ذلك انطبقت عليه أحكام المادة ٣٠٤ وأصبح ملزماً برد الثمن .

« وحيث ان هذا يتضح أيضا من مقارنة

رفضه لان طرفي الخصومة في الدعوى الأصلية خاضعان لقضاء المحاكم الأهلية بمقتضى المادتين ١٦ و ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلتين ولان المحكمة ان كانت غير مختصة بنظر دعوى الضمان فان ذلك لا يسلبها ولاية الحكم في الدعوى الأصلية (يراجع في ذلك حكم محكمة النقض الرقم ١٠ مايو سنة ١٩٣٤ رقم ١٠ سنة ٣ قضائية)

« وبما انه ان صح ان احمد معروض قد تعامل مباشرة مع ورثة شديد بأن دفع لهم بعض مبالغ من ثمن الأرض التي اشتراها من محمود سيد احمد نمر فان مورثهم وحتى ولو لم يكن نائباً في هذا السداد عن بائعه فهذا لا يخرج القضية من ولاية المحاكم الأهلية مادام اختصاصها مقرر طبقاً لما سبق بيانه ولذا يتعين رفض هذا الدفع .

(استئناف الشيخ محمود سيد احمد نمر وحضرته الاستاذ علي اوب ضد احمد معروض عوض الله وآخرين رقم ١١٠٤ سنة ٤٩ ق رئاسة وعضوية حضرات احمد نظيف بك وعلي حيدر حجازي بك واحد مختار بك مستشارين)

٢٦٩

١٣ يونيو سنة ١٩٣٤

ضمان . استرداد . في حالة نزاع ملكية المبيع . أو في حالة عدم اثبات ملكية المشتري .

المبدأ القانوني

ولو أن المشرع أوجب على البائع ضمان التعرض والاستحقاق إلا أنه لم يرتب حق المشتري في استرداد الثمن إلا في الحالة المنصوص عنها في المادة ٣٠٤ وهي حالة نزاع الملكية أما حالة التعرض الغير مصحوب بنزع الملكية فيقتصر واجب البائع على مساعدة المشتري في دفع هذا التعرض وتزويده بالأدلة والمستندات التي تثبت ملكيته للبيع فاذا لم ينجح في ذلك

هاتين المادتين بالمادة ٣٣١ من القانون المدني التي نصت على حق المشتري في حبس الثمن إذا حصل تعرض للمشتري في وضع يده على المبيع أو ظهر سبب يخشى منه نزع الملكية من المشتري وذلك الى أن يزول التعرض أو السبب - ومفهوم هذا النص أنه إذا كان الثمن قد دفع فليس المشتري استرداده بمجرد حصول التعرض أو خشية نزع الملكية (راجع شرح القانون المدني لتجيب الهلال بك جزء ١ ص ٦٣ ودوهلس جزء ٤ بيع بند ٢٧١ وبودري ومسينا بيع بند ٥٠٩)

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف في غير محله من حيث ترتيب رد الثمن للمستأنف ضده على التعرض الثابت ذكره وحيث أن المستأنف ضده تمسك أمام هذه المحكمة بالحق المنصوص عنه في المادة ٣٠٤ مدني زاعما أنه لم يضع يده على المبيع ولم ينتفع به بعد انتهاء مدة الاجارة التي عقدها مع المستأنف وذلك بسبب تعرض محمد ومحمود عوض الله المدعين الملكية في المبيع ومنعهما إياه من وضع يده عليه بعد انتهاء الاجارة

« وحيث انه يظهر من نص العقد الابتدائي الذي يستند عليه ومن تأجير الفدان المشتري الى المستأنف ثلاث سنوات أنه استلم ذلك الفدان ووضع يده عليه كما أنه لم يشر في انذاره المرسل للمستأنف بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ ولا في عريضة هذه الدعوى وكلاهما حاصل بعد انتهاء الاجارة الى ما يزعمه من المنازعة في وضع اليد كما أنه لم يشر الى شيء من ذلك أمام المحكمة الابتدائية بل بالعكس اعترف بجلسته ١٤ فبراير سنة ١٩٣٣ بوضع يده مما يدل على أنه انما لجأ الى هذا الادعاء أخيراً تبريراً لما يطلبه من استرداد الثمن

« وحيث انه مادام المستأنف ضده واضعا يده على ما اشتراه ولم ينتزع منه بالفعل فلاحق له في استرداد ما دفعه من الثمن وعليه يكون الحكم المستأنف

في غير محله ويتعين الغاؤه .

(استئناف الحاج سيد حسن وحضر عنه الأستاذ على بك كمال حيشه ضد الحاج اسماعيل صبره وحضر عنه الأستاذ عطية رزق القرقم ٦٣٥ سنة ٥٠ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمود فهمي يوسف بك وطاهر محمد بك مستشارين وأحمد قواد عفيفي بك القاضي المنتدب)

٢٧٠

١٣ يونيه سنة ١٩٣٤

رسوم . استئناف . حكم استئناف . لائحة الرسوم

المبدأ القانوني

إن القول بأن رسوم الاستئناف يجب أن تكون بنسبة ما خسره أو كسبه المستأنف فعلاً من استئناف الحكم الابتدائي زيادة أو نقصاً عما حكم به ابتدائياً هذا القول مع وجاهته ومطابقته للعدالة لأن المستأنف لا تعود عليه فائدة إلا بقدر ما كسبه في الاستئناف وإذن يجب أن يكون تحصيل الرسوم بنسبة تلك الفائدة - فانه يتعارض مع نص مواد لائحة الرسوم التي قضت بأن الرسوم الاستئنافية تحصل على قاعدة المبلغ جميعه المطعون فيه من المستأنف كالرسم المقرر في أول درجة وإمام نصوص لائحة الرسوم الصريحة لا يمكن للمحكمة تأويلها بما يخرجها عن معناها الظاهر ولو أنها تخالف قواعد العدل .

المحكمة

« حيث ان الحكم الابتدائي قضى بالزام للمعارضين بأن يدفعوا للمدعين مبلغ ٢٤٥ ملياً و ٢٠٠٥ جنيتها والفوائد والمصاريف المناسبة وكان المطلوب هو مبلغ ٣٢٠ ملياً و ٣٠٩٥ جنيتها » وحيث ان المعارضين استأنفوا هذا الحكم وقد طلبوا إلغاؤه والحكم برفض الدعوى فحكمت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف والزام

المعارضين بمبلغ ٦٦٠ ملياً و ١٦٨٦ جنيهاً وفوائده باعتبار ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد والمصاريف المناسبة للمبلغ المحكوم به عن الدرجتين والف قرش اتعاباً للمحاماة

«وحيث ان المادة الرابعة من لائحة الرسوم نصت على انه يؤخذ على استئناف الأحكام أو التماس إعادة النظر فيها رسم كالرسم المقرر في أول درجة الى آخره

» وحيث ان قلم الكتاب حصل الرسوم على المبلغ المحكوم به من محكمة الاستئناف بعد تعديله طبقاً لنص الحكم ووفقاً لما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٧ من لائحة الرسوم ونصها «وما كان منها (الدعوى) مقدار المدعى به فيها يتجاوز الثلاثمائة جنيه بالطريقة المبينة في المادة ١٨ وباقي الرسم يؤخذ على ما يحكم به زائداً عن هذا المقدار

» وحيث ان قيمة الدعوى لما طرحت أمام محكمة الاستئناف كانت ٢٤٥ ملياً و ٢٠٠٥ جنيهاً أى أزيد من ثلثمائة جنيه فصل أولاً ١٧ جنيهاً ثم انتظر الى ان فصل في الاستئناف واستصدر أمراً يباقي الرسوم حسب ما حكم بتعديله وهو مبلغ ٦٦٠ ملياً و ١٦٨٦ جنيهاً وكذلك على الفوائد المحكوم بها وقدرها ٨٠٧ مليات و ١٢٠٠ جنيه فلم يحد قلم الكتاب عن منطوق المادة ١٧ السابق ذكرها «وحيث ان القول بأن رسوم الاستئناف يجب ان تكون بنسبة ما خسره أو كسبه فعلاً المستأنف من استئناف الحكم الابتدائي زيادة أو نقصاناً حكم به ابتدائياً هذا القول مع وجاهته ومطابقته للعدالة لأن المستأنف لا تعود عليه فائدة الا بقدر ما كسبه في الاستئناف واذن يجب ان يكون تحصيل الرسوم بنسبة تلك الفائدة فانه يتعارض مع نص مواد لائحة الرسوم السابق ذكرها والتي قضت بأن الرسوم الاستئنافية تحصل

على قاعدة المبلغ جميعه المطعون فيه من المستأنف كالرسم المقرر في أول درجة وأمام نصوص لائحة الرسوم الصريحة لا يمكن للمحكمة تأويلها بما يخرجها عن معناها الظاهر ولو انها تخالف قواعد العدل فلا بد من تشريع جديد لتعديل هذه النصوص خصوصاً وقد أصبحت لائحة الرسوم كغيرها من القوانين العتيقة التي تحتاج الى تنقيح كثير لاستخلاص جيدها من رديتها لأن بقاءها بنصوصها الحالية يترتب عليه ربح للبعض وغبن للبعض الآخر حتى على قلم الكتاب نفسه في بعض الأحوال «وحيث انه لما تقدم يتعين رفض المعارضة وتأييد أمر التقدير المعارض فيه

(استئناف محمد افندي زكى أبى المسكارم وأخرى وحضر عنهما الاستاذ احمد نجيب براءة بك ضد قلم كتاب محكمة الاستئناف رقم ٣٣٩ سنة ٥٠ ق- بالمهنة السابقة)

٢٧١

١٧ يونيه سنة ١٩٣٤

بيح • تدليس • علم المشتري والبائع بالتدليس • بطلان

المبدأ القانوني

ان التدليس مبطل للعقود لأنه عمل غير مشروع ولا يجيزه القانون ولا يرتب عليه حقاً من الحقوق أياً كان نوعها (مادة ٢٧٠ مدنى) فاذا تبين أن البائع باع الصنف مرة ثانية بطريق التدليس وكان المشتري الثانى على علم بذلك واشترك في التدليس بطل البيع الثانى وغير معقول القول بأن قانون التسجيل أبطل مفعول المادة ٢٧٠ مدنى إذ القول بذلك معناه أن قانون التسجيل أراد بنصوصه أن يهدم مبدأ أساسياً في التشريع وهو أن الحقوق يجب أن يكون مبناهما حسن النية وهو مالا يمكن التسليم به

المحكمة

« حيث ان المستأنف يستند في اثبات ملكيته للثمانية عشر قيراطا في المنزل المدين بصحيفة الدعوى الى عقد بيع صادر له من محمود افندي مظهر والست نبويه هانم مظهر الشهيرة بنعمات في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ ومسجل في ١٠ يناير سنة ١٩٣٢ »

« وحيث ان حسين افندي محمود بطران ينازعه في هذا القدر مستندا الى عقد بيع صادر له من نفس البائعين في ١٨ يناير سنة ١٩٣٦ ومسجل في ٥ ابريل سنة ١٩٣٢ »

« وحيث ان المحكمة الابتدائية قضت برفض دعوى عبد العال افندي عبد الباقي جوده لماتين لها من ان البيع الصادر اليه انما صدر بطريق التدليس اضرارا بحقوق حسين افندي محمود بطران وان المشتري كان على علم بذلك واشترك في هذا التدليس »

« وحيث انه لا نزاع في ان التدليس مبطل للعقد لانه عمل غير مشروع لا يجيزه القانون ولا يترتب عليه حقا من الحقوق ايا كان نوعها وهذا ماقررتة المادة ٢٧٠ من قانون المدني »

« وحيث ان القول بان قانون التسجيل ابطال مفعول هذه المادة قول لا يعول عليه لانه لا يمكن التسليم بان قانون التسجيل اراد بنصوصه ان يهدم مبدأ أساسيا في التشريع وهو ان الحقوق يجب ان يكون مبناها حسن النية »

« وحيث ان القضاء المختلط سار على هذا المبدأ (راجع الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٠ المنشور في الجازيت في السنة ٢٢ ص ٦٩) »

« وحيث انه ثبت من الحكم الابتدائي ومن أوراق الدعوى ان البيع الصادر الى المستأنف كان أساسه التدليس اضرارا بحقوق المشتري السابق حسين »

محمود بطران

(استئناف عبد العال افندي عبد الباقي جوده وحضر عنه الاستاذ سليمان بدوي ضد حسين افندي محمود بطران وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ احمد الديواني بك رقم ٣٥٦ سنة ١٩٣٦ ق رئاسة وعضوية حضرات محمود سامي بك وكيل المحكمة ومحمد زغلول بك ومحمود صادق بك مستشارين)

٢٧٢

١٧ يونيو سنة ١٩٣٤

- ١ - بيع . عيب خفي . تقاوى . عدم صلاحيتها . ثبوت ذلك . بدء معاد الثمانية أيام .
- ٢ - بيع . تقاوى . مصابة . تعويض .

المبادئ القانونية

١ - اشترى شخص من بنك التسليف الزراعى بذور تقاوى فظهر له أنها لم تكن جيدة فرفع دعوى بتعيين خبير لاثبات حالة الزراعة وقدم الخبير تقريره وبعد ايداعه بثلاثة أيام رفع المشتري الدعوى ضد البنك على أساس وجود عيب خفي فدفع البنك بسقوط الحق في رفع الدعوى لمضى أكثر من ثمانية أيام على علم المشتري بظهور العيب الخفي ومحكمة الاستئناف قضت بأن العلم الأكيد الذى يحاسب عليه المشتري انما يبدأ من تاريخ تقديم التقرير الذى بين فيه الخبير بجلاء أن تلف الزراعة آت من فساد التقاوى وأوضح فيه نسبة التلف أما المعلومات الأولى التى وصلت إلى المشتري فلا تكفى في إثبات عليه التام بسبب تلف المحصول.

٢ - إذا تبين أن بائع التقاوى باعها وهي مريضة بأمراض طفيلية وهذه الطفيليات بتأثير العوامل الطبيعية الأخرى نمت وعم ضررها المحصول عند نضجه ولم يثبت أن مشتري التقاوى قصر في القيام بما تفرضه عليه

أصول الزراعة ولم يهمل شيئاً من تعليمات رجال الفن الزم البائع بالتعويض .

المحكمة

« حيث ان البنك الزراعى يصر بلسان وكيله على الدفع بسقوط الحق فى رفع الدعوى لمضى أكثر من ثمانية ايام على علم المستأنف عليها بظهور العيب الخفى ويرتكب على الخطاب الرقم ١٣ من يونيه سنة ١٩٣٢ المرسل من الست اليس للبنك الزراعى ملتزمة معافاتها من دفع ثمن التقاوى لسبق اصابة التقاوى المذكورة بأمراض فطرية وقد انتظرت حتى ٢٢ من سبتمبر من السنة المذكورة تاريخ رفع الدعوى الحالية

« وحيث انه تبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أنه فى التاريخ الذى حرر فيه الخطاب السابق الذكر لم تكن الست اليس عالمة بالمضار الجسيمة التى لحقت زراعة البطاطس من جراء فساد التقاوى لان نسبة الضرر التى وصلت لعلها فى ذلك التاريخ على لسان امين افندى جبر المهندس الزراعى الموفد من قبل وزارة الزراعة هي ١٥ ٪ من مجموع المحصول وهى نسبة ضئيلة ربما اعتقدت بحق انها لا تكفى لدعامة حقها فى رفع الدعوى بالتعويض فارادت ان تصل بطريقة قضائية حاسمة الى التأكد من معرفة سبب الضرر وقيمتة فسارعت فى رفع دعوى اثبات الحالة فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٣٢ حتى اذا ما انتهى الخبير من عمله وتقديم تقريره فى ١٨ من سبتمبر من السنة المذكورة رفعت دعواها هذه فى ٢٢ منه

« وحيث ان العلم الأكيد الذى تحاسب عليه المستأنف عليها انما يتبدى من تاريخ تقديم التقرير الذى بين فيه الخبير بجلاء ان تلف الزراعة اتى من فساد التقاوى وان نسبة هذا التلف للمحصول هي ٩٩ ٪ . ولما كانت المستأنف عليها المذكورة رفعت

الدعوى بعد تقديمه بثلاثة ايام فهم لم تخرج عن الميعاد الذى حددته المادة ٣٢٤ من القانون المدنى « وحيث فيما يخص الموضوع فانه وان كان البنك الزراعى يقول بلسان وكيله ان دعوى إثبات الحالة لم ترفع فى وجه مديره العام وقد قضى بعدم قبولها فلا محل للأخذ برأى الخبير فيها إلا انه ليس هناك ما يمنع المحكمة من الأخذ بالآراء الفنية العلمية المبينة على مشاهداته لزراعة المستأنف عليها كتقرير استشارى يقدمه أحد الخصوم للاستعانة به على تأييد نظريته

« وحيث انه يؤخذ من هذا التقرير وللأسباب التى أوردها فيه الخبير وهو من رجال الفن الزراعيين ان الضرر الذى أصاب المحصول كان من أمراض طفيلية بالتقاوى التى استوردها البنك الزراعى من الخارج وان هذه الطفيليات بتأثير العوامل الطبيعية الأخرى نمت وعم ضررها المحصول عند نضجه « وحيث فضلاً عما جاء بهذا التقرير فانه يؤخذ من شهادة الدكتور مأمون افندى عبدالسلام الاختصاصى فى علم النبات انه وإن كان لم يفحص درنات التقاوى التى استعملتها المستأنف عليها إلا أنه فحص تقاوى البطاطس التى استعملتها دائرة الاميرة نعمت هانم وقد اشترتها من البنك الزراعى فى السنة عينها وتبين له ان بها نوعين من الامراض الطفيلية (الفيوزاريوم والمرض المسحوقى) وقرر ان هذين المرضين جاء مع التقاوى من بلادها وانه أمر باعدام التالف منها وقد ظهر أخيراً أن هذه الطفيليات فتكت بالمحصول كما حصل لمحصول المستأنف عليها كما ثبت أيضاً ان تقاوى البنك الزراعى استعملت فى جهات مختلفة التربة والطقس سواء فى الوجه البحرى أو القبلى وظهرت منها هذه الامراض الطفيلية وفتكت بالمحصول فيها

« وحيث انه تبين من شهادة عباس افندى نافع

وامين افدى جبر الموظفين الفنيين انهما عاينا الارض التي زرعتهما المستأنف عليها وتبين لهما ان تربتها سليمة وصالحة لزراعة البطاطس ولم يسبق زراعتها بهذا النوع كما ان المستأنف عليها وزوجها المهندس الزراعى قاما بزراعتها وخدمتها طبقا للتعليمات التي الزماهما باتباعها وزاد امين افدى جبر انه عاين التقاوى قبل وضعها في الارض معاينة سطحية فلم يرفها تعفنا أو عيبا سيده سوء التخزين عند المستأنف عليها .

« وحيث ان الشهادات التي يرتكن عليها البنك الزراعى سواء المرسلة من دولة ارلنده الحرة مكان تصدير التقاوى أو المأخوذة من مصلحة الجمارك فان الدكتور مأمون عبدالسلام قرر عن الأولى انها لا تكفى لسلامة التقاوى من الأمراض الطفيلية التي تكون كامنة في الدرنات ولا تظهر الا بعد الزرع والانضاج كما ان شهادة مصلحة الجمارك لا تقى بالغرض لان التشريع الجمركى كان في اول الامر قاصرا على منع استيراد البطاطس المصابة بمرض السرطان أى القشرة السوداء دون خلافها من الأمراض ولما انتشر مرض الجرب المسحوقى اشار مأمون افدى المذكور بعمل تشريع خاص بمنع استيراد البطاطس المصابة بهذا المرض أيضا أما باقى الأمراض الأخرى فمن الصعب جدا وجود بطاطس تخلو منها ولا يوجد تشريع يمنع استيرادها .

« وحيث بناء على ما ذكر ترجح هذه المحكمة كما رجحت محكمة أول درجة بحق أن التقاوى التي اشترتها المستأنف عليها من البنك الزراعى كانت مصابة بمرض الطفيليات الذى ظهر أثره السيء بعد انضاج الزرع وقد قامت المستأنف عليها المذكورة بما تفرضه عليها أصول الزراعة ولم تهمل شيئا من تعليمات رجالها الذين استرشدت بنصائحهم في محل الآدوار الزراعية .

« وحيث فيما يخص الاستئناف الفرعى فالمحكمة

ترى الكفاية في المبلغ المحكوم به تعويضا للضرر الذى أصاب الست اليس شئودة المذكورة « وحيث بناء على هذه الأسباب ولما جاء بالحكم المستأنف غير مخالف لها يتعين تأييد الحكم المستأنف (استئناف بنك التسليف الزراعى وحضر عنه الاستاذ محمد ابو الخير ضد الست اليس شئودة سدراك وآخرين وحضر عن الأولى الاستاذ هنرى جرجس رقم ٥٤٠ و ٦٣٠ سنة ٥١ ق رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك وأمين زكى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

٢٧٣

١٧ يونيه سنة ١٩٣٤

- ١ - مرض موت . وقف . صدوره في مرض الموت . بطلانه
- ٢ - وقف . صدوره في مرض الموت . حكم الشريعة الاسلامية

المبادئ القانونية

١ - إن صدور الوقف من الواقف وهو متمتع بقواه العقلية لا يتنافى وصدوره في مرض الموت لأن هذا المرض لا علاقة له بالعقل والادراك كما أن تمكن الواقف من الجلوس مع كاتب المحكمة والشهود واقراره بصدور الوقف منه بشروطه لا يتنافى أيضا ومرض الموت الكامن في جسم الواقف ويعمل فيه .

٢ - لا يصح الحكم بطلان الوقف إلا فيما زاد عن ثلث التركة أما ما يخرج من الثلث فيبقى موقوفا وما يكون منه على جهة الخير فينفذ لوقته وما يكون على وارث فيبقى عينه موقوفة ويوزع ريعها على الورثة .

المحكمة

« حيث انه بتاريخ ٢٧ من يونيه سنة ١٩٢٥ صدر من المرحوم محمد باشار مضان والد المستأنف عليه وجد القاصر المشمول بوصاية المستأنفة

(لأبيه) اشهاد شرعى بوقف منزلين أحدهما صغير قدرت قيمته فى كتاب الوقف بمبلغ ٢٠٠ ملجم و ٦٩١ جنيه والثانى كبير و قدرت قيمته فيه بمبلغ ٦٠٠ ملجم و ٤٥٢ جنيه وقد أنشأ هذا الوقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده يكون المنزل الصغير موقوفا على خيرات معينة ويكون المنزل الكبير موقوفا على ولده المستأنف عليه وحده وذريته من بعده

« وحيث ان الواقف قد توفى الى رحمة الله فى ٩ يوليه سنة ١٩٢٥ (أى بعد صدور الوقف بأحد عشر يوما) عن ولده الأكبر المستأنف عليه وولد آخر توفى بعده وهو المرحوم حسن افندى رمضان والد القاصر وثلاث بنات فيخص والد القاصر $\frac{2}{3}$ فى تركة الواقف

« وحيث ان المرحوم حسن افندى رمضان قد توفى عن زوجته وعن ولده القاصر المشمول بوصاية والدته الست المستأنفة فيخص القاصر فى تركته $\frac{7}{8}$ وبعبارة أخرى يخص القاصر فى تركة جده الواقف $\frac{7}{8} \times \frac{2}{3} = \frac{14}{24} = \frac{7}{12}$

« وحيث ان الست المستأنفة قد رفعت هذه الدعوى بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٣٢ طلبت فيها الحكم بىطلان الوقف اصدوره فى مرض الموت وتثبيت ملكية ولدها القاصر الى الربع فى المنزلين الموقوفين مع الزام المستأنف عليه بدفع مبلغ ستمائة جنيه قيمة ريع هذا النصيب من يوليو سنة ١٩٢٥ الى يوليو سنة ١٩٣١ وما يستجد بواقع عشرة جنيهات شهريا

« وحيث ان المحكمة الابتدائية قضت بتمهيدا فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢ بحالة الدعوى الى التحقيق لتثبت المستأنفة بكافة الطرق القانونية صدور الوقف من المرحوم محمد باشا رمضان وهو مريض مرض الموت ولينق المستأنف عليه ذلك

« وحيث انه بعد ان تنفذ الحكم التمهيدى بسماع أقوال شهود الطرفين اثباتا ونقيا قضت المحكمة الابتدائية فى ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ برفض دعوى المستأنفة مع الزامها بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة

« وحيث ان المستأنفة قد استأنفت الحكم المذكور وطلبت فى إعلان استئنافها الحكم لها بطلانها الأصلية الميئة بإعلان افتتاح الدعوى مع الزام المستأنف عليه بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين

« وحيث انه بعد ان حُجرت القضية للحكم مع الترخيص للطرفين بتقديم مذكرات قدمت المستأنفة مذكرتها وعدلت فى صدرها طلباتها واقتصرت فيها على المطالبة بىطلان الوقف فى ربع المنزل الكبير الموقوف على المستأنف عليه مع الزامه بدفع ريع هذا القدر باعتبار ٧٥ جنيها سنويا ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٢٥ لحين التسليم مع تسليم تلك الحصة للمستأنفة - اما المستأنف عليه فقد طلب فى مذكرته تأييد الحكم الابتدائى

« وحيث ان الفصل فى هذه الدعوى يستدعى البحث فى مسألتين أساسيتين (الأولى) صدور الوقف فى حالة الصحة او فى مرض الموت (الثانية) الآثار القانونية التى تترتب على صدوره فى مرض الموت

عن صدور الوقف فى مرض الموت

« حيث انه لا جدال بين الطرفين فى ان الوقف صدر فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٥ بأشهاد شرعى تحرر فى منزل الواقف وفى ان الواقف توفى فى ٩ يولييه سنة ١٩٢٥ وكان عمره حينذاك ٨٥ سنة تقريبا وانه قبل الوفاة كان مريضا وقد ذكر فى شهادة الوفاة ان مدة المرض كانت خمسة ايام سابقة على الوفاة

«وحيث ان الخلاف بين الطرفين ينحصر في أن المستأنف تقول ان الواقف كان مريضاً قبل صدور الوقف وصدر منه وهو مريض والمستأنف عليه يقول بصدوره حال الصحة وقبل المرض . «وحيث انه بما يؤسف له جد الأسف في هذه القضية أن الطبيب الذين عادا الواقف وقت مرضه لم يسهلا للقضاء مهمته الشاقة في هذه القضية فالدكتور عبد الرحمن عوض يقول انه عاد المريض مرة واحدة لأمراض خاص وهو احتباس البول ولم يهتم لمعرفة أى أمر آخر عن حالة المريض ويقول ان الطبيب المعالج كان الدكتور محمد كامل سامى وهذا الأخير يقول ان المريض كان يعالج بواسطة ولده المستأنف عليه وانه عادة كطبيب معالج بعد صدور الوقف بأسبوع تقريباً (أى حوالى ٣ يوليو سنة ١٩٢٥) وانه سأل فعلم ان الدكتور عبد الرحمن عوض عادة من يومين (أى فى أول يوليو تقريباً) وانه تولى علاجه بعد ذلك وقد اتضح له وقتها انه مصاب بتسمم بولى استمر معه ثلاثة أو أربعة أيام ثم توفى وقد تبين من شهادة الدكتور جورج جيا دس بك المؤيدة بكشف من دفنانه ان زيارة الدكتور عبد الرحمن عوض للمريض كانت يوم ٨ يونيه لا يوم اول يوليو وفضلاً عن ذلك فان الدكتور كامل سامى لم يبين أمام المحكمة الابتدائية الأسباب التى نشأ عنها التسمم البولى ويقول انه علم من المستأنف عليه ان الدكتور عوض هو الذى فحص البروستات وهذا الأخير لم يذكر شيئاً عن البروستات مع انه قسطنطين المريض لاجراج البول وأغرب من كل ما تقدم ان الدكتور كامل سامى عند ما سئل عما إذا كان هو الأمر بتحليل بول المريض أو الدكتور عوض أجاب بأن الذى يذكره هو ان نتيجة تحليل البول وصلته ولكنه لا يعرف إن كان هو الأمر بالتحليل او المستأنف عليه او الدكتور عوض ومع هذا أيضاً فان الدكتور كامل

سامى لم يقل شيئاً عن نتيجة فحص البول الذى اطلع على كشف تحليله . «وحيث انه متى كان الدكتور كامل سامى قد قرر بأنه قد وصلته نتيجة فحص البول بعد اجرائه ومتى كان من المسلم به انه لم يحصل فحص البول غير مرة واحدة وبواسطة معمل الدكتور جورج جيا دس بك وبناء على طلب الدكتور عوض فانه يكون من الأهمية بمكان تحديد الوقت الذى حصل فيه الفحص المذكور .

«وحيث انه تبين من الكشف الذى قدمه جورج جيا دس بك لقاضى التحقيق ان الدكتور عوض أرسل اليه فى خمسة أيام مختلفة من شهرى يونيه ويوليه سنة ١٩٢٥ عينات من البول لفحصها وهذه الأيام هى (١) ٨ يونيه (٢) ١٠ يونيه (٣) ٢١ يونيه (٤) أول يوليه (٥) ٨ يوليه

«وحيث انه تبين من مراجعة نوع التحليل الذى قام به المعمل فى كل مرة أن البول الذى يصح أن يكون بول المرحوم رمضان باشا هو الذى حصل فحصه فى ٨ يونيه سنة ١٩٢٥ وفضلاً عن ذلك فقد قرر جورج جيا دس بك فى شهادته أمام المحكمة الابتدائية انه سأل الدكتور عوض فى هذا الأمر فقال له بجوازه وبما لا يجعل شكاً فى هذه الحقيقة ان الدكتور جورج جيا دس بك قرر فى شهادته أيضاً ان أجرة التحليل الذى عمله فى ٨ يونيه سنة ١٩٢٥ بناء على طلب الدكتور عوض لم تدفع إلى الآن وان الدكتور عوض قرر فى شهادته ان عملية فحص البول كان مقصوداً بها معرفة قوة افراز الكلى للواد السامة وجميع التحليلات الأخرى الواردة بكشف جورج جيا دس بك كان مقصوداً بها البحث عن أمراض خاصة

«وحيث ان الدكتور حسن بك شاهين قرر أنه سمع من الدكتور عوض فى ٢١ مارس سنة ١٩٣٣ (بعد أن أدى شهادته) ان الدكتور

جوز جيا دس بك طالبه بعد الوفاة مباشرة بأجرة تحليل بول رمضان باشا تلك الأجرة التي لم تدفع الى الآن

« وحيث انه يخلص من كل ما تقدم أن فحص البول كان يوم ٨ يونيه وان زيارة الدكتور عوض للرحوم رمضان باشا كانت في ٨ يونيه ان لم تكن في ٧ منه وتكون زيارة الدكتور كامل سامي له كطبيب معالج في ٩ أو ١٠ منه لأن هذا الأخير يقول بزيارته لأول مرة بعد زيارة الدكتور عوض يومين تقريبا وانه اطلع على كشف التحليل بعد اجرائه

« وحيث انه يتعين البحث بعد ذلك عن حالة الواقف في الوقت الذي حصلت فيه هاتان الزيارتان » وحيث ان الدكتور عوض يقرر في شهادته ما يأتي (١) انه دعى لزيارة الواقف بناء على طلب المستأنف عليه لفحص حالة البول ومعرفة ما اذا كان قليلا بطبيعته أو انه محبوس (يلاحظ ان الدكتور عوض اخصائي في أمراض المسالك البولية) (٢) انه وضع القسطرة في المثانة فلم يجد بها الا القليل من البول وان قلة البول ترجع الى سبب من ثلاثة (١) ادرار قليل بطبيعته (٢) عمل قسطرة لتصريف البول من قبل (٣) حصول بول طبيعي (ولم يقل بحصول أحد الأمرين الأخيرين) (٣) انه لاحظ أن المريض لم يتكلم معه ولم يشك له من شيء الا انه تأوه عند ادخال واخراج القسطرة (٤) انه نصح بتعاطي أدوية لزيادة افراز البول (٥) ان المريض ما كان يرد على الأسئلة التي كان يوجهها اليه (٦) انه طلب فحص البول وقد فحص في معمل جورج جيا دس وأرسل الكشف الى ابنه (هذا الكشف لم يقدم) (٧) ان انحباس البول قد يكون ناشئا عن عدم قيام الكليتين لوظيفتهما العادية ويترب على ذلك حصول التسمم البولي

الذي يموت به المريض ويجوز أن تكون مدته يوما واحدا أو ستة عشر يوما (٨) ان الحالة التي كانت عند المريض كانت حالة انحباس بولي ولا يستطيع القول بوجود تسمم بولي وقتها لأن هذا الأمر كان يستدعي زيارة المريض مرة أخرى والاطلاع على كشف البول لمعرفة قوة افراز الكلى للواد السامة (وهو لم يزره مرة أخرى ولم يطلع على كشف التحليل) (٩) ان حالة المريض كانت تدل على وجود أمراض مزمنة عنده كما ان حالة انحباس البول يمكن أن تكون من زمن أو من ٢٤ ساعة (١٠) ان الشيوخنة تجعل الأعضاء لا تقوم بوظائفها العادية

« وحيث انه بصرف النظر عن سكوت الدكتور عوض عن اعطاء بيانات أخرى تعتقد المحكمة انه لا بد أن يكون عالمها كدرجة حرارة المريض وقت فحصه وتاريخ المرض وحالة البروستات ونتيجة تحليل البول فان البيانات السالفة الذكر تدل على ان المريض في ٨ يونيه كان عنده احتباس في البول لدرجة أن البول لا يتم بخير القسطرة وانه كان مصابا بأمراض مزمنة وان شيخوخته جعلت أعضاء جسمه عاجزة عن أداء وظائفها العادية وانه لم يكن يرد على ما يوجه اليه من الأسئلة

« وحيث ان الدكتور محمد كامل سامي يقرر في شهادته ما يأتي (١) انه دعى لزيارة الواقف كطبيب معالج بعد الوقف بأسبوع تقريبا فوجد عنده حمى وقلة افراز في البول (٢) انه سأل فقيل له ان الدكتور عوض زاره من يومين وعمل له قسطرة وفحصه بسبب قلة البول (٣) انه اتضح له أن المريض مصاب بتسمم بولي استمر معه ثلاثة أو اربعة ايام وأن هذا التسمم يصح ان يكون موجودا قبل زيارته له يومين (٤) ان هذا التسمم البولي

كان ناشئا عن الشيخوخة وعن تصلب في الشرايين (٥) انه لم تكن عند الواقف علامات التسمم البولي وقت صدور الاشهاد الذي كان احد شهوده (٦) ان التسمم البولي الحاد تكون له علامات شديدة وإذا كان الإنسان ضعيفا فلا يمكن الحكم به (٧) انه لم يكن معالجا للمريض وقت ان زاره الدكتور عوض كما يقول هذا الأخير (٨) انه علم من المستأنف عليه أن الدكتور عوض فحص البروستات (٩) انه لا يذكر ان كان هو الذي أمر بتحليل البول أو الدكتور عوض أو المستأنف عليه

« وحيث انه بصرف النظر عن ان زيارة الدكتور كامل سامي للواقف لا بد وأن تكون في ٩ أو ١٠ يونيو بناء على اقراره أو قبل تلك الزيارة بناء على اقوال الدكتور عوض فان المهم في الأمر ان الواقف اصاب قبل وفاته بتسعة ايام أو سبعة ايام بتسمم بولي أدى الى وفاته وهذا التسمم البولي كان نتيجة لازمة لانحباس البول الذي شاهده الدكتور عوض في ٧ أو ٨ يونيو سنة ١٩٢٥ قبل الوقف

« وحيث ان انحباس البول لا بد وأن يكون ناشئا عن مرض في الكلى أو في المثانة (تضخم البروستات) فاذا اضيف الى ذلك حالة الشيخوخة التي كان عليها المريض وحالة تصلب الشرايين والأمراض المزمنة الأخرى التي لم يفصح عنها الدكتور عوض لا يكون هناك ادنى شك في ان الواقف كان مريضا مرض الموت منذ ٨ يونيو سنة ١٩٢٥

« وحيث ان الدكتور عوض يقول بإمكان استمرار التسمم البولي لمدة ستة عشر يوما كما ان الدكتور كامل سامي يقول بان حالة الشيخوخة وضعف الجسم تجعل اعراض التسمم البولي غير ظاهرة وباء على هذين القولين يكون من المرجح ان الواقف قد اصاب بالتسمم البولي قبل وفاته بمدة ستة عشر يوما أي في ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٥ قبل صدور الوقف في ٢٦ منه ومع ذلك فإدام ان

الوفاة كانت بالتسمم البولي وهذا التسمم كان نتيجة لازمة لانحباس البول وهذا الانحباس كان موجودا منذ ٨ يونيو ومسيبا عن مرض داخلي عضوي فتكون الوفاة ناشئة في الواقع ونفس الأمر عن المرض الذي سبب انحباس البول

« وحيث انه لا جدال في ان الواقف قد لزم داره من ٨ يونيو سنة ١٩٢٥ على أقل تقدير وأنه في يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٥ السابق على يوم الوقف لوحظ ان حالته الصحية لا تسمح له بقيض معاشه من المالية بنفسه كمادته فبادروا الى عمل توكيل رسمي لشخص آخر لينوب عنه في قبضه وقد انتقل كاتب المحكمة الى منزل الواقف لعمل هذا التوكيل كما أن إشهاد الوقف قد صدر في منزل الواقف باذن من القاضي للكاتب بالانتقال وهذا الاذن لا يصدر في مثل هذه الحالة الا لعذر معروف وهو عجز الواقف عن الانتقال الى المحكمة

« وحيث ان المحكمة لا تفهم موجبا للمبادرة بعمل توكيل في ٢٥ يونيو لقبض المعاش اللهم الا ما ظهر من سوء حالة المريض واحتمال ازدياد مرضه لدرجة تجعل عمل هذا التوكيل متعذرا وقت حلول أجل قبض المعاش في نهاية الشهر على انه لم يكن هناك ما يدعو الى الاهتمام بهذا التوكيل من الوجهة المادية فلم يكن الواقف في حاجة الى قبض معاشه للانفاق منه على نفسه أو عائلته ولم يكن هناك أي ضرر من تأخير صرفه حتى يشفى المريض

« وحيث ان صدور الوقف في اليوم التالي لعمل التوكيل يجعل هذا الوقف في حكم التوكيل من حيث الظروف السالفة الذكر

« وحيث انه مما يؤكد ان الدافع الى المبادرة بعمل التوكيل والوقف كان حالة المرض المنذرة بخطر الموت أن المريض قد توفي بعد صدور الوقف باثني عشر يوما وان الوفاة حصلت بسبب المرض

الذي اكتشف من اسبوعين سابقين على الوقف
« وحيث ان هذه الأدلة تكفي بصورة واضحة
لإثبات صدور الوقف في مرض الموت ولا ترى
المحكمة حاجة إلى الاستدلال بشيء آخر وان كانت
شهادة الممرضة نظيره احمد والسواق على سعيد
والطباخ على موسى مما تؤيد صحة هذه الواقعة
» وحيث ان صدور الوقف من الواقف وهو
متمتع بقواه العقلية لا يتنافى وصدوره في مرض
الموت لأن هذا المرض لا علاقة له بالعقل والادراك
كما ان تمكن الواقف من الجلوس مع كاتب المحكمة
والشهود واقراره بصدور الوقف منه بشروطه
لا يتنافى أيضا ومرض الموت الكامن في جسم
الواقف ويعمل فيه

عن حكم الوقف في مرض الموت

« وحيث ان لوقف المريض مرض الموت احكاما
مختلفة لا داعي لسردها جميعا وتكتفي المحكمة
بذكر حكم الوقف على بعض الورثة دون الآخرين
الذين لم يميزوه وحكم الوقف على اجنبي
» وحيث انه من المقرر شرعا ان للمريض مرض
الموت ان يقف ثلث ماله بغير حاجة إلى إجازة
ورثته سواء أكان الوقف على أجنبي أم على وارث
انما اذا كان الوقف على أجنبي أو جهة خير نفذ
ونفذت مشيئة الواقف فيه ولو لم يحجزه الورثة
واذا كان الوقف على وارث ولم يحجزه باقي الورثة
(كما هي الحالة التي نحن بصددتها) فان الرقبة تبقى
موقوفة ولكن الربع يقسم على الورثة ويأخذ
الوارث المعارض نصيبه الشرعي فيه كأنه تركه
» وحيث انه اذا كان الموقوف يزيد عن ثلث
مال التركة فيبطل الوقف أصلا فيما زاد عن الثلث
بالنسبة للوارث الذي لم يحجزه وتعتبر الزيادة تركة
يأخذ نصيبه فيها (تراجع المواد ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤
من كتاب العدل والانصاف ومقال صاحب

الفضيلة الشيخ احمد ابراهيم بك أستاذ الشريعة
الاسلامية بكلية الحقوق المنشور بمجلة القانون
والاقتصاد العدد الخامس من السنة الثالثة ص
٦٨٩ - ٦٩١)

« وحيث ان الست المستأنفة تطلب الحكم لها
بطلان الوقف في ربع المنزل الكبير بعد ان
استبعدت المنزل الصغير الموقوف على جهة خيرية
» وحيث انه بناء على الاحكام الشرعية السالفة
الذكر لا يصح الحكم بطلان الوقف الا فيما
زاد عن ثلث التركة اما ما يخرج من الثلث فيبقى
موقوفا وما يكون منه على جهة الخير فينفذ لوقته
وما يكون على المستأنف عليه فبقى عينه موقوفة
ويوزع ريعها على الورثة ويكون للقاصر المشمول
بوصاية المستأنفة سبعة أثمان السبعين المتروكين
عن والده احد ورثة الواقف

« وحيث ان الطرفين متفقان على ان الوارث
لم يترك خلاف المنزلين الموقوفين غير أطيان بناحية
عمله القصب التابعة لكفر الشيخ غربية وبناحية
العدلية مركز بليس شرقية ويقول المستأنف عليه
انبا ١٤٠ فداناً و ١٣ قيراطاً و ٤ أسهم و ٤٨٨
فداناً و ١٨ قيراطاً

« وحيث ان الطرفين غير متفقين على قيمة
التركة وقيمة ما عليها من الديون وقت الوفاة حتى
يتنسى للمحكمة معرفة ما إذا كان المنزلان الموقوفان
يخرجان من ثلث التركة أو يزيدان عنه كما انهما
غير متفقين على قيمة هذين المنزلين أيضا

« وحيث ان المحكمة ترى والحالة هذه وجوب
ندب خير زراعي لتقدير قيمة الأطيان المتروكة
عن المرحوم محمد باشا رمضان وقت الوفاة
بمقدارها الصحيح الذي يتبين من المستندات التي
يتمدها اليه الطرفان وندب خير معاري لتقدير
قيمة المنزلين الموقوفين وقت الوفاة أيضا

« وحيث ان الست المستأنفة تدعى ان الواقف ترك ديونا عليه فيجب أن تقدم للمحكمة ما يدل على قيمة هذه الديون لاحتسابها واخراج قيمتها من التركة (مادة ٣٢ من قانون العدل والانصاف) » وحيث ان كل ما تستطيع المحكمة الحكم به الآن هو اعتبار الوقف صادرا في مرض الموت وارجاء الفصل في موضوع طلبات الست المستأنفة إلى ما بعد معرفة مقدار التركة وقت الوفاة

« وحيث ان المستأنف عليه يقول في مذكرته انه لا يصح اعتبار الوقف الصادر من المرحوم رمضان باشا على ولده المستأنف عليه وقفا صادرا لو ارث لأن الواقف جعل الاستحقاق لنفسه مدة حياته ثم من بعده لولده المذكور

« وحيث ان هذا القول غريب ولا يستند إلى أى سند من الشريعة أو المنطق وهو مخالف تمام المخالفة لحكم الشريعة الذي يقول « الوقف في مرض الموت لازم بعده الا انه يعتبر من ثلث مال الواقف كالوصية سواء نجز الوقف قبل موته أو أوصى به بعده » مادة ٣٠ من قانون العدل والانصاف (استئناف الست فاطمة محمد حنين بصفها وصية وحضر عنها الاستاذان صالح جودت بك وكامل صدقي بك ضد محمد صادق رمضان بك وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن البيلي رقم ٢١٤ سنة ٥١ ق - بالهيئة السابقة)

٢٧٤

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤

اختصاص المحاكم الأهلية - حارس - أمين على الأعيان - لا وكيل عن الدائنين - الدعوى المرفوعة منه أو عليه بهذه الصفة - بين وطنيين - اختصاص -

المبدأ القانوني

إن الحارس المعين من المحكمة على أموال المدين ليس بوكيل عن الدائنين الذين طلبوا تعيينه ولا يمثلهم بل هو أمين قضت المحكمة بوضع أعيان الوقف المدين تحت إدارته فهو

يستمد سلطته من الحكم الصادر بتعيينه وينوب عن المدين (الوقف في الحالة المعروضة) في الادارة بالشروط والقيود الموضحة في الحكم المذكور فشخصيته في التقاضي من هذه الوجهة لا تأثير لاختلاف جنسية الدائنين عليها بل تتبع الوقف الذي يؤدي العمل بدلا عنه . فاذا كان الوقف خاضع أصلا في التقاضي للمحاكم الأهلية . فتكون هي المختصة بنظر الدعوى التي ترفع من وطني ضد الحارس بشأن حجز متوقع منه .

المحكمة

« من حيث ان وزارة الأوقاف استأنفت الحكم بصفقتها حارسا قضائيا على وقف أبي بكر راتب باشا الأهلي ودفعت فرعا بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى واستندت على - أولا - انها منذ تعيينها حارسا قضائيا على الوقف المذكور من المحكمة المختلطة بناء على طلب الدائنين بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٣٢ أصبحت تخضع في الاختصاص لجنسية من توكلت عنهم وتمثلهم - وبما ان بعضهم غير خاضعين لقضاء المحاكم الأهلية لذا وجب أن توجه الدعوى ضدها أمام المحاكم المختلطة - وثانيا - أن القضاء في هذه الدعوى بالغاء الحجز يؤثر على دائني الوقف ويمس مصلحة الأجانب منهم الذين تمثلهم الوزارة باعتبارها وكالة عنهم بتمتضي حكم الحراسة المشار اليه الذي يجب صفة النظر وتقول انه لهذا السبب يجب ان ترفع الدعوى ضدها أمام المحاكم المختلطة اما بالنسبة للموضوع فقد طلبت الوزارة الغاء الحكم المستأنف على اعتبار ان الدين المحكوم به للمستأنف عليه الرابع ضد المستأنف عليه الأول من محكمة خط بني حريد ليس دينيا سوريا بل هو حقيقي وتقول ان الحكم

الصادر من محكمة الزقازيق الابتدائية بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٢٤ باعتبار هذا الدين صوري لاقيمة له قبلها لانه لم يصدر في مواجهتها وان لها فوق ذلك بصفتها دائنة أن تتمسك بسند الدين الظاهر وهو الحكم الصادر بالمديونية من محكمة الخط السابق الاشارة اليه مادام ان هذا في مصلحتها

« وحيث ان المحكمة فيما يتعلق بالدفع بعدم الاختصاص لا تأخذ بالنظرية التي تقول بها المستأنفة لأن الحارس المعين من المحكمة على أموال المدين ليس بوكيل عن الدائنين الذين طلبوا تعيينه ولا يمثلهم بل هو أمين قضت المحكمة بوضع أعيان الوقف المدين تحت ادارته فهو يستمد سلطته عن ذلك من الحكم الصادر بتعيينه وينوب عن المدين (وهو في هذه الدعوى الوقف) في الادارة بالشروط والقيود الموضحة في الحكم المذكور فشخصيته في التقاضي من هذه الوجهة لا تأثر باختلاف جنسية الدائنين عليها بل تتبع الوقف الذي تؤدي العمل بدلا عنه - وبما انه لانزاع بين الخصوم في ان وقف راتب باشا خاضع أصلا في التقاضي للحاكم الأهلية واذن تكون هذه المحاكم هي المختصة بنظر الدعوى إذ ان باقي الخصوم فيها تابعون في الاختصاص للمحاكم المشار اليها

« وحيث ان نظرية الصالح الأجنبي التي تستند اليها وزارة الأوقاف لتأييد الدفع المقدم منها بعدم الاختصاص لا تقرها عليها المحكمة إذ ان الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى لا يمكن أن يحتاج به على الدائن الأجنبي مادام ان الوزارة كما سبق القول لا تمثله وليست وكيلا عنه وهو شأنه كأي شخص آخر في اتخاذ الاجراءات التي يراها لحفظ حقوقه أو الحصول عليها اذا تبين له ان ضرراً قد لحقه من الحكم المشار اليه ان كان له وجه أو حق في ذلك

« وحيث انه يتضح مما تقدم جميعه ان الدفع الفرعي المقدم من المستأنفة في غير محله ولا أساس له ولذا يتعين رفضه والقضاء باختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى .

« وحيث انه فيما يتعلق بالموضوع فانه بفرض التسليم بصحة ما ذهبت اليه المستأنفة أولا من أن الحكم الصادر من محكمة الزقازيق الابتدائية بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٢٤ باعتبار الدين المحكوم به من محكمة خط بني حريد صوري ولا قيمة له قبلها لعدم صدوره في مواجهتها وثانيا من ان لها بصفتها دائنة أن تتمسك بسند الدين الظاهر وهو حكم محكمة الخط المذكور فان ما يجب ملاحظته وتقدير قيمته القانونية بعد ذلك هو ان صالح فرحات المستأنف عليه الرابع مدينها والذي تعتبره دائئا للمستأنف عليه الأول محمد سليمان صقر قد صدر منه إقرار أمام كاتب تصديقات محكمة فاقوس الجزئية الأهلية بتاريخ ٢٨ / ١ / ١٩٢٦ المقدمة صورة رسمية منه بانه أصبح لا يستحق طرف محمد سليمان صقر شيئا من الاختصاص الذي سبق ان حصل ضد المذكور على ثمانية أفدنة من أملا له تأمينا لسداد مبلغ ٨٠٠ جنيه سبق الحكم له بها عليه من محكمة خط بني حريد حيث قد تحاسب معه وأصبحت ذمة مدينه المشار اليه بريئة من قيمة الاختصاص المذكور وملحقاته القانونية من فوائد ومصاريف

« وحيث ان ما صدر من مدينها صالح فرحات بالصفة المتقدمة يعتبر تصرفا منه فيسرى على جميع الدائنين العاديين ومنهم المستأنفة فهو ملزم لها ويصح الاحتجاج به قانونا ضدها ويستمر حافظا لقوته القانونية الا اذا تمسكت بالدعوى البوليسية وتوصلت الى ابطاله بناء على انه صدر من مدينها بالتواطؤ مع محمد سليمان صقر مدينه اضرارا بها

الأمر الذي لم يتقدم به المستأنف ولم تعتمد عليه .
« وحيث انه لما تقدم يكون الحجز المتوقع
لمصلحة وقف راتب باشا بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٢٦
تحت يد المستأنف عليهم الأول والخامس والسادس
باعتبار ان الأول مدين لمدينها صالح فرحات
والباقي مدينان للمستأنف عليه الأول لا أساس
له إذ أن محمد سليمان صقر لم يكن في تاريخ توقيع
الحجز المشار اليه مدينا لمدينها صالح فرحات بعد
الأقرار السابق ذكره الثابت تاريخه رسمياً في
١٩٢٦/١/٢٨ ومن ثم يكون الحكم المستأنف فيما
قضى به من بطلان الحجز المشار اليه ورفع
واعتباره كأن لم يكن قد أصاب الحق ولذا
يتعين تأييده

(استئناف وزارة الاوقاف ضد الشيخ محمد سليمان صقر
وآخرين وحضر عن الاول الأستاذ عبد الحميد بك ابراهيم رقم
٢٢٤ سنة ٥١ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمود سامي بك
وعلي زكي العراقي بك وحسن زكي محمد بك مستشارين)

٢٧٥

٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤

١ - الاكراه . المبطّل للرضا . شرطه تهديد مفزع في النفس
أو المال

٢ - دعوى تصحيح حساب . طبقاً للبادة ٥٣٦ مدني .
شرط قبولها

٣ - اثبات بالكتابة - حساب - التصديق عليه كتابة .
طلب تصحيحه بالكتابة

المبادئ القانونية

١ - إن الاكراه الشديد الذي يترتب عليه
بطلان الرضاء طبقاً للمادتين ١٣٣ و ١٣٥ مدني
لا يكون إلا بالتهديد المفزع في النفس أو المال
أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل
للانسان على احتمالها أو التخلص منها ويكون
من نتيجة ذلك حصول خوف شديد يضطر
الانسان بسببه أن يقر بقبول ما لم يرض به حقاً .

٢ - انه وان كان القانون ينص في المادة
٥٣٦ مدني على تصحيح الغلط في أرقام الحساب
إلا أن هذا التصحيح لا يجوز اجراؤه قانوناً
إلا متى كان الغلط ظاهراً في الأرقام الثابتة
في الكشف المعتمد من قبل أومتى كانت أرقام
هذا الكشف قد نقلت خطأ من ورقة أخرى
معترف بها أو غير مطابقة لأرقام أخرى ثابتة
قانوناً . أما الادعاء بحصول خطأ في الحساب
والمطالبة بتحقيق هذا الخطأ باعادة عمل الحساب
من جديد فانه لا يكون مقبولاً قانوناً

٣ - متى كان اعتماد كشف حساب
بطريق الكتابة فلا يصح قانوناً اثبات وجود
خطأ مادي غير ظاهر من الكشف نفسه إلا
بدليل كتابي مثله .

المحكمة

« حيث ان موضوع هذه الدعوى يتلخص
في انه في المدة التي بين سنتي ٩٢٤ و ١٩٢٨ رسا
على المستأنف عطاء اربع عمليات من أعمال
المقاولات الخاصة بوزارة الاشغال وهي (١)
انشاء الطريق من سنورس الى كفر محفوظ وانشاء
كوبرين على الطريق المذكور وقد حصلت المحاسبة
النائية عن هذه المفاولة بمقتضى كشف حساب
ختمى امضاه المستأنف بتاريخ ٣١ يوليو سنة
١٩٢٧ وصرفت له جميع المبالغ المستحقة عنها (٢)
عمل تكسيات بالدش بين الرقة والعياط وقد
حصلت المحاسبة النائية عن هذه المفاولة أيضاً
بمقتضى كشف حساب ختمى امضاه المستأنف
بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٢٨ وصرفت له جميع
المبالغ المستحقة عنها (٣) انشاء سكة زراعية
بناحية القطوري وكوبري مصرف المحيط وقد

حصلت المحاسبة النهائية عن هذه المقاوله أيضا بمقتضى كشف حساب ختامى امضاء المستأنف بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٢٩ وصرفت له جميع المبالغ المستحقة عنها (٤) انشاء طريق الحوامدية وهذه المقاوله لم يتم بها المستأنف كما يجب وتأخر فى انجازها فى الوقت المحدد فاضطرت الوزارة الى فسخ العقد المحرر معه وإعطاء العمل لمقاول آخر لانجازة على حسابه وقررت فى الوقت نفسه حرمانه من أعمال المقاولات لمدة ثلاث سنوات . وعلى أثر ما كان من الوزارة بشأن المقاوله الاخيرة قام المستأنف برفع هذه الدعوى وتناسى ماتم بينه وبين الوزارة من المحاسبة بشأن أعمال المقاولات الثلاث السابقة واعتبر انه لم يصف حسابها جميعا وعمل له حسابا جديدا عنها استخلص منه ان المطلوب له من الوزارة هو مبلغ ٤٢٥ مليا و ٣٠٦٥ جنيا ثم جاء فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وعدل طلباته الى ٣٧٨ مليا و ٥٣١ جنيا منها مبلغ ٣٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض والباقي وقدره ٣٧٨ مليا و ٢٣١٥ جنيا هو باقى حساب المقاولات الأربع السالفة الذكر .

« وحيث ان الوزارة قد دفعت دعوى المستأنف بحصول المحاسبة النهائية بالنسبة للعمليات الأولى والثانية والثالثة فأخذت المحكمة الابتدائية بهذا الدفاع وقضت تمهيدا فى ٧ يونيه سنة ١٩٣١ بنذب خير لعمل حساب عملية انشاء طريق الحوامدية وحدها على الصورة الميمنة بحكمها المذكور .

« وحيث ان المستأنف لم يرضه ذلك الحكم فاستأنفه طالبا تعديله وجعل مأمورية الخير شاملة تصفية الحساب بالنسبة للعمليات الأخرى أيضا » وحيث ان المستأنف معترف بحصول المحاسبة بصفة نهائية عن أعمال المقاولات الثلاث الأولى والثانية والثالثة ولكنه يطعن فى تلك الحسابات بحصول إكراه فيها أجبره على قبولها

وبوجود خطأ مادي فى الكشف الختامية بالنسبة لكميات العمل

« وحيث انه بالنسبة للإكراه الذى يدعيه المستأنف فان واقعة كما صورها فى مذكراته تنحصر فى ان الوزارة انتهزت فرصة حاجة المستأنف والضرورة الملجئة له لصرف المبالغ التى ظهرت من نتيجة الحساب الختامى وهددته بأنه ان لم يقبل ما جاء فى كشفها الختامية فانها لا تصرف له شيئا من باقى حسابه فاضطر الى قبول حسابها مكرها » وحيث ان القانون المدنى المصرى ينص فى المادتين ١٣٣ و ١٣٥ على بطلان الرضا إذا حصل بإكراه شديد مؤثر فى نفس الشخص

« وحيث ان الإكراه الشديد الذى يترتب عليه بطلان الرضا لا يكون الا بالتهديد المفزع فى النفس او المال او باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل للانسان على احتمالها او التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول خوف شديد يضطر الانسان بسببه ان يقرب قبول ما لم يرض به حقا . » وحيث ان واقعة الإكراه التى يدعيها المستأنف لا يمكن ان تعتبر إكراها موجبا لبطلان الرضا لانه كان فى استطاعته ان يمتنع عن قبول الحساب الذى عملته الوزارة ثم يدبر لنفسه المال الذى يحتاجه من جهة أخرى ولو ببعض التضحية التى لم تكن لتصل الى حد الخسارة التى اصابته بقبول ذلك الحساب كما يدعى

« وحيث انه مما يجعل دعوى الإكراه هذه بعيدة عن التصور (١) ان المستأنف عندما اعتمد الحسابات الختامية التى قدمتها له الوزارة لم يكن باقيا له من حساب المقاولات سوى مبالغ غير كبيرة فقد كانت قيمة المقاوله الأولى ٥٣٠ مليا و ٢٢٠٨ جنيا ولم يكن باقيا له منها غير ٥٣٠ مليا و ٦٥٤ جنيا يخضم منها ٤٥٣ مليا و ٦٧ جنيا قيمة رسم الدمغة والتأمين ١٠ / . وبلغت قيمة المقاوله

الثانية ٩٩٣ ملياً و ٢٦٨ جنيهاً وكان الباقي له منها بعد الاستقطاع والدمغة وما يبقى امانة تحت التسوية هو مبلغ ٧٧٦ ملياً و ١١٣ جنيهاً وبلغت قيمة المقاولات الثالثة ٧٠٨ مليات و ٣٢٨ جنيهاً وكان الباقي له منها بعد رسم الدمغة ٨٠٧ مليات و ٩١ جنيهاً وليست هذه المبالغ بالمبالغ الكبيرة التي كان يتعذر تديرها على مقاول مثل المستأنف وخاصة اذا لوحظ انه يقول بان حقيقة ما كان له في ذمة الوزارة هو مبلغ ٣٧٨ ملياً و ٢٣١٥ جنيهاً (٢) ان المستأنف لم يبين للمحكمة واقعة معينة تدل على انه وقت اعتماده حسابات الوزارة كان حقيقة مضطراً اضطراراً مرغماً إلى المبلغ الباقي له من حساب كل مقاول (٣) ان المستأنف كان يصرف الباقي له عن كل مقاول بعد الاعتماد بمدة غير قصيرة (٤) ان المستأنف لم يعتمد الحسابات الختامية لجميع المقاولات في وقت واحد بل اعتمدها في اوقات مختلفة متفاوتة في يوليو سنة ١٩٢٧ ويوليو سنة ١٩٢٨ ومارس سنة ١٩٢٩ فاذا كانت الوزارة قد أكرهته في المرة الأولى فكيف يرضى بالاكره في المرتين الآخرين (٥) ان قوائم الحساب الختامي لكل عملية موقع عليها بالاعتماد من مهندس المستأنف

« وحيث انه مما تقدم يتضح بجلاء ان دعوى الاكره ليست إلا دعوى مختلفة لتبرير منازعة الوزارة فيما تم الاتفاق عليه من قبل

« وحيث انه بالنسبة للخطأ المادي في كميات المكعبات المبينة بكشوف الحساب الختامي فان المستأنف لم يقدم الدليل القانوني على حصول هذا الخطأ

« وحيث انه وان كان القانون ينص في المادة ٥٣٦ مدني على تصحيح الغلط في أرقام الحساب إلا أن هذا التصحيح لا يجوز إجراؤه

قانوناً إلا متى كان الغلط ظاهراً في الأرقام الثابتة في الكشف المعتمد من قبل أومتى كالت أرقام هذا الكشف قد نقلت خطأ من ورقة أخرى معترف بها أو غير مطابقة لأرقام أخرى ثابتة قانوناً اما ادعاء حصول خطأ في الحساب والمطالبة بتحقيق هذا الخطأ بإعادة عمل الحساب من جديد فأمر لا يتفق مع أحكام القانون

« وحيث انه متى كان الانسان قد اعتمد كتابة كشف حساب فلا يصح له قانوناً أن يثبت وجود خطأ مادي غير ظاهر من الكشف نفسه إلا بدليل كتابي مثله والقول بغير ذلك يؤدي إلى هدم جميع الاتفاقات التي يرتبط بها المتعاقدان ومخالفة قواعد الاثبات القانونية

« وحيث ان المستأنف لا يقول ان هناك غلطاً في أرقام الحساب الذي اعتمده ومن جهة أخرى فانه لم يقدم دليلاً كتابياً ينقض به ما ثبت في ذلك الحساب ولكنه يقول « أما الدليل على وجود هذا الخطأ فمحل تحقيق طبعاً والحكم فيه هو العمل في ذاته ، وهذا القول مقتضاه إعادة المقاس من جديد وعمل حساب آخر غير الحساب الذي اعتمده المستأنف ومعنى هذا إغفال إقرار المستأنف كتابة بصحة الحساب وهدم لما ارتبط به قبل الوزارة بدون مبرر من القانون

« وحيث ان المحكمة لا ترى موجبا للرد على ما جاء بدفاع المستأنف المطول من أمور تفصيلية ولا ترى محلاً للبحث في قيمة الخطاب الذي يقول أنه أرسله الى الوزارة في ٣٠ يوليو سنة ١٩٢٧ واحتفظ فيه بحقه في المناقشة في الحساب الختامي الخاص بالمقاولات الأولى رغماً من قبوله التوقيع على كشفه لأنه لم يثبت استلام الوزارة للخطاب المذكور « وحيث انه لما تقدم لا يكون هناك محل لاجابة المستأنف الى ما يطلبه من إعادة عمل

الحساب بشأن العمليات الثلاث التي اعتمد حسابها من قبل ويتعين تأييد الحكم المستأنف (استئناف حافظ أقدى فريد وحضر عنه الاستاذ سعيد خضير ضد وزارة المواصلات وآخر رقم ٢١١ سنة ٥٠ ق — رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصري بكوايين بك زكي ومحمد زكي على بك مستشارين)

٢٧٦

١١ ديسمبر سنة ١٩٣٤

دعوى صورية - اعسار المدين - ليس بشرط لازم لطلبها

المبدأ القانوني

يجوز للدائن أن يرفع الدعوى بطلب إبطال التصرف الصوري حتى ولو كان هذا التصرف لا يسبب اعسار المدين على اقتراض أنه جدي وذلك لأن الدائن في دعوى الصورية يطلب تقرير عدم وجود التصرف لأن العين لم تخرج من ملكية المدين ان كان التصرف يباع أو ماشا كله ولأن ذمة المدين لم تشغل بالدين ان كان التصرف اقراراً بدين .

المحكمة

« من حيث ان الاستئناف مبني على ان دعوى المستأنف عليه التي يطلب فيها الحكم بصورية عقد الاتفاق الرسمي المحرر في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٣ بين علي أفندي كامل وبين ضهره محمد أفندي أحمد الهلالى المستأنف والذي أقر فيه الأول بأنه مدين للثاني في مبلغ ٢٩٠٠ جنيه هذه الدعوى رفعت قبل أو أنها لأن الضرر وهو الشرط لقبولها لا يتحقق الا بعد نزع ملكية أملاك المدين وثبوت عدم وفاء ثمنها لدين جميع الدائنين ولذلك طلب المستأنف الحكم بعدم قبول هذه الدعوى واحتياطياً طلب ايصالها حتى ترفع دعوى نزع الملكية .

« وحيث ان الذي يستفاد من دفع المستأنف انه يجب على الدائن الذي يطلب الحكم بصورية

التصرف الصادر من المدين ان يثبت ان هذا التصرف المطعون فيه قد أوقع المدين في حالة اعسار ولذلك قال ان حالة المدين من جهة الاعسار لا تتبين الا بعد نزع ملكيته من جميع املاكه وانه ان وفي ثمنها بحقوق جميع دائنيه فلا يكون لهذه الدعوى محل .

« ومن حيث ان ما يذهب اليه المستأنف من وجوب قيام الدائن باثبات اعسار المدين قد يكون صحيحاً في الدعوى البوليسية اما في دعوى الصورية فليس الامر كذلك فانه يجوز للدائن ان يرفع الدعوى بطلب ابطال التصرف الصوري حتى ولو كان هذا التصرف لا يسبب اعسار المدين على اقتراض انه جدي وذلك لان الدائن في دعوى الصورية يطلب تقرير عدم وجود التصرف لان العين لم تخرج من ملكية المدين ان كان التصرف يباع أو ماشا كله ولأن ذمة المدين لم تشغل بالدين ان كان التصرف اقراراً بدين .

« وحيث لذلك تكون دعوى المستأنف عليه باعتبارها دائناً مقبولة والقول بانتظار نتيجة بيع أموال المدين حتى يتحقق شرط الضرر ارتكباناً على المادتين ١٤٣ و ٥٥٦ من القانون المدني لا سند له من القانون لأن هاتين المادتين خاصتان بالدعوى البوليسية اما دعوى الصورية فلم يرد لها في القانون نص وانما استنبطت أحكامها من الفقه وقضاء المحاكم ولهذا يتعين رفض هذا الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

(استئناف محمد أفندي أحمد الهلالى وحضر عنه الاستاذ عبد الوهاب بك محمد ضد عبد العزيز أحمد أفندي حموده الا عضو وحضر عنه الاستاذ عبد السلام بك فهمى محمد رقم ٧٣٦ سنة ٥١ ق رئاسة وعضوية حضرات أحمد نظيف بك وعلى حيدر حجازى بك واحد مختار بك مستشارين)

٢٧٧

١١ ديسمبر سنة ١٩٣٤

قوة الشيء المحكوم فيه . قرارات المجالس الحسبية . بالتصديق
على الحساب . طلب القاصر بعد بلوغه الحساب من
جديد . شرط قبوله .

المبدأ القانوني .

طبقاً للقواعد القانونية العامة لا يصح أن يقال بأنه ليس للقاصر بعد بلوغه سن الرشد أن يطالب الوصي بالحساب عن مدة وصايته اكتفاء بما قدمه من حساب للمجلس الحسبي لأن قرارات هذا المجلس في شأن التصديق على الحساب لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه لأنها لا تفصل في حقوقه إلا أنه إذا تبين أن الوصي كان يقدم الحساب للمجلس ويصدق على هذا الحساب منه فإنه إذا بلغ القاصر الرشد وكانت كشوف الحساب تحت يده فلا يقبل منه أن يطالب الوصي بتقديم حساب جديد مفصل ومؤيد بالمستندات لأن قرارات المجلس الحسبي بالتصديق على الحساب تعتبر قرينة على صحته فيكون على من يدعي بطلان هذا الحساب كلاً أو بعضاً أن يقيم الدليل على مدعاه .

المحكمة

« حيث أن المستأنفة تطلب الحكم بالزام المستأنف عليه بأن يقدم لها حساباً تفصيلياً عن مدة وصايته عليها من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٣٠ تاريخ بلوغها سن الرشد مستندة في ذلك إلى أن الوصي كان يتناول أجراً نظير قيامه بإدارة شؤونها فهو كالوكيل بأجر ملزم بتقديم الحساب وإلى المادة ٣٤ من المرسوم بقانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بترتيب المجالس الحسبية التي نصت

على أن كل دعوى للقاصر على وصيه تكون متعلقة بأمور الوصاية تسقط بمضي خمس سنوات من التاريخ الذي انتهت فيه الوصاية وقالت إن دعوى الحساب وهي دعوى متعلقة بأمور الوصاية لا يسقط الحق في إقامتها إلا بمضي خمس سنوات

« وحيث أن المستأنف عليه قال أنه كان

يقدم كشوف الحساب سنوياً إلى المجلس الحسبي وقد أصدر المجلس الحسبي قراراته بالتصديق عليها وأنه ليس للمستأنفة أن تطالبه من جديد بتقديم حساب آخر وإن كل ما لها أن تبين مطاعنها على الحساب الذي قدم للمجلس الحسبي مع بيان وجوه هذه المطاعن لأن قرارات المجلس الحسبي بالتصديق على الحساب تعتبر قرينة على صحته حتى يقيم من يدعي العكس الدليل على مدعاه

« وحيث أنه طبقاً للقواعد القانونية العامة

لا يصح أن يقال بأنه ليس للقاصر بعد بلوغ سن الرشد أن يطالب الوصي بالحساب عن مدة وصايته اكتفاء بما قدمه من حساب للمجلس الحسبي لأن قرارات هذا المجلس في شأن التصديق على الحساب لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه لأنها لا تفصل في خصومة إلا أنه إذا تبين أن الوصي كان يقدم الحساب للمجلس ويصدق على هذا الحساب منه فإنه إذا بلغ القاصر الرشد وكانت كشوف الحساب تحت يده فلا يقبل منه أن يطالب الوصي بتقديم حساب جديد مفصل ومؤيد بالمستندات لأن قرارات المجلس الحسبي بالتصديق على الحساب تعتبر قرينة على صحته فيكون على من يدعي بطلان هذا الحساب كلاً أو بعضاً أن يقيم الدليل على مدعاه

« ومن حيث أن الثابت في هذه الدعوى أن

المستأنفة قدمت صوراً رسمية من كشوف الحساب التي كان يقدمها المستأنف عليه للمجلس الحسبي وصدق عليها ولم تطعن طعناً جدياً على أي قلم من

المحكمة

«حيث ان المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف لأن الحكم المستأنف صدر من محكمة مصر الابتدائية وهي منعقدة بهيئة استئنافية في دعوى تزوير فرعية رفعت أمام تلك المحكمة فهو حكم نهائي غير قابل للاستئناف .

«وحيث ان المستأنف رد على هذا الدفع بأنه حصل خطأ في رفع دعوى التزوير أمام محكمة مصر الابتدائية وهي منعقدة بهيئة استئنافية وحصل خطأ آخر نتج عن الخطأ الأول بأن أصدرت المحكمة حكمها بهيئة استئنافية ويقول ان هذا الخطأ لا يغير من حقيقة الواقع وهي ان الدعوى دعوى تزوير فرعية رفعت أمام محكمة مصر الابتدائية وان الحكم الذي صدر فيها صدر بصفة ابتدائية وان المستأنف لا يحرم من حقه في الاستئناف بمجرد خطأ مادي كما ان هذا الخطأ لا يغير من القاعدة القانونية القاضية بضرورة نظر القضايا أمام درجتين وان العدول عن هذه القاعدة واعتبار الحكم الذي صدر نهائياً يخالف النظام العام .

«وحيث انه لانزاع بين طرفي الخصوم وثابت أيضاً من الأوراق ان الحكم المستأنف صدر في دعوى تزوير فرعية رفعت أمام المحكمة الابتدائية وهي منعقدة بهيئة استئنافية وصدر منها هذا الحكم وهي بهذه الصفة .

«وحيث انه من المقرر قانوناً ان دعوى التزوير الفرعية تكون دائماً تابعة لدعوى أصلية قائمة وهي من طرق الدفاع التي يرد بها على طلبات الخصم في الدعوى الأصلية ولذلك فانه يجوز رفعها في أي حالة عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام الاستئناف ومن أجل هذا فهي تتبع الدعوى الأصلية وجوداً وعدماً وتتبعها في الاختصاص المركزي أو النوعي وفي الاستئناف فإذا كانت

أقلام الحساب كما أن طعننا على النفقة لم تدعمه بأي دليل وقصرت طلبها على الزامه بتقديم الحساب من جديد فلذلك لا ترى المحكمة لما سبق يباه أنها محقة في هذا الطلب ولذا يتعين رفض استئنافها وتأييد الحكم المستأنف مع الزامها بالمصاريف .

(استئناف الست نظيره ماتم زكي المرقى وحضر عنها الاستاذ محمد رمي ضد فضيلة الشيخ عبد الفتاح المرقى وحضر عنه الاستاذ حامد البدي رقم ٥٩٠ سنة ٥١ ق بالهيئة السابقة)

٢٧٨

١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤

استئناف - دعوى تزوير فرعية - تابعة للدعوى الأصلية .
مقدمة أمام المحكمة الأهلية بهيئة استئنافية . الحكم الصادر فيها نهائي .

المبدأ القانوني

من المقرر قانوناً أن دعوى التزوير الفرعية تكون دائماً تابعة لدعوى أصلية قائمة وهي من طرق الدفاع التي يرد بها على طلبات الخصم في الدعوى الأصلية ولهذا فانه يجوز رفعها في أي حالة عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام الاستئناف . وهي تتبع في ذلك الدعوى الأصلية وجوداً وعدماً . كما تتبعها في الاختصاص المركزي أو النوعي . وفي الاستئناف أيضاً . فإذا كانت الدعوى الموضوعية مرفوعة أمام المحكمة وهي منعقدة بهيئة استئنافية فالحكم الذي يصدر في دعوى التزوير يكون حكماً نهائياً تابعاً للحكم في الدعوى الأصلية .

الدعوى الموضوعية مرفوعة أمام المحكمة وهي منعقدة بهيئة استئنافية فلا شك ان الحكم الذي يصدر في دعوى التزوير يكون حكماً نهائياً تبعاً للحكم في الدعوى الأصلية لأن الأحكام القابلة للاستئناف هي التي تصدر من محكمة أول درجة. ولا صحة لما يزعمه وكيل المستأنف من وجود خطأ في رفع دعوى التزوير أمام المحكمة الابتدائية وهي منعقدة بهيئة استئنافية وفي صدور حكم فيها بهذه الصفة حيث لا يوجد أى خطأ في هذا الطريق لأن طبيعة الحال تقتضى ذلك وما من سبيل لرفع دعوى التزوير الفرعية مباشرة أمام المحكمة الابتدائية بصفة أول درجة كما يزعم وكيل المستأنف مع وجود دعوى الموضوع أمام المحكمة الابتدائية المنعقدة بصفة ثانية درجة لأن هذا يناقض طبيعة دعوى التزوير الفرعية كما سبق بيانه وما يرتكن عليه وكيل المستأنف في مذكرته من مباحث هو خارج عن موضوع هذه الدعوى ولذلك يتعين قبول الدفع الفرعى وعدم جواز الاستئناف

(استئناف القمص جرجس بسطور وسو حضر عنه الاستاذ حكيم بقطر ضد فهمى افندى رزق وحضر عنه الاستاذ منير ملكية رقم ٧٨٢ سنة ٥١ هـ رئاسة وعضوية حضرات مصطفى حنفى بك واحمد مختار بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

٢٧٩

١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤

ملكية . مالك . اهمال في الصيانة . تعويض

المبدأ القانونى

إهمال المالك في تعهد حائط منزله وإصلاحه وعدم تقويته أو إزالته طبقاً لواجب الصيانة يجعل المالك مسؤولاً طبقاً لنص المادتين ١٥١ و ١٥٢ مدنى بسبب هذا الإهمال إذا جاء شخص فنام بجوار الجدار فسقط عليه فمات ولا يعتبر نومه تحت الحائط خطأ من جهته ولا يرفع عن المالك مسؤوليته .

المحكمة

« حيث ان المستأنفين طلبوا في صحيفة دعواهما الحكم لها بمبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض » وحيث ان المستأنفين يستندان في دعواهما على اهمال وزارة الأوقاف لعدم هدمها أو تقويتها حائطاً قديماً ملكها سقط على مورث المستأنفين المرحوم سيد محمد كريم فقتله

« وحيث ان المستأنف ضدها دفعت الدعوى بأنها غير مسئولة عما حدث لمورث المدعين لأنه هو الذى نام بجوار الحائط فان تكن سقطت عليه وأماتته فهو الذى تقدم بنفسه اليها (لهذا الخطر) » وحيث انه تبين من الاطلاع على المحضر

نمرة ٢٠٢ عوارض سنة ١٩٢٩ الخليفة ان المرحوم سيد محمد كريم مورث المدعين توفى بسبب سقوط حائط عليه في ١٩ يونيه سنة ١٩٢٩ بدائرة قسم الخليفة وان الحائط ملك المدعى عليها كما تبين من استجواب مهندس التنظيم احمد افندى العفنى ان الحائط كان قديماً جداً وأنه كان يجب إزالته وان سبب سقوط الحائط هو قدمه وتكون المدعى عليها مسئولة طبقاً لنص المادتين ١٥٢ و ١٥١ من القانون المدنى وذلك بسبب عمارها السليبي وهو عدم تعهدا للحائط المتساقط وعدم تقويته أو إزالته طبقاً لواجب الصيانة الواقع على عاتق المالك » وحيث ان نوم مورث المطالبين بالتعويض تحت

الحائط لا يعد خطأ من جهته ولا يرفع عن الوزارة مسؤوليتها الناشئة عن عدم تعهدا للحائط وأصلاحه » وحيث ان مورث المدعين هو والد الأول

وزوج الثانية ووالد المشمولين بوصايتها وأنه قد أصاب الصغار والزوجة ضرراً مادى إذ كان عائلهم كما أصابهم مع الأول ضرراً أدبى هو ما يحسونه من الألم بفقد أبيهم والمحكمة تقدر ذلك بمبلغ المائة جنيه فقط (استئناف احمد محمد كريم وآخو وحضر عنهما الاستاذ

رافع محمد ضد وزارة الأوقاف رقم ٩٢١ — ١٠٦٠ سنة ٥١ رئاسة وعضوية حضرات محمود سامى بك وكيل المحكمة وعلى زكى العرابى بك وحسن زكى محمد بك مستشارين)

٢٨٠

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤

اعلان. اعلان إلى وكيل الخصم . امتناعه عن الاستلام .
أو ادعائه بزوال وكالته . حصول الاعلان لشيخ البلد .
ضجة الاعلان .

المبدأ القانوني

أصبح من القضاء الثابت أن امتناع الوكيل الأصلي صاحب المحل المعين في اعلان افتتاح الدعوى عن استلام الاعلان امتناع في غير محله وان اعلان الأوراق بعد ذلك الامتناع لشيخ البلد هو إعلان قانوني تترتب عليه كل النتائج القانونية ومنها سريان مواعيد الاستئناف (راجع في ذلك الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٢٢ مجلة المحاماة السنة الثالثة ص ٢٧) والحكمة في ذلك ظاهرة وهي ان عزل الوكيل لا يسرى على الغير إلا من يوم اعلانه به ولأن الوكيل بالرغم من عزله ملزم بالقيام بجميع الأمور المستعجلة التي يخشى فيها على مصلحة موكله فلا يحق له أن يمتنع عن استلام اعلان الحكم لشيخ البلد صحيحاً طبقاً لنص المادة ٧ مرافعات .

المحكمة

« من حيث ان الحاضر عن المستأنف عليهن دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد وتدرد على ذلك وكيل المستأنف بما جاء بمذكرته

« وحيث انه تبين من الصورة التنفيذية التي قدمها الحاضر عن المستأنف عليهن انها أعلنت بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ للمستأنف في مكتب حضرة المحامي محمد افندي سطوحى الذى كان متدبياً عنه بقرار لجنة المعافاة أمام محكمة أول درجة وأن

وكيل المكتب رفض استلام الصورة لأن صفة حضرة المحامي زالت عنه بصور الحكم في القضية فأعلنه المحضر إلى شيخ البلد

« وحيث انه قد أصبح من القضاء الثابت ان امتناع الوكيل الأصلي صاحب المحل المعين في اعلان افتتاح الدعوى عن استلام الاعلان امتناع في غير محله وان اعلان الأوراق بعد ذلك الامتناع لشيخ البلد هو إعلان قانوني تترتب عليه كل النتائج القانونية ومنها سريان مواعيد الاستئناف (راجع في ذلك الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٢٢ مجلة المحاماة السنة الثالثة ص ٢٧) والحكمة في ذلك ظاهرة وهي ان عزل الوكيل لا يسرى على الغير إلا من يوم اعلانه به ولأن الوكيل بالرغم من عزله ملزم بالقيام بجميع الأمور المستعجلة التي يخشى فيها على مصلحة موكله فلا يحق له أن يمتنع عن استلام اعلان الحكم لشيخ البلد صحيحاً طبقاً لنص المادة ٧ مرافعات

« وحيث ان ما يصح في حق الوكيل عند عزله يصح طبعاً عند ادعائه بزوال صفته لان الغير لا يعلم ولأن المحامي المنتدب مكلف بالقيام بهذا العمل حرصاً على مصلحة موكله

« وحيث انه متى تقرر ذلك يتعين البحث في المواعيد وقد تبين ان اعلان الحكم اعلاناً قانونياً تم بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ والاستئناف لم يرفع إلا بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٣٤ فيكون قد مضى أكثر من ستين يوماً ويكون الاستئناف جاء بعد الميعاد القانوني .

(استئناف انقلاب يوسف افندي عبيد ومنتدب عنه الاستاذ امين برسوم ضد لويزه يعقوب وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عزوز اسكندر رقم ٧٤١ سنة ٥١ قـ رئاسة وعضوية حضرات احد نظيف بك وعلي حيدر حجازى بك واحد مختار بك مستشارين)

القضية المستعجلة

٢٨١

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤

اشكال فى التنفيذ - موعده ، قبل نهاية التنفيذ ، تمام التنفيذ

جواز رفع دعوى عادية

المبدأ القانونى

يجب أن يقدم الاشكال فى التنفيذ قبل تمامه إلا أن ذلك لا يعنى أنه اذا فات على المتضرر من التنفيذ الاستشكال فيه امتنعت عليه الدعوى العادية إذا توافر فيها سبب الاستعجال المبرر لاختصاص قاضى الأمور المستعجلة عموماً . كأن يكون التنفيذ قد وقع على غير مدين أصلاً أو بسند غير تنفيذى أو ما إلى ذلك من الأسباب التى تبطل التنفيذ بطلاناً جوهرياً لا يحتمل جدلاً

ولا يرد على ذلك أن الدعوى هى عود للاشكال وتحايل على عدم توافر أركانها وأسبابه فهما مختلفان من حيث عناصرهما والآثار القانونية التى تترتب على كل منهما - أولاً - فالاشكال فى التنفيذ مستعجل بطبيعته لا حاجة فيه لإثبات سبب الاستعجال استقلالاً فهو مفروض فيه وأساس هذا الفرض هو المحافظة على القوة التنفيذية للحكم أو الورقة التنفيذية التى يعترض الاشكال تنفيذها طبقاً للقاعدة العامة Provision est due aux titres وبذلك يختص قاضى الأمور

المستعجلة بالفصل فى الاشكالات عموماً . أما الدعوى العادية فيجب أن يثبت فيها سبب الاستعجال كركن مستقل . والايمس الفصل فيها موضوع الحق بين الطرفين وبمعنى آخر يجب أن تتوافر فيها أسباب اختصاص قاضى الأمور المستعجلة عموماً - ثانياً - إن الاشكال موقوف للتنفيذ بمجرد رفعه حتى يقضى فى موضوعه بالايقاف أو الاستمرار فى التنفيذ . أما الدعوى العادية فليس لها هذا الأثر .

المحكمة

« حيث ان الست إحسان رفعت دعوى إلى هذه المحكمة طلبت فيها وضع أعيان وقف الست شمس نور هانم المشمول بنظر الست رنج كل والذى تستحق كل الاستحقاق فيه تحت الحراسة القضائية وسندها فى ذلك أنها ورثت عن مورثها المرحوم يوسف بك ثابت ٦٨٠ ملياً و ٦٣٣٧ جنياً يدين به الست رنج وآخرين متضامين - وان كل ما حاولته من إجراءات التنفيذ على المعارضة « الست رنج كل » لم تشر - ولم تحضر المعارضة فى الدعوى فقضت المحكمة بإقامة حسين افندى الجزمى مرشح الست إحسان - حارساً على أعيان الوقف لإدارتها وسداد دين الست إحسان من صافى ريعها فعارضت المعارضة فى الحكم بهذه الدعوى - وسندها فى المعارضة أنها لا تمثل جهة الوقف لأن صفة النظارة عليه قد زالت عنها إلى إبراهيم بك حلى . وقد تدخل هذا خصماً فى الدعوى قبلته المحكمة ورفع إبراهيم بك حلى دعوى أخرى ضد الست رنج كل والست إحسان هانم حلى طالباً فيها إيقاف تنفيذ الحكم القاضى بالحراسة وإلغاء الاجراءات التى وقعت تنفيذاً له - وقد

تدرجت الدعوى ان في الجلسات معا . ودفعت الست
إحسان دعوى المعارضة بعدم قبولها وقضى برفض
الدفع بقبول المعارضة . ودفعت دعوى إيقاف التنفيذ
بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لتمام التنفيذ فعلا .

« وحيث ان الدعويين في حقيقةهما دعوى واحدة
فالمعارضة تعرض لفصل المحكمة أمر الحراسة
بأكملها - وقد تدخل فيها إبراهيم حلمي خصما لينع
صدور حكم يضربه باعتباره ممثلا للوقف - وبذلك
تجب المعارضة - على هذا الوجه - الدعوى الأخرى
فاما أن يقضى فيها بإلغاء الحراسة فتزول الحاجة
لإيقاف تنفيذ الحكم كلية - وإما لا ترى المحكمة
القضاء بذلك فتقوم لديها دعوى الخصم الثالث .
وهي في ذاتها توجب دعواه الأخرى التي رفعها
استقلالاً

« وحيث ان المحكمة ترى لذلك ان تضم الدعويين
لبعضهما ليصدر فيها حكم واحد - الا ان هذا التضم
يفترض ان تدخل دعوى إبراهيم حلمي في اختصاص
المحكمة - والست احسان قد دفعتهما بعدم الاختصاص
لذا ترى المحكمة ان تبحث هذا الدفع فيما يلي :

اولا عن عدم الاختصاص

« وحيث ان وجه هذا الدفع ان حكم الحراسة
قد تنفذ باستلام الحارس أعيان الوقف - وبذلك
انقطع السبيل على الاستشكال فيه وهو قول حق
لاشبهة فيه فالاشكال في التنفيذ يجب ان يكون
قبل تمامه . إلا ان ذلك لا يعنى أنه اذا فات على
المتضرر من التنفيذ الاستشكال امتنع عليه الدعوى
العادية إذا توافر فيها سبب الاستعجال المبرر
لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة عموما . كأن
يكون التنفيذ قد وقع على غير مدين أصلا أو بغير
سند تنفيذي أو ما الى ذلك من الأسباب التي تبطل
بطلاناً جوهرياً لا يحتمل جدلاً

« وحيث انه لا يرد على ذلك ان الدعوى هي

عود للاشكال وتحايل على عدم توافر اركانها وأسبابه
فيها مختلفان من حيث عناصرهما والآثار القانونية
التي تترتب على كل منهما - اولا - فالاشكال في التنفيذ
مستعجل بطبيعته - لاحاجة فيه لإثبات سبب
الاستعجال استقلالاً فهو مفروض فيه وأساس
هذا الفرض هو المحافظة على القوة التنفيذية للحكم
أو الورقة التنفيذية التي تعترض الاشكال تنفيذها .
طبقاً للقاعدة القائلة

Provisions est due aux titres

وبذلك يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل
في الاشكالات عموماً اما الدعوى العادية فيجب
ان يثبت فيها سبب الاستعجال كركن مستقل -
والا يمس الفصل فيها موضوع الحق بين الطرفين -
وبمعنى آخر يجب ان تتوافر فيها أسباب اختصاص
قاضي الأمور المستعجلة عموماً - ثانياً - ان الاشكال
موقف للتنفيذ بمجرد رفعه حتى يقضى في موضوعه
بالإيقاف أو الاستمرار في التنفيذ . اما الدعوى
العادية فليس لها هذا الأثر

« وحيث ان المحكمة تقبل الدعوى على هذا
التكييف وتعرف أسباب اختصاصها بنظرها فيما يلي :

« وحيث انه لاشبهة في أن إبراهيم بك حلمي
هو ناظر الوقف صاحب الصفة في التحدث عليه
فذلك ثابت من قرار النظر الصادر في سنة ١٩٢٦
وأن الست احسان تعلم ذلك فلف الدعوى مليء
بالأوراق التي تعاملت بها معه بهذه الصفة لحكم
الحراسة صدر اذن على غير خصم فلا يجوز حججه
قبل الناظر . ولا يرد على ذلك أن صفة النظارة لم
تزل عن الست رنج كل - فنظارتها اسمية لأن
إبراهيم حلمي ناظر مفرد في الادارة فلا تستطيع
أن تأتي عملاً من أعمالها ولا أن تضع يدها على
عين من أعيان الوقف - والحراسة اجراء يتناول
الإدارة نفسها ويغل وضع اليد . فالخصم الأول
وبالذات فيها هو الناظر صاحب الادارة

«وحيث ان مجرد ذلك كاف لتوفر سبب الاستعجال في الدعوى . فقد حصل التنفيذ على غير خصم أصلا وبغير سند يحوز قوة التنفيذ قبله . وحكمه في ذلك حكم أى مدين تنفذ عليه حكم غير موجه اليه أو وفاء لدين لأصل له اطلاقا . فان التنفيذ يقع باطلا ويختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم باعتباره غير موجود

» وحيث مع ذلك فان في الاستمرار في وضع يد الحارس على اعيان الوقف والتصرف في ادارتها سبب للاستعجال في هذه الدعوى

«وحيث انه لذلك يتعين الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر دعوى ابراهيم بك حلى . » وحيث ان المحكمة ترى ضم هذه الدعوى لدعوى المعارضة وتناولها يبحث واحد فيما يلى :

ثانيا - عن الموضوع

«حيث مثار البحث في الدعوى وموضع الفصل فيها ليس في توافر أسباب الحراسة وعدمه فحل ذلك أن تكون الدعوى قد وجهت ابتداء إلى الخصم الصحيح فيها . فاذا لم تكن كذلك فلن يتناول البحث الا قبولها وحجية الحكم قبل المعارضة الست رنج كل و ابراهيم بك حلى الخصم الصحيح صاحب اليد على الاعيان موضع الحراسة .

«وحيث ان هذا البحث بالذات هو سبب المعارضة وسند ابراهيم بك حلى في دعوى بطلان تنفيذ حكم الحراسة

«وحيث انه لاشبهة في أن صفة النظارة قد زالت عن الست رنج كل وبذلك صدر الحكم المعارض فيه على غير خصم - ولذلك فقد أصبح واجب الالغاء ولاشبهة أيضا في انه لا يتعدى الى ابراهيم بك حلى لانه لم يصدر في وجهه . ولذلك يصبح تنفيذه على اعيان الوقف باطلا بطلانا لا جدل فيه

» وحيث انه لا يرد على ذلك ان تدخل ابراهيم

بك حلى في المعارضة يزيل ما شاب الحكم من بطلان فهو قول غير مفهوم - أولا - لأن المعارضة انما تعيد القضية الى حالتها الأولى مع بقاء الحكم الغيابي قائما فلا يتعدى الفصل فيها تأييده أو الغاء أو تعديله على الأقل - فهو فصل في الدعوى بشكلها الأول - ثانيا - لأن أسباب البطلان لا تسقط في المعارضة بحضور المعارض بل يجوز التمسك بها فيها مع ان ذلك لا يجوز في الدعوى ابتداء تطبيقا للمادة ١٣٨ مرافعات - ثالثا - لأن تدخل ابراهيم بك حلى في الدعوى لا يعنى انه قبلها . والمعارض ضدها «احسان حلى» لم توجهها له حتى في المعارضة - ان جاز ذلك أصلا - انما تدخل ليدفع الحكم فيها وهو في الوقت ذاته رافع دعوى أخرى يطلب بطلان كل ما ترتب على الحكم من آثار مادية لأنه اجنبى عن الخصومة التى فصل فيها

« وحيث ان ابلغ ما يدل على فساد القول بالعكس ان كل ما تستطيعه المعارض ضدها بفرض التسليم بتوافر أسباب الحراسة موضوعا - هو ان تطلب تأييد الحكم المعارض فيه - وهو صادر ضد الست رنج كل . وهى تطعن فيه طعنا له سند صحيح لأنها ليست ذات صفة تمثل بها جهة الوقف

«وحيث - مع ذلك - فان الدعوى من ناحية المعارض ضدها نفسها - وبغض النظر عن صفة من وجهها اليه سواء كان الست رنج كل أو الناظر تحمل في طبيعتها أسباب القضاء عليها فهى تفقد أهم أركانها وهو الخطر لاشئ - الا لأن الحراسة لا تجوز من دائن المستحق في الوقف الا اذا ثبت ان اجراءات التنفيذ العادية قد ظلت معطلة بمطل الناظر وفعله - والمعارض ضدها لم تنفذ على ريع الوقف إطلاقا بل قد مضى على آخر تنفيذ اتخذته مورثها على منقولات المعارضة المنزلية سبعة سنوات لم تحرك فيها ساكنا باجراء من اجراءات التنفيذ على ريع (٦ - ٢)

المبادئ القانونية

١ - يشترط لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة للنظر في قضايا طرد المستأجر لانتهاج التعاقب طبقاً لنص المادة ٢٨ مرافعات توافر شرطين - الأول - الاستعجال - الثاني - عدم المساس بالموضوع

٢ - الاستعجال يكون في هذه الحالة اذا مالحق الخطر حق المؤجر في الانتفاع بالعين المؤجرة عن المدة اللاحقة للانتهاج وكان في ترك المستأجر متفعماً بالعين عقب ذلك اضراراً بالمؤجر وحقوقه عليها ومسؤوليته قبل الغير . أما عدم المساس بالموضوع فمعناه عدم الفصل في المنازعات الجديدة التي تقوم بشأن التأجير ومدته وانتهائه من عدمه وتاريخ هذا الانتهاج . أما الصعوبات الأخرى التي يقيمها المستأجر في سبيل دعوى المؤجر بالاخلاء ولا تلبس ثوباً صحيحاً من الجد فلا تقف حجر عثرة في سبيل الاختصاص والحكم بالطرد بل يدخل في ولاية القاضي المذكور تذليلها والفصل فيها

٣ - لا يشترط في المنازعات المتعلقة بالموضوع أن يكون تم الاتفاق بشأنها وبخصوص الشروط المنهية لها بين الطرفين بل يكفي لاعتبارها مانعة من الاختصاص . أن تكون جديدة أي ظاهرها الجد والأساس الصحيح . حتى ولو كانت متعلقة أو مصحوبة بشروط معينة لم تعرف بعد وعلى ذلك فالنزاع بين الطرفين جدياً بخصوص تاريخ انتهاء التعاقد وعدم اتفاقهم على ميعاد معين له يكفي لمنع الولاية وكذلك الحال اذا كانت هناك محادثات

الوقف يميز غل يد الناظر ويسبق الحراسة ومضى كل هذه المدة يزيل عن الحراسة كل معنى للخطر بداهة « وحيث ان المحكمة لا تعنى بعد ذلك بما تأخذه المعارض ضدها على ادارة الناظر وما توجه لها من طعون فليس نوع الادارة هو سند الحراسة لان المعارض ضدها ليست مستحقة للريع تريد التحفظ عليه من ادارة سيئة . انما هي دائنة سبب الحراسة لديها هو اتخاذ اجراء يكفل لها وفاء دينها بدلا من اجراءات التنفيذ العادية فالشرط الأول وبالذات لقبول الحراسة ان تثبت الاجراءات التي اتخذتها ومقدار ما يسأل عنه الناظر في عدم إتمامها والمعارض ضدها لم تتخذ اجراءات اطلاقاً ولعل السبب في ذلك انها اتفقت مع المعارض على استيفاء دينها من اجرة منزل لها مؤجر للمفوضية الافغانية كما ثبت في جلسة المرافعة الأخيرة

« وحيث انه لذلك يتعين الغاء الحكم ورفض الدعوى وفي هذا معنى الفصل في دعوى ابراهيم بك حلي المنظمة بداهة

(قضية معارضة الست ونج كل هاتم ضد الست احسان هاتم حلي وحضر عنها الاستاذ محمد نيه الطرابلسي رقم ٧٦٣ سنة ١٩٣٤ رئاسة حضرة القاضي محمد علي وشدي)

٢٨٢

محكمة مصر السكليه الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

٢٣ مارس سنة ١٩٣٥

١ - اجارة - انتهاجا - طرد المستأجر - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة - وجوب توفر الاستعجال -

وعدم المساس بالموضوع

٢ - الاستعجال : معناه الخطر على حق المؤجر - عدم المساس بالموضوع : معناه عدم الفصل في المنازعات الجديدة القائمة

٣ - منازعة جديدة - حول ميعاد انتهاء الاجارة - محادثات

بقصد التجديد - منازعة جديدة - تمنع اختصاص

قاضي الأمور المستعجلة

ومكالمات جدية بين الطرفين بخصوص امتداد الاجارة أو تحديدها سواء عاقت على شروط معينة أو كانت منجزة . وليس للقاضي المستعجل البحث في هذه الحالة الأخيرة فيما إذا كان حصل الوفاء بكل أو بعض الشروط من عدمه لخروج ذلك عن وظيفته ولاختصاص قاضي الموضوع وحده بها . ويكفيه فقط ثبوت المحادثات أمامه .

المحكمة

« من حيث ان وقائع الدعوى تتحصل في ان المدعى عليه استأجر من المدعية قطعة أرض بساحل أثر النبي بموجب عقد إيجار رقم ٢٥ / ١١ / ١٩٢٤ لمدة عشر سنوات ابتدىء من ١٢ يناير سنة ١٩٢٥ الى ١١ يناير سنة ١٩٣٥ بأيجار سنوى قدره ٥٠٠ مليم و ٤٩٤ جنيتها لغرض تخزين البلح عليها واتفق في العقد على التزام المدعى عليه بأقامة مباني معينة بمواصفات وأوضاع خاصة لذلك وأنها تصبح ملكا للمدعية في نهاية مدة الايجار وفي أثناء الايجار حصل نزاع بين الطرفين بخصوص نقل المدعية لسوق البلح من المكان الموجود به المحل المؤجر الى آخره مما نشأ عنه ضرر بالمدعى عليه صحبه مكالمات ومكاتبات بين الطرفين عن امتداد مدة التأجير عقب انتهائها . وبخصوص الايجار عن المدة الجديدة تعويضاً للمدعى عليه عن الخسارة التي لحقت به بفعل المدعية لم تنته الى الآن الى حل معين مما جعل المدعى عليه يرفع على المدعية امام محكمة مصر دعوى تقيدت بمرمرة ١٨٦ سنة ١٩٣٥ باعلان رقم ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٤ يطالبها فيه بمبلغ ٤٣٢٠ جنيتها بصفة تعويض قيمة ما تحمله من خسارة بسبب المصاريف التي انفقها على المباني والأشياء الأخرى وما ضاع عليه من المكسب بسبب نقل السوق فلما رأت

ذلك المدعية اندرته - بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ باخلاء الأرض المؤجره في نهاية الايجار ثم رفعت الدعوى الحالية بعد مرور أكثر من شهرين على تاريخ انتهاء الاجارة فدفع الحاضر عن المدعى عليه بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى لمساس الفصل فيها بالموضوع أو أصل الحق لوجود محادثات بين الطرفين قبل انتهاء التعاقد بشأن امتداد مدة الايجار والشروط الواجب توافرها في الاجارة الجديدة وحصول نزاع في موضوع التأجير وعدم وفاء المدعية بالتزاماتها فيه امام محكمة الموضوع وارتكن في اثبات دفاعه الى - أولاً - جملة خطابات وإنذارات ورسائل برقية متبادلة بين الطرفين تفيد في مجموعها قيام نزاع بينهما بخصوص نقل سوق البلح من المكان الذي كان معدا له ويطلب المدعى عليه تعويضاً عن ذلك وموافقة المدعية مبدئياً على امتداد التأجير في مقابل ذلك لمدة خمس سنوات أخرى بشروط معينة محل أخذ ورد بين الطرفين (يراجع الخطاب الصادر من المدعية بتاريخ ٢٣ / ١١ / ١٩٣٢ المقدم بحافظة المدعى تحت نمرة ١٤ حافظة وصور الرسائل البرقية المرسلة منه رداعلى ذلك) - ثانياً - أوراق القضية المدنية نمرة ١٨٦ سنة ١٩٣٥ - يرد على ذلك الحاضر عن المدعية بأن الخطاب المذكور لا يفيد الموافقة على امتداد التأجير أو تجديده وإنما يرمى الى المطالبة بالايجار فقط .

« ومن حيث ان مدار البحث في الدفع يدور حول أمرين - الأول - الشروط الواجب توافرها في قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بطرد المستأجر عند انتهاء مدة الايجار - الثاني - تأثير المكالمات والمخاطبات التي تبودلت بين الطرفين عن الموضوع . » ومن حيث انه بالنسبة للأمر الأول فيشترط لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة للنظر في قضايا طرد المستأجر لانتهاء التعاقد طبقاً لنص المادة ٢٨

مرافعات توافر شرطين . - الأول الاستعجال
- الثاني - عدم المساس بالموضوع . والاستعجال
يكون في هذه الحالة اذا مالحق الخطر حق المؤجر في
الانتفاع بالعين المؤجرة عن المدة اللاحقة لانتهاء
وكان ، في ترك المستأجر منتفعا بالعين المؤجرة
عقب ذلك اضرار بالمؤجر وبحقوقه عليها ومسئوليته
قبل الغير . اما عدم المساس بالموضوع فمعناه عدم الفصل
في المنازعات الجديدة التي تقوم بشأن التأجير .
ومدته وانتهائه من عدمه وتاريخ هذا الانتهاء اما
الصعوبات الأخرى التي يقيمها المستأجر في سبيل
دعوى المؤجر بالاخلاء ولا تلبس ثوبا صحيحا
من الجد فلا تقف حجر عثرة في الاختصاص
والحكم بالطرد بل يدخل في ولاية القاضي المذكور
تذليلها والفصل فيها . وأن سوء نية الاخصام
وتدليسهم لا يمكن أن تكون حائلا للقضاء في
إحقاق الحق وتوزيع العدالة بين الناس وتطبيق
القانون على وجه الصحيح .

« ومن حيث انه لا يشترط في المنازعات
المتعلقة بالموضوع ان يكون تم الاتفاق بشأنها
وبخصوص الشروط المنهية لها بين الطرفين بل يكفي
لاعتبارها مانعة من الاختصاص ان تكون جدية
أي ظاهرها الجسد والاساس الصحيح حتى ولو
كانت معلقة أو مضحوبة بشروط معينة لم توف
بعد وعلى ذلك فالنزاع بين الطرفين جديا بخصوص
تاريخ انتهاء التعاقد وعدم اتفاقهم على ميعاد معين
له يكفي لمنع الولاية وكذلك الحال اذا كانت
هناك محادثات ومكالمات جدية بين الطرفين
بخصوص امتداد الاجارة أو تجديدها سواء علقت
على شروط معينة أو دانت منجزة وليس للقاضي
المذكور البحث في هذه الحالة الأخيرة فيما اذا كان
حصل الوفاء بكل أو بعض الشروط من عدمه لخروج
ذلك عن وظيفته واختصاص قاضي الموضوع
وحدها ويكفيه فقط ثبوت وجود المحادثات أمامه

(يراجع في ذلك مارنيك جزء ثاني على القضاء
المستعجل بند ٣٣٢ نبذة ٧٧ فقره أخيرة وتقول
« Spécialement l'orsqu'il resulte
des circonstances de la cause que
le locataire dont l'expulsion est
demandée avait, avant l'expiration
de son bail, engagé des pourpar-
lers pour obtenir la prolongation
et avait reçu du bailleur une
lettre par laquelle celui-ci se
déclarait disposé à consentir à
un entretien ultérieur, c'est à
bon droit que le juge des référés,
qui n'a pas compétence pour
rechercher si les pourparlers
engagés par le locataire ont abouti
à une convention ferme de renou-
vellement du bail, refuse d'or-
donner l'expulsion du locataire. »

« ومن حيث ان الثابت من الوقائع المتقدمة
انه دارت حقيقة محادثات ومكاتبات بين المدعية
والمدعى عليه قبل انتهاء مدة الايجار بخصوص امتداد
المدة والفئة الخاصة بذلك وذلك تعويضا للمدعى
عليه عما لحق به من نقل السوق وأن هذه المكالمات
شملت اقترحات بين الطرفين ورد ذكرها في خطاب
أرسلته المدعية إلى المدعى عليه في ٢٢/١١/١٩٣٣
وفي رسائل برقية أرسلها لها الأخير بعد ذلك لا يدخل
في اختصاص هذه المحكمة بحثها ومعرفة مقدار درجة
التجاذب التي وصلت اليها من عدمه .

« ومن حيث ولو ان الظاهر من رفع المدعى عليه
دعوى التعويض في نوفمبر سنة ١٩٣٤ ثم اذار المدعية
له في ديسمبر سنة ١٩٣٤ بعدم تجديد التعاقد ان
الطرفين لم يتهيا الى حل موقف من المفاوضات التي
دارت بينهما الا ان ذلك لا يؤثر بالفعل على
وجود المكالمات المذكورة بخصوص التجديد
ومدته وأنها استمرت بينهما وبين المالسة مدة

على حق ويتعين قبوله والقضاء بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى

Il ne suffit pas que le juge des Référés constate chez le défendeur l'inexistence d'un titre justifiant l'occupation pour qu'il ait compétence aux fins d'ordonner son expulsion s'il n'existe une raison d'urgence, condition primordiale de la compétence du juge des Référés.

(قضية مصلحة التجارة والصناعة ضد احمد أفندي مصطفى - ليلان رقم ٥٧٣ سنة ١٩٣٥ - رئاسة حضرة القاضي محمد على راتب)

٢٨٣

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

أول إبريل سنة ١٩٣٥

حكم غيبي : محضر عدم وجود . متى يعتبر عملا من أعمال

التنفيذ المانعة من سقوط الحكم

المبدأ القانوني

يشترط في محضر عدم الوجود لاعتباره عملا من أعمال التنفيذ المانعة من سقوط الحكم الغيابي لمضي الستة شهور . أولا - أن يحصل التنفيذ في محل المدين الحقيقي أو القانوني إن كان له أكثر من محل واحد فاذا حصل في محل يتردد عليه المدين بصفة مؤقتة للزيارة فقط أو في مكان كان يقيم فيه المدين أولا ثم بارحه الى آخر فلا يمكن اعتباره وتقدير ما نتج عنه كعمل تنفيذي مانع للسقوط . ثانيا - أن لا يكون لدى المدين المطالب الحجز التنفيذي على منقولاته منقولات يمكن الحجز عليها . ثالثا - أن يعلن المدين المحجوز عليه بصفة

طويلة والتي تحوط بالشك نية المتعاقدين نحو تجديد العقد من عدمه والمدة التي يتجدد لها وقعة الايجار في هذه المدة الا من المنوط تفسيره والفصل فيه بقاضي الموضوع وحده لا هذه المحكمة (يراجع في ذلك حكم محكمة الاستئناف المختلطة ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ محاماه رقم ٣٠٩ - ٦٢١ السنة العاشرة)

« ومن حيث انه بما يؤكد هذا الشك أيضا تأخير المدعية في رفع هذا الدعوى وعدم رفعها عقب انتهاء الايجار مباشرة وتركها المدعى عليه ينتفع بالعين المؤجرة شهرين عقب ذلك ثم اختصاصه بعد ذلك في القضية بما يشعر بالرغبة في تجديد وتأكيده المكالمات السابقة على انتهاء الايجار والتي حصلت في اثناء قيامه .

« ومن حيث فضلا عن ذلك فلا استعجال غير متوافر في الدعوى إذ لم يتضح من وقائعها وجود خطر على حقوق المدعية على العين المؤجرة من ترك المدعى عليه منتفعا بالعين المؤجرة عقب انتهاء مدة الايجار وأن في اشغاله لها ضرر مؤكد بأموالها وحقوقها او انها أجرتها لخلافه وفي تأخير تسليمها مسؤولية عليها بل ظاهر منها وبفعل نفس المدعية من التأخير شهرين في رفع الدعوى عكس ذلك . (يراجع في ذلك حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ومنشور في الجازيت المختلطة عدد يولييه سنة ١٩٣٤ رقم ٢٨٥ ص ٣٠٩ نبذة ٣٥٥ وقضى بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر دعوى شخص مرخص له بأشغال قطعة من الطريق العام مدة طويلة لجرد انتهاء الترخيص مع عدم وجود سبب الاستعجال الذي هو شرط أساسي لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة)

« ومن حيث انه متى تقرير ذلك يكون الدفع

قانونية . فاذا لم تتوافر الشروط المذكورة في محضر عدم الوجود لا يعتبر عملاً تنفيذياً مانعاً من سقوط الحكم الغيابي ويضحي الحكم بالرغم منه قابلاً للسقوط ويحق إيقاف تنفيذه بقرار من القضاة المستعجل لهذا السبب .

المحكمة

« من حيث ان وقائع الدعوى تحصل في أن المستشكل ضده الأول يداين المستشكل في مبلغ ٧٨ جنياً بموجب حكم غيابي مشمول بالنفاذ صدر بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٢١ في القضية المدنية ٧٨٨ سنة ٩٢١ الألبانية وأعان بهذا الحكم عن طريق المحافظة لامتناع نجله عن الاستلام في ١٨ يولييه سنة ٢١ ثم قدمه للتنفيذ بالحجز . وبتاريخ ٢٥ يولييه سنة ٢١ ذهب المحضر ومعه مرشدان من قبل المستشكل ضده الأول الى منزل عزيز افندي سوريال نجل المستشكل لتوقيع الحجز على منقولات المستشكل باعتباره مقبلاً مع ولده في منزل واحد فعارض الأخير في ذلك وقدم للمحضر والمرشدين ما يفيد حيازته وحده للمنزل المذكور دون أية المستشكل وأن الأخير لا يقيم معه فيه كلية بل يحضر زائراً من وقت لآخر فاقتنعوا بذلك وحجزوا محضراً بآبائته وبقي الحكم بعد ذلك بدون تنفيذ حتى ٩ مارس سنة ١٩٣٥ حيث حجزه المستشكل ضده الأول على منقولات بنت المستشكل فلما علم الأخير بذلك تقدم بهذا الأشكال وبناء على سقوط الحكم الغيابي المعارض فيه لعدم تنفيذه في ميعاد الستة شهور التالية لصدوره ودفع الحاضر عن المستشكل ضده الأول بانقطاع تلك المدة وقيام الحكم لتنفيذه في ٢٥ يولييه سنة ١٩٢١ وتحرير محضر بعدم وجود منقولات يمكن اجراء التنفيذ بالحجز عليها » ومن حيث ان مدار البحث في الدعوى يدور

حول أمرين - الأول - الشروط الواجب توافرها في محضر عدم الوجود القاطع للأحكام الغيابية من السقوط - الثاني - ما إذا كانت متوافرة في المحضر الرقم ٢٥ يولييه سنة ١٩٢١ من عدمه » ومن حيث انه بالنسبة للأمر الأول فيشترط في محضر عدم الوجود Procès verbal de carence لا اعتباره عملاً من أعمال التنفيذ المانعة من سقوط الحكم الغيابي بمضي الستة شهور - أولاً - أن يحصل التنفيذ في محل المدين الحقيقي domicile réel أو القانوني domicile légal ان كان له أكثر من محل واحد فاذا حصل في محل يتردد عليه المدين بصفة مؤقتة للزيارة فقط أو في مكان كان يقيم فيه المدين أولاً ثم بارحه بالفعل الى آخر فلا يمكن اعتباره وتقدير ما نتج عنه كعمل تنفيذي مانع للسقوط - ثانياً - الا يكون لدى المدين المطلوب الحجز التنفيذي على منقولاته منقولات يمكن الحجز عليها ويكون ذلك في احدى ثلاث حالات (١) عدم وجود منقولات أصلاً يحجز عليها اذا كان الحجز التنفيذي هو الوحيد الذي يمكن للحاجز الالتجاء اليه للحصول على دينه او أن طرق التنفيذ الأخرى غير مجدية (٢) انه يوجد منقولات لا يمكن الحجز عليها قانوناً insaisissables بالفرش اللازم للمدين وأقاربه المقيمين معه أو الملابس التي عليهم (مادة ٥٤٤ مرافعات) والكتب والمأكولات ونحوها (٥٥٥) التي لا يمكن الحجز عليها إلا لدين ايجار أو نفقة (٣) ان تكون المنقولات الموجودة قليلة القيمة لا تكفي لسداد مصاريف الحجز حتى ولو كانت قابلة للحجز وتقدير ذلك موكول للمحضر الحاجز - ثالثاً - ان يعان المدين المحجوز عليه بصفة قانونية بصورة منه ليكون على علم منه - فاذا لم تتوافر احدى هذه الشروط الثلاثة في المحضر الذي يجريه الدائن الحاجز لمنع حكمه الغيابي من السقوط زال عن المحضر المذكور

طبيعة عدم الوجود المقصودة من القانون لا اعتباره عملاً تنفيذياً مانعاً من سقوط الحكم الغيابي و زال الأثر المترتب على ذلك وأضحى الحكم قابلاً للسقوط باعتباره لم ينفذ أصلاً وذلك طبقاً لنص المادة ٣٤٤ مرافعات (يراجع في ذلك تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات فرنسية صحيفة ٣٥١ نبذة ١٣٢)

Il n'y a procèsverbal de carence constituant une exécution, conformément aux arts. 156 et 643 c. p. qu'autant qu'il est légalement constaté, soit au domicile réel, soit au domicile légal, qu'il n'y'a rien qui puisse être saisi et que copie de ce procèsverbal a été laissée au débiteur où a une personne ayant qualité pour la recevoir.

« ومن حيث انه عن الأمر الثاني فالظاهر من مطالعة المحضر الرقم ٢٥ يولييه سنة ١٩٢١ انه لم يعمل في محل المستشكل الحقيقي او القانوني بل أجرى في منزل ولده الذي لا يقيم فيه باعتراف

مرشدي الحجز وان كل ما يربطه به من علاقة هي تردده عليه للزيارة من وقت لآخر وعلى ذلك فالشرط الأول من شروط محضر عدم الوجود غير متوافر فيه ولا يمكن لذلك اعتباره بهذه الصفة ^{٣٤٤} « ومن حيث انه لم يتضح من ثانياً أوراق التنفيذ المقدمة من المستشكل ضده الأول ان المستشكل وافق ضمناً على الحكم الغيابي او أبدى ما يفيد تنازله عن التمسك بسقوطه لعدم تنفيذه بل ظاهر منها عكس ذلك وانه بمجرد علمه بحصول الحجز التنفيذي الأخير على منقولات بنته التي لا تقيم معه عن طريق الأخيرة رفع هذا الأشكال بعريضة مستقلة طالباً بإيقاف التنفيذ بالبيع لسقوط الحكم المنفذ به

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك يكون الأشكال على صواب موضوعاً ويتعين القضاء بإيقاف التنفيذ دون الطلبات الأخرى المتعلقة بالبطالان والالغاء لمساسها بالموضوع أو أصل الحق (قضية سوريا لاندى عطية وحضرته الاستاذ زكري عزيز ضد ميخائيل يوسف وآخر رقم ٦٢١ سنة ١٩٣٥ - رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب)

السنة الخامسة عشرة

فهرست القسم الثاني

العدد الثامن

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
(١) قضاء محكمة استئناف مصر الأهلية			
١ - إثبات تاريخ . تصرف صادر من المورث . حق الورثة في إثبات صورية التاريخ . - ٢ - مرض موت . بطلان البيع . المحكمة من ذلك . علانية الهلاك . وجوب توفره .	١٤ يناير ١٩٣٤	٥٥٠	٢٦٠
تصرف . منع التصرف . عدم جواز نزع ملكية الخمسة أفدنة . مزارع . ليس ضروري أن يزرع بنفسه .	٣١ يناير ١٩٣٤	٥٥٣	٢٦١
دعوى تصحيح . قبول منطوق الحكم . خطأ مادي . جواز رفع دعوى التصحيح .	١٨ أبريل ١٩٣٤	٥٥٤	٢٦٢
١ - إثبات . ضرورة مستخرجة من دفاتر التسجيل لعقد عرفي . ليست دليلاً كتابياً ولا مبدأ إثبات . - ٢ - إثبات . ضياع السند بسبب قهرى . سرقة . تبديد . اعتبارها سبباً قهرياً .	٢١ أبريل ١٩٣٤	٥٥٦	٢٦٣
مظاهرات . إطلاق النار . مسئولية رجال البوليس . حالة ضرورة ملزمة . لامتسولية	٢٢ أبريل ١٩٣٤	٥٥٨	٢٦٤
١ - طعن بالتزوير . طريق مباح في حدوده . عدم اثباته . ضرر بالمطعون ضده - ٢ - تعويض . شرطه الضرر . سوء النية . غير لازم تعاقد . نظرية الطوارئ . بطلان الالتزام بعدم الأخذ بها .	٣ يونيو ١٩٣٤	٥٦٠	٢٦٥
إلا في حالة القوة القاهرة . عند استحالة التنفيذ استحالة مطلقة	٧ » »	٥٦١	٢٦٦
ريع . فوائد . استحقاقها بالنسبة للاغتصاب . من تاريخ دعوى الملكية . ثمرة الانتفاع . من تاريخ المطالبة الرسمية . بالنسبة للوكيل ومدير الأشغال . من تاريخ ظهور المبلغ . والمطالبة بها بإعلان أو تنبيه بالدفع .	٩ » »	٥٦٣	٢٦٧
١ - اختصاص المحاكم الأهلية . دعوى ضمان ضد ورثة . أحدهم أجنبياً . غير مانع من اختصاصها به فيمن عداه - ٢ - اختصاص المحاكم الأهلية . دعوى أصلية . الضمان أجنبياً . غير مانع .	١٢ » »	٥٦٥	٢٦٨

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
ضمان . استرداد . في حالة نزاع ملكية المبيع . أو في حالة عدم إثبات ملكية المشتري	١٣ يونيو ١٩٣٤	٥٦٧	٢٦٩
رسوم . استئناف . حكم استئنافي . لائحة الرسوم	» » ١٣	٥٦٨	٢٧٠
بيع . تدليس . علم المشتري والبائع بالتدليس . بطلان .	» » ١٧	٥٦٩	٢٧١
١ - بيع . عيب خفي . تقاوى . عدم صلاحيتها . ثبوت ذلك .	» » ١٧	٥٧٠	٢٧٢
بدء ميعاد الثمانية أيام . - ٢ - بيع تقاوى . مصابة . تعويض .			
١ - مرض موت . وقف . صدوره في مرض الموت . بطلانه	» » ١٧	٥٧٢	٢٧٣
- ٢ - وقف . صدوره في مرض الموت . حكم الشريعة الإسلامية .			
اختصاص المحاكم الأهلية . حارس . أمين على الأعيان . لاوكلا	٩ ديسمبر ١٩٣٤	٥٧٨	٢٧٤
عن الدائنين . الدعوى المرفوعة منه أو عليه بهذه الصفة . بين وطنيين . اختصاص .			
١ - الاكراه . المبطل للرضاء . شرطه تهديد مفرع في النفس أو المال - ٢ - دعوى تصحيح حساب . طبقا للادة ٥٣٦ مدنى .	» » ٩	٥٨٠	٢٧٥
شرط قبولها - ٣ - إثبات بالكتابة . حساب . التصديق عليه كتابة . طلب تصحيحه بالكتابة .			
دعوى صورية . اعسار المدين . ليس بشرط لازم لطلبها .	» » ١١	٥٨٣	٢٧٦
قوة الشيء المحكوم فيه . قرارات المجالس الحسبية بالتصديق على الحساب . طلب القاصر بعد بلوغه الحساب من جديد . شرط قبوله .	» » ١١	٥٨٤	٢٧٧
استئناف . دعوى تزوير فرعية . تابعة للدعوى الأصلية . مقدمة أمام المحكمة الأهلية بهيئة استئنافية . الحكم الصادر فيها نهائى	» » ١٣	٥٨٥	٢٧٨
ملكية . مالك . إهمال في الصيانة . تعويض	» » ١٦	٥٨٦	٢٧٩
اعلان . اعلان الى وكيل الخصم . امتناعه عن الاستلام . أو ادعاؤه بزيال وكالته . حصول الاعلان لشيخ البلد . صحة الاعلان .	» » ١٧	٥٨٧	٢٨٠

السنة الخامسة عشرة

فهرست القسم الثاني

العدد الثامن

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
(٢) القضاء المستعجل			
اشكال في التنفيذ . موعدة . قبل نهاية التنفيذ . تمام التنفيذ . جواز رفع دعوى عادية .	١٥ أكتوبر ١٩٣٤	٥٨٨	٢٨١
إجارة : انتهاء . طرد المستأجر . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . وجوب توفر الاستعجال وعدم المساس بالموضوع .	٢٣ مارس ١٩٣٥	٥٩١	٢٨٢
٢ - الاستعجال . معناه . الخطر على حق المؤجر . عدم المساس بالموضوع . معناه عدم الفصل في المنازعات الجديدة القائمة - ٣ - .			
منازعة جديدة . حول ميعاد انتهاء الاجارة . محادثات بقصد التجديد .			
منازعة جديدة . تمتع اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .			
حكم غيبي . محضر عدم وجود . متى يعتبر عملاً من أعمال التنفيذ المانعة من سقوط الحكم .	١٠ أبريل ١٩٣٥	٥٩٤	٢٨٣

المحاضرة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

تصنيفاً لعمامة الأهلوية

السنة الخامسة عشرة

يونيه سنة ١٩٣٥

العدد التاسع

Parler et offenser, pour certaines gens, est précisément la même chose, ils sont piquants et amers, leur style est mêlé de fiel et d'absinthe, la raillerie, l'injure, l'insulte, leur déconlent des lèvres comme leur salive

(La Bruyère.)

لا تكلموني بما تكلم به الجبارة . ولا تتحفظوا مني بما يتحفظ به عند أهل البادرة . ولا تخالطوني بالمصانعة . ولا تظنوا بي استئقالا في حق قيل لي . ولا التماس إعظام لنفس . فانه من استئقل الحق أن يقال له . أو العدل أن يعرض عليه كان العمل بهما أثقل عليه .

(الإمام علي بن أبي طالب)

جميع المقالات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بالادارة ترسل بعنوان «ادارة المجلة المحاماة ونحريها»

بشارع النافخ رقم ٢٠

مطبعة حمادي

تليفون ٥٥٤٨٠

بيان

تابعنا نشر أكبر عدد ممكن من أحكام محكمة النقض والابرار . فطبعنا في هذا العدد وفي القسم الأول منه :

عدد
٩ أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المدنية
٢٦ حكما » » » » الجنائية
ومبادئها من تلخيص الأستاذ محمود عمر سكرتير محكمة النقض وبإشراف صاحب العزة
الأستاذ حامد بك فهمى المستشار بالمحكمة
ونرجو أن نوفق لنشر بقية أحكام محكمة النقض والابرار التى صدرت قبل العطلة القضائية
في العدد القادم .

ونشرنا الأحكام الآتية في القسم الثانى

عدد
١٠ أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الأهلية
٦ » » » المحاكم الكاية الأهلية
٥ » » » القضاء المستعجل
٦ » » » المحاكم الجزئية
٦ » » » محكمة الاستئناف المختلطة .

ونشرنا في القسم الثالث قانون الملاحة الجوية الذى لم ترق به مذكرة إيضاحية كالمعتاد
في القوانين . كما نشرنا بحثا للأستاذ محمد على راتب قاضى الأمور المستعجلة فى « ولاية القضاء
المستعجل وعدم المساس بالموضوع »
هذا وبالنسبة للعطلة القضائية سيظهر العدد الأخير من المجلة بمشيئة الله فى شهر سبتمبر
سنة ١٩٣٥ :

لجنة تحرير المجلة

راغب اسكندر — محمد صبرى ابو علم

العدد التاسع
السنه الخامسة عشره

المحاماة

شهر يونيو
سنه ١٩٣٥

قضاء محكمة النقض والابرار المدنية (١)

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة مراد وهبه بك ومحمد فهمى حسين بك وحامد فهمى بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين والاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف)

المحكمة

١٧١

٧ مارس سنة ١٩٣٥

دعوى . دعويان مرتبطتان . موضوع الدعويين واحد .
بحث المحكمة هذا الموضوع وقضاؤها فيه . الطعن
بعدم بيان الحكم موضوع الدعوى المقول بأنها فرعية .
لا يجوز .

المبدأ القانونى

مادامت دعوى الطاعن على وكيله المطعون
ضده هي دعوى بمبلغ يقول هو أنه نتيجة حساب
قدمه له وهو لا يعترف بهذه النتيجة . ويدعى
أن نتيجة الحساب هي ما ذكره هو بدعواه التي
رفعها عليه فأتان الدعويان مرتبطتان والمسألة
مسألة حساب بين الطرفين متى بحثته المحكمة
وثبتت لها نتيجته فلا محل للقول بأن الحكم لم
يبين موضوع الدعوى الفرعية ولم يذكر
أسباب قضائه فيها .

أوجه الطعن

تقول الطاعنة (١) ان الحكم مع اشتماله على
دعويين أصلية وفرعية فإنه لم يبين موضوع
الدعوى الفرعية ولا وجه ارتباطها بالأصلية ولا
أسباب قضائه بما قضى به في الدعوى الفرعية و(٢)
ان الخبير الذي عينته المحكمة ليس من الخبراء
المقررين للأعمال الحسابية بل انه من خبراء أعمال
الرى والهندسة فما كان يسوغ الاعتماد على رأيه
و(٣) ان المطعون ضده وكيل للطاعنة فكل
الأعمال التي عملها تكون لمصلحتها وتكون الأوراق
التي التزم بها باسم موكلته لمصلحتها كذلك و(٤)
ان الحكم مع اعتباره المطعون ضده وكيلًا فقد
أخذ في الدعوى بالقرائن مع عدم وجود أى
صك كتابى على الطاعنة يثبت مديونيتها له .
» وحيث ان دعوى الطاعنة على وكيلها

(١) استنبط قواعد هذه الاحكام وكذا احكام النقض الجنائية المنشورة بعد حضرة محمود أفندى عمر سكرتير محكمة النقض
وراجعها وأقرها حضرة صاحب العزة حامد بك فهمى المستشار بمحكمة النقض والابرار . ٩٠

المطعون ضده هي دعوى بمبلغ تقول انه هو نتيجة حساب قدمه لها وهو لا يعترف بهذه النتيجة ويدعى ان نتيجة الحساب هي ما ذكره بدعواه التي رفعها عليها فالدعويان مرتبطتان والمسألة مسألة حساب بين الطرفين متى بحثت المحكمة وثبتت لها نتيجة فلا محل للقول بان الحكم لم يبين موضوع الدعوى الفرعية ولم يذكر أسباب قضائه فيها، كما ان اعتراض الطاعنة بكون الخير ليس من الحاسبين بل هو من المهندسين اعتراض غير جدي.

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بحث الحساب بحثاً دقيقاً جملة وتفصيلاً معتمداً على الأدلة التي أشار إليها فيه ثم استخرج النتيجة التي أدى إليها البحث وحكم بمقتضاها واعتراضات الطاعنة الآن في هذا الصدد ليست سوى مناقشات متعلقة بالموضوع لا تملك محكمة النقض النظر فيها.

(طعن الست بهبه عبد الملك وحضر عنها الاستاذ ابراهيم زكي بك ضد بطرس عبد الملك وحضر عنه الاستاذ محمد حسن رقم ٨٠ سنة ٤ ق)

١٧٢

٧ مارس سنة ١٩٣٥

إثبات فهم الواقع في الدعوى . سلطة قاضي الموضوع في ذلك .

متى تدخل محكمة النقض ؟ انتحال الحكم للحادث الضار سبياً تقصيراً لا يمكن استخلاصه عقلاً من التحقيق بوجوب نقضه . (المواد ٩ و ١٠ و ١١ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)

المبدأ القانوني

إنه اذا كان لقاضي الموضوع السلطة التامة في فهم الواقع في الدعوى من دلائلها المقدمة له تقديمها صحيحاً وان لارقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض إلا أنه متى أثبت لهذا الفهم دليلاً وهمياً لا وجود له أو كان موجوداً ولكنه مناقض لما أثبتته أو غير مناقض ولكن يستحيل عقلاً استخلاص هذا الفهم منه فان حكمه يقع إذن

تحت رقابة محكمة النقض لمخالفته لقواعد الإثبات القانونية . فاذا انتحل الحكم للحادث الضار سبياً تقصيراً لا يمكن استخلاصه عقلاً من عناصر التحقيق التي كانت أمام المحكمة فيتعين نقضه .
المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه قد مسخ الشهادات المدونة بمحضر تحقيق الحادثة والوقائع المسلم بها في الأوراق وأثبتها مناقضة لمصادرها واستخلص منها ما لا يمكن عقلاً استخلاصه فاستوجب بذلك النقض

« وحيث ان الذي جاء بالحكم المطعون فيه هو « وحيث انه ثابت من محضر ضبط الواقعة المضموم »
« ان سير الآلة البخارية المسماة بالبريمة انفلتت من »
« موضعه فأصاب رقية مورث المستأنفتين فقطعها »
« ولاينفلت السير بهذه الحركة العنيفة الفجائية »
« إلا إذا كانت الآلة محتلة ولذلك يكون المستأنف »
« ضده (الطاعن) قصر في صيانة آلات مصنعه »
« من الخلل فنشأ الحادث ووجب عليه التعويض »
« لورثة القتل وحيث ان الزعم بأن الحادث وقع »
« بسبب محاولة مورث المستأنفتين إصلاح السير »
« واعادته الى مكانه دون أن ياجأ الى توقيف الآلات »
« كما كان يجب فهذا زعم لا دليل عليه . أما قول »
« عبده محمد حسن ومن عداه من العمال في محضر »
« ضبط الواقعة المضموم فلا تأخذ بها هذه المحكمة »
« لأنها استتاجية إذ الثابت من أقوالهم انهم لم »
« يعرفوا الحادث الا بعد وقوعه فعلاً وسقوط »
« مورث المستأنفتين قتيلاً فلا دليل إذن على وقوع »
« خطأ من جانب هذا المورث ولذلك يتعين »
« إلغاء الحكم المستأنف »

« وحيث ان قول الحكم المطعون فيه ان الفعل الضار في هذه الدعوى هو انفلات سير البريمة عن موضعه بحركة عنيفة فجائية وان هذا الانفلات

الغنيف الفجائي لا يكون الا اذا كانت الآلة محتلة وكان السبب في اختلالها تقصير صاحبها في صيانتها هو قول لا مصدر له في محضر ضبط الواقعة إذ لم يرد به في أى موضع منه ان السير انفلت أصلا بعنف أو بغير عنف وان علة انفلاته هي الخلل بل الذي جاء به لا يمكن أن يستخلص العقل منه ما استخلصه الحكم المطعون فيه . فما جاء به على لسان عبده محمد حسن « ان المتوفى كان طلع على السلم ليسند السير لكي لا يقع والسير كان راكب ولا زال راكب كويس » وجاء على لسان المحقق « انه شاهد أثناء المعاينة أنه يوجد سلم مرمى بجوار الجثة وان السير مركب في مكانه بدون اعوجاج » . كما جاء به « ان المحقق علم أن المتوفى كان يصلح سير الغربال فصدمه السير في رقبته وانه لاحظ قطعة من جاكته معلقة في سير الغربال » . فأقصى ما يصح استنتاجه عقلا من هذه العناصر ان سير الغربال لم يكن في موضعه الطبيعي . وان المتوفى حاول رده الى موضعه فصعد السلم بغير أن يوقف الآلات فأصيب . وقد جاء تعلق الجاكته بسير الغربال وبقاء السير في موضعه ووجود السلم بجوار الجثة كل ذلك جاء دالا على ان لا انفلات لسير البريمة ولا محل للظن بأن هناك انفلاتا ولا أن علة هذا الانفلات هي الخلل في الآلات .

« وحيث انه اذا كان لقاضي الموضوع السلطة التامة في فهم الواقع في الدعوى من دلائلها المقدمة له تقديمًا صحيحًا وان لارقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض إلا أنه متى أثبت لهذا الفهم دليلا وهما لا وجود له أو كان موجودا ولكنه مناقض لما أثبتته أو غير مناقض ولكن يستحيل عقلا استخلاص هذا الفهم منه فان حكمه يقع اذن تحت رقابة محكمة النقض لمخالفته قواعد الإثبات القانونية .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد انتحل للحادث الضار سببا تقصيريا لا يمكن استخلاصه عقلا من

عناصر التحقيق التي كانت أمام محكمة الاستئناف ولذلك يتعين نقضه .

« وحيث ان الدعوى صالحة للحكم في موضوعها بالحالة التي هي عليها الآن .

« وحيث ان الحكم المستأنف في محله للأسباب التي بنى عليها ويتعين لذلك تأييده .

(طعن عبد الواحد ائدى نصير وحضر عنه الا - تاذ سليمان حافظ ضد لست عبشه عبدالرحمن عن نفسها وبصفتها وأخرى رقم ٨٨ ستة ق)

١٧٣

٢١ مارس سنة ١٩٣٥

خير . الغرض من تعيينه . عمل الخير . مناط تعويل المحكمة عليه . عدم قيام الخير بمعاينة الأطيان لتقدير الربع واعتماده في ذلك على الشهود واعتماد الحكم المطعون فيه على تقرير الخير وما يترتب على ذلك من نقض الحكم . (المراد ٢٢٣ و ٢٢٨ و ٢٢٩ من قانون المرافعات .

المبدأ القانوني

إن المحكمة إذ تلجأ الى أرباب الخبرة تكلفهم بحث عمل من الأعمال وابداء رأيهم فيه وتصرح لهم بسماع شهود فانما معولها الأول يكون على البحث الشخصى الذى يقوم به الخير ليصل فيه بحسب استعداده وكفاءته الخاصة الى استخراج الحقيقة التي يستعين القاضى به على كشفها ، واما سماعه الشهود فليس لذاته مقصوداً للقاضى وإنما هو أمر يحصل من باب اعانة الخير على القيام ببحثه الشخصى الذى قد يصادف فيه أموراً ثانوية لا يستطيع استخراج حقائقها من مجرد الماديات التي يعالج بحثها فيضطر الى التحرى عما تعيه صدور الناس من المعلومات ليثبت الحقيقة التي يظنها الواقعية أو ليرجح بين حقيقة وأخرى مما تفيد إياه الماديات ، ومعوله

في كل حال إنما يكون على الماديات التي ييحبها ،
بشخصه كما ان معول القضاء لا يكون إلا على
البحث الشخصي الذي يحريه الخير .

فاذا كلف خير بتصفية الحساب بين طرفي
الدعوى بعد معاينة الاطيان وتقدير ريعها
فاقتصر الخير على سماع شهود من بينهم رجل
قال له إنه كان من العمال المباشرين للزراعة
(خولى) وبني تقديره ريع الاطيان على مجرد
قول هذا العامل وأثبت هذا التقدير في محاضر
أعماله وتقديره دون أن يعاين بنفسه الاطيان
ويتعرف معدن اجزائها ويقدر لكل جزء
الاجر الذي يناسبه بحسب مشاهدته ومعرفة
الشخصية فلا يمكن الاعتداد بتقرير هذا الخير
كدليل في الدعوى ، والحكم الذي يبنى في
جوهره على هذا التقرير يكون قد بنى على دليل
غير قائم في الواقع ويعتبر خاليا من الاسباب
الموضوعية والقانونية ويتعين نقضه .

المحكمة

« حيث ان من أوجه الطعن ان الحكم
المطعون فيه مبنى على اجراء باطل ذلك لأن المبلغ
المحكوم به قد أخذت فيه المحكمة بتقرير خير
كانت عينه المحكمة الابتدائية وكلفته بتصفية الحساب
بين الطرفين بعد معاينته الاطيان وتقدير ريعها .
فالخير ذكر في تقريره انه عاين الاطيان ولكن
الواقع الثابت من محاضر أعماله ان هذه المعاينة
لم تحصل بحسب أمر المحكمة - بل ان هذا الخير
اقتصر على سماع شهود من بينهم رجل قال له انه
كان من العمال المباشرين للزراعة (خولى) فأخذ
الخير تقدير ريع الاطيان من مجرد قول هذا العامل
وأثبت هذا التقدير في محاضر أعماله وتقديره بدون

ان يعاين بنفسه الاطيان ويتعرف معدن اجزائها
ويقدر هو لكل جزء الفئة التي تناسبه بحسب
مشاهدته ومعرفة الشخصية . ومحكمة أول درجة
أخذت بتقدير هذا الخير وتابعتها على ذلك محكمة
الاستئناف على الرغم من ان الطاعن لفت نظر
محكمة الاستئناف في عريضة استئنافه وفي مرافعته
إلى بطلان هذا التقرير .

« وحيث ان حقيقة ما يقصده الطاعن بهذا الوجه
هي عدم صدق الخير فيه وعدم امكان الاعتداد
به كدليل في موضوع الدعوى .

« وحيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون
فيه وجد ان من بين أسبابه الجوهرية قول المحكمة .
« ان الخير الذي عينته محكمة أول درجة قد
« قد راجرة الاطيان بعدما أجراه من البحث الثابت
« في تقريره وقد أخذت محكمة أول درجة بتقريره
« للأسباب الواردة في حكمها وهذه المحكمة (أى)
« محكمة الاستئناف) تأخذ بها وتجعلها أسبابا لتأييد
« رأيها وبالاطلاع على الحكم الابتدائي وجد
من أسبابه الجوهرية أيضا قول المحكمة « ان الخير
« ارتكن في تقريره على المعاينة وسماع شهادة
« الشهود وقد راعى في تقريره حالة الاطيان
« من حيث الجودة وعدمها فقد ريع مائة فدان
« بواقع ٢ جنيه و ٥٠ فداناً بواقع ٥ جنيهات و ٢٥٠
« فداناً بواقع ٨ جنيهات و ٢٥٠ فداناً بواقع ١٠ جنيهات
« و ٣٠٠ فداناً بواقع ١٥ جنيناً و ٢٠ فداناً بواقع
« ١٨ جنيناً و ٥٢ فداناً بواقع ٢٠ جنيناً مراعيًا
« في ذلك تربة الأرض ومعدنها وحالة الاسعار
« في السنين المطالب بريعها ولذلك ترى
« المحكمة الأخذ بتقريره . »

« وحيث انه يبين من ذلك ان المحكمتين الابتدائية
والاستئنافية قد كان كل تعويلهما في الحكم بالريع
الذي قضتاه على معاينة الخير للاطيان وبحسبها
جزءاً جزءاً وتعرف معدنها بنفسه وتبينه قوة

البعض وضعف البعض وتدعيم خبرته الشخصية في هذا الصدد بما سمعه من شهادة الشهود وواضح انه على هذا الأساس وحده اعتمدت المحكمتان في قضائهما .

« وحيث انه بالرجوع لمذكرة الطاعن المقدمة منه لجلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ يبين انه شكاً من عدم معاينة الخبير للاطيان معاينة تحقيق واختبار وان هذا الخبير لم يكن منه الا سماع أقوال رجل قال انه كان سابقاً عاملاً بصفة خولى في الزراعة وقد تقبل قوله قضية مسجلة دون معاينة لاجزاء الأرض المختلفة . ثم استدلى على عدم معاينة الخبير فعلاً ولا بحثه لاجزاء الأرض المختلفة بمحاضر أعماله .

« وحيث انه بالاطلاع على محاضر أعمال الخبير انه حدد للمعاينة يوم ١٤ مارس سنة ١٩٣٠ ولكن المحضر الذى حرره عن أعماله في هذا اليوم غير ثابت به انه أجرى تلك المعاينة بل انه اقتصر على التحرى عن قيمة ايجار الاطيان من بعض الشهود ومن بينهم حسن ابراهيم مصطفى الذى قيل له انه كان عاملاً بصفة خولى بعزبة صادق . وقد اقلل الخبير محضره على ذلك في اليوم المذكور بدون ان يشير فيه أية اشارة إلى معاينة الاطيان . لكن الخبير فتح بعد ذلك محضراً في ٢٦ مارس سنة ١٩٣٠ خاصاً بما طلبه من وكيل المطعون ضدها من استحضار صورة رسمية من تأجيرات الاطيان بمعرفة وزارة الأوقاف (التى تعينت من قبل ناظرة على هذا الوقف) . وهذا المحضر الخاص بطلب هذه الصورة والذى لم يقل الخبير أين حرره ، بل الظاهر انه حرره في مكتبه قد اشار فيه الى سبق معاينته للاطيان . وهذه المعاينة التى ادعاها لاتصرف حتماً إلا الى ما كان منه من الانتقال لجهة وجود الاطيان في يوم ١٤ مارس سنة ١٩٣٠

وقد تبين مما سلف انه في يوم ١٤ مارس سنة ١٩٣٠ المذكور لم يثبت في محضره شيئاً من تلك المعاينة التى يدعيها .

« وحيث ان المادة ٢٣٩ من قانون المرافعات تقضى بان على الخبراء أن يذكروا أعمالهم بالتفصيل في محضرهم ثم يبينون رأيهم والأوجه التى استندوا عليها فيه .

« وحيث ان الخبير إذ لم يبين فى شيء من محضره متى وكيف انه قد عين تلك الاطيان وقسمها إلى سبعة اجزاء تختلف مقاساً وقوة وضعفاً وقد ركل منها فئة ايجار فيكون ظاهر الأمر انه إنما اعتمد على مجرد شهادة الشهود وعلى الأخص شهادة حسن ابراهيم مصطفى الذى تتضمن أقواله بحسب ما هو ثابت من محضر أعمال الخبير المؤرخ في ١٤ مارس سنة ١٩٣٠ نفس التقسيم ونفس الفئات التى أخذ بها الخبير .

« وحيث ان المحكمة إذ تلجأ الى ارباب الخبرة تكلفهم بحث عمل من الأعمال وابداء رأيهم فيه وتصريح لهم بسماع شهود قائماً معولها الأول يكون على البحث الشخصى الذى يقوم به الخبير ليصل فيه بحسب استعدادده وكفاءته الخاصة الى استخراج الحقيقة التى يستعين به القاضى على كشفها ، واما سماعه الشهود فليس لذاته مقصوداً للقاضى وإنما هو أمر يحصل من باب اعانة الخبير على القيام ببحثه الشخصى الذى قد يصادف فيه أموراً ثانوية لا يستطيع استخراج حقائقها من مجرد الماديات التى يعالج بحثها فيضطر الى التحرى عما تعيه صدور الناس من المعلومات ليثبت الحقيقة التى يظنها الواقعية أو ليرجح بين حقيقة وأخرى بما تفيده إياه الماديات ، ومعوله فى كل حال إنما يكون على الماديات التى يبحثها بشخصه ، كما أن معول القضاء لا يكون الا على هذا البحث الشخصى الذى يجريه الخبير . ولقد احتاط القانون لهذه الحقيقة

فصرح في المادة ٢٢٨ من قانون المرافعات بأن الخبير لا يسمع شهودا الا إذا أذنت المحكمة بذلك بحيث لو أذنته فليس له تحليف الشهود اليمين ، وما ذلك الا لان المراد الاساسى بأمورية الخبير هو الوصول للحقيقة بعمله الشخصى وان استعانت بالشهود لاتكون الا من باب التحريات فقط فان التحقيق بالشهود من اختصاص القضاء وحده وله اجراءات خاصة .

« وحيث انه وقد وضع ان الخبير لم يبين تقسيمه الاطيان الى اجزاء مختلفة وتقديره لأجرة كل منها على معاينته الشخصية وخبرته بل انه ادعى وجود هذه المعاينة دعوى مخالفة للواقع ، فالدليل المستفاد من المعاينة والذي أخذت به محكمتا الموضوع هو دليل غير قائم في الواقع . ومتى استبعد هذا الدليل وهو الاساس الجوهرى في الحكمين أصبح الحكم المطعون فيه خاليا من الاسباب الموضوعية والقانونية متعينا نقضه ولا حاجة بعد لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن محمد افندى احمد صادق وحضر عنه الاستاذ يوسف الجندى ضد الست عزيزه حسن مناع عن نفسها وصفتها وآخر وحضر عن الأولى الاستاذ محمود فهمى جندية رقم ٣٨ سنة ٤ ق)

١٧٤

٢١ مارس سنة ١٩٣٥

دعوى : سبها . دعوى ايجار . دعوى مقابل الانتفاع . سبب الدعوى الأولى غير سبب الدعوى الثانية . قبول محكمة الاستئناف تغيير اساس الدعوى . نقض . (المادة ٣٦٨ مرافعات)

المبدأ القانونى

إن كون سبب الدعوى هو الايجار غير كون سببها المطالبة بمقابل الانتفاع . فتى كانت الدعوى فى أساسها هى دعوى ايجار فلا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تقبل من المدعين تغيير

أساسها واعتبارها أنها مطالبة بحق الانتفاع على الرغم من لفت المدعى عليه بنظرها الى ذلك واعتراضه بأن طلب التغيير هذا هو من قبيل الطلبات الجديدة التى لا يصح إبدائها لأول مرة لدى محكمة الاستئناف . فاذا هى قبلت التغيير فى أساس الدعوى فانها تكون قد خالفت القانون ويتعين نقض حكمها .

المحكمة

« من حيث ان مبنى الوجه الأول من وجوه الطعن ان المدعين الأصليين حين رفعوا دعواهم على الطاعن امام محكمة مصر الابتدائية قد بنوها على انه شريكهم بحق النصف فى المنزل جميعه وانه راضع اليد على الدور العلوى منه المعادل لنصف العقار المشترك ، وانه لذلك يكون مسئولاً عن نصف أجرة هذا الدور باعتبار ان المنزل جميعه تبلغ أجرته فى السنة ٧٠٠ جنيه وانهم لبسوا يعتبرون دعواهم هذه دعوى ايجار امام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف حتى جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٣٤ فقرر وكيلهم انه انما يطلب الحكم لموكله بمقابل الانتفاع تعديلا لطلباته وان الطاعن دفع بعدم قبول الدعوى شكلا . ويقول الطاعن انه على الرغم من اعتراضه هذا على تغيير اساس الدعوى وسببها قد قبلت محكمة الاستئناف هذا التغيير وسارت فى الدعوى حتى قضت فيها بالحكم المطعون فيه فخالفت القانون فى ذلك وترتب على مخالفتها هذه انها قضت برفض ما طلبه الطاعن من احالة الدعوى على التحقيق لاثبات ان ما امتاز به الدور الثانى من المنزل على الدور العلوى انما كان سببه ما صرفه هو من ماله الخاص فى إعداد الحمام ودورة المياه على الطراز الأفرنجى بغير ان تبين فى حكمها الاسباب التى

تكون قد بنت عليها حكم الرفض وأية هاتين المخالفتين تقتضى نقض الحكم المطعون فيه .

« وحيث أنه فضلا عما جاء بالمذكرة التي قدمها المدعون للمحكمة الابتدائية من أن على باشا فهمى يعتبر مستأجرا من باطن جريدة السياسة لنصف العقار المشترك بينهم وبينه وأنه مسئول عن نصف أجرة هذا النصف ، فضلا عما جاء بالحكم المطعون فيه من أن المدعين رفعوا هذه الدعوى معتبرين على باشا فهمى متفععا بنصف المنزل وإن أيجار هذا النصف يبلغ ٣٥٠ جنيتها وإن لهم حق مطالبته بنصف هذا الأيجار باعتبارهم مالكين للنصف الآخر وأنهم طلبوا بناء على ذلك الحكم بالزام على باشا فهمى بأن يدفع لهم أيجار حصصهم في نصف المنزل الذى ينتفع به الخ »

أنه فضلا عما ذكر فإن مجرد توجيه الدعوى على وجه أن المدعى عليه شريك بحق النصف فى المنزل جميعه وأنه واضع اليد على الدور العلوى منه الذى هو نصف العقار المشترك وأنه لذلك يكون مسئولا عن نصف أجرة هذا الدور - لا يترك أدنى شبهة فى أن دعواهم هذه هى دعوى أيجار بحجة إذ لو كانت مجرد دعوى ريع لما وسعهم قانونا توجيهها على خصمهم ما دام هو شريكا على الشيوخ وله النصف وما دام أنه ليس واضعا يده على أكثر من هذا النصف باقرارهم وما دام النصف الآخر خاليا متروكا لهم ليضعوا يدهم عليه وينتفعوا به إن شاموا .

« وحيث أنه متى كانت الدعوى فى أساسها هى دعوى أيجار لمجرد العلة المتقدمة الذكر فما كان لمحكمة الاستئناف أن تقبل من المدعين تغيير أساسها واعتبارها إنها مطالبة بمقابل الانتفاع على الرغم من أن المدعى عليه لفت نظر محكمة الاستئناف فى مذكرته التى قدمها قبل جلسة ٢٢

ديسمبر سنة ١٩٣٣ الى عدم جواز هذا التغيير لو حاوله خصومه ، ثم اعترض عليهم - حين تقريرهم بجلسته ١٠ فبراير سنة ١٩٣٤ أنهم إنما يطلبون الحكم بمقابل الانتفاع تعديلا للطلبات - بأن طلبهم هذا غير مقبول قانونا لأنه من قبيل الطلبات الجديدة التى لا يصح ابدؤها لأول مرة لدى محكمة الاستئناف ثم قال فى مذكرته التى قدمها بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣٤ بأنه متمسك بطلباته ودفاعه المين فى المذكرة السابقة ثم أوضح فى مذكرته الختامية الأخيرة أنه متمسك كذلك بطلباته فى المذكرة السابقة .

« وحيث أن كون سبب الدعوى الأيجار - هو غير كون سببها المطالبة بمقابل الانتفاع ، ولا أدل على ذلك من الواقع فى الدعوى الحالية إذ المحكمة الابتدائية ، مع اضطراب حكمها لما اعتبرت المدعى عليه مسئولا عن أيجار قد قدرت هذا الأيجار عن النصف الذى قال المدعون أنه ينتفع به وحكمت عليه بنصفه بينما محكمة الاستئناف وقد اعتبرت الدعوى دعوى مطالبة بمقابل انتفاع لم تقف عند حد قول المدعين فى أصل دعواهم أن المدعى عليه واضع يده على نصف العقار بل تجاوزت مقتضى هذا القول ثم عاينت المكان وقررت أن الموضوعه يده عليه يربو على النصف فأخلته من المسؤولية عما هو واضع اليد عليه بما يكمل له النصف الذى هو أصل حقه فى العقار ولم تلزمه إلا بما قالت أنه مقابل لما يزيد عن هذا النصف ويدخل فى النصف الآخر الذى هو حق شركائه . ولا علة لهذا القضاء سوى قبول المحكمة تغيير سبب الدعوى مع اختلاف حكم القانون فى الدعوى »

« وحيث أنه ما دام أساس الدعوى هو الأيجار - وهو أساس واضح كما سبق القول وما دام كون الدعوى سببها الأيجار هو غير كون سببها المطالبة

أسست عليه وهي أنها دعوى إيجار .
(طن سعادة على فهمي باشا وحضر عنه الاستاذ فكري اباظه
ضد احمد بك ابو حسين عن نفسه وبصفته وصيا رقم ٦٩ سنة ٤٢٠٠)

١٧٥

٢١ مارس سنة ١٩٣٥

عقد . تفسيره وتكييفه قانونا . سلطة قاضي الموضوع في
ذلك . متى تتدخل محكمة النقض ؟

المبادئ القانونية

١- المحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير
العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى
بمقصود العاقدین مستعينة في ذلك بجميع
ظروف الدعوى وملايساتها . ولها بهذه السلطة
أن تعدل عن المدلول الظاهر لهذه الصيغ
المختلفة على معناها بشرط أن تبين في أسباب
حكمها لم عدلت عن هذا الظاهر إلى خلافه
وكيف أفادت تلك الصيغ المعنى الذي اقتنعت
هي به ورجحت أنه هو مقصود العاقدین وأن
يتضح من بيانها أنها قد أخذت في تفسيرها
باعتبارات مقبولة يصح عقلا حملها عليها .

٢- إذا جاء في عقد بيع حصة من منزل
أن المشتري ينتفع بإيجارات حصته التي اشتراها
وأن الإيجار الحالي لهذه الحصة هو كذا وأنه
إذا لم يتيسر للمشتري قبض حصته بموجب
عقود الإيجار يحق له أن يخضم الإيجار الذي
يخصه من باقى ثمن المبيع ، واستدلت محكمة
الموضوع بذلك على أن المراد هو جعل
المشتري مستحقاً لثمرة الحصة المبيعة مقدرة
في السنة الأولى بما كانت هذه الحصة مؤجرة
به أى بمبلغ كذا ومقدرة فيما بعد في السنوات
التالية بما توجر به في واقع الأمر ثم دعمت
حكمها على هذا التفسير بما يؤيده باهتبارات

بمقابل الانتفاع ، ومادام الثابت من أوراق المرافعات
أن الطاعن قد اعترض على تغيير سببها هذا يجعله
مطالبة بمقابل انتفاعه بما يزيد عن نصيبه وطلب
عدم قبول هذا التغيير وتمسك بدفاعه هذا في
مذكراته على ما سبق ذكره فلا يجوز لمحكمة الاستئناف
أن تقبل تغيير الأساس في الدعوى ولا أن تعتل
له بأن هذا التعديل من المدعين لم يكن التفسير
منهم لطلباتهم الأولى ، لأن أساس الدعوى السابق
الذكر لا يحتمل البتة هذا التغيير . ويؤكد هذا
النظر أن محكمة الاستئناف لو لم تقبل تعديل أساس
الدعوى لكان ينبغي لها أن تجيب المدعى عليه إلى
ماطلبه من تحقيق ما ادعاه من أنه هو الذي صرف
من ماله الخاص في إعداد الحمام ودورة المياه على
الطراز الأفرنجي لأن التحسينات التي يجريها المستأجر
في المحل المستأجر منها يمكن من زيادتها لقيمة نفس
العقار فإنه ليس من شأنها قانوناً أن تزيد في قيمة
الإيجار على المستأجر .

« وحيث أن محكمة الاستئناف تكون اذن
بقبولها التغيير في أساس الدعوى قد خالفت القانون
ولهذا يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

« وحث أن الدعوى الأصلية صالحة للفصل
فيها بالحالة التي هي عليها .

« وحيث أنه مادامت هي دعوى إيجار ولا
سند قانونياً لها فيتعين رفضها .

« وحيث أن للبدعين الحق في مطالبة شريكهم
بمقابل ما عساه يكون قد انتفع به زائداً عن
نصيبه الذي هو النصف على الشيوع وللبدعى عليه
الحق كذلك في مطالبة شركائه بنصف ما صرفه
في عمارة الدور العلوى وبفوائده من تاريخ الصرف
والمحكمة تحفظ لكل من الطرفين حقه هذا وتنص
على أنها إذ تحكم برفض الدعوى تقصد أن تحكم
فيها بالحالة التي هي عليها أى على أساسها الذي

معقولة كان الحكم بعيداً عن رقابة محكمة النقض
المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن محكمة الاستئناف قد قضت بتعديل مأمورية الخبير المينة بالحكم المستأنف وتكليفه بعمل الحساب بين الطرفين على أساس الأجرة الحقيقية للحصة المبيعة في جميع المدة ماعدا السنة الأولى التي يجب اعتبار أجرتها أنها مبلغ ٣٧٤ جنيهاً و ٢٥٠ مليماً مع خصم جميع المصاريف بدون استثناء شيء منها ابتداء من ١٥ يونيو سنة ١٩٢٤ ومع خصم جميع ما استلمه المستأنف ضده من نقود مع تكليف الخبير بالانتقال إلى خزينة المحكمة المختلطة لمعرفة ما إذا كانت توجد عوائق لصرف المبالغ المودعة فيها إلى المستأنف ضده أم لا وفي الحالة الأخيرة عليه أن يراعى في الحساب خصم هذه المبالغ من المستأنف ضده أي الطاعن . ويقول الطاعن أنها في قضائها هذا قد أخطأت في تفسير البند العاشر والحادي عشر والثاني عشر من عقد البيع الرسمي المؤرخ في ١٩ يونيو سنة ١٩٢٤ بأن أعطت لعباراتها الصريحة في معناها معنى آخر يخالف مقصود العاقلين وانها زيادة على ذلك قد ناقضت نفسها إذ بينما هي تقرر في بعض أسباب الحكم المطعون فيه أن المتعاقدين انما كانا يقصدان الاتفاق على احتساب الأجرة الحقيقية للحصة المبيعة بحيث لا يكون للطاعن حق الا فيها تراها تقضى مع ذلك بأن له حقا في أجرة السنة الأولى باعتبار أنها تبلغ ٣٧٤ جنيهاً و ٢٥٠ مليماً حسب ما جاء بالبند العاشر من عقد البيع وفي هذا التناقض ما يخل بالحكم ويعين على نقضه .

« وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أو في بمقصود المتعاقدين مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملاساتها وأن لها بهذه السلطة أن تعدل عن المدلول الظاهر

لهذه الصيغ المختلف على معناها بشرط أن تبين في أسباب حكمها لم عدلت عن هذا الظاهر إلى خلافه وكيف افادت تلك الصيغ المعنى الذي اقتضت هي به ورجحت أنه هو مقصود العاقلين وأن يتضح من بيانها أنها قد أخذت في تفسيرها باعتبارات مقبولة يصح عقلاً حملها عليها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد وقائع الدعوى وطلبات طرفي الخصومة وحصر نقط الخلاف فيما يجب أن يحسب للمشتري من ريع الحصة المبيعة وما يجب خصمه عليه من المصاريف وما يكون له الحق في صرفه من المبالغ المودعة لحساب هذه الحصة من قبل الحارس القضائي - بعد أن أورد الحكم المطعون فيه ذلك أخذ يث النقطة الأولى على ضوء البند الثامن والعاشر والحادي عشر من عقد البيع مبيناً ما جاء بالبند الثامن من « أن المشتري ينتفع بإيجارات حصته التي اشتراها » وما جاء بالبند العاشر من أن الإيجار الحالي لهذه الحصة هو « ٣٧٤ جنيهاً و ٢٥٠ مليماً وأنه إذا لم يتيسر للمشتري قبض حصته بموجب عقود الإيجار الجارية يحق له أن ينضم الإيجار الذي يخصه من باقي ثمن المبيع » وما جاء في البند الحادي عشر من « أن البائع ليس عليه أدنى مسئولية بخصوص الإيجارات المذكورة في حالة ما إذا صار تنقيصها بموجب حكم أو بسبب خلو المساكن » وقد استدل الحكم بما جاء بهذه البنود على أن المراد هو جعل المشتري مستحقاً لثمرة الحصة المبيعة مقدرة في السنة الأولى بما كانت هذه الحصة مؤجرة به أي بمبلغ ٣٧٤ جنيهاً و ٢٥٠ مليماً مقدرة فيما بعد في السنوات التالية بما توجره في واقع الأمر . ثم دعم الحكم هذا التفسير بما يؤثر من الاعتبارات المقبولة . وعلى هذا النحو جرى الحكم المطعون فيه في بحث النقطة الثانية الخاصة بالمصاريف فذكر أن العقد قد نص في أكثر من موضع على أن المشتري ملزم

١٧٦

٢٨ مارس سنة ١٩٣٥

مبدأ ثبوت بالكتابة . شهادة من قلم تسجيل العقود بالمحكمة

المختلطة . الايصال المدلول عليه بتلك الشهادة .

اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة جوازه . (المادة

٢١٧ مدني)

المبدأ القانوني

الشهادة الرسمية المستخرجة من قلم العقود

بالمحكمة المختلطة الدالة دلالة صريحة على ان

هناك عقد بيع صدر من زيد لعمر و أن البيع

هو بشئ قدره كذا وأن زيدا الصادر منه

البيع هو الذي قدم العقد بنفسه لاثبات تاريخه

فأثبت بتاريخ كذا تحت رقم كذا وأن زيدا

هذا هو هو نفسه الذي استلمه من قلم الكتاب

بتاريخ كذا - هذه الشهادة مفادها ان بقلم

العقود بالمحكمة المختلطة إيصالا موقعا عليه من

زيد يفيد استلامه لذلك العقد وأن هذا العقد

صادر منه بالبيع لعمر و بمبلغ كذا ، ولا شك

أن ذلك الايصال المستفاد حتما من عبارة

الشهادة الرسمية . التي هي في ذاتها حجة لم يطعن

فيها بأي مطعن ، هو ورقة صادرة من زيد

دالة على ما كان منه من البيع لعمر و بالثمن

المذكور . وهذا الايصال وان كان لا يفيد

قطعا أن الثمن الوارد بعقد البيع الذي استلمه

زيد قد دفعه عمر و له فعلا أو أنه كان ثمنا

مؤجلا إلا أن جريان العادة الغالبة بأن المشتري

يدفع الثمن ذلك يقرب الاحتمال بأن هذا

الثمن دفع فعلا وإذن فهذا الايصال المدلول

عليه حتما بتلك الشهادة الرسمية هو مبدأ ثبوت

بالكتابة يقرب احتمال صحة استلام زيد لمبلغ

الثمن ويجوز بحسب القانون تكميل الاستدلال

بها جميعها وأضاف إلى ذلك ما قاله من أن هذا الرأي هو المعقول المطابق لحكم القانون فيما جاء به من الزام المشتري بجميع مصاريف الشراء . ثم بحثت محكمة الاستئناف النقطة الثالثة الخاصة بالمبلغ المودع بخزينة المحكمة المختلطة وقالت أن الطرفين متفقان على حصول ايداع المبلغ بتلك الخزينة ومختلفان فيما إذا كانت تمت عواتق حالت دون صرفه أم لم تكن هناك عواتق ولذلك كلفت الخير بأمورية معينة في هذا الشأن .

« وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه بما أوجله نقله عنه أن محكمة الاستئناف إذا اعتمدت في تفسيرها الذي أخذت به على نصوص العقد وعلى ما تبينته من خلالها أنه هو مقصود العاقدين وإذا ضمنحت حكمها الاعتبارات المقبولة التي يمكن حمل هذا التفسير عليها عقلا ، لا تكون قد خالفت القانون في شيء ويكون حكمها في ذلك صحيحا لا غبار عليه .

« وحيث ان ما ادعاه الطاعن من التناقض لوجود له لأن حق المشتري في أجره الحصة المبيعة عن السنة الأولى لم يكن مختلفا على قدره وانما كان الاختلاف فيما يجب أن يحسب لهذه الحصة من أجره عن السنوات التالية وقد قطعت محكمة الاستئناف بأن المشتري لا يستحق إلا أجره حصته التي اشتراها حسب ما تكون مؤجرة به في الواقع ونفس الأمر بعد خصم الخلوات والتقيصات وليس في تقريرها هذا مناقضة لما قرره بشأن السنة الأولى ولهذا يتعين رفض هذا الوجه .

(طعن عبد العزيز أفندي شعبان وحضر عنه الاستاذ حسين والى ضد الخواجه بن جوجوس بوهجاليان وحضر عنه الاستاذ محمد عبد السلام رقم ٨٣ سنة ٤ ق)

بالبينة والقرائن .

المحكمة

« حيث ان من أهم مابنى عليه الطعن ان محكمة الاستئناف لم تعتبر الورقة المقول باثباتها بمحضر الجرد غير الرسمي المؤرخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٩ المودعة بملف المجلس الحسبي الخاص بتركة المرحوم السيد يوسف عفيفي الوقاد والمقول بأن المتوفى المذكور أثبت فيها بخطه الديون التي في ذمته ومن ضمنها مبلغ ٩٠٠ جنيه مدون أمامه اسم فاطمه وكذلك مبلغ ٥٥ جنيه ومدون أمامه هذا الاسم أيضا - ان محكمة الاستئناف لم تعتبر هذه الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة بناء على ما قالته من أن هذه الورقة بفرض وجودها لا تدل على مديونية مورث المستأنفين بما ادعى انه مدين به لاحتمال أن يكون اسم فاطمه خاصا بشخصية أخرى غير الطاعنة . وكذلك قالت ان الشهادة المستخرجة من قلم التسجيل - المدون بها بانه بالكشف من سجل التاريخ وجد مقيداً بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ تحت نمرة ٣٣٥٣٦ عقد بيع صادر من السيد يوسف عفيفي الوقاد لصالح فاطمة محمود على بمبلغ ٧٥٠ جنيها وان الذي قدم العقد المذكور هو يوسف عفيفي المذكور واستلته في تاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ لا تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة لعدم صدورها بمن يراد الاثبات ضده . وتقول الطاعنة أن محكمة الاستئناف قد أخطأت في عدم اعتبارها هاتين الورقتين وغيرهما من الأوراق التي قدمت لها مبدأ ثبوت بالكتابة مع أنه لا مانع قانونا من اعتبارها كذلك كما فعلت المحكمة الابتدائية حين قررت في حكمها التمهيدى انها تبرر احوالة الدعوى الى التحقيق .

« وحيث ان الثابت بالحكم التمهيدى الذى اصدرته المحكمة الابتدائية بتاريخ ٢٩ مايو سنة

١٩٣٢ ان تلك المحكمة اعتبرت الشهادة الرسمية المتقدمة الذكر ، ومحضر الجرد الرسمي المنوه فيه عن جرد الأوراق والمستندات التي وجدت بدولاب المتوفى ، وأوراقا أخرى تثبت ان السيد يوسف عفيفي كان وكيلًا عن الست فاطمة وأنه كان يحصل لها ايجارات املا كما واعترافا صادرا من إحدى زوجتي المورث بصحة الدعوى وابعاء المجلس الحسبي التصريح باطلاع المحكمة على ملف التركة - اعتبرت المحكمة الابتدائية كل هذا بما يبرر احوالة الدعوى الى التحقيق ثم أضافت المحكمة الابتدائية الى ما استخلصته من هذه الأوراق ما دل عليه التحقيق وحكمت في الدعوى لصالح المدعية .

« وحيث ان الشهادة الرسمية المستخرجة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ من قلم العقود بمحكمة مصر المختلطة والتي تحدث بها الطاعنة في الدعوى دالة دلالة صريحة على ان هناك عقد بيع صدر من يوسف عفيفي مورث المطعون ضدهم لفاطمة محمود على الطاعنة وان يوسف عفيفي هذا قدمه بنفسه لاثبات تاريخه فأثبت بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ تحت رقم ٣٣٥٣٦ وان يوسف عفيفي نفسه هو الذى استلمه من قلم الكتاب بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ودالة ايضا على ان البيع هو بمن قدره ٧٥٠ جنيها مصريا

« وحيث انه حتى به صرف النظر عن الدليل الرسمي القاطع الذى تفيد هذه الشهادة من ان يوسف عفيفي قد استلم فعلا ذلك العقد الصادر منه فان مفاد تلك الشهادة ان بقلم العقود بالمحكمة المختلطة ايضا لا موقعا عليه من يوسف عفيفي يفيد استلامه لذلك العقد وان هذا العقد صادر منه بالبيع لفاطمة محمود على بمبلغ ٧٥٠ جنيها . ولا شك ان ذلك الايصال الذى لا بد حتما ان يكون موقعا عليه منه هو ورقة صادرة منه تفيد وجود العقد

المذكور وتقديمه منه وسحبه إياه بنفسه

« وحيث أن ذلك الإيصال المستفاد حتماً من عبارة الشهادة الرسمية - التي هي في ذاتها حجة لم يطعن فيها بأى مطعن - هو ورقة صادرة من يوسف عفيفي المذكور دالة على ما كان منه من البيع للطاعة بالثمن المتقدم الذكر .

« وحيث أن الإيصال المذكور وإن كان لا يفيد قطعاً أن الثمن الوارد بعقد البيع الذي استلمه يوسف عفيفي قد دفعته الطاعة فعلاً له أو أنه كان ثمناً مؤجلاً إلا أن جريان العادة الغالبة بأن المشتري يدفع الثمن ذلك يقرب الاحتمال بأن هذا الثمن دفع فعلاً واذن فلا إيصال المذكور المدلول عليه حتماً بتلك الشهادة الرسمية هو مبدأ ثبوت بالكتابة يقرب احتمال صحة استلام يوسف عفيفي لمبلغ ٧٥٠ جنيهاً ويجوز بحسب القانون تكميل الاستدلال بالبينة والقرائن .

« وحيث أنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه غير مصيب في استبعاده هذه الشهادة كبداً ثبوت بالكتابة كما استبعد غيرها من أدلة الطاعة ويكون المتعين نقض الحكم لمخالفته للقانون في هذا الصدد » وحيث أن الدعوى صالحة للحكم في موضوعها بالحالة التي عليها .

« وحيث أن الثابت في الدعوى أن الطاعة قد أثبتت كل عناصر دعواها بأوراق متفرقة فأثبتت أنها وكلت مورث خصومها توكيلاً شرعياً لإدارة أملاكها واستغلالها وإن هذا المورث كان يؤثر هذه الأملاك ويحصل أجرتها وأن الرجل كان يشتغل بشراء العقارات ويبيعها لحسابه وحساب موكلته وأنه كثيراً ما اشترى وباع بعقود غير مسجلة وأنه اشترى من صالح حسن عنان في ٦ فبراير سنة ١٩٢٠ المنزل المعروف برقم ٢٧ بشارع البنادقة وأنه قدمه وقدم عقداً آخر أصدره لصالح فاطمة أم محمود بثمان قدره ٧٥٠ جنيهاً لا ثبات تاريخها

رسمياً فأثبت لها تاريخاً رسمياً في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ثم سحبها وتصرف في هذا المنزل لآخرين بمقتضى عقود مدلول عليها بكشف التصرفات المقدم من المدعية . أثبتت المدعية كل ذلك ثم قدمت لاثبات مديونية مورث خصومها بما دفعته له من ثمن صورة رسمية من محضر الجرد الرسمي تشهد لها بأنه قد أرفق بهذا المحضر محضراً آخر بما كان في دولايب المورث من أوراق ومستندات وطلبت إطلاع المحكمة على هذا المحضر وعلى ما جاء به بياناً لهذه الأوراق وعلى الأخص على الورقة التي ادعت أنها مكتوبة بخطه وتدل على مديونته لها في مبلغ ٩٥٥ جنيهاً وقدمت صورة غير رسمية من هذا المحضر الثاني وشهادة من حضر ووقع عليه وطلبت عند الإنكار انتقال المحكمة للجلسة الحسبي للإطلاع على هذا المحضر وعلى الورقة المتقدمة الذكر فأنكر الورثة ما عدا إحدى زوجات المورث وانتقلت المحكمة وأبى المجلس إطلاعها على ملف التركة فحكمت المحكمة الابتدائية بإحالة القضية على التحقيق وشهدت الشهود بأن للمدعية بذمة مورث الخصوم قيمة الثمن ومبلغ الأيجار فحكمت المحكمة بالثمن خاصة ورفضت الدعوى فيما عدا ذلك .

« وحيث أنه مهما يقل من أن الورقة المقول بوجودها في المجلس الحسبي هي ورقة فيها مجرد أرقام وأسماء لا تدل على دائنية أحد ولا مديونية أحد ولا تعين من هي فاطمة المكتوب أمام اسمها مرة ٩٠٠ جنية ومرة ٥٥ جنيهاً - مهما يقل من ذلك فإن هذه المحكمة ترى صواب الحكم المستأنف وتعتمد تأسيسه على تلك الشهادة الرسمية المتقدمة الذكر التي اعتبرتها مبدأ ثبوت بالكتابة وتستكمل بما شهد به الشهود في التحقيق وبهذا يكمل الاستدلال على صحة مديونية مورث المطعون ضدهم في المبلغ الذي قضى به الحكم الابتدائي وذلك بلا حاجة

الى تقدير قيمة الورقة الموجودة بالمجلس الحسيني وكونها تعتبر من القرائن المفيدة في هذا الصدد او لا تعتبر .

(طعن الست فاطمة محمود على وحضر عنها الاستاذ ادوار بك قصيرى ضد الحاج احمد محمد بصفته وحضر عنه الاستاذ محمد فهى عبد اللطيف رقم ٥٧ سنة ٤ ق)

١٧٧

٢٨ مارس سنة ١٩٣٥

١ - صورة السند . اثباتها بين المتعاقدين . معنى كون مبدأ الثبوت صادراً عن عليه الاثبات . (المادتان

٢١٥ و ٢١٧ مدنى)

٢ - حكم . ذكره أموراً زائدة عن حاجة الدعوى . وقوع بعض أخطاء فيها . الطعن بوقوع هذه الأخطاء .

عدم اتجاها . حق محكمة النقض في اغفال بحث

المبادئ القانونية

١ - رفعت عائشة على أخيها محمد دعوى بناء على سند كتابي موقع عليه منه فدفع محمد بأن السند صوري وتمسكت عائشة بأن الصورية لا تثبت الا بالكتابة . ودار دفاع محمد حول أن المبلغ الوارد بالسند هو عبارة عن استحقاقه في الوقف الذي كانت أخته ناظرة عليه وأن أخته هذه كانت تعطيه مبالغ شهرية مقابل خصمها من استحقاقه فلما بلغ مجموع ما أخذه منها المبلغ الذي حرر به السند طلبت اليه أخته ووكيلها أن يكتب به سنداً واحداً لغرض معين فقبل وحرر لها السند بالصورة التي طلبتها وردت عائشة على هذا الدفاع بقولها انها كانت تسلم أخاها شهرياً مبالغ لتخصم له من استحقاقه كما أنها كانت تسلمه مبالغ أخرى بصفة أمانة بإيصالات على حدة وانه استرد منها إيصالات المبالغ الأولى عند تسوية حساب الوقف أما ما كان يأخذه على سبيل الأمانة

فقد كتب به السند المرفوعة به الدعوى . وأنكر محمد دعوى أخته قائلاً أنه لو كان ما ادعيه صحيحاً لكانت قد أخذت عليه مخالصة عن استحقاقه بدل الايصالات التي أعادتها له ومنها إيصالان قدمهما مؤشراً عليهما من وكيلها إشارة هذا نصها « تحرر وصل بجميع الوصولات بقيمة كذا (المبلغ المرفوعة به الدعوى) لغاية تاريخ كذا » ولم تنكر عائشة ان هذه الإشارة من زوجها خاصة بقيمة السند الذي تطالب به .

حصلت محكمة الاستئناف من هذه الأوراق والظروف فهم الواقع في الدعوى وحكمت برفض دعوى عائشة لصورية السند . طعنت عائشة على هذا الحكم بمقولة إنه أخطأ في قبول إثبات الصورية التي ادعاها محمد في سبب السند المطالب به بالقرائن ومحكمة النقض قالت ان الايصالات التي استند اليها محمد في دفاعه وان كانا صادرين منه هو نفسه إلا أنهما - لا اعتراف عائشة بهما وبما جاء عليهما من كتابة وتأشير من زوجها الذي هو وكيلها - يعتبران قانوناً أنهما صادران منها وصالحان لاعتبارهما مبدأ ثبوت بالكتابة . ومادامت محكمة الاستئناف قد استكملتهما بالقرائن الأخرى التي أوردتها في حكمها فهي لا تكون أخذت في إثبات الصورية بمجرد القرائن ولا تكون خالفت القانون حين قضت برفض الدعوى .

٢ - كل ما يرد بالحكم فضلة عن حاجة الدعوى لا محل لبحث ما يكون قد سرى فيه من الأخطاء الموضوعية . فاذا طعن على هذا الحكم بشيء

من تلك الاخطاء فلهي محكمة النقض أن ترفض بحته لعدم اتجاها في أصل الدعوى .

المحكمة

« حيث ان وجهي الطعن بتلخصان . - أولا - في ان محكمة الاستئناف - على الرغم مما تمسكت به الطاعنة من خطأ الحكم المستأنف في قبول إثبات الصورية التي ادعاها خصمها في سبب السند المطالب به بالقرائن - قد قضت بتأييد الحكم المستأنف بغير ان تناقض هذا الدفاع القانوني ومكتفية في رده بما أوردته في حكمها من القرائن تخالفت بذلك القانون الذي لا يسمح بإثبات الصورية بين المتعاقدين بالقرائن ومن جهة أخرى قد جاء حكمها بإطلا لعدم ذكرها فيه الأسباب التي اعتمدت عليها للقضاء ضمنا بعدم صحة هذا الدفاع - وثانيا - في ان محكمة الاستئناف إذ قضت بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض دعوى الطاعنة قد بنت قضاءها على أساس ان الطاعنة لم تقدم في الدعوى مستندا ما يدل على ان المحاسبة جرت بينها وبين أخيها المطعون ضده عن استحقاقه لديها في الوقف عن المدة من سنة ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٢٤ وان كل الذي قدمته هو مصادقة أخيها على مصروفات الوقف فقط عن هذه المدة . وتقول الطاعنة ان هذا القول من جانب المحكمة يخالف ما ثبت بالمستندات التي قدمتها لإذاتها كما قدمت كشفا بالمصروفات مصدقا عليه من أخيها هذا قد قدمت كشف الإيرادات مصدقا عليه منه كذلك وان محكمة الاستئناف لو كانت التفتت الى هذا الكشف لتغير وجه الرأي الذي حكمت به في الدعوى . واذن فالحكم في الدعوى قائم على أساس غير حقيقي يعيبه ويوجب ابطاله

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان أثبت ان المستأنفة (الطاعنة) قد استندت في دعواها الى سند اعترف فيه اخوها بانه استلم منها ٣٠٥ جنيهات أمانة

يدفعها وقت طلبها وان المستأنف عليه قرران اخته كانت ناظرة وقف السراج وكانت تعطيه مبالغ شهرية مقابل خصمها من استحقاقه وانه لما بلغ مجموع ما أخذه منها لغاية ديسمبر سنة ١٩٢٤ ٣٠٥ جنيهات طلب منه زوج اخته ووكيلها ان يكتب بهذه القيمة ستدا واحدا وان يذكر في السند ان ما أخذه كان على سبيل الأمانة وان يجعل تاريخه ١٥ يونيه سنة ١٩٢٣ وذلك لتستند اليه اخته في دعوى خاصة بنظارة الوقف كانت مرفوعة عليها وقتئذ ، فقبل وحرر السند بالصورة التي هو عليها . بعد ان أورد الحكم دعوى المستأنفة ودفاع المستأنف عليه على ما سبق الذكر أورد كذلك ما أجابت به المستأنفة من انها كانت تسلم المستأنف عليه شهريا مبالغ لتخصم له من استحقاقه كما انها كانت تسلمه مبالغ أخرى بصفة أمانة بإيصالات على حدة وانه استرد منها إيصالات المبالغ الأولى عند تسوية حساب الوقف لغاية سنة ١٩٢٤ أما ما كان يأخذه على سبيل الأمانة فقد كتب به السند المرفوع به الدعوى . بعد ذلك أخذ الحكم المطعون فيه يحصل فهم الواقع في الدعوى فكان بما جاء به ان المستأنف عليه ينكر على المستأنفة استلامه منها مبالغ أخرى غير التي كان يأخذها خصما من استحقاقه وانه لو صرح ما تقوله المستأنفة لكانت قد أخذت عليه مخالصة عن المدة المذكورة بدل الايصالات التي اعادتها له عما كان أخذه منها على حساب استحقاقه . ثم أخذ الحكم يتعرف القيمة الواقعية لدفاع المستأنف عليه فقال . « وحيث » « ان المستأنف عليه قدم ايصالا تاريخه ، « أول اغسطس سنة ١٩٢٤ قال عنه انه احد » « الايصالات التي كان قد استردها من المستأنفة » « اعا . كتابة السند المطالب به الآن وان عليه » « اشارة من زوج المستأنفة الذي هو وكيلها » « ونصها . تحرر وصل بجميع الوصولات بقيمة » « ٣٠٥ جنيهات لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٢٤ ولم »

« تكرر المستأنفة ان هذه الاشارة من زوجها »
« خاصة بقيمة السند الذى تطالب به فى الدعوى »
« ومن مقارنة التواريخ الثلاثة المتقدمة لا يمكن »
« معها مطلقا ان يكون السند المذكور قد كتب »
« فى يونيه سنة ١٩٢٣ بل انه تعمد تأخير تاريخه »
« الحقيقى كما يقول المستأنف عليه . ومن حيث »
« انه من جهة أخرى فان المستأنف عليه قدم »
« ايضالا عليه للمستأنفة بتاريخ ١٥ يونيه »
« سنة ١٩٢٣ وهذا الايصال لم تكره المستأنفة »
« بل تعترف به ومذكور فى هذا الايصال ان »
« المستأنف عليه فى ذمته للمستأنفة ٢٥٧ جنيتها »
« أمانة ويقول المستأنف عليه انه لما بلغ استجراره »
« خصما من استحقاقه فى سنة ١٩٢٤ مبلغ »
« ٢٥٧ جنيتها كتب به سندا حسب العادة وذكر انه »
« أمانة كطلب زوج المستأنفة وذلك بعد استلامه »
« منه الايصالات السابقة بقيمة هذا المبلغ وطلب »
« منه ان يؤخر تاريخه الى ١٥ يونيه سنة ١٩٢٣ »
« ففعل ولما كان شهر ديسمبر سنة ١٩٢٤ وبلغ »
« استجراره ٣٠٥ جنيتها كتب السند السابق ذكره »
« المطالب به الآن واستلم منه سند ٢٥٧ جنيتها مع »
« ما لحقه من الايصالات وهذا دليل »
« آخر قاطع فى ان سند ١٥ يونيه سنة ١٩٢٣ لم »
« يحرر فى تاريخه المذكور بل فى ديسمبر سنة ١٩٢٤ »
« او فى اكتوبر سنة ١٩٢٤ . ثم قال الحكم . »
« وحيث انه يفهم مما تقدم ان كتابة هذا السند »
« فى تاريخ سابق على حقيقته بأكثر من سنة والقول »
« فيه بأن المبلغ أمانة انما كان لاتفاق بين الطرفين »
« لغرض وقد تركه المستأنف عليه تحت »
« يد المستأنفة حتى الآن لما كان بينهما من »
« الصفاء حتى رفع الدعوى وهى أخته وشقيقته »
« من جهة ولأنه لا يضره سحبه لانه مستند »
« بمبلغ عليه لها حصل الاتفاق بينهما على خصمه من »
« استحقاقه لديها »

« وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه ان »
« محكمة الاستئناف حين أخذت بدفاع المطعون ضده »
« قد اعتمدت على الايصالين المؤرخين فى اول »
« اغسطس سنة ١٩٢٤ و ١٥ يونيه سنة ١٩٢٣ »
« اللذين وان كانا صادرين من المطعون ضده ، »
« الا انها - لاعتراف الطاعنة بهما وبما جاء عليها »
« من كتابة وتأشير من زوجها الذى هو وكيلها - »
« يعتبران قانونا انهما صادران منها وصالحان »
« لا اعتبارهما مبدأ ثبوت بالكتابة وقد استكملته المحكمة »
« بالقرائن الأخرى التى أوردتها فى الحكم واذن »
« فلا تكون أخذت فى اثبات البصرية بين المتعاقدين »
« بمجرد القرائن ولا تكون خالفت القانون حين »
« قضت بتأييد الحكم المستأنف القاضى برفض »
« الدعوى . »

« وحيث انه وان كانت محكمة الاستئناف قد »
« أخطأت حقا فيما أثبتته بحكمها مما يفيد أن كشف »
« الايراد المقدم من الطاعنة عن المدة من سنة ١٩٢١ »
« الى سنة ١٩٢٤ لا تصديق عليه من أخيها والواقع »
« انه قد صدق عليه كما قد صدق على كشف المصروفات »
« الا أنه بما تجب ملاحظته ان الدعوى فى أساسها »
« مرفوعة على ان الدين المطالب به وهو ٣٠٥ جنيتها »
« هو أمانة للمدعية طرف المدعى عليه ولا شأن له »
« بالاستحقاق فى الوقف فكان يكفى لقبول هذه »
« الدعوى أو رفضها مجرد استظهار كونه أمانة أو »
« من الاستحقاق فى الوقف . وبما ان محكمتى الموضوع »
« استظهرتا فعلا ان سبب الدين ليس أمانة فهذا فى »
« ذاته كان لصحة حكميهما برفض دعوى المدعية . أما »
« ما خاض فيه الحكم المطعون فيه من بحث علاقة »
« المدعى عليه بأخته الطاعنة من جهة استحقاقه فى الوقف »
« ومبلغ ما يكون له طرفها من قيمة ريع الوقف فان »
« الدعوى لا تحتمله وكل ماورد فى الحكمين بشأن »
« التخالص من هذا الاستحقاق فهو زائد عن حاجة »
« الدعوى ولا محل لبحث ما يكون قد سرى فيه من »

الأخطاء الموضوعية واذن فلا تجد محكمة النقض محلاً لبحث الوجه الثاني من وجهي الطعن بل ترفضه لعدم اتجاها في أصل الدعوى على الأساس المتقدم الذكر وإنما تبقى للطرفين حقوقها محفوظة بشأن حساب الوقف عن المدة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٢٤ وبهذا الاعتبار تقضى هذه المحكمة برفض الطعن

(طعن الست عائشة هانم صديق السراجة وحضر عنها الأستاذ محمد صبري أبو علم ضد محمد أفندي صديق وحضر عنه الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك رقم ٧٣ سنة ٤ ق)

١٧٨

٢٨ مارس سنة ١٩٣٥

شكل الدعوى :

١ - الطعن ببطالان الدعوى شكلاً

٢ - الجمع بين عدة طلبات من مدعين مختلفين . جوازها .

المبادئ القانونية

١ - الطعن في شكل الدعوى لا يصبح الا اذا كانت للطاعن مصلحة في تظلمه من شكلها واذا قبل الطاعن شكل الدعوى من وقت رفعها واستمر يدافع فيها على شكلها الذي رفعت به ولم يطعن في هذا الشكل إلا لدى محكمة الاستئناف عند استئنافه للحكم فلا قيمة لطعنه

٢ - اذا تعدد المدعون والمدعى عليهم وتعددت طلباتهم وكان يربطهم جميعاً أمر واحد هو - مثلاً - أن أطيان الجميع مرهونة للبنك رهنية واحدة حكمها القانوني أنها لا تنجزاً بالنسبة لمالك الأطيان بل ملكية كل منهم ضامنة لكل الدين والمدعون يقولون انهم دفعوا للبنك ازيد مما يخصهم في الدين بحسب ماتحت يدهم من الأطيان المرهونة فهذه الرابطة تميز قانوناً جمع هذه الطلبات المتعددة في

دعوى واحدة . إذ الدعوى بهذه الكيفية تقتضي معرفة أصل الدين وما تحت يد كل من المدعين والمدعى عليهم من الأطيان المرهونة وما يخص كلا منهم في الدين بحسب حصته في الأطيان وما يكون دفعه من الدين زائداً على حصته ثم من هو الذي يكون انتفع بهذه الزيادة المدفوعة والعمدة في ذلك هي على سند واحد هو كشف الدفعات المستخرج من أئبنك .

المحكمة

« حيث ان الطاعنين يبنون طعنهم على سبعة أوجه أفاضوا كثيراً في بيانها ولكن هذه المحكمة على ما في هذه الأوجه من الاقاضة في القول ترى - أولاً - ان الوجه الأول لا يتضمن سوى كلام عام غير مركز حاصله ان الحكم المطعون فيه لم يستوف وقائع الدعوى ولا أسباب قضائه بما قضى به ولكن الواقع ان الحكم وافي الوقائع والأسباب الموصلة لما قضى به ولم يبين الطاعنون في هذا الوجه ماهي النقطة الموضوعية أو القانونية المهمة في الدعوى والتي يكون الحكم قصر في اثباتها وتخرج قضائه عليها واذن فهذا الوجه متعين الرفض - ثانياً - ان الوجه الثاني - وهو وجه خاص بشكل الدعوى وبالتظلم عما قضت به محكمة الاستئناف من صحة هذا الشكل - هذا الوجه لا قيمة له (١) لأن الطاعنين قبلوا شكل الدعوى من وقت رفعها في سنة ١٩٢٨ واستمروا يدافعون فيها على شكلها الذي رفعت به ولم يكن الا عند استئنافهم للحكم ولدى محكمة الاستئناف ان طعنوا في شكلها و (٢) لأن لا مصلحة لهم في تظلمهم من شكل الدعوى ولم يبدوا أي وجه يستفاد منه ان نظر الدعوى على هذا الشكل يسبب لهم ضرراً ما و (٣) لأن شكل الدعوى في واقع الأمر صحيح كما ارتأته محكمة الاستئناف فان المدعين

فيها اذا كانوا متعددين والمدعى عليهم (ومنهم الطاعنون) متعددين أيضا ولكنهم يربطهم جميعا أمر واحد هو أن أطيان الجميع مرهونة للبنك رهنية واحدة حكمها القانوني انها لا تنجزاً بالنسبة للمالك الأطيان بل ملكية كل منهم ضامنة لكل الدين والمدعون يقولون انهم دفعوا للبنك أزيد مما يخصهم في الدين بحسب ما تحت يدهم من الأطيان المرهونة فالدعوى بهذه الكيفية تقتضى معرفة أصل الدين وما تحت يد كل من المدعين والمدعى عليهم من الأطيان المرهونة وما يخص كلا منهم في الدين بحسب حصته في الأطيان وما يكون دفعه من الدين زائداً عن حصته ثم من هو الذي يكون انتفع بهذه الزيادة المدفوعة ، والعمدة في ذلك على سند واحد هو كشف الدفعات المستخرج من البنك . فهذه الرابطة تجعل شكل الدعوى صحيحاً كما قرره محكمة الاستئناف بحق ويكون وجه الطعن الثاني متعين الرفض .

- ثانياً - لاصحة لما يقوله الطاعنون في الوجه الثالث من أن المدعين - إذ طلبوا الحكم لهم بما يدعون انهم دفعوه للبنك زائداً عما يخص حصتهم - قد ادخلوا في طلبهم هذا ما يخص أشخاصاً آخرين لم يوكلا المدعين (المطعون ضدهم) في المطالبة عنهم بما يخصهم في هذه الزيادة . لاصحة لذلك لأن الذي أثبتته الحكم المطعون فيه أن الزيادة المقضى بها كلها مدفوعة من المطعون ضدهم شخصياً وقد طلبوها بناء على هذا الدفع الشخصي وان شركاءهم الآخرين لم يشتركوا في دفع هذه الزيادة - رابعاً - يقول الطاعنون في الوجه الرابع انهم تمسكوا لدى محكمة الاستئناف بأن احدهما وهي الست ليزه كانت عند وفاة والدها حملاً مستكناً وان المجلس الملى لم يعين وصياً عليها وأن الوصى الذي عينه انما كان على أخويها القاصرين فقط وأن قرار المجلس الملى الذي صرح للوصى ببيع جزء من أطيان التركة لتسديد دين البنك العقاري وباقي الديون الأخرى لاجرة فيها

عليها وكذلك لاجرة عليها فيما أجراه الوصى بناء على هذا القرار من بيع بعض أطيان التركة للمطعون ضدهم وخلافهم بل ان هذا البيع باطل فيما يخص حصتها هي لأنها كانت حملاً مستكناً لم يشملها القرار ولم يذكروا اسمها في عقود البيع الصادرة بعد ولادتها ولم يشخصها أحد وانه مادام بيع حصتها باطلاً لهذا السبب فيكون وضع يد المطعون ضدهم على حصتها الداخلة ضمن ما اشتروه معتبراً أنه من قبيل الاغتصاب وعليهم رده ومحاسبتها على ما قبضوه من الربيع والثمار مدة وضع يدهم وان هذا الربيع لو كانت احتسبته محكمة الاستئناف ل زاد عن قيمة ما يدعى المطعون ضدهم انهم دفعوه عنها في دين البنك العقاري لكن المحكمة لم تستمع لدفاعها هذا وحكمت عليها بما حكمت به . ومحكمة النقض ترى أن لا محل لهذا الطعن فان الدعوى المرفوعة على الطاعنين وفيهم الست ليزه هي دعوى بمبلغ دفع من المطعون ضدهم زائداً عما يخص الأطيان الموضوعة تحت يدهم وأن المزم به هم واضعو اليد على باقي الأطيان المرهونة ومنهم الست ليزه المذكورة لكونه خاصاً بهذا الباقي وقد أثبتت المحكمة صحة دفع هذه الزيادة لحكمها صحيح لا غبار عليه . على أنه مما يلاحظ أن دفاع الست ليزه في هذا الصدد لم تبده الا أمام محكمة الاستئناف فقط فهي تريد أن تفصل لها محكمة الاستئناف في دعوى أصيلة موضوعها بطلان عقدي بيع واسترداد المبيع وثمراته مع أنها لم ترفضها امام المحكمة الابتدائية ولذلك فهو غير مقبول . وان كانت الست ليزه تريد الاصرار على بطلان مشتري خصومها لخصتها التي دخلت في عقودهم فلا مانع يمنعها من أن ترفع بهذا الشأن دعوى على حديثها وأن تقيم فيها الدليل على بطلان بيع حصتها اذا استطاعت قانوناً أن تتقاضى منهم ما تدعيه من الثمرات ان كان لها وجه قانوني ويكون لخصومها مدافعتها في تلك الدعوى بما يكون

لديهم من أوجه الدفاع القانونية ولذلك يكون هذا الوجه متعين الرفض أيضا . خامسا وسادسا وسابعا . هذه الأوجه الثلاثة كلها مناقشات متعلقة بالموضوع الذي أثبتت محكمة الاستئناف وقائعه إثباتا لا مراقبة فيه لمحكمة النقض فهي كلها متعينة الرفض وما يدعيه الطاعنون في غضون الوجه السابع من أن هناك تناقضا في تقرير الخبير وأن محكمة الاستئناف أخذت به مع هذا التناقض الجوهرى فانه — على فرض وجود هذا التناقض — فان الطاعنين لا يدعون الآن انهم تمسكوا بهذا التناقض لدى محكمة الاستئناف حتى يسوغ لهم الطعن بهذا أمام محكمة النقض . « وحيث لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(طعن اسكندر افندى يوسف عن نفسه وبصفته وحضر عنه الاستاذ عبد الوهاب محمد بك ضد سلامة حنا وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبدالله فكرى خليل رقم ٤٩ سنة ٤٤ ق)

١٧٩

٢٨ مارس سنة ١٩٣٥

ضمان . دعوى الضمان الناشئة عن وجود عيب خفى .
مبناها . مناط العلم بالعيب . (المادة ٣٢٤ مدنى)
٢ - نقض وإبرام . حكم استئنافى . أخذه بأسباب الحكم المستأنف مع اضافة أسباب اليها . الطعن فى الحكم الاستئنافى . وجوب تقديم صورة من الحكم المستأنف .

المبادئ القانونية

١ - ان العلم المراد للشارع فى المادة ٣٢٤ من القانون المدنى هو العلم الحقيقى دون العلم بالتشكيك . فاذا كانت محكمة الاستئناف قد رأت بما حصلته من فهم الواقع فى الدعوى ان المشتري ما كان يعلم حقا عند تحريره خطابا للبائع منه يخبره بما ظهر من العيب فى البذور التى اشتراها أن هذه البذور معيبة بذلك العيب القديم الخفى الذى يستلزم نسخ البيع ورد الثمن والزام البائع بما قد يلزمه قانونا من التضمينات وانه لم يعلم به الا من تقرير خبير دعوى اثبات

الحالة ثم قبلت المحكمة دعوى الضمان التى رفعها المشتري بعد تقديم تقرير الخبير بثلاثة أيام ورفضت الدفع بسقوطها على اعتبار أن العلم بالعيب الذى يتم عنه خطابه الذى أرسله للبنك لم يكن علما حقيقيا فانها تكون قد أصابت فى قبول الدعوى ورفض الدفع بسقوطها .

٢ - ينبغى على الطاعن فى حالة ما يكون الحكم الاستئنافى المطعون عليه قد أخذ ببعض أسباب الحكم المستأنف ان يودع صورة رسمية من الحكم المستأنف لتمكن محكمة النقض من بحث وجوه طعنه على ضوء الحكمين معا فلعل فى أسباب الحكم المستأنف ما يكفى للرد على ما يطعن به فى الحكم الاستئنافى .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن ان محكمة الاستئناف بعد أن أثبتت فى حكمها المطعون فيه ان المطعون ضدها قد علمت بما ظهر فى التقاوى من ذلك العيب الخفى الذى ادعته قبل خطابها الذى أرسلته للبنك فى ١٢ يونيه سنة ١٩٣٢ تخبره بهذا العيب وانها لم ترفع دعواها بطلب الضمان الا فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢ ، قد قضت مع ذلك بعدم سقوط الدعوى مخالفة فى ذلك نص المادة ٣٢٤ من القانون المدنى التى تقضى بوجوب تقديم دعوى الضمان الناشئة عن وجود عيوب خفية فى ظرف ثمانية أيام من وقت العلم بها والا سقط الحق فيها . ويقول الطاعن فى شرح وجوه هذه المخالفة ان محكمة الاستئناف قد التفت للمطعون ضدها العذر فى التأخير بما قاله من انها لم تكن قد احيطت علما بمبلغ الاضرار الجسيمة التى لحقت الزراعة بسبب هذا العيب إذ كانت نسبة

الفساد في المحصول التي وصلت الى عليها هي خمسة عشر في المائة فقط وان هذه النسبة الضئيلة ربما اعتقدت بحق انها لا تكفي لدعامة حقها في رفع دعوى المطالبة بالتعويض أو ما كان لمحكمة الاستئناف ان تعتذر عنها بهذا العذر لان الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٢٤ حتى مهما كانت الظروف ومهما كانت الأسباب في التأخير ولأن المراد من قول هذه المادة من أن هذا الميعاد يبتدىء « من وقت العلم بالعيب » ذات العلم بالعيب بصرف النظر عن جسامته وعن التعويض الذي يترتب عليه وقد كانت المطعون ضدها عالمة بما أصاب محصولها من الضرر الناشئ عن العيب قبل يوم ١٣ يونيه سنة ١٩٣٢ .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه قد خالف كذلك نص المادة ٣٢٢ من القانون المدني التي تشترط لقبول دعوى ضمان العيوب الخفية ان يكون العيب المدعى قديما أى موجودا وقت البيع اذا كان المبيع عينا معينة ، او وقت تسليمه اذا كان غير ذلك ، ووجه المخالفة ان الحكم لم يشر الى قدم العيب الاتليحا واستنتاجا وقد كانت عباراته في ذلك يلابسها الشك والريب الى حد كبير .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث ان العبارة الأخيرة من المادة ٣١٤ ثم المادة ٣١٥ لا تجيزان القضاء على البائع بتضمينات زيادة عن رد الثمن الا اذا كان عالما بالعيب وقت البيع فكان واجبا على محكمة الموضوع الا تقضى في صورة الدعوى الحالية بتضمينات زيادة عن رد الثمن الا اذا أثبتت في حكمها علم البائع بالعيب وتستره عليه وعدم اخبار المشتري به ولا شيء من هذا في الحكم المطعون فيه . » وحيث ان محكمة الاستئناف استهلت حكمها ردا على ما دفع به الطاعن من سقوط دعوى الضمان لمضى أكثر من ثمانية أيام على علم المستأنف عليها بظهور العيب الخفي مستندا في ذلك الى خطابها

الرقم ١٣ يونيه سنة ١٩٣٢ المرسل الى البنك الزراعي بمناصه : « وحيث انه تبين من » الاطلاع على أوراق الدعوى انه في التاريخ الذي ، « حرر فيه الخطاب السابق الذكر لم تكن الست ، » اليس شهود عالمة بالمضار الجسيمة التي لحقت زراعة ، « البطاطس من جراء فساد التقاوى لان نسبة » الضرر التي وصلت لعلمها في ذلك التاريخ على » لسان امين افندى جبر المهندس الزراعي الموفد » « من قبل وزارة الزراعة هي ١٥ ٪ من مجموع » المحصول وهي نسبة ضئيلة ربما اعتقدت بحق » انها لا تكفي لتعامة حقها في رفع الدعوى » بالتعويض فأرادت أن تصل بطريقة قضائية » « حاسمة الى التأكد من معرفة سبب الضرر وقيمته » « فسارعت الى رفع دعوى اثبات الحالة في ٢٥ » « يونيه سنة ١٩٣٢ حتى اذا ما انتهى الخبير من عمله » « وتقديم تقريره في ١٨ من سبتمبر من السنة » « المذكورة رفعت دعواها هذه في ٢٢ منه ، ومن » « حيث ان العلم الا كيد الذي يتعين محاسبة المستأنف » « عليها على مقتضاه إنما يبتدىء من تاريخ تقديم » « التقرير الذي بين فيه الخبير بجلاء ان تلف الزراعة » « أتى من فساد التقاوى وان نسبة هذا التلف » « للمحصول هي ٩٩ في المائة ولما كانت المستأنف » « عليها المذكورة رفعت الدعوى بعد تقديمه بثلاثة » « ايام فهي لم تخرج عن الميعاد الذي حددته المادة » « ٣٢٤ من القانون المدني . »

« وحيث ان مفاد ذلك ان محكمة الاستئناف حصلت من الأوراق ومن التحقيقات التي اجرتها المحكمة الابتدائية تحصيلا واقعا ان المستأنف عليها ما كانت تعلم حقا عند تحريرها خطابها الذي ارسلته للبنك ان البذور التي اشترتها معينة بذلك العيب القديم الخفي الذي يستلزم فسخ البيع ورد الثمن والزام البائع بما قد يلزمه قانونا من التضمينات وانها لم تعلم به الا من تقرير خبير دعوى اثبات الحالة

- وبعد ان حصلت محكمة الاستئناف فهم هذا الواقع في الدعوى قاسته بالعلم المراد للقانون في المادة ٣٢٤ من القانون المدني فلم تراستئناف عليها قد تأخرت في رفع دعوى التعويض عن ميعاد وجوب رفعها ولذلك حكمت برفض الدفع بسقوط الدعوى ولقد أصابت محكمة الموضوع حين قررت ان العلم المراد للشارع في المادة ٣٢٤ من القانون هو العلم الحقيقي دون العلم بالتشكيك واذن يكون الوجه الأول متعين الرفض

عن الومر الثاني

«وحيث انه لاصحة لما ادعاه الطاعن في الوجه الثاني من الطعن فقد بين الحكم قيام ما اشترطته المادة ٣٢٢ وما قبلها من القانون المدني في عيب المبيع المستوجب لضمان البائع من كونه خفيا وقديما وغير معلوم للمشتري ومؤثرا في المبيع تنقص به قيمته التي اعتبرها المشتري او تجعل المبيع غير صالح فيما أعدله فقد قال الحكم «وحيث انه يؤخذ من تقرير «خير دعوى اثبات الحالة وللأسباب التي «أوردها الخبير فيه وهو من رجال الفن الزراعيين «ان الضرر الذي أصاب المحصول كان من أمراض «طفيلية بالتقاوى التي استوردها البنك الزراعى «من الخارج وان هذه الطفيليات بتأثير العوامل «الطبيعية الأخرى نمت وعم ضررها المحصول «عند نضجه . وحيث فضلا عما جاء بهذا التقرير «فانه يؤخذ من شهادة الدكتور مأمون «عبد السلام الاختصاصى في علم النبات انه وان «كان لم يفحص درنات التقاوى التي استلمتها «المستأنف عليها الا انه فحص تقاوى البطاطس «التي استلمتها دائرة الأميرة نعمت هانم وقد «اشتريتها من البنك الزراعى في السنة عينها ان بها «نوعين من الأمراض الطفيلية وقرر أن هذين «المرضين جاء مع التقاوى من بلادها وانه أمر»

«باعدام التالف منها وقد ظهر أخيرا أن هذه «الطفيليات فتكت بالمحصول كما حصل لمحصول «المستأنف عليها كما ثبت أيضا ان تقاوى البنك «الزراعى استعملت في جهات مختلفة التربة والطقس «... وظهرت فيها هذه الأمراض الطفيلية وفتكت «بالمحصول فيها» ثم نقل الحكم من شهادة عباس افندى نافع وامين افندى جبر الموظفين ما استدل منهما على ان «تربة أرض المستأنف عليها سليمة وصالحة لزراعة البطاطس ولم يسبق زراعتها بهذا النوع وان المستأنف عليها وزوجها المهندس الزراعى قاما بزراعتها وخدمتها طبقا للتعليمات التي ألزماهما بها تباعا» ثم استطرد الحكم إلى بحث ما قدمه بنك التسليف من الشهادات التي استند اليها في الاستدلال على سلامة التقاوى من الأمراض الطفيلية التي تكون كامنة في الدرنات ولا تظهر إلا بعد الزرع والنضوج فرأى انها ليست كافية في الدلالة على هذه السلامة. وانتهى الحكم من ذلك إلى قوله «وحيث انه بناء على ما ذكر ترجح هذه «المحكمة كما رجحت محكمة الدرجة الأولى بحق ان «التقاوى التي اشترتها المستأنف عليها من البنك «الزراعى كانت مصابة بمرض الطفيليات الذي ظهر «أثره السيء بعد نضوج الزراعة وقد قامت المدعى «عليها بما توجه عليها أصول الزراعة ولم تهمل «شيئا من تعليمات رجالها الذين استرشدت «بنصائحهم في كل الأدوار الزراعية».

«وحيث ان مفاد هذه الأسباب ان محكمة الموضوع أثبتت في حكمها ان التقاوى كانت مصابة قبل ان تسلمها المشتري وانها دخلت البلاد المصرية مصابة وان ما عابها من الأمراض كان خفيا وجسما وان أثره لم يظهر الا بعد نضوج الزراعة رغم ما قامت به المدعى عليها من العناية حسب أصول الزراعة وانها لم تهمل شيئا من تعليمات رجال

وزارة الزراعة ولهذا يتعين رفض الوجه الثاني من وجوه الطعن .

عن الوجه الثالث

« وحيث انه لا محل لبث ما نعه الطاعن على الحكم الاستثنائي من انه قد قضى بالزامه بالتضمينات مع انه لم يكن عالماً بالعيب الذي ظهر في المبيع وبغير أن يبين انه كان عالماً به فكان الحكم لذلك مخالفًا لنص المادتين ٣١٤ و ٣١٥ من القانون المدني - لا محل لبث هذا الوجه لانه جاء بالحكم المطعون فيه انه إذا يد الحكم المستأنف قد أخذ أيضاً بأسبابه التي لا تخالف ما ذكرته محكمة الاستئناف

فكان ينبغي للطاعن - وقد رأى محكمة الاستئناف بأخذها ببعض أسباب الحكم المستأنف الذي أيدته قد ألحقت هذه الأسباب بأسباب حكمها - ان يودع صورة رسمية من الحكم المستأنف لتمكن محكمة النقض من بحث وجه الطعن على ضوء الحكمين معا ولعلها تجد في أسباب الحكم المستأنف ما يكفي للرد على هذا الوجه .

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم برفض الطعن . (طعن صاحب السعادة محمود شكرى باشا بصفته ووضرعه الأستاذ محمد أبو الخير ضد الست اللبس شتوده سدرالك وحضر عنها الأستاذ سبابا حبشى رقم ٧٦ سنة ٤ ق ١)

قضايا محكمة النقض والأحكام الجنائية

١٨٠

٤ مارس سنة ١٩٣٥

١ تقرير القاضى الملخص . الغرض من تلاوته . قراءة

القاضى المنتدب للتقرير الذى أعده القاضى المنسحب .
لأشابة فى ذلك . (المادة ١٨٥ تحقيق)

٢ - إثبات فى المواد الجنائية . تكوين قاضى الموضوع

عقيدته . حرته فى ذلك . صور شمسية . اتخاذها

أساسا للمضاهاة . اعتماد المحكمة ذلك . لا عيب .

٣ - حكم . عدم تلاوة أسبابه مع منظوقه . عدم وجوده بأسبابه

فى ملف الدعوى . لا يصلح أيهما سبباً لبطلان .

المبادئ القانونية

١ - إن غرض الشارع من تلاوة تقرير

التلخيص هو أن تلم الهيئة قبل سماع المرافعة

فى القضية وقبل المداولة فيها بمجمل وقائع

الدعوى وما جرياتها وذلك من واقع التقرير

الذى يكون قد أعده أحد القضاة قبل الجلسة .

ولم يشترط القانون أن يتلى التقرير حتماً بواسطة

القاضى الذى أعده لتعذر ذلك فى بعض الأحوال

فاذا قرأ القاضى المنتدب الملخص الذى أعده

القاضى المنسحب فلا شابة فى ذلك

٢ - ان العبرة فى المسائل الجنائية إنما تكون

باقتناع قاضى الموضوع بأن إجراء من

الاجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساساً

لكشف الحقيقة . ومادام هذا الأساس الذى

اعتمد عليه القاضى لا ينافى حكماً من أحكام

القانون فهو فى حل من الاعتماد عليه خصوصاً

إذا كانت الظروف قد حالت بين القاضى وبين

الوسائل الأخرى التى كان يصح الاعتماد عليها

فى الأحوال العادية . فاذا اتخذ خبير من الصور

الشمسية للمستندات المفقودة أساساً للمضاهاة

ورأت المحكمة أن هذه الصور تصلح أساساً

لها وأن تلك المضاهاة تنتج حقاً النتيجة التى

اتمى إليها الخبير والتى تجعل المحكمة تثق ثقة

تامة بما قرره فلا حرج على المحكمة فى ذلك

٣ - إن عدم تلاوة أسباب الحكم مع

منظوقه أو عدم وجود الحكم بأسبابه فى ملف

الدعوى لا يصلح سبياً لبطلان الحكم إذ قد تدعو الضرورة في بعض القضايا إلى زيادة التريث والتدقيق وهذا لا يصح أن يكون محلاً للطعن

المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الاجراءات التي اتبعتها محكمة ثاني درجة عند سماع المعارضة في طريق تغيير القضية وانتدابهم وفي سماع الدعوى بعد انسحاب رئيس الجلسة وقراءة ملخص للدعوى لم يكن قد أعده من قرأه . كل هذه الاجراءات جاءت مخالفة لأبسط مبادئ القانون فهي موجهة لبطلان الحكم . »

« ومن حيث أنه بتصفح محاضر جلسات هذه القضية يرى أن الطاعن كان يلجأ إلى طلب رد القضية كلها رأى من المحكمة تشبهاً برفض طلب التأجيل فاذا أجلت القضية لهذا السبب استردهو طلب الرد واعتذر في الجلسة التالية لهيئة المحكمة عن سبق تقديمه لذلك الطلب فلما تكرر منه هذا الأمر رأت المحكمة أن خير علاج لهذه الحالة تتمتع به كثرة التأجيل بغير مسوغ صحيح هو أن تندب في الحال أحد القضاة ليكمل الهيئة بدلاً من القاضي المطلوب رده وهذا هو ما يشكو منه الطاعن اليوم وظاهر أن لا شيء فيما فعلته المحكمة يخالف المبادئ القانونية أما أن يقرأ القاضي المتدبب الملخص الذي أعده القاضي المنسحب فلا شائبة فيه لأن غرض الشارع من تلاوة تقرير التلخيص هو أن تلم الهيئة - قبل سماع المرافعة في القضية وقبل المداولة فيها - بمجمل وقائع الدعوى وما جرياتها وذلك من واقع التقرير الذي يكون قد أعده أحد القضاة قبل الجلسة ولم يشترط القانون أن يتلى التقرير حتماً بمعرفة القاضي الذي أعده لتعذر ذلك في بعض الأحوال . فواقع من المحكمة في هذا الشأن

لا اعتراض عليه من الوجهة القانونية . »

« ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه لم يبين على أسباب صحيحة مبررة لما قضى به فقد دفع الطاعن بأنه لا يمكن أن يعتبر مزوراً ولا مشتركاً في تزوير ولا مستعملاً للحرر المزور فلم يبين الحكم الأركان القانونية التي بنى عليها اعتباره الجريمتين المذكورتين متوفرتين . »

« ومن حيث أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى أنه جزم بأن الطاعن هو المزور للكميالات إذ قال « وحيث أنه وإن كان الخبير محمد أفندي على » « سعودي قد ذهب إلى أنه من المتعذر عليه » « معرفة المقلد للامضاءات إلا أن الأدلة كلها » « تدل على أن المتهم هو الفاعل الأصلي لهذا » « التزوير لأنه هو صاحب المصلحة الوحيدة » « فيه ومن الطبيعي أن لا يستطيع الخبير معرفة » « شخصية المقلد للامضاء المزور على أن » « دفاع المتهم على كل حال من هذه الناحية لا يهدم » « التهمة المنسوبة اليه ولا يغير الوصف إلا من » « فاعل أصلي إلى شريك وليس في هذا » « كما سبق البيان ما يفيد المتهم إذ لا ترى المحكمة » « في ذلك ما يغير من شأن العقوبة المقضى بها » « ومن هذا يتضح أن الحكم أثبت على الطاعن ارتكاب الركن المادي لجريمة التزوير أما الركن الأدبي وركن الضرر فستفادان من سياق الحكم في مجموعه وأما من حيث جريمة الاستعمال فقد رد الحكم على دفاع الطاعن بشأنها في قوله « وحيث أنه فيما يختص » « بتهمة الاستعمال فإنه لا محل للاعتداد بدفاع المتهم » « القائم على أن تقديم الكميالة الأولى إلى وكيل بنك » « باركليز لخصمه لا يعتبر استعمالاً بل شروعاً » « إذ هذا هو الاستعمال الكامل على أتم صورة منه » « وقد أصاب الحكم فيما رآه في هذا الشأن إذ الاستعمال يتحقق إطلاقاً بتقديم المحرر المزور

للاتفاف به فيما أعد له فتقديم كميالة مزورة الى البنك لخصمها يحقق هذا المعنى تمام التحقيق . وقد قال الحكم عن السكياتين الآخرين « انه يتضح » « من مراجعة الأوراق ان المتهم عند ما تقدمت » « ضده الشكوى بتزوير السكياتة الأولى نفى هذا » « وعزز هذا النفي وأكد صحة السكياتة الأولى » « بتقديم السكياتين الآخرين للمحقق وهذا » « يعتبر استعمالاً إذ من الثابت » « قانوناً ان تقديم المحرر المزور أثناء تحقيق » « تقوم به النيابة ليكون المحرر مستنداً في الدفاع » « عن تهمة يعد استعمالاً » وهذا الرأي صحيح لا شك فيه . ثم أثبت الحكم بعد العبارة المتقدمة ان استعمال السكياتات على الوجه المتقدم كان مقترناً بعلم مقدمها بأنها مزورة . وبذلك يكون قد وفى الكلام على أركان جريمة الاستعمال أيضاً .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان الحكم المطعون فيه اتخذ من تقرير الخبراء الثلاثة الذين كان رئيس النيابة استبعد تقريرهم من التحقيق بناء على شكوى الطاعن — اتخذ من هذا التقرير دليلاً رجح به الاتهام .

« ومن حيث انه فضلاً عن ان عمل رئيس النيابة لا يقيد المحكمة في شيء بل يصح للمحكمة ان تكون لها رأياً في التقرير يخالف رأى رئيس النيابة فان الحكم الاستثنائي لم يعول على هذا التقرير وحده بل اعتمد في صحة اسناد التهمة الى الطاعن على عدة تقارير قدمت للمحكمة من خبراء مختلفين . على ان المحكمة لم تر في تقرير الخبراء الثلاثة الذين يشير إليهم الطاعن أكثر من انه يصح اعتباره قرينة مؤيدة لتقرير الخبير الأول محمود افندى حسنى وهو أحد الخبراء الذين عول الحكم المطعون فيه على آرائهم وليس فيما فعلته المحكمة في هذا الشأن ما يصح ان يعد مخالفاً للقانون .

« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع ان الطاعن طعن على جواز حصول المضاهاة على غير المستندات الأصلية وطلب الاكتفاء بالمرافعة على أساس ما تم من الاجراءات قبل ضياع تلك المستندات من ملف الدعوى ولكن المحكمة قررت تعيين خبير لاجراء المضاهاة وأذنت له بأن يتخذ من الصور الشمسية للمستندات المفقودة أساساً لتلك المضاهاة وبرغم تكرار اعتراض الطاعن على هذا الاجراء وعدم جواز الاعتماد عليه فإن المحكمة قد عولت في اصدار حكمها على التقرير الذى أسس على هذه المضاهاة الباطلة قانوناً .

« ومن حيث ان العبرة في المسائل الجنائية انما تكون باقتناع قاضى الموضوع بأن اجراء من الاجراءات يصح أولاً يصح ان يتخذ أساساً لكشف الحقيقة ومادام هذا الأساس الذى اعتمد عليه القاضى لا يصادم حكماً من أحكام القانون فهو في حل من الاعتماد عليه خصوصاً اذا كانت الظروف قد حالت بين القاضى وبين الوسائل الأخرى التى كان يصح الاعتماد عليها في الأحوال العادية . وعبارة الحكم تشف عن ان المحكمة قد اقتنعت تمام الاقتناع بأن الصور الفوتوغرافية التى ضاهى عليها الخبير الأخير (كانت أساساً صالحاً للمضاهاة وان تلك المضاهاة تنجح حقاً النتيجة التى انتهى إليها الخبير محمد افندى على سعودى والتي تجعل المحكمة تثق ثقة تامة بالنتيجة التى قررها الخبير محمود افندى حسنى الذى فحص أصل السكياتات قبل فقدها) . وليس بعد هذا محل لاعتراض الطاعن على هذا الاجراء الذى كان هو الوسيلة الوحيدة لدى المحكمة للوصول الى الحقيقة ما دام الاعتراض في ذاته لا يستند الى أساس صحيح من القانون .

« ومن حيث ان محصل الوجه الخامس ان الطاعن لا يزال مصمماً على طلب بطلان الحكم

لان اسبابه لم تدون قبل تلاوة منطوقه بدليل عدم وجود هذا الحكم في الملف إلى مابعد فوات مواعيد الطعن .

« ومن حيث ان عدم وجود الحكم في ملف القضية إلى مابعد فوات مواعيد الطعن لا يقطع بصحة ما يريد الطاعن الاستدلال به عليه . على ان قضاء هذه المحكمة قد استقر من عهد بعيد على ان عدم تلاوة اسباب الحكم مع منطوقه أو عدم وجود الحكم بأسبابه في ملف الدعوى لا يصلح سبباً لبطالان الحكم إذ قد تدعو الضرورة في بعض القضايا إلى زيادة التريث والتدقيق وليس هذا ما يصح أن يكون محلاً للشكوى .

(طعن محمد صالح الحجار ضد النيابة رقم ٢٠٣٦ سنة ٤٢٠٣٦ ع)
وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعمرة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومصطفى محمد بك وزكي برزي بك واحد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك مستغارين وحضرة الاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف)

١٨١

٤ مارس سنة ١٩٣٥

تفتيش . متى يصح أن يتولاه رجال الضبطية القضائية ؟
المواطن التي يحيز لم القانون التفتيش فيها . تجاوز
الفرض المعلن المرخص بإجراء التفتيش من أجله .
لا يجوز . (المواد ٥ من لائحة المحلات الملققة للراحة
و ٢٣ تحقيق و ١١٢ ع)

المبدأ القانوني

التفتيش قانوناً هو إجراء من إجراءات التحقيق القضائي الذي لا يملك أن يتولاه رجال الضبطية القضائية . وهم في الأصل ممنوعون من إجرائه . إلا إذا رخص لهم القانون ترخيصاً خاصاً في أحوال معينة أو كان يدهم إذن به من الجهة القضائية المختصة . وكل موطن لا ترخيص فيه من القانون ولا إذن من السلطة القضائية فالفتيش فيه غير جائز . وإذا رخص

القانون لرجال الضبطية بالتفتيش لغرض معين فليس لهم أن يتجاوزوا هذا الغرض إلى التفتيش لغرض آخر فمعاون البوليس الذي يندب لتفتيش دكان شخص للتحقق مما إذا كانت أحكام قانون المحلات المضرة بالصحة معمولاً بها أو لا ليس له أن يفتش هذا الدكان للبحث عن مخدربه . فإذا فتشه وعثر فيه على مخدرفيكون تفتيشه باطلاً ولا يصح الاعتماد عليه كدليل في الدعوى .

المحكمة

« من حيث ان وقائع هذه المادة بحسب الثابت بالحكم المطعون فيه أن مأمور مركز طما وصله خبر سري بأن الطاعن يتجر في المخدرات وان بدكان البقالة الذي يديره شيثان من هذه المخدرات فكلف المأمور معاون البوليس تفتيش تلك الدكان فقام مع بعض العساكر ودخل الدكان وفتشه فعثر في صندوق موضوع تحت البنك على علب من علب السجائر وجد فيها قطعاً من الأفيون والحشيش فضبطها وحرر محضراً بذلك وبعد تمام التحقيق رفعت النيابة الدعوى على الطاعن لدى محكمة جنح طرطا الجزئية طالبة عقابه بمقتضى قانون المخدرات الصادر في سنة ١٩٢٨ وبعد نظر القضية حكمت المحكمة عليه بالعقوبة وبالمصادرة فاستأنف ولدى المحكمة الاستئنافية دفع المحامي عن الطاعن بأن الدعوى قائمة في أساسها على إجراء مخالف للقانون ذلك بأن الدليل الأساسي في الدعوى هو ما أظهره التفتيش الذي قام به البوليس وهذا التفتيش لم يكن جائزاً لان البوليس أجراه بدون إذن من السلطة القضائية فهو إجراء باطل بحسب نص المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات ولا يمكن الركون اليه في معاقبة المتهم والمحكمة

الاستثنائية أيدت الحكم المستأنف من جهة الادانة وعدلت العقوبة قائلة في حكمها عن ذلك الدفاع ما يأتي : « ومن حيث ان نص المادة الخامسة من « قانون تحقيق الجنايات خاص كما هو ظاهر من « عبارته بالبيوت المسكونة التي لم تكن مفتوحة « للعامة . . . الخ ولا يسرى على دكان المتهم الذي « يعتبر من المحلات التي تنطبق عليها لائحة المحلات « المقلقة بالراحة والمضرة بالصحة والخطرة والتي « يجوز لمندوبي الادارة تفتيشها بدون إذن من النيابة ، فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض قائلا ان دكانه هي دكان بقالة بما يعامل صاحبه بمقتضى لائحة المحلات المقلقة للراحة والخطرة والمضرة بالصحة كما قالت المحكمة الاستثنائية ولكن المحكمة حطت في قولها على سبيل الإطلاق ان لمندوبي الادارة حق تفتيش مثل تلك المحلات وذلك لأن النص الذي جاء في المادة الخامسة من تلك اللائحة هو . « يجوز أن يفتش المحلات المقلقة بالراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة مندوبو الادارة المكلفون بتحقيق ما إذا كانت أحكام اللوائح والاحتياطات المأمور بها لأجل الراحة والصحة معمولاً بها ولا يتناول التفتيش الجزء المخصص من تلك المحلات للسكن أو المكتب » والتفتيش المقصود بهذا النص هو التفتيش الذي يجريه عمال الادارة لمعرفة ما إذا كانت المحلات مستوفية الاحتياطات التي قررتها الادارة بما رآته لازماً للحفاظ على الصحة أو الراحة أو الأمن العام ولكن لا يقصد به مطلقاً التفتيش الخاص بارتكاب جرائم مثل جريمة إحراز المخدرات المرفوعة بشأنها الدعوى » ومن حيث ان التفتيش قانوناً هو إجراء من إجراءات التحقيق القضائي الذي لا يملك أن يتولاه رجال الضبطية القضائية وهم في الأصل ممنوعون من إجرائه إلا إذا رخص لهم القانون

ترخيصاً خاصاً في أحوال معينة أو كان يدهم إذن به من الجهة القضائية المختصة وكل موطن لا ترخيص فيه من القانون ولا إذن من السلطة القضائية فالتفتيش فيه غير جائز وإذا رخص القانون لرجال الضبطية القضائية بالتفتيش لغرض معين فليس لهم أن يتجاوزوا هذا الغرض للتفتيش لغرض آخر . « ومن حيث ان القانون لم يجز لرجال الضبطية القضائية أن يفتشوا أما كن المتهمين إلا في حالة التلبس بالجناية أو إذا كان المفتش منزله رجلاً من الموضوعين تحت مراقبة البوليس أو المندوبين من قبله مع مراعاة القيود المبينة في المادة ٢٣ من قانون تحقيق الجنايات كما أجاز لهم في لوائح خاصة التفتيش لأغراض معينة فمن ذلك ما جاء في المادة العشرين من لائحة المحلات العمومية من جواز دخول رجال البوليس في المحلات العمومية ماعدا محل السكن الخصوصي بقصد إثبات ما يقع مخالفاً لنصوص اللائحة المذكورة أو لجمع استعلامات أو لضبط أحد الجانين أو أى شخص يبحث عنه البوليس ويكون قد التجأ إلى أحد هذه المحلات وغير ذلك من الأغراض المبينة في المادة المذكورة والمادة التي تليها وجاء في المادة الخامسة من قانون المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة انه يجوز أن يفتش المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة مندوبو الادارة المكلفون بتحقيق ما إذا كانت أحكام اللوائح والاحتياطات المأمور بها لأجل الراحة والصحة والأمن العام معمولاً بها ولا يتناول التفتيش الجزء المخصص من تلك المحلات للسكن أو للمكتب .

« ومن حيث ان الطاعن إذ قتش دكانه لم يكن في حالة تلبس بالجريمة يصدق عليه التعريف القانوني للتلبس كما انه غير ثابت بالحكم المطعون فيه انه من الموضوعين تحت المراقبة أو بمن أنذرهم البوليس ولم يكن معاون البوليس الذي قتش دكان الطاعن مندوباً

للتحقيق ما إذا كانت أحكام قانون المحلات المضرة بالصحة معمولاً بها على أنه إذا فرض وكان مندوباً لهذا الغرض فليس له أن يفتش دكان الطاعن للبحث عن مخدرات لأن التفتيش في حالة النذب يجب أن يكون قاصراً على معرفة ما إذا كانت أحكام قانون المحلات المضرة بالصحة معمولاً بها من عدمه . « ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن معاون البوليس الذي قتش دكان الطاعن لم يكن له الحق قانوناً في تفتيشه للبحث عن مخدرات ولم تأذنه النيابة بذلك فيكون تفتيشه باطلاً ولا يسوغ الاعتماد عليه كدليل في الدعوى ولا على شهادة الشهود الذين أجروه ولا على ما تفرع عنه وقام على أساسه من أدلة أخرى وبسقوط هذا الدليل الأساسى الوحيد فى القضية يسقط كل ما تلاه من إجراءات المحاكمة ويكون المتعين نقض الحكم وبراءة الطاعن بما نسب اليه .

(طعن محمد محمود أبو اليسر ضد النيابة رقم ٧٠ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

١٨٢

٤ مارس سنة ١٩٣٥

حرمة المساكن . تفتيش منزل المشتبه فيه . وجوب مراعاة القيود الموضوعة لذلك . مخالفة هذه القيود . متعلقة بالنظام العام . الدفع بهذه المخالفة . جواز ابداءه فى أية حالة كانت عليه الدعوى . (المادتان ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ و ٢٢ تحقيق)

المبدأ القانونى .

إنه وإن كان صحيحاً أن المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ نصت على أن أحكام المادة ٢٣ من قانون تحقيق الجنايات تطبق على الأشخاص الذين صدر اليهم إنذار البوليس إلا أنه يجب عند تطبيق المادة ٢٣ المذكورة مراعاة كافة القيود المنصوص عاها فيها . وقد أوجبت هذه المادة عند إجراء التفتيش حضور عمدة

البلد أو نائبه وأحد المشايخ وفى إيجاب القانون حضور هذين الشخصين عند قيام مأمورى الضبطية القضائية بالتفتيش فى هذه الحالة ما يدل على أن القانون أراد أن يحوط حرمة المساكن بما يمكن من الضمانات . لحكم القانون إذن متعلق بالنظام العام ويرتب على مخالفته بطلان الاجراءات حتماً بغير حاجة إلى تمسك المتهم بهذا البطلان بل يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يسقط الحق فى التمسك به بالسكوت عن إبدائه قبل سماع شهادة الشهود بل يجوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى

المحكمة

« من حيث أن مبنى الطعن أن الطاعن دفع ببطلان محضر التفتيش ولكن محكمة الموضوع رفضت هذا الدفع بمقولة أن المتهم مشبوه وأن المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تجيز تفتيش منزله فى أى وقت على النحو الذى رسمته المادة ٢٣ من قانون تحقيق الجنايات مع أن هذه المادة الأخيرة تشترط استصحاب العمدة أو نائبه أو أحد مشايخ الناحية وهذا ما لم يحصل . اما اعتماد المحكمة على شهادة متهم آخر فهذا غير جائز . واما وجود أثر للحشيش بغسالة الجوزة دون الغالب والحجر فهو دليل على أن الجوزة كانت مهملة من زمن بعيد لأن الطاعن امتنع عن تعاطى الحشيش بعد الحكم عليه ، وبذلك يصبح الحكم غير مستند الى دليل يصح الاعتماد عليه .

« ومن حيث أن واقع الأمر كايين من الاطلاع على الحكم الابتدائى ومحاضر الجلسات والحكم الاستئنافية هو أن الطاعن دفع امام المحكمة الابتدائية بلسان محاميه ببطلان اجراءات التفتيش وكل ما ترتب عليه اعتمادا على أن التفتيش الذى قام به احد مأمورى الضبطية القضائية لم يصدر به اذن من النيابة فأجاب

الحكم الابتدائي على ذلك بأن المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تبيح تطبيق أحكام المادة ٢٣ من قانون تحقيق الجنايات على الأشخاص الذين صدر اليهم انذار من البوليس بمعنى انه يجوز لما موري الضبطية القضائية استقلالا تفتيش منازلهم ولو في غير حالة التلبس وبانه مادام المتهم قد سبق ان صدر له انذار اشتباه فيكون مأمور الضبطية القضائية في حل من تفتيش منزله بغير استصدار أمر من النيابة وبأنه وان كانت المادة ٢٣ من قانون تحقيق الجنايات تتطلب استصحاب العمدة أو نائبه وأحد المشايخ عند اجراء هذا التفتيش الا ان المتهم لم يدفع بالبطلان لهذا السبب وبأنه علاوة على ما تقدم فان حق المتهم في التمسك بهذا البطلان قد سقط بسكوته عن ابدائه قبل سماع شهادة الشهود طبقا للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات وزادت المحكمة على ذلك انه بغض النظر عن محضر التفتيش فان التهمة ثابتة على هذا المتهم من أقوال متهم آخر (لم يطعن في الحكم بطريق النقض) فضلا على أنه كان من نتيجة التفتيش العثور على جوزة ضبطت بمنزله ودل التحليل على أنها أثر حشيش وان المحكمة ترى الأخذ بهذه الأدلة ورفض الدفع . وعلى ذلك قضت بادانة الطاعن فاستأنف الحكم وأصر أمام المحكمة الاستئنافية على الدفع الذي أبداه أمام المحكمة الابتدائية وأضاف اليه سببا جديدا للبطلان وهو عدم حضور العمدة وقت التفتيش ولكن المحكمة الاستئنافية أيدت الحكم المستأنف لأسبابه

« ومن حيث انه وان كان صحيحا ان المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ نصت على أن احكام المادة ٢٣ من قانون تحقيق الجنايات تطبق على الاشخاص الذين صدر اليهم انذار البوليس الا انه يجب عند تطبيق المادة ٢٣ المذكورة مراعاة كافة القيود المنصوص عليها فيها . وقد أوجبت هذه المادة عند اجراء التفتيش حضور عمدة البلد أو نائبه وأحد

المشايخ وفي إيجاب القانون حضور هذين الشخصين عند قيام مأمور الضبطية القضائية بالتفتيش في هذه الحالة ما يدل على أن القانون أراد ان يحوط حرمة المساكن بما يمكن من الضمانات . فحكم القانون متعلق اذن بالنظام العام ويترتب على مخالفته بطلان الاجراءات حتما بغير حاجة إلى تمسك المتهم بهذا البطلان بل يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يسقط الحق في التمسك به بالسكوت عن ابدائه قبل سماع شهادة الشهود بل يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى .

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك كان للطاعن أن يتمسك بهذا البطلان في أي دور من أدوار محاكمته بل كان واجبا على المحكمة متى تبين لها ان الشرائط التي ينص عليها القانون لاجازة التفتيش كانت غير مستوفاة ان تقضى من تلقاء نفسها ببطلان ذلك التفتيش وكل ما أسفر عنه من أدلة ضد الطاعن .

« ومن حيث انه يجب اذن اسقاط محضر التفتيش من الأدلة القائمة على الطاعن في هذه القضية . كما يجب اسقاط الدليل المستمد من ضبط الجوزة التي أسفر التفتيش عن وجودها في حيازته .

« وبما انه يبقى بعد ذلك قول المتهم الآخر وقد أخذت به محكمة الموضوع وعدته دليلا يصح التعويل عليه ضد الطاعن فيكون الحكم المطعون فيه برغم ابطال محضر التفتيش لا يزال مستندا الى دليل لا معلن عليه من الوجهة القانونية واذن يكون الطعن واجب الرفض موضوعا .

(طعن فريد عبد الوهاب ضد النيابة رقم ٨١٢ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

١٨٣

٤ مارس سنة ١٩٣٥

١ - حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن . استئنافه والطعن فيه

بطريق النقض . يشمل أيهما الحكم النهائي الأول .

٢ - مشتبه فيه . انذار الاشتباه . عدم قابلية للسقوط .

(المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

المبادئ القانونية

١ - إن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن والظعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم الغيابي الأول (١)

٢ - إن المادة التاسعة من قانون المتشردين والأشخاص المشتبه فيهم لم تحدد مدة معينة لسقوط إنذار الاشتباه بل جاء نصها عاماً دالاً بنفسه على عدم قابلية هذا الانذار للسقوط بمضى المدة .

المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الأول من وجهي الظعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الغيابي الابتدائي قد اخطأ في تطبيق القانون لأن المتهم لم يستأنف ذلك الحكم الغيابي بل كان استئنافه قاصراً على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن ولا يمكن القول بأن استئناف هذا الحكم الأخير ينسحب إلى الحكم الغيابي الأول .

« ومن حيث أن مسألة انسحاب الظعن في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن بطريق الاستئناف أو بطريق النقض إلى الحكم الغيابي الأول مسألة قام عليها الخلاف قديماً فقال فريق من الشراح أن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن مستقل عن الحكم الغيابي ومختلف معه تمام الاختلاف إذ الحكم الأول شكلي نتيجة زوال المعارضة وأثرها يكون أي بحث في الموضوع وإذا الثاني « أي الحكم الغيابي » موضوعي نتيجة ثبوت التهمة على المتهم واستحقاقه لما حكم به عليه فلا يمكن أن يندمج أحدهما في الآخر وقال الفريق الثاني إن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن غير

(١) رجعت المحكمة بتقريرها هذه القاعدة عن القاعدة التي قررتها من قبل في أحكام متعددة وهي أن الظعن في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن وحده لا يشمل الظعن في الحكم الغيابي الأول .

منفصل في الواقع عن الحكم الغيابي إذ هو يضيف إليه معنى جديداً هو صيرورته قابلاً للتنفيذ وإن أثر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن هو نفس الأثر الذي يترتب على الحكم برفض المعارضة موضوعاً لذلك كانت جميع الأحكام الغيابية والأحكام الصادرة في المعارضة فيها سواء أحضر المعارض ليقدم أدلة براءته أو لم يحضر كلها متداخلة ومندرجة بعضها في البعض الآخر بما يترتب عليه أن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن يطرح أمام محكمة الاستئناف كل الموضوع كما يطرح الظعن بطريق النقض في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن الحكم الغيابي الصادر في الموضوع وعلى هذا المبدأ سار كل من القضاة الفرنسي والبلجيكي باطراد واستمرار كما سارت عليه محكمة النقض المصرية إلى عهد قريب ولكنهارأت أخيراً العدول عن هذا الرأي والأخذ بالرأي القائل بعدم الإدماج وقضت فعلاً بأن الظعن في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن وحده لا يشمل الظعن في الحكم الغيابي الأول فاعترض على هذا القضاء الأخير في حالة الظعن بالاستئناف بأن قصر مدى الظعن في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن على هذا الحكم وحده وعدم شموله بطريق اللزوم للظعن في الحكم الغيابي زبما فوب على المستأنف مواعيد الظعن في الحكم الغيابي المذكور لأن ميعاد استئناف الحكم الغيابي يجوز أن يكون قد مضى قبل الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن فرفض هذا الاعتراض بالقول إن الواقع أن ميعاد استئناف الحكم الغيابي لا يبدأ إلا من اليوم الذي لا تكن فيه المعارضة مقبولة عملاً بالمادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات فهو إذن يتحد في مبدئه ونهايته مع ميعاد استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن لأن تاريخ هذا الحكم هو تاريخ تصبح فيه المعارضة غير مقبولة وإذن فما على المستأنف أن كان يريد

الاحتياط لنفسه سوى أن يذكر في تقرير الاستئناف أنه يستأنف الحكم الغيابي الصادر في الموضوع أو أنه يستأنف الحكمين الغيابي والصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن معاذلك كان الرد على الاعتراض السابق ولكن هذا الرد لا يستند إلى تفسير صحيح للمادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات سالفه الذكر إذ المفهوم من قول هذه المادة « من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة » أن المحكوم عليه لم يعارض أصلا وأنه فوت على نفسه ميعاد المعارضة فأصبحت معارضته بعد هذا الميعاد غير مقبولة فمن هذا الوقت أي من اليوم الرابع لإعلان الحكم الغيابي يبدأ ميعاد الاستئناف أما إذا حصلت المعارضة فعلا وفصل فيها فلا يمكن أن يقال بأن هذا الفصل هو الذي جعل المعارضة غير مقبولة حالة انهارت في الواقع وكانت محل نظر المحكمة وبما هو جدير بالذكر في هذه المناسبة أنه لا يمكن في هذه الحالة الأخيرة أن يستأنف المحكوم عليه الحكم الغيابي إلا إذا تنازل صراحة عن المعارضة وكان استئنافه حاصلا في الميعاد أي في بحر الثلاثة عشر يوما التالية لإعلان الحكم الغيابي فإذا سار في المعارضة ولم يرفع الاستئناف إلا بعد مضي الثلاثة عشر يوما المذكورة كان استئنافه لا محالة غير مقبول لحصوله بعد الميعاد. ويظهر من ذلك أن الاعتراض بأن القول بعدم ادماج الحكم الغيابي في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن قد يفوت على المستأنف ميعاد استئنافه اعتراض صحيح قائم إذ أنه يقتضي حرمان المتهم الذي لم يحضر في المعارضة أمام محكمة أول درجة من رفع موضوع اتهامه إلى محكمة الاستئناف التي يقتصر بحثها تبعا لهذا الرأي على الأسباب المباشرة لحكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أي على أسباب عدم حضور المعارض فقط أمام محكمة المعارضة أما الحكم الغيابي الأول الصادر في الموضوع فلا يمكن رفعه لمحكمة الاستئناف لأن ميعاد الاستئناف

يكون في أغلب الأحوال قد انقضى قبل الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن وهي نتيجة غير مقبولة ولم يقصدها المشرع بأية حال .

« ومن حيث أنه لا محل من جهة أخرى للقول بأن المحكوم عليه يستطيع أن يتفادى الحرج السابق يانه بأن يقرن معارضته باستئناف احتياطي للحكم الغيابي المعارض فيه إذ القانون الجنائي لا يعرف مثل هذا الطعن الاحتياطي ولا يبيح الجمع بين طريق الطعن بالمعارضة وبالاستئناف في آن واحد

« ومن حيث أنه إزاء هذا الحرج الذي يستتبعه العمل بمبدأ عدم الادماج وإزاء جواز تعرض بعض المتهمين للحكم عليهم بدون محاكمة إذا أخذ بظاهر طعنهم بطريق الاستئناف أو النقض في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن دون الرجوع إلى حقيقة غرضهم من الطعن وقد يكون هذا الغرض صريحا لاشك فيه في حالة الطعن بطريق النقض في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن عند قصر أسباب الطعن على الحكم الغيابي وإزاء الأسباب الوجيهة التي يستند إليها أصحاب الرأي الثاني القائل بالادماج والتي سبق بيانها إزاء كل تلك الاعتبارات المؤسسة على القانون وعلى العدالة لا يسع هذه المحكمة إلا الرجوع في قضائها الأخير إلى قضائها الأول والتقرير بأن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن والطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم الغيابي ولذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ جعل استئناف المحكوم عليه لحكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن شاملا للحكم الغيابي الأول أصاب الحقيقة ويكون وجه الطعن في ذلك متعين الرفض .

« ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه استند في براءة المتهم إلى أن انذار الاشتباه قد سقط بمضي المدة إذ مضى أكثر من ثلاث سنوات على آخر حكم صدر على المتهم قبل

ارتكابه الجريمة الأخيرة مع ان انذار الاشتباه مستديم الأثر لا يسقط بأى مدة كانت ولذلك تكون المحكمة الاستئنافية قد أخطأت في تطبيق القانون .

« ومن حيث ان الماذة التاسعة من قانون المشردين والأشخاص المشتبه فيهم لم تحدد مدة معينة لسقوط انذار الاشتباه بل جاء نصها عاما دالا بنفسه على عدم قابلية هذا الانذار للسقوط بمضى المدة وقد استقر قضاء هذه المحكمة (محكمة النقض) على ذلك ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط انذار الاشتباه المعطى للتهمة بمضى أكثر من ثلاث سنين قد أخطأ في تطبيق القانون فيتعين نقضه .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه صدر غايبا ولأسباب قانونية بدون التعرض للموضوع فيتعين إحالة القضية الى محكمة مصر الأهلية للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى .

(طعن النيابة ضد حسن مرسى رقم ١٩١٠ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة)

١٨٤

١١ مارس سنة ١٩٣٥

١ - جرح أو ضرب . توافر ظرف سبق الاصرار بالنسبة للتهمة جميعاً . توقيع الغرامة على أحدهم . لا يجوز .

(المادة ٢٠٥ ع)

٢ - جرح وضرب . مدة العجز . أخذ المحكمة في ذلك بتقرير الطبيب المعالج . جوازه .

المبادئ القانونية

١ - إذا أثبتت المحكمة في حكمها توافر ظرف سبق الاصرار بالنسبة للتهمة وطبقت في حقهم جميعاً الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ ع تعين أن تطبق عليهم العقوبة المقررة وهي الحبس لا الغرامة . فاذا هي قضت على أحدهم بالغرامة تعين نقض حكمها وتوقيع عقوبة

الحبس على هذا التهم أسوة بباقي المتهمين ٢ - للمحكمة حق الأخذ بما يقرره الطبيب المعالج بشأن تحديد مدة العجز عن الأعمال الشخصية ولو كان المصاب يعالج خارج المستشفى المحكمة

(عن الطعن الحاصل من النيابة العامة)

« حيث ان هذا الطعن يتحصل في أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الاستئنافية المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة المنسوبة الى عبد الوهاب الخطاب افندى كما صار اثباتها في ذلك الحكم ، ذلك بأنه وقد أثبتت المحكمة بالنسبة لجميع المتهمين ان الاعتداء حصل بترو وتفكيراً ان ركن سبق الاصرار متوفر - ما كان لها وقد طبقت المادة ٢٠٥ فقرة ثانية من قانون العقوبات ان تقضى بالغرامة على عبد الوهاب الخطاب افندى المذكور بل كان المتعين القضاء بعقوبة الحبس أسوة بالمتهمين الأولين وقد ورد هذا التعيين أيضاً في استئناف النيابة لذلك الحكم .

« وحيث انه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي الذي تأيد لأسبابه بالحكم الاستئنافية المطعون فيه ان المحكمة بعد ان ذكرت وقائع الدعوى وظروفها تفصيلاً وأفاضت في التدليل على ثبوت ما اسند الى جميع المتهمين ختمت ذلك كله بالعبرة الآتية وهي . « ومن حيث ان الاعتداء حصل بعد ترو وتفكير مما يجعل الحادثة منطبقة على المادة ٢٠٥ فقرة ثانية و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات . »

« وحيث انه مما لا شك فيه ان في هذا التروى وذلك التفكير أجل يان لمعنى سبق الاصرار وان هذا هو الذى أرادت المحكمة اثباته في حق جميع المتهمين بما فيهم عبد الوهاب الخطاب افندى بتطبيق

الفقرة الثانية من المادة (٢٠٥) من قانون العقوبات بالنسبة اليهم جميعا - وذلك بدليل اطلاق عبارتها سالفة الذكر على الجميع وعدم تخصيصها للمتهمين الأولين ، وبدليل ما سبق ان ذكره الحكم سالف الذكر من انه « ثبت للمحكمة من أقوال على مرسى » ان حضور عبدالوهاب الخطاب افندى المذكور ، « حصل وكان معه كل من المتهمين الأول والثاني » « مما يدل قطعاً على تبين نية الشر والاجرام » « بالاعتداء على منافسه المدعى بالحق المدني (كذا) » « وحيث انه وقد أثبتت المحكمة توافر ظرف سبق الاصرار بالنسبة للمتهمين الثلاثة وطبقت في حقهم جميعا الفقرة الثانية من المادة (٢٠٥) من قانون العقوبات فقد كان من المتعين عليها معاملة عبدالوهاب الخطاب افندى أسوة بالمتهمة الأولين ومعاقبته بالحبس لا بالغرامة إذ الفقرة المذكورة لا تقضى الا بعقوبة الحبس دون الغرامة .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن الحاصل من النيابة في محله ويتعين بناء على ذلك قبول هذا الطعن موضوعاً ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لعقوبة الغرامة المقضى بها على عبدالوهاب الخطاب افندى المذكور وحبسه شهرين حبساً بسيطاً .

وعن الطعن الحاصل من عبد الوهاب

الخطاب افندى

« حيث ان الوجه الأول يتحصل في ان المحكمة إذ طبقت المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٥ و ٢٠٥ من قانون العقوبات لم تبين بالتحديد المدة الحقيقية التي عجز فيها المجنى عليه عن مباشرة عمله بل المين هو المدة التي استغرقها العلاج وهذا ليس بكاف وحده لان شرط انطباق تلك المادة ان تعجز الاصابة المجنى عليه فعلاً عن مواصلة أعماله مدة تزيد عن العشرين يوماً بقطع النظر عن المدة التي بقى فيها تحت العلاج لان استمرار العلاج

لا ينفى امكان القدرة على العمل ، وانه لو كان المجنى عليه عولج بالمستشفى لا يمكن التأكد من حقيقة مدة العجز عن أداء أعماله الشخصية باعتبار ان مدة الاقامة بالمستشفى هي مدة العجز - ويكون الحكم بهذا النقص في البيان قد اخطأ في تطبيق القانون . « وحيث انه بالرجوع الى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الاستثنائي المطعون فيه يعلم ان المحكمة أثبتت فيه صراحة ان المدعى المدني - أى المجنى عليه - عجز عن أعماله الشخصية واحدا وخمسين يوماً بشهادة الطبيب المعالج .

« وحيث ان ما يقوله الطاعن من ان مدة الاقامة بالمستشفى هي التي يمكن اعتبارها وحدها مدة العجز عن أداء الأعمال الشخصية ان ما يقوله الطاعن في ذلك غير جدير بالاعتبار إذ للمحكمة حق الاخذ بما يقرره الطبيب المعالج في هذا الصدد ولو كان المصاب يعالج خارج المستشفى . « وحيث انه لذلك يكون هذا الوجه متعين الرفض .

« وحيث ان حاصل الوجه الثاني ان الثابت من الكشفين الطبيين المتوقعين على المجنى عليه ان استطالة مدة علاجه لم يكن سبباً جساماً الاصابة في حد ذاتها بل هي من مضاعفات طرأت ومن العدل ان لا يسأل عنها المتهم وذلك لانعدام صلة السببية المباشرة بينها وبين الفعل المنسوب اليه - ويضيف الطاعن الى ما تقدم ان المجنى عليه اختار لنفسه طريق علاجه وليس من العدل كذلك ان يكون حظ المتهم متوقفاً لاعلى مقدار جسامته ما أتاه من جرم وانما على اهواء المجنى عليه وتصميمه على ان يعالج نفسه علاجاً خاصاً أو ان يهمل أو يعتمد الاهمال في معالجة نفسه أو ان لا يعالج نفسه اطلاقاً .

« وحيث انه لا محل لما يشكو منه الطاعن في هذا الوجه إذ الثابت في الحكم المطعون فيه - استناداً الى ما قرره الطبيب المعالج - أن استطالة

مدة عجز المجنى عليه عن أداء أعماله الشخصية — أى واحدا وخمسين يوما — يرجع سببها إلى ما طرأ على الجرح من التقيح ولم يدع الطاعن فى أى وقت من الأوقات أن هذا التقيح حدث بسبب إهمال المجنى عليه فى العلاج ، بل الواضح أن هذا التقيح حصل رغما من استمرار المعالجة .

« وحيث أن ما أوضحه الطاعن فى الوجه الثالث والأخير متعلق برمته بالموضوع وبمناقشة الأدلة ولا يلتفت إليه .

(طعن النيابة ضد عبد الوهاب الخطاب افندى رقم ١٢٢ سنة ١٩٣٥ ق بالهيئة السابقة عدا حضرة صاحب العزة محمد شرمى بك رئيس نيابة الاستئناف بدلا من الاستاذ محمد جلال صادق)

١٨٥

١١ مارس سنة ١٩٣٥

حق الدفاع . تعديل وصف التهمة . حصوله فى دور المحاكمة الابتدائية . تضرر المتهم من ذلك لدى محكمة النقض لأول مرة . لا يجوز .

المبدأ القانونى

مادام تعديل وصف التهمة قد حصل فى دور المحاكمة الابتدائية فى وسع المتهم أن يعلم به ويرافع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه ، فإذا هو لم يطلع على الحكم الابتدائى قبل المرافعة الاستئنافية فهذا إهمال منه يجب أن يحمل هو وزره ولا يحق له أن يتضرر من حصول هذا التعديل بدون علمه .

المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الطاعن قدم للمحاكمة باعتباره فاعلا أصليا ولكن محكمة الدرجة الأولى اعتبرته شريكا دون لفت الدفاع الى ذلك وقد استأنف الطاعن الحكم يوم صدوره ولم يعلن به ونفى جاهلا أن المحكمة عدلت وصف التهمة بغير علمه — وقد جاء

الحكم الاستئنافى مؤيدا للحكم الابتدائى وفى ذلك إخلال بحق الدفاع .

« ومن حيث أنه مادام هذا التعديل قد حصل فى دور المحاكمة الابتدائية فقد كان فى وسع الطاعن أن يعلم به ويرافع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه . فإذا كان لم يطلع على الحكم الابتدائى قبل المرافعة الاستئنافية فذلك إهمال منه يجب أن يحمل هو وزره .

« ومن حيث أن محصل الوجه الثانى أن الطاعن طلب من المحكمة التأجيل لحضور محاميه ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب ولم تسأله عن تهمته ولم تسمع أقواله ولا دفاعه .

« ومن حيث أنه بالاطلاع على محضر الجلسة بين أن الطاعن طلب أمام المحكمة الاستئنافية التأجيل حتى يحضر محاميه وكانت القضية مؤجلة من جلسة سابقة للاستعداد بناء على طلب ذلك المحامى فلم تكن المحكمة ملزمة قانونا بالتأجيل مرة أخرى — على أنها أجلت القضية للحكم وأذنت للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعه ، وبذلك تكون المحكمة قد مكنت الطاعن من تقديم ما يشاء من أوجه الدفاع .

(طعن عبدالرحمن احمد راجع ضد النيابة رقم ١٢٣ سنة ١٩٣٥ ق بالهيئة السابقة)

١٨٦

١١ مارس سنة ١٩٣٥

أسباب الإباحة وموانع العقاب . متى يصح التمسك بالمادة ٥٨ ع ٤ . (المادة ٥٨ عقوبات)

المبدأ القانونى

إن المادة ٥٨ من قانون العقوبات تشترط لتبرير الفعل الواقع من الموظف فوق أن يكون حسن النية وجوب تحريه وثبته من ضرورة التجاؤه إلى ما وقع منه وجوب اعتقاده مشروعية عمله اعتقاداً مبنياً على أسباب معقولة

فاذا كان المفهوم مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن ما وقع من المتهم كان عن طيش ولم يكن منبعثاً عن أسباب معقولة فلا يحق لهذا المتهم التمسك بهذه المسألة .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن هو أن الطاعن نادى الصيادين من البر الشرقي فعرفوا أنه خفيّر وقد طلب اليهم ان يعودوا الى البر خوفاً من ان يسرقوا المراكب كما اعتادوا على ذلك ولما لم يردوا عليه اطلق عيارين في الهواء ليعوقهم عن الفرار — ولهذا فلا عقاب على ما فعله عملاً بالمادة ٥٨ من قانون العقوبات لأن اطلاق العيارين قد جاء طبقاً للتعليمات المعطاة لرجال الحفر .

« وحيث ان واقعة هذه المسألة — حسبما جاء بالحكم المطعون فيه — هي ان بعض الصيادين كانوا يصيدون في مركبين لهم في النيل وقد القوا شباكهم في الماء في ليلة مقمرة إذ خرج عليهم الطاعن شاهراً سلاحه وطالبا منهم الخروج إلى البر ، فاستمهلوه حتى يجمعوا غزلهم فأملهم عشر دقائق كانوا في خلالها يعملون على رفع الشباك من الماء ثم اطلق عليهم عياراً نارياً أحدث جروحاً بأحدهم وبعد ان اثبت الحكم هذه الوقائع أورد ما تمسك به الطاعن من أنه قصد ارباب الصيادين لمنعهم عن الفرار بعد ان اعتقدهم لصوصاً ، ورد على هذا الدفاع قائلاً ان قليلاً من التبصر والتفكير من جانب الطاعن كان يكفي لتبديد هذا الظن إذ نور القمر كان ساطعاً ترى معه الشباك في الماء ولأنه كان في وسع الطاعن ان يمهّل الصيادين حتى يجمعوا غزلهم ، وأضاف الحكم الى ذلك ان الصيادين كانوا يضربون الماء بشدة لدفع السمك الى شباكهم وان الصوت الذي كان ينبعث من هذه الحركة والذي نبه الطاعن الى وجودهم

ما كان يصدر منهم لو كانوا يريدون السرقة لان السارق يتعد عن كل عمل ينم عن وجوده . ثم استخلص الحكم مما تقدم طيش الطاعن في تصرفه واطلاقه النار على الصيادين بلا مبرر أو داع يلجئه الى هذه الوسيلة حين رأيهم يصيدون . و انتهى الى اعتباره الطاعن مرتكباً للجريمة احداث جروح طبقاً للمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

« وحيث انه يؤخذ بما سلف ان تمسك الطاعن بالمادة ٥٨ من قانون العقوبات لم يكن له محل — إذ هي تشترط لتبرير الفعل الواقع من الموظف فوق ان يكون حسن النية وجوب ثبته وتحريره من ضرورة التجأه الى ما وقع منه ووجوب اعتقاده مشروعية عمله وان اعتقاده كان مبني على اسباب معقولة . والمفهوم مما أثبتته الحكم المطعون فيه ان ما وقع من الطاعن كان عن طيش ولم يكن منبعثاً عن أسباب معقولة . أما التعليمات الادارية التي يستند اليها الطاعن فهي مستمدة من روح القانون ولا تبيح استعمال السلاح ضد المشتبه في امرهم الا بعد التيقن من ان للشبهة محلاً وبعد استنفاد وسائل الارهاب والتهديد التي قد تعين على القبض على المشتبه فيهم بغير حاجة الى استعمال السلاح — و ظاهر مما تقدم ذكره ان الطاعن لم ينفذ شيئاً من هذه التعليمات .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في ان محكمة الموضوع لم تبين الأدلة على ان الطاعن اراد إحداث جروح بالمجننى عليه ولم تأخذ بدفاع الطاعن بأنه قصد مجرد الارهاب فأصاب العيار خطأ المجنى عليه لهياج البحر واضطراب المركب فوقه مما كان يتعين معه تطبيق المادة ٢٠٨ لا المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

« وحيث ان محكمة الموضوع رأت ان الطاعن صوب العيار متعمداً الى ساق المجنى عليه ليحدث به جروحاً ليعوقه بها عن الفرار ، واستخلصت رأيها

هذا من الوقائع التي أوضحناها في حكمها المطعون فيه — وهي مؤدية الى ما انتهت اليه المحكمة من نتيجة. ولذا يكون تطبيق الحكم المطعون فيه للمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات على الواقعة التي أثبتتها قد جاء سليماً من شائبة الخطأ .

(ظن عبد الخالق عبد الفتاح جوده ضد النيابة رقم ٨٢٩ سنة ٥ ق. بالمدينة السابقة)

١٨٧

٢٥ مارس سنة ١٩٣٥

تزوير . بصمة الأصبع . حرمتها . حجبها . نسبة البصمة الموقعة بها على تعهد أو التزام لشخص آخر . تزوير . (المادة ١٧١ ع)

المبدأ القانوني

للبصمة حرمة ، وللحرر المذيل بها حجية فيما سطر من أجله ، والعبث به عبث بالثقة العامة التي وضعت فيه مستوجب للعقاب . فالحرر الذي يسند فيه للغير أى تعهد أو التزام ويذيل ببصمة تنسب كذباً لهذا الغير يكتسب في الظاهر شكل الورقة الصحيحة المثبتة لذلك التعهد أو الالتزام ويمكن أن يخدع من يتعامل به كما تخدع الورقة المذيلة بامضاء مزور أو ختم مزور من يتعامل بها . ذلك لأن البصمات تتشابه وهي لا تقرأ إلا بعد تحقيق قتي فيمكن للزور أن يقدم ذلك الحرر للقضاء ويحصل منه على ما يحصل عليه لو قدم له ورقة عليها ختم أو إمضاء مزور كاستصدار أمر بالحجز أو حكم غيابي كما يمكنه التصرف فيه بطريق الحوالة إذا كان سنداً تحت الاذن فهو إذن محرر يصلح مبدئياً أن يكون أساساً للطالبة بحق ويمكن أن يذشأ عنه ضرر للغير .

ومن يصمم بأصبعه أو أصبع غيره على محرر

وينسب كذباً تلك البصمة لشخص آخر إنما يتحل شخصية ذلك الشخص الآخر والاتصال بطريقة مستقلة من طرق التزوير المادى التي نصت عليها المادة ١٧٩ من قانون العقوبات وهذا فضلاً عن أن من ينشئ محرراً مثبتاً لتعهد أو التزام وينسبه الى غير محرره بأن يصمم عليه ببصمة ينسبها كذباً الى هذا الغير يصح من جهة أخرى أن يعد مزوراً بطريق الاصطناع وهو من طرق التزوير المنصوص عليها قانوناً .

الحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الأول من وجهى الطعن ان الواقعة التي نسبت الى الطاعن والتي عوقب عليها لا جريمة فيها ولم يخص تلك الواقعة ان الطاعن حرر على أخيه حنفى حسين حسن سنداً بمديونته له في مبلغ ٦٠ جنيهاً وجعل آخر يدعى محمد فرغلى السيد يصمم بأصبعه على هذا السند ثم تمسك به ضد أخيه زعماء منه بأن البصمة الموجودة على هذا السند هي بصمة ذلك الأخ وليس في وضع بصمة بدل أخرى أى تزوير أو تقليد ولذلك يكون الحكم المطعون فيه إزاء الطاعن على تلك الواقعة قد أخطأ في تطبيق القانون . » ومن حيث ان النيابة العامة رفعت على الطاعن الدعوى العمومية متهمه بإيابة بأنه زور على حنفى حسن حسين إيصالاً بمبلغ ٦٠ جنيهاً بأن نسب اليه انه أصدره ووقع عليه يصمته وبأنه استعمل الإيصال المذكور بأن قدمه في محضر تحقيق البوليس الذي عمل بناء على بلاغ منه ضد حنفى حسين المذكور مطالباً إيابه برد المبلغ المحرر عنه الإيصال المزور وقضى على الطاعن ابتدائياً بالحبس ستة شهور وتأيد في

الاستئناف وأثبت الحكم الابتدائي أن الطاعن التقى بشخصين في مقهى وطلب منهما أن يشهدا على ورقة كان أحدهما من قبل على أنها شكوى ضد أقارب زوجته ليسلموه ابنته فوقع عليها أحدهما محمد فرغلي السيد بأصبعه تحت تأثير هذا الفهم ثم قدم المتهم الورقة لنقطة البوليس فاذا بها إيصال على أخيه بمبلغ ستين جنيتها وقد أنكر المجنى عليه توقيعه على هذا الإيصال واعترف محمد فرغلي السيد بتوقيعه عليه بيصمته على أنه شكوى .

« ومن حيث أن استعمال بصمة الأصبع في المحررات بدل الختم أو الامضاء أمر شائع معروف يتعامل بها الجمهور فيما بينهم كما تتعامل بها مصالح الحكومة مع الأفراد الذين يجهلون الكتابة وقد أقرت المحاكم المدنية الأهلية والمختلطة هذا العرف إذ هي تأخذ ببصمة الأصبع كدليل على شخصية المتعاقد قياساً على الختم أو الامضاء وتعاقب من ينكر التوقيع بيصمته أسوة بحالة من ينكر التوقيع بختمه أو إمضائه كما أقره الشارع نفسه في القانون رقم ٢٠ الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩١٣ بجعل بعض عقود عرفية تحت مراقبة محاكم الاخطاط (ولو أن هذا القانون الغي فيما بعد تبعاً لإلغاء نظام محاكم الاخطاط) فقد سوى هذا القانون بصريح اللفظ في عدة مواد منه طابع الإبهام بالامضاء والختم للبصمة حرمة وللمحرر المذيل بها حجية فيما سطر من أجله والعبث به عبث بالثقة العامة التي وضعت فيه مستوجب للعقاب لأن ما يعاقب عليه قانون العقوبات في جرائم التزوير إنما هو الإخلال بالثقة العامة التي يمكن أن توضع في المحررات .

« ومن حيث أن المحرر الذي يسند فيه للغير أي تعهد أو التزام ويذيل ببصمة تنسب كذباً لهذا الغير يكتسب في الظاهر شكل الورقة الصحيحة

المثبتة لذلك التعهد أو الالتزام ويمكن أن يخدع من يتعامل به كما تخدع الورقة المذيلة بامضاء مزور أو ختم مزور من يتعامل بها ذلك لأن البصمات تشابه وهي لا تقرأ إلا بعد تحقيق في فيمكن للمزور أن يقدم ذلك المحرر للقضاء ويحصل منه على ما يحصل عليه لو قدم له ورقة عليها ختم أو امضاء مزور كاستصدار أمر بالحجز أو حكم غيابي كما يمكنه التصرف فيه بطريق الحوالة إذا كان سنداً تحت الأذن فهو إذن محرر يصلح مبدئياً أن يكون أساساً للمطالبة بحق ويمكن أن ينشأ عنه ضرر للغير .

« ومن حيث أن من يبصم بأصبعه أو أصبع غيره على محرر وينسب كذباً تلك البصمة لشخص آخر إنما يتحل شخصية ذلك الشخص الآخر والاتحال طريقة مستقلة من طرق التزوير المادى التي نصت عليها المادة ١٧٩ من قانون العقوبات . « ومن حيث أنه من جهة أخرى فإن من ينشئ محرراً مثبلاً لتعهد أو التزام وينسبه إلى غير محرره بأن يبصم عليه ببصمة ينسبها كذباً إلى هذا الغير يعد مزوراً بطريق الاصطناع وهو من طرق التزوير المنصوص عليها قانوناً ولا يطقن في ذلك أن البصمة في ذاتها لا يمكن أن تكون مزورة لأن التزوير في هذه الحالة ليس تزويراً بوضع بصمة مزورة وإنما هو في نسبة البصمة الصحيحة زوراً إلى غير صاحبها كما هو الحال تماماً في نسبة الامضاء الصحيح أو الختم الصحيح زوراً إلى غير صاحبها في حالة توافق الأسماء ولا نزاع في قيام التزوير في الحالتين الأخيرتين على أن دلالة البصمة على صاحبها الحقيقي لا تكون إلا بعد التحقيق أي بعد ارتكاب الجريمة والواجب أن ينظر إلى البصمة وقت ارتكاب الجريمة لا بعدها فإذا وجد أنها تخدع الغير وإنها تجري مجرى البصمة الصحيحة حق العقاب ولا نزاع في أن المحررات

المذيلة يبصمات مستندة لغير أصحابها يمكن ان تخدع من يتعامل بها قبل اكتشاف أمرها .

« ومن حيث ان القول بعدم وجود جريمة في نسبة البصمة لغير باصمها لأنها لا تنبئ في الواقع الاعمن بصم بها دون غيره يستند في الحقيقة الى استحالة الجريمة نفسها في هذه الحالة لأسباب موضوعية (objective) مستمدة من طبيعة البصمة ولكن المعول عليه الآن هو أن ينظر للجريمة من الوجهة الشخصية (subjective) فإذا ثبت أن المزور عمل كل ما في وسعه أن يعمل ليصل الى خدع من يتعامل معه حق عليه العقاب بصرف النظر عما إذا كان يمكنه أن يحقق غرضه الجنائي أم لا .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن لتزويره إيصالاً على آخر بأن نسب إليه أنه أصدره ووقع عليه بصمته كذباً ولأنه استعمل هذا الإيصال المزور بأن قدمه في محضر تحقيق البوليس قد أصاب الحقيقة ولذلك يتعين رفض هذا الوجه .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان ركن الضرر أو احتمال الضرر من الأركان الأساسية في جريمة التزوير ولا يتصور احتمال حدوث الضرر في حالة التمسك ضد شخص معين بسند مبصوم عليه ببصمة شخص آخر .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أثبت احتمال حصول الضرر من فعل الطاعن إذ جاء فيه : « انه لولا شهادة محمد السيد فرغلي بأن البصمة « الموضوع على الإيصال هي بصمة أصبعه » « لكان من المحتمل أن يصيب المجنى عليه ضرر » « اما باعتباره مبدداً أو مديناً على الأقل في مبلغ » « لم يقبضه ولم يستلبه » وتوفر الضرر أو احتمال الضرر مسألة موضوعية تقدرها محكمة الموضوع

لأنها من اختصاصها وحدها . ولذلك يكون هذا الوجه على غير أساس أيضاً .

(طعن عبد المجيد حسن عيسى ضد النيابة رقم ٧٩٣ سنة ٤٤ بالمهنة السابقة عدا الاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف بدلا من صاحب العزة محمد شرمي بك)

١٨٨

٢٥ مارس سنة ١٩٣٥

خير . الاعتراض على طريقة تعيينه أو على كفايته الفنية . يجب ابداءه لدى محكمة الموضوع . (المادة ٢٢٤ مرافعات)
المبدأ القانوني

الاعتراض على طريقة تعيين الخبير أو على كفايته الفنية من الاعتراضات الواجب ابدائها لدى محكمة الموضوع . فإذا فات المتهم ابداءه لديها فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول يتحصل في ان المحكمة الاستئنافية لجأت الى قلم الطبيب الشرعي قائلة انها تندب أحد رجاله الذين تخصصوا في تحقيق الخطوط ومضاهاتها مع انه لم يكن به الا رجال تخصصوا في الناحية الكيماوية للكتابة وللورق فقط دون علم بالخطوط أو المضاهاة التي تستلزم معلومات خاصة على ان المحكمة لم تندب شخصا معينا بالاسم بل قالت في حكمها انها تندب احد رجال قلم الطب الشرعي ثم جاء هذا الذي قام بالمأمورية وصدر تقريره بأن الذي ندبه هو مدير عام مصلحة الطب الشرعي ويقول الطاعن ان المحكمة بعملها هذا قد خالفت المادة ٢٢٤ من قانون المرافعات وهي التي يجب مراعاتها لعدم وجود نص خاص بأهل الخبرة في قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث ان هذا الوجه مردود إذ الطاعن لم يبد أي اعتراض لدى محكمة الموضوع على طريقة تعيين

هذا الخير ولا على كفاءته الفنية بل جاءت مرافعته بعد تقديم التقرير مقصورة على مناقشة موضوع هذا التقرير وبيان مآراه فيه من أوجه النقص فليس له بعد ذلك أن يثير مثل هذه الاعتراضات لأول مرة أمام محكمة النقض هذا فضلا عن أن الثابت من محضر جلسة المحكمة الاستئنافية الرقم ١٨ أبريل سنة ١٩٣٤ أن محامي الطاعن هو الذي طلب احتياطيا إحالة الأوراق على قلم الطبيب الشرعي الذي أسس خصيصا لهذا الغرض فقضت المحكمة وفقا لرغبته بنذب أحد رجال قلم الطب الشرعي المختصين بتحقيق ومضاهاة الخطوط لاعادة عملية المضاهاة فليس للطاعن اذن على أي حال وجه للتضرر بما تم من الاجراءات في هذا الصدد .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني هو أن الطاعن أبدى امام المحكمة الاستئنافية جملة طلبات لتحري عما يزعمه من نقص في تقارير الخبراء وخلاف بين تقرير الطبيب الشرعي وتقارير غيره من أهل الخبرة الذين تقدموه فلم تجب المحكمة طلبه وفي هذا الخلل بحق الدفاع يتعين معه نقض الحكم

« وحيث ان محكمة الموضوع بعد ان اوردت وقائع الدعوى ودلت على صحة الاتهام عرضت لطلبات الطاعن المشار اليها وقالت بشأنها « وحيث » ان المحكمة لا ترى ازاء ما سبق ايراده من أدلة » « تكاد تنطق بصحة الجريمتين السالف ذكرهما » « محلا لاجابة المتهمين الى تلك الطلبات التي » « تقدموا بها بجلطة المرافعة الأخيرة (٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٤) احتياطيا وهي عمل صورة بقدر الصورة »

« التي قدمها الطبيب الشرعي لامضاء صحيح وبحث » « تلك الظواهر التي اتخذها دليلا على التزوير » « وتكبير الصورة التي رسمها الخير محمد علي » « سعودي افندي ليرى ان كانت تلك الظواهر التي » « أثبتتها الطبيب الشرعي تظهر لها من عدمه وتحقيق »

« تلك الآثار التي قال الطبيب الشرعي بوجودها » « بالقلم لرصاص — فان هؤلاء الخبراء الثلاثة » « جميعهم قد قطعوا في تقاريرهم بأن الامضاء المطعون » « فيه قد وضع بطريق التقليد لامضاء صحيح » « للجنى عليه — وهي نتيجة سليمة جاءت مطابقة » « الى النتيجة ذاتها التي انتهت اليها تلك الأدلة » « والقرائن السابق ايرادها تفصيلا وهي طلبات » « ترى هذه المحكمة انه لم يقصد بها سوى تعطيل » « الفصل في الدعوى بدون مقتض » وفي هذا الذي قاله محكمة الموضوع ما يبرر رفضها ما طلب الطاعن اجراءه بما رأت المحكمة نفسها في غنى عنه لتكوين اعتقادها في الدعوى

« وحيث ان محصل الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه أثبت بعد سرده الوقائع ان ظروف الدعوى وملابساتها والقرائن التي تحيط بها تقطع بالتزوير ثم اتى بعد هذا الاجمال على التفاصيل الآتية - أولا - قال الحكم انه غير طبيعي أن يعجز رافع النقض عن دفع كميالتين ثم يدفع بعد ذلك مرة واحدة ٣٤٠ جنيها مع أن الثابت من الأوراق ان العجز عن الدفع لا وجود له - ثانيا - قالت المحكمة انه لا يوجد شك في أن حاجة المتهم هي التي أعجزته عن دفع الكميالتين الأوليين وان طلب تقسيط مبلغ ٣٠٠ جنيه يدل على انه في حالة من العسر لم يتمكن من اداء الدين مرة واحدة مع ان هذا الاستنتاج خاطيء لأن السبب كان غياب الطاعن - ثالثا - قالت المحكمة ان ما ساقته من أدلة وقرائن أيدها الخبراء الفنيون مع ان ما قدمه اثنان من التقارير لا يسمح بالقول بانهما استندا الى أسباب فنية صحيحة للقول بأن الامضاء مزور .

« وحيث ان هذا كله مناقشة موضوعية فيما قدرته المحكمة الاستئنافية خاصا بأدلة الإثبات وهو أمر لا اشراف لمحكمة النقض عليه .

(طعن فرج محمد فضة ضد النيابة رقم ٨٤٦ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

١٨٩

أول ابريل سنة ١٩٣٥

إثبات في المواد الجنائية . الاخذ ببعض أقوال القاض دون
بعض . جواره .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع كامل السلطة في الاخذ بما
يرتاح اليه ضميرها من بعض أقوال شاهد بالذات
وان تطرح جانباً مالا تطمئن الى صدقه من
أقوال أخرى لذلك الشاهد نفسه .

المحكمة

«حيث ان الطعن بني على ان الحكم الابتدائي
صدر على أساس شهادة الضابط الذي قال برؤيته
المتهم (الطاعن) وهو يلقى الحشيش من يده وقد
نوقش هذا الضابط امام المحكمة الاستئنافية فأسفرت
المناقشة عن تكذيبه لقوله الأول وتصريحه انه
لم ير المتهم وهو يلقى وانما عثر على قطعة الحشيش
تحت السرير ، كما ان المحكمة أحضرت الاو مياشي
عبد الهادي الذي رافق الضابط ساعة الضبط فلم
يشهد برؤية الالقاء

«وحيث ان واقع الأمر ان عبد السميع افندى
عبد القادر ضابط البوليس شهد لدى المحكمة الابتدائية
وكرر في صراحة وجلاء بأنه رأى الطاعن وهو يلقى
قطعة الحشيش ارضا وقد اعتمدت المحكمة الابتدائية
اقوال هذا الشاهد فذكرت في صده ما يأتي :

«وحيث ان المحكمة ترى التهمة ثابتة ثبوتاً»
«دافياً على المتهم الثاني (الطاعن) إذ شهد الضابط»
«عبد السميع افندى عبد القادر انه أبصره وهو»
«يألق قطعة الحشيش ارضا وذلك في محضر التحقيق»
«الابتدائي وفي محضر الجلسة وأكد ذلك مراراً»
«في مناقشته بطريقة قاطعة لاتدع مجالاً لشك»
«أوربية ولا لما يفترضه الدفاع من تخلف هذه القطعة»

«من الحشيش ممن كان يسكن الغرفة قبل المتهمين»
«الثاني والثالث إذ شهادة الضابط عبد السميع»
افندى تقطع كل ظن أو شك»
ولما ان طرحت القضية امام المحكمة الاستئنافية رأت
هذه المحكمة إعادة مناقشة نفس ذلك الضابط فقرر
امامها بأن الطاعن كان نائماً على ظهره ولم يكن موجوداً
بمفرده بل كان معه شخص آخر بجواره على السرير
وانه — اي الضابط — رأى قطعة الحشيش بعد
رميها تنطط (كذا) ولا يمكنه الجزم بأنها كانت
في جيب الطاعن كما انه ليس في استطاعته ان يستنتج
بما رأى ان كانت قطعة الحشيش هذه قبل ان ترمى
وتقع امامه .

«وحيث ان المحكمة الاستئنافية بعد ان سمعت
ما قرره ذلك الضابط امامها وهو كما يرى لا يتفق
وما سبق ان شهد به في التحقيق الابتدائي وكرره
مراراً لدى المحكمة الابتدائية قضت بتأييد الحكم
الابتدائي لأسبابه . وواضح جلياً من ذلك ان المحكمة
الاستئنافية لم تطمئن الى ما قرره ذلك الشاهد أخيراً
وانها عولت بعكس ذلك كل التعويل على ما سبق ان
شهد به في هذا الصدد في التحقيقات الأولية وأمام
المحكمة الابتدائية فلم يسعها بعد ذلك الا تأييد الحكم
الابتدائي لأسبابه وبملا شك فيه ان للمحكمة كامل
السلطة وتام الحرية في الاخذ بما يرتاح اليه ضميرها
من بعض أقوال شاهد بالذات وان تطرح جانباً ما
لا تطمئن الى صدقه من أقوال أخرى لنفس ذلك
الشاهد .

«وحيث انه لذلك يرى أن الطعن الحالي في غير
محله ويتعين رفضه موضوعاً

(طعن عبد المعطي محمد رمضان ضد النيابة رقم ١٥٥ سنة
هـ ق بالهيئة السابقة)

١٩٠

أول ابريل سنة ١٩٣٥

١ - محكمة استئنافية . استمداد عقيدتها . مصادره .

(المادة ١٨٦ تحقيق)

٢ - نصب . ادعاء موظف صغير أنه موظف كبير . انتحال

لصفة كاذبة . (المادة ٢٩٣ ع)

المبادئ القانونية

١ - إن المحكمة الاستئنافية إنما تستمد عقيدتها من واقع ما هو مدون في أوراق الدعوى وهي غير مكلفة أصلاً بسماع شهود ولا بإجراء تحقيقات جديدة إلا إذا رأت هي لزوم ذلك لتتویر ما غمض من ظروف الدعوى .

٢ - إن مما يدخل في دائرة انتحال الصفات الكاذبة المنوه عنها بالمادة ٢٩٣ ع ادعاء شخص أنه موظف كبير بأحد فروع الحكومة على حين أنه موظف صغير لأن عبارة (موظف كبير) تحمل في ثناياها الإيهام بالنفوذ وعلو الكلمة ومضاء الرأي إلى غير ذلك من الصفات والمزايا التي لا يتمتع بها الموظف الصغير . فادعاء كل ذلك بغير حق يعد اتصافاً بصفات غير صحيحة والانصاف بصفة غير صحيحة يكفي وحده لتكوين ركن الاحتيال ولو لم يصطبح باستعمال أى طرق احتيالية

المحكمة

« من حيث أن محصل التقرير الأول أن المحكمة أخلت بحق الدفاع لأنها رفضت سماع شهود قدم الطاعن طلباً بسماعهم في واقعة معينة وقالت تعزيراً لهذا الرفض أن المتهم أثر على شهود الاثبات وأن ذلك لا يجعلها تعدل عن عقيدتها . وهذا يعتبر قضاء في واقعة لم تعلمها المحكمة وحكمها على مستقبل مجهول

« ومن حيث أنه يجب أن يلاحظ مبدئياً أن المحكمة الاستئنافية إنما تستمد عقيدتها من واقع ما هو مدون في أوراق الدعوى وأنها غير مكلفة أصلاً بسماع شهود ولا بإجراء تحقيقات جديدة إلا إذا رأت هي لزوم ذلك لتتویر ما غمض من ظروف الدعوى (المادة ١٨٦ من قانون تحقيق الجنايات) . وقد أثبت الحكم المطعون فيه أن الطاعن تقدم إلى المحكمة بعد حجز القضية للحكم بعريضة يقول فيها أن المبلغين ضده اعترفا بأنهما لم يكونا صادقين فيما أسندها إليه . ولكن الحكم أجاب عن ذلك بأن (المحكمة ترى أن الأدلة والقرائن التي أوردها الحكم المستأنف كافية لإثبات التهمة قبلهما وإن أى تأثير يتبع بعد ذلك على شهود الاثبات لا يمكن أن يزعم عقيدة المحكمة في ثبوت التهمة) ومعنى ذلك أن المحكمة قد اقتنعت بما هو وارد في الأوراق وأنها لم تر محلاً بعد هذا لسماع شهود أو إجراء تحقيق جديد وهي حرة فيما رأت في هذا الشأن

« ومن حيث أن محصل الوجه الأول من التقرير الثاني أن الواقعة الثابتة بالحكم لاعتقاب عليها لأنه لم يرد بها أن الطاعن استعمل طرقاً احتيالية أو اتخذ صفة كاذبة وأن وصف الطاعن بأنه موظف بوزارة المعارف لا يخالف الواقع لأنه فعلاً موظف بها أما القول بأنه من كبار الموظفين وأن في مقدوره تعيين المجنى عليهما فليس إلا كذباً لاعتقاب عليه . على أن ما أثبتته المحكمة في هذا الصدد إنما ورد على لسان المتهم الآخر ولم يصدر عن الطاعن نفسه فلا يجوز أن يسند إليه أو أن يحاسب عليه .

« ومن حيث أنه لا شك في أن بما يدخل في دائرة انتحال الصفات الكاذبة المنوه عنها بالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ادعاء شخص أنه موظف كبير بأحد فروع الحكومة على حين أنه موظف صغير لأن عبارة (موظف كبير) تحمل في ثناياها

١٩١

أول أبريل سنة ١٩٣٥

خير . طلب عرض حالة على طبيب . ظروف الحالة تشير
الى رأى الواجب الأخذ به . رفض تدب الطبيب
لإرفاق محكمة النقض على ذلك .

المبدأ القانوني

إن محكمة الموضوع هي الخير الأعلى في كل
ما يستدعي خبرة فنية ، فتمت قدرت أن حالة
معينة لا تقتضى عرضاً على الطبيب الأخصائي
لأن ظروف الحادثة تشير بذاتها الى رأى
الواجب الأخذ به فانها تكون بذلك قد فصلت
في أمر موضوعي لإشراف محكمة النقض عليه .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجهين الأول والثاني
أن أساس دفاع الطاعن كان انه مصاب بصرع خفي
وأنه ارتكب الجريمة أثناء نوبة هذا الصرع التي
يكون فيها فاقد القوة والادراك غير مسئول أدبياً
ولاجنائياً عما يأتيه من الأفعال ومن أجل ذلك طلب
إحالته على الطبيب الشرعي لفحصه غير أن المحكمة
لم تجبه الى ذلك وردت على طلبه بما لا يصلح أن
يعتبر رداً وإنما يكون كذلك فيما لو كان الطاعن
يدعى حالة من حالات الجنون التي يمكن ان تظهر
أماراتها في أقواله أو أفعاله .

« ومن حيث ان بما لا يحتمل نزاعاً ان محكمة
الموضوع هي الخير الأعلى في كل ما يستدعي خبرة
فنية ، وانها متى قدرت أن حالة معينة لا تقتضى عرضاً
على الطبيب الأخصائي لأن ظروف الحادثة تشير
بذاتها الى رأى الواجب الأخذ به في هذه الحالة ،
فانها تكون بذلك قد فصلت في أمر موضوعي لا
إشراف المحكمة النقض عليه . وظاهر من الاطلاع
على الحكم المطعون فيه ان المحكمة بعد ان استعرضت
أقوال الشهود والكشوف الطبية وأقوال المتهم

الايهام بالنفوذ وعلو الكلمة ومضاء الرأى الى
غير ذلك من الصفات والمزايا التي لا يتمتع بها
الموظف الصغير . فادعاء كل ذلك بغير حق يعد
اتصافاً بصفات غير صحيحة . ومن المقرر قانوناً
ان الاتصاف بصفة غير صحيحة يكفي وحده لتكوين
ركن الاحتيال ولولم يصطحب باستعمال أى طرق
احتيالية أما ما يقوله الطاعن من انه لا يصح أن
يؤخذ بالفاظ لم تصدر عنه وإنما جاءت على لسان
المتهم الآخر فقول لا يعاب به إذ الظاهر من عبارة
الحكم ان جريمة النصب تمت باتفاق المتهمين
وتواطؤهما وسابق تدبيرهما ولذلك عدتهما الحكم
فاعلين أصليين في جريمة النصب ونسب الى كل
منهما أفعالا خاصة تدخل كلها في تكوين الجريمة
« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان المحكمة
اعتمدت على أقوال الشاهدين مع انها قالت ان
هناك اختلافاً فيها في أقوالهما ومع ان الأوراق
التي اعتمدت عليها في تعزيز شهادتهما لاعلاقة
لها بالطاعن

« ومن حيث ان هذا الوجه متعلق بالموضوع
لانه مجرد اعتراض على أخذ محكمة الموضوع
بأقوال شهود يرى الطاعن ان أقوالهم غير جديرة
بالتصديق وظاهر ان ذلك من حق محكمة الموضوع
ولا شأن لمحكمة النقض به

« ومن حيث ان الوجه الثالث هو ترديد
للاعتراض الذي جاء بالتقرير الأول وقد سبق
ذكر مضمونه والرد عليه فلا حاجة بعد ذلك الى
العودة اليه

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن
(طعن عبد اللطيف ابراهيم غنيم ضد النيابة رقم ٨٥٨ سنة
٥ ق بلمية السابقة)

امامها وفي التحقيقات الابتدائية لخصت رأيها في ذلك كله بما يأتي « وحيث ان الذي تستخلصه »
 « المحكمة من وقائع الدعوى الميينة آنفا والذي ثبت »
 « لديها من شهادة شهود الاثبات السالفي الذكر »
 « والتي تأخذ بها المحكمة وتقتنع بصحتها ومن »
 « اقوال المتهم في التحقيقات ومن التقارير الطبية »
 « السابق يانها هو أن المتهم قد انطبعت نفسه على الشر »
 « والاجرام فلما سجن مرتين في حادثتي ضرب »

« أفضى الى الموت احدهما وقعت على اخي »
 « المجنى عليها الحالية والاخرى على احد مخبرى »

« البوليس كانت زوجته في خلال سجنه تعول »
 « نفسها وبنيتها منه من طريق بيع القفا كة وغسل »
 « الملابس ولما خرج من السجن لم تدم بينهما العشرة »
 « الحسنة فطلقها ولكنه ظل مقبياً في منزل »
 « والدتها وهو بعد تحت مراقبة البوليس فأوجست »
 « المجنى عليها منه خيفة وخشيت شره خصوصاً بعد »
 « أن كان يحتم عليها عدم الاشتغال بالبيع »
 « فخرجت واقامت عند بعض اقاربها مدة من »
 « الزمن رأت بعدها أن لا تكون عالة عليهم »
 « فسكنت وحدها في المحل الذي وقعت فيه »
 « الحادثة وكانت سكناها فيه بواسطة معوض »
 « الغلبان الذي اتفقت معه على أن يتزوجها بعد »
 « انقضاء عدتها فلم يرق للتهم زواجها »
 « من غيره وأراد أن يردّها فأبّت فتملكه الحقد »
 « وصمم على قتلها وأصر على ذلك وعول على »
 « تنفيذ ما نواه في نفسه فذهب اليها في صباح »
 « يوم الحادث في مسكنه وهو على تلك النية »
 « التي يبيتها وفاجأ المجنى عليها بضربها »
 « بالسكين عمداً في رأسها ومواضع أخرى من »
 « جسمها الخ الخ » ثم أجاب الحكم بعد ذلك على ما طلبه الدفاع من عرض المتهم على الطبيب الشرعي بقوله « وحيث أن ما أبداه الدفاع عن المتهم أنه »

« غير مستول عن فعله باعتبار أنه ممن يصابون »
 « بنوع من الصرع الخفي يجعله فاقد الشعور »
 « وطلب من أجل ذلك احالته على الطبيب الشرعي »
 « المحكمة ترى أن هذا الدفاع غير جدى إذ »
 « الظاهر من ظروف الدعوى وحالة المتهم »
 « وأقواله في التحقيقات أنه كان ولم يزل في حالة »
 « طبيعية تامة متمتعاً بكامل قواه العقلية والجسدية »
 « وأنه ارتكب جريمته وهو على هذه الحال »
 « بعد تفكير وترو هادى، فمستوليته تامة عن »
 « جريمته ولا محل بعد ذلك لما أبداه أو طلبه »
 « في هذا الشأن »، وظاهر بعد الذي استخلصته المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها - وقد سبق بيانه - ان هذا الرد الذي أجابت به على طلب الدفاع رد واف ولا محل للاعتراض عليه لأن المحكمة رجحت في حكمها ان نفس المتهم قد انطبعت على الشر من قديم وان عادة الاستهانة بالارواح عادة متأصلة فيه وانه انما ارتكب جريمته الأخيرة بدوافع ردها الحكم إلى أصولها فنفى بذلك ضمناً ما ذهب اليه الدفاع من أن المتهم كان مدفوعاً إلى فعلته بعارض فجائى . وكل ذلك دليل عليه الحكم بما لا يدع سبيلاً إلى الاعتقاد بصحة الرأى الذى يقول به الدفاع - فلا يمكن بعد هذا أن يقال أن رد المحكمة كان رداً غير شاف أو أنه لا يصلح رداً على ما طلبه الدفاع .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثانى أن محكمة الموضوع أخطأت في التدليل على توفر ظرف سبق الاصرار إذ ذكرت في حكمها ضمن ما ذكرت من دلائل توفر هذا الظرف ان الطاعن تسلم بسكين وذهب الى منزل المجنى عليها مع أنه لا أصل لهذه الواقعة في التحقيقات .

« ومن حيث ان العبارة السابق اقتباسها من الحكم المطعون فيه رداً على ما جاء بالوجه الأول تعيد أن الطاعن يبت النية على قتل المجنى عليها من »

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن الطاعن تعثر به نوبات عصية فتفقده وعيه وقد ارتكب جريمة وهو تحت تأثير تلك النوبة وقد أثار الطاعن نفسه هذه المسألة أمام المحكمة فكان من واجبه قبل أن تقول بمسؤوليته عن أفعاله أن تثبت من هذه المسؤولية لاسبابا وهي امام أشد العقوبات جسامة خصوصاً وان الأسباب التي دعت لمفاجأة المجنى عليهما وضربهما بغير أن يتحرش به أحدهما أو يؤثر غضبه هي أسباب غير معقولة .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه عرض لهذا الدفاع إذ أثبت « أن ما ادعاه المتهم أخيراً من أن له أطواراً وأنه إنما ارتكب ما ارتكبه وهو في غير وعيه لا تعول عليه المحكمة لأن أقواله التفصيلية في التحقيقات وحالته وظروف الحادث تقطع بأنه كان في حالته الطبيعية ومتمتعاً بكامل قواه العقلية والجسدية وقت ارتكاب الحادثة وأنه ارتكبها وهو في حالة اطمئنان شفاء لغليله من أخته وسلفها بعد تروا وتدير هادى » وهذا الذي أثبتته المحكمة يعد فصلاً في نقطة موضوعية تتعلق بتقدير مسؤولية المتهم وقت ارتكاب الجريمة وهذا التقدير من أخص خصائص محكمة الموضوع ولا رقابة عليها فيه لمحكمة النقض .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني أن المحامي المتدب عن الطاعن لم يتم بواجب الدفاع لأنه اقتصر على قوله « أنى أترك المتهم بين يدي عدالتكم وأنتم استعمال الرأفة » وليس هذا من الدفاع الصحيح لأن الحقائق الملموسة تدل على أن الطاعن وقت ارتكاب الجريمة لم يكن بحالة عقلية عادية ولا يمكن أن يكون الطاعن مسؤولاً عن تقصير المحامي الذي ندبته له المحكمة بل لا بد أن تراقب

زمن سابق على الواقعة فسواء أكان وقت ذهابه لتنفيذ ما اتوا به قد تسلم بسكين ليستعين بها على قتل المجنى عليها أم لم يكن شئ من ذلك فإن هذا لا يضعف من قوة الأدلة الأخرى التي ساقها الحكم في معرض التدليل على توفر سبق الإصرار .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن (طعن سيد ابراهيم حسن الشهير بأبو خشبه ضد النيابة رقم ٨٥٩ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

١٩٢

أول ابريل سنة ١٩٣٥

١ - متهم . تقدير مسؤوليته . موضوعي .

٢ - متهم بجناية . ندب مدافع عنه . حق أصيل له . دفاع المحامي المندوب يجب أن يكون دفاعاً حقيقياً . سلطة المحامي في توجيه دفاعه .

(المواد ١٩٨ تحقيق و ٢٥ و ٢٦ تشكيل)

المبادئ القانونية

١ - تقدير حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة ومبلغ مسؤوليته عنها أمر موضوعي لارقابة لمحكمة النقض عليه .

٢ - إن ما قرره المادة ١٩٨ من قانون تحقيق الجنايات والمادتان ٢٥ و ٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات من ضرورة وجود من يساعد المتهم بجناية في المدافعة عنه هو حق أصيل جوهرى يترتب على اغفاله بطلان جميع الاجراءات والمدافع الذي يندب لهذا الغرض يجب أن يكون دفاعه حقيقياً لا شكلياً . ولكن لا يصح مع ذلك أن يطلب من المدافع اتخاذ خطة معينة في الدفاع بل إن له أن يرتب دفاعه طبقاً لما يراه هو في مصلحة المتهم فاذا وجد أن المتهم معترف اعترافاً صريحاً بجريمته كان له أن يبنى دفاعه على طلب الرأفة فقط دون أن ينسب إليه أى تقصير في ذلك .

محكمة النقض عن كذب حقوق المتهم وما يستحقه مركزه من الرعاية والعناية في الحالة التي كان فيها ولذلك وجب أن ينقلب هذا التقصير سبباً من أهم الأسباب المبطل للجراءات

« ومن حيث ان لا نزاع في أن المبدأ الذي قرره المادة ١٩٨ من قانون تحقيق الجنايات والمادتان ٢٥ و ٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات من ضرورة وجود من يساعد المتهم في المدافعة عنه هو مبدأ أصيل جوهري يترتب على إغفاله بطلان جميع الإجراءات كما أنه لا نزاع في أن الدفاع الذي يتولاه من يندب له يجب أن يكون دفاعاً حقيقياً لا شكلياً ولكنه مع ذلك لا يجب أن يطلب من المدافع اتخاذ خطة معينة بل له أن يرتب دفاعه طبقاً لما يراه هو في مصلحة المتهم فإذا وجد - كما حصل في الدعوى الحالية - أن المتهم معترف صريحاً بجريمته كان له أن يبنى دفاعه على طلب الرأفة فقط دون أن ينسب له أي تقصير في ذلك »

(طعن لويس ميخائيل عبد الشهيد ضد النيابة رقم ٨٦٠ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

١٩٣

أول أبريل سنة ١٩٣٥

١ - تعديل وصف التهمة . عدم تسوية مركز المتهم بهذا

التعديل . لا يصح الطعن بمحصول التعديل في غية المتهم

٢ - إثبات في المواد الجنائية . حرية القاضي الجنائي في استمداد عقيدته .

٣ - محام . اكتفاؤه بالانضمام الى زميله . تضرره هذا المحامي من عدم استيفائه الدفاع عن موكله . لا يصح .

المبادئ القانونية

١ - إذا عدلت المحكمة وصف التهمة ولم يكن في هذا التعديل تسوية لمركز أحد من

المتهمين بل كان الواقع أنه أدى الى تحسين مركز بعضهم فليس لأي واحد منهم أن يتضرر من حصوله دون تنبيهه اليه .

٢ - القاضي الجنائي حر في استمداد عقيدته من أي مصدر شاء فيما عدا الأحوال الاستثنائية التي قيده القانون فيها بنوع معين من الدليل فله أن يستنتج وقوع التحريض حتى من مجرد الشبهات التي تقوم لديه .

٣ - إذا اكتفى المحامي بأن انضم إلى زميله ظناً منه أن المحكمة اقتنعت ببراءة موكلهما ثم حكمت المحكمة على الموكل بالعقوبة فليس لهذا المحامي أن يتضرر فيما بعد من عدم استيفاء الدفاع عن المتهم .

المحكمة

« من حيث ان حصل الوجه الأول من أوجه الطعن ان محكمة الموضوع عدلت وصف التهمة بالنسبة للطاعن الأول إذ اعتبرته شريكاً بعد ان كان فاعلاً أصلياً واعتبرت شخصاً آخر هو الفاعل الأصلي دون تنبيه الدفاع إلى ذلك وان هذا التعديل يمس الطاعنين جميعاً بلا استثناء .

« ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى ان النيابة قدمت المتهمين إلى المحاكمة على اعتبار ان الطاعن الأول هو الفاعل الأصلي أي القاتل للجنى عليه محمد علي عبد الهادي وان الطاعنين الآخرين - مع أخرى حكم ببراءتها - اشتركوا مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة فلما نظرت الدعوى أمام المحكمة رجح لديها في النهاية أن الطاعن الأول لم يترصد وحده في طريق الجنى عليه لاغتياه بل كان يرافقه من يدعي عطيه علي القاضي (الذي قتله

احمد يوسف الحفير عند عودته الى منزله عقب وقوع الجريمة الأولى) ولذلك قالت المحكمة في حكمها في هذا الصدد ما يأتي . (وحيث انه لذلك ترى المحكمة ان هذا المتهم الأول كان متربصا للمجنى عليه الأول هو وعطيه على القاضي واطلق أحدهما العيار عند ما تكلم المجنى عليه الأول وعرف صوته وهربا هما الاثنان عائدین الى العزبة) أي انها مع ترجيحها ان عطيه على القاضي كان مع الطاعن الأول يتربصان قدوم المجنى عليه الأول لقتله لم يتحقق لديها ايها الذي اطلق العيار الذي أصاب ذلك المجنى عليه ولذلك أخذت بالقدر المتيقن بالنسبة للطاعن الأول فأنزله الى صف باقي الطاعنين وجعلتهم جميعا شركاء في جريمة القتل لفاعل أصلي مجهول . وظاهر انه ليس في هذا التعديل تسوية لمركز احد من الطاعنين لأنه لم يغير شيئا من الوقائع الخاصة بكل منهم بل هو أدى الى تحسين مركز الطاعن الأول فبعد ان كانت المادة المطلوب تطبيقها عليه هي المادة ١٩٤ وعقوبتها الاعدام طبقت المحكمة عليه وعلى شركائه المادة ١٩٩ التي تبيح استبدال عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الاعدام . وقضى عليه فعلا هو وزملائه بالاشغال الشاقة المؤبدة فقط . فلا وجه اذن للشكوى من هذا التعديل الذي لم يضار به أحد .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان المحكمة لم تبين واقعة التحريض بيانا كافيا بالنسبة للطاعن الثاني بل استنتجته من مجرد شهادات كما ذكرت ذلك في حكمها ولقد برأت المحكمة متهمة أخرى مركزها كمركز الطاعن تماما .

« ومن حيث ان واقعة التحريض مبينة بيانا كافيا فقد افاض الحكم في بيان العداء والتنافس الذي كان بين الطاعن الثاني والمجنى عليه الأول . والتمه التي كان كل منهما يرى بها الآخر ، والبواعث التي

حدث بالطاعن الثاني الى العمل على التخلص من المجنى عليه الأول حتى انه استقدم الطاعنين الأول والثالث خصيصا لتنفيذ غرضه كما يخلو له الجو واستأجرهما عنده في عزبته الى ان سنحت فرصة تنفيذ ما أصر عليه ، فرتب الأمر على ان يتربص الطاعن الأول في طريق المجنى عليه وان يصحب الطاعن الثالث المجنى عليه في طريقه لارشاد المتربصين عنه ، وبذلك تم له ما أراد . وكل ذلك مفصل في الحكم بعبارة مستفيضة . اما ان الوقائع التي ساقها الحكم للتدليل على واقعة التحريض هي مجرد شهادات فليس ثمة ما يمنع القاضي الجنائي من استمداد عقيدته من أي مصدر شاء إذ هو غير مقيد قانونا بنوع معين من الدليل الا في أحوال استثنائية نص عليها القانون . واما ان الحكم برأ متهمة كان مركزها كمركز الطاعن تماما فذلك شأن قاضي الموضوع يقضي في كل حادثة بما تمليه عليه عقيدته ولا إشراف لمحكمة النقض عليه في ذلك

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان بالحكم اخطاء مادية في واقعة القتل نفسها فقد روى الحكم عن الطاعن الأول انه جاء يجرى من محل الحادثة مع ان الشهود الذين رأوه انما رأوه على بعد بضعة امتار من منزله ولم يشهد أحد انه رآه في محل الحادثة . كما ان بالحكم تناقضا خطيرا يهدم الاثبات من أساسه فقد ذكر الحكم مرة ان الطاعن الثالث أخبر الأول بأن المجنى عليه سيذهب الى بلدة أبي كبير فكمّن له الأول وقتله ثم ذكر في موضع آخر ما يفيد ان الطاعن الأول لم يكن بالعزبة وقت اعتقال المجنى عليه السفر الى أبي كبير .

« ومن حيث انه عن الواقعة الأولى فالظاهر

من تصفح الحكم ان ما رواه عن قدوم الطاعن الأول من محل الحادثة انما كان مستقى بطريق الاستنتاج من وقائع الدعوى - على انه ليس للواقعة في ذاتها كبير وزن في اثبات التهمة على الطاعن الأول فإن

بالحكم من الدلائل الأخرى ما يكفي لأن تستخلص منه المحكمة - ما اعتقدته من ادانة هذا الطاعن واما عن الواقعة الثانية فليس فيها في الواقع تناقض ، ما لأن الحكم لم يقل ان الطاعن الثالث ذهب بشخصه واخبر المجنى عليه بل قال «أنه تمكن من ان يرسل شخصا مجهولا ليخطر القاتل او القاتلين بقرب مرور المجنى عليه في الطريق .»

«ومن حيث ان محصل الوجه الرابع ان محكمة الموضوع أخلت بحق الدفاع فانه لما جاء دور المرافعة عن الطاعن الأول قالت المحكمة لمحامي «ان زميلك وفي الكلام على واقعة القتل» فاكفى المحامي بأن ينضم الى زميله دون ان يترافع ظنا منه ان المحكمة اقتنعت بالبراءة .

«ومن حيث انه ليس بمحضر الجلسة ما يفيد ان المحكمة منعت احدا من المحامين من استيفاء مرافعته على انه كان يجب على المحامي ان يؤدي واجبه برغم ملاحظة المحكمة إذا كان من رأيه ان مرافعة زميله لم تستوف الدفاع عن موكله هو . اما الاعتماد على مجرد الظن بأن المحكمة قد اقتنعت بالبراءة فلا يكفي للامتناع عن أداء الواجب .

(ملن محمد علي واكد وآخرين ضد النيابة رقم ٨٦٢ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

١٩٤

أول ابريل سنة ١٩٣٥

دفاع شرعي - تصوير الحكم الحادثة على وجه يتوافر منه ظرف الدفاع الشرعي - عدم إفصاحه عن رأيه في حالة الدفاع التي استظهرها . موجب لنقضه .

(المادتان ٣١٠ و ٣٢٣ ع)

المبدأ القانوني

١ - إذا كان الظاهر من الحكم أن ما اقتنعت به محكمة الموضوع في الحادثة هو أن المتهم إنما أطلق العيار على المجنى عليه فأرداه قتيلا لما أن

هم باقتحام منزله وأقسم يمينا ليخرجن النساء منه ، ومع ذلك طبقت المحكمة على المتهم المادة ١٩٨ فقرة أولى وعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ولم تقل - مع تصويرها بالحادثة على هذه الصورة التي هي في الواقع لو كانت تمت لكانت انتهاكا لحرمة ملك الغير معاقبا عليه قانونا بالمادة ٣٢٣ ع وهو من الجرائم التي تميز استعمال حق الدفاع الشرعي - لم تقل هل كان لهذا الدفاع أو لم يكن له في نظرها تأثير في تقدير الجزاء فان عدم إفصاح المحكمة عن رأيها في حالة الدفاع التي استظهرتها في الحكم يزعم الأساس القانوني الذي بنى عليه حكمها ويتعين من أجل ذلك نقض هذا الحكم

المحكمة

« من حيث ان طعن الطاعن الأول حاز شكه القانوني أما الطاعنان الثاني والثالث فقد قررا بالطعن في الحكم بطريق النقض الا أنهما لم يقدموا أسبابا لطعنهما فهو اذن غير مقبول شكلا عملا بالمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث ان الوجه الأول مبني على أن الواقعة بحسب ما هو ثابت في الحكم المطعون فيه لأعقاب عليها لأن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه وعن غيره وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان المجنى عليه حضر مع نفر من أهله وأقسم ليدخلن منزل الطاعن ويخرج النساء منه فكان للطاعن أمام تلك الارادة على الاعتداء المقرونة باليمين الدفاع عن نفسه وعن ذويه ويقول الطاعن أن اغفال الحكم المطعون فيه عن ظرف الدفاع الشرعي الثابت من الوقائع هو نقص موجب لنقضه .

« وحيث ان وقائع الدعوى بحسب ما تدون بالحكم المطعون فيه تحصل في أن من يدعى محمد

يونس شيخ ناحية الكوم الأحمر (هيا) سلم الخفير
نصر عامر بلاغا ومعه المدعو احمد جمعه المتهم في
حادثة سرقة حلية وعهد اليه بتسليمها لنقطة بوليس
بلدة حسن باشا وفي هذه البلدة هرب المتهم احمد
جمعه فعاد الخفير إلى الكوم الأحمر للبحث عنه
وطلب من خليل مهدي (الطاعن) مساعدته في
القبض عليه لأنه (أي الهارب) يشتغل عنده وعهد
إلى ابنه يونس عامر بمراقبة منزله حتى إذا ما أقبل
الهارب ألقى القبض عليه وذهب هو لكي يبحث
عنه في نواح أخرى وبينما كان يونس عامر يرقب
منزل احمد جمعه إذ رآه مقبلا فهم بالقبض عليه
فقر إلى منزل الطاعن واعتصم به ونما الخبر إلى
محمد عامر (المجنى عليه) وهو أخو الخفير فحضر
مع أخوين له وطلبوا من الطاعن أن يسلمهم المتهم
فأبى فألحوا في الطلب وأرادوا اقتحام المنزل
وقامت على الأثر مشاجرة بين الفريقين أصيب
فيها المجنى عليه بعيار أطلقه عليه الطاعن وبعد أن
أوردت المحكمة أقوال المتهمين في الحادثة وشهودها
لخصت عقيدتها التي كوتتها فيها بما يأتي :
« وحيث أن المحكمة ترى أن التصوير »
« الصحيح للواقعة هو أنه لما أراد المجنى عليه »
« محمد عامر أن يقتحم منزل المتهم عنوة وأقسم »
« ليخرجن نساءه كبر ذلك على المتهم فأطلق »
« عليه العيار وقامت المشاجرة على أثر ذلك »
« فاعتدى على عامر وعبد الله عامر على علي »
« خليل وصالح مهدي »

« وحيث أنه ظاهر مما تقدم بيانه أن ما اقتضت
به محكمة الموضوع في الحادثة هو أن الطاعن إنما
أطلق العيار على المجنى عليه فأرداه قتيلا لما أنهم
باقتحام منزله وأقسم بمينا ليخرجن النساء منه وهذا
الفعل لو تم لكان انتهاكا لحرمة ملك الغير معاقبا
عليه قانونا (مادة ٣٢٣ من قانون العقوبات وما

يلها) وهو فوق ذلك من الجرائم المسوغة لاستعمال
حق الدفاع الشرعي عملا بالمادة ٢١٠ من قانون
العقوبات لوروده في الباب الرابع عشر من الكتاب
الثالث المشار اليه في تلك المادة ولذا فقد كان من
حق الطاعن أن يدفع بالقوة اللازمة ما كان من
اعتداء المجنى عليه لكي يمنعه من دخول منزله عنوة
وتنفيذ ما أقسم عليه ولكن محكمة الموضوع بعد
أن قالت رأيها في الحادثة وصورتها على الوجه الذي
يتوفر معه حق الدفاع لم تقل هل كان لهذا الدفاع
أولم يكن له في نظرها تأثير في تقدير الجزاء
ولا شك في أن عدم إفصاح المحكمة عن رأيها في
هذا الصدد موجب للتأويل إذ يجوز أن تكون المحكمة
قد رأت في هذا الدفاع الشرعي تجاوزا لا يعنى من
العقوبة عملا بالمادة ٢١٥ عقوبات ورأت في آن
واحد أن لا محل لاعتبار الطاعن معذورا فيما
وقع منه فهو إذن غير جدير بأن تعامله بالرفق الذي
ينحوله لها القانون بمقتضى ما جاء في المادة ذاتها
كما يحتمل أيضا أن تكون المحكمة قد قضت في الدعوى
غافلة عن تقدير هذا الظرف فأوقعت بالطاعن
عقوبة الجناية المقترفة في حين أنها لو فطنت له لكان
من الجائز أن تراعى في الجزاء ما لها من الحق في
النزول به حتى عقوبة الحبس . ولا ريب في أن
هذا التأويل الذي يسمح به سكوت المحكمة عن إبداء
رأيها في واقعة الدفاع التي امتظهرتها قد أوجد
بالحكم غموضا يزعزع الأساس القانوني الذي بني
عليه ولذا يكون وجه الطعن في محله ويتعين من
أجله نقض الحكم دون حاجة لبحث باقي الأوجه
(طن خليل مهدي وآخرين ضد النيابة رقم ٨٤٤ سنة ٥ ق
دعاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعزة عبد الرحمن
ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومصطفى محمد بك وزكي
برزي بك واحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين
وحضرة الاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف)

١٩٥

٨ أبريل سنة ١٩٣٥

تطبيق - مناط التطبيق القانوني - الواقعة التي فيها الحكم بعد وصف النيابة .

المبدأ القانوني

إن التطبيق القانوني إنما يقوم على أساس الواقعة التي ثبتت في الحكم لا على أساس الوصف الذي وصفته النيابة للتهمة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها . فإذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه هي واقعة ضرب أحدث عاهة مستديمة ولم يكن فيما أثبتته الحكم ما يفيد وقوع الجريمة بسبق إصرار أو ترصد فليس ثبت محل لأن تطبيق المحكمة حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٠٤ الذي طلبته النيابة ، بل الواجب تطبيقه هو حكم الفقرة الأولى من المادة المذكورة والعقاب المنصوص عليه فيها هو السجن من ثلاث سنين إلى خمس . فإذا أرادت المحكمة استعمال الرأفة عندئذ جاز لها أن تنزل بالعقوبة إلى الحبس الذي لا ينقص عن ثلاثة شهور عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ١٧ ع

المحكمة

« من حيث أن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بالحبس ثلاثة شهور مع الشغل تطبيقاً لحكم المادة ٢٠٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات لأن العقوبة المنصوص عليها في الفقرة المذكورة هي الاشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى عشر فإذا رأت المحكمة استعمال الرأفة وجب أن لا تنقص العقوبة عن ستة شهور كما تقضي بذلك الفقرة الثالثة من المادة ١٧ عقوبات .

« ومن حيث أن التطبيق القانوني إنما يقوم على أساس الواقعة التي ثبتت في الحكم لا على أساس الوصف الذي وضعته النيابة للتهمة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها وبالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى أن الواقعة الثابتة فيه هي واقعة ضرب أحدث عاهة مستديمة ولكنها خالية من كل ما يفيد وقوعها بسبق إصرار أو ترصد فلم يكن ثبت محل لأن تطبيق المحكمة حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٠٤ عليها بل الواجب تطبيقه هو حكم الفقرة الأولى من المادة المذكورة والعقاب المنصوص عليه فيها هو السجن من ثلاث سنين إلى خمس فإذا أرادت المحكمة استعمال الرأفة كما هو الحال في القضية الحالية جاز لها أن تنزل بالعقوبة إلى الحبس الذي لا ينقص عن ثلاثة شهور عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون العقوبات .

« ومن حيث أنه مما تقدم يبين أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالحبس ثلاثة شهور في حادثة تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات لم يخطئ في تطبيق القانون ولذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن النيابة ضد محمد ابوبكر سليمان رقم ٨٧١ سنة ق - بالمحكمة السابقة)

١٩٦

٨ أبريل سنة ١٩٣٥

١ - تزوير . تقليد إمضاء الزور عليه . لا يشترط . مناط توفر هذه الجريمة .

(المادتان ١٨٠ - ١٨٣ ع)

٢ - تحقيق . حرية المحكمة الاستثنائية في اجرائه أو عدم اجرائه .

(المادة ١٨٦ تحقيق)

المبادئ القانونية

١ - لا يشترط في جريمة التزوير أن يتعمده

نية الطاعن وتنفي وقوع أى ضرر للمجنى عليه ولكن المحكمة رفضت التأجيل دون أن تبين أسباب الرفض « ومن حيث انـ الثابت بمحضر الجلسة الاستئنافية ان الدفاع عن الطاعن التمس التأجيل لضم القضية نمرة ٤٥ لسنة ١٩٣٤ أبو حصص - ولم يكن سبق له ان طلب هذا الطلب من محكمة الدرجة الاولى - وان المحكمة الاستئنافية لم توافق على ذلك التأجيل وأمرت بالمرافعة ثم أجلت القضية للحكم وأذنت للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه فقدم الطاعن مذكرته ولكنه لم يصرف فيها على طلب ضم القضية المذكورة بل قال (ولعدالة المحكمة ان تظم قضية اللجنة المذكورة من باب الاستئناس ليتبين لها ان فكرة التزوير فكرة خيالية وان التهمة المسندة إلى المتهم غير قائمة على أى أساس) وبذلك ترك للمحكمة حرية الرأى فيما يتعلق بضم القضية فليس له أن يشكو بعد ذلك من عدم اجابة طلبه . على انه يلاحظ فوق هذا ان المحكمة الاستئنافية غير مكلفة بحسب الأصل بإجراء أى تحقيق جديد الا إذا رأت هي لزوما له « المادة ١٨٦ من قانون تحقيق الجنايات » فاذا لم يسبق للدفاع عن المتهم ان طلب من محكمة الدرجة الاولى ضم قضية أخرى ورفضت تلك المحكمة اجابته إلى ذلك فليس له أن يكلف المحكمة الاستئنافية لأول مرة ضم تلك القضية إذ ان لها بحسب الأصل أن تكتفى بما هو مسطور في الأوراق التي بين يديها وأن تبني عليه حكمها .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان عدم محاولة التقليد وظهور الاختلاف بين الامضاء الذى كتبه الطاعن وامضاء المجنى عليه ينتفى معه كل فكرة في التزوير .

« ومن حيث ان هذا الوجه ملحق بالوجه الاول ويكفى للرد عليه ما سبق ذكره من عدم اشتراط التقليد لتوفر جريمة التزوير . على ان محكمة الموضوع

المزور تقليد امضاء المزور عليه بل يكفي لتوفر هذه الجريمة أن يضع المزور اسم المزور عليه على المحرر ولو بطريقة عادية لا تقليد فيها مادام قصده الايهام بأن ذلك المحرر صادر عن ذلك الشخص المزور عليه .

٢ - إن المحكمة الاستئنافية غير مكلفة بحسب الأصل بإجراء أى تحقيق جديد إلا اذا رأت هي لزوما له . فاذا لم يسبق للدفاع عن المتهم أن طلب من محكمة الدرجة الاولى ضم قضية الى القضية المنظورة فرفضت تلك المحكمة اجابته الى طلبه فليس له أن يكلف المحكمة الاستئنافية لأول مرة ضم تلك القضية إذ ان لها بحسب الأصل أن تكتفى بما هو مسطور في الأوراق التي بين يديها وأن تبني عليه حكمها .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الاول من أوجه الطعن ان الطاعن دفع بأن جريمة التزوير منعدمة لانه لا يوجد تقليد لحتم ولا لامضاء ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفع بكلمة .

« ومن حيث ان هذا من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستدعى ردأخصا ويكفى للرد عليه ما أثبتته الحكم المطعون فيه من القول بتوفر جريمة التزوير بجميع أركانها . على انه لا يشترط في الواقع في جريمة التزوير ان يعتمد المزور تقليد امضاء المزور عليه بل يكفي لتوفر هذه الجريمة أن يضع المزور اسم المزور عليه على المحرر ولو بطريقة عادية لا تقليد فيها مادام قصده الايهام بأن ذلك المحرر صادر عن ذلك الشخص المزور عليه .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثانى ان الطاعن طلب تأجيل الدعوى لضم قضية أخرى ثبت حسن

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول حاصله ان المحكمة خالفت القانون حيث قضت بالقرائن والبيئة في تهمة اختلاس قيمتها أكثر من عشرة جنيهات مع انه من المسلم به ان هذه التهمة خاضعة في الاثبات لقواعد القانون المدني وهذه القاعدة هي من النظام العام. » وحيث انه بالرجوع الى الحكم الابتدائي الذي تأيد لأسبابه بالحكم الاستئنائي المطعون فيه يبين ان المحكمة تخالف القانون في شيء كما يدعي الطاعن الآن إذ هي عولت في ثبوت استلام الطاعن للشيك نمرة ٢٧٨ هـ الذي قيمته مائة جنيه من المدعى بالحق المدني لاعلى شهادة شهود أو القرائن بل على نفس اعتراف الطاعن - والاعتراف سيد جميع الأدلة وأما ما يتعلق بواقعة الاختلاس أى الاستيلاء على قيمة الشيك وتبديدها فان المحكمة استندت في إثبات ذلك إلى ما ظهر لها من التحقيق ومن مناقشة المتهمين بالجلسة ومن باقى ظروف ووقائع الدعوى التي افاضت المحكمة في تبيانها إفاضة تامة - وبما لا شك فيه ان الجريمة في حد ذاتها يجوز إثباتها بكافة الطرق القانونية بما في ذلك البيئة والقرائن .

« وحيث انه لذلك يرى ان هذا الوجه متعين الرفض .

« وحيث ان الوجه الثاني يتلخص في ان المحكمة رفضت الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية قائلة ان قرار الحفظ يجب ان يكون بالكتابة ويقول الطاعن ان هذا خطأ لانه اذا وجهت تهمة لاثنتين وقدمت النيابة احدهما فقط للمحاكمة فعنى هذا انها حفظت الدعوى بالنسبة للآخر .

« وحيث ان قضاء محكمة النقض جرى بصورة ثابتة ومستمرة على ان قرار الحفظ الذي تصدره النيابة هو عمل قضائي كالحكم تترتب عليه حقوق فالواجب ان يكون ثابتاً بالكتابة ومؤرخاً وموقعاً

قد جازمت في حكمها بأن تقديم الطاعن لمحضر المعاينة في التحقيق بما عليه من امضاءات تكفي في ظاهرها للدلالة على صدورهما عن نسبت اليهم وعدم مصارحته المحقق بأن الشيخ الوحيد الذي وقع حقيقة على المحضر هو ابراهيم خميس كل ذلك يدل على ما كان يظنه الطاعن من قصد مبيء دلت عليه تصرفاته .

(طعن عبد السيد حدوث المصرى ضد النيابة رقم ٤٢٧ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزمه مصطفى محمد بك وزكى برزى بك ومحمد مصطفى حسين بك واحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين وحضرة الاستاذ محمد جلال صادق افتدى رئيس نيابة الاستئناف)

١٩٧

٨ ابريل سنة ١٩٣٥

١ - اختلاس - طرق إثبات هذه الجريمة .

(المادة ٢٩٦ ع)

٢ - قرار حفظ - وجوب إثباته بالكتابة لا مكان التمسك به (المادة ٤٢ تحقيق)

المبادئ القانونية

١ - إن جريمة الاختلاس في حد ذاتها يجوز إثباتها بكافة الطرق القانونية بما في ذلك البيئة والقرائن فللمحكمة أن تستند في إثباتها إلى ما ظهر لها من التحقيق ومن مناقشة المتهمين بالجلسة ومن ظروف الدعوى ووقائعها .

٢ - إن قرار الحفظ الذي تصدره النيابة هو عمل قضائي كالحكم تترتب عليه حقوق فالواجب أن يكون ثابتاً بالكتابة ومؤرخاً وموقعاً عليه من الموظف المختص باصداره . ومادام لا يوجد في الدعوى قرار حفظ كتابي بالمعنى المتقدم فلا يقبل الادعاء بان النيابة قد حفظت الدعوى حفظاً ضمناً إذ القانون لا يعرف الحفظ الضمني ولا يقره .

عليه من الموظف المختص بأصداره . وما دام لا يوجد في الدعوى الحالية قرار حفظ كتابي بالمعنى المتقدم فلا يجوز الطعن في الحكم سالف الذكر بزعم ان النيابة قد حفظت الدعوى العمومية حفظاً ضمياً إذ لا يعرف القانون الحفظ الضمني ولا يقره .

« وحيث انه لذلك يكون هذا الوجه واجبا

رفضه ايضا

« وحيث ان الوجه الثالث مبني على ان المحكمة الجزئية قررت تأجيل القضية لادخال الطاعن متبها وقد اعلنته النيابة بذلك وهذا خطأ مبطل للاجراءات لان المحكمة مقيدة بالاشخاص المرفوعة عليهم الدعوى بحيث لا يجوز لها ان تحكم على غير هؤلاء الأشخاص

« وحيث انه بالرجوع الى محضر جلسة ٣١ اغسطس سنة ١٩٣٠ ترى العبارة الآتية « قررت المحكمة تأجيل القضية لجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ لادخال متهم آخر في الدعوى (كذا) ولاستحضار الكعب المبين به بيان دفع المائة جنيه وكشوف الحساب التجاري وكشف حساب الشونة »

وبالاطلاع على الحكم الابتدائي سالف الذكر بين ان المحكمة - وهي التي أصدرت قرار تأجيل على الصورة المتقدم ذكرها - أثبتت في ذلك الحكم صراحة ان النيابة العامة هي التي وجهت التهمة الى الطاعن اثناء نظر الدعوى بعد ان اعلته بها .

« وحيث انه ظاهر جليا من محضر جلسة ٣١ اغسطس سنة ١٩٣٠ سالف الذكر ان المحكمة لم تقرر على الاطلاق رفع الدعوى العمومية على الطاعن ولم توجه هي اليه أية تهمة وانما هي قررت فقط تأجيل الدعوى لادخال متهم آخر دون ان تبين حتى اسم هذا المتهم واذا قورن ما أثبتته المحكمة الابتدائية في حكمها من ان النيابة هي التي وجهت التهمة الى الطاعن اثناء نظر الدعوى بعد ان اعلته بها اذا قورن ذلك بما سطر في قرار التأجيل يفهم

حتما ان هذا التأجيل لم يكن الا بناء على طلب نفس النيابة العامة خصوصا اذا لوحظ بأن الاعلان الذي وجهت التهمة بمقتضاه الى الطاعن بعد ذلك لم يؤثر فيه على ذكر قرار التأجيل ولا على ان هذا التوجيه من جانب النيابة كان تنفيذا لما قرره المحكمة في هذا الشأن .

« وحيث انه مما توضح يرى ان هذا الوجه متعين الرفض .

« وحيث ان حاصل الوجه الرابع ان محكمة أول درجة قضت بأدانة الطاعن بناء على واقعة لم توجه اليه اطلاقا بل خطرت لها بعد المداولة دون لفت الدفاع اليها - ويقول الطاعن ان هذا مخالف للقانون ومبطل للاجراءات .

« وحيث انه لا محل لما يشكو منه الطاعن في هذا الوجه لانه وان كان صحيحا ان محكمة أول درجة صححت في حكمها الوقائع على الصورة التي ثبتت لها من الأوراق ومن التحقيقات التي أجرتها هي نفسها الا انه من الصحيح ايضا ان الطاعن لم يبدأ امام المحكمة لاستثناية أى اعتراض او احتجاج على هذا التصحيح بل سار الدفاع بعكس ذلك على أساس التصحيح المذكور .

« وحيث ان الوجه الخامس مبني على ان المحكمة لم تعرض للدفعين الآخرين اللذين تقدم بهما الطاعن

« وحيث ان واقع الأمر ان الطاعن تقدم لدى محكمة أول درجة بدفعين أحدهما متعلق بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى المدنية لوجود عنصر أجنبي فيها هو بنك بركلينز - وثانيهما بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق حفظ الدعوى بالنسبة للطاعن . وقد عرضت محكمة أول درجة لهذين الدفعين وقضت برفضهما للأسباب التي توصلت في حكمها .

ولما ان طرحت الدعوى امام المحكمة الاستثنائية تقدم لها الطاعن بدفع ثالث هو عدم أحقية المحكمة

في رفع الدعوى العنومية عليه وتوجيه هذه التهمة اليه مباشرة وبالرجوع الى الحكم الاستثنائي يبين ان المحكمة الاستثنائية ردت صراحة على الدفع الثالث سالف الذكر وأبانت بصورة واضحة جلية ان التهمة لم توجه الى الطاعن الامن النيابة العامة وفيما يتعلق بالدفعين الآخرين وهما اللذان كانا أثيراً لدى محكمة أول درجة فإن المحكمة الاستثنائية اكتفت بالنسبة لهما بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وقد سلف القول بأن محكمة أول درجة ردت على الدفعين المذكورين بأسباب واضحة مقنعة .

« وحيث انه مما توضح يرى أن هذا الوجه واجب رفضه أيضاً .

(طن ناشد اسخرون ملك افندج ضد النيابة رقم ١٦ لسنة ٥٢ هـ بالهيئة السابقة)

١٩٨

٨ ابريل سنة ١٩٣٥

١ - تسميم . وضع زئبق في أذن شخص . عمل تنفيذي

الجريمة قتل بالسلم . (المادة ١٩٧ ع)

٢ - ارتباط الجرائم - جريمتان مرتبطتان - الفصل فيما

بحكم واحد - الطعن على الحكم في إحدى الجريمتين .

قبوله يستلزم نقض الحكم في الجريمة الأخرى .

(المادة ٣٢ ع)

المبادئ القانونية

١ - وضع الزئبق في أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسلم مادامت تلك المادة المستعملة تؤدي في بعض الصور الى النتيجة المقصودة منها كصورة ما إذا كان بالأذن جروح يمكن أن يتفقد منها السم الى داخل الجسم . فاذا لم تحدث الوفاة عد العمل شروعا في قتل لم يتم لسبب خارج عن ارادة الفاعل ووجب العقاب على ذلك لأن وجود الجروح في الأذن أو عدم وجودها هو ظرف

عارض لا يدخل له فيه ولا محل للقول باستحالة الجريمة طالما أن المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق الغرض المقصود منها .

٢ - إذا كانت الجريمتان المسندتان إلى المتهم قد ارتكبا لغرض واحد وكانت إحداهما مرتبطة بالأخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة وفصلت المحكمة فيهما بحكم واحد فالطعن في هذا الحكم وإن اقتصر على إحدى الجريمتين يتناول حتما ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالجريمة الثانية وذلك حتى يمكن تنفيذ حكم القانون في هذه الحالة بتوقيع عقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد طبقا للمادة ٣٢ عقوبات .

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن ان الحكم المطعون فيه إذ برأ المتهم من جريمة الاشتراك في الشروع في قتل المجنى عليها اريزيا اجروبولو على أساس أن الجريمة مستحيلة قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة فيه لأنه يؤخذ من تقرير الطبيب الشرعي أن الزئبق قد يحدث التسمم بالموت في بعض الحالات ومتى كان هذا هو شأن المادة المستعملة فلا يصح التسليم بما ورد بالحكم من أن ما أتاه يعتبر جريمة مستحيلة لا عقاب عليها

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أثبت « أن المحكمة ترى أنه للصدقة التي بين المتهم « وزوج المجنى عليها قد استعان هذا الأخير به « واتفق معه على أن يمثل دور الطبيب كي يتمكن « من وضع الزئبق في أذن زوجته وبذلك « يقضى على حياتها وقد وافقه المتهم على فعله « واشترك معه في هذا الاتفاق الجنائي الذي « كان الغرض منه أيضا الحصول على مبلغ «

« التأمين لأنه وعده مجزء منه متى تحقق الغرض »
 « وانه فيما يتعلق بتهمة الاشتراك في الشروع »
 « في القتل المسندة للتهمة فقد ثبت من تقرير »
 « الطبيب الشرعي أن وضع الزئبق بشكله »
 « المعدني في الأذن لا يحدث تأثيرا على الغشاء »
 « المبطن للقناة والطوبة مادام الغشاء والطوبة خاليين »
 « من الجروح التي يمكن أن يمتص منها الزئبق »
 « إذا ما بقي مدة طويلة على هذه الجروح فانه »
 « قد ينشأ عنه تسمم زئبقي ووضعه بالكيفية »
 « التي جاءت بأقوال المجنى عليها ليس من شأنه »
 « أن يحدث تمزقا بالطوبة حتى ولو وضع بكمية »
 « كبيرة » ثم عقب الحكم على ذلك بقوله « انه متى »
 « تبين أن الوسائل التي اتخذت مع المجنى عليها »
 « لا تؤدي حتما إلى الوفاة فتكون الجريمة مستحيلة »
 « كما ذهب الدفاع ويتعين تبرئة المتهم منها »

« ومن حيث أن وضع الزئبق في أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسسم مادامت تلك المادة المستعملة تؤدي في بعض الصور إلى النتيجة المقصودة منها فاذا لم تحدث الوفاة عد العمل شروعا في قتل لم يتم بسبب خارج عن ارادة الفاعل ووجب العقاب . ذلك لأن وجود الجروح في الأذن أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا دخل له فيه ولا محل للقول باستحالة الجريمة طالما أن المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق الغرض المقصود منها .

« ومن حيث أن الحكم أثبت أن الطاعن اشترك في وضع الزئبق في اذن المجنى عليها بنية قتلها وان الوفاة لم تحدث بسبب عدم الامتصاص الناشئ عن عدم وجود جروح في الأذن وهذا الفعل يعد قانونا شروعا في قتل متعين العقاب

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم إذا برأ المتهم من هذه التهمة قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه ومعاقبة المتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ »

و١٩٧ و ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ من قانون العقوبات .

« ومن حيث انه ظاهر من الحكم المطعون فيه ان النيابة نسبت للتهمة تهمةين الأولى انه اشترك مع آخرين في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جناية قتل المجنى عليها وجنحة نصب على شركة الاتحاد الادرياتيكي للتأمين على الحياة والثانية انه اشترك مع آخرين بطريق الاتفاق والمساعدة في الشروع في قتل المجنى عليها عمدا مع سبق الاصرار بالسسم وبوسائل أخرى وقد أداته المحكمة على التهمة الأولى بحبسه سنة وبراءته من الثانية لأسباب قانونية وكل ذلك يؤدي إلى أن الجريمتين ارتكبتا لغرض واحد وهو قتل المجنى عليها والحصول على مبلغ التأمين فهما مرتبطتان كما يفهم من وقائع الحكم نفسه ارتباطا لا يقبل التجزئة

« ومن حيث انه وان كان الطعن المرفوع من النيابة قاصرا على جزء من الحكم وهو ما قضى به في جريمة الشروع في القتل إلا أن ارتباط الجريمتين المنسوبتين للتهمة ارتباطا لا يقبل التجزئة وفصل المحكمة فيهما بحكم واحد يجعلان من المتعين أن يتناول النقض الجزء الثاني من الحكم وهو ما قضى به في تهمة الاتفاق الجنائي وذلك حتى يمكن تنفيذ حكم القانون في هذه الحالة وهو توقيع عقوبة واحدة على الجريمة الأشد طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

« ومن حيث انه لذلك يتعين نقض الحكم فيما قضى به عن التهمتين المنسوبتين للتهمة وعقابه عنهما طبقا للمواد ٤٧ و ٤٥ و ٤٦ و ١٩٧ و ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ و ٣٢ من قانون العقوبات مع مراعاة المادة ١٧ عقوبات التي طبقها نفس الحكم المطعون فيه

(طعن النيابة ضد بني مارنجاس رقم ٨١٦ سنة ٥ ق - بالهيئة السابقة)

١٩٩

٨ أبريل سنة ١٩٣٥

نصب - ادعاء الوكالة كذبا عن شخص - اتخاذ لصفة كاذبة -
(المادة ٢١٣ ع)

المبدأ القانوني

ادعاء الوكالة كذبا عن شخص يعد اتخاذا
لصفة كاذبة - فاذا توصل الجاني إلى الاستيلاء
على مال الغير بواسطة اتخاذ تلك الصفة وجب
عقابه ولو لم يستعمل شيئا من الطرق الاحتمالية.

المحكمة

« من حيث ان يحصل الطعن ان الحكم المطعون
فيه قضى ببراءة المتهم لأن ما أتاه لا يخرج عن مجرد
الكذب بادعائه انه موفد من قبل آخر لاستلام
رسالة نيزد ولم يعتمد لطرق احتمالية ولا لآى مظهر
خارجي يجعل ركن النصب متوفرا مع ان القضاء
جرى على اعتبار من يدعى الوكالة عن غيره صراحة
او ضمنا ويستولى بذلك على اموال الغير مرتكبا
لجريمة النصب باتخاذ صفة كاذبة

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اثبت ان ما
أتاه المتهم لا يخرج عن مجرد كذب بأن ادعى انه
موفد من قبل الشخص الذي ذكره المرسل للتسليم
اليه غير مصحوب بأى طريق احتمالي ولا لآى مظهر
خارجي يجعل ركن النصب متوفرا .

« ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى
دائما على ان ادعاء الوكالة كذبا عن شخص يعد
اتخاذا لصفة كاذبة فاذا توصل الجاني الى الاستيلاء
على مال الغير بواسطة اتخاذ تلك الصفة وجب
عقابه ولو لم يستعمل شيئا من الطرق الاحتمالية .

« ومن حيث انه لذلك يكون الحكم المطعون
فيه إذ برأ المتهم الذى ادعى كذبا الوكالة عن
الغير لأنه لم يستعمل طرقا احتمالية قد أخطأ في
تطبيق القانون ويتعين نقضه .

« ومن حيث ان الحكم المطعون بنى على
أسباب قانونية ولم يتعرض لبحث الوقائع ودفاع
المتهم الموضوعي فيتعين إحالة القضية على محكمة
الزقاق السكينة للفصل فيها من دائرة أخرى .
(طعن النيابة ضد باندل بقس رقم ٨٦٨ سنة ٥ ق
بالمية السابقة)

٢٠٠

٨ أبريل سنة ١٩٣٥

دفاع شرعى - متى صح التمسك بهذا الظرف ؟
(المادة ٢١٠ ع)

المبدأ القانوني

إن التمسك بظرف الدفاع الشرعى من
النفس لا يستقيم إلا مع الاعتراف بالحادثة
وتبيان الظروف التى دفعت الفاعل إلى إتيان
ما أتاه دفاعا عن نفسه أو نفس غيره أو عن
ماله أو مال غيره . فاذا ظل المتهم منكرا ما
وقع منه لم يبق للدفاع الشرعى أساس يقوم
عليه إلا فى حالة ما إذا كانت ظروف الواقعة
نفسها ناطقة بوجود حالة الدفاع عن النفس
أو المال وعندئذ يجوز للمحامى عن المتهم أن
يلفت المحكمة الى هذه الظروف بل يكون
للمحكمة أن تستظهر هذه الظروف من تلقاء
نفسها وتبنى عليها حكما .

المحكمة

« من حيث ان يحصل الطعن ان الطاعن دفع
التهمة لدى النيابة بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن
نفسه فلما مثل أمام المحكمة انكر التهمة ولكن المحامى
عنه بنى دفاعه على حقيقة الواقع وتمسك بحالة
الدفاع غير ان المحكمة أجابت على ذلك بقولها « ان ذاك
الدفاع لا محل له اذ انكار المتهم للفعل المادى المنسوب
اليه » وما كان للمحكمة أن تطرح هذا الدفاع للعلة

التي ذكرتها لأنه إذا كان المتهم قد أساء الدفاع عن نفسه فقد تدارك الدفاع عنه الأمر بالتمسك بحقيقة الواقع . فاستبعاد المحكمة لنظرية الدفاع في هذه الحالة فيه تفويت للغرض الذي أراده القانون بتحريم وجود محام يتولى الدفاع عن كل شخص متهم بجناية . على أن المحكمة بعد أن بحثت القضية على أساس انكار الطاعن غادت عرضاً إلى موضوع الدفاع الشرعي وذكرت أن شروطه لم تتوفر في هذه القضية وأنها أن يكون المتهم في حالة يتخوف منها على حياته . مع أن الثابت أن الطاعن أصابات في كفه دالة على انتزاعه السكين من يده وأخرو علامات في عنقه وسحجات وكدمات في ظهره وهي دالة كلها على أنه كان محوطاً بعصاة لا يمكن الإفلات من بينها إلا بالطعنة التي طعن بها . وأذن يكون ظرف التخوف على الحياة متحققاً كل التحقق .

« ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قررت في عدة أحكام أن التمسك بظرف الدفاع عن النفس لا يستقيم إلا مع الاعتراف بالحادثة مع تبيان الظروف التي دفعت الفاعل إلى إتيان ما أتاه دفاعاً عن نفسه أو نفس غيره أو عن ماله أو مال غيره . فاذا ظل المتهم منكراً ما وقع منه لم يبق للدفاع الشرعي أساس يقوم عليه إلا في حالة ما إذا كانت ظروف الواقعة نفسها ناطقة بوجود حالة الدفاع عن النفس أو المال وعندئذ يجوز للمحامي عن المتهم أن يلفت المحكمة إلى هذه الظروف بل ويكون للمحكمة أن تستظهر هذه الظروف من تلقاء نفسها وتبنى عليها حكمها . أما في القضية الحالية فالثابت بمحضر الجلسة أن الطاعن ظل منكراً حتى جاء الدفاع وقرر قيام حالة الدفاع الشرعي فعادت المحكمة إلى سؤال الطاعن علماً تفوز منه باعتراف يجلو لها حقيقة الأمر ولكنه أصر على انكاره فتلست من الأوراق دليلاً يرشدنا إلى حقيقة ما يتمسك به الدفاع فلم تجد فيها ما يساعد على الأخذ بنظرية المحامي ولذلك قررت في حكمها

ما يأتي : « وحيث أن ما أبداه الدفاع عن المتهم أنه « كان في حالة دفاع شرعي عن النفس وهذا الدفاع « في الواقع لا محل له ازاء انكار المتهم أمام المحكمة « للفعل المادي وهو طعن المجنى عليه بالسكين وهو « ما يجب أن يكون أساساً لتكلم في الدفاع الشرعي « إذا توافرت شروطه ومع ذلك فإن ظروف « الحادثة ليس فيها ما يشير إلى أن المتهم عند طعنه « المجنى عليه كان في حالة دفاع شرعي يسمح له قتل « المجنى عليه حتى لو صح ما كان المتهم قرره في « التحقيقات من أنه انتزع السكين من يد المجنى عليه « إذ لا يبقى بعد ذلك محل لتخوفه على نفسه من أي « خطر داهم عليه من قبل المجنى عليه بعد أن أصبح « أعزل من السلاح ولم يكن المتهم بعد هذا تحت « تأثير فعل من جانب المجنى عليه يجعله متخوفاً « منه على حياته » وبذلك سدت محكمة الموضوع على الطاعن كل سبيل للدعاء بحق الدفاع الشرعي وفصلت نهائياً في أمر موضوعي لا يصح التحدث فيه أمام محكمة النقض بعد هذا الذي قرره محكمة الموضوع بشأنه .

(طعن محمود عبد الرحمن افندي ضد النيابة رقم ٨٧٠ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

٢٠١

١٥ أبريل سنة ١٩٣٥

تفتيش - تفتيش متهم بدون مسوغ قانوني - جريمة معاقب عليها .

اشتبه ضابط البوليس في شخص - طلب تفتيشه .

قبول المتهم التفتيش ، ضبط مادة مخدرة معه - تلبس -

ضبط المتهم - جواز .

(المادة ٥١ و ٢٥ تحقيق و ٢٤٢ ع)

المبدأ القانوني

إذا تعرض ضابط البوليس لحرية شخص بالقبض عليه وتفتيشه بدون مسوغ قانوني فإن عمله هذا يكون معاقباً عليه قانوناً . ولكن

إذا اشتبه ضابط البوليس في شخص فطلب تفتيشه فقبل تلباقتشه وجمعه قطعة حشيش فان هذا التفتيش الحاصل برضا المتهم لاوجه للاعتراض عليه. وضابط البوليس في هذه الصورة - وهي صورة تلبس - أن يضبط المتهم ويجرى معه التحقيق اللازم .

المحكمة

« حيث ان مايعيه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه اعتمد على ما كان من ملاحظ البوليس من ضبط الطاعن وتفتيشه والتحقيق معه بعد أن اشتبه فيه ورأى من أمره مايدعوه الى الريبة ويحمله على الاعتقاد بأنه كان مخفيا في ملابسه مايحرم القانون احرازه فصدقت شبهته وأخرج من جيبه قطعة حشيش في حين أن ما صدر من ضابط البوليس خروج عن أحكام القانون الصريحة وعن كفالات الحرية الشخصية إذ الضبط والتفتيش والتحقيق ليس من حق مأموري الضبطية القضائية من رجال البوليس إلا في حالات التلبس وحالة الطاعن لا تعد تلبسا يسوغ لضابط البوليس إجراء ما فعل ولقد كان واجبا عليه الحصول على إذن النيابة لضبط الطاعن وتفتيشه فهو إذن الذي خلق هذه الواقعة بتجاوزه أحكام القانون واعتدائه على الطاعن بلا مسوغ ولا يحو هذا الاعتداء ما يقوله من أن الطاعن اذن بالتفتيش إذ ما كان له أن يقربه الا بمسوغ وهو لا وجود له ويقول الطاعن فوق ما ذكر ان اتمام الاعتداء اقتضى ان يقول الضابط ولو كذبا ان المتهم قد اذن بالتفتيش والطاعن من ناحيته لا يستطيع ان يقول انه لم يأذن لأن في عدم الاذن شبهة قد تؤخذ عليه دليلا فالمسألة تعقيد في تعقيد وخروج عن اركان الاستدلال القضائي واجراء التحقيق فيه .

« وحيث ان ما تجب ملاحظته أولا هو أن محضر جلسات المحاكمة خلو بما يتمسك به الطاعن الآن فقد كان دفاعه لدى القضاء الموضوعي موجها للوقائع ولم يكن فيه شيء متعلق بما يتمسك به الآن من مخالفة ما أجراه معه الضابط لأحكام القانون إلا أنه بما لاشك فيه انه لو صح أن ضابط البوليس تعرض لحرية الطاعن بالقبض عليه وتفتيشه بدون مسوغ قانوني فان عمله هذا يكون ذامسا شديدا بحق من حقوق الافراد المقدسة بل ومعاقبا عليه قانونا (المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات) ومن ثم يكون من حق الطاعن التمسك بهذه المخالفة للقانون ولو لأول مرة أمام محكمة النقض . .

« وحيث انه ولو أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لبحث هذه النقطة لعدم إثارتها لديه كما سلف إلا أن الثابت من وقائع الدعوى الواردة بالحكم الابتدائي « ان ضابط البوليس « اشتبه » « في الطاعن فطلب تفتيشه فقبل وتفتيش جيبه » « وجده قطعة حشيش ملفوفة في ورقة » « وحيث ان الطاعن لم ينكر هذه الواقعة أمام المحكمة الاستئنافية بل جاء في تقرير أسباب طعنه ما يفيد التسليم بها كما ورد في الحكم الابتدائي . « وحيث انه يظهر مما تقدم أن التفتيش كان برضا الطاعن فلا وجه للاعتراض عليه

« وحيث انه من جهة الضبط والتحقيق فقد كان لضابط البوليس اجراءهما بعد ان ضبط الحشيش في ملابس الطاعن واصبح ازام حالة تلبس كان يحق له معها قانونا أن يضبط الطاعن ويجرى بشأنها التحقيق الذي يقتضيه (مادتي ١٥ و ٢٥ من قانون تحقيق الجنايات)

(طعن اندراوس عطيه داود ضد النيابة رقم ٨٠ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة عدا حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة بدلا من حضرة صاحب العزة محم فهمي وحسين بك)

٢٠٢

٢٢ أبريل سنة ١٩٣٥

١ - دعوى مباشرة - الدفع بعدم قبولها لسبق اختيار المدعى
المدنى الطريق المدنى - الدفع بعدم جواز نظرها
لسبق الفصل نهائيا فى الدعوى المدنية . شرائط قبولها .
(المادة ٢٣٩ تحقيق)

٢ - تصدى - تعرض المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى
قبل محكمة الدرجة الاولى . عدم جوازه .

المبادئ القانونية

١ - الدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة
لسبق اختيار المدعى المدنى الطريق المدنى قبل
رفعه الدعوى المباشرة هو كالدفع بعدم جواز
نظر الدعوى المباشرة لسبق الفصل نهائياً فى
الدعوى المدنية من حيث انه يشترط لقبول
أيهما أن تكون الدعوى التى سبق رفعها هى
عين الدعوى التى رفعت بعد ذلك . ولا تتحقق
هذه العينية إلا اذا اتحدت الدعويان من حيث
الموضوع والسبب والاختصاص ويشترط أيضاً
لقبول الدفع المبني على سبق الفصل فى الدعوى
أن تتحقق المحكمة من صحة سبق صدور حكم
حائز لقوة الشيء المحكوم فيه .

٢ - ليس للمحكمة الاستئنافية الجنائية أن
تتصدى لموضوع الدعوى قبل أن تقول محكمة
الدرجة الاولى كاستئنافه لأن ذلك يحرم المتهم
من إحدى درجتى التقاضى وليس فى قانون
تحقيق الجنايات نص يبيحه .

المحكمة

« من حيث ان مدار عليه كلا الطعنين أن
الحكم المطعون فيه خطأ إذ قال باتحاد موضوعى
القضية التى فصل فيها القضاء المختلط والقضية الحالية

مع أن الدعوى المختلطة كان مطلوباً فيها بطلان
التنبيه العقارى أما دعوى اللجنة المباشرة الحالية
فالمطلوب فيها التعويض عن ضرر - فضلاً عن
أن الحكم خطأ أيضاً إذ تعرض لموضوع الدعوى
وقضى فيه بالبراءة مع أن الاستئناف كان مقصوداً
على الحكم القاضى برفض الدفع الفرعى أما
الموضوع فما زال معلقاً أمام محكمة الدرجة الاولى
لم تقل فيه كلمتها ولم يترافع بشأنه الخصوم .

« ومن حيث ان وقائع هذه المادة كما يؤخذ
من الحكم المطعون فيه تتحصل فى أن المتهم نقولا
السمين شرع فى اجراءات نزع الملكية أمام المحكمة
المختلطة ضد حسن حسين الهرميل (الطاعن اليوم)
بناء على عقدى رهن فعارض هذا فى تنبيه نزع
الملكية وتمسك بعدم اختصاص المحكمة المختلطة
وقال فى الموضوع ان طالب نزع الملكية حصل
منه على عقدى الرهن بطريق الغش وانه لم يدفع
له مبلغ القرض وطلب الحكم بإعلان التنبيه
العقارى واعتبار عقدى الرهن صور بين . فاعتبرت
المحكمة المختلطة هذا الدفاع دفاعاً كيدياً وقضت
باختصاصها وحكمت على المعارض بماطلبه نازع
الملكية من التعويض . فرفع حسن الهرميل دعواه
الحالية أمام المحاكم الأهلية بطريق اللجنة المباشرة
يطلب فيها الحكم له بتعويض على المتهم لأنه استولى
منه على عقود رهن بطريق النصب والاحتيال ولأنه
اعتاد أن يقرضه نقوداً بفوائد فاحشة فدفع المتهم
(نقولا السمين) دعوى المدعى المدنى بدفعين
(أولهما) عدم قبول الدعوى لسبق اختيار المدعى
المدنى الطريق المدنى قبل رفعه الدعوى المباشرة
(وثانيهما) عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل
نهائياً فى الدعوى المدنية لحكمت المحكمة الابتدائية
برفض الدفعين وبقبول الدعوى وحددت جلسة
لنظر الموضوع فاستأنف المتهم والمحكمة الاستئنافية
قضت بقبول الدفع المقدم من المتهم وفى الموضوع

بالغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى المدنية وبراءة المتهم مما نسب اليه . والمطلع على الحكم المطعون فيه لا يفهم منه جليا ما اذا كان قد بنى على قبول الدفع الأول أو الدفع الثاني أو على قبولهما معا وكل ما جاء بالحكم المذكور خاصا بالدفع هو ما يأتي « وحيث انه بما تقدم يتبين » « أن موضوع القضية المرفوعة بصفة معارضة » « في التنييه العقارى هو نفس موضوع » « الدعوى الحالية وانهما اتحدتا بالنسبة للخصوم » « والموضوع والسبب ، ثم ما ختم الحكم به أسبابه » إذ يقول « وحيث انه بما تقدم فلا يجوز للحاكم » « الأهلية أن تنظر هذه الدعوى ويتعين الحكم » « بالغاء الحكم الابتدائى وقبول الدفع الفرعى » « وعدم جواز نظر الدعوى الخ »

« ومن حيث ان نظرة سطحية الى الوقائع المتقدم ذكرها تنبئ بأجل يبان بأنه لا أساس لأى من الدفيعين اللذين تقدم بهما المتهم واللذين قبل الحكم المطعون فيه أحدهما أو كليهما فانه يشترط لقبول أى الدفيعين على السواء ان تكون الدعوى التى سبق رفعها هى عين الدعوى التى رفعت بعد ذلك ولا تتحقق هذه العينية الا اذا اتحدت الدعويان من حيث الموضوع والأخصام والسبب وظاهر من الوقائع المتقدم ذكرها أن ليس بين الدعويين اتحاد لا من حيث الموضوع ولا من حيث السبب فدعوى المعارضة فى تنييه نزع الملكية التى رفعها الطاعن الى المحكمة المختلطة كان موضوعها بحسب ما جاء بالحكم المطعون فيه طلب بطلان التنييه كما ان سببها كان ادعاء صورية عقدى الرهن أما الدعوى المباشرة الحالية فموضوعها طلب الحكم بتعويض مدنى وسببها ما يدعيه رافعها من أنه مجنى عليه فى جريمة نصب وربا فاحش . هذا فضلا

عن أنه يشترط لقبول الدفع الثانى المبني على سبق الفصل فى الدعوى أن تتحقق المحكمة من صحة سبق صدور حكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه ولم يذكر الحكم المطعون فيه ان حكم المحكمة المختلطة أصبح نهائيا مع أن الطاعن ينكر ذلك ويقول ان الدعوى مازالت معلقة أمام الاستئناف وقد سلم الدفاع عن المتهم بذلك أمام هذه المحكمة محكمة (النقض)

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه لم يقف عند حد قبول الدفع - مع ما فى ذلك من خطأ ظاهر - بل جاوز ذلك الى التوصل فى موضوع الدعوى براءة المتهم مما نسب اليه مع أن موضوع الاستئناف انما كان مقصورا على النظر فى قبول الدفيعين أو عدم قبولهما أما موضوع الدعوى فكان معلقا أمام المحكمة الابتدائية الى حين الفصل فى الدفع من المحكمة الاستئنافية . على أن المحكمة الاستئنافية نفسها قضت بالبراءة من غير أن تعرض لموضوع الدعوى لحكمها بالبراءة قائم على غير أساس . وما كان للمحكمة الاستئنافية الجنائية على كل حال أن تتصدى لموضوع الدعوى قبل أن تقول محكمة الدرجة الأولى كلمتها فيه لأن ذلك يحرم المتهم من إحدى درجتى التقاضى وليس فى قانون تحقيق الجنايات نص يبيحه .

« ومن حيث انه بما تقدم يبين أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون فيتعين نقضه وإحالة الدعوى الى المحكمة الاستئنافية للفصل فيها من جديد .

(طعن النيابة وآخر مدعى مدنى ضد نقولا السمين رقم ٨٧٩ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

٢٠٣

٢٢ أبريل سنة ١٩٣٥

١ - نقض وإبرام مسجون - تقديم أسباب النقض إلى السجن.
للتوقيع عليها من المسجون والحصول منه على تقرير
بطعنه . إغفال السجن أمر التقرير . اعتبار الطعن
مقبولا شكلا .

(المادة ٢٣١ تحقيق)

٢ - عاهة مستديمة . العجز الطارىء على العضو المصاب . تقديره .
موضوعي . (المادة ٢٠٤ ع)
المبادئ القانونية

١ - إذا كان الثابت من أوراق الدعوى
أن أحد أقارب الطاعن أعد له أسباب الطعن
والتمس من النيابة إحالتها على السجن للتوقيع
عليها من الطاعن مع الحصول منه في آن واحد
على تقرير بطعنه ولكن إدارة السجن أعادت
الأسباب موقعا عليها من الطاعن وأغفلت
أمر التقرير فلم تذكر عنه شيئا فهذا الإغفال
من قبل إدارة السجن يجب أن لا يضار به الطاعن
بل يتعين اعتبار الطاعن كأنه قرر فعلا بالطعن
واعتبار طعنه مقبولا شكلا .

٢ - إن القانون في المادة ٢٠٤ من قانون
العقوبات لم يشترط أن يكون العجز الطارىء
على العضو المصاب بنسبة معينة بل الأمر في
ذلك متروك تقديره لقاضي الموضوع يبت
فيه بما يستبينه من حالة المصاب وما يستخلصه
من تقرير الطبيب عنه .

المحكمة

« من حيث ان النيابة دفعت بعدم قبول الطعن
شكلا لعدم قيام الطاعن بالتقرير بالطعن في الحكم
بطريق النقض واقتضاره على تقديم الأسباب

« وحيث ان الثابت من أوراق الدعوى أن أحد
أقارب الطاعن أعد له أسباب النقض والتمس من
النيابة إحالتها على السجن للتوقيع عليها من الطاعن
مع الحصول منه في آن واحد على تقرير بطعنه
ولكن إدارة السجن أعادت الأسباب موقعا عليها
من الطاعن وأغفلت أمر التقرير فلم تذكر عنه شيئا
وهذا الإغفال من قبل إدارة السجن يجب أن لا يضار
به الطاعن إذ هي قد قصرت باكتفائها بتوقيع الطاعن
على الأسباب دون الحصول منه على تقرير الطعن
كما كان مطلوباً صراحة بالعريضة . لذلك ترى
هذه المحكمة اعتبار الطاعن كأنه قرر فعلا بالطعن
وبالتالي تقبل طعنه شكلا .

« وحيث ان محصل الوجه الأول هو أن الطاعن
حوكم بتهمة الضرب الذي أحدث عاهة مستديمة
وقد طبقت عليه محكمة الجنايات فعلا المادتين
٢٠٤ / ١ و ٢٠٦ / ١ من قانون العقوبات مع
أن الكشف الطبي وتقرير الطبيب الشرعي لم يبين
مقدار العاهة المتخلفة من الإصابة وكذلك جاء
الحكم خاليا من هذا البيان وهو قصور يجعل تطبيق
القانون خاطئا فقد يكون مقدار العاهة من الضالة
بحيث لا يكون له تأثير ما في صحة المصاب ومقدار
كفاءته على العمل .

« وحيث ان القانون في المادة ٢٠٤ من قانون
العقوبات لم يشترط أن يكون العجز الطارىء على
العضو المصاب بنسبة معينة فيكون الأمر في ذلك
إذن متروكا تقديره لقاضي الموضوع يبت فيه بما
يستبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير
الطبيب عنه وهذا هو عين ما كان في هذه الدعوى إذ
الحكم المطعون فيه قد أورد ما جاء بالكشف الطبي
وتقرير الطبيب الشرعي بشأن إصابة المجنى عليه
وثابت مما اشتمل عليه أن الإصابة خلفت لدى المصاب
عاهة دائمة هي فقد جزء من العظم الجبهي يجعل
حياته في خطر وزاد الطبيب الشرعي على ذلك ان

المجنى عليه صار أقل كفاءة للعمل وان العاهة لا يمكن تقديرها لأنها تتعلق بما قد يصيب المجنى عليه من الطوارئ مستقبلًا ثم استخلصت المحكمة بحق مما أوردت بهذا الصدد أن العاهة مستديمة لن يبرأ منها المجنى عليه ويبين جليا من ذلك أن تطبيق محكمة الموضوع للسلادة ٢٠٤ من قانون العقوبات على الحادثة قد جاء سليما من شائبة الخطأ .

« وحيث أن محصل الوجه الثاني هو أن القضية خالية من الدليل المقبول لأن المحكمة ارتكبت في الدليل على ثبوت التهمة إلى شهادة المجنى عليه وابن عمه الذي بينه وبين عائلة المتهم ضغينة قائمة .

« وحيث أن ما يزعمه الطاعن من أن شهادة المجنى عليه وابن عمه غير مقبولة هو ترجيح لأساس له من جهة القانون اذ للقضاء الحق المطلق في تقرير شهادة أى شاهد والأخذ بها إذا اطمان اليها دون خضوع في ذلك لرعاية محكمة النقض فاعتراض الطاعن على ما كان من محكمة الموضوع من تعويلها على شهادة المجنى عليه وقريبه هو مصادرة لمحكمة الموضوع فيما لها من السلطة المطلقة في تقدير الدليل . (طعن محمود عبد الله حسين عسكر ضد النيابة رقم ٨٩٢ سنة ١٩٣٥ هـ ق بالهيئة السابقة)

٢٠٢

٢٢ أبريل سنة ١٩٣٥

تبيد - تعيين أحد الشركاء في أرض حارساً على محصول محجوز عليه لسداد الأموال الأميرية . المحصول المحجوز عليه ناتج من جزء من الأرض يقع في نصيب الحارس بموجب عقد قسمة عرفية لم تخطر بها الحكومة . الحارس سدد نصيبه في الأموال . نصيره في المحصول المحجوز . تبيد . (المادة ٢٨٠ ع)

المبدأ القانوني

إن ما ينتج من الأَطْيَان المشتركة كلها أو بعضها يكون ضامناً لسداد ما يتأخر عليها من الأموال الأميرية . ولا شأن للحكومة بما يقع

بين الورثة من اتفاق على قسمة عرفية أو أى اتفاق آخر لا يزيل قانوناً بالنسبة للحكومة حالة الاشتراك والشيوع . فاذا عين أحد الشركاء في أرض حارساً على محصول محجوز عليه لسداد الأموال الأميرية وكان المحصول المحجوز عليه ناتجاً من جزء من الأرض يقع في نصيب هذا الحارس وحده بموجب عقد قسمة عرفية لم تخطر بها الحكومة تم تصرف هذا الحارس في المحصول المحجوز فانه يعتبر مبدداً ولو كان سدد نصيبه في الأموال المتوقعة من أجلها المحجوز .

المحكمة

« حيث أن الطعن يتحصل في أن الأَطْيَان التي توقع المحجوز على محصول جزء منها بسبب ما كان متأخراً عليها جميعاً من الأموال سبق أن قسمت بين الورثة قسمة عرفية وان المحصول الذي حجز عليه هو مملوك للطاعن وحده بموجب هذه القسمة . ويقول الطاعن انه سدد كل ما خصه من هذه الأموال المتأخرة وانه لم يكن مسؤولاً عما هو مطلوب من باقى الورثة اذ لا تضامن بينه وبينهم في هذا الصدد وان الواقعة على الصورة المتقدم ذكرها لا عقاب عليها قانوناً لا لتفاء القصد الجنائي وعدم توفر نية الغش لدى الطاعن » وحيث انه مما تنبغى ملاحظته - أولاً - أن قسمة الأَطْيَان التي يتمسك بها الطاعن لم تكن الا قسمة عرفية لم تخطر الحكومة بها كما أثبت الحكم المطلعون فيه ذلك . وبما لا شك فيه ان ما ينتج من الأَطْيَان المشتركة كلها أو بعضها ضامن لسداد ما يتأخر عليها من الأموال ولا شأن للحكومة بما يقع بين الورثة من اتفاق على قسمة

عرفية أو أى اتفاق آخر لا يزيل قانونا بالنسبة للحكومة حالة الاشتراك والشيوع . يضاف الى ذلك أن الثابت فى الدعوى الحالية ان الطاعن هو الذى تعين حارسا على المحصول الذى توقع الحجز عليه ورفعت بسببه تلك الدعوى . فاذا تصرف فى هذا المحصول برغم ما يفترض فيه من العلم بأن كتلة الأطنان وما تغله من محصول ضامنة فى مجموعها لسداد كامل المال المتأخر كانت محكمة الموضوع على حق فى أن تستخلص من ذلك سوء نية الطاعن واستحقاقه لعقوبة التبديد .

(طن محمد القطب الأشول ضد النيابة رقم ٨٩٤ سنة ٥ ق بالمهية السابقة)

٢٠٥

٢٢ ابريل سنة ١٩٣٥

قتل عمد . تقدمته أو اقترنت به أو تلتته جناية أخرى .
الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ ع . مناط تطبيقها .

المبادئ القانونية

١ - إن الرابطة التى يجب توفرها طبقا للمادة ١٩٨ من قانون العقوبات فى الحالة الواردة بشرطها الأخير ينحصر فى أن يكون القتل قد وقع بقصد المساعدة على الهرب بعد ارتكاب جنحة أو بقصد التخلص من عقوبتها .

٢ - ولو أن ظاهر عبارة الشرط الأخير من المادة ١٩٨ ع قد يفيد أن النص يشير الى حالة حصول الجريمتين من شخصين مختلفين إلا أنه لانزاع فى أن النص يتناول أيضا حالة ما إذا وقعت الجناية والجنحة من شخص واحد .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول هو ان الحكم المطعون فيه أطال فى سرد أدلة الاثبات تفصيلا

بغير أن يتعرض لأوجه دفاع الطاعن الا بقبول عام مبهم هو عدم تعويله على انكاره لما قام ضده من الأدلة المثبتة للجريمة ويقول الطاعن انه اذا لم تكن المحكمة فى الأصل مكلفة بالرد على جميع أدلة الدفاع الا أن ذلك يصبح واجبا إذا كانت هذه الأدلة حاسمة فى نفي أدلة الاثبات أو مقللة من قيمتها ويقول الطاعن غير هذا انه قدم لمحكمة الموضوع شاهدين قررا اقوالا مسقطا لشهادة محمود السيد الغابى اخى القاتل الذى شهد بأنه عرف الطاعن رغم ظلام الليل ولكن الحكم جاء خاليا من الرد على ما شهد به هذان الشاهدان فهو اذن حكم معيب يتعين نقضه .

« وحيث ان هذا الوجه مردود اذ لا جدال

فى ان لمحكمة الموضوع أن تعول على ما يتوافر لديها من أدلة الاثبات ومن بينها شهادة الشهود وان يكون فى أخذها بما تطمئن اليه الرد ولو ضمنا على انها لم ترفى غيرها من أوجه الدفاع ما هو جدير بالثقة فمحكمة الموضوع بتعويلها على ما قرره شاهد الاثبات الذى أشار اليه الطاعن ما يكفى للدلالة على انها لم تطمئن الى ما يناقضها من أقوال شاهدى النفى .

« وحيث ان الوجه الثانى يتحصل فى ان تطبيق

الفقرة الثالثة من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات يقتضى ان تكون الجنحة التى اقترنت بجريمة القتل مرتبطة ارتباطا وثيقا بجريمة القتل بحيث تكون هناك علاقة سببية بين الجريمتين والا كان تطبيق المادة ١٩٨ من قانون العقوبات غير صحيح ثم يقول الطاعن ان الحكم المطعون فيه لم يشر الى توفر هذه الرابطة بين الجناية والجنحة ولم يبين وجودها من عدمه ولا الأسباب التى تثبت وجود هذه الرابطة مع ان هذا البيان ضرورى لاثبات صحة تطبيق المادة ١٩٨ فقرة ثالثة من قانون العقوبات إذ هو ركن من أركان هذا التطبيق فاغفال هذا البيان يعد عيبا فى الحكم يقتضى نقضه .

« وحيث ان الرابطة التي يجب توفرها طبقا للبادء ١٩٨ من قانون العقوبات في الحالة الواردة بشرطها الأخير تنحصر في ان يكون القتل قد وقع بقصد المساعدة على الهرب بعد ارتكاب جنحة أو على التخلص من عقوبتها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أشار في غير موضع وفي سياق التدليل على صحة التهمة الى ان الطاعن بعد اقترافه جريمة السرقة تتبعه المجنى عليه بقصد القبض عليه فاطلق عليه عيارا ناريا أصابه للتمكن من الهرب ثم استخلصت المحكمة بما ذكرته بهذه الصدد ما يأتي : « وحيث ان »

« تهمة المتهم (الطاعن) بقتل المجنى عليه عمدا ، «
« نأبئة عليه من شهادة محمود السيد الغابي من »
« انه تتبع أخاه وهو يتعقب المتهم في المزارع »
« ولما اقترب منهما أطلق المتهم عيارا ناريا أصاب »
« أخاه فأسرع هو ونحوه وضربه بالعصا وقبض »
« عليه فوقع منه الفرد الذي استعمله في ارتكاب »
« الجريمة على الأرض ثم تمكن من الافلات منه »
« بعد أن ترك الشال الذي كان ملتصقا به » وفي هذا الذي ذكره الحكم ما يدل دلالة واضحة على ان الحكم عنى العناية الوافية ببيان الارتباط بين جناية القتل

وجنحة السرقة تخلصا من عقوبة الجنحة التي سبقتها واذن يكون اعتراض الطاعن على الحكم من هذه الناحية لا أساس له .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في ان نص المادة ١٩٨ فقرة ثالثة من قانون العقوبات صريح في انه يفرض وقوع جناية القتل من شخص آخر خلاف الشخص الذي ارتكب الجنحة ويكون مرتكب القتل قاصدا به مساعدة مرتكب الجنحة على الهرب ويقول الطاعن ان هذا يخالف حالة المفهوم من وقائع الحكم إذ ان الطاعن قد انحصرت فيه وحده جريمة السرقة والقتل .

« وحيث ان هذا الوجه غير صائب لانه اذا كان ظاهر عبارة الشرط الأخير من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات قد يفيد حصول الجريمتين من شخصين مختلفين الا انه لا نزاع في ان النص يتناول أيضا حالة ما اذا وقعت الجناية والجنحة من شخص واحد كما هو الحال في هذه الدعوى واذن فلا خطأ في الحكم المطعون فيه من ناحية تطبيقه المادة ١٩٨ فقرة ثالثة من قانون العقوبات على التهمة المسندة للطاعن .

(طن محمود محجوب بادم ضد النيابة رقم ٨٩٥ سنة ٥٩ هـ بالمهنة السابقة)

السنة الخامسة عشرة

فهرست القسم الأول

العدد التاسع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
(١) قضاء محكمة النقض والأبرام المدنية			
دعوى. دعويان مرتبطتان. موضوع الدعويين واحد. بحث المحكمة هذا الموضوع وقضاؤه فيه. الطعن بعدم بيان الحكم موضوع الدعوى المقول بأنها فرعية. لا يجوز	٧ مارس ١٩٣٥	٣٢٩	١٧١
اثبات فهم الواقع في الدعوى. سلطة قاضي الموضوع في ذلك. متى تتدخل محكمة النقض؟ انتقال الحكم للحادث الضار سبباً تقصيرياً لا يمكن استخلاصه عقلاً من التحقيق يوجب نقضه (المواد ١٠ و ٩ و ١١ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)	» » »	٣٣٠	١٧٢
خير. الغرض من تعيينه. عمل الخير. مناط تعويل المحكمة عليه. عدم قيام الخير بمعاينة الاطيان لتقدير الربع واعتماده في ذلك على الشهود واعتماد الحكم المطعون على تقرير الخير وما يترتب على ذلك من نقض الحكم. (المواد ٢٢٣ و ٢٢٨ و ٢٢٩ من قانون المرافعات)	٢١ مارس ١٩٣٥	٣٣١	١٧٣
دعوى. سببها. دعوى ايجار. دعوى مقابل الانتفاع. سبب الدعوى الأولى غير سبب الدعوى الثانية. قبول محكمة الاستئناف تغيير أساس الدعوى. نقض (المادة ٣٦٨ مرافعات)	» » »	٣٣٤	١٧٤
عقد. تفسيره وتكييفه قانوناً. سلطة قاضي الموضوع في ذلك. متى تتدخل محكمة النقض؟	» » »	٣٣٦	١٧٥
مبدأ ثبوت بالكتابة. شهادة من قلم تسجيل العقود بالمحكمة المختلطة. الايصال المدلول عليه بتلك الشهادة. اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة. جوازه (المادة ٢١٧ مدني)	» » ٢٨	٣٣٨	١٧٦
١- صورية السند. اثباتها بين المتعاقدين. معنى كون مبدأ الثبوت صادراً من عليه الاثبات. (المادتان ٢١٥ و ٢١٧ مدني) - ٢- حكم. ذكره أموراً زائدة عن حاجة الدعوى. وقوع بعض اخطاء فيها. الطعن بوقوع هذه الاخطاء. عدم انتاجه. حق محكمة النقض في اغفال بحثه.	» » ٢٨	٣٤١	١٧٧

العدد التاسع فهرست القسم الأول السمة الخامسة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
شكل الدعوى - ١ - الطعن ببطان الدعوى شكلا - ٢ - الجمع بين عدة طلبات من مدعين مختلفين . جوازه .	٢٨ مارس ١٩٣٥	٣٤٤	١٧٨
١ - ضمان ، دعوى الضمان الناشئة عن وجود عيب خفي . ميعادها . مناط العلم بالعيب . (المادة ٣٢٤ مدني) - ٢ - نقض وإبرام . حكم استثنائي . أخذه بأسباب الحكم المستأنف مع إضافة أسباب إليها . الطعن في الحكم الاستثنائي . وجوب تقديم صورة من الحكم المستأنف	» » »	٣٤٦	١٧٩
(٢) قضاء محكمة النقض والإبرام الجنائية			
١ - تقرير القاضي الملخص . الغرض من تلاوته . قراءة القاضي المتدب للتقرير الذي أعده القاضي المنسحب . لاشأية في ذلك (المادة ١٨٥ تحقيق) - ٢ - اثبات في المواد الجنائية تكوين قاضي الموضوع عقيدته . حرته في ذلك . صور شمسية . اتخاذها أساسا للبضاهة . اعتماد المحكمة ذلك . لا عيب - ٣ - حكم . عدم تلاوة . أسبابه مع منطوقه . عدم وجوده بأسبابه في ملف الدعوى . لا يصلح أيها سببا للبطالان . تفتيش . متى يصح ان يتولاه رجال الضبطية القضائية ؟ المواطن التي يجوز لهم القانون التفتيش فيها . تجاوز الغرض المعين المرخص بإجراء التفتيش من أجله . لا يجوز (المواد ٥ من لائحة المحلات المعلقة للراحة و ٢٣ تحقيق و ١١٢ ع)	٤ » »	٣٤٩	١٨٠
حرمة المساكن . تفتيش منزل المشتبه فيه . وجوب مراعاة القيود الموضوعة لذلك . مخالفة هذه القيود . متعلقة بالنظام العام . الدفع بهذه المخالفة . جواز ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى . المادتان ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ و ٢٣ تحقيق)	٤ » »	٣٥٢	١٨١
١ - حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن . استئنافه والطعن فيه بطريق النقض . يشمل أيها الحكم الغيابي الأول	٤ » »	٣٥٤	١٨٢
	٤ » »	٣٥٥	١٨٣

العدد التاسع فهرست القسم الأول المنة الخامسة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
٢ - مشتبه فيه . انذار الاشتباه . عدم قابليته للسقوط (المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)			
١ - جرح أو ضرب . توافر ظرف سبق الاصرار بالنسبة للمتهمين جميعا . توقيع الغرامة على أحدهم . لا يجوز (المادة ٢٠٥ ع)	١١ مارس ١٩٣٥	٣٥٨	١٨٤
٢ - جرح وضرب . مدة العجز . أخذ المحكمة في ذلك بتقرير الطبيب المعالج . جوازه .			
حق الدفاع . تعديل وصف التهمة . حصوله في دور المحاكمة الابتدائية . تضرر المتهم من ذلك لدى محكمة النقض لأول مرة . لا يجوز أسباب الإباحة وموانع العقاب . متى يصح التمسك بالمادة ٥٨ ع ؟ (المادة ٥٨ عقوبات)	» » ١١	٣٦٠	١٨٥
تزوير . بصمة الأصبع . حرمتها . حجيتها . نسبة البصمة الموقع بها على تعهد أو التزام لشخص آخر . تزوير (المادة ١٧٩ ع)	» » ١١	٣٦٠	١٨٦
خير . الاعتراض على طريقة تعيينه أو على كفاءته الفنية . يجب ابدؤه لدى محكمة الموضوع . (المادة ٢٢٤ مرافعات)	» » ٢٥	٣٦٢	١٨٧
اثبات في المواد الجنائية . الأخذ ببعض أقوال الشاهد دون بعض . جوازه .	» » ٢٥	٣٦٤	١٨٨
١ - محكمة استئنافية . استمداد عقيدتها . مصادره (المادة ١٨٦ تحقيق)	اول ابريل ١٩٣٥	٣٦٦	١٨٩
٢ - نصب . ادعاء موظف صغير انه موظف كبير . انتحال لصفة كاذبة . (المادة ٢٩٣ ع)	» » »	٣٦٧	١٩٠
خير . طلب عرض حالة على طبيب . ظروف الحالة تشير الى الرأي الواجب الأخذ به . رفض ندب الطبيب . لا رقابة لمحكمة النقض على ذلك .	» » »	٣٦٨	١٩١
١ - متهم . تقرير مسؤوليته . موضوعي	» » »	٣٧٠	١٩٢
٢ - متهم بجناية . ندب مدافع عنه . حق أصيل له . دفاع المحامي			

ملخص الإحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
المدنوب يجب أن يكون دفاعا حقيقيا . سلطة المحامي في توجيه دفاعه (المواد ١٩٨ تحقيق و ٢٠٥ و ٢٦ تشكيل)	أول أبريل ١٩٣٥	٣٧١	١٩٣
١ - تعديل وصف التهمة . عدم تسوية مركز المتهم بهذا التعديل . لا يصح الطعن بمصول التعديل في غيبة المتهم ٢ - إثبات في المواد الجنائية . حرية القاضي الجنائي في استمداد عقيدته ٣ - محام . اكتفاؤه بالانضمام الى زميله . تضرر هذا المحامي من عدم استيفائه الدفاع عن موكله . لا يصح . دفاع شرعي . تصوير الحكم الحادثة على وجه يتوافق معه ظرف الدفاع الشرعي . عدم إفصاحه عن رأيه في حالة الدفاع التي استظهرها . موجب لنقضه .	» » »	٣٧٣	١٩٤
تطبيق . مناط التطبيق القانوني . الواقعة التي بينها الحكم بوصف النيابة ١ - تزوير . تقليد امضاء المزور عليه . لا يشترط ؟ مناط توفر هذه الجريمة . (المادتان ١٨٠ - ١٨٣)	» » ٨	٣٧٥	١٩٥
٢ - تحقيق . حرية المحكمة الاستئنافية في اجرائه أو عدم اجرائه (المادة ١٨٦)	» » ٨	٣٧٥	١٩٦
١ - اختلاس . طرق إثبات هذه الجريمة . (المادة ٢٩٦ ع) ٢ - قرار حفظ . وجوب إثباته بالكتابة لا مكان التمسك به (المادة ٤٢ تحقيق)	» » ٨	٣٧٧	١٩٧
١ - تسمم . وضع زئبق في أذن شخص . عمل تنفيذي لجريمة قتل بالسم . (المادة ١٩٧ ع) - ٢ - ارتباط الجرائم . جريمتان مرتبطتان الفصل فيهما بحكم واحد . الطعن على الحكم في إحدى الجريمتين . قبوله يستلزم نقض الحكم في الجريمة الأخرى . (المادة ٣٢ ع) نصب . ادعاء الوكالة كذبا عن شخص . اتخاذ لصفة كاذبة . (المادة ٢٩٣ ع)	» » ٨	٣٧٩	١٩٧
دفاع شرعي . متى يصح التمسك بهذا الظرف ؟ (المادة ٢١٠ ع) تفتيش . تفتيش متهم بدون مسوغ قانوني . جريمة معاقب عليها . اشتباه ضابط البوليس في شخص . طلب تفتيشه . قبول المتهم التفتيش . (١ - ٩)	» » ٨ » » ١٥	٣٨١ ٣٨٢	٢٠٠ ٢٠١

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
ضبط مادة مخدرة معه . تلبس . ضبط المتهم جوازه . (المواد ١٥ و ٢٥ تحقيق و ٢٤٢ ع)			
١- دعوى مباشرة . الدفع بعدم قبولها سبق اختيار المدعى المدني الطريق المدني . أتدفع بعدم جواز نظرها لسبق الفصل بها ثانياً في الدعوى المدنية . شرائط قبولها . (المادة ٢٣٩ تحقيق)	» » ٢٢	٣٨٤	٢٠٢
٢- تصدى . تعرض المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى قبل محكمة الدرجة الأولى . عدم جوازه .			
١ - نقض وإبرام . مسجون . تقديم أسباب النقض الى السجن للتوقيع عليها من المسجون والحصول منه على تقرير بطعنه . إغفال السجن أمر التقرير . اعتبار الطعن مقبولا شكلا . (المادة ٢٣١ تحقيق)	» » ٢٢	٣٨٦	٢٠٣
٢- عاهة مستديمة . العجز الطارئ . على العضو المصاب . تقديره . موضوعي . (المادة ٢٠٤ ع)			
تبديد . تعيين أحد الشركاء في أرض حارساً على محصول محجوز عليه لسداد الأموال الأميرية . المحصول المحجوز عليه ناتج من جزء من الأرض يقع في نصيب الحارس بموجب عقد قسمة عرفية لم تخطر بها الحكومة . الحارس سدد نصيبه في الأموال . تصرفه في المحصول المحجوز . تبديد . (المادة ٢٨٠ ع)	» » ٢٢	٣٨٧	٢٠٤
قتل عمد . تقدمته أو أقرنت به أو تلتها جناية أخرى . الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ ع . مناط تطبيقها .	» » ٢٢	٣٨٨	٢٠٥

القسم الثاني

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٢٨٤

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤

استئناف حكم - عدم جوازه - بعد الرضا - به - رضا - ظاهر
لا شك فيه

المبدأ القانوني

ان الرضا بالحكم الذي يترتب عليه حرمان الخصم من حق استئنافه يجب ان يكون رضا ظاهرا غير قابل للشك فاذا ظهر للحكمة ما يدعو للريبة في حصول هذا الرضا او ما يدل على عدم الرضا فيجب عدم اعتبار الرضا قائما

المحكمة

« حيث ان المحكمة ترى ضم الاستئناف المرفوع من احمد افندى عبدالله وزميله المعلم محمود حسين والاستئناف المرفوع من محمد افندى اسماعيل صالح الى الاستئناف المرفوع من علي افندى خيرت التركاوى والفصل فيها بحكم واحد لانها مرتبطة ببعضها وناشئة عن حكم واحد .

« وحيث ان الاستئنافين المرفوعين من احمد افندى عبدالله وزميله وعلى افندى التركاوى وشقيقته قد حازا شكلهما القانوني فهما مقبولان شكلا » وحيث ان الوكيلين عن علي افندى التركاوى وشقيقته قد دفعا بعدم قبول الاستئناف المرفوع من محمد اسماعيل صالح لانه قد قبل الحكم الابتدائي بطلب تنفيذه في ١٥ من مايو سنة ١٩٣٤ بعد أن أعلن في ٩ مايو سنة ١٩٣٤ بالاستئناف المرفوع عنه من علي التركاوى ويقول الدافعان بأن قبول الحكم الابتدائي الذي لا يمنع من استئناف الحكم

استئنافا فرعيا بنص المادة ٣٥٧ مرافعات أهلي هو القبول الحاصل قبل أن يعلن باستئناف خصمه للحكم المذكور

« وحيث انه لا جدال قانونا في ان الرضا بالحكم يمنع من استئنافه استئنافا أصليا أو فرعيا » وحيث ان هذا الرضا الذي تترتب عليه حرمان الخصم من حق استئناف الحكم يجب أن يكون رضا ظاهرا غير قابل للشك فاذا ظهر للحكمة ما يدعو للريبة في حصول هذا الرضا او ما يصح ان يدل على عدم الرضا فيجب أن لا يعتبر الرضا قائما .
« وحيث انه تبين من الاطلاع على صيغة اعلان الحكم الابتدائي بناء على طلب محمد اسماعيل صالح انه قد ورد في آخرها ما يأتي حرفيا « مع حفظ جميع حقوق الطالب بسائر أنواعها »

« وحيث انه بما لا يحتمل جدلا ان حق استئناف الحكم بالنسبة لما لم يقض به من طلبات الطالب هو أهم الحقوق المحفوظة بها بل انه هو وحده الحق الوحيد الذي كان في خاطر الطالب وقت اعلان الحكم » وحيث انه مع هذا التحفظ الصريح الذي يجب أن تكون له قيمته القانونية لا يصح القول بأن محمد اسماعيل صالح قد قبل الحكم الابتدائي « وحيث انه متى كان الأمر كذلك فيكون الدفع بعدم قبول استئناف محمد اسماعيل صالح دفعا مرفوضا ولا ترى المحكمة داعيا مع هذا للدخول في الجدل الفقهي الذي أثاره المتخاصمان حول نصوص القانون المصري والقانون الفرنسي فيما يتعلق بجواز رفع الاستئناف الفرعي مع الرضا بالحكم بعد اعلانه الاستئناف الأصلي

«وحيث أنه لما تقدم يكون الاستئناف المرفوع من محمد اسماعيل صالح مقبولا شكلا

(استئناف على ائدى خيرت التركاوى وأخرى وحضر عنهما الاستاذان عبد الكريم بك وؤوف وحين محمود ضد محمد ائدى اسماعيل صالح وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ يوسف دباه وعن الثانى والثالث الاستاذان عباس شريف وسعيد خضير رقم ٦٨٣ و ٧٧٢ و ٧٥٥ سنة ٥١ ق - رئاسة وعضوية حضرات حسن نيه المصرى بك وأمين زكى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

٢٨٥

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤

استئناف - ميعاد قده . طريقة احتسابه . بتحويل الساعات الى أيام . بواقع ٢٤ ساعة لليوم . صحته . متى حصل قبل الجلسة يومين (١)

المبدأ القانونى

نص الشارع فى المادتين ١٦ و ١٨ مرافعات على كيفية احتساب الميعاد المحدد بالأيام . أما الميعاد المحدد بالساعات فلم يبين كيفية احتسابه . وهناك طريقتان لحساب الميعاد المحدد فى القانون بالساعات الأولى أن يحسب من الساعة الى الساعة والثانية أن تحول الساعات الى أيام بواقع اليوم ٢٤ ساعة ثم يحسب الميعاد كما لو كان مقدرا فى القانون بالأيام . وهذه الطريقة هى الجارى العمل عليها فى المحاكم المختلطة المصرية واشترط علماء القانون فى فرنسا لاتباع الطريقة الأولى أن يكون القانون قد أوجب صراحة ذكر ساعة القيام بالفعل المحدد له الميعاد فان لم يكن أوجب ذكرها تعين اتباع الطريقة الثانية وتأخذ محكمة الاستئناف بهذا رأى لأنه يتفق مع المنطق التشريعى الصحيح كما يتفق مع اعتبارات عملية هامة لاغنى عن مراعاتها فى تفسير النصوص الغامضة ولأنه كذلك لم يبين على نص خاص وارد

فى التشريع الفرنسى دون المصرى . وما دامت المادة ٣٦٣ مرافعات لم توجب ذكر ساعة القيام بقيد الاستئناف كما أن المادة ٦ من الأمر العالى الصادر فى ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ الخاص بالاجراءات الداخلية للمحاكم الأهلية بينت طريقة قيد القضايا فى الجدول العمومى المشار اليه فى المادة ٣٦٣ بأن يكون قيد القضايا حسب ترتيب تواريخ تقديمها لذلك تكون الطريقة الثانية المشار اليها هى الواجبة الاتباع . على أن القول بقياس الميعاد بالساعة والدقيقة كما تنص عليه المادة ١٧ مرافعات لا يتفق مع أصول التشريع ولا يرتكز على أى أساس ولا تظهر منه أى مصلحة قريبة أو بعيدة فضلا عن أن التفسير المؤدى الى تقصير المواعيد التى يترتب على فواتها السقوط كالحالة المعروضة لا يصح الأخذ به لأنه مناف لروح التشريع وجرى الشارع دائما على اطالة هذه المواعيد اذا انتهت بأيام عطلة ولم يحز فى أى حالة من الحالات تقصيرها . ولذلك يجب فى مراعاة ميعاد قيد الاستئناف الأخذ بطريقة تحويل الساعات الى أيام بواقع ٢٤ ساعة لليوم . ويكون القيد صحيحا متى حصل قبل الجلسة يومين .

المحكمة

« حيث ان المستأنف ضدها دفعت بعدم قبول الاستئناف لأنه لم يقيد قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة كاملة .

« وحيث ان المادة ٣٦٣ مرافعات تقضى : « على المستأنف أن يقيد الدعوى فى الجدول العمومى المعد لقيد القضايا قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة وإلا كان الاستئناف كأن لم يكن »

(١) هذا الحكم مخالف للبدا الذى قرره محكمة النقض والابرام بحكمها الصادر فى القضية رقم ٨٥ سنة ٣ ق المنشور بالعدد

فالفصل في هذا الدفع يستدعى معرفة كيفية احتساب هذا الميعاد .

« وحيث ان الشارع نص في المادة ١٦ و ١٨ مرافعات على كيفية احتساب الميعاد المحدد بالأيام . أما الميعاد المحدد بالساعات فلم يبين كيفية احتسابه ولذلك تكون المسألة متروكة لتفسير القضاء .

» وحيث انه توجد طريقتان لحساب الميعاد المحدد في القانون بالساعات (الاولى) أن يحسب من الساعة

إلى الساعة *de momento ad momentum*

فاذا كان لأربع وعشرين ساعة كان من ساعة الأجراء إلى الساعة المقابلة لها في اليوم التالي *de horam ad horam* (والثانية) أن تحول الساعات إلى أيام بواقع اليوم ٢٤ ساعة ثم يحسب الميعاد كما لو كان مقدرا في القانون بالأيام . وهذه الطريقة هي الجاري عليها العمل في المحاكم المختلطة المصرية .

» وحيث ان علماء القانون في فرنسا اشتهروا

لاتباع الطريقة الأولى أن يكون القانون قد أوجب

صراحة ذكر ساعة القيام بالفعل المحدد له الميعاد

فان لم يكن أوجب ذكرها تعين اتباع الطريقة

الثانية (تراجع موسوعات البندكت الجزء ٢٣ ص

٣١٢ بند ٧٣ مؤلفات رولان دي فيلارح - وروسو

مع لسي ومنسل المشار اليها في هذا البند) .

» وحيث ان هذا الرأي هو عين الصواب

لأن الشارع الذي يريد حقا أن يحتسب الميعاد

الذي وضعه لأجراء ما بالساعة والدقيقة يجب عليه

اتخاذ الحيلة التامة لضبط هذا الميعاد وحمايته من

التلاعب لاسيما إذا كان قد رتب نتائج خطيرة على

فواته كالحالة التي نحن بصدددها . فوجب ذكر

الساعة التي تم فيها الأجراء في سجل عمومي معد

لذلك هو وحده الطريق المأمون لاجتناب الصعوبة

التي لا بد أن تقوم بسبب الخلاف بين الخصمين

على هذه الساعة عند عمل حساب الميعاد أما عدم

وجوب ذكرها فيفتح الباب لتحقيقات غير مأمونة العاقبة تعرض بها حقوق التقاضي إلى خطر جسيم . « وحيث ان هذه المحكمة تأخذ بهذا الرأي لأنه

كما ترى يتفق مع المنطق التشريعي الصحيح كما يتفق مع اعتبارات عملية هامة لا غنى عن مراعاتها في تفسير النصوص الغامضة ولأنه كذلك لم يبين على

نص خاص واراد في التشريع الفرنسي دون المصري .

» وحيث ان المادة ٣٦٣ لم توجب ذكر

ساعة القيام بقيد الاستئناف كما أن المادة ٦ من

الأمر العالي الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤

بالأجراءات الداخلية للحاكم الأهلية . بينت طريقة

قيد القضايا في الجدول العمومي المشار اليه في

المادة ٣٦٣ فقضت فقط بأن يكون قيد القضايا

« على حسب ترتيب تواريخ تقديمها » ولم توجب

ذكر ساعة القيد . ولذلك تكون الطريقة الثانية

المشار اليها آنفا هي الواجبة الاتباع في الحالة التي

نحن بصدددها .

» وحيث ان القول بهذه الطريقة هو وحده الذي

يفسر سكوت الشارع المصري الى يومنا هذا عن

اتخاذ الوسائل القانونية المؤدية إلى ضبط ساعة

القيد مع أن النص موضوع التفسير أدخل في

التشريع المصري من ربع قرن . والأخذ بها هو

من جهة أخرى نتيجة منطقية لما جرى عليه العمل

إلى اليوم في الاستئناف الجزئية من عدم ضبط

ساعة قيدها . ولما جرى في الاستئناف السكينة

إلى وقت قريب من عدم ضبطها أيضا إلى أن أمرت

رياسة محكمة الاستئناف بذكر ساعة القيد على

صحيفته . وبديهي أن هذا الأمر لا يكفي مادام

أنه لم يأت تنفيذا لنص صريح في القانون ومادام

أن المادة السادسة آنفة الذكر هي التي يرجع

اليها لمعرفة طريقة القيد .

» وحيث ان هذه الطريقة هي التي التجأ اليها

الشارع المصرى فى حساب ميعاد المسافات فقرر فى المادة ١٧ مرافعات تحويل ساعات المسافة إلى أيام بواقع اليوم ٨ ساعات . ومن ثم فيمكن من جهة أخرى تعليل الأخذ بها هنا من طريق القياس .

« وحيث ان مقياس الميعاد بالساعة والدقيقة فى هذه المسألة دون سواها من المسائل الأخرى المحدد لها مواعيد فى القوانين أمر لا يرتكز على أى أساس ولا تظهر منه أية مصلحة قريبة أو بعيدة . فالقول بقياس الميعاد بالساعة والدقيقة هنا لا يتفق مع أصول التشريع تلك التى توجب على الشارع صيانة تصرفاته من العبث المحض كما توجب عليه تعليل كل قيد يضعه فى سبيل الوصول إلى الحق والحق هنا هو حق التقاضى .

« وحيث ان حكم الشارع باعتبار الاستئناف كما لم يكن اذا هو لم يقيد قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة حكم صارم بغير موجب للصرامة . وغير متناسب أصلا مع الغرض التافه الذى توخاه منه حسب المذكرة الأيضاحية وهو طالب مفردات القضية من محكمة أول درجة . ثم هو شاذ لا نظير له فى الحالات المماثلة كقيد الدعوى والمعارضة والالتماس فى الأولى والاستئناف فى القانون المختلط .

هكذا جاء حكم الشارع فى هذه المسألة ولعله ما قرره إلا تحت تأثير النص القديم الذى كان يقول هو أيضا بالبطلان إذا لم يتم القيد فى الميعاد . ولو وفق الشارع لما رأى موجبا قطعا لاعتبار الاستئناف كائن لم يكن فى هذه الحالة بعد أن وضع نصا خاصا لعدم العبث بمصلحة المستأنف عليه وبعد أن حصر غرضه هنا فى التمكن من طالب المفردات . نقول هكذا جاء حكم الشارع فلا ينبغى للقضاء أن يزيده صرامة وشدوذا وبعدا عن التناسب مع الغرض بتفسير النص بأنه يقضى بقياس الميعاد بالساعة والدقيقة فى حين أن طريقة تحويل الساعات إلى أيام لا تعارض مع النص ولها هذه المزية أنها

تخفف نوعا ما من شدة الحكم المذكور .

« وحيث ان قياس الميعاد بالساعة والدقيقة حسب الطريقة الأولى من شأنه أن يؤدى برافعى الاستئناف إلى قيد استئنافهم قبل الجلسة بثلاثة أيام على الأقل أو بمعنى آخر من شأنه أن ينقص مهلة القيد يوما . وذلك لأن أقلام الكتاب تفتح قبل ميعاد انعقاد الجلسات بنصف ساعة فقط فالمستأنفون الذين يحق لهم الانتفاع بجميع مهلة القيد ليس عندهم إذن سوى نصف ساعة . وهذا زمن لا يصح الركون إليه لفرط قصره ولاحتمال نزاحم الاستئنافات التى تحت القيد أما التفسير المؤدى إلى تقصير المواعيد التى يترتب على فواتها السقوط Déchéance كالتنا فلا يصح الأخذ به لأنه مناف لروح التشريع . ألا ترى أن الشارع جرى دائما على إطالة هذه المواعيد إذا انتهت بأيام عطلة وأنه لم يجز فى أية حالة من الحالات تقصيرها .

« وحيث انه لما تقدم تأخذ هذه المحكمة بطريقة تحويل الساعات إلى أيام بواقع ٢٤ ساعة لليوم ويكون القيد صحيحا متى حصل قبل الجلسة يومين .

« وحيث ان المستأنفين قيدوا استئنافهم فى يوم السبت ١٢ مايو سنة ١٩٣٤ وكانت الجلسة فى يوم الاثنين ١٤ مايو سنة ١٩٣٤ فالقيد إذن وقع قبل الجلسة يومين فجاء صحيحا .

(استئناف الشريفة الرفاعى الحلاوى وأخرى عن نفسها بصفتها وحضر عنهما الاستاذ زهير مبرى ضد مصلحة الاملاك رقم ٦٩٣ سنة ٥١هـ رئاسة وعضوية حضرات محمود غالب بك و خليل غزالات بك والاستاذ مصطفى الشوربجي مستشارين)

٢٨٦

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤

١ - استجواب - حكم بميدى - جواز استئنافه

٢ - استجواب - قاصر - قبض مال - لا يجوز استجواب القاصر عنه

المبادئ القانونية

١ - ان حكم الاستجواب يبنى عادة على وقائع

متعلقة بالدعوى . وهذه الوقائع في ذاتها تدل على ماستحكم به المحكمة ومتى كان الأمر كذلك فيعتبر هذا الحكم حكما تمهيديا لا تحضيريا في الدعوى ويجوز استئنافه .

٢ - القاصر الذي لم يبلغ الحادية والعشرين يبقى قاصرا بالنسبة لبعض التصرفات التي تنقص من ماله ومنها الاقرار فلا يجوز استجوابه للوصول الى اقرار منه لقبض مهر لأن هذا الاقرار ليس من التصرفات التي يبيح القانون للقاصر التصرف فيها دون اشراف الوصى طبقا لحكم المادة الثلاثين من لائحة المجالس الحسنية

المحكمة

« حيث ان الحاضر عن المستأنف عليها دفع فرعيا بعدم قبول الاستئناف لأن الحكم المستأنف هو حكم استجواب وانه حكم تحضيرى لا يجوز استئنافه .

« وحيث ان الدفع في غير محله لأن حكم الاستجواب يبنى عادة على وقائع متعلقة بالدعوى وهذه الوقائع في ذاتها تدل على ماستحكم به المحكمة ومتى كان الأمر كذلك فهو حكم تمهيدى لا تحضيرى قاطع في الدعوى ويجوز استئنافه وعلى ذلك يتعين رفض الدفع الفرعى وقبول الاستئناف شكلا .

« وحيث انه فيما يختص بالموضوع فان المستأنفة تعارض في استجواب الأميرة ماهوش لأنها قاصرة وهى وصية عليها .

«: وحيث ان القواعد القانونية التي يجب تطبيقها بالنسبة للقاصر هي القواعد الواردة في قانون المجالس الحسنية لا قواعد الشريعة الاسلامية التي تقضى باعتبار الصغير المسموح له بإدارة أمواله تحت اشراف الوصى حكمه حكم الصبي المأذون له بالتجارة يتولى كل تصرفات التاجر

بالبيع والشراء ييسر الغبن وفاحشه كما ذهبت إلى ذلك خطأ محكمة أول درجة

« وحيث ان المادة الثلاثين من لائحة المجالس الحسنية تنص على أن القاصر الذي بلغ الثمانية عشر سنة والموضوع تحت الاختبار يجوز له أن يتسلم أمواله ويديرها بنفسه ومن أجل ذلك يباح له بعض التصرفات كتأجير أطياف وقبض غلتها والتصرف في هذه الغلة تحت اشراف المجالس الحسنية وليس له أن يتصرف بالبيع أو الرهن أو الاقرار .

« وحيث انه يؤخذ من ذلك أن القاصر الذي لم يبلغ الحادية والعشرين يبقى قاصرا لبعض التصرفات التي تنقص من ماله ومنها الاقرار .

« وحيث ان استجواب القاصرة عن المهر قد يترتب عليه اقرارها بالقبض وهذا الاقرار ليس من التصرفات التي يبيح لها القانون التصرف فيها دون اشراف الوصى فلا يجوز اذن استجواب الأميرة مهواش التي لم تبلغ سن الرشد ولو كانت تحت الاختبار

« وحيث انه من ذلك يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه ورفض طلب الاستجواب (استئناف صاحبة السمو الأميرة أمينة بهروز فاضل وحضر عنها الأستاذ عبد المنعم أبو زيد ضد الست عائشة هانم شرين وحضر عنها الأستاذ أحمد رشدى رقم ٦٤١ سنة ٥٩ ق رئاسة وعضوية حضرات مصطفى حنفى بك وسليمان السيد سليمان بك وامين زكى بك مستشارين)

٢٨٧

١٩٣٤ ديسمبر سنة

ملكية - طريقة اكتسابها بوضع اليد المدة الطويلة . بين

الشركة على الشيوع . حيازة أحد الشركاء . شرطها .

ظاهرة ونفسه خاصة . وبنيّة التملك

المبدأ القانونى

مع قيام حالة الشيوع في الملك بين الشركاء . لا يسمع قانونا من الحائز منهم لجميع العقار أى ادعاء بأنه كان حائزا لنفسه خاصة وبنيّة التملك .

الا اذا اقام الدليل على ان حيازته بهذه النية كانت حيازة ظاهرة في وجه باقى الشركاء بحيث يكون فى عليهم ان الشريك الحائز قد جحد حقوقهم فى الملك وانكرها وادعى الملك كله لنفسه فاذا استمرت هذه الحيازة المدة القانونية المكتسبة للملكية اصبح الشريك الحائز مالكا انصبه باقى الشركاء

المحكمة

« حيث ان موضوع هذه الدعوى يتلخص فى أن المرحوم عبد الملك افندى جرجس جد المستأنفين كان يملك المنزل المين باعلان افتتاح الدعوى فلما توفى أصبح المنزل موروثا عنه لوالده المدعى جرجس ولوالدته المدعوة صبيحة ، ولزوجته دميانة ولأولاده اسكندر (والد ومورث المستأنفين) واستاوروس المستأنف عليه الأول وكامل ثم توفى الوالد جرجس فورثته زوجته صبيحة وبنته حنينة (والدة ومورثة المستأنف عليهما الثانى والثالثة) وأولاد ابنه عبد الملك وهم اسكندر واستاوروس وكامل السالف ذكرهم فأصبح المنزل مملوكا لصبيحة ودميانة وحنينة واسكندر واستاوروس وكامل ، وفى ١٠ فبراير سنة ١٨٩٦ باع كل من حنينة واسكندر واستاوروس كامل أنصبتهم فى المنزل ومجموعها ١٧ قيراطا إلى كل من صبيحة بمقدار ١٢ قيراطا وحنينة بمقدار ٥ قيراطا فصارت صبيحة تملك بالميراث والمشتري ١٦ قيراطا وصارت حنينة تملك ٧ قيراطا ، ثم توفيت صبيحة فورثتها حنينة بمقدار النصف وأولاد ابنها عبد الملك جرجس (المالك الاصلى للمنزل وهم اسكندر واستاوروس وكامل على رواية المستأنف عليها الثانى والثانية واسكندر واستاوروس فقط على رواية المستأنفين) فاذا صحت الرواية الأولى كان نصيب مورث المستأنفين ٢٢ قيراطا واذا صحت

الرواية الثانية كان نصيبه ٤ قيراطا أو ٥ اسهم و٤ قيراطا كما يقول المستأنفون ، أما نصيب الست حنينة فلا يتغير ويصبح بعد ما ورثته عن والدتها ١٥ قيراطا وقد توفيت حنينة فورثتها ولداها المستأنف عليهما الثانى والثالثة اللذان وضعا يدهما على جميع المنزل وأدعيا ملكيته لهما كله بطريق الميراث عن والدتهما التى يقولان أنها كانت تملكه كله ولقيام هذا النزاع رفع المستأنفون هذه الدعوى مطالبين بتثبيت ملكيتهم للحصة التى آلت اليهم بطريق الميراث عن والدهم والتى آلت إلى والدهم عن جدته صبيحة

« وحيث ان المستأنف عليهما الثانى والثالثة يدعيان أن والدتهما الست حنينة قد امتلكت باقى حصص شركائها بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملك

« وحيث انه بناء على هذا الادعاء قضت المحكمة الابتدائية تمهيدا فى ١٢ يونيه سنة ١٩٣٣ باحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف عليهما المذكوران وضع يدهما ويد مورثتهما على المنزل المدة المكتسبة للملكية ولينفى المستأنفون ذلك وقد تنفذ الحكم المذكور بسماع أقوال شهود الطرفين اثباتا ونفيا « وحيث انه لاخلاف بين الطرفين فى ان مورثة المستأنف عليهما الثانى والثالثة كانت شريكة فى المنزل مع مورث المستأنفين وكانت تملك فيه الثلثين تقريبا وكان الملك شائعا بين الشركاء وفضلا عن ذلك فان مورثة المستأنف عليهما المذكورين كانت تملك هى ووالدتها صبيحة جميع المنزل قبل ان تتوفى هذه الاخيرة ويرثها مورث المستأنفين فاذا كانت مورثة المستأنف عليهما قد استمرت واضعة يدها على المنزل بعد وفاة والدتها فان هذه الحيازة تكون طبيعية ولا تدل فى ذاتها وخاصة فى بدنها على أكثر من انها حيازة لحساب جميع الشركاء وبطريق النيابة عنهم

« وحيث انه مع قيام حالة الشيوع في الملك بين الشركاء فلا يسمع قانونا من الحائز منهم لجميع العقار أى ادعاء بأنه كان حائزا لنفسه خاصة وبنية الملك الا إذا اقام الدليل على ان حيازته بهذه النية كانت حيازة ظاهرة في وجه باقى الشركاء بحيث يكون في علمهم ان الشريك الحائز قد جحد حقوقهم في الملك وانكرها وادعى الملك كله لنفسه فاذا استمرت هذه الحيازة الى المدة القانونية المكتسبة للملكية اصبح الشريك الحائز مالكا انصبه باقى الشركاء.

« وحيث ان شهود الاثبات الذين جاء بهم المستأنف عليهما الثانى والثالثة لم يذكروا أكثر من ان مورثتهما كانت هى المقيمة في المنزل وهى التى كانت تتولى تأجيرها فاذا سلمنا بصحة اقوالهم فانها لا تفيد الحيازة الظاهرة البعيدة عن كل شبهة بقصد التملك مع قيام السبب المبرر لهذه الحيازة وهو الشيوع في الملك وكون الحائزة صاحبة الثلثين تقريبا في المنزل يضاف الى هذا ان ريع المنزل لم يكن بالشئ الكثير فقد قدر المستأنفون انفسهم ريع حصة مورثهم في دعوى الريع التى أوقفت بمبلغ ستين قرشا شهريا ومثل هذا المبلغ مما يصح تركه بطريق التسامح من ابن أخ إلى عمته بفرض أنه يبقى منه شئ يذكّر بعد دفع العوائد ومصاريف الصيانة.

« وحيث ان قيام مورثة المستأنف عليهما الثانى والثالثة بدفع العوائد على المنزل وباجراء الاصلاحات والترميمات اللازمة له لا يخرج عن كونه أمرا ناتجا عن الحيازة لحساب باقى الشركاء وليس فيه أى ظاهرة خاصة تدل على الحيازة بنية الملك.

« وحيث ان كل ما يصح أن يترتب قانونا على استيلاء الشريك الحائز لحساب باقى الشركاء لريع العين المشتركة وسكوت باقى الشركاء عن

مطالبته بأنصبتهم في الريع هو سقوط حقهم في هذا الريع بالتقادم المسقط للحقوق.

« وحيث انه ثبت من كشف التكليف الرسمى المقدم من المستأنفين أن المنزل المتنازع بشأنه كان مكونا من ثلاثة أدوار في سنة ١٨٩٠ أى قبل أن يبيع مورث المستأنفين نصيبه في سنة ١٨٩٦ الى السيدتين صبيحة وحنينة وقد بقى المنزل على حاله هذه الى الآن بدون زيادة مبانى جديدة فيه بواسطة مورثة المستأنف عليهما الثانى والثالثة فلا تكون هذه المورثة قد استقلت بعمل أى تغيير في كيان المنزل بما يصح أن يعتبر تصرفا دالا على حيازتها لنفسها بنية الملك في الوقت التالى لوفاة والدتها جدة مورث المستأنفين.

« وحيث انه فضلا عن ذلك فقد ثبت من كشف التكليف السالف الذكر ومن الكشفين الآخرين المقدمين من المستأنف عليهما الثانى والثالثة ومن إيصالات دفع العوائد المقدمة منها أيضا ثبت من جميع تلك الأوراق أن المنزل بقى الى آخر وقت مكلفا باسم مورث المستأنفين كالك له وقد أضيف ابتداء من سنة ١٩٠٢ اسم مورثة المستأنف عليهما المذكورين بصفتها واضعة اليد عليه بجانب اسم صاحب التكليف.

« وحيث انه متى كان تكليف جميع المنزل باسم مورث المستأنفين لا ينهض دليلا على ملكيته له كله لخالفته للواقع ولجواز حصوله بناء على إرشاد مورث المستأنفين فان ذكر وضع يد مورثة المستأنف عليهما الثانى والثالثة في دفتر التكليف وفي إيصالات سداد الدوائى لا يصح أيضا ان يستفاد منه تملك الست حنينة للمنزل.

« وحيث انه بما يجدر التنبه اليه أيضا كون الست حنينة رضيت بأن يبقى تكليف المنزل باسم مورث المستأنفين وبذلك في جميع إيصالاته

العوائد التي كانت تدفعها دون أن تتخذ أى إجراء لازالة هذه الظاهرة التي توجد الشك حول ملكيتها. « وحيث ان مورثة المستأنف عليهما الثاني والثالثة قد توفيت باعترافهما في أوائل سنة ١٩٣٢ فلا يكون محل للبحث في وضع يدهما شخصيا لأن هذه الدعوى قد رفعت في يناير سنة ١٩٣٣

« وحيث انه لما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه والحكم للمستأنفين بنصيب مورثهم في المنزل المتنازع بشأنه

« وحيث ان هذا النصيب قدره المستأنفون بأربعة قراريط وخمسة أسهم من أربعة وعشرين قيراطا على اعتبار أن المرحومة الست صبيحة جدة والديهم عند ما توفيت لم يكن على قيد الحياة من أولاد ابنها باقى الورثة غير مورث المستأنفين وأخوه استاوروس المستأنف عليه الأول

« وحيث ان المستأنف عليهما الثاني والثالثة لم يسلبا بهذا الأمر وذكر صراحة في مذكراتهما المقدمة للمحكمة الابتدائية (رقم ٦ دوسيه) أن عند وفاة الست صبيحة كان أولاد ابنها الثلاثة عبد الملك واستاوروس وكامل على قيد الحياة

« وحيث ان المستأنفين لم يقدموا أعلاما شرعيا من الجهة المختصة ببيان ورثة المرحومة الست صبيحة .

« وحيث ان نصيب مورث المستأنفين يختلف في حالة ما إذا كان هو واستاوروس فقط الباقيين بعد وفاة جدتهما أو هو وأخوه استاوروس وكامل .

« وحيث ان المحكمة ترى والحالة هذه الاكتفاء بالحكم للمستأنفين بحصة والدهم الشرعية التي ورثها عن جدته الست صبيحة وعلى المستأنفين

اتخاذ ما يلزم من الاجراءات لبيان هذه الحصة (استئناف الست ليده حين وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ابنى رزق ضد اسطورو اقضى عبد الملك وآخرين وحضر عن الثاني والثالثة الاستاذ محمد ابو السعود رقم ٦٥٥ سنة ٥١ ق رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك وامين زكى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

٢٨٨

٢ يناير سنة ١٩٣٥

١ - وقف - أرضه مؤجرة على أقساط معلومة . الاستحقاق فيه . بعد حلول القسط . غلة الوقف باعتبارها أمانة في يد الناظر

٢ - ناظر الوقف - يحاسبه عن غلة السنة - بعد معرفة الصافي منها المبادئ القانونية -

١ - من المقرر شرعا انه اذا كانت ارض الوقف مؤجرة بأجرة مقسطة على أقساط معلومة يعتبر في الاستحقاق حلول كل قسط منها وللمستحق مطالبة الناظر بحصته بعد قبض الناظر الغلة وبعد حلول وقت الاستحقاق فان غلة الوقف المقبوضة تعتبر أمانة في يد الناظر وعملاؤك للمستحقين ولهم مطالبة بها بعد استحقاقها وحق المطالبة بهذا الاستحقاق يتولد من وقت وجود هذا الاستحقاق وهو ملازم له وناشئ معه .

٢ - من المقرر شرعا ان ناظر الوقف يحاسب عن غلة السنة التي قبضها وان أهل الوقف لا يستحقون شيئا من غلاته وايراداته الا ما فضل منها صافيا بعد مصاريف العمارة الضرورية واداء العشر والخراج المضروب على العقار والدين الواجب شرعا في غلة الوقف .

المحكمة

« حيث ان محكمة اول درجة بنت حكمها على ان للمستحق في الوقف حق المطالبة بحصته في الغلة شرعا بمجرد قبض الناظر لها وعلى ان الثابت ان

المستأنف الذي هو ناظر الوقف قبض مبلغ ٤٤٠ جنيها قيمة قسط اول مارس سنة ١٩٣٤ من إيجار بعض اطيان الوقف وان المستأنف عليهما يخصهما حصة قدرها خمسة اتساع قدرتها بما يوازي مبلغ ٤٤٠ مليا و ٢٤٤ جنيها خصمت منه قيمة الربع وقدره مبلغ ١١٠ مليات و ٦١ جنيها ليقى تحت يد الناظر على ذمة الاموال الاميرية وأجرة النظر الى وقت تصفية الحساب في نهاية السنة والزمته بدفع الباقي وقدره ٣٣٠ مليا و ١٨٣ جنيها ولم تر وجها لتخصم مبالغ أخرى مقابل المصاريف اللازمة لاطيان الوقف المنزرعة خلاف الاطيان المؤجرة

« وحيث ان المستأنف تمسك بان هذا المبدأ الشرعى الذى أخذت به محكمة اول درجة القاضى بملكية الغلة للمستحق واستحقاقه لها لا يجوز للمستحق ان يستوفى نصيبه مما استحق في خلال السنة من ايراد بعض اعيان الوقف إذ لو جاز ذلك لترتب عليه حرمان باقى الاعيان المنزرعة من مورد الصرف عليها وتعطلت مصالح الوقف وقال ان ليس للمستأنف عليهما حق المطالبة بنصيبهما في ريع الوقف الا في نهاية كل سنة زراعية حتى يمكن دفع الاموال الاميرية بانواعها عن اطيان الوقف والمصاريف اللازمة لرعاية باقى الاطيان المنزرعة وريها وخصم جزء من ثمن الماكينة التى ركبها فى ارض الوقف وأجرة الناظر ومصاريفه وان الاجماع على ان حساب الوقف لا يطلب الامرة فى كل سنة

« وحيث انه من المقرر شرعا انه اذا كانت ارض الوقف مؤجرة بأجرة مقسطة على اقساط معلومة ان يعتبر فى الاستحقاق حلول كل قسط منها والمستحق مطالبة الناظر بحصته بعد قبض الناظر الغلة وبعد حلول وقت الاستحقاق وان غلة الوقف المقبوضة تعتبر امانة فى يد الناظر وملوكة للمستحقين ولهم مطالبته بها بعد استحقاقها » راجع

المواد ٣٣٦ و ٣٧٧ و ٤٠٢ من قانون العدل والانصاف»

« وحيث انه من البديهي ان حق المطالبة بهذا الاستحقاق يتولد من وقت وجود هذا الاستحقاق وهو ملازم له وناشئ معه إذ لا معنى لوجود حق ليس لصاحبه حق المطالبة به

« وحيث انه من جهة أخرى فانه من المقرر شرعا أن ناظر الوقف يحاسب عن غلة السنة التى قبضها وان اهل الوقف لا يستحقون شيئا من غلاته وايراداته الا ما فضل منها صافيا بعد مصاريف العمارة الضرورية وأداء العشر والخراج المضروب على العقار والدين الواجب شرعا فى غلة الوقف » راجع مادتي ٢١٧ و ٣٧٤ من قانون العدل والانصاف»

« وحيث انه بما تقدم تبين انه يحق للمستحق فى الوقف المطالبة بحصته فى الغلة المقبوضة من وقت قبضها كما يحق للناظر ان يستبق من ايراد الوقف ما يلزم للمصاريف الواجب أدائها شرعا وليس ثم ما يمنع من حصول المستحق على بعض استحقاقه بما قبضه الناظر فعلا تحت الحساب خلال السنة لحين تصفيته فى نهايتها لانه امانة فى يده مملوكة للمستحق واجبة الاداء عند الطلب وعلى هذا الاساس يحق للمستأنف عليها الاستيلاء على المبلغ الذى قدرته محكمة اول درجة وقدره ١٨٣ جنيها و ٣٣٠ مليا من أصل استحقاقها تحت الحساب من القسط الذى قبضه الناظر فعلا خصوصا وان المستأنف قرر فى مذكرته الأخيرة المقدمة لجلسة ٢ يناير سنة ١٩٣٣ ان سنة ١٩٣٣-١٩٣٤ الزراعية التى طلب المستأنف عليها هذا المبلغ من استحقاقها فى ريعها قد انتهت بانهاء العام وانه سيقدم حساب الوقف كله دفعة واحدة عن سنة ١٩٣٤ المذكورة اما المصاريف التى طلب المستأنف احتسابها ففنها بأجرة النظر والاموال الاميرية لم تكن استحققت وقت هذا الطلب ولم يقدم

ما ثبت انه دفع من الأموال الأميرية شيئاً حينذاك ومنها ثمن الماكينة فلا وجه له الخصم جزء منه الآن لأن أمرها لا يزال متنازعا عليه في قضية أخرى بين الطرفين وكذا المصاريف التي قال بلزومها للارض المنزرعة فانه لم يبين كيفية زراعتها ان كانت مزارعة او بكيفية أخرى على ان كل ذلك يكون محل مناقشة بعد تقديم حساب السنة المذكورة وعلى هذا الاعتبار يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

(استئناف حبيب افندي غطاس وحضر عنه الاستاذ فهم الضعيف ضد غطاس افندي مسعود وآخر وحضر عنها الاستاذ كامل جرجس رقم ٧٨٨ سنة ١٠١٥ قرئاسة وعضوية حضرات محمود فهمي يوسف بك ومحمد زغلول بك وحسن فريد بك مستشارين)

٢٨٩

٣ يناير سنة ١٩٣٥

رد - حق المحكمة في توجيه الأسئلة للشهود - مطلق - غير مؤثر
المبدأ القانوني

للمحكمة الحق المطلق في توجيه الأسئلة للشهود فيما تريده من اثبات الوقائع وبما يتوصل منه الى الوقوف على الحقيقة كما لها الحق في منع أى سؤال تراه غير متعلق بالواقعة المقصود اثباتها وغير جائز القبول او خارج عن حدود اللياقة وذلك طبقا لاحكام قانون المرافعات وقانون تحقيق الجنايات وليس في هذا ما يعتبر سببا لرد القضية عن الحكم.

المحكمة

« حيث ان الرد مبنى على سببين الأول ان محكمة الجنايات المطلوب رد اعضائها قد أبدت رأيها في موضوع الاتهام قبل المرافعة وسماع الشهود بأن رفضت استدعاء الشهود الذين اراد طالب الرد الاستشهاد باقوالهم في تهم السب والاهانة كما صدرت الدفاع في الأسئلة التي كانت يوجهها الى الشهود الذين قررت سماعهم وكذلك صدرت الشهود انفسهم في الأدلاء بمعلوماتهم عندما كانوا يؤدون الشهادة بما

استخلص منه طالب الرد ان المحكمة اعتبرت ان تهم السب والاهانة غير مرتبطة بوقائع القذف وعلى ذلك لا يجوز اثباتها بالبينة وانها اصبحت ثابتة ولم يبق الا تقدير عقوبتها وان هذا التصرف من جانبها يجعلها قانونا غير صالحة للفصل في الدعوى إذ لا تستطيع ان تحكم فيها بغير ان تتأثر بهذا الرأي السابق والثاني ان حضرة طاهر بك محمد أحد أعضاء المحكمة متصل اتصالا وثيقا بسعادة الأبراشي باشا الذي كان يهيمن على السلطة في عهد النظام السابق وان القضية المرفوعة على طالب الرد انما هي مظهر من النضال القائم على نفوذ الأبراشي باشا ومحاربة نظامه وعهده و ابراهيم فهمي كريم باشا وعبود باشا والمنزلاوى بك المجنى عليهم في القضية الذين هم من رجال الأبراشي باشا وان هذه الصلة بين حضرة طاهر بك محمد وسعادة الأبراشي باشا مستمرة وموجودة اثناء نظر الدعوى وتجعله في الظروف الحالية غير صالح لنظر القضية خصوصا وقد ظهر منه بالجلسة ما ينم عن تأثره بهذه الصلة . واستند طالب الرد في كلا السببين على الفقرة الثامنة من المادة ٣٠٩ من قانون المرافعات التي نصت على جواز الرد اذا وجد سبب قوى غير مذكور في الفقرات السابقة يستتج منه ان القاضي لا يمكنه الحكم بغير ميل .

« وحيث انه فيما يختص بسبب الرد الأول فانه ثبت من الاطلاع على محضر جلسة يوم السبت ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ان حضرات محامى طالب الرد طلبوا من المحكمة سماع شهادة جميع الشهود الذين اعلنوا من قبل فعارضت النيابة في هذا الطلب وقد أصدرت المحكمة قرارها بعد ذلك بتعيين الشهود الذين رأت سماع شهادتهم عن وقائع القذف .

« وحيث ان القرار السابق ذكره ليس في صيغته ولا في نتيجته ما يمكن ان يستتج منه ان المحكمة أبدت رأيها في موضوع تهم السب والاهانة

فضلا عن ان هناك اركاناً أخرى للجريمة يجب ان تتوفر لادانة الطاعن وهي لم تكن محل بحث المحكمة الى ان طلب ردها .

« وحيث ان حضرات المستشارين المطلوب ردهم اجابوا بذلك صراحة عندما عرضت عليهم اقوال طالب الرد إذ أبدوا ان صدور هذا القرار بشكله لا يستفاد منه رأى معين في تهم السب والاهانة لعدم تعرضه لهذه التهم حيث اقتصر على سماع شهود عن وقائع القذف وعلى ذلك فهم السب والاهانة مازالت موضوع مناقشة ومرافعة من جهة الفاظها واركانها القانونية وارتباطها أو عدم ارتباطها بوقائع القذف ويكونون بذلك قدينين الغرض من اصداره فلا محل بعد ذلك لتأويله الى غير ما قصد به .

« وحيث ان للمحكمة الحق المطلق في توجيه الأسئلة للشهود فيما تريده من اثبات الوقائع وبما يتوصل منه الى الوقوف على الحقيقة كما لها الحق في منع أى سؤال تراه غير متعلق بالواقعة المقصود اثباتها أو غير جائز القبول أو خارج عن حد اللياقة وذلك طبقاً لاحكام قانون المرافعات فيما جاء به خاصاً بالتحقيقات وقانون تحقيق الجنايات .

« وحيث انه على فرض ان المحكمة لم تأخذ بنظرية الدفاع بارتباط وقائع السب بوقائع القذف وسماع جميع الشهود أو أنها أخطأت في الاجراءات ومنعت من توجيه الأسئلة للشهود في المسائل التي تمسك بها الدفاع واعتبر مصادرة لشهادة الشهود فان ذلك لا يكون سبباً لرد المحكمة بل يكون سبباً يحجز الطعن في حكمها اذا صح بطريق التقص ليس الا .

« وحيث فيما يختص بسبب الرد الثاني فان طالب الرد لم يأت بدليل لاثبات ما عراه لحضرة طاهر بك محمد من ان هناك صلة وثيقة بينه وبين سعادة الابراشى باشا لا يمكنه معها الحكم في الدعوى بغير ميل واذا كانت هناك علاقة بين حضرة

المستشار وبين سعادة نشأت باشا او ان حضرته شغل في وقت ما وظيفة بالديوان الملكى فليس في هذا اوداك ما يمكن اعتباره سياقياً يبنى عليه رده « وحيث انه جاء في اقوال طالب الرد نفسه ما يستدل منه على وهن الأسباب التي يبنى عليها رد حضرة طاهر بك فقد اعترف بان اجراءات النيابة اثناء التحقيق معه والطوارىء التي لا يستل القضية بعد احالتها على الجلسة جعلته يتخيل تلك العلاقة تغالجه الشك في أمره لما رآه بين أعضاء الهيئة التي ستفصل في القضية لالشيء آخر سوى هذا المؤثر الخارجى الذى قال عنه بحق انه لا يعد سياقياً يبنى عليه رده الى رد حضرة طاهر بك

« وحيث ان قول طالب الرد بان مظهر حدث بالجلسة من جانب حضرة طاهر بك أكد له ما كان قد تخيله من قبل وذلك لانه همس في اذن رئيس الدائرة بكلام لم يسمع عند ما كان يدلى دولة صدقي باشا بشهادته امام المحكمة وعقب ان وجه احد المحامين عنه سؤالاً لدولته عن الشخص الثالث المقول بان عبود باشا خصص له الثالث الباقي من المبلغ الكبير الذى أعده لثلاثة من كبار الموظفين اذ ارست عليه مقالة جيل الأولياء مما دعى حضرة رئيس الدائرة الى منع توجيه السؤال وممانعة دولته في ذكر اسم ذلك الشخص (الابراشى باشا) وقد تجدد هذا المظهر عند ما سئل دولته من الدفاع عن السلطة التي كان يملكها عبود باشا والتي كان بمقتضاها يزوج نفسه في الأمور المختصة بالوزير المفوض فلم تقبل المحكمة توجيه هذا السؤال الى الشاهد - ذلك القون من جانب طالب الرد بشأن حضرة طاهر بك لا يجوز أن يبنى عليه أى أثر يضعف الثقة في قضائه في الدعوى لأن كل عضو له الحق في أن يدلى برأيه لرئيس الدائرة في تعلق السؤال بالدعوى أو عدم تعلقه وفي جواز توجيهه للشاهد من عدمه وليس في هذا أية شائبة على حضرة طاهر بك يصح أن

يطعن بسببها عليه - ومن البديهي أن مجرد الظن في الثقة بالقضاة لا يبرر مطلقا طلب ردهم والاندفاع في طلب الرد لمثل هذا السبب الوهمي فيه بلا شك تعريض لكرامة القضاة وسمعتهم وطالب الرد نفسه لمركزه الأدبي والاجتماعي أول من يطالب بالمحافظة على هذه السمعة وصيانة تلك الكرامة

« وحيث أنه لما تقدم لا يمكن اعتبار سبب الرد في حكم الأسباب القوية التي يستتج منها عدم إمكان الحكم بغير ميل والتي تميز قانونا طلب الرد طبقا للفقرة الثامنة من المادة ٣٠٩ من قانون المرافعات ويتعين إذن رفض طلب الرد وإلزام طالب الرد بالغرامة القانونية طبقا للمادة ٣٢١ معدلة من قانون المرافعات المشار إليه .

(طلب حفي بك محمود رئيس تحرير جريدة السياسة برده حضرات اصحاب العزة عبد الوهاب بك فهمي وطاهر محمد بك و احمد فؤاد انور بك المستشارين عن نظر قضية النيابة رقم ١٠٩٦ لسنة ١٩٣٤ مابين رئاسة وعضوية حضرات محمود فهمي يوسف بك و محمد زغلول بك و حسن فريد بك مستشارين)

٢٩٠

٣ يناير سنة ١٩٣٥

بيع عقار القاصر - بنين فاحش - حق البائع (وليا أو وصيا - أو القاصر بعد البلوغ) - في طلب تكملة الثمن

المبدأ القانوني

ان المادة ٣٣٦ مدني نصت على ان الغبن الفاحش الزائد عن خمس ثمن العقار المبيع لا يترتب عليه حق الا للبائع في طلب تكملة الثمن ويكون ذلك في حالة بيع عقار القاصر فقط . كما نصت المادة ٣٣٧ مدني المعدلة بالقانون رقم ٧٩ سنة ١٩٣٣ على أنه يسقط حق اقامة الدعوى بالغبن الفاحش بعد بلوغ البائع سن الرشد أو وفاته بسنتين ولا يترتب على ذلك الحق إخلال بحقوق أصحاب الرهون العقارية المسجلة .

ولهذا فيبيع مال القاصر بغبن فاحش لا يعطى الا الحق في طلب تكملة الثمن لا بطلان العقد بشرط أن يكون الغبن زائدا عن الخمس وان ترفع الدعوى قبل مضي سنتين من بلوغ سن الرشد والوفاة وان لا يكون تعلق بالعين المبيعة رهن عقارى تسجل كما يفهم من التعبير في المادة ٣٣٦ مدني بعبارة عامة وهي عبارة بيع عقار القاصر فقط ان المقصود بالبيع هو البيع الصادر من القاصر نفسه أو من وليه أو من وصيه . وهذه الدعوى ترفع إما من القاصر نفسه بعد البلوغ أو من ورثته بعد وفاته في بحر السنتين المنصوص عليهما في المادة ٣٣٧ كما لا مانع من رفعها من الوصي الذي يعينه المجلس الحسي بعد سلب الولاية من الولي لأنه يقوم مقام الصغير .

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تلخص في ان متولى افدى شحاره بصفته وليا على أولاده أنور وعبد العزيز عبد النبي نيازي وجمال وحسية باع أربعة قراراتيط شائعة في منزل كائن بدرب علوة الكوم قسم الموسكى بثمان قدره خمسون جنيتها مصريا بعقد مصدق عليه أمام محكمة الموسكى في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٧ ومسجل في ٥ ابريل سنة ١٩٢٨ إلى مرمى افدى حسن المستأنف عليه الثاني وباع بصفته المذكورة إلى كامل افدى احمد المستأنف عليه الثالث ٦ قراراتيط شائعة في نفس المنزل بثمان قدره خمسة وأربعون جنيتها بعقد مصدق عليه بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢٨ ومسجل في ٥ ابريل سنة ١٩٢٨ . وبعقد مؤرخ ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨ ومسجل في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ اشترى زكى افدى محمد الشوريجي المستأنف من المستأنف عليهما المذكورين العشرة قراراتيط التي

آلت اليهما بطريق الشراء من متولى افندى شحاره بصفته السالفة. الذكر بثمان قدره ٢١٠ جنيهاً وبعقد تاريخه ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ومسجل في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ اشترى المستأنف من متولى افندى شحاره بصفته ولياً على أولاده أيضاً قيراطين شاتعين في المنزل بثمان قدره ثلاثون جنيهاً مصرياً وفي ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ صدر قرار المجلس الحسبي بسلب ولاية متولى افندى شحاره على أولاده وبقرار آخر تعينت الست حفيظة عبد الرحيم والدة القصر وصية عليهم ثم صدر قرار آخر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٤ بتعيين الست جمال متولى «المستأنف عليها الأولى» وصية منضمة إلى الست حفيظة وقبل صدور هذه القرارات وفي ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ رفع متولى افندى شحاره بصفته ولياً على أولاده دعوى ضد المستأنف والمستأنف عليهما الثانى والثالث امام محكمة الموسيقى الجزئية تحت نمرة ١٤٩٨ سنة ١٩٢٩ طلب فيها أصلياً الحكم بثبوت ملكيته إلى العشرة قراريط على اعتبار ان العقدين الصادرين منه إلى المستأنف عليهما الثانى والثالث هما عقدي رهن وطلب من باب الاحتياط وفي حالة ما اذا لم يحكم له بالملكية أن يقضى له بأحقية بأخذ العشرة قراريط بالشفعة. ثم عدل طلباته إلى طلب الحكم له أولاً بطلباته الأصلية ومن باب الاحتياط الزام المستأنف عليهما الثانى والثالث بأن يدفع له مبلغ ١٠٠ جنيه وهو الفرق بين المبلغ الذى دفعاه له المبلغ الذى باعاه إلى المستأنف وفي أول أكتوبر سنة ١٩٢٩ تحرر عقد صلح بين متولى افندى شحاره وبين المستأنف من ضمن ما تضمنه ان متولى افندى شحاره باع إلى المستأنف قيراطين في المنزل المتنازع عليه بمبلغ ثلاثين جنيهاً بشروط مخصوصه وتنازل عن دعوى الشفعة المرفوعة منه ضد المستأنف وفي نظير ذلك تنازل المستأنف متولى افندى شحاره عن ايجار

العشرة قراريط المحكوم له من محكمة الموسيقى وتحدد ميعاد أسبوعين لتحرير العقد النهائي بالقيراطين وتحرر العقد فعلاً في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ومن أجل هذا الصلح تنازل متولى افندى شحاره عن مخاصمة المستأنف وأثبتت المحكمة هذا التنازل بجلسة ٧ يناير سنة ١٩٣٢ ولما تعينت الست حفيظة عبد الرحيم وصية على أولادها ودخلت في الدعوى عدلت طلباتها في وجه المستأنف والمستأنف عليهما الثانى والثالث باعلان تاريخه ١٢ مارس سنة ١٩٣٢ طلبت الحكم لها بما يأتى - أولاً - بطلان عقدي البيع الصادرين من الولي إلى المستأنف عليهما الثانى والثالث بجميع العشرة قراريط في المنزل - ثانياً - بطلان عقد البيع الصادر من الولي إلى المستأنف بجميع قيراطين في المنزل - ثالثاً - بطلان عقد البيع الصادر من المستأنف عليهما الثانى والثالث إلى المستأنف بجميع العشرة قراريط ولما كانت هذه الطلبات تخرج القضية عن نصاب المحكمة الجزئية - تحولت القضية باتفاق الطرفين إلى المحكمة الكلية وتقيدت بجدولها تحت نمرة ١١٩٠ سنة ١٩٣٢ ولما كان السبب الذى بنى عليه بطلان العقود هو وجود غبن فاحش في البيع الصادر من الولي إلى المستأنف وإلى المستأنف عليهما الثانى والثالث رأت المحكمة تعيين خير لمعاينة المنزل المتنازع عليه وتقدير ثمنه بمقارنته مع المنازل الأخرى المجاورة له وقت تاريخ العقود. وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريراً أثبت فيه أن ثمن المتر الواحد في المنزل يقدر بمبلغ ستة جنيهاً وان العقد الصادر من الولي للمستأنف عليه الثانى بمبيع ٤ قراريط فيه غبن بمقدار ٣٥ جنيهاً و ٧٠٠ ملهم والعقد الصادر للمستأنف عليه الثالث بمبيع ٦ قراريط فيه غبن بمقدار ٨٣ جنيهاً و ٥٥٠ ملها والعقد الصادر للمستأنف بجميع قيراطين فيه غبن

بمقدار ١٢ جنيتها و ٨٥٠ ملما وبعد ذلك انتقل أحد حضرات أعضاء الهيئة وعائين المنزل وقدر ثمن المتر فيه ٤ جنيهات للأرض الفضاء بخلاف المباني. وقد رأت محكمة أول درجة عملاً بتقرير الخبير وجود غبن فاحش في عقود البيع الثلاثة الصادرة من الولي مباشرة وقضت بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٣٤ بطلانها بناء على أحكام الشريعة الإسلامية الواردة في المادتين ٤٢٢ و ٤٢٣ من كتاب الأحوال الشخصية اللتين تقضيان بأنه إذا كان الأب عدلاً محمود السيرة أو مستور الحال أميناً على حفظ المال فله التصرف في مال الصغير ويصح العقد إذا كان هذا التصرف بمثل القيمة أو يسير الغبن وليس للولد نقضه بعد الإدراك وإذا باع شيئاً بفاحش الغبن بطل العقد ولا يتوقف على الإجازة (مادة ٤٢٢) وأما إذا كان الأب فاسد الرأي سىء التدبير فلا يجوز له بيع عقار ولده الصغير إلا إذا كان خيراً له. والخيرية أن يبيعه بضعف قيمته فإن باعه بأقل من ضعفها لم يجز بيعه وللولد نقضه بعد البلوغ « مادة ٤٢٣ » وبناء على ما جرى عليه القضاء الأهل والمختلط من أن تصرفات الولي الشرعي في بيع أملاك أولاده يجب الرجوع في أحكامها إلى الشريعة الإسلامية ولما تقتضيه أيضاً المادة ١٣٠ من القانون المدني من أن الحكم في الأهلية يكون على مقتضى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها العقد وقضت أيضاً بطلان العقد الصادر من المستأنف عليهما الثاني والثالث للمستأنف بناء على أن المبنى على الباطل باطل ولأن المستأنف كان يعلم أن الولي الطبيعي سىء التدبير والتصرف وعالم بأوجه البطلان في التصرف الصادر لمن باع إليه. وقد اشترى هو أيضاً بالغبن الفاحش وليس له أن يتمسك بحسن النية. . . فاستأنف المستأنف هذا الحكم وبني استئنافه على أن العقد الصادر إليه من المستأنف عليهما الثاني والثالث لم

يكن به غبن فاحش وأنه كان حسن النية فيما اشتراه منهما وليس له شأن في البيع الصادر إليهما من المستأنف وكذلك فإن العقد الصادر إليه مباشرة من الولي لم يكن فيه غبن أيضاً لأن حقيقة الثمن ٤٠ جنيتها لا ٣٠ جنيتها لأنه ترك للولي عشرة جنيهات لإيجار العشرة قرأ ريط المحكوم له بها وذلك بمقتضى عقد الصلح المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٢٩ « وحيث أن الفصل في هذه القضية يستوجب البحث أولاً في العلاقة القانونية التي بين الولي متولى أفندى شجاره وبين المستأنف عليهما الثاني والثالث - ثانياً - في العلاقة القانونية التي بين الولي المذكور والمستأنف لأن العلاقتين مختلفتان والحكم فيهما مختلف. » وحيث أنه فيما يختص بالعلاقة التي بين متولى أفندى شجاره والمستأنف عليهما الثاني والثالث فإنه تبين للمحكمة من الاطلاع على الأوراق أنه عندما باع الولي ٤ أربعة قرار يبط إلى مرسى أفندى حسن المستأنف عليه الثاني بموجب العقد المؤرخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٧ أخذ عليه ورقة ضد غير مسجلة في نفس التاريخ جاء فيها أن للبائع الحق في استرداد العين المبيعة إذا رد الثمن في بحر سنة من تاريخ العقد وللمشتري الحق في التصرف في العين المبيعة بعد نهاية السنة بدون تنبيه ولا إنذار. وعند ما باع ستة قرار يبط إلى المستأنف عليه الثالث أخذ عليه ورقة ضد غير مسجلة أيضاً بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٨ وهو تاريخ العقد جاء فيها أن للبائع الحق في استرداد الحصة المبيعة إذا دفع الثمن ومبلغ خمسة جنيهات بصفة تعويض في بحر سبعة أيام ثم تعدل الميعاد إلى شهرين من تاريخ سداد باقي الثمن بحاشية على ورقة الضد مؤرخة ٣١ مارس سنة ١٩٢٨ وتحرر يساقى الثمن وقدره ٢٢٥٠ قرشاً كميالة بتاريخ العقد تسدد منها ٢٠٥٠ قرشاً على ظهر الكميالة وبقي منها ٢٠٠ قرش

« وحيث ان ورقة الضد المؤرخة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٧ المحررة عن العقد الأول وان كانت منفصلة عن العقد الا انها تجعل عقد البيع الصادر للمستأف عليه الثاني عقد بيع وفائي يسرى عليه أحكام البيع الوفاي لا يباعا باتا بمعنى انه اذا مضت السنة ولم يرد البائع الثمن للمشتري أصبحت العين ملكا خالصا للمشتري ويصح له أن يتصرف فيها بكامل التصرفات ويكون تصرفه فيها صحيحا . وأما إذا لم تمض السنة فلا يجوز له التصرف . هذا بالنسبة للمتعاقدين . واما بالنسبة للغير فانه لا يمكن الاحتجاج بها عليه الا إذا كانت مسجلة بمعنى ان الغير الذي يشتري من هذا المشتري المأخوذ عليه ورقة الضد الغير مسجلة وكان حسن النية فيعتبر انه اشترى من مالك ظاهر وشرائه صحيح سواء مضت المدة أو لم تمض .

« وحيث ان ورقة الضد المأخوذة على المستأف عليه الثالث في ٢١ مارس سنة ١٩٢٨ فانها وان دلت على ان العقد هو عقد بيع وفائي الا ان المقصود بها هو اخفاء رهن عقارى لاشتغالها على رد الثمن وتعويض فيكون العقد باطلا سواء بصفته يباعا أو رهنا طبقا لنص المادة ٣٣٩ من القانون المدنى المستبدلة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٣ وبذلك لا يجوز للمستأف عليه الثاني ان يتصرف في هذه العين لانه غير مالك لها . هذا بالنسبة للمتعاقدين واما بالنسبة للغير فانه لا يمكن الاحتجاج بها عليه الا بالتسجيل كما سبق بيانه

« وحيث انه متى تبين ان العقد الصادر للمستأف عليه الثاني بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٧ هو عقد بيع وفائي والعقد الصادر للمستأف عليه الثالث المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٨ هو عقد بيع وفائي مقصود به اخفاء رهن عقارى وهو باطل فلا يجوز تطبيق قواعد الرهن الفاحش على

هذين العقدين كما في بيع ملك القاصر لانه في العقد الأول يجوز للبائع استرداد المبيع اذا رد الثمن في الميعاد وفي العقد الثاني ليس للمشتري أى حق عيني على العين وانما له دين عادى وبذلك ينتفى حصول أى ضرر للقاصر من جراء تصرفات والده في ماله عند وجود غبن فاحش فيها لا مكان استرداد العين في الحالتين بخلاف البيع الحقيقي فانه لا يمكن استرداد العين المبيعة اذا كان البيع صحيحا لخروجه عن ملك القاصر كما سياتى بيانه .

« وحيث انه مع التسليم بان العقدين السالفي الذكر هما عقدا بيع بات ون فيهما غبن فاحش كما رأت ذلك محكمة أول درجة عملا بتقرير الخير فان الواجب تطبيقه في هذه الحالة هو القانون المدنى لا الشريعة الاسلامية لأن هذه المسألة من مسائل الأحوال العينية. (statut réel) لا من مسائل الأحوال الشخصية (statut personnel) لانها تتعلق بمال القاصر لا بشخصه ولا بأهليته كما ذهبت بذلك خطأ محكمة أول درجة . « وحيث ان المادة ٣٣٦ من القانون المدنى نصت على أن الغبن الفاحش الزائد عن خمس ثمن العقار المبيع لا يترتب عليه حق إلالالبائع في طلب تكملة الثمن ويكون ذلك في حالة بيع عقار القصر فقط ونصت المادة ٣٣٧ المعدلة بالقانون رقم ٧٩ سنة ١٩٢٣ على أنه يسقط حق إقامة الدعوى بالغبن الفاحش بعد بلوغ البائع سن الرشد أو وفاته بستين ولا يترتب على ذلك الحق إخلال بحقوق أصحاب الرهون العقارية المسجلة . فيفهم من هاتين المادتين أن بيع مال القاصر بغبن فاحش لا يعطى إلا الحق في تكملة الثمن لا بطلان العقد بشروط أن يكون الغبن زائدا عن الخمس وأن ترفع الدعوى قبل مضي ستين من بلوغ سن الرشد أو الوفاة وأن لا يكون تعلق بالعين المبيعة رهن عقارى تسجل كما يفهم

من التعبير في المادة ٣٣٦ بعبارة عامة وهي عبارة « بيع عقار القصر فقط » أن المقصود بالبيع هو البيع الصادر من القاصر نفسه أو من وليه أو من وصيه .

« وحيث أنه بالنسبة للبيع الحاصل من القاصر فإن القاصر له حسب القواعد العامة أيضا بطلان التصرف الصادر منه لعدم أهليته فيكون للقاصر إذن الحق عند وجود الغبن الفاحش في رفع دعوى بطلان أو دعوى البطلان لعدم الأهلية وأما دعوى تكملة الثمن . وأما بالنسبة لبيع الوصي فإنه بعد صدور لائحة المجالس الحسبية التي صدرت بعد صدور القانون المدني أصبح مفعول هذه المادة غير معمول به بالنسبة لبيع الأوصياء لمراقبة المجالس الحسبية هذه البيوع وعدم تصور حصول غبن فيها وتبقى إذن هذه المادة قائمة بالنسبة لبيع الأولياء .

« وحيث أن الشرع لم يضع تشريعا خاصا لحماية القصر من تصرفاتهم وترفع دعوى تكملة الثمن إما من القاصر نفسه بعد باو غه سن الرشد أو من ورثته بعد وفاته في بحر السنتين المنصوص عليهما في المادة ٣٣٧ ولا مانع من رفعها من الوصي الذي يعينه المجلس الحسبي بعد سلب الولاية من الولي لأنه يقوم مقام الصغير .

« وحيث أنه يؤخذ بما تقدم أنه ليس للصغير ولا من يمثله وليا كان أو وصيا عند وجود غبن فاحش في بيع ملكه إلا أن يرفع دعوى على المشتري بتكملة الثمن بالشروط السالفة الذكر .

« وحيث أنه فيما يختص بالعلاقة التي بين المستأنف والولي فإنه بالنسبة للعقد المؤرخ ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨ الصادر للمستأنف عليها الثاني والثالث فإنه

لم يكن فيه أي غبن ولم يصدر لامن القاصر ولا من وليه ولا من وصيه ولكن صدر من المشتريين من ولي القاصر بعد أن خرجت العين عن ملك القاصر وقد اشترى من مالكين ظاهرين وبحسن نية . كما أنه لا يمكن الاحتجاج عليه بورقي الضد السالفتي الذكر لأنهما غير مسجلتين . فشراؤه صحيح وليس للقاصر ولا وليه ولا وصيه أي دعوى قبله لا بالبطلان ولا بتكملة الثمن لأنهم أجنب عنه والمستأنف عليها الأولى وشأنها في رفع دعوى ضد المستأنف عليهما الثاني والثالث بما تراه حقا لها قبلهما

« وحيث أنه بالنسبة للعقد الصادر من الولي إلى المستأنف بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بمبيع قيراطين فإنه ثابت من عقد الصلح المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٢٩ أن المستأنف ترك للولي ١٠ جنيهات إيجار العشرة قراريط وبإضافة هذا المبلغ إلى مبلغ الثمن الوارد في العقد وقدره ثلاثين جنيها يكون جملة الثمن أربعين جنيها

« وحيث أن الخبير قدر القيراطين بمبلغ ٨٥٠ مليما و ٤٢ جنيها فالفرق ٨٥٠ مليما و ٢ جنيها هو أقل من خمس الثمن فلا يبيح رفع الدعوى بتكملة الثمن طبقا لنص المادة ٣٣٦

« وحيث أنه من كل ذلك تكون دعوى المستأنف عليها الأولى طلب بطلان العقود السالفة الذكر ليس لها أي سند من القانون وتعين رفضها وهي شأنها مع المستأنف عليهما الثاني والثالث فيما يكون لها من حقوق قبلهما بدعوى على حلتها

(استئناف ذكي محمد أفندي الشوربجي وحضر عنه الاستاذ عبد الحميد خليل ضد الست جمالعتولى شحارمو آخرين رقم ٧٠١ سنة ٥١ ق رئاسة وعضوية حضرات مصطفى حنفي بك وسليمان السيد سلمان بك وحسن ذكي بك مستشارين)

٢٩١

١٣ يناير سنة ١٩٣٥

مصاريف . مدعى عليه . من اللزم بالمصاريف ؟

المبدأ القانوني

القاعدة القانونية الأساسية هي أن من يحكم عليه يلزم بمصاريف الدعوى ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا الأحوال الخاصة التي يكون فيها من خسر الدعوى معذوراً قانوناً فتقضى المحكمة بالزام المحكوم له بالمصاريف

المحكمة

« حيث ان موضوع هذه الدعوى ووقائعها مبينة بآنا كافيا بأسباب الحكم المستأنف .

« وحيث ان هذا الاستئناف قاصر على مصاريف الدعوى التي يطلب المستأنف إعفاءه منها والزام المستأنف عليهما بها

« وحيث ان القاعدة القانونية الأساسية (مادة ١١٣ مرافعات) تقضى بأن من يحكم عليه يلزم بمصاريف

الدعوى ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا أحوال خاصة يكون فيها خاسر الدعوى معذوراً قانوناً فتقضى المحكمة بالزام المحكوم له بالمصاريف .

« وحيث ان المستأنف قد قبل الحكم الابتدائي بالنسبة لما قضى به عليه لمصلحة المستأنف عليهما ولكنه في الوقت نفسه يتظلم من الزامه بالمصاريف بدعوى انه كان معذوراً في عدم اتمام الصفقة قبل ان يتحقق من ان الأرض المعطاة له من جانب المستأنف عليها مفروزة حقيقة بالحدود الواردة بعقد البدل الابتدائي المحرر بينه وبين المستأنف عليها ولم يتيسر له التحقق من ذلك الا بعد ان قدم الخبير الذي ندبته المحكمة الابتدائية تقريره

« وحيث انه قد تبين لهذه المحكمة من ظروف الدعوى واجراءات المستأنف فيها انه كان غير

راغب في اتمام الصفقة بصفة نهائية ولم تكن حالة الشروع التي ادعاها سبباً حقيقياً لامتناعه عن اتمام الصفقة

« وحيث انه بما يدل على هذه النية (١) انه وضع يده على الأرض مفروزة بعد التعاقد الابتدائي مباشرة (٢) انه كان يوجد عقد قسمة عرفي تاريخه ١٢ من اغسطس سنة ١٩٣٠ بين المستأنف عليها وبين شريكتها الست تقيده دياب بشأن الأرض التي كانت مملوكة لهم على الشيوع (٣) انه بعد ان قدم الخبير تقريره لمصلحة المستأنف عليها نازع المستأنف في اتمام الصفقة بدعوى حصول غش وتدليس فيها من جانب المستأنف عليها وقد تبين من التحقيق الذي أجرته المحكمة الابتدائية كذب هذه الدعوى .

« وحيث انه لما تقدم وللأسباب التي بني عليها الحكم الابتدائي يكون المستأنف هو الذي دفع المستأنف عليهما للدخول في هذا التقاضي لامتناعه عن اتمام الصفقة بدون وجه حق فيكون ملزماً حقا بالمصاريف

(استئناف محمد افندي محمود المصري وحضر معه الاستاذ كامل سعد ضد الشيخ محمد سليم الحريري وآخر رقم ١٠٣٣ سنة ١٤١٠هـ برئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصري بك وامين زكي بك ومحمد زكي على بك مستشارين)

٢٩٢

١٣ يناير سنة ١٩٣٥

حساب . قيم . تقديم الحساب للجلسة الحسبي . عدم جواز

الزام القيم بتقديم حساب جديد امام المحكمة

المبدأ القانوني

ان المجالس الحسبية هي المختصة أصلاً بمحاسبة الوصي أو القيم على عديم الأهلية ولها الحق في التصديق على الحساب بعد فحصه واعتماده وهذا الاعتماد يمنع من مطالبة القيم بتقديم الحساب من جديد بعد انتهاء القوامه والا أصبح (٢-٣)

وجود المجالس الحسبية لغوا ولم يبق لقراراتها قوة . وعلى ذلك فاذا لم يقدم عديم الأهلية بعد بلوغه الرشد أو زوال المانع من الأهلية اعتراضه على الحسابات التي تقدمت للمجلس الحسبي حتى يمكن النظر فيها وتحقيقها في ذاتها وجب رفض طلبه الخاص بتقديم حساب من جديد

المحكمة

» بما ان وقائع هذه الدعوى تنحصر في ان مجلس حسبي مصر أصدر قرارا بتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩١٣ بتعيين الست امينة عبد المنعم القاضي قيمة على المرحومة الست خديجة على شلي الحريري مورثة القصر المشمولين بوصاية المستأنف عليها . ونظرا لأن المستأنفة قد وضعت يدها على املاك محجورتها واستثمرتها وصرفت استحقاقها في ربيع الاطيان الموقوفة من تاريخ صدور القرار بقيامتها لغاية وفاة المحجور عليها الحاصلة في ٢٣ من مارس سنة ١٩٢٨ فرفعت المستأنف عليها هذه الدعوى تطالب المستأنفة بتقديم حساب تفصيلي في كل المدة عما دخل في يدها من مال محجورتها المتوفاة ولان المحكمة الابتدائية قضت بالزام المستأنفة بتقديم حساب فرفعت عنه هذا الاستئناف

» وبما ان نقطة البحث في هذه الدعوى هي معرفة ما اذا كان للمجلس الحسبي سلطان على القيم بالزامه بتقديم حساب وبأن له الحق في اعتماد هذا الحساب وأن هذا الاعتماد يمنع من مطالبة القيم بتقديم حساب من جديد بعد تقديمه الى المجلس الحسبي وباعتماده » وبما ان المادة (٣) من تشكيل المجالس الحسبية تكفي للدلالة على أن المجلس الحسبي من حقه الزام

القيم بتقديم الحساب أثناء القيامة » وبما انه بالاطلاع على المواد الخاصة بتقديم الحساب من القيم واعتماده يتضح ان الحسابات التي سبق للمجلس بحثها بوجه التفصيل وفي المدد المحددة بالمستندات التي تؤيده لا يكون محلا لظن القاصر او المحجور عليه بعد انتهاء القيامة او الوصاية » وبما انه يستتج من ذلك ان المجالس الحسبية هي المختصة أصلا بمحاسبة الوصي او القيم على عديم الأهلية ولها الحق في التصديق عليه بعد فحصه واعتماده فاذا ما سمح لأحد بعد ذلك ان يكلف الوصي بعد انتهاء الوصاية او القيم بعد القيامة ان يقدم حسابا من جديد عن كل المدة التي قضاها في وصايته او قيامته وقد اعتمد المجلس الحساب في جميعها أصبح وجود المجالس لغوا ولا يكون لقراراته قوة .

» وبما انه بما تقدم يكون تقديم الحساب واعتماده من المجلس مانعا من تكليف القيمة بتقديم حساب من جديد

» وبما انه يضاف إلى ذلك ان المستأنف عليها في هذه الدعوى لم تبين للمحكمة وجه اعتراضها على الحسابات التي تقدمت للمجلس حتى يمكن النظر فيها وتحقيقها في ذاتها وكل ما تطلبه هو تكليف المستأنفة بعمل حساب جديد وهذا يخالف ما جاء بالأسباب المتقدمة واذن يكون الحكم المستأنف القاضي بتكليف المستأنفة بتقديم حساب في غير محله ويتعين الغاؤه

(استئناف الست امينة عبد المنعم القاضي وحضر عنها الاستاذ احمد نجيب براده بك ضد الست انيسة مصطفى عبد الهادي وحضر عنها الاستاذ رافع محمد رافع رقم ٥٧٥ سنة ٥١ ق - بنهية السابقة)

٢٩٣

٢٤ يناير سنة ١٩٣٥

دعوى صحة التوقيع . بطلان عقد . . لصدوره في مرض

الموت . عدم جواز الحكم بصحة التوقيع

المبدأ القانوني

إذا كان العقد المطلوب الحكم بصحة التوقيع عليه باطلا لصدوره في مرض الموت أو لأي سبب آخر فإنه رغم التسليم بصدوره إلا أنه لا يصح مع ذلك أن يحكم بصحة التوقيع عليه لأن هذا الحكم يترتب عليه إمكان حصول التسجيل وهذا التسجيل هو المظهر القانوني لانتقال الملكية ومتى كان هناك مانع من انتقال الملكية فلا محل لتيسير أمر التسجيل بالحكم بصحة التوقيع فضلا عن أنه لا دعوى بلا مصلحة ولا مصلحة في طلب الحكم بصحة التوقيع على عقد باطل من نفسه .

المحكم

« حيث ان موضوع هذه الدعوى ووقائعها مينة يانا كافيا بأسباب الحكم المستأنف »
 « وحيث ان الحكم المستأنف في محله للأسباب التي بنى عليها وتأخذ بها هذه المحكمة »
 « وحيث ان المحكمة ترى فوق ما ذكره الحكم المستأنف من أسباب بالنسبة لبطلان العقد الذي يتمسك به المستأنف لصدوره في مرض موت المورث ترى ان تضيف ما يأتي - أولا - انه لا يصح الاحتجاج قانونا بالتاريخ العرفي للقد لانه غير ثابت بصفة رسمية إذ من المتفق عليه ان الوارث الذي يطعن في تصرف مورثه لو ارث آخر وهو في مرض الموت يعتبر بالنسبة لهذا

الطعن من الغير فلا يصح الاحتجاج عليه الا بالتاريخ الثابت رسميا ومتى كان العقد غير ثابت التاريخ رسميا فيعتبر تاريخه الثابت يوم وفاة المورث الصادر منه العقد وهذا التاريخ الأخير هو الذي يصح قانونا ان يعتبر تاريخا للعقد بالنسبة لباقي الورثة فاذا كان شهود المستأنف انفسهم قرروا ان المورث مرض ثلاثة أو أربعة أيام قبل وفاته فيكون هذا العقد معتبرا قانونا انه صادر في مرض الموت ، وما يؤكد هذا الاعتقاد ان العقد لم يحرر على الصورة القانونية التي تجعله قابلا للتسجيل مع صدوره في وقت كان فيه قانون التسجيل الجديد نافذا - ثانيا - ان البيع المطعون فيه صادر من والد الى ولده وهو الذكرا الوحيدين أولاده وقد جرت عادة بعض الآباء ان يفضلوا ولدهم الذكرا عن باقي الورثة في الميراث لاعتبارات خاصة وذلك من طريق التصرف له ببيع جزء من المال الذي سيكون فيما بعد تركه ولا يكون هناك محل للشك في هذه النية متى تبين ان الولد الذي صدر له البيع لم يدفع ثمنالما يبيع اليه كما هو الحال في قضيتها هذه - ثالثا - ان التصرف المطعون فيه صدر من المورث وهو في آخر أيام حياته وبعد ان بلغ من العمر الخامسة والسبعين

« وحيث انه باضافة هذه الاعتبارات الى ما جاء بأسباب الحكم المستأنف لا يكون هناك محل للتردد في صدور العقد المطعون فيه في مرض الموت »
 « وحيث ان المستأنف كان قد رفع دعوى مستقلة بطلب الحكم بصحة توقيع المورث على عقد البيع المطعون فيه وقضت المحكمة ضمنا برفضها بناء على ما ذكرته باختصار في أسباب حكمها من انه متى كان العقد باطلا فلا يصح ان يترتب عليه أي أثر قانوني

« وحيث ان المستأنف أعاد أمام هذه المحكمة

وطلب الحكم بصحة توقيع مورثه على العقد
 « وحيث انه وان كان صدور العقد من المورث
 امرا مسلما به من الخصوم الا انه لا يصح مع
 ذلك ان يحكم بصحة التوقيع عليه لأن هذا الحكم
 يترتب عليه امكان حصول التسجيل وهذا التسجيل
 هو المظهر القانوني لانتقال الملكية ومتى كان هناك
 مانع من انتقال الملكية وهو بطلان التصرف
 فلا يكون هناك محل لتيسير أمر التسجيل بالحكم
 بصحة التوقيع
 « وحيث انه فضلا عن ذلك فانه لا دعوى

بلا مصلحة للدعى فيها وهذه المصلحة منعدمة
 بتاتا في طلب الحكم بصحة التوقيع متى كان العقد
 باطلا من نفسه وكأن لم يكن ولا يصح أن يكون
 وسيلة لنقل الملكية
 « وحيث انه لما تقدم يكون هذا الاستئناف
 على غير أساس ويتعين رفضه

(استئناف الشيخ محمد عويس حبيب وحضر عنه الاستاذ
 عبد العزيز فهم ضد الست امته بنت خليل وآخرين وحضر عن
 الأخيرة الاستاذ محمد ابوالعينين ابراهيم رقم ٧٩١ سنة ٥١ ق—
 بالهيئة السابقة)

قضايا المحاكم الكلية

٢٩٤

محكمة بنى سويف الكلية الاهلية

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤

(١٠) استئناف . حق التصدى . فصل محكمة الاستئناف
 فى الموضوع . جواره
 (٢) التماس . تناقض . وجوب توفره بين اجزاء المنطوق .
 استئناف . الغاء حكم تميدى . الحكم ضد المستأنف فى
 الموضوع لا تناقض

المبادئ القانونية

إذا ألغت محكمة ثانى درجة الحكم التميدى
 إجابة لطلب المستأنف ثم حكمت فى موضوع
 الدعوى ضده بطلبات خصمه الأصلية فى
 حين ان هذا الخصم لم يطلب منها الحكم بها
 بل قصر طلبه أمامها على تأييد الحكم التميدى
 فلا يقال بأنها حكمت له بشئ لم يطلبه مما
 يحيز الالتماس لأن المسألة هى : هل يجوز
 لمحكمة ثانى درجة تناول الموضوع والحكم
 فيه بدون طلب من أحد الخصوم أم لا متى

رأت صلاحية الحكم فيه . ولا جدال فى أن
 المادة ٣٧٠ مرافعات قد خولتها هذا الحق
 وهو المصطلح على تسميته بحق التصدى .

٢ - ليس لمن يستأنف حكما تميديا ويطلب
 إلغائه والحكم فى موضوع الدعوى لمصلحته
 فيلغى ذلك الحكم ويحكم ضده فى الموضوع
 أن يقول بوجود تناقض فى ذلك مما يبرر
 الالتماس بحجة انه لم يستأنف الحكم التميدى
 الذى الغى ليعجل الحكم ضده فى الموضوع
 مادام حق التصدى للموضوع حقاً مطلقاً
 تملكه محكمة ثانى درجة بقطع النظر عن
 طلبات الخصوم . على أنه لا يتصور تقييد
 هذا الحق بوجوب الحكم لمصلحة المستأنف
 وإلا وجب تنحيها عنه . وأما التناقض الذى
 يبرر الالتماس فهو الواقع بين أجزاء المنطوق
 ولا يتحقق إلا إذا كان تنفيذ المنطوق ممتنعاً
 وهذا غير حاصل .

المحكمة

« حيث ان حصل الوجه الأول ان المحكمة الاستئنافية إذ ألغت الحكم التمهيدى إجابة لطلب الملتمس قد حكمت فى موضوع الدعوى لمصلحة الملتمس ضده بطلباته الأصلية فى حين أن هذا الخصم لم يطلب الحكم أمامها بهذه الطلبات أثناء نظر استئناف الحكم التمهيدى بل قصر طلبه على تأييده وإعادة القضية لمحكمة أول درجة لتنفيذه فتكون المحكمة الاستئنافية قد حكمت بشىء لم يطلبه فيجوز للملتمس رفع الالتماس طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٣٧٢ مرافعات

« وحيث ان المسألة ليست بهذا الوضع من الوجهة القانونية لأن حكمة جواز الالتماس فى حالة الحكم بشىء لم يطلبه أحد الخصوم ان المحكمة تحكم بشىء لم يطلب مطلقا فى الدعوى . والحال هنا غير ذلك لأن ما حكمت به المحكمة الاستئنافية قد طلبه الملتمس ضده فى دعواه . انما البحث ينحصر فيما إذا كان لهذه المحكمة أن تحكم به لأول مرة ولم يطلب الملتمس ضده منها ذلك أم لا .

« وحيث ان المادة ٣٧٠ مرافعات نصت على انه « إذا حكمت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بإبطال حكم من الأحكام التمهيدية وكانت الدعوى الأصلية صالحة للحكم فيها جاز للمحكمة أن تطلب الدعوى المذكورة وتحكم فيها . »
« وحيث ان هذا النص صريح فى ان لمحكمة ثانى درجة فى حالة الغاء الحكم التمهيدى حق تناول موضوع الدعوى والفصل فيه . ومعنى هذا انها تملك الحكم فيه من تلقاء نفسها بدون طلب من الخصوم غير مقيدة بالابماتراه من صلاحية الحكم موضوعا حتى لو طلب منها أحد الخصوم عدم الحكم فيه . إذ ان حق التعرض للموضوع وهو المصطلح

على تسميته بحق التصدى (droit d'evocation) هو سلطة منحها الشارع لمحكمة ثانى درجة فى أحوال معينة . وهى صاحبة هذه السلطة تستعملها من تلقاء نفسها إذا أرادت بلا توقف على طلب أحد من الخصوم .

« وحيث انه فضلا عن ذلك فقد تبين ان الملتمس كان قد طلب منها الغاء الحكم التمهيدى والحكم فى الموضوع برفض دعوى الملتمس ضده فألغت الحكم التمهيدى ولكنها قضت بالمبلغ . ومن البدهة انه متى ساع للملتمس أن يطلب منها الحكم فى الموضوع بناء على نص المادة ٣٧٠ مرافعات كما قال فلا يتصور تقييدها بالحكم فى الموضوع لمصلحة وإلا سلب منها اختصاصها بالحكم فيه . كأنها لا تملك هذا الحكم فى الموضوع إلا إذا كان فى مصلحته . وهو قيد غريب لم يرد فى القانون . » وحيث انه لذلك يكون الوجه الأول مرفوضا .

« وحيث ان مبنى الوجه الثانى ان الملتمس ضده قد غش المحكمة غشا ترتب عليه تأثير فى الحكم إذ قرر أن المبلغ الذى يطلبه هو مقدم صداق كريمته فى حين انه مدفوع وان المقصود هو مؤخر الصداق الذى لا يحل شرعا نظرا لعدم الدخول بها .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ان الملتمس ضده قرر أن المبلغ المطلوب هو مقدم الصداق الذى لم يقبض فعلا مضافا اليه مبلغ النفقة والمصاريف التى صرفت فى سبيل الدعوى الشرعية . وقد كانت هذه المسألة بالذات مدار البحث بين طرفى الخصوم بل كانت محور النزاع وقوامه وقد تناولاها فى مذكراتهما وقتلاها بحثا . وقد ثبت لمحكمة ثانى درجة صحة دفاع الملتمس ضده فقضت له بطلباته . ولما كان الغش هو

الأمر الذي خفي على الملتمس ولم يظن اليه حين نظر الاستئناف ولم يظهر له الا بعد صدور الحكم وهذا غير صحيح فيكون هذا الوجه متعين الرفض . « وحيث ان محصل الوجه الثالث أن المحكمة الاستئنافية لم يكن أمامها الاستئناف واحد مرفوع من الملتمس قبلته شكلا وقضت بالغاء الحكم التمهيدى المستأنف اجابة لطلبه ولكنها حكمت عليه بعد ذلك بالمبلغ فيكون منطوق الحكم مناقضا بعضه لبعض والتناقض من أوجه الالتماس قانونا . « وحيث انه واضح عدم وجود تناقض بين أجزاء المنطوق . على ان التناقض المقصود قانونا لا يتحقق إلا اذا كان تنفيذ منطوق الحكم ممتعا أى متعذرا وهذا غير حاصل فيتعين رفض هذا الوجه أيضا .

« وحيث انه لما تقدم لا يسع المحكمة سوى رفض الالتماس والحكم على الملتمس بالغرامة المقررة في المادة ٣٧٨ مرافعات .

(التماس الشيخ سعيد سليمان خليفه وحضر عنه الاستاذ على بك كال حيثه ضد أبو زيد أفندي مبروك وحضر عنه الاستاذ كيلاني بنسوى رقم ٢٨٠ سنة ١٩٣٤ س - رئاسة وعضوية حضرات القضاة كامل حنا وفايد زكي ومحمد صالح نور)

٢٩٥

محكمة بنى سويف الكلية الأهلية

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤

دعوى شفعة . قيدا في الجدول في خلال ثلاثين يوما من اعلان الرغبة . عدم لزومه . رفعها يكفى في ٣٠ يوما

المبدأ القانوني

اذا كان رأى الراجع في دعوى الشفعة عدم اعتبارها قائمة الا اذا قيدت فعلا بالجدول العمومي فان قانون الشفعة لم ينص على ايجاب

هذا القيد في خلال الثلاثين يوما التالية لاعلان الرغبة . بل كل مانص عليه في المادة الخامسة عشرة منه هو وجوب رفعها في هذا الميعاد . وليس في النص الفرنسى ما يفهم منه تحديد هذا الميعاد لقيدها فيه أيضا . ولو كان مراد الشارع ايجاب قيد دعوى الشفعة في ميعاد معين والاسقط الحق فيها لنص على ذلك نصا صريحا كما نص على دعوى الاسترداد واستئناف الاحكام ولان سقوط الحق لا يصح الا بمقتضى نص .

المحكمة

« حيث ان الحكم المستأنف قضى برفض الدعوى - دعوى الشفعة لسببين : الأول - عدم قيد صحيفة افتتاحها في خلال الثلاثين يوما التالية لاعلان الرغبة . - الثانى - عدم تسجيل عقد ملكية الشفع

« وحيث ان المادة الخامسة عشرة من قانون الشفعة تنص على رفع الدعوى في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة والاسقط الحق فيها ولم تنص على وجوب قيدها في هذا الميعاد أيضا « وحيث انه رغم الصراحة القاطعة في هذا النص فان محكمة أول درجة قالت « أنه يؤخذ من نص المادة ١٥ ان معنى رفع الدعوى هو قيدها في ظرف الثلاثين يوما « وهو استنتاج يبدو غريبا ومدهشا ولكنها أشارت بالرجوع إلى كتاب الأموال لعبد السلام بك ذهني بند ٤٧٧ وحكم محكمة اسيوط المنشور في المحاماة السنة ١١ عدد ٨ وحكم استئناف اسيوط بالجدول العشرى ص ١٢٤١ كما أشار المستأنف ضده الثالث وهو المشتري إلى دوهلس جزء ٣ بند ١٣٩ وإلى حكم محكمة بنى سويف الابتدائية في سنة ١٩١٧ المنشور

في مجلة الشرائع السنة ٦ ص ١٣٠ الذي أيدته محكمة استئناف مصر في ١٠ أبريل سنة ١٩١٨ وحكم محكمة ملوى في سنة ١٩١٩ في المجموعة الرسمية السنة ٢١ ص ٦١ - ومحصل هذه الاحكام ان دعوى الشفعة لا تعتبر قائمة بمجرد اعلان ورقة اقتاحتها كغيرها من الدعاوى بل لا بد لذلك من قيدها ومن حصول هذا القيد في مدة الثلاثين يوما المقررة لرفعها « ولان المفهوم من النص هو وجوب إعلان الدعوى وتقديمها للمحكمة فعلا للفصل فيها في الميعاد المذكور وان هذا المعنى أكثر وضوحا في النص الفرنسي منه في النص العربي فاذا اعلناها الشفيع في الميعاد ثم أهملها ولم يقيدها بالجدول العمومي حتى فات الميعاد المذكور سقط حقه فيها » « وحيث ان هذه المحكمة تسارع الى التسليم بوجوب قيد دعوى الشفعة للجلسة المحددة لها ولكنها لا ترى وجوب قيدها في ميعاد الثلاثين يوما والقيد شيء ووجوب حصوله في الميعاد المذكور شيء آخر فمدار البحث ينبغي حصره فيما إذا كان يجب توحيد ميعاد رفع الدعوى وميعاد قيدها وتحديدها بالثلاثين يوما أم انه يجب رفع الدعوى في هذا الميعاد وقيدها كما يقيد غيرها من الدعاوى قبل الجلسة يومية كالتبعية ولو كان موعد الجلسة بعد شهرين أو ثلاثة

« وحيث ان ما ذهب اليه الحكم المستأنف لا يستند الى القانون فالأخذ به معناه إضافة شرط أو قيد لم يرد في المادة ١٥ ولا يصح التزديد على النص ولا إضافة قيد مسقط للحق لان الحق لا يسقط قانونا الا بنص صريح

« وحيث انه تبين من الاطلاع على كتابي دوهلس وعبد السلام بك ذهني انهما لم يقولوا بوجوب قيد دعوى الشفعة في ميعاد الثلاثين يوما بل قالوا بوجوب قيدها وعدم إنهاؤها حتى تعتبر قائمة على خلاف غيرها من الدعاوى التي تعتبر قائمة بمجرد اعلانها ولو لم تقيد

عملا بالمادة ٣٣ مرافعات والتي يعتبر اعلانها وحده قاطعا للدة عملا بالمادة ٧٢ مدني وشتان بين القول بوجوب القيد وبين القول بوجوب حصوله في ميعاد معين وهذه اقوال دوهلس في الجزء الثالث بند ١٣٩ :

La citation en justice ne suffit donc pas pour que le délai de d'chéance cesse de courir, il faut que la demande soit introduite et que l'affaire soit mise au rôle." وتعريبها هو « فالتكليف بالحضور امام المحكمة لا يكفي اذن لوقف سريان ميعاد السقوط بل يجب رفع الدعوى وقيدها في الجدول ». وقال عبد السلام بك « اذا رفعت الدعوى ولم تقيد بجدول المحكمة فلا يجوز اعتبار مجرد رفعها ... سنيا كافيا لقطع مدة الاجراءات وهي مدة الثلاثين يوما » وتأيدا لرأيه أشار في الهامش الى دوهلس والى حكم محكمة الاستئناف الرقم ١٠ / ٤ / ١٩١٨ المنشور في الشرائع السنة السادسة وهو احدا للاحكام السابق ذكرها

« وحيث ان ما ذهب اليه إحدى المحاكم من ان النص الفرنسي للمادة ١٥ يؤيد رأيها غير صحيح فان النص هو هكذا :

« La demande en préemption doit, à peine de d'chéance, être introduite contre ... »

وقد نشأ اللبس عن فهم مدلول كلمة « introduite » الواردة فيها فظن انها لا تعني مجرد رفع الدعوى بل تعني « تقديمها للمحكمة فعلا » كأن هذه الكلمة فريدة في بابها أي واردة في قانون الشفعة لمعنى خاص وان الخطأ وقع في تعريبها . ولكن كلام دوهلس واشتراطه القيد « mise au rôle » بعد اشتراطه رفع الدعوى « introduite » بما يسقط هذا الاستنتاج إذ لو كان مراد الشارع

من كلمة « introduite » تقديم الدعوى للمحكمة فعلا لما كان هناك معنى لاشتراط القيد ولأن تقديم الدعوى للمحكمة لا يحصل الا بالقيد وقد عبر دوهلس في أول كلامه بالتكليف بالحضور امام المحكمة ثم رأى ان يكرره بعبارة

« La demande introduite » بحروف مطبعية تدل على انه قصد نقل عبارة المادة حرفيا. على ان اقطع من هذا في الدلالة على ان الشارع لم يقصد من كلمة « introduite » سوى رفع الدعوى انه استعمل هذه الكلمة في المادة ٣٣ مرافعات وفي عنوان الفصل الخاص بها فقد جاء فيها ما يأتي :- « Chapitre II

« Introduction d'instance

33. Les parties introduisent l'instance par voie de requête ... »

وقد وردت في النسخة العربية « في رفع الدعوى » وحيث ان الأصل في الدعاوى اعتبارها

قائمة ولو قيدت في أى وقت إلا ان الشارع رأى لاعتبارات خاصة الخروج على هذا الأصل بنص صريح في حالتين لاثالثتهما. - الأولى - في دعوى

الاسترداد إذ أوجب قيدها قبل الجلسة بساعات معدودة. الثانية - في استئناف الاحكام إذ أوجب

قيده قبل الجلسة بثمان واربعين ساعة او في خلال ثمانية ايام من اذار المستأنف بالقيد ورتب على المخالفة جزاء هو الحكم باعتبار الدعوى او الاستئناف

كأن لم يكن في هاتين الحالتين . فلو أنه اراد وجوب قيد دعوى الشفعة في ميعاد الثلاثين يوما

لنص عليه أسوة بهما مادام انه عودنا ذلك والمقام مقام نص صريح لا مقام استنتاج . ولا يسوغ الاجتهاد

في موطن سقوط الحق على ان الشارع حتى في حالتى الاستثناء لم يوجب القيد في الميعاد المحدد لرفع

الاستئناف بل أوجبه في ميعاد آخر فقد يرفع الاستئناف في الميعاد بل في آخر يوم منه وتحدد له

جلسة بعد شهرين أو ثلاثة فلا يجب قيده إلا قبل الجلسة بساعات معينة أو في خلال ثمانية أيام من اجراء آخر يقوم به المستأنف ضده وهو اذار المستأنف بالقيد كما ان دعوى الاسترداد لا يجب قيدها الا قبل الجلسة بالساعات المحددة قانونا فلم تجر عادة الشارع اذن على تحديد موعد واحد لرفع الدعوى او الاستئناف وقيدهما فيه حتى في الدعاوى المستعجلة بل حتى في دعاوى أخرى تشدد فيها الشارع أكثر من دعوى الشفعة كدعوى الاستحقاق الفرعية التي جعل موعد استئناف أحكامها عشرة أيام ومنع المعارضة فيها ومثلها دعوى المعارضة في التنيه الموقفة لاجرامات نزاع الملكية فقد أوجب رفعها في خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان التنيه كما أوجب رفع الاستئناف في عشرة أيام ونص على نظر الدعويين بطريق الاستعجال ولكنه لم يشترط قيد المعارضة في التنيه في ميعاد رفعها « وحيث انه لما تقدم يكون ما ذهب اليه محكمة أول درجة في صدد ايجاب قيد دعوى الشفعة في ميعاد رفعها غير سديد

» وحيث انه فيما يتعلق بالسبب الثاني وهو

عدم تسجيل عقد الشفيع الذي يؤهله لطلب الشفعة

قد تبين ان هذا العقد ثابت التاريخ رسميا في ٩ مايو

سنة ١٩٢٣ فلا تسرى عليه اذن احكام قانون

التسجيل الجديد بل يسرى عليه حكم المادة ٦١١

مدنى وهذه لم تنص على وجوب تسجيل العقود

بالنسبة لغير المتعاقدين إطلاقا بل بالنسبة « لمن

يدعى حقا عينيا على العقار المبيع » أى في حالة

وجود أكثر من تصرف واحد على العقار وليست

هذه حالة الدعوى فان المستأنف ضده الثالث لم

يقبل ان له حقا عينيا على عقار الشفيع وبالتالي

لا يسوغ له ان يحتج بعدم تسجيله لمجرد كونه غير

المتعاقدين . لان القانون لم يقصد مطلق غير بل قيد

ذلك الغير بالقيد الآنف ذكره . وهو غير موجود
« وحيث ان ثمن العين مسلم به وشرائط
الشفعة متوافرة فلا يسع هذه المحكمة سوى الغاء
الحكم المستأنف والقضاء للمستأنف بطلباته

(قضية ألم افندى محمود عيسوى ضد مصطفى افندى كامل
صبرى رقم ٢١٩ سنة ١٩٣٤ م - رئاسة وعضوية حضرات
القضاة كامل حنا ومحمد غالب عطيه وجلال الدين حفى ناصف)

٢٩٦

محكمة مصر الكلية الاهلية

٨ ديسمبر سنة ١٩٣٤

١ - إكراه . الموجب لبطالان المشاركة . شرطه . ناشئ عن
عمل غير مشروع وشديد بحيث يحصل منه
تأثير لذوى التمييز . فنصره المادى والمعنوى .
تفصيله . الاكراه النفسى . وجوب صدور
عمل إيجابى من المكره .

٢ - إكراه أدبى . التفوذ الأدبى . غير مصحوب بوسائل
إكراه أخرى . حالاته . غير مفسد للرضا .

المبادئ القانونية

١ - إن الاكراه لا يوجب بطلان المشاركة
إلا إذا تحقق فيه شرطان (الأول) أن
يكون ناشئاً عن عمل غير مشروع . (الثانى)
أن يكون شديداً بحيث يحصل منه تأثير
لذوى التمييز . وللا كراه عنصران المادى وهو
ما يستعمل للتأثير فى إرادة المتعاقد ، ومعنوى
وهى نية انتزاع الرضا باستعمال وسائل
غير مشروعة للوصول إلى غرض غير مشروع ،
وقد يكون الاكراه المادى إكراها حسياً
بوسائل تقع على الجسم فتحدث له ألماً مادياً
فيتفادى المكره الألم باظهار رضائه وإما أن
يكون من شأنه أن يحدث رهبة فى النفس
بتهديد بالايذاء يؤثر فى إرادة المتعاقد فيجمله

على الرضا . وهو المعبر عنه بالا كراه النفسى
بحيث يكون من شأنه أن يحدث رهبة فى
النفس كالوعيد والتهديد باتيان عمل غير
مشروع يمس شخص المكره أو ماله كارتكاب
جريمة حريق أو قتل أو إلحاق أذى يذهب
بحياة الشخص أو بماله أو يتناول عرضه أو
شرفه أو ناموسه وبعبارة أخرى أن يصل
إلى حد من شأنه إحداث خطر يحل فى نفس
المكره أو فى ماله أو فى نفس ذويه أو فى
أموالهم وحكم الاثنين واحد من حيث
التأثير فى صحة الرضا . فكل وسيلة من وسائل
الاكراه سواء أوقعت على الجسم أو أحدثت
رهبة فى النفس تفسد الرضا وتبطل العقد
على أن يكون قد صدر من المكره عمل إيجابى
من شأنه أن يصل فى مدى جسامته وخطورته
فى التأثير على إرادة المكره الى حد أن يكون
مفسداً لرضاه فينتزع الرضا منه انتزاعاً

٢ - انعقد الاجماع على أن مجرد النفوذ
الأدبى المعبر عنه بعبارة

crainte révérentielle

الذى قد يكون للشخص على آخر سواء اتصل
بصلة النسب بين الأب وولده وبين الأصل
والفرع على العموم أو اتصالاً برابطة الزوجية
أو المصاهرة أو لم يتصلاً بشيء من ذلك كما
فى الوصى على القاصر والقيم على المحجور
عليه والاستاذ على التلميذ والرئيس على
المروءوس ذلك النفوذ الأدبى لا يكفي وسيلة
للا كراه لاشيء إلا لأن استعمال النفوذ
الأدبى وسيلة مشروعة فى ذاتها . والقاعدة
(٢ - ٤)

الصحيحة أن استعمال الوسائل المشروعة لا يعد إكراها. كذلك الحال بالنسبة للعطف والجنو لا يمكن أن يعدا وسيلة من وسائل الإكراه فإذا وجد الوالد نفسه مضطرا بحكم النفوذ الأدبي أو وجد الأب نفسه مدفوعا بحكم العطف الأبوي إلى إمضاء عقد فان هذا العقد لا يكون مشوبا بعيب الإكراه - ومثله نفوذ رجال الدين على المتدينين أو السيد على خادمه لا يكفي وحده وسيلة للإكراه ولا فرق في ذلك بين ما إذا كان ذو النفوذ طرفا في العقد أو لم يكن طرفا فيه وما إذا كانت له مصلحة شخصية أو لم تكن له مصلحة ما، ففي كل هذه الأحوال لا يعتبر مجرد النفوذ الأدبي إكراها ولا يبطل العقد. ولا يكون الأمر كذلك إذا كان هذا النفوذ قد اقترن فعلا بوسائل إكراه أخرى غير مشروعة

المحكمة

« من حيث ان محصل وقائع الدعوى - أن المدعين - بصفتهما ناظري وقف الرسولين بطرس وبولس - المعروف بوقف الكنيسة البطرسية - اشتريا من الكونت هنري سكا كيني قطعة أرض فضاء كاتبة بشارع الملكة نازلي - الذي كان يطلق عليه فيما مضى اسم شارع عباس - تبلغ مساحتها ٣١١٣ مترا مربعا - بمقتضى عقد حرر بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٤ وصدق على توقيعاته بقلم المذكور محكمة عابدين الجزئية الأهلية في اليوم المذكور وسجل بقلم الرهون بمحكمة مصر المختلطة تسجيلا تاما في ١٦ يناير سنة ١٩٢٤ - وقدر قيمة الثمن بمبلغ ٨٠٠ مليم و ١٨٦٧ جنيا أقر البائع بتسليمه نقدا - وقد حددت القطعة المبيعة بأن عين طول حدها القبلي بخمسة وأربعين مترا محدودة بشارع

عباس ثم يميل الى الجهة البحرية بطول عشرين مترا ثم يعتدل غربا بطول خمسة وعشرين مترا وهما خدان يتهيان الى أرض بيغت في اليوم ذاته الى القمص المدعى عليه - كما عين طول الحد الغربي بواحد وخمسين مترا ونصف ينتهي الى الأرض الفضاء الباقية على ذمة البائع - ووصف الحد البحري بأنه خط منكسر بعضه بطول سبعة عشر مترا وعشرين سنتيمترا وباقيه بطول واحد وستين مترا ونصف متر تنتهي الى أرض مدافن القديس أنبا رويس - كما وصف الحد الشرقي بأنه خط منكسر يبلغ مجموع طوله ثمانية وعشرين مترا وعشرة سنتيمترات تنتهي الى المدخل المؤدى الى دير القديس المذكور « ومن حيث ان هذا العقد قد أشير فيه فعلا - كما سبق القول الى قدر بيع في الوقت ذاته الى القمص المدعى عليه يحد أرض الوقف غربا وتبلغ مساحته ٢٥ / ٤٨١ مترا مربعا بعقد صدر من البائع نفسه - الكونت هنري سكا كيني - حرر وصدق على توقيعاته بمحكمة عابدين وسجل في التواريخ غينها التي حرر فيها وصدق على توقيعاته وسجل العقد المذكور وقدر فيه الثمن بمبلغ ٧٥٠ مليم و ٢٨٨ جنيا أقر البائع بتسليمه نقدا من يد القمص المشتري وقد حددت القطعة المبيعة بأن عين طول الحد القبلي لها بخمسة وعشرين مترا محدودة بشارع عباس عليه سور مبني يدخل في التحديد - كما عين طول الحد الشرقي بعشرين مترا وهو مائل شرقا ومحدود بالأرض المبيعة في اليوم ذاته الى وقف الكنيسة - ووصف الحد البحري بأن طوله خمسة وعشرين مترا تنتهي أيضا الى الأرض المبيعة الى وقف الكنيسة والحد الغربي طوله عشرون مترا تنتهي الى الأرض الباقية على ذمة البائع - وقد تقدم كل من فريق الخصومة بعقده موقعا عليه من الآخر كشاهد « ومن حيث ان المدعين يصوران الدعوى بأعلانها الملن بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٣٤

وفما قدماء من دفاع شقوى ومذكرات أنهما رغبا أخيرا في تحديد أرض الوقف من تلك المبيعة للقمص المدعى عليه فبان لهما من مراجعة العقدين السالف ذكرهما خطأ فاضح وقع في التحديد إذ جعلت الأرض المذكورة التي أصابت المدعى عليه - حسب عقده - في طول حدها القبلي على امتداد لا يتناسب بحال مع مساحتها ولا هو متفق مع الواقع الذي كان ملحوظا من الجميع وقت التعاقد الأصلي - فحصلت مناقشة بين الفريقين في هذا الوجه من الخلاف بحضور غبطة الانبا يؤانس البطريك انتهى أمرها بأقرار وقعه المدعى عليه بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ أرجع به الأمر إلى نصابه الطبيعي فجعل لنفسه بموجبه اثني عشر مترا من أصل سبعين مترا تحدد مجموع الأرض من الجهة القبليّة مطلة على شارع الملكة نازلي ولأرض وقف الكنيسة البالغة مساحتها ٢١١٣ مترا مربعا الباقي من هذا الحد القبلي ليكون حرما للكنيسة لا تقام عليه مباني تحجب واجهتها الغربية واتفق الطرفان في الأقرار المذكور - الذي أثبت تاريخه رسميا بمحكمة مصر المختلطة في مارس ١٩٣٤ برقم ١٢١٩ - على أن يحزر فيما بعد عقد تصحيح - تلزم جهة الوقف بمصاريفه - تحدد فيه أرض كل منها على هذا الأساس - ويوقعه الاثنان أمام قاضي العقود الرسمية ليكون أساسا يرجع إليه تحديدا لموقف أحدهما قبل الآخر في الصفقة المشار إليها - غير أن القمص المدعى عليه عاد أخيرا فرفض أن يحزر العقد الرسمي الذي التزم بالتوقيع عليه بمقتضى ذلك الأقرار الكتابي المصوغ بصيغة عقد اتفاق الزمه بتصحيح الحدود على الأساس المتقدم ذكره فلم ير المدعيان إزاء ذلك بداء من إقامة هذه الدعوى يطلبان فيها الحكم بصحة توقيعه بمضائه على الأقرار المذكور باعتبار أنه يقضى بتصحيح تحديد أرض الوقف وأرضه على الأساس السابق إرادته

« ومن حيث أنه يؤخذ من ذلك أن الدعوى بحالتها هذه لم تكن دعوى بطلب صحة توقيع يستند أساسا إلى نص المادة ٢٥١ من قانون المرافعات فحسب - بل هي دعوى قصد بها القضاء بصحة عقد الاتفاق المقامة بشأنه على أساس أنه عقد تصحيح أصبح التحديد المعدل الوارد بصلبه ملزما لطرفيه - وهما المدعيان والمدعى عليه - على السواء - لذلك جاء المدعى عليه بجلسته ١٨ أبريل سنة ١٩٣٤ وهي أول جلسة حددت لنظر القضية أمام حضرة قاضي التحضير - فأقام دعواه الفرعية طالبا أن يقضى بإعلان العقد المطلوب التصديق على توقيعه لسبيين - أولها - أنه صدر منه بطريق الأكرام الثاني - أنه ليس له كيان قانوني وقد أنكر المدعيان عليه صحة دعواه هذه موضوعا وأصرا على رفضها والقضاء لهما بطلباتها في الدعوى الأصلية » ومن حيث أن الثابت من الأطلاع على ذلك العقد المنوه عنه آنفا - وهو المحرر بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ والمصدق عليه من بابا وبطريك الكرازة المرقسية في التاريخ المذكور - والذي أثبت تاريخه بمحكمة مصر المختلطة في ٦ مارس سنة ١٩٣٤ - أن الفريقين قد حضرا أمام غبطة البطريك في يوم تحريره وعرضا عليه ما قام بينهما من سوء تفاهم بشأن حدود قطعة الأرض البالغة مساحتها خمسمائة متر تقريبا التي كان القمص المدعى عليه قد اشتراها في اليوم ذاته الذي اشترى فيه ناظرا الكنيسة المدعيان ثلاثة آلاف متر وكسور لتكون حرما للكنيسة لا تقام بها مباني تحجب واجهتها الغربية - وأن الفريقين المتنازعين قد اتفقا وتراضيا بحضور غبطة البطريك - الذي أثير الخلاف أمامه - على أن يكون للقمص اثني عشر مترا من أصل سبعين مترا تحدد مجموع الأرض من الجهة القبليّة على شارع الملكة نازلي ويبقى باقي الحد القبلي للأرض ملكا للكنيسة - وأن

ناظر الكنيسة - يوسف بك بطرس غالى - قد أخذ على عهده ان يحرر عقد تصحيح لكل من ارض القمص والكنيسة على هذا الأساس ليصير التوقيع عليه من الفريقين المتصالحين أمام قاضى العقود الرسمية لتكون المعاملة بينهما بمقتضاه وأن يتحمل وقف الكنيسة بمصاريف العقد المذكور كما التزم الناظر بأن يدفع للقمص متأخر مرتبه الذى كانت الحالة الاقتصادية العامة اقتضت تأخير شطرنه الى حين على حد قول الناظرين المدعين وبأن يسلمه مرتبه في المستقبل في آخر كل شهر مع باقى مرتب الخدم - وقد ذكر في نهاية عقد الاتفاق والتراضى هذا أنه قد حررت منه نسخ ثلاثة تحفظ واحدة منها بدار البطريركية «ومن حيث انه ليس ثمة شك في أن عقد الاتفاق الذى سبق ايراد نصه انما اريد بتحريره ان يوضع حد لما قام بين الفريقين من خلاف بشأن التحديد الذى يقول الناظر ان المدعيان انه وقع خاطئا الى حد بعيد المدى لا يتفق مع الواقع الذى كان ملحوظا وقت الشراء - بل لا يتفق مع الحكمة التى اقتضت ان يقوما بشراء ارض قضاء تبلغ مساحتها ٣١١٣ مترا لم يقصد بشرائها الا ان تظل خالية لتكون ساحة فسيحة أو حرما للكنيسة يصلها بشارع الملكة نازلى بحيث لا تقام عليها مباني تحجب واجهتها الغربية - اريد بهذا العقد فض هذا الوجه من الخلاف على أساس عادل يرجع الأمر الى نصابه الطبيعي حتى لا يصل في مدها الى خصومة تلجى أحدهما أو الآخر الى جهة القضاء وهو أساس أقر الفريقين بقبوله وبالسير على مقتضاه باعتبار انه عقد صحيح به الموقف فأصبح بذلك ملزما للآتين على السواء وأصبح لكل منهما من الواجهة المائلة على شارع الملكة نازلى ما يتفق تماما مع نسبة مساحة كل من الأرضين للأخرى «ومن حيث ان القمص المدعى عليه لا ينكر صدور العقد المذكور منه بل هو يسلم في صراحة

بتوقيعه عليه - غير أنه ينبايقر بأن كل ما ورد بصلبه هو بذاته الذى حصل الاتفاق عليه بدار البطريركية وبحضور غبطة البطريرك إذ به يذهب في دفاعه الى الادعاء بأن العقد المذكور انما شاب تحريره شائبة الاكراه الادبي الناتجة عما يحس به من سلطة للبطريرك عليه وانه اذ وقع عليه فقد كانت ارادته وقت التوقيع خاضعة لتأثيره فالعقد اذن وقع باطلا لأنه لم يكن مبني على رضا صحيح منه فلا يلزم بوفاء ما تعهد به فيه عملا بنص المادة ١٢٨ من القانون المدني - «ومن حيث انه ليس ثمة شك في أن الاكراه لا يمكن أن يكون موجبا لبطلان المشاركة الا اذا تحقق فيه شرطان الاول منهما أن يكون ناشئا عن عمل غير مشروع والثاني أن يكون شديدا بحيث يحصل منه تأثير لذوى التمييز وهذا ما أراده الشارع بالنص الوارد بالمادة ١٣٥ من القانون المدني وما سارت عليه محكمة النقض والأبرام المصرية بحق بحكمها الصادر بتاريخ ٢ يونيه ١٩٣٢ المنشور بمجلة المحاماة السنة الثالثة عشرة رقم ٦٢ ص ١٥٧ - وهو بعينه - ما اتفقت عليه كلمة الفقهاء الذين وضعوا للاكراه عنصرين أحدهما مادي تكوّن المسائل المادية التى تستعمل للتأثير في ارادة المتعاقد - والآخر معنوي وهى نية انتزاع الرضاء باستعمال وسائل غير مشروعة للوصول الى غرض غير مشروع - وقد يكون الاكراه - فيما يختص بنصره الاول - اكراهاً حسياً بوسائل تقع على الجسم فتحدث له الماديا كالضرب والايذاء فيتفادى المسكره الألم بأظهار رضائه وهو المعبر عنه بعبارة *violence physique* - لأنه يقع على الحس - وأما ان يكون من شأنه أن يحدث رهبة في النفس بتهديد بالايذاء يؤثر في ارادة المتعاقد فتحملة على الرضاء - وهو المعبر عنه بالاكراه النفسى *violence morale* - وحكم الآتين واحد من حيث التأثير في صحة

الرضا — فكل وسيلة من وسائل الاكراه سواء أوقعت على الجسم أو أحدثت رهبة في النفس تفسد الرضاء وتبطل العقد — على ان ذلك يقتضى بطبيعة الحال ان يكون قد صدر من المكره عمل ايجابي من شأنه أن يصل في مدى جسامته وخطورته في التأثير على ارادة المكره الى حد ان يكون مفسدا لرضاه — سواء كان هذا العمل الايجابي حسيا يقع على الحس كالضرب والاذاء مثلا أو نفسيا يحدث رهبة في النفس كالوعيد والتهديد بأتیان عمل غير مشروع يمس شخص المكره أو ماله كارتكاب جريمة حريق أو قتل أو الحاق أذى بذهب بحياة الشخص أو بماله أو يتناول عرضه أو شرفه وناموسه — وبعبارة أخرى ان يصل الوعيد والتهديد الى حد ان يكون من شأنهما احداث خطر يحل في نفس المكره وفي ماله أو في نفس ذويه أو في اموالهم بشرط ان يبلغ هذا الخطر من الجسامة مبلغا يؤثر في ارادة المكره فينتزع الرضاء منه انتزاعا — لذلك كان الاجماع منعقدا على ان مجرد النفوذ الأدبي المعبر عنه بعبارة *crainte révérentielle* الذي قد يكون للشخص على آخر سواء اتصل بصلة النسب كما بين الاب وولده وبين الاصل والفرع على العموم أو اتصلا برابطة الزوجية أو المصاهرة أو لم يتصل بشيء من ذلك كما في الوصي على القاصر والقيم على المحجور عليه والاستاذ على التلميذ والرئيس على المرؤوس — ذلك النفوذ الأدبي لا يكفي وسيلة للاكراه — لاشيء إلا لأن استعمال النفوذ الأدبي وسيلة مشروعة في ذاتها والقاعدة الصحيحة ان استعمال الوسائل المشروعة لا يعد اكرها — راجع بلانيول وروبير واسمان الجزء الأول فقرة ١٩٦ ص ٢٦٢ — وكما ان النفوذ الأدبي لا يعد اكرها فهكذا تكون الحال بالنسبة للعطف والحنو اللذين لا يمكن ان يعدا

وسيلة من وسائل الاكراه — فالنفوذ الأدبي ساطة للأب على ولده والعطف والحنو عاطفة من الأب نحو ولده فاذا وجد الولد نفسه مضطرا بحكم النفوذ الأدبي أو وجد الأب نفسه مدفوعا بحكم العطف الأبوي الى امضاء عقد فإن هذا العقد لا يكون مشوبا بعيب الاكراه والاحكام بذلك تفوق الحصر آتى الدكتور عبدالرازق احمد السنهوري بكثير منها في مؤلفه (النظرية العامة للالتزامات — الجزء الأول — الخاص بنظرية العقد) بالصحيفة ٤٢٢ — بعد ان فصل نظرية الاكراه وناقش وسائلها بسعة — ولقد نصت المادة ١١١٤ من القانون المدني الفرنسي على كثير من هذه الأحوال فقضت بأن مجرد الخشية الصادر من احترام واجب للأب والام أو أى أصل آخر دون ان يكون هناك اكراه واقع لا يكفي لبطلان العقد فاذا لم يستعمل الأب من وسائل الاكراه الا نفوذه الأدبي على ولده لامضاء عقد لم يكن ذلك كافيا لبطلان العقد — ومن باب أولى لا يكفي اكرها نفوذ الاستاذ على تلميذه ونفوذ الرئيس على مرؤوسه (راجع ما قضت به محكمة النقض الفرنسية في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٦ بتحكيمها المنشور بدالوز الأسبوعي سنة ١٩٢٨ — ٢٧ وبتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٣١ بالحكم المنشور بدالوز الأسبوعي سنة ٩٣١ — ٥٢٢ — وما جاء بيودري وبارد الجزء الأول فقرة ٨٧) والزوج وان كان ذا شوكة على زوجته الا ان هذه الشوكة وحدها لا تكفي لبطلان العقد — كذلك نفوذ رجال الدين على المتدينين والسيد على خادمه لا يكفي وحده وسيلة للاكراه ولا فرق في ذلك بين ما إذا كان ذو النفوذ طرفا في العقد أو لم يكن طرفا فيه وما إذا كانت له مصلحة شخصية أو لم تكن له مصلحة ما — ففي كل هذه الأحوال لا يعتبر مجرد النفوذ الأدبي اكرها ولا يبطل العقد — يراجع

الفقرة ٤٠٤ من كتاب الالتزامات لنظرية العقد المشار إليه آنفا وما تلاها وما أوتى به من مراجع كثير عددها بما مش الصفحتين ٤٢٢ و ٤٢٣ - على أن الأمر قد يكون على العكس من ذلك إذا كان النفوذ الأدبي قد اقترن فعلا بوسائل اكراه أخرى غير مشروعة كما سبق القول - وهذا ما لم يستطع القمص المدعى عليه أن يقيم الدليل عليه - وكون غبطة البطريك بصفته الرئيس الأعلى الذي يرجع إليه أمر إدارة الكنائس وما يلحق بها من مدارس أعدت لتعليم فريق من الطائفة القبطية الأرثوذكسية تعاليم دينية خاصة يختار لها أشخاصا من القمامسة أو غيرهم لينهضوا بها في المستوى الذي يتفق مع رغبته العالية وأنه لذلك يملك حق نقل أحدهم أو نديه من كنيسة إلى أخرى - هذه الحالة التي تبدو نفوذا دينيا له قيمته - لا تكفي في ذاتها أن تكون ركن الاكراه المبطل للعقد وذلك لأن المفروض حتما وبحكم الواقع أن غبطة البطريك إذ يستعمل حقه هذا فأنما يستعمله لا لغاية خاصة يرضح لها لمجرد الرغبة في إيذاء أحد من رجال الدين الذين هم تحت رعايته يستمدون نفوذهم الديني منه - وإنما لوجه المصلحة العامة التي تعود على الكنائس ومدارسها وأبناء الطائفة جميعهم بالخير والبركات التي يعتقدون بها - فجرد كون غبطة البطريك ندب القمص المدعى عليه للاشتغال بشئون كنيسة مهمشه بعد أن كان رئيسا لكنيسة القديسين بطرس وبولس - لا يكفي في ذاته أن ينهض دليلا يقطع بصحة ذلك ذلك الاكراه المدعى به - وقد ظهر من الاطلاع على كتاب التدب المذكور وهو المؤرخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٤ أن فيه من عبارات التناء على القمص المدعى عليه والثقة به ما يقطع بأن اختياره للاشتغال بكنيسة مهمشه ومعاونة ناظرها ومدرسيها في الاشراف على تعليم وتهذيب طلبتها - إنما كان سببه تلك الثقة التي أشير إليها في الكتاب المذكور الذي

اتتهى بالعبارة الآتية (ولنا الأمل أن تقوم بهذه المهمة بما هو مأمور فيكم من النشاط والتفاني والأمانة ونسأل الله القدير أن يوفقكم جميعا في الاضطلاع بهذه الخدمة الجزيلة الفائدة العظيمة النتائج - ونعمة الرب تشملكم ولعظمته الشكر دائما) وهي عبارات من شأنها أن تجعل أية فكرة للتهديد أو الوعيد من غبطة البطريك بالرفق أو الشلح كما يقولون مجرد وهم أو خيال لا سند له من الواقع

« ومن حيث أنه مادام أن القمص المدعى عليه لم يقيم الدليل على أن عبارة معينة للتهديد صدرت من غبطة البطريك فكان توقيعه على العقد نتيجة مباشرة لها - بل أنه لم يستطع أن يقرر في صراحة صدور أي تهديد من غبطته له أصبح من المتعين ألا يقام لمثل هذا الادعاء وزن وهو ادعاء في الاستناد إليه كثير من التجاوز في القول ليس ثمة ما كان يبرره أو يقتضيه من جانب القمص المدعى عليه « ومن حيث أن ما يذهب إليه المدعى عليه بعد ذلك في دفاعه من أن عقد الاتفاق موضوع النزاع ليس له كيان قانوني لأنه حرر لمصلحة وقف الكنيسة بأن خصه بثلاثة عشر مترا تطل على شارع الملكة نازلي بدون مقابل - لا يمكن الأخذ به لالشيء إلا لأن مثل هذا العقد إنما أقر الطرفان فيه بأنه حرر تصحيحا لموقف شابه خطأ في التحديد فأرادا بتحريره أن يجعل لكل من قباعتي الأرض الميعتين واجهة تطل على الشارع بنسبة مساحتها وهو ما كان يجب أن يكون - وقد ذكر المدعيان في سبيل تأييدهما للسبب الذي أدى إلى تحرير هذا العقد موضوع النزاع الآن أن القمص المدعى عليه هو الذي تولى في الواقع مباشرة إتمام الصفقتين اللتين انتهت أحدهما لحسابه والأخرى لحساب الوقف بمقتضى العقدين المشار إليهما آنفا وأنهما إذ وقعا عليهما فقد وقعا بدون مراجعة شيء

٢٩٧

محكمة مصر السككية الأهلية

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤

- ١ - دعوى تغيير الاسم . دفع لعدم الاختصاص . تغيير الاسم . ليس بأمر إدارى . اختصاص المحاكم الأهلية .
- ٢ - دعوى تصحيح الاسم . بقصد وجود خطأ . دعوى تغيير الاسم . لا خطأ .
- ٣ - قانون . عدم وجود قانون لتغيير الأسماء . وجوب الفصل طبقاً لمبادئ العدل .
- ٤ - دعوى تغيير الاسم . قبولها . وجود مصلحة .
- ٥ - تغيير الاسم . شروطه . المحافظة على حقوق الغير . نشر الحكم بالتغيير . النشر بالصحف . التأشير بدفتر المواليد .
- ٦ - دعوى التغيير . اعتبارها جائزة .
- ٧ - مشورات وزارية . قيمتها . ليست تشريعاً .
- ٨ - اختصاص عام . المحاكم الأهلية . تختص بكل دعوى لم تعط لغيرها .

المبادئ القانونية

- ١ - ان الدفع بعدم الاختصاص فى دعوى تغيير الاسم لا يقوم على أساس قانونى صحيح لان المحكمة لا توقف بحكمها تنفيذ أمر إدارى ولا تضع للجهة الادارية خطة لسيرها فى ما هو من اختصاصها لانه لم يصدر فى مصر قانون خاص بتغيير الأسماء فلا اختصاص اذاً مع انعدام القانون الذى نص على هذا الاختصاص - والمادة ٢١ من لائحة المواليد والوفيات التى تنص على ان التصحيح فى الاسم يصدر بحكم قضائى يدل على روح التشريع وان الشارع المصرى لم يرتجاوز الحدود والسلطة

يتعلق بتفاصيلهما من حيث الحدود وثقته به باعتبار انه القمص الذى عين من قبل غبطة البطريرك لكنيستهما بناء على تزكيتهما له وأنها فى الواقع رب نعمته وانهما ما كانا والحالة هذه يدور بخلد هما أن يخص نفسه بالجزء الأول من الواجبة وهو لم يتناول عقده أكثر من ٤٨١/٢٥ متراً مربعاً لم يتجاوز ثمنها ٨٥٠ مليماً و ٢٨٨ جنيهاً بذلك أرض الوقف التى اشتراها الناظران لتكون ساحة فسيحة لحرم الكنيسة لا تحجبها مبان ولا تقل مساحتها عن ٣١١٣ متراً مربعاً كلفهما شرائها ثمناً قدره ٨٠٠ مليم و ١٨٦٧ جنيهاً - وبعبارة أخرى فإن ما اشتراه المدعى عليه من الأرض وما دفعه فعلاً من الثمن يقلان عن ما اشترته جهة الوقف وما دفعه فعلاً من الثمن مع اتحاد سعر الوحدة المترية فى الصفقتين - فما كان معقولاً والحالة هذه أن يكون ما حوذاً وقت التعاقد أن تحرم الكنيسة مما قصد أن يكون حرمها بنسبة مساحة أرضها التى اشترت لحسابها - فأراد الفريقان أن يتداركا هذا الخطأ بتصحيح الموقف على يد غبطة البطريرك وانتهى الأمر بتعديل الحد - فالعقد موضوع النزاع لم يخرج اذن فى الواقع عن كونه عقد تصحيح لعقد سابق أريد به إعادة الحالة الى كيانها الصحيح المتفق عليه فليس ثمة ما يمنع المدعين قانوناً من أن من يلجأ الى القضاء بطلبان الحكم بصحة هذا العقد وتنفيذ ما اتفق الطرفان عليه فيه - ومن ثم يتعين الحكم لهما بطلانهما مع رفض دعوى المدعى عليه الفرعية التى يتبين مما سبق ايراده تفصيلاً عدم استنادها الى أى أساس جدى

(قضية سعادة واعف بطرس غال باشا وآخر بصفتهما حضر عنها الاستاذ راغب اسكندر ضد القمص بطرس عوض الرقم ٧١٤ سنة ١٩٣٤ ك - رئاسة وعضوية حضرات القضاة أحمد زكى البهنهى وعزيز غالى ومحمد حرم)

القضائية اذا حكمت باجراء تعديل في دفاتر رسمية تختص بتحريرها جهة ادارية ك مصلحة الصحة ٢- ان التصحيح في الاسم المنصوص عليه في المادة ٢١ من لائحة المواليدين يقتضى وجود خطأ في دفتر المواليدين يراد اصلاحه. أما تغيير الاسم فلا يفترض فيه وجود أى خطأ في البيانات الواردة في دفتر المواليدين بل انه مع التسليم بصحتها يريد طالب التغيير اتخاذ اسم جديد أو اضافة اسم الى اسمه الاصلى

٣- قد وضع الشارع الفرنسى قانوناً خاصاً لتغيير الاسماء لا يوجد نظيره في القوانين المصرية ولكن على القاضى واجب أن يحكم بمقتضى قواعد العدل في حالة عدم النص القانونى طبقاً للمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية - ولا يجوز رفض الدعوى لمجرد انه لا يوجد قانون لتغيير الاسماء بل يجب تمحيص الدعوى والفصل فيها على ضوء العدالة الطبيعية والانصاف

٤- يجب قبول دعوى تغيير الاسم مادام ان هناك مصلحة للدعى في تغيير اسمه لصون حقوقه المادية او لغرض أدبى أو نفسى والشارع المصرى لم يحصر أسماء الدعاوى ولا انواعها بخلاف ما كان متبعاً في القانون الرومانى ولم يبين ما يقبل منها وما لا يقبل بل ترك الامر لفطنة القاضى لتقديره على شرط توفر ركن المصلحة في الدعوى

٥- أن قواعد العدل تقضى بأن تصان حقوق الغير أيضاً كما تصان حقوق الكافة - فيجب على المحكمة أن تتحقق من ان تغيير الاسم

لا يراد به اتحال اسم شخص آخر للاضرار به وكذلك يجب أن تأمر بالتأشير على هامش دفتر المواليدين منعاً لكل لبس أو ضرر يلحق بالغير - وكذلك يجب نشر الحكم في الجرائد حتى يعترض كل من يابحقه ضرر من جراء هذا التغيير ولا يعترض على هذه الأحكام أنها غير واردة في القانون لأنها أحكام توحى بها العدالة وهو حق مستمد للقاضى من الشارع الذى يخوله استقرار أحكام العدل والانصاف عملاً بالمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم .

٦- إن القول بأن التغيير لا يعد تصحيحاً وان ما لا يعتبر تصحيحاً لا يجوز حصوله قول فيه تعسف في القياس المنطوق لأن النص الوارد في المادة ٢١ من لائحة المواليدين لا تحتل مثل هذا التفسير لأن هذا قياس عكسى ولا يجوز تطبيق هذا القياس العكسى إلا إذا ورد النص القانونى بصيغة تفيد الحصر أو القصر أو الاستثناء والنص على إجراء التصحيح لم يرد على هذا السبيل والنص القانونى المانع لا يجب استنتاجه بل لابد من النص الصريح عليه لأن الأصل الاطلاق والاباحة والمنع والتحریم استثناء ولا استثناء بلا نص

٧- ان المنشورات الوزارية أو الصادرة من رؤساء المصالح إنما هي عبارة عن تعليمات يصدرها الوزير أو رئيس المصلحة بوضع خطة يسير عليها الموظفون التابعون

لرئاسته وليس لهذه المنشورات أية صبة تشريعية لأن الوزير لا يملك سلطة التشريع فضلا عن أن هذه المنشورات لا يعلم بها إلا أولئك الموظفون ولا تنشر في الجريدة الرسمية فهي ليست قانونا ولا تسرى على الكافة ولا تلزم القاضي ولا تأخذ بها المحاكم إلا بقدر ما يرد فيها من التفسير الصحيح للقوانين ولا يجوز توسيع اختصاص أية جهة قضائية إلا بقانون يصدر من الجهة التشريعية

٨- أن المحاكم الأهلية هي صاحبة الولاية القضائية العامة في الديار المصرية وكل الجهات القضائية الأخرى قد نص الشارع على اختصاصها بطريقة الحصر والقصر فهي جهات تخصيص في القضاء . والمحاكم الأهلية جهة تعميم - والتعميم هو القاعدة والتخصيص جهة استثناء - ولا يجب التوسع في الاستثناء ويتفرع من هذا أن كل دعوى لم يرد فيها النص عليها في القوانين المتعلقة بالجهات القضائية الأخرى في مصر تكون بداهة وبلا جدل من اختصاص المحاكم الأهلية صاحبة الولاية العامة في البلاد لأن الشارع بعدم النص عليها في الاختصاص الخاص قصد ضمنا أن تكون من الاختصاص العام ومن هذه دعوى تغيير الاسم

المحكمة

« حيث أن المدعى طلب الحكم بتغيير اسمه المقيد بدقتر مواليد بندر طنطا بتاريخ ٢٧ يناير

سنة ١٨٨٣ تحت نمرة ١٠٤ من اسم محمد بن أحمد الحامصي الى محمد الشوره ابن أحمد الحامصي » وحيث أن الحاضر عن مصلحة الصحة دفع بعدم اختصاص المحكمة وارتكن على المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وقال في مذكرته ص ٨ أن هذا الطلب خارج عن اختصاص المحاكم الأهلية لأن المادة (١٥) المشار إليها تنص على أن المحاكم غير مختصة بإيقاف تنفيذ أمر إداري معين وكما أنه لا يجوز للمحاكم أن تتعرض لأمر إداري بإيقاف أو تأويل كذلك ليس من وظائفها أن تأمر بتنفيذ ما هو من وظائف الجهة الإدارية واستند إلى ما ورد في كتاب المرافعات لأبي هيف بك ص ١٣٤ أنه ليس للمحاكم سلطة على الإدارة في الأمر بتنفيذ ما هو من خصائص الإدارة من الأعمال أو بوضع خطة لسير الجهات الإدارية » وحيث أن حرفة النص الوارد في المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية كما يأتي : « وليس للمحاكم أن تؤول معنى أمر يتعلق بالإدارة ولا أن توقف تنفيذه » وهذه الدعوى لا تندرج تحت هذا النص - لأنه ليس هناك أمر إداري صادر من أية جهة إدارية يطلب المدعى تأويله أو إيقاف تنفيذه بل قد قصر طلبه على الحكم له بتغيير اسمه ولم تصدر مصلحة الصحة قراراً أو أمراً إدارياً في هذا الصدد حتى يمكن أن يقال أن المدعى يطلب تأويله أو إيقاف تنفيذه

» وحيث أنه لا محل للقول أيضاً بأن المدعى يريد بدعواه هذه أن يكون للمحاكم سلطة على الإدارة في تنفيذ ما هو من خصائص الإدارة من الأعمال أو بوضع خطة لسير الجهات الإدارية لأن الحاضر عن مصلحة الصحة العمومية يدفع الدعوى بأن الشارع المصري لم يسن بعد قانوناً يتعلق بتغيير الاسم وما دام أنه لا قانون فلا اختصاص للإدارة في هذا (٢-٥)

الشأن إذ لا يمكن تصور اختصاص بدون قانون ينص عليه ويحدده ويترتب على ذلك أن لا تدخل في اختصاص الادارة بعد أن تبين انعدام ذلك الاختصاص ثم انه لا يراد بهذه الدعوى وضع خطة لسير الجهات الادارية فذهب الى ذلك مندوب المدعى عليها لان المدعى انما يريد بها صون حقوقه حتى يكون اسمه الذي عرف به والذي يتعامل به مع الناس مطابقا لما يسجل في الدفاتر الرسمية وليس هناك تدخل في شئون الادارة او رسم خطة لسيرها اذا فصل في هذا الطلب ويؤيد هذا ان الشارع المصري نص في المادة ٢١ من لائحة المواليذ والوفيات رقم ٢٣ سنة ١٩١٢ على ان يصدر حكم قضائي بأجراء أى تصحيح في دفتر المواليذ ومع التسليم بأن التصحيح هو غير التغير انما يدل هذا على روح التشريع وان الشارع المصري لم يتجاوزا لحدود السلطة القضائية اذا حكمت بأجراء تعديل في دفاتر رسمية تختص بتحريرها جهة ادارية كمصلحة الصحة

« وحيث انه مما تقدم لا يكون الدفع بعدم الاختصاص ارتكنا على المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية قائما على أساس قانوني صحيح ويتعين رفضه » وحيث انه بالنسبة الى الموضوع فقد طلبت مصلحة الصحة احتياطيا رفض الدعوى وارتكنت على ان القانون نمرة ٢٣ سنة ١٩١٢ في المادة ٢١ انما نص على جواز التصحيح بمقتضى حكم قضائي وتغير الاسم لا يعد تصحيحا واستخلصت من هذا النص ان ما لا يعتبر تصحيحا لا يجوز حصوله (مذكرة المدعى عليها ص ٤)

« وحيث ان المدعى عليها على صواب في القول بان التغير في الاسم هو غير التصحيح لأن التصحيح يقتضى وجود خطأ في دفتر المواليذ يراد إصلاحه أما في حالة تغير الاسم فلا يفترض ذلك الخطأ بل أنه مع التسليم بصحة البيانات الواردة في دفتر المواليذ يريد طالب التغير اتخاذ اسم جديد

أو اضافة اسم الى اسمه الاصلى (انظر دالوز براتيك تحت عنوان Nom, le Prénom بند ٧٩ وما بعده) انما يجب ان يلاحظ ان الشارع الفرنسي من قانونا خاصا بالاجراءات التي تتبع في حالة تغير الاسم وانه بعد اتمام تلك الاجراءات يصدر ذكرته من رئيس الحكومة الفرنسية باعتماد هذا التغير (بند ٩٠ — ٩٣ من المرجع المشار اليه) وقد بادر الشارع الفرنسي الى النص في القانون الصادر في ٦ فبراير سنة ٢ على عقاب من يتخذ اسما غير اسمه المدون في تذكرة الميلاد ثم رسم الاجراءات التي يجب السير عليها للحصول على ذكرته بتغير الاسم وحكمة التشريع الفرنسي ان المحاكم الفرنسية تعتبر ان اسم الشخص واسم عائلته ملك له لا يسوغ لانسان اتحاله لذلك أراد الشارع الفرنسي حماية هذه الملكية (انظر دالوز براتيك بند أول من المرجع المشار اليه) ولكن في الديار المصرية لا توجد ملكية للاسماء لاعرفا ولا قضاء وحرية اتخاذ الاسماء مطلقة لذلك لا يجب السير وراء الفقه والقضاء الفرنسي في هذا الموضوع لاختلاف التشريع والتقاليد

« وحيث ان الشارع المصري أفسح المجال للقاضي في حالة عدم وجود نص قانوني إذ ورد النص في المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم كما يأتي: - « ان لم يوجد نص صريح بالقانون يحكم بمقتضى قواعد العدل »

« وحيث انه لذلك تخالف هذه المحكمة الرأي القائل بأن مثل هذه الدعاوى واجبة الرفض ولا تذهب المذهب الذي صارت فيه بعض المحاكم الأخرى في أحكامها التي تستند اليها مصلحة الصحة في مذكرتها وهي حكم محكمة مصر الصادر بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٥ في القضية رقم ١١٦١ سنة ١٩٢٥ والحكم الصادر من نفس المحكمة بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٢٤ في القضية رقم ٩٧٥ سنة

١٩٣٤ وحكم محكمة الموسيقى الصادر في القضية نمرة ١٥٤٤ سنة ١٩٢٥ بتاريخ أول أكتوبر ١٩٢٥ وكل هذه الاحكام قضت برفض دعوى تغيير الاسم لان التغيير يختلف عن تصحيح الاسم وانه لا يوجد في التشريع المصرى أحكام خاصة بتغيير الاسماء

« وحيث ان هذه المحكمة تقيم رأيها المخالف على النص الوارد في المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وهو نص صريح ملزم للقاضي بوجوب الحكم بقواعد العدالة اذا صمت الشارع او خلا القانون من النص فالحكم برفض الدعوى لمجرد ان القانون خال من النص يتنافى مع الواجب الملقى على عاتق القاضي بالحكم طبقا لقواعد العدالة وقد سارت المحاكم المصرية على هذا المبدأ اذ طبقت قواعد العدل والانصاف في احوال عديدة أغفل الشارع المصرى النص عليها مثل الملكية الصناعية والملكية الادبية والفنية (انظر أحكام محكمة الاستئناف المختلطة المنشورة في مجلة التشريع والقضاء سنة ٢ ص ٦٤ وسنة ١٨ سنة ٣٥ ص ٤٧٧)

« وحيث انه بناء على ما تقدم ترى هذه المحكمة انه في حالة صمت الشارع عن دعاوى تغيير الاسم يتعين ان ينظر اليها بمقتضى قواعد العدالة فاذا كان هذا الطلب يراد به صون حقوق المدعى والاحتياط لمصلحته المادية او لمصالح أدبية او انه يرغب تغيير اسمه المشترك مع شخص آخر حتى لا تختلط المصالح بينهما او ان هناك غرضا أدبيا او نفسيا يرى اليه المدعى من الاضافة على اسمه او تغييره كمن يعتقد دينا جديدا ويرغب في التخلص من اسمه الذى يشير إلى معتقده القديم كل هذه الاعتبارات وغيرها تدعو عدالة إلى قبول مثل هذه الدعوى (انظر دالوز برايك تحت عنوان اسم بند ٨١) « وحيث ان الشارع المصرى لم يحصر اسماء الدعاوى ولا انواعها بخلاف ما كان متبعاً في

القانون الرومانى وكذلك لم يبين منها ما يقبل وما لا يقبل بل ترك الباب على مصراعيه لفطنة القاضى وتقديره على شرط توفر ركن المصلحة في الدعوى او بناء عليه فلا مانع يمنع من قبول دعوى تغيير الاسم بعد ان تحقق المحكمة توفر المصلحة في الدعوى « وحيث ان قواعد العدالة والانصاف تقضى ايضا بانه لا يجب ان يلحق ضرر ما بحقوق شخص فى سبيل صون حقوق شخص آخر لان من مقتضيات العدالة ان تصون حقوق الجميع على السواء لذلك تقضى قواعد العدل ان تتحقق هذه المحكمة من ان تغيير الاسم هذا لا يراد به الاضرار بحقوق الغير كاتتعال اسم شخص آخر لا غتصاب حق من حقوقه ومتى ثبت ذلك للمحكمة فعليها ان تحكم بتغيير الاسم وان تأمر بالتأشير فى هامش دفتر المواليد بالاسم الجديد وهذا ما يقضى به العدل ايضا لانه لا فائدة من الحكم بتغيير الاسم إذا لم يدون هذا التغيير فى دفتر رسمى يجوز الرجوع اليه والتأشير على الهامش لازم عدالة حتى يتضح الاسم القديم وازاءه الاسم الجديد منعاً لكل لبس او شك فى شخصية صاحب الاسم

« وحيث انه بما يستلزمه الانصاف والعدل صون حقوق الكافة لذلك يتعين على المحكمة ان تأمر فى حكمها الذى يقضى بتغيير الاسم بان ينشر هذا الحكم فى جريدتين يوميتين ليعلم كل شخص بهذا الاسم الجديد حتى لا يلحق ضرر ما بمن يتعامل مع المدعى بالاسم الجديد او القديم وحتى يتظلم كل شخص من هذا التغيير إذا رأى انه يؤدى إلى المساس بحقوقه ولا يسمع الاعتراض على هذه الاحكام التى تقررها المحكمة الآن بانها غير واردة فى القانون ذلك لانها أحكام توحى بها العدالة الطبيعية او هذا حق يستمده القاضى من الشارع ويخوله استقراء أحكام العدل والانصاف وتطبيقها عملاً بالمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

« وحيث ان قول مصلحة الصحة ان المادة ٢١ من لائحة المواليد انما تنص على اجراء التصحيح في الاسم فقط وان التغير لا يعد تصحيحا وانه مالا يعتبر تصحيحا لا يجوز حصوله، قول فيه تعسف في القياس المنطقي لان النص الوارد في المادة ٢١ المشار اليها لا يمتثل مثل هذا التفسير ولا يجب الابتعاد عن قواعد المنطق ولا المبادئ التي سار عليها فقهاء القانون الفرنسي في التفسير او التطبيق القانوني

« وحيث انه من هذه القواعد ان القياس العكسي في التفسير *a contrario sensu* لا يصح الا في حالة ما اذا ورد النص القانوني بعبارة تفيد الاستثناء او جاء على سبيل الحصر لان مثل هذا النص يشمل نصا ضمنا يتناول حكما عكسيا للصورة المضادة فاذا جاء النص مثلا في المادة ٢١ هكذا «لا يجوز اجراء أى تعديل في دفاتر المواليد الا في حالة تصحيح الاسم فقط» لكان اعتراض المدعى عليها في محله لان مثل هذا النص المعطى على سبيل المثال أرسل على سبيل الحصر ولا يحتمل غير التصحيح ويشمل نصا ضمنا ان كل تعديل غير التصحيح لا يجوز حصوله وقد شرح اوبري ورو هذه النظرية في كتابهما القانون المدني طبعة خامسة جزء اول صحيفة ١٩٦ كما يأتي :-

(Toutefois lorsque la loi statue d'une manière évidemment restrictive par exemple par forme de proposition negative, sur une hypophèse donnée, elle dispose, par cela même en sens inverse pour l'hypophèse contraire, et l'argument, à contrario sensu peut devenir admissible,

ومعناه إذا نص القانون بطريق الحصر على

امر فان هذا النص يشمل ضمنا حكما مضادا للحالة العكسية وبذلك يكون القياس العكسي في التفسير جائزا

« وحيث انه بما تقدم لا محل للتمسك بهذا الدفاع لان النص على اجراء التصحيح في الاسم لم يرد على سبيل الحصر ولا الاستثناء حتى يمكن القول بانه يشمل ضمنا تحريم التغير فضلا عن ان التغير ليس أمرا عكسيا للتصحيح

« وحيث انه فوق ذلك فان النص القانوني المانع لا يجب استخلاصه أو استنتاجه بل لابد من النص الصريح عليه لان الأصل الاطلاق والاباحة والمنع أو التحريم استثناء . ولا استثناء بلا نص وجاء في دالوز براتيك تحت عنوان :

Lois et Decrets ما يأتي :

Les dispositions prohibitives ne peuvent être établies ni étendues par induction

« وحيث ان المدعى يستند إلى منشور وزارة المالية رقم ٤ سنة ١٩٢١ المبلغ للنيابات بالمنشور رقم ٨ سنة ١٩٢١ (المدرج في تعليمات النائب العمومي ص ٩٧) الذي ورد فيه انه إذا حدث اختلاف بعد القيد في دفتر المواليد وكان ناشئا عن استبدال الاسم واللقب أو عن اضافة اسم أو لقب جديد فيجب اثباته فيما يتعلق بالمسلمين بأشهاد شرعي امام القاضي وفيما يتعلق بغير المسلمين بوثيقة مماثلة امام السلطة الدينية المختصة

« وحيث ان المنشورات الوزارية او الصادرة من رؤساء المصالح انما هي عبارة عن تعليمات يصدرها الوزير او رئيس المصلحة لوضع خطة يسير عليها الموظفون التابعون لرئاسته . وليس لهذه المنشورات أية صبغة تشريعية لأن الوزير لا يملك سلطة التشريع فضلا عن ان هذه المنشورات لا يعلم بها الا أولئك الموظفون

ولا تنشر في الجريدة الرسمية قبل العمل بها فهي ليست قانوناً . ولا تسرى على الكافة . ولا تلزم القاضي ولا تأخذ بها المحاكم الا بقدر ما يرد فيها من التفسير الصحيح للقوانين (انظر كتاب برتلنس في القانون الادارى ص ١٠٩ وكتاب هريو في القانون الادارى ص ٤٦)

« وحيث انه مع التسليم بان المحاكم الشرعية مختصة بضبط الاشهادات بجميع انواعها طبقاً للمادة ٣٦٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها إلا ان هذا النص عام وينطبق على المسلم وغير المسلم ولا يملك الوزير حق تعديل القانون بمشور ثم ان هذا المنشور لا يستطيع ان يكسب الاشهاد الشرعى أية قوة قضائية أكثر من اعتباره حجة قاصرة على المشهد (انظر حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ١٢ فبراير سنة ١٩٢١ محاماة سنة ٢ ص ٣٧٧)

« وحيث انه أكثر من هذا فانه ليس من اختصاص أى مجلس من المجالس المالية للطوائف الغير الاسلامية ان تضبط اشهادات أو تحرر وثائق الا فيما يتعلق بالزواج والطلاق أو الوصية . ولكن الوثائق الأخرى لم يرد النص على ضبطها (راجع الأمر العالى الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ الخاص بالتصديق على لائحة المجلس الملى للاقباط الارثوذكسيين . والأمر العالى الصادر في اول مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الانجيليين الوطنيين او القانون نمرة ٢٧ سنة ١٩٠٥ الخاص بالارمن الكاثوليك) وكلها خالية من أى نص يفيد اختصاصا بتحرير الوثائق اطلاقاً ولا يجوز توسيع اختصاص أى جهة قضائية الا بقانون يصدر من السلطة التشريعية (انظر دالوز براتيك تحت عنوان الدستور والسلطات العامة بند ١٨١ ودالوز ريزتوار تحت عنوان قوانين بند نمرة ٧٠ وكاره في مقدمة القانون المدنى فصل ١٢ نمرة ٢٩)

« وحيث انه بما تقدم لا تقيم المحكمة للمنشور المشار اليه أى وزن قانونى ويكون الاستناد اليه من المدعى فى غير محله .

« وحيث ان المحاكم الاهلية هي المحاكم صاحبة الولاية القضائية العامة في الديار المصرية وكل الجهات القضائية الأخرى انما قد نص عليها الشارع لتختص بما تحدد لها قصراً وحسراً فهي جهات تخصيص في القضاء والمحاكم الاهلية جهة تعميم والتعميم هو القاعدة والتخصيص استثناء ولا يجب التوسع في الاستثناء .

Expetio strictissimae interpretati-onis

« وحيث انه يتفرع عن هذا ان كل دعوى لم يرد النص عليها في القوانين المتعلقة باختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية أو غيرها من الجهات القضائية الأخرى تكون بداهة وبلا جدل من اختصاص المحاكم الاهلية صاحبة الولاية القضائية العامة في البلاد لأن الشارع بعدم النص عليها في الاختصاص الخاص قصدنا ان تكون من الاختصاص العام التابع للمحاكم الاهلية .

« وحيث انه بناء عليه تكون دعوى تغيير الاسم التي لم يرد ذكرها في اختصاص المحاكم الشرعية ولا في القوانين الصادرة بانشاء المجالس المالية من اختصاص المحاكم الاهلية والقول بان تغيير الاسم يتعلق بالنسب قول مردود لان دعوى تغيير الاسم بعيدة عن دعوى النسب كل البعد لا خلاف شروط كل منها ولا صلة بين الدعويين

« وحيث انه بعد ان تبين ان المحاكم الاهلية مختصة بنظر هذه الدعوى وبعد تطبيق قواعد العدل يتعين حالة الدعوى على التحقيق ليثبت المدعى بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة مصلحته في الدعوى وانه اشتهر فعلاً باسم الشورة علاوة على اسمه وانه لا يوجد من يحمل الاسم الجديد الذي يطلب اتخاذه

حتى يمكن ان ينشأ أى مساس بحقوقه وللمدعى عليها التنى بالطرق عينها

(قضية محمد احمد الحامصى الشهير بمحمد العموره ضد مصلحة الصحة العمومية رقم ١٦٧١ سنة ١٩٣٤ ك - رئاسة وعضوية حضرات القضاة زكى خير الابوتيجى ومحمد امين بسيونى ومحمد محمدكور)

٢٩٨

محكمة مصر الكاية الاهلية

٢٢ ابريل سنة ١٩٣٥

١ - وقف . تجهيل الغلة . معناه حكمه

٢ - وقف . ناظر الوقف . موته مجهلا . ضمان تركته

٣ - وقف . ناظر . صرفه . مال البدل بقرار من القاضى . موته مجهلا . ضمانة .

المبادئ القانونية

١ - إن المقصود شرعا بتجهيل غلة الوقف هو أن يموت الناظر دون بيان مقدارها ولا أوجه صرفها ولا توجد فى تركته فاذا أمكن تعيين مقدارها بسند محرر على الناظر أو بمراجعة دفاتر الوقف أو بأى طريق آخر من طرق الاثبات المقبولة قانونا فقد اتقى التجهيل وقد اختلف الفقهاء الشرعيون فى حكم التجهيل فبعضهم فرق بين غلة الوقف الخيرى والغلة المستحقة لأشخاص معينين فأقضى بعدم الضمان فى الحالة الأولى وبوجوبه فى الحالة الثانية وبعضهم أقضى بالضمان فى الحالة الثانية بشرط مطالبة المستحقين الناظر قبل وفاته بلا بيان .

٢ - إذا مات ناظر الوقف مجهلا مال بدلى استتله فلا خلاف بين الفقهاء الشرعيين فى

وجوب ضمان تركته .

٣ - إذا استدان ناظر الوقف مال البدل بقرار من القاضى لصرفه فى شئون معينة ثم أنفقه فى شئونه الخاصة حق عليه ضمانه فاذا مات مجهلا له كان ديناً فى تركته .

المحكمة

» من حيث ان محصل وقائع الدعوى ان لوقف المرحومة السيدة عزيزه هانم يكن المشمول بنظر المدعية مال بدلى قدره ١٣٣٤ جنيها و ٤٣٨ مليما كان مودعا بخزينة محكمة مصر الشرعية وان المرحوم احمد بك مدحت يكن ناظر الوقف السابق ومورث المدعى عليهما استدان من مال البدل المذكور لانشاء عزبة بالجبهة الشرقية لأرض الوقف ولبناء مخازن جديدة ولا صلاح الوابورين الموجودين بأرض الوقف وقد أصدرت المحكمة الشرعية قرارها فى هذا الطلب بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٣ (وهو المودعة صورته بمحافظة المدعية رقم ٤ دوسيه) بأذن مورث المدعى عليهما السالف ذكره باستدانة ألف جنيه من مال البدل المذكور على أن يخصص من هذا المبلغ ٦٠٠ جنيه على الأكثر لانشاء العزبة و ١٠٠ جنيه لبناء المخازن و ٣٠٠ جنيه لصلاح الوابورات وعلى أن يرد ذلك لخزينة المحكمة من ربيع الوقف وقد صرف هذا المبلغ بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٣ كما تدل على ذلك الشهادة الرسمية (وهى المستند نمرة ٢ المودع بمحافظة المدعية رقم ٤ دوسيه) ثم توفى بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ وعينت المدعية ناظرة على الوقف بقرار المحكمة الشرعية الصادر بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ (والمودعة صورته بنمرة ٤ بالمحافظة السالف ذكرها) وتدعى المدعية بأن مورث المدعى عليهما السالف ذكره لم يقم بأى عمل مما استدان من أجله هذا

المبلغ ولذلك تطلب الحكم بالزام المدعى عليهما بأن يدفعها لها بصفتها الموصحة بالعريضة مبلغ ألف جنيه من تركه مورثهما السالف ذكره « ومن حيث ان المدعى عليهما دفعتا دفعا فرعيا في مذكرة وكيلهما بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى ارتكبا على أن قرار الأذن بالاستدانة السالف ذكره صريح في أن رد الدين يكون من غلة الوقف لا من تركه الناظر فيجب على المدعية إذا لم ترد التقيد بنص هذا القرار أن تلجأ إلى المحكمة الشرعية لاستصدار قرار جديد بتفسيره بما يتفق مع وجهة نظرها ولا تملك المحكمة الأهلية بحال من الأحوال تعديل هذا القرار واستندتا في ذلك إلى نص. المادتين ٢٦ و ٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهما تتضمنان أن كل ما يتعلق بالاستدانة وغيرها من شئون الوقف يكون من خصائص المحكمة التي بدائرتها أعيان الوقف

« ومن حيث ان الدفع السالف ذكره مردود بأن موضوع الدعوى مطالبة بمبلغ استدانه مورث المدعى عليهما لصرفه في شئون الوقف المعينة في قرار الأذن بالاستدانة فلا مساس لها بأصل الوقف وتخرج بذلك من خصائص المحكمة الشرعية وليس المطلوب من المحكمة تعديل قرار المحكمة الشرعية السالف ذكره أو تفسيره لأنه صريح في لفظه ومدلوله وإنما المطلوب منها الإزام ورثة الناظر السابق برد ما استدانه مورثهم من تركته اذا ثبت لها انه لم يتم بتنفيذ الأعمال التي استدان من أجلها مال البدل فيكون الدفع السالف ذكره في غير محله ويجب رفضه والحكم باختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى

« ومن حيث ان المدعى عليهما دفعتا الدعوى أيضا بعدم قبولها لأن مورثهما مات مجهلا مال الوقف

وقد ساعدت المدعية على هذا التجويل باستيلائها على دفاتر الوقف واركتكتا في هذا الدفع على القاعدة الشرعية التي تتضمن انه اذا مات الناظر مجهلا غلة الوقف فلا تضمنها تركته (راجع كتاب مباحث الوقف للاستاذ محمد زيد بك ص ٧٦) كما استندتا إلى ما ورد في الصحيفة ٧٧ من الكتاب المذكور بأنه (اذا استدان الناظر على الوقف بلا شرط من الواقف ولا اذن من القاضي مع تمكنه من الاستدانة ضمن الدين من ماله فلا يملك وفاءه من غلة الوقف إذ هو غير مسلط شرعا على هذه الاستدانة فلو كانت الاستدانة بشرط الواقف أو بأذن من القاضي أو بغير اذنه ولكنها في وقت لا يتمكن فيه من استدانه لم يضمن الدين من ماله بل يرجع به في غلة الوقف) وبما ان مورثهما استدان بأذن المحكمة الشرعية فلا تضمن تركته وفاء الدين بل يقتضى من غلة الوقف ولا يغير من هذا الحكم ان المال المستدان أصله مال بدل إذ يشترط في حكم مال البدل ان يكون الغرض من أخذه شراء عقار بدل العقار المبدل منه وهي ليست حالتنا

« ومن حيث ان المقصود شرعا بتجويل غلة الوقف هو ان يموت الناظر دون بيان مقدارها ولا أوجه صرفها ولا توجد في تركته فاذا أمكن تعيين مقدارها بسند محرر على الناظر او بمراجعة دفاتر الوقف او بأى طريق آخر من طرق الإثبات المقبولة قانونا اتنى التجويل وقدبنى الفقهاء الشرعيون عدم ضمان تركه الناظر اذا مات مجهلا غلة الوقف على احتمال انه لم يقبضها أو أنها ضاعت بأفة سماوية او انه دفعها لمستحقين ولم يأخذ بها صكا على أنهم اختلفوا في حكم التجويل فبعضهم فرق بين غلة الوقف الخيرية والغلة المستحقة لأشخاص معينين فأقضى بعدم الضمان في الحالة الأولى وبوجوبه في الحالة الثانية وبعضهم أقضى بالضمان في الحالة الثانية بشرط مطالبة

المستحقين الناظر قبل وفاته بلا يان (يراجع في ذلك بحث الأستاذ أحمد بك إبراهيم المنشور في مجلة القانون والاقتصاد السنة الثالثة العدد السابع ص ٩٦١ والمادة ٢٣٢ من قانون العدل والانصاف لقدرى باشا)

« ومن حيث ان محل الاختلافات السالف ذكرها اذامات الناظر مجهلا غلة الوقف اما اذامات مجهلا مال بدل استلبه لينشئ به عزبة ويبنى به مخازن او لينفقه في وجوه أخرى معينة فلا خلاف في ضمان تركته اذا لم يوجد المال فيها ولم يثبت قيامه بانفاقه في الوجوه المعينة في قرار الاذن بالاستدانة يؤيد ذلك ماورد في البحث السالف ذكره ص ٩٨٢ بأنه (اذامات مجهلا لمال البدل الذي تحت يده فانه يضمن وكذلك الحكم فيما اذا كان الموقوف نقودا ثم مات الناظر بمجهلا لها وهي تحت يده) وماورد في المادة ١٤٣ من كتاب العدل والانصاف لقدرى باشا بأن (النقود المتحصلة من بيع الوقف الجائز بيعه حكما للاستبدال به تكون وقفا بمنزلة العين الأصلية فلا يملكها الواقف ولا تصرف على المستحقين بل يشتري بها بدل واذا كان للجهة الموقوف عليها العين المبيعة حكما وقف آخر محتاج لعمارة ضرورية جاز صرف تلك النقود في عمارتها بأذن القاضي ان اتحد الواقف وتستوفي بعد ذلك من غلتها الشراء البديل اللازم) وماورد في المادة ١٤١ من الكتاب السالف ذكره من أنه (اذا باع القيم الوقف للاستبدال به ثم مات مجهلا بدون ان يبين حال الثمن كان ديناً في تركته وكذا لو استهلكه) (راجع أيضا الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٢ في الكتاب السالف ذكره)

« ومن حيث ان المبلغ الذي قبضه مورث المدعى عليهما من خزانة المحكمة الشرعية بتاريخ ٢٧ يولية سنة ١٩٣٣ وقدره الف جنيه أصله من مال البدل

الذي كان مودعا بمخزينة المحكمة المذكورة وقد عين قرار الاذن بالاستدانة أوجه صرفه فلا يغير من صفة هذا المال انتقاله ليد الناظر بطريق الاستدانة بل يبقى في يده حائزاً لصفة مال البدل ومرصداً للأوجه المعينة في قرار الاذن حتى يقوم فعلاً بتحقيق شروط الاستدانة فاذا انفقه في شئونه الخاصة ضمنه من ماله لان تصرفه في شئون الوقف منوط بمصلحة الوقف وما يعود بالنفع على مستحقيه فلا ينبغي له ان يقصر في العمل المكلف به (راجع المادة ١٨٠ من قانون العدل والانصاف لقدرى باشا) واذا مات مجهلاً لأوجه صرفه حق ضمانه في تركته حسب الرأي المجمع عليه شرعاً ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم قبول الدعوى

« ومن حيث ان طرفي الخصومة طلبا من باب الاحتياط تعيين خير لمعاينة الاطيان الموقوفة وتحقيق ما اذا كان المرحوم احمد مدحت يكن مورث المدعى عليهما قام بانشاء العزبة وبناء المخازن وإصلاح الواورات تنفيذا لقرار الاذن بالاستدانة أم لا وقيمة ما يكون قد قام به من الأعمال تحقيقاً لشروط الاستدانة وترى المحكمة استظهاراً للحقيقة لإجابة هذا الطلب وعلى الخير تحقيق ملاحظات الطرفين وسماع شهودهما بدون يمين .

« ومن حيث ان الاجراء السالف ذكره ضروري للفصل في الدعوى لأنه إذا ثبت ان مورث المدعى عليهما نفذ شروط الاستدانة فلا محل لضمان تركته ولذلك يجب الزام المدعية بصفتها بدفع أمانة الخير لانها هي المكلفة بأثبات دعواها

(قضية صاحبة العصمة نظيمه هانم عباس يكن بصفتها وحضر عنها الاستاذ محمد ابو العنين ابراهيم ضد الست مديحة هانم يكن عن نفسها وبصفتها رقم ٣٤٦ سنة ١٩٣٥ ك - رئاسة وعضوية حضرت للقضاة احمد حلمي ولطف الله سلامه وعلى عرفه)

٢٩٩

محكمة مصر الكلية الأهلية

١١ مايو سنة ١٩٣٥

- ١ - أمر إدارى . إثبات حالة . جواز قبول الدعوى لعدم مسلمها بحصانة الأمر الإدارى .
- ٢ - أمر إدارى . وجوب متابته للقانون .
- ٣ - اختصاص . أمر إدارى . صادر من موظف غير مختص . لا يعتبر أمراً صحيحاً .
- ٤ - أمر إدارى . صدر من موظف غير مختص . لا يعتبر عملاً إدارياً . جواز الحكم بإبطاله . أمر إدارى . صدوره فى حدود القانون . مخالفته لشرط من شروطه . أمراً إدارياً . جواز الحكم بتضمينات فقط .
- ٥ - لائحة المحلات المقلقة للراحة . مخالفة . وجوب تحرير محضر مخالفة . إصدار أمر بالإيقاف . بطلانه .
- ٦ - رجال البوليس والادارة . حالة الضرورة العاجلة . الاجراءات التى تتخذ . حدودها .

المبادئ القانونية

- ١ - إن دعوى إثبات الحالة لا تخرج عن كونها مجرد وصف حالة قائمة لتكون فيما بعد دليلاً يصح وزنه وتقدير آثاره القانونية فى دعوى الموضوع فلا يمكن القول بأن فى قبولها مساساً بالأمر الإدارى من حيث حصانته المنوه عنها بالمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . ولا يهم أن يكون نتيجة قبول هذه الدعوى فض اختتام وضعيتها الادارة على محل بمقتضى قرار أصدرته على أن تعاد كما كانت بعد إثبات الحالة طالما أن جوهر هذا الأمر هو تعطيل تشغيل هذا

المحل لاوضع الاختتام فى ذاته

- ٢ - الأمر الإدارى لا يخرج عن كونه فصيلة من التصرفات القانونية العامة التى تستمد أثرها من القانون فيجب لى ينتج هذا الأثر أن يكون مطابقاً للقانون الذى يستمد منه قوته الإلزامية ومن ثم فإن كان شرائط الصحة اللازمة فى الأمر الإدارى وفى سواه من التصرفات القانونية العامة اصبورتته تصرفاً قانونياً صحيحاً ينتج الآثار التى رتبها عليه القانون هى الأركان وشرائط الصحة اللازمة فى كل تصرف قانونى آخر .
- ٣ - ركن الاختصاص ركن جوهرى فى صحة الأوامر الادارية وسائر التصرفات القانونية وبناء على ذلك يكون العمل الإدارى الصادر من موظف غير مختص عملاً باطلاً لا أثر له من الوجهة القانونية لأن ركن الاختصاص من الأركان البارزة التى لا تشمل التخرج والتأويل ولا يلابسها غموض أو لبهام

- ٤ - الأمر المشوب بعدم الاختصاص يعتبر أمراً شابه العيب فى جميع نواحيه فلا تحميه أى حصانة حيث قد خرج عن حظيرة الأعمال الادارية ودخل فى طائفة الأعمال غير القانونية وللمحاكم أن تبطله بخلاف ما إذا صدر العمل فى حدود القانون ولكنه خالف شرطاً من شروطه وناحية من نواحيه فإنه يدخل فى حصانة المادة ١٥ ولا يعطى الحق إلا فى طلب التضمينات

- ٥ - إذا نقل محل من المحلات المقلقة للراحة

والمضرة بالصحة والخطرة من مكانه إلى مكان آخر أو أحدث فيه تغيير من شأنه تعديل كيفية التشغيل تعديلا كلياً يتعلق بالراحة وبالصحة وبالأمن العام مما هو مذکور في المادة ٤ فقرة أخيرة من الأمر العالي الصادر سنة ١٩٠٤ فكل مال الإدارة في هذه الحالة لا يعدو تحرير محضر مخالفة ضد المخالف الذي يستمر على تشغيل المحل وإحالة إلى المحكمة المختصة للفصل فيه وذلك طبقاً للمادة ٦ من الأمر العالي رقم ١٣ سنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والمادة ٨ من لائحة ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ المرفقة به فاذا أصدر المدير أمراً بإيقاف تشغيل محالج بناء على حصول تعديل في كيفية التشغيل تعديلاً كلياً مما هو مبين في المادة الرابعة سالفة الذكر يعتبر هذا الأمر صادراً من موظف لا يملك إصداره ويكون هذا الأمر باطلاً وللمحاکم أن تلغيه

٦ - من واجب رجال الإدارة والبوليس السهر على استتباب الأمن وصون الأرواح والأموال وعلى ذلك إذا طرأت أحوال تتطلب إجراء سريعاً لوجود خطر محقق بالأمن العام ومهدد له بحيث يجب العمل بغاية السرعة بما قد يفوت الغرض منه لو اتخذ رجال الإدارة الطريق القانوني في مثل هذه الحالة لا حرج على رجال البوليس أن يتلافوا ذلك الخطر باتخاذ الاجراءات العاجلة . إلا أنه مع هذا فان هذا الحق أو هذا الواجب مقيد بضرورة وجود حاجة

ماسة وخطر مهدد لسلامة الجمهور بحيث لا مناص للملافاة الخطر على الفرد . ولا يمكن لرجال الإدارة أن يتذرعوا بهذا السبب ليفتاتوا على السلطات الأخرى ويصدروا أوامر خارجة عن اختصاصهم .

المحكمة

« حيث ان الدعوى تتحصل في أن محمد محمد بك الشناوى بصفته مديراً لشركة خلفاء الشناوى باشا و ابراهيم افندى الشناوى رفعاً هذه الدعوى ضد حضرة صاحب الدولة اسماعيل باشا صدق بصفته وزيراً للداخلية وسعادة هارون سليم باشا بصفته مديراً للدقيلية و ذكر أى المدعيان في عريضة الدعوى أن للدعى الأول معمل حليج بيندر المنصورة مرخص بإدارته من سنة ١٩٢٦ أجره إلى المدعى الثانى في أول سبتمبر سنة ١٩٣١ واستمر العمل في هذا المحالج حتى يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٢ حيث أصدر المدعى عليه الثانى أمراً إدارياً بصفته مديراً للدقيلية بإيقاف تشغيل المحالج المذكور حتى يحصل محمد بك الشناوى على رخصة جديدة وذلك بحجة أنه قد عمل تعديلات جديدة وتغييرات فيه حتى أصبح بمقتضاها غير مطابق للرسومات المعتمدة وأن هذه التعديلات من شأنها تغيير كيفية التشغيل تغييراً جوهرياً من جهة الأمن العام والصحة العامة وقد تنفذ هذا الأمر يوم صدوره بواسطة مأمور بندر المنصورة ولم يقتصر العمل على إغلاق ابواب المعمل وحده بل تعداه إلى ابواب المكاتب والسكن الخصوصى وجميع الملحقات الأخرى . . . و ذكر المدعيان في دفاعهما أن هذا التصرف لا يمت إلى القانون أو المصلحة العامة وأنه حصل من المدعى عليه الثانى تحت تأثير الرغبة الملحة في الانتقام من خصوم الوزارة وقسدت حتى أنه ارضاء لهذه الرغبة واشباعاً لهذه الشهوة لم يقتصر على الاعتداء على

حرية الافراد واموالهم بل امتدسلطانه الى اغتصاب سلطة القضاء . وأنه قد ترتب على هذا الأمر ضرر يستحقان من أجله تعويضاً وذلك بسبب حجز جميع الأوراق والدفاتر الخاصة بأعمال المحلج وغيره من الأعمال التجارية الأخرى وكذا الكمبيالات وقد استحققت جميعها يضاف الى هذا كله ما حجز داخل المحلج من اقطان وبذور تركت داخله من غير ما داع دون اتخاذ الاحتياطات الضرورية لصيانتها بما يسبب تلفها - لهذا طلب المدعيان من حضرة قاضى الأمور المستعجلة تعيين خبير تكون مأموريته ما يأتى :- ١ - الانتقال الى مكان المحلج واثبات ان ابواب المحلج ذاتها وابواب المكاتب والسكن الخاص الملحقه به كلها مقفلة ومختومة بحيث يستحيل الدخول منها سواء الى المحلج أو الى المكاتب وباقي الملحقات - ٢ - بيان وجرد ما يوجد بداخل المكاتب من الأوراق والمستندات والدفاتر والكمبيالات - ٣ - اثبات حالة الاقطان والبذور المحجوزة الآن بداخل المحلج وتبيان مقاديرها وما أصابها من التلف - ثانياً - أصليا الحكم بفك الاختام الموضوعة على ابواب المكتب والسكن الخصوصى والمحلات الأخرى دون الابواب الباقية الخاصة بمحل وجود الآلات واحتياطيا بتسليم الأوراق والكمبيالات المحجوزة داخل المكاتب الى الطالبين - ثالثاً - الحكم بتسليم الاقطان والبذور المحجوزة داخل المحلج بعد اثبات حالتها وكذلك ما عساه يوجد من البضائع الأخرى مع ابقاء الفصل فى المصاريف بحكم مشمول بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة وبنسخته الأصلية

« وحيث ان المدعى عليهما (المستأنفين) دفعا الدعوى بما يأتى - ١ - عدم اختصاص المحاكم بالفصل فى الدعوى فيما عدا الطلب الأول فقرة ١ - ب - عدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالفصل فى الدعوى - ج - عدم قبول الدعوى لأنه لا صفة للمدعين فيها - قضت محكمة أول درجة باختصاص

المحاكم الأهلية بنظر الدعوى وعدم اختصاصها بفتح المكاتب واختصاصها بباقي الطلبات وتعيين خبير وعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى الثانى ابراهيم افندى الشناوى - فاستأنف المحكوم ضد هذا الحكم وتقدم بنفس الدفوع التى قدموها أمام محكمة أول درجة

أولاً : فى الرفع بعدم اختصاص

المحاكم الأهلية

« من حيث ان الدفاع عن المستأنفين يقول أن الحكم للمستأنف عليهما بطلباتهما فيه الغاء للأمر الإدارى الذى أصدره حضرة مدير الدقهلية بإيقاف تشغيل المحلج وفى ذلك مخالفة للبادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التى منعت هذه المحاكم من تأويل الأوامر الإدارية وإيقاف تنفيذها

« وحيث ان دعوى اثبات الحالة فى ذاتها ان تكن الادعوى ترفع تمهيدا لدعوى موضوعية ولا يمكن القول أن فى قبولها مساسا بالعمل الإدارى من حيث حصانته الإدارية سالفة الذكر لأنها لا تخرج عن كونها مجرد وصف حالة قائمة لتكون فيما بعد دليلاً يصح وزنه وتقدير آثاره القانونية. ولا يهمل فى دعوانا هذه كون إثبات الحالة يقتضى معه فسخ الاختام التى وضعتها الإدارة لتنفيذ أمر الإيقاف كما لا يمكن القول أن نتيجة هذا. أى نتيجة فسخ الاختام الغاء لهذا الأمر - ذلك لأن جوهر هذا الأمر هو إيقاف العمل لافض الاختام بصفة مؤقتة على أن تعاد بعد أن يياشر الخبير مأموريته كما ذكر ذلك الحكم المستأنف

« وحيث ان الدفاع عن المستأنفين يقول من طريق آخر أن الأمر الإدارى موضوع هذه الدعوى انما صدر طبقاً للقانون وفى حدود اختصاص الموظف الذى أصدره ومن ثم تكون المحاكم غير مختصة بنظر الدعوى - ويقول المستأنف عليهما على العكس أن هذا الأمر صدر على خلاف القانون وهو ما يجعلهما

أى المستأنف عليهما فى حل من الالتجاء للمحاكم الأهلية بطلب التضمينات المترتبة على ذلك طبقاً للمادة ١٥ سالفة الذكر

« وحيث أن هذا القول يجربنا إلى البحث لخدمنا فى الأمر الإدارى وفى شرائط صحته ومتى تحقق له هذه الحصانة

» وحيث أن الأمر الإدارى لا يخرج عن كونه فصيلة من التصرفات القانونية العامة التى تستمد أثرها من القانون وعلى ذلك فيجب أن يتبع هذا الأثر أن يكون مطابقاً للقانون الذى يستمد منه قوته الإلزامية ومن ثم فإن شرائط الصحة اللازمة فى الأمر الإدارى وفى سواه من التصرفات القانونية العامة لصيرورته تصرفاً قانونياً صحيحاً ينتج الآثار التى رتبها عليه القانون هى الأركان وشرائط الصحة اللازمة فى كل تصرف قانونى آخر. ومما هو متفق عليه أن الأركان اللازمة لصحة التصرفات القانونية من خاصة

وعامة هى (١) إعلان إرادة المتصرف إرادة لا تشوبها شائبة من مفسدات الرضاء (٢) أهلية المتصرف (Capacité) إذا كان من الأفراد واختصاص المتصرف (Competence) إذا كان من عمال الدولة (٣) أن يكون موضوع التصرف ممكناً وجائزاً (Objet possible et licite) (٤) أن تكون الغاية مشروعة (But licite) (٥) أن يراعى المتصرف فى إبراز إرادته ما يكون القانون قد فرضه من أوضاع وأشكال فإذا لم يقط ركن من هذه الأركان فى أحد التصرفات القانونية سواء كانت خاصة أو عامة صار باطلاً (راجع مقال الأستاذ محمد عبد الله العربى بجملة القانون الاقتصادى ص ٢٤٠ وما بعدها سنة خامسة العدد الثالث) ومحل البحث هنا هو ركن الاختصاص وهو فى القانون العام كالأهلية فى القانون الخاص وعرفه الأستاذ العربى فى مقاله سالف الذكر ص ٢٤٥ نبذة ١٢ أنه عبارة عن القدرة القانونية (pouvoir juridique) المستمدة من القوانين

المختلفة لإبرام التصرفات القانونية. وهو شرط أساسى فى صحة الأوامر الإدارية وسائر التصرفات القانونية العامة فالعمل الإدارى الذى يصدر من موظف غير مختص بعمل باطل لا أثر له من الوجهة القانونية ذلك لأن ركن الاختصاص من الأركان البارزة التى لا تحتل التخرىج والتأويل ولا يلا بسها غموض أو أبهام مثل ذلك أن تصدر جهة الإدارة أمراً بتجنيد أحد الأهالى. هذا الأمر المشوب بعيب عدم الاختصاص أمر غير مصبوغ بصيغة قانونية وشابه العيب فى جميع نواحيه فلا تحميه أى حصانة حيث قد خرج عن حظيرة الأعمال الإدارية ودخل فى طائفة الأعمال غير القانونية وللمجركم أن تبطله بخلاف ما إذا صدر العمل فى حدود القانون ولكنه خالف شرطاً من شروطه وناحية من نواحيه فإنه يدخل فى حصانة المادة ١٤ ولا يعطى الحق إلا فى طلب تضمينات

» وحيث إذا رجعنا بعد ذلك للأمر الذى أصدره حضرة مدير الدقيلية نرى أن هذا الأمر أثبت أن صاحب المحل خالف شروط الرخصة وأحدث تعديلات وتغييرات فى المحل فأصبح بمقتضاها غير مطابق للرسومات المعتمدة من الوزارة وإن بعض هذه التعديلات من شأنه تغيير كيفية التشغيل تغييراً جوهرياً من جهة الأمن العام والصحة العامة كما ظهر ذلك من مطابقة الرسم الهندسى على الطبيعة. ثم استند الأمر فى نهايته على المادة الرابعة فقرة أخيرة من الأمر الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ قانون رقم ١٣ للأمر بإيقاف تشغيل المحل حتى يحصل محمد بك الشناوى على رخصة جديدة

» وحيث أنه للفصل فيما إذا كان هذا الأمر صدر على خلاف القانون كما يقول المستأنف عليهما أو لا يجب الرجوع لنص المادتين ٤ فقرة أخيرة و ٦ من الأمر العالى رقم ١٣ سنة ١٩٠٤ وكذا

الرجوع للمادة ٨ من اللائحة الصادرة في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ المرفقة به هذه المواد تنص على ما يأتي :

المادة الرابعة فقرة أخيرة « وتكون الرخصة واجبة أيضا لكافة المحلات اذا نقلت من مكانها إلى مكان آخر أو أحدث فيها تغيير من شأنه تعديل كيفية التشغيل تعديلا كلياً يتعاق بالراحة والصحة وبالأمن العام « المادة ٦ » في حالة وجود محظورات تتعلق بالراحة والصحة وبالأمن بالنسبة للجمهور أو بالنسبة للشغالين يجب على صاحب المحل سواء كان موجوداً وقت صدور الأمر العالي واللائحة الصادرين في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٦ أو كان مرخصاً به بعد ذلك أن يتبع في تشغيله الاحتياطات التي تقررها الإدارة ويجوز أن تتناول الاحتياطات إيقاف تشغيل المحل لحين تسميم الاجراءات واذا لم يتبع صاحب المحل الاحتياطات المذكورة في الميعاد المقدر له يعامل طبقاً لاحكام المادة الثامنة من اللائحة العمومية « المادة ٨ من اللائحة العامة المرفقة بهذا الأمر : « القرارات التي تصدر بإيقاف تشغيل المحل أو بتعديل كيفية تشغيله ترسل للحافظة أو المديرية لأجل اعلانها لصاحب الشأن وتبين في هذه القرارات الأسباب الموجبة لها والميعاد المقتضى تنفيذها فيه والميعاد الذي يقرر لذلك يكون عشرة أيام على الأقل اذا كان المحل يستعمله صاحبه وعشرين يوماً إذا كان فيه مستأجرون . فاذا انقضى الميعاد المقرر ولم ينفذ القرار فله حافظة أو المديرية أن تبلغ ذلك للإدارة ذات الشأن وهي تسرع في إثبات المخالفة في محضر يعمل عنها وبناء على هذا المحضر تقام الدعوى على مرتكب المخالفة والقاضى المنوط به الحكم فيها يأمر بعد التحقيق إذا اقتضى الحال بإقفال المحل أو ابطاله على نفقة المخالف وذلك فضلاً عن العقوبة التي تستوجبها المخالفة . . . إلى آخره ، « وحيث ان هذه النصوص صريحة ولا تشمل أى تأويل فى أن كل ما للإدارة فى حالة وقوع

المخالفة التى نص عنها فى المادة الرابعة فقرة أخيرة من الأمر الرقم ١٣ سنة ١٩٠٤ لا يعدو تحرير محضر مخالفة ضد المخالف الذى يستمر على تشغيل المحل ثم إحالته الى المحكمة المختصة للفصل فى المخالفة على أنه من جهة أخرى فإن المدير لم يتخذ أى اجراء من الاجراءات التى نصت عليها المادة السادسة والثانية من القانون واللائحة فلم يستصدر قراراً إدارياً بالاحتياطات الواجب عملها لإعلانها لصاحب الشأن كما انه لم يمهله المادة التى نص عليها القانون حتى يستطيع فيها القيام بما يطالب اليه عمله « وحيث انه بناء على ذلك يكون الأمر الذى أصدره حضرة مدير الدفيلية بإيقاف التشغيل لحين الحصول على رخصة إنما صدر من موظف غير مختص بإصداره ولا عبرة بما ذكره الدفاع عن المستأنفين من أنه قد تظراً أحوال تتطلب من الإدارة اجراء سريعاً وقد يكون هناك خطر محقق بالأمن العام ومهدد له بحيث يجب العمل بغاية السرعة بما قد قد يفوت الغرض منه لو اتخذ رجال الإدارة الطريق القانونى هذا القول تقره المحكمة ولا حرج على رجال البوليس والإدارة فى مثل هذه الحالة أن يتلافوا ذلك الخطر باتخاذ الاجراءات العاجلة لما لهم من السلطة العامة بل بما يجب عليهم من الواجبات التى تحتم عليهم السهر على استتباب الأمن وصون الأرواح والأموال خصوصاً وأن القانون لم يبين ما يجب اجراؤه فى حالة الخطر العاجل - الا أنه مع هذا لا يمكن لرجال الإدارة أن يتذرعوا بهذا السبب ليفتاتوا على سلطة القضاء إذ يشترط عند ما يتخذ رجال الإدارة والبوليس أمراً تحتمة الضرورة ويوجب الخطر أن تكون هناك حاجة ماسة وخطر مهدد لسلامة الجمهور بحيث لا مناص من ملافاة الخطر على الفرد ولقد حكمت محكمة مصر الأهلية تطبيقاً لذلك بأن « لا تعويض على الحكومة اذا اظفأ رجال الإدارة قيمة طوب

مواجة بجوار السكن وانشئت مخالفة للقوانين قبل صدور الحكم الثاني بغلقها . وقد جاء بأسباب هذا الحكم : « وحيث ان هذا التقرير يؤيد ما ذهب اليه مندوب المدعى عليهم من اقامة القمينة على بعد قريب من وابلور النور وبديهي ان احراق القمينة على هذا البعد القريب من الاسلاك الكهربائية يجوز أن ينجم عنه حادث حريق أو غيره يتصل بجميع منازل بندر طنطا وفضلا عن أن احراق القمينة يتصاعد منه الدخان والروائح الكريهة التي تضر بصحة من يسكنون في المنازل القريبة .. إلى آخره » وحيث ان مثل هذه الاجراءات لا تعد مخالفة

للقوانين والأوامر العالية كما ورد في نص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لأن القوانين واللوائح نصت على الاجراءات التي يجب أن تتخذ في الأحوال العادية - وما دام أنهم لم يوجد فيها نص على ما يجب اجراؤه في حالة الخطر العاجل فيتحقق لا يعد مخالفا للقوانين ما يتخذه رجال الادارة والبوليس من الاجراءات العاجلة الزهية التي لم تعمل لغاية سوى مصلحة الجمهور دون غيرها والتي لم يشبها سوء استعمال السلطة والتعسف أو عدم العناية والحرص في تنفيذها (حكم محكمة مصر الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٣٤ مجلة كلية الحقوق عدد ٢٥ سنة سابعة) وأصدرت محكمة النقض والابرار حكما في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٤ قررت فيه أنه إذا كان لرجال الضبطية القضائية في سبيل منع ارتكاب الجرائم أن يتخذوا ما تقتضيه الضرورة من الاجراءات والوسائل فانه يجب عليهم أن يمتنعوا عن الوسائل المقيدة لحرية الافراد إلا أن يكون ثمت مسوغ شرعي تقتضيه ظروف الأحوال ويعتبر المسوغ متوافرا حينما يكون الموظف قائما بأداء وظيفته ويكون ماعمله أو أجراه لازما حتما للقيام

بمهامها من منع ضرر جسم يهدد النظام والأمن باعتبار هذا الاجراء الوسيلة الوحيدة لمنع هذا الضرر (محاماه عدد ٩ سنة ١٤ ص ٧٣٠ رقم ١٥٥) « وحيث اننا اذا رجعنا بعد ذلك للأمر الصادر بايقاف تشغيل المحلج . موضوع الدعوى لا نرى فيه توفر هذا الشرط لأن المخالفات التي بموجبها أصدر مدير الدقهلية أمره لا تخرج عن كونها تعديلات في كيفية تشغيل المحلج وهي ليست الا من قبيل المخالفات العادية البسيطة التي تفصل فيها المحاكم يوميا ولم تبين الادارة ما هو الخطر المحدق الذي ينجم عن هذا التغيير والذي استوجب اصدار الأمر الذي أصدرته هذا مع ملاحظة أن المشرع وهو يضع القانون رقم ١٣ سنة ١٩٠٤ واللائحة الصادرة في ٢٩ اغسطس سنة ١٩٠٤ اقترض طبعا حالة الخطر في جميع درجاتها وصورها المختلفة ووضع بعدئذ الأحكام التي تناسب المقام فجد سلطة الادارة في هذه المخالفات بخلاف ما رآه في لائحة الآلات البخارية حيث أخذ فيها الحيطة وأوسع في سلطة الادارة نوعا فحولها في أحوال الخطر القريب الوقوع أن تسرع بتوقيف ادارة الآلة بقرار وزاري تبين فيه الأسباب الداعية لذلك إلى أن يصدر الحكم في المخالفة (مادة ١١ من أمر سنة ١٩٠٠) ولم يرد مثل هذا النص في لائحة المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وفي ذلك معنى ان المشرع لم ير في هذه المخالفات الخطورة التي رآها في لائحة الآلات البخارية التي تقتضى تدخل الادارة قبل صدور الحكم من المحكمة » وحيث ان هذا كله يكفي للقول بأدى ذي بدء بأن الأمر الصادر بايقاف المحلج صدر على خلاف القانون ويكفي في القضاء المستعجل للقول باختصاص المحاكم الأهلية والفصل في دعوى إثبات الحالة المرفوعة وقد أصدر حضرة قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة المختلطة حكما في دعوى مماثلة عن أمر أصدره حضرة مدير الدقهلية بغلق معمل الأرض المملوك

Que si la sanction de la fermeture ne peut être prononcée que par le juge (article 7) le gouvernement a toutefois le pouvoir de recourir à la mesure provisoire de la suspension (A. 6) à la condition que cette mesure soit approuvée par un arrêté Ministériel, sage précaution qui laisse au pouvoir central, la responsabilité de prendre une aussi grave décision

إلى أن قال ...

Attendu en conclusion, que, les documents produits par le défendeur n'établissent pas à suffisance de droit que la responsabilité d'ordonner la mesure de la suspension ait été prise par S. E. le Ministre de l'Interieur; que tant qu'il n'aura pas été prouvé que cette condition de la suspension a été régulièrement accomplie, la mesure administrative critiquée par la demanderesse n'apparaîtra pas comme conforme à l'article 6 de la Loi No 13 de 1904

Par ces Motifs

Ordonnons au défendeur de prendre dès la signification, les mesures nécessaires pour que la R. S. chebaya and Co puisse exploiter sans entraver ses établissements de decorticage de riz.

« وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون الدفع بعدم

اختصاص المحاكم الأهلية في غير محله

« عن الدفع بعدم اختصاص مضررة

قاضي الأمور المستعجلة »

« من حيث أن هذا الدفع في غير محله للأسباب

لشركة شلباية فليجأت هذه الشركة لحضرة قاضي الأمور المستعجلة فأصدر أمره في ٢٤ يناير سنة ١٩٣٣ بتشغيل المعمل ولاهية هذا الحكم نذكر بعض ما جاء في أسبابه

Attendu que, dès le debut de leur activité les Tribunaux Mixtes jugèrent que l'interdiction d'interpréter ou d'arrêter l'exécution des mesures administratives, ne visaient que celles qui méritaient ce titre pour avoir été prises par une autorité compétente, dans la sphère de ses attributions et conformément aux lois

Aucun acte administratif ne peut constituer une mesure administrative, dans le sens de l'art II R. O. J. que s'il est arrêté dans l'utilité publique et dans l'intérêt général et conformément aux lois et decrets en vigueur

Attendu qu'après 1900, de nombreuses décisions continuèrent à proclamer le pouvoir des Tribunaux Mixtes de mettre à néant les mesures administratives illégales

Attendu que la loi No 13 de 1904. tout en reconnaissant implicitement au gouvernement le pouvoir de refuser l'autorisation de fonder un établissement incommode (article I. al. I) fait dépendre le retrait éventuel de la dite autorisation de l'existence d'une contravention aux prescriptions légales, dont la connaissance est laissée aux Tribunaux.

الواردة بالحكم المستأنف والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتعتبرها أسبابا لها

عن البحث في عدم قبول الدعوى لعدم وجود صفة المستأنفين .

« من حيث ان هذه المحكمة تضيف على أسباب الحكم المستأنف في ذلك ما يأتي :

» حيث انه بالنسبة لمحمد الشناوى بك الذى قضى الحكم المستأنف بقبول الدعوى بالنسبة له فان المستأنفين يدفعان بعدم قبول الدعوى بالنسبة له لانه استصدر الرخصة باسمه شخصيا والدعوى مرفوعة منه بصفته مديرا لشركة خافاء الشناوى باشا هذا الدفع يرد عليه بأن قاضى الأمور المستعجلة غير مختص بالفصل فيه لأن الفصل فيه يستلزم حتما التعرض للموضوع من احدى نواحيه وهو ممنوع طبقا للمادة ٢٨ من قانون المرافعات من التعرض

لكل مايمس الموضوع وقد اجمع الفقهاء كما اجمع القضاء على أن قاضى الأمور المستعجلة ممنوع من البحث في صفة الخصوم وهذا نص ما جاء به جارسونيه جزء ٨ بند ١٩٣ ص ٣٩٧ وما بعدها

Il ne peut ni d'office, ni même à la demande des parties statuer sur la qualité ou sur les droits des héritiers ou sur une exception relative à la qualité en laquelle une partie procède en justice.

» وحيث انه بناء على الأسباب السابقة وأسباب الحكم المستأنف التى لا تتعارض مع أسباب هذه المحكمة يكون الحكم المستأنف فى محله ويتعين تأييده (قضية وزارة الداخلية وأخرى ضد محمد محمد الشناوى بك وآخر وحضر عنهم الاستاذ مكرم عبيد رقم ٢٧٠ سنة ١٩٣٣ س - رئاسة وعضوية حضرات القضاة مصطفى رشدي بك رئيس المحكمة واحد ثغرى بك ومحمد خليل فهمى)

القضايا المستعجلة

٣٠٠

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

قاضى الأمور المستعجلة

٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤

١ - قاضى الأمور المستعجلة . الحقوق التى يجب عدم المساس بها .

مايتها . مزاعم لا ينقضها الظاهر

٢ - اجارة . اخراج مستأجر انتهت مدته . منازعة غير جدية .

في انتهاء العقد . الحكم بالاخراج .

المبادئ القانونية

١ - الحقوق التى يتعين على قاضى المواد

المستعجلة تجنبها وعدم المساس بها هى

الحقوق المسلم بها أو المتنازع عليها نزاعا

جديا يستوجب عرضها على محكمة الموضوع

ولا تعتبر حقوقا بهذا المعنى المزاغيم المجردة التى ينقضها الظاهر ويعوزها الدليل ولا لا يبيح للخصوم التحكم فى ولاية القاضى لأن التخلص من اختصاصه لا يكلفهم أكثر من التذرع بحق مزعوم سواء توافرت لديهم الأدلة عليه أو لم تتوافر

٢ - إذا لجأ مؤجر إلى القضاء المستعجل طالباً بإخراج مستأجر انتهت مدة عقده فنازع المستأجر فى انتهاء مدة العقد منازعة غير جدية ظاهرة البطلان كان لقاضى الأمور المستعجلة دون أن يعتبر معتدياً على الحقوق أن لا يعول على هذه المنازعة وأن يقضى بإخراج المستأجر من العين المؤجرة .

المحكمة

« حيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى تقول في صحيفة افتتاحها ان المدعى عليه الاول استأجر بضمانة المدعى عليه الثانى من الوقف المشمول بنظرها ٤٨ فدانا و ١٧ قيراطا و ٦ أسهم بعقد ايجار تنتهى مدته فى آخر اكتوبر سنة ١٩٣٤ وقد انتهت مدة العقد ورغم انتهائها امتنع المدعى عليهما عن تسليم الأرض المؤجرة وبقيا شاغلين لها بغير سند قانونى فضلا عن انها أحدثا تخريبا بمبانى العزبة التابعة للأرض ولهذا وذاك طلبت المدعية أولا الحكم بالزام المدعى عليهما بتسليم الأرض التى استأجرها أولهما بضمانة الثانى - ثانيا - الحكم بنذب خير لاثبات حالة مبانى العزبة والمخزن التابع لها وبيان ما لحقها من التلف مع تقدير ما يلزم لاصلاحها وإعادةها الى أصلها »

« وحيث ان المدعى عليه الثانى لم يحضر رغم إعلانه قانونا ويجوز الحكم فى غيبته

« وحيث ان المدعى عليه الاول قد دفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر هذه الدعوى بحجة ان المدعية ليست مصرية وإنما هى رعية دولة فرنسا وهى وان كانت لم ترفع الدعوى باسمها ورفعتها بصفتها ناظرة على وقف زوجها الا انها حتى بهذه الصفة ليست خاضعة فى رأى المدعى عليه لقضاء المحاكم الأهلية لان الوقف الذى أقيمت الدعوى باسمه محبوس ريعه كله على المدعية وحدها وبذلك تكون الصفة الاجنبية غالبية فيه

« وحيث ان الوقف شخص معنوى له كيان قانونى مستقل عن شخص الواقف وعن اشخاص المستحقين فيه (حكم محكمة النقض المصرية فى ٢٦ / ٤ / ١٩٣٤ منشور فى مجلة المحاماة السنة الرابعة عشرة العدد الرابع القسم الاول صحيفة ٤١٨ وكتاب الوقف للقاضى مسينا صحيفة ٧٣

نبذة (٧٧٧)

« وحيث ان الشخص المعنوى يتجنس بجنسية الدولة التى ينشأ فى ظلها بحيث يعتبر فردا من رعاياها له ما لهم من الحقوق وعليه ما عليهم من الواجبات (راجع فى هذا المعنى Weiss صحيفة ١٤٣ Despagne نبذة ٧٤ وبودرى لاكتنرى فى الاشخاص الجزء الاول صحيفة ٣٨٠ نبذة ٣٠٧ وموسوعة كاربنيه الجزء ٣٠ صحيفة ٦١١ نبذة ٩٦) »

« وحيث انه متى قرر ان الوقف شخص معنوى وتقرر ان الشخص المعنوى يتجنس بجنسية الدولة التى ينشأ على رقعتها فقد وجب القول بأن كل وقف ينشأ فى مصر يجب ان يعتبر شخصا معنويا مصرية خاضعا لقضاء المحاكم المصرية فى كل خصومة تنشأ بينه وبين مصريين وذلك بقطع النظر عن جنسية منشئ الوقف وبقطع النظر عن جنسية المستحقين فيه (راجع فى هذا المعنى كتاب الوقف للقاضى مسينا صحيفة ٧٣ نبذة ٧٧٩ ونبذة ٧٨٠ والاحكام العديدة الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة المشار اليها فيه تأييدا للرأى المذكور)

« وحيث انه مادامت المدعية لم تقم الدعوى الحالية بصفتها الشخصية وانما أقامت باسم الوقف المصرى الذى تمثله وتحدث باسمه فى مصر فان الدعوى المذكورة تكون من اختصاص المحاكم الأهلية بغير شك لانها قائمة بين مصريين ولهذا يكون الدفع الفرعى الاول فى غير محله ويتعين رفضه »

« وحيث ان الحاضر عن المدعى عليه الاول أيضا قد دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لانه ينازع فى انتهاء عقد الايجار بحجة ان العقد المذكور قد تجدد وهذه المنازعة فى رأيه تحول دون اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى حتى لا تفصل فى هذه المنازعة فتقضى بالفصل فيها فى موضوع الحقوق

« وحيث ان الحقوق التي يتعين على قاضي المواد المستعجلة تجنبها وعدم المساس بها هي الحقوق المسلم بها أو المتنازع عليها نزاعاً جدياً يستوجب عرضها على محكمة الموضوع ولا تعتبر حقوقاً بهذا المعنى المزاعم المجردة التي ينقضها الظاهر ويعوزها الدليل وإلا لأبيح للخصوم التحكم في ولاية القاضي لأن التخلص من اختصاصه لا يكلفهم أكثر من التذرع بحق مزعوم سواء توافرت لديهم الأدلة عليه أو لم تتوافر (جلاسون الجزء الثاني صحيفة ٣٤ نبذة ٣٢٧ وجارسونيه الجزء الثامن طبعة سنة ١٩٢٥ نبذة ١٩٢ صحيفة ٣٩٦ والحكم الصادر من هذه المحكمة في ١٢/٨ / ١٩٣٢ المنشور في مجلة المحاماة السنة الثالثة عشرة صحيفة ٥٩١ والحكم الصادر من محكمة مصر المستعجلة في ١١ أغسطس سنة ١٩٣٢ المنشور في مجلة المحاماه السنة الثالثة عشرة صحيفة ١٢٨٤) » وحيث انه على أساس ما تقدم يكون لهذه المحكمة ان تبحث فيما ينازع فيه المدعى عليه الأول وفيما يستند اليه في تبرير منازعته وادعائه بان العقد قد تجدد لا تفصل في هذه المنازعة أو في هذا الادعاء ولكن لتقدر مبلغه من الجدد

« وحيث ان كل ما يعول عليه المدعى عليه الأول في ادعائه ان العقد قد تجدد هو قوله ان المدعية قد سكنت عشرة أيام بعد انتهاء عقد الايجار ذلك لأن العقد قد انتهى في آخر أكتوبر سنة ١٩٣٤ وهي لم تقم دعواها الحالية الا في ١٠/١١/١٩٣٤ » وحيث انه اذا لوحظ ان الدعوى الحالية وان كانت قد اعلنت للمدعى عليه في ١٠/١١/١٩٣٤ الا انها قدمت للاعلان ودفع رسمها في ٦/١١/١٩٣٤ واذا لوحظ ان تقديم الدعوى للاعلان يسبقه حتماً تكاليف المكتب الذي رفعها باقامتها كما يسبقه حتماً مطالبة المدعى عليه بالاخلاء ودياً اذا لوحظ هذا كله فقد وجب القول بأن منازعة المدعى عليه

القائمة على ان العقد قد تجددت مدته ليست منازعة جدية جديرة بابقائها الى ان تفصل فيها محكمة الموضوع وانما هي منازعة واهية لا يبغي المدعى عليه من ورائها غير التخلص من اختصاص القضاء المستعجل

« وحيث انه لذلك يكون الدفع الفرعي الثاني في غير محله أيضاً ويتعين الحكم برفضه

« وحيث انه بالنسبة للموضوع قد تبين من الاطلاع على عقد الايجار ان البند الثالث عشر منه ينص على ان المستأجر يكون ملزماً بأن يسلم في نهاية العقد الأطيان والمباني المؤجرة بدون احتياج لانهذار رسمي ولا يجوز له أن يزرع بالأطيان المذكورة أصنافاً من شأنها البقاء في الغين الى ما بعد انتهاء مدة العقد

« وحيث انه لذلك يكون عقد الايجار قد انتهى بانتهاء مدته ويكون وضع يد المدعى عليهما قد استحال غصبا من يوم ان انتهى العقد ولهذا تكون المدعية محقة في طلب إخلاء الاعيان المؤجرة واستلامها .

« وحيث انه بالنسبة لطلب إثبات الحالة فان المحكمة ترى ندب خير هندسي لاداء ما يأتي : « الانتقال الى العين المؤجرة ومعاينة العزبة والمباني التابعة لها وإثبات حالتها وبيان ما بها من تلف » « وسبب هذا التلف وعلى الأخص بيان ما اذا » « كان راجعاً الى استعمال عادي أو إتلاف » « مقصود وعلى الخير في الحالتين أن يقدر ما يلزم » « من المصاريف لاصلاح هذا التلف »

(قضية الست اليس أودينا ضد محمد افندي جاب الله . وآخر رقم ٢١ سنة ١٩٣٥ رئاسة حضرة القاضي مصطفى مرعي)

٣٠١

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

قاضى الامور المستعجلة

٢١ فبراير سنة ١٩٣٥

١ - حراسة . نزاع على عين . تسليمها لحارس . طريق مر

طرق الوفاء . مادة ٦٩٩ مرافعات

٢ - حراسة . مقال . تعهد بالبناء . طلب تعيين حارس على

البناء الذى بناه . عدم قبوله .

٣ - حراسة . مقال . متأخر له مبالغ من المقارة . حق

الحبس . غير متأخر له شئ . واجب التسليم .

لا عمل للحراسة .

المبادئ القانونية

١ - الحراسة المنصوص عنها فى المادتين

١٧٦ مدنى ٦٩٩ مرافعات هى طريق من

طرق الوفاء بالالتزامات يلجأ إليها من التزم

بتسليم عين معينة فترا ذمته من هذا الالتزام

متى استحصل على حكم بتعيين حارس على

العين المذكورة

٢ - التزام المقاول بأن ينشئ بناء طبقا

لمواصفات متفق عليها ليس التزاما بتسليم

عين معينة obligation de delivrer وإنما

هو التزام بفعل obligation de faire وعلى

ذلك فليس للمقاول أن يستند إلى المادتين

سالفتي الذكر فى طلب تعيين حارس على البناء

الذى أنشأه بحجة أن الحراسة هى طريقة إلى

الوفاء بما التزم به

٣ - كذلك ليس للمقاول إذا كان ملتزما

بأن يبنى عينا وأن يسلمها فى موعد معين

وكان يدعى حقا قبل صاحب البناء أن يطلب

تعيين حارس على العين على اعتبار أن الحراسة

هى الطريق الوحيد للتوفيق بين حقه فى الحبس

وواجبه فى التسليم لأن المقاول إما أن يكون
ذا حق فى مبالغ لا تزال فى ذمة صاحب
البناء وعندئذ فحقه فى الحبس يعفيه من
واجب التسليم أو لا يكون له مبالغ قبله
وعندئذ لا يكون من حقه أن يحبس البناء تحت
يده ويكون عليه أن يسلم البناء فوراً لصاحبه
وفى الحاليتين لا تناقض بين حق المقاول
وواجبه حتى يستعان بالحراسة على نحو هذا
التناقض .

المحكمة

« حيث ان المدعى يطلب تعيين حارس قضائى
تكون مهمته أن يتسلم عمارة مستشفى المواساة وأن
يحافظ عليها حتى يستوفى المدعى حقه الذى يدعيه
قبل الجمعية التى وكلت إليه إنشاء بناء المستشفى المذكور
» وحيث ان المدعى ذهب فى تأييد طلبه هذا
إلى أنه قد أتم بناء المستشفى فوجب عليه أن يسلمه
للجمعية لكنه لا يزال يداينها فى مبالغ باقية من
القدر المتفق عليه ولما قانونا - فى رأيه - أن يحبس
البناء تحت يده حتى يستوفى هذه المبالغ ولا سبيل
عنده للتوفيق بين حقه فى حبس البناء وواجبه فى
تسليمه إلا ان تعيين المحكمة حارسا يتولى استلام
البناء وحفظه إلى أن يستوفى المدعى حقه وبهذا يتسنى
له أن يبرى ذمته من واجب التسليم وأن يحتفظ
فى الوقت نفسه بحقه فى الحبس وأن ترتفع عن عاتقه
مسئولية المحافظة على البناء والبذل فى سبيل حفظه
ورعايته

« وحيث ان المدعى قد اتخذ لدعواه سنداً قانونياً
هو المادة ١٦٧ مدنى وقد جرى نصها بما يأتى :
» تبرا ذمة المتعهد بتسليم عقار اذا استحصل على
تعيين أمين حارس للعقار المذكور بحكم يصدر فى
مواجهة المتعهد له أو فى غيبته بعد تكليفه بالحضور

أمام المحكمة» كما أنه يستند إلى نص المادة ٦٩٩ مرافعات وهي تقول: «يجوز للبدن أن يتحصل على تعيين حارس بمعرفة المحكمة للعين المعينة المعروضة»

«وحيث أن المادة ١٧٦ مدني أهلي قد وردت في فصل الوفاء بالالتزامات وقد بين الشارع في هذا الفصل طرق الوفاء التي تتناسب مع الالتزامات المختلفة وإحدى هذه الطرق التي تحقق الوفاء إذا كان الالتزام المطلوب توفيته هو التزام بتسليم عقار أن يحصل الملتزم على حكم بتعيين حارس على العقار المذكور» وحيث أن المادة ٦٩٩ مرافعات قد وردت في الفصل الخاص ببيان طرق العرض المبررة للذمة فصت المادة ٦٩٨ من هذا الفصل على أن عرض العين المعينة التي لا يجب ألا يمكن تسليمها في محل الدائن يحصل بمجرد التنبيه عليه باستلامها ونصت المادة ٦٩٩ على أنه يجوز للبدن أن يتحصل على تعيين حارس بمعرفة المحكمة للعين المعروضة

«وحيث أن الذي يؤخذ من مجموع النصوص التي أوردها الشارع في فصل الوفاء والعرض أن الحراسة المشار إليها في هذين الفصلين هي طريق من طرق الوفاء بالالتزامات يلجأ إليها الملتزم بتسليم عين معينة ليرى ذمته من هذا الالتزام ولا مبالغ للحراسة في هذه الصورة إلا إذا كان طالب الحراسة قد أظهر رغبته في أن يسلم العين التي التزم بها ولم تلق رغبته هذه قبولا عند غريمه

«وحيث أنه على هذا النحو في تفهم مرمى المادتين ١٦٧ مدني و٦٩٩ مرافعات يجب القول بأن المادتين المذكورتين لا تبرران طلب الحراسة في الدعوى الحالية من جهة لأن المدعى لم يثبت أنه عرض على جمعية المواساة استلام عمارة المستشفى وإن عرضه هذا لم يصب قبولا لدى الجمعية ومن جهة أخرى لأن التزام المدعى قبل الجمعية ليس التزاما بتسليم عين معينة في حالتها التي يمكن أن تكون عليها obligation de delivrer

كالإزام البائع أو الراهن وإنما هو التزام بفعل obligation de faire وهذا الفعل هو أن ينشئ المدعى البناء وفقا للمواصفات المتفق عليها وعلى ذلك فالحراسة وحدها لا تبرئ المدعى عما التزم به (راجع في هذا المعنى حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٣ / ٦ / ١٩١٤ مجلة التشريع والقضاء ٢٦ - ٤٠٧ وتعليق بلاش على المادة ٢٣٩ مختلط نبذة ٣)

«وحيث أن طلب الحراسة على أساس أنها هي الطريق الوحيد الذي يوفق بين حق المدعى في حبس العمارة وواجبه في تسليمها مردود عليه بأن المدعى إما أن يكون ذاق قبل الجمعية في مبالغ لا تزال له في ذمتها وعندئذ فحقه في الحبس يعفيه من واجب التسليم أو لا يكون له مبالغ طرف الجمعية وعندئذ لا يكون من حقه أن يحبس العمارة تحت يده ويكون عليه أن يسلمها فوراً وفي الحالين لا تناقض بين حق المدعى وواجبه حتى يستعان بالحراسة على نحو هذا التناقض

«وحيث أن القول بأن احتفاظ المدعى بحيازة العمارة فيه إرهاباً له لما تستلزمه هذه الحيازة من إنفاق ورعاية هذا القول مردود فإن ما ينفقه المدعى في هذا الشأن سوف يدخل في تصفية حقوقه قبل الجمعية وبأن صاحب الحق عليه أن يحتمل مغارم حقه وكلافه والافله إذا شاء مطلق الحرية في أن يتخلى عن حقه أما أن يطلب الحراسة لشيء لا يلقى مصاريف هذا الحق فأمر يخرج بالحراسة عن الغرض الذي أبحث له (قضية محمد بك حسن العبد ضد محمد بك فهمي عبد المجيد بصفته رئيس جمعية المواساة الإسلامية رقم ٩٤ سنة ١٩٣٥ رئاسة حضرة القاضي مصطفى مرعي)

٣٠٢

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

٢ مارس سنة ١٩٣٥

١ - امر إدارى . وجوب صدوره من جهة إدارية في دائرة

اختصاصها . مخالفة ذلك . عمل اغتصاب . اختصاص

المحاكم بالقائه

٢ - لجنة الجبانات . مدافن . رخصة مدفن . عدم جواز

القائها الا عن طريق القضاء . مخالفة ذلك . بطلان

اجراء الاناء . والحكم بايقاف تنفيذه .

٣ - لجنة الجبانات . عدم جواز طرد مرخص قديم واحلال

غيره محله . حق المحاكم في اتخاذ الاجراءات التحفظية .

٤ - اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . أحواله . لم ترد

بطريق الحصر .

المبادئ القانونية

١- يشترط في الأوامر الادارية الممنوعة

المحاكم من تأويلها أو إيقاف تنفيذها طبقاً

لمبدأ الفصل بين السلطات أن تكون صادرة

من جهة إدارية وخاصة بعمل إدارى يدخل

في دائرة اختصاصها إجراؤه طبقاً للقوانين

واللوائح الخاصة بها فإذا تعدت الجهة الادارية

السلطة المخولة لها واتخذت اجراءات لا تدخل

في اختصاصها أصلاً وبمقتضى القوانين واللوائح

المتعلقة بها خرج عملها عن دائرة المشروعية

وأصبح باطلاً ليس له أية صفة قانونية ودخل

في عداد أعمال التعدى واغتصاب السلطة التي

يحق للمحاكم الأهلية القضاء بمنعها وإيقافها

وانغاء ما حصل منها

٢ - إن القانون الخاص بتشكيل لجنة الجبانات

للسلمين بمدينة القاهرة واللائحة المرفقة به لم
ينحولا للجنة الحق في الغاء رخصة عن حوش
أو مدفن بمحض ارادتها دون موافقة صاحب
الترخيص بدعوى عدم قيامه بشروط مخصصة
له تفرضها عليه وذلك بغير الرجوع الى القضاء
لإصدار حكمه في ذلك فاذا صدر منها أمر من
هذا القبيل كان باطلاً ويدخل تحت سلطان
المحاكم طلب إيقاف تنفيذه أو بطلانه والقاعدة
المتقدمة مطابقة لروح القانون والحقوق المكتسبة
قانوناً إذ مع اعتبار أراضى الجبانات من المنافع
العامة لا يجوز تملكها بمضى المدة أو استخدامها في
غير ما أعدت له فإن للحكومة في هيئة لجنة الجبانات
الحق في إدارتها ومنح حقوق الانتفاع بها
لأشخاص معينين بعد أداء رسم معين فاذا
ما حصل هؤلاء على الرخص الخاصة طبقاً للقانون
اكتسبوا حق الانتفاع بالأراضى موضوع
الرخص ولا يجوز للجنة بعد ذلك الغاء هذا
الحق ومنعه عنهم بقرار منها لا ينحول لها القانون

الحق في إصداره دون الرجوع للمحاكم

٣ - ليس للجنة الجبانات أو لرئيسها الحق

قانوناً في طرد مرخص له قديم ومنع حيازته

بالقوة وإحلال جديد بدله لمجرد الرغبة في

ذلك فاذا حصل منها إجراء بشأن ذلك حق

للمحاكم منعه والحكم في الاجراءات التحفظية

الموصلة إليه

٤ - إن المادة ٢٨ مرافعات لم تحدد الأمور

المستعجلة الداخلة في اختصاص هذه المحكمة

وتركت ذلك لتقديرها مستنبطة من ظروف

الدعوى وطبيعة أحوالها وطبيعة الحق المطالب به فتختص في القضاء في دعاوى رد الحيازة اذا ما حاطها الخطر المحقق خصوصاً وان السرعة التي ألزم القانون القاضي الجزئي بنظر دعاوى اليد بها تختلف عن الاستعجال الداخل في وظيفة هذه المحكمة

المحكمة

« من حيث ان وقائع الدعوى تلخص في ان المدعين حصلوا في سنة ١٩٣٣ على ترخيص بالارتفاع بقطعتي ارض مبيتين بالعريضة لاقامة حوشين عليهما ودفن موتاهما فيهما وتسليهما بالفعل وازال اجزاء من الرمال التي كانت عليهما واحاطاهما بسور من البناء من بعض جهاتهما اتمام بعد ذلك في سنة ١٩٣١ فشمّل الجهات الشرقية والقبلية والغربية و ٤٠٠ سنتيمترا من الجهة البحرية وفي نوفمبر سنة ١٩٣٤ صرحت لهما لجنة الجبانات بانشاء اربعة مقابر وتكملة الحوش برخصة تسليت لهما بعد ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٤ وإن كانت مؤرخة سبتمبر سنة ١٩٣٤ (يراجع خطاب مصاحبة التنظيم الرقم ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٤) ولم يشترط فيها عليهما بميعاد معين للبناء أو أخذ عليهما تعهد بذلك في ورقة أخرى وذكر فيها فقط ضرورة مراعاة المدعين لقوانين ولوائح الجبانات بالقاهرة تنفيذ ذلك بدأ المدعيان يعملان في تشييد المقابر وتكملة الحوش وأحضر ذلك العمال والمونة اللازمة واشتغلوا يومين في البناء وفي أثناء العمل حضر عمال من قبل المدعى عليها الأول والثاني وطرّدوا بأمر من المدعى عليه الثالث عمال المدعين واستولوا على قطعتي الأرض بما عليهما من مباني بالقوة ومنعوا المدعين من استمرار حيازتهما لهما وحتى حراسة المونة التي أحضرها وبدأوا في تشييد مباني جديدة لحوشين مقابر للبدغى عليهما المذكورين بحجة إلغاء الرخصة الممنوحة للمدعين وجصولهما على رخصتين

عن قطعتي الارض المتنازع عليهما . فرقع المدعيان هذه الدعوى بصفة مستعجلة طلبا فيها - أولا - إيقاف المباني الجديدة - ثانيا - إثبات حالة المباني القديمة والجديدة وقيمتها مع المونة - ثالثا - رد الحيازة . ودفع الحاضر عن المدعى عليه الثالث بصفته - أولا - بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى بالنسبة لوظيفتها عملا بنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لتعلقها - بإيقاف تنفيذ أمر إداري صادر من لجنة الجبانات ثانيا - بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة وفي الموضوع برفض الطلبين الأول والآخر وانضم اليه الحاضر عن المدعى عليه الثاني ولم يحضر المدعى عليه الأول لدفع الدعوى بشيء ما . عن الرفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى بالنسبة لوظيفتها

« من حيث ان مدار البحث في هذا الدفع يدور حول الأمور الخمسة الآتية - الأول - ماهية الأوامر الإدارية المقصودة من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والشروط الواجب توافرها فيها . - الثاني - الأوامر التي تتعدى فيها جهة الإدارة السلطة المخولة لها واختصاص المحاكم في إيقاف تنفيذها . - الثالث - مدى اختصاص لجنة الجبانات المنصوص عنه في قانون انشائها - الرابع - هل لها أن تلغى ترخيصا معيناً بدون الالتجاء إلى جهة التقاضي العادية وبدون شروط خاصة بذلك - الخامس - طلبات المدعين وغايتها وعلاقتها بأوامر لجنة الجبانات

« ومن حيث انه بالنسبة للأمر الأول فيشترط في الأوامر الإدارية الممنوعة المحاكم من تأويلها أو إيقاف تنفيذها طبقاً لمبدأ الفصل بين السلطات أن تكون صادرة من جهة إدارية وخاصة بعمل إداري يدخل في دائرة اختصاصها . اجراءه طبقاً للقوانين واللوائح الخاصة بها فاذا توافرت الشروط المذكورة في الأوامر الصادرة من جهة الإدارة

فليس للحاكم وظيفة في الغائها أو إيقاف تنفيذها أو الحكم بإجراء يقصد منه الطعن عليها أو تفسيرها وكل ما لها أن تقضى بتعويض للتضرر منها اذا ما وقعت وفيها تجاوز للحد الذي رسمه القانون « ومن حيث انه طبقا للقاعدة المتقدمة فاذا تعدت الجهة الادارية السلطة المخولة لها واتخذت اجراءات لا تدخل في اختصاصها أصلا وبمقتضى القوانين واللوائح المتعلقة بها خرج عملها عن دائرة المشروعية وأصبح باطلا ليس له أية صفة قانونية ودخل في عداد أعمال التعدي واغتصاب السلطة usurpation du pouvoir التي يحق للحاكم الأهلية القضاء بمنعها وإيقافها والغاء ما حصل منها (يراجع في ذلك حكم محكمة مصر ٢٢ يوليو سنة ١٩٢٨ بحاماه سنة ٩ رقم ٤٨١/٣ ص ٨٧٣ - ودوائر الاستئناف بمجموعة اول مارس سنة ١٩٢٨ بحاماه سنة ٨ رقم ٤٥٩ ص ٧٥٠)

« ومن حيث انه فيما يختص بالأميرين الثالث والرابع فالظاهر من مطالعة القانون لسنة ١٩٢٢ الخاص بتشكيل لجنة الجبانات للمسلمين بمدينة القاهرة واللائحة الأخيرة الصادرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٦ والمرققة به ان لجنة الجبانات تختص بإجراء ما يأتي - أولا - حفظ وصيانة وتحسين الجبانات - ثانيا - عمل اللازم لحفظ النظام والأصول الدينية - ثالثا - مراقبة العمال المشتغلين بالدفن - رابعا - تحضير مشروعات إبطال الدفن في جبانات قديمة وإنشاء أخرى حديثة - خامسا - تحضير مشروعات الطرق الموصلة الى الجبانات (وهذه كلها منصوص عنها في المادة السادسة من القانون) - سادسا - اعطاء الرخص والتصاريح الخاصة بإنشاء حوش أو قبر أو تجديد قديم (مادة ٧ من اللائحة الصادرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٦) ولم يخول لها القانون أو اللائحة الحق في الغاء رخصة بمحض إرادتها دون موافقة صاحب الترخيص لعدم قيامه بشروط

مخصصة له تفرضها عليه أو تنفق معه صراحة على عملها بغير الرجوع الى القضاء لإصدار حكمه في ذلك فاذا صدر منها أمر من هذا القبيل كان باطلا لصدوره في غير الأحوال التي خولها لها القانون واللوائح المرتبطة به - ويدخل تحت سلطان المحاكم طلب إيقاف تنفيذه أو إبطاله .

« ومن حيث انه لا يمكن القول بأن قرارات الغاء الرخص لعدم استيفاء شروط معينة مكتوبة عليها أو غير واردة بها تدخل في البند الأول من المادة السادسة من القانون والمتعلقة بأعمال الصيانة والتحسين لعدم الارتباط بين الحالتين ولأن الصيانة معناها حفظ الجبانات من الاعتداء عليها من الغير والتحسين مرماه إجراء كل ما يزينها وينظمها « ومن حيث انه بما يؤكده ذلك ان المادة السابعة من اللائحة نصت فقط على اختصاص اللجنة في اعطاء التصاريح المتعلقة بإنشاء الحيشان أو القبور دون اعطائها الحق في الغائها من تلقاء نفسها إذا خالف المرخص له أمرا أصدرته اليه بعد الترخيص أو الشروط التي دوتها له في الرخصة بل يحق في هذه الحالة تطبيق المادة ٢٠ معدلة من اللائحة في الحالة الثانية فقط دون الأولى كنص الفقرة الأخيرة من المادة ٧ من اللائحة

« ومن حيث ان القاعدة المتقدمة مطابقة لروح القانون والعدل والحق والمكتسبة قانونا إذ لو ان أرض الجبانات من المنافع العامة لا يجوز تملكها بمضى المدة أو استخدامها في غير ما أعدت له إلا ان الحكومة في هيئة لجنة الجبانات لها حق ادارتها ومنح حقوق الانتفاع بها لأشخاص معينين بشروط مخصوصة بعد أداء رسم معين فاذا ما حصل هؤلاء على الرخص الخاصة طبقا للقانون اكتسبوا حق الانتفاع بالأراضي موضوع الرخص ولا يجوز للجنة بعد ذلك الغاء هذا الحق ومنعه عنهم بقرار منها لا يخول لها القانون الحق في إصداره دون

الرجوع الى المحاكم في ذلك فاذا صدر منها شيء من ذلك كان غير قانوني

« ومن حيث انه علاوة على ما تقدم فليس لها أو رئيسها الحق في طرد المرخص له القديم ومنع حيازته بالقوة وإحلال الجديد بدله لمجرد الرغبة في ذلك الغير منطبقة على القانون فاذا حصل منها اجراء بشأن ذلك حق للمحاكم منعه والحكم في الاجراءات التحفظية الموصلة الى ذلك لمخالفته للقانون

« ومن حيث فضلا عن ذلك فالظاهر من طلبات المدعين انها ترمى الى اتخاذ اجراءات تحفظية مؤقتة للحفاظ على حقوقهما أمام محكمة الموضوع لاشأن لها بقرارات اللجنة بل تنصب كلها على منع اعتداء حال حصل من المدعى عليهما الأول والثاني بالقوة إذ لاشأن بطلب إيقاف المباقي الجديدة مع قرار اللجنة الخاص بالانقضاء لرخصة المدعين أو الترخيص الجديد أو وجود علاقة بين طلي إثبات الحالة ورد الحيازة وهذا القرار

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك وان اللجنة لم تتفق مع المدعين في شروط الرخصة الممنوعة لها على ميعاد معين للبناء وان الاخطار الذي ارسلته اليهما لا يغير من مركزهما القانوني الثابت من الترخيص وان القرار الصادر من اللجنة بالغاء الترخيص لا يعتبر أمرا إداريا بل من أمور التعدي الداخلي في اختصاص المحاكم العادية منعه وإيقافه . فيكون الدفع بعدم الاختصاص على غير صواب ويتعين رفضه

عن الرفع بعدم قبول الدعوى لرفعها

على غير صفة

« ومن حيث فضلا عن أن المدعى عليه الثالث هو الرئيس الحقيقي للجنة الجبانات باعتباره رئيسا للجهة المقام فيها اللجنة ويحق اختصاصها في شخصه عملا بنص المادة ٨ من افعات فالظاهر من الوقائع

المتقدمة انه اختص بصفته لاصدار أوامر إدارية لتمكين المدعى عليهما الأول والثاني بالقوة ومنع حيازة المدعين مع مخالفة ذلك للقانون وعلى ذلك لا يكون هذا الدفع غير قوي وتطرحه المحكمة ظهريا

عن الموضوع

« ومن حيث ان طلبات المدعين الثلاثة على حق لتوافر الاستعجال في الدعوى محافظة على حيازتهم الثابتة بأعتراف المدعى عليهم لقطع الأرض موضوع النزاع وحقوقهم في الانتفاع بهما الواجب احترامه حتى يقضى قضاء الموضوع بمحوه أو انتهاؤه ولأن في استمرار المدعى عليهما الأول والثاني في البناء تعارض مع حقوق المدعين وخطر محقق بها لا يمكن درأه بالتجاء الى القضاء العادي (راجع في ذلك دالوز براتيك على القضاء المستعجل صحيفة ١٩٦ نبذة ٤ وما بعدها)

« ومن حيث ان هذه المحكمة لا تعبر التفاتا الى ما ذهب اليه الحاضر عن المدعى عليه الأخير من عدم اختصاص القضاء المستعجل بطلب رد الحيازة لدخوله في وظيفة القاضي الجزئي بنص المادة ٢٦ مرافعات يقضى فيه على وجه السرعة إذ المادة ٢٨ مرافعات لم تحدد الأمور المستعجلة الداخلة في اختصاص هذه المحكمة وتركت ذلك لتقدير المحكمة تستبطنها من ظروف الدعوى وقرائن احوالها وطبيعة الحق المطالب سواء تعلق ذلك بدعوى استرداد حيازة أو غيره اذا ما حاطها الخطر المحقق أو المحتمل الحصول خصوصا وان السرعة célérité التي الزم القانون القاضي الجزئي بنظر دعاوى اليد بها تختلف عن الاستعجال urgence الداخلي في وظيفة هذه المحكمة

« ومن حيث انه لكل ما تقدم يتعين اجابة المدعين لطلباتهما مع إيقاف الفصل في المصاريف الآن حتى يقضى في الموضوع من المحكمة المختصة

» ومن حيث ان طلب تنفيذ الحكم بالنسخة الأصلية على صواب لوجود ضرورة ملحة له كما تبين من ظروف الدعوى

(قضية الاستاذ على افندي نجيب واخرى ضد محمود بكففى وآخرين رقم ٥٢٤ سنة ١٩٣٥ رئاسة حضرة القاضى محمد على راتب)

٣٠٣

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

٦ مارس سنة ١٩٣٥

١ - اختصاص القاضى المستعجل . بطرد مستأجر . لاساءة

استعمال المحل المؤجر . عدمه

٢ - اختصاص القاضى المستعجل . باخلاء العين المؤجرة فى

حالة استخدامها لغرض مغل بالآداب أو أحداث

تغير مادية فى العين . أو أحداث اتلافات جسيمة بها

وخلالة . ثابت .

المبادئ القانونية

١ - ليس لقاضى الأمور المستعجلة أن يقضى

بطرد المستأجر من العين المؤجرة عند إساءته

لاستعمالها أو استخدامها فى غير ما أعدت لها

لتعلق ذلك بحق الفسخ الأمر المتروك لقاضى

الموضوع وحده يقدره حسب ظروف الدعوى

ويقضى فيه طبقاً لما يراه فيها .

٢ - يستثنى من ذلك حالتان محافظة على

الآداب العامة وحقوق السكان والجيران

والمؤجر على العين المؤجرة وضرورة صيانتها

من العبث بها مادياً - الأولى - استخدام المستأجر

العين المؤجرة لغرض مغل بالآداب كاستعمالها

فى الدعارة أو إيجاد بعض النسوة الخليعات بها

بما يؤذى شرف الجيران ويؤثر على اعتبارهم

- الثانية - أحداثه تغييراً مادياً فى العين المؤجرة

يؤثر على كيانها أو تعمدته اجراء إتلافات بها

تؤثر على بقائها أو تعكيره صفو باقى المستأجرين

بأفعال مادية مستمرة تقلق من راحتهم

كاستخدامه لبعض الآلات الموسيقية الميكانيكية ليل نهار أو تركه عمداً الماء يسيل من حنفية المنزل لمدة طويلة بغرض الاضرار بمبنى العين المؤجرة فللقضاء المستعجل عند توافر الاستعجال أن يقضى بطرد المستأجر من العين المؤجرة فى هذه الأحوال

المحكمة

» من حيث ان المدعين بصفهم يبنون طلب

الاخلاء على سببين - الأول - حصول الفسخ بقوة

التعاقد وبدون حكم قضائى لتأجير المدعى عليه الأول

الشقة محل الايجار من الباطن - الثانى - اساءة استعمال

المدعى عليه للعين المؤجرة واستخدامها للدعارة

ولغرض مغل بالآداب العامة وحسن الاخلاق .

» ومن حيث انه فيما يختص بالسبب الأول

فظاهر من مطالعة البندين الثالث والىامن عشر

من عقد الايجار العرفى الرقم ٢٧ سبتمبر سنة

١٩٣٤ الموقع عليه بامضاء المدعى عليه ان المدعين

حظروا عليه التأجير من الباطن وانه اذا خالف

ذلك فلهم اعتبار العقد مفسوخاً بمجرد حصول

المخالفة بدون حاجة الى تنبيه أو تكليف بالوفاء

واستلام العين بقرار من هذه المحكمة .

» ومن حيث انه ظاهر من التظهير الحاصل

على الخطاب الموصى عليه الذى أرسله المدعى الى

المدعى عليه ان الاخير أجر الشقة من باطنه الى صاير على

وهذا أقر بذلك ورفض استلام الخطاب وعلى ذلك

فقد وقع الفسخ لهذا السبب ويكون هذا السبب قوياً .

» ومن حيث انه بالنسبة للسبب الثانى قلوانه

ليس لهذه المحكمة ان تقضى بطرد المستأجر من

العين المؤجرة عند اساءته لاستعمالها واستخدامها

فى غير ما أعدت لها لتعلق ذلك بحق الفسخ الأمر

المتروك لقاضى الموضوع يقدره حسب ظروف

الدعوى ويقضى فيه طبقاً لما يراه فيها - الا انه

يستثنى من ذلك حالتان محافظة على الآداب العامة وحقوق السكان والجيران وحقوق المؤجر على العين المؤجرة وضرورة صيانتها من العبث بما ديا - الأول - استخدام المستأجر العين المؤجرة لغرض يخل بالآداب كاستعمالها في الدعارة أو إيجاد بعض النسوة الخليعات بها مما يؤذى شرف الجيران ويؤثر على اعتبارهم ويجعل استمراره في السكنى معهم مجلبة للعار ومصدرا للتأثير على سمعتهم الأدبية ومكانتهم في الهيئة الاجتماعية - الثانية - إحداثه تغييرا ماديا في العين المؤجرة يؤثر على كيانها أو تعمدته اجراء اتصالات بها تؤثر على بقائها أو تعكيره صفو باقي المستأجرين بأفعال مادية مستمرة تقلق من راحتهم كاستخدامه لبعض الآلات الموسيقية الميكانيكية ليل نهار أو تركه عمدا الماء يسيل من حنفية في المنزل لمدة طويلة بفرض الاضرار بمباني العين المؤجرة أو تغييره في المباني المذكورة مما يؤثر على غرضها الأصلي - فلقضاء المستعجل عند توافر الاستعجال ان يقضى بطرد المستأجر من العين المؤجرة أو طرد النسوة الخليعات اللاتي احضرهن في العين المذكورة (يراجع في ذلك مارنيك جزء ثانى على القضاء المستعجل صحيفة ٣١٦ نبذة ٤٧١ وما بعدها ودالوز العملى على قاضى الامور المستعجلة صحيفة ٢٠٢ نبذة ٨٦ وما بعدها) -

Le Juge des Référés peut encore ordonner l'expulsion du locataire qui trouble la tranquillité des autres locataires par des manifestations tumultueuses ou par l'installation de phonographes et pianos mécaniques; ou qui, un dispositif, a maintenu constamment ouvert pendant plusieurs mois un robinet d'eau placé au dessus d'un évrier;

ومن حيث ان الظاهر من الشهادة الرقمية ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٥ الموقع عليها من جميع سكان المنزل الموجودين في العين المؤجرة ان المدعى عليه

استخدمها للدعارة السرية ويحضر فيها النسوة لعمل الفحشاء والمنكر مما أثر على سمعة المنزل الأدبية وتهديدهم بتركه ان استمر على طغيانه وعلى ذلك يكون هذا السبب للاخلال بوجهه وتأخذ به المحكمة. « ومن حيث انه متى تقرر ذلك وان الاستعجال متوافر في الدعوى محافظة على سمعة المنزل الأدبية وحفظا لحقوق المدعين من الضياع اذا ما اخل باقى المستأجرين المنزل المذكور تكون طلبات المدعين بصفقتهم على صواب ويتعين القضاء لهم بها مع النفاذ عملا بنص المادة ٣٩٥ مرافعات . (قضية محمد بك على دلاور وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد عبد الحيد الجوهري ضد صبرى افندى سلامه رقم ٥٢٧ سنة ١٩٣٥ رئاسة حضرة القاضى محمد على راتب)

٣٠٤

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضى الامور المستعجلة

٢٤ ابريل سنة ١٩٣٥

١ - اختصاص قاضى المواد المستعجلة . فى طلب الغاء

حجوزات باطلة متوقفة تحت يد الغير . جائز .

٢ - اختصاص القاضى المستعجل . فى المواد المستعجلة وفى

الاشكالات . الفارق بينهما . بحث الموضوع فى

الحالة الثانية .

٣ - حجز تحت يد الغير تحفظيا . جوازه فى الاحكام

الابتدائية الغير نهائية .

٤ - احكام النقض والابرار . بالغال الاحكام المطعون فيها .

أو اعادتها للفصل فيها مجددا . تأثيرها عليها . الغاء

آثارها جميعا . ما عدا الحكم الابتدائى .

٥ - حكم نقض . بالنسبة حكم مستأنف . واعادة القضية

للفصل فيها مجددا . غير مؤثر على الحكم الابتدائى .

٦ - اختصاص القاضى المستعجل . بالغال حجز تحفظى . بناء

على حكم ابتدائى . معدوم . الحكم فيه من النظام العام

المبادئ القانونية

١ - يختص قاضى الامور المستعجلة فى

أحوال الاستعجال فى الحكم بعدم تأثير الحجوز

المتوقعة تحت يد الغير بلا مسند أو إذن من

القضاء عند لزوم ذلك أو في حالة عدم ذكر السند أو الأذن في إعلان الحجز أو عدم اخطار المحجوز عليه بإعلان الحجز إن كان تنفيذياً أو طلب تثبيته إن كان تحفظياً في ظرف ثمانية أيام من تاريخ حصوله أو توقيعه على مبالغ لا يجوز الحجز عليها لأنها تعتبر في هذه الحالة باطلة بطلاناً جوهرياً لا تكسب حقاً للحاجز يتأثر في حالة رفعه بل تؤدي إلى عقبة مادية صرفة يمكن إزالتها. وللحكمة المذكورة عند الفصل في مثل هذه الدعوى الحق في بحث السند الذي يرتكن إليه طالب الحجز ومعرفة ماهيته وكنهه القانوني ومبلغ صحته وعدمه لمعرفة ما إذا كان يمكن اعتباره سنداً يخول الحجز بلا إذن أم لا

٢ - تختلف وظيفة المحكمة المستعجلة عند نظر الأمور المستعجلة عموماً والمنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ مرافعات ومن بينها دعاوى عدم تأثير الحجز لما للبلدين لدى الغير عنها عند القضاء في اشكالات التنفيذ المنصوص عنها في الفقرة الأولى وفي المادة ٣٨٦ مرافعات إذ تنحصر في الحالة الأولى في دائرة ضيقة لا تتعدى الأوجه الشكلية والأركان الأساسية وتمتد في الثانية إلى بحث الحقوق الموضوعية وفحص مستندات الطرفين وتحقيق دفاعهما للوصول إلى أرجحية أي الطرفين - إيقاف التنفيذ أو استمراره

٣ - ولو أن الأحكام الابتدائية غير قابلة للتنفيذ لا يمكن الحجز بها تنفيذياً لما للبلدين لدى الغير إنما يصح اعتبارها سنداً للحجز بها

تحفظياً ولا حاجة مطلقاً مع وجودها لأخذ إذن من القاضي بتوقيع الحجز اللهم إلا أن يكون الدين الثابت بمقتضاها غير معلوم المقدار ٤ - أن أحكام محكمة النقض والابرام الصادرة بنقض الأحكام المطعون فيها والغائيا أو أعادتها للفصل فيها مجدداً تؤثر فقط على الأحكام محل الطعن والاعراض والأحكام التي تليها والمتوقفة عليها فتلغىها وتعيد الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدورها وينشأ عن ذلك أن الاختصاصات والقيود والتسجيلات والحقوق المترتبة عليها والأحكام التي تصدر تنفيذاً لها وإجراءات المرافعات التي تتخذ بسببها تضحى جميعها كأنها لم تكن أما الأحكام الابتدائية ولو أكدتها الأحكام المستأنفة الملغاة لأسبابها فلا تؤثر عليها أحكام النقض وتبقى سليمة بالرغم منها ولو تغدت إليها في أسبابها .

٥ - أن حكم النقض القاضي بإلغاء حكم مستأنف وإعادة القضية للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى لانعدام الدليل القانوني والموضوعي فيه لا يؤثر على الحكم الابتدائي بالرغم من صدوره واعتباره منتجاً لآثار قانونية مرتبة لحقوق مكتسبة حتى ولو مس حكم النقض الحكم الابتدائي من ضمن أسبابه ٦ - لا يختص قاضي الأمور المستعجلة في

الحكم برفع حجز لما للبلدين لدى الغير توقع بناء على حكم ابتدائي قائم لأن الفصل في هذا يمتد إلى القضاء في الموضوع وللقاضى المذكور أن يقضى برفض الدعوى لعدم اختصاصه من نفسه لمساس ذلك بالنظام العام

المحكمة

« من حيث أن وقائع الدعوى تتحصل في أن المدعى عليها الأولى بصفتها رفعت دعوى على المدعى ووزارة الأوقاف أمام محكمة مصر الكلية تقيدت بمرقة ٢٦٨ سنة ١٩٢٨ طلبت فيها الحكم بالزامه في مواجهة الوزارة بأن يقدم لها حسابا عما كان يستحقه مورثها في متجمد الربح عن الأعيان الموقوفة من أول سنة ١٩١٩ لغاية سنة ١٩٢٢ وعن نصيبه في الأطنان المتروكة تركة عن المدة من سنة ١٩١٩ لغاية سنة ١٩٢٧ الزراعية مشفوعا بالمستندات المؤيدة لذلك . وبتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٢٩ قضت المحكمة برفض الدعوى فيما يتعلق بطلب الحساب عن الأطنان الموروثة وبالزامه بتقديم الحساب عن الأطنان الموقوفة . ثم عينت خيرا حسايا بجلسة ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٩ لفحص الحساب وبعد أن باشر مأموريته وقدم تقريره إعتدته المحكمة عن مبلغ ٢١٢٣ جنيا وقضت به وبمصاريفه المناسبة على المدعى بحكم مؤرخ ١٩ مايو سنة ١٩٣٢ . استأنف الأخير هذا الحكم وطعن على تقرير الخبير بأنه لم يعاين بنفسه الأطنان محل الربح واعتمد على أقوال خولى بخصوص تقرير قاتنها في المدد المختلفة كما حيزت المدعى عليها الأولى تحفظات تحت يد الثانية (وزارة الأوقاف) على استحقاق المدعى في وقف أحمد محمد صادق ورفعت دعوى بثبوت الحجز في الميعاد القانوني فأوقفت حتى يفصل في الاستئناف الذي أكد الحكم الابتدائي بحكم رقم ٢٨ يناير سنة ١٩٣٤ فطعن المدعى على هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرام وبنى طعنه على أنه بنى على اجراء باطل لاعتماده على تقرير الخبير الذي لم يباشر المأمورية طبقا للقانون ولم يعاين الأطنان الموقوفة بنفسه لتقدير الربح ومحكمة النقض بعد أن استوعبت ظروف الدعوى واطلعت

على الحكيم الابتدائي والاستئناف وعلى تقرير الخبير ومحاضر أعماله نقضت الحكم المطعون فيه باعتباره خاليا من الأسباب الموضوعية والقانونية لأن الخبير لم يعاين بنفسه وبنى تقريره على سماع شاهد كان يعمل عند الطرفين وأعادت القضية لمحكمة الاستئناف للقضاء فيها ثانية من دائرة أخرى فرفع المدعى القضية الحالية وقبل الفصل في الاستئناف طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة برفع الحجز التحفظي المتوقع بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢ تحت يد المدعى عليها الثانية والمرفوع بشأنه دعوى أمام محكمة مصر وموقوفة حتى يفصل في الاستئناف وذلك على اعتبار أن حكم النقض امتد ضمن أسبابه إلى الحكم الابتدائي وأبطله لاننيار تقرير الخبير الذي بنى عليه وأضحى بذلك الدين متنازعا على ترتيبه في الذمة وغير محقق الوجود ومركز الطرفين القانوني كبد رفع الدعوى الابتدائية من مستحق يطالب ناظر بتقديم حساب غير معين عن مدة تولىه . » ومن حيث أن مدار البحث في الدعوى يدور حول الأمور الخمسة الآتية . - الأول - الشروط الواجب توافرها في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بعدم تأثير حجوز ما للدين لدى الغير - عدم المساس بالموضوع ومعناه - الثاني - مدى ولايته في الدعاوى المستعجلة عموما وفي اشكالات التنفيذ خصوصا والفرق بينهما . - الثالث - هل يشترط لصحة الحجز التحفظي لما للدين لدى الغير التي تحصل بأحكام غير واجبة النفاذ استصدار أمر من القاضي أم لا - الرابع - الآثار القانونية المترتبة على احكام محكمة النقض والابرام الخاصة بنقض الاحكام المطعون فيها والغاؤها أو اعادتها للفصل فيها من دائرة أخرى وتأثير حكم النقض على الحكم الابتدائي المحجوز بمقتضاه تحت يد المدعى عليها الثانية . - الخامس - وظيفة القضاء المستعجل المستمدة

من المادة (٢٨) مرافعات وهل يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

« ومن حيث انه عن الأمر الأول فن المبادئ المقررة علما وقضاء أن المحكمة الأمور المستعجلة في أحوال الاستعجال الولاية في الحكم بعدم تأثير الحجز المتوقعة تحت يد الغير بلا سند أو إذن من القضاء عند لزوم ذلك أو في حالة عدم ذكر السند أو الأذن في إعلان الحجز أو عدم إخطار المحجز عليه بإعلان الحجز إن كان تنفيذيا أو طلب تثبيته إن كان تحفظيا في ظرف ثمانية أيام من تاريخ حصوله أو توقيعه على مبالغ لا يجوز الحجز عليها لأنها تعتبر في هذه الحالة باطلة بطلانا جوهريا لا تكسب حقا للحاجز يتأثر في حالة رفعه بل تؤدي إلى عقبة مادية صرفة يمكن إزالتها والمحكمة المذكورة عند الفصل في مثل هذه الدعاوى الحق في بحث السند الذي يرتكن إليه طالب الحجز ومعرفة ماهيته وكنهه القانوني ومبلغ صحته وعدمه لمعرفة ما إذا كان يمكن اعتباره سندا يخول الحجز بلا إذن من القاضي أم لا (يراجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٣٢ و منشور بالجازيت المختلطة عدد يوليو سنة ١٩٣٤ رقم ٢٨٥) .

« ومن حيث أن هذه الولاية تنعدم عنها إلى محكمة الموضوع إذا ما توقعت الحجز المذكورة صحيحة شكلا وبني طلب رفعها على نزاع في الموضوع متعلقا بقيام التعهدات أو انقضائها لسبب من الأسباب المبينة بالمادة (١٥٨) مدني أو بطلان الأحكام الموجودة فعلا أو غير ذلك من الأوجه الموضوعية التي يؤثر الفصل فيها على حق مقرر للحاجز (يراجع في ذلك حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١١ مارس سنة ١٩١٤ بمجموعة سنة ١٩٢٦ - صحيفة ٢٦١ - وحكم آخر صادر من نفس المحكمة في ١٩ مايو سنة ١٩١٥ نفس المجموعة سنة ١٩٢٧ - صحيفة ٣٤١ - وكتاب أبي هيف بك

طرق التنفيذ والتحفظ طبعة قديمة صحيفة ٣٥١ وما بعدها وحكم هذه المحكمة و منشور بالجريدة القضائية العدد ١٢ سنة سادسة الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٥) .

« ومن حيث أن وظيفة المحكمة المستعجلة تختلف عند نظر الأمور المستعجلة عموما والمنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة (٢٨) مرافعات ومن ينهاد دعاوى عدم تأثير الحجز لما للدين لدى الغير عنها عند القضاء في إشكالات التنفيذ المنصوص عنها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة وفي المادة (٣٨٦) مرافعات إذ تنحصر في الحالة الأولى في دائرة ضيقة لا تتعدى الأوجه الشكلية والأركان الأساسية وتمتد في الثانية إلى بحث الحقوق الموضوعية وفحص مستندات الطرفين وتحقيق دفاعهما للوصول إلى أرجحية أي الطرفين لا يقف التنفيذ أو استمراره (يراجع في ذلك ما ريناك على القضاء المستعجل جزء ثاني صحيفة ٤١٤ وما بعدها بنده (٦٥٤) وحكم محكمة الاستئناف المختلطة ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ البتان سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ صحيفة ٤٠ وحكم من هذه المحكمة لم ينشر بعد صادر في ١٩ يناير سنة ١٩٣٥ في القضية ٣١٨ سنة ١٩٣٥) ومن ثم فالقول بحق هذه المحكمة في بحث الدفع الموضوعية الصرفة أثناء نظر دعاوى عدم تأثير حجز ما للدين لدى الغير قياسا على واسع سلطانها عند الفصل في الإشكالات المتعلقة بالتنفيذ غير قانوني ولا تأخذ به المحكمة .

« ومن حيث بالنسبة للأمر الثالث فلوان الأحكام الابتدائية الغير قابلة للتنفيذ لا يمكن الحجز بها تنفيذيا لما للدين لدى الغير إنما يصح اعتبارها سندا للحجز بها تحفظيا ولا حاجة مطلقا مع وجودها لأخذ إذن من القاضي بتوقيع الحجز اللهم إلا أن يكون الدين الثابت بمقتضاها غير معلوم المقدار

en rien aux moyens qui peuvent resulter, pour les parties, de la procédure de première instance.

Il n'y a pas de distinction à faire pour le cas où l'arrêt cassé aurait adopté les motifs des premiers juges, de celui où il se serait déterminé par des motifs speciaux.

« ومن حيث انه بناء على ذلك فحكم محكمة النقض القاضي بالغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى لانعدام الدليل القانوني والموضوعي فيه وان كان قد مس الحكم الابتدائي عن بعد في أسبابه إلا انه لم يؤثر عليه قانونا بل لا يزال الحكم المذكور باقيا بالرغم من صدوره متجا لآثاره القانونية ومرتب الحقوق مكتسبة للمدعي عليها الأولى بصفيتها لا يمكن التعرض لها أو الغائها .

« ومن حيث ان القول بطلان الحكم الابتدائي لبنائه عن نفس السبب الذي لم تأخذ به محكمة النقض وأعتبرته غير موجود وإعادة الحالة التي ما كانت عليه قبل صدور الحكم المذكور وبعد رفع الدعوى بحصلها المطالبة بحساب متنازع عليه وبمبالغ غير محقة الوجود غير سديد لمخالفته للمبادئ القانونية المتقدمة والتي لا تخول لمحكمة النقض ذاتها القضاء بذلك ومن باب أولى هذه المحكمة التي لا يتعدى اختصاصها الاجراءات الوقفية المستعجلة .

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك وان الحجز التحفظي المطلوب الغاء قد توقع بناء على الحكم المذكور وطبقا للأوضاع الشكلية التي يقول بها القانون يكون طلب رفعه للتعرض لبطلان الحكم الابتدائي لا يدخل في ولاية هذه المحكمة القضاء فيه لمساسه بالموضوع أو أصل الحق بل أنه فصل وقضاء في بطلان وصحة حكم لا تشمل وظيفة القضاء العالي الحكم فيه .

كالحكم على شخص بالمسؤولية وتعيين خير لتقدير قيمتها وترفع بها دعوى بصحة الحجز كالمعتاد أمام المحكمة المختصة التي توقف حكمها ريثما يصبح الحكم نهائيا أو يقضى في الطعن المرفوع عنه .

« ومن حيث انه فيما يخص بالامر الرابع فن الثابت أن احكام النقض والابرام الصادرة بنقض الاحكام المطعون فيها والغائها أو إعادة لها للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى تؤثر فقط على الاحكام محل الطعن والاجراءات والاحكام التي تليها والمتوقفة عليها فتلغيا وتعيد الحالة الى ما كانت عليه قبل صدورهما وينشأ عن ذلك أن الاختصاصات والقيود والتسجيلات والحقوق المترتبة عليها والاحكام التي تصدر تنفيذها واجراءات المرافعات التي تتخذ بسببها تضحي جميعها كأنها لم تكن وكذلك الحال في المبالغ المدفوعة بناء عليها فتصبح واجبة الرد الى من دفعها بدون ضرورة للحصول على حكم بذلك (يراجع في ذلك تعليقات دالوزو على مواد دكرتو انشاء محكمة النقض والابرام في فرنسا الصادر في ٢٧ نوفمبر وأول ديسمبر سنة ١٧٩٠ صحيفة ٨٥٩ نبذة ٢٣٦٠ وما بعدها) .

« ومن حيث ان الاحكام المذكورة لا تمتد الى الاحكام الابتدائية حتى ولو أيدتها الاحكام المستأنفة الملغاة لأسبابها أو الى الاجراءات السابقة عليها المتعلقة بعريضة الدعوى وأثرها والاحكام التمهيدية أو التحضيرية السابقة عليها بل تبقى جميعها سليمة بالرغم منها وحافطة للحقوق المكتسبة الواردة بها حتى ولو نقضتها احكام النقض ضمن أسبابها (يراجع في ذلك نفس المرجع نبذة ٢٤٥٢ صحيفة ٨٦٢)

En général, le pourvoi n'atteint que l'arrêt attaque, et non les jugements de première instance, la cassation de cet arrêt ne préjudicie

« ومن حيث ولو ان المدعى عليها الاولى لم تحضر لتدفع الدعوى بشيء ما الا أن الفقه والقضاء استقرا على أن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل مؤقتا في المنازعات والاشكالات التي تنشأ عن تنفيذ السندات والأحكام أو اتخاذ ما يلزم من التدابير المستعجلة في الأمور التي يخشى عليها من فوات الوقت والنظام ولا يجوز للتداعين الاتفاق على خلافه صراحة أو ضمنا بعدم إثارة مسألة اختصاصه أثناء نظر الدعوى وبتحكيمه للفصل في موضوع الدعوى كلية كانت أو جزئية أو في المنازعات العادية الغير مستعجلة إذ مثل هذا الاتفاق باطل لمخالفته لروح التشريع والقانون والنظام العام المعمول به أمام المحكمة ويحق للقضاء المستعجل بسبب ذلك أن يقضى بالرغم من حصوله ومن تلقاء نفسه برفض الدعوى لعدم اختصاصه بالفصل في نظر مثل هذه الدعاوى اذا ما تبين له ذلك حتى ولو لم يدفع به أحد الخصوم أمامه . (يراجع حكم محكمة مصر الابتدائية الاهلية في ١٥ يناير سنة ١٩٢٤ السنة الخامسة محاماه رقم ٣٠٠ صحيفة ٣٤٤ وآخر صادر من نفس المحكمة في ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ المحاماه السنة العاشرة رقم ٣٠٣ ص ٦١٣)

« وحيث أن القول بخلاف ذلك وإعتبار اختصاص

قاضي الأمور المستعجلة كالإختصاص النوعي في المحاكم الاهلية له مساس فقط بمصالح الخصوم دون النظام العام إن شاءوا تمسكوا بحقهم فيه وإن رغبوا تنأوا عنه فلا يمكن للمحاكم أن تثيره من تلقاء نفسها مخالف للقانون وحكمة المشرع من وضع أصول القضاء المستعجل إذ يترتب على ذلك إمكان فصل القضاء المستعجل عند سكوت المتداعين في حقوق الملكية مثلا أو الحقوق العينية الأخرى المتفرعة عنها أو في مسائل التعويضات أو فسخ العقود لعدم الوفاء أو التأخير فيه أو بطلان التعهدات للتدليس أو الإكراه أو الخطأ أو في المنازعات الجدية المتعلقة بالأبجار أو في تصحيح منطوق الأحكام أو صيغة النفاذ فيها أو في تفسير المشارات الغامضة وعلى العموم في كل ماله مساس بأصل الحقوق المتنازع عليها وهو ما لا يمكن الأخذ به كلية . « ومن حيث أنه والحالة كما تقدم وأن مبنى رفع الحجز نزاع موضوعي صرف ولأن الاستعجال وحده لا يبرر الاختصاص تكون الدعوى على غير حق ويتعين رفضها

« ومن حيث أن من يقضى ضده يلتزم بالمصاريف » مادة ١١٣ « مرافعات (قضية محمد افندي احمد صائق وحضر عنه الاستاذ يوسف احمد الجندى ضد الست عزيزة حسن مناع عن نفسها وبصفقتها وأخرى رقم ٦٣٦ سنة ١٩٣٠ رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب)

قضايا المحاكم الجزئية

الدعوى المدنية التي ترفع لها في الحالات الآتية :
(١) بعد انتهاء الدعوى العمومية بالصلح في المخالفات (٢) سقوط الدعوى العمومية بالتقادم (٣) أو بعد سقوطها بوفاة المتهم (٤) بعد الفصل في الدعوى الجنائية بصدور الحكم فيها . وبناء على ذلك فاذا رفعت الدعوى المدنية

٣٠٥

محكمة الرمل المركزية

١٨ مارس سنة ١٩٣٣

دعوى مدنية . رفعت أثناء سير الدعوى الجنائية . عدم الفصل فيها . غير مانع من الحكم فيها .

المبدأ القانوني

لا تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر

أثناء سير الدعوى الجنائية واتصلت بولاية القاضى الجنائى وإنما لم يفصل فيها سهوا وقت الحكم فى الدعوى فله الحق أن يفصل فيها ولو أنها منفصلة عن الدعوى الجنائية .

المحكمة

« من حيث أنه بعد أن اتهمت النيابة العمومية كلا المسيو دانيال كوهين ومحمود محمد زكريا أفندى بالمادة ٢٠٨ عقوبات لتسببهما فى إصابة أحمد أنور بإباضة كما هو موضح بوصف التهمة - ادعى المجنى عليه فى الجلسة بتعريض مدنى قبلهما قدره عشرة جنينيات - ثم فى جلسة أخرى قصر دعواه المدنية على المتهم الأول وتاريخ ١٩٣٢/١٢/٢٤ أصدرت هذه المحكمة حكمها فى الدعوى الجنائية بتغريم كل من المتهمين خمسين قرشا . وفاتها أن تفصل فى الدعوى المدنية سهوا - فلما عرضت عليها الدعوى المدنية بعد ذلك وحدها لتفصل فيها دفع المحامى عن المتهم الأول بعدم اختصاصها بنظرها بعد أن فصلت فى الدعوى العمومية إذ يتحتم سير الدعويين معا »

عن الرفع القرعى

« من حيث أنه لا نزاع فى أن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية تكون تابعة للدعوى العمومية ولا وجود للأولى إلا بوجود الثانية - ولكن متى رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية بالطريقة المقررة لها فى قانون تحقيق الجنائيات - فلا مانع بعد من اندفاعها فى السير وحدها فى بعض الحالات - ويجب على القاضى الجنائى إذ ذاك أن يفصل فيها ولو أنها منفصلة عن الدعوى الجنائية - إذ التلازم بين الدعويين المدنية والجنائية لا يشترط الا وقت رفع الدعوى لتصل الدعوى المدنية بولاية القاضى الجنائى - فاذا حدث بعد ذلك أن سقطت الدعوى العمومية أو انتهت

بالحكم فإن ذلك لا يؤثر على سير الدعوى المدنية التى تكون رفعت معها بطريقة قانونية

« ومن حيث أن ما تقدم يستتج من نص المادتين ١٧٦ و ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات الأهل (وقد وردت أولاها فى باب محاكم الجنج والثانية فى باب محاكم الجنائيات) فقد أجازت الأولى للدعى المدنى أن يطعن بطريق الاستئناف - وأجازت الثانية له أن يطعن بطريق النقض - فى الحكم الذى يصدر من المحكمة الجنائية فى دعواه المدنية التى يكون قد رفعها تبعا للدعوى العمومية - حتى ولو رضيت النيابة والمتهم بالحكم فى الدعوى العمومية ولم يستأنفاه أو يرفعا عنه نقضا - وفى هذه الحالة تنظر المحكمة الجنائية الدعوى المدنية منفصلة عن الدعوى العمومية - ويلاحظ أن القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ الخاص بإنشاء محكمة النقض لم يمس حكم المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات فى هذه النقطة بل أضاف إليها أحكاما فى أمور أخرى (انظر جرامولان - شرح قانون تحقيق الجنائيات المصرى الجزء الأول بند ١٣١ ص ٧٩ و ٨٠ طبعة ١٩١٠) فقد رأى هذا رأى استنادا الى المادة ١٧٦ جنائيات) وذكر فى الصحيفة ٨٠ السطر ١٨ ما يأتى :

On peut dire encore que la règle d'après laquelle les juridictions pénales n'ont qu'une compétence accessoire quant à l'action civile est satisfaite dès que les deux actions coexisté au moment de la saisine du tribunal, que l'action civile vit ensuite de sa vie propre et peut être jugée par le tribunal repressif malgré les événements postérieurs qui éteignent l'action penale .

« ومن حيث انه يؤخذ من القاعدة السالفة الذكر ان المحكمة الجنائية تكون غير مختصة بنظر الدعوى المدنية التي ترفع لها في الحالات الآتية : ١- بعد انتهاء الدعوى العمومية بالصلح في المخالفات ٢- بعد سقوط الدعوى العمومية بالتقادم ٣- أو بعد سقوطها ب وفاة المتهم ٤- أو بعد الفصل في الدعوى الجنائية ب صدور الحكم فيها وذلك لزوال ولاية القاضي الجنائي في كل ما تقدم .

« ومن حيث ان القانون المصري (المادتان ١٧٦ و ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات) أوسع في هذه النقطة من القانون الفرنسي (جرانمولان - المرجع السابق - ص ٨٠) ففي فرنسا بعد ان أيدت محكمة النقض الرأي المتقدم بحكمها - الصادرين في ١٦ مارس سنة ١٨٨٢ و ٣ أغسطس سنة ١٨٨٣ - عادت فأيدت المذهب الأخير وهو عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية اذا انفصلت الأخيرة لأي سبب ما عن الدعوى العمومية مجارية في ذلك جارو - الذي يستند محامي المتهم الأول الى رأيه - أنظر كتاب المبادئ الأساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية لعل زكي العرابي بك الجزء الأول الطبعة الأولى صفحة ١٥٥ فقد ذكر المؤلف انه يستصوب الرأي الذي ذهبنا اليه

« ومن حيث ان ما سبق طرحه أمام المحاكم المصرية بخصوص هذه النقطة القانونية حالتان ١- ففي الحالة الأولى رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية تبعاً للدعوى العمومية وفي أول جلسة لم يحضر المتهم ولا المدعى المدني فحكمت المحكمة ببراءة المتهم وبشطب الدعوى المدنية ثم انقضت الجلسة - بعد ذلك جدد المدعى المدني دعواه المدنية وتحدد لنظرها جلسة أخرى فحكمت محكمة النقض والابرار بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٩١٨ (المجموعة الرسمية السنة العشرون ص ١٣) بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية لأن ولاية

القاضي الجنائي بنظر الدعوى المدنية قد انقطعت إذ تجديد الدعوى المدنية ان هو الا رفع لها من جديد . ولا يكون الا باعلان جديد ورسوم جديدة - وظاهر ان هذا لا يتعارض مع القاعدة التي ذهبنا اليها - ٢ - الحالة الثانية - مثل الحالة السابقة الا ان المدعى المدني قد حضر قبل انقضاء الجلسة والمحكمة الجنائية تطبيقاً للبادة - ١٢٠ - مرافعات أعادت القضية المدنية للرول وقد كان مدار الخلاف في هل تختص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية رغم انتهاء الدعوى العمومية بالحكم أم هي غير مختصة - وقد أخذت محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية بحكمها الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ المحاماة السنة الثانية رقم ١٩ ص ٤٦ بالرأي الأول القاضي بالاختصاص وكذا محكمة الزقازيق الأهلية المحاماة السنة السادسة رقم ١١٢ ص ١٦٠ - وأخذت بالرأي الثاني محكمة كفر الدوار الجزئية الأهلية بحكمها الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦ المحاماة السنة الثالثة رقم ٣٥٥ - فقد اعتبرث المحكمة الجنائية غير مختصة وهي لم تلتفت الى نص المادتين ١٧٦ و ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات اللتين يستفاد الاختصاص منهما كما تقدم

« ومن حيث انه يتضح من كل ما تقدم ان الدفع في غير محله فيتعين الحكم برفضه وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى

(قضية النيابة ضد المسيو دانيال كرفين وآخر رقم ٤٦٣ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي احمد الجارم وحضور حضرة احمد افندي عبد الرحمن وكيل النيابة)

٣٠٦

محكمة الصنف الجزئية

١٩ فبراير سنة ١٩٣٤

دعوى صحة التعاقد . لا تناول غير حالة العقد وقت تحريره . ما يطرأ عليه بعد تحريره . لا دخل له في الدعوى (٩-٢)

المبدأ القانوني

طلب الحكم بصحة التعاقد الخاصة بعقود الرهن لا تتناول غير حالة العقد وقت تحريره من حيث صحته وأهلية طرفيه وقانونيته موضوعه - أما ما يطرأ على العقد بعد تحريره من حالات السداد والاستهلاك فمسألة موضوعها دعوى أخرى كدعوى الدائن بطلب دينه أو دعوى المدين ببراءة ذمته من الدين أو جزء منه .

المحكمة

« من حيث ان المدعى طلب الحكم بصحة التعاقد عن عقد الرهن المؤرخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وتسجيله تسجيلًا كليًا ونقل تكليف ١٤ قيراطا الموضحة الحدود والمعالم بعقد الرهن المنسوخ صورته بعريضة الدعوى وأعلن المدعى عليه بهذه الطلبات بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٣ وطلب الزامه بالمصاريف واتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ » ومن حيث ان التسجيل عملا يجرىه صاحب المصلحة فيه بعد أن يأخذ العقد الصفة اللازمة للتسجيل كما ان نقل التكليف نتيجة من نتائج التسجيل ولذلك لا ترى المحكمة موجبا للبحث في هذين الطلبين والاقتصار على بحث صحة التعاقد الموصل لهما مع التصريح له بالتسجيل

« ومن حيث ان العقد المطلوب الحكم بصحة التعاقد عنه محررين المدعى كطرف أول رهن والمدعى عليه كطرف ثان مرتين بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ عن رهن ١٤ قيراطا مقابل مبلغ تسعين جنيها دينًا تحمل به الطرف الثاني وتعهد بسداده بالكيفية المبينة بالعقد وموقع على العقد بختمى الدائن المرتين والمدين الراهن وبشهادة عويس حسن فرج ومحمد موسى

« ومن حيث ان المدعى عليه أقر بتوقيعه على

العقد وبصحة صدوره منه إلا أنه طلب ان يجرى الحساب عنه لأنه في عرفه قد استهلك مبلغ كبير من الدين من سنة ١٩٢٥ للآن وأن الباقي من الدين هو مبلغ ٢٢٠ مليا و ٤٢ جنيها فقط لأن العين المرهونة تحت يد الدائن المرتين

« ومن حيث ان البحث في صحة التعاقد عن عقد الرهن لا يتناول غير حالة العقد وقت التعاقد من حيث صحته وصدوره من طرفين قادرين على التعاقد وعن موضوع جائز قانونا أما ما يطرأ على التعاقد بعد ذلك من سداد الدين أو استهلاك جانب منه فمسألة موضوعها دعوى أخرى خلاف دعوى صحة التعاقد كدعوى براءة الذمة من المدين الذي استهلك دينه أو كطلب الحساب في دعوى الدين التي يرفعها الدائن الراهن » ومن حيث انه يتبين من ذلك انه لا يوجد في الدعوى ما يمنع من الحكم للمدعى بصحة التعاقد عن عقد الرهن الصادر من المدعى عليه برهن ١٤ قيراطا مبنية الحدود والمواقع بالعقد وبعريضة الدعوى مقابل مبلغ تسعين جنيها مصريا بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥

(قضية ابراهيم عكاشه ابراهيم ضد عواد حسن بكر رقم ٣٦٤ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي محمود علام)

٣٠٧

محكمة مأمورية المحمودية القضائية

١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤

اثبات صحة التعاقد . مع بطلان العقد . عدم جوازه .

المبدأ القانوني

لا يصح الحكم باثبات صحة التعاقد اذا شاب هذا التعاقد بطلان يمس النظام العام كأن كان العقد موصوفا بأنه عقديع وفائي وثبت أنه رهن باطل لبقاء العين المرهونة في حيازة الراهن أو البائع وورثته من بعده . ويجوز أن تحكم المحكمة بهذا البطلان من تلقاء نفسها

المحكمة

« حيث انه فيما يتصل بالموضوع فان المعارض ضده الأول رفع الدعوى قبل المعارضتين وثالث هو أحدهما حامد محمد سعد نجيم يطلب فيها القضاء له بإثبات التعاقد الحاصل بينه وبين مورث المدعى عليهم المرحوم محمد سعد نجيم بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣١ وهذا التعاقد هو عقديع وفائي موقع عليه بامضاء البائع « محمد سعد نجيم » الذي باع بمقتضاه إلى المعارض ضده محمد سعد الشناوى منزلا مبنا بالطوب الأحمر ومساحته ١٢٣ مترا مربعا مبنية حدوده بالعقد المذكور بثمن قدره ٣٦ جنيا مصريا قبضها البائع من المشتري وتعهده بالتوقيع على العقد النهائي وقت الطلب وتسليم المنزل المباع وقد قضى له غايبا بطلباته عدا النفاذ

« وحيث ان المعارضتين تقرر ان بلسان محاميها في المرافعة الشفهية وفي المذكرة المؤرخه ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٤ بأن العقد المشار اليه باطل لا أثر له لأنه يستر رهنا بدليل بقاء المنزل تحت يد البائع واذن فلا يكون له أى أثر طبقا لنص المادة ٣٣٩ من القانون المدنى « وحيث ان المعارض ضده الأول يقرر بلسان محاميه في المرافعة وفي مذكرته المؤرخه في ٨ / ١٢ / ١٩٣٤ ان دعوى إثبات التعاقد لا يتناول البحث فيها ماهية العقد وآثاره القانونية فقط تكون مأمورية المحكمة قاصرة على التحقق من صحة التوقيعات لا مكان تسجيل العقد كما يقرر ان إرجاء تسليم المنزل المبيع مؤقتا لحين تحرير العقد النهائي لا يترتب عليه بطلان العقد

« وحيث لانزاع بين الخصام في أن المنزل بقي في حيازة البائع وورثته من بعده من تاريخ التعاقد الى هذه اللحظة ولم يخرج من يدهما الى يد المعارض ضده

« وحيث ان المادة ٣٣٩ من القانون المدنى

الاهلى الصادر بها القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٢٣ تنص على انه « اذا كان الشرط الوفاى مقصودا به اخفاء رهن عقارى فان العقد يعتبر باطلا لا أثر له سواء بصفته يباعا ورهنا ويعتبر العقد مقصودا به اخفاء رهن اذا اشترط في رد الثمن مع الفوائد او اذا بقيت العين المبيعة في حيازة البائع بأى صفة من الصفات ... الخ »

« وحيث انه مضى على تاريخ التعاقد إلى تاريخ رفع الدعوى في ٢٣ يناير سنة ١٩٣٤ ستان وثلاثة أشهر تقريبا ظلت فيها العين المبيعة في حيازة البائع وورثته من بعده مع ان الثمن قد دفع اليه بنص العقد ولا معنى لارجاء التسليم مؤقتا كما يزعم المعارض ضده لحين تحرير العقد النهائي بل ولما اذا يترأخى التسليم الى وقت العقد النهائي ولا ينفذ حالا أى عقب التعاقد ؟ ان الدلائل كلها ناطقة بان التسليم قد غرض الطرف عنه لأنه غير مقصود بذاته من التعاقد فالعقد إذن بنص القانون باطل بطلا تاما مطلقا ولا أثر له سواء بصفته يباعا ورهنا ولا يكون للمشتري (المعارض ضده) الا المطالبة بالثمن الذى أداه الى البائع وبفوائده اذا كان لها محل « وحيث ان البطلان في هذه الحالة يمس النظام العام لأن التعاقد ينطوى على ستر رهن يقترب في الراجح بفوائد تكون غالبا ربوية وعلى مخالفة القانون فيما أمر به من اجراءات التنفيذ العقارى والبطلان في هذا الصدد تعلنه المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يثره الخصم صاحب المصلحة في ذلك لتعلقه بالنظام العام كما تقدم

« وحيث ان القول من جانب المعارض ضده بقصر مأمورية المحكمة في مثل هذه الدعوى على التحقق من صحة التوقيعات لا مكان التسجيل وعدم تناولها البحث في ماهية العقد وصحته وبطلانه لا يمكن التسليم به في حالة البطلان المطلق الذى

مرجعه المساس بالنظام العام ولوان المحكمة تمتعت على هذه النظرية الخاطئة وقضت بصحة التوقيع وإثبات التعاقد رغم البطلان لساهمت هي الأخرى في المساس بالنظام العام الأمر الذى يتزده عنه القضاء وما كان للقاضى ان يسير فى أثر الخصوم دون أن يتبين مقاصدهم واغراضهم ومن غير ان يكشف السبيل التى يريدون ان ينتهى بهم المطاف فيها على أنه يمكن القول بالا فائدة للمعارض ضده الأول من دعواه ولا مصلحة له فيها لأن الحكم له بإثبات التعاقد لا يمحى ما يشوب تعاقد هذا من بطلان يتصل بكيانه ويهدمه من أساسه بحيث لا تقوم له من بعده قائمة ومتى اتضح ذلك فلا محكمة ان ترفض دعواه او ان تقضى بعدم قبولها لا تنفاه المصلحة فيها

« وحيث انه لما تقدم فان الحكم المعارض فيه لم يوفق فيما قضى به ولم يصب الحقيقة وينبغى اذن الغاؤه والزام المعارض ضده بالمصاريف لخسارته دعواه (قضية معارضة فاطمة محمد محمد خير وأخرى ضد محمد عبد الشاوى وآخر رقم ٤٢٤ سنة ١٩٣٤ - رئاسة حضرة القاضى حافظ خليفة)

٣٠٨

محكمة شين السكوم الجزئية

١٤ يناير سنة ١٩٣٥

١ - حوالة . حوالة ديون عينة . شروط ذلك . بالنسبة

لغير . من هم الغير ؟

٢ - دائن . دعوى باسم الدائن . شروط رفعها . دعوى غير مباشرة .

المبادئ القانونية

١ - من المقرر أن ملكية الديون والحقوق العينية لا تنتقل إلا إذا رضى المدين بذلك كتابة وانه لا يصح الاحتجاج بالبيع على غير المتعاقدين إلا إذا كان تاريخ الورقة المشتملة على رضا المدين به ثابتاً بوجه رسمى (مادة ٣٤٩ مدنى) كما أن المادة ١٣ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣

تنص على أنه لا يصح التمسك فى وجه الغير بتحويل دين مضمون برهن عقارى أو بامتياز عقارى ولا التمسك بالحق الناشئ من حلول شخص محل الدائن فى هذه الحقوق بحكم القانون أو بالاتفاق ولا التمسك بالتنازل عن ترتيب الرهن العقارى إلا إذا حصل التأشير بذلك على هامش التسجيل الأصيل

والمقصود بالغير فى هذا الشأن هم جميع من تكون لهم مصلحة فى الطعن فى الحوالة وهم (أولاً) المدين المحال عليه (ثانياً) جميع من يتلقون من المحيل حقوقاً على الدين المحال به بطريق الشراء أو الارتهان . (ثالثاً) دائنو المحيل العاديون لأن الدين المحال به جزء من الضمان العام .

٢ - إذا جاز للدائن استعمال حقوق مدينه وأن يقيم باسمه الدعاوى التى تنشأ عن مشارطاته أو عن أى نوع من أنواع التعهدات وذلك بطريق الدفع par exception عند تقصير المدين أو إهماله إلا أنه يشترط لذلك أن يكون الحق غير متصل بشخص الدين وأن لا يكون مجرد رخصة faculté خوفاً القانون لصاحب الحق فيها دون سواه .

المحكمة

« من حيث ان حاصل دعوى المدعى كما بينها فى عريضة دعواه المعلنة بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٣٤ انه لمديونية المدعى عليهما الرابع والخامس إلى المدعى عليهم الأول والثانية والثالثة فى مبالغ بموجب أحكام قضائية . قد أوقع الدائنون المذكورون الحجز التنفيذى تحت يد المدعى عليهم السادس والسابع والثامن والتاسع على اعتبار أن المدعى عليهم الأربعة المذكورين

مدينون لمدينيهما في مبالغ رهن قيمتها ٢٦٠ جنيتها مصريا آلت الى مدينيهما ميراثا عن الست رفقته قرياقوس حالة أنه أي المدعى هو وحده صاحب مبلغ الرهن المشار اليهما وذلك بموجب التنازل الصادر له من الدائنة المرتبهة الاصلية بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٣١ وثابت التاريخ في ٣ يونيو سنة ١٩٣١ تحت نمرة ١٣٧ ولذلك يكون الحجز قد وقع باطلا ولذلك يطلب الغاؤه

« ومن حيث انه ليس ثم نزاع في أن المرحومة السيدة رفقته قرياقوس كانت تدين الأربعة المدعى عليهم الآخرين بدين بلغت قيمته مائتين وستين جنيتها كما يشهد بذلك عقدا الرهن الحيازي المؤرخ أولها في ٣٠ مارس سنة ١٩٢٥ والثاني ١٣ مايو سنة ١٩٢٥ وبالبلغه قيمة أولها مائة وعشرين جنيتها والثاني مائة وأربعين جنيتها وكان هذان العقدان غير قابلين للتحويل إلا أنه بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ قبل المدينون في هذه العقود أن تحول الدائنة هذا الدين لمن تشاء وقد أقرت الدائنة بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٣١ بأنها تسلمت من ولدها المدعى قيمة الدين الثابت بعقد الرهن وقدره مائتين وستين جنيتها وإحالة هذا الدين ليطالب به المدينين المذكورين

« ومن حيث انه ليس ثم شك في أن هذا التحويل ينقل ملكية الدين الى المدعى ويجعله صاحب الحق في اقتضائه من المدينين

« ومن حيث ان الدائنين الحاجزين قد وجهوا الى ذلك التحويل جملة مطاعن محصلها - أولا - ان التحويل الصادر للبدعى غير صحيح من الوجهة القانونية بالنسبة لغير المتعاقدين وذلك لعدم التأشير بمصوله على هامش تسجيل الحق العيني الضامن للحالة (م ١٣ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣) - ثانيا - أن الدائنين الحاجزين لهم الحق في استعمال حقوق مدينيهما في كون الحوالة قد صدرت في مرض الموت - ثالثا - ان هذه الحوالة

صورية قصد به حرمان الدائنين من الاستحصال على حقوقهم المقضى بها « ومن حيث ان المحكمة ترى افراد بحث خاص لكل من هذه الطعون لتبين إلى أي حد تتفق مع القانون القائم وما أجمعت عليه كلمة الفقهاء

« ومن حيث انه بالنسبة للوجه الأول من الطعن فإن المادة ٣٤٩ من القانون المدني قررت بأنه لا تنتقل ملكية الديون والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعها صحيحا إلا إذا رضى المدين بذلك بموجب كتابة وزيادة على ذلك لا يصح الاحتجاج بالبيع على غير المتعاقدين إلا إذا كان تاريخ الورقة المشتملة على رضا المدين به ثابتا بوجه رسمي ولا يسوغ ذلك الاحتجاج إلا في التاريخ المذكور وقضت المادة ١٣ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ على أنه لا يصح التمسك في وجه الغير بتحويل دين مضمون برهن عقارى أو بامتياز عقارى ولا التمسك بالحق الناشئ من حلول شخص محل الدائن في هذه الحقوق بحكم القانون أو بالاتفاق ولا التمسك كذلك بالتنازل عن ترتيب الرهن العقارى إلا اذا حصل التأشير بذلك على هامش التسجيل الاصلى

« ومن حيث انه يستفاد من تلك النصوص أن المتعاقدين في الحوالة هما المحيل والمحال له أما من عداهما فيعتبرون من غير المتعاقدين إذ لا شأن لهم في تكوين العقد ولم يكونوا طرفا فيه - ولقد اتفقت كلمة الفقهاء على أن غير المتعاقدين هم جميع من تكون لهم مصلحة في الطعن في الحوالة وهم - أولا - المدين المحال عليه - ثانيا - جميع من يتلقون من المحيل حقوقا على الدين المحال به وهؤلاء هم من يبيع اليهم المحيل الدين السابق تحويلة لغيرهم أو من رهن لهم المحيل الدين المحال به كذلك - ثالثا - دائنوا المحيل العاديون لأن الدين المحال به جزء من الضمان العام المعد لوفاء ديونهم (راجع جرائمولا ن بند ٢٤٩ و كولان وكايتان الجزء الثاني ص ١٤٨ - ١٤٩)

الحاجزون من أن المحيلة قد حولت إلى ولدها الدين دون أن قبض منه مقابل الحوالة أو أن الحوالة قد تمت في مرض الموت لا يستند إلى أساس - ولا يغير من وجه المسألة شيئا . وذلك للأسباب الآتية :
أولا - أن الحوالة قد تمت مستوفية جميع اجراءاتها الشكلية واعترفت المحيلة قبض المقابل - ثانيا - أن اللمبة على فرض التسليم جدلا بأن المدعى لم يدفع شيئا قد تمت بتسليم سند الدين وهذا يقوم مقام القبض « م ٤٩ من القانون المدني » - ثالثا - إذا كان التصرف بالحوالة قد تم في مرض الموت فهو في حكم الوصية وهي لو ارث لا تنفذ إلا بأجازة الورثة - إلا أنه أخذا بالقواعد السابق يانها لا يملك الطعن فيها أحد غير الورثة إذ يحتمل كثيرا أن تكون المحيلة قد قبضت قيمتها وهذا حق شخصي للدين الوارث يستعمله أو يعدل عنه أو يقر التصرف بشأنه دون أن يكون هناك رقابة ما على تصرفه إذ في فرض تلك الرقابة إخلال بحقوقه الشخصية وتدخل في مكنونات الضمان لاحتمال أن يكون إقراره لهذا التصرف متفقا مع إرادة المتصرف وهو المورث أو تنفيذ لعهده قطعه أو إبراا لزمه من تصرف - على أنه من ناحية أخرى فإن الحاضرين لم يقدموا أى قرينة يمكن أن يستشف من ورائها أن المحيلة أصابها مرض قاتل أعجزها عن أداء اعمالها الشخصية قبل الوفاة فأثرت ولدها المدعى بالحوالة دون بقية الورثة

« ومن حيث أنه لا يفهم كثيرا كيف يكون الحاضرون أصحاب حق في استيفاء ديونهم من تركة المحيلة مع انها لم تكن مدينة لهم في وقت من الأوقات ؟ امع انها كانت حال حياتها تملك التصرف فيها لأى شخص أجنبي عن التركة فاذا تصرف لأحد أولادها كان تصرفا محل شبهة أو طعن لمجرد أن زوجها أو أحد أبنائها الباقيين مدين لآخرين ؟ »

« ومن حيث أنه باستعراض وقائع الدعوى كما سبق البيان يبين أن الحاضرين وهم المدعى عليهم الثلاثة الأول ليسوا من طبقة الغير بالمعنى القانوني المتفق عليه لمثل هذا التعبير إذ لا يمتون بأى صلة قانونية إلى أحد من طرفي الحوالة فلا علاقة مديونية أو دائنية للسيدة التي أحالت الدين أولادها الذي قبل الحوالة أو المدينين المحال عليهم ولذلك يكون الوجه الأول من الطعن ساقطا لا يلتفت إليه

« ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الثاني من انهم انما يستعملون حقوق مدينتهما استنادا إلى نص المادة ١٤١ من القانون المدني التي تنص على « أنه لا يترتب على المشاركات منفعة لغير عاقيها إلا لدائى العاقد فإنه يجوز لهم بمقتضى ما لهم من الحق على عموم أموال مدينتهم أن يقيموا باسمه الدعاوى التي تنشأ عن مشاركاته أو عن أى نوع من أنواع التعهدات ماعدا الدعاوى الخاصة بشخصه »

« ومن حيث أنه وان جاز استعمال هذا الحق بطريق الدفع par exception اذا قصر المدين أو أهمل - فإنه يشترط لذلك ان يكون الحق غير متصل بشخص المدين - وأن لا يكون مجرد رخصة (Faculté) خولها القانون لصاحب الحق فيها دون سواه (راجع دالتون جزء ١ ص ١٠٤ - وبودرى وبارد - فقرة ٥٩٩) وأساس ذلك أن الدعوى المباشرة تستند إلى ما للدائن من حق الضمان العام على جميع أموال مديته فن البين أن الحق الذي يستطيع الدائن أن يستعمله يجب أن يدخل ضمن الحقوق التي تعتبر ضامنة لحق الدائن - أى أن يكون الحق ماليا وغير متصل بشخص المدين - ولقد ضرب الفقهاء لذلك الأمثال فقرروا بأن حق الموصى له في قبول الوصية لا يجوز للدائن استعماله « بلانيول وريبير جزء ٢ فقرة ٩٠٤ صفحة ٢١٢ »

« ومن حيث أنه لذلك يكون ماذهب إليه

٣٠٩

محكمة هيا الجزئية

٣ فبراير سنة ١٩٣٥

بلاغ كاذب . القصد الجنائي . شرطه اقدم المبلغ بسوء نية على

التبليغ ومع علمه يكذب الوقائع المبلغ عنها

المبدأ القانوني

من أهم أركان جريمة البلاغ الكاذب

القصد الجنائي أي أن يكون المبلغ قد أقدم على

التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي تبليغ عنها

مكذوبة وأن الشخص المبلغ عنه بريء مما نسب

اليه والأمر في تقدير ذلك يرجع الى حالة المبلغ

النفسية فإذا كان يعتقد لسبب ما صحة الوقائع

التي بلغ عنها فلا محل لمسئوليته جنائيا ولو

كانت تلك الوقائع ظاهرة البطلان كما أنه لا

يكفي لمؤاخذته جنائيا أن يكون قد قصر في

تحري الحقيقة لأن الخطأ لا يكفي لتكوين

الركن الأدبي للجريمة وإن مجرد العلم بكذب

الوقائع المبلغ عنها غير كاف قانونا لتحقيق

القصد إذ يشترط أن يكون التبليغ حاصلا

بسوء نية .

المحكمة

« حيث انه ثبت من التحقيقات أن المتهم إتفق

مع ابنة المدعى المدني المدعوة منجده والبالغة سن

الرشد على أن يتزوج بها وقد هربت معه من منزل

أيها إلى الزقازيق وهناك لبثت معه بضعة أيام ووقعت

على إقرار منها بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٣٣ تعترف فيه

أنها تزوجت من المتهم وعاشرتة وأن ذلك كان

برضاها واختيارها وتعهدها في الطرفان باثبات هذا

الزواج رسميا على مهر قدره عشرون جنيا وقد

تصدق على هذا الاقرار من شاهدين

« وحيث ان مازعمتة منجده المذكورة في التحقيق

« ومن حيث أنه بالنسبة للطعن بالصورية فإنه

وأن كان فيما سبق بيانه ما يدفع هذا الوجه إلا أن

هذا الدفع لا يجوز إبداءه إلا من أحد دائتي المدين

وقد سبق القول بأن أقوال الحاجز لم تكن ضمن

الضمان العام لهؤلاء الحاجزين إذ لم تكن مدينة لهم

في أي وقت من الأوقات فلا حرج عليها في تصرفاتها

وهي صاحبة الشأن الوحيد في توزيع مالها لمن

تريد وقد يكون سبب الآثار عاطفة ملكتها أو

قضاء لدين اشغلت به ذمتها

« ومن حيث انه فضلا عما سبق بيانه فان الدعوى

الحالية مناهضة الأساس إذ تبين أن دين الحاجزين مضمون

الوفاء إذ انهم دائنون مرتنون الخمسة أفدنة وكسور

بمقتضى عقد رهن مؤرخ ٣ اغسطس سنة ١٩١٧

والباقى من الدين مبلغ ثلثمائة واربعين جنيا وقد وقعوا

الحجز التحفظي تحت يد كل من حنا افندى مسيحة

الكفراوى وحبيب افندى مسيحه الكفراوى

على ما لدينها في ذمتها وقدره ٨٠٠ ملم ٢٥٤ جنيا

(راجع حكم محكمة شبين الكوم الكلية بتاريخ ٣ نوفمبر

سنة ١٩٣١ في القضية رقم ١٢١ سنة ١٩٣١ وحكم

محكمة الاستئناف في القضية رقم ٤٢٢ سنة ٤٩

قضائية) فحق الحاجزين سهل الاقتضاء إذ ان في

مكتهم بالضمان العيني الناتج عن الرهن والحجز

تحت يد مدين مدينتهما الثابت بالحكم الاستئنافي

ما يربو على دينهما ويدفع مظنة الاعسار عن مدينتهما

وهو الشرط الاساسي لاستعمال حقوق هؤلاء

المدينين من الطعن بطلان التحويل أو صورته

« ومن حيث انه لكل ما سبق يكون المدعى

على حق في طلباته ويكون الحجز الذي توقع تحت

يد المدينين باطلا إذ قد انتقل الدين إلى المدعى

بخصوص التحويل السابق ذكره ويتعين والحالة

هذه اجابة المدعى إلى طلباته

(قضية ابراهيم افندى جرجس وحضر عنه الاستاذ فهم العزب

ضد عبده داود مشيحه وآخرين رقم ٣٤٦١ سنة ١٩٣٤ - رئاسة

حضرة القاضي محمد نجيب احمد)

من ان المتهم خطفها وهددها بالسلاح وأنها كانت في غيبوبة الى آخر ما صورت لها تخيلات فان تلك الأقوال ماهي الا مجرد رواية خيالية اختلقها التوجد لنفسها بعض العذر فيما فعلته على غير علم من أهلها يدل على ذلك اعترافها أولا في التحقيق بالحقيقة من ان كل ما حصل كان برضاها واختيارها بل ان الخطابات الصادرة منها للمتهم تدل على أن ما فعلته كان ميلا منها لجانب المتهم

« وحيث انه لذلك ولأن النيابة لم ترجع في الشكوى السابق تقديمها من المدعى المدني في حق المتهم قررت بحفظ الشكوى في ٦ - ٧ - ١٩٣٣ » وحيث ان المتهم قدم بلاغين بتاريخ ١٩٣٣/٦/٢٤ أحدهما لرئاسة النيابة والآخر لسعادة النائب العمومي يلتمس فيها إنقاذ زوجته المذكورة مما عسى أن ينالها من مكروه من أهلها إذ بعد ان أمرت النيابة بتسليمها اليه سلمت إلى أهلها بمساعدة الادارة ويقول المتهم في بلاغه « فما كان من حضرة المأمور إلا أن عذب زوجته مع اقاربها حتى وقعت على ورقة بين الضرب والتعذيب والاستغاثة وسلمت بالقوة إلى أهلها ليزوجوها بزواج آخر الخ » وقد حفظ هذا البلاغ إداريا بعد التحقيق كما حفظت شكوى المدعى المدني من قبل

« وحيث ان المدعى المدني رفع بعد ذلك دعواه الحالية مباشرة ضد المتهم يطلب ما قبلته على جريمة البلاغ الكاذب بالمادتين ٢٦٢ ، ٢٦٤ ع مع الزامه بعشرة جنهات على سبيل التعويض

« وحيث ان أهم ركن من أركان البلاغ الكاذب هو القصد الجنائي ويجب لتوفر ذلك أن يكون المبلغ فيه أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي تبلغ عنها مكدوبة وأن الشخص المبلغ عنه بريء بما ينسب اليه والأمر في تقدير ذلك يرجع الى حالة المبلغ النفسي فاذا كان يعتقد لسبب ما صحة الوقائع التي بلغ عنها فلا محل لمساءلته جنائيا ولو كانت تلك

الوقائع ظاهرة البطلان كما أنه لا يكفي لمؤاخذته جنائيا أن يكون قد قصر في تحري الحقيقة لأن الخطأ لا يكفي لتكوين الركن الأدبي للجريمة وأن مجرد العلم بكذب الوقائع المبلغ عنها غير كاف في القانون لتحقيق القصد الجنائي إذ يشترط علاوة على سوء القصد أن يكون التبليغ حاصل بنية سوء. وعلى هذا لا يعاقب الشخص الذي يبلغ عن واقعة يعلم أنها مكدوبة اذا كان مدفوعا الى ذلك بقصد شريف فقد قالوا انه لا يعد مرتكبا لجريمة البلاغ الكاذب الوالد الذي يتهم ولده كذبا بجريمة ليتوصل بذلك الى استصدار حكم عليه بإرساله الى الاصلاحية وقد اتفق الشراح أيضا على ان التبليغ إذا كان مبني على شبهة مستنتجة من احوال وظروف معلومة تلقى على المبلغ عنه مظنة مانسب اليه يعتبر المبلغ معذورا فيما بلغ به وينفى عنه سوء القصد (راجع القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب شرح قانون العقوبات القسم الخاص لأحمد بك أمين صفحة ٥٩٠ و ٥٩٢) « وحيث ان المتهم كان في وقت بلاغه في

حالة نفسية يعتقد معها صحة الوقائع التي يبلغ عنها وعلى فرض ان المتهم يعلم ان الواقعة التي يبلغ عنها مكدوبة فقد كان مدفوعا الى ذلك بقصد شريف لانه اعتقد اعتقادا جديا ان ابنة المدعى المدني قبلت الزواج منه وهربت معه لهذا الغرض سوف تنال عقابا صارما من أهلها لالحالة وهذا أمر معقول فأراد ببلاغه أن ينقذها مما عسى أن تقع فيه من العذاب. وأما ابلاغه بأن أهلها سوف يزوجه من زوج آخر فان هذا الأمر قد ثبت صحته إذ اعترف المدعى المدني في مذكرته بأنه زوج ابنته فعلا لطالب من مدرسة التجاره فمن ثم يكون القصد الجنائي غير متوفر ولذا يتعين براءة المتهم عملا بالمادة ١٧٢ جنائيات ورفض الدعوى المدنية قبله (قضية النيابة وآخر مدع مدني ضد عبد المطلب عبد ربه السعدني رقم ١٤١٣ سنة ١٩٣٣ - رئاسة حضرة القاضي أحمد يوسف وحضور حضرة أحمد قنديل أفندي وكيل النيابة)

٣١٠

محكمة دمياط الجزئية

٩ مايو سنة ١٩٣٥

١ - ولى . يبعه أرض القاصر أو عقاره . بأجر المثل . أو

يسير الغبن . شرطه . محمود السيرة ومستور الحال

٢ - إبراء من دين . من ولى . لمصلحة الشخصية . لا يسرى

على القاصر .

المبادئ القانونية

١ - للولى على القاصر اذا كان محمود السيرة

أو مستور الحال أن يبيع أرض القاصر أو

عقاره بأجر المثل أو يسير الغبن أما إذا كان

فاسد الرأى فليس له التصرف فى مال القاصر

إلا اذا ثبتت خيرية التصرف وهى فى حالة

البيع أن يكون ذلك بضعف القيمة .

٢ - إبراء الولى على القاصر لمدين القاصر

من دين له عليه لا يسرى على القاصر متى تحقق

أن هذا الإبراء أملتة مصلحة الولى الشخصية

وكانت ظروف الحال تؤيد أن الإقرار أملتة

الحاجة أو الغفلة .

المحكمة

« من حيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى

بصفقتها تقول فيها انه بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٣٢

تسبب المدعى عليهما فى قتل المرحومة عديلة مصطفى

الكاشف والدة القاصر المشمول بوصاية المدعية

وقد ضبط لذلك واقعة تحت نمرة ٥٥٠ جنح دمياط

سنة ١٩٣٢ . وتقول المدعية بأن المحكمة الجنائية

قضت بعقوبة الأول وبراءة الثانى والزامها متضامين

بأن يدفعاً للبدعية وزوج القتيلة مبلغ ٢٠ جنيهاً وأن

والد الصغير تصالح على مبلغ ٥ جنيهاً وذلك لأن

المدعى عليه الثانى تحايل عليه الى آخر ما جاء فى عريضة

الدعوى وانها تستبعد مبلغ الخمسة الجنيهاً وتطلب

الحكم للصغير بمبلغ ٣٥ جنيهاً

« ومن حيث انه تبين من الاطلاع على قضية الجنحة

نمرة ٥٥٠ سنة ١٩٣٢ المنضمة التى رفعت من النيابة .

العمومية ضد المدعى عليهما بتهمة انهما تسببا بغير

قصد ولا تعمداً فى قتل عديلة مصطفى الكاشف . وقد

تدخل فى هذه القضية كل من فاطمة العيوطى ومصطفى

الكاشف وطلباً للحكم بمبلغ ١٥٠ جنيهاً تعويضاً وتقديم

من المتهم اقرار بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٢

صادر من احمد مسعد أبو الهدى بصفته ولياً طبيعياً

على ولده القاصر بأنه تسلم من المدعى عليه الثانى

مبلغ ٥ جنيهاً تعويضاً عن حادثة قتل المتوفاة وانها لا

يجوز له بعد ذلك المطالبة بأى صفة كانت بالتعويض

« ومن حيث ان المحكمة الجنائية تعرضت لهذا

القرار ولكنهم اعتبره فى تقدير التعويض بمعنى

انها لم تقض بسقوط حق الولى فى هذا الطلب

« ومن حيث انه تبين من الاجراءات التى اتخذتها

المدعية ومن التجاها للجلس الحسبى وحصولها

على قرار باقامتها وصى خصومه بتاريخ ٧ يناير

سنة ١٩٣٤ هو بقصد الحصول على تعويض للقاصر

الذى تصالح ولىه الطبيعى على حقه . فهل هذا جائز ؟

« للفقهاء فى هذا رأى ثابت فيما يتعلق بتصرف

الولى فى مال الصغير فقد قالوا ان الولى المحمود السيرة

أو مستور الحال أمين على حفظ المال . فله أن

يبيع مال ولده الصغير أرضاً أو عقاراً بضمن المثل

أو يسير الغبن . أما اذا كان فاسد الرأى سىء التدبير

فلا يجوز له بيع عقار ولده الصغير والكبير الملاحق

به الا اذا كان البيع خيراً له والخيرية هنا هى أن

يبيعه بضعف قيمته فان باعه بأقل من ضعفها لم يجزيه

وترى محكمة الاستئناف الأهلية « أن القضاء

الأهلى والقضاء المختلط جريا على عدم إقرار تصرفات

الولى الشرعى فى مال ابنة القاصر اذا كان تصرفه

حصل قضاء لمصالح شخصية للولى (حكم محكمة

لم تعر الاقرار المشار اليه أية أهمية وذلك تمشيا مع الحكم السابق صدوره في قضية اللجنة « وبما ان مسئولية المدعى عليهما ثابتة من الحكم الجنائي المشار اليه فالدعوى مقبولة وتقدر المحكمة التعويض بمبلغ ١٠ جنيئات (قضية فاطمة محمد العيوبي بصفتها وحضر عنها الاستاذ يوسف عبد السيد ضد حسن احمد عبد الله خضرائي وآخر وحضر عنه الاستاذ عبد الفتاح ابراهيم رقم ٧٥٦ سنة ١٩٣٥ - رئاسة حضرة القاضي احمد احمد عبد الله)

الاستئناف الأهلية بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٢٧ مجلة المحاماة ص ٥٧١ سنة ٧) « ومن حيث انه لا جدال في أن الاقرار الصادر من الولي الطبيعي إنما صدر عن مبذر غير أمين على مصلحة القاصر أملة الرغبة في قضاء الصالح الشخصي ؛ والمحكمة وأمامها الحكم الجنائي لا يسعها الا أن تعتبر الحكم بالنسبة للصغير قائما ، كما لا يسعها أن تحسب المبلغ الذي تسلم للولي المعزول . لأن المحكمة الجنائية

قضايا المحاكم الجنائية

٣١٢

١١ أبريل سنة ١٩٣٤

- ١- تحكيم - نص على تعيين محكمين مفوضين بالصلح - عند حصول النزاع - شرطه
 - ٢- حكم ابتدائي - بعدم اختصاص - نظر الموضوع استئنافا صلاحية الدعوى للحكم فيها
 - ٣- استئناف - نظر الموضوع - اجراءات تحقيق - عدم جواز اصدار احكام مؤقتة او احكام حراسة
- المبادئ القانونية

(١) يقضى القانون بأن المحكم المفوض اليه بالصلح يجب أن يذكر في المشاركة الحاصلة بإرادة جميع المتعاقدين ذوى المصلحة فيها . وبناء على هذا فشرط التحكيم - القاضي بأن المحكمين المفوضين بالصلح يعينون عند ما تحصل المنازعة على أساس محكم واحد لكل من الأخصام الثلاثة هو شرط مخالف لهذا المبدأ القانوني ولا يكون له أى أثر إلا اذا اتفق الخصوم بأن يقوموا سويا بالتدابير هؤلاء المحكمين في كل منازعة تنشأ بينهم (١)

(٢) اذا كان الحكم المستأنف قد حكم موضوعا بعدم الاختصاص فلا تكون محكمة الاستئناف

(١) انظر استئناف مختلط ٧ مايو سنة ١٩٣١ (المجموعة ٣٢ - ٣٠٧)

٣١١

١١ أبريل سنة ١٩٣٤

- ١ - مضي المدة - بالمادة ٢٧١ مدني مختلط - قرينة على السداد التمسك بها - بعد الاعتراف - ساقط
 - ٢ - بوليصة الشحن - تفريغ - كيه بالاتفاق - لا تعتمد
- المبادئ القانونية

(١) ان مضي المدة المنصوص عليه بالمادة ٢٧١ مدني مختلط وكذلك جميع أحوال مضي المدة المبينة على قرينة التخالف لا يجوز أن يتمسك بها من يعترف اعترافا صريحا أو ضميا بما يستبعد هذه القرينة . فمثلا وخاصة الادعاء بأن الدين المطلوب غير حقيقي أو هو صوري (١)

(٢) ان بوليصة الشحن تفقد قيمتها كدليل إثبات بالنسبة لمقدار الشحنة إذا تم الاتفاق بين المتعاقدين على أن السمية الحقيقية يحصل تقديرها وإثباتها بمعرفة القبطان ومنسوب الشاحن قبل تفريغ الشحن .

(استئناف ليوناردى فرنسيسكو ضد جوانيس ليان وآخرين رئاسة الميسوفرياكوس . مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٦ ص ٢٤١)

(١) راجع استئناف مختلط ١٩/١٢/١٩٣٦ (المجموعة ٣٩-٦٨) ١٩٣٢/١٢/٨٥ (المجموعة ٤٥-٦٣)

مرتبطة بنظر الموضوع ولا يسعها على هذا أن تنظر في القضية إلا إذا تمسكت بصلاحيه الدعوى للحكم وفي هذه الحالة يجب أن تكون الدعوى في حالة تسمح بالفصل فيها فعلا (٢)

(٣) إذا رأت محكمة الاستئناف أنها في حالة لا تسمح لها بالفصل في الموضوع نهائيا باعتبارها صالحا له إذا كان من اللازم القيام بإجراء تحقيق فلا يمكنها أن تصدر حكما مؤقتا أو أن تعين حارسا (٣)

(استئناف اميل عيد وشركاه وآخر ضد مارديروس كالفارديان رئاسة الميسوفرياكوس المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٤٢)

٣١٣

١١ أبريل سنة ١٩٣٤

- ١ - شركة تضامن - مسئولية الشركاء - توجيه دعوى الدائن ضد الشركة وضد - جوازه .
- ٢ - بيع - بضاعة - تأخير بسيط في التسليم - مع عدم التكليف الرسمي - غير موجب للفسخ .
- ٣ - بيع - تسليم - ميعاده - مع عدم النص - عند تسليم البضاعة للشاحن .

المبادئ القانونية

(١) ان ضمان التضامن الذي يلتزم به كل شريك مسؤول في شركة تضامن بتنفيذ التزامات الشركة يعطى للدائن الحق في ان يوجه دعواه ضد الشركة وضد اعضائها على السواء من غير أن يحتاج عليه بعدم جواز مقاضاتهم الا بعد إثبات دينه قبل الشركة وبعد تقسيم اعيانها (١)

(٢) مجرد التأخير البسيط في تسليم البضاعة مع

- (٢) أنظر استئناف مخطوط ٢٤/١٢/١٩١٤ (المجموعة ٢٧-٨٤) و ٢٧/٢/١٩١٨ (المجموعة ٣٠ - ٣٣٩) و ١١/٦/١٩١٩ (المجموعة ٣١ - ٣٣٩) و ٨/٤/١٩٢٠ (المجموعة ٣٢ - ٢٦٥) و ١٢/٣/١٩٢٦ (المجموعة ٣٩-١٢٠) و ١١/٥/١٩٢٩ (المجموعة ٤٣-١٦) (٣) أنظر استئناف مخطوط ٢٣/٤/١٩١٨ (المجموعة ٣٠-٣٧٩)

عدم التكليف الرسمي لا يمكن ان يعتبر سببا كافيا لفسخ عقد البيع خصوصا اذا ثبت أن البائع قد بذل كل مجهود لتنفيذ رغبة المشتري

(٣) في حالة عدم النص في عقد البيع وعند انعدام الظروف الأخرى التي قد يستتج منها العكس يعتبر التاريخ المحدد في العقد للتسليم طبقا للعرف هو الذي يجب ان يسلم فيه البائع البضاعة للشاحن

(استئناف أولاد هائم شملا وشركاهم وآخرين ضد تليبي دسيس وآخر رئاسة الميسوفرياكوس المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٤٥)

٣١٤

١٢ أبريل سنة ١٩٣٤

- ١ - اختصاص - دعوى ضمان - علاقتها بالدعوى الأصلية استقلالها أصلا - جواز الحكم بعدم الاختصاص في الدعوى الأصلية - عدم مساس الحكم بالضامن
- ٢ - دعوى كيدية - حجز تحفظي تحت يد عدة مصارف على مبلغ تافه - ومن غير مقتض - ومع ميسرة المحجوز لديه - وعدم وجود أى خطر .

المبادئ القانونية

(١) المبادئ الخاصة بالعلاقات القضائية في حالات الضمان توجب اعتبار الدعوى الأصلية ودعوى الضمان دعوتين مستقلتين . ويتبع هذا أن المحكمة المختصة باحداهما لها الحق في النظر فيها من غير مراعاة لمآل الأخرى وحكمها في ذلك لا يمكن مساسه أو الغاؤه من باب أولى بمعرفة سلطة قضائية أخرى .

ومع هذا فصلحة العدالة وخاصة المتقاضين الوطنيين تقضى بأن الرجوع بالضمان يبنى عليه الحكم بعدم اختصاص المحكمة المعروض عليها الدعوى الأصلية وذلك في جميع الحالات التي يظهر فيها أنها غير مختصة بنظر دعوى ضمان عليها مسحة

- (١) أنظر استئناف مخطوط في ١٧/٣/١٨٩٧ (المجموعة ٩ - ٢٠٦) و ٤/٤/١٩٠٦ (المجموعة ١٨ - ١٨٠) وعكسه ١٨/١١/١٨٩١ (المجموعة ٤ - ٠٩)

٣١٦

١٧ أبريل سنة ١٩٣٤

- ١ - حماية أجنبية . ترجمان . مساواته برعايا الدولة .
- ٢ - اختصاص المحاكم المختلطة . عقار متزوع ملكيته . عليه رهن لاجنبي . موجب له .
- ٣ - اختصاص المحاكم المختلطة . توزيع تعويض عن عقار متزوع ملكيته للنفقة العامة . وجود مصلحة أجنبية . كاف لتحقيقه .
- ٤ - اختصاص المحاكم المختلطة . أجر الحكر . المحسكر أو خليفته أجنبيا . ثابت .
- ٥ - نزع ملكية للنفقة العامة . تعويض . تحديد وقت المطالبة به واستحقاقه .
- ٦ - قوائم . عن ثمن عقار متزوع ملكيته . استحقاقها . من تاريخ إلحاقه بالملك العام .
- ٧ - حكر . تقديره . علاقتهم بقيمة لأرض المحكورة زيادة أو نقصا .
- ٨ - حق الحكر . أساس تقديره في حالة الاستبدال أو الشراء . عشرين ضعفا لقيمة الحكر السنوية .
- ٩ - حق الحكر . له صفة النوام . جواز نقل ملكية الباقي واستبدال الحق وإبقائه . وتقرير حق ثان عليه .
- ١٠ - نزع ملكية . في أرض محكورة . تقدير الثمن . كحالة الشراء والاستبدال . أي عشرين ضعفا من أجر الحكر

المبادئ القانونية

- ١ - الحماية الأجنبية الممنوحة بواسطة مؤسسة دينية لترجمان تخول له - وعلى الأقل في المحيط القضائي - المساواة التامة برعايا الدولة الحامية (١)
- (٢) ان مجرد قيد رهن عقارى على الأرض المنزوع ملكيتها للنفقة العامة لصالح أجنبي يكفي لاختصاص المحاكم المختلطة لتحديد مقدار التعويض المستحق عن نزع الملكية

- (٣) أن عدم اختصاص المحاكم المختلطة في حالة ما إذا كان المطلوب تحديد الشروط التي يمكن بها استبدال الحكم بالتراضي لا ينطبق في حالة ما إذا كان الأمر خاصا بنزع الملكية للنفقة العامة والذي

(١) قارن أحكام استئناف مخطوط ١٩١٤/٤/٢٩ (المجموعة٢٠٤-٢٥٤) و ١٩٣١/٦/٩ (المجموعة ٤٣ - ٤٣٩)

الجديدة (١) فإذا كانت هذه الهيئة القضائية قد حكمت في الدعوى الأصلية بغير مراعاة لهذا الضمان فهذا القضاء لا يحتاج به على الشخص المعنى بها ويعتبر كيديا .

(٢) يعتبر كيديا بالحجز التحفظي تحت يد عدة مصارف بناء على مبلغ تافه جدا وضد محل تجارى مليء ومع عدم وجود أى خطر ظاهر لسير الاجراءات بصفة عادية (٢)

(استئناف عبدالقادر طارطوسيه ضد - دى فارو وشركاه المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٤٧)

٣١٥

١٧ أبريل سنة ١٩٣٤

توزيع - معارضة في القائمة النهائية . عدم سبق المعارضة في القائمة المؤقتة . ورود الدين معلقا على شرط . غير مانع

المبدأ القانوني

لا تعتبر المعارضة في قائمة التوزيع النهائية طبعا للبادة ٧٣٦ مرافعات مختلطة أنها غير مقبولة بدعوى عدم حصول معارضة في القائمة المؤقتة وان هذه القائمة النهائية لم تخرج عن القواعد الثابتة في القائمة الاولى بينما انها أشارت عن سند الدائن الى عقد لم يقدم وذكر هذا الدين من باب التذكير لعدم إمكان تعيين مقداره ففى بهذا لم تقرر الا توزيعا معلقا على شرط لا يتحقق اذا كان - كما تبين فيما بعد - لا يثبت دينا ما

(استئناف جورج بورصلى ضد بنك مصر وآخرين رئاسة المسير هرويه . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٤٩)

(١) انظر استئناف مخطوط في ١٩٠٨/٦/١١ (المجموعة ٢٠-٢٧٣) و ١٩٢٨/٥/٣ (المجموعة ٤٠-٣٣٩) و ١٩٣١/١/٦ (المجموعة ٤٣-١٣٦)

(٢) قارن استئناف مخطوط ١٩١٤/٤/٢٩ (المجموعة ٣٦-٣٥٤) و ١٩٣٦/٦/٩ (المجموعة ٤٣ - ٨٩)

يصيب الوقف والمحتكرين على السواء كما ينص عليه القانون. وفي هذه الحالة وإذا كانت هناك مصلحة اجنبية في الدعوى تكون المحاكم المذكورة مختصة وحدها بالفصل في توزيع التعويض عن نزع الملكية بين اصحاب الشأن

(٤) تختص المحاكم المختلطة بالنظر في حق الوقف في زيادة أجر الحكر إذا كان المحتكر أو خليفته اجنبيا (٢)

(٥) ان الوقت المناسب لتحديد التعويض المستحق بسبب نزع ملكية للمنفعة العامة هو الوقت الذي يستعمل نازع الملكية حقه فيه والذي لا يسبق فعلا التسليم الا بوقت قليل. فاذا كان موضوع نزع الملكية مبنيا على تطبيق دكرتو تعديل خط تنظيم فيكون هذا الوقت هو المحدد لاعطاء الرخصة أو وقت الهدم على الواجهة في الحائط المشترك أو البناء الخارج عن خط التنظيم إذ يبدأ من هذا التاريخ الحاق الجزء الخارج عن خط التنظيم بالملك العام (٣)

(٦) ان الفوائد المستحقة في حالة نزع الملكية للمنفعة العامة بسبب تعديل خطوط التنظيم تسرى من تاريخ إعطاء رخصة البناء على الخط الجديد إذ من تاريخه يلحق هذا الجزء الخارج عن خط التنظيم بالملك العام فهو يتساوى فعلا مع التسليم ٧ - ان العلاقة التي تكون بين الحكر المستحق سنويا على المحتكر وقيمة الارض المحكورة ثابتة فلا يمكن زيادته أو نقصه الا على أساس علاقته بالتقدير الذي يحصل بالنسبة لقيمة الأرض ذاتها

(٢) أنظر أحكام ١٩٢٥/٥/٣٦ (المجموعة ٢٧-٤٥٣) ١/٩/١٩٢٥ (المجموعة ٣٧-٤٨٢) ١٩٣٦/٤/٦ (المجموعة ٣٨-١٩٣٢) و ١٩٣٨/٦/١٢ (المجموعة ٤٠-٤٢٢) ١٩٣٠/١٢/١٦ (المجموعة ٤٣-٨٥)

(٣) أنظر أحكام ١٩١٤/٣/٣٦ (المجموعة ٣٦-٢٩٩) ٤/١٩١٤ (المجموعة ٣٦-٤٠٧) و ١٩١٧/١٢/١٣ (المجموعة ٣٠-٨٧)

من ارتفاع او نقصان كبير بأسباب خارجة عن نشاط أو اهمال المحتكرين (٤)
(٨) ان القاعدة في حالة شراء واستبدال حق حكر تبني على أساس اعطاء الوقف عشرين ضعفا لقيمة الحكر السنوي

(٩) ان تقرير حق الحكر هو تقييد تام للملكية بحيث لا يبقى للوقف الا حق ملكية الرقبة والمحتكر حق المنفعة مع كافة ما يتبعها من الآثار. كما ان لها صفة الدوام بشرط دفع أجر الحكر سنويا وبحيث يكون للمحتكر من جانبه ان ينقل ملكية المباني للمقامة بمعرفته على أرض الوقف وكذا حق الحكر الذي يمكن ان يبقى أو يستبدل بحسب بل وله ان يوقفه ايضا وبالذات بناء على حق الحكر هذا وان يقرر حقا آخر عليه من غير ان يؤثر هذا في علاقته بالوقف المالك للرقبة

(١٠) في حالة تقدير التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة تنطبق ايضا ذات قاعدة الشراء أو الاستبدال لحق الحكر على أساس عشرين ضعفا من قيمة أجرة الحكر على الاوقاف التي لا تتبع وزارة الاوقاف (٥)

١١- لا يحق للوقف المطالبة بحق زيادة الحكر عن مدة سابقة وكل طلب زيادة في الحكر اذا حكم بها لا تسرى الا من تاريخ المطالبة الرسمية (٦)
(استئناف بلدية الاسكندرية وآخر ضد جبريل كوري وشركاه المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٥٠ و ٢٥١ رئاسة الميسوريه)

(٤) أنظر استئناف ١٩٢١/٨/٦ (المجموعة ٣٣-٦٣) ٢٦/١٩٢٥ (المجموعة ٣٧-٤٣٩) والنوطة رقم ٢

(٥) أنظر بعكس ذلك استئناف ١٩١٦/١/٦ (المجموعة ٣٨-٩٥)

(٦) أنظر استئناف ١٩٢٤/٥/١ (المجموعة ٣٦-٣٤٥)

السنة الخامسة عشرة

قهرست القسم الثاني

العدد التاسع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(١) قضاء محكمة استئناف مصر الأهلية			
استئناف حكم . عدم جوازه بعد الرضاء به . رضاءاً ظاهراً لا شك فيه .	٢٣ ديسمبر ١٩٣٤	٦٠٠	٢٨٤
استئناف . ميعاد قيده . طريقة احتسابه . بتحويل الساعات الى ايام بواقع ٢٤ ساعة لليوم . صحته . متى حصل قبل الجلسة يومين .	» » ٢٥	٦٠١	٢٨٥
١ - استجواب . حكم تمهيدى . جواز استئنافه - ٢ - استجواب . قاصر . قبض مال . لا يجوز استجواب القاصر عنه .	» » ٢٧	٦٠٣	٢٨٦
ملكية . طريقة اكتسابها . بوضع اليد المدة الطويلة . بين الشركاء على الشيوع . حيازة أحد الشركاء . شرطها . ظاهرة ولنفسه خاصة . وبنية التملك .	» » ٣٠	٦٠٤	٢٨٧
١ - وقف . أرضه مؤجرة على أقساط معلومة . الاستحقاق فيه . بعد حلول القسط . غلة الوقف . اعتبارها أمانة في يد الناظر - ٢ - ناظر الوقف . محاسبته عن غلة السنة . بعد معرفة الصافي منها .	٢ يناير ١٩٣٥	٦٠٧	٢٨٨
رد . حق المحكمة في توجيه الأسئلة للشهود . مطلق . غير مؤثر .	» » ٣	٦٠٩	٢٨٩
بيع عقار القاصر . بغبن فاحش . حق البائع (وليا أو وصيا . أو القاصر بعد البلوغ) في طلب تكملة الثمن .	» » ٣	٦١١	٢٩٠
مصاريف . مدعى عليه . من الملزم بالمصاريف .	» » ١٣	٦١٦	٢٩١
حساب . قيم . تقديم الحساب للمجلس الحسبي . عدم جواز الزام القيم بتقديم حساب جديد أمام المحكمة .	» » ١٣	٦١٦	٢٩٢
دعوى صحة التوقيع . بطلان عقد . لصدوره في مرض الموت . عدم جواز الحكم بصحة التوقيع .	» » ٢٤	٦١٨	٢٩٣
(٢) قضاء المحاكم الكلية			
١ - استئناف . حق التصدي . فصل محكمة الاستئناف في الموضوع .	٢٩ أكتوبر ١٩٣٤	٦١٩	٢٩٤

العدد التاسع

فهرست القسم الثاني

الستة الخامسة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
جوازه - ٢ - التماس . تناقض . وجوب توفره بين اجزاء المنطوق . استئناف الغاء حكم تمهيدى . الحكم ضد المستأنف فى الموضوع . لا تناقض دعوى شفعة . قيدها فى الجدول فى خلال ثلاثين يوما من إعلان الرغبة . عدم لزومه . رفعها . يكفى فى ٣٠ يوما .	٢٢ نوفمبر ١٩٣٤	٦٢١	٢٩٥
١ - اكره . الموجب لبطلان المشاركة . شرطه . ناتىء عن عمل غير مشروع وشديد بحيث يحصل منه تأثير لذوى التميز . عنصراه المادى والمعنوى . تفصيله . الاكره النفسى . وجوب صدور عمل إيجابى من المكروه - ٢ - اكره أدبى . النفوذ الأدبى . غير مصحوب بوسائل اكره أخرى . حالاته . غير مفسد للرضا .	٨ ديسمبر ١٩٣٤	٦٢٤	٢٩٦
١ - دعوى تغيير الاسم . دفع بعدم الاختصاص . تغيير الاسم ليس بأمر إدارى . اختصاص المحاكم الأهلية - ٢ - دعوى تصحيح الاسم . بقصد وجود خطأ . دعوى تغيير الاسم . لا خطأ - ٣ - قانون . عدم وجود قانون لتغيير الأسماء . وجوب الفصل طبقا لمبادئ العدل . - ٤ - دعوى تغيير الاسم . قبولها . وجود مصلحة . - ٥ - تغيير الاسم . شروطه . المحافظة على حقوق الغير . نشر الحكم بالتغيير . النشر بالصحف . التأشير بدفتر المواليد . ٦ - دعوى التغيير . اعتبارها جائزة - ٧ - منشورات وزارية . قيمتها . ليست تشريعا . - ٨ - اختصاص عام . المحاكم الأهلية . تختص بكل دعوى لم تعط لغيرها	» » ١٧	٦٣٠	٢٩٧
- ١ - وقف . تجهيل الغلة . معناه وحكمه - ٢ - وقف . ناظر الوقف . موته مجهلا . ضمان تركته - ٣ - وقف . ناظر . صرفه مال البدل بقرار من القاضى . موته مجهلا . ضمانه .	٢٢ أبريل ١٩٣٤	٦٣٧	٢٩٨
١ - أمر إدارى . إثبات حالة . جواز قبول الدعوى لعدم مساسها بحصانة الأمر الإدارى . - ٢ - أمر إدارى . وجوب مطابقته للقانون . - ٣ -	١١ مايو ١٩٣٥	٦٤٠	٢٩٩

العرد التاسع

فهرست القسم الثاني

السنة الخامسة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الرجسري	الرقم الترتيب
اختصاص . أمر إداري . صادر من موظف غير مختص . لا يعتبر امراً صحيحاً - ٤ - أمر إداري . صدر من موظف غير مختص . لا يعتبر عملاً إدارياً . جواز الحكم بإبطاله . أمر إداري . صدوره في حدود القانون . مخالفته لشرط من شروطه . أمر إداري . جواز الحكم بتضمينات قط . - ٥ - لائحة المحلات المقلقة للراحة . مخالفة . وجوب تحرير محضر مخالفة . إصدار أمر بالإيقاف . بطلانه - ٦ - رجال البوليس والإدارة . حالة الضرورة العاجلة . الاجراءات التي تتخذ . حدودها			
(٣) القضاء المستعجل			
١ - قاضي الأمور المستعجلة . الحقوق التي يجب عدم المساس بها ماهيتها . مزاعم لا ينقضها الظاهر - ٢ - اجارة . اخراج مستأجر انتهت مدته . منازعة غير جدية . في أتماء العقد . الحكم بالاخراج	٩ ديسمبر ١٩٣٤	٦٤٧	٣٠٠
١ - حراسة . نزاع على عين . تسليمها لحارس . طريق من طرق الوفاء (مادة ٦٩٩ مرافعات) - ٢ - حراسة . مقاول . تعهد بالبناء . طلب تعيين حارس على البناء الذي بناه . عدم قبوله - ٣ - حراسة مقاول . متأخر له مبالغ من المقاول . حق الحبس . غير متأخر له شيء . واجب التسليم . لايحل للحراسة .	٢١ فبراير ١٩٣٥	٦٥٠	٣٠١
١ - أمر إداري . وجوب صدوره من جهة إدارية في دائرة اختصاصها . مخالفة ذلك . عمل اغتصاب . اختصاص المحاكم بالغائه - ٢ - لجنة الجبانات . مدافن . رخصة مدفن . عدم جواز الغائها إلا عن طريق القضاء . مخالفة ذلك . بطلان اجراء الالغاء . والحكم بإيقاف تنفيذه - ٣ - لجنة الجبانات . عدم جواز طرد مرخص قديم وإحلال غيره محله . حق المحاكم في اتخاذ الاجراءات التحفظية - ٤ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . أحواله . لم ترد بطريق المحضر .	٢ مارس ١٩٣٥	٦٥٢	٣٠٢

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
١ - اختصاص القاضي المستعجل . بطرد مستأجر . لاساءة استعمال المحل المؤجر . عديمه . - ٢ - اختصاص القاضي المستعجل . باخلاء العين المؤجرة . في حالة استخدامها لغرض مغل بالآداب أو إحداث تغيير مادي في العين أو إحداث اتلافات جسيمة بها وخلافه . ثابت .	٦ مارس ١٩٣٥	٦٥٦	٣٠٣
١ اختصاص قاضي المواد المستعجلة . في طلب الغاء حجوزات باطلة متوقعة تحت يد الغير . جائز . - ٢ - اختصاص القاضي المستعجل . في المواد المستعجلة وفي الاشكالات . الفارق بينهما . بحث الموضوع في الحالة الثانية . حجز تحت يد الغير تحفظيا . جوازه في الأحكام الابتدائية الغير نهائية . - ٤ - أحكام النقض والابرار . بالغاء الأحكام المطعون فيها . أو اعادتها للفصل فيها مجدداً . تأثيرها عليها . الغاء آثارها جميعها . ماعدا الحكم الابتدائي - ٥ - حكم نقض . بالغاء حكم مستأنف . وإعادة القضية للفصل فيها مجدداً . غير مؤثر على الحكم الابتدائي - ٦ - اختصاص القاضي المستعجل . بالغاء حجز تحفظي . . بناء على حكم ابتدائي . معدوم . الحكم فيه من النظام العام	» » »	٦٥٦	٣٠٤
(٤) قضاء المحاكم الجزئية			
دعوى مدنية . رفعت اثناء سير الدعوى الجنائية . عدم الفصل فيها سهواً . غير مانع من الحكم فيها	١٨ مارس ١٩٣٣	٦٦٢	٣٠٥
دعوى صحة التعاقد . لا تناول غير حالة العقد وقت تحريره . مايطرأ عليه بعد تحريره . لا دخل له في الدعوى	١٩ فبراير ١٩٣٤	٦٦٤	٣٠٦
(١١ - ٢)			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
إثبات صحة التعاقد . مع بطلان العقد . عدم جوازه .	١٦ ديسمبر ١٩٣٤	٦٦٥	٣٠٧
١ - حوالة - حوالة ديون عينية . شروط ذلك . بالنسبة للغير .	١٤ يناير ١٩٣٥	٦٦٧	٣٠٨
من هم الغير ؟ - ٢ - دائن . دعوى باسم الدائن . رفعها . دعوى غير مباشرة	٣ فبراير ١٩٣٥	٦٧٠	٣٠٩
بلاغ كاذب . القصد الجنائي . شرطه . اقدام المبلغ بسوء نية على التبليغ ومع عليه بكذب الوقائع المبلغ عنها .			
١ - ولي . يبعه أرض القاصر أو عقاره . بأجر المثل . أو يسير	٩ مايو ١٩٣٥	٦٧٢	٣١٠
الغب . شرطه . محمود السيرة ومستور الحال - ٢ - ابراء من دين .			
من ولي . لمصلحته الشخصية . لا يسرى على القاصر .			
(٥) قضاء المحاكم المختلطة			
١ - مضي المدة - بالمادة ٢٧١ مدني مختلط - قرينة على السداد .	١١ أبريل ١٩٣٤	٦٧٣	٣١١
التمسك بها بعد الاعتراف . ساقط - ٢ - بوليصة الشحن . تفريغ .			
كسبه بالاتفاق . الاعتماد عليه .			
١ - تحكيم . نص على تعيين محكمين مفوضين بالصلح . عند حصول	» » ١١	٦٧٣	٣١٢
النزاع . شرطه . - ٢ - حكم ابتدائي . بعدم اختصاص . نظر الموضوع			
استئنافا . صلاحية الدعوى للحكم فيها . - ٣ - استئناف . نظر الموضوع			
اجراءات تحقيق . عدم جواز اصدار أحكام مؤقتة أو أحكام حراسة			
١ - شركة تضامن . مسئولية الشركاء . توجيه دعوى الدائن ضد	» » ١١	٦٧٤	٣١٣
الشركة وضدهم . جوازه . - ٢ - بيع بضاعة . تأخير بسيط في التسليم .			
مع عدم التكليف . الرسمي . غير موجب للفسخ . - ٣ - بيع . تسليم .			
ميعاده . مع عدم النص . عند تسليم البضاعة للشاحن .			
١ - اختصاص . دعوى ضمان . علاقتها بالدعوى الأصلية . استقلالها	» » ١٢	٦٧٤	٣١٤
أصلا جواز الحكم بعدم الاختصاص في الدعوى الأصلية . عدم مساس			
الحكم بالضامن على كل حال - ٢ - دعوى كيدية . حجز تحفظي			

العدد التاسع

قهرست القسم الثاني

العدد الخامسة عشرة

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			تحت يدعدة مصارف على مبلغ تافه . ومن غير مقتض . ومع ميسرة المحجوز لديه . وعدم وجود أى خطر .
٣١٥	٦٧٥	١٧ أبريل ١٩٣٤	توزيع . معارضة فى القائمة النهائية . عدم سبق المعارضة فى القائمة المؤقتة . ورود الدين معلقا على شرط . غير مانع
٣١٦	٦٧٥	١٧ » »	١- حماية أجنبية . ترجمان . مساواته برعايا الدولة . ٢- اختصاص المحاكم المختلطة . عقار منزوع ملكيته . عليه رهن لأجنبى . موجب له . ٣- اختصاص المحاكم المختلطة . توزيع . تعويض عن عقار منزوع ملكيته للنفعة العامة . وجود مصلحة أجنبية . كاف لتحقيقه . ٤- اختصاص المحاكم المختلطة . أجر الحكر . المحتكر أو خليفته أجنبيا . ثابت . ٥- نزع ملكية للنفعة العامة . تعويض . تحديد وقت المطالبة به واستحقاقه . ٦- فوائد . عن ثمن عقار منزوع ملكيته . استحقاقها . من تاريخ الحاق الجزء بالملك العام . ٧- حكر . تقديره . علاقته بقيمة الأرض المحكورة زيادة أو نقصا . ٨- حق الحكر . أساس تقديره فى حالة الاستبدال أو الشراء . عشرين ضعفا لقيمة الحكر السنوية . ٩- حق الحكر . له صفة الدوام . جواز نقل ملكية المبانى واستبدال الحق وإيقافه . وتقرير حق ثان عليه . ١٠- نزع ملكية . فى أرض محكورة . تقدير الثمن . بحالة الشراء والاستبدال . أى عشرين ضعفا من أجر الحكر

المحكمة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

تحت إشراف وزارة العدل

السنة الخامسة عشرة

العدد العاشر

يوليه سنة ١٩٣٥

Il faut toujours laisser s'écouler
la nuit sur l'injure de la veille.
(Napoléon)

L'injure appelle l'injure;
elle irrite, elle révolte, elle ne
convertit personne.

(J. Simon)

حق وباطل . ولكل أهل . فلئن امر الباطل
لقديماً فعل . واثن قل الحق فربما ولعل - ألا
وإنه من لم ينفعه الحق يضره الباطل - فلا تقبل
الباطل حتى يخرج الحق من جنبه .

(من كلام لعلي بن أبي طالب في الحق)

جميع المقالات - سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بالادارة ترسل بعنوان «ادارة مجلة المحاماة وتحريرها»

بشارع المتاح رقم ٢٠

مطبعة حجازي بالقاهرة

تلفون ٥٥٤٨٠

بيان

بهذا العدد العاشر تنتهى السنة الخامسة عشرة لـمجلة المحاماة
وقد نشرنا فى القسم الأول من هذا العدد الأحكام الآتية :-

- عدد
١٤ حكما صادرا من محكمة النقض والابرار المدنية
١٠ أحكام صادرة » » » الجنائية
- وقد لخص هذه الأحكام كالمعتاد حضرة محمود افسدى عمر سكرتير محكمة النقض
باشراف حضرة صاحب العزة الأستاذ حامد بك فهمى المستشار بها الذى تولى مراجعتها
كما نشرنا فى القسم الثانى

- عدد
١١ حكما صادرا من محكمة استئناف مصر الأهلية
٥ أحكام صادرة » المحاكم الكلية
٣ » » » القضاء المستعجل
٦ » » » المحاكم الجزئية
٩ » » » محكمة الاستئناف المختلطة

لجنة تحرير المجلة

راغب اسكنور - محمد صبرى أبو علم

شهر يوليو
سنة ١٩٣٥

المحكمة

العدد العاشر
السنة الخامسة عشرة

قضاء محكمة النقض بالإبرام المدني (١)

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات أصحاب العزة مراد وهبه بك ومحمد فهمي حسين بك وحامد فهمي بك ومحمد نور
بك مستشارين ومحمد رشدي بك رئيس نيابة الاستئناف)

فالحكم الذي يعتبر التقصير في تنفيذ عقداً المقايضة
بالتسليم خطأً فعلياً (faute délictuelle)
كالاغتصاب ويوجب التضمين على المقصر من
يوم تقصيره يكون مخالفاً للقانون .
المحكمة

« حيث ان وجه الطعن يتحصل في ان محكمة
الاستئناف اعتبرت في حكمها المطعون فيه ان
الدعوى الحالية هي دعوى مطالبة بريغ وليست
بدعوى تضمينات فلا يسرى عليها حكم المادة
١٢٠ من القانون المدني التي تقضي بوجوب تكليف
المتعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً قبل استحقاق التضمينات
قبله وتقول الطاعنة ان ما ذهبت اليه محكمة الاستئناف
هو خطأ اذ ان حقيقة هذه الدعوى هي دعوى
تضمينات خاضعة لحكم المادة ١٢٠ من القانون
المدني سالفة الذكر ومن ثم فان التضمينات المدعى
بها لا تستحق الا من تاريخ التنبية الرسمي على
المدين بالوفاء ولهذا يكون الحكم المطعون فيه

٢٠٦

١١ ابريل سنة ١٩٣٥

مقايضة . التأخير في تسليم الاطيان الحاصلة عنها المقايضة .
حكمه . تقصير تعاقدى لا خطأ فعلي .
(المواد ١١٩ و ١٢٠ و ٢٧٨ و ٣٦٠ مدني)

المبدأ القانوني

التأخير في تسليم الارض المتبادل عليها
تقصير تعاقدى حكمه وارد بالمادة ١١٩ من
القانون المدني وهو إيجاب التضمينات على المدين
المقصر ، ثم بالمادة ١٢٠ التي تقضي بأن تلك
التضمينات لا تكون مستحقة إلا بعد تكليف
المتعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً . وهذه القاعدة
العامه هي نفس القاعدة الواردة في باب البيع
في المادة ٢٧٨ عند تأخر البائع عن تسليم المبيع ،
تلك المادة التي يسرى حكمها على المقايضات
بمقتضى المادة ٣٦٠ الواردة في باب المعاوضة .

(١) استنبط قواعد هذه الاحكام وكذا احكام النقض الجنائية المنشورة بعد حضرة محمود افندي عمر سكرتير محكمة النقض
وراجعها وأقرها حضرة صاحب العزة حامد بك فهمي المستشار بمحكمة النقض والابرام . ٩

متعين النقض .

« وحيث ان الذي اثبته الحكم المطعون فيه ان هناك عقد بدل تحرر بين وزارة الاشغال وبين سمو الأمير اتفق فيه على أن يترك سموه للحكومة من الاطيان المملوكة له ما تحتاج اليه في توسيع وتعديل وتحويل بحر شيين في مقابل ان تترك له الحكومة جميع الاطيان المتخلفة من المجرى القديم وجسوره المجاورة لأطيان سموه في النواحي المينة بصحيفة الدعوى وان وزارة الاشغال وضعت يدها فعلا على ما احتاجت اليه من أطيان سموه واستعملتها في الغرض المذكور ولكنها تأخرت عن تسليمه البدل المقابل لما أخذته منه حتى سنة ١٩٢٤ إذ سلمته ٤٥ فدانا و ١٢ قيراطا و ١ سهما من الأطيان المتخلفة وحتى سنة ١٩٢٧ إذ سلمته باقي تلك الاطيان المتخلفة وهو ١٣٠ فدنة و ١٣ قيراطا و ١٠ اسهم فرفع سمو الأمير دعواه الحالية في سنة ١٩٣٠ طالبا ريع كافة الاطيان المذكورة عن جميع مدة تأخير تسليمها اليه ف قضى له الحكم المطعون فيه بالريع على اعتبار ان هذا الريع واجب بذاته بمجرد تخلف الاراضي التي تخلفت ولم ينقص من ذلك سوى مدة سنتين قال انها كانت لازمة لاصلاح الارض حتى تنتج ريعا .

« وحيث ان الواضح ان محكمة الاستئناف قد كفت الدعوى المطروحة لديها تكييفاً خاطئاً قللتها به عن حقيقتها وأعطاها حكماً قانونياً غير ما يجب اعطاؤه لمثلها ذلك بأن تسليم الاطيان المتخلفة للأمير أمر واجب على الحكومة بمقتضى عقد البدل واذا كانت الحكومة تأخرت فيه كما أثبتته الحكم فتكون قد قصرت في تنفيذ ما يوجبها عليها العقد فالتأخير في التسليم هو تقصير تعاقدي يأخذ حكمه القانوني وحكم القانون في ذلك وارد بالمادة ١١٩ من القانون المدني وهو ايجاب التضمينات على المدين

المقصر ثم بالمادة ١٢٠ التي تقضى بأن تلك التضمينات لا تكون مستحقة الا بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفا رسميا . وهذه القاعدة العامة هي نفس القاعدة الواردة في باب البيع في المادة ٢٧٨ عند تأخر البائع عن تسليم البيع تلك المادة التي يسرى حكمها على المقايضات بمقتضى مفهوم المادة ٣٦٠ الواردة في باب المعاوضة .

« وحيث ان المحكمة قد تركت التكيف الصحيح لما ثبت لديها من الوقائع واعتبرت تقصير وزارة الاشغال في تنفيذ العقد بالتسليم - اعتبرت ذلك خطأ فعليا (faute délictuelle) كالاغتصاب فأوجبت التضمين على الوزارة من يوم حصول ذلك الفعل الذي اسندته الى تاريخ العقد ماعدا سنتين وواضح ان هذا مخالف للقانون .

« وحيث ان ذلك يقتضى نقض الحكم لمخالفته للقانون .

« وحيث ان موضوع الدعوى غير صالح للفصل فيه لأسباب منها ان الحكم وان كان اثبت ان سمو الأمير لم يبنه على الوزارة تنبيهها رسميا بالتسليم الا في يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٣ الا ان تاريخ يوم التسليم الفعلي سواء كان للقسم الأول وهو ٤٥ فدانا وكسورا والقسم الثاني وهو ٥٥ افدنة وكسور غير واضح بالدقة ولهذا التاريخ أهميته في تعرف مقدار المدة التي بين يوم التنبيه ويوم التسليم وهي المدة التي يجب القضاء بالتعويض له عنها .

(طعن وزارة الاشغال ضد سمو الأمير عمر طوسون باشا وحضر عنه الاستاذ اسماعيل حمزة رقم ٦٢ سنة ٤ ق)

٢٠٧

١١ أبريل سنة ١٩٣٥

١ - موظف . استقالته من وظيفته . الفصل في كون هذه

الاستقالة قائمة أو غير قائمة . من اختصاص السلطات

الإدارية التابع لها الموظف .

٢ - نقض وإبرام . الطعن . شرط قبوله . تحقق المصلحة منه .

أسباب الحكم المطعون فيه . صلاحيتها لأن تكون

أسباباً للنقض الدعوى . الطعن على هذا الحكم . لا يقبل .

المبادئ القانونية

١ - ليس للمحكمة أن تتدخل في أمر استقالة

الموظف من وظيفته وكون هذه الاستقالة قائمة

أو غير قائمة وكونه هو لا يزال موظفاً أو غير

موظف ، بل إن القول الفصل في ذلك هو من

اختصاص السلطات الإدارية التي كان الموظف

تابعاً لها في وظيفته .

فاذا طلب موظف إلى المحكمة أن تحكم له

باعتبار الاستقالة المقدمة منه كأن لم تكن

واعتباره باقياً في وظيفته فإن هذا الطلب يخرج

عن ولاية المحاكم . وكذلك يخرج عن ولايتها

طلبه الحكم بالحقوق التي يرتبها لنفسه على عدم

قيام الاستقالة وعلى كونه لا يزال موظفاً ، لأن

هذا طلب تبعي لاحق حتماً وبطبيعة الحال لطلبه

الأول وليس هو من قبيل طلب التضمنين الذي

يرفع للمحاكم عند مخالفة الأوامر الإدارية

للقانون .

٢ - متى كانت أسباب الحكم المطعون فيه

الصادر بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر

دعوى التعويض المترتبة على مخالفة إجراء

إداري للقانون ، تصلح في واقع الأمر لأن

تكون أسباباً للحكم برفض الدعوى موضوعاً

فإن مصلحة الطاعن في طعنه على هذا الحكم

تصبح نظرية صرفاً لا يعبأ بها قانوناً ويتعين

رفض الطعن لعدم المصلحة .

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن الحكم الاستثنائي

المطعون فيه قد اعتمد على أن ما طلبه الطاعن من

اعتبار الاستقالة التي قدمها لوزارة الحفانية كأن

لم تكن ومن اعتباره مستحقاً للفرق بين ما يصرف

له من معاش وما يستحقه من مرتب ، وهو طالب

محرم النظر فيه على المحاكم لأنه من قبيل الأمور

الإدارية التي لا تدخل بحال في وظائف القضاء .

ويقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه إذا اعتمد

على هذا قد أخطأ في تطبيق المادة ١٥ من لائحة

ترتيب المحاكم الأهلية وأن وجه الخطأ هو أن الذي

منعت المحاكم من نظره إنما هو تأويل معنى أمر

يتعلق بالإدارة أو وقف تنفيذه . أما الدعاوى التي

ترفع على الحكومة بطلب تضمينات ناشئة عن

إجراءات إدارية مخالفة للقوانين والأوامر العالية

فهي من اختصاص المحاكم من غير شبهة ، والدعوى

الحالية لا تعارض مع هذا النص لأن الطاعن لا

يرمى ، من طلب الحكم فيها باعتبار الاستقالة كأن

لم تكن ، إلى أن تحقق له المحكمة أثر هذا الاعتبار

في الواقع بارجاعه إلى وظيفته الأمر الذي يسلم

بأنه ليس من اختصاص القضاء . بل إنما كان يرمى

بهذا الطلب إلى التقرير بطلان هذه الاستقالة من

الوجه القانوني التي قدمها لمحكمة الموضوع لتصح

له مطالبة الحكومة بالتعويض الذي يستحقه وهذا

القدر هو في نظره مما تختص به المحاكم لأنه إذا

استبعد من ولاية القاضي استحالة النظر في

طلب التعويض الذي هو داخل في اختصاصه .

هــ

« وحيث أن الواقع في الدعوى أن الطاعن كان يطلب اعتبار الاستعفاء المقدم منه كأن لم يكن واعتبار أنه لا زال قائما في وظيفته على الرغم من هذا الاستعفاء ثم كان يطلب الحكم بمارتبه لنفسه من الحقوق على هذا الاعتبار وهو الحكم بالفرق بين معاشه ومرتبته مع حفظ حقه في التعويض . » وحيث أن الحكومة قد دفعت هذين الطلبين بأن الاستقالة قد تمت قانونا وإن لا وجه للطاعن في عرض أمرها على المحاكم كما لا وجه له بناء على ذلك في طلب ما طأبه من فرق بين المساهية والمعاش .

« وحيث أن الظاهر المتبادر لأول وهلة من طلب الطاعن الحكم له باعتبار الاستعفاء كأن لم يكن واعتباره هو لا يزال قائما في وظيفته ، أنه يطلب الى المحكمة أن تتدخل في أمر الاستعفاء وكونه قائما أو غير قائم وكونه هو لا يزال موظفا أو غير موظف والمحكمة لا تستطيع مبدئيا ولوج هذا البحث بل أن القول الفصل فيه هو من اختصاص السلطات الادارية التي كان تابعا لها في وظيفته . وما دام الأمر كذلك فطلبه الثاني المترتب مباشرة على عدم قيام الاستعفاء وعلى كونه هو لا يزال موظفا هو طلب تبعى لاحق حتما وبطبيعة الحال لطلبه الأول فلا تختص به المحاكم أيضا . وليس هو من قبيل طلب التضمين الذي يرفع للمحاكم عند وقوع مخالفة الأوامر الادارية للقانون وتكون المحاكم مختصة بنظره . وبهذا يكون قضاء محكمة الاستئناف بعدم اختصاص المحاكم له وجهه موضوعا وقانونا .

« وحيث أنه حتى مع اعتبار أن الدعوى مجرد دعوى تعويض مترتب على مخالفة الحكومة للقانون من ناحية اعتبار الطاعن مستعفيا استعفاء

صحيحا موجبا لفقد وظيفته وتحويله الى المعاش مع ان استعفائه بحسب ما يقول هو استعفاء غير مستوف شروطه القانونية وأخصها قبول الوزارة له ، أنه حتى مع هذا الاعتبار وكون الدعوى هي دعوى تعويض مترتب على صدور اجراء ادارى مخالف للقانون مما يختص به القضاء الأهل بحسب الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، فإن الواقع الذي أثبتته محكمة الاستئناف في حكمها هو ان اجراءات تلك الاستقالة ليس فيها ما يخالف القانون كما يزعم الطاعن بل انها رفعت وقبلت قبولها نهائيا صحيحا يترتب عليه انتاج آثارها القانونية من جهة الاحالة على المعاش فقد أثبتت محكمة الاستئناف ان المستأنف - بعد ان عرف في ١٠ مايو سنة ١٩١٩ . ما وصلت اليه الدعوى التأديبية الخاصة بتأديب المحامي والمدى الذي بلغته الدعوى التأديبية الموجهة عليه هو وآنس أنه لو قدم استقالته للجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف لقبلت استقالته وأسقطت عنه الدعوى التأديبية - قد قدم طلب الاستقالة في ١٥ مايو سنة ١٩١٩ لتلك الجمعية فقررت في ١٧ مايو سنة ١٩١٩ منحه اجازة مرضية وقبول استقالته على أن تعتبر اقالته من أول نوفمبر سنة ١٩١٩ وإسقاط الدعوى التأديبية . وإن هذا القرار أبلغ الى وزير الحقانية في ١٩ مايو سنة ١٩١٩ فورد منه الرد بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩١٩ بأنه علم بقرار الجمعية الصادر بمنحه الاجازة وقبول الاستقالة وسقوط الدعوى . أثبتت ذلك محكمة الاستئناف وقالت ان الاستقالة هي استقالة تأديبية مؤسمة على المادة ١٥ من لائحة المحاكم المختلطة ثم انتقلت الى بحث ما ادعاه باغوص بك من أنه قد سحب استقالته وأن الوزير قد قبل منه هذا السحب فقالت انه تبين لها من ملف الدعوى أن باغوص بك قدم في ٢٢

اكتوبر سنة ١٩١٩ طلبا الى وزير الحقانية قال فيه انه فكر في سحب استقالته وقبول المحاكمة التأديبية فأرسل الوزير الطلب الى رئيس محكمة الاستئناف لاجراء اللازم فعرض الرئيس الامر على الجمعية العمومية فقررت ان الاستعفاء قبل من قبل فمنع التأديب وقد أبلغ الرئيس ذلك الى الوزير الذي أجاب بأنه هو يرى رأى الجمعية وذلك بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ وانتهى الحكم من ذلك الى ان قال . « وبما انه من هذه الوقائع لا يفهم بأى حال » « من الأحوال ان الاستقالة تقدمت بالعيب الذى » « وصفها به المدعى ولا انها سحبت ولا ان الوزير » « قبل السحب ولا أن باغوص بك كان له الحق » « فى تعطيل التأديب وتعليقه بعد ان قدم استقالة » « بسيطة خالية من كل شرط . الخ »

« وحيث انه اذا كان الطاعن لا يزال يناقش فى حق الجمعية العمومية فى قبول هذه الاستقالة ويقول - كما هو الحق - ان الاستقالة فى هذه الصورة لا بد من قبولها أيضا من وزير الحقانية فالحكم المطعون فيه قد أثبت - كما سبق الذكر - ما كان من وزير الحقانية من الاطلاع على قرار الجمعية العمومية الأول وعدم الاعتراض عليه عما هو من جانبه قبول واضح للاستقالة وما كان منه من بعد من موافقته صراحة على رأى الجمعية العمومية من سبق قبول الاستقالة مما يؤكد مرة أخرى حصول القبول من جانبه واذن فالاستقالة قد تمت وقبلت من الجمعية العمومية ومن الوزير معا .

« وحيث انه متى كان الامر كذلك وكان الاجراء الادارى الذى تم فيما يتعلق بهذه الاستقالة هو اجراء صحيح فان الدعوى بفرق الماهية على اعتبار انها مرفوعة طبقا للفقرة الاخيرة من المادة ١٥ من لائحة الترتيب تكون متعينة الرضى وكان لمحكمة الاستئناف أيضا ان ترفضها موضوعا .

« وحيث ان أسباب الحكم المطعون فيه تصلح فى واقع الامر أسبابا للحكم برفض الدعوى موضوعا ومتى كان الامر كذلك فقد أصبحت مصلحة الطاعن فى هذا الطعن نظرية صرفة لا يعبأ بها قانونا ولذلك يتعين الحكم برفض الطعن لعدم المصلحة .

(طعن باغوص بك اجويان وحضر عنه الاستاذ مرقس فهمى ضد وزلرة الحقانية رقم ٦٤ سنة ٤ ق)

٢٠٨

١١ ابريل سنة ١٩٣٥

تقضى ابرام . فهم الواقع فى كون الارض المتنازع عليها فى الدعوى الحالية داخلية ماديا وواقعا فى حدود الارض التى كان متازعا عليها فى الدعوى السابقة . ذكر أسباب هذا الفهم . انتهى على الحكم بخطك فيما استند إليه من تقارير الخبراء . موضوعى .

المبدأ القانونى

إنه مادام الخلاف بين طرفى الخصومة كان واقعا على كون الارض المتنازع عليها فى الدعوى الحالية داخلية ماديا وواقعا فى حدود الارض التى كان متازعا عليها فى الدعوى السابقة وما دامت محكمة الاستئناف قد حصلت فهمها فى هذا الخلاف من العناصر المختلفة المقدمة لها وذكرت فى أسباب حكمها الاعتبارات التى اعتمدت عليها فلا محل للنعى على حكمها بالخطأ فى ذلك والاستناد فيه الى ما كان أمام محكمة الاستئناف من تقارير الخبراء ومحاضر الانتقال لأن كل ذلك لا اتصال له بالقانون ولا أساس فيه بحجية الحكم السابق صدوره فى الدعوى السابقة .

المحكم

« حيث ان مبنى الطعن - اولا - ان محكمة الاستئناف بقضائها بالغاء الحكم المستأنف وبتثبيت ملكية الوقف للأرض المتنازع عليها قد خالفت

حكم محكمة الموسيقى المؤرخ في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٣ المؤيد بحكم محكمة مصر الاستئنافية المؤرخ في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ القاضي هو برفض دعوى الوقف في الأرض عنها . ووجه الخطأ على ما يقول الطاعن ان ناظرى الوقف كانا يطلبان في الدعوى الأولى التي حكم برفضها تثبيت ملكية الوقف لمساحة قدرها ٧٠ سنتيمترا و ٩٣ مترا مربعا . وقد طلبا في الدعوى الحالية تثبيت ملكيتهما الى ٧٧ سنتيمترا و ٥١ مترا مربعا من تلك المساحة الأولى — ثانيا — ان محكمة الاستئناف لم تتوخ الدقة في تقرير الوقائع ونقلها عن أصلها الثابت بالمستندات التي قدمت لها ولم ترد على أسباب الحكم المستأنف فوقع حكمها باطلا تطبيقا لنص المادة ١٠٣ من قانون المرافعات ،

« وحيث ان الوجه الأول هو بعينه مادفع به الطاعن دعوى الوقف الحالية أمام محكمتي الموضوع بالنسبة للقطعة التي مقدارها ٧٧ سنتيمترا و ٥١ مترا فان محكمة الاستئناف قد استهلت حكمها المطعون فيه بالقول بان المستأنف عليه (الطاعن) قد دفع دعوى المستأنفين بعدم قبولها لسبق الفصل فيها من محكمة الموسيقى بحكمها المؤرخ في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٣ المؤيد بحكم محكمة مصر الاستئنافية المؤرخ في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ مدعيان الأرض المتنازع فيها الآن هي عين الأرض التي صدر فيها ذلك الحكم السابق صدوره المتقدم الذكر ، ثم ذكرت ان المستأنفين يقرران عكس ذلك وان المتعين عليها للفصل في الدعوى هو معرفة ما اذا كان موضوع النزاع الآن هو الموضوع الذي كان مطروحا أمام محكمة الموسيقى أم لا . ثم اخذت بعد ذلك محكمة الاستئناف في احصاء العناصر الواقعية التي استنتجت منها ان الموضوع غير الموضوع أى ان الأرض غير الأرض فقالت . « وحيث انه يتضح من أوراق الدعوى نمرة ٢٨٦٩ »

« سنة ١٩٢٢ محكمة الموسيقى ان المستأنفين قالوا »
 « في صحيفة الدعوى ان المستأنف عليه له منزل »
 « بجوار أرض الوقف المعروفة بجنيئة الطويل »
 « وانه فتح بابا وشبايك مطلة مباشرة على »
 « الأرض المذكورة وانه اغتصب بجوار منزله »
 « قطعة مساحتها ٧٠ سنتيمترا و ٩٣ مترا مربعا »
 « من هذه الأرض في الجهة الغربية منها طولها »
 « ٨٥ و ٦٤ مترا وعرضها متران وهذه هي »
 « المفتوح عليها الباب والشبايك التي طلب »
 « المستأنفان سدها . ومن حيث ان دفاع »
 « المستأنف عليه في الدعوى المذكورة (أى دعوى »
 « الموسيقى) ان جميع الشبايك والفتحات قديمة »
 « واستدل على ذلك بالحجة الشرعية المؤرخة في »
 « ٢٠ ربيع آخر سنة ١٢٥٤ الخاصة بالمنزل . . . »
 « ومن حيث انه يتضح من هذه الحجة انه ذكر »
 « فيها وصف لهذا المنزل وانه له مطلات على جنيئة ، »
 « الطويل وهي جنيئة الوقف . ومن حيث انه »
 « يستنتج من هذا ان جنيئة الطويل هذه ملاصقة تماما »
 « لحيطان المنزل من الجهة البحرية والغربية منه »
 « ومن حيث انه تبين من اعتراف المستأنف »
 « عليه (أى أمام محكمة الاستئناف في هذه الدعوى »
 « الحالية) ان هذا المنزل هدم قبل رفع الدعوى »
 « أمام محكمة الموسيقى بوضع سنين وانه أقام منزلا »
 « جديدا محله ووضع أساس حائطه البحرية »
 « والغربية في نفس محلها من المنزل القديم وانه »
 « فتح فيهما الشبايك والباب كما كانت عليه الحالة »
 « القديمة . ومن حيث انه يتضح من خريطة مصلحة »
 « المساحة المعمولة في سنة ١٩١٣ والتي اعتمد »
 « عليها الخبير محمد افندي عارف (خبير دعوى »
 « الموسيقى) ان بناء منزل المستأنف عليه ملاصق »
 « لأرض الطويل من جهتيه البحرية والغربية »
 « وان له فتحات مطلة عليها وان الحد البحرى »
 « يتبدى من الجهة الشرقية مستقيما . . . ثم يعطف »

« لقبلى بجزء يسير ثم يمتد للغرب ... ثم يسير »
 « من بحرى لقبلى ثم ينعطف للجهة الغربية ثم »
 « يسير من بحرى لقبلى وهذه الخريطة توافق »
 « ماجاء بالحجة المذكورة من ان أرض الوقف »
 « تلاصق ببناء المنزل من وجهتيه البحرية »
 « والغربية المفتوح فيها الباب والشبايلك ولكن »
 « الخبير محمد افندى عارف رأى ان يجعل الحد »
 « البحرى للمنزل المذكور كله خطا مستقيما وبذلك »
 « أدخل فى ملك المستأنف عليه جزءا من أرض »
 « الجينة حسب خريطة فك الزمام »

« ومن حيث انه بهذا التحديد أصبحت »
 « قطعة النزاع فى الدعوى المذكورة داخلة فى »
 « هذا التحديد ولهذا أخذت محكمة الموسيقى بتقرير »
 « الخبير المذكور ورفضت دعوى المستأنفين »
 « وهكذا الى ان قالت محكمة الاستئناف »
 « ويتضح مما تقدم ان موضوع الدعوى المرفوعة »
 « امام محكمة الموسيقى ... هو انه اغتصب »
 « من أرض الوقف قطعة أرض بجوار منزله »
 « بعرض مترين فرفض الدعوى فى ذلك هو »
 « بثابة تقرير ثبوت ملك المستأنف عليه لقطعة »
 « الأرض المذكورة أى بعرض مترين بجوار »
 « البناء بالكيفية المتقدمة بآنها » ثم اختتمت محكمة
 الاستئناف هذا البحث بقولها . « ومن حيث »
 « انه لما تقدم وجب احترام هذا الحكم فيما يختص »
 « بموضوع نزاعه وأن ما عدا قطعة الأرض »
 « التى كانت موضوع الدعوى المذكورة فيجب »
 « أن تكون لأرض الطويل (أى أرض الوقف) »
 ثم حددت محكمة الاستئناف بعد ذلك موضوع
 الدعوى الحالية على الرسم الذى وضع فى اعلان
 التصحيح المعلن فى ٩ يناير سنة ١٩٣٠ الذى
 بين عليه ايضا موضوع حكم محكمة الموسيقى
 وقالت « انه هو الملون باللون الأحمر فى الجهة »

« البحرية وبعض الجهة البحرية الغربية وبعض »
 « الجهة البحرية من المنزل » واستمرت فى هذا البيان
 حتى انتهت الى قولها « أنه لما تقدم يتعين »
 « الحكم للمستأنفين بتثبيت ملكية الوقف الى »
 « ما طلب تثبيت ملكيته له بصحيفة الدعوى »
 « الذى تحدد وبين باعلان التصحيح الحاصل »
 « فى ٩ يناير سنة ١٩٣٠ وهو الملون باللون »
 « الأحمر وباعتبار ان الجزء الملون باللون الأخضر »
 « المجاور له هو من ملك المستأنف عاياه وبعرض »
 « مترين اثنين . »

« وحيث ان مفاد ذلك ان محكمة الاستئناف »
 قد حددت ما الذى حكمت محكمة الموسيقى برفض
 دعوى الوقف فيه وهو ذلك الجزء المجاور لحيطان
 منزل الطاعن بعرض مترين وحددت أيضا ما يلى ذلك
 وهو موضوع الدعوى الحالية بما هو ملك الوقف
 « وحيث انه ما دام الخلاف بين طرفي الخصومة »
 كان واقعا على كون الأرض المتنازع عليها فى
 الدعوى الحالية داخلة ماديا وواقعا فى حدود
 الأرض الذى كان متنازعا عليها فى الدعوى السابقة
 وما دامت محكمة الاستئناف قد حصلت فهمها
 فى هذا الخلاف من العناصر المختلفة المقدمة لها
 وذكرت فى اسباب حكمها الاعتبارات التى اعتمدت
 عليها فلا محل للنعى على حكمها بالخطأ فى ذلك
 والاستناد فيه إلى ما كان امام محكمة الاستئناف
 من تقارير الخبراء ومحاضر الانتقال لأن كل ذلك
 لا اتصال له بالقانون ا

« وحيث ان ما ادعاه الطاعن فى الوجه الثانى »
 غير صحيح وفى الأسباب التى اعتمد عليها الحكم
 المطعون فيه الرد الكافى لأسباب الحكم المستأنف .
 (طعن محمد افندى ناصر الطرايشى وحضر عنه الاستاذ سنايا
 حبشى ضد اللواء عبد الرحيم باشا فهمى وآخر وحضر عنهما
 الاستاذ احمد رأفت بك رقم ٦٦ سنة ٤ ق)

٢٠٩

١١ أبريل سنة ١٩٣٥

حوالة مدنية . صورية السبب الظاهر في ورقة الدين . الاحتجاج
بها في وجه المحتال . متى لا يجوز ؟ (المادة ٣٤٩ مدني)

المبدأ القانوني

ليس للمدين في حوالة مدنية قبلها المدين
والضامن قبولاً ناقلاً للملك أن يقيم الدليل في
وجه المحتال على صورية السبب الظاهر في
ورقة الدين متى كان المحتال يحل المعاملة السابقة
التي أخفى سببها عليه وكان يعتقد أن السبب
الظاهر حقيقي وكان المدين لم يدفع بعلم هذا
المحتال للسبب الحقيقي وقت احتياله بالدين (١)

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان الحكم الاستثنائي
إذ اعتمد في قضائه بتأييد الحكم المستأنف على ان
تحويل السند الأذني يظهر الدين ولا يجعل للمدين
حقاً في الدفع في وجه المحول اليه بما كان يجوز له
أن يدفع به من الدفع في وجه الدائن الأصلي ،
يكون قد اخطأ في تطبيق القانون من ناحيتين .
أولاً - من ناحية أنه يكون قد طبق قاعدة من قواعد
القانون التجاري على سند مدني صرف حرره غير
تاجر وضمن سداده غير تاجر وقد ترتب على معاملة
مدنية - وثانياً - من ناحية ان أحكام القانون
التجاري لا تعني من اشتراط حسن نية حامل السند
أن يكون جاهلاً بأصل الدين وما علق به من

المسقطات بل يكفي في عدم توفر حسن النية أن يكون
عالمًا بوصف المعاملة من وجهها العام أي انها مدنية .
ويقول الطاعن ان امين افندي عبد الكريم كان
يعلم ان المداينة مدنية والتحويل مدني وان أوراقها
حررت في حدود أحكام القانون المدني وان له
اذن أن يحتج على حامل السند بكافة الدفع التي
كان له ان يحتج بها على محيل السند .

هذا

« ومن حيث ان الواقعة التي أثبتتها محكمة الاستئناف
أخذنا من أقوال المتخصصين ومن ذات السند
المطلوبة قيمته في الدعوى ومن المستندات الأخرى
المقدمة لها ان هذا السند مذكور فيه أن سببه
القرض وانه اذا كان محرراً لأمر واذن الدائن
احمد افندي على احمد وقد قبل المدين فيه تحويل
الدين لمن يشاء احمد افندي على المذكور بدون توقف
على رضائه الا أن احمد افندي اذ قبض قيمته من
أمين افندي عبد الكريم وحول اليه دينه لم يكتف
المحول اليه بمجرد هذا التحويل البسيط بل خاطب
المحتال عليه وهو المدين الأصلي وضامنه حسين
افندي حسني المحامي وأخذ منهما اقراراً كتابياً
برضاتهما عن هذا التحويل وبقبولهما إياه .

« وحيث ان محكمة الاستئناف أثبتت ذلك
من جهة ووجدت من جهة أخرى كما هو ثابت
بحكمها ان المحول اليه امين افندي عبد الكريم لا علاقة
له بالمرءة بالاطيان المبيعة بل هو رجل حسن
النية وجد ديناً سببه القرض فاشتراه وقبل المدين

(١) ذكرت محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه أن السندات المحررة تحت الأثر والأذن المذكور فيها أن قيمتها مدفوعة
تقدماً تنتقل ملكية الدين فيها بمجرد تحويلها بطريقة التظهير بلا حاجة لقبول آخر من المدين وأنه ليس للمدين أن يدفع في وجه
المحتال بما كان يجوز له أن يدفع به في وجه الدائن المحيل . وأشارت الى ما يفهم منه أنه لا فرق في ذلك بين أن تكون تلك
السندات من الأوراق التجارية أو من المثبتة لدين مدني . فمحكمة النقض قالت أنه سواء أكان هذا الرأي الذي أبدته محكمة الاستئناف
مسلباً به فيما يتعلق بالأوراق المدنية أم كان محلاً للاعتراض فانه على كل حال لا تأثير له في الحكم المطعون فيه بل ان الأساس
الجوهري لهذا الحكم هو قبول الحوالة فعلاً من الدين والضامن قبولاً آخر خاصاً ناقلاً للملك بحسب المادة ٣٤٩ وأن المحتال
حسن النية جاهل بما كان بين بائع الاطيان ومعتريهما من المعاملة .

وضامنه أن يكون دائئا لها ولم يديا عند قبولها ما يشعره بأن السبب المذكور في السند ليس هو القرض بل هو ثمن أطيان باعها المدين الى احمد افندى على المحيل - لما وجدت كل ذلك رأت انه لا يمكن للمدين وضامنه أن يحتج على امين افندى عبدالكريم بما كان لهما الاحتجاج به على احمد افندى على صاحب الدين الأصلي، ولذلك قضت بتأييد الحكم المستأنف.

« وحيث ان قضاء محكمة الاستئناف قانوني لا غبار عليه فان السبب المذكور في السند اذا كان - كما هو الواقع المعترف به بائع الاطيان ومشتريها - سوريا غير حقيق بل حقيقته أنه هو ثمن أطيان فان اخفاء هذا السبب الحقيقي تحت ستار السبب المتحل الظاهر وهو القرض، هذا الاخفاء (Dissimulation) لا يمكن قانونا الاحتجاج به على غير المتعاقدين في بيع الاطيان وشراؤها ومنهم المحتال الذي يجهل المعاملة الأولى ولا يعرف في علاقته مع المحيل والمدين سوى ان الدين قرض قبل المدين أن يدفع اليه واذا كان هو خلفا للدائن المحيل فانه لا يخلفه الا في دينه هذا على سببه الظاهر في سند الدين ذلك السبب الذي يمكنه المدين وأكده بقبول الحوالة.

« وحيث ان محكمة الاستئناف قد ذكرت حقيقة في حكمها ان السندات المحررة تحت الأمر والاذن والمذكور فيها ان قيمتها مدفوعة نقدا تنتقل ملكية الدين فيها بمجرد تحويلها بطريقة التظهير بلا حاجة لقبول آخر من المدين وانه ليس للمدين ان يدفع في وجه المحتال بما كان يجوز له ان يدفع به في وجه الدائن المحيل وأشارت الى ما يفهم منه أن لا فرق في ذلك بين أن تكون تلك السندات من الأوراق التجارية أو من المثبتة لدين مدني، ولكن سواء كان هذا الرأي الذي أبدته محكمة الاستئناف مسلما به فيما يتعلق بالأوراق المدنية أم كان محلا للاعتراض فانه على كل حال لا تأثير له في الحكم

المطعون فيه بل ان الأساس الجوهرى لحكمها هو قبول الحوالة فعلا من المدين والضامن قبولا آخر خاصا ناقلًا للملك بحسب المادة ٣٤٩ وان المحتال حسن النية جاهل بما كان بين بائع الاطيان ومشتريها من المعاملة. وقد وضع بما سلف بيانه انه في مثل صورة الدعوى الحالية ليس للمدين في حوالة مدنية ان يقيم الدليل في وجه المحتال على صورية السبب الظاهر في ورقة الدين متى كان المحتال يجهل المعاملة السابقة التي أخفى سببها عليه ويعتقد ان السبب الظاهر حقيقى وكان المدين لم يدفع بعلم هذا المحتال للسبب الحقيقي وقت احتياله بالدين.

« وحيث ان أوجه الطعن لا تتلاقى مع الوقائع التي أثبتها الحكم وقضى بموجبها فان الحكم لم يقل أن الدين تجارى ولا ان سنده تحول بمجرد التظهير كما تحول السندات التجارية، كما أنه لا يكفي أن يكون الدين مدنيا حتى يباح للمدين الذى قبل تحويله أن يدفع بصورية سببه التي يجهلها المحتال.

« وحيث انه لذلك كله يتعين رفض الطعن لكونه معدوم الأساس والانتاج.

(طعن حسين بك زايد وآخر وحضر عنها الاستاذ مرقس فهمى ضد امين افندى عبد الكريم وآخر وحضر عن الاول الاستاذ احمد بك رأفت رقم ١٢ سنة ٤ ق)

٢١٠

١١ ابريل سنة ١٩٣٥

١ - قوة الشيء المحكوم فيه . وجوب الاحتراس من توسيع مدى تحول هذه القاعدة . (المادة ٢٣٢ مدنى) .
٢ - وارث . انتصابه خصما عن باقى الورثة فى الدعاوى التى ترفع من التركة أو عليها . شرطه . مناط تحقق هذه القاعدة .

٣ - دين . ادعاء شخص سداد دين عن الغير . مطالبته بهذا الدين . ثبوت أن التسديد المدعى حصل توطأ وغشا . هذا الثبوت لا يحتج به على السكافة .

٤ - وصى . دفعه مبالغ من ماله لمنفعة القصر . القضاء له بقواته عن هذه المبالغ بعد خروجه من الوصاية من تاريخ المطالبة الرسمية . لامانع .

المبادئ القانونية

١ - إن القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه هي من القواعد الضيقة التفسير التي يجب الاحتراز من توسيع مدى شمولها منعا للاضرار التي قد تترتب على هذا التوسيع . وإذن فكلما اختلفت أي شرط من شروط تلك القواعد كالسبب أو الموضوع أو الخصام بأن اختلف أيها في الدعوى الثانية عما كان عليه في الدعوى الأولى وجب التقرير بأن لا قوة للحكم الأول تمنع الدعوى الثانية .

٢ - إن القاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث ينتصب خصما عن باقي الورثة في دعاوى التي ترفع من التركة أو عليها قد تكون صحيحة يمكننا الأخذ بها لو أن الوارث الواحد كان قد خاصم أو خوصم في الدعوى طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطلوبا في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها . أما إذا كانت دعوى الوارث لم يكن مقصوده الأول منها سوى تبرئة ذمته من نصيبه في الدين ذلك النصيب المحدد المطلوب منه في الدعوى ، فإن الواضح أنه يعمل لنفسه فقط في حدود هذا النصيب المطلوب منه ولمصلحته الشخصية فقط في تلك الحدود لا لمصلحة عموم التركة كنائب شرعي عنها وقائم في الخصومة مقامها ومقام باقي الورثة .

٣ - المسألة الواحدة بعينها إذا كانت كلية شاملة وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق الجزئي المطلوب في الدعوى أو بانتفائه فإن هذا القضاء يحوز

قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة الكلية الشاملة بين الخصوم أنفسهم ويمنع الخصوم أنفسهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع في شأن حق جزئي آخر متوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على انتفائها . ولكن وحدة المسألة في الدعويين لا يجوز أمام نص القانون أن تمنع من الدعوى الثانية متى كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما .

٤ - إذا طالب شخص آخرين بمبلغ يدعي أنه كان ديناً على مورثهم وسدده من ماله ورفضت المحكمة طلبه لثبوت أن التسديد الذي ادعاه قد حصل بطريق التواطؤ والغش والتدليس مع الدائنين فثبوت ذلك لا يصح أن يقال عنه أنه ينصب على أمر متعلق بالنظام العام وأنه بذلك يحتاج به على الكافة

٥ - لا مانع قانوناً من أن يقضى للوصي بعد خروجه من الوصاية بفوائد على المبالغ التي يدفعها من ماله لمنفعة القصر الذين كانوا تحت وصايته من تاريخ المطالبة الرسمية .

المحكمة

عن طعن الست أمارة

« حيث أن الدعوى الأولى التي رفعت من المطعون ضده على الطاعة الأولى بصفتها كان موضوعا المطالبة بنصيب محجوريتها في نتيجة حساب وصاية من ضمنه مبلغ ٣٠٠ جنيه قيمة دين قال المطعون ضده أنه كان مطلوبا من المورث المرحوم محمد أفندي اسماعيل صدقي وأنه دفعه

للدائنين واستحق بهذا ان يرجع به على ورثة المدين . فموضوع الدعوى المذكورة هو النصيب في المبلغ المذكور ، وسببها وفاء هذا المبلغ من قبل الوصى وخصومها هم المطعون ضده من جهة والطاعنة الأولى بصفتها من جهة أخرى . أما الدعوى الحالية فانها تنقسم قسمين - الأول - ما وجهه المطعون ضده على الدائنين من الطلبات وموضوع هذا القسم مبلغ ال ٣٠٠ جنيه نفسه ولكن سبب الدعوى بهذا المبلغ وطلبه هو أخذ هؤلاء الدائنين للمبلغ بدون وجه حق . فهذا القسم لا شك أنه لا تأثير فيه للحكم الصادر في الدعوى الأولى لاختلاف الدعويين أشخاصا وسببا . وأما القسم الثاني من الدعوى الثانية - وهو المختص بالطلبات التي وجهت فيها على الطاعتين بصفتها - فان مما يجب ملاحظته ان المطعون ضده أدخلها في دعواه الثانية وطلب أنهما في حالة عجزهما عن إثبات استلام الدائنين لدينهم مرة أولى من المورث فتكونان ملزمتين بدفعه له على سبيل التعويض . وتوجيه الطلبات عليهما بهذه الكيفية لا يفهم له أساس قانوني بالنسبة للست أمان الطاعنة الأولى لأن الدعوى الأصلية هي دعوى استرداد مبلغ دفع بغير حق وليس على هذه الطاعنة الأولى أية مسئولية قانونية فيها لمدعيها المطعون ضده لأن الحكم الصادر لمصلحتها في الدعوى الأولى في مواجهة المطعون ضده لم يقض فقط بأن الدين سبق تسديده من مورثها قبل وفاته بل قضى أيضا بأن المطعون ضده لم يدفع شيئا للدائنين وان ما يدعيه من الدفع لهم غير صحيح وان المخالصة التي أخذها عليهم هي مخالصة صورية لا تطابق الواقع فحقيقة الدعوى الموجهة عليها الآن هي اذن إعادة لنفس الدعوى المحكوم فيها لمصلحتها من قبل

بأن المطعون ضده لم يدفع شيئا ، وكل ما في الأمر ان وصف المبلغ المطالب به تغير لفظا فقيل عنه أنه تعويض بعد أن كان مطلوباً كدين حقيق في الدعوى الأولى . ويقتضي ان موضوع الدعوى الحالية بالنسبة لها هو هو موضوع الدعوى الأولى وهو نصيبها في الدين الذي يدعي المطعون ضده تسديده للدائنين مع ان الحكم الأول أثبت أنه لم يسدد شيئا وسببها هو هو هذا التسديد عنها للدائنين ذلك التسديد الذي ثبت بالحكم الأول انه لم يحصل ، وخصومها هما الخصمان في الدعوى الأولى بذاتها . ومتى كان الأمر كذلك فان قوة الشيء المحكوم به تمنع من هذه الدعوى الجديدة بالنسبة للست أمان بنت عبد النبي على انه يمكن القول بعبارة أخرى . بجملته ان مجرد توجيه طلبات المطعون ضده على السيدة المذكورة . بالكيفية السابقة ليس له معنى لأول وهلة الا انه في صورة ما اذا عجزت عن إثبات دفع الدين مرة أولى تكون كاذبة في ادعائها في الدعوى الأولى ان المطعون ضده لم يدفع شيئا ويكون الحكم الأول بالنسبة لها حكما خاطئا لانه أساء التقدير فقبل منها هذا الكذب وأخذ به وتكون ملزمة بنفس المبلغ الذي أعفاها ذلك الحكم منه وذلك على سبيل التعويض . وهذا التصوير المختصر واضح في إفادة ان المراد بالدعوى الثانية إعادة النظر فيما قضى فيه نهائيا بين الطرفين من عدم تسديد المطعون ضده شيئا للدائنين بدعوى ان المحكمة لم تعرف في الدعوى الأولى كيف تحكم بالحق . لذلك كله يتعين إجابة الست أمان لما تطلبه بتقرير طعنها وتقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لها والقضاء في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لها بصفتها لسبق الفصل فيها . ولا يفوت المحكمة الإشارة في هذا الموطن الى أن سبب المأزق

الذى وجد فيه إبراهيم افندى قواد بالنسبة للست أمان هو انه في الدعوى الأولى لم يدخل الدائتين الأصليين في الدعوى بل تولى هو الدفاع بنفسه عن نفسه وعنهم فصدر الحكم عليه قاضيا بأنه لم يدفع شيئا ومقط حقه قبل الست أمان فيما يختص بنصيبها، كما تعذر عليه في الدعوى الجديدة ان يلزم الدائتين برد هذا النصيب لأنه ثبت فيها انهم لم يأخذوا المبلغ مرة أولى.

عن طعن الست سان صفا

وأما فيما يتعلق بالطعن المقدم من الطاعنة الثانية الست سان صفا بصفتها فان حاصله انها تريد الانتفاع بالحكم النهائي السابق صدوره بين المطعون ضده وبين الطاعنة الأولى ومعولها في هذا على ان ذلك الحكم اذ قضى برفض دعوى إبراهيم افندى قواد المطعون ضده على الست أمان بصفتها قد كان قضاؤه مؤسسا على كون إبراهيم افندى قواد لم يدفع المبلغ فعلا للدائتين وإنما هو تحصل منهم على مخالصة بطريق الغش والتواطؤ معهم وساعده وإياهم على هذا التواطؤ ان عقد الدين والرهن - بعد ان سدد المبلغ مرة أولى من قبل المورث - قد بقي تحت يد الدائتين المرتنتين فساعد بقاؤه هذا على أخذ مخالصة عليه لمصلحة إبراهيم افندى قواد غشا وتدليسا وبدون أن يدفع شيئا. وتقول الطاعنة ان الحكم الأول يكون بهذا قد نفي صحة تسديد إبراهيم افندى قواد للمبلغ المذكور نفيا قطعيا صالحا لان يحتج به كل وارث حتى ولو لم يكن داخلا في الدعوى وان امكان هذا الاحتجاج أمر من النظام العام الذي لا يمكن العمل على خلافه والذي يجيز الطعن في الاحكام ولو في آخر لحظة.

« وحيث ان هذا الطعن لا يمكن قبوله لان القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه هي من القواعد الضيقة التفسير التي يجب الاحتباس من

توسيع مدى شمولها منعا للاضرار التي قد تترتب على هذا التوسيع. واذن فكلما اختل أى شرط من شروط تلك القواعد كالسبب أو الموضوع أو الاختصاص بأن اختلف أيها في الدعوى الثانية عما كان عليه في الدعوى الأولى وجب التقرير بأن لا قوة للحكم الأول تمنع الدعوى الثانية.

« وحيث ان الدعوى الأولى المقضى فيها بحكم ٣٠ يونيه سنة ١٩٣١ كانت مترددة بين المطعون ضده وبين الست أمان بصفتها فقط، اما الدعوى الحالية فهي مترددة بين المطعون ضده وبين الست سان صفا بصفتها ولا شك ان بين الدعويتين اختلافا في الخصوم وهذا وحده يكفي لعدم امكان احتجاج الست سان صفا على المطعون ضده بالحكم الأول.

« وحيث ان ما تدعيه الست سان صفا من انها كانت مشخصة في الدعوى الأولى بالست أمان وان القاعدة الشرعية تقضى بان الوارث ينتصب خصما عن باقى الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها، وما ترتبه على ذلك من انها تكون اذن قد حضرت في الدعوى الأولى بوكالة الست أمان عنها، فان هذه القاعدة التي تدعيها قد تكون صحيحة بمكان الاخذ بها لو أن الوارث الواحد كان قد خاصم أو خصم في الدعوى طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطالوبا في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها. اما اذا كانت دعوى الوارث - كما هي عليه في الدفع الذي دفعت به الست أمان الدعوى الأولى - لم يمكن مقصوده الأول منها سوى تبرئة ذمته من نصيبه في الدين ذلك النصيب المحدد المطلوب منه في الدعوى، فان الواضح انه يعمل لنفسه فقط في حدود هذا النصيب المطلوب منه ولمصلحته الشخصية فقط في تلك الحدود لا لمصلحة عموم التركة كنائب شرعى

عنها وقائم في الخصومة مقامها ومقام باقي الورثاء .
واذن فليس لأحد من هؤلاء الورثاء ان يعتبر ان
هناك قوة شيء محكوم به في الدعوى الأولى تمنع
المحكوم ضده من مطالبته هو شخصيا بنصيبه
بدعوى أخرى .

« وحيث ان مما يحسن التنبيه اليه ان الواجب
اتباعه في مثل هذا الصدد هو ان المسألة الواحدة بعينها
اذا كانت كلية شاملة وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها
هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق الجزئي
المطلوب في الدعوى أو بانتفائه فان هذا القضاء
يحوز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة الكلية
الشاملة بين الخصوم أنفسهم ويمنع الخصوم أنفسهم
من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع في
شأن حق جزئي آخر متوقف ثبوته أو انتفاؤه
على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها
بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على انتفائها . ولكن
وحدة المسألة في الدعويين لا يجوز امام نص
القانون أن تمنع من الدعوى الثانية متى كان
الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير احدهما
أو كلاهما .

« وحيث ان ما تدعيه الست سان صفا من
ان علة الحكم الأول الذي اسقط طلب المطعون
ضده هي كون ما ادعاه من تسديد الدين قد حصل
بطريق التواطؤ والغش والتدليس مع الدائنين
وان هذا الاثبات منصب على أمر متعلق بالنظام
العام وانه بذلك يكون اثباتا محتجا به على الكافة
وتستفيد هي منه - ما تدعيه من ذلك لا يؤبه له
فان أقل ما يسقطه أن الغش والتدليس تهمة مدنية
تحقيق في نظر المحكمة التي اصدرت الحكم الأول
بمن تواطؤا عليها وهم ابراهيم افندي فؤاد والدائنون
معا ، واتهم لا تلتصق بالناس حتى تسمع اقوالهم
فيها ، وهؤلاء الدائنون الذين لا تتحقق تلك التهمة

الاباشتراكهم فيها لم يكونوا خصوما في الدعوى
الأولى ولم يدافعوا عن انفسهم فيما نسب لهم
فيها فلا يمكن اذن ان يكون ذلك القضاء حجة على
الكافة كما تقول الطاعنة ما دام هؤلاء الدائنون
قد كان لا يزال لهم حق الدفاع عن انفسهم فيها
ضد كل انسان . وهذا القدر وحده كاف في افادة
أنه لا معنى للقول بان تلك المسألة من النظام العام
وان الحكم فيها حجة على الكافة .

أما ما تدعيه الست سان صفا من عدم جواز
الحكم للمطعون ضده بفوائد المبلغ المحكوم به لان
المطعون ضده كان وصيا وعلاقته مع القصر تحدها
الشريعة الغراء وقانون المجالس الحسينية ولا شيء
فيها يبيح للوصي ان يطلب فوائد على المبالغ التي
يدفعها من ماله لمنفعة القصر مجبريه فانه ادعاء
غير مقبول . ذلك بان الثابت في الدعوى ان المطعون
ضده قد خرج من الوصاية من قبل رفعه الدعوى
وأصبح بذلك دائنا كغيره من الدائنين الذين لهم
حق في الفوائد من وقت المطالبة الرسمية . نعم ربما
يكون الطعن محل نظر لو ان المطعون ضده كان
طلب الفوائد على دينه من وقت صرفه اياه تشبها
في ذلك بالوكيل الذي له هذا الحق قانونا ، ولكن
ما دام هو لم يطلب الفوائد الا بعد خروجه من الوصاية
ومن تاريخ المطالبة الرسمية فقط فلا وجه لاستصحاب
أصل صفته لغرض حرمانه من حق لا وجه قانونا
لحرمانه منه . على ان مما يجب التنويه به في هذه
الدعوى ان هذه المحكمة لاحظت في الحكم الابتدائي
انه أثبت ان محي الدين القاصر اذا كان واجبا عليه
ان يدفع لابراهيم افندي فؤاد مبلغ ٥٠٠ ملية
و ٨٧ جنيا قيمة ما خصه في مبلغ ال ٣٠٠ جنية فان
له في ذمة ابراهيم افندي فؤاد مبلغا كليا لو استنزل
منه مبلغ ال ٥٠٠ ملية ٨٧ جنيا المذكور لكان الباقي
له علي ابراهيم افندي فؤاد ٩٧ جنيا . كما لاحظت

المبدأ القانوني

إذا ادعى بعض ورثة الواقف تزوير تاريخ استحقاق أجرة الأطنان الموقوفة المبين بعقد الاجارة الصادر من الواقف وأثبتت المحكمة في حكمها القاضي بعدم قبول دعوى التزوير أنهم لم يدعوا التزوير في التاريخ إلا ليقطعوا على المتمسك بهذا العقد سبيل ادعائه بأن هذا الربيع لا يستحق إلا بعد وفاة المورث وأنه لا يكون بهذه المثابة حقاً لتركته وورثته وإنما الذي يكون قد استحقها دونهم هو من آل له الاستحقاق في الوقف، ثم بحث فيما يكون للادعاء بتزوير تاريخ استحقاق الأجرة لجهة الوقف من أثر في دعوى الربيع الأصلية وانتهت من بحثها إلى أن المورث استحق الربيع المبين بالعقد وحكمت بناء على ذلك بعدم قبول دعوى التزوير لعدم انتاجها، فانها تكون في واقع الامر قد قضت بأن المورث استحق الربيع المبين بالعقد وأنه بوفاته صار هذا الربيع تركه لورثته.

المحكمة

«حيث ان أوجه الطعن تلخص - أولاً - في أن محكمة الاستئناف قد أخطأت في تطبيق القانون حين اعتمدت في حكمها الأول الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ القاضي بعدم قبول دعوى التزوير وفي حكمها الثاني الصادر بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٣٤ القاضي بتأييد الحكم المستأنف على ان ايجار الأطنان الموقوفة عن سنة ١٩٢٨ قد استحق على ملك الواقف لوفاته بعد تاريخ هذا الاستحقاق وأنه آل عنه لورثته كل بحسب نصيبه الشرعي مع أن هذا الايجار لم يستحق الا في أول أكتوبر سنة

أنه في ذات اليوم الذي صدر فيه الحكم الابتدائي في هذه الدعوى وفيه تلك العبارة قد صدر عقبه حكم آخر (مقدم ضمن المستندات) في قضية كانت مرفوعة من الست سان صفا على ابراهيم افندي فؤاد ومقيدة برقم ٤٦٥ طلى مصر سنة ١٩٣٢ بمطالبته بمبلغ ٥١٣ مليماً و ١٨٤ جنيهاً لابن القاصر وثبت وجوب هذا المبلغ في ذمة ابراهيم افندي فؤاد للقاصر المذكور فاستبعدت منه المحكمة مبلغ الـ ٥٠٠ مليماً و ٨٧ جنيهاً الذي قضت به قبل ذلك في ذات اليوم على القاصر في الدعوى المرفوعة فيها الطعن الحالي وقضت للقاصر بالباقي فكان الحكم المطعون فيه قد تنفذ فعلاً بمقاصة أجرتها المحكمة الابتدائية في تلك الدعوى رقم ٤٦٥ سنة ١٩٣٢ المذكورة. ولأن الحكم الصادر في هذه الدعوى الأخيرة لا يدرى ان كان أصبح نهائياً ام لا فقد استعلت محكمة النقض من الخصوم فقال وكيل ابراهيم افندي فؤاد انه أصبح نهائياً وان موكله على كل حال متنازل عن فوائده بمبلغ ٥٠٠ مليماً و ٨٧ جنيهاً المحكوم بها على محي الدين القاصر بمقتضى الحكم المطعون فيه وطالب اثبات هذا التنازل. واذن فالفوائد لا تكون مستحقة لابراهيم افندي فؤاد الا عن مبلغ ٥٠٠ مليماً و ٣٧ جنيهاً المحكوم به على الست سان صفا شخصياً.

(طعن الست امان عبد النبي بصفتها واخرى وحضر عنهما الاستاذ سليم رطل بك ضد ابراهيم افندي فؤاد وحضر عنه الاستاذ يوسف احمد الجندى رقم ٧٠ سنة ٤ ق)

٢١١

١٨ أبريل سنة ١٩٣٥

تقرير الادعاء بتزوير تاريخ استحقاق الأجرة المينة
بالعقد - الغرض من هذا الادعاء اثبات أن الأجرة لا تستحق الا بعد وفاة المؤجر - بحث أثر هذا الادعاء في مسألة الأجرة - لا أثر له فيها - عدم قبول دعوى التزوير - القضاء بذلك يشمل القضاء ضمناً - باستحقاق المؤجر للأجرة المينة بالعقد -

١٩٢٨ أى بعد وفاة الواقف . وقد أخذت في ذلك بالمادة ٣٦٦ من قانون العدل والانصاف التى تنص على أن الاستحقاق منوط بطلوع الغلة وانه ان كانت أرض الوقف مؤجرة لمن يزرعها لنفسه بأجرة مقسطة على أقساط معلومة اعتبر الاستحقاق عند حلول كل قسط منها . ووجه خطأ الحكم الأول انه اعتبر العقود الثلاثة المطعون فيها بالتزوير عقود مزارعة لا عقود اجارة مع أنها عقود اجارة . ووجه خطأ الحكم الثانى الصادر فى موضوع الدعوى أنه اعتبر الحكم الأول القاضى بعدم قبول دعوى التزوير أنه قد حاز قوة الشيء المحكوم به فكما جاء بأسبابه من أن ريع الأطنان الموقوفة استحق للواقف قبل وفاته وقد آل عنه الى ورثته وأخطأ كذلك فى عدم الأخذ بما جاء بكتاب الوقف من وجوب خصم البداءات من ريع الأطنان الموقوفة تلك البداءات الخاصة بعماره الوقف وتكاليف مأمورث وسداد ديونه وكان ينبغى لمحكمة الاستئناف ان تخصم هذه البداءات ما دامت قد اعتبرت ريع سنة ١٩٢٨ مستحقا للواقف (الوجه الأول) - ثانيا - فى ان الطاعن قدم لمحكمة الاستئناف مخالفات محررة من بعض السيدات المطعون ضدهن عن حقن فى المطلوب فى الدعوى ولكن المحكمة لم تأخذ بتلك المخالفات ولم تسبب حكمها فى ذلك تسببا وافيًا مكثفة بنقل أقوال المطعون ضدهم عن ظروف تحريرها نقلا غير صحيح ودون أن تبين ان كانت هى قد اعتمدت على هذه الأقوال أم لا ودون أن تضمن حكمها الأدلة التى تكون قد ارتكبت عليها فى اعتبارها أن هذه الأقوال صحيحة (الوجه الثانى والثالث والرابع)

هــ

« وحيث ان محكمة الاستئناف - حين قضت بحكمها المؤرخ فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ بعدم قبول دعوى تزوير العقود الثلاثة - قد فصّلت

فصلا قاطعا قاضيا بان ريع الاطنان المينة بالعقود الثلاثة المطعون فيها بالتزوير انما هو من حقوق المورث وقد آل عنه تركه لجميع ورثته . ذلك بانها لاحظت - كما هو ثابت فى الحكم - ان مدعى التزوير لم يقصدوا من الادعاء بتزوير تاريخ استحقاق الأجرة المين بالعقود الثلاثة التى قدمها الطاعن الا ان يقطعوا على الطاعن الذى قدمها وتسلك بها سبيل الادعاء بان مورثهم إذ توفى فى سبتمبر سنة ١٩٢٨ يكون ريع سنة ١٩٢٨ حقا للمستحقين فى الوقف مادام قبضه لا يستحق الا فى أول أكتوبر سنة ١٩٢٨ أى من بعد وفاته ولا يكون بهذه المثابة حقا لتركته وورثته - لاحظت ذلك فرأت أن تبحث ما يكون للادعاء بتزوير تاريخ استحقاق الأجرة لجهة الوقف من أثر فى دعوى الريع الأصلية حتى إذا وجدته متبجأ قبلت دعوى التزوير وبحيث أدلتها كما هو حكم القانون فى المادة ٢٨٢ من قانون المرفعات ولا رفضتها - وفى هذا الصدد قالت « ان » « عقود الأيجار الثلاثة المطعون فيها بالتزوير ليست » « بالأيجار الخالص بل هى نوع من انواع المزارعة » « حيث اتفق فيها على ان الناتج من الأرض يكون » « مناصفة بين المستأجر بعد خصم مبلغ معين للتأجير » « وبعد خصم مصاريف الزراعة المذكورة بتلك » « العقود » . ثم أفاضت فى البيان وانتهت منه الى القول بانها ترى « انه سواء أكان استحقاق الأيجار » « فى أول سبتمبر سنة ١٩٢٨ أو فى أول أكتوبر سنة ١٩٢٨ فان أيجار هذه السنة الزراعية (سنة ١٩٢٨) هو » « من استحقاق المورث الذى توفى فى ٢٠ سبتمبر » « سنة ١٩٢٨ » ثم قالت « وحيث أنه لما تقدم وجب » « القول بأن المورث استحق ريع الوقف المين » « بالعقود الثلاثة من أول سبتمبر سنة ١٩٢٨ الذى » « هو تاريخ أثمار زراعة القطن وبوفاته الحاصلة » « فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٨ يكون هذا الريع تركه »

« يرثها ورثته طرفا الخصوم كل حسب نصيبه »
 « الشرعى » ثم رتب على هذه المقدمة وعلى
 مقدمة أخرى هي حكم القانون الوارد ذكره
 بالمادة ٢٢٨ من قانون المرافعات تنبئتها التي هي
 القضاء بعدم قبول دعوى التزوير . وبين من ذلك
 ان محكمة الاستئناف قد قضت في واقع الأمر بأز
 المورث استحق ريع الوقف المبين بالعقود الثلاثة
 من أول سبتمبر سنة ١٩٢٨ وانه بوفاته في ٢٠ سبتمبر
 سنة ١٩٢٨ صار هذا الريع تركه لورثته كما قضت بان
 دعوى التزوير الحالية عقيمة الاتاج في الدعوى .
 ثم قضت بناء على ذلك بعدم قبول دعوى التزوير
 ووضعت جزأى قضائها الأولين في اسباب حكمها
 وقضائها الأخير في منظوقه .

« وحيث ان الحكم الثانى المؤرخ في ١٨ ابريل
 سنة ١٩٣٤ المطعون فيه فضلا عن انه لم يخطئ في
 اعتبار الحكم الاول الصادر في دعوى التزوير
 حائزا قوة الشيء المحكوم فيه فيما قضى به من ان
 الغلة التي استحققت بمقتضى العقود الثلاثة التي طعن
 فيها بالتزوير قد استحققت على ملك الواقف وآلت
 من بعده لورثته ، فانه هو ايضا قد قضى صراحة
 في موضوع تغيير تاريخ الاستحقاق وأثبت ما
 اقتنعت به المحكمة من ان التغيير في تاريخ استحقاق
 الأجرة ظاهر ينطق بانه كان حقيقة أول سبتمبر
 سنة ١٩٢٨ وجعل في أول اكتوبر سنة ١٩٢٨
 وان المستأنف لم يعلل هذا التغيير بعلّة مقبولة .
 وهذا من شأنه - من جهة - ان يجعل الطعن في
 الحكم الاول الصادر في دعوى التزوير غير منتج
 فوق ما سبق بيانه من عدم اتاج الطعن بالتزوير
 في الدعوى ، ومن شأنه - من جهة أخرى - ان
 يصبح الريع على كل حال مستحقا للمورث ويكون
 الحكم الثانى المطعون فيه صحيحا في قضائه في
 موضوع الدعوى .

« وحيث ان وجوه الطعن الأخرى في غير
 محلها إذ الحكم المطعون فيه مسبب التسبيب الكافى
 في كل نقطة من النقط التي أثارها الطاعن امام محكمة
 الاستئناف ولا يزال يثيرها امام هذه المحكمة ولهذا
 يتعين رفض الطعن .

(طعن الشيخ محمد بنس المطاقي وحضر عنه الاستاذ يوسف
 احمد الجندى ضد الشيخ عبد الفتاح بنس موسى المطاقي
 وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ وهيب بك دوس رقم ٥٨
 سنة ٤ ق)

٢١٢

١٨ ابريل سنة ١٩٣٥

١ - دعوى . ترك الدعوى بالعين . متى يكون موجبا
 لعدم سماع الدعوى ؟ مجرد ترك الدين أو اهما
 دون انكار أحد حق مالكا فيها . لا يسقط حق
 ملكيتها ولا يمنع من سماع الدعوى بها . (المادة ٢٧٥
 من لائحة المحاكم الشرعية)

٢ - وضع اليد المكسب للملكية . مدته بالنسبة للوقف .
 المبادئ القانونية

١ - إن قاعدة الشريعة الاسلامية في الترك
 الموجب لعدم سماع الدعوى هي ترك الدعوى
 بالعين مع قيام مقتضى الدعوى من غصب
 الغير للعين وتعيده عليها وانكار حق مالكا
 وهذه القاعدة صاغها المادة ٣٧٥ من لائحة
 المحاكم الشرعية المعمول بها الآن بالنص الآتى
 « القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي
 « مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى
 « من رفعها وعدم العذر الشرعى له في عدم
 « إقامتها إلا في الأثر والوقف فانه لا يمنع
 « من سماعها إلا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع
 « التمكن وعدم العذر الشرعى . وهذا كله مع
 « الانكار للحق في تلك المدة » اما مجرد ترك
 العين أو اهمالها مهما يطل الزمن من غير أن

يتعرض لها أحداً أو يغتصبها وينكر حق مالكها فيها فانه لا يترتب عليه البتة لا في الشريعة الاسلامية ولا في غيرها من الشرائع لا سقوط حق ملكيتها ولا منع سماع الدعوى بها وتعرض لها متعرض بعد زمن الاهمال المديد

٢- إن مدة وضع اليد المكسبة للملكية الوقف هي ثلاث وثلاثون سنة .
المحكمة

« من حيث ان يحصل الوجه الثالث بحسب التقرير والمذكرة المفصلة له ان الحكم المطعون فيه قد مزج في مسألة مضي المدة بين قواعد الشريعة الاسلامية وبين قواعد القانون المدني مزجا لا يستقيم به التطبيق . ذلك بان الحكم وقد أخذ عن الشريعة الاسلامية مقدار المدة وهو ثلاث وثلاثون سنة فانه لم يجر باقى حكمها وذلك لأن الشريعة الاسلامية - على ما يزعم الطاعنون - تقضى بعدم سماع الدعوى من جهة الوقف لمجرد ترك هذه الجهة للعين المتنازع عليها وإهمالها إياها تلك المدة ولو لم يضع احد يده عليها في غضوناتها . ويقول الطاعنون بما ان جهة الوقف مقررة بإهمالها العين المتنازع عليها من زمن طويل قبل سنتي ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٥ اللتين اعتبرتهما المحكمة مبدءاً لاغتصاب مورث الطاعنين فتكون الدعوى غير مسموعة حتى بحسب قواعد الشريعة التي أخذ عنها الحكم المطعون فيه مقدار المدة وهو ثلاث وثلاثون سنة . ثم يقول الطاعنون . لكن المعول عليه هي قواعد القانون المدني وهي لا تفرق بين الاعيان الموقوفة والاعيان المملوكة بل كلها سواء في مسألة اكتساب ملكيتها بوضع اليد المدة المقررة بالقانون . ويقولون أنهم لكونهم واضعى اليد بسبب الميراث على الاعيان المتنازع عليها فقد اكتسبوا ملكيتها

بمضى خمس سنوات بهذا السبب أى بسبب الميراث بل اكتسبوا أيضاً بالمدة الطولى وهي خمس عشرة سنة لأن وضع يدهم استمر أكثر من ذلك . » وحيث ان هذا الوجه لو صح وقبل لكان حاسماً موجبا لنقض الحكم ورفض الدعوى ولذلك يتعين بحثه قبل الوجهين الأول والثاني .

« وحيث ان قاعدة الشريعة الاسلامية في الترك الموجب لعدم سماع الدعوى ليست كما يرويه الطاعنون من انه ترك العين وإهمالها بل هو ترك الدعوى بالعين مع قيام مقتضى الدعوى من غصب الغير للعين وتعيده عليها وإنكار حق مالكها . وهذه القاعدة صاغتها المادة ٣٧٥ من لائحة المحاكم الشرعية المعمول بها الآن بالنص الآتي : - « القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مضي عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له في عدم اقامتها الا في الأثر والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعى وهذا كله مع الانكار للحق في تلك المدة » . أما مجرد

ترك العين أو إهمالها منها يطل الزمن من غير ان يتعرض لها أحد أو يغتصبها وينكر حق مالكها فيها فانه لا يترتب عليه البتة لا في الشريعة الاسلامية ولا في غيرها من الشرائع لا سقوط حق ملكيتها ولا منع سماع الدعوى بها وتعرض لها متعرض بعد زمن الاهمال المديد . وهذه بديهية شرعية وقانونية لا تحتاج لايضاح . وعليه فكل زمن مضي من قبل مبدء الاغتصاب الذي أثبتته المحكمة لا يمكن بحسب الشريعة الاسلامية التحدى به قبل جهة الوقف على خلاف ما يزعم الطاعنون .

« وحيث ان من المبادئ الثابتة الآن فقها وقضاء ان مدة وضع اليد المكسبة للملكية الوقف هي ثلاث وثلاثون سنة مطلقاً أى لا خمس سنوات

ولا خمس عشرة سنة، وهذه المدة لم تمض من وقت الاغتصاب كما أثبتته الحكم المطعون فيه، فالوجه الثالث المذكور متعين الرفض. ولا حاجة مع هذا لبحث ما أشار إليه الطاعنون من اعتبارهم الميراث من الأسباب الصحيحة التي لا يلزم معها سوى خمس سنوات لا اكتساب الملكية بوضع انيد ذلك الاعتبار البين خطؤه.

« وحيث ان أهم ما في الوجهين الأول والثاني هو الادعاء باستناد الحكم إلى أسانيد غير صحيحة تنقضها أوراق رسمية كانت مقدمة لمحكمة الموضوع ولكن الطاعنون لم يقدموا لهذه المحكمة تلك الأوراق التي يزعمون مخالفة الحكم لما فيها حتى تستدين المحكمة صحة ادعائهم ومبلغ ما يكون قانونا للافتيات المدعى به من التأثير في صحة الحكم. أما باقي الوجهين فليس سوى مناقشات موضوعية لا تلتفت إليها محكمة النقض.

(طعن السيد محمد بدراري عاشور باشا من نفسه وبصفته وحضر عنه الأستاذ مرقس فهدى ضد الأوقاف الخصوصية الملكية وحضر عنها الأستاذ أحمد القاسم رقم ٣٥ سنة ٤ ق)

٢١٣

١٨ أبريل سنة ١٩٣٥

١ - محام . تحريره ورقة الدعوى قبل تحرير التوكيل له .

اعتبار الورقة عمرة من غير ذي صفة . لا يجوز . متى يصح القضاء التعرض للعلاقة ذوى الشأن بوكلائهم ؟

٢ - اختصاص . دعوى قيمتها تزيد على ١٥٠٠٠ قرش . عدم إحالة القاضي الجزئي هذه الدعوى على المحكمة الابتدائية . عدم طلب أحد هذه الاحالة منه . حكمه فيها . عدم اعتباره صادراً من محكمة غير مختصة . القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠

٣ - اختصاص . حكم بعدم قبول استئناف أحد المستأنفين

لعدم الصفة وعدم الاختصاص بنظر الاستئناف المقدم من مستأنف آخر . صحة الحكم الصادر بعدم الاختصاص . رفض الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف لعدم الصفة .

المبادئ القانونية

١ - المحامي الذي يحضر صحيفة افتتاح

الدعوى أو عريضة الاستئناف ويعلمها للنخضم بغير أن يكون يده حيثئذ توكيل بذلك من كافه لا يمكن . بحسب العرف الجاري . اعتباراً أنه لم تكن له صفة في عمل الورقة مادام التوكيل الذي أعطى له من ذى الشأن لم يحرر الا بعد تاريخ اعلان الورقة المذكورة ، بل يجب مجازاة للعرف اعتبار تلك الورقة صادرة فعلاً من ذى الشأن فيها منتجة لكل آثارها وغاية الأمر أن صاحب الشأن إن لم يحضر بنفسه يوم الجلسة أو لم يرسل عنه وكيلاً ثابتة وكالته بالطريقة القانونية سواء أكان هو المحامي الذي حرر الورقة واتخذ فيها مكتبه محلاً مختاراً لذى الشأن في الورقة أم كان محامياً آخر خلافة ، فإن المعول الوحيد عليه في حفظ حقوق الخصوم هو ما خوله القانون لهم من حق طلب ابطال المرافعة . أما الطعن في صفة المحامي لحضوره أول مرة من غير توكيل واعتبار أن فقده صفة النيابة ينسحب إلى وقت تحرير الورقة واعلانها واستنتاج أن صاحب الشأن لم يشترك في الورقة ولم يرض بها فكل هذا يتجاوز في الاستدلال ضارب بحقوق الناس لما فيه من التدخل بغير موجب في علاقة ذوى الشأن بوكلائهم تلك العلاقة التي لا يجوز للقضاء التدخل فيها إلا في صورة انكار ذى الشأن لو كالة وكيله (désaveu)

٢ - مادام القانون رقم ١٢ سنة ١٩٣٠ لم ينص من جهة على حكم الدعوى التي تزيد قيمتها على خمسة عشر ألف قرش ولا يأمر فيها القاضي الجزئي سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم بإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة ، ومادام هو لم يمس ما عرف

من قواعد المرافعات من أن قواعد الاختصاص المتعلقة بقيمة الدعوى ليست من النظام العام فحكم القانون أنه إذا لم يحل القاضي الجزئي الدعوى التي أصبح الاختصاص فيها للمحكمة الابتدائية إلى هذه المحكمة الأخيرة ولم يطلب منه أحد هذه الاحالة ثم أصدر حكمه في موضوع الدعوى فلا ينبغي اعتبار حكمه أنه صادر من محكمة غير مختصة .

(٣) إذا حكمت محكمة الاستئناف بعدم قبول استئناف أحد المستأنفين لعدم الصفة وبعدم اختصاصها بنظر استئناف المستأنف الثاني منهما وطعن المستأنفان في هذا الحكم ورأت محكمة النقض صحة الحكم الصادر بعدم الاختصاص جاز لها أن ترفض الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف لعدم الصفة لأن مصلحة الطاعن تكون نظرية صرفا إذ لو كان هذا الاستئناف قد قبل لكانت العاقبة فيه كالعاقبة في الاستئناف الآخر الذي رفع من المستأنف الثاني وحكم بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظره .

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن المرفوع من الست بمبه السيد مصطفى أن محكمة الاستئناف حين قضت بعدم قبول استئنافها لانه لا صفة لها في الخصومة وحين اعتمدت في قضائها هذا على أن التوكيل الذي أصدرته لمحاميها الذي رفع لها هذا الاستئناف لم يصدر منها الا في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٤ بعد حضوره عنها فيه بجلسته ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ - قد خالفت القانون وتقول الطاعنه في شرح هذه المخالفة ان

الاستئناف قد رفع باسمها وهو بهذا القدر ينبغي اعتباره أنه قد رفع صحيحا . وإذا كان محاميها الذي رفعه لها لم يكن عندئذ وكيلها عنها وانها لم توكله الا بعد رفعه الاستئناف ومحاولته الحضور به عنها بجلسته ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ فان ذلك لأهمية له بل ان هذا التوكيل المتأخر يصح اعتباره مصححا لذلك الاجراء السابق له ، وهذا النظر يؤكد ان محكمة الاستئناف قد صرحت للوكيل بتقديم توكيله وقد قدمه لها وقبلته . هذا الى ان محكمة الاستئناف كان ينبغي لها ان تعتبر الطاعنة على الأقل خصما منضما لاختها التي رفعت استئنافها صحيحا لمحكمة الاستئناف ولا مانع في القانون من هذا التدخل انضماما أمام محكمة الاستئناف .

« وحيث ان مبنى طعن (الست أمينه) ان محكمة الاستئناف حين حكمت بعدم اختصاصها بنظر استئنافها قد أخطأت في تفسير وتطبيق القانون رقم ١٢ سنة ١٩٣٠ على الدعوى . ذلك بان هذه الدعوى كانت قيمتها تزيد عن مائة وخمسين جنيها وقد رفعها المدعون أمام المحكمة الجزئية بالتطبيق للرسوم بقانون الصادر في فبراير سنة ١٩٢٥ وبقيت أمام هذه المحكمة خاضعة لهذا القانون فكان يتعين رفع استئناف الحكم الصادر فيها أمام محكمة الاستئناف كنص القانون رقم ١٢ سنة ١٩٣٠ .

عن طعن الست أمينة السيد مصطفى
« وحيث ان محكمة الاستئناف بعد ان أوردت حكم المادة الأولى من القانون رقم ١٢ سنة ١٩٣٠ التي نصها « ان الدعاوى التي تزيد قيمة المدعى » به على خمسة عشر ألف قرش والتي رفعت « أمام المحاكم الجزئية تطبيقا للرسوم بقانون » الصادر في ٢٥ فبراير ١٩٢٥ والتي لا تزال « منظورة أمامها وقت نشر هذا القانون وليست »

« محجوزة للحكم تحال بأوامر يصدرها القاضي »
 « من تلقاء نفسه على جلسات يحددها أمام قاضي »
 « التحضير بالمحكمة الابتدائية وذلك بالحالة »
 « التي تكون عليها تلك الدعوى . واستثناءات »
 « الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في القضايا »
 « المشار إليها في الفقرة السابقة المنظورة وقت »
 « نشر هذا القانون أمام المحاكم الابتدائية »
 « منعقدة بهيئة استئنافية وليست محجوزة للحكم »
 « تحال كذلك بأوامر يصدرها رئيس المحكمة »
 « الابتدائية من تلقاء نفسه على جلسات يحددها »
 « أمام محكمة الاستئناف » وبعد أن أوردت
 حكم المادة الثانية من هذا القانون التي نصها :
 « الأحكام الصادرة من القاضي الجزئي في الدعاوى »
 « المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى »
 « التي لم تصبح انتهائية قبل صدور هذا القانون »
 « بانقضاء ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في قانون »
 « المرافعات في المواد المدنية والتجارية عن أحكام »
 « المحاكم الجزئية يجوز استئنافها في ذلك الميعاد »
 « أمام محكمة الاستئناف » بعد أن أوردت ذلك
 محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه قالت ان
 القانون رقم ١٢ لم ينص من جهة على حكم مثل
 الدعوى الحالية التي لم يأمرفها القاضي الجزئي سواء
 من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم بحالتها
 على المحكمة الابتدائية المختصة ولم يمس من جهة
 أخرى ما عرف من قواعد المرافعات من أن قواعد
 الاختصاص المتعلق بقيمة الدعوى ليس من النظام
 العام ولذلك يكون حكم القانون أنه اذا لم يحل
 القاضي الجزئي الدعوى التي أصبح الاختصاص
 فيها للمحكمة الابتدائية الى هذه المحكمة الأخيرة ولم
 يطلب منه أحد هذه الاحالة ثم أصدر حكمه في موضوع
 الدعوى فلا ينبغي اعتبار حكمه أنه صادر من محكمة
 غير مختصة .

« وحيث ان محكمة الاستئناف حصلت بعد
 ذلك من أوراق الدعوى أن دعوى الملكية الحالية
 رفعت لمحكمة العطارين الجزئية في سنة ١٩٢٩ ثم
 أوقفت ، ورفعت دعوى التزوير الفرعية كذلك
 لتلك المحكمة واستمرت أمامها حتى حكم فيها في ٢ يولي
 سنة ١٩٣٠ أي بعد وجوب العمل بالقانون رقم ١٢
 سنة ١٩٣٠ ثم استأنف الطرفان هذا الحكم أمام محكمة
 اسكندرية الابتدائية فأصدرت حكمها في ٨ مارس
 سنة ١٩٣٢ استئنافا برد وبطلان الجملة المطعون
 فيها اثم في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ حركت الست
 أمينة الدعوى الأصلية أمام محكمة العطارين الجزئية
 فأخذت الدعوى سيرتها أمام تلك المحكمة حتى قضى
 فيها بالحكم المستأنف . بعد ذلك قال الحكم المطعون
 فيه « انه من كل ذلك يتضح ان المحكمة الجزئية من »
 « جهتها لم تحل لا قضية التزوير ولا القضية الأصلية ، »
 « والخصوم من جهتهم لم يطلب أحد منهم الاحالة »
 « أو يدفع بعدم الاختصاص بل أكثر من ذلك »
 « ان الخصوم استأنفوا قضية التزوير أمام المحكمة »
 « الابتدائية وحركوا الدعوى الأصلية بعد ذلك »
 « أمام المحكمة الجزئية وكل ذلك يدل على أن الخصوم »
 « قد قبلوا اختصاص القاضي الجزئي بالحكم »
 « المستأنف صادر اذن من هيئة مختصة وعلى ذلك »
 « لا يكون استئنافه أمام محكمة الاستئناف بل أمام »
 « المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة محكمة استئنافية ، ، . »
 « وحيث ان محكمة الاستئناف لم تخطئ في هذا
 النظر بل حكمها بعدم الاختصاص بنظر الاستئناف
 المقدم من الطاعنة الأولى الست أمينة صحيح والظن
 فيه متعين الرفض . »

عن طعن الست بميمه السير مصطفى

« حيث ان محكمة الاستئناف - حين رأت
 أن الست بميمه مع كون اسمها مذكورا بعريضة
 الاستئناف كستأنفة مثل اختها الست أمينة ولكنها

بالجلسة لم تحضر وحضر عنها أول الأمر محام لا توكيل يده ولم يستحضر توكيله عنها إلا من بعد - قد اعتبرت كما يفهم من حكمها أن المحامي هو الذي رفع الاستئناف دونها وأنه إذن يكون استئنافا حاصلًا من غير ذي صفة . وقد قالت المحكمة في هذا الصدد ما يأتي . « وحيث أنه بمراجعة التوكيل » « المقدم أخيرا والصادر من المستأنفة الثانية الى » « المحامي رافع الاستئناف وجد مؤرخا في ١٠ » « فبراير سنة ١٩٣٤ أي بعد تاريخ عريضة » « الاستئناف وبعد المناقشة التي حصلت في جلسة » « ه فبراير المذكورة وهي آخر جلسة للمرافعة » « وكذلك ظهر من مراجعة محاضر محكمة أول » « درجة أن المحامي لم يكن وكيلًا أمامها عن » « هذه المستأنفة ولذلك يتعين الحكم بعدم قبول » « استئناف المستأنفة الثانية لرفعه من غير ذي » « صفة أما إبطال المرافعة فغير جائز لأن عريضة » « الاستئناف غير صادرة منها »

« وحيث أن العرف جاربان من يريد الالتجاء إلى القضاء في شأن من شئونه كرفع دعوى أو رفع استئناف فانه يذهب للمحامي الذي يريد تكليفه بالعمل وهذا يكتب عريضة الدعوى أو عريضة الاستئناف ويجعل مكتبه هو المحل المختار فيها لذى الشأن . وكثيرا ما تضطره الظروف وخشية فوات المواعيد ان يسارع الى اعلان تلك الأوراق التي يحورها من قبل أن يستصدر توكيلا له من ذي الشأن الذي كلفه بالعمل وهو يعتمد في هذا على أن التوكيل لا ضرورة له الا لاثبات صفته يوم حضوره جلسة المحكمة في النيابة عن ذي الشأن . ومتى كان هذا هو العرف الجاري فلا يمدن ان يعتبر ان المحامي الذي لم يحورله التوكيل إلا من بعد تاريخ اعلان الورقة هو محام لم تكن له صفة في عمل الورقة وان يقال بناء على هذا

الاعتبار ان الورقة محررة من غير ذي صفة وان صاحب الشأن فيها لم يحورها بل يجب مادام ذلك العرف حاصلًا أن تعتبر تلك الأوراق صادرة فعلا من ذي الشأن فيها متبعة لكل آثارها وغاية الأمر ان صاحب الشأن ان لم يحضر بنفسه يوم الجلسة او لم يرسل عنه وكيلًا ثابتة وكالته بالطريقة القانونية سواء أكان هو المحامي الذي حرر الورقة واتخذ فيها مكتبه محلا مختارا لذى الشأن في الورقة أم كان محاميا آخر خلفه ، فان المعول الوحيد عليه في حفظ حقوق الخصوم هو ما خوله القانون لهم من حق طلب ابطال المرافعة . اما الطعن في صفة المحامي لحضوره اول مرة من غير توكيل واعتبار ان فقد صفة النيابة ينسحب الى وقت تحرير الورقة واعلانها وان يستتج من ذلك ان صاحب الشأن لم يشترك في الورقة ولم يرض بها فكل هذا تجاوز في الاستدلال صار بحقوق الناس لما فيه من التدخل بغير موجب في علاقة ذوى الشأن بوكلائهم تلك العلاقة التي لا يجوز للقضاء التدخل فيها الا في صورة انكار ذى الشأن لو كالة وكيله (désaveu)

« وحيث ان الست بمبه لم تكرر على وكيلها وكالته بل بالعكس لما طلبت محكمة الاستئناف من المحامي ما يثبت وكالته قد وعدا بتقديم توكيله من بعد . وقد اصدرت له الست بمبه هذا التوكيل فعلا وقدمه للمحكمة وبذلك صح حضور الست بمبه بواسطة وكيلها وامتنع البحث في ان الاستئناف مرفوع منها او غير مرفوع بل امتنعت اجابة المستأنف ضد هم الى ما طلبوه من بطلان المرافعة . ولكن حيث ان مصلحة الست بمبه هذه التي حكم بقبول استئنافها لعدم الصفة هي مصلحة نظرية صرفة لانه لو كان استئنافها قد قبل لاية العلتين اللتين تزعم هي انهما موجبتان لقبوله وهما تمثيل وكيلها لها أو اعتبارها خصما منضمًا لاختها

التي صح استئنافها فانه يكون قدر رفع الى محكمة غير مختصة والعاقبة فيه تكون كالعاقبة في الاستئناف الآخر المرفوع من اختها المذكورة.

(طعن لست امينه السيد مصطفى وأخرى وحضر عنهما الاستاذ سليم انطون ضد عبد الرحمن حنين وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ محمد عبد السلام رقم ٥٠ سنة ٤٤ ق)

٢١٤

١٨ ابريل سنة ١٩٣٥

بيع . الصورية التدليسية . ثبوتها بالقرائن . انقضاء وجود مبدأ ثبوت بالكتابة مع توافر القرائن المثبتة للصورية . خطأ .

المبدأ القانوني

صورية البيع التدليسية تثبت بالقرائن في حق كل من مسه هذا التدليس سواء أكان طرفاً في الصورية أم لم يكن فاذا توفرت القرائن المثبتة لها واقتضت محكمة الاستئناف مع ذلك وجود مبدأ ثبوت بالكتابة كما تحقق هذه الصورية كان حكمها خاطئاً وجاز لمحكمة النقض عند نقضها الحكم أن تستخلص ثبوت هذه الصورية التدليسية من الأوراق والتحقيقات التي كانت معروضة على محكمة الموضوع .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان محكمة الاستئناف قد اعتمدت في قضائها بالغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بأن يدفع لخصمه مبلغ الثمانمائة الجنيه المدعى بأنها ثمن الأرض التي اشتراها منه على ما قاله من انه لا يوجد في مستندات المستأنف ضده أو في أوراق الدعوى أو في تحقيق النيابة المشار اليه في الحكم المستأنف وفي مذكرة المستأنف ضده أية ورقة تثبت الصورية المدعاة أو تكون مبدأ إثبات لها تصح تكملته بالشهود وقرائن الأحوال ويقول الطاعن ان محكمة الاستئناف

قد أخطأت في ذلك لأن الأوراق المقدمة منه وأقوال خصمه في تحقيق النيابة وأمام المحكمة المختلطة كلها تصلح لإثبات ما ادعاه من صورية عقد البيع كما ذهبت إلى ذلك محكمة الدرجة الأولى ، ويضيف الطاعن إلى هذا الوجه ان الحكم المطعون فيه قد خلا من الأسباب التي تكون محكمة الاستئناف قد اعتمدت عليها في عدم اعتبار الأوراق المقدمة في الدعوى . وهذا الخلو يعيب الحكم ويطله .

« وحيث ان الواقع في الدعوى ان الطاعن ادعى صورية البيع الصورية التدليسية التي تثبت قانوناً بالقرائن . ولقد أثبتتها محكمة اسكندرية المختلطة بحكمها الصادر بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ والذي كان مقدماً لمحكمة الاستئناف الأهلية . وهذا الحكم قد صدر في دعوى رفعها الخواجة شالون بنيتا على عبد المحسن سيد احمد ابراهيم (الطاعن) ومصطفى ملوك وعلى الصنديك المعين على تقليسة احمد صالح رفاعي وحكم بشطبها ثم جردها على عبد المحسن ومصطفى ملوك فقط ثم تدخل فيها صلاح الدين الغزولي . ففي تلك الدعوى - كما هو ثابت من الحكم المذكور - طلب مدعيها الحكم بالزام المدعى عليهما بأن يدفع له ثمانمائة جنيه بمقتضى سند تحت الطلب تاريخه ٩ يونيه سنة ١٩٣٠ أقر فيه عبد المحسن ومصطفى ملوك واحمد صالح رفاعي بأنهم مدينون لصلاح الدين الغزولي في مبلغ ثمانمائة جنيه وصلتهم نقدية ثم حوله له صلاح الدين الغزولي . فعبد المحسن ادعى يومئذ أمام المحكمة المختلطة صورية سبب الدين ولما رأت تلك المحكمة - كما تقول في حكمها - ان هذه الصورية مؤكدة وأوجبت على المدعى حامل السند وعلى محيله صلاح الدين الغزولي ان يبين السبب الحقيقي ويقيما الدليل عليه قرر الغزولي ان للسند سبباً حقيقياً مزدوجاً هو ضمان الغزولي لاحد صالح رفاعي في المبلغ المطلوب منه للخواجة

دى جرير ثم ثمن أرض باعها الغزولى لعبد المحسن فبحثت المحكمة فى هذا السبب وبعد أن تكلمت طويلا وقارنت تواريخ ورقة ضمان الغزولى المحررة للخواجه دى جرير وورقة سند الدين المدعى به وورقة بيع الأرض لعبد المحسن، قالت: «ان هذه المقارنة تكفى لعدم الثقة برواية شالون بنيتا والغزولى» ثم قالت: «وحيث انه اذا سلمت المحكمة بنظرية بنيتا والغزولى التى مبناها ان سبب الدين هو ضمانته الغزولى وبيع الأرض لعبد المحسن لتعذر عليها فهم ان يكون السند بمبلغ ٨٠٠ جنيه فقط لا بمبلغ «٥٥٩ مليا و ١١٠٩ جنيهات (أى قيمة الضمانة والبيع معا) . ثم قالت: «وحيث ان رفاعى أشهر افلاسه «بحكم فى ٣٠ اغسطس سنة ١٩٣٠ فيكون رفاعى «قد وقع السند فى فترة الاشتباه وحيث ان «الصنديك كان على حق فى اعتبار السند معدوم» «السبب . وحيث أنه ليس من مهمة المحكمة الفصل «فى مدى استخدام عبد المحسن وهو عامل بسيط» «يشتغل نجارا فى ورشة مخدومه رفاعى فى هذه «المنافسة التديسية فيظهر وهو صعلوك مشتريا «لأرض مساحتها ٧٥٠ ذراعا وموقعا للسند «المتازع عليه» ولما استأنف شالون هذا الحكم وتدخل الغزولى كذلك فى الاستئناف منضما للمستأنف أيدته محكمة الاستئناف بحكمها المؤرخ فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٢ وقالت فى اسباب حكمها المقدم صورته لمحكمة النقض وكانت مقدمة من قبل لمحكمة الاستئناف: «ان الغزولى يقر بأنه خمل رفاعى على توقيع «السند بمناسبة ضمانته هو له لدى دائته دى جرير» «ثم أخذ توقيع عبد المحسن على هذا السند قبل «صدور عقد البيع» ثم قالت: «وحيث ان البحث» «فى التحقيق الذى أجرته النيابة فى الشكوى المقدمة» «ضد الغزولى وفى نتائج مناقشة الخصوم اثناء

«حضورهم شخصا أمام هذه المحكمة اسفر عن «مناقضات عديدة تتعلق بالدور الذى لعبه عقد «البيع فى المناورات التى حررتها الغزولى بما «يحمل هذه المحكمة على عدم التعويل على روايته» «وحيث ان مقام هذا الحكم الصادر فى مواجهة الغزولى ان البيع كان لعبة اتخذها الغزولى فى المناورات التديسية التى قام بها فى مسألة دين رفاعى للخواجه جرير وضمانته هو لهذا الدين . أى انه غير حقيقى بل صورى لم يفد نقل ملك الأرض من البائع للمشتري ولا التزام المشتري بدفع ثمنها سواء أكان الغزولى قد استخدم فى المطالبة عقد البيع أم استخدم سند المدانة .

«وحيث انه متى كان الأمر كذلك تكون محكمة الاستئناف قد اخطأت فى اقتضاها مبدأ ثبوت بالكتابة كما تتحقق الصورية مع أن تلك الدلائل والقرائن كافية كل الكفاية لا مكان تحقيق هذه الصورية التديسية المدعى بها ولهذا يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

«وحيث ان الدعوى صالحة للحكم فى موضوعها «وحيث ان بما يؤكد الصورية والتدليس ان الغزولى قد اخذ على عبد المحسن سندا بمبلغ ٨٠٠ جنيه وهو فى آن واحد إذ باعه الأرض قد اخذ اعتراف عبد المحسن فى عقد البيع بأن الثمن لم يدفع بحيث اصبح فى يده سندان أحدهما بمبلغ قرض والآخر بثمن بيع . ولو كان شالون الذى حول اليه السند نجيح فى دعواه أمام المحكمة المختلطة على اعتبار أنه قرض حقيقى لاستطاع الغزولى ان يقتضى ثمن الأرض من عبد المحسن بمقتضى عقد البيع . ولو أن الغزولى كان حسن القصد غير مدلس فى اجراءاته لا اعترف هو فى عقد البيع بقبضه الثمن ولكن سلوكه فى هذه المادة وما ثبت فى حكم المحكمة المختلطة وما هو ثابت فى الدعوى الحالية من أن

٢١٥

١٨ أبريل سنة ١٩٣٥

١ - اعلان . واجب المحضر في اعلان الورة . (المادة ٦ مرافعات)

٢ - دين . توزيع الدين بحسب درجات المدينين . (المادتان ٥١٥ و ٦٢٨ مرافعات)

المبادئ القانونية

- ١ - إن الاعلانات التي تحصل على يد المحضرين مادام يترتب عليها كسب حقوق أو إضاعة حقوق فإن من واجب المحضرين أن يعملوا ما في وسعهم لإيصال تلك الاعلانات إلى أربابها وأن لا يتركوا باباً مفتوحاً لديهم في هذا السبيل إلا ولجوه حرصاً على مصالح الناس من الضياع . ولئن ساغ لهم في الأحوال الاعتيادية أن يكتفوا بالقدر الضروري المبين في القانون وأن يسلبوا صورة الاعلان لشيخ البلد إذا وجدوا محل المعلن إليه مغلقاً فليس لهم - في صورة ما تكون الدعوى مبنياً لهم فيها المحل المختار ومطلوباً إليهم فيها أن يكون الاعلان به - أن يقتصروا على الاعلان للمحل الأصلي وأن يعتبروا ما موريتهم تأدت بهذا . بل ماداموا لم يجدوا الشخص نفسه ولم يسلبوه الصورة شخصياً فواجبهم يقضى بعدم ترك الصورة لشيخ البلد وبأن يذهبوا للمحل المختار ويعلنوا إليه التنبيه فيه .
- ٢ - إذا لم ينبه المحضر على الدائن الحاجز بتقديم طلباته في التوزيع بين الغرماء في المحل المختار المطلوب منه التنبيه عليه بذلك فيه كانت اجراءات التوزيع باطلة وقائمته باطلة كذلك .
- ٣ - إن حكم المادة ٥١٥ من قانون المرافعات

عبد المحسن رجل فقير خادم عند أحد صالح لا علة ظاهرة لأن يقتض ٨٠٠ جنيه من الغزولي ولا علة ظاهرة لأن يشتري أرض قضاء بمبلغ ٨٠٠ جنيه مع رقة حاله - كل ذلك يفيدان مسألة البيع تصوير في تصوير وإن المراد منها هو مجرد إيجاد تسجيل عقارى على العين كيما يهربها الغزولي من ضمانته لرفاعي في دين الخواجهدى جرير ولو مؤقتاً كما تقول محكمة أول درجة بحق .

« وحيث أن الحكم المستأنف يكون اذن في محله للأسباب المتقدمة وللأسباب الأخرى الواردة به .

« وحيث أن هذه المحكمة ترى مع ذلك ، في صالح المطعون ضده أن تقرر حين تأييدها الحكم المستأنف أن الأرض المبيعة باقية على ملك الغزولي البائع لم تخرج منه وإن له - إذا أراد - أن يسجل هذا الحكم ليعيد الملك إلى اسمه في دفاتر التسجيل .

فلنر هذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإلزام المطعون ضده بمصاريف هذا الطعن ، وفي موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف وبالتقرير بأن الأرض المبيعة حدودها ومعالمها بعقد البيع المصدق عليه بمحكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ بمرمرة ١٢١١ والمسجل بمحكمة اسكندرية المختلطة في ٢٢ من الشهر نفسه بمرمرة ٣٠٩١ لم تخرج بهذا البيع عن ملك صلاح الدين الغزولي وأنها لا تزال ملكاً له وألزم المستأنف صلاح الدين هذا بمصاريف استئنافه وبمبلغ ألف قرش مقابل اتعاب المحاماة أمام هذه المحكمة ومحكمة الاستئناف «

(طعن عبد المحسن سيد أحمد إبراهيم وحضر عنه الأستاذ سليمان حافظ ضد صلاح الدين الغزولي وحضر عنه الأستاذ زكي عريبي رقم ٨٧ سنة ٤ ق)

القاضي بوجوب التنبيه على المدانين الحاجز بتقديم طلباته في الميعاد المحدد بهذه المادة من هذا الحكم يسرى بحسب مفهوم المادة ٦٢٨ مرافعات على اجراءات التوزيع بحسب درجات المدانين .

المحكمة

عن طعن سليمان افندى ميخائيل

«حيث ان حاصل طعن سليمان افندى ميخائيل ان اجراءات التوزيع باطلة لانه عقب فتح باب التوزيع لم يحصل التنبيه عليه بتقديم طلباته تنبها موافقا لما تقضى به المادة ٦٣٢ من قانون المرافعات التي تنص على ان التنبيه على أصحاب الرهون بتقديم طلباتهم يعلن اليهم في المحلات المعينة بتسجيل رهونهم . ويقول الطاعن ان التنبيه لم يعلن اليه بمحله المختار وفق هذه المادة بل ان المحضر خالف ما كان مكلفا به واعلن اليه التنبيه في بلده المراغة وذكر في ورقة الاعلان انه وجد منزل الطاعن مغلقا ولذلك سلم الصورة الى شيخ البلد . ثم يقول الطاعن ان هذا الاعلان اليه في محل اقامته مخالف لما تقضى به المادة المذكورة وانه على فرض جواز الاعلان لمحله الاصل فانه قد ثبت من تحقيق أجرى بهذا الصدد ان أهله كانوا موجودين بمنزله وان المحضر لم توجه اليه وانه تسهلا لنفسه ادعى اغلاق المنزل على غير الواقع وترك الصورة لشيخ البلد وانه على كل حال كان يجب على المحضر ان يزيد في التحري وان يعلن التنبيه اليه في المحل المختار لان يضيع عليه حقه بعدم توصيل الاعلان اليه مع قدرته على ذلك . ثم يقول انه دفع بذلك لدى المحكمتين الابتدائية والاستئنافية وان محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه خالفت القانون إذ اعتبرت الاعلان على ذلك الوجه صحيحا لمجرد حصوله - كما تقول -

وفق أصل القاعدة العامة في الاعلانات . مع ان هذا انما كان يجوز القول به لو ان الاعلان كان قد حصل اليه شخصيا وسلمت اليه الصورة شخصيا « وحيث انه بالاطلاع على الصورة الرسمية من اعلان التنبيه المذكور المقدمة لهذه المحكمة والتي كان أصلها تحت نظر محكمتي الموضوع وجد فيها ان ذلك الاعلان حصل في ٢٨ اغسطس سنة ١٩٣٢ على يد أحد محضري محكمة سوهاج كما وجد فيها ان باشكاتب محكمة اسيوط طلب الى قلم المحضرين اعلان الاشخاص الوارد ذكرهم بها ومنهم سليمان افندى ميخائيل وقد ورد اسمه في الورقة كآلآتي ، «سليمان افندى ميخائيل من المراغة مركز سوهاج» «ومحله المختار مكتب حضرة نجيب افندى ساويرس» «الحامى بسوهاج بصفته صاحب دين مسجل ورأس» « عليه المزداد » . فباشكاتب المحكمة لم يطلب من قلم المحضرين اعلان سليمان افندى ميخائيل هذا ببلده المراغة وانما ذكره لمحله المختار يفيد انه انما يطلب ان يكون الاعلان في هذا المحل المختار وأنه في ذلك يريد أن يكون متفقا مع حكم المادة ٦٣٢ من قانون المرافعات وإذا كان باشكاتب المحكمة يريد أن يحصل الاعلان لسليمان افندى ميخائيل في محل اقامته لين على الأقل محل اقامته هذا وليس يغني عن هذا البيان أن يكون الباشكاتب ذكر عقب اسم سليمان افندى ميخائيل كلمتي «من المراغة» فان هاتين الكلمتين لا تفيدان الا مجرد وصف سليمان افندى ميخائيل الذي يكون أصله من المراغة ويكون معروفا عند الناس بهذا الوصف ولكنهما لا تفيدان أن المراغة هي محل اقامته لما هو حاصل في العادة من ان يكون الشخص من بلد ومحل اقامته القانوني في بلد آخر

« وحيث انه متى تقرر هذا علم ان قلم المحضرين

كان مكلفا من قبل الباشكاتب باعلان سليمان افندى ميخائيل في محله المختار الذى بينه الباشكاتب في اصل ورقة التنبيه ويكون قلم المحضرين مبدئيا قد خالف هذا التكليف .

« وحيث ان مخالفة المحضر لما كلفه به قلم الكتاب كان يمكن التجاوز عنها لو أن المحضر قابل الرجل شخصا وسلمه الاعلان شخصا ، اذن لسقطت كل حجة لهذا الرجل وأصبح كل احتجاج منه بضرورة أن يكون الاعلان في المحل المختار غير مقبول مادام المراد بالاعلان هو تنبيهه إلى الأخذ بحقوقه وخير تنبيه لذلك هو ما يكون لشخصه مباشرة ومادام احتجاجه بحرفية القانون لا يكون اذن سوى مجرد تمسك بشئ نظرى بحث لاقية له مع وصول العلم إلى شخصه .

« وحيث ان الواقع الذى أثبتته الحكم المطعون فيه وأثبتته نفس صورة الاعلان الرسمية المقدمة لهذه المحكمة أن المحضر مع ارتكابه تلك المخالفة فانه قال أنه وجد منزل الرجل مغلقا ولذلك سلم الصورة لشيخ البلد .

« وحيث انه بصرف النظر عما اذا كان المحضر توجه فعلا لمنزل الرجل ووجده مغلقا كما يقول او ان التحقيق دل على انه لم يتوجه اليه وان شيخ البلد أهمل في تسليمه الصورة كما يقول هو (أى الطاعن) — بصرف النظر عن كل هذا وعن التقديرات الموضوعية التى قدرها الحكم المطعون فيه فى هذا الصدد فان مما يجب تقريره ان الاعلانات التى تحصل على يد المحضرين مادام يترتب عليها كسب حقوق أو اضرار حقوق فان من واجب المحضرين ان يعملوا ما فى وسعهم لايصال تلك الاعلانات الى اربابها وان لا يتركوا بابا مفتوحا لديهم فى هذا السبيل الاولجوه حرصا على مصالح الناس من الضياع . ولئن ساغ لهم فى الأحوال الاعتيادية ان يكتفوا بالقدر الضرورى المين

فى القانون وان يسلموا صورة الاعلان لشيخ البلد إذا وجدوا محل المعلن اليه مغلقا فليس لهم فى مثل صورة هذه الدعوى المين لهم فيها المحل المختار والمطلوب اليهم فيها ان يكون الاعلان به ، ليس لهم ان يقتصروا على الاعلان للمحل الاصلى وان يعتبروا مأموريتهم تأدت بهذا بل ماداموا لم يجدوا الشخص نفسه ولم يسلموه الصورة شخصا فواجبهم يقضى بعدم ترك الصورة لشيخ البلد بأن يذهبوا للمحل المختار ويعلنوا اليه التنبيه فيه .

« وحيث انه مادام المحضر لم يعلن التنبيه الى الرجل شخصا بالمراغة ولم يعلنه اليه فى محله المختار خصوصا وان هذا المحل المختار هو فى نفس مدينة سوماج التى بها المحكمة التابع لها المحضر فاجراءات التوزيع التى حصلت بدون التنبيه عليه تكون اذن اجراءات باطلة وتكون قائمة التوزيع المؤقت التى تحررت بعد ذلك فى ٨ فبراير سنة ١٩٣٣ باطلة ايضا والحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائى القاضى برفض مناقضة سليمان افندى ميخائيل فيها يكون — إذ اعتبر تلك القائمة صحيحة بناء على ان الاعلان المذكور الحاصل للرجل فى المراغة هو اعلان صحيح تترتب عليه نتيجة القانونية وهى صحة الاجراءات والقائمة — حكما مبنيًا على مخالفة القانون ويتعين نقضه .

« وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه .
« وحيث انه وقد ظهر مما تقدم ان اعلان التنبيه ذلك الاعلان الذى حصل فى ٢٨ اغسطس سنة ١٩٣٢ هو اعلان باطل .

« وحيث انه مع بطلان ذلك الاعلان تكون اجراءات التوزيع قد سارت مع عدم التنبيه على سليمان افندى ميخائيل بتقديم طلباته مع وجوب هذا التنبيه كما تقضى به المادة ٥١ من قانون المرافعات الواردة فى باب قسمة الغرامات التى تسرى بحسب

مفهوم المادة ٦٢٨ على اجراءات التوزيع بحسب درجات المداينين .

« وحيث انه لذلك تكون تلك الاجراءات باطلة وتكون قائمة التوزيع المؤقت التي ترتبت عليها والمحركة في ٨ فبراير سنة ١٩٣٣ باطلة أيضا ومن أجل هذا يتعين الحكم في الموضوع بالغاء الحكم المستأنف الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وبإلزام الست زاهية المطعون ضدها الأولى بمصاريف المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف .

عن طعن الدكتور يوسف سليمان

« حيث ان الدكتور يوسف سليمان يشكو من ان الحكمين الابتدائي والاستئنافي اعتبارا صحة مناقضة الست زاهية في دينه الذي قرره له قاضي التوزيع بالقائمة المؤقتة المحركة في ٨ فبراير سنة ١٩٣٣ وقضت باستبعاده من التوزيع ويقول ان دينه هذا هو دين ثابت بحكم نهائي للمرحوم خليل برسوم على وهبه منقريوس صاحب الاطيان المزروعة ملكيتها والجاري توزيع ثمنها وقد تنازل له ورثة خليل برسوم عنه وأحلوه محلهم فيه بمقتضى تنازل من وكيلهم في هذا الاستاذ فخري لوقا الزرق المحامي في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣١ وان علة استبعاد محكمة الاستئناف له من التوزيع هي أن ملكية هذا الدين لم تنتقل اليه لعدم وجود قبول من المدين وهبه منقريوس للتحويل وان هذا القبول ضروري حتى ولو كان الدين ثابتا بحكم قضائي وأن الدكتور يكون إذن لادائية له تكسبه الصفة في دخول التوزيع . ثم يقول الطاعن ان محكمة الاستئناف أخطأت قانونا في تقديرها هذا وان الدين مادام ثابتا بحكم فلا محل لقبول المدين . كما ان قبول المدين لو كان ضروريا فهو مستفاد من اعلانه بفتح التوزيع وبعدم معارضته في هذا الدين إلخ ما يقوله الدكتور من ذلك .

« وحيث انه بصرف النظر عما اذا كانت حوالة الدين المحكوم به لا تتم بغير قبول المدين كما يقول الحكم المطعون فيه أو هي تتم بغير رضائه كما يقول الطاعن وبصرف النظر عن كون اعلان المدين بفتح التوزيع وعدم معارضته في الدين يعتبر قبولاً للتحويل أو أنه لا يعتبر وبصرف النظر عن كون محكمة الاستئناف سارت في هذا الموضوع على فكرة ان المسألة هي مسألة بيع دين وأخذت تفسر حكم المادة ٣٤٩ من القانون المدني الخاصة ببيع الديون وتطبيقها على هذا البيع وبصرف النظر عما قد يعترض به على هذا من أن ورقة ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣١ المقدمة لمحكمة النقض ليس فيها أي بيع بل هي مجرد تنازل لم يذكر في الورقة ان له شيئا ما من المقابل وان التنازل بهذه الصفة لا يمكن وصفه الا بأنه تبرع محض وأنه متى كان كذلك فهو هبة باطلة من وجهين - أولها - أن هذه الهبة حاصلة لغير من عليه الدين فلا تكون صحيحة الا اذا حصلت بعقد رسمي وورقة التنازل المذكورة غير رسمية بل مصدق فيها فقط على توقيع المتنازل و - ثانيها - ان من بين الورثة المتنازلين قصرا تنازلت عنهم والديهم الوصية عليهم والتبرع بأموال القصر لا يجوز لا للوصى بل ولا للجلس الحسبي - لكن بصرف النظر عن كل ذلك فانه ما دامت اجراءات التوزيع من أساسها باطلة كما رأته هذه المحكمة فيما تقدم فانه يطلانها و يطلان قائمة التوزيع المؤقتة المترتبة عليها يصبح الأمر كأنه لا توزيع ويصبح لا محل للبحث في دين الدكتور يوسف سليمان وكونه مجرد تنازل أو يباع وكون المدين قبل الحوالة أو لم يقبلها ويصبح لهذا الدكتور الدخول في التوزيع مرة أخرى ، وبهذا تنعدم مصلحته في الطعن الحالي وهو حر قبل دخوله في التوزيع الجديد ان شاء صحح مركزه حتى يأمن ما قد يعترض به عليه بما تقدم

وان شاء استمر في هذا المركز على حاله الحاضرة .
(طعن الدكتور يوسف سليمان وآخر وحضر عنها الاستاذ
عزيز بك خانكي ضد الست زاهية عبد النور جرجس وآخر
وحضر عن الأولى الاستاذ محمد فهمي عبد اللطيف رقم ٩٦ سنة ٤٤ق)

٢١٦

٢٥ ابريل سنة ١٩٣٥

- ١ - حكم تمهيدى . احتواؤه على حكم قطعى . متى يصبح نهائياً ؟
متى يبدأ ميعاد استئنافه ؟
- ٢ - حكم تمهيدى . استواؤه على حكم قطعى . عدم صيرورته
انتهاياً . صدور حكم آخر فى أصل الدعوى . استئنافه
يشمل استئناف الحكم التمهيدي برمته . (المادة
٣٦٢ مرافعات)
- ٣ - التزام . كون الملتزم قد وفى بما التزم به كتابة . صدور
عبارة منه بحضور الجلسة . اعتبار هذه العبارة موفية
بالالتزام أولاً . مسائل موضوعية .

المبادئ القانونية

١ - الحكم التمهيدي الذي يحتوى حكماً قطعياً
فى مسألة ما لا يمكن أن يكون نهائياً إلا إذا قبله
المحكوم عليه قبولاً صريحاً أو سقط حق
الاستئناف فيه ، وحق استئنافه لا يبدأ إلا من
تاريخ اعلانه كما هى القاعدة العامة فى مثله من
الاحكام .

٢ - إذا صدر حكم تمهيدى يحتوى حكماً قطعياً
فى مسألة ما ولم يقبل المحكوم عليه هذا الحكم
ولم يعلنه إليه خصمه ثم صدر حكم آخر فى أصل
الدعوى فان استئناف هذا الحكم الصادر فى
أصل الدعوى يشمل حتماً بمقتضى المادة ٣٦٢
من قانون المرافعات استئناف ذلك الحكم
التمهيدى برمته حتى ولو لم ينص فى عريضة
الاستئناف تنصيهاً خاصاً باستئناف الحكم
التمهيدى مادام مدار الاستئناف ومدار المرافعة
فيه أمام محكمة الاستئناف كانا حول النقطة

الجوهرية المقضى فيها قطعياً بالحكم التمهيدي .
٣ - إن مسألة كون الملتزم قد وفى بما التزم
به فى الاقرار الكتابي الصادر منه وهل العبارة
المبهمة الواردة على لسانه بحضور جلسة المحكمة
هى التى صدرت منه فعلاً أم لا وهل هى أو
ما يكون صدر منه تعتبر موفية بذلك الالتزام
أولاً تعتبر هى من المسائل الواقعية التى تفصل
فيها محكمة الموضوع ولا مراقبة عليها فيها
لمحكمة النقض .

المحكمة

« حيث ان وجوه الطعن تتحصل فيما يلي
من الأوجه :- »

الأول - ان حكم تعيين الخير الصادر فى ٢٤ مايو
سنة ١٩٣٢ اذا كان تمهيدياً من جهة مسألة تقدير
الريع فانه قطعى من جهة مسئولية المطعون ضدهم
عنه ابتداء من سنة ١٩١٩ الى ديسمبر سنة ١٩٣١
ولعدم استئناف المطعون ضدهم له فى الميعاد القانونى
قد أصبح نهائياً فى إيجاب الريع عليهم ابتداء من
ذلك التاريخ وان الطاعن قد نبه محكمة الاستئناف
إلى هذا ولكنها تجاوزت عما أصبح لهذا الحكم
من القوة النهائية الواجبة الاحترام وقضت برفض
الدعوى اعتماداً على ان المادة ٣٦٢ من قانون
المرافعات تجعل استئناف الحكم فى أصل الدعوى
شاملاً لاستئناف ما صدر فيها من الاحكام التمهيدية
وفاتها ان ذلك الحكم ليس تمهيدياً فقط بل هو قطعى
فى المسئولية عن الريع . فاستئناف حكم ١١ أكتوبر
سنة ١٩٣٣ الصادر فى أصل الدعوى لا يشمل
ولذلك فقضاؤها مخالف للقانون ويتعين نقضه .
الثانى - ان الاقرار الكتابي الصادر من الطاعن
للمطعون ضدهم فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦ أثناء
نظر دعوى الملكية اذا كان يتضمن تنازله لهم عن

الربيع لغاية سنة ١٩٢٥ فان هذا التنازل واقع تحت شرط ان يحضروا لجلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ويقرروا بوجود الزيادة وانهم لم يبيعوا سوى تكليف مورثهم . وقد ورد فيه بالحرف انواحد هذه العبارة : « وفي حالة عدم قيامه (أى نجيب أسعد عن نفسه وبوكالته عن الست سارة بصفتها) بالتوجه للمولى وحضوره الجلسة وقراره لزيادة فأكون في حل من الرجوع في إقرارى هذا . » ويقول الطاعن بما ان الشرط وهو حضور نجيب أسعد للجلسة وقراره بما تقدم لم يقع فقد سقط تنازله عن الربيع وأصبح له الحق في المطالبة به كاملا . لكن المحكمة اعتبرت التنازل حاصلارغما عن تعليقه على هذا الشرط الذى لم يتحقق وذلك مخالف للقانون - الثالث - ان المحكمة اعتبرت ان نجيب أسعد قام بتعبده فحضر لجلسة ٢ مارس سنة ١٩٢٧ وقرر ما كان يريد الطاعن . وقول المحكمة هذا فيه تحريف للواقع . فان نجيب أسعد افندى لم يقرر إلا تلك العبارة المذكورة بمحضر الجلسة وهى ما كانت تفيد الطاعن وآية ذلك ان حكم ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧ الذى صدر فى الملكية والمقدمة صورته الرسمية لمحكمة النقض مبنى على تقرير الخبير وقد فصل فى المنازعة التى أثارها المطعون ضدهم على دعوى الطاعن الرابع - ان الحكم المطعون فيه جاء مخالفا لحكم حائز للقوة النهائية . وذلك ان الطاعن لما أراد التنفيذ على الست سارة بالمصاريف المقضى بها فى حكم الملكية ، استشكلت فيه لدى محكمة أبى قرقاص بدعوى ان التنازل الصادر من واصف مكرم الله يعفيها هى وأولادها من المصاريف . ولكن المحكمة رفضت هذا الاشكال وأمرت باستمرار التنفيذ قائلة إن شرط تنازل واصف لم يتحقق . وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا فى أول أكتوبر سنة ١٩٢٩ فقول الحكم المطعون فيه

ان الشرط تحقق - يتصادم مع هذا الحكم النهائى الصادر فى الاشكال .

عن الوجه الاول

« حيث انه اذا كان فى الحق ان الحكم التمهيدى الذى صدر من محكمة المنيا الأهلية بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٣٤ بتعيين الخبير لتقدير الربيع قد قضى ضمنا بمسئولية المطعون ضدهم عن الربيع ابتداء من ٥ فبراير سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣١ وقضاؤه هذا قطعى لا رجوع فيه للمحكمة التى أصدرته ، الا انه ليس بصحيح ان هذا الحكم القطعى فى تلك المسئولية كان قد أصبح نهائيا وقت ان أصدرت محكمة الاستئناف فى أصل الدعوى حكما المطعون فيه الآن . ذلك بأن مثل الحكم القطعى المذكور لا يمكن ان يكون نهائيا الا اذا قبله المحكوم عليه قبولا صريحا أو سقط حق الاستئناف فيه ، وحق استئنافه لا يبدأ الا من تاريخ إعلانه كما هى القاعدة العامة فى مثله من الأحكام . وبما ان الثابت فى الدعوى من أقوال وكيل الطاعن بجلسة المرافعة لدى محكمة النقض ان هذا الحكم لم يعلن واذن فلم يبدأ ميعاد استئنافه كما ان المطعون ضدهم لم يقبلوه البتة بدليل ما هو ثابت من تقرير الخبير المقدم لهذه المحكمة ضمن مستندات الطاعن من ان نجيب أسعد الحاضر عن باقى المطعون ضدهم قد احتفظ بحقهم فى استئناف هذا الحكم . ومن أجل هذا جميعه يكون هذا الحكم لم يصبح نهائيا قبل اصدار محكمة الاستئناف حكما المطعون فيه ولا تكون محكمة الاستئناف قد خالفت حكما نهائيا حائزا لقوة الشئ المحكوم فيه كما يزعم الطاعن ، وفى هذا القدر ما يكفى لبيان ان الوجه الأول فى غير محله . على أنه بما تنبغى الإشارة اليه ان استئناف الحكم الابتدائى الصادر فى أصل الدعوى من محكمة المنيا فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ قد شمل حكما

أمام هذه المحكمة عن طلبه التعويض نظير هذا الطعن الذي يقول انه كيدى واثبتت المحكمة هذا التنازل في محضر الجلسة .

(طعن واصف مكرم الله وحضر عنه الاستاذ يوسف احمد الجندي ضد نجيب افندي أسعد عبد الله وآخرين وحضر عن الأول الاستاذ امين رطل رقم ٨١ سنة ٤ ق)

٢١٧

٢٥ ابريل سنة ١٩٣٥

نزع ملكية . تمكليف الحكومة بايداع مقابل الأرض المزروعة ملكيتها . متى يتولد حق المالك في مطالبة الحكومة بالابداع أو بالدفع له مباشرة . متى يسقط هذا الحق ؟

(قانون نزع الملكية رقم ٢ لسنة ١٩٠٧)

المبادئ القانونية

١ - تسقط دعوى المطالبة بثمن الأرض المزروعة ملكيتها للنافع العامة بمضى خمس عشرة سنة هلالية .

٢ - أحكام نزع الملكية لا تجعل ثمن ما ينزع ملكيته وديعة لدى الحكومة على ذمة صاحبه بل بالعكس تلزم الحكومة بدفعه إلى صاحبه عند الاتفاق عليه أو بايداعه على ذمته عند الخلاف وحصول تقريره بواسطة خبير الدعوى .

المحكمة

« حيث ان حاصل ما في تقرير الطعن مخ تداخل عباراته وتداولها هو - أولاً - ان المحكمة أخطأت فيما قررت من ان الأرض المطلوب ثمنها قد ادخلت فعلاً في الشارع العام قبل يناير سنة ١٩٠٧. وذلك لأن هذا الادخال لا يكون بحسب قانون نزع الملكية الا بقرار يصدر من وزير الاشغال وهذا القرار لم تقدمه الحكومة - ثانياً - أن المحكمة أخطأت في تفسير قانون نزع الملكية (قانون رقم ٢ سنة ١٩٠٧) إذ اعتبرت ان نزع الملكية للنفعة

بمقتضى المادة ٣٦٢ من قانون المرافعات استئناف ذلك الحكم التمهيدى برمته . فقد كان مدار الاستئناف ومدار المرافعة فيه أمام محكمة الاستئناف قائمين على تلك النقطة الجوهرية المقضى فيها قطعياً بالحكم التمهيدى - وهى مسئولية المطعون ضدهم عن الربح من سنة ١٩١٩ إلى ديسمبر سنة ١٩٣١ وعدم مسئوليتهم عنها - فقررت فيها محكمة الاستئناف بنفى مسئوليتهم وبفرض عدم النص في عريضة الاستئناف بصفة خاصة على استئناف ذلك الحكم التمهيدى فان عدم هذا النص لا قيمة له ولا يغير شيئاً من الواقع الذي أراده المستأنفون .

عن الوجهين الثانى والثالث

« حيث ان هذين الوجهين متعلقان بمسألة واقعية هى كون المطعون ضدهم قد وفوا بما التزموا به للطاعن في الاقرار الكتابى الصادر منهم بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦ وهل العبارة المبهمة الواردة على لسان نجيب أسعد بمحضر جلسة محكمة ملوى الجزئية في ٢ مارس سنة ١٩٢٧ هى التى صدرت منه فعلاً أم لا ، وهل هى أو ما يكون صدر منه تعتبر موفية بذلك الالتزام أو لا تعتبر . ومحكمة الاستئناف فصلت في هذه المسألة الواقعية بما رأته من ان ذلك الالتزام قد حصل الوفاء به تماماً وقضاؤها بذلك لا مراقبة عليها فيه لمحكمة النقض ويكون هذان الوجهان في غير محلها .

عن الوجه الرابع

« وحيث ان هذا الوجه غير جدى لأن موضوع دعوى الأشكال هو منع التنفيذ بمصاريف قضائية محكوم بها في قضية الملكية أما موضوع الدعوى الحالية فهو المطالبة بربح تلك الأطنان وشتان ما بين الأمرين .

« وحيث انه لذلك جميعه يتعين رفض الطعن . » وحيث ان وكيل المطعون ضدهم قد تنازل

العامة معناه (الاستيلاء جبراً على الأرض من المالك بالثمن الذي يتفق معه عليه ان أمكن أو بالثمن الذي يحدده القضاء فهو إذن شراء جبرى وفيه معنى الاغتصاب للمصلحة العامة) ويقول الطاعن ان المحكمة عقيبت على ذلك . ان هذا الاغتصاب مضى عليه أكثر من خمس عشرة سنة لم تحصل فيها مطالبة للحكومة بالثمن فسقط الحق فيه . ثالثاً ان مقتضى أحكام قانون نزاع الملكية وجوب الاتفاق مع المالك على ثمن ما يراد أخذه من ملكه فان لم يحصل اتفاق فان الثمن يبقى بطرف الحكومة وديعة على ذمته والودائع لا يسقط الحق فيها باهمال المطالبة بها وقد أخطأت محكمة الاستئناف فيما قررته من انه لا يوجد في صورة هذه الدعوى وديعة مما تنص عليه المادة ٤٨٢ من القانون المدنى .

« وحيث ان محكمة الاستئناف ذكرت في حكمها المطعون فيه ان الحكومة قد دفعت بسقوط حق الطاعن في المطالبة بثمان هذا الجزء الذى تقول أنه أخذ فعلاً في سنة ١٨٨٦ وعلى ابعد مدى في سنة ١٩٠٧ قبل ان يبيع الطاعن جميع ارضه الى شركة الاراضى المصرية وبأن الطاعن قد اعترف في عقد البيع الصادر منه بان مصلحة التنظيم ادخلت فعلاً في شارع شبرا ٢٥٠ متر من الأرض المبيعة واحتفظ لنفسه بحق المطالبة بثمانها وتقول محكمة الاستئناف انه « لو صح هذا الدفع فتكون الدعوى على غير اساس » ولا تستلزم البحث في أمر الملكية » ثم بعد ان نقلت محكمة الاستئناف نص المادة السابعة من عقد البيع المؤرخ في ١٣ يناير سنة ١٩٠٧ قالت : « ان هذا النص صريح في الدلالة على ان الجزء الذى » احتفظ المستأنف لنفسه بحق المطالبة بثمانه قد كان » « دخل فعلاً في الشارع وقت صدور البيع منه في » « ١٣ يناير سنة ١٩٠٧ على الأقل وانه مادام القانون » « ينص على سقوط الحقوق والدعاوى بمضى خمس » « عشرة هلالية والمستأنف لم يطالب بثمان هذا الجزء »

« الا عند رفع هذه الدعوى الحالية في ١٤ يناير سنة ١٩٢٨ » « حق مطالبة المستأنف بثمان هذا الجزء يكون » « قد سقط بالتقادم » ، وظاهر ان المقدمة الأولى من هذا القياس قضية واقعية صرفة قد حصلت بحكمة الاستئناف فهمها الواقعى من دليلها الذى يفيدها عقلاً ، والمقدمة الثانية هى قضية قانونية صحيحة لا خطأ فيها ومتى صحت المقدمتان صحت النتيجة وسلم الحكم المؤسس عليها من الطعن بالخطأ في القانون .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أورد بعد ذلك مادفع به الطاعن من أن التقادم لا يسرى على دعوى المطالبة بثمان الأرض المنزوعة ملكيتها بناء على ان حق المنزوع ملكيته في الثمن في ذمة الحكومة على سبيل الوديعة ثم أخذ يدفع هذا الزعم فقال : » « وحيث ان زعم المستأنف هذا لا يستند الى » « سند صحيح من القانون لان نزاع الملكية للشفعة » « العامة معناه الاستيلاء جبراً على الأرض من » « المالك بالثمن الذى يتفق عليه معه ان أمكن » « أو بالثمن الذى يحدده القضاء فهو إذن شراء جبرى » « وفيه معنى الاغتصاب للمصلحة العامة . وحيث ان » « أحكام قانون نزاع الملكية لا تجعل الثمن وديعة » « عند الحكومة على ذمة صاحبه بل بالعكس » « تلزم الحكومة بدفعه الى صاحب الأرض عند » « الاتفاق عليه أو بإيداعه على ذمته عند الخلاف » « وحصول تقريره بواسطة خير . »

« وحيث ان هذا الذى قالته محكمة الاستئناف عما يفيد ان الحكومة ليس عندها اى مبلغ بصفة وديعة على ذمة الطالب مما تنطبق عليه أحكام الوديعة ويكون الحق في تقاضيه غير قابل للسقوط بمضى المدة هو قول صحيح - أولاً - لأن أحكام قانون سنة ١٩٠٧ التى ذكرتها المحكمة (وهى بعينها أحكام قانون ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الذى كان معمولاً

به قبل مايو سنة ١٩٠٧) لا تقضى بأن الحكومة تكون مكلفة بحفظ أية ودیعة بطرفها بل هي مكلفة فقط بأن تودع المبلغ الذى تقدره هي أو يقدره القضاء بخزينة المحكمة حتى تستطيع الاستيلاء على العين المنزوعة ملكيتها . وثانيا - لأن هذا التكليف لا يرتب عليها سوى التزام قانونى بالایداع والشأن فيه كالشأن فى كافة الالتزامات بحيث لو استولت على الأرض بغير أن تنفى به فن وقت استيلائها عليها يتولد حق المالك فى مطالبتها بالایداع أو بالدفع له مباشرة ، وحقه هذا ككل الحقوق التى تسقط بعدم المطالبة بها فى المدة القانونية .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه اذا كان قد جاء به ان نزع الملكية للنفعة العامة فيه معنى الاغتصاب للصالح العامة فهذا التجاوز فى التعبير لا يعيب الحكم مادام قد أثبت ان الدعوى الحالية موضوعها المطالبة بثمن ذلك الجزء الذى أدخل فى الشارع بمقتضى الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٨٦ ذلك الثمن الذى احتفظ المدعى لنفسه بحق المطالبة به عند بيعه فى يناير سنة ١٩٠٧ لشركة الاراضى ومادامت المحكمة قد اعتبرت تاريخ صدور هذا العقد على الأقل مبدءا لاستيلاء الحكومة على ما دخل بخط التنظيم الصادر به الأمر العالى فى سنة ١٨٨٦ » وحيث انه لذلك يبين أن جميع وجوه الطعن فى غير محلها ويتعين رفضه

(طعن الخواجه الياس ملوك وحضر عنه الاستاذ احوار بك نصيرى ضد وزارة الاشغال رقم ٨٤ سنة ٤ ق)

٢١٨

٢٥ ابريل سنة ١٩٣٥

وكيل . تقدير الموكل أجر وكيله بتمام العمل والامام بما اجراه الوكيل . التحدى بالمادة ٥١٤ مدنى فى هذه الصورة . لا يجدى .

المبدأ القانونى

مادام الموكل - إذقدر أجر وكيله بعد إتمام

العمل - قد كان ملماً بما أجراه الوكيل وكان على بينة من الأمر عند إجراء هذا التقدير فالتحدى بالمادة ٥١٤ من القانون المدنى لا يفيد .

المحكمة

« حيث ان وجوه الطعن فى جملتها تتحصل فيما يأتى :

أولاً - ان الحكم المطعون فيه الذى أخذ بأسباب الحكم الابتدائى قد اعتمد ورقة ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣١ التى تعهد فيها الطاعن للأستاذ المحامى المطعون ضده بدفع مبلغ ١٠٧٠ جنيها باقى مقابل الاتعاب المتفق عليها وقرر ان هذا التعهد الذى تم بعد انتهاء عمل الأستاذ قد قدر أجر العمل تقديراً نهائياً مانعاً من ان يجيب القضاء طلب الطاعن إعادة النظر فى التقدير . ويقول الطاعن ان فى ذلك مخالفة لنص المادة ٥١٤ من القانون المدنى التى جعلت للقضاء إعادة النظر فى الأجر المتفق عليه بين الموكل والوكيل وقد ورد نصها مطلقاً لا تفريق فيه بين ما اذا كان الاتفاق على الأجر تم من قبل إجراء العمل أم كان قد تم من بعده . - ثانياً - ان ورقة ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣١ قد حررها الطاعن تحت تأثير الاكراه الأدبى فهى على كل حال باطلة وللقضاء تقدير أتعاب المحامى بقطع النظر عنها - ثالثاً - ان الطاعن طلب من قاضى التحضير بالمحكمة الابتدائية ضم أوراق الشكوى والتحقيق الذى حضره المحامى ليمكن تقدير قيمة عمله بحسب ما يكون بذله من المجهودات فيه ولكن الأستاذ المحامى عارض اعتماداً على صدور ورقة ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣١ بعد انتهاء العمل وطلب الاحالة للمرافعة فأحيلت الدعوى وتمت المرافعة فيها لدى المحكمة الابتدائية وصدر حكمها بدون وجود أوراق

الشكوى وتحقيقها رغما عن طلب الطاعن لها فلما استأنف الطاعن سارت الدعوى أيضا بدون وجود تلك الأوراق ولكن محكمة الاستئناف في أثناء تأجيل الدعوى للحكم استحضرت الأوراق وأطلعت عليها وذكرت في حكمها أنها مع اعتماد الحكم الابتدائي لأسبابه فإنها رأت من الإطلاع على تلك الأوراق أن عمل المحامي فيها يستأهل مثل الاتعاب المحكوم به ابتدائيا. ويقول الطاعن أن إطلاع محكمة الاستئناف على تلك الأوراق بهذه الكيفية والاعتماد عليها أيضا في قضائها قد حرمه من المناقشة فيها كما أضع عليه حق مناقشتها لدى محكمة أول درجة وإن حكمها الجامع بين أسباب محكمة أول درجة المؤسسة على عدم انطباق المادة ٥١٤ على صورة الدعوى وبين النظر في موضوع العمل كما توجه المادة ٥١٤ هو حكم متناقض. ولذلك كله يطلب نقض الحكم وإعادة القضية لنظرها من جديد.

« وحيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي وهذا الحكم قد عرض لواقعة الإكراه الأدبي المدعى به فنفاه موضوعا نفيًا مؤيدا بدليله فهذه الواقعة تعتبر منفية والحكم فيه تام التسليب واذن فالوجه الثاني في غير محله. » وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم الاستئنافي بأسبابه قد أثبتت به المحكمة الابتدائية صراحة أن الطاعن قد حرر ورقة ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣١ بعد أن أحاط عليها بما بذله المحامي من الجهودات فالتحدى بالمادة ٥١٤ من القانون المدني لا يفيد لأن أحدا لم يختلف في أن لا تطبق لهذه المادة متى كان الموكل - إذ قدر الأجر بعد إتمام العمل - قد كان ملما بما أجراه الوكيل وأنه كان على بينة من الأمر عند إجراء هذا التقدير وبذلك يظهر لأول وهلة أن وجه الطعن الأول في غير محله.

« وحيث أنه فوق هذا فإن محكمة الاستئناف كما هو ثابت من حكمها - قد اطلعت على أوراق الشكوى والتحقيقات التي باشر المحامي عمله فيها والتي يطلب الأجر عنها فوجدت أن ما بذله فيها من الجهود يستحق عليه الأجر الذي يطلبه وبذلك سقط احتجاج الطاعن بما يذهب إليه من تفسير المادة ٥١٤ وأصبحت المسألة مسألة موضوعية قضت فيها محكمة الاستئناف بما رآته ولا معقب عليها في ذلك وهذا يؤكد أن الوجه الأول في غير محله. » وحيث أنه لا تناقض بين أن تقول محكمة الاستئناف أن حكم المادة ٥١٤ لا ينسحب إلا على الاتفاقات التي تحصل قبل أداء الوكيل العمل وبين أن تقول أن العمل الذي أداه فعلا يستحق الأجر المطلوب لا تناقض - بل الأمر أن محكمة الاستئناف وضعت سيين وكلاهما يقتضي الحكم بما حكمت به أحدهما قانوني بحث والثاني تقدير موضوعي. فإن صرف النظر عن أولها أو بطلان الثاني قائم يصحح حكمها.

« وحيث أن الطاعن يقول أنه طلب من قاضي التحضير ضم الشكوى فلم يقبل لمعارضة المطعون ضده وإن محكمة الاستئناف قد اطلعت على أوراق الشكوى والتحقيق أثناء فترة حجز الدعوى للحكم وإن ذلك غير جائز كما أن فيه حرمانا له عن مناقشة موضوع عمل المحامي لدى الدرجة الأولى - يقول الطاعن ذلك ويفوته أنه هو المكلف بتقديم مستنداته وأنه كان عليه أن يطلب صورة رسمية من الأوراق المذكورة ويقدمها للقاضي التحضير وللحكمة الابتدائية أو الاستئنافية، كما أنه لم يقدم لمحكمة النقض شيئًا من الأوراق الرسمية التي تمكن محكمة النقض من معرفة ما دار لدى محكمة الاستئناف من المناقشات والطلبات بخصوص تلك الأوراق ومعرفة الواقع في وقت طلب محكمة الاستئناف لها وإطلاعها عليها فكل أقواله في هذا الصدد اذن هي أقوال لا تستطيع

محكمة النقض قبولها وعليه يكون الوجه الثالث أيضاً في غير محله ويتعين رفض الطعن .

(طعن عبدالحق محمود اقدى عمرو وحضر عنه الاستاذ ابراهيم رياض ضد سعادة محمد علي علوبه باشا وحضر عنه الاستاذ ساجش رقم ٩٥ سنة ٤ ق)

٢١٩

٢٥ ابريل سنة ١٩٣٥

ختم - الاعتراف بالختم - انكار التوقيع . لا يقبل .

الادعاء بالتزوير . (المادتان ٢٧٠ و ٢٧١ مرافعات)

المبادئ القانونية

١ - إن من يعترف بالختم ولكنه ينكر التوقيع به لا يقبل منه هذا الانكار مادام القانون في باب تحقيق الخطوط لا يعرف إلا انكار الختم ذاته . بل عليه أن يدعى بالتزوير في الورقة ويقيم هو الدليل عليه . فاذا دفع شخص بانكار التوقيع فلا يصح النظر في دفعه على اعتبار أنه إنكار للتوقيع بل المتعين على المحكمة أن تثبت اعتراف المتهم بهذا الدفع بختمه وبانكاره التوقيع ثم تقضى بعدم قبول هذا الدفاع بالانكار

٢ - إن عدم قبول انكار التوقيع بالختم المعترف به لا يسيغ الحكم بصحة الورقة المنكورة ولا بتوقيع الغرامة على المدافع بهذا الضرب من الانكار لأن الحكم بصحة الورقة لا يكون - كما هو صريح نص المادة ٢٧١ من قانون المرافعات - إلا في حق الدفاع بالانكار المنصب على ذات الختم أو ذات الكتابة أو ذات الامضاء ، والذي يقبل وينظر موضوعاً ويجرى فيه التحقيق بالطريق المرسوم في القانون أو بغيره من الطرق القانونية التي يراها القاضي ثم يتبين بعد التحقيق أن انكار ذات الختم أو

ذات الكتابة أو ذات الامضاء هو انكار غير صحيح . كما أن الحكم بالغرامة لا يتوقع بحسب نص المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات إلا إذا حكمت المحكمة بصحة الورقة . والحكم بصحتها ممتنع في صورة عدم قبول الدفاع بانكار التوقيع بالختم مع الاعتراف به كما تقدم

٣ - إذا اعترف شخص بختمه ولكنه أنكر التوقيع به وقبلت المحكمة الدفع بانكار التوقيع ورأت بعد بحثه موضوعاً أنه دفع غير جدى وقضت برفض طلب الاحالة على التحقيق وبصحة الورقة وبتوقيع غرامة على من دفع بهذا الضرب من الانكار ونقضت محكمة النقض هذا الحكم فيما يتعلق بقبوله الدفاع بانكار التوقيع بالختم مع الاعتراف به ثم بفصله في موضوعه مقرر أن هذا الانكار غير مقبول وقضت تباعاً لذلك بعدم صحة الحكم فيما قضى به من صحة الورقة ومن الغرامة فحكم محكمة النقض بعدم قبول انكار التوقيع وبما يستتبعه من تلك النتيجة لا يمس بالورقة من القيمة بل أنها تبقى حافظة لقوتها كورقة معترف بصحة الختم الموقع به عليها ولا تقبل مطلقاً سوى الطعن فيها بالتزوير .

٤ - لمحكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه متى رأت في بياناته نقصاً جوهرياً يستحيل معه أن تعرف الحقيقة الواقعية التي على معرفتها المدار في تكيف الواقع وبيان ما ينطبق عليه من أحكام القانون .

المحكمة

و حيث ان الطعن برمته منصب على ما كان من محكمة الاستئناف من اعتمادها لما قضى به الحكم

الابتدائي من صحة ايصال الأجرة المحررين في ٢٩ اغسطس سنة ١٩٣٠ وديسمبر سنة ١٩٣٠ الموقع عليهما من الست سيده خليفه وحدها ومن اعتبارهما دالين على تسديد جميع الأجرة عن المدة السابقة لكل منهما . وحاصل ما تقوله الطاعتان ان الحكم خالف القانون في ذلك . - أولا - لأن الايصالين - بفرض صحة التوقيع عليهما - فان الموقعة هي احدهما الست سيده فقط واما الست حبيبه فانهما لا يتعلقان بها ولا توقيع لها عليهما فلا يحتاج بهما عليها لأن القانون صريح في ان المشاركات لا يحتاج بها على غير عاقدتها . ومن هذه الجهة يكون الحكم خالف القانون في جعله الايصالين حجة على الست حبيبه ويصرح وكيل الطاعتين في مذكرته بان هذين الايصالين مذكور فيهما صراحة انهما خاصان بأجرة حصة الست سيده خليفه وبنيتها القاصر نعيمه وهي ١/٢ قراريط ونصف في المنزل - ثانيا - لأن الست سيده خليفه المنسوب لها التوقيع بختمها على هذين الايصالين قد أنكرت هذا الختم وطلبت الاحالة على التحقيق ليثبت الخصوم صحة توقيعها ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب على اعتبار انه غير جدى ونظرت في موضوع الدفع بالانكار وقضت بصحة الورقتين وبالغرامة وهذا القضاء مخالف للقانون الذي يوجب على المتمسك بالورقة اثبات التوقيع عند حصول انكاره كما ان المحكمة لم تبين الأسباب التي بنت عليها قضاها ، في موضوع الدفع بالانكار بصحة الايصالين - ثالثا - لأن الحكم على كل حال قد أخطأ في اعتباره ان في الايصالين دليلا على دفع الأجرة السابقة على كل منهما - رابعا - لأن الحكم على كل حال أيضا أخطأ في القضاء بالغرامة على الست سيده خليفه مع ان هذه الغرامة لا توقع الا إذا كان قد حصل تحقيق ظهر منه ان المنكر

للتوقيع غير صادق وان الورقة التي أنكرها صحيحة وتطلب الطاعتان من محكمة النقض القضاء بنقض الحكم في هذا الصدد كليا أو جزئيا تبعا للخالفات القانونية التي تشير ان اليها ثم القضاء بما تقتضيه الحال في ذلك .

« وحيث انه فيما يتعلق بالوجه الأول الخاص بالست حبيبه فانه لو صح - كما أشار اليه وكيل الطاعتين في التقرير وكما صرح به في مذكرته - ان الايصالين المذكورين الموقع عليهما من الست سيده خليفه وحدها منصوص فيهما صراحة انهما خاصان بأجرة الحصة التي مقدارها ٦ قراريط ونصف الخاصة بالست سيده خليفه وبنيتها القاصر نعيمه المشمولة بوصايتها فانها يكونان مقصورين على أجرة الحصة المذكورة فقط ويكون لاعلاقة لهما بحصة الست حبيبه ، ولا محل للقول في هذه الصورة - لو صحت - بانه يحتاج بهما على الست حبيبه او لا يحتاج مادامهما لا يكون فيهما حجة لورثة صيام الا على الست سيده وبنيتها نعيمه فقط . » وحيث ان المحكمة الابتدائية التي أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب حكمها لم تذكر في هذا الصدد وفي غيره مما يتعلق بالايصالين الا ما يأتي .

« وحيث ان ورثة فؤاد صيام قدموا ايصالات »
« بسداد الاجار لغاية ابريل سنة ١٩٢٦ وهذه »
« الايصالات معترف بها من المدعين كما قدموا »
« ايصالين أحدهما مؤرخ ٢٩ اغسطس سنة ١٩٣٠ »
« وثانيهما عن شهر ديسمبر سنة ١٩٣٠ وقد »
« انكرهما المدعون للأسباب الواردة مذكراتهم »
« ومستنداتهم . وحيث ان انكار المدعين »
« لا يصالى سنة ١٩٣٠ الموقع عليهما من المدعية »
« الأولى بختمها أسوة بباقي الايصالات المعترف »
« بها فيستندون فيه الى الادعاء بان فؤاد »
« صيام للصلة العائلية التي ينتهوينهم كان مستحوزا »
« على مستنداتهم واختامهم وأشاروا الى تقرير »

«الخبير الذى أثبت ان فؤاد افندى كان وكيلًا»
 «وقائما بأعمال المدعين . فهذا الادعاء»
 «فيما يتعلق باستحوازه على اختامهم لم يقيم»
 «عليه دليل ولا داعى له مع قيام توكيله عن»
 «المدعين ولا محل للشكك في صحة الوصلين»
 «المذكورين إذ لو قصد فؤاد صيام الاصطناع»
 «لاصطنع ايصالات متسلسلة في جميع مدة وضع»
 «يده فيكون هذا الانكار غير جدى وقصده»
 «تفويت الغرض الذى قصده ورثة فؤاد صيام من»
 «تقديم الايصالين وهو اثبات التخالص لغاية»
 «تاريخها ويتعين رفض طالب الاحالة على التحقيق»
 «والحكم بصحة هذين السندين مع الزام سيده»
 «خليفه بصفتها الشخصية بالغرامة القانونية»
 «وقدرها ٤٠٠ قرش واعتبار ان فؤاد صيام»
 «سدّد الايجار حتى ديسمبر سنة ١٩٣٠ لأن»
 «اعتراف احدى المدعين وهى سيده خليفه»
 «باستلامها اجرة شهر ديسمبر سنة ١٩٣٠ هو»
 «اعتراف ضمنى بسداد المدة السابقة على هذا»
 «التاريخ وعلى ذلك فيجب أن تكون المحاسبة»
 «عن الايجار مبتدئة من أول يناير سنة ١٩٣١»
 «وحيث ان هذا الذى ذكر في الحكم الابتدائى
 لم يتوضح فيه لا نص الايصالات الخاصة بالاجرة
 لغاية ابريل سنة ١٩٢٦ ولا نص الايصالين المطعون
 فيها حتى يعلم أهما - كما يقول وكيل الطاعنتين -
 خاصان بأجرة حصة الست سيده وبنتها القاصر
 فقط أم نصهما عام يشمل حتى ما كان مؤجرا من
 الست حبيبه (ومقداره أربعة قراريط بمقتضى
 عقد ايجار خاص محرر من حبيبه المذكورة لفؤاد
 سليمان صيام في أول ابريل سنة ١٩٢٦ بأجرة شهرية
 مقدارها ٤٥٤ قرشا ومقدمة نسخته الخاصة بها
 لمحكمة النقض وكانت مقدمة لمحكمة الموضوع) .
 » وحيث ان المطعون ضدهن لم يقدم من هذين

الايصالين لمحكمة النقض حتى تقف على تلك الحقيقة
 بل أنهن في مذكرتهن المقدمة لمحكمة النقض امسكن
 عن اعطاء أى تفصيل في هذا الصدد واقتصرن في
 الرد على كل أوجه الطعن بكلمة موجزة هى انها كلها
 متعلقة بالموضوع .

« وحيث ان طلبات الطاعنتين ادى محكمة
 الاستئناف في هذا الصدد كانت دائرة على بطلان
 الايصالين المذكورين وان لها الأجرة كاملة من
 أول مايو سنة ١٩٢٦ الى ٢٠ يناير سنة ١٩٣٢
 (وهو تاريخ وفاة فؤاد صيام) . ولكن محكمة
 الاستئناف ايضا لم تذكر شيئا من نصوص الايصالين
 المذكورين ولا من نصوص الايصالات التى كانت
 مقدمة بالأجرة لغاية ابريل سنة ١٩٢٦ .

« وحيث انه تلقاء هذا التجهيل وعدم
 تقديم ورثة صيام الايصالين المذكورين ترى محكمة
 النقض ان في بيانات الحكم من هذه الجهة نقصا
 جوهريا يستحيل معه أن تعرف الحقيقة الواقعية
 التى على معرفتها المدار في تكيف الواقع وبيان
 ما ينطبق عليه من احكام القانون . ويتعين نقض
 الحكم في ما يتعلق بالأجرة الخاصة بالست حبيبه
 وهى أجرة أربعة قراريط في المنزل من أول
 مايو سنة ١٩٢٦ مما يستتبع طبعاً التأخير في
 مأمورية الخير .

« وحيث انه فيما يتعلق بالوجه الثانى فان
 الواضح من اسباب الحكم الابتدائى التى أخذ بها
 الحكم المطعون فيه والسابق نقلها ان الست سيده
 خليفه لم تنكر ختمها الموقع به على الايصالين ولكنها
 انكرت التوقيع به عليها . وقد سبق لمحكمة النقض
 ان قررت ان من يعترف بالختم ولكنه ينكر التوقيع
 به لا يقبل منه هذا الانكار مادام القانون في باب تحقيق
 الخطوط لا يعرف الا انكار الختم ذاته . بل عليه
 ان يدعى بالتزوير في الورقة ويقيم هو الدليل عليه .

« وحيث ان المحكمة الابتدائية ، التي تابعتها المحكمة الاستئنافية ، قد قبلت ما دافعت به الست سيده من انكار التوقيع ونظرت في دفاعها على اعتبار أنه انكار للتوقيع ورأت بعد بحثه موضوعيا أنه دفاع غير جدى وقضت برفض طلب الاحالة على التحقيق وبصححة الايصالين المطعون فيهما .

« وحيث انه ما كان يصح قبول هذا الدفاع والقضاء في موضوعه على الوجه المذكور بل كان المتعين على محكمة الموضوع ما دامت الست سيده خليفه اعترفت بختمها وانكرت التوقيع به ان لا تفعل شيئا سوى مجرد اثبات ذلك والقضاء بعدم قبول هذا الدفاع بالانكار ما دام الدفاع بالانكار لا يجوز في مثل هذه الصورة كما سبق لمحكمة النقض ان قررته .

« وحيث ان عدم قبول انكار التوقيع بالختم المعترف به لا يسيغ الحكم بصحة الورقة المنكورة ولا بتوقيع الغرامة على المدافع بهذا الضرب من الانكار لأن الحكم بصحة الورقة لا يكون - كما هو صريح نص المادة ٢٧١ من قانون المرافعات الا في حق الدفاع بالانكار المنصب على ذات الختم أو ذات الكتابة أو ذات الامضاء والذي يقبل وينظر موضوعا ويجرى فيه التحقيق بالطريق المرسوم في القانون أو بغيره من الطرق القانونية التي يراها القاضي ثم يتبين بعد التحقيق ان انكار ذات الختم أو ذات الكتابة أو ذات الامضاء هو انكار غير صحيح كما ان الحكم بالغرامة لا يتوقع بحسب نص المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات الا اذا حكمت المحكمة بصحة الورقة . والحكم بصحتها متنع في صورة عدم قبول الدفاع بانكار التوقيع بالختم مع الاعتراف به كما تقدم واذن فالغرامة لا يمكن توقيعها في تلك الصورة لا تفاء شرط توقيعها .

« وحيث انه لذلك يبين ان قضاء محكمة الموضوع بصحة الايصالين المنكور التوقيع عليهما بالختم

المعترف به ثم قضاءها بالغرامة هو قضاء في ذاته مخالف القانون .

« وحيث انه ما دام وجه الطعن الثاني هو والوجه الرابع يشملان التظلم من القضاء بصحة الورقتين وبالغرامة فانها يتسعان لأن تقضى محكمة النقض بنقض الحكم فيما يتعاق بقبوله الدفاع بانكار التوقيع بالختم مع الاعتراف به ثم بفصله في موضوعه وان تقرر ان هذا الانكار غير مقبول وتقضى تبعا لهذا بعدم صحة الحكم فيما قضى به من صحة الايصالين ومن الغرامة . على ان الحكم الآن بعدم قبول انكار التوقيع هذا وبما يستتبعه من تلك النتيجة لا بمس ما للورقتين من القيمة بل انها لا تزالان حافظتين لقوتيهما كورقتين معترف بصحة الختم الموقع به عليهما ولا تقبلان مطعنا سوى الطعن فيها بالتزوير .

« وحيث انه فيما يتعلق بالوجه الثالث الخاص باعتبار محكمة الموضوع ان الاجرة عن ال ١٠ قراريط ونصف جميعها تعتبر بمقتضى الايصالين المذكورين مسددة للمؤجرين سيده خليفه وحيثه عن المدة من اول مايو سنة ١٩٢٦ لغاية ١٩٣١ فقد سبق الكلام في الوجه الأول عن عدم امكان هذا الاعتبار بالنسبة للست حبيبه لوصح ان الايصالين المذكورين لا يشملان سوى ما يختص بأجرة ال ٦ قراريط ونصف

« وحيث انه فيما يختص باعتبار الايصالين مفيدين بالنسبة للست سيده خليفه سبق استلامها الاجرة الماضية عن الحصة المؤجرة منها وهي ٦ قراريط ونصف وتخالصها عن جميع الاجرة لغاية سنة ١٩٣٠ فان محكمة الموضوع اذا كانت قالت في هذا الصدد ان « اعتراف الست سيده خليفه باستلامها أجرة شهر ديسمبر سنة ١٩٣٠ هو اعتراف ضمني بسداد المدة السابقة على هذا التاريخ » . فانها لا تقصد

رفض هذا الوجه .

(طعن الست سيده خليفة أبو زيد عن نفسها وبصفتها وأخرى وحضر عنها الاستاذ الياس دبانه ضد الست زهره بنت محمود العريان وآخرين حضر عن الأولى والثانية والرابعة والخامسة والسابعة الاستاذ محمد فهمي عبد اللطيف ورقم ٥٥ سنة ١٩٤٠ ق)

بداهة الا ان هذا الاعتراف هو مبدأ أثبت بالكتابة يقرب معه احتمال تسديد الأجرة عن المدة الماضية ، وقد ذكرت في ذات حكمها قبل ذلك ظروفًا تعزز هذا الاحتمال وتسيغ لها اعتبار قيام الدليل كاملاً على واقعة التسديد عن المدة الماضية ولذلك يتعين

قضايا محكمة النقض والأول الجزائية

٢٢٠

٦ مايو سنة ١٩٣٥

دفاع شرعي . ماهيته . تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء .

موضوعي . (المادتان ٢١٠ و ٢١٥ ع)

المبدأ القانوني

الدفاع الشرعي هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء . وتقدير تلك القوة أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بحسب الوقائع المعروضة عليها فلها أن تقرر ما إذا كان المتهم أثناء استعماله حق الدفاع الشرعي قد تعدى بنية سليمة حدود هذا الدفاع أو أنه كان في حدوده . فإذا ما ثبت لها أنه تجاوزه بنية سليمة كان لها أن تعدده معذوراً وتعامله طبقاً للمادة

٢١٥ ع

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن ان الحكم المطعون فيه بعد ان أثبت « ان المتهم كان لا يستطيع « في موقفه وقت الحادثة ان يتحقق بما اذا كان اللص « المجنى عليه مسلحاً أو غير مسلح وقد ثبت انه كان « آتياً لسرقة محراثي المتهم ليلا ودخل الحقل الذي « كانا به وحمل أحدهما فعلا قترى المحكمة من »

« ذلك ان المتهم كان في موقف شرعي يبيح له « استعمال القوة اللازمة لدفع الجريمة طبقاً للمادة « ٢١٠ من قانون العقوبات » بعد ان أثبت الحكم كل ذلك أضاف « ان المحكمة ترى من ناحية أخرى « ان المتهم قد تعجل في مفاجأة اللص باطلاق « العيار ولما يبد منه أي حركة يؤخذ منها انه « سيعتدى على المتهم بفعل يتخوف ان يحدث « الموت أو جراحاً بالغة وكان في وسع المتهم « ان يطلق العيار أولاً في الهواء حتى اذا رأى « من اللص بادرة تدل على نية الاعتداء فله « حينئذ ان يدفع عن نفسه الشر بقتله بالعيار الثاني « ووجه الخطأ في هذا القول الأخير ان محكمة الجنايات استبدلت نظر المتهم بنظرها لقياس حالة الخطر التي بدت لعينه وقت اطلاقه للعيار على اللص والصحيح المتفق عليه ان العبرة في التقدير هو بما يسيطر على ذهن المتهم لا بما كان يتعين عليه ان يراه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون على الوقائع التي أثبتتها هو نفسه « ومن حيث ان وقائع الدعوى بحسب ما هو ثابت في الحكم المطعون فيه ان محراثي المتهم سرقا من حقله وكان هو في سوق بلدة أبي حمص فحضر اليه خادمه خليل بهنسي في الصباح وأبلغه بسرقتهم وعند عودة المتهم عثر بالمحراثين في وسط زراعة قمح في حقل لاسكندر بسيان يبعد عن

مكانها الأول بمسافة ٤٠٠ متر تقريبا فذهب الى منزله وحمل بندقته واستصحب معه شريكه في الزراعة ابراهيم محمد الريس وقصد الى محل وجود المحراثين المسروقين وجلسا بقربهما ليقبضا على من يأتي لاأخذهما وفي الساعة التاسعة والنصف مساء تقريبا رأيا ثلاثة رجال قادمين نحو الحقل ووقف اثنان منهم عند حد زراعة القمح وعلى مسافة أربعين مترا تقريبا من المحراثين ودخل الثالث في الزراعة وحمل احدا المحراثين وعندئذ صاح فيه المتهم قائلا « انت مين » فألقى اللص المحراث على الأرض وهم بالجري فأطلق عليه المتهم عيارا ناريا من بندقته فأرداه قتيلا وهرب اللذان كانا معه وقد علق الحكم على ذلك بقوله « ان المتهم كان لا يستطيع في موقفه وقت الحادثة ان يتحقق بما ، اذا كان اللص المجنى عليه مسلحا أو غير مسلح ، وقد ثبت انه كان آتيا لسرقة محراثي المتهم ليلا ، ودخل الحقل الذي كان به وحمل احدهما فعلا ، فترى المحكمة من ذلك ان المتهم كان في موقف » يظن فيه أن المجنى عليه ربما اقدم على الاعتداء » عليه أي أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه » يبيح له استعمال القوة اللازمة لدفع الجريمة » التي ترتكب ضده طبقا للمادة ٢١٠ عقوبات » غير ان المحكمة ترى من جهة أخرى ان المتهم » قد تعجل في مفاجأة اللص باطلاق العيار ولما » تبد منه أي حركة تؤخذ منها أنه سيعتدى على » المتهم بفعل يتخوف ان يحدث الموت أو » جراحا بالغة وكان في وسع المتهم لذلك ان يطلق » العيار أولا في الهواء حتى اذا رأى من اللص » بادرة تدل على نية الاعتداء فله حيثئذ ان يدفع » عن نفسه الشر بقتله بالعيار الثاني ولهذا يكون » المتهم قد تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع » الشرعي أثناء استعماله إياه وتعدده المحكمة »

« معذورا فيما فعل وتحكم عليه بعقوبة الحبس »
 « المنصوص عنها في المادة ٢١٥ عقوبات بدلا »
 « من العقوبة المقررة في المادة ١٩٨ / ١ عقوبات »
 « ومن حيث انه ظاهر من عبارة هذا الحكم انه اعتبر الطاعن في حالة دفاع شرعي عن نفسه تبيح له استعمال القوة اللازمة لدفع الجريمة التي ترتكب ضده وانه أي الطاعن أثناء استعماله هذا الحق قد تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي وهذا الشرط الأخير من الحكم هو محل طعن الطاعن إذ يقول فيه ان محكمة الجنايات استبدلت نظر المتهم بنظرها لقياس حالة الخطر التي بدت لعينه وقت اطلاقه للعيار على اللص ولا محل للاعتراض على الحكم من هذه الناحية لأن حق الدفاع الشرعي هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء وتقدير تلك القوة اللازمة لرد الاعتداء امر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بحسب الوقائع المعروضة عليها فلما ان تقرر ما اذا كان المتهم أثناء استعماله حق الدفاع الشرعي قد تعدى بنية سليمة حدود هذا الدفاع أو انه كان في حدوده فاذا ما ثبت لها انه تجاوزه بنية سليمة كان لها ان تعدده معذورا وتعامله طبقا للمادة ٢١٥ عقوبات وهو ما حصل في الدعوى الحالية ولذلك يكون الطعن في غير محله .

(طن محمد قطب سالم ضد النيابة رقم ٨٧٦ سنة ٥ ق - رئاسة
 وعضوية حضرات مصطفى محمد بك وزكي برزى بك ومحمد
 فهمي حمين بك واحدا أمين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين
 وحضرة الأستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف)

٢٢١

٦ مايو سنة ١٩٣٥

سرقة :

١ - قيمة المسروق . عدم بيانه . لا يعيب الحكم .

٢ - سرقة مع حمل السلاح . علم جميع المتهمين بأن أحدهم يحمل سلاحاً . لا يفترط لتطبيق المادة ٢٧٣ ع

المبادئ القانونية

١ - إن قيمة المسروق ليست عنصراً من عناصر جريمة السرقة فعدم بيانها في الحكم لا يعيبه .

٢ - لا يشترط لتطبيق المادة ٢٧٣ ع أن يثبت علم جميع المتهمين بأن أحدهم يحمل سلاحاً وقت السرقة بل يكفي أن يثبت وجود السلاح مع أحدهم ولو كان الآخرون يجهلون .
المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يبين قيمة المسروق ولا علم المتهمين بأن أحدهم كان يحمل سلاحاً كما أنه لم يبين كيف أن الطاعن خرج يجري فاصطدم به أخو المجنى عليه الذي شهد بأنه لم يره حاملاً لشيء من المسروقات فيجوز أن يكون هذا المتهم مكافئاً من جانب المتهمين بالوقوف فوق السطح لمراقبة الجيران حتى لا يفاجئوا المتهمين وفي هذه الحالة لا تنطبق عليه المادة ٢٧٣ عقوبات

« ومن حيث أنه عن الشرط الأول من هذا الوجه فإنه فضلاً عن أن عدم بيان قيمة المسروق لا يعيب الحكم لأنها ليست عنصراً من عناصر الجريمة الحالية فضلاً عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه أثبت أنه وجد داخل الملاءة التي كان يحملها المتهم الثاني كمية من كيزان الذرة قدرت بنحو كيلتين كما أثبت وجود كوميّن آخرين مسروقين .

وعن الشرط الثاني فإنه فضلاً عن أنه لا يشترط قانوناً لتطبيق المادة ٢٧٣ عقوبات أن يثبت علم جميع المتهمين بحمل أحدهم سلاحاً وقت السرقة بل يكفي فقط أن يثبت وجود السلاح مع أحدهم ولو كان يجهله الآخرون ، فضلاً عن ذلك ، فإن الحكم أثبت أن بعض المتهمين اعترف لشيوخ الحفر وللعمة بأنهم اتفقوا على السرقة وأن أحدهم كان يحمل سلاحاً بما يؤدي إلى علمهم بوجود السلاح وأما الشرط الثالث فلا قيمة له لأن الحكم أثبت أن المتهمين اتفقوا على السرقة وأن المتهم الثالث كان رابضاً لهم على الجسر وهو يحمل بندقية وأن باقي المتهمين كانوا ينقلون الذرة من منزل المجنى عليه .
« ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه إذ طبق المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات قد اخطأ في التطبيق لأن الواقعة الثابتة في الحكم تدل على أن بعض المتهمين كان يسرق والبعض كان يترقب خارج المنزل خوفاً من مفاجأة الغير لهم والبعض الآخر كان داخل المنزل للمساعدة فكان يجب تطبيق مواد الاشتراك .

« ومن حيث أنه فضلاً عن أنه لا مصلحة للطاعن في هذا الوجه لأن عقوبة الشريك في الجريمة هي نفس عقوبة الفاعل الأصلي لها ، فضلاً عن ذلك فإن مهمة الطاعن في هذه الحادثة كانت نقل الذرة المسروقة وهو من الأفعال المكونة للجريمة فهو فاعل أصلي فيها ولا يمكن نسبة الخطأ إلى الحكم إذ اعتبره كذلك

(طعن محمود حساين وآخرين ضد النيابة رقم ١٠٩٣ سنة ٥٢ هـ
بالحكمة السابقة)

٢٢٢

٦ مايو سنة ١٩٣٥

إثبات في المواد الجنائية . الرجوع إلى التحقيقات الابتدائية .

جوازه .

المبدأ القانوني

لقاضى الموضوع أن يستكمل عند الاقتضاء تكوين عقيدته بالرجوع إلى التحقيقات الابتدائية وإلى ما يكون متوافراً في الدعوى من العناصر الأخرى .

المحكمة

« حيث أن حاصل الطعن أن المحكمة اعتمدت على أقوال من يدعى عبد المنعم بركات مع أنها لم تسمع شهادته . ويقول الطاعن أنه لا يكفي الاعتماد على أقوال الشهود في التحقيقات لأن المدار على سماع أقوال الشهود ومناقشتهم من نفس هيئة المحكمة وإن عدم سماع الشاهد مع الاعتماد على أقواله في الحكم مبطل لهذا الحكم بطلانا جوهرياً .

« وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه بين أن المحكمة بعد أن أفاضت في التدليل على ثبوت التهمة المسندة إلى الطاعن بما ثبت لديها من أقوال الشهود العديدين الذين سمعهم بجلسة المحكمة ذكرت على سبيل التزيد في التدليل ما شهد به المدعو عبد المنعم بركات سالف الذكر في التحقيقات الابتدائية بحيث لو استبعدت أقوال هذا الشاهد لبقى الحكم مستقيماً بما فيه من الأدلة الأخرى الكثيرة - على أنه لا نزاع في أن لقاضى الموضوع أن يستكمل عند الاقتضاء تكوين عقيدته بالرجوع إلى التحقيقات الابتدائية وإلى ما يكون متوافراً في الدعوى من العناصر الأخرى .

« وحيث أنه لذلك يرى أن الطعن على غير

أساس ويتعين رفضه موضوعاً

(طعن إبراهيم محمد البحري ضد النيابة رقم ١١٠١ سنة ١٣٥٤

بالحكمة السابقة)

٢٢٣

٦ مايو سنة ١٩٣٥

متم . استجوابه . تحريمه حق مقرر لمصلحة المتهم نفسه .

تنازله عنه . جوازه . (المادة ١٣٧ تحقيق)

المبدأ القانوني

إن تحريم استجواب المتهم الوارد في المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات حق مقرر لمصلحة المتهم نفسه فله أن يتنازل عنه بطلب استجوابه أو بإجابته اختياراً عن الأسئلة التي توجهها إليه المحكمة كما أن له الحق إذا شاء في أن يمتنع عن الإجابة أو عن الاستمرار فيها . ولا يعد قانوناً هذا الامتناع قرينة ضده . فإذا لم تجد المحكمة من جانب المتهم امتناعاً عن الإجابة ولم تجد من جانب الدفاع عنه اعتراضاً على مناقشته فاستوضحته عن بعض نقط في الدعوى فأجاب عنها راضياً مختاراً فليس له بعد ذلك أن ينعى على المحكمة استجوابها له

المحكمة

« حيث أن الوجه الأول يتحصل في أن محكمة الجنايات استجوبت الطاعن من غير أن يطلب هو ذلك وتوسعت في الاستجواب بأن كانت تنقّي إجاباته بمعلوماتها التي استخلصتها من الأوراق ويقول الطاعن أن في هذا الذي حصل منها إخلالاً بحرية الدفاع مبطلاً للإجراءات

« ومن حيث أن تحريم الاستجواب الوارد في المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات مقرر لمصلحة المتهم نفسه فله أن يتنازل عن هذا الحق بطلبه استجوابه أو بإجابته اختياراً عن الأسئلة التي توجهها إليه المحكمة كما أن له الحق إذا شاء في

الامتناع عن الاجابة أو الاستمرار فيها ولا يعد قانونا هذا الامتناع قرينة ضده والواقع في هذه الدعوى هو ان محكمة الجنايات إذ لم تجد من جانب الطاعن امتناعا ولا من جانب الدفاع عنه اعتراضا على مناقشته القت عليه بعض أسئلة للاستيضاح منه عن بعض نقط في الدعوى فأجاب عنهاراضيا مختارا فلا محل اذن لأن يقال بأن المحكمة استجوبت الطاعن مخالفة في ذلك نص المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث ان الوجه الثاني مبناه ان محكمة الموضوع لم تفحص دفاع الطاعن بدليل انها ذكرت في حكمها ان دفاع الطاعن قد أبداه لأول مرة امامها مع ان الثابت بالأوراق ان الطاعن تقدم بدفاعه هذا امام النيابة ويقول الطاعن ان في ذلك إخلالا بحقوقه لا تنفأ الاطمئنان الى ان كل ما تقدم به من دفاع كان محل نظر وتمحيص .

« وحيث ان هذا الوجه غير صحيح إذ الواقع ان الحكم عرض لدفاع الطاعن في صدد استخلاصه ثبوت التهمة قبله حيث قال « وحيث ان المحكمة ترى ان التهمة المسندة للتمهم (الطاعن) ثابتة » « ثبوتا كافيا من شهادة الشهود المار ذكرهم ومن » « اعتراف المتهم بأنه اصطب المجنى عليه بالعيار » « النارى ومن فراره عقب الحادثة بعد القائه » « البندقية بالمصرف اما ادعاؤه بالجلسة بأنه اطلق » « العيار النارى بدون قصد منه وانه لما علم بأن » « المجنى عليه هو المصاب ظل معه حتى حضر رجال » « الحفظ فينفيه ما شهد به جميع الشهود من انه عقب » « اطلاق العيار فر هاربا ولما حضر اخو المجنى » « عليه الذى كان على مقربة منه لم يجده كالم يجده » « بمحل الحادثة كل من حضر على الاستغاثة . » « اما ادعاؤه بالجلسة بأن البندقية المستعملة قد » « سلبها لصاحبها فينفيه ايضا ما قرره في التحقيق »

« في اعترافه بأنه القاهما في المصرف وما شهد به » « صاحب البندقية نفسه من انه وجدها في هذا » « المكان » وظاهر من عبارة الحكم ان محكمة الموضوع لم تقصد قط ان تنسب للطاعن كما يدعى ان دفاعه الذى أدلى به امامها انما صدر عنه لأول مرة بل كل ما ارادته هو تقدير الدفاع في حد ذاته بصرف النظر عما اذا كان سبق للطاعن ان ابداه في التحقيق أم لم يیده فما زعمه الطاعن من عدم تمحيص محكمة الموضوع دفاعه المدون بأوراق الدعوى ليس اذن سوى زعم فاسد .

(طعن عبد الهادى محمد عطيه ضد النيابة رقم ١١٠٧ سنة ١١٠٧ بالمهنة السابقة)

٢٢٤

١٣ مايو سنة ١٩٣٥

استئناف . مياده . متى يتبدى ٢ (المادتان ١٦ مرافعات و ١٧٧ تحقيق)

المبدأ القانونى

لا يحسب يوم صدور الحكم ضمن ميعاد الاستئناف ، فان القواعد العامة تقضى بعدم احتساب هذا اليوم ضمن المواعيد المقررة للاعلان سواء أكان ذلك الاعلان فى مواد مدنية أم فى مواد جنائية . ولم تشذ المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات عن هذه القاعدة لأن ماورد بها من أن ميعاد الاستئناف يتبدى من يوم صدور الحكم لا يقصد به احتساب هذا اليوم ضمن ميعاد الاستئناف بل يقصد منه أن هذا الميعاد لا يتوقف سريانه على إعلان الحكم . ويستثنى من ذلك حالة صدور الحكم غيايباً فان ميعاد الاستئناف لا يتبدى في هذه الحالة بالنسبة للتمهم إلا من اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة كما جاء في هذه المادة نفسها

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن ان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع من النيابة شكلاً لتقديمه بعد الميعاد قد أخطأ في تطبيق القانون لأنه احتسب اليوم الذي صدر فيه الحكم المستأنف ضمن مدة العشرة الأيام المقررة للاستئناف وهذا يعد خروجاً على القاعدة المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون المرافعات التي نصت على ان يوم الاعلان لا يدخل في الميعاد .

« ومن حيث انه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين ان النيابة رفعت في ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤ استئنافاً عن الحكم الصادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٤ فرأت المحكمة الاستئنافية ان هذا الاستئناف رفع بعد الميعاد لأنه رفع في اليوم الحادى عشر لصدور الحكم مع انه يجب رفعه في ظرف عشرة أيام على الأكثر وإلا سقط الحق فيه طبقاً لنص المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات التي جاء فيها ان هذا الميعاد يبتدىء من يوم صدور الحكم وعلى ذلك يكون صدور الحكم بداية لاحتساب الميعاد .

« ومن حيث ان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من احتساب يوم صدور الحكم ضمن ميعاد الاستئناف خطأ قانوني لمخالفته القواعد العامة التي تقضى بعدم احتساب هذا اليوم ضمن المواعيد المقررة للاعلان سواء كان ذلك الاعلان في مواد مدنية أو في مواد جنائية . ولم تشذ المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات عن هذه القاعدة خلافاً لما فهمته منها المحكمة الاستئنافية ، لأن ماورد بهما من ان ميعاد الاستئناف يبتدىء من يوم صدور الحكم لا يقصد به احتساب هذا اليوم ضمن ميعاد الاستئناف بل يقصد منه ان هذا الميعاد لا يسرى من تاريخ إعلان الحكم إذا لم يكن غايها . والا فلا يبتدىء

الميعاد فيما يتعلق بالمتهم الا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة كجاء في هذه المادة نفسها .
« ومن حيث انه لما تقدم يكون الاستئناف المرفوع من النيابة في الدعوى الحالية قد رفع في الميعاد القانوني ؛ ويتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الاسكندرية للفصل فيها من دائرة أخرى .

(طعن النيابة ضد عبد المنعم خميس شحاته رقم ١١١٣ سنة ٥ ق - بالهيئة السابقة عدا حضرة الاستاذ محمد يس مهنا بك رئيس نيابة الاستئناف بدلاً من الاستاذ محمد جلال صادق)

٢٢٥

١٣ مايو سنة ١٩٣٥

نقض وإبرام . الطعن بطريق النقض . الأحكام الجائز
الطعن فيها بهذا الطريق . حكم بجواز اثبات البيئة
على كذب اليمين . الطعن فيه بطريق النقض .
لا يجوز . (المادة ٢٢٩ تحقيق)

المبدأ القانوني

الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في أحكام آخر درجة التي تفصل نهائياً في الموضوع أو التي تنهى الخصومة بالنسبة للطاعن . أما الأحكام التي تفصل في دفع فرع فرعية بغير أن تنهى النزاع فلا يجوز الطعن فيها مستقلة وقبل الفصل في الموضوع . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التي أضيفت بمقتضى القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ إذ أجازت أيضاً الطعن بطريق النقض في أحكام آخر درجة الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع . وهذا الاستثناء الذي جاء به تشريع خاص يؤيد القاعدة الأصلية المتقدمة بيانها .

وإذن فالحكم القاضي بجواز قبول البينة على كذب اليمين لا يصح الطعن فيه بطريق النقض .

المحكمة

« من حيث ان وقائع هذه الدعوى تحصل في ان النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه حلف يمينا كاذبة الزم بهافي قضية مدنية مرفوعة من السيدتين منيره هانم مصطفى وسلفزار هانم حسين مصطفى المدعيتين بالحق المدني . بأن حلف كذبا بأنه دفع من ماله مبلغ ١١٦ مليا و ٧٤ جنيها أموال أراضي المدعيتين عن سنة ١٩٢٩ ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٦٠ من قانون العقوبات فدفع الطاعن بعدم جواز إثبات كذب اليمين بالبينة فقضت محكمة أول درجة بعدم جواز سماع الشهود ولم تستأنف النيابة ولا المدعيات هذا الحكم في بحر العشرة الأيام التالية لصدوره . ثم قضت المحكمة بعد ذلك في موضوع التهمة بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت النيابة والمدعيات بالحق المدني وقررا كلا الطرفين ان استئنافه يتناول الحكم السابق صدوره بعدم جواز سماع الشهود فدفع الطاعن امام المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئنافين المرفوعين من النيابة والمدعيات بالحق المدني شكلا بالنسبة للحكم الأول الصادر بعدم جواز سماع الشهود فقضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف المرفوع من النيابة ومن المدعيات بالحق المدني شكلا عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ٢١ يناير سنة ١٩٣٤) وهو الحكم القاضي بعدم جواز سماع الشهود (كما قضت بالغاء الحكمين المستأنفين وبجواز سماع الاثبات بالبينة وباحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات كذب الواقعة المحلوف عليها بشهادة الشهود وحددت لذلك جلسة عيبتها في الحكم . فطعن الطاعن في هذا الحكم قائلا ان المحكمة

الاستئنافية أخطأت في اعتبارها الحكم الصادر بعدم جواز الاثبات بالبينة حكما تمهيدا مع انه حكم فرعي قطعي وقد أصبح نهائيا لعدم استئنافه في الميعاد القانوني . ويقول الطاعن أيضاً ان المحكمة الاستئنافية أخطأت كذلك في تطبيق المادة ٢١٥ من القانون المدني باجازه الاثبات بالبينة وخالفت القاعدة المقررة القائلة بأنه لا يجوز إثبات كذب اليمين بشهادة الشهود الا اذا كانت الواقعة التي تناولتها اليمين تقبل الاثبات بالبينة . « ومن حيث انه يظهر مما تقدم ان الحكم المطعون فيه انما فصل في مسألة فرعية متنازع عليها بين الخصام بشأن قبول استئناف الحكم الفرعي الصادر من محكمة أول درجة بعدم جواز سماع الشهود وبشأن جواز الاثبات بالبينة على كذب اليمين وهذا الفصل من المحكمة لا ينهي الخصومة في موضوع النزاع الاصل الذي لا يزال معلقا امام محكمة الموضوع وقد حددت فعلا جلسة خاصة لتحقيقه .

« ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان الطعن بطريق النقض لا يجوز الا في احكام آخر درجة التي تفصل نهائيا في الموضوع أو التي تنهى الخصومة . النسبة للطاعن أما الاحكام التي تفصل في دفع فرع فرعية بغير ان تنهى النزاع فلا يجوز الطعن فيها مستقلة وقبل الفصل في الموضوع ولا يستثنى من ذلك الا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التي أضيفت بمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بشأن جواز الطعن بطريق النقض في احكام آخر درجة الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع . وظاهر ان هذا الاستثناء الذي جاء به

تشريع خاص يؤيد القاعدة التي استقر عليها العمل
من زمن بعيد .

(طعن مصطفى مصطفى الريات ضد النيابة رقم ١١٢٠ سنة
٥ ق - بالهيئة السابقة)

٢٢٦

١٣ مايو سنة ١٩٣٥

متهم . تقدير سنه . موضوعي . الاعتراض على تقدير القاضي

سن المتهم . ابدأه لأول مرة لدى محكمة النقض .

لا يجوز . (المواد ٦٧ ع و ٢٢٩ ر ٢٣٠ تحقيق)

المبدأ القانوني

تقدير سن المتهم أمر موضوعي يفصل فيه
القاضي بناء على الأوراق الرسمية أو على رأى
أرباب الفن أو بحسب تقديره الشخصي فإذا
ترك المتهم أو ولى أمره لمحكمة الموضوع تقدير
السن ولم يعترض على هذا التقدير لافى دور
المحاكمة الابتدائية ولا فى دور المحاكمة
الاستئنافية ولم يقدم للمحكمة ما يبيده من أوراق
رسمية تثبت خلاف ما قدرته هي فليس له أن
يعارض فى هذا التقدير لأول مرة أمام
محكمة النقض .

المحكمة

« من حيث ان مبنى الطعن أن سن المتهم
خمس عشرة سنة وستة اشهر فلا يجوز اذن معاملته
معاملة الاحداث بارساله الى الاصلاحية ولا يصح
الاعتماد على تقدير الطبيب مادامت شهادة الميلاد
موجودة تحت يد والد المتهم وهو مستعد لتقديمها .
« ومن حيث ان تقدير سن المتهم أمر موضوعي
يفصل فيه القاضي بناء على الأوراق الرسمية أو على
رأى أرباب الفن أو بحسب تقديره الشخصي (المادة
٦٧ من قانون العقوبات) فإذا ترك المتهم أو ولى

أمره لمحكمة الموضوع تقدير السن ولم يعترض على
هذا التقدير لافى دور المحاكمة الابتدائية ولا فى دور
المحاكمة الاستئنافية ولم يقدم للمحكمة ما يبيده من
أوراق رسمية تثبت خلاف ما قدرته فليس له أن
يعارض فى هذا التقدير لأول مرة أمام محكمة النقض .

« ومن حيث انه يبدو من تصفح محاضر جلسات
المحاكمة الابتدائية والاستئنافية فى هذه القضية أن
أحدالم يعترض على التقدير الذى قدرته المحكمة
لسن المتهم - فالطعن اذن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن سيد ربيع عبيد ضد النيابة رقم ١١٢٢ سنة ٥ ق - بالهيئة
السابقة)

٢٢٧

١٣ مايو سنة ١٩٣٥

دفاع . دفاع جوهرى . عدم الرد عليه . موجب لنقض الحكم

المبدأ القانوني

إذا كان مادفع به الطاعن تهمة لدى المحكمة
الاستئنافية دفاعاً جوهرياً يبنى عليه - لوصح -
هدم التهمة المسندة إليه وجب على المحكمة أن
تعرض فى حكمها لهذا الدفاع وترد عليه ، فإذا
أغفلت الرد عليه كان ذلك موجباً لنقض الحكم
المحكمة

« حيث ان وجهى الطعن مبنيان على أن الطاعن
دفع لدى المحكمة الاستئنافية بأن المحصولات المحجوز
عليها أغرقها مياه الفيضان وطلب ضم أوراق
التحقيق الادارى الخاص بهذه المادة كما وانه التمس
سماع من يعلمون بهذه الواقعة من الشهود ويقول
الطاعن انه رغما من ضم الأوراق المذكورة الى
الدعوى لم تعرض المحكمة فى حكمها بكلمة واحدة
لهذا الدفع .

« وحيث انه بالرجوع الى محضر جلسة المحكمة
الاستئنافية يبين ان الطاعن تمسك فعلاً بغرق المحصول

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو ان قاضى الاحالة قد اخطأ فى تطبيق القانون إذ قرر بأن لاوجه لاقامة الدعوى بناء على أن حلاق الصحة غير مختص بتحرير الشهادة المطعون فيها بالتزوير وان المختص بتحريرها هو العمدة والصراف تطبيقاً للبادتين ٢ و ٥ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢، ذلك لأن ما اراده الشارع فى المادة ١٦ من القانون المذكور هو الترخيص لحلاق الصحة بتحرير مثل الشهادة المطعون فيها فى البلاد التى لا يوجد بها مكتب للصحة - فاذا ما ارتكب هذا الحلاق تزويراً فى تلك الشهادة كان هذا التزوير واقعاً فى أوراق رسمية ووجب من ثم تطبيق المادة ١٨١ من قانون العقوبات .

« وحيث ان المادة ١٦ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمواليد والوفيات تنص على أنه لا يساغ دفن جثة بغير إذن من طبيب الصحة فى المدن التى بها مكاتب صحة ، ومن مندوب الصحة فى القرى كما تنص على انه « لا يعطى هذا الاذن الا بعد تقديم شهادة بالوفاة وسببها صادرة من طبيب مرخص له بتعاطى صناعة الطب فى القطر المصرى وفى حالة عدم وجود شهادة طبية يجب على طبيب الصحة فى المدن التى بها مكاتب صحة أو مندوب الصحة فى القرى عمل المعاينة اللازمة قبل الترخيص بالدفن » وظاهر جلياً من عبارة النص ان لمندوب الصحة (أى حلاق الصحة) فى القرى ان يأذن بدفن الميت بعد ان يكون قد قام بمعاينته وتحقق من ان وفاته عادية وهو ما يحرر عنه نموذج خاص معروف بشهادة إثبات الوفاة .

« وحيث ان الشهادة المطعون فيها فى هذه الدعوى هى من قبيل تلك الشهادة آتفة الذكر إذ ذكر فيها حلاق الصحة أمراً من اختصاصه وهو انه كشف على الميت وأثبت انه توفى بمرض

المحجوز وطلب سماع شهود لتأييد هذا الدفاع إلا ان الحكم الاستثنائى المطعون فيه لم يعرض للدفاع المذكور بكلمة واحدة .

« وحيث انه لا شك فى أن مادفع به الطاعن لدى المحكمة الاستثنائية - وإن كان دفاعاً موضوعياً - إلا أنه دفاع جوهري قد كان ينبئ عليه - لو صح - هدم التهمة المسندة إليه ، وكان اذن من واجب المحكمة أن تعرض لبحثه وأن ترد عليه إثباتاً أو نفيًا . ومادام الحكم المطعون فيه لم يرد به ما يفيد لاصراحة ولا تليحاً أن المحكمة عرضت فعلاً لهذا البحث ، فلا نزاع فى أن إغفالها هذا موجب لبطلان ذلك الحكم ونقضه .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن الحالى على أساس ويتمين قبوله موضوعاً ونقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة قنا الأهلية لتحكم فيها دائرة استثنائية أخرى بلا حاجة إلى بحث الوجه الآخر .

(طعن محمد ابراهيم القاضى ضد النيابة رقم ١١٢٥ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

٢٢٨

١٣ مايو سنة ١٩٣٥

تزوير . شهادة الوفاة التى يحررها حلاق الصحة . للتزوير فيها .
تزوير فى ورقة رسمية . (المادة ١٨١ ع)

المبدأ القانونى

الشهادة التى يحررها حلاق الصحة ليثبت فيها أنه كشف على الميت وأن هذا الميت توفى بمرض العادة فى تاريخ كذا هى ورقة معاينة مما يختص هو بتحريرها بمقتضى المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمواليد والوفيات فكل تزوير يقع فيها منه يعد تزويراً فى ورقة رسمية معاقباً عليه بمقتضى أحكام قانون العقوبات .

العادة في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٣ على حين ان الوفاة والمعاينة كانتا حصلتا في زمن سابق على هذا التاريخ « وحيث انه متى كان الامر كما ذكر أصبح من الجلي ان الشهادة المطعون فيها ليست كما تصوره خطأ قرار قاضي الاحالة المطعون فيه صورة مستخرجة من دفتر الوفيات تلك الصورة التي لا شأن لحلاق الصحة بها والتي يقوم بتحريرها العمدة والصراف بمقتضى المادة الخامسة من قانون المواليذ والوفيات وانما هي ورقة معاينة يختص بتحريرها حلاق الصحة بحسب ما هو منصوص عليه في المادة السادسة عشرة من ذلك القانون . وكل تزوير يقع فيها منه يعد تزويرا في أوراق رسمية .

« وحيث انه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه قد جاء خاطئا ولذا يتعين نقضه وإعادة القضية الى قاضي الاحالة للتصرف فيها على هذا الاساس (طعن النيابة في قرار قاضي الاحالة ضد عبد اللطيف ابراهيم خليل وآخر رقم ١١٣٠ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

٢٢٩

٢٠ مايو سنة ١٩٣٥

- ١ - وصف التهمة . الطعن بوجود نقص في وصف التهمة . متى يجب ابدائه ؟ (المادة ٢٣٦ تحقيق)
- ٢ - اختلاس . وكيل بالاجرة . تصرفه فيما جده تصرف المالك في ملكه . تحقق جريمة الاختلاس .
- ٣ - تبديد . نية الحيازة المؤقتة . تمحوها الى التملك . تحقق جريمة التبديد (المادة ٢٩٦ ع)

المبادئ القانونية

- ١ - إن ما يزرعه المتهم من النقص في وصف التهمة الموجهة إليه يجب ابدائه والتمسك به لدى القضاء الموضوعي في الوقت المناسب . فاذا هو لم يفعل ولازم السكوت فليس له أن يثير هذا الامر لأول مرة لدى محكمة النقض .

- ٢ - إذا سلم الوكيل بالاجرة الشيء الذي في عهده للغير لبيعه وشراء شيء آخر بثمنه فهذا التصرف يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه وبه تتحقق جريمة الاختلاس .
- ٣ - تعتبر جريمة التبديد تامة بمجرد طرؤه التغير على نية الحيازة وتمحوها الى نية حيازة بقصد التملك بعد أن كانت نية حيازة وقتية لحساب الغير .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الاول هو ان التهمتين الموجهتين الى الطاعن غير مبيتين يانا كافيا لان الصيغة فيها قاصرة على الوصف القانوني دون ذكر الوقائع المادية التي يصح وصفها بأنها تبديد يستحق الطاعن من أجله العقاب ويعتبر الطاعن ذلك نقصا في الاجراءات القانونية مبطلا للحكم .

« وحيث انه فضلا عن عدم صحة هذا الوجه لأن ما جاء في وصف التهمتين فيه البيان الكافي الذي يستلزمه القانون - فكان ما يزرعه الطاعن من النقص في وصف التهمة كان يجب عليه ابدائه والتمسك به لدى القضاء الموضوعي في الوقت المناسب اما هو لم يفعل ذلك ولازم السكوت فقد سقط حقه في أن يثيره لدى محكمة النقض لأول مرة عملا بنص المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث ان محصل الوجهين الثاني والثالث هو أن الحكم الجزئي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اخطأ في اعتباره أن الجريمة تتمتتين المسندتين للطاعن قد تمتا فعلا وفي بيان ذلك يقول الطاعن انه بالنسبة للتهمة الاولى وهي تبديد كيلتين من القمح فان كل مانسب الى الطاعن بشأنها انه امر بتسليم هاتين الكيلتين لشخص ليعهما وشراء زكايب بثمنهما وهذا الامر يفرض وقوعه لا يكفي وحده في تكوين جريمة التبديد وفوق ذلك فان الحكم ليس به ما يفيد

أن ذلك الشخص استلم الكيلتين فعلا وباعهما بناء على هذا الأمر اما بالنسبة للتهمة الثانية وهي تبديد الفول فقد اعتبر الحكم مجرد وضع الفول على العربدة كافيا لتمام الجريمة ومع ان الحكم لم يأخذ بما أثاره الدفاع من أن الواقعة ان صحت فلا تعدو ان تكون شروعا في الجريمة فقد فاته أن جريمة التبديد تقع غالبا والمتهم حائز للشيء وواضع يده عليه إذ عندئذ قد يكون تغيير النية كافيًا متى برز هذا التغيير في الوجود وتعزز بعمل سلبى أو مادى - اما في هذه الدعوى فلا يتصور وقوع الجريمة من الطاعن بينما الفول لم يكن في حيازته وتحت تصرفه بل هو في شئونة البنك تحت تصرف ادارته وتحت تصرف اصحابه واذن فغير كاف تغيير النية وحده بل يجب ان تتم أركان الجريمة من نقل الفول إلى حيازة المتهم فعلا اما ما ذكره الحكم من وقائع فلا يخرج عن كونه شروعا في تبديد غير معاقب عليه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قال عن التهمة الأولى وهي تبديد الطاعن لكيلتي القمح «انها ثابتة» «من شهادة عطيه جوهر الذى قروبانه سلم ابراهيم» «الواح كيلتين من القمح المودع بالشئونة بناء على» «امر المتهم (الطاعن) وذلك لبيعهما وشراء اشولة» «بشمنهما كما أشار هذا الحكم في معرض سرد الوقائع» الى واقعة التسليم هذه تنفيذًا لأمر الطاعن للغرض آنف الذكر واذن يكون ما زعمه الطاعن من عدم حصول التسليم فعلا غير صحيح وتكون جريمة التبديد لكيلتي القمح متوافرة الاركان بعد ان اثبت الحكم واقعة التسليم . ذلك لأن تسليم الطاعن القمح الذى كان في عهده للغير لبيعه على الوجه المتقدم ذكره يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه وبه تتحقق جريمة الاختلاس - أما عن التهمة الثانية فقد أفاض الحكم في بيان وقائعها وطريقة ارتكابها ويتحصل ذلك كما

جامع في الحكم المطعون فيه «أن الطاعن أمين شئونة بنك» «التسليف يحفظ ما بالشئونة وديعة تحت يده وتبقى في» «عهده الى ان يحضر صاحب المحصول ومعه اذن» «استلام من البنك فيسلم هذا الاذن للأمين ويتسلم» «محصوله منه - وقد اراد الطاعن ان يستولى لنفسه» «على جانب مما في عهده من الفول فكلف عطيه جوهر» «الخفير بأن ينقل مقادير معينة من اهراء الفول» «المودعة بالشئونة فقام الخفير بهذا العمل وجعل» «من مجموع المقادير المسلوقة هريما مستقلا وضعه» «في زكائب ثم نقله فوق عربدة وعندئذ فاجأه وكيل» «البنك وضبط العربدة بما عليها ، ثم عقب الحكم على ذلك بقوله «ان العبرة في جريمة الاختلاس والتبديد» «انما هي في تحول نية الحيازة المؤقتة عند الأمين» «الى نية التملك وليس من شرائط هذا التحول ان» «يتصرف المتهم في الشيء المختلس بالبيع او النقل او غير ذلك ، ولا يسع محكمة النقض سوى ان تقر محكمة الموضوع على ما رأت من اعتبار واقعة التبديد التي ارتكبها الطاعن جريمة تامة بمجرد ثبوت التغيير الطارىء على نية الحيازة هذا التغيير الذى ثبت لمحكمة الموضوع من الوقائع التى بينتها والتي تؤدي اليه - أما ما يدعيه الطاعن من أن الفول والقمح لم يكونا في حيازته وتحت تصرفه بل كانا في حيازة البنك وتحت تصرفه فلا يلتفت اليه طالما أنه ثابت بما أورده الحكم أنه حائز فعلا للفول والقمح وقد تسلم اليه من البنك بصفته وكيلًا عنه بالآجرة» «وحيث انه لما تقدم يكون الطعن متعين الرفض موضوعا .

(طعن نصيف روقايل العجار ضد النيابة رقم ١٢٨٥ سنة ٨٠ هـ - بالهيئة السابقة عدا حضرة الاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف بدلا من صاحب العزة محمد يس منها بك)

العدد العاشر فهرست القسم الاول السنة الخامسة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
(١) قضاء محكمة النقض والأبرام المدنية			
مقايضة . التأخير في تسليم الاطيان الحاصلة عنها المقايضة . حكمه . تقصير تعاقدى . لا خطأ فعلى (المواد ١١٩ و ١٢٠ و ٢٧٨ و ٣٦٠ مدنى)	١١ ابريل ١٩٣٥	٣٩٥	٢٠٦
١- موظف . استقالته من وظيفته . الفصل في كون هذه الاستقالة قائمة أو غير قائمة . من اختصاص السلطات الادارية التابع لها الموظف - ٢- نقض و ابرام . الطعن . شرط قبوله . تحقق المصلحة منه . أسباب الحكم المطعون فيه . صلاحيتها لأن تكون أسباباً لرفض الدعوى . الطعن على هذا الحكم . لا يقبل	» » »	٣٩٧	٢٠٧
نقض و ابرام . فهم الواقع في كون الأرض المتنازع عليها في الدعوى الحالية داخلية مادياً وواقعياً في حدود الأرض التي كان متنازعا عليها في الدعوى السابقة . ذكر أسباب هذا الفهم . النعى على الحكم بخطئه فيما استند إليه من تقارير الخبراء . موضوعي . حوالة مدنية . صورية السبب الظاهر في ورقة الدين . الاحتجاج بها في وجه المختال . متى لا يجوز ؟ (المادة ٢٤٩ مدنى)	» » »	٣٩٩	٢٠٨
١ - قوة الشيء المحكوم فيه . وجوب الاحتراس من توسيع مدى شمول هذه القاعدة (المادة ٢٣٢ مدنى) - ٢ - وارث . انتصابه خصماً عن باقى الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها . شرطه . مناط تحقق هذه القاعدة - ٣ - دين . ادعاء شخص سداد دين عن الغير . مطالبته بهذا الدين . ثبوت أن التسديد المدعى حصل تواطؤاً و غشاً . هذا الثبوت لا يحتاج به على الكافة - ٤ - وصى . دفعه مبالغ من ماله لمنفعة القصر . القضاء له بفوائد عن هذه المبالغ بعد خروجه من الوصاية من تاريخ المطالبة الرسمية . لا مانع .	» » »	٤٠٢	٢٠٩
تزوير . الادعاء بتزوير تاريخ استحقاق الأجرة المبنية بالعقد	» » »	٤٠٣	٢١٠
(١-٧)	١٨ ابريل ١٩٣٥	٤٠٨	٢١١

العدد العاشر فهرست القسم الأول السنة الخامسة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
الغرض من هذا الادعاء اثبات أن الأجرة لا تستحق إلا بعد وفاة المؤجر . بحث أثر هذا الادعاء في مسألة الأجرة . لأثره فيها . عدم قبول دعوى التزوير . القضاء بذلك يشمل القضاء ضمناً باستحقاق المؤجر للأجرة الميينة بالعقد .			
١ - دعوى . ترك الدعوى بالعين . متى يكون موجبا لعدم سماع الدعوى ؟ مجرد ترك العين أو اهمالها دون انكار أحد حق مالكها فيها . لا يسقط حق ملكيتها ولا يمنع سماع الدعوى بها . (المادة ٣٧٥ من لائحة المحاكم الشرعية) - ٢ - وضع اليد المكسب للملكية . مدته بالنسبة للوقف .	١٨ أبريل ١٩٣٥	٤١٠	٢١٢
١ - محام - تحريره ورقة الدعوى قبل تحرير التوكيل له . اعتبار الورقة محررة من غير ذي صفة . لا يجوز . متى يصح للقضاء التعرض لعلاقة ذوى الشأن بوكلائهم ؟ - ٢ - اختصاص . دعوى قيمتها تزيد على ١٥٠٠٠ قرش . عدم إحالة القاضى الجزئى هذه الدعوى على المحكمة الابتدائية . عدم طلب أحد هذه الاحالة منه . حكمه فيها . عدم اعتباره صادراً من محكمة غير مختصة . القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠ - ٣ - اختصاص . حكم بعدم قبول استئناف أحد المستأنفين لعدم الصفة وبعدم الاختصاص بنظر الاستئناف المقدم من مستأنف آخر . صحة الحكم الصادر بعدم الاختصاص . رفض الطعن فى الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف لعدم الصفة .	» » »	٤١٢	٢١٣
بيع - الصورية التدليسية . ثبوتها بالقرائن . اقتضاء وجود مبدأ ثبوت بالكتابة مع توافر القرائن المثبتة للصورية . خطأ -	» » »	٤١٦	٢١٤
١ - اعلان . واجب المخضر فى اعلان الورقة (المادة ٦ مرافعات)	» » »	٤١٨	٢١٥

السنة الخامسة عشرة

فهرست القسم الأول

العدد العاشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
٢ - دين - توزيع الدين بحسب درجات المدينين (المادتان ٥١٥ و ٦٢٨ مرافعات)			
١ - حكم تهديد - احتواؤه على حكم قطعي - متى يصبح نهائيا ؟ متى يبدأ ميعاد استئنافه ؟ - ٢ - حكم تهديد - احتواؤه على حكم قطعي - عدم صيرورته نهائيا - صدور حكم آخر في أصل الدعوى - استئنافه يشمل استئناف الحكم التهدي برمته (المادة ٣٦٢ مرافعات) ٣ - التزام - كون الملتزم قد وفى بما التزم به كتابة - صدور عبارة منه بحضور الجلسة - اعتبار هذه العبارة موفية بالالتزام أولا - مسائل موضوعية .	٢٥ أبريل ١٩٣٥	٤٢٢	٢١٦
نزاع ملكية - تكليف الحكومة بإيداع مقابل الأرض المنزوعة ملكيتها - متى يتولد حق المالك في مطالبة الحكومة بالإيداع أو بالدفع له مباشرة - متى يسقط هذا الحق - (قانون نزاع الملكية رقم ٢ لسنة ١٩٠٧)	» » »	٤٢٤	٢١٧
وكيل - تقدير الموكل أجروكيه بعد اتمام العمل والامام بما أجراه الوكيل - التحدى بالمادة ٤١٥ مدنى في هذه الصورة - لا يجدى .	» » »	٤٢٦	٢١٨
ختم - الاعتراف بالختم - انكار التوقيع به - لا يقبل الادعاء بالتزوير (المادتان ٢٧٠ و ٢٧١ مرافعات)	» » »	٤٢٨	٢١٩
(٢) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية دفاع شرعى - ماهيته - تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء - موضوعى - (المادتان ٢١٠ و ٢١٥ ع)	٦ مايو ١٩٣٥	٤٣٢	٢٢٠
١ - سرقة : قيمة المسروق - عدم يائه - لا يعيب الحكم . ٢ - سرقة مع حمل السلاح - علم جميع المتهمين بأن أحدهم يحمل سلاحا - لا يشترط لتطبيق المادة ٢٧٣)	» » »	٤٣٤	٢٢١
اثبات فى المواد الجنائية - الرجوع الى التحقيقات الابتدائية - جوازه -	» » »	٤٣٥	٢٢٢

العدد العاشر - فهرست القسم الأول السنة الخامسة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
متهم . استجوابه . تحريمه . حق مقرر لمصاحبة المتهم نفسه . تنازله عنه . جوازه (المادة ١٣٧ تحقيق)	٦ مايو ١٩٣٥	٤٣٥	٢٢٣
استئناف . معاده . متى يتبدى ؟ (المادتان ١٦ مرافعات و ١٧٧ تحقيق)	١٣ مايو ١٩٣٥	٤٣٦	٢٢٤
نقض وإبرام . الطعن بطريق النقض . الأحكام الجائز الطعن فيها بهذا الطريق . حكم يجوز لإثبات البيئة على كذب اليمين . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز . (المادة ٢٢٩ تحقيق)	» » »	٤٣٧	٢٢٥
متهم . تقدير سنه . موضوعي . الاعتراض على تقدير القاضي سن المتهم . ابدائه لأول مرة لدى محكمة النقض . لا يجوز . (المواد ٦٧ ع و ٢٢٩ و ٢٣٠ تحقيق)	» » »	٤٣٩	٢٢٦
دفاع . دفاع جوهرى . عدم الرد عليه . موجب لنقض الحكم . تزوير . شهادة الوفاة التي يحرقها حلاق الصحة . التزوير فيها . تزوير في ورقة رسمية (المادة ١٨١ ع)	» » »	٤٣٩	٢٢٧
١ - وصف التهمة . الطعن بوجود نقص في وصف التهمة . متى يجب ابدائه ؟ (المادة ٢٣٦ تحقيق) - ٢ - اختلاس . وكيل بالآجرة . تصرفه فيما بعدته تصرف المالك في ملكه . تحقق جريمة الاختلاس - ٣ - تبديد . نية الحيازة المؤقتة . تحولها إلى التملك . تحقيق جريمة التبديد (المادة ٢٩٦ ع)	» » »	٤٤٠	٢٢٨
	٢٠ مايو ١٩٣٥	٤٤١	٢٢٩

القسم الثاني

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٣١٧

١٤ فبراير سنة ١٩٣٥

- ١ - بيع . قاصر . إيجاب وقبول . مزاد . كلف تمام العقد
٢ - بيع . وصي . تفاسخ . عدم جوازه من غير إذن
المجلس الحسي .
٣ - بيع . تعدد البائنين . عدول أحد البائنين . لا يبيع
عدول المشتري .

المبدأ القانوني

طلبت إحدى وصيتين على قصر من المجلس الحسي الأذن ببيع أطيان القصر سداد الديون عليهم فوافق المجلس وحدد جلسة للمزاد ورسا المزاد على مشتر وقرر المجلس توقيع البيع له وكلف الوصيتين على القصر بتوقيع البيع . لم يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فرفعت الدعوى عليه بضمن الاطيان ومحكمة الاستئناف قررت المبادئ التالية .

(أولاً) - أنه مادام قد ثبت بمحاضر جلسة المجلس الحسي أن الراسي عليه المزاد قبل الشراء بضمن معين ووافق المجلس الحسي على هذا الثمن وقرر إيقاع البيع ومادام الإيجاب والقبول قد وقعا بمن يملكون التعاقد وحصل الاتفاق على المبيع والثمن فيكون البيع قد تم ولا عبرة بتحرير العقد لأن العقد ليس الا السند الكتابي للبيع وليس للراسي عليه المزاد أن يعدل بعد ذلك عن العقد من تلقاء نفسه لأنه لا يملك العدول بغير إرادة الطرف الآخر .

(ثانياً) لا تملك الوصية - بعد تمام العقد - أن تتفاسخ من تلقاء نفسها مع المشتري بغير إذن المجلس الحسي وخصوصاً إذا كان في البيع مصلحة للقاصر .

(ثالثاً) امتناع إحدى الوصيتين عن اتمام العقد بالنسبة للقصر المشمولين بوصايتها ليس سبباً للعدول عن الصفقة مادام البيع قابلاً للانقسام من غير ضرر والتمن معين بالوحدة .

المحكمة

« حيث أن وقائع الدعوى تلخص في أن الست أنيسه عثمان المستأنفة طلبت من المجلس الحسي بيع أطيان القصر المشمولين بوصايتها سداد الديون التي عليهم فقرر المجلس بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٨ بتكليف الجهة الادارية بتقدير ثمن هذه الاطيان وبجلسة ١٥ يناير سنة ١٩٣٠ حصلت مزادة لبيع الاطيان فأعطت الست زينب برهان ١٨ جنيهاً ثمناً للفدان الواحد نظراً لوجود مزايدين آخرين قبلت الست زينب شراء الفدان بسعر ٢٠ جنيهاً فأجل المجلس المادة لحضور الوصيتين . وبجلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ رسا مزاد الاطيان على الست زينب برهان بسعر الفدان ٢٥ جنيهاً وقرر المجلس توقيع البيع عليها وكلف الوصيتين توقيع البيع ولما طولبت الست زينب بدفع الثمن ولم تدفعه قرر المجلس بجلسة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠ إعلانها على يد محضر فأندرتها الست أنيسه عثمان بانذار مؤرخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بحضورها امام المجلس بجلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ودفع الثمن فوراً بحيث اذا تأخرت

عن الحضور ودفع الثمن يعتبر تأخيرها كافياً لعدولها عن الشراء مع الزامها بدفع مبلغ ٢٠ جنيهاً بصفة تعويض فحضرت الست زينب برهان بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٣١ وقررت أنها لا ترغب في إتمام الصفقة لأن الأرض لا تساوي شيئاً لأنها رملية فقرر المجلس تكليف الوصيتين باتخاذ الاجراءات القانونية لالزام الست زينب برهان بتنفيذ الشراء الذي تم على يد المجلس فرفعت الست انيسة عثمان المستأنفة بصفقتها ضد المستأنف عليها الدعوى الحالية وطلبت الزامها بان تدفع لها مبلغ ١٧٠ ملياً و ١٥٢ جنيهاً من ٢٠ أسهم وقبراطين و ٦ أفدنة قيمة ما يخص القصر المشمولين بوصايتها في الاطيان باعتبار ثمن الفدان الواحد ٢٥ جنيهاً فدفعت المستأنف عليها الدعوى امام محكمة اول درجة - اولاً - بان البيع لم يتم بسبب ان المدعية احدى وصيتين على قصر كلفهما المجلس معاً ببيع اراضي القصر ولمصلحتها في شراء جميع الصفقة تقدمت للزايدة قولك لكنه انضح لها فيما بعد ان شخصاً يدعى عبد السيد سليمان كان قد سبق رسا عليه مزاد الارض وتمسكت الوصية الاخرى ببقاء رسو المازاد عليه ولذلك فانها عدلت عن الشراء لعدم تجزئة الصفقة - ثانياً - ان البيع قد حصل فيه تفاسخ من المستأنفة بانذارها الرقيم ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وقد اخذت محكمة اول درجة بهذا الدفع وحكمت برفض دعوى المستأنفة

« وحيث انه للفصل في هذه القضية يتعين البحث

في الأمور الآتية أولاً : - هل تم حصول البيع ثانياً - هل حصل تفاسخ من الوصية في هذا البيع وهل الوصية تملك هذا التفاسخ ؟ - ثالثاً - هل هناك موجب لعدول المشترية عن الشراء بسبب تجزئة الصفقة ؟

« وحيث انه فيما يختص بالامر الاول وهو وقوع البيع فانه ظاهر من الاطلاع على محاضر

جلسات المجلس الحسبي ان المستأنف عليها قبلت الشراء بسعر الفدان الواحد ٢٥ جنيهاً ووافق المجلس الحسبي على هذا الثمن وقرر إيقاع البيع عليها ومادام ان الايجاب والقبول قد وقعا من يملكون التعاقد وحصل اتفاق على المبيع والثمن فيكون البيع قد تم ولا عبرة بتحرير العقد لأن العقد هو السند الكتابي للبيع كما انه لا عبرة بعدولها عن الشراء للسبب الذي ابدته امام المجلس الحسبي إذ أنها لا تملك هذا العدول بغير ارادة الطرف الآخر والذي يدل على تمام البيع أكثر مما ذكر ان المستأنفة قدمت شكوى لنقطة بوليس المرج بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٣٢ أي بعد جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٣١ التي قررت فيها امام المجلس الحسبي انها لا ترغب في الشراء ضد الوصية تتهما بأنهما تصرفتا في بيع الاطيان لآخرين بعد التصرف فيها اليها وقررت في تحقيق هذه الشكوى ان البيع قد تم لها رغم عدم تحرير العقد الابتدائي بها واعتبرت ان قرار المجلس الحسبي برسو المازاد عليها لا يحتاج لتحرير عقد فقولها امام محكمة اول درجة وامام هذه المحكمة بأن البيع لم يتم لا يعبأ به لأن الغرض منه الهروب من دفع الثمن « وحيث انه فيما يختص بالامر الثاني بالقول بحصول التفاسخ من الوصية بسبب الانذار المرسل للمستأنف عليها فان هذا الانذار رغم ان انه لا يفيد صراحة حصول التفاسخ لان الغرض الاساسي منه كان تكليف المشترية بالحضور للمجلس لدفع الثمن المتفق عليه كما هو ظاهر من نفس قرار المجلس الحسبي ولا عبرة لما جاء بالانذار من الالفاظ الاخرى التي يفهم منها خلاف الغرض الاصيل من الانذار لان العبرة بالمعاني لا بالالفاظ على ان الوصية لا تملك حصول التفاسخ من نفسها بغير اذن المجلس الحسبي خصوصاً اذا كان في البيع مصلحة للقاصر ولا شك ان هذا البيع فيه مصلحة إذ ان ثمن الفدان

ارتفع من ١٨ جنيتها الى ٢٥ جنيتها وبذلك يكون قول المستأنف عليها بمحصول التفاسخ قولاً لا أساس له من القانون

«وحيث أنه فيما يختص بالأمر الثالث بادعاء المستأنف عليها أنها عدلت عن الشراء بسبب ان الوصية الأخرى لم تشأ ان تباع نصيب باقي القصر وقبولها الشراء كان لجميع الاطيان فلا يمكن ان تجبر على تجزئة الصفقة

«وحيث ان هذا القول يكون صحيحاً اذا كان المبيع بما لا يمكن انقسامه بغير حصول ضرر اما والمبيع قابل للانقسام من غير حصول ضرر والثن معين بالوحدة فلا مانع قانوني من تقسيم الصفقة على ان المستأنفة قد اظهرت استعدادها لباع نصيب القاصر الآخر حيث اصبح مملوكاً للقصر المشمولين بوصايتها واذن المجلس الحسي لها يبيعه للمستأنف عليها وبذلك يكون تعلل المستأنف عليها بعدم تجزئة الصفقة في غير محله

«وحيث انه متى تقرر ذلك يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه والزام المستأنف عليها بان تدفع للمستأنفة بصفتها مبلغ ١٧٠ ملياً و ١٥٢ جنيتها ثمناً للعين المباعة

(استئناف الستائيسه عثمان بصفتها وحضر معها الاستاذ حمدان عبد الله ضد الست زينب برهان وحضر معها الاستاذ عبدالرحمن الرافي بك رقم ١٠٧٥ سنة ٥٠ ق رئاسة وعضوية حضرات مصطفى حنفي بك وسليمان السيد سليمان بك وحسن فريد بك مستشارين)

٣١٨

١٩ فبراير سنة ١٩٣٥

بيع . حكم مرمى مزاد . كفيل . مقدرة . قبول الكفيل . عدم جواز العدول عن قبوله من غير سبب . حكم مرمى المزاد . بطلان .

المبدأ القانوني

إنه وان كانت مسألة اعتماد الكفيل الذي يقدمه من يرمو عليه المزاد مسألة متروكة لتقدير قاضي البيوع إلا أنه إذا صدر منه قرار

باعتماد كفيل معين بناء على أسباب فصلها في قراره فليس له في جلسة البيع بعد ذلك أن يفاجئه برفض كفالته من غير ابداء أسباب إذ العدول عن القرار الأول من غير سبب مخالف للقانون ويجعل الأمر الجديد لاغياً (مادة ١٣١ مرافعات) حتى على فرض أن مقدرة الكفيل كانت موضع تظلم أمامه . وهذا وحده يكفي للحكم ببطلان حكم مرمى المزاد إذ أن استبعاد شخص من المزايدة بناء على أنه عند الدخول فيها وقبل مرمى المزاد لم يثبت أن يده المبلغ اللازم للايداع يعتبر من قبيل عدم استيفاء الحكم للأجراءات خصوصاً وأن الكفيل حضر الجلسة وهو واثق من أن كفالته مقبولة فكان في حل أن لا يستعد لاحضار المبلغ معه .

المحكمة

«حيث ان الموضوع ينحصر في أن المستأنف عليهم يداينون المستأنف في مبلغ ١٣٦٩ جنيتها والمصاريف والفوائد الخ بمقتضى حكم صادر من محكمة بني سويف الابتدائية الأهلية بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٤١٩ سنة ١٩٣١ كلى بني سويف وبمبلغ ٢٤٦٤٢ قرشاً والمصاريف الخ بمقتضى حكم صادر من محكمة بني سويف الجزئية بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٦٧٠٠ سنة ١٩٣٢ وأنهم شرعوا في نزع ملكية مدينهم المذكور من ١٢ سمار ١٩٣٢ قيراطاً و ٣٢ فدانا مبنية الحدود والمعالن باعلان دعوى نزع الملكية في كمت محكمة بني سويف الابتدائية في القضية رقم ٥١٦ سنة ١٩٣٢ بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ بنزع ملكية المدين من هذا القدر وفاء لمبلغ ٧٤٥ ملياً و ١٨٥٢ جنيتها والمصاريف وأمرت باحالة الأوراق

لحضرته قاضي البيوع للسير في البيع وبعد أن رسا المزارد بتاريخ ١٢ في فبراير سنة ١٩٣٤ على طالبي البيع بمبلغ ١٩٠٠ جنيه قرر طه محمد احمد فراج بزيادة العشر بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٤ واحضر احمد محمد فراج بصفته كفيلًا وقرر أي الكفيل أنه يدخل مقرر الزيادة في خمس الثمن والمصاريف طبقا للمادة ٥٧٨ مرافعات - وبتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٣٤ نظر حضرة قاضي البيوع في طلب مقرر الزيادة اعتماد الكفيل وحضر امام حضرته طالبو البيع ومقرر الزيادة والكفيل وناقش حضرة القاضي الكفيل المذكور وبعد أن عارض الحاضر عن طالبي البيع في قبول كفالاته قضى حضرة القاضي بعدم قبول احمد محمد فراج كفيلًا فتظلم مقرر الزيادة طه محمد احمد فراج في نفس التاريخ (٢١ فبراير سنة ١٩٣٤) من هذا الامر لحضرة رئيس محكمة بني سويف فندب حضرة رئيس المحكمة حضرة القاضي الذي يرأس الدائرة الثانية للفصل في هذا التظلم وعلن هذا الامر للخصوم فحضر امام حضرة القاضي المذكور الذي ندب للفصل في التظلم في اليوم المحدد وهو ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤ وتمسك الحاضر عن الدائنين بعدم اختصاص حضرة القاضي وحده لأن الفصل في هذا التظلم على رأيه يجب أن يكون من اختصاص الدائرة كلها فرض حضرة القاضي هذا الدفع وبنى الرفض على انه ندب ليفصل في التظلم على اعتبار انه قاضي البيع ثم نظري الموضوع فحكم بالغاء الامر السابق وقرر بقبول كفالة الكفيل احمد محمد فراج للأسباب التي ذكرها بقراره هذا . سارت الاجراءات وتحدد للبيع جلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ وحضر نفس الكفيل احمد محمد فراج وطلب ان يشتري الاطيان بسعر ١٠٠ جنيه عن الفدان الواحد أي ٣٢٨٠ جنيهًا ولكن حضرة القاضي من تلقاء نفسه وبغير أن يعترض احد على مقدرة الكفيل أو يتظلم اليه

متظلم من القرار الصادر منه باعتماد هذا الكفيل قرر أي حضرة القاضي استبعاد الكفيل لأنه لم يتم في الجلسة بدفع الرسم المطلوب بقلم الكتاب . ورسا المزارد على طالبي البيع بمبلغ ٢٢٠٠ جنيهًا فقط - استأنف المدين محمد احمد فراج هذا الحكم « وحيث ان أهم ما يتظلم منه المستأنف أن حضرة قاضي البيوع بعد أن قرر بقبول الكفيل عاد ورفض قبوله مزايدها بغير سبب

« وحيث ان استبعاد شخص من المزايدة بناء على أنه عند الدخول فيها وقبل مرسى المزارد لم يثبت أن يده المبلغ اللازم للايداع يعتبر من قبيل عدم استيفاء الحكم للاجراءات (راجع كتاب التنفيذ لعبد الفتاح بك السيد ص ٥٤١ والمراجع الواردة بها) « وحيث انه في الواقع فانه تبين أن حضرة قاضي البيوع بجلسته ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤ قرر باعتماد الكفيل احمد محمد فراج ولكن بعد ذلك عاد حضرة قاضي البيوع (بصرف النظر عن شخصية حضرة القاضي) وبجلسته المزارد نفسها قرر عدم اعتماد هذا الكفيل عند ما تقدم للزيادة ولكن بغير أن يبين الأسباب التي دعت له لذلك

« وحيث انه وان كانت هذه المسألة متروكة لتقدير حضرة القاضي الا انه كان يجب عليه أن يبين في قراره الأسباب التي دعت للعدول عن القرار السابق وبخاصة لأن قرار ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤ جاء مبنيًا على أسباب مفصلة تفصيلًا كافيًا فالعدول عنها بغير سبب مخالف للقانون ويجعل الامر الجديد لاغيا (راجع المادة ١٣١ مرافعات) هذا على فرض القول بأنه كان هناك تظلم أمام حضرة القاضي مع أنه كما تبين في الامر الواقع ان شيئًا من هذا لم يحصل

« وحيث انه مما يجب أن يلاحظ أيضا من باب العدالة أن الكفيل حضر لجلسة المزارد وهو واثق من ان كفالاته مقبولة مقررة فقد كان في حل أن

لا يستعد لاحضار المبلغ الواجب ايداعه ولذلك فان مصادمته برفض كفالته فجأة وفي نفس جلسة المزااد هذه المصادمة لا تحقق العدالة

« وحيث ان هذا السبب وحده كاف لالغاء الحكم واجابة طلبات المستأنف

(استئناف الشيخ محمد احمد فراج وحضر عنه الاستاذ عبدالكريم بك رزوف ضد غالى افندي جرجس وآخرين وحضر عنهم الاستاذ رياض ابراهيم رقم ٣٦ سنة ٥٢ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات احمد نظيف بك وعلى بك حيدر حجازى واحمد بك مختار مستشارين)

٣١٩

١٩ فبراير سنة ١٩٣٥

افلاس . دعوى منظورة بين وطنين امام المحاكم الاهلية .
عدم الاختصاص . ايقاف . عدم جوازه .

المبدأ القانوني

إذا حكم بافلاس تاجر وطني من القضاء المختلط ترتب على ذلك أن كل ماله وما عليه من ديون يوضع تحت يد وكيل الدائنين لفحصه وتحقيقه ويكون للوكيل المصنفى في النهاية حق بيع عقارات المفلس وايداع ثمنها في خزينة المحكمة . وعلى ذلك تنتقل كافة المنازعات المتعلقة بديون المفلس إلى القضاء المختلط إذ أن أملاكه سوف تباع بواسطة الوكلاء المصنفين ثم يوزع ثمنها بالمحكمة المختلطة ويجرى توزيعها أمامه . وعلى ذلك فلا محل لايقاف الدعاوى المنظورة أمام القضاء الاهلي بل يجب الحكم بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظرها .

المحكمة

« من حيث انه اثناء نظر الدعوى امام هذه المحكمة قضت محكمة الاسكندرية المختلطة بتاريخ ٨ اغسطس سنة ١٩٣٤ باشهار افلاس غبريال افندي جرجس المستأنف عليه وبتعيين حضرة

سعيد بك طلبات وكلاء لدائني تفليسته فلما ان حضر بالجلسة دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبني دفعه على أنه عين من المحكمة المختلطة ومن واجباته تحقيق ديون كل دائني المفلس الاجانب منهم والوطنين وان دين المستأنفة سيتناوله تحقيقه وان هذا الدين سيدرج ضمن الديون المطلوبة من المفلس

« ومن حيث ان الحاضر عن المستأنفة طلب ايقاف الدعوى لانه سيطعن امام المحكمة المختلطة بصورية الديون التي ترتب عليها حكم اشهار الافلاس وأنه بعد الحكم بصورية الديون سيعود لتحريك هذه الدعوى وأنه لا محل للحكم بعدم الاختصاص لاشهار افلاس المستأنف عليه بالحكم المختلط مادام ان الخصمين خاضعان للقضاء الاهلي طبقا للمبادئ التي قررتها محكمة النقض من قصر الحكم بعدم اختصاص المحاكم الاهلية على الأحوال الميئنة بالمادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وان ماعدا هذه الأحوال فلا يحكم فيها بعدم الاختصاص مهما كان نوع الصالح المختلط في الدعوى المنظورة امام القضاء الاهلي

« وحيث ان هذا المبدأ لا غبار عليه لانه متفق مع نصوص القانون إلا أنه يلاحظ ان هذا الرأي لا يمكن الاخذ به في حالتنا هذه إذ أن الخصم حكم باشهار افلاسه من القضاء المختلط ويترتب على ذلك ان كل ماله وما عليه من ديون يوضع تحت يد وكيل الدائنين لفحصه وتحقيقه ويكون في النهاية للوكيل المصنفى حق بيع عقارات المفلس وايداع ثمنها في خزينة المحكمة فاذا كان للمستأنفة أى طعن على ديون الدائنين الآخرين فرجع ذلك الطعن الى القضاء المختلط كما ان كل المنازعات الخاصة بدين المستأنفة وبديون باقى الدائنين يفصل فيها القضاء المختلط واملاك المفلس سوف تباع بواسطة الوكلاء المصنفين ويودع

المحكمة

« من حيث ان المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف لأن المستأنف قبلت الحكم المستأنف إذا أنها أعلنته للمستأنف عليه من غير ان تحتفظ لنفسها في الاعلان بحقها في استئنافه ثم نفذته بعد ذلك بتحصيل المبلغ المحكوم به والمصاريف

« وحيث ان المستأنف نهت باعلان الحكم الحاصل في ١٢ ابريل سنة ١٩٣٤ على المستأنف عليه بنفاذ مفعوله في المدة القانونية والا يجبر على ذلك بكافة الطرق القانونية ثم استأنفته في ١٦ مايو سنة ١٩٣٤ ونفذته في ٨ يوليو سنة ١٩٣٤ ويرى المستأنف عليه ان اعلان الحكم بهذه الصفة وقيام المستأنف بتنفيذه كل ذلك يدل على قبول المستأنف للحكم بحيث لا يجوز لها استئنافه « وحيث ان المستأنف رفعت دعواها أمام محكمة أول درجة طلبت الزام خصمها بمبلغ ١٩٢ جنيا قيمة الباقي بذمته وقت ان كان وصيا عليها فأقر لها بمبلغ ١٥٩ مليا و ٤ جنيا فقضت عليه المحكمة به وشملت حكما بالنفاذ وقضت في الوقت ذاته بنسبة خبير لتصفية الحساب بالنسبة للمبلغ الباقي وقدره ٨٤١ مليا و ١٤٦ جنيا وبعد ان قدم الخبير تقريره قضت محكمة أول درجة بالزام المستأنف عليه بمبلغ ٩١٣ مليا و ٥٢ جنيا ورفضت الدعوى بالنسبة لباقي المبلغ فجاء استئنافها خاصا بالمبلغ الذي حكم برفض دعواها فيه .

« وحيث انه بعد ان تبين مما تقدم ان المستأنف لم يقض لها الا بعض طلباتها فاعلانها للحكم الصادر بذلك من غير ان تحتفظ بحق الاستئناف بالنسبة لما قضى برفض دعواها لا يعتبر قبولا لكل ما قضى به وبالتالي لا يحرمها من الاستئناف فيما لم يقض لها به وانما هذا الاعلان لا يخرج عن

ثمنها بالمحكمة المختلطة ويجرى توزيعها امام تلك المحكمة أيضا فلم يبق بعد ذلك للمستأنف ما يصح ان ترجع للمناقشة فيه امام هذه المحكمة بعد إذ يكون قد عرض على القضاء المختلط كل أوجه منازعتها وعلى ذلك فلا محل لايقاف هذه الدعوى كما طلب الحاضر عن المستأنف ولذا يكون طلب وكيل الدائنين بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى في محله ويتعين الحكم باجابته

(استئناف الست هيلانه سعد وحضر عنها الاستاذان عبد السلام بك كساب وصبحي رسوم ضد سعيد بك طلبات رقم ٨٢٤ سنة ٥١ ق - بالهيئة السابقة)

٣٢٠

٢٥ فبراير سنة ١٩٣٥

استئناف . حكم . اعلان الحكم الابتدائي . طلب تنفيذه .
قبول الحكم . حكم قضى ببعض الطلبات . عدم اعتبار الاعلان قبولا للحكم . قبول الاستئناف .

المبدأ القانوني

إذا قضى للدعى ببعض طلباته فأعان الحكم لخصمه من خير أن يحتفظ بحق الاستئناف بالنسبة لما قضى برفض دعواه فيه فان اعلانه هذا لا يعتبر قبولا لكل ما قضى به ولا يحرمه من الاستئناف فيما لم يقض له به ولا يخرج هذا الاعلان عن افادة رضاه بالمحكوم به من جهة ووضع حد لا مكان لاستئناف المعلن إليه من جهة أخرى « والتنبية على المحكوم عليه بنفاذ مفعول الحكم وإلا يجبر عليه بكافة الطرق » عبارة لا يمكن أن تتناول في مدلولها سوى الجزء المقضى فيه لصالحه ولا يمكن اعتبارها رضاء بالحكم في الجزء المحكوم فيه برفض الدعوى إذ الرضا يجب أن يكون صريحا .

إفادة رضاها بالمحكوم به من جهة ووضع حد
لامكان استئناف المعلن إليه من جهة أخرى لأن
العبارة الواردة بإعلان الحكم وهي التنبيه على
المحكوم عليه بنفاذ مفعوله والا يجبر عليه بكافة
الطرق القانونية لا يمكن ان تناول في مدلولها
سوى الجزء المقضى فيه لصالحها وهذه العبارة لا
تفيد رضاها بالحكم في الجزء المحكوم برفض دعواها
فيه لأنه لا بد لإفادة الرضا بذلك ان يكون رضاها
صريحاً ومادام هذا الرضا غير موجود فلا يمكن
التأول لاستنتاجه وعلى هذا فتتفيدها للحكم بعد
استئنافه بالنسبة لما قضى لها به لا يدل على أكثر
من رضاها بالحكم بالنسبة لما حكم به لصالحها
وأما بالنسبة لما لم يقض لها به فليس بلازم ان
تحتفظ بحقها في استئناف الحكم بالنسبة له لأن
الاستئناف حق خوله القانون للخصوم لا يسقط الا
بقبول الحكم قبولاً صريحاً أو ضمناً لا يقبل شكاً .
« وحيث أنه مما تقدم يتبين ان الدفع بعدم
جواز الاستئناف لقبول الحكم غير صحيح وعلى
ذلك فالاستئناف المرفوع من المستأنفة مقبول
لرفضه في الميعاد فيتعين الحكم برفض هذا الدفع
وقبول الاستئناف

(استئناف الست بهانه محمد عطا وحضر عنها الأستاذ احمد
عبدالحيد الجوهري ضد محروس رمضان وحضر عنها الأستاذ فهمي
صديق رقم ٨٩٦ سنة ٥١ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات
علي بك حيدر حجازي واحد مختار بك وحسن فريد بك
مستشارين)

٣٢١

٢٧ فبراير سنة ١٩٣٥

قتل . دية . تعريضات . ورثة . الحكم لجميع الورثة .

المبدأ القانوني

القاعدة الشرعية أن دم القاتل يورث كماله
فيستحق الدية جميع الورثة وتقسم بينهم
بحسب الفريضة الشرعية فالورثة ولولم ينلهم

ضرر لهم حق المطالبة بالدية على اعتبار أنها
ثمن للدم وبديل عن النفس فحكمها حكم المال
الموروث شرعاً . وللحاكم تقديرها تبعاً
لظروف كل جنائية .

المحكمة

« حيث ان طالبي التعويض هما بنت المجنى عليه
القاصرة وابن عمه العاصب وهو من ورثته باعتراف
المستأنفين

« وحيث ان المستأنفين يدفعون الدعوى بان
زوجة المجنى عليه سبق لها ان طلبت تعويضاً في الدعوى
الجنائية عن قتل زوجها وكانت حاملاً في ذلك الوقت
بينت القتل التي تطلب لها التعويض في الدعوى
الحالية ولا بد ان تكون قد راعت في طلب التعويض
السابق الضرر الذي لحقها ولحق حملها الذي سترزق
به فيما بعد كما ان المستأنف ضده اثنان وهو ابن عم
القاتل لم ينله ضرر من قتل المجنى عليه لأنه ليس من
الأشخاص الذين كان المجنى عليه يعولهم والتعويض
لا يستحق الا للشخص الذي ناله ضرر من فعل الغير
طبقاً للقانون المدني

« وحيث انه بالنسبة لبنت القاتل القاصرة فانها
مستحقة للتعويض في كل الأحوال للضرر الذي اصابها
بقتل مورثها أما التعويض الذي طلبته الزوجة فكان
قاصراً على ما لحقها من الضرر كما يؤخذ من الاطلاع
على محضر الدعوى الجنائية والحكم الصادر فيها ولم
يأت فيها ذكر للحمل المستكن ولا يمكن استنتاج
ما ذهب اليه المستأنفون ضمناً لان طلب الزوجة
للتعويض كان صريحاً وخصوصاً بها فقط دون الحمل
« وحيث انه بالنسبة للمستأنف ضده الثاني وهو

ابن عم القاتل فانه من ورثته والورثة جميعاً مستحقون
للتعويض المقابل للدية في الشريعة الاسلامية وقد
اجازها الشارع المصري في المادة ٥٦ من قانون

تحقيق الجنايات فقد نصت المادة المذكورة على ان يكون الاجراء فيما يتعلق بالتضمنات في الأحوال التي تقضى فيها الشريعة الاسلامية بالدية بحسب الاحكام المقررة في الشريعة المذكورة

«وحيث ان القاعدة الشرعية هي ان دم القتل يورث كماله فيستحق الدية جميع الورثة وتقسم بينهم بحسب الفريضة الشرعية فالورثة ولولم ينلهم ضرر لهم حق المطالبة بالدية على اعتبار انها ثمن للدم وبديل عن النفس فحسبها حكم المال الموروث شرعا وقد كانت وقتها تقوم بعين حسب العرف وقد اجاز الشرع تقويمها بالنقد عند استحالة وجود العين

«وحيث انه للتطور في المعاملات أصبحت الدية في الوقت الحاضر لا يمكن تقويمها الا بالنقد وللحاكم حق تقديرها تبعا لظروف كل جناية

«وحيث ان مارأته محكمة اول درجة من تقدير المبلغ المحكوم به لبنت القتل ولابن عمه المستأنف ضدهما يتناسب مع ظروف الجناية التي اتهم فيها المستأنفون بضرب مورثهما ضربا افضى الى موته ولذلك يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده (استئناف مالدان بجنت سالم وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الحميد عطيه قورة ضد خضره محمد مراح بصفتها وآخر وحضر عنهما الاستاذ دباس المصري رقم ١٢٦٤ سنة ٥١ ق - رئاسة وعضوه حضرات محمود فهمي يوسف بك ومحمد زغلول بك وحضر فريد بك مستشارين)

٣٢٢

٦ مارس سنة ١٩٣٥

١ - بيع . قاصر . غبن . دعوى تكملة الثمن . حق شخصي للقاصر .

٢ - معاوضة . دعوى تكملة الثمن . عدم قبولها

المبادئ القانونية

١ - ليس للوصي في مدة وصايته أن يرفع الدعوى بطلب تكملة الثمن بسبب حصول غبن فاحش في بيع عقار القاصر لأن هذا الحق

إنما منحه الشرع كحق شخصي للقاصر .

٢ - إن ما نصت عليه المادتان ٣٣٦ و ٣٣٧ من القانون المدني بخصوص حق القاصر أو ورثته من بعده في طلب تكملة الثمن عن حصول غبن فاحش لا يسرى إلا في حالة بيع عقار القاصر وعلى ذلك فلا تقبل دعوى تكملة الثمن في عقود المعاوضة .

المحكمة

«حيث انه تبين من أوراق الدعوى والمستندات المقدمة فيها من طرفي الخصوم أنه بتاريخ ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٢٠ تحرر عقد بيع من الست مقبولة بنت عبد الحميد سليمان حبيب عن أطيان وملحقاتها من مبان بالعزبة والآت رى وحصة في وابور ارتوازي الى أولادها المرزوقين لها من زوجها عبد المقصود محمود حبيب وهم عبد اللطيف «القاصر والموجود تحت وصاية المستأنف ضده الاول» وعائشة هانم «وهما المستأنفان» وجليله «وهي المستأنف ضدها الثانية» وقد توضح بالعقد ان مجموع الاطيان المبيعة هو ١٥ قيراطا و ٤٦ فدانان منها ١٦ سها و ٨ قراريط و ٣١ فدانان هو المبيع الى عبد اللطيف ابن البائعة بنقط معينة والباقي ٨ أسهم و ٦ قراريط و ١٥ فداناً وهو المبيع الى بناتها الثلاثة عائشة وهانم وجليله معاً كما ذكر به ما يتبع كل قدر من الملحقات . وهذا العقد ثابت التاريخ في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وقد توقع على العقد من المشتري ومن بينهم عبد المقصود حبيب عن ابته القاصر عبد اللطيف بما يفيد أنهم قبلوا الشراء وصدقوا على العقد وهذا بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٢٩ وبعد ذلك صار تسجيل هذا العقد بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٢٩

« وحيث انه بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٢٩

وهو تاريخ التصديق على العقد السابق من المشتريين تحرر عقد تبادل بين عبد المقصود محمود حبيب بطريق ولايته عن ابنه القاصر عبد اللطيف وبين الست عائشة عبد المقصود محمود حبيب اختصت بموجبه الأخيرة بمقدار ٣ أسهم وقيراطين وه فداين بما كان في نصيب اخيها عبد اللطيف القاصر كما اختص الأخير بـ ٣ أسهم وقيراطين وه فداين بما كان في نصيب أخته الست عائشة وتوضح بالعقد بيان وحدود كل قدر مما حصل التبادل عنه بين الطرفين وكان ما أخذه القاصر من أخته مفرزا لاشائعا حسب مفهوم عقد البيع الصادر لها من والدتها .

« وحيث انه بنفس التاريخ المشار اليه وهو ١١ يونيه سنة ١٩٢٩ تحرر عقد يتضمن اتفاق عبد المقصود محمود حبيب مع عبد الله الصاوي السيد حبيب بطريق وكالته عن الست هانم عبد المقصود محمود حبيب على ان يسلم الأول للثانية الخمسة أفدنه وقيراطين وثلاثة أسهم وهو نصيبها انوارد بالعقد الصادر من والدتها المرحومة الست مقبولة عبد الحميد حبيب بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٠ على قطعتين الأولى قدرها ١٢ قيراطا و٤ فداين والثانية ٣ أسهم و١٤ قيراطا تحددت مواقعها مفروزين أيضا

« وحيث انه بتاريخ العقدين الأخيرين حصل التوقيع كما تقدم ذكره من جميع المشتريين في العقد الصادر اليهم من والدتهم المرحومة الست مقبولة بالمصادقة على البيع الحاصل منها اليهم وبهذا انقطع النزاع بينهم في مقدار ما كان يجب ان يختص به كل فرع عن والدته ذلك النزاع الذي كان مسببا عما جاء بالعقد من نقص في نصيب كل بنت من البنات الثلاثة عما كانت تناله بحكم قواعد التوريث الشرعي ومن زيادة في نصيب أخيهين

عن ذلك أيضا كما ورد شرح ذلك بدفاع المستأنفتين « وحيث ان المرحومة الست مقبولة المذكورة توفيت بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ حسب الشهادة المقدمة من المستأنفتين كما ان عبد المقصود محمود حبيب زوجها الذي كان وليا شرعيا على ابنه توفي بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ فتعين المستأنف ضده الأول وصيا على القاصر عبد اللطيف عقب التاريخ المذكور .

« وحيث ان هذا الوصي رفع دعواه الحالية ضد المستأنفة الأولى بطلب فسخ عقد البذل السابق حصوله بين والد القاصر بصفته وليا على ابنه وبين ابنته الست عائشة المستأنفة الأولى بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٢٩ عن ٣ أسهم وقيراطين وه أفدنه الموضحة بالعريضة وثبوت ملكية القاصر للاطيان المذكورة وتسليمها اليه (وهي التي كانت أصلا في نصيب القاصر قبل حصول هذا البذل) الى آخر ما جاء بعريضة دعواه .

« وحيث ان المستأنفة الثانية دخلت في الدعوى منضمة للمستأنفة الأولى كما ان المستأنف ضدها الثانية دخلت أيضا منضمة للمستأنف ضده الأول وقررت محكمة أول درجة قبول دخولها في الدعوى .

« وحيث ان الحاضر عن المستأنفتين طلب الحكم بعدم قبول الدعوى للدفع التي أوردتها بدفاعه كما ان المستأنف ضده الأول صمم على طلباته الأصلية ومحكمة أول درجة ضمت الدفع للموضوع وقضت بعد ذلك تمهيدا بنديب خير لاجراء الأعمال الميئنة بأسباب الحكم المستأنف دون أن تبحث في الدفع المقدمة من وكيل المستأنفة الأولى

« وحيث ان المستأنفة الأولى تطلب الغاء الحكم المستأنف وتتمسك بهذه الدفع وتبني على الأخذ بها وجوب الحكم بعدم قبول الدعوى أو (٢-٢)

رفضها موضوعا دون احتياج لتدب خير فيها وظاهر من دفاعها أن هذا التدب يعتبر عملا بغير موجب إذ لا يقتضيه طلب الفصل في النزاع كما أن المستأنف ضده الأول يطلب تأييد الحكم المستأنف وذلك للأسباب المشروحة بدفاع كل من الطرفين وانضمت المستأنفة الثانية للأولى في طلباتها كما انضمت المستأنف ضدها الثانية للمستأنف ضده الأول .

« وحيث أن البحث في الدعوى ينحصر فيما إذا كانت الأسباب التي يرتب عليها المستأنف ضده الأول طلب فسخ عقد البدل السابق ذكره والمؤرخ في ١١ يونيه سنة ١٩٢٩ يمكن الأخذ بها والقضاء له بما يطلب أم لا .

« وحيث أنه يستند في دعواه على أن هذا الفسخ سببه وجود غبن فاحش وقع على مصلحة القاصر عند اجراء البدل الحاصل بموجب هذا العقد ويدل على وجود هذا الغبن بأدلة ثلاثة - الأول - أن الاطيان التي اعطاها القاصر للمستأنفة الأولى تمتاز بجودة معدنها وبالرغبة في استئجارها بما يجعلها أكثر قيمة من الاطيان التي أخذها منها القاصر بطريق البدل - والثانية - أن المستأنفة الأولى لا تملك الاطيان المعطاة منها للقاصر مفروزة كما جاء بعقد البدل ولكنها تملكها شائعة ضمن بقية الاطيان المملوكة لاختيائها الست هانم والست جليلة بنتي عبدالمقصود محمود حبيب والملك الشائع يقل في قيمته عن الملك المفروز - والثالث - أن الاطيان المعطاة للقاصر بها عجز يقرب من خمسة قراريط - ويقول الوصي أن هذه الأوجه الثلاثة المذكورة على سبيل التدليل تكون في مجموعها ما يؤخذ منه أن مصلحة القاصر وقع عليها غبن فاحش بأكثر من خمس قيمة الاطيان وهذا الغبن يستدعي فسخ عقد البيع البدل

« وحيث أن المستأنفة الأولى طلبت عدم الأخذ بهذه الأدلة وقالت عن الوجه الأول أن المتبادلين لاحظا وقت التبادل مصلحة كل منهما الشخصية في سهولة تمكنه من الانتفاع بالاطيان التي أخذها من الآخر ولهذا الأمر قيمة يجب أن تكون ملحوظة وأن الغبن الفاحش لا يجوز رفع دعوى الفسخ وإنما يجوز رفع دعوى تكملة الثمن وهذا حق للقاصر نفسه دون الوصي - وعن الوجه الثاني أن كلا من المستأنفتين والمستأنف ضدها الثانية اختصت بنصيب مفروز من الاطيان المباعة لهن من والدتهن بطريق اتفاقات حاصلة بين كل منهن وبين والدهن الذي كان ولي أمر ابنه القاصر عبداللطيف وقدمت المستأنفتان العقدان الدالين على ذلك والمؤرخين في ١١ يوليه سنة ١٩٢٩ وذلك فيما يختص بمحستهما في الاطيان وقالتا أن الست جليلة لديها عقد بمثل هذا الاتفاق غير أن الأخيرة تنكر ذلك ولم تقدم العقد المقال عنه وعلى كل حال فإن المستأنف ضدها الثانية إذا تمسكت بأمر الشيوخ وبأنها لم تختص بنصيب مفروز كأختيها فليس لها أن تتضرر إلا إذا رفعت دعوى قسمة ووقع نصيبها في غير ما يبق لها من الاطيان بعد تجنيب نصيب أختيها بمقتضى عقدى الاتفاق الخاصين بهما وطالما دعوى القسمة لم ترفع فيكون الاعتراض بالشيوخ سابقا لأوانه ويصح للقاصر إذن الانتفاع بالاطيان التي أخذها من المستأنفة الأولى بطريق البدل دون حرج عليه في ذلك . وعن الوجه - الثالث - فإن حق طلب الفسخ بسبب العجز يسقط بمضى سنة واحدة من تاريخ عقد البدل عملا بنص المادة ٢٩٦ من القانون المدني وهذا يفرض التسليم بوجود عجز ومع العلم بأن الاطيان المأخوذة من القاصر بها عجز أيضا إلى آخر ما أوضحته المستأنفتان بالدفاع المقدم منهما في الدعوى .

« وحيث انه جاء بالمادة ٣٣٦ من القانون المدني أن الغبن الفاحش الزائد عن خمس ثمن العقار المبيع لا يترتب عليه حق الا للبائع في طلب تكملة الثمن ويكون ذلك في حالة بيع عقار القصر فقط . ونصت المادة ٣٣٧ على ان حق اقامة الدعوى بالغبن الفاحش يسقط بعد بلوغ البائع سن الرشد او وفاته بسنتين » وحيث ان هذا الحق انما منحه المشرع كحق شخصي للقاصر فالوصى لا يجوز له طلب تكملة الثمن في مدة وصايته « راجع شرح القانون المدني في العقود تأليف نجيب بك الهلالى جزء اول صفحة ٤٩٦ وما بعدها بند ٧٢٩ وشرح القانون المدني تأليف المرحوم فتحى باشا زغلول صحيفتى ٢٥٢ و ٢٥٣ »

« وحيث ان ما تقدم ايضاحه انما هو خاص بما اذا كانت المعاملة نشأت بين الطرفين عن بيع وشراء اما والنزاع خاص بعقد مبادلة لا يبيع فهل تسرى أحكام البيع المتقدمة عليه أم لا

« وحيث ان المادة ٣٦٠ من القانون المدني نصت على أنه يتبع في المعاوضة القواعد الأخرى المختصة بمشارطة البيع غير أن الشراح أوردوا تفصيلا لذلك على الوجه الآتى

« وحيث انه من أحكام البيع ما لا يمكن أن يؤخذ به في المقايضة فن ذلك الاحكام الخاصة بالثمن وشروطه لأن المقايضة لا ثمن فيها وكذا الاحكام الخاصة بدعوى تكملة ثمن المبيع بسبب الغبن الفاحش وقد ذكر بعض الشراح أن السبب في هذا يرجع الى ان القانون راعى في دعوى تكملة الثمن أن القاصر أو وصيه قد يضطر الى البيع لضرورة ملجئة وحاجة شديدة الى النقود فافترض أنه اذا مالوح له المشتري بالثمن هان عليه بذل العين للحصول عليه ولو كان بخسا وهذه العلة لا جود لها في المقايضة إذ لا ثمن فيها ولا نقود تستهوى البائع « راجع كتاب شرح القانون المدني لنجيب بك الهلالى جزء اول صحيفتى ٦٤١

٦٤٢ بند ٨٧٩ » وجاء بكتاب شرح القانون المدني للمرحوم فتحى باشا زغلول صحيفة ٢٦٤ ما يعزز ذلك أيضا حيث قال ان المعاوضة لا تختلف عن البيع الا في عدم سريان بعض القواعد المقررة في البيع لأسباب غير موجودة في المعاوضة أو لأسباب موجودة فيها وغير موجودة في البيع وذكر من الأحكام الموجودة في البيع وغير موجودة في المعاوضة الأحكام المختصة بدفع الثمن لعدم وجود ثمن نقدي في المعاوضة والأحكام المتعلقة بتكملة الثمن في حال الغبن للسبب المذكور أيضا ولأن تقدير قيمة كل من الشئيين نسبية دائما تختلف باختلاف نظر المأقدين

« وحيث انه يستخلص مما تقدم أن عقد المعاوضة عن عقار القاصر لا تسرى عليه الاحكام المتعلقة بتكملة الثمن في حال وجود غبن فاحش

« وحيث ان الأوجه الثلاثة التى قدمها الوصى تدليلا على دعواه وتوصلا لاثبات وجود الغبن الفاحش انما كانت أمورا تحت نظر والد القاصر ولا بد أنه قدرها وقت حصول المعاوضة إذ كان بلا شك عالما بحقيقتها ولهذا لا ترى المحكمة محلا للنخوض في بحث أى وجه منها على حدة . هذا مع ملاحظة أن مسألة الشيوخ سيأتى كلام عنها عند فحص مركز المستأنف ضدها الثانية في الدعوى « وحيث انه متى تقرر ذلك كان الوصى وهو المستأنف ضده الأول غير محق في طلب فسخ عقد البدل المرفوعة عنه الدعوى .

« وحيث انه فيما يختص بالمستأنف ضدها الثانية الست جلينة بنت عبد المقصود محمود حبيب فهذه قد انضمت للوصى في طلباته وظاهر مما تقدم شرحه أن والدها حرر عقدي اتفاق مع اختها الست عائشة والست هانم تضمنا اختصاص كل من المذكورتين بحصة مفروزة بدلا من الحصة

الشائعة التي نالتها كل منها بالعقد الصادر من والدتهن الست مقبولة عبد الحميد سليمان حبيب في نظيران هذا الوالد بصفته وليا على ابنه القاصر عبد اللطيف حل محل كريمته المذكورتين فيما كانتا تمتلكانه شيوعا في ال ٨ أسهم و ٦ قراريط و ١٥ فدانا المبيعة لبناته الثلاثة من والدتهن المذكورة . و ذكرت المستأنفتان أن الوالد خص ابنته الست جليلة بنصيب مفرز أيضا بعقد آخر غير أن الأخيرة تنكر ذلك ولم تقدم العقد المقال عنه وبفرض عدم صدور هذا العقد فان الست جليلة ليس لها أن تتضرر من عقد البذل الحاصل بين أختها الست عائشة وأخيها القاصر عبد اللطيف وأن تطالب فسخه إذ أن ذلك لا يجوز لها إلا بعد حصول قسمة الأقطان المبيعة من والده الجميع وهي ال ٨ أسهم و ٦ قراريط و ١٥ فدانا وبعد وقوع القدر الذي اختص به القاصر بموجب عقد البذل في نصيب الست جليلة المذكورة لا في نصيب الست عائشة التي تبادلت مع القاصر عليه . وكل اعتراض من الست جليلة على هذا العقد بسبب حصول التبادل على قدر مفروز بدلا من شائع يكون اعتراضا سابقا لأوانه يصح الحكم بعدم قبوله أو برفضه وذلك طبقا لما قضت به محكمة النقض والابرام بحكمها الصادر بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٣٢ « مجلة المحاماة السنة الثالثة عشرة صحيفة ١٦١ »

« وحيث أن الحكم المستأنف قضى بتدب خبير لتحقيق مساحة الأقطان الخاصة بكل طرف من طرفي عقد البذل الحاصل في ١١ يونيه سنة ١٩٢٩ موضوع الدعوى وليان قيمة ما يساويه وإيضاح ما إذا كانت المستأنفة الأولى تملك حصتها التي أعطتها للقاصر بطريق البذل شائعة مع آخرين أو مفروزة

« وحيث أنه متى تقرر أن الوصي غير محق

في رفع الدعوى بطلب فسخ العقد المشار إليه والذي صدر من والد القاصروولى أمره فلا محل لتحقيق الأوجه التي نذبت محكمة أول درجة خيرا لبخشا ويكون هذا الحكم اذن في غير محله ويتعين الغاؤه

« وحيث أن الدعوى بعد الغاء الحكم المذكور صالحة للحكم في موضوعها على الكيفية السابق شرحها « وحيث أنه من جميع ما تقدم ترى المحكمة في موضوع الدعوى الحكم برفضها

(استئناف الست عائشة عبد المقصود وآخر وحضر منها الأستاذ محمد صبرى أبو علم ضد الشيخ على عمرو وآخر وحضر عنهما الأستاذان زكى فهمى منصور وجورجى يخائيل رقم ١١١٢ سنة ٥١ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمود فهمى يوسف بك ومحمد زغلول بك وحسن فريد بك مستشارين)

٣٢٣

٣ فبراير سنة ١٩٣٥

١ - تبرع . معلق على شرط . ترك جزء من الأيجار

٢ - اقرار . خطأ مادي . جواز العدول عنه

المبادئ القانونية

١ - إذا تعاقد مستأجر مع مؤجر على أن يترك له جزءا من الأيجار بشرط أن يقوم بالسداد في المواعيد بالشروط المتفق عليها وأنه إذا أخل بهذه التعهدات فيسقط حقه في الترك الذي قيل أنه منحة مقابل احترام تعهداته . وجاء المستأجر فأخل بتعهداته كان المؤجر في حل من المطالبة بمارك باعتباره تبرعا معلقا على شرط لم يتحقق .

٢ - إنه وإن كان القانون المصرى لم يأت على نص صريح كالذى جاء في الفقرة الأخيرة من المادة ١٣٥٦ مدنى فرنسى التي تقرر أنه لا يجوز الرجوع في الأقرار الا اذا ثبت أنه ناشئ عن خطأ فى الأمر الواقع إلا أن القواعد القانونية

العامه توجب العمل بهذا المبدأ فهي لا تسمح لأى إنسان بأن يثرى على حساب غيره بدون وجه حق وتسمح فضلاً عن ذلك بتصحيح الأخطاء المادية فى الحساب الناشئة عن السهو والنسيان .

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه كان قد استأجر من البطر كخانة المستأنفة ٢٨٠ فدانا تقريبا لمدة ثلاث سنوات من أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ إلى آخر أكتوبر سنة ١٩٣٣ وفى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٣ تحرر بين الطرفين عقد اتفاق بشأن سداد الباقي فى ذمة المستأنف عليه من الأجرة فتعهد هذا الأخير بأن يدفع ١٠٠ جنيه يوم تحرير العقد المذكور و ١٥٠ جنيه فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٣ و ١٠٠ جنيه فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٣ و ٦١٠ جنيه يدفع منها الأموال الأميرية وما يبقى يدفعه فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وقبلت البطر كخانة أن تنازل للمستأنف عليه عن مبلغ ٤٨١ جنيه إذا قام بسداد الاقساط فى مواعييدها فإذا لم يفعل سقط حقه فى هذه المنحة بطبيعة الحال وبدون حاجة إلى تنبيه وكان للبطر كخانة أن تطالبه بجميع الباقي فى ذمته من الأجرة

« وحيث ان المستأنف عليه لم يقيم بالسداد فى الميعاد فرفعت عليه البطر كخانة هذه الدعوى تطالبه فيها بمبلغ ٩٤٢ جنيه وفوائده بسعر ٩ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد مع المصاريف والأتعاب وتثبيت الحجز التحفظى وفى أثناء نظر هذه الدعوى عدلت البطر كخانة طلباتها الى مبلغ ٣٤٩ ملياً و ٧٢١ جنيه بعد خصم ما سددته المستأنف عليه بعد رفع الدعوى وقررت بحصول خطأ مادي فى حسابها إذ احتسبت للمستأنف عليه مبلغ خمسين جنيهاً مرتين

« وحيث ان محكمة مصر الابتدائية قضت فى ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٤ بالزام المستأنف عليه بدفع مبلغ ٩٠ جنيهاً وفوائده بسعر ٩ ٪ من تاريخ رفع الدعوى حتى السداد مع المصاريف والأتعاب وتثبيت الحجز التحفظى

« وحيث ان البطر كخانة قد استأنفت هذا الحكم طالبة تعديله والحكم لها بطلباتها المبينة باعلان الاستئناف كما استأنفته المستأنف عليه باستئناف آخر فصل فيه على حده

« وحيث ان طلبات المستأنفة تنحصر فى أمرين أساسيين (الأول) عدم أحقية المستأنف عليه فى أن يترك له مبلغ ٤٨١ جنيهاً لأن هذا الترك كان معلقاً على شرط لم يحل (الثانى) عدم أحقية المستأنف عليه فى أن يحتسب له مبلغ ٥٠ جنيهاً مرتين مع انه دفعة واحدة

« وحيث انه بالنسبة لمبلغ ٤٨١ جنيهاً فقد ذكر صراحة فى البندين الخامس والسابع من عقد اتفاق ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٣ انه « إذا أخل الطرف الثانى (المستأنف عليه) بهذه التعهدات فيسقط حقه فى الترك المذكور الذى هو منحة من البطر كخانة مقابل تعهده بالدفع على الكيفية المذكورة وذلك بطبيعة الحال وبدون تنبيه » وان البطر كخانة فى حالة التأخير تحفظ لنفسها الحق فى معاملة الطرف الثانى بجميع شروط عقد الإيجار . وذلك بطبيعة الحال وبمجرد التأخير وبدون احتياج إلى تنبيه رسمى أو غير رسمى

« وحيث انه لا جدال فى ان المستأنف عليه لم يقيم بالسداد على الصورة التى تجعل له الحق فى ترك مبلغ ٤٨١ جنيهاً فقد رفعت عليه هذه الدعوى فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ وكان آخر ميعاد للسداد هو من نوفمبر سنة ١٩٣٣ وفى أثناء نظر هذه الدعوى دفع ٦٠ جنيهاً بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣

وفي جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ دفع ١٥ جنيهًا نقداً وسلم لوكيل المستأنف شيكاً بمبلغ ٥٠ جنيهًا لم تصرف قيمته وبجلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤ أودع بخزانة المحكمة مبلغ ١٠٠ جنيه خصم منه رسم الأيداع واشترط عدم صرفه إلى المستأنف قبل أن تقوم بشطب الرهن المأخوذ لمصلحتها على الأرض المقدمة منه تأميناً وقد بلغ ما دفعه المستأنف عليه في الأموال الأميرية مبلغ ٦٥١ ملياً و ١٩٥ جنيهًا.

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فقد بقي في ذمة المستأنف مبلغ ٩٠ جنيهًا الذي قضى به عليه (بصرف النظر عن ٤٨١ جنيهًا) وكان يريد احتسابه لنفسه بدون وجه حق ومبلغ ٥٠ جنيهًا الذي تكرر احتسابه وسيأتي الكلام عنه

« وحيث أنه متى كان الأمر كما ذكر فيكون الشرط الذي تعاق على حلوله استحقاق المستأنف عليه للترك لم يتوفر.

« وحيث أنه متفق بين الطرفين على أنه إذا لم يتوفر هذا الشرط فيسقط حق المستأنف عليه في الترك بدون حاجة إلى تنبيه ويكون للبطر كخانة حق مطالبة المستأنف عليه بجميع الأيجار الباقي في ذمته.

« وحيث أن الاتفاق قانون المتعاقدين ولا يجوز اغفاله وعدم الأخذ به.

« وحيث أن ما ذهب إليه المحكمة الابتدائية من التسامح مع المستأنف عليه هو أمر لا مبرر له من القانون وخاصة في هذه الحالة التي نحن بصددتها وهي حالة تبرع معلق على شرط

« وحيث أن المستأنف عليه يذهب في دفاعه إلى أن له الحق قانوناً في تخفيض الأيجار عملاً بالقوانين الجديدة الصادرة في هذا الشأن.

« وحيث أن هذا الادعاء لا مستند له لأن القوانين الصادرة بتخفيض الأيجار اشترطت أن

يكون عقداً لايجار صادراً قبل سنة ١٩٣٠ والعقد الصادر من البطر كخانة إلى المستأنف عليه تاريخه أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ وقد رسا عليه مراد التأجير في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠.

« وحيث أنه بالنسبة لمبلغ ٥٠ جنيهًا فقد أبانت البطر كخانة أن المستأنف كان قد أعطى لها شيكاً في ٢٣ يوليو سنة ١٩٣٣ بمبلغ ٥٠ جنيهًا وهذا الشيك مستحق الدفع في ٣ أغسطس سنة ١٩٣٣ فعند ورود الشيك قيدت البطر كخانة للمستأنف ٥٠ جنيهًا وعند قبض قيمته قيدت له خطأ خمسين جنيهًا أخرى.

« وحيث أن المستأنف عليه لم يقدم للمحكمة ما يفيد أنه دفع مباغين كل منهما ٥٠ جنيهًا وهو الملتزم قانوناً بتقديم الدليل على الوفاء.

« وحيث أنه لا يجوز للمستأنف عليه أن يواخذ البطر كخانة باقرارها الأول لأنه كان مبنيًا على خطأ مادي.

« وحيث أنه وإن كان القانون المصري لم يأت على نص كالذي جاء في الفقرة الأخيرة من المادة ١٣٥٦ من القانون المدني الفرنسي التي تقول « لا يجوز الرجوع في الأقرار إلا إذا ثبت أنه ناشئ عن خطأ في الأمر الواقع » إلا أن القواعد القانونية العامة توجب العمل بهذا المبدأ فهي لا تسمح لأي إنسان بأن يثرى على حساب غيره بدون وجه حق وتسمح فضلاً عن ذلك بتصحيح الأخطاء المادية في الحساب الناشئة عن السهو أو النسيان « وحيث أن المستأنف عليه يقول أنه لم يتيسر له القيام بسداد الأقساط المتفق عليها في عقد ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٣ لأنه كان أصيب في حادثة اصطدام سيارة بكسر في بعض أضلاعه.

« وحيث أنه تبين من الإطلاع على الحكم المقدم من المستأنف عليه الصادر في قضية اللجنة رقم ١٤٧ سنة ١٩٣٤ أن الإصابة حصلت في ١٤

نوفمبر سنة ١٩٣٣ أى بعد فوات ميعاد آخر قسط وهو نوفمبر سنة ١٩٣٣ بتسعة أيام وفضلا عن هذا فان هذه الاصابة لم تكن تمنع المستأنف من السداد فى الميعاد .

« وحيث انه يتضح مما تقدم وجوب الزام المستأنف عليه بدفع مبلغ ٤٨١ جنيها ومبلغ ٥٠ جنيها السالتي الذ كر .

« وحيث انه باحتساب هذين المبالغين على المستأنف عليه يكون الباقي فى ذمته من الايجار بعد خصم جميع المسدد منه والمحكوم به ابتداءً هو مبلغ ٣٤٩ ملياً و ٥٣١ جنيها كما جاء بالكشف المقدم من المستأنفة

« وحيث انه متفق فى عقد الايجار على احتساب الفوائد بسعر ٩ ٪ على ما يتأخر فى ذمة المستأنف عليه من الأجرة

« وحيث ان المستأنف عليه عندما أودع بخزانة المحكمة مبلغ ١٠٠ جنيه لم يدفع ٨٠ مرسوم الايداع وقدره ١ جنيه فخصم هذا الرسم من المبلغ نفسه فيكون ملازماً بدفع هذا الجنيه

« وحيث ان المستأنف عليه عندما أودع مبلغ ١٠٠ جنيه المذكورة اشترط بدون وجه حق عدم صرفه للبطر كخانة الا بعد شطب الرهن وقد اضطرت البطر كخانة لانهذاره بالتنازل عن هذا الشرط ليتسنى لها الصرف فيكون ملازماً برسم هذا الانذار وقدره ٤٠٠ مليماً

« وحيث ان ايداع مبلغ ١٠٠ جنيه بخزانة المحكمة بالشرط السالف الذ كر لا يبرىء ذمة المستأنف عليه منه فيكون مسئولاً عن فوائده بالسعر المتفق عليه من تاريخ رفع الدعوى الى يوم الصرف وهو ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤

(استئناف بطر كخانة الأرمن الارثوذكس وحضر عنها الاستاذ اميل رطل ضد بيجرجس افندى بشاره الاسيوطى وحضرته الاستاذ عزيز مشرقى رقم ٦٢٧ سنة ٥١ ق - رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك وأمين زكى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

٣٢٤

٣ فبراير سنة ١٩٣٥

اعلان . محضر مؤقت . صحة الاعلان . استئناف .

المبدأ القانونى

إذا تبين أن الذى قام بالاعلان موظف عين بقرار من الحقانية ليكون محضراً مؤقناً بماهيته وقد حلف اليمين القانونية التى أوجبها القانون على المحضرين . وقام بدفع التأمين المطلوب وجب اعتباره من المحضرين المعترين قانوناً وتكون أعماله صحيحة ولا عبرة بكونه موظفاً مؤقتاً كما لا عبرة باسم الوظيفة مادام أنه عين من الجهة المختصة باجراء أعمال المحضرين وحلف اليمين التى أمر بها القانون .

المحكمة

« من حيث ان المستأنف عليهما السيدتين عائشة هانم شعراوى ومنيره هانم دفعتا دفعا فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لأن المستأنف أعلنهما بالاستئناف بعد فوات أكثر من الميعاد القانونى « ومن حيث انه بما لانزاع فيه ومما ثبت من الاطلاع على صورة اعلان الحكم المستأنف وتاريخ اعلان الاستئناف لهما انهما أعلنتا الحكم المستأنف للمستأنف فلم يستأنفه إلا بعد مضي أكثر من ستين يوماً من تاريخ الاعلان المذكور فالاستئناف غير مقبول شكلاً .

« ومن حيث ان المستأنف دفع بأن الحكم المستأنف اعلن له اعلاناً باطلاً لأن هذا الاعلان حصل بواسطة مندوب محضر ولم يستوف الاجراءات القانونية .

« ومن حيث ان الذى ثبت للحكمة من أقوال باشمحرر المحكمة ومن الاطلاع على قرار الحقانية الذى قدمه للحكمة واطلع عليه الاخصام ان الذى

٣٢٥

٥ فبراير سنة ١٩٣٥

بيع . حكم مرسى مزاد . عيب في اللصق . عدم جواز استئناف
حكم مرسى المزاد .

المبدأ القانوني

حصول عيب في إجراءات اللصق لا يجيز
استئناف حكم مرسى المزاد إذ الاستئناف
لا يجوز إلا لعيب في شكل حكم مرسى المزاد
نفسه فكل ما يقع من إجراءات باطلة قبل
الحكم لا يعتبر من العيوب الشكلية فيه بطبيعة
الحال ولا يجيز البطلان السابق على الحكم
وكان الواجب التمسك بالبطلان الحاصل في
إجراءات اللصق أمام قاضي البيوع نفسه .

المحكمة

« من حيث ان الدعوى تلخص في ان المستأنف
عليه بصفته ناظر وقف المرحوم حسين افندى فهم
شرع في نزع ملكية المستأنف من ٨ اسهم وقراريط
و ١٢ فدانا كاتنة بناحية الزيتون مركز بني سويف
وفي ٢ ابريل سنة ١٩٣٤ أصدر حضرة قاضي البيوع
بمحكمة بني سويف حكمه برسو مزاد هذا القدر على
محمد افندى لمعى بثمان قدره ٦٠٠ جنيه فاستأنف
المستأنف هذا الحكم وطلب الغاء حكم البيع المذكور
وبطلان جميع الاجراءات التي ترتبت عليه ومحول
أثر بني عليه قائلان اللصق لم يتم قبل البيع بعشرين
يوما وأن حضرة قاضي البيوع لم يستوف هذا النقص
رغم ظهوره

« ومن حيث ان المستأنف عليه طلب رفض
هذا الاستئناف وتأيد حكم حضرة قاضي البيوع لأن
المادة ٥٨٦ مرافعات لم تجز الاستئناف في حكم
البيع الاعيب في شكل الحكم ولما كانت اجراءات
اللصق تتم قبل يوم البيع فان وقعت على خلاف
ما يقضى به القانون وجب على المدين ان يقدم طلب

أعلن الحكم المستأنف للمستأنف هو حسن افندى
حسنى وقد عين بقرار من الحفانية ليكون محضرا
مؤقتا بماهيته وقد حلف اليمين القانونية التي أوجبها
القانون على المحضرين قبل أداء عملهم وقام بدفع
التأمين المطلوب فهو اذا من المحضرين المعتبرين
قانونا وتكون أعماله التي طلب منه أداءها صحيحة
قانونا ولا عبرة بأن يكون موظفا مؤقتا كما لا عبرة
باسم الوظيفة مادام انه عين من الجهة المختصة
باجراء اعمال المحضرين وحلف اليمين التي أمر
بها القانون .

« ومن حيث ان المستأنف قرر أيضا ان الحكم
المستأنف صدر لمصلحة كثيرين غير السيدتين
عائشة ومنيره وهم باقي المستأنف عليهم وان موضوع
الدعوى مشترك بينهم جميعا وانه مادام ان الاستئناف
صحيح بالنسبة لباقي المستأنف عليهن فيكون صحيحا
بالنسبة للسيدتين عائشة ومنيره .

« ومن حيث انه بالرجوع إلى صحائف الدعوى
والحكم المستأنف يتضح ان الوقائع في هذه الدعوى
لا يمكن معها القول بأن دعوى المستأنف عليهن
جميعا هي عن موضوع غير قابل للتجزئة وانه
موجب للتضامن فيما بينهن فيكون الدفع الأخير
في غير محله

« ومن حيث انه لهذا وجب الحكم بعدم
قبول الاستئناف شكلا .

(استئناف حضرة صاحب السعادة حسن شعراوي باشا
وحضر عنه الأستاذ وهيب بك دوس ضد السيدة بثينة هانم شعراوي
وآخرين وحضر من الثالثة الأستاذ عباس شريف رقم ١١٩٤
سنة ٥١ هـ - رئاسة وعضوية حضرات محمود سامي بك وكيل
المحكمة وعلى زكي المراني بك وحسن زكي محمد بك مستشارين)

٣٢٦

٧ فبراير سنة ١٩٣٥

١ - استئناف - حكم قطعي صادر في دفع فرعى موضوعي .

وجود صفة . وجوب استئنافه مستقلا .

المبدأ القانوني

انه وان كان من المقرر أن الدفع بعدم وجود صفة للدعى في رفع الدعوى هو من الدفوع الفرعية الموضوعية التي يصح التمسك بها في أى حالة عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف إلا أن محل ذلك اذا لم يدفع بهذا الدفع أمام محكمة أول درجة ولم يصدر بشأنه حكم منها ولكن اذا صدر فيه حكم فانه يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ويصبح نهائيا اذا لم يحصل استئنافه أصليا ولا فرعيا في الميعاد القانوني لانه حكم قطعي صدر في مسألة فرعية وهى عدم جواز سماع الدعوى لعدم وجود صفة وهى من المسائل التي تمس الموضوع وتهدم الدعوى من أساسها ويجب لطرحها أمام محكمة الاستئناف استئناف الحكم الصادر فيها أصليا أو فرعيا

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه الأول » عبد العزيز افندى توفيق » دفع أمام هذه المحكمة بعدم وجود صفة للمستأنفة في رفع دعواها باعتبار انها معتقة للمرحومة سلو قر ووارثة لها .

« وحيث ان المستأنفة ردت على هذا الدفع بأنه لا حق للمستأنف عليه في إثارته أمام محكمة الاستئناف الا اذا رفع استئناف فرعى عنه وذلك لانه أمام محكمة أول درجة أنكر وراثتها بسلو قر ومحكمة أول درجة أصدرت بتاريخ ٥ ديسمبر

(٢-٣)

البطلان لحضرة قاضى البيوع فان لم يفعل سقط حقه في التمسك بهذا البطلان على انه ان صح ان هناك نقص في اللصق فهذا لا يعيب الحكم ذاته لانه ليس من اوضاع الحكم .

« ومن حيث ان حكم رسوالمزاد لا يعتبر حكما بالمعنى القانوني لانه لم يفصل في خصومة وانما يعتبر بمثابة محضر لاثبات اجراءات المزايدة وما تم فيها الى إيقاع البيع ولكن بالنظر الى أنه يأخذ شكل الاحكام من حيث العلانية واشتماله على اوضاع الاحكام وقبوله للتنفيذ قرر المشرع بالمادة ٥٨٦ مرافعات عدم جواز الطعن فيه بطريق المعارضة وان استئنافه لا يجوز الا لعدم استيفائه الشروط المقررة المعبر عنها بالنسخة الفرنسية

pour faute de formè

وقد استقر القضاء والفقه على أن المقصود بذلك وجود عيب في شكل الحكم ولذلك فكل ما يقع من اجراءات باطلة قبل الحكم لا يعتبر من العيوب الشكلية فيه بطبيعة الحال ولا يجوز هذا البطلان السابق على الحكم استئنافه

« وحيث ان المستأنف يزعم أن البطلان سببه عدم استيفاء اجراءات اللصق وهذا البطلان على فرض صحته فانه كان عليه أن يتمسك به امام حضرة قاضى البيوع وعلى كل حال فهذا البطلان ليس واقعا في الحكم ولا متعلقا به ولذلك يتعين الحكم برفض هذا الاستئناف وتأييد حكم حضرة قاضى البيوع

(استئناف الشيخ عبد المجيد رضوان وحضرته الاستاذ مراد صليب ضد اسماعيل افندى حسين وحضرته الاستاذ ايوب نصر الله يوسف رقم ٦٥٠ سنة ٥١ ق - رئاسة وعضوية حضرات احد نظيف بك وعلى بك حيدر حجازى واحد مختار بك مستشارين)

٣٢٧

٢٧ فبراير سنة ١٩٣٥

١ - حكم غيابي . تنفيذ . وجوب اعلانه قبل تنفيذه . بطلان

٢ - تعويض . ضرر . سوء استعمال الحق . ادارة .

المبادئ القانونية

١ - تقضى المادة ١١٢ مرافعات بأنه لا يجوز

تنفيذ الاحكام إلا بعد إعلانها للخصم وتقضى المادة ٢٢٣ مرافعات بأن الحكم الصادر بتعيين خير لا حاجة لإعلانه إذا كان صادراً بمواجهة الخصام أو بحضور وكلائهم ويستفاد من ذلك أنه إذا كان صادراً في غيبة بعض الخصوم وجب على طالب التعجيل إعلانه للغائبين فإذا لم يقيم بذلك وباشر الخبير فوق هذا مأموريته من غير إخطار الخصم الغائب كانت إجراءات الخبير المتخذة في غيبة الخصم ومن غير إعلانه بالحكم باطلة .

٢ - إذا نفذ رجال الادارة أمراً صادراً لهم بطريقة ليس فيها رعاية للحدود الواجبة عليهم أو لمنع إلحاق الضرر بصاحب الشأن وتجن عن تصرفهم هذا ضرر له كانت السلطات العامة مسئولة عن تعويض ذلك الضرر لأنه من المقرر قانوناً أن رجال الادارة يجب عليهم عند القيام بتنفيذ أمر طبقاً للقانون مراعاة الحدود اللازمة في عملهم حتى لا يخرجوا من هذه الدائرة دائرة القيام بأجراء قانوني إلى الاضرار بالغير .

المحكمة

« حيث ان مورث المستأنف ضد هم بني دعواه على ان لجنة الوفد بالمنصورة دعت حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا لزيارتها في يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨ فقبل وكلفته بأقامة سراق

سنة ١٩٣٣ حكماً برفض هذا الدفع واعتبرتها وارثة وانها صاحبة الحق في الدعوى وتقول ان هذا الحكم صدر في دفع فرعي لا يجوز طرحه أمام محكمة الاستئناف بغير ان يرفع عنه استئناف أصلي أو فرعي ولا يمكن للمستأنف عليه المذكور ان يستفيد من استئنافها لأن القاعدة ان محكمة الاستئناف لا يطرح أمامها الا ما كان خاصاً بالجزء المستأنف من الحكم

« وحيث انه وان كان من المقرر قانوناً ان الدفع بعدم وجود صفة للمدعى في رفع الدعوى هو من الدفوع الفرعية الموضوعية التي يصح التمسك بها في أى حالة عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف الا ان محل ذلك اذا لم يدفع بهذا الدفع أمام محكمة أول درجة ولم يصدر بشأنه حكم منها . ولكن اذا صدر في هذا الدفع حكم من محكمة أول درجة فان هذا الحكم يجوز قوة الشيء المحكوم فيه ويصبح نهائياً إذا لم يحصل استئنافه أصلياً ولا فرعياً في الميعاد القانوني لأنه حكم قطعي صدر في مسألة فرعية fin de non recevoir وهي عدم جواز سماع الدعوى لعدم وجود الصفة . وهذه المسألة من المسائل التي تمس الموضوع وتهدم الدعوى من أساسها ويجب طرحها أمام محكمة الاستئناف استئناف الحكم الصادر فيها أصلياً أو فرعياً اذا كان باب الاستئناف لا زال مفتوحاً .

« وحيث انه من ذلك يكون الدفع الفرعي المقدم من المستأنف عليه الأول خاصاً بالصفة غير مقبول .

(استئناف سمو الأميرة نعت مانم مختار وحضر عنها الأستاذان احمد بك الديواني وعلي الخالواني ضد عبدالعزيز افندي توفيق وأخرى وحضر عن الاول الاستاذ عبد المقصود متولى رقم ٨٠٨ سنة ٥١ ق - رئاسة وعضوية حضرات مصطفى حفي بك وسليمان السيد سليمان بك ومحمد ركي على بك مستشارين)

لاستقبال دولته فيه يوم قدومه وبعد ان اقامه وجهره بكامل المعدات اللازمة لذلك هدمه رجال الادارة بعدم منتصف ليلة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٨ وتبع عن الكيفية التي استعملت في الهدم تلف بعض أدوات السراشق وضياح البعض وطلب الحكم له على المستأنفة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه بصفة تعويض عما تلف ونهب وعما ضاع عليه من ربح كان يجنيه عند الاستيلاء على أجره بعد قيامه بما كلفته به اللجنة المذكورة

« وحيث ان المستأنفة أوضحت في دفاعها المقدم بالأوراق انها اعتبرت الاجتماع المزمع عقده وإقامة السراشق من أجله مما يترتب عليه الاخلال بالنظام والأمن العام فقررت عدم الترخيص به وأباحت لجنة الوفد هذا القرار غير ان اللجنة رفضت قبول هذا القرار واحتجت عليه وأبلغت المديرية انها مصممة على اتمام السراشق والاستعداد للاجتماع وأمام هذا عولت المديرية على إزالة السراشق باعتبار انه أداة الاجتماع المراد منعه وفعلا هدمته في الساعة الثالثة بعد منتصف ليلة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٨ تحت ستار الليل منعاً لحدوث تصادم بين رجالها والآهالي فيحصل مالا تحمد عقباه فيما لو أجرت هذا الهدم نهارا وقالت المديرية انها في ذلك انما استعملت الحق الخول لها قانونا بمقتضى قانون الاجتماعات ثم استطردت في مذكراتها الى بحث مسؤولية الحكومة عن تصرفاتها واستعرضت أقوال بعض الشراح في ذلك مما استنتجت منه انها لا تكون مسؤولة الا عند ما ترتكب خطأ جسيماً أى ان تكون المخالفة التي تنجم عنها المسؤولية على درجة من الخطورة والجسامة

« وحيث انه ظاهر من الأوراق ومن دفاع المستأنف ضدهم ان المذكورين لا ينازعون الحكومة في حقها في منع الاجتماع أو عدمه وانما

هم يناقشونها الحساب في الكيفية التي استعملت بها هذا الحق ويقولون انها أساءت استعماله بأن أجرت عملية هدم السراشق بغير الحيلة الواجبة لمنع تلف أو ضياع أدواته إذ انها قطعت الاحبال التي تربط أجزاء السراشق ببعضها وكسرت العروق والقوائم الخشبية حتى هبطت الاقمشة على المفروشات من كنب وكراسي فكسرت هذه وتمزقت الخيام مما سبب ايضاحه بعد وامتدت الأيدي لنهب بعض الأدوات ايضاً

« وحيث انه يتضح من ذلك ان البحث لا يدور حول معرفة ما اذا كانت الحكومة محقة في منع عقد الاجتماع أم لا - وانما البحث ينحصر - أولاً فيما إذا كانت المديرية عند قيامها بهدم السراشق منعاً لعقد الاجتماع مع التسليم بانها محقة في هذا المنع أجرت هذا الهدم على الوجه الذي تتطلبه الحدود الواجبة لاستعمال هذا الحق أم تخبطت هذه الحدود فأساءت استعمال حقها - وثانياً - في الحالة الأخيرة هل تنج من عملها هذا ضرر لمورث المستأنف ضدهم وما قيمة ذلك الضرر ان وجد و - ثالثاً - هل هي مسؤولة عن تعويض ذلك الضرر لصاحبه أم لا ؟ « وحيث انه من المتعين قبل الدخول في ذلك استعراض ما اتخذته مورث المستأنف ضدهم من الاجراءات بعد حصول هذا الحادث

« وحيث ان مورث المستأنف ضده يقول انه بمجرد عليه بهدم السراشق رفع دعوى مستعجلة لاثبات حالته لبيان ما تلف وما ضاع من أدواته وقيمة ذلك لا مكان المطالبة بالتعويض الذي يراه وقد حكم في دعوى إثبات الحالة في غيبة المديرية بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٨ في القضية رقم ٢٥٧٧ سنة ١٩٢٨ من محكمة بندر المنصورة الأهلية وبصفة مستعجلة بندين خير لمعاينة الصيوان واثبات حالته وما حدث به وبأدواته من التلف وتقدير ذلك مع شمول الحكم بالتنفيذ المعجل وبدون كفاله

« وحيث ان الخبر بعدمباشرة مأموريته قدم تقريراً أثبت فيه ان السرادق كان طوله ٤٢ متراً وعرضه ٢٤ متراً وان هدمه حصل بطريقة قطع الأحيال الخارجية التي تربط القماش بالآوتاد وهذه بعضها مخلوع وغير موجود مع ظهور أثره بالحفر وبعضها موجود وأحيالها مقطوعة بغير نظام إذ كان القطع على مسافة متر ونصف من الأرض في البعض وعلى مسافة ٦ أمتار في البعض الآخر وترتب على ذلك سقوط الأعمدة على بعضها وكسر البعض منها فسقطت الأقمشة على الأرض المسبخة وكانت تعلوها الأتربة وان الدكك الحشب كانت مبعثرة وعددها ٥٣ وان الكراسي والكنب كانت بحالة رديئة مكسورة الأرجل والظهر مخلوعة المخدع وبأقمشتها تمزيق وتعلوها الأتربة وأعمدة اليبارق ملقاة بالأرض وبعض الأعمدة اخترقت قطع القماش فتسبب عن ذلك تمزيق بها وذكر الخبر في ختام تقريره بياناً للأدوات النالفة ما يمكن استعماله منها بعد اصلاحه وما لا يمكن وقدر قيمة التالف وقيمة التصليحات بمبلغ ٢١٠ مليارات و٥٠٧ جنيهات أما ما قيل بضياعه من أدوات السرادق فانه ترك أمر تحقيقه للحكمة - وبعد المرافعة في الدعوى أمام محكمة أول درجة أصدرت فيها بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ حكماً قضى بالاحالة على التحقيق ليثبت مورث المستأنف ضدهم حصول ضرر له نشأ عن اتلاف وضياح بعض أدوات الفراشة المملوكة له بفعل رجال الإدارة بكافة طرق الاثبات ولتنفي المديرية ذلك إذ انها أنكرت مانسبها اليها الخصم » وحيث ان مورث المستأنف ضدهم استشهد بحسن موسى حسن وآدم عثمان محمد وكانا يخفزان السرادق فشهد أولهما بحضور ضابط ومعه قوة من العساكر في ليلة هدم السرادق قبضوا عليه وساقوه لمرکز البوليس حيث أفرج عنه في الصباح وحصل هدم السرادق على مسمع منه قبل انصرافه

وفي أثناء سيره مع من قبض عليه وشهد الثاني بأنه هرب عندما رأى حصول القبض على زميله وعلى بعد من السرادق رأى جمعا من العساكر يهدمونه بقطع الأحيال وكسر الأعمدة حتى تقطعت الخيام وقال ان السرادق كان مفروشا بالأسطة والكراسي والكنب واستشهد أيضاً بكامل السيد ابراهيم العامل بطرفه فشهد برؤية السرادق مهدوما وبذلك كسرت الأدوات التي به وكذا الأعمدة وقال ان السرادق كان به عشرون طقما من الكراسي والكنب وعليها الغطاء الأبيض وكذا يجبر محمد الدرداح الفراش فشهد برؤية السرادق مهدوما والأقمشة ممزقة والأخشاب والأعمدة والكراسي والكنب المذهب مكسورة واليبارق والأحيال فاقدة وأيضاً بمحمد ابراهيم احمد السواق فشهد برؤية العساكر يكسرون الأعمدة والأحيال وكان السرادق مفروشا قبل ذلك بالأسطة والكراسي والكنب واستشهد بثلاثة آخرين دلت أقوالهم على رؤية حصول الهدم بالكيفية المتقدمة وسمع المحقق شهادة محمد افندي أبو النصر الذي كان مأموراً بئندر المنصورة في ليلة الحادثة بناء على استشهاد الحكومة به فقال انه علم ان السرادق هدم ولكنه لا يعرف من هدمه ولا يعرف شيئاً عن أدوات الفراشة التي كانت به

« وحيث انه فيما يختص بادعاء مورث المستأنف ضدهم بضياح أو سرقة بعض أدوات الفراشة التي كانت بالسرادق بعد هدمه وبسبب الهدم فانه لم يقدّم دليل في الدعوى يمكن الأخذ به لاثبات ذلك على أن المورث المذكور كان يجب عليه التبليغ عن هذا الأمر حتى اذا عمل تحقيق بهذا الخصوص أمكن استخلاص النتيجة منه أما هو لم يفعل فلا يمكن الأخذ بمجرد قوله في أن شيئاً من الأدوات امتدت اليه يد السرقة بسبب هدم السرادق .

« وحيث انه فيما يختص بتقرير الخبر فان

المستأنفة طعنت عليه بالبطلان في دفاعها على اعتبار ان اجراءاته باطلة اذ أن الحكم الصادر بنديه صدر في غيبتها وتغذير ان تعلن به وان الخبير لم يخطر بها باليوم الذي حددته لمباشرة العمل

« وحيث ان المادة ١١٢ من قانون المرافعات نصت بوجه عام على أنه لا يجوز تنفيذ الأحكام الا بعد اعلانها للنخصم

» وحيث ان المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات أيضا نصت على ان الحكم الصادر بتعيين خبيرين به ما يصرح له بعمله من الاجراءات المستعجلة وانه لا حاجة لاعلان ذلك الحكم ان كان صدوره بمواجهة الاخصام أو بحضور وكلائهم

» وحيث انه يستفاد من ذلك ان الحكم لو صدر في غيبة بعض الخصوم وجب على طالب التعجيل اعلانه للغائبين وقد ورد ما يطابق هذا الرأي بكتاب قواعد المرافعات المشاوي بك جزء ثان صفحة ٤٠٤ بند ٥٥٠

« وحيث انه ثابت من الأوراق ان مورث المستأنف ضدهم لم يقيم باعلان الحكم الصادر بتدبير خبير في دعوى اثبات الحالة السابق ذكرها إلى المديرية مع انه صدر في غيبتها كما ثبت أيضا ان الخبير لم يخطر المديرية باليوم الذي يباشرفه العمل وانما ارسل لها تلغرافا يخطر هافيه بالساعة المحددة للعمل دون تعيين اليوم بنص صريح

» وحيث انه لذلك تكون اجراءات الخبير انما اتخذت في غيبة المديرية وبدون اعلانها بالحكم وعلى هذا تكون باطلة بالنسبة لها .

« وحيث انه رغما من ذلك فان المحكمة ترى انه يصح الاستئناس بقول الخبير كشخص عاين الحالة في عهد حصولها مع عدم الاكتفاء بذلك إلا إذا تعزز بأدلة أخرى مقنعة

» وحيث ان المحكمة بعد تقديم تقرير الخبير

احالت الدعوى على التحقيق لاثبات ونفي ما تقدم ذكره « وحيث انه فيما يختص بمحذوث تلف لأدوات السراشق حتى أصبح البعض منها غير قابل للاستعمال أصلا والبعض محتاج لاصلاح حتى يتسنى إعادة استعماله فهذا ما تراه المحكمة ثابتا ثبوتاً كافيا من مجموع شهادة شهود المستأنف ضدهم السابق شرحها والتي تعززت بأقوال الخبير المأخوذة على سبيل الاستئناس كما تقدم

» وحيث انه يصح الانتقال بعد ذلك للبحث الأول الخاص بمعرفة ما إذا كانت المديرية أساءت استعمال حقها في الكيفية التي هدمت بها السراشق أم لا « وحيث انه كان من الميسور لرجال الإدارة اجراء الهدم بطريقة لا ينجم عنها ضرر لصاحب أدوات السراشق بأن تحمل الاحبال وتفك الاقشعة وتخلع الاوتاد دون تمزيق أو كسر منعاً للحاق التلف بها ولو احتاج الأمر في ذلك إلى عامل من محترفي الفراشة

» وحيث ان هذا لم يحصل وان رجال البوليس أجروا الهدم بطريقة ليس فيها أدنى رعاية للحدود الواجبة عليهم أو لمنع الحاق الضرر بصاحب الأدوات

« وحيث ان المحكمة ترى من ذلك انه حصلت اساءة استعمال الحق في كيفية الوصول لهدم السراشق ومنع عقد الاجتماع على ان قول المستأنفة بأنها اخطرت مورث المستأنف ضدهم برفع أدواته فان هذا لم يحصل إلا بعد حصول الهدم والتكسير والاتلاف فعلا كما يؤخذ من الأوراق المقدمة بحافظة المستأنفة

» وحيث انه فيما يختص بالبحثين الثاني والثالث فلا نزاع في ان كيفية اجراء هدم السراشق على وجه خارج عن حدود الحيطه تتج عنه ضرر لصاحب أدوات السراشق وهذا الضرر ليس بسيطاً بل هو ضرر جسيم يوجب مسئولية الإدارة عن نتائجه لأن

هذه الأدوات التي تلف معظمها هي رأس مال مورث المستأنف ضدهم الذي كان محترفاً بأعمال الفراشة وهي كثيرة العدد والقيمة مما لا يمكن التسامح فيه لأنه من المقرر قانوناً أن رجال الإدارة يجب عليهم عند القيام بتنفيذ أمر طبقاً للقانون مراعاة الحدود اللازمة في عملهم حتى لا يخرجوا من هذه الدائرة دائرة القيام بأجراء قانوني إلى الإضرار بالغير والا كانت السلطة العامة مسؤولة عما ينتج من الإضرار بسبب ذلك وهذه المسؤولية يختلف تقديرها تبعاً لجسامة الضرر وبحسب الظروف في كل حالة من الأحوال

« وحيث أنه فيما يختص بقيمة الأشياء التالفة

والمصاريف اللازمة لإصلاح ما هو قابل للإصلاح منها والتعويض اللازم عن الضرر الذي لحق المستأنف ضدهم بسبب ذلك . من كل هذا ترى المحكمة تقدير التعويض بمبلغ ٣٥٠ جنياً مع عدم تقدير شيء في نظير أدوات ضائعة أو مسروقة إذ لم يثبت ذلك

« وحيث أنه مما تقدم يتعين إذن تعديل الحكم المستأنف بجعل المبلغ المحكوم للمستأنف ضدهم بصفتهم الواضحة بالأوراق ٣٥٠ جنياً فقط

(استئناف مديرية العقيلة ضد ورثة المرحوم الشيخ عثمان زكي وحضر عنهم الأستاذ علي حسن السعدني رقم ٥٦١ سنة ٥١ ق - رئاسة وعضوة حضرات محمود فهمي يوسف بك ومحمد زفول بك وحسن فريد بك مستشارين)

قضايا المحاكم الكلية

٣٢٨

محكمة بني سويف الكلية الأهلية

١٤ يناير سنة ١٩٣٥

استئناف . دعوى استرداد . قيد . وجوب اجراء ذلك قبل الجلسة بالمدة المحددة . ميعاد مسافة . لا وجود له

المبدأ القانوني

الساعات المقررة قانوناً لقيد الاستئناف أو دعوى الاسترداد قبل الجلسة المحددة هي حد أدنى لا يصح مساسه ولا انتقاص بعضه لأي سبب من الأسباب لأن المادتين ٣٦٣ و ٤٧٨ مرافعات إذ نصتا على إيجاب القيد قبل الجلسة بساعات معدودة قد جعلتا من الجلسة حداً ثابتاً يقف عنده في سبيل الامتداد

بخلاف الحالة التي نصت عليها المادة ١٨ مرافعات وذلك لأن حكمة التفرقة بين الحالتين أن انتقاص ميعاد القيد ليس تفويتاً للغرض من تشريعه فقط بل لأن القول بجواز إجراء القيد قبل الجلسة بأقل من الساعات المحددة بحجة أن بعضها وقع في يوم عطلة يستتبع استهلاك الميعاد كله إذا وقع في يوم عطلة وإباحة القيد في يوم الجلسة . بل قد يستتبع اكتساح الجلسة نفسها وإباحة القيد في أول يوم من أيام العمل فتعدم « القبليّة » في بعض الحالات وتقلب « بعديّة » في الحالة الأخيرة . وهذه نتائج عملية ليس أدل منها على خطأ الرأي المرجوح .

المحكمة

« من حيث ان المستأنف ضدها قد دفعت بعدم قبول الاستئناف لقيدته بعد الميعاد إذ قيد في ٩ يونيه سنة ١٩٣٤ في حين ان الجلسة يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٣٤ على خلاف ما نصت عليه المادة ٣٦٣ مرافعات من إيجاب القيد قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة

« وحيث ان المستأنف رد على ذلك بأن يوم ٨ يونيه سنة ١٩٣٤ كان يوم جمعة فيمتد ميعاد القيد إلى اليوم التالي مرتكنا في ذلك على ما ذهب إليه بعض المحاكم قياساً على الحالة التي نصت عليها المادة ١٨ مرافعات وعلى انه لا حكمة للفرقة بين الحالتين

« وحيث ان الرأي الراجح الذي ساد القضاء هو الرأي القائل بعدم جواز امتداد ميعاد الثماني والأربعين ساعة لأنه « ميعاد نهى الشارع عن قيد الاستئناف فيه وهي ليست ميعاداً مشتملاً على طلب حضور أو التنبية باجراء أمر » (راجع أحكام محكمة الاستئناف الصادرة في ١٧ و ١٨ و ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ و ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ و ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ المشار إليها في مرجع القضاء ص ٢٢٨٠ و ٢٢٨١)

« وحيث ان هذه المحكمة ترى ان مدة الثماني والأربعين ساعة هي حد أدنى للقيد لا يصح مساسه ولا انتقاص بعضه لأي سبب من الأسباب لأن المادة ٣٦٣ مرافعات إذ نصت على إيجاب القيد قبل الجلسة بهذه الساعات المعدودة قد جعلت من الجلسة حداً ثابتاً تبدأ فترة القيد منها إلى الوراها فالامتداد لا يكون الا للوراء بخلاف الحالة التي

نصت عليها المادة ١٨ مرافعات فان الطريق فيها خال ومكشوف امام الامتداد إلى الامام . وهذا النظر يهدي الى الفارق بين الحالتين . لأنه اذا جاز مد الميعاد أربعاً وعشرين ساعة بحجة العطلة فليس ما يمنع من مده ثمانى وأربعين ساعة اذا ظهر ان اليوم التالي يوم عطلة . وتكون نتيجة الأخذ بهذا الرأي ان الامتداد ينتقص نصف الميعاد بل يطغى على الميعاد كله باباحة قيد الاستئناف في يوم الجلسة واذا صادف يوم الجلسة عطلة فهل يمتد الميعاد الى يوم لاحق ويباح القيد بعد الجلسة ثم يقال ان القيد حاصل قبل الجلسة كنص القانون ؟ كلا فان « القبيلة » تنعدم في احدى الحالات وتقلب « بعدية » في الحالة الأخيرة

« وحيث انه ظاهر من ذلك ان القول بجواز امتداد ميعاد الساعات المقررة لقيد الاستئناف أو دعوى الاسترداد بسبب العطلة يستتبع انتقاص بعضها . بل يستتبع اكتساحها برمتها بل يستتبع اكتساح الجلسة نفسها . وهذه نتائج عملية ليس أدل منها على خطأ الرأي المرجوح

« وحيث انه لما تقدم يكون آخر يوم يصح القيد فيه يوم ٧ يونيه سنة ١٩٣٤ وقد مضى دون حصوله فيكون الدفع مقبولا ويتعين الحكم بما يقضى به القانون

(قضية عبد الحفيظ خضر جاد الله ضد الست شريفة ابوزيد رقم ١٩٣ سنة ١٩٣٤ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة كامل حنا وعلى أبو النيف ومحمد صالح نور)

٣٢٩

محكمة مصر الكلية الأهلية

١٥ يناير سنة ١٩٣٥

١ - ملكية صناعية عدم وجود قانون . تطبيق قواعد العدالة .

حماية المخترعات

٢ - اختراع . معناه . عدم سبق .

٣ - اختراع . انتشاره . اثبات . البينة . مطبوعات .

كتالوجات قرائن . جوازها .

٤ - خطأ متبادل . مقاصة في التعويضات .

المبادئ القانونية

١ - إن الشارع المصري لم يسن قانوناً خاصاً بالملكية الصناعية في مصر إنما أقر صراحة بالملكية الصناعية وحقوق الصانع فيما يبتكره من المصنوعات وذلك بالنص الوارد في المادة ١٢ من القانون المدني ولذلك كان لزاماً على القاضي المصري أن يطبق قواعد العدالة عملاً بنص المادة ١٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

وقواعد العدل والانصاف تقضى بداهة بأن يجنى المرء ثمار كده وابتكاره حتى يعرض عليه مانهكه من قوة عقله وبدنه وما صرفه من مال وما قطعه من زمن في سبيل الوصول إلى اختراعه أو اكتشافه لذلك وجب أن يحتكر المخترع صنع ما اخترعه ويبيعه مدة من الزمن وهذا يعود بالفائدة على المخترع وعلى المجتمع أيضاً لأن صون حقوق المخترع يؤدي إلى تشجيع الغير على الاختراع والابتكار وبذلك يخدم العلم أجل خدمة وتؤدي كثرة

الاستنباط إلى تسهيل سبل الحياة للإنسان .

٢ - الاختراع هو ابتكار ما لم يوجد من قبل أو ابتداء فكرة جديدة فكما يقع الاختراع إذا استنبط الصانع آلة جديدة كذلك يعد ابتداء طريقة جديدة لتسهيل سير تلك الآلة اختراعاً والمدار في ذلك على التفنن وخلق الجديد .

وأهم ركن لقيام الاختراع أن لا يكون الشيء المدعى باختراعه قد ذاع وانتشر استعماله قبل تسجيل الاختراع لأن بذيعه وانتشاره أصبح ملكاً للجمهور وليس لأحد حق احتكاره لأن الفضل في الابتكار لا في النقل ٣ - يجوز اثبات واقعة انتشار الاختراع بكافة الطرق القانونية وأيضاً بالنسبة لأنهما من الوقائع المادية التي يتعذر الحصول على كتابة بوقوعها ولا يستطيع الاحتياط لذلك بقدمه . والأدوات المطبوعة والكتالوجات يجوز أن يستنتج منها القرائن التي تشير إلى انتشار الاختراع وهي طريقة من طرق الإثبات والقرائن يجوز أن يسجلها القاضي في جميع الوقائع وظروف الدعوى وفي كافة الأوراق التي تودع في القضية حتى ولو كانت خاصة بدعوى أخرى

٤ - لا محل للمطالبة بتعويض ما عن تقصير أو خطأ إذا كان الخطأ قد تبادل بين طرفي الخصومة إذ لا بد من عمل مقاصة بين التعويضات المطلوبة عن الأضرار المترتبة على أعمال الطرفين فاذا تكافأ خطأ كل منهما فلا محل للحكم بأى تعويض .

المحكمة

« من حيث ان المدعى الخواجه هاجوب اجويان بنى دعواه على أن له اختراعين خاصين بتحسين الآبار الارتوازية وتحسين مواسير الصرف لدورات المياه وكلاهما مسجل باسمه بمصر بقلم التسجيلات بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٢٣ تحت نمرة ١٩٣ سنة ٤٨ قضائية و ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ سنة ٥٢ قضائية وفي إنجلترا سنة ١٩٢٣ سنة ١٩٢٧ و ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ وفي فرنسا في سنة ١٩٢٣ و ١٩٢٧ و ١٩٣٠ وأن المدعى عليه عبد الله افندى احمد تمكن من نقل الرسومات والمواصفات الخاصة بالآبار الارتوازية لأنه كان يلجأ الى المدعى ليقوم له بعمل تلك الآبار ثم قام المدعى عليه بتسجيلها باسمه بمحكمة الاسكندرية المختلطة في ٢٥ ابريل سنة ١٩٣١ وقال المدعى أن المدعى عليه أخذ في النشر عن اختراعه المزعوم وادعى أنه توصل إلى اختراع جديد يفضل اختراع المدعى وأرسل إلى المصالح العمومية عينات وعلى الأخص إلى وزارة الاوقاف التي كانت تتعامل مع المدعى والتي كانت تسمى طريقة عمل هذه المواسير بطريقة ماركة اجويان

« وحيث ان المدعى ذكر انه ناله ضرر جسيم من عمل المدعى عليه حيث كان يقوم وحده بأعمال الآبار والمواسير لوزارة الاوقاف والخاصة الملكية ومجالس المديرية وقسم البلديات وان عبد الله افندى نافسه في ذلك منافسة غير مشروعة وترتب على ذلك ان لحقت به خسارة فادحة قدرها المدعى بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه وطلب الحكم له بهذا المبلغ من ذراً المدعى عليه بأن يكف عن الاستمرار في استغلال اختراعه والا فيلزم بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه سنوياً من الآن حتى صدور الحكم النهائي وطلب ايضا الحكم له بأن الاختراعين المشار اليهما آنفاً هما ملكه وحده

ويطلب ان التسجيل الصادر من المدعى عليه بمحكمة الاسكندرية المختلطة ومصادرة الأوراق والرسوم التي سجلها وكافة العدد والآلات التي تستعمل في هذا السيل ونشر الحكم بأربع صحف عربية وافر نكية « وحيث ان المدعى عليه على افندى احمد رفع دعوى فرعية يطلب فيها الحكم له بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ضد الخواجه هاجوب اجويان على سبيل التعويض ويسند دعواه إلى أن الخواجه المذكور قد استصدر أمراً من المحكمة المختلطة بتوقيع الحجز التحفظي على ما يملكه من ادوات ومهمات في مخازنه والمواسير والعدد والرسومات وتنفيذ الأمر فعلاً ثم تظلم امام المحكمة المختلطة فألغت تلك المحكمة أمر الحجز ورفع المدعى ايضا دعوى سخر فيها اجنيا لهذا الغرض امام المحكمة المختلطة فقضت بعدم الاختصاص فلجأ إلى الحاكم الأهلية برفعه الدعوى الأصلية ويقول عبد الله افندى احمد المذكور انه قد لحق به ضرر مادي وادبي من جراء هذه التصرفات الكيدية

« وحيث انه بعد المرافعة الشفوية وتقديم المذكرات حكمت هذه المحكمة بالانتقال لمعاينة عينات المواسير في محل كل من طرفي الخصومة للوقوف على ما يدعيه كل منهما من اختراع في صنع المواسير السفلية للآبار الارتوازية والتقليد الذي يقول عنه الخواجه هاجوب اجويان وقد تحرر محضر بما شاهدته المحكمة من عينات المواسير التي عرضت عليه من الطرفين وبعد ذلك ترفع سعادة توفيق دوس باشا عن الخواجا هاجوب وحضرة الاستاذ عزيز افندى مشرق عن عبد الله افندى احمد ثم تبادلوا المذكرات

« ومن حيث ان الخواجا هاجوب اجويان ابان في الصحيفتين ٢ و ٣ من مذكرته طريقة اختراعه الذي يدعيه بان ذكر أن الآبار الارتوازية كانت تدق سابقاً بواسطة انزال ماسورة تتكون من قسمين

أحدهما علوى وهو عبارة عن ماسورة عادية والآخر سفلى وهو عبارة عن ماسورة مخرمة بحيث تصب المياه الموجودة في الطبقة المائية في الارض في تلك الاخرام وكان يكسى القسم المخروم في الماسورة بشبكة من السلك حتى لا يسحب المياه وهي مخترقة تلك الماسورة شيء من الرمل أو الطين بعد أن يحاط السلك بطبقة من الزلط حوله فيخفف ضغط الطين والرمل وقد تبين من الاختبار أن الشبكة السلكية تتأكسد أو تذوب أو تسد من الطمي فكان يدعو الحال إلى اخراج ماسورة البئر كلها واعادة دقها من جديد بعد كساء الجزء المخروم منها بطبقة جديدة من السلك النحاسى وكانت هذه الطريقة تكلف مبالغ باهظة وعناء وضياح وقت وإنك وفق المدعى كما يقول إلى اختراع نوع من المواسير الصخرية بطريقة خاصة على أن تحاط بنوع رفيع من الزلط دون السلك بحيث أن المياه تنسرب من بين الزلط إلى الماسورة مباشرة كما كانت تنفذ من اخرام السلك من قبل . وبعد أن سجل اختراعه في مصر وإنجلترا وفرنسا اشتهرت هذه الطريقة باسمه في وزارات الحكومة ومصالحها وبعد ذلك لجأ إليه المدعى عليه عبد الله افندى احمد الذى رسا عليه عطاء المجلس البلدى بشبين الكوم للقيام بدق ماسورتين وتحرر عقد اتفاق بينهما تاريخه ٧ اغسطس سنة ١٩٢٩ فاطلع عبد الله افندى احمد على الرسوم وشكل المواسير وقلدها وسجل اختراعاته بالمحكمة المختلطة في سنة ١٩٣١

« وحيث ان المدعى عليه رفع الدعوى بما يأتى :

١ - ان التحسين لا يعد اختراعا ولو فرض جدلا ان الاستغناء عن الشبكة النحاسية وتضييق ثقب الماسورة الأصلية من ابتكار المدعى لما صح ان يثبت المدعى لنفسه اختراعا لأن العمل في ذاته لا يعتبر أكثر من تحسين في الماسورة ذاتها

٢ - ان المواسير المخرمة على الأسلوب الذى يدعيه المدعى تصنعها الفابريكات الالمانية منذ أربعين سنة فهى ليست اختراعا ولا ابتكارا المدعى بل انه نقلها عن المصانع الالمانية المدعى عليه أيضاً وأودع المدعى عليه مستنداته التى يرتكن عليها في حافظة نمرة ٦ دوسيه ٣ - ان تسجيل الاختراع في مصر أو في البلاد الأجنبية لا يدل في ذاته على صحة الاختراع أو عدم تقليده ولا قيمة له في ذاته

« وحيث ان الشارع المصرى لم يسن قانونا خاصا بالملكية الصناعية في مصر انما أقر صراحة بالملكية الصناعية وحقوق الصانع في ما يتكره من المصنوعات إذ ورد في المادة ١٢ من القانون المدنى النص الآتى : - (يكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف وفي ملكية مؤلفاته وحقوق الصانع في ملكية مصنوعات على حسب القانون المخصوص لذلك) ولم يوضع ذلك القانون المخصوص للآن ولذلك كان لزاما على القاضى المصرى ان يطبق قواعد العدل الطبيعى عند صحت الشارع وانعدام النص على أحكام الملكية الصناعية عملا بنص المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وفي سبيل ذلك يسوغ للقاضى ان يستأنس بالقوانين الأجنبية ليستخرج منها ما ينطبق على العدالة (انظر حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ بمجموعة التشريع والقضاء المختلط سنة ٣٨ ص ٤٢٤)

« وحيث ان قواعد العدل والانصاف تقضى

بداهة ان يحجب المرء ثمار كده وابتكاره حتى يعرض عليه ما بذله من قوة عقله وبدنه وما صرفه من مال وما قطعه من زمن في سبيل الوصول الى اختراعه أو اكتشافه لذلك وجب ان يحتكر المخترع صنع ما اخترعه وينعه مدة

من الزمن وهذا يعود بالفائدة على المخترع وفي المجتمع أيضاً لأن صون حقوق المخترع يؤدي إلى تشجيع الغير على الاختراع والابتكار وبذلك يخدم العلم أجل خدمة وتؤدي كثرة الاستنباط إلى تسهيل سبل الحياة للإنسان

اليوم الأول

الاختراع والتحسين

« وحيث أن المدعى عليه يدفع الدعوى بأن الاختراع الذي يترتب عليه حق للمخترع يجب أن يكون بعيداً عن الاقتصار على تحسين الاختراعات السابقة المتداولة والتي أصبحت ملكاً للجمهور واستخلص من ذلك أن الاستغناء عن الشبكة النحاسية وتضييق ثقب الماسورة السفلى للبئر الارتوازية إنما هو من قبيل التحسين وأن التحسين لا يعد اختراعاً

« وحيث أن الاختراع إنما هو ابتكار ما لم يوجد من قبل أو ابتداء فكرة جديدة فكما يقع الاختراع إذا استنبط الصانع آلة جديدة كذلك يعد ابتداء طريقة جديدة لتسهيل سير تلك الآلة اختراعاً والمدار في هذا على التفنن وخلق الجديد (انظر الدوز براتيك تحت عنوان شهادة الاختراع بند ١٧)

« وحيث أنه يتفرع عن هذا أنه لا يسوغ إطلاق القول بأن كل تحسين مبتكر لا يعد اختراعاً إذ أن ذلك متروك لفطنة القاضي لتقدير الظروف الخاصة بكل حالة وفحص أهمية التحسين لبيان ما إذا كانت الطريقة الجديدة تعد اختراعاً حقيقياً (حكم الاستئناف المختلط الصادر في ١١ فبراير سنة ١٩٠٣ بمجموعة التشريع المختلط المستأنفة ٥١ ص ١٢٨)

« وحيث أن المحكمة ترى إرجاء البحث في هل يعد التحسين الذي يدعى به المدعى اختراعاً

إلى ما بعد مناقشة الوجه الثاني من الدفاع لأن البحث في مصير الاختراع وأشكاله يحجى منطقياً بعد البحث في الأركان الجوهرية لوجوده

اليوم الثاني

أن الاختراع المزعوم سبق انتشاره بألمانيا قبل تسجيل المدعى

« وحيث أن المدعى عليه يقول أن المدعى نقل هذا الاختراع من المعامل الألمانية وأنه كان منشراً منذ أكثر من ٤٠ سنة في أنحاء ألمانيا وغيرها « وحيث أن المدعى عليه استند في التذليل على هذه الواقعة بعدة مستندات منها كتابات ومطبوعات والخطابات التي أودعها بحفظته بمرمرة ١٨ دوسيه وأهمها الخطاب الوارد من شركة روتر فيفايلده منهم الذي جاء فيه أن الشركة المشار إليها تصنع مواسير ذات خروم مستطيلة وحولها زلط بدون سلك معدني منذ سنة ١٨٨٢ وكذلك المواسير ذات الخروم على شكل لسان وبدون سلك تصنعها تلك الشركة منذ سنة ١٩١٠ وقد تصدق على هذا الخطاب بامضاء وختم الغرفة التجارية في منهم ثم صادقت السفارة الألمانية على صحة امضاء وختم الغرفة التجارية المذكورة وكذلك خطاب وارد من محل جو كوب نوهل من دانسادت بألمانيا يفيد بأن المحل المذكور يقوم بحفر الآبار منذ سنة ١٩٠٥ وأنه منذ ٢٠ سنة تستعمل المواسير المخرومة ذات فتحة مخصوصة وحولها الزلط وبدون سلك حولها وتصديق على هذا الجواب من مصلحة التجارة والصناعة بحكومة هيس بألمانيا وكذلك الرسم المقدم من محل فيرث واوبنهم الذي يشبه المواسير المخرومة وموضوع هذا النزاع وهي المواسير ذات الثقوب الضيقة وكذلك الرسوم الفوتوغرافية للآبار بألمانيا بلا شبكة نحاسية

« وحيث أن المحكمة تستخلص مما تقدم أن استعمال الزلط حول المواسير وماسورة بدون

شبكة نحاسية أو معدنية وتضييق ثقب المواسير على أشكال متعددة مختلفة مثل الثقوب التي يصطنعها المدعى في مواسيره كان شائعاً في ألمانيا وغيرها قبل تاريخ تسجيل المدعى لاختراعه في مصر أو انكلترا أو فرنسا ينهض كقرينة ضده بأن هذه المواسير تصنع في معامل ألمانيا وأنها ذاتة الاستعمال بها ولا يسمع قول المدعى بأن ألمانيا تحذر تسجيل الاختراع الاجنبي فيها بعد الحرب لعدم تقديم ما يدل على ذلك وبالعكس فإن هناك اتفاقات دولية لحفظ حقوق المخترعين في جميع البلدان الاوربية (انظر القانون الصادر في أول يوليو سنة ١٩٠٦ في فرنسا بخصوص تنفيذ الاتفاقات الدولية الخاصة بملكية الصناعة والمنشور في دالوز براتيك سنة ١٩٠٧ جزء ٤ بند ٧ وبند ٤٢٦ وما بعده)

« وحيث ان أهم ركن لقيام الاختراع ان لا يكون الشيء المدعى باختراعه قد ذاع وانتشر استعماله قبل تاريخ تسجيله وهذا بديهى لأنه ليس من العدالة ان يحتفظ انسان بثمار مجهود وتفكير غيره أو ان ينقل شيئاً ذاتاً وينسب ابتكاره لنفسه وفضلاً عن ذلك فان الاختراع الذي ينتشر استعماله ويذاع يبعه ملك للجمهور ولا يجب ان يختص به فرد دون الآخر ولا ان يحتكره انسان بطريق التسجيل لأنه ليس له فضل الابتكار فيستوى فيه الجميع في النقل والتقليد إذ لا فضل لأحد في ذلك » وحيث ان هذه القاعدة العادلة قد وردت في المادة ٣١ من القانون الصادر في سنة ١٨٤٤ بخصوص الاختراعات في فرنسا إذ جاء النص بها كما يأتي : « لا يعتبر جديداً كل اختراع أو اكتشاف عرف في تاريخ سابق قبل تقديم طلب التسجيل سواء في فرنسا أو في البلاد الاجنبية » وقد أجمع القضاة الفرنسيون على أن تسجيل الاختراع باطل

إذا ثبت أنه كان منتشرًا أو أنه كان يصنع أو يباع قبل تسجيله بحيث يستطيع كل مشتر أن يقف على تفصيله وطريقة صنعه أو الطريق التي صنع بها (دالوز كتاب Allart جزء أول بند ٥٨ دالوز براتيك تحت عنوان شهادة الاختراع بند ٦٦ Porillet كتاب الاختراعات ٤١٩) « وحيث أنه تطبيقاً للقاعدة المتقدمة لا يسوغ اعتبار صنع المواسير بالثقوب الضيقة وحولها الزلط مع الاستغناء عن السلك المعدني بالطريقة الواردة في صحيفة دعوى المدعى ومذكرته اختراعاً إذ سبق صنع مثل هذه المواسير على هذه الطريقة في ألمانيا وغيرها لذلك لم يتوفر في هذا الاختراع الركن الأساسي وهو وجوب ان لا تكون هناك أسبقية لأحد فيه

« وحيث انه يتفرع من هذا انه لا محل للبحث في الوجه الأول وهو ما اذا كان التحسين في استعمال مواسير الآبار الارتوازية على السبيل الذي يدعيه المدعى يعتبر اختراعاً أم لا مادام انه على فرض انه اختراع فانه فاقد الأثر ولا يولد أى حق نظراً لانتشاره وسبق النظر اليه

« وحيث ان المدعى متمسك في مذكرته ص ١٢ بأنه لاقيمة قانونية للخطابات والأوراق المقدمة من المدعى عليه لأنها لاتعد شهادة إذ أن الشهادة لاتكون الا بحلف اليمين وكذلك لا يجب اعتبارها كدليل ويتعين استبعادها

« وحيث ان الوقائع المادية كواقعة انتشار الاختراع لا يجوز اثباتها بشهادة الشهود إذ قد يتعذر الحصول على كتابة تثبت وقوع الحوادث ومتى كان هناك مانع من الحصول على كتابة فيجوز الاثبات بالبينة أو بقرائن الأحوال كما ورد النص الصريح العبارة في المادة ٢١٥ من القانون المدني وكل ذلك يجوز اثباته بالبينة بمحنة الدليل عليه بالقرائن

« وحيث ان قرائن الأحوال تنحصر في كل ما يستخلصه القاضي من وقائع وظروف الدعوى وما يحيط بها من ملابسات وكذلك من الأوراق التي تودع بدوسية الدعوى وهذا أمر متروك لفطنة القاضي وقوة استنتاجه ويقول جوسران في كتاب القانون المدني جزء ٢ ص - بند ٩٨ ان استنتاج القرائن متروك لتقدير القاضي الذي له أن يستقي اعتقاده كما يشاء ولو من أوراق غير أوراق الدعوى المطروحة أمامه مما يجوز ان ينير عقيدته وذهب البعض الى جواز استخراج القرينة من أوراق دعوى أخرى أو تحقيق جنائي أو غير ذلك من الأوراق (أنظر أوبري ورو جزء ٤ بند ٦١٩) » وحيث ان هذا الموضوع بالذات طرح على بساط البحث في فرنسا فقال الفقهاء انه يجوز اثبات سبق انتشار الاختراع بكل طرق الاثبات بما في ذلك القرائن ومن بينها القرينة المستفادة من الأوراق المطبوعة التي يقدمها أحد الخصوم documents imprimés ودالوز براتيك تحت عنوان شهادة الاختراع بند ٨٩ وانظر أيضا مراجع المؤلفين العديدين وأحكام المحاكم الفرنسية الموضحة في هذا المرجع .

« وحيث أنه مما تقدم لا محل للأخذ بدفاع المدعى القائل بوجوب استبعاد مثل هذه الخطابات أو الكتابات المطبوعة إذ أنه يستخلص منها واقعة انتشار المواسير موضوع الدعوى في المانيا قبل تسجيل الاختراع بمعرفة المدعى عليه .

« وحيث ان المحكمة لا تأخذ أيضا بما جاء في مذكرة المدعى من أن تسجيل المدعى عليه لنفس الاختراع اقرار واعتراف منه بأنه ابتكار واختراع لم يسبق أحدا الى ابتداعه لأن الاقرار انما هو التصريح declaration أنظر أوبري جزء ص ٣٦٧ ولم يقع أي تصريح من المدعى عليه يتعلق بصحة الاختراع

أو عدم انتشاره ولكن هذا التسجيل يؤخذ كقرينة من قرائن الأحوال ولكن ليست هذه من القرائن القاطعة التي لا يجوز اثبات عكسها juris et de jure بل هي من القرائن النسبية juristantum التي يجوز اثبات عكسها وقد ثبت مما تقدم آنفا واقعة انتشار الاختراع المذكور في المانيا واستعماله قبل كل تسجيل من المدعى عليه وهذا يدحض القرينة المستفادة من تسجيل المدعى عليه لهذا الاختراع » وحيث انه مما تقدم يتعين الحكم برفض الدعوى بجميع اجزائها والزام المدعى بالمصاريف عملا بنص المادة ١١٣ من قانون المرافعات .

عن الوهم الثالث

« وحيث انه لا محل للخوض في موضوع الحقوق المترتبة على تسجيل الاختراع مادام انه قد ثبت في هذه الدعوى انه ليس هناك اختراع اصلا بعد ان ثبت انتشاره

عن دعوى التعويض

« من حيث ان المدعى عليه رفع دعوى التعويض ضد المدعى ارتكبا على انه قد احاق به ضرر من الحجز عليه ومن رفع الدعاوى ضده عقب تسجيله الاختراع

« وحيث انه يظهر جليا ان عبد الله افندي احمد كان يعلم علم اليقين انه لم يكن محقا في تسجيل ماسماه اختراعا وما ينسبه اليه بغير حق لذلك يكون فعله هذا مصحوبا بسوء النية وفضلا عن ذلك فانه اخذ في منافسة المدعى بطرق غير مشروعة كالنشرات وغيرها والخطابات التي أرسلها الى المصالح التي كان يتعامل معها المدعى ونسب فيها الاختراع الى نفسه » وحيث انه يؤخذ مما تقدم ان هناك خطأ متبادلا من الطرفين réciproque فالمدعى خطأ بتوقيع الحجز والمدعى عليه خطأ ايضا بالتسجيل لمنافسة الخواجه هاجوب اجويان

٢٣٣٠

محكمة مصر الكلية الاهلية

٤ مايو سنة ١٩٣٥

اشكال - حكم جنائي - جوازه في المسائل الجنائية .
اختصاص قاضي الامور المستعجلة .

المبدأ القانوني

لا يوجد نص في قانون تحقيق الجنايات يرتب قاعدة الاختصاص في مسائل الاشكالات الجنائية وإذا يجب الرجوع في هذه الحالة الى قانون المرافعات المعتبر أنه التشريع العام لقواعد الاجراءات في جميع المحاكم وهو الذي يرجع اليه في كل الأحوال التي لم يرد لها نص خاص في قانون تحقيق الجنايات وبناء على ذلك إذا حكم ضد شخص من القاضي الجنائي في مخالفة بغلق محل وكان هذا الحكم يمس ملك شخص أجنبي فلهذا الشخص الذي لم يكن طرفاً في هذه الدعوى أن يستشكل في تنفيذ هذا الحكم أمام حضرة قاضي الأمور المستعجلة المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تلخص في أن من تدعى سيده احمد متولى اهتمت بأنها فتحت وادارت بيتاً للعاهرات في جهة مخصصة لسكن العائلات بدون اخطار وقد حكم عليها من أجل ذلك في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بالغرامة والغلق (مخالفة نمرة ١٤٣٣ سنة ١٩٣٤ مركزية الأزبكية) وتأيد هذا الحكم استئنافياً (قضية نمرة ١٠٨٤ سنة ١٩٣٤ مخالفات مصر الاستئنافية) ولما انتقل المحضر لتنفيذ الغلق اعترضه سليم افندي فرج بصفته وكيلاً عن ابراهيم افندي عامر المستأنف بدعوى أن الشقة التي كانت تسكنها سيده احمد المذكورة موضوع هذه المخالفة

« وحيث ان تبادل الخطأ من الجانبين يذهب بحق التعويض لأحدهما على الآخر لانه لو عملت مقاصة عن التعويض الواجب لكل منهما لما بقي باق لأى منهما خصوصاً متى تكافأ الخطأ والضرر من جانب كل منهما ويقول المسيو ديموج في كتابه الحديث « الالتزامات » جز ٤ بند ٨٠٩ يجب احتساب الخطأ المتبادل بين الطرفين فان كان كل طرف قد ارتكب خطأ أضر بالآخر كأن يكون شخصان قد تنافسا مع منافسة غير شريفة فيجب المقارنة بينهما في التعويض (انظر ايضا ديمولومب جزء ٣١ ص ٥١١ وبمجموعة الاحكام الباجيكية سنة ١٩٠١ جزء ٢ ص ١٤٧) وجاء في تعليقات دالوز على القانون المدني تحت مادة ١٣٨٢ بند ٢٨٧ انه اذا كان الطرفان في خطأ متبادل فلا محل لقبول دعوى التعويض لكل منهما ضد الآخر وفي البند ٢٩٢ حكم بعدم قبول التعويض لتاجر ين تنافس كل منهما مع الآخر منافسة غير شريفة

« وحيث انه مما تقدم يتعين رفض طلب التعويض الذي يطالب به المدعى عليه في دعواه الفرعية لانه ارتكب خطأ مصحوباً بسوء النية في تسجيل ماسماه اختراعاً والسعى في منافسة المدعى بهذا الاسلوب المعيب ويعتبر ان الخطأ الذي وقع من المدعى في توقيعه الحجز وغيره قد تكافأ مع خطأ المدعى عليه كما توضح آنفاً

« وحيث انه مما تقدم يتعين الحكم برفض دعوى التعويض الفرعية والزام رافعها بالمصاريف والمقاصة في اتعاب المحاماة بين طرفي الخصوم (قضية الخواجه ماجرب اجريان وحضر عنه الاستاذ توفيق دوس باشا ضد عبد الله افندي احمد وحضر عنه الاستاذ عزيز مشرق رقم ١٠٢ سنة ١٩٣٣ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة زكي خير الابويجي ومحمد امين بسيوني ومحمد محمد مذكور)

قد أغلقت بناء على حكم في قضية أخرى - قضية نمرة ٢١٠٠ سنة ١٩٣٤ مخالفات الأزيكية - وأن المالك وهو ابراهيم افندي عامر المذكور قد اجر هذا المحل بعد ذلك للمسيو البير جاتينو بعد حصوله على ترخيص من النيابة بفتحه - رفع الأمر بناء على ذلك لحضرة قاضى الأمور المستعجلة قضى غايبا بقبول الاشكال وايقاف التنفيذ - عارضت النيابة في هذا الحكم فقضى بالغائه ورفض الاشكال واستمرار التنفيذ - فاستأنف المحكوم ضده هذا الحكم

« وحيث ان النيابة دفعت بعدم اختصاص حضرة قاضى الأمور المستعجلة بناء على أن الفصل فى الاشكالات فيما يتعاق بتنفيذ العقوبات هو من حق القضاة المختصين بالحكم فى الموضوع أى الذين حكموا فى الدعوى العمومية ثم طلبت فى الموضوع تأييد الحكم المستأنف

عن الرفع بعدم الاختصاص

« من حيث ان قانون تحقيق الجنايات لم يرتب قاعدة الاختصاص فى مسائل الاشكالات الجنائية واذن يجب الرجوع فى هذه الحالة إلى قانون المرافعات المعتبر أنه التشريع العام لقواعد الاجراءات فى جميع المحاكم وهو الذى يرجع اليه فى كل الأحوال التى لم يرد لها نص خاص فى قانون تحقيق الجنايات

وبناء على ذلك إذا حكم ضد شخص من القاضى الجنائى فى مخالفة بخلق محل وكان هذا الحكم يمس ملك شخص اجنبى فلهذا الشخص الذى لم يكن طرفا فى هذه الدعوى اذا اراد أن يستشكل فى تنفيذ هذا الحكم امام حضرة قاضى الأمور المستعجلة طبقا للبادتين ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات والقول باختصاص القاضى الجنائى كراى بعض الشراح يتعارض معه انه لا يتسنى لهذا الاجنبى أن يلجأ للقاضى الذى أصدر الحكم ليفسره إذ أنه غريب عنه وقد سارت

المحاكم المختلطة على هذا الرأى باضطراد وحكت باختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى الاشكالات التى ترفع من الغير عن احكام تمس ملكيته كالامر بهدم مبان شيدت على خلاف القانون مثلا وهذا سواء أكانت الاحكام الجنائية الحاصل فيها الاشكال صادرة من المحاكم الأهلية أو من محكمة المخالفات المختلطة « وحيث ان هذه المحكمة ترى أن تسير على هذا الرأى لعدالته ولأنه اقرب لغرض الشارع

» وحيث انه بناء على ذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص فى غير محله ويتعين رفضه (راجع فى ذلك حكم ٢٦ يناير سنة ١٩٣١ جازيت عدد يوليو سنة ١٩٣٤ ص ٢٠١ رقم ٣٤٠ وحكم ٢٦ فبراير سنة ١٩١٣ جازيت ٣ ص ١١٨ رقم ٢٥٢)

عن الموضوع

« من حيث انه ظاهر من الوقائع السابقة ومن أوراق الدعوى ومذكرات الطرفين أن الشقة موضوع الدعوى اغلقت بتاريخ ١٣-٨-١٩٣٤ بناء على الحكم الصادر بالغرامة والغلق ضد سيده احمد متولى فى ٦-١٢-١٩٣٣ (قضية نمرة ١٦١٥ سنة ١٩٣٤) وقد استمرت هذه الشقة مغلقة حتى صرحت النيابة بفتحها فأجرها المستأنف فى ١٨-١٢-١٩٣٤ الى الخواجه البير جاتينو . وتبين ان الحكم الذى صدر بعد ذلك وهو موضوع هذا الاشكال انما صدر عن تهمة ارتكبت قبل تنفيذ حكم الغلق الصادر فى الدعوى الاولى وترى المحكمة لهذا ان هناك ما يبرر طلب المستأنف ايقاف تنفيذ هذا الحكم فيما يختص بالغلق بعد أن تم تنفيذ ذلك فعلا بناء على الحكم الأول وتحقق غرض الشارع « وحيث انه لهذا يتعين الغاء الحكم المستأنف والحكم بقبول الاشكال وايقاف التنفيذ بالنسبة للغلق (قضية ابراهيم عامر افندي ضد رئيس نيابة مصر ، آخر رقم ٥٠٦ سنة ٩٣٥ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة مصطفى رشدى بك واحمد غفرى ومحمد خليل فهنى)

٣٣١

محكمة مصر الكلية الأهلية

٦ مايو سنة ١٩٣٥

بيع . ثمن . نوع الثمن . تعهدات مالية . جوازه . صحة البيع

المبدأ القانوني

إنه وإن كان يشترط في الثمن أن يكون حقيقياً ونقدياً إلا أنه إذا ثبت أن الثمن النقدي المسمى في العقد يستر في الحقيقة تعهدات مالية التزم المشتري بالوفاء بها فيكون مثل هذا الاتفاق صحيحاً وناقذاً وإن اختلفت الشراح في تأويله فيعتبره البعض عقداً بيع ويعتبره البعض الآخر عقداً غير معين تنطبق عليه قواعد التعهدات العامة

المحكمة

« من حيث أن المدعى يرتكن في إثبات دعواه على أنه كان مملكاً هو وباقي أخوته ٤ أفدنة و ٢٢ قيراطاً بزم أم أوسيم والزيدية مركز أمبابه وهي المينة حدودها ومعالمها بالعريضة - ولما كانت مرهونة لأشخاص عديدين تأمناً لمبالغ زهيدة رأت عنهم المسماة زينب بنت محمد مصطفى خالد أن تستأثر بغلة هذه الأطنان في نظير دفعها بمبالغ الرهن للدائنين المرتهين وقد قامت بذلك فعلاً وحلت محلهم ولما طلب المدعى وأخواه محاسبتها على قيمة الرهن وفوائده على أساس استئصال ما حصلته من الربح ادعت ملكية الأطنان المرهونة ونظراً لفقرهم قد اتفق المدعى مع يوسف يوسف خالد المدعى عليه (الأول) بموجب عقد صوري تاريخه ٥ يونيو سنة ١٩٠٨ باع إليه بمقتضاه هو وأخواه محمد وأحمد ٤ أفدنة و ٢٢ قيراطاً ثمن قدره ٣٥٠ جنيه

واشترط عليه بموجب عقد آخر حرر في نفس التاريخ وبحضور نفس شهود عقد البيع الصوري بأنه عند الحكم بملكته الأطنان وتسليمها له يسلم نصفها لأبراهيم دسوقي خالد (مورث باقي المدعى عليهم) نظير قيام الأخير بدفع نصف قيمة الرهن والمصاريف وأتعاب المحاماه . وكان المقصود باسقاط ملكية نصف الأطنان المتنازع عليها لأبراهيم دسوقي خالد السالف ذكره إخفاء الصورية وقد رفع المدعى عليه الأول الدعوى نمرة ٥٧٣ سنة ١٩٠٩ كلى مصر ضد الست زينب بنت محمد مصطفى وآخرين طالباً فيها تثبيت ملكيته إلى ٥ أفدنة و ١٥ قيراطاً و ١٦ سهماً من ضمنها الأطنان موضوع التقاضي وقضى فيها بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٢٣ بتثبيت ملكيته إلى القدر المرفوعة به الدعوى وتسليمه إليه بعد قيامه بدفع ١٣٨ جنيه قيمة دين الرهن وحكت محكمة الاستئناف بتأييد ذلك الحكم بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ ويقول المدعى أنه كان يساعد المدعى عليه الأول للوصول إلى تثبيت ملكيته في أدوار التقاضي وذلك بتحرير عقود إيجار صورية لمصلحته تارة وبالشهادة لمصلحته تارة أخرى وبعد الحكم النهائي لمصلحة المدعى عليه الأول وقيامه بدفع دين الرهن المقرر في الحكم استلم الأطنان موضوع النزاع على يد محضر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وبعد ذلك رفع الدعوى نمرة ١٤٠٧ سنة ١٩٢٥ كلى مصر التي طلب فيها الحكم على ورثة زينب بنت محمد مصطفى ببيع الأطنان المرهونة ابتداء من ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨ تاريخ عرض دين الرهن على مورثهم لغاية آخر سنة ١٩٢٤ فقضت له المحكمة بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٦ بالزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ٣٠٠ جنيه مع المصاريف المناسبة . واثناء سير الدعوى الأخيرة رفعت السيدتان هانم وخدوجه بنتا أحمد محمد خالد على المدعى عليه الأول وآخرين الدعوى نمرة ١٨٢٥ سنة ١٩٢٥

كلى مصر وطلبتا فيها تثبيت ملكيتهما إلى فدانين و٨ قراريط و $\frac{1}{2}$ ١٢ سهما على المشاع في ٨ افدنه و٩ قراريط من ضمنها الاطيان موضوع التقاضى فى هذه الدعوى وبتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ قضت المحكمة برفضها وذكرت فى أسباب حكمها أنها رفعت بطريق المكيدة وبعد أن خرج المدعى عليه الأول ظافرا من الدعاوى السالف ذكرها أبى أن يقر للمدعى بملكيته لنصف الاطيان المبيعة له صوريا كما أبى أن يحاسبه على قيمة الرهن وريع هذه الاطيان : أما المصاريف الرسمية فقد دفعت كلها من خصومه الذين خسروا دعاويهم فاضطره الى رفع هذه الدعوى بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٣٢ بعد أن أعفته لجنة المساعدة من رسومها طالبا فيها الحكم أولا بثبوت ملكيته للفدانين والاحد عشر قيراطا المينة بالعريضة مع تسليمها اليه - ثانيا - الزام المدعى عليه الأول بأن يدفع له مبلغ ١٥٠ جنيها قيمة نصيبه فى الربع الذى استولى عليه من تركه الدائنة المرتهنة وما يستجد من الريع من أول سنة ١٩٢٥ لغاية تمام التسليم بواقع عشرة جنيهات للفدان سنويا مع المصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت بدون كفالة وعدل فى مذكرته الاخيرة الطلب الثانى الى مبلغ ٢٠٦ جنيهات

« ومن حيث ان المدعى عليه الأول سبق أن دفع الدعوى بدفعين أولهما بعدم وجود صفة للمدعى فى رفعها ارتكانا على أن الأقرار المؤرخ ٥ يونيه سنة ١٩٠٨ الذى يرتكن عليه فى دعواه انما يرتب حقوقا لبراهيم الدسوقي وحده (وثانيتها) بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ارتكانا على أنه قضى له بملكية الاطيان موضوع التقاضى فى مواجهة المدعى الذى كان مختصما فى الدعوى نمرة ٥٧٣ سنة ١٩٠٩ كلى مصر (راجع صورة الحكم الرسمية المستند نمرة ٢ فى الحافظة رقم ٩ دوسيه)

فقضت المحكمة بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٣٤ برفض الدفيعين السالف ذكرهما وأيدت محكمة الاستئناف حكمها

« ومن حيث ان محصل دفاع المدعى عليه الأول بعدم رفض الدفيعين السالف ذكرهما أنه اشترى الاطيان موضوع التقاضى من المدعى وباقي أخوته ضمن ٢٢ قيراطا و٤ افدنه بموجب عقديع مسجل بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٠٨ أقر فيه البائعون باستلامهم الثمن منه وقدره ٣٥٤ جنيها باعتبار ثمن الفدان ٧٢ جنيها وبتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٨ استصدر من البائعين له أقرارا بتصحيح حدود الاطيان وقد سجله بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٨ ولم ينازعه المدعى أو أحد البائعين له فى جميع ادوار تقاضيه مع خصومه فى الملكية حتى تاريخ رفع هذه الدعوى فى مايو سنة ١٩٣٢ وان نفس المدعى سبق ان استأجر منه الاطيان موضوع التقاضى ورفع عليه دعوى الايجار أمام محكمة خط أوسيم التى قيدت بنمرة ٣٦٣ سنة ١٩٢٨ واصطلح معها فيها بموجب محضر الصلح (المودعة صورته بالحافظة نمرة ٩ دوسيه المستند نمرة ٥) ولم يذكر شيئا فى تلك الدعوى عن ملكيته للاطيان موضوع التقاضى أما ما ذكره فى عريضة دعواه الحالية من أن المدعى عليه الأول لم يدفع ثمنا وأن البيع الصادر له صورى نظير قيامه بالصرف فى التقاضى لاستخلاص الاطيان المرهونة فغير صحيح وأن ليس للمدعى على كل حال أن ينفرد بمقاضاته مع أن حصته فى الاطيان المبيعة الثلث فقط لأن البائعين له فى العقد السالف ذكره ثلاثة وهم محمد (المدعى) ومحمود وحسن أولاد المرحوم احمد محمد مصطفى خالد وأنه ليس ثمة علة ظاهرة لاستتار البائعين خلف اسم ابراهيم الدسوقي خالد وأن تعهد ٥ يونيو سنة ١٩٠٨ الذى تضمنه المستند المدوع بالحافظة رقم ٨ دوسيه لا يعتبر عقديع وارد (٥-٢)

على الأطلاق موضوع التقاضى لأن الثمن غير مبين فيه . وأنه باطل باعتباره هبة لأنه لم يحجر بالشكل الرسمى وأنه على أى فرض لا يكسب ابراهيم الدسوقي أو المدعى ملكية نصف الأطلاق المبيعة الا بالشروط الآتية : (١) دفعه نصف مصاريف تسجيل عقد البيع الصادر له أى للمدعى عليه الأول (٢) دفعه له نصف قيمة دين الرهن الذى كان على الأطلاق المبيعة (٣) دفعه له نصف مصاريف الدعوى التى اعتقت ذلك التعاقد وما دام المدعى لم يتم بتنفيذ ما تقدم فلاحق له فى دعواه

« ومن حيث انه بعد استعراض وقائع الدعوى المتقدمة وبيان الأدلة التى يرتكن عليها المدعى فى اثباتها والأوجه التى يستند اليها المدعى عليه الأول فى دفعها يجب بحث المسائل الآتية التى تعترض الفصل فى الدعوى وهى : (أولا) الحجة القانونية للحكم السابق صدوره من هذه المحكمة بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٣٤ والذى أيدته محكمة الاستئناف (ثانيا) التكييف القانونى الصحيح لتعهد ٥ يونيه سنة ١٩٠٨ (ثالثا) شروط استفادة المدعى من المتعهد السالف ذكره

« ومن حيث ان حجة الحكم الصادر من المحكمة بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٣٤ قاصرة على ما يأتى : (أولا) وجود صفة للمدعى فى رفع الدعوى باعتبار أنه صاحب المصلحة فى تنفيذ تعهد ٥ يونيه سنة ١٩٠٨ وأن ابراهيم الدسوقي المذكور فى هذا التعهد إنما هو شخص استر المدعى باسمه (ثانيا) ان هذه الدعوى لم يسبق الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى نمرة ٥٧٣ سنة ١٩٠٩ كلى مصر لاختلاف سبب الدعوى

« ومن حيث ان التكييف القانونى الصحيح لتعهد ٥ يونيه سنة ١٩٠٨ أنه وعد من المدعى عليه الأول ببيع الأطلاق موضوع التقاضى لمن صدر لمصلحته التعهد وقد علق نفاذه على قيام الأخير

بتحقيق الشروط المدونة فيه وهى دفعه نصف مصاريف تسجيل عقد البيع الصادر للمدعى عليه الأول ونصف دين الرهن ونصف مصاريف الدعاوى التى رفعها المدعى عليه الأول لاثبات حقوقه فى الأطلاق موضوع التقاضى ولاستخلاصها من واضعى اليد عليها أما القول بأن هذا التعهد يثبت صورية عقد البيع الصادر للمدعى عليه الأول من المدعى وأخويه السالف ذكرهما وأنه قصد بعقد البيع المذكور تمكين المشتري الصورى من التقاضى باسمه مع قيامه بدفع تكاليف الدعاوى من ماله فتفيه (أولا) عبارة التعهد نفسه إذ أشير فيه الى استلام البائعين الثمن واشترط فيه لنقل ملكية نصف الأطلاق المبيعة للشخص المسمى فيه أن يقوم هذا الأخير بدفع المقابل المنصوص عليه فيه فلو كان المقصود به تقرير صورية عقد البيع الصادر للمدعى عليه الأول لذكر فيه ان الثمن المبين فى عقد البيع المذكور لم يدفع حقيقة وأنه بمجرد قيام البائعين ظاهرا برد ما يكون المدعى عليه الأول قد صرفه فى التقاضى من رسوم واتعاب محاماه ومصاريف انتقال وخلافها بلغ عقد البيع الصادر اليه (ثانيا) يتضمن هذا التعهد بقاء ملكية نصف الأطلاق المبيعة للمدعى عليه الأول بدون قيد ولا شرط وهذا لا يتفق مع اعتبار عقد البيع الصادر له صوريا فى مجموعه ومن اللغو القول باعتبار العقد المذكور صحيحا بالنسبة لنصف الأطلاق المبيعة وصوريا بالنسبة للنصف الآخر

« ومن حيث انه لو كان عقد البيع المذكور صوريا كما يزعم المدعى لما كان ثمت مبرر لسكوته عن المطالبة بحقوقه من تاريخ استلام المدعى عليه الأول الأطلاق موضوع التقاضى فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ تنفيذاً لحكم الملكية الصادر لمصلحته فى سنة ١٩٣٢ ولما اصطلح مع المدعى عليه الأول فى دعوى الاجبار بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٢٨ على

يشترط في المطالبة بمبلغ ما بدعوى الأثر
على حساب الغير شرائط أربعة (أولا) أن
يكون هناك اعتناء حاصل للدعى عليه أصاب
منه نفعاً (ثانياً) أن يفتقر المدعى أى ينقص ماله
بقدر ما أعطى (ثالثاً) وجود علاقة سببية
مباشرة بين اثر الأثر الأول وفقدان الثانى ماله (رابعا)
أن يقع الأثر بغير سبب أى بغير وجه حق
أو بغير مقابل وأن يكون الأثر إيجابياً ذا أثر
مالى وجالباً لمنفعة مباشرة أما الأثر الأدبى
الذى يستتبع تحسين حالة فرد أو جماعة من
ناحية ادبية احتمالية محضة فلا يعطى حقاً
فى دعوى الأثر بلا سبب وان كان القضاء
الفرنسى قد أجاز أخيراً هذه الدعوى للدائن
الذى زاد فى ثروة المدين العقلية والحلقية
كالربى . كذلك يجب أن يكون انتقاص ثروة
الدائن واقعاً بخطئه أو سداداً لالتزام طبعى .
ويجب توفر قيام علاقة بين الباذل والمستفيد
أو بين أحدهما وشئ متعلق بالآخر وليس من
اللازم أن تكون هذه العلاقة علاقة قانون بل
يكفى وجود علاقة فعلية مباشرة فاذا تجردت
هذه العلاقة من الصفة المباشرة كانت الدعوى

غير مقبولة . وهذه العلاقة هي عبارة عادة عن نقل مال من ذمة المقتقر إلى ذمة الذي أثرى على حسابه

المحكمة

« حيث ان الدعوى تلخص في ان المستأنف عليه الأول رفع دعوى أمام محكمة بندر طنطا طلب فيها الحكم بالزام المستأنف عليهن الثلاثة الاخيرات بطريق التضامن مع المستأنف بأن يدفعوا له مبلغ ١٧٠ مليا و ١٤١ جنيها والمصاريف والأتعاب والنفاز بلا كفالة مستندا في إثبات دعواه الى ثلاثة سندات ييده أولها مؤرخ ١٢/١٢/٩٢٧ بمبلغ ٢٥ جنيها وموقع عليه بختم بهية احمد سعده المستأنف عليها الثالثة وبضمانة وتضامن عائشة وثرىا القصي المستأنف عليهما الرابعة والخامسة وهذا السند مستحق الوفاء وقت الطلب وثانيتها مؤرخ ١٥ فبراير سنة ٩٢٨ بمبلغ ٨٠ جنيها موقع عليه من حسن محمد القصي مورث المستأنف عليهن والمستأنف وموقع عليه من ثريا وبهية وعائشة ضامنان متضامنان وهذا السند مستحق الوفاء وقت الطلب وثالثتها مؤرخ ١٦ مارس سنة ١٩٢٨ بمبلغ ٧٠ مليا و ٢٦ جنيها موقع عليه من حسن محمد القصي بضمانة وتضامن ثريا وبهية وعائشة ومستحق الوفاء وقت الطلب - وقد دفع المستأنف أمام محكمة أول درجة بعدم ملزومية محجوره بشيء ما من المبلغ المطالب به وطلب إخراجه من الدعوى لأن المحجور عليه لم يوقع على أى من هذه السندات وبذلك لا يكون منوطا بتكليف أداء أى مبلغ بموجب هذه السندات فضلا عن أن المحجور عليه مجرد من أهلية الالتزام ولا يملك التعاقد مع الغير ومحكمة بندر طنطا قضت حضوريا بتاريخ ١٧ مايو سنة ٩٣٤ بطلبات المستأنف عليه جميعها وشمكت حكمها بالنفاذ المعجل بلا كفالة مرتكئة فيها

ذهبت اليه على أن المبالغ التي استدانها المدعى عليهن صرفت لمنفعة المحجور عليه ولمصلحته وقد أقر المدعى عليهم بذلك كما هو ثابت من الاعتراف المثبت بالطلب المقدم من المدعى للمجلس الحسبي وقد قدم المدعى أكثر من ذلك شهادة من سعادة توفيق باشا دوس المحامي تفيد أنه ترفع في الاستئناف الذي قضى فيه بعزل القيم وتقاضى مبلغ ٥٠ جنيها مقدم أتعاب من الست بهية احمد سعده ومؤخر الأتعاب صرف له من مال المحجور عليه المودع بينك مصر وبذلك يكون المحجور عليه قد استفاد من عزل القيمة الأولى التي كانت قد أضرت بمصلحته .

« وحيث انه بالاطلاع على سندات الدين المقدمة من المستأنف عليه الأول يتضح أن جميعها متعلقة بارتباط مديونية خاصة بالسيدة بهية والآنستين عائشة وثرىا وحسن محمد القصي ابن المستأنف وليس بها أى الزام منصب على عاتق المحجور عليه الذي يذهب المستأنف عليه الأول الى الزعم بأنه ملزم بالدين بطريق التضامن اعتمادا على إقرار المحجور عليه المدون على هامش الطلب الذي قدمه المستأنف عليه الأول الى المجلس الحسبي وعلى إقرار المستأنف عليهن الثلاثة الاخيرات من ان مبلغ الدين صرف في النفقة على المحجور عليه وعلى ما استفاد من شهادة سعادة توفيق باشا دوس من أنه قبض مبلغ ال ٥٠ جنيها من الست بهية من حساب أتعابه في قضية عزل القيمة السابقة على المحجور عليه ذلك العزل الذي أنتفع منه المحجور عليه بتحريره من قيمة عليه أضرت بمصالحه .

« وحيث ان الدعوى لم ترفع على المستأنف بصفته وارثا لأبنة حسن محمد القصي ومسئولا عن ديونه بهذه الصفة فبقى المديونية قائمة في عنق المستدينات وحدهن .

« وحيث ان الحجر على الشخص يسلبه أهلية

التعاقد ويجرده من المقدرة على الالتزام أزاء الغير بحيث يحل محله وينوب عنه في التعاقد مع الغير وفي الالتزام الموجب للأداء ذلك الذي يعين قيا عليه ولا يملك المحجور عليه طالما هو واقع تحت الحجر أن يقر إقرارا يكون له أثر قانوني من حيث الزامه بشيء ما وعليه يكون توقيع المحجور عليه على العريضة المقدمة من المستأنف عليه الأول للجلس الحسي خلوا من كل قيمة قانونية ولغوا لا أثر له ما دام هذا التوقيع أو الإقرار حاصلا إبان فترة قيام الحجر عليه وكما أن المحجور عليه لا يملك أن يقر بدين على نفسه وكذلك لا يملك أن يقر عليه غير ذي صفة أزاءه أي غير القيم عليه فالإقرار الصادر من السيده بية وكريمتها عائشة وثرثيا لا يسرى عليه ولا يلزمه شيء إذ ليس له من الأثر أكثر مما لا قراره هو وكلا الإقرارين ساقط مهدور .

« وحيث أنه فيما يتعلق بالفائدة التي عادت على المحجور عليه من صرف بعض المبالغ الثابتة بالسندات المطالب بقيمتها في عزل القيمة السابقة الأمر المقول باستفادة المحجور عليه منه فإنه يشترط في المطالبة بمبلغ ما بدعوى الأثر على حساب الغير شرائط أربعة تمخضت عنها أحكام القضاء في فرنسا وفي مصر وبجمل هذه الشرائط الأربعة هي :

- أولا - أن يكون هناك اغتناء حاصل للدعى عليه أصاب منه نفعا . - ثانيا - أن يفقر المدعى أي ينقص ماله بقدر ما أعطى . - ثالثا - علاقة سببية مباشرة بين إثم الأول وفقدان الثاني ماله .

- رابعا - أن يقع الأثر بغير سبب أي بغير وجه حق أو في غير مقابل والاستفادة بإضافة مال أو حق إلى ذمة الذي أثرى augmentation du patrimoine ولا يجزى عنها دفع أذى أو مضرة s'il a pour but éviter un préjudice يعني أن الأثر لا يكون إلا إيجابيا وذيا أثر مالى

de caractère patrimonial وجالبا لمنفعة مباشرة avantage directe فالأثر الأذى l'enrichissement moral وهذا الذي يستتبع تحسين حالة فرد أو جماعة من ناحية أدبية احتمالية محضة لا يعطى حقا في دعوى الأثر بلا سبب كما وأن بعض الشراح أضاف وجوب أن يكون فائض الأثر مقدما نقدا أو مؤكدا عينيا أو محققا موجودا ولو أن آخر مانزع إليه القضاء الفرنسي هو إجازة هذه الدعوى للدائن الذي زاد في ثروة المدين العقلية والخلقية كالمربي وانتقاص ثروة الدائن L'appauvrissement هو السبب في تعويضه عما فقد ويلزم ألا يكون هذا واقعا بخطئه أو سداد الالتزام طيعي ولا بد من علاقة لزومية مباشرة بين الأثر والفقدان

il faut un lien de causalité direct ومعنى هذا أن حلقة الاتصال بين السبب والنتيجة يجب أن لا يتضاعف ويتسلسل فيما بين الافتقار والأثر وقد قضت بأنه إذا أقرض أحد المصارف شركة من الشركات سلفا من النقود وأقرضت هذه الشركة حصة من هذه القروض إلى شركة ثانية فلا تقبل دعوى الأثر من المصرف ضد الشركة الثانية (نقض ٧ فبراير سنة ١٩٠٥ سيريه سنة ١٩٠٧ القسم الأول ص ٤٥٣) وبالمثل لا توجد علاقة مباشرة بين مقول عمارة البلدية وبين الملاك إذا كان اتساع إحدى المدن وازدهارها وموقعها وظروفها الاقتصادية من العوامل التي أدت إلى رفع قيمة العقارات المنشأة فيها (راجع Ripert et tessier ص ٧٦٧) واستلزام هذه الرابطة المباشرة بين الفقدان والأثر ناجم عن الصعوبات العملية في الجملة التي تبرز بسبب اختلاف النتائج المسببة عن العمل البدائي الواحد المحدث لأثر بعيد الشقة فان السبب من الأسباب إذا أنضم إلى أسباب أخرى أحدث نتيجة معينة وهذه النتيجة بذاتها

إذا أضيفت الى ظروف وملايسات أخرى تخطت الى نتيجة مغايرة وهكذا une cause combinée avec d'autres lequel combinée avec d'autres evenements engendre un effet . وقد ذهب الأستاذان Ripert et Tessier الى القول بعدم قبول دعوى الأثر ابتلا سبب في حالة الاستفادة بنتيجة علاقة متكررة الا إذا قصدت هذه الاستفادة من بدء العمل الذي ترتب عليه بحيث لا يكون هناك قرينة على عمل الوسيط وحده دون العمل الأول ذاته أو على العمل الأول دون أن يتجه به قصد صاحبه هذا المتجه - وعيب هذا الرأي أنه يضع حداً قفياً ويدخله في مسألة متعلقة بالنية وبنظرية موضوعية محضة والذي تراه وترجحه هذه المحكمة هو لزوم قيام علاقة بين الباذل والمستفيد l'appauvri والمستفيد le beneficiaire أو بين أحد هذين وشيء متعلق بالآخر وليس من الضروري استلزام أن تكون هذه العلاقة علاقة قانون un lien de droit كما ذهب الى ذلك كثير من الأحكام الفرنسية خطأ في العهد القديم (نقض مدني فرنسي في ١٢ مارس سنة ١٨٥٠ سيرييه سنة ١٨٥٠ القسم الأول ص ٢٥٧ ونقض مدني فرنسي ايضا في ١٦ فبراير سنة ١٨٥٣ دالوز سنة ١٨٥٣ القسم الأول ص ٤٧) بل يكفي وجود علاقة فعلية مباشرة relation direct de fait فاذا تجردت هذه العلاقة من الصفة المباشرة أعوز الدعوى شرط في قبولها وهذه العلاقة هي عبارة عادة عن نقل مال من ذمة المفتقر الى ذمة الذي أثرى على حسابه وقد يحصل هذا النقل بفعل أحد الطرفين كالذي يقرض قاصرا من جهة وكالذي يبنى بأدوات غيره من جهة أخرى (راجع ديموج René Demogue. Traité des obligations الجزء الثالث طبعة سنة ١٩٢٣ ص ٢٤٩ ومايلها) . ونقطة الخلاف التي يدور البحث حولها في قضيتنا

هذه هي العلاقة فإنه يشترط في دعوى الأثر على حساب الغير وجود علاقة مباشرة بين طالب رد المبلغ وهو المستأنف عليه الأول وبين المقول بأنه استفاد من اتفاق هذا المبلغ وهو المستأنف ولا تكفي علاقة تتخللها وساطة آخرين إذ تصبح المديونية في عتق هؤلاء وحدهم .

Il faut que la personne ait reçu de l'autre une valeur qui soit entrée dans son patrimoine, qu'il y ait une transmission de valeur d'une patrimoine a l'autre. on ne se contentait donc pas d'un avantage obtenu indirectement par une personne à la suite des travaux ou d'operations juridiques faite par l'autre

(راجع في ذلك أحكام فرنسية صادرة أيضا في ٣١ يولييه سنة ١٨٩٥ بمجلة دالوز القسم الأول ص ٣٩١ وبمجلة سيريه سنة ١٨٩٦ القسم الأول ص ٣٩٧ وحكم النقض الفرنسي بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٨٩٨ المنشور بمجلة دالوز سنة ١٨٩٩ ص ١٠) « وحيث ان المستأنف عليه الأول تنازل عن حكم محكمة بندر طنطا الصادر ابتداء في هذه الدعوى وملحقاته وأعلن المستأنف بهذا التنازل الحاصل الى المستأنف عليه الثاني وقد عمد المستأنف بصفته الى ادخال المتنازل إليه في هذا الاستئناف ليكون الحكم في مواجهته وهو محق في هذا ولا يعد عليه هذا اختصاصا لشخص جديد أمام محكمة ثاني درجة لأول مرة والى هذا فإنه من المقرر قضاء وقفا أنه لا يجوز للباذل ان يرجع بكل ما صرف على الذي أثرى بل بمقدار المنفعة الفعلية التي تكون قد عادت عليه على وجه التحقيق أو اليقين الأمر الغير متوافر أيضا في هذه الدعوى . » وحيث لما تقدم يتعين الغاء حكم محكمة

أول درجة فيما يتعلق بالزام المحجور عليه السيد محمد حسن القصبي في شخص القيم عليه بالبلغ المطالب به وإخراجه من الدعوى بلا مصاريف

ولا محل بعد ذلك لبحث وصف النفاذ .
(قضية محمد نجيب أفندي محمد بصفته ضداً إبراهيم مراد بك أحد سنده وآخرين رقم ٢٤٣ سنة ١٩٣٤ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة اسماعيل محمد بك رئيس المحكمة وعلى حسين أفندي وحسين رياض صبحي أفندي)

القضية المستعجلة

٣٣٣

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

٢٤ يناير سنة ١٩٣٥

اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . في نظر الاشكالات

الخاصة بالأحكام الجنائية متى شملته حقوقاً مالية

يتأثر بها الغير .

المبادئ القانونية

١ - يختص قاضى الأمور المستعجلة طبقاً لنص المادتين ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات بالاشكالات الحاصلة في التنفيذ حتى ولو صدرت من محكمة جنائية متى كان التنفيذ حاصل عن عقوبات مالية تمس حقوق الغير كالغلق والمصادرة والازالة .

٢ - إن القول بخلاف ذلك واختصاص القاضى الجنائى بالنظر في مثل هذه الاشكالات تتعارض مع نصوص المادتين المذكورتين واللتين يقرران مبدأ عاماً وأصول وضوابط لم يرد في قانون تحقيق الجنايات ما يخالفها .

٣ - وعلى ذلك يختص قاضى الأمور المستعجلة في نظر إشكال في تنفيذ حكم غلق صدر على امرأة لإدارتها منزلاً للدعارة حاصل من صاحب المنزل للمعارضة في الغلق لحصول الاخلاء فعلاً باجراءات مدنية اتخذها ضدها وذلك قبل تنفيذ الحكم الجنائى .

المحكم

« من حيث ان مبنى الاشكال أن حكم الغلق المطلوب تنفيذه صدر على امرأة تدعى ام كلثوم حسن تركت العين محل التنفيذ منذ مدة وفي اغلاقه الآن ضرر على المستشكل بصفته لمنعه من استغلاله في التأجير . »

وحيث انه واضح من الاطلاع على أوراق التنفيذ أن محكمة المخالفات قضت بتاريخ ١١/١١/١٩٣٤ في قضية المخالفة ٣٦٠ سنة ١٩٣٤ على امرأة تدعى ام كلثوم حسن بغرامة ٥٠ قرشاً والغلق على مصاريفها لإدارتها بيتاً للدعارة في غير الاخطاات المخصصة لذلك ولما ذهب المحضر لتنفيذ الحكم المذكور بالنسبة للغلق الى المنزل المحكوم بغلقه خالياً واعلم المستشكل وقتها باخلاء المحكوم عليها له عقب صدور حكم الغلق وأكد على قوله شيخ الجهة ولما رغب في الاغلاق بالرغم من ذلك رفع المستشكل هذا الاشكال .

« ومن حيث ان من المبادئ المقررة بأحكام هذه المحكمة والمستمدة من عموم نصوص المادتين ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات ان هذه المحكمة تختص بالاشكالات الحاصلة في التنفيذ حتى ولو صدرت من محكمة جنائية متى كان التنفيذ حاصل عن عقوبات مالية تمس حقوق الغير كالغلق والمصادرة والازالة (يراجع في ذلك حكم هذه المحكمة في القضية المدنية المستعجلة نمرة ٢٥٦ سنة ١٩٣٥ ولم ينشر بعد) وأيضاً حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٣١ ومنشور بالغازيت المختلطة عدد يولييه سنة

١٩٣٤ رقم ٢٨٥)

Le juge des référés est compétent lorsque l'exécution d'un jugement penale mixte peut affecter les droits patrimoniaux d'un tiers, pour ordonner sur recours de ce tiers, les discontinuation des poursuites. « ومن حيث انه متى تقرر ذلك وان في اغلاق

المحل المحكوم بغلقه بعد خروج المحكوم عليها منه ضرر محققا بحقوق المدعى بصفته في الانتفاع به والتأجير وخلافه يكون الاشكال على حق موضوعا ويتعين القضاء بايقاف التنفيذ

(قضية كامل افدى مدور بصفته ضد النيابة رقم ٣٥٨ سنة ١٩٣٥ رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب)

٣٣٤

محكمة مصر الكلية الاهلية

قاضي الامور المستعجلة

١٣ فبراير سنة ١٩٣٥

١ - اختصاص قاضي الامور المستعجلة . بدعوى اثبات حاله .

٢ - مستأجر . تركه العين المؤجرة . تعيين خبير لاثبات حالتها .

٣ - القاضي المستعجل - الفصل في الموضوع - او حقوق

الطرفين . عدم جوازه .

المبادئ القانونية

١ - يختص قاضي الامور المستعجلة بتعيين

خبير لاثبات حالة مادية قد تتغير مع الزمن ويضيع حق رافع الدعوى عليها مهما كان الوقت الذي مضى عليها .

٢ - ترك المستأجر العين المؤجرة لنزاع

بينه والمؤجر وعدم تسليمها إليه فعلا ومرور وقت طويل . هذا الترك لا يمنع هذه المحكمة من تعيين خبير لاثبات حالتها وبيان التالف منها لوجود مصلحة محققة في ذلك للمؤجر .

٣ - ليس لقاضي الامور المستعجلة أن

يقضي في الموضوع أو يمس حقوق الطرفين

في إجراءات المؤقت المستعجل الذي يحكم به ومن ثم فليس له أن يقضى باعتماد تقرير خبير معين في دعوى إثبات حالة أو استبداله بغيره لحصول طعن موضوعي على تقريره كما ليس لأحد الاخصام الالتجاء إليه لتعيين خبير بقصد إبطال تقرير متى أخذت به محكمة الموضوع لمساس كل ذلك بالموضوع .

المحكمة

« من حيث ان وقائع الدعوى تحصل في أن المدعى أجر للمدعى عليها العقارين الميينين بالعريضة لاستعمالها لوكاندة بعقود ايجار متوالية انتهت بعقد رقم اول يناير سنة ١٩٢٧ وملحق رقم ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٢ لمدة ثلاث سنوات تنتهي في ديسمبر سنة ١٩٣٥ ولوجود خلل في المباني يؤثر على كيانها وعلى حياة القاطنين في اللوكاندة اخطرها التنظيم عن طريق البوليس بترك اللوكاندة فتركتها من ابريل سنة ١٩٣٤ وحصل نزاع بينها وبين المدعى من هذا التاريخ على فسخ العقد من عدمه بما اضطره لرفع دعوى عليها أمام محكمة مصر الكلية تقيدت تحت نمرة ١٠٨٤ سنة ١٩٣٤ كلى مصر يطالبها فيها بالايجار المستحق حتى تاريخ انتهاء العقد . وفي اثناء نظرها عرضت عليه مفتاح العين المؤجرة فأبى قبولها فأودعته في الخزانة على ذمة الفصل في الدعوى وبعد ان سارت الدعوى في الجلسات شوطا بعيدا انتهت بالرفض بحكم رقم ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٣٤ استنادا على وجود خلل حقيقي في العين المؤجرة طبقا لما ظهر من قرار التنظيم يتمتع معه انتفاع المدعى عليها بالعين ويخول لها الفسخ وتركها من تلقاء نفسها محافظة على ارواح النزلاء في اللوكاندة فاستأنف المدعى هذا الحكم وفي اثناء نظر الاستئناف رفع الدعوى الحالية قال فيها ان

شخصاً لم يعينه يرغب في استئجار العين موضوع النزاع ويلزم لذلك عمل اصلاحات فيها تشمل الحلل سبب دعوى الفسخ التي لاتزال قائمة حتى الآن واتلافات علم بحصولها من المدعى عليها شخصياً قبل مبارحتها للوكاندة . ولأن في اجرائها تغيير لعالم آثارها فيطلب لذلك الحكم بصفة مستعجلة بتعيين خبير لاثباتها محافظة على حقوقه قبل المدعى عليها ودفع الحاضر عن الأخيرة بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة لعدم وجود وجه للاستعجال وللأساس بالموضوع لأن الغرض من اثبات الحلل بمعرفة الخبير هو الطعن على قرار التنظيم الذي أخذت به محكمة الموضوع أثناء نظر دعوى الايجار . اما فيما يتعلق بالاتلافات المدعى بحصولها من المدعى عليها فقد مضى على حصولها زمن طويل وضعت فيها العين المؤجرة تحت تصرف المدعى ومن ثم فلا استعجال بشأنها .

عن الرفع بعدم اختصاص قاضي الأمور

المستعجلة بنظر الدعوى

« من حيث انه من المبادئ المقررة علماً وقضاء انه ليس لقاضي الأمور المستعجلة أن يقضى في الموضوع أو يمس حقوق الطرفين في اجرائه المؤقت والمستعجل الذي يحكم به ومن ثم فليس له ان يقضى باعتماد تقرير خبير تعيين في دعوى اثبات حالة أو استبداله بغيره لحصول طعن موضوعي على تقريره كما ليس لأحد الاخصام الالتجاء اليه لتعيين خبير بقصد ابطال تقرير قتي أخذت به محكمة الموضوع لمساس كل ذلك بالموضوع ودخوله في ولاية المحكمة الموضوعية وحدها والتي لها الحق المطلق في اجابة هذه الطلبات من عدمها (يراجع في ذلك حكم محكمة الاستئناف المختلطة ٣١ ابريل سنة ١٩٢٥ المحاماه رقم ٥٣ ص ٨٥ السنة السادسة وحكم محكمة

فيلكان بفرنسا ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ نفس المرجع رقم ١٦٦ ص ١٧١ السنة الخامسة) . « ومن حيث ان الظاهر من ورق الدعوى ومناقشة الطرفين في الجلسة ان المدعى يرمى من اثبات حالة الحلل الذي أثبتته قرار التنظيم الطعن على هذا القرار ليتخذ من ذلك تكأة امام محكمة الاستئناف وذلك بعد ان رفضت المحكمة الابتدائية طلبه الخاص بتعيين خبير واعتبرت قرار التنظيم كافياً للفسخ وحكمت بمقتضاه فرفع هذه الدعوى والبسها ثوباً من الاستعجال من صنعه لالسبب طبيعة الحق المطالب به وأدلى فيها على غير حقيقة بوجود مستأجر العين موضوع النزاع ويهمه تأجيرها اليه محافظة على حقه في الانتفاع بها على ان يخضع مقابل الايجار من المبلغ المرفوع بشأنه الدعوى ومن ثم فالقضاء من هذه المحكمة باثبات حالة الحلل فيه مساس بالموضوع فضلاً عن عدم توافر الاستعجال فيها إذ لا يكفي فيه صنع الخصم بل يجب أن يكون بطبيعته مستعجلاً ويكون لذلك الدفع على صواب فيما يتعلق بالطلب الثاني الخاص باثبات الحلل الوارد في قرار التنظيم ويتعين قبوله عنه وعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بتعيين خبير لاثباته .

« ومن حيث انه عن الطلب الأول المتعلق باثبات حالة التلفيات المنسوبة للمدعى عليها فالظاهر من أوراق الدعوى انه لم يحصل منها للمدعى تسليم فعلي للعين المؤجرة وانها اكتفت بإيداع المفتاح في خزانة المحكمة على ذمة الفصل في الدعوى نهائياً عند رفض الحاضر عنه قبوله ويحق له ازاء ذلك طلب تعيين خبير لاثبات حالة التلفيات المذكورة ان كان ثمت تلفيات .

« ومن حيث ان مرور وقت طويل على ترك المدعى عليها للعين المؤجرة مقفلة على ذمة النزاع (٦-٢)

٣٣٥

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

١٧ أغسطس سنة ١٩٣٥

١ - تسجيل . طلب الأمر بالتسجيل . نزاع حول بيانات

القد . عدم تأشير المساحة . جواز الأمر بالتسجيل .

٢ - اختصاص قاضي الأمور الوقية . سند

٣ - قاضي الأمور الوقية . القضاء المستعجل . الفرق بينهما

٤ - قضاء مستعجل . ولايته . أساسها .

٥ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . بعض مسائل

التسجيل . تسجيل . مقيد بالنصوص .

٦ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه حسب المبادئ العامة .

يشمل مسائل التسجيل .

٧ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . شروط اختصاصه

في الاستعجال أي الخطر . عدم المساس بالموضوع .

٨ - تسجيل عقد شراء . طلبه من قاضي الأمور المستعجلة .

مساهمة بالملكية . عدم اختصاص

المبادئ القانونية

١ - طلب الأمر بتسجيل عقد بيع متنازع

على صحة البيانات والتعليمات الواردة به المتعلقة

بذكر أصل الملكية وحقيقة المالك السابق

بالرغم من عدم تأشير مصلحة المساحة عليه

لا يمس بالأمر الصادر من المساحة بعدم التأشير

ولا تربطه به أية رابطة فلا يوقف تنفيذه

أو يؤوله وكل ما هنالك أنه يصرح للشترى

باجراء التسجيل بالرغم من الممانعة المذكورة .

٢ - بما يؤكد ذلك أن نفس المشرع خول

في المادة الرابعة من قانون التسجيل لكل من

يتضرر من امتناع المساحة عن التأشير على

عقد من العقود الناقلة للملكية بما في ذلك

البيع أو البذل بحجة عدم اشتغالها على البيانات

لا يؤثر على حق المدعى في مطالبتها بتسليمها فعلا

كما استلمتها طبقا للتعاقد المحرر بينهما ويحوله كذلك

اثبات حالة الاتفاق المقول به لرغبته كما يقول

في الانتفاع بالعين المؤجرة سواء كان بالتأجير أو

بخلافه إذله الحق في ذلك وحدثه لذلك اصلاحات

فيها تجعلها أهلا للسكنى والتي يترتب عليها ضياع معالم

التلفيات المذكورة وسقوط حقه في التعويض عنها

(يراجع في ذلك حكم محكمة الاستئناف المختطة

الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩٠٩ المجموعة ٢١ صحيفة ١٤٨)

C'est à bon droit que le juge

des référés ordonne un constat

d'état actuel des lieux et du préju-

dice causé au demandeur, lorsque

l'urgence de l'expertise découle du

fait que l'état des lieux doit être

prochainement modifié et les traces

du dommage que le requérant a

intérêt à faire constater, pourraient

disparaître en tout ou partie .

« ومن حيث ان القول بخلاف ذلك معناه الزام

المدعى بانتظار الفصل في الاستئناف - وقد يكون

فيه ضياع حقوقه - للانتفاع بملكه بالرغم من

حصول الفسخ قانونا باقرار نفس المدعى عليها

الأمر المنافي للقانون والمنطق والعقل .

« ومن حيث انه لم يثبت شيئا عن حالة العين

المؤجرة في الشكوى الإدارية المضمومة أو الأوراق

التي قال عنها الحاضران عن المدعى عليها .

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك يتعين رفض

الدفع فيما يختص بهذا الطلب وتعيين خير لاثباته وحده

(قضية فوزى اتندى خليل وحضر عنه الاستاذ ساياب جشي ضد

الست لطيفه مرعى الحاج رقم ٢٣ سنة ١٩٢٥ رئاسة حضرة

القاضي محمد علي راتب)

والايضاحات أن يتقدم لقاضي الأمور الوقية الذي هو فرع من المحاكم الأهلية ويطلب منه الترخيص بالتسجيل بالرغم من هذه المعارضة فيصدر الأخير أمره بما يراه بعد الاطلاع على مستندات الطرفين وتحقيق أوجه دفاعها ومعرفة ما إذا كانت المساحة على صواب في مانعتها أم لا .

٣ - قاضي الأمور الوقية يشمل هيئة قضائية خاصة تختلف عن هيئة القضاء المستعجل في سلطتها وولايتها والاحوال التي تنظرها وإجراءات التقاضي أمامها وكيفية صدور القرارات منها وطريقة التنظيم منها أو الطعن عليها .

٤ - إن القضاء المستعجل استثنائي محض ولايته محدودة في الحكم اما بنص صريح في القوانين Reférés prévus par les textes أو بناء على اختصاصه العام المؤسس على نص المادة ٢٨ مرافعات Reférés basés sur l'urgence فليس له إذا ما أوجبت القوانين اختصاصه بنظر حالة معينة بنص صريح فيها لحكمة رآها المشرع وقت وضعها أن ينظر في حالة أخرى بطريق القياس عليها لأن ما جاء على غير القياس فغيره لا قياس عليه .

٥ - كون المادة التاسعة من قانون التسجيل نصت على اختصاص القضاء المستعجل في مسائل معينة متعلقة بشطب التأشير أو التسجيل الذي يحصل في هامش المحررات المسجلة بواسطة دعاوى البطلان أو الفسخ أو الإلغاء الكيدية لا يؤدي الى اختصاصه طبقاً للقانون

المذكور في نظر باقي المسائل المتعلقة به ومنها ما تعلق بالتصريح بالتسجيل .

٦ - كون المشرع نص في المادة الرابعة من قانون التسجيل على اختصاص قاضي الأمور الوقية بنظر المنازعات الخاصة بالتسجيل وعدمه فان هذا لا يمنع من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر المسائل المذكورة أيضاً إذا ما دخلت في ولايته العامة المنصوص عليها في المادة ٢٨ مرافعات وقضاؤه فيها في هذه الحالة لا يستمد من نصوص قانون التسجيل بل يؤسس على أوضاع قانونية في المرافعات إذ لا يمنع أن تختص هيئتين قضائيتين مختلفتين بنظر نزاع واحد الأول بنص صريح في قانون معد والثانية بمقتضى قواعد المرافعات العامة .

٧ - يشترط لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة في نظر المسائل الوقية عموماً طبقاً لنص المادتين ٢٨ مرافعات أهلي و ٨٠٩ مرافعات فردى توافر شرطين (الأول) الاستعجال أى الخطر المحقق المحقق بالحق المطلوب المحافظة عليه والذي يلزم درأه عنه بسرعة لا تكون عادة في التقاضي العادى ولو قصرت مواعيده (الثانى) أن لا يكون لحكمه فيها تأثير في الموضوع أو أصل الحق أى كل ما تعلق به وجوداً وعدماً يدخل في ذلك ما يمس صحته أو يؤثر على كيانه أو يغير أو يبدل فيه أو في الآثار القانونية التي رتبها القانون له وليس له بحال من الأحوال أن يقضى في ذلك مهما أحاط به من استعجال بل يجب تركه لقاضي الموضوع المختص وحده بالحكم فيه .

٨ - ولو أن الظاهر من طبيعة حق المشتري في تسجيل عقد شرائه في أول فرصة ممكنة محافظة على ملكه من الضياع خصوصاً بعد قانون التسجيل الجديد الذي علق الملكية على التسجيل وحده ومن الاجراءات السريعة التي نص عليها القانون المذكور في المادة الرابعة منه بسرعة الحصول على تصريح بالتسجيل عند وجود عقبات إدارية - أن طلب تسجيل عقد الشراء مستعجل - إلا أن الفصل فيه يمس بأصل الحق أو الموضوع الذي لا تمتد إليه ولاية القضاء المستعجل وهو الملكية ومصدرها بل هو قضاء في الملكية وأسبابها - اذن يتعين على القاضي المستعجل لصدور الأمر بالتسجيل أو رفضه بحث أصل الملكية وتحقيق دفاع المشتري والمساحة رافضة التأشير ومعرفة ما إذا كانت الأرض المبيعة وقف أو ملك وهذا خارج عن اختصاصه وعلى ذلك يكون غير مختص بنظر الدعوى لهذا السبب وحده

المحكمة

« من حيث ان وقائع الدعوى تحصل في أن المدعى عليه الثاني يملك أطيانا في جهة منيل الروضة بطريق الميراث عن والدته جلفدان مكلفة عليها وعلى والدتها الست كلثوم وناظر على وقف فاطمة جلبي المعروفة الآن بأمته الله وباع لبنته المدعية وأخريان ١٨ سهما و ١٤ قيراطا وفدانين موضحة المعالم والحدود بالعريضة على أنها من الأطيان المملوكة اليه وبعد تحرير العقد النهائي توقفت المدعى عليها الأولى عن التأشير عليه بحجة ان القدر المبيع يدخل في وقف أمته الله مرتكنة في ذلك الى حجة استبدال أجزائها المدعى عليه

الآخر مع مصلحة التنظيم عن أرض تدخل في حدود الأرض المبيعة فرفعت المدعية هذه الدعوى بصفة مستعجلة تطلب فيها صدور الأمر بتسجيل عقد البيع المقدم بالرغم من مخالفة المدعى عليها الأولى في ذلك ودفع الحاضر عن هذه الأخيرة (أولا) بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى بالنسبة لوظيفتها لتعلقها بأيقاف تنفيذ أمر إداري (ثانيا) بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظرها لان قانون التسجيل نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ نص في المادة الرابعة منه على اختصاص هيئة معينة (قاضي الأمور الوقفية) بنظر مثل هذه الطلبات وفي الموضوع برفضها لأن الأرض المبيعة تدخل في وقف أمته الله .

عن الدفع بعدم اختصاص

المحاكم الأهلية بنظر الدعوى

« من حيث ان محصل الدعوى الحالية طلب الأمر بتسجيل عقد بيع متنازع على صحة البيانات والتعليمات الواردة به والمتعلقة بذكر أصل الملكية وحقيقة المالك السابق بالرغم من عدم تأشير المدعى عليها الأولى في ذلك .

« ومن حيث ان الأمر المذكور لا يمس بالأمر الصادر من المساحة بعدم التأشير في شيء ما ولا تربطه به أية رابطة فلا يوقف تنفيذه أو يؤوله وكل ما هنالك أنه يصرح للبشرية بأجراء التسجيل بالرغم من ممانعة المساحة في ذلك ولا تعارض في حصوله مع هذه المعارضة .

« ومن حيث انه بما يؤكد ذلك أن نفس المشرع خول في المادة ٤ من قانون التسجيل لكل من يتضرر من امتناع مصاحبة المساحة عن التأشير على عقد من العقود الناقلة للملكية بما في ذلك البيع أو البدل بحجة عدم اشتغالها على البيانات والايضاحات التي أوجبها القانون في المادة الثالثة

من القانون المذكور أو المنازعة في صحة تلك الايضاحات أن يتقدم لقاضي الأمور الوقية ويطلب منه الترخيص بالتسجيل بالرغم من هذه المعارضة فيصدر الأخير أمره بما يراه بعد الاطلاع على مستندات الطرفين وتحقيق أوجه دفاعهما ومعرفة ما إذا كانت المساحة على صواب في عمايتها أم لا

« ومن حيث ان قاضي الأمور الوقية *Juge de service* فرع من المحاكم الأهلية كما ان هذه المحكمة *juge de référés* فرع آخر وما يختص به الفرع يدخل في وظيفة الأصل

« ومن حيث ان القول بأن المقصود من قاضي الأمور الوقية القاضي المختص لذلك في المحكمة المختلطة لوجود دفاتر التسجيل هناك ولا متاع اقلام كتاب المحاكم المختلطة عن تسجيل الأحكام الأهلية فضلا عن اعترافه ضمنا بعدم صحة الدفع المبني على الفصل بين سلطات الادارة والقضاء مردود من اطلاق نص المادة الرابعة في قولها قاضي الأمور الوقية ومن صدور تعليمات لا أقلام كتاب المحاكم المختلطة بتسجيل الأحكام الأهلية الخاصة بذلك.

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك يكون هذا الدفع غير صائب ويتعين رفضه.

عن الرفع بعدم اختصاص قاضي

الامور المستعجلة بنظر الدعوى

« من حيث ان مدار البحث في هذا الدفع يدور حول أمرين - الأول - ما إذا كان قاضي الامور المستعجلة مختصا بنظر هذه الدعوى بناء على نصوص قانون التسجيل - الثاني - اذا كانت ولايته تمتد اليها ارتكانا الى اختصاصه العام المنصوص في المادة ٢٨ مرافعات.

« ومن حيث انه عز الأمر الأول فالظاهر من مطالعة نص المادة الرابعة من قانون التسجيل ١٨ سنة ١٩٢٣ والخاصة بهذه الحالة ان المشرع أدخل نظرها في ولاية قاضي الأمور الوقية لا المستعجلة ليفصل فيها بعريضة تقدم اليه باجراءات خاصة وبقيود معينة وهذا القاضي يشمل هيئة قضائية خاصة تختلف عن هيئة القضاء المستعجل في سلطاتها وولايتها والأحوال التي تنظرها واجراءات التقاضي أمامها وكيفية صدور القرارات فيها وطريقة التظلم منها او الطعن عليها (يراجع في ذلك المواد ١٢٧ و ١٣٢ مرافعات الخاصة بالأمور الوقية ثم ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات المتعلقة بالامور المستعجلة)

« ومن حيث ان كون قانون التسجيل نص في المادة التاسعة منه على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في نظر مسائل معينة متعلقة بشطب التأشير أو التسجيل الذي يحصل على هامش المحررات المسجلة بواسطة دعاوى البطلان أو الفسخ أو الالغاء الكيدية - لا يؤدي أيضا الى اختصاصه طبقا للقانون المذكور في نظر الدعوى الحالية على طريقة القياس إذ من المقرر أن القضاء المستعجل استثنائي محض له ولاية محدودة إما بنص صريح في القوانين *Référés prévus par les textes* أو بناء على اختصاصه العام المؤسس على نص المادة ٢٨ *Référés basés sur l'urgence* - مرافعات - فليس له اذا ما أوجبت القوانين اختصاصه بنظر حالة معينة بنص صريح فيها لحكمة رآها المشرع وقت وضعها أن ينظر في حالة أخرى بطريق القياس عليها لأن مجاء على غير القياس فغيره لا يقاس عليه.

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك يكون ما ذهبت اليه المدعية في اعلان الدعوى من وضعها هذه المادة من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة

بنص صريح في قانون التسجيل غير قويم ولا تأخذ به هذه المحكمة .

« ومن حيث انه فيما يختص بالامر الثاني فيلاحظ بادی. الرأي أن كون المشرع نص في المادة الرابعة من قانون التسجيل على اختصاص قاضي الأمور الوقية بنظر المنازعات الخاصة بالتسجيل وعدمه فان هذا لا يمنع من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر المسائل المذكورة أيضاً إذا ما دخلت في ولايته العامة المنصوص عنها في المادة ٢٨ مرافعات وقضاؤه فيها في هذه الحالة لا يستمد من نصوص قانون التسجيل بل يؤسس على أوضاع قانونية في المرافعات أو لا يمنع أن تختص هيئتين قضائيتين مختلفتين بنظر نزاع واحد - الأولى بنص صريح قانوني معين - الثانية - بمقتضى قواعد المرافعات العامة - ومن ثم فالقول بعدم الاختصاص لهذا السبب غير صائب .

(يراجع في ذلك جارسونيه مرافعات جزء ٨ صحيفة ٢٨٨ نبذة ٢٩٨٨ - ومارنيك . جزء ثاني - على القضاء المستعجل صحيفة ١٠ نبذة ٦)

La juridiction du référés peut coïncider avec une autre voie ouverte au demandeur.

« ومن حيث انه يشترط لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة في نظر المسائل الوقية عموماً طبقاً لنص المادتين ٢٨ مرافعات أهلي و ٨٠٩ مرافعات فرنسي توافر شرطين - الأول - الاستعجال وهو ما يعبر عنه بالفرنسية urgence أي الخطر الحقيقي المهدق بالحقوق المطلوب المحافظة عليه والذي يلزم درأه عنه بسرعة لا تكون عادة في التقاضي العادي ولو قصرت مواعيده - الثاني - أنه لا يكون لحكمه فيها تأثير في الموضوع أو أصل الحق le principal أي كل ما يتعلق به وجوداً

وعندما يدخل في ذلك ما يمس صحته أو يؤثر على كيانه أو يغير أو يبدل فيه أو في الآثار القانونية التي رتبها القانون له وليس له بحال من الأحوال أن يقضى في ذلك مهما أحاط به من استعجال أو ترتب على امتناعه عن القضاء فيه من ضرر الخصوم بل يجب عليه - كه لقاضي الموضوع المختص وحده بالحكم فيه (يراجع في ذلك مارنيك جزء ثاني على القضاء المستعجل صحيفة ١٨٨ نبذة ٢٨٩ وما بعدها

Il ne doit en rien et sous aucun pretexte toucher au fond du litige, quelle que soit l'urgence et quel soit le dommage que son abstention peut causer aux parties. وجارسونيه جزء ثامن صحيفة ٢٨٨ نبذة ٢٩٨٧)

« ومن حيث ولو أن الظاهر من طبيعة حق المشتري في تسجيل عقد شرائه في أول فرصة ممكنة محافظة على ملكيته من الضياع خصوصاً بعد قانون التسجيل الجديد الذي علق الملكية على التسجيل وحده دون بحث لسوء النية وعدمه ومن الاجراءات السريعة التي نص عليها القانون المذكور في المادة الرابعة منه لسرعة الحصول على تصريح بالتسجيل عند وجود عقبات إدارية في طريقه من ضرورة قيد العرائض المقدمة عن ذلك في دفتر مخصوص بحسب ورودها وعرض الأمر على القاضي في مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل العريضة في الدفتر أن الاستعجال متوافر في الدعوى إلا ان الفصل فيها يمس بأصل الحق أو الموضوع الذي لا يمتد ولاية القضاء المستعجل اليه وهو الملكية ومصدرها بل هو قضاء في الملكية وأسبابها إذ يتعين على هذه المحكمة لصدور الأمر بالتسجيل أو رفضه أن تبحث في أصل ملكية البائع أو ملكية الوقف الذي تقول عنه

المساحة وتحقيق دفاع الطرفين وتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة لمعرفة ما اذا كانت الأرض المبيعة تدخل في الأرض الموروثة للبائع أم التابعة للوقف والسبب في ادخالها مع أرض الوقف عند حصول الاستبدال مع التنظيم وذلك للتأكد من صحة بيانات أصل الملكية التي أوردتها الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قانون التسجيل - « ومن حيث ان المحكمة تطرح ظهرياً ما جاء على لسان الحاضر عن المدعية من عدم اختصاص مصلحة المساحة أو القضاء في حالة رفضها التأشير من التحقق من صحة البيانات الخاصة بالملكية في عقود البيع والبدل وان ولايتهما لا تمتد الا الى تحقق أسماء طرفي التعاقد وتعيين العين المبيعة فقط دون بحث آخر للنص صراحة على هذا الاختصاص في المادتين ٣ و ٤ من قانون التسجيل وفي التعليمات التكميلية والصادرة بشأن تطبيق « احكام القانون

المذكور المباعة للمحاكم للعمل بها » والتي جاءت في الفقرة الثانية من المادة الثالثة فيها بنص الحرف الواحد ما يأتي « يجب مراجعة صحة البيانات والايضاحات التي بينها المتعاقدين في عقودهم بمعرفة مصلحة المساحة وذلك للحصول على تحديد جميع الاعيان » (تراجع مجموعة قوانين وقرارات المنشورات الخاصة بالتسجيل المعمولة بمعرفة على أفندي ماجد ومن معه طبعة ثانية صحيفة ٧٣)

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك وأن الفصل في القضية يتطلب القضاء في الملكية يكون الدفع بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة على حق لهذا السبب وحده ويتعين لذلك قبوله والحكم بعدم الاختصاص .

(قضية الآتية فاطمة هاتم فوزى ضد مصلحة المساحة وآخر رقم ١٠٥٦ سنة ١٩٣٥ — رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب)

قضايا المحاكم الجزئية

٣٣٦

محكمة دكرنس الجزئية

٢٢ فبراير سنة ١٩٣٣

احراز خرطوش أو رصاص . بدون رخصة . تطبيق المادة ٣١٧ ع . حالة صنع أو استيراد أو احراز القنابل والديناميت أو المفرقات . للاتلاف والتدمير - عدم انطباقه عليها .

المبدأ القانوني

لم يقصد المشرع بوضع المادة ٣١٧ عقوبات مكررة الا معاقبة من يصنع أو يستورد أو يحرز القنابل أو الديناميت أو المفرقات المماثلة لها والتي تستعمل عادة في الاتلاف والتدمير ومن كون المشرع وضع هذه المادة

مع تعديله للمادة ٣١٦ ع . في الباب الثالث عشر الخاص بالتخريب والتعريب والاتلاف يتبين أن المادة ٣١٧ ع . مكررة لا تنطبق على الشخص الذي يضبط معه خرطوش أو رصاص بدون رخصة قلت قيمته أو كثرت المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تلخص في أن أحد عسكري البوليس في ليلة ٢٢ - ٦ - ١٩٣٢ ضبط مع زوجة المتهم صندوقاً به خمسة وعشرين طلقة خرطوش ولما سألها عنها أقرت بأن هذا الخرطوش لزوجها الذي اعترف بأن الخرطوش كانت تحمله زوجته له وانه أخذه من باشكاتب الدائرة التي يشتغل بها ليوصله الى خفر الزراعة المرخص

لهم بحمل السلاح وقد سئل باشكاتب الدائرة ومخدوم المتهم نصادقاه على دفاعه هذا وقدمت النيابة المتهم بتهمة انه احرز خرطوشاً بدون ترخيص وطالبت معاقبته طبقاً للمادة ٣١٧ عقوبات مكررة

« وحيث انه يتعين قبل الفصل في موضوع هذه الدعوى البحث فيما اذا كانت المادة ٣١٧ عقوبات مكررة تنطبق على الحادثة أم لا

« وحيث ان المادة ٣١٧ عقوبات مكررة ادخلت على قانون العقوبات بتشريع خاص هو القانون ٣٧ سنة ١٩٢٣ الذي عدل أيضاً المادتين ٣١٦ عقوبات و ٣١٧ عقوبات وقد دعا لاصدار هذا التشريع الحوادث السياسية والاضطرابات التي حصلت في عام سنة ١٩٢٣ والأعوام السابقة له من إتلاف المباني العمومية وتخريب المواصلات وإلقاء القنابل والمفرقات بعد ان كان نص المادة ٣١٦ عقوبات قاصراً على عقاب كل من هدم أو خرب أو أتلف بأي طريقة كانت كلا أو بعضاً من المباني أو السفن الشراعية أو التجارية أو الطرق أو القناطر أو مجارى المياه أو الجسور أو غير ذلك من سبل المواصلات أو المباني التي ليست ملكاً له وكان ذلك عمداً بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً - فرق المشرع بين إتلاف الأموال الثابتة أو المنقولة بقصد الاساءة وكانت نتيجة الإتلاف أقل من عشرة جنيات فجعل العقاب في هذه الحالة الحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنياً وجعل العقوبة بالحبس لمدة سنتين أو الغرامة لغاية مائة جنيه متى ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته عشرة جنيات أو أكثر ثم رفع العقوبة إلى الحبس لغاية خمس سنوات والغرامة مائتي جنيه إذا نشأ عن الفعل

تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة (كشركات الترام أو الأتوبيس مثلاً) أو إذا ترتب على الفعل جعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر ثم اضاف المشرع إلى المادة فقرة جديدة فجعل العقاب على من يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرات الثلاث السابقة الاشغال الشاقة المؤقتة متى استعمل مرتكب هذه الحوادث « قنابل أو ديناميت أو مفرقات أخرى » وهذه الفقرة التي اضافها المشرع إلى المادة ٣١٦ عقوبات كانت في الأصل هي الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ وكان نصها « كل من ارتكب إحدى الجرائم المبينة في المادة السابقة بواسطة استعمال مواد مفرقة واستبدل المشرع هذه بكلمة العامة بعبارة قنابل أو ديناميت أو مفرقات أخرى ثم رأى المشرع ان يسن عقاباً لمن يصنع أو يستورد من الخارج أو يحرز القنابل أو الديناميت أو المفرقات الأخرى بدون رخصة أو بدون مسوغ شرعى فجعل العقاب على ذلك الحبس لمدة لا تتجاوز السنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه وقد أراد المشرع بهذه المادة الجديدة أن يضرب على أيدي العابثين بالأمن والنظام حيث كثرت حوادث الإتلاف والاضطرابات وإلقاء القنابل وأراد أن يستكمل نقصاً في التشريع الذي أصدره قبل ذلك يوم واحد وهو القانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٢ الذي جاء معدلاً للبواب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات فقد نص في المادة ٧٩ المعدلة بالقانون المذكور على معاقبة من يستعمل القنابل أو الآلات المفرقة الأخرى بنية ارتكاب القتل السياسى أو الجريمة المنصوص عليها في المادة ٧٨ وهي الخاصة بالشروع في قلب دستور الدولة أو شكل الحكومة أو نظام توارث العرش أو في تنفيذ شيء من ذلك بالقوة

فجعل العقاب الاعدام بدلا من الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ثم جعل عقاب من يصنع أو يستورد من الخارج أو يحرز القنابل أو ديناميت أو مفرقات أخرى بنية ارتكاب أمر مما سبق ذكره الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن لذلك اراد المشرع بالمادة ٣١٧ عقوبات مكررة (قانون ٣٧ سنة ١٩٢٣) عقاب من يصنع أو يستورد من الخارج أو يحرز القنابل والديناميت والمفرقات الأخرى ولو لم يكن غرضه ارتكاب قتل سياسى أو قلب دستور الدولة الخ. مادام قد حصل ذلك بدون رخصة أو بدون مسوغ شرعى وأراد المشرع بذلك حماية الاملاك العامة والمباني وسبل المواصلات وغير ذلك من المفرقات .

« وحيث متى وضح ان ذلك قصد المشرع من وضع هذا التشريع الجديد يتعين البحث فيما إذا كانت المادة ٢١٧ عقوبات مكررة تنطبق على حالة الشخص الذى يوجد محرزا لخرطوش أو رصاص مما ينطلق عادة بواسطة قذفه من بندقية أو طبنجة أو غير ذلك من الأسلحة النارية ولا ينطاق من تلقاء نفسه أو أن هذه المادة لا تسرى على هذه الحالة .

« وحيث انه قد حصل بعد صدور القانون ٣٧ سنة ١٩٢٣ أن افق الطيب الشرعى الدكتور سدى سميت بأن طلقات الخرطوش والرصاص هى من المواد المفرقة ومتابعة لهذه الفتوى حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٢٦ ومحكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٢٨ باعتبار ان طلقات الرصاص والخرطوش من المفرقات لاحتوائها على كمية من البارود تحدث احتراقها وقرعتها وطبقت المادة ٣١٧ عقوبات مكررة على محرزها (راجع الحكيم المذكورين فى مجلة المحاماة السنة السادسة ص ٨٠٥ والمجموعة الرسمية السنة التاسعة

والعشرين ص ١٦٥) ولكن دائرة أخرى من محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية حكمت وبحق بأن احرار الخرطوش لا يعتبر جنحة ينطبق عليها أحكام المادة ٣١٧ عقوبات مكررة واستندت المحكمة فى حكمها على أن الخرطوش لا انفجر مثل الديناميت أو الميلنيت وغيرها من المفرقات التى يدخل فى تركيبها مادة النتروجليسرين بل هو ينزلق ويندفع بقوة الاحتراق (راجع الحكم المنشور فى ص ٨٠٤ من مجلة المحاماة السنة السادسة) على أن الأمر لم يقتصر على ذلك فقد طرحت هذه المسألة على محكمة النقض والابرام فقضت المحكمة بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بتأييد هذا رأى واستندت المحكمة على أخذها بهذا رأى أو لا على قصد المشرع من وضع المادة ٣١٧ عقوبات مكررة - ثانيا - على أن الخرطوش والرصاص لا يستعمل فى تدمير الاملاك واتلافها بل هو يستعمل فقط لاصابة الحيوان من انسان وغير انسان واخيرا على أن البداة تقضى بذلك إذ لا يعقل أن الشارع يعاقب على احرار الخرطوش والرصاص بالحبس لمدة سنتين أو غرامة لغاية مائة جنيه بينما هو يعاقب على احرار وحمل الأسلحة النارية نفسها بالحبس لمدة لا تتجاوز الثلاث شهور أو الغرامة لغاية خمسين جنيا (م ٦ من القانون ٨ سنة ١٩١٧) (راجع حكم محكمة النقض المنشور فى مجلة المحاماة السنة التاسعة ص ١١)

« وحيث انه من ذلك ولما سلف أن أوضحته المحكمة من استعراضها للظروف التى صدر فيها القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٣ والتى يتبين منهما بجلاء أن المشرع لم يقصد بوضع المادة ٣١٧ عقوبات مكررة الا معاقبة من يصنع أو يستورد أو يحرز القنابل أو الديناميت أو المفرقات المماثلة لها والتى تستعمل عادة فى الاتلاف والتدمير ومن كون المشرع وضع هذه

المادة مع تعديله للمادة ٣١٦ عقوبات في الباب الثالث عشر الخاص بالتخريب والتقييد والاتلاف ترى المحكمة أن المادة ٣١٧ عقوبات مكررة لا تنطبق على الشخص الذي يضبط معه خرطوشا أو رصاصا بدون رخصة قلت قيمته أو كثرت » وحيث أنه مما يزيد هذه المحكمة اقتناعاً

بوجهة نظرها هذه هو ما صدر أخيراً من التعديل على المادة ٣١٧ عقوبات مكررة بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ بتشديد العقوبة فيها وجعلها الحبس لمدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنياً ولا تزيد على ثلاثمائة جنياً — إذ أن هذا التشريع الأخير صدر عقب تكرار حوادث إلقاء القنابل والمفرقات في السنتين الأخيرتين فرأى المشرع رفع العقوبة لتكون رادعة ولا يعقل بداهة أن احراز شخص خمسة وعشرين طلقة من الخرطوش بدون رخصة يعاقب عليها بمثل هذه العقوبة الصارمة بينما احرازه للسلاح الناري أقصى عقوبته الحبس ثلاثة شهور » وحيث أنه من أجل ذلك ترى المحكمة أن

الواقعة المنسوبة إلى المتهم غير معاقب عليها طبقاً للمادة ٣١٧ عقوبات مكررة ويتعين الحكم بالبراءة عملاً بالمادة ١٧٢ عقوبات

(فضيلة النيابة العمومية ضد راشد على حسين رقم ١٢٣٣ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي اسماعيل زهدى وبحضور حضرة عبد الحميد لطفي أفندي وكيل النيابة)

٣٣٧

محكمة عابدين الجزئية

١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٣

مسئولية أشياء - عما ينشأ عن الماكينات - بحميلها للمالك .

المبدأ القانوني

أن ما ينشأ عن الماكينات يجب حتماً نسبته إلى شخص ما وتحميله مسؤوليته لأنه ليس من أفعال الطبيعة أو الظروف القهرية التي تنفي المسؤولية وبديهي أنه لن يكون سوى مالكها

إذ هو المنتفع بها من جهة فعلية غرمها ومن جهة أخرى لأنه يعتبر المنشئ لحالة المخاطر المترتبة عن وجودها وقد سار القضاء الفرنسي بالأجماع على تحميل المالك المسؤولية لأعماله بنصوص القوانين الخاصة بحماية العمال ولكن اقتراضها لقرينة قانونية مستمدة من نصوص مواد المسؤولية الواردة بالقانون المدني والتي يتبين أن نصوص القانون الأهلي غير مخالفة لها (ملاحظة : لم تأخذ محكمة النقض والابرام بهذا المبدأ بل اشترطت إثبات حصول خطأ من المالك)

المحكمة

« من حيث أن المحكمة لم تستطع الوصول إلى السبب الحقيقي لحصول الإصابة فالمدعى وابنه المصاب يقرران واقعة ليس هناك ما يؤيدها في محضر البوليس الذي عمل عن الحادثة بل أن أقوال أحد العمال الذين سئلوا في ذلك المحضر تكذب روايتها ومن جهة أخرى فإن رواية المدعى عليه لا يوجد ما يبررها واذن تكون الحادثة مجهولة السبب مما يحصل عادة بدون إهمال معين وإنما ينشأ بفعل مخاطر المهنة » ومن حيث أن الفصل في هذه القضية يستدعي

استعراض النصوص القانونية الخاصة بقواعد المسؤولية وهي المنصوص عنها في المواد ١٥١ و ١٥٣ أهلي و ٢١٢ و ٢١٥ مختلط و ١٣٨٢-١٣٨٦ فرنسي « ومن حيث أن النص العربي للمادة ١٥١ يرتب المسؤولية على الضرر الحاصل ولو أن نصها الفرنسي وهو الواجب العمل به طبقاً لفظه (خطأ) عند مقرر مسؤولية صاحب العمل عن التعويض متابعة للنص الفرنسي وقد ذهب بعض الشراح الفرنسيين ومنهم ليون ميشيل إلى القول بأن استعمال لفظه خطأ لم يكن إلا في جملة عرضية تجنباً لركاكة الأسلوب (دالوز عملي عدد ١٠ ص ٣٥٠ بند ١٢ و ١٣ والمراجع التي به)

« ومن حيث ان ما ينشأ عن الما كينات يجب حتما نسبته الى شخص ما وتحمله مسئوليته لأنه ليس من أفعال الطبيعة أو الظروف القهرية التي تنفي المسؤولية وبديهي أنه لن يكون سوى مالكا إذ هو المنتفع بها من جهة فعليه غرمها ومن جهة أخرى لأنه يعتبر المنشئ لحالة المخاطر المترتبة عن وجودها وقد سار القضاء الفرنسي بالاجماع على تحميل المالك المسؤولية لا عملا بنصوص القوانين الخاصة بحماية العمال ولكن افتراضها لقرينة قانونية مستمدة من نصوص مواد المسؤولية الواردة بالقانون المدني تلك النصوص التي سنين فيما بعد أن نصوص القانون الأهلي غير مخالفة لها وقد قضت محكمة استئناف اسبوت بمبدأ المسؤولية وقاست الما كينات على الحيوانات (المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٨ بند ٣٠٨) »

« ومن حيث ان أصحاب الرأي المخالف يستندون على اعتبارين -أولا- أنه من الخطأ مسايرة الأحكام والفقه الفرنسي لأن مبناها تشريع للعمال لم يصدر في مصر - ثانياً - أن الشارع المصري باغفاله نص المادة ١٣٨٦ فرنسي التي تنص على مسؤولية صاحب البناء والمادة ١٣٨٤ فرنسي قد تعمد مخالفة الفقه والقضاء الفرنسي

« ومن حيث انه عن الاعتراض الأول فان المحكمة تلاحظ أن أنصار الرأي الذي تأخذ به لا يبنون رأيهم على أحكام تشبه تشريع العمل الذي صدر بقانون ١٨٩٨ وقوانين أخرى لاحقة وانما على الأحكام المستنبطة من قواعد المسؤولية العامة كما هي مبنية بالقانون المدني تلك الآراء التي تابعها القضاء الفرنسي قبل ١٨٩٨ حتى اضطر الحال لعمل التشريع المشار اليه آنفا فيما يختص باصابات العمال ومسؤولية صاحب العمل وتركت القواعد العامة على حالها فيما يختص بالحالات التي لا

تدخل تحت ذلك القانون كحالة صاحب السيارة مثلا ومسؤوليته عما تحدثه سيارته من اضرار وقد سار القضاء الفرنسي على ترتيب تلك المسؤولية استناداً الى النصوص العامة المشار اليها في القانون المدني (راجع الحكم الصادر من محكمة النقض الفرنسية بجميع دوائرها ملحق بالوز على جزء ٣ ص ٧٧ بند ٩٥٢ - ٢ وتعليق أصحاب الموسوعة عليه) وقد بنت محكمة النقض تلك المسؤولية على القرينة المستنبطة من المادة ١٣٨٤ فرنسي واعتبرت أن هناك قرينة خطأ قبل صاحب الشيء وحملته اثبات عكس تلك القرينة باثبات خطأ العامل أو المصاب

« ومن حيث انه عن الاعتراض الثاني فان حصر قواعد المسؤولية الواردة في ستة مواد بالقانون الفرنسي وفي ثلاث مواد فقط بالقانون الأهلي لا تدل على رغبة الشارع في المخالفة وانما على الرغبة في الايجاز كعادته فشلا لم يكن داع للنص على مقابل المادة ١٣٨٣ التي تجعل الشخص ليس مسئولاً فقط عن عمله وانما عن إهماله أو تقصيره متى كان الضرر محققاً أما المادة ١٣٨٤ فقد تضمنت خمسة فقرات الأولى منها أدجتها المادة ١٥١ أهلي والفقرة الثانية لا داعي لذكرها لأنها تدخل تحت حكم الفقرة الأولى والفقرة الثالثة نص عليها في مادة مستقلة هي ١٥٢ والفقرة الرابعة شأنها كالثانية والخامسة تكرار للقواعد العامة صحيح أن الفقرة الأولى تضمنت أيضاً مسؤولية صاحب الشيء عن الأشياء التي تحت ملاحظته وقد قال عن ذلك بحق كولان وكايتان أن المشرع لم يقصد بإيرادها شيئاً خاصاً (راجع كولان وكايتان جزء ٢ ص ٤٠٢) وانما قصد الإشارة الى الحالتين المنصوص عنهما فيما بعد وهما حالتى مالك البناء وصاحب الحيوان أما عدم وضع نص مقابل للمادة ١٣٨٦ فلأن صدر المادة قد يستنبط من القواعد العامة وعجزها يتضمن تحميل

مالك البناء المسئولية حالة هدمه في حالتين فقط - أو لهما - حالة عدم المحافظة - الثاني - وجود عيب في البناء فعدم ذكر هذه المادة دليل على أن المشرع المصري لم يرد متابعة الفرنسي في جعل المسئولية قاصرة على تينك الحالتين فقط بل هي مطلقة في جميع الحالات ولا يستتج من عدم ذكرها الرغبة في مخالفة الشارع الفرنسي من حيث ترتيب مسئولية صاحب الشيء عما يحدثه من ضرر لأن تلك المسئولية مبناها المبادئ العامة الواردة في المواد ١٣٨٤ فرنسي وما بعدها ومقابلتها المصرية ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ مصري لا ماورد في المادة ١٣٨٦ ويعلى العلامة روير تلك القرينة بقوله (بأن صاحب الشيء الخطر يتكون خطؤه من عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة التي تجعل ذلك الشيء غير مؤذ وإذا لم تتخذ تلك الاحتياطات فيكون قد أخطأ في استعمال ذلك الشيء) (دالوز عملي جزء ١٠ بند ٩٢٤ ودالوز ١٩٢٢ جزء ١ ص ٢٥ نوتة ١ - ٤) وإذن تكون الاعتراضات الموجهة للرأى الذى تقول به المحكمة على غير أساس ويتعين الحكم بالتعويض

« ومن حيث ان الاصابة هي عبارة عن فقد سلاميات الأصبع السبابة الأيمن وقد قرر الطبيب الشرعى أنها تفقد العامل من ٨ - ١٠ في المائة من قوته على العمل والمحكمة تلاحظ عند تقدير التعويض أن العامل أصيب وهو في الرابعة عشرة من عمره وقد كان أمامه مدة طويلة للعمل تفرض المحكمة أنها سن ستين كما تفرض أن أجره اليوى حتى هذا السن سيزداد من عشرة قروش الآن حتى يصل إلى ثلاثين قرشا وأنه كان يستولى على أجر قدره ٣٨٦٩ قرشا باعتبار أن أجره اليوى حتى سن العشرين عشرة قروش وحتى سن الأربعين عشرين قرشا وحتى سن الستين

ثلاثين قرشاً وإذن فقد ضاع عليه حوالى ربعائة جنيه فضلاً عما ناله من ضرر أدبى بسبب الاصابة وبالتالى يكون قصر التعويض على مائة جنيه هو دون ما يستحقه المدعى

(قضية امام عوض بصفته ضد محمد افندى مرسى رقم ٢٩٥٥ سنة ١٩٣٣ رئاسة حضرة القاضى محمد مختار عبد الله)

٣٣٨

محكمة المنشية الجزئية

٢٣ يناير سنة ١٩٣٤

اعلان . عام . محل مختار . وهو ليس وكيل عنه . مجرد

حضوره عنه لا يعتبر كذلك . بطلانه

المبدأ القانونى

إن المادة ٧٥ مرافعات أهلية تشترط أن يكون هناك توكيل للمحامى لاعتبار مكتبه محلاً مختاراً للموكل . والقانون وان سوى بين المحل الأصلى والمحل المختار فى كثير من المواضع فان الأول مازال رغم هذه المساواة هو الأصل المقرر بوجه عام وما زال المحل المختار هو الطارىء الذى يخدم من هذا الأصل . فالاعلان الحاصل لمكتب المحامى لمجرد حضوره فى الجلسات مع الخصم يعتبر باطلا ولا يترتب عليه أى أثر قانونى خصوصاً إذا كان ينطوى على سوء النية أو التعسف فى استعمال الحق .

المحكمة

« حيث ان الحكم الصادر فى دعوى التعويض اعلن للمدعى فى مكتب الاستاذ زكريا العزوينى فلم يقبل وكيل المكتب استلام الصورة لأن الأستاذ لم يكن لديه توكيل من الخصم المراد اعلانه فأعانه المحضر للمحافظة .

« وحيث انه وان اختلفت الآراء فى جواز

الاعلان إلى مكتب المحامي الذي لم ينصبو كيلا رسميا عن الخصم في الدعوى اكتفاء بحضوره معه في جلسات المرافعة الا أنه عما لاشك فيه أن نتيجة الرأي القائل بجواز هذا الاعلان يؤدي حتما إلى اقرار حالة لم ينص عليها القانون ومخالفة صريحة لما نص عليه فضلا عما يترتب عليه من اضرار جسيمة لا قبل الإخصام باحتمالها . ومهما قال أنصار هذا الرأي في تأييده فان قولهم لا يجدي في دفع الاعتراضات التي يثيرها الأخذ برأيهم ولا مراء في أن العمل بهذا الرأي من جانب القاضي هو أدنى إلى التشريع منه إلى التطبيق .

« وحيث ان المادة ٧٥ مرافعات هي من الصراحة بحيث لا تقبل قياسا وتأويلا وهي بمدلولها تقتضي ان يكون هناك توكيلا للمحامي كما يعتبر مكتبه محلا مختارا للوكل . والقانون وان سوى بين المحل الأصلي والمحل المختار في كثير من المواضع فان أولها مازال رغم هذه المساواة هو الأصل المقرر بوجه عام وما زال المحل المختار هو الطارىء الذي يحد من هذا الأصل والقياس والتأويل والتشبيه من شأنها اختلال الأصل بالتوسع في الفرع ومهما يكن من شيء فان الأوفق والأكثر انطباقا على القانون ان لا يترتب على الاعلان أي أثر قانوني لاسيما اذا بان من ظروف الدعوى ان هذا الاعلان ينطوي على شيء من سوء النية والتعسف في استعمال الحق . على انه ان صح ان يقوم خلاف في الرأي في حالة قبول الاعلان من المحامي العاقل عن التوكيل اذا ما انكرت وكالته او عيب الاعلان عنده فلا محل لهذا الخلاف إذا جاهر المحامي أو من ينوب عنه بانعدام وكالته أو زوال صفته للحضر عند الاعلان . ففي مثل هذه الحالة لا يبقى لمعلن الحكم الا ان يعلن خصمة بمحله الأصلي الذي ظهر من الأوراق انه معروف له .

« وحيث ان اتخاذ المدعى مكتب المحامي محلا مختارا في عريضة استئنافه للحكم التمهيدي لا يسمو إلى مرتبة التوكيل كما ذهب الخصم . وما المحامي المتكلم الذي ليس يده توكيل الا محام فقط لا رشاد من حضر معه عما ينبغي للمرافعة والدفاع . ولو قبل ما قاله المدعى عليه لكان مقتضى ذلك أن يملك المحامي قبول الحكم أو التنازل عن استئنافه أو غير ذلك مما يقتضى وجوب توكيل خاص أو عام بمعناه القانوني . وهو ما لم يجزى . أحد على القول به .

« وحيث ان من القواعد المتعلقة بالمحل المختار أنه خاص بما اختير له فقط فلا يعلن فيه بأي أمر غير مختص بما اختير له فاذا كان المدعى قد اختار مكتب المحامي في عريضة استئنافه الحكم التمهيدي الصادر في دعوى التعويض على ذمة الاجراءات المزمع حصولها أمام المحكمة الاستئنافية كان هذا المحل المختار خاصا بهذه الاجراءات وحدها ولا يجوز أن يعلن فيه إلى الخصم أوراق أخرى متعلقة بمنازعات أخرى لاعلاقة لها بالخصومة المطروحة أمام المحكمة الاستئنافية . ولما كان حسن القصد وسلامة النية مما يجب أن يكون رائد المتخاصمين في كافة الأعمال القانونية فقد وجب على القضاء معاملة الاخصام على هذا الأساس فاذا بدا له حسن النية من جانب وجب احاطته بما ينبغي له من التقدير والمراعاة وإن كانت الأخرى وجب ردها على صاحبها طبقا لما تقتضيه قواعد العدل والانصاف . وفي هذا المقام يحق التساؤل عن السبب في جنوح المدعى عليه إلى اعلان الحكم لمكتب المحامي ثم للحافظة ولم يعلنه لمسكن المدعى كما فعل عند إعلان عريضة دعوى التعويض وعند إعلان تنبيه نزع الملكية مع أن القانون الأهلي أجاز له ذلك دون المختلط .

«وحيث انه لكل ما تقدم ترى المحكمة ان اعلان الحكم للمحافظة بعد ان امتنع مكتب الاستاذ العزوني عن الاستلام لا يعتبر انه اعلن لمحل مختار ولهذا يجب عدم اعتبار هذا الاعلان وما تلاه من اجراءات ومن ثم يتعين الحكم للمدعى بطلباته .

(قضية رمضان محمد ضد أحمد محمد الاصولي رقم ٢٢٢٢ سنة ١٩٣٣ رئاسة حضرة القاضي حسن سليمان جاد)

٣٣٩

محكمة المحلة الجزئية

١٦ فبراير سنة ١٩٣٥

اجارة . صادرة من غير مالك . بطلانها . المؤجر له صفة ظاهرة في التأجير . والمستأجر حسن النية . جوازها المبدأ القانوني

استقر الرأي على أن عقد الايجار الصادر من غير مالك يعتبر باطلا بالنسبة للمالك الحقيقي الذي له الحق في أن يطالب بالعين المؤجرة ويتزعاها من تحت يد المستأجر اللهم إلا إذا كان المؤجر ذا صفة ظاهرة تخوله حق الادارة والتأجير وكان المستأجر حسن النية ولا يعلم بأن العين غير مملوكة لمن استأجرها منه وأن هذا المؤجر ليست له صفة في التأجير ففي هذه الحالة تسري الايجارة ويتقيد بها المالك الحقيقي .

المحكمة

« من حيث أن وقائع هذه الدعوى تلخص بحسب ما ذكره المدعون في عريضة دعواهم وفي مرافعتهم وفي مذكرتهم الختامية أن لوقف السمره نظارتهم دكانين مملوكين على المشاع مع وقف منا وان المدعى عليه الأخير ناظر وقف منا أجرهما إلى عبد الرحمن المنير المدعى عليه الأول الذي أجرهما في دوره إلى المدعى عليهم الثاني والثالث والرابع

بإيجار شهري قدره ١٨٠ قرشا لهما فلذلك قد رفعوا هذه الدعوى يطالبون المدعى عليهم بوجه التضامن بنصف الايجار عن المدة من أول يونيو سنة ١٩٣٣ لغاية آخر مايو سنة ١٩٣٤ ودلوا على صحة دعواهم بحجة الوقف المقدمة تحت نمرة ٧ دوسيه وبقرار النظر المقدم تحت نمرة ٨ دوسيه وب عقد الايجار الصادر من المدعى عليه الأخير للمدعى عليه الأول عن الدكانين المذكورين المقدم تحت نمرة ٩ دوسيه « ومن حيث ان المدعى عليهم الأربعة الأول دفعوا الدعوى بأنهم استأجروا من يوسف افندي حسن السمره الذي أدخلوه ضامنا لهم في الدعوى وارتكبوا في اثبات هذه العلاقة على عقدى ايجار احدهما بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ صادر من يوسف افندي حسن السمره المذكور لعبد الله محمد الدهان بتأجير دكان لمدة سنة بتبديء من أول يونيو سنة ١٩٣٣ لغاية آخر مايو سنة ١٩٣٤ بمبلغ ٩٦٠ قرشا في السنة أى بواقع ٨٠ قرشا في الشهر وثانيها صادر من يوسف افندي السمره لحسن قنديل بتأجير دكان لمدة ستة شهور يبتدىء من أول ديسمبر سنة ١٩٣٣ لغاية آخر مايو سنة ١٩٣٤ بواقع الشهر ٨٠ قرشا اما ضامنهم فانه قد دفع الدعوى بأنه ينازع الوقف نظارة المدعين في ملكية العين المرفوعة بشأن إيجارها الدعوى وقال انه ليس في حجة الوقف ما يقطع بأن الدكانين المذكورين مملوكان للوقف إذ لم يرد في حجة الوقف دكاكين مطلقا ولم تذكر في عريضة الدعوى حدود حتى يمكن مقارنتها بالحدود الواردة في عريضة الدعوى وطلب من باب الاحتياط إيقاف الدعوى حتى يفصل في الملكية المتنازع عليها

« ومن حيث ان طلب الايقاف كان لا مفر منه اذا كان المدعون وجهوا طلباتهم الى يوسف افندي حسن السمره اما وهم لم يوجهوا الى أى طلب وتركوا خلافهم محذبيدا عن متناول هذه المحكمة

ni par lui-même, ni par son mandat n'a aucune valeur aux yeux du titulaire véritable des droits de propriété, à moins qu'il n'y ait eu gestion d'affaires ou mandat tacite.)

ويقول الأستاذ السهوري في كتابه عقد الإيجار صحيفة ١٠٧ «ويكون إيجار الحائز صحيحاً ولو كان سمي النية لأن سوء النية لا علاقة له بالتزاماته قبل المستأجر وإنما يظهر أثره في علاقته بالمالك الحقيقي وهناك رأى يقول بأن إيجار الحائز بسوء نية يكون أيضاً نافذاً على المالك الحقيقي مادام المستأجر حسن النية - أما إذا كان هذا سمي النية فالإيجار صحيح فيما بينه وبين المؤجر ولكنه لا يسرى على المالك الحقيقي». وورد في دالوز Nouveau Code Civil الجزء الرابع المجلد الأول في تعليقه على المادة ١٧١٣ من القانون المدني صحيفة ٣١١ نبذة ٨٥ «بأن عقد الإيجار الصادر من غير مالك قد يعطى المستأجر حقوقاً قبل المالك الحقيقي فمتى كان المستأجر حسن النية والمؤجر له صفة ظاهرة في التأجير وجب على المالك الحقيقي احترام عقد الإيجار ولو كان المؤجر سمي النية» وقد أورد المرجع المذكور حكماً من دائرة الالتماس في محكمة النقض والابرام الفرنسية تاريخه ٥ مايو سنة ١٨١٣ في نفس الصحيفة نبذة ٨٧ يقضى بأنه إذا أجر شخص عينا وهو غير مالك لها ولكنها في وضع يده من سنوات لمدة تسع سنوات وكان المستأجر حسن النية والإيجارة في شروطها عادلة بحيث يمكن اعتبارها من أعمال الإدارة النافعة تقيدها المالك الحقيقي ووجب عليه احترامها. ويراجع في ذلك أيضاً بودري وقال الجزء الأول فقرة ١٢٩ ولوران الجزء الخامس والعشرين فقرة ٥٧ و ٣٨١

في الدعوى الحالية رغماً عن أنه هو في الواقع ونفس الأمر الأساس الذي قامت عليه الخصومة فإنه لا يسع المحكمة إلا الفصل في طلبات المدعى قبل المدعى عليهم على ضوء الوقائع التي سلم بها المدعون في مذكرتهم الختامية وعلى ضوء عقد الاتفاق المؤرخ في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٣ الذي يثبت أن يوسف أفندي حسن السمره هو الذي قام ببناء دكان من الدكانين اللذين يطالبون بحصة الوقف نظارتهم في إيجارها.

«ومن حيث أنه لبت في هذه الخصومة بتعين معرفة قيمة عقد الإيجار الذي يصدر من غير مالك لمستأجر وهل هو يقيده المالك الحقيقي أو لا يقيده وما موقف المستأجر من غير المالك تجاه المالك الحقيقي» ومن حيث أنه وإن كان القانون المدني المصري لم يحو نصوصاً صريحة عن هذا الموضوع متبعاً في ذلك خطوات المشرع الفرنسي إلا أن رجال الفقه الفرنسيين والمصريين قد تعرضوا له بالبحث والتفصيل واستقر رأى معظمهم على أن عقد الإيجار الصادر من غير مالك يعتبر باطلاً بالنسبة للمالك الحقيقي ولا يقيده وإن للمالك الحق في أن يطالب بالعين المؤجرة وينزعها من تحت يد المستأجر اللهم إلا إذا كان المؤجر ذا صفة ظاهرة تخوله حق الإدارة والتأجير وكان المستأجر حسن النية ولا يعرف بأن العين غير مملوكة لمن استأجرها منه أو أن هذا المؤجر ليست له صفة في التأجير فإنه في هذه الحالة تنفذ الإيجارة وينتقدها المالك الحقيقي وفي هذا يقول المسيو دوهلس في كتاب شرح القانون المدني الجزء الثاني صحيفة ٤١٧ بند ١٤ (Le bail accordé par quelqu'un qui n'aurait ni la propriété ni la jouissance de la chose louée

٣٤٠

محكمة بندر المنصورة الجزئية

٢٠ فبراير سنة ١٩٣٥

رد الثمن . لاقباس بحالة حبس الثمن . عدم جوازه .

المبدأ القانوني

أجاز القانون في المادة ٣٣١ حبس الثمن في حالة ظهور سبب يخشى منه على ملكية العين المبيعة ولكن إذا دفع الثمن فعلا فلا يجوز للمشتري طلب رده إلا إذا استحق المبيع فعلا للغير إذ في هذه الحالة يمكن القول أنه دفع شيئاً غير واجب عليه ولا يكفي في ذلك مجرد وجود سبب يخشى منه على الملكية

المحكمة

« حيث أن المدعي رفع هذه الدعوى وذكر فيها أنه بموجب عقد بيع ابتدائي تاريخه ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٠ باعه المدعي عليه ٣٩٠٦ مترًا نظير ثمن قدره ٤٣٦ ملياً و ٢٣٠ جنيناً إلا أنه علم بعد ذلك أن هذه القطعة وباقى أملاك المدعي عليه مطروحة في المزاد العلني وقدم نشرة تفيد أنه تحدد لبيع عقارات المدعي عليه يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ بمحكمة المنصورة المختلطة بناء على طلب الخواجه ايلي فلاخا كيس وقرر المدعي أيضاً أن المدعي عليه باع هذه الأرض نفسها لابنته الست سنيه بموجب عقد بيع مسجل .

« وحيث أن الست سنيه السعيد ابنة المدعي عليه دخلت خصماً ثالثاً في الدعوى وقررت أنه في حالة ما إذا كانت الأرض لمبيعة له تدخل ضمن ما باعه له والدها المدعي عليه فإنها مستعدة لتحرير العقد النهائي للمدعي بهذا القدر نفسه

« وحيث أن صورة العقد الصادرة من المدعي عليه لابنته الخصم الثالث مقدمة في قضية أخرى

« ومن حيث أن المدعين يعترفون في مذكرتهم الحتمية بأن أعيان الوقف كانت خربة مهدمة لا تصلح للاستغلال ويقرون أيضاً بأن الضامن يوسف افندي حسن السمره هو الذي قام بتصليحها وتأجيرها معطياً لنفسه صفة الممثل لنظار الوقف وإن النزاع على نظارة وقف السمره استمر مدة طويلة فعلى أساس الوقائع التي يعترفون بها وبصرف النظر عما يدعيه الضامن يوسف افندي السمره من الملكية على هذا الأساس فيتبين أن الضامن المذكور كان في الإصلاح والتأجير Gérant d'affaires أو صاحب وكالة ضمنية وإن المستأجرين بهذه الظروف وللنظر الذي ظهر به أمامهم يوسف افندي السمره من مباشرة التعمير والإصلاح والصرف كانوا أحسن النية في الاستئجار منه وكانوا معزولين في الاعتقاد بأنه يملك حق التأجير . وتكون الإيجارة الصادرة لهم من يوسف افندي حسن السمره مقيدة للوقف وما دفعوه من الإيجار له مبرراً لذمتهم قبل الوقف وهذا على فرض أن الوقف نظارة المدعين يملك الدكانين موضوع النزاع

« ومن حيث أنه لما تقدم يتعين رفض دعوى المدعين قبل المدعي عليهم وهم وشأنهم في مقاضاة الضامن بدعوى يرفعونها عليه أن رأوا لذلك وجهاً (قضية محمود افندي حسن السمره وآخرين بصفتهم ضد عبدالرحمن المنير وآخرين رقم ٣٤٣٨ سنة ١٩٣٤ رئاسة حضرة القاضي أنيس غالي)

وهو يشمل اراضي واسعة المساحة مما يتعذر معه معرفة ما اذا كانت الارض المبيعة للمدعى تدخل فيه أم لا ولم تذكر الخصيصة الثالثة بصراحة عما اذا كانت الارض تدخل ضمن ما يبيع لها وعلى كل حال ترى المحكمة ان المدعى محق في استصدار العقد النهائي منها في حالة ما اذا ثبت ان الارض المبيعة له تدخل ضمن ما يبيع لها

« وحيث انه بالنسبة للسبب الثاني وهو وجود اجراءات نزاع ملكية فان الحاضر عن المدعى عليه رد على ذلك بانه حكم بايقاف البيع لانه رفعت دعوى بالبطلان ولم يفصل فيها وقد اعترف المدعى بجلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٥ أنه لا يزال واضعاً يده على العين مما يدل على ان اجراءات نزاع الملكية لم تنته بعد

« وحيث انه يتعين البحث فيما إذا كان يحق للمشتري استرداد ما دفعه من الثمن بحجة ظهور سبب يخشى منه نزاع الملكية وذلك قياساً على حق المشتري في حبس الثمن في حالة ما إذا كان لم يدفعه بعد « وحيث ان المادة ٣٣١ مدني نصت على أنه إذا حصل تعرض للمشتري في وضع يده على المبيع بدعوى حق سابق على البيع أو ناشئة عن البائع أو ظهر سبب يخشى منه نزاع الملكية من المشتري فله أن يحبس الثمن عنده الى أن يزول الدين أو السبب

« وحيث ان المحكمة ترى أن ما يجيزه القانون للمشتري هو حبس الثمن في حالة ظهور سبب يخشى منه على الملكية ولكنه إذا دفع الثمن فعلاً فلا يجوز للمشتري طلب رده الا اذا استحق المبيع فعلاً للغير إذ في هذه الحالة يمكن القول أنه دفع شيئاً غير واجب عليه ولا يكتفي في ذلك بمجرد ظهور سبب يخشى منه على الملكية (راجع الصحيفة ٤٨٨ من الجزء الثاني من كتاب كولان وكايتان الطبعة الرابعة)

« وحيث ان مجرد وجود اجراءات نزاع ملكية لا يتيح للمدعى طلب رد الثمن وتكون الدعوى سابقة لأوانها ولذا يتعين رفض طلب رد الثمن لهذا السبب

« وحيث ان المحكمة ترى ايقاف الدعوى مع تكليف الخصيصة الثالثة باصدار عقد بيع منها للمدعى وذلك في حالة ما إذا ثبت أن الارض المبيعة لها يدخل ضمنها ما باعه المدعى عليه للمدعى على أن تقوم بذلك في بحر شهرين من هذا التاريخ ويكون المدعى في حل من تعجيل الدعوى اذا لم تقم الخصيصة الثالثة بذلك

(قضية محمود محمد فوده ضد السيد أبو النجا وآخر رقم ١٩٢٨ سنة ١٩٣٤ رئاسة حضرة القاضي احمد فؤاد)

٣٤١

محكمة ميت عمر الجزئية

٢٦ مايو سنة ١٩٣٥

١ - وكالة - التصريح بأمانة الغير - عدم النص عليها . جواز اعتباره ضمناً .

٢ - وكيل - مسؤوليته عن عمل النائب - في حالة اعساره . عدم اقتراضها .

المبدأ القانوني

انه وإن كانت المادة ٥٢٠ من القانون المدني تستلزم أن يكون الإذن للوكيل بأمانة غيره صريحاً في سند التوكيل إلا أنه إذا كانت طبيعة عمل الوكيل لا تتفق وقيامه شخصياً بالعمل الموكل إليه فان سند التوكيل يحمل في طياته ضمناً الإذن بأمانة الغير .

٢ - إنه وإن كان نص المادة ٥٢٠ من القانون المدني يجعل الوكيل مسؤولاً عن النائب الذي لم يعينه الموكل إذا كان هذا النائب معسراً فإن طبيعة بعض الالتزامات قد لا تسمح (٨-٢)

باختيار شخص مليء وتكون الإجابة في هذه الحالة محصورة في فئة يفترض فيها عدم اليأس ومن ثم فانه لامتسولية على الوكيل في مثل هذه الأحوال إذا كان النائب معسراً

المحكمة

« من حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى أصلاً ضد المدعى عليه الأول يذكر في صحيفة افتتاح الدعوى أنه سلبه السيارة المينة بالعريضة لتكون في عهده بطريق البيع الصوري بمقتضى عقد مؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وأن المدعى عليه الأول بدد هذه السيارة وأنه وأن صدر الحكم ببراءته من تهمة التبيد إلا أنه ملزم برد السيارة أو دفع ثمنها وقدره ٨٠ جنيناً مع التعويض الذي يقدره المدعى بمبلغ ٢٠ جنيناً

« وحيث ان المدعى استند في إثبات دعواه على الأقرار المؤرخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ والمودع نمرة ٢٥ دوسيه والموقع عليه من المدعى عليه الأول بما يفيد أنه اشترى من المدعى السيارة موضوع هذه الدعوى في نظير مبلغ ٥٠ جنيناً بموجب مبايعة صدرت من المدعى له بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وأنه في الحقيقة لم يدفع له الثمن وتعهده بتسليمه السيارة المذكورة في أي وقت يشاء بدون توقف منه بحيث اذا تعرض في التسليم يكون ملزماً بدفع مبلغ ٨٠ جنيناً الذي هو الثمن الأصلي للسيارة مع الزامه بالتعويض ونص في ذيل الورقة بأن البيع الأول هو بيع صوري والغرض منه تهريب السيارة من التعويض المدنى الذي كان المدعى مطالباً به في قضية قتل خطأ ارتكبها أثناء قيادة هذه السيارة

« وحيث انه تبين للمحكمة من مراجعة أوراق الدعوى ومن الاطلاع على القضايا الجنائية المنضمة ان المدعى عليه الأول عند ما استلم السيارة لا يقصد

شرائها ولا على سبيل الوديعة كما قد يفهم ذلك من نص الأقرار المؤرخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ وقد ناقشت المحكمة المدعى والمدعى عليه الأول بمحضر جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ فتبين من أقوال المدعى عليه الأول أنه إنما استلم السيارة بمقتضى العقد المؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ والأقرار المؤرخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ بصفته وكيلًا بالأجرة عن المدعى لاستغلالها لصالح المدعى والاتفاق على زوجته من غلة السيارة وحفظ الباقي للصرف عليها والقيام بمستلزماتها

« وحيث انه على ضوء هذه العلاقة القانونية التي ترتب مسئولية الطرفين قبل بعضها طلب إدخال المدعى عليه الثاني الذي هو سائق استلم السيارة من المدعى عليه الأول لقيادتها كما أدخل المدعى عليه الثالث الذي استلم السيارة من المدعى عليه الثاني بالتالى لهذا الغرض إذ أنه ثابت من الاطلاع على قضية الجنحة رقم ١١٤ سنة ١٩٣١ أن المدعى عليه الثالث ارتكب بها جادة تصادم نشأ عنها تلف السيارة وهلاكها بحالة أصبحت معها غير صالحة للاستعمال

« وحيث انه للفصل في الدعوى يتعين البحث قانوناً في مسئولية كل من المدعى عليهم قبل المدعى وفي مسئوليتهم قبل بعضهم

« وحيث ان المادة ٥٢٠ صريحة في انه يجب ان يكون الأذن للوكيل بأناية غيره عنه صريحاً في سند التوكيل وأن الوكيل يكون مسئولاً عن النائب الذي لم يعينه الموكل إذا كان معسراً أو غير أهل أو مشهوراً بالأهمال وفي جميع الأحوال نائب الوكيل مسئول مباشرة عند الموكل

« وحيث ان هذا النص قد يشعر لأول وهلة أن الانابة يجب أن تكون ضريحة مهما كان العقد ومهما كانت صفة الوكيل إلا أنه عند

التطبيق يجب أن يلاحظ أن هناك بعض سندات توكيل تدل في مضمونها على أن الانابة متفق عليها بين الطرفين كما إذا كان الوكيل بحكم عمله لا يستطيع تنفيذ الأمر الموكول إليه عمله بنفسه بل لابد من انابة غيره عنه فيه كما هي حالة ناظر الوقف الذي لا يستطيع مباشرة الدعاوى بنفسه بل لأن ينوب عنه حاميا يترافع فيها لأن هذه الانابة مفروضة ضمنا

« وحيث ان عقد التوكيل موضوع الدعوى الحالية يحمل في طياته تصريرا بامانة المدعى بأجازة الوكيل في انابة غيره عنه في قيادة السيارة لأن المدعى عليه الأول ليست له دراية بقيادة السيارات وهو أمر معلوم لهذا المدعى

« وحيث انه متى تقرر هذا يتعين البحث فيما اذا كان المدعى عليه الأول قصر في اختيار الوكيل وما هو مدى هذا التقصير والمسئولية المترتبة عليه « وحيث ان المادة ٥٢١ من القانون المدني صريحة في أن الوكيل مسئول عن تقصيره الجسم إذا كان بغير أجر اما اذا كان بأجر فالمسئولية تترتب حتى لو كان التقصير يسيرا

« وحيث ان المدعى عليه الأول هو وكيل بغير أجر كما سبقت الإشارة إلى ذلك في صدر هذه الأسباب فهو مسئول عن تقصيره الجسم « وحيث انه ثابت من الاطلاع على أوراق اللجنة نمرة ١١١٤ سنة ١٩٣١ وعلى التحقيق الذي بوشرفها على أثر وقوع الحادث المحرر بحضور من أجله أن المدعى عليه الأول سلم السيارة للمدعى عليه الثاني محمود عبيد العزيز الذي هو سائق مرخص ولم تصدر في حقه أحكام

« وحيث انه يؤخذ من هذا أن المدعى عليه الأول قد قام بتنفيذ الوكالة في حدودها وتصرف تصرف رب العائلة البقظ فهو ليس مسئولا قبل

المدعى عما أصاب السيارة ولا عن الخسائر والتضمينات الناشئة عن تلفها ولا يمكن أن يحتج هنا بأعسار نائب الوكيل لأن طبيعة الالتزام الناتج من العلاقة بين المدعى عليه الأول والمدعى لا تسمح باختيار شخص ملى لأن فائدى السيارات على العموم التي من نوع سيارة المدعى هم أشخاص بطبيعة مزاجهم وحكم طبقته ليسوا من ذوى اليسر أو المقدرة التي ترتب على الوكيل عند انابتهم تخير الملى منهم

« وحيث انه متى تقرر هذا وانتفت مسئولية المدعى عليه الأول يتعين البحث في مسئولية المدعى عليهما الثاني والثالث وعلاقتهما قبل المدعى

« وحيث ان المادة ٥٢٠ صريحة في أن نائب الوكيل يكون مسئولا مباشرة عند الموكل في جميع الأحوال

« وحيث انه متى ثبت أن المدعى عليه الثاني هو نائب الأول فيكون مسئولا عن خطئه الجسم قبل المدعى

« وحيث انه ثابت أن المدعى عليه الثاني سلم السيارة للمدعى عليه الثالث وهو قائد سيارات مثله ويعلم علم اليقين أنه لا يحمل رخصة قيادة الأمر الذي ترتب عليه هلاك السيارة وتلفها فيكون قد خرج بعمله عن حدود الوكالة ويكون مسئولا عن الضرر والتضمينات الناشئة عن الحادث طبقا للمادة ٥٢١ من القانون المدني

« وحيث انه بالنسبة للمدعى عليه الثالث فانه ثابت من الاطلاع على حكم اللجنة نمرة ١١١٤ سنة ١٩٣١ أنه تسبب باهماله وعدم احتياطة وعدم مراعاته القوانين واللوائح في حصول الحادث الذي سبب تلف السيارة وهو مسئول أيضا قبل مالكها بتعويض الضرر الذي نشأ عن فعله طبقا للمادة ٥٢٠ من القانون المدني

« وحيث انه مادام أن المدعى عليها الثاني والثالث مسئولان عن هذا فيتعين الحكم عليهما متضامنين بهذا المبلغ
(قضية محمد علي عكرش ضد الحسيني سعد مصطفى وآخرين رقم ٥٧٣٢ سنة ١٩٣٢ رئاسة - حضرة القاضي محمد توفيق رفقي)

« وحيث ان المحكمة تقدر ثمن السيارة طبقا لوصفها المبين بمحضر اللجنة بمبلغ ٥٠ جنيا كما تقدر الربح الذي ضاع على المدعى من جراء ذلك بمبلغ ٢٠ جنيا

قضايا المختلطة

بالنسبة لانكار الامضاء فانه يجوز للنصم ان يلجأ الى طريق الطعن بالتزوير بشرط ان تكون الأدلة المقدمة بهذا الخصوص متعلقة بالدعوى وان يكون من شأنها ان تمحو أدلة الاثبات السابق تقديمها (استئناف اربني بالنج بك ضد المين كافكالا وآخرين رئاسة المسير فرياكوس المجلة والسنة المذكورين ص ٢٦٦)

٣٤٤

محكمة الاستئناف المختلطة

أول مايو سنة ١٩٣٤

- ١ - التماس إعادة النظر - تناقض في الأسباب - أوبنهاوين نص الحكم - غير مقبول .
- ٢ - التماس إعادة النظر - لاستحالة تفسير أو تنفيذ حكم - عدم قبوله .
- ٣ - دعوى تفسير - ولو بالتبعية لدعوى التماس إعادة نظر - جوازا .

المبادئ القانونية

(١) لا يقبل الطعن بطريق التماس في أسباب حكم قضائي . فلكي يكون باب التماس مفتوحا في حالة وجود تناقض في الحكم . يجب أن يكون ذلك في نص الحكم ذاته لا بين الأسباب والنص (١)

(١) انظر استئناف مختلط ١٨/١/١٨٩٠ (المجموعة ١ -

٣٩١) و ١٢/٢/١٩٠١ (المجموعة ١٣ - ١٤٤) و ١٣/

١٩٠٢/٣ (المجموعة ١٤ - ١٨٦)

٣٤٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٤ ابريل سنة ١٩٣٤

عوائد اختيارية - تعهد تاجر بها وقبولها - سريانها عليه .
وبالنسبة للورثة - غير ملزمة لهم .

المبدأ القانوني

تعهد تاجر بدفع عوائد اختيارية هو فيما يختص بالتعهد نافذ وصحيح ومعتبر بمثابة تنازل نهائي - في دائرة تحصيل العوائد - عن حقوق الامتيازات التي كان له أن ينتفع بها (١) وهو تعهد شخصي ولا يعتبر دينا على التركة الا بمقدار ما يتفق هذا التعهد مع التزامات المتوفى شخصيا . فلا تستحق اذا هذه العوائد على الورثة لمجرد أنهم قد استمروا - حتى بحالة شركة فيما بينهم - في مباشرة تجارة مورثهم (استئناف أبو ستوليس وشركاه ضد مديرية أسبوط رئاسة المسير هوريه . مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٦ ص ٢٦٥)

٣٤٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ ابريل سنة ١٩٣٤

انكار امضاء - تحقيقه - الطعن بالتزوير بعدما - جوازه - شروط قبوله .

المبدأ القانوني

من المقرراته حتى في حالة قيام الدليل قانونا

(١) انظر استئناف مختلط ١٧/١١/١٩٣٢ (المجموعة

٤٥ - ٣٩١) و ٤ مايو سنة ١٩٣٣ (المجموعة ٤٥ - ٢٦٦)

(٢) إن استحالة تفسير أو تنفيذ حكم نهائي ليس سبباً لالتماس إعادة النظر

(٣) ليس هناك ما يمنع رفع دعوى تفسير حكم في وقت واحد ولو بصفة تبعية لدعوى التماس إعادة النظر المحكوم بعدم قبولها
(استئناف يوسف أنثريه زهار ضد سلفروسارس وآخرين رئاسة المسير هوريه المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٧٢)

٣٤٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ مايو سنة ١٩٣٤

حوالة بالدين - الدفع بعدم قبولها - قاصر على المدين .

المبدأ القانوني

الدفع بعدم قبول الحوالة بالدين بين وطنيين هو دفع شخصي للدين فلا يجوز التمسك به لغيره ومن هؤلاء شريك المدين ولو كان متضامنا معه (١)
(استئناف محمد بك نور الدين وآخر ضد موصري عثلي وشرافه ، آخر رئاسة المسير فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٧٠)

٣٤٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ مايو سنة ١٩٣٤

١ - دعوى استرداد الحيازة - مبنية على تنفيذ حكم مرسى مزاد - توجه ضد الراسي عليه المازاد .

٢ - دعوى استرداد الحيازة - من زوجة المفلس عن حكم مرسى مزاد - عدم قبولها .

المبادئ القانونية

(١) إن دعوى استرداد الحيازة المترتبة على تنفيذ حكم مرسى مزاد لا يمكن توجيهها الا ضد الراسي عليه المازاد المتسبب في نزع الارض من تحت يد حائزها لا ضد الدائن نازع الملكية (٢)

(١) راجع استئناف مختلط ١٩١٧/٢٠ (المجموعة ٢٩ -

٢٣٥) ١٩١٩/٤/٢٢ (المجموعة ٣١ - ٥٧)

(٢) راجع استئناف مختلط ١٩١٩/٢/٢٠ (المجموعة ٣١ -

١٧٧) ١٩٢٦/٥/٢٠ (المجموعة ٣٨ - ٤٢٥) ١٩٣٠/٢/٢٧

(المجموعة ٤٢ - ٣٩١)

(٢) يبنى على القرينة المستفادة من المادة ٣٧٤ من القانون التجاري المختلط أن لا تقبل دعوى استرداد الحيازة من زوجة المفلس إذا انتزعت منها الحيازة بمعرفة السنديك أو بمعرفة الراسي عليه المازاد بناء على إجراءات نزع ملكية موجهة ضد زوجها

(استئناف منيره ابراهيم ضد عبدالله البشاري وآخر رئاسة المسير فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٨٥)

٣٤٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ مايو سنة ١٩٣٤

رهن عقارى - حدود حق الامتياز فيه - طبقاً لقائمة الرهن المسجلة - وفي نطاقها .

المبدأ القانوني

في أحوال ضمان الرهن العقارى لا يكون عقد الرهن العقارى بالذات حجة على الأقل بالنسبة للغير بل الاعتبار فيه قيد الرهن بالذات بقلم الرهونات بمقتضى قائمة - بوردر - طبقاً لنص المادة ٦٩٠ من القانون المدنى المختلط . فاذا كانت القائمة المذكورة لا تشمل ضماناً الا بمبلغ معين وهو عبارة عن مقدار الايجار لمدة سنتين فقط وحتى مع الاحالة على عقد الرهن فانه ليس للزوج ان يطالب بأزيد من هذا المبلغ بصفة منازة بطريق الرهن عن ايجار تال لهذه المدة استناداً على نص العقد الذى يجيز تجديد الايجار في حالة عدم التنبيه بعد مضى السنتين المذكورتين

(استئناف فوتى كللى ضد جورج كانيكرى رئاسة المسير هوريه المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٨٠)

٣٤٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ مايو سنة ١٩٣٤

٢ - رهن تجارى - النص على تأمين جميع الموجودات بالبنك لصالحه - ضماناً لحساب جارى - صحته

٢ - دين - برهن تجارى - غير مقدر القيمة مقدماً - جوازه

٣ - رهن تجارى - صيفته - اثباته - بكافة الطرق .

٤ - رهن بضاعة - تأميناً لحساب جارى - سريانه فى حالة الافلاس . عن دين موجود فعلاً .

٥ - دائن - معاملته معاملة خاصة - فى مدة الاشتباه بعد اعلان الافلاس - جواز اعتبارها صحيحة - شرطه

المبادئ القانونية

(١) يعتبر صحيحاً النص القاضى بأن جميع

الموجودات التجارية من مبالغ وسندات وأسهم

وبضائع وحجج أيا كانت والتي تكون فى حيازة

البنك لاى سبب كان وفى أى وقت كان لصالح التاجر

الذى فتح له اعتماد بحساب جارى تعتبر مخصصة

بمعرفته ضماناً لجميع تعهداته قبل البنك

(٢) يجوز أن يضمن الرهن التجارى ديناً

غير مقدر القيمة مقدماً (١)

(٣) لا يشترط للرهن التجارى صيغة خاصة .

كما أنه يجوز اثباته بكافة الطرق القانونية

(٤) بحسب طبيعة الحساب الجارى الخاصة

يعتبر تسليم البضاعة بصفة رهن تأميناً للحساب

الجارى المقترح كأنه ضمان لدين موجود فعلاً لدين

لم يكن موجود من قبل ويكون بذلك نافذاً فى حالة

الافلاس .

(٥) المعاملة الخاصة بأحد الدائنين فى مدة

الاشتباه لا تكون محلاً للإلغاء الا فى حالة ما إذا

(١) انظر استئناف مختلط ١٤ / ١٩٣٢ / (المجموعة ٤٥

- ٣٢٥)

وقارن استئناف مختلط ١ / ٥ / ١٩٢٩ (المجموعة ٤١ - ٣٧٨)

كان الدائن الذى يتعامل مع المفلس يعلم بحالة اربابا كه
فى اعماله

(تقليد نيكيتازالكي ضد البنك الباجيكي الخارج وآخرين رئاسة

المسيو فرياكوس - المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٨٦)

٣٤٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١٥ مايو سنة ١٩٣٤

حكم - فى دعوى استرداد - رفضها - اعلاؤه من أحد الحاجزين

قط - سريانه لصالح الآخر .

المبدأ القانونى

فى مواد استرداد المنقول ضد حاجزين يعتبر

اعلان الحكم برفض دعوى الاسترداد من احدهما

سارياً لمصلحة الحاجز الآخر وذلك بالنسبة

لمصلحة الطرفين المشتركين (١)

(استئناف محمد عبد الغفار الشادى وآخر ضد جان كوكنيس

وآخرين رئاسة المسيو هوريه المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٨٩)

٣٥٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٢ مايو سنة ١٩٣٤

بيع عقار - بمقد غير مسجل - تعهدات شخصية - فسخ .

المبدأ القانونى

ان بيع عقار حتى ولو بعقد غير مسجل

لا يبنى عليه نقل الملكية أو حرر بشكل لا يترتب

عليه امكان تسجيله لا يؤثر هذا كله فى اعتباره عقداً

مرتباً لتعهدات شخصية بين المتعاقدين (٢) ومن

حق البائع اذاً ان يطلب الفسخ طبقاً للمادة ١٣٤ مدنى

مختلط بسبب عدم قيام المشتري بدفع باقى الثمن

فى المواعيد المتفق عليها

(استئناف شركة اراضى القرية ضد على احمد الزتاني رئاسة

المسيو هوريه المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٩٦)

(١) انظر استئناف ١ - ٥ - ١٩٢٧ (المجموعة ٢٩ - ٢٨٦)

(٢) قارن استئناف ٥ - ٣ - ١٩٢٩ (المجموعة ٤١ - ١٩٦) و ١١ -

١٩٣٠ - ٢ (المجموعة ٢ - ٢٦٧)

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(١) قضاء محكمة استئناف مصر			
١ - بيع . قاصر . ايجاب وقبول . مزاد . كاف لتمام العقد .	١٤ فبراير ١٩٣٥	٣٧٣	٣١٧
٢ - بيع . وصي . تفاسخ . عدم جوازه من غير اذن المجلس الحسني - ث - بيع . تعدد البائعين . عدول أحد البائعين . لا يبيع عدول المشتري .			
بيع . حكم مرسى مزاد . كفيل . مقدرة . قبول الكفيل . عدم جواز العدول عن قبوله من غير سبب . حكم مرسى المزاد . بطلان .	١٩ » »	٣٧٥	٣١٨
افلاس . دعوى منظورة بين وطنيتين أمام المحاكم الأهلية . عدم الاختصاص . ايقاف . عدم جوازه .	١٩ » »	٣٧٧	٣١٩
استئناف . حكم . اعلان الحكم الابتدائي . طلب تنفيذ . قبول الحكم . حكم قضى ببعض الطلبات . عدم اعتبار الاعلان . قبول الحكم . قبول الاستئناف	٢٥ » »	٣٧٨	٣٢٠
قتل . دية . تعويضات . ورثة . الحكم لجميع الورثة . م .	٢٧ » »	٣٧٩	٣٢١
١ - بيع . قاصر . غبن . دعوى تكملة الثمن . حق شخصي للقاصر .	٦ مارس ١٩٣٥	٣٨٠	٣٢٢
٢ - معاوضة . دعوى تكملة الثمن . عدم قبولها			
١ - تبرع . معلق على شرط . ترك جزء من الايجار - ٢ - اقرار بخطأ مادي . جواز العدول عنه .	٣ فبراير ١٩٣٥	٣٨٤	٣٢٣
اعلان . محضر . مؤقت . صحة الاعلان . استئناف	» » »	٣٨٧	٣٢٤
بيع . حكم مرسى مزاد . عيب في اللصق . عدم جوازه استئناف حكم مرسى المزاد	٥ » »	٣٨٨	٣٢٥
استئناف . حكم قطعي صادر في دفع فرعي موضوعي . وجود صفة . وجوب استئنافه مستقلاً .	٧ » »	٣٨٩	٣٢٦
١ - حكم غايي . تنفيذ . وجوب إعلانه قبل تنفيذه . بطلان .	٢٧ » »	٣٩٠	٣٢٧

العدد العاشر فهرست القسم الثاني السنة الخامسة عشرة

الرقم	الصفحة	تاريخ الحكم	مأخذ الأحكام
			٢ - تعويض . ضرر . سوء استعمال الحق . إدارة
			(٢) قضاء المحاكم الكلية
٣٢٨	٣٩٤	١٤ يناير ١٩٣٥	استئناف . دعوى استرداد . قيد . وجوب اجراء ذلك قبل الجلسة بالمدة المحددة . ميعاد مسافة . لاجوده
٣٢٩	٣٩٦	١٥ » »	١ - ملكية صناعية . عدم وجود قانون . تطبيق قواعد العدالة .
			حماية المخترعات - ٢ - اختراع . معناه . عدم السبق - ٣ - اختراع .
			انتشاره . اثبات . البيئة . مطبوعات . كتالوجات . قرائن . جوازها
			٤ - خطأ متبادل . مقاصة في التعويضات .
٣٣٠	٤٠٢	٤ مايو ١٩٣٥	اشكال . حكم جنائي . جوازه في المسائل الجنائية . اختصاص قاضي الامور المستعجلة
٣٣١	٤٠٤	٦ » »	بيع . ثمن . نوع الثمن . تعهدات مالية . جوازه . صحة البيع .
٣٣٢	٤٠٧	٢٦ يونيو ١٩٣٥	إثراء على حساب الغير . دعوى . شروطها
			(٣) القضاء المستعجل
٣٣٣	٤١١	٢٤ يناير ١٩٣٥	اختصاص قاضي الامور المستعجلة . في نظر الاشكالات الخاصة بالأحكام الجنائية متى شملته حقوقا مالية يتأثر بها الغير .
٣٣٤	٤١٢	١٣ فبراير ١٩٣٥	١ - اختصاص قاضي الامور المستعجلة . بدعوى اثبات حالة .
			٢ - مستأجر . تركه العين المؤجرة . تعيين خير لاثبات حالتها
			٣ - القاضي المستعجل . الفصل في الموضوع . أو حقوق الطرفين .
			عدم جوازه
٣٣٥	٤١٤	١٧ أغسطس ١٩٣٥	١ - تسجيل . طلب الأمر بالتسجيل . نزاع حول بيانات العقد .
			عدم تأشير المساحة . جواز الأمر بالتسجيل - ٢ - اختصاص قاضي
			الأمور المستعجلة . سنده - ٣ - قاضي الأمور الوقفية . القضاء
			المستعجل . الفرق بينها - ٤ - قضاء مستعجل . ولايته . أساسها .
			٥ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة ببعض مسائل التسجيل .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
تسجيل . مقيد بالنصوص - ٦ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه حسب المبادئ العامة . يشمل مسائل التسجيل - ٧ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . شرط اختصاصه في الاستعجال أي الخطر . عدم المساس بالموضوع - ٨ - تسجيل عقد شراء . طلبه من قاضي الأمور المستعجلة . مساهم بالملكية . عدم اختصاص .			
(٤) قضاء المحاكم الجزئية			
إحراز خرطوش أو رصاص . بدون رخصة . تطبيق المادة ٣١٧ ع . حالة صنع أو استيراد أو إحراز القنابل والديناميت . والمفرقات . للاتلاف والتدمير . عدم انطباقه عليها	٢٢ فبراير ١٩٣٣	٤١٩	٣٣٦
مستولية أشياء . عما ينشأ من المالكينات . تحميلها للمالك .	١٨ أكتوبر ١٩٣٣	٤٢٢	٣٣٧
إعلان محام . محل مختار . وهوليس وكيله عنه . مجرد حضوره عنه لا يعتبر كذلك . بطلانه .	٢٣ يناير ١٩٣٤	٤٢٤	٣٣٨
إجارة . صادرة من غير مالك . بطلانها . المؤجر له صفة ظاهرة في التأجير . والمستأجر حسن النية . جوازها .	١٦ فبراير ١٩٣٥	٤٢٦	٣٣٩
رد الثمن . لاقياس بحالة حبس الثمن . عدم جوازه .	٢٠ » »	٤٢٨	٣٤٠
١ - وكالة . التصريح بانابة الغير . عدم النص عليها . جواز اعتباره ضمناً - ٢ - وكيل . مسئولته عن عمل النائب . في حالة إفساره . عدم اقتراضها .	٢٦ مايو ١٩٣٥	٤٢٩	٣٤١
(٥) قضاء المحاكم المختلطة			
عوائد اختيارية - تعهد تاجر بها وقبولها . سريانها عليه . وبالنسبة للورثة . غير ملزمة لهم .	٢٤ ابريل ١٩٣٤	٤٣٢	٣٤٢
إنكار امضاء . تحقيقه . الطعن بالتزوير بعدها . جوازه . شروط قبوله .	٢٥ » »	٤٣٢	٣٤٣
١ - التماس إعادة النظر . تناقض في الأسباب . أو بينها وبين (١-٢)	أول مايو ١٩٣٤	٤٣٢	٣٤٤

السنه الخامسة عشرة

فهرست القسم الثاني

العدد العاشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
نص الحكم . غير مقبول - ٢ - التماس إعادة النظر - لاستحالة تفسير أو تنفيذ حكم . عدم قبوله - ٣ - دعوى تفسير . ولو بالتبعية لدعوى التماس إعادة نظر . جوازها .			
حوالة بالدين - الدفع بعدم قبولها . قاصر على المدين	٣ مايو ١٩٣٤	٤٣٣	٣٤٥
١ - دعوى استرداد الحيازة . مبنية على تنفيذ حكم مرسى مزاد . توجه ضد الراسى عليه المزاد - ٢ - دعوى استرداد الحيازة من زوجة المفلس . عن حكم مرسى مزاد . عدم قبولها .	» » »	٤٣٣	٣٤٦
رهن عقارى . حدود حق الامتياز فيه . طبقاً لقائمة الرهن المسجلة . وفى نطاقها .	٨ » »	٤٣٣	٣٤٧
١ - رهن تجارى . النص على تأمين جميع الموجودات بالبنك لصالحه . ضمناً لحساب جارى . صحته - ٢ - دين برهن تجارى . غير مقدر القيمة مقدماً . جوازه - ٣ - رهن تجارى . إثباته بكافة الطرق - ٤ - رهن بضاعة . فى حالة الافلاس . تأميناً لحساب جارى . سريانه عن دين موجود فعلاً - ٥ - دائن . معاملته معاملة خاصة . فى مدة الاشتباه بعد اعلان الافلاس . جواز اعتبارها صحيحة . شرطه	٩ » »	٤٣٤	٣٤٨
حكم . فى دعوى استرداد . رفضها . اعلانه من أحد الخانجرين فقط . سريانه لصالح الآخر	١٥ » »	٤٣٤	٣٤٩
بيع عقار . بعقد غير مسجل . تعهدات شخصية . فسخ .	٢٢ مايو ١٩٣٤	٤٣٤	٣٥٠

فهرست القسم الأول

أحكام محكمة النقض المدنية والجنائية

٥	حرف الألف	اثبات في المواد الجنائية . أقوال أبقاها المتهم في التحقيقات . الأخذ بها مع عدوله عنها أمام المحكمة . جوازه . (نقض جنائي أهلي - ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ١٣٩ رقم ٧٠)
٦	إبراء الذمة (أنظر حسن نية رقم ١١٥) إبعاد (أنظر حق الإبعاد رقم ١١٧) اتخاذ صفة كاذبة (أنظر نصب رقم ٢٤٥) أتعاب المحامي (أنظر مصاريف الدعوى رقم ٢٣٠)	اثبات في المواد الجنائية . الأخذ ببعض أقوال الشاهد دون البعض . جوازه . (نقض جنائي أهلي - أول إبريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٢٦٦ رقم ١٨٩)
٧	اتفاق جنائي . مناط توفره . (المادة ٤٧ مكررة ع) (نقض جنائي أهلي - ٤ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٢٠٨ رقم ١٦١)	اثبات في المواد الجنائية . تجزئة الاعتراف . جوازه . (نقض جنائي أهلي - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٢٨٢ رقم ١٣٨)
٨	آثار . متى تعتبر الأرض أثرية ؟ (المادة ٩ من القانون المدني والقانون رقم ١٤ الصادر في ١٢ يولية سنة ١٩١٢ بشأن الآثار .) (نقض مدني أهلي - ٢١ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٢٤٨ رقم ١١٧)	اثبات في المواد الجنائية . تكوين قاضي الموضوع عقيدته . حرته في ذلك . صور شمسية . اتخاذها أساسا للبضاهة . اعتماد المحكمة ذلك . لا عيب . (نقض جنائي أهلي - ٤ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٤٩ رقم ١٨٠)
٩	اثبات . حرية محكمة الموضوع في استنباط معتقدها في الدعوى مما يعرض عليها من الأقوال والأدلة . اعتراف مسند إلى متهم في غير مجلس القضاء . تقديره موضوعي . (نقض جنائي أهلي - ٤ يولية سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ١٠٠ رقم ٤٨)	اثبات في المواد الجنائية . حرية القاضي الجنائي في استمداد عقيدته . (نقض جنائي أهلي - أول إبريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٢٦١ رقم ٩٣)
١٠	اثبات في المواد الجنائية . حرية محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها . الأخذ بأقوال شاهد في التحقيق دون أقواله التي أدلى بها أمام المحكمة . جوازه .	١ - اثبات في المواد الجنائية . حرية محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها . الأخذ بأقوال شاهد في التحقيق دون أقواله التي أدلى بها أمام المحكمة . جوازه .
	٢ - اثبات في المواد الجنائية . أقوال	
	(نقض جنائي أهلي - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٢٦٣ رقم ١٢٧)	

الحكومة في امتلاك ما زاد على هذه الأرض لأنه طرح بحر مستحدث - هذا القضاء يتضمن النظر فيما كان للبدعي عليه من دفاع وطلب .

(نقض مدني أهلي - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ٩ رقم ٥)

اثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة . شهادة من قلم تسجيل العقود بالمحكمة المختلطة . الايصال المدلول عليه بتلك الشهادة . اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة . جوازه . (المادة ٢١٧ مدني)

(نقض مدني أهلي - ٢٨ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٣٨ رقم ١٧٦)

اثبات القرابة - تقدير كونها مانعة من الحصول على دليل كتابي بالحق المتنازع فيه أو غير مانعة . موضوعي (المواد ٩ و ١٠ و ١١ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ والمادة ٢١٥ من القانون المدني)

(نقض مدني أهلي - ٣ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٧ ص ٢٠٩ رقم ٩٦)

اثبات

(أنظر اختلاس رقم ٣٤ -)

اثبات بالكتابة

(أنظر قرار حفظ رقم ٢٠٤)

اثبات بين المتعاقدين

(أنظر صورية السند رقم ١٨٥)

اجارة . اعفاء المستأجر من خمس قيمة الاجارة . المراد بالدفع المنصوص عنه بالقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ (القانون رقم ١٩٣٠)

٥٤ لسنة ١٩٣٠ و ١٠٣ لسنة ١٩٣١ (نقض مدني أهلي - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ١٦٩ رقم ١٣)

اجارة . بيع الشيء المستأجر . متى يفسخ الاجارة ؟

الشاهد . الأخذ ببعضها دون البعض . جوازه .

(نقض جنائي أهلي - ٢١ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٢٩٢ رقم ١٤٨)

١١ إثبات في المواد الجنائية . الرجوع إلى التحقيقات الابتدائية . جوازه .

(نقض جنائي أهلي - ٦ مايو سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤٣٥ رقم ٢٢٢)

١٢ اثبات في المواد الجنائية . طلب استدعاء طبيب لمناقشته . رفضه . لا بطلان .

(نقض جنائي أهلي - ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ١٤٥ رقم ٧٣)

١٣ ١ - إثبات في المواد الجنائية : طلب المتهم تحقيق أمر . واجب محكمة الموضوع إزماءه .

٢ - اثبات في المواد الجنائية . شهود . ترجيح أقوال شهود الاثبات على أقوال شهود النفي . بيان وجه الترجيح . حد هذا البيان .

(نقض جنائي أهلي - ١٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٢٨٦ رقم ١٤٢)

١٤ اثبات في المواد المدنية . تقديم دلائل كتابية على التزام الوصي بسداد دين من مال القصر . قصر المحكمة بحثها على ناحية نفاذ الالتزام بالدين في أموال القصر وعدم نفاذه . تقرير المحكمة عدم النفاذ . لا مخالفة فيه لقواعد الاثبات .

(نقض مدني أهلي - ١٧ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ٤ رقم ٣)

١٥ اثبات في المواد المدنية . طلب احالة الدعوى على التحقيق لاثبات ان الأرض المتنازع عليها مملوكة بالتقادم . تمسك رافع الدعوى (الحكومة) بأن الأرض طرح بحر . قضاء المحكمة بملكية واضع اليد لما ثبت انه وضع يده عليه وبأحقية

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٣	أحكام . تسبب الأحكام . تأسيس الحكم على أسباب منتجة لما قضى به . استعراض كافة حجج الخصوم والرد عليها . عدم وجوبه . (نقض مدني أهلي - ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ١٧٥ رقم ٨٤)	٢٠	خلافة المشتري للبائع . (نقض مدني أهلي - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ١٦٠ رقم ٨٠) أجانب (أنظر حق الابداد رقم ١١٧) أجر الوكيل (أنظر وكيل رقم ٣٠٧) اجراءات المرافعات (أنظر دعوى موقوفة رقم ١٤٤) الأجرة (أنظر تزوير رقم ٦٦) احالة (أنظر محكمة الجنيح رقم ٢١٨)
٢٤	أحكام . تسبب الأحكام - متى يعتبر الحكم مسيئاً تسبباً كافياً ؟ (المادة ١٠٣ مرافعات) (نقض مدني أهلي - ٢١ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٢٥٠ رقم ١١٨)	٢١	أحراز سلاح . قانون احراز وحمل السلاح . عدم سريانه على رجال القوة العمومية ولو كان السلاح المحرز واحداً . أو أكثر (القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ ومنشور وزارة الداخلية رقم ٢٠ سنة ١٩٢٣) (نقض جنائي أهلي - ١١ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ١١٢ رقم ٥٤)
٢٥	أحكام - ١ - تسبب الأحكام . منطوق الحكم . وجوب اتفاقه مع مقتضى الأسباب التي أخذ بها - ٢ - تأسيس الحكم على أسباب منتجة لما قضى به . استعراض كافة حجج الخصوم والرد عليها . عدم وجوبه - ٣ - متى يعتبر الحكم مسيئاً (المادة ١٠٣ مرافعات) (نقض مدني أهلي - ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ١٧٥ رقم ٨٤)	٢٢	أحراز مفرقات . القصد الجنائي في هذه الجريمة (المادة ٢١٧ المكررة ع) (نقض جنائي أهلي - ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ٢١ رقم ١٧) أحراز (أنظر مواد مخدرة رقم ٢٤٨ ومخدرات رقم ٢٢٠ ومفرقات رقم ٢٤٤)
٢٦	أحكام . تسبب الأحكام . رفض دفع موضوعي هام ضمناً . عدم بيان أسباب الرفض . بطلان الحكم . (المادة ١٠٣ مرافعات) (نقض مدني أهلي - أول نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ١٦٢ رقم ٧٦)	٢٣	أحكام . تسبب الأحكام . بيان الحقيقة التي اقتنع بها القاضي في حكمه والأدلة التي اعتمد عليها في ذلك . كفايته . تتبع الخصوم في دفعهم . لا الزام . (المادة ١٠٣ مرافعات) (نقض مدني أهلي - ٣١ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ١٤ رقم ٨)
٢٧	أحكام (أنظر تسبب رقم ٧٩ ونقض وإبرام رقم ٢٧٣) أحكام صادرة في مسائل الاختصاص (أنظر نقض رقم ٣٦٠) الأحوال الشخصية . المقصود منها . الأمور المالية كالوقف والهبة والوصية		

٢ - اختصاص . نظرية الصالح المختلط .
حدودها (المادة ١٣ من لائحة المحاكم
المختلطة)

٣ - اختصاص . دعوى الضمان الفرعية .
اختصاص محكمة الدعوى الأصلية بنظر
دعوى الضمان الفرعية .

(نقض مدني أملي - ١٠ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١
ص ٢ رقم ٢)

اختصاص المحاكم الأهلية . مناط اختصاصها
نظرية الصالح المختلط . حدودها . شراء
أجنبي جزءاً من عقار متنازع عليه بين طرفين
غير خاضعين للمحاكم المختلطة . لا يدخل في
حدود المادة (١٣) من لائحة ترتيب
المحاكم المختلطة . (المادتان ١٥ من
لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و ١٣ من
لائحة ترتيب المحاكم المختلطة)

(نقض مدني أملي - ٣١ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١
ص ١٧ رقم ١٠)

اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى .
الاحتجاج في هذه الدعوى بحكم نهائي
شرعي . سلطة المحكمة الأهلية في بحث
هذا الحكم من جهة الاستدلال به .

(نقض مدني أملي - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد
٧ ص ٢٢٥ رقم ١٠٤)

اختصاص عام . مناط اختصاص المحاكم
الأهلية (الفقرتان الأولى والثانية من
المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)
(نقض مدني أملي - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١
ص ١١ رقم ٦)

اختصاص

(أنظر جارك رقم ١٨٠)

اختصاص السلطات الإدارية

(أنظر موظف رقم ٢٥١)

اختلاس . طرق اثبات هذه الجريمة .

والنفقات . هي من الأحوال العينية

(المواد ٦ و ٧ و ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٥)

و ١٦ و ١٧ من القانون المدني)

(نقض مدني أملي - ٢١ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد

٣ ص ٨٧ رقم ٤٤)

الأحوال العينية .

(أنظر الأحوال الشخصية رقم ٢٧)

١ - اختصاص . دعوى قيمتها تزيد على

١٥٠٠٠ قرش . عدم إحالة القاضي الجزئي

هذه الدعوى على المحكمة الابتدائية .

عدم طلب أحد هذه الأحوال منه . حكمه

فيها . عدم اعتباره صادراً من محكمة

غير مختصة . القانون رقم ١٢ لسنة

١٩٣٠ .

٢ - اختصاص . حكم بعدم قبول

استئناف أحد المستأنفين . لعدم الصفة .

وبعدم الاختصاص بنظر الاستئناف

المقدم من مستأنف آخر . صحة الحكم

الصادر بعدم الاختصاص . رفض

الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول

الاستئناف لعدم الصفة .

(نقض مدني أملي - ١٨ أبريل سنة ١٩٣٥

عدد ١٠ ص ٤١٢ رقم ٢١٣)

اختصاص المحاكم الأهلية . دعوى قائمة

أمام المحكمة الأهلية بين وطنيين . مجرد

وجود دعوى ضمان لأحد الخصوم قبل

أجنبي . لا يكفي لتخلي المحكمة الأهلية

عن اختصاصها . (المادة ١٥ من

لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)

(نقض مدني أملي - ٧ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٢

ص ٤١ رقم ٢١)

١ - اختصاص المحاكم الأهلية مناط اختصاص

المحاكم الأهلية (الفقرتان الأولى والثانية

من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)

٢٨

٣١

٣٢

٣٣

٢٩

٣٠

٣٤

اسباب	(المادة ٢٩٦ ع)
(أنظر قرة الشئ المحكوم به رقم ٢٠٥ ونقض وإبرام رقم ٢٦٤ ورقم ٢٧٣ ورقم ٢٧٥)	(نقض جنائي أهلي - ١٨ أبريل - سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٢٧٧ رقم ١٩٧)
٣٩ استئناف . حكم غيابي . المعارضة فيهما من المتهم . استئناف النيابة للحكم الغيابي . متى يعتبر أنه ظل قائما ؟	٣٥ اختلاس . وكيل بالآجرة . تصرفه فيما بعهدته تصرف المالك في ملكه . تحقق جريمة الاختلاس .
(نقض جنائي أهلي - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٢٦٦ رقم ١٢٩)	(نقض جنائي أهلي - ٢٠ مايو سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤٤١ رقم ١٢٩)
٤٠ استئناف . كيفية رفعه : (المادة ١٧٨ تج)	٣٦ اختلاس أموال أميرية . موظف . من هو ؟ (المادة ١٠٣ ع)
(نقض جنائي أهلي - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ١٢٦ رقم ٦٠ و ٦١)	(نقض جنائي أهلي - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ١٣٢ رقم ٦٥)
٤١ استئناف . ميغاده . متى يبدأ ؟ (المادتان ١٦ مرافعات و ١٧٧ تحقيق)	اختلاس
(نقض جنائي أهلي - ١٣ مايو سنة ١٩٣٥ عدد ١ ص ٤٣٦ رقم ٢٢٤)	(أنظر خيانة أمانة رقم ١٣٥)
استئناف	اختيار المدعي المدني الطريق المدني
(أنظر معارضة رقم ٢٣٥ و ٢٢٦ ونقض وإبرام رقم ٢٦٩ واختصاص رقم ٢٨ وحكم تمهيد رقم ١٢٤)	(أنظر دعوى مباشرة رقم ١٤٥)
استبدال المحكمة تهمة بأخرى	اخلال بحق الدفاع
(أنظر دفاع رقم ١٤٦)	(أنظر دفاع رقم ١٠٢ ورقم ١٤٧ ومضاماة رقم ٢٢٢)
استجواب	اخلال بحق الدفاع (لا)
(أنظر منهم رقم ٢١١)	(أنظر عقوبة رقم ١٩٥)
استشكال	الادعاء بالتزوير
(أنظر تنفيذ رقم ١٠٧)	(أنظر انكار التوقيع رقم ٤٨)
استفادة المتهم	اذن النيابة
(أنظر نقض وإبرام رقم ٢٩٠)	(أنظر تفتيش المزارع رقم ١٠٢)
استفادة المحكوم عليه	ارث
(أنظر نقض وإبرام رقم ٢٩١)	(أنظر موارد رقم ٢٤٩)
استقالة من وظيفة	٣٧ أسباب الإباحة وموانع العقاب . خمر . تعاطيه اختيارا . لا أثر لذلك في المسؤولية الجنائية (المادة ٥٧ ع)
(أنظر موظف رقم ٢٥١)	(نقض جنائي أهلي - ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ١٤٥ رقم ٧٣)
اشتباه في شخص	٣٨ أسباب الإباحة وموانع العقاب . متى يصح التمسك بالمادة . (٢٨ عقوبات)
(أنظر تفتيش رقم ١٠٠)	(نقض جنائي أهلي - ١١ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٦١ رقم ١٨٦)
اشتراك	
(أنظر بلاغ كاذب رقم ٣ ودفاع رقم ١٤٧)	

اشكال		اقرار بالوقف أو بالاستحقاق فيه .	
(أنظر حكم رقم ١٢٢)		(أنظر وقف رقم ٣٠٦)	
أصل الدعوى		٤٦ - ١ - اقراض بر بافاحش . جريمة مستمرة	
(أنظر حكم تمهيدى رقم ١٢٤)		٢ - اقراض بر بافاحش . ارتهان الدائن	
٤٢ . اعانة على الفرار من وجه القضاء .		أرض المدين نظير مبلغ الدين . قبض	
الاعفاء المنصوص عليه بالمادة ١٢٦ ع		فوائد ربوية فاحشة تحت ستار الأيجار .	
المكررة . الصور التي ينصب عليها		تصفية الحساب بواسطة المحكمة المدنية .	
(نقض جنائى أهلى - ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٤		لاتأثيرله على الجريمة . (المادة ٢٩٤ ع)	
عدد ١ ص ٢٧ رقم ١٦)		(نقض جنائى أهلى - ١١ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد	
اعتراف		٨ ص ٣١٢ رقم ١٦٣)	
(أنظر اثبات رقم ٣)		اكتساب الملكية	
اعتراف بصحة الختم		(أنظر تقادم رقم ١٠٤)	
(أنظر انكار التوقيع رقم ٤٩)		٤٧ التزام . كون الملتزم قد وفى بما التزم به	
اعتراف المتهم		كتابة . صدور عبارة منه بحضور الجلسة .	
(أنظر اثبات فى المواد الجنائية رقم ٤)		اعتبار هذه العبارة موفية بالالتزام أولا .	
اعتراف (تجزئة)		مسائل موضوعية .	
(أنظر اثبات فى المواد الجنائية رقم ٧)		(نقض مدنى أهلى - ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٥	
٤٣ . الاعتياد على الاقراض بفوائد فاحشة .		عدد ١٠ ص ٤٢٢ رقم ٢١٦)	
الركن المادى فى هذه الجريمة . متى يعتبر		التماس إعادة النظر	
متحققا ؟ (المادة ٢٩٤ ع)		(أنظر نقض وايرام ٢٧٧)	
(نقض جنائى أهلى - ١٨ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد		أمور مالية	
٨ ص ٣٢٠ رقم ١٦٩)		(أنظر الاحوال الشخصية رقم ٢٧)	
اعدام		اتصال صفة كاذبة	
(أنظر عقوبة الاعدام رقم ١٩٦)		(أنظر نصب رقم ٢٥٦)	
اعفاء		انذار الاشتباه	
(أنظر اجارة رقم ١٨ واعانة على الفرار		(أنظر مثبته فيه رقم ٢٢٩)	
رقم ٤٢)		٤٨ . انكار التوقيع . ختم . الاعتراف	
٤٤ . اعلان . واجب المحضر فى اعلان الورقة .		بالختم . انكار التوقيع به . لا يقبل	
(المادة ٦ مرافعات)		الادعاء بالتزوير (المادتان ٢٧٠ و ٢٧١	
(نقض مدنى أهلى - ١٨ ابريل سنة ١٩٣٥		مرافعات)	
عدد ١٠ ص ٤١٨ رقم ٢١٥)		(نقض مدنى أهلى - ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٥ عدد	
٤٥ . افساد الأخلاق . والمساعدة على الفسق		١٠ ص ٤٢٨ رقم ٢١٩)	
والفجور . مناط المسؤولية فى هذه		٤٩ . انكار التوقيع . ختم . ورقة موقع عليها .	
الجريمة . (مسئولية جنائية) (المادة		بختم ما . اعتراف الخصم بصحة بصمة	
٢٣٣ ع)		الختم الموقع به على الورقة	
(نقض جنائى أهلى - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤			
عدد ٦ ص ٢٠٢ رقم ٩٥)			

بالقرائن . اقتضاء وجود مبدأ ثبوت
بالكتابة مع توافر القرائن المثبتة
للاصورية . خطأ .

(نقض مدني أهلي - ١٨ أبريل سنة ١٩٣٥ عدد
١٠ ص ٤١٦ رقم ٢١٤)

ت

تبيد أشياء محجوزة . القصد الجنائي
في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟ رغبة
المتهم في عرقلة التنفيذ . استظهارها .
سلطة محكمة الموضوع في ذلك (المادتان

٢٩٦ و ٢٨٠ ع)

(نقض جنائي أهلي - ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد
١ ص ١٩ رقم ١١)

تبيد . امتناع الحارس عن نقل الأشياء
المحجوزة من محلها إلى محل آخر .
لا تبيد (المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧)

(نقض جنائي أهلي - ٤ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٣
ص ٩٧ رقم ٤٥)

تبيد . ترك الحارس أخاه يتصرف في
الأشياء المحجوزة . أخذه بعقوبة
الشريك . (المادة ٢٩٦ ع)

(نقض جنائي أهلي - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥
عدد ٨ ص ٢٥٧ رقم ١٢١)

تبيد . تعيين أحد الشركاء في أرض
حارسا على محصول محجوز عليه لسداد
الأموال الأميرية . المحصول المحجوز
عليه ناتج من جزء من الأرض يقع في
نصيب الحارس بموجب عقد قسمة
عرفية لم تخطر بها الحكومة . الحارس
سدّد نصيبه في الأموال . تصرفه في
المحصول المحجوز . تبيد . (المادة
٢٨٠ ع)

(نقض جنائي أهلي - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٥ عدد
٩ ص ٣٨٧ رقم ٢٠٤)

وجوب اعتبار الورقة صحيحة . طريق
الطعن في صحتها . (المواد ٢٥١ و ٢٧٢
مرافعات)

(نقض مدني أهلي - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٤ عدد
١ ص ١٣ رقم ٧)

أوراق محرره لأعمال تجارية

(انظر دين رقم ١٦٤)

ايداع

(أنظر نزع ملكية رقم ٢٥٤ ونقض و ابرام
رقم ٢٦٧)

ايقاف التنفيذ . شرط الحكم به .

(المادة ٥٢ ع)

(نقض جنائي أهلي - ١٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد
٨ ص ٢٨٧ رقم ١٤٤)

ايقاف التنفيذ . موضوعي (المادة ٥٢ ع)

(نقض جنائي أهلي - ٤ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٣
ص ٩٨ رقم ٤٦)

ايقاف المرافعة

(أنظر نقض و ابرام رقم ٢٦٥)

ب

بلاغ كاذب . الاشتراك فيه . مناط

تحقيقه (المواد ٤٠ و ٤١ و ٢٦٤ ع)

(نقض جنائي أهلي - ٤ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٣
ص ١٠٠ رقم ٤٨)

بلاغ كاذب . القصد الجنائي في هذه

الجريمة متى يتوافر ؟ وتقدير توافرها

الركن . موضوعي . (المادة ٢٦٤ ع)

(نقض جنائي أهلي - ١١ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد
٣ ص ١١٢ رقم ٥٥)

بيان الواقعة . بيان طريقة القتل . اعتماد

الحكم على ما ورد في هذا الصدد بتقرير

الطبيب الكشاف والصفة التشريحية .

كفاية ذلك . (المادة ١٤٩ تج)

(نقض جنائي أهلي - ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد ١
ص ٢٤ رقم ١٥)

يع . الصورية التدليسية . ثبوتها

٦٠	تبديد . خارس . استصداره أمر ببيع الشيء المحجوز وايداع ثمنه بالخزانة . مجرد عدم الايداع . لا يكفي لاثبات التبديد (المادة ٢٩٦ ع) (نقض جنائي أهلى - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ١٣٤ رقم ٦٦)	التحقيقات الابتدائية (انظر اثبات في المواد الجنائية رقم ١١) التحكيم (انظر مشاركة لا رقم ٢٢٨) تدخل شخص (انظر توضيح رقم ٩٠) ترك الدعوى بالعين (انظر دعوى رقم ١٤٠) ترك العين (انظر دعوى رقم ١٤٠)
٦١	تبديد . حجز قضائي على أشياء . توقيع حجز ادارى عليها . لا يلغى الحجز القضائي . مسئولية الحارس القضاء . مق ترفع ؟ (المادة ٢٩٦ ع) (نقض جنائي أهلى - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عدد ٧ ص ٢٢١ رقم ١٠٦)	٦٦
٦٢	تبديد . مالك الأشياء المحجوزة . معاقبته لا اشتراك مع الحارس في التبديد . طعنه على صحة قيام الحراسة . لا يقبل منه . (المواد ٢٨٠ و ٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ ع) (نقض جنائي أهلى - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٢٨٠ رقم ١٣٦)	٦٧
٦٣	تبديد . نية الحيازة المؤقتة . تحويلها إلى التملك . تحقق جريمة التبديد (المادة ٢٩٦ ع) (نقض جنائي أهلى - ٢٠ مايو سنة ١٩٣٥ عدد ١ ص ٤٤١ رقم ٢٢٩)	٦٨
٦٤	تبديد . نية الغش . تقديرها . موضوعي . (المادة ٢٩٦ ع) (نقض جنائي أهلى - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ١٣٥ رقم ٦٧) تجزئة (انظر شهادة رقم ١٧٩) تجزئة اعترافات المتهمين (انظر شهود رقم ١٨٢)	٦٩
٦٥	تحقيق . حرية المحكمة الاستئنافية في إجرائه أو عدم إجرائه . (نقض جنائي أهلى - ٨ ابريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٨٥ رقم ١٩٥)	

١ - التزوير في الدفاتر التجارية . تزوير في محرر عرفي (المواد ١٨٣ و ١٨٦ ع)	٧٠	٧٠
٢ - التزوير بطريق الترك . مناط العقاب في هذه الجريمة (نقض جنائي أهلي - ٤ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٣٠٤ رقم ١٥٨)	٧١	٧١
٣ - التزوير . التوقيع على عريضة الدعوى . متى يكون تزويرا في ورقة عرفية ؟ متى ينقلب تزويرا في محرر رسمي (المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٣ ع) (نقض جنائي أهلي - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٢٧٤ رقم ١٣٣)	٧٢	٧٢
٤ - التزوير . تغيير المتهمة لاسمها في محضر رسمي . متى لا يعد تزويرا معاقبا عليه ؟ تسمى شخص في وثيقة الزواج أو شهادة الطلاق باسم غير اسمه الحقيقي وتوقيعه عليهما بالاسم المتحل . تزوير في محرر رسمي (المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع) (نقض جنائي أهلي - ١٤ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ٦١ رقم ٣١)	٧٣	٧٣
٥ - التزوير . تقليد إمضاء المذور عليه . لا يشترط . مناط توفر هذه الجريمة . (نقض جنائي أهلي - ٨ أبريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٧٥ رقم ١٩٦)	٧٤	٧٤
٦ - التزوير . ركن الضرر . سلطة قاضي الموضوع في تقديره . حدها . (نقض جنائي أهلي - ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ٦٧ رقم ٣٦)	٧٥	٧٥
٧ - التزوير . شهادة الوفاة التي يجررها حلاق الصحة . التزوير فيها . تزوير في ورقة رسمية . (المادة ١٨١ ع) (نقض جنائي أهلي - ١٣ مايو سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤٤٠ رقم ٢١٨)	٧٦	٧٦
٨ - التزوير . عريضة دعوى استرداد . قدر	٧٧	٧٧
٩ - التزوير بصمة الأصبع . حرمتها . حجيتها . نسبة البصمة الموقع بها على تعهد أو التزام لشخص آخر . تزوير . (المادة ١٧٩ ع) (نقض جنائي أهلي - ٢٥ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٦٢ رقم ١٨٧)	٧٨	٧٨
١٠ - التزوير في أوراق عرفية . ورقة بمضاه على ياض . خطفها وماؤها بسند دين . تزوير . (المواد ١٧٩ و ١٨٣ و ٢٩٥ ع) (نقض جنائي أهلي - ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٢٦٨ رقم ١٥٣)	٧٩	٧٩
١١ - التزوير في محرر رسمي . مناط رسمية المحرر . شهادة إدارية بوفاة شخص . تزوير توقيع العمدة عليها . تزوير في محرر رسمي . (المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ ع) (نقض جنائي أهلي - ٤ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٣٠٦ رقم ١٥٩)	٨٠	٨٠
١٢ - تسليب . أحكام . وجوبه . المراد منه (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات) (نقض مدني أهلي - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ١٦٧ رقم ٨٢)	٨١	٨١
١٣ - تسليب الحكم . متى يعتبر الحكم مسليا ؟ (المادة ١٠٣ مرافعات) (نقض مدني أهلي - ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ١٧٥ رقم ٨٤)		
١٤ - تسميم . وضع زئبق في أذن شخص . عمل تنفيذي لجريمة قتل بالسم . (المادة ١ - ٢)		

من هو المتهم المعنى في المادة ١١٠ ع (المادة ١١٠ ع) (نقض جنائي أملي - ١١ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ١٠٤ رقم ٥١) تعويض . المطالبة بتعويض مؤقت . القضاء بذلك . لا يمنع من المطالبة بتكاملة التعويض . (المادة ٣٠ مرافعات) (نقض مدني أملي - ٧ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ٤١ رقم ٢١) تعويض . تقديره . بفوائد تعويضية جوازه . (المادة ١٥١ مدني) (نقض مدني أملي - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٧ ص ١١٩ رقم ١٠٢) تعويض . مناط استحقاقه . شريك المستأجر في الاجارة . علاقته بالمؤجر . (نقض مدني أملي - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٧ ص ٢١٩ رقم ١٠٢) تعويض . تدخل شخص في دعوى مقامة للمطالبة بتعويض ما أصابه من الضرر . شروطه . حائز لسند محرر باسم زوجته . المطالبة بتعويض ما أصابه من الضرر بسرقة هذا السند . جوازها (المادة ٥٤ تج) (نقض جنائي أملي - ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ٢١ رقم ١٤) ١ - تعويض . صلح المجني عليه قبل وفاته مع ضاربه . لا يؤثر على حق الورثة في المطالبة بتعويض ما نالهم من الضرر بوفاة مورثهم . . . ٢ - تعويض . التضامن في التعويض . معناه . (المادة ١٥١ من القانون المدني) (نقض جنائي أملي - ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ٦٨ رقم ٢٧) تعويض . رفضه بناء على تقديرات	١٩٧ ع) (نقض جنائي أملي - ٨ أبريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٧٩ رقم ١٩٨) ٨٢ تسول . المنادة بوفاء النيل وتقبل المنادي ما يقدمه الأهالي له . لا يعتبر تسولا . (المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣) (نقض جنائي أملي - ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٣٠١ رقم ١٥٥) تشديد العقوبة (انظر مازعة رقم ٢٣٤) ٨٣ تصدى . تعرض المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى قبل محكمة الدرجة الأولى . عدم جوازه (نقض جنائي أملي - ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٨٤ رقم ٢٠٢) التضامن في التعويض (انظر تعويض رقم ٩١) ٨٤ تضمينات . سلطة محكمة الموضوع في إثبات الضرر المزعوم ترتبه أو نفيه . (المادة ١٢١ مدني والمواد ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١) (نقض مدني أملي - أول نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدده ص ١٥٣ رقم ١٧) تعد على موظف (انظر موظف رقم ٢٥٣) ٨٥ تعديل وصف التهمة . عدم تسوية مركز المتهم بهذا التعديل . لا يصح الطعن بحصول التعديل في غيبة المتهم (نقض جنائي أملي - أول أبريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٧١ رقم ١٩٣) تعديل وصف التهمة . (انظر حق الدفاع رقم ١١٨) ٨٦ تعذيب . اعتراف . تعذيب متهم .
٨٧	
٨٨	
٨٩	
٩٠	
٩١	
٩٢	

من الدفوع المتعلقة بالنظام العام .

(المراده ٥ و ١٨ و ٣٠ و ١ و ٢٣٦)

(تحقيق و ١١٢ ع)

(نقض جنائي أهلى - ٣١ ديسمبر سنة

١٩٣٤ عدد ٧ ص ٢٦٩ رقم ١٣١)

تفتيش . حرمة المنازل : دخول رجال

البوليس بالحيلة إلى منزل المتهم .

تقديمه المادة المخدرة اليهم بنفسه وبمحض

إرادته . احتجاجه بطلان اجراء

التفتيش عدم جوازه .

(نقض جنائي أهلى - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤

عدد ٨ ص ٢٨٣ رقم ١٣٩)

تفتيش ١ - حرمة المنازل : دخولها .

يجب أن يكون برضا أصحابها . كيف

يتحقق هذا الرضا ؟

٢ - حرمة المنازل : تفتيش منزل

متهم بجناية أو جنحة . ندب النيابة

أحد مأمورى الضبطية القضائية .

الشروط الواجب توافرها في هذا الندب .

(المواد ٥ تحقيق و ٨ من الدستور

و ١١٢ ع)

(نقض جنائي أهلى - ١١ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد

٣ ص ١١٠ رقم ٥٣)

تفتيش . تفتيش متهم بدون مسوغ قانونى .

جريمة معاقب عليها . اشتباه ضابط

البوليس في شخص . طلب تفتيشه .

قبول المتهم التفتيش . ضبط مادة مخدرة

معه . تلبس . ضبط المتهم . جوازه .

(المادة ١٥ و ٢٥ تحقيق و ٢٤٢ ع)

(نقض جنائي أهلى - ١٥ ابريل سنة ١٩٣٥ عدد

٩ ص ٣٨٢ رقم ٢٠١)

موضوعية . لا عيب .

(نقض جنائي أهلى - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد

٦ ص ١٩٨ رقم ٩٤)

تغيير وصف التهمة بدون لفت نظر المتهم .

متى يجوز ؟ (المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل)

(نقض جنائي أهلى - ١٧ ديسمبر سنة

١٩٣٥ عدد ٧ ص ٢٥٩ رقم ١٢٣)

تغيير صفة أحد الخصوم

(انظر نقض و ابرام رقم ٢٦٥)

تفتيش . الاذن الصادر بتفتيش منزل متهم .

شروط صحته . المادتان ٥ تحقيق

و ١١٢ ع)

(نقض جنائي أهلى - ١١ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد

٨ ص ٢١٥ رقم ١٦٥)

تفتيش . حرمة المساكن . تفتيش منزل

المشتبه فيه . وجوب مراعاة القيود

الموضوعة لذلك . مخالفة هذه القيود .

متعلقة بالنظام العام . الدفع بهذه المخالفة .

جواز ابدائه في أية حالة كانت عليها

الدعوى . (المادة ٢٩ من القانون

رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تحقيق)

(نقض جنائي أهلى - ٤ مارس سنة ١٩٣٥

عدد ٩ ص ٣٥٤ رقم ١٨٢)

تفتيش . جرمه المنازل . تفتيش ضابط

منزل متهم و شرائط صحته . (المادتان

٣٠ و ٥ من قانون تحقيق الجنايات)

(نقض جنائي أهلى - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥

عدد ٧ ص ٢٢٢ رقم ١٠٧)

تفتيش . حرمة المنازل . تفتيش

منزل متهم . الاذن به . وجوب

اثبات هذا الاذن كتابة . الدفع بطلان

التفتيش الحاصل على غير حكم القانون .

- ١٠١ تفتيش . متى يصح أن يتولاه رجال
الضبطية القضائية ؟ المواطن التي يجوز
لهم القانون التفتيش فيها . تجاوز الغرض
المعين المرخص بإجراء التفتيش من
أجله . لا يجوز . (المواد ٥ من لائحة
المحلات المعلقة للراحة و ٢٣ تحقيق
و ١١٢ ع)
(نقض جنائي أملي - ٤ مارس سنة ١٩٣٥
عدد ٩ ص ٣٥٢ رقم ١٨١)
- ١٠٢ تفتيش المزارع غير المتصلة بالمساكن .
بدون إذن النيابة وفي غيبة المتهم .
لا بطلان . (المادتان ٥ و ٣٠ من قانون
تحقيق الجنايات)
(نقض جنائي أملي - ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤
عدد ١ ص ٣١ رقم ١٨)
تفسير
(أنظر عقد رقم ١٩٢ ورقم ١٩٣)
- ١٠٣ تقادم . إخفاء أشياء مسروقة . مبدأ
تقادم هذه الجريمة . (المادة ٢٧٩ ع
و ٢٧٧ تج)
(نقض جنائي أملي - ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤
عدد ١ ص ٢١ رقم ١٣)
تقادم
(أنظر مخالفة قانون القرعة رقم ٢١٩)
تقارير الخبراء
(أنظر نقض وإبرام رقم ٢٧٦)
التقاضى لدى محكمة الدرجة الثانية لأول
مرة .
(أنظر درجات التقاضى رقم ١٣٨)
تقدير
(أنظر حكر رقم ١١١)
- تقدير الاتعاب .
(أنظر محام رقم ٢١٧)
تقدير من المتهم
(أنظر متهم رقم ٢١٢)
تقديم الأسباب
(أنظر نقض وإبرام رقم ٢٨٦)
- ١٠٤ تقادم . اكتساب الملكية بوضع اليد
المدة الطويلة . معناه . واجب المحكمة
عند ما يدعى لديها ذلك . (المادتان
١٧٧ و ١٧٨ مرافعات)
(نقض مدني أملي - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٤
عدد ١ ص ١١ رقم ٦)
- ١٠٥ تقرير القاضي الملخص . الغرض من
تلاوته . قراءة القاضي المنتدب للتقرير
الذي أعده القاضي المنسحب . لا شائبة
في ذلك . (المادة ١٨٥ تحقيق)
(نقض جنائي أملي - ٤ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩
ص ٣٤٩ رقم ١٨٠)
تقرير بالطعن
(أنظر نقض وإبرام رقم ٢٨٦ ورقم ٢٨٧)
تقصير تعاقدى
(أنظر مقايضة رقم ٢٤٤)
- ١٠٦ تلبس بالجريمة . معناه . وجود مادة
مخدرة بمنزل أحد الأفراد . لا يعتبر
تلبساً . (المادة ٨ تحقيق)
(نقض جنائي أملي - ١١ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ٨
ص ٢١٥ رقم ١٦٥)
تلبس
(أنظر تفتيش رقم ١٠٠)
تملك
(أنظر تبديد رقم ٦٣)
تنازل
(أنظر متهم رقم ٢١١)
- ١٠٧ تنفيذ . تنفيذ حكم صادر من المحكمة

- المختلطة على مصرى. الاستشكال في التنفيذ
لدى المحكمة المختلطة. جوازه. رفع
دعوى استحقاق إلى المحكمة الأهلية على
الخصم المصرى. جوازه.
(نقض مدنى أهلى - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٤
عدد ١ ص ١١ رقم ٦)
١٠٨ تهديد بارتكاب جريمة. مناط العقاب
في هذه الجريمة. (المادة ٢٨٤ قهرة
ثالثة ع)
(نقض جنائى أهلى - ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٨
ص ٣٠٢ رقم ١٥٦)
توزيع الدين
(أنظر دين رقم ١٦٣)
توكيل
(أنظر عام رقم ٢١٦)
- ج
١٠٩ جرائم. ارتباط الجرائم. جريمتان
مرتبطتان - الفصل فيهما بحكم واحد -
الطعن على الحكم في إحدى الجريمتين -
قبوله - يستلزم نقض الحكم في الجريمة
الأخرى. (المادة ٣٢ ع)
(نقض جنائى أهلى - ٨ أبريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩
ص ٣٧٩ رقم ١٩٨)
١١٠ جمارك. اللجنة الجركية. قراراتها. المعارضة
فيها. جهة الاختصاص بنظر المعارضة.
هى المحكمة التجارية التابعة لها دائرة
الجمرك. (المادة ٣٣ من لائحة الجمارك)
(نقض مدنى أهلى - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤
عدد ٦ ص ١٨٦ رقم ٨٩)
جناية
(أنظر سوابق رقم ١٦٧)
١١١ جنحه أو مخالفة في الجلسة. وقوعها -
اجراءات المحاكمة عنها. (المادة ٢٣٧
- تحقيق)
(نقض جنائى أهلى - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤
عدد ٤ ص ١٢٩ رقم ٦٣)
- ح
حارس
(أنظر تبديد رقم ٥٨)
حبس
(أنظر حق الإبعاد رقم ١١٧)
حجز قضائى وإدارى
(أنظر تبديد رقم ٦١)
حرمة المنازل
(أنظر تفشيش رقم ٩٥ و ٩٦ و ٩٧)
١١٢ حريق - عمد. القصد الجنائى في هذه
الجريمة. متى يتحقق؟ العمد. معناه. (المادة
٢١٧ ع)
(نقض جنائى أهلى - ٢١ يناير سنة ١٩٣٥
عدد ٨ ص ٣٩٦ رقم ١٥١)
١١٣ حساب. العيوب المفسدة له. الطعن عليه
بأحد هذه العيوب. واجب المحكمة في
هذه الحالة. (المادة ١٣٣ مدنى)
(نقض مدنى أهلى - ١٤ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد
٢ ص ٤٩ رقم ٢٦)
١١٤ حساب. كشف حساب مشتمل
على إيرادات ومصروفات. بحثه بواسطة
المحكمة أو بواسطة خير. اعتماده.
معنى هذا الاعتماد.
(نقض مدنى أهلى - ١٧ مايو سنة ١٩٣٤ عدد
١ ص ٧ رقم ٤)
حساب وقف
(أنظر خير رقم ١٣٢)
١١٥ حسن النية المبررى للذمة. معناه القانونى
(المادتان ١٦٧ و ٢٣٥ مدنى)
(نقض مدنى أهلى - ٢١ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد
٣ ص ٨٥ رقم ٤٣)
١١٦ حسن النية. محله. (المواد ١٤٨

- ١٢١ حكم ذكره أمورا زائدة عن حاجة الدعوى . وقوع بعض أخطاء فيها . الطعن بوقوع هذه الأخطاء . عدم اتجاها . حق محكمة النقض في اغفال بحثه .
(نقض مدني أمل - ٢٨ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٤١ رقم ١٧٧)
- ١٢٢ حكم رفع الاشكال عنه . متى يمكن ؟
(نقض مدني أمل - ٢١ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ٨٥ رقم ٤٣)
- ١٢٣ حكم منطوق الحكم . وجوب اتفاقه مع مقتضى الأسباب التي أخذ بها .
(نقض مدني أمل - ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ١٧٥ رقم ٨٤)
- ١٢٤ ١ - حكم تمهيدى . احتواؤه على حكم قطعى . متى يصبح نهائيا ؟ متى يبدأ ميغاد استئنافه ؟ ٢ - حكم تمهيدى . احتواؤه على حكم قطعى . عدم صيرورته نهائيا . صدور حكم آخر فى أصل الدعوى . استئنافه يشمل استئناف الحكم التمهيدي برمته . (المادة ٣٦٢ مرافعات) .
(نقض مدني أمل - ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤٢٢ رقم ٢١٦)
- ١٢٥ حكم - اثباته أسماء القضاة الذين أصدره . اغفاله ذكر أن هؤلاء القضاة هم الذين أمضوا مسودته وتداولوا فيه . لا تأثير لذلك .
(نقض جنائي أمل - ١٨ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٣٣٠ رقم ١٦٩)
- ١٢٦ حكم . البيانات الواجب توافرها فيه .
(المادة ١٤٩ تحقيق)
(نقض جنائي أمل - ١١ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ١١٨ رقم ٥٧)
- ١٢٧ حكم . تأجيل النطق به . لا بطلان .
(نقض جنائي أمل - ١١ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ١١٤ رقم ٥٦)
- ١١٧ حق الابعاد . تقدير مدة الحبس اللازمة لتنفيذ قرار الابعاد . خضوعه لرقابة محكمة النقض . (المادتان ٥ و ٧ من الدستور) . (أجنب)
(نقض مدني أمل - ٢١ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ٨٣ رقم ٤٢)
- ١١٨ حق الدفاع . تعديل وصف التهمة . حصوله فى دور المحاكمة الابتدائية . تضرر المتهم من ذلك لدى محكمة النقض لأول مرة . لا يجوز .
(نقض جنائي أمل - ١١ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٦٠ رقم ١٨٥)
- حق المالك
(انظر نزاع ملكية رقم ٢٥٤)
حق الملكية
(انظر دعوى رقم ١٤٠)
- ١١٩ جكر . ماهيته . تقدير قيمته لأجل الدفع السنوى . عناصره . اثبات حاله ما كانت عليه الأرض المحكورة . عبؤه على المحتكر . تقدير تلك الحالة . من شأن قاضى الموضوع (المواد ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٩ من قانون العدل والانصاف والمادتان ٢٠ و ٢٣ من لائحة اجراءات وزارة الاوقاف المصدق عليها بالامر العالى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٨٩٥)
(نقض مدني أمل - ١٤ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ٧٦ رقم ٤٠)
- ١٢٠ حكم . استقامته على بعض أسبابه . الطعن عليه من جهة مخالفته القانون فى أسبابه الأخرى . رفض بحث هذا الطعن . جوازه .
(نقض مدني أمل - أول نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ١٥٣ رقم ٧٧)

في ورقة الدين . الاحتجاج بها في وجه
المحتال . متى لا يجوز . (المادة ٣٤٩
مدني)

(نقض مدني أملي - ١١ أبريل سنة ١٩٣٥
عدد ١٠ ص ٤٠٢ رقم ٢٠٩)
حلاق صحة

(انظر تزوير رقم ٧٤)

خ

١٣١ خبير . الغرض من تعيينه . عمل الخبير .

مناط تعويل المحكمة عليه . عدم قيام
الخبير بمعاينة الاطيان لتقدير الربع
واعتماده في ذلك على الشهود . واعتماد
الحكم المطعون فيه على تقرير الخبير . وما
يترتب على ذلك من نقض الحكم .
(المواد ٢٢٣ و ٢٢٨ و ٢٢٩ من قانون
المرافعات) .

(نقض مدني أملي - ٢١ مارس سنة ١٩٣٥
عدد ٩ ص ٢٣١ رقم ١٧٣)

١٣٢ خبير . دعوى مطالبة بحساب وقف .

اعتماد الناظر على تقرير مقدم في دعوى
أخرى مبين فيه حساب المدة المرفوعة
عنها الدعوى . أخذ المحكمة بهذا التقرير
بعد مراجعته وتقريره . لا يعيب الحكم
(المادة ٢٧٧ مرافعات)

(نقض مدني أملي - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٤
عدد ٥ ص ١٤٩ رقم ١٤)

١٣٣ خبير . الاعتراض على طريقة تعيينه أو

على كفاءته الفنية . يجب ابدائه لدى
محكمة الموضوع . (المادة ٢٢٤ مرافعات)
(نقض جنائي أملي - ٢٥ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩
ص ٢٦٤ رقم ١٨٨)

١٣٤ خبير . طلب عرض حالة على طبيب .

ظروف الحالة تشير إلى الرأي الواجب
الآخذ به . رفض نذب الطبيب . لأرقابة

(المادة ١٧١ تحقيق)

(نقض جنائي أملي - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤

عدد ٧ ص ٢٢٧ رقم ١١٣)

١٢٨ حكم . تأجيل القضية للحكم أكثر من
مرة . لا بطلان .

(نقض جنائي أملي - ١٨ فبراير سنة ١٩٣٥

عدد ٨ ص ٣٢٠ رقم ١٦٩)

١٢٩ حكم . عدم تلاوة أسبابه مع منطوقه .

عدم وجوده بأسبابه في ملف الدعوى .
لا يصلح أيهما سبباً للبطلان .

(نقض جنائي أملي - ٤ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩

ص ٣٤٩ رقم ١٨٠)

حكم

(انظر دعوى رقم ١٣٩٠ و نقض و ابرام

رقم ٢٧٣)

حكم استئناف

(انظر نقض و ابرام رقم ٢٧٠)

حكم استئناف غيائي

(انظر مدارعة رقم ٢٢٤)

حكم انتهاء

(انظر نقض و ابرام رقم ٢٧١)

حكم انتهاء شرعي

(انظر اختصاص رقم ٢٢)

حكم بعدم قبول استئناف

(انظر اختصاص رقم ٢٨)

حكم تحليف اليمين

(انظر يمين رقم ٣٠٩)

حكم غيائي

(انظر استئناف رقم ٣٩)

حكم قطعي

(انظر حكم تمديدي رقم ١٢٤)

حكم محكمة الجنيح بعدم الاختصاص .

(انظر محكمة الجنيح رقم ٢١٨)

حكم من المحكمة المختلطة

(انظر تنفيذ رقم ١٠٧)

١٣٥ جعالة مدنية . ضرورة التسبب الظاهر

موجبا لعدم سماع الدعوى ؟ مجرد ترك العين أو إهمالها دون انكار أحد حق مالكها فيها . لا يسقط حق ملكيتها ولا يمنع من سماع الدعوى بها . (المادة ٣٧٥ من لائحة المحاكم الشرعية)

(نقض مدنى أمل - ١٨ ابريل سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤١٠ رقم ٢١٢)

١٤١ دعوى . دعويان مرتبطتان . موضوع الدعويين واحد . بحث المحكمة هذا الموضوع وقضاؤها فيه . الطعن بعدم بيان الحكم موضوع الدعوى المقول بأنها فرعية . لا يجوز .

(نقض مدنى أمل - ٧ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٢٩ رقم ١٧١)

١٤٢ دعوى . سببها . دعوى إيجار . دعوى مقابل الاتفاع . سبب الدعوى الأول . غير سبب الدعوى الثانية . قبول محكمة الاستئناف تغيير أساس الدعوى . نقض . (المادة ٣٦٨ مرافعات)

(نقض مدنى أمل - ٢١ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٣٤ رقم ١٧٤)

١٤٣ دعوى منع تعرض . صدور حكم فيها . ذكر الحكم خطأ فى أسبابه أنها دعوى مستعجلة . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها . (المواد ٢٨ و ٣٥٣ و ٣٥٥ مرافعات)

(نقض مدنى أمل - ٧ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٢٤٤ رقم ١١٤)

١٤٤ دعوى موقوفة . تعجيلها بواسطة قلم الكتاب . ليس اجرا . يقطع المدة . مجرد حضور صاحب الدعوى وابدائه طلبات من أى نوع كانت . ليس من اجراءات المرافعات الصحيحة المؤثرة

لمحكمة النقض على ذلك .

(نقض جنائى أمل - أول ابريل سنة ١٩٣٥ عدد

٩ ص ٢٦٨ رقم ١٩١)

خصم عن الورثة

(انظر وارث رقم ٢٩١)

١٣٥ خيانة أمانة . ارسال مبلغ الى متهم بصفته وكلا عن فرع البنك لتوصيله الى البنك العام . خروجه من خدمة البنك وقت الارسال . اختلاس . (المادة ٢٩٦ ع)

(نقض جنائى أمل - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد

٨ ص ٢٦٧ رقم ١٣٠)

د

١٣٦ دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . تعيين هذه الجريمة أو عدم تعيينها . عقاب . (المادة ٣٢٤ و ٣٢٦ ع)

(نقض جنائى أمل - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥

عدد ٨ ص ٢٦٢ رقم ١٢٥)

١٣٧ دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . مدى انطباقها . (المادة ٣٢٤ ع)

(نقض جنائى أمل - ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤

عدد ٦ ص ١٩٥ رقم ٩٢)

دخول رجال البوليس

(انظر تفتيش رقم ٩١ ورقم ٩٩)

١٣٨ درجات التقاضى . التقاضى لدى محكمة الدرجة الثانية لأول مرة . متى يكون من النظام العام ؟ (المادة ٣٦٨ مرافعات)

(نقض مدنى أمل - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥

عدد ٧ ص ٢٢٩ رقم ١٠٥)

١٣٩ دعوى . بيان صفة المدعى فى الخصومة . وجوبه . خلو الحكم من هذا البيان مبطل له .

(نقض مدنى أمل - ٧ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٢

ص ٤٢ رقم ٢٢)

١٤٠ دعوى . ترك الدعوى بالعين . متى يكون

- ١٤٥ في حق الخصوم . (المادة ٣٠١ مرافعات)
(نقض مدني أهلي - ١٠ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ١ رقم ١)
دعوى مباشرة - الدفع بعدم قبولها لسبق
اختيار المدعي المدني الطريق المدني .
الدفع بعدم جواز نظرها لسبق الفصل
نهائي الدعوى المدنية . شرائط قبولها
(المادة ٢٣٩ تحقيق)
(نقض جنائي أهلي - ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٥
عدد ٩ ص ٣٨٤ رقم ٢٠٢)
دعوى ضمان
(أنظر اختصاص المحاكم الاهلية رقم ٢٩ و ٣٠ و
ضمان رقم ١٨٧ واختصاص رقم ٢٨)
دعويان مرتبطتان
(أنظر دعوى رقم ١٤١)
١٤٦ دفاع . استبدال المحكمة تهمة بأخرى .
إعلان الحكم
(نقض جنائي أهلي - ١١ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد
٨ ص ٣١٤ رقم ١٦٤)
١٤٧ دفاع . تكيف الوقائع المعروضة تكييفاً
قانونياً بدون لفت الدفاع . متى لا يكون
فيه إخلال بحق الدفاع . اشتراك في
الجريمة . استنتاجه من ظروف متجة
له . جوازه
(نقض جنائي أهلي - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤
عدد ٧ ص ٢٣٧ رقم ١١٣)
١٤٨ دفاع . تمسك المتهم بدفع هام . عدم
تحقيق هذا الدفع وإغفال الرد عليه .
يعيب الحكم
(نقض جنائي أهلي - ١٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٨
ص ٢٨٧ رقم ١٤٣)
١٤٩ دفاع . دفاع جوهري . عدم الرد عليه .
موجب لنقض الحكم
(نقض جنائي أهلي - ١٣ مايو سنة ١٩٣٥
عدد ١٠ ص ٤٣٩ رقم ٢٢٧)
١٥٠ دفاع . عدم الأخذ به - الرد عليه
صراحة . لا وجوب .
(نقض جنائي أهلي - ٢١ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٨
ص ٢٩٢ رقم ١٤٨)
١٥١ دفاع . لم تحققه محكمة الدرجة الأولى .
عدم التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية .
إثارته من جديد أمام محكمة النقض . لا تجوز
(المواد ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ تحقيق)
(نقض جنائي أهلي - ١٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٨
ص ٢٨٩ رقم ١٤٦)
١٥٢ دفاع . متهم بالقتل . متهم معه باخفاء
أدلة الجريمة . اختلاف المتهمين في تقرير
الباعث على القتل . إقامة محام واحد
عنهما . إخلال بحق الدفاع
(نقض جنائي أهلي - ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ١٦٦ رقم ٩٣)
١٥٣ دفاع شرعي . تصوير الحكم الحادثة
على وجه يتوافق معه . ظرف الدفاع
الشرعي . عدم إفصاحه عن رأيه في حالة
الدفاع التي استظهرها . موجب لنقضه .
(المادتان ٢١٠ و ٣٢٣ ع)
(نقض جنائي أهلي - أول ابريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩
ص ٣٧٣ رقم ١٩٤)
١٥٤ دفاع شرعي . الدفع . متى يجب الرد
عليه حتماً ؟ (المادة ٢١٠ ع)
(نقض جنائي أهلي - ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤
عدد ٤ ص ١٤٢ رقم ٧١)
١٥٥ دفاع شرعي . ماهيته . تقدير القوة اللازمة
لرد الاعتداء . موضوعي (المادتان
٢١٠ و ٢١٥ ع)
(نقض جنائي أهلي - ٦ مايو سنة ١٩٣٥ عدد
١٠ ص ٤٣٢ رقم ٢٢٠)
١٥٦ دفاع شرعي - متى يصح التمسك بهذا
الظرف ؟ (المادة ٢١٠ ع)
(نقض جنائي أهلي - ٨ ابريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩
ص ٣٨١ رقم ٢٠٠)
(١ - ٢)

- ١٥٧ دفاع محام . موقفه من المتهم الذي يوكله . (المادة ٥١٢ مدني)
(نقض جنائي أملي - ١١ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ١٣٣ رقم ٥٨)
دفاع
(انظر عام رقم ٢١٥)
دفاع جوهرى
(انظر دفاع رقم ١٤٩)
- ١٥٨ دفع . الدفع بعدم وجود ارتباط بين بعض المتهمين وبين البعض الآخر . دفع موضوعي (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)
(نقض جنائي أملي - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٢٦٩ رقم ١٣١)
- ١٥٩ دفع بالبطلان . الدفع الواجب ابدائه قبل الدخول في موضوع الدعوى . تعريفه . الدفع ببطلان العقود . دفع موضوعي . جواز تقديمه في أية حالة كانت عليها الدعوى . (المواد ١٣٢ و ١٣٨ و ١٣٩ مرافعات)
(نقض مدني أملي - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ١٧٨ رقم ٨٦)
- ١٦٠ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . معناه وأثره (المادتان ٣٧٠ و ٣٧١ مرافعات)
(نقض مدني أملي - ٧ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ٤٤ رقم ٢٣)
- دفع بعدم نظر الدعوى المباشرة . لسبق الفصل نهائيا في الدعوى المدنية ودفع بعدم قبول دعوى مباشرة
(انظر دعوى مباشرة رقم ١٤٥)
دليل كتابي
(انظر اثبات القرابة رقم ١٧)
- ١٦١ دين . ادعاء شخص سداد دين عن الغير . مطالبته بهذا الدين . ثبوت أن التسديد المدعى حصل تواطؤ أو غشا . هذا الثبوت لا يحتج به على الكافة .
(نقض مدني أملي - ١١ ابريل سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤٠٣ رقم ٢١٠)
- ١٦٢ دين . تحصيل كون القصرهم المسئولون عن الدين دون والدهم من المستندات المقدمة في الدعوى . موضوعي
(نقض مدني أملي - ١٧ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ٤ رقم ٣)
- ١٦٣ دين . توزيع الدين بحسب درجات المدينين . (المادتان ٥١٥ و ٦٢٨ مرافعات)
(نقض مدني أملي - ١٨ ابريل سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤١٨ رقم ٢١٥)
- ١٦٤ دين . عقد الاقرار بالدين والرهن . الأوراق المحررة لأعمال تجارية . مراد الشارع منها . (المادة ١٩٤ من قانون التجارة)
(نقض مدني أملي - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ١٨٣ رقم ٨٧)
- رابطه السببية
(انظر ضرب أنفى الى موت رقم ١٨٦)
الرقبي
(انظر موارد رقم ٢٤٩)
- ١٦٥ رهن . مبطلات الرهن . وضع يد المرتهن . اثبات هذه المسألة . من شأن محكمة الموضوع . (المادتان ٥٤٠ و ٥٤١ مدني)
(نقض مدني أملي - ٣١ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ١٦ رقم ٩)

يشترط لتطبيق المادة ٢٧٣ ع
(نقض جنائي أهلى - ٦ مايو سنة ١٩٣٥ عدد ١٠
ص ٤٣٤ رقم ٢٢١)

سرقه . ١ - سنددين . تسليمه للبدین
ليؤشر عليه بما يؤديه من مقدار الدين . عدم
رده الى مسلمه . سرقه (المادة ٢٧٥ ع)
٢ - سنددين تسليمه للبدین ليؤشر
عليه بما يؤديه من مقدار الدين . احتفاظ
المدين به . تعليله ذلك بحجة حمل الدائن
على أن يخصم له مبلغا بدعوى أنه غبن
في البيع الذى كان من نتيجته تحرير
السند . لا ينفى ثبوت ركن نية الاختلاس
(نقض جنائي أهلى - ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ١٣٥
ص ٢١ رقم ١٤)

سماع الدعوى
(أنظر دعوى رقم ١٤٠)
سن المتهم . الطعن في تقديرها حسب ماهو
ثابت بمحضر الجلسة لأول مرة أمام
محكمة النقض . عدم جوازه (المادة ٦٧ ع)
(نقض جنائي أهلى - ١٤ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٢
ص ٥٩ رقم ٢٠)

سن
(أنظر موانع العقاب رقم ٢٥٠ و تتمه رقم ٢١٤)

ش
شروع في جريمة . معناه . تسليق المتهمين
جدار منزل ملاصق لمنزل كانوا ينوون
سرقته . وصعودهم الى سطحه . مداهمتهم
قبل السرقة . عملهم شروع في جريمة
السرقة . (المادة ٤٥ ع)
(نقض جنائي أهلى - ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٤
عدد ٤ ص ١٣٩ رقم ٧٠)
الشريعة الاسلامية

(أنظر وصية رقم ٣٠٣)
شريك . حمل السلاح . ظرف مادی
مشدد للعقوبة . وجوب مواخذة الشركاء

س

١٦٦ ١ - سابقة جنائية - سوابق حكم فيها بعقوبة
الجنائية . ذكر تاريخها في الحكم . لأهمية له
(نقض جنائي أهلى - ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٤
عدد ١ ص ٢٠ رقم ١٢)

١٦٧ سبق الاصرار . تقديره . سلطة محكمة
الموضوع في ذلك .
(نقض جنائي أهلى - ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٤
عدد ٤ ص ١٢٩ رقم ٦٢)
سداد دين

(أنظر دين رقم ١٦١)
١٦٨ سرقة . سرقة باكره . ركن التهديد .
متى يتحقق ؟ (المادة ٢٧١ ع)
(نقض جنائي أهلى - ٤ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ٨
ص ٢٠٩ رقم ١٦٠)

١٦٩ سرقة . سرقة مصحوبة بظروف مشددة .
اثبات الجاني شطرا من الأعمال المكونة
للظروف المشددة . كفاية ذلك لاعتباره
شارعا في جريمة السرقة . استخلاص
نية السرقة من تنفيذ هذه الأفعال .
موضوعي (المادة ٢٧١ ع)

(نقض جنائي أهلى - ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٢
ص ٧١ رقم ٣٩)

١٧٠ سرقة . سرقة ليل من شخصين فأكثر يكون
أحدهم حاملا سلاحا . حمل السلاح ظرف
مشدد عيني (المادة ٢٧٣ ع)
(نقض جنائي أهلى - ١٤ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٢
ص ٥٨ رقم ٢٩)

١٧١ سرقة . سرقة منزل مسكون . منزل معد
للسكنى . (المادة ٢٧٠ / ٤ ع و ٢٧٤ / ١ ع)
(نقض جنائي أهلى - ١١ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ٨
ص ٣١٧ رقم ١٦٦)

١٧٢ ١ - سرقة . قيمة المسروق . عدم يانه
لا يعيب الحكم .

٢ - سرقة مع حمل السلاح . علم جميع
المتهمين بأن أجدهم يحمل سلاحا . لا

- بهذا الظرف ولو ثبت عدم علمهم بالسلاح
(المادة ٤٣)
(نقض جنائي أهلى - ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤
عدد ٤ ص ١٣٩ رقم ٧٠)
١٧٧ شريك . مناسط مسئولية . استخراج
جواز سفر لشخص بجنسية ليست له .
مجرد الاتفاق على ذلك . لاجرمية (المادة
٤٣ ع)
(نقض جنائي أهلى - ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد
٨ ص ٣٢٢ رقم ١٧٠)
شريك
(أنظر تبديد رقم ٥٨)
شكل الدعوى
(أنظر طن رقم ١٨٨)
١٧٨ شهادة . الأخذ بأقوال شاهد أباها في
في التحقيق دون أقواله التي أباها أمام
المحكمة . جوازه .
(نقض جنائي أهلى - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عدد ٨
ص ٢٥٨ رقم ١٢٢)
شهادة الوفاة
(أنظر تزوير رقم ٧٤)
١٧٩ شهادة . تجزئة أقوال الشاهد . الأخذ
ببعضها وإطراح البعض الآخر . سلطة
محكمة الموضوع في ذلك .
(نقض جنائي أهلى - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨
ص ٢٦٢ رقم ١٢٦)
١٨٠ ١ - شهادة . تقديرها . موضوعي .
٢ - شهادة . شهادة زور . متى تعتبر
كذلك ؟ (المادة ٢٥٤ ع)
(نقض جنائي أهلى - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤
عدد ٤ ص ١٢٩ رقم ٦٣)
١٨١ شهادة . سماع أقوال المدعى المدني بعد
تحليفه اليمين . لا مانع منه .
(نقض جنائي أهلى - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨
ص ٢٨١ رقم ١٢٧)
١٨٢ شهادة . شهود . تقدير أقوالهم . تجزئة
اعترافات المتهمين وأقوال الشهود .
سلطة قاضي الموضوع في ذلك (المادتان
- ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)
(نقض جنائي أهلى - ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤
عدد ١ ص ٣١ رقم ١٨)
١٨٣ شهادة . شهود . تقدير أقوالهم . سلطة قاضي
الموضوع في ذلك (المادتان ٢٢٩
و ٢٣١ حج)
(نقض جنائي أهلى - ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤
عدد ١ ص ٢٤ رقم ١٥)
١٨٤ شهادة . شاهد . عدم إعلان المتهم باسمه .
عدم معارضته في سماع شهادته بالجلسة .
الطعن على شهادته بعد ذلك . لا يجوز
(المادة ٤٥ تشكيل)
(نقض جنائي أهلى - ٢١ يناير سنة ١٩٣٥ عدد
٨ ص ٢٩٢ رقم ١٤٨)
ص
الصالح المختلط
(أنظر اختصاص الحاكم الالامية رقم ٣٠)
الصورية التدليسية
(أنظر بيع رقم ٥٥)
١٨٥ صورية السند . اثباتها بين المتعاقدين .
معنى كون مبدأ الثبوت صادرا من عليه
الاثبات . (المادتان ٢١٥ و ٢١٧ مدني)
(نقض مدني أهلى - ٢٨ مارس سنة ١٩٣٥ عدد
٩ ص ٣٤١ رقم ١٧٧)
صورية السند
(أنظر حوالة مدنية رقم ١٣٠)
صور شمسية
(أنظر اثبات في المراد الجنائية رقم ٨)
ض
١٨٦ ضرب أفضى الى موت . رابطة السببية .
تقديرها . سلطة محكمة الموضوع في ذلك .
(المادة ٢٠٠ ع)
(نقض جنائي أهلى - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤
عدد ٤ ص ١٢٨ رقم ٦٢)
١٨٧ ضمان . دعوى الضمان . الناشئة عن

العضو المصاب . تقديره . موضوعي .
(المادة ٢٠٤ ع)

(نقض جنائي أهلي - ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٨٦ رقم ٢٠٣)

١٩١ عقد . تفسيره . سلطة محكمة الموضوع في ذلك .

(نقض مدني أهلي - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ١٨٤ رقم ٨٨)

١٩٢ عقد . تفسيره . وتكييفه قانونا . سلطة قاضي الموضوع في ذلك . متى تتدخل محكمة النقض ؟

(نقض مدني أهلي - ٢١ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٣٦ رقم ١٧٥)

١٩٣ ١ - عقد . سلطة قاضي الموضوع في تفسيره . مداها - ٢ - عقد . العقود المصطلح على تسميتها في فرنسا باسم (Locations-Ventes) . سلطة قاضي الموضوع في تفسيرها .

(نقض جنائي أهلي - ٢١ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ٦٥ رقم ٣٥)

١٩٤ عقوبة . تقديرها . موضوعي . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تج)

(نقض جنائي أهلي - ١٤ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ٥٩ رقم ٣٠)

١٩٥ عقوبة . عقوبة تبعية . طلب توقيعها لأول مرة امام المحكمة الاستئنافية مع عدم

لفت الدفاع . لا اخلال بحق الدفاع .

(نقض جنائي أهلي - ٢١ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ٦٣ رقم ٢٣)

١٩٦ عقوبة الاعدام وبيان طريقته بالحكم . لاجوب (المواد ١٣ - ٢٣ ع)

(نقض جنائي أهلي - ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ١٤٣ رقم ٧٢)

عقوبة تبعية

(انظر عقوبة رقم ١٩٥)

عيب خفي .
(انظر ضمان رقم ١٨٧)

وجود عيب خفي . ميعادها . مناط العلم بالعيب . (المادة ٣٢٤ مدني)

(نقض مدني أهلي - ٢٨ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٤٦ رقم ١٧٩)

ط

١٨٨ الطعن بطلان الدعوى شكلا

(نقض مدني أهلي - ٢٨ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٤٤ رقم ١٧٨)

طعن

(انظر قاضي الاحالة رقم ١٩٧)

طعن امام محكمة النقض

(انظر من المتهم رقم ١٧٤)

طعن النيابة

(انظر نقض وايرام رقم ٢٩٠)

طعن بطريق النقض

(انظر نقض وايرام رقم ٢٨٩)

طعن على الحكم

(انظر نقض رقم ١٧٩)

طعن في الاحكام

(انظر نقض رقم ٢٦٠)

الطعن

(انظر نقض وايرام رقم ٢٧٥ واختصاص رقم ٢٨ ووصف التهمة رقم ٣٠١)

١٨٩ طلبات . الجمع بين عدة طلبات . من مدعين مختلفين . جوازه .

(نقض مدني أهلي - ٢٨ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٤٤ رقم ١٧٨)

ظ

ظرف مشدد عيني

(انظر سرقة رقم ١٧٠ وشريك رقم ١٧٦)

ظروف مشددة

(انظر سرقة رقم ١٦٩)

ع

عائد

(انظر سابقة رقم ١٦٦)

١٩٠ عاهة مستديمة . العجز الطاريء على

ف

فصل

(انظر موظف رقم ٢٥١)

فصل عامل خارج الهيئة

(انظر موظف رقم ٢٥٢)

فهم الواقع

(انظر نقض وإبرام رقم ٢٧٦)

ق

١٩٧ قاضي الاحالة . قراره بأحالة دعوى

الجناية إلى محكمة الجنج . طريق الطعن

فيه . (قوة الشيء المحكوم فيه) .

(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمواد

١٤٨ و ١٧٤ و ١٨٩ تحقيق و ١٢ ج .

و ١٣ تشكيل)

(نقض جنائي أهلي - ١١ يونيو سنة ١٩٣٤

عدد ٣ ص ١٠٧ رقم ٥٢)

قانون احراز وحمل السلاح

(انظر احراز سلاح رقم ٢٠)

القانون رقم ١٢ سنة ١٩٣٠

(انظر اختصاص رقم ٢٨)

١٩٨ قتل عمد . اقترانه بجريمة أخرى . توقيع

عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة . لا وجوب

لتعيين عقوبة كل من الجريمتين . (المادتان

١٩٨ / ٢ و ١٩٩ ع)

(نقض جنائي أهلي - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عدد

٨ ص ٢٥٩ رقم ١٢٣)

١٩٩ قتل عمد . تقدمته أو اقترنت به أو تلتها

جناية أخرى . الفقرة الأخيرة من المادة

١٩٨ ع . مناط تطبيقها .

(نقض جنائي أهلي - ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩

ص ٣٨٨ رقم ٢٠٥)

٢٠٠ قتل عمد . متى تنطبق الفقرة الثانية من

المادة ١٩٨ ع ؟

(نقض جنائي أهلي - ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤

عدد ٤ ص ١٤٣ رقم ٧٢)

٢٠١ قتل مع سبق الإصرار . اصابة الجاني

شخصاً غير الذي صمم على قتله . توفر

ظرف سبق الإصرار .

(نقض جنائي أهلي - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤

عدد ٤ ص ١٢١ رقم ٦٣)

قتل

(انظر تسميم رقم ٨١ و بيان الواقعة رقم ٥٤)

٢٠٢ قذف . القصد الجنائي في هذه الجريمة .

متى يتحقق ؟

(نقض جنائي أهلي - ١١ يونيو سنة ١٩٣٤

عدد ٣ ص ١١٤ رقم ٥٦)

القرائن

(انظر بيع رقم ٥٥)

٢٠٣ قرار الحفظ . متى يحوز قوة الشيء المحكوم

به ؟ . المادة ٤٢ تحقيق)

(نقض جنائي أهلي - ١٨ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ٨

ص ٣١٧ رقم ١٦٧)

٢٠٤ قرار حفظ . وجوب اثباته بالكتابة

لامكان التمسك به (المادة ٤٢ تحقيق)

(نقض جنائي أهلي - ٩ أبريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩

ص ٢٧٧ رقم ١٩٧)

قرار بأحالة دعوى الى محكمة الجنج

(انظر قاضي الاحالة رقم ١٩٧)

القصد الجنائي

(انظر قذف رقم ٢٠٢ وتزوير رقم ٦٧ و مواد

مخدرة رقم ٢٤٧ وتبديد أشياء رقم ٥٦ و بلاغ

كاذب رقم ٥٣ و احراز مفرقات رقم ٢١

ومخدرات رقم ٢٢١)

٢٠٥ قوة الشيء المحكوم به . لامانع من

لحوقها بأسباب الحكم (المادة ٢٣٢ مدني)

(نقض مدني أهلي - ١٤ يونيو سنة ١٩٣٤

عدد ٢ ص ٥٣ رقم ٢٧)

٢٠٦ قوة الشيء المحكوم فيه . مناط توافرها

(نقض مدني أهلي - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤

عدد ٦ ص ١٧٨ رقم ٨٥)

٢٠٧ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم صادر في

وجه شخص . حججته على من يخلفه . متى

تنتهي هذه الحجية ؟ (المادة ٢٣٢ مدني)

(نقض مدني أهلي - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٤

عدد ١ ص ١١ رقم ٦)

- ٢٠٨ قوة الشيء المحكوم فيه. وجوب الاحتراس من توسيع مدى شمول هذه القاعدة. (المادة ٢٣٢ مدني)
- (نقض مدني أهلي - ١١ ابريل سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤٠٣ رقم ٢١٠)
- ٢٠٩ قوة الشيء المحكوم فيه. الدفع بذلك. شروطه
- (نقض جنائي أهلي - ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ١٢٧ رقم ٦٩)
- ٢١٠ قوة الشيء المحكوم فيه. وحدة الموضوع مناط توفرها
- (نقض جنائي أهلي - ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٢٩٩ رقم ١٥٤)
- قوة الشيء المحكوم فيه
- (أنظر قاضي الإحالة رقم ١٩٧)
- م
- مبدأ الثبوت
- (أنظر صورية السند رقم ١٨٥)
- ٢١١ متهم. استجوابه. تحريره. حق مقرر لمصلحة المتهم نفسه. تنازله عنه. جوازه.
- (المادة ١٣٧ تحقيق)
- (نقض جنائي أهلي - ٦ مايو سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤٣٥ رقم ٢٢٣)
- ٢١٢ متهم. تقدير سنه. موضوعي. الاعتراض على تقدير القاضي سن المتهم. إبداءه لأول مرة لدى محكمة النقض. لا يجوز. (المواد ٦٧ ع و ٢٢٩ و ٢٣٠ تحقيق)
- (نقض جنائي أهلي - ١٣ مايو سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤٣٩ رقم ٢٢٦)
- ٢١٣ ١ - متهم. تقدير مسئوليته. موضوعي. ٢ - متهم. بجنائية. ندب مدافع عنه. حق أصيل له. دفاع المحامي المندوب. يجب أن يكون دفاعا حقيقيا. سلطة المحامي في توجيه دفاعه. (المواد ١٩٨
- تحقيق و ٢٥ و ٢٦ تشكيل)
- (نقض جنائي أهلي - أول ابريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٢٧٠ رقم ١٩٢)
- ٢١٤ متهم. سنه. اغفال ذكرها بالحكم. متى لا يكون مبطلا؟ (المواد ١٩٦ تحقيق و ٤٢ تشكيل و ٦٠ ع)
- (نقض جنائي أهلي - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٣٦٠ رقم ١٢٤)
- متهم
- (أنظر دفاع عام رقم ١٥٧)
- ٢١٥ عام. اكتفاؤه بالانضمام الى زميله. تضرر هذا المحامي من عدم استيفائه الدفاع عن موكله. لا يصح.
- (نقض جنائي أهلي - أول ابريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٧١ رقم ١٩٣)
- ٢١٦ محام. تحريره ورقة الدعوى قبل تحرير التوكيل له. اعتبار الورقة محررة من غير ذي صفة. لا يجوز. متى يصح للقضاء التعرض لعلاقة ذوى الشأن بوكلائهم؟
- (نقض مدني أهلي - ١٨ ابريل سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤١٢ رقم ٢١٣)
- ٢١٧ محام. تقدير الاتعاب التي يستحقها قبل موكله. لا تملك محكمة النقض
- (نقض مدني أهلي - ١٤ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ٤٧ رقم ٢٥)
- محام (دفاع)
- (أنظر متهم بجنائية رقم ٢١٣ المحضر)
- (أنظر اعلان رقم ٤٤)
- ٢١٨ محكمة الجنح. حكم محكمة الجنح بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة. حالتها اليها من جديد طبقا لقانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥. نظرها يتعارض مع حكم عدم الاختصاص. (قانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ والمواد ١٤٨

- ٢٢٤ مسؤولية جنائية . تحديدها . توزيع العقوبات على كل من المتهمين . موضوعي (نقض جنائي أهلي - ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ١٩١ رقم ٩١)
- ٢٢٥ مسؤولية مدنية . مسؤولية الخدم عما يصيب خادمه من الأخطار في أثناء العمل . مسؤولية المخاطر للمسئولية الشينية . (المواد ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و ٩٠ و ٩٣ و ١٥١ من القانون المدني) (نقض مدني أهلي - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ١٥٥ رقم ٧٨)
- ٢٢٦ مسؤولية مدنية . مناطها . مسؤولية الوالد عن حادث وقع من ابنه في المدرسة التي يتعلم فيها . (نقض جنائي أهلي - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ١٩٨ رقم ٩٤)
- المسئولية الجنائية (انظر اسباب الإباحة وموانع العقاب رقم ٢٧ و افساد الاخلاق رقم ٤٥)
- المسئولية الشينية (انظر مسؤولية مدنية رقم ٢٢٥) .
- مسئولية الحارس القضائي (انظر تبديد رقم ٦١)
- مسئولية المخاطر (انظر مسؤولية مدنية رقم ٢٢٥)
- مسائل موضوعية (انظر التزام رقم ٤٧)
- ٢٢٧ مستأجر . علم المستأجر بانتقال ملكية العقار المؤجر الى مشتر جديد . إثبات هذه الواقعة . جوازه بكل طرق الإثبات (المادة ٣٨٩ من القانون المدني) (نقض مدني أهلي - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ١٦٠ رقم ٨٠)
- ٢٢٨ مشاركة التحكيم المفوض فيها بالصلح . شرائط صحتها . الرضاء الضمني بالتحكيم . (نقض جنائي أهلي - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ١٩٨ رقم ٩٤)
- و ١٧٤ و ١٨٩ تحقيق) (نقض جنائي أهلي - ١١ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ١٠٧ رقم ٥٢)
- المحكمة التجارية (انظر جارك رقم ١١٠)
- محكمة النقض (تدخل) (انظر عقد رقم ١٩٢)
- محكوم عليه (انظر نقض و ابرام رقم ٢١٠)
- ٢١٩ مخالفات قانون القرعة . الجرائم المبينة بالمادتين ١٢٨ و ١٢٩ من ذلك القانون . مبدأ التقادم فيها . (نقض جنائي أهلي - ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ٣٥ رقم ١٩)
- ٢٢٠ مخدرات . الاحراز . معناه (المادة ٣٥ من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨) (نقض جنائي أهلي - ١٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٢٨٨ رقم ١٤٥)
- ٢٢١ مخدرات . القصد الجنائي في احرازها . مناط توفره (القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ والشرط الثاني من الفقرة السادسة من المادة ٣٥ منه) (نقض جنائي أهلي - ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ٢٧ رقم ١٦)
- المدعى المدني (سماع أقوال) (انظر شهادة رقم ١٨١)
- ٢٢٢ مسؤولية . خادم . انتفاء المسؤولية عنه . يستوجب نفيها عن الخدم (المادة ١٥١ مدني) (نقض جنائي أهلي - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ١٩٨ رقم ٩٤)
- ٢٢٣ مسؤولية . وجوب افتراض وقوع الخطأ ابتداء . (نقض جنائي أهلي - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ١٩٨ رقم ٩٤)

- متى يصح (المادة ١٣٣ تحقيق)
(نقض جنائي أهلي - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ١٣٢ رقم ٦٤)
- ٢٣٤ معارضة . حكم استئنافي غيابي . معارضة المتهم وحده . تشديد العقوبة عليه بسبب معارضته . عدم جوازه
(نقض جنائي أهلي - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٢٧٣ رقم ١٣٢)
- ٢٣٥ معارضة . حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن . استئنافه والطعن فيه بطريق النقض . يشمل أيهما الحكم الغيابي الأول .
(نقض جنائي أهلي - ٤ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٥٥ رقم ٢٨٨)
- ٢٣٦ معارضة . حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الموضوعي . عدم طعن النيابة في هذا القضاء . طعن المتهم . فيه نقض الحكم وإعارة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية . وجوب نظر الاستئناف الحاصل من المتهم موضوعا (المادتان ١٣٣ و ١٧٧ تحقيق)
(نقض جنائي أهلي - ٤ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ١٠١ رقم ٤٩)
- معارضة
(أنظر جارك رقم ١١٠ واستئناف رقم ٢٩)
- ٢٣٧ معاش الموظف . المنازعة في تقديره . معناه . مجرد الامتناع عن قبض المعاش لا يعتبر منازعة . الفرق بين المنازعة في تقدير المعاش وطلب تسويته . (المادة السادسة من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩)
(نقض مدني أهلي - ٣ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٧ ص ٢١٠ رقم ٩٩)
- ٢٣٨ مفرقات . إحرازها . القصد الجنائي في (٤ - ١)

- لا يجوز (المادتان ٧٠٥ و ٧١١ مرافعات)
(نقض مدني أهلي - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ١٧٩ رقم ٨٦)
- ٢٢٩ مشتببه فيه . انذار الاشتباه . عدم قابليته للسقوط . المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)
(نقض جنائي أهلي - ٤ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٥٥ رقم ١٨٤)
- ٢٣٠ مصاريف الدعوى . المصاريف التي يقضي بها الخصم على خصمه . ماهيتها . اتعاب المحامي على موكله . لا تدخل في هذه المصاريف . (المواد ٢٩ و ٣٠ من قانون انشاء محكمة النقض و ١١٣ و ١١٦ و ١١٧ من قانون المرافعات)
(نقض مدني أهلي - ١٤ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ٤٧ رقم ٤٥)
- ٢٣١ مصاريف الدعوى . قضاء محكمة النقض بالزام أحد طرفي الدعوى بمصاريف الدرجة الاستئنافية . الغرض منه
(نقض مدني أهلي - ٧ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ٤٦ رقم ٢٤)
- ٢٣٢ مضاهاة . الأوراق التي تصح المضاهاة عليها . طلب ضم قضية لاجراء المضاهاة على ورقة فيها . تقرير ضم . عدول المحكمة عن الضم لعدم صلاحية الورقة لاجراء المضاهاة عليها . اخلال بحق الدفاع . (المادة ٢٦١ مرافعات)
(نقض جنائي أهلي - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٢٠٣ رقم ٩٦)
- مضاهاة
(أنظر اثبات في المواد الجنائية رقم ٨)
المطالبة الرسمية
(أنظر وصي رقم ٣٠٢)
- ٢٣٣ معارضة . الحكم باعتبارها كأن لم تكن

٢٤٥ مقايضة . التأخير في تسليم الأطيان

الحاصلة عنها المقايضة . حكمه . تقصير

تعاقدى لا خطأ فعلى . (المواد ١١٩

و ١٢٠ و ٢٧٨ و ٣٦٠ مدنى)

(نقض مدنى أهلى - ١١ ابريل سنة ١٩٣٥

عدد ١٠ ص ٣٩٥ رقم ٢٠٦)

٢٤٦ ملكية . طلب تثبيت ملكية العين

المنصوبة بجائتها التي كانت عليها قبل

الغصب . طلب ازالة ما عليها . طلب

متفرع من ثبوت الملكية . متى يصح

التحدى بقيمة البناء . (المواد ١١ و ٦٥

من القانون المدنى و ٣٠ مرافعات)

(نقض مدنى أهلى - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤

عدد ٥ ص ١٥٨ رقم ٧٩)

ملكية

(انظر وضع اليد رقم ٣٠٤)

٢٤٧ مواد مخدرة . القصد الجنائى فى

احرازها . مناط تحققه . وجوب بيان

ذلك فى الحكم . (القانون رقم ٢١ لسنة

١٩٢٨)

(نقض جنائى أهلى - ١٤ مايو سنة ١٩٣٤

عدد ٢ ص ٦٢ رقم ٣٣)

٢٤٨ مواد مخدرة . ركن الاحراز . استخلاص

توفره من الوقائع الثابتة لدى المحكمة .

سلطة المحكمة فى ذلك (المرسوم بقانون

رقم ٢١ لسنة ١٩١٨)

(نقض جنائى أهلى - ٧ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٢

ص ٥٧ رقم ٢٨)

٢٤٩ موارىث . مسائل الارث . من المسائل

المتعلقة بالنظام العام . التحيل على مخالفة

احكام الارث . باطل بطلانا مطلقا

لا تلحقه الاجازة . تحرير زوجة لزوجها

عقديع بجميع املاكها على ان يملكها

اذا ماتت قبله وتحرير الزوج مثل هذا العقد

هذه الجريمة متى . يتحقق ؟

(نقض جنائى أهلى - ١٤ يناير سنة ١٩٣٥

عدد ٨ ص ٢٨٥ رقم ١٤١)

٢٣٩ مفرقات . بارود الصيد . متى يعتبر

مفرقا محرما ؟ (المادة ٣١٧ المكررة ع)

(نقض جنائى أهلى - ١٤ يناير سنة ١٩٣٥

عدد ٨ ص ٢٨٥ رقم ١٤١)

٢٤٠ مفرقات . بارود الصيد . متى يعتبر مفرقا

بما يدخل تحت نص المادة ٣١٧ مكررة

من قانون العقوبات ؟ (المادة ٣١٧

مكررة ع)

(نقض جنائى أهلى - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤

عدد ٧ ص ٢٣٣ رقم ١٠٨)

٢٤١ مفرقات . بارود . متى يعتبر مفرقا بما

يدخل فى حكم المادة ٣١٧ المكررة من

قانون العقوبات ؟ (المادة ٣١٧

المكررة ٦)

(نقض جنائى أهلى - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤

عدد ٧ ص ٢٣٥ رقم ١١٠)

٢٤٢ مفرقات . بارود . متى يعتبر مفرقا

بما يدخل تحت حكم المادة ٣١٧ المكررة

من قانون العقوبات .

(نقض جنائى أهلى - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨

ص ٢٦٥ رقم ١٢٨)

٢٤٣ مفرقات . لعب الاطفال . ليست من

المفرقات المحرمة . (المادة ٣١٧ ع

المكررة)

(نقض جنائى أهلى - ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٨

ص ٢٩٧ رقم ١٥٢)

٢٤٤ مفرقات . مناط العقاب فى جريمة

احراز المفرقات . بارود الصيد . متى

يعتبر من المفرقات المعاقب عليها

بالمادة ٣١٧ المكررة ع ؟

(نقض جنائى أهلى - ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٣٤

عدد ٦ ص ١٩٢ رقم ٩١)

ن

- ٢٥٤ نزع ملكية . تكليف الحكومة بإيداع مقابل الأرض المنزوعة ملكيتها . متى يتولد حق المالك في مطالبة الحكومة بالإيداع أو بالدفع له مباشرة . متى يسقط هذا الحق ؟ (قانون نزع الملكية رقم ٢ لسنة ١٩٠٧) .
(نقض مدني أهلي - ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٢٢٤ رقم ١١٧)
- ٢٥٥ نصب . إدعاء الوكالة كذباً عن شخص . اتخاذ لصفة كاذبة . (المادة ٢٩٣ ع)
(نقض جنائي أهلي - ٨ أبريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣٨١ رقم ١٩٦)
- ٢٥٦ نصب . ادعاء موظف صغير أنه موظف كبير . انتحال لصفة كاذبة (المادة ٢٩٣ ع)
(نقض جنائي أهلي - أول أبريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣١٧ رقم ١٩٠)
- ٢٥٧ نصب . الاستيلاء بطريق الاحتيال على مبلغ . رد المبلغ لا يمحو الجريمة . وإنما يصح ان يكون سبباً لتخفيف العقاب (المادة ٢٩٣ ع)
(نقض جنائي أهلي - ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ٢٠ رقم ١٢)
- ٢٥٨ نصب . وضع المتهم لوحة على بابه وارتدائه ملابس يضاوم نشره اعلانات عن نفسه يعد من الطرق الاحتيالية . (المادة ٢٩٣ ع)
(نقض جنائي أهلي - ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ٧٠ رقم ٣٨)
النظام العام
(أنظر موارد رقم ٢٤٩ وتفتيش رقم ٩٥ و ٩٧)
- ٢٥٩ نقض . اثبات . فهم الواقع في الدعوى . سلطة قاضي الموضوع في ذلك . متى تدخل

- لزوجته . هذا التصرف هو من قبيل الرقي المحرمة شرعاً . (المادتان ٢٦٣ مدني و ٥٠٤ من قانون الأحوال الشخصية)
(نقض مدني أهلي - ١٤ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ٨١ رقم ٤١)
- ٢٥٠ موانع العقاب . صغر السن . لا يكفي وحده لتحقق معنى الاكراه (المادة ٥٦ ع)
(نقض جنائي أهلي - ٢١ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٢٩٥ رقم ١٥٠)
موانع العقاب
(أنظر اسباب الاباحة رقم ٢٧)
- ٢٥١ موظف . استقالته من وظيفته . الفصل في كون هذه الاستقالة قائمة او غير قائمة . من اختصاص السلطات الادارية التابع لها الموظف .
(نقض مدني أهلي - ١١ أبريل سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٣٩٧ رقم ٢٠٧)
- ٢٥٢ موظف . فصل عامل خارج عن الهيئة . حق مدير المصلحة في ذلك . حد سلطة القاضي ازاء قرار الفصل (المادة ١٥٧ من قانون المصلحة المالية المصرية)
(نقض مدني أهلي - ١٤ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٢٤٥ رقم ١١٠)
- ٢٥٣ موظف . تعد عليه اثناء تأدية وظيفته . مناط العقاب في هذه الجريمة (المادة ٢٦٥ فقرة ثالثة و فقرة اولى من قانون العقوبات)
(نقض جنائي أهلي - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٢٣٦ رقم ١١٢)
موظف
(أنظر اختلاس أموال اميرية رقم ٣٦)
ميعاد
(أنظر نقض وإبرام رقم ٢٦٧)

- ٢٦٥ نقض وإبرام . استتمام إجراءات الدعوى .
تغير صفة أحد الخصوم . بعد ذلك .
غير موقف لإجراءات الطعن . إيقاف
المرافعة (المواد ٢٩٧-٢٩٩ مرافعات) .
(نقض مدني أهلي - ١٧ يناير سنة ١٩٣٥
عدد ٧ ص ٢١٦ رقم ١٠١)
- ٢٦٦ نقض وإبرام . الأحكام الصادرة من
المحاكم الابتدائية بصفة استئنافية في قضايا
وضع اليد . جواز الطعن فيها بطريق
النقض . (المادة العاشرة . من قانون
إنشاء محكمة النقض)
(نقض مدني أهلي - ٧ فبراير سنة ١٩٣٥
عدد ٨ ص ٢٤٤ رقم ١١٤)
- ٢٦٧ نقض وإبرام . الأوراق الواجب على
الطاعن إيداعها . ميعاد الإيداع .
إضافة ميعاد مسافة إليه . لا يجوز
(المادتان ١٨ و ١٩ من القانون رقم ٦٩
لسنة ١٩٣١)
(نقض مدني أهلي - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤
عدد ٥ ص ١٦٥ رقم ٨١)
- ٢٦٨ نقض وإبرام . تحصيل فهم الواقع في
الدعوى . سلطة محكمة الموضوع في ذلك .
(نقض مدني أهلي - أول نوفمبر سنة ١٩٣٤
عدد ٥ ص ١٥٣ رقم ٧٧)
- ٢٦٩ نقض وإبرام . حكم استئنافي . أخذه
بأسباب الحكم المستأنف مع إضافة
أسباب إليها . الطعن في الحكم
الاستئنافي . وجوب تقديم صورة من
الحكم المستأنف .
(نقض مدني أهلي - ٢٨ مارس سنة ١٩٣٥
عدد ٩ ص ٣٤٦ رقم ١٧١)
- ٢٧٠ نقض وإبرام . حكم استئنافي مؤيد حكماً
ابتدائياً . أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب
الحكم الابتدائي وإضافة أسباب أخرى
- محكمة النقض ؟ انتحال الحكم للحادث
الضار سبياً تقصيرياً لا يمكن استخلاصه
عقلاً من التحقيق يوجب نقضه . (المواد
١٠ و ١١ من القانون رقم ٦٨ لسنة
١٩٣١)
(نقض مدني أهلي - ٧ مارس سنة ١٩٣٥ عدد
٩ ص ٣٣٠ رقم ١٧٢)
- ٢٦٠ نقض . اختصاص . الأحكام الصادرة في
مسائل الاختصاص يمكن الطعن عليها
استقلالاً ؟ (المادة ٣٥ من القانون
رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)
(نقض جنائي أهلي - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤
عدد ٧ ص ٢٣٤ رقم ١٠٩)
- ٢٦١ نقض . الأسباب الجديدة . عدم جواز
الطعن بها لدى محكمة النقض .
(نقض مدني أهلي - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد
٧ ص ٢٢٩ رقم ١٠٥)
- ٢٦٢ نقض . تحصيل فهم الواقع في الدعوى .
عدم خضوعه لرقابة محكمة النقض (المواد
١٠ و ١١ من القانون رقم ٦٨ لسنة
١٩٣١)
(نقض مدني أهلي - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٤
عدد ٥ ص ١٥٠ رقم ٧٥)
- ٢٦٣ نقض . خطأ المحكمة في تطبيق القانون
على الوقائع الثابتة لديها مع سلامة الحكم
في نتيجته . تصحيح التطبيق الخاطيء .
وعدم نقض الحكم . جوازه
(نقض مدني أهلي - ١٤ يونيو سنة ١٩٣٤
عدد ٢ ص ٥٣ رقم ١٧)
- ٢٦٤ نقض وإبرام . أسباب الطعن . وجوب
تفصيلها . معنى تفصيل الأسباب . (المادة
١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض)
(نقض مدني أهلي - ١٧ مايو سنة ١٩٣٤
عدد ١ ص ٧ رقم ٤)

- إليها . الخطأ المزعوم وقوعه في
الأسباب المضافة . وجوب تقديم
صورة الحكم الابتدائي عند الطعن في
الحكم الاستثنائي بطريق النقض .
(نقض مدني أهلي - ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥
عدد ٨ ص ٢٤٧ رقم ١١٦)
- ٢٧١ نقض وإبرام . حكم انتهائي صادر قبل
انشاء محكمة النقض . عدم اعلانه . قبوله
من المحكوم عليه . عدم جواز الطعن
فيه (المادتان ١٤ و ٤٧ من القانون
رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)
(نقض مدني أهلي - ١٧ يناير سنة ١٩٣٥ عدد
٧ ص ١٢٣ رقم ١٠٠)
- ٢٧٢ نقض وإبرام . حكم صادر من محكمة
ابتدائية بهيئة استئنافية . متى يصح الطعن
فيه بطريق النقض ؟ (الفقرة الثانية من
المادة العاشرة من القانون رقم ٦٨ لسنة
١٩٣١)
(نقض مدني أهلي - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد
٧ ص ٣٣٥ رقم ١٠٤)
- ٢٧٣ نقض وإبرام . خلو الحكم من الأسباب .
بطلان جوهرى . حكم في قضية من
قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية .
خلوه من الأسباب . لا يصح سبيا للطعن
عليه بطريق النقض (المادة العاشرة من
القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)
(نقض مدني أهلي - ٣ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٧
ص ٢٠٨ رقم ٩٧)
- ٢٧٤ نقض وإبرام . الطعن في الحكم بسبب
جديد . عدم قبوله .
(نقض مدني أهلي - ٣ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٧
ص ٢٠٩ رقم ٩٨)
- ٢٧٥ نقض وإبرام . الطعن . شرط قبوله .
تحقق المصلحة منه . أسباب الحكم المطعون
- فيه . صلاحيتها لأن تكون أسبابا
لرفض الدعوى . الطعن على هذا الحكم .
لا يقبل .
(نقض مدني أهلي - ١١ أبريل سنة ١٩٣٥ عدد ١٠
ص ٣٩٧ رقم ٢٠٧)
- ٢٧٦ نقض وإبرام . فهم الواقع في كون
الأرض المتنازع عليها في الدعوى الحالية
داخلة ماديا وواقعا في حدود الأرض
التي كان متنازعا عليها في الدعوى السابقة .
ذكر أسباب هذا الفهم . النص على الحكم
بخطئه فيما استند إليه من تقارير الخبراء .
موضوعي .
(نقض مدني أهلي - ١١ أبريل سنة ١٩٣٥ عدد ١٠
ص ٢٩٩ رقم ٢٠٨)
- ٢٧٧ نقض وإبرام . مجرد القضاء بما لم يطلبه
الخصم . لا يصح سبيا للطعن بطريق
النقض . صلاحيته لالتماس إعادة النظر .
(نقض مدني أهلي - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٧
ص ٢١٩ رقم ١٠٢)
- ٢٧٨ نقض . استدلال . حرية المحكمة في
تكوين اقتناعها
(نقض جنائي أهلي - ١٤ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٢
ص ٥٩ رقم ٣٠)
- ٢٧٩ نقض . تطبيق . مجرد الخطأ المادي في
ذكر المادة المنطبقة على الواقعة . متى
لا يصح سبيا للطعن على الحكم (المادتان
٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)
(نقض جنائي أهلي - ١٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٨
ص ٢٩٠ رقم ١٤٧)
- ٢٨٠ نقض . تطبيق . مناط التطبيق القانوني -
الواقعة التي بينها الحكم بعد وصف النيابة .
(نقض جنائي أهلي - ٨ أبريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩
ص ٢٧٥ رقم ١٩٥)
- ٢٨١ نقض . ارتباط قضية بأخرى . طلب

- ٢٨٧ نقض و ابرام . تقرير الطعن - تقديمه الى قلم الكتاب بعد الميعاد . متى يعتبر مقبولا شكلا (المادة ٢٣١ تحقيق)
(نقض جنائي أهلى - ١٨ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٣٢٠ رقم ١٦٨)
- ٢٨٨ نقض و ابرام . حسن النية أو سوءها . مسألة موضوعية . (المادنان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)
(نقض جنائي أهلى - ١٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٢٨٣ رقم ١٤٠)
- ٢٨٩ نقض و ابرام . الطعن بطريق النقض . وجوب رفعه من المحكوم عليه شخصا أو من يوكله لهذا الغرض . ولى القاصر . حقه في رفع الطعن عن القاصر (المادة ٢٢٩ تحقيق)
(نقض جنائي أهلى - ٤ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٣٠٣ رقم ١٤٧)
- ٢٩٠ نقض و ابرام . محكوم عليه لم يطعن بطريق النقض في الحكم الصادر ضده . نقض الحكم بناء على طعن النيابة . استفادة المتهم منه (المواد ٢٢٩ و ٢٣١ و ٢٣٢ ج)
(نقض جنائي أهلى - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٢٣٣ رقم ١٠٨)
- ٢٩١ نقض و ابرام . محكوم عليه لم يطعن على حكم بطريق النقض . الطعن فيه من النيابة . نقض الحكم . استفادة المحكوم عليه من نقضه . (المواد ٢٢٩ و ٢٣١ و ٢٣٢ تحقيق)
(نقض جنائي أهلى - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٢٦٥ رقم ١٢٨)
- ٢٩٢ نقض و ابرام . مسجون . تقديم أسباب النقض الى السجن . للتوقيع عليها من المسجون والحصول منه على تقرير بطعنه . اغفال السجن أمر التقرير . اعتبار
- المتهم ضم قضية مخالفة الى قضية جنحة . سلطة محكمة الموضوع في اجابة هذا الطلب أو رفضه
(نقض جنائي أهلى - ١٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٢٩٠ رقم ١٤٧)
- ٢٨٢ نقض . ارتباط تهمة بأخرى . الحكم على متهم من محكمة الدرجة الأولى بعقوبة مستقلة « عن كل تهمة » - تطبيق محكمة الدرجة الثانية للمادة ٣٢ ع . وجوب القضاء باحدى العقوبتين فقط (المادة ٢٢ ع)
(نقض جنائي أهلى - ٢١ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٢٩٤ رقم ١٤٩)
- ٢٨٣ نقض . حادث . وقوع حادث مفاجأة . تقدير المفاجآت . موضوعي .
(نقض جنائي أهلى - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ١٩٨ رقم ٩٤)
- ٢٨٤ نقض . دليل تقديره . سلطة قاضى الموضوع في ذلك .
(نقض جنائي أهلى - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٣١٢ رقم ١٢٦)
- ٢٨٥ نقض . محكمة استئنافية . استمداد عقيدتها . مصادرة (المادة ١٨٦ تحقيق)
(نقض جنائي أهلى - أول ابريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٣١٧ رقم ١٩٠)
- ٢٨٦ نقض و ابرام . التقرير بالطعن في الميعاد . تقديم الأسباب في الميعاد الى السجن الموجود به المحكوم عليه . وصوله الى قلم الكتاب متأخرا عن الميعاد . متى يعتبر التقرير مقبولا (المادة الثالثة من الأمر العالى الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٠١)
(نقض جنائي أهلى - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ١٧٨ رقم ١٣٥)

٢٩٨ هتك عرض . مناط تحقق هذه الجريمة .
تقيل غلام في وجهه في غرفة مقفلة
وعضه في موضع تقيل . لا جريمة
(المادة ٢٣١ ع)
(نقض جنائي أهلي - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤
عدد ٤ ص ١٢٤ رقم ٥٩)

و

٢٩٩ وارث . انتصابه خصما عن باقي الورثة
في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها .
شرطه . مناط تحقق هذه القاعدة .
(نقض مدني أهلي - ١١ أبريل سنة ١٩٣٥
عدد ١٠ ص ٤٠٣ رقم ٢١٠)
ورقة الدعوى
(أنظر عام رقم ٢١٦)

٣٠٠ وصف التهمة . الدفع بابها مه . متى يصح
التمسك به ؟ (المادة ٢٣١ تحقيق)
(نقض جنائي أهلي - ١٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد
٨ ص ٢٩٠ رقم ١٤٧)
٣٠١ وصف التهمة . الطعن بوجود نقص
في وصف التهمة . متى يجب إبداءه ؟
(المادة ٢٣٩ تحقيق)
(نقض جنائي أهلي - ٢٠ مايو سنة ١٩٣٥
عدد ١٠ ص ٤٤١ رقم ٢٢٩)

٣٠٢ وصى . دفعه مبالغ من ماله لمنفعة القصر .
القضاء له بفوائد عن هذه المبالغ بعد
خروجه من الوصاية من تاريخ المطالبة
الرسمية . لا مانع .
(نقض مدني أهلي - ١١ أبريل سنة ١٩٣٥ عدد ١٠
ص ٤٠٣ رقم ٢١٠)

٣٠٣ وصية . وصية غير المسلم . هي كوصية المسلم
خاضعة لحكم الشريعة الإسلامية (المواد

الطعن مقبولا شكلا . (المادة ٢٣١ تحقيق)
(نقض جنائي أهلي - ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٥
عدد ٩ ص ٢٨٦ رقم ٢٠٣)
٢٩٣ نقض وإبرام . نقص في الاجراءات .
متى يعتبر أمام محكمة النقض ؟
(نقض جنائي أهلي - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨
ص ١٧٧ رقم ١٢٤)
٢٩٤ نقض وإبرام . نقض الحكم لعيب
جوهرى فيه . يعيد الدعوى الى حالتها
الاولى (المادة ٢٢٩ و ٢٣٢ تج)
(نقض جنائي أهلي - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤
عدد ٧ ص ٢٢٦ رقم ١١١)
نقض

(أنظر تزوير رقم ٦٨ ونقض رقم ٢٥٩
ودعوى رقم ١٤٢ ودفاع شرعى رقم ١٥٣
ودفاع رقم ١٤٩)
نقض الحكم
(أنظر مبارضة رقم ٢٣١ وخير رقم ١٣١
وجرائم رقم ١٠٩)

٢٩٥ نية . تعرف نية المتهم . سلطة قاضى
الموضوع فى ذلك
(نقض جنائي أهلي - ٢١ مايو سنة ١٩٣٤
عدد ٢ ص ٦٤ رقم ٣٤)
نية الحيازة المؤقتة
(أنظر تبديد رقم ٦٣)
نية الغش
(أنظر تبديد رقم ٦٤)

هـ

هبة

(أنظر الأحوال الشخصية رقم ٢٧)
٢٩٦ هتك عرض . الركن المادى فى هذه
الجريمة . مناط تحقيقه (المادة ٢٣١ ع)
(نقض جنائي أهلي - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤
عدد ٤ ص ١٣٦ رقم ٦٨)

٢٩٧ هتك عرض . شروع فيه . وجوب
العقاب ولو كانت أفعال الشروع غير
منافية فى ذاتها للأداب (المادة ٢٣١ ع)
(نقض جنائي أهلي - ١١ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ٨
ص ٣١١ رقم ١٦٢)

العقل والالمام بما أجراه الوكيل .
التحدى بالمادة ٥١٤ مدني في هذه
الضرورة . لا يجدي .

(نقض مدني أهلي - ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٥ عدد
١٠ ص ٤٣٦ رقم ٢١٨)
وكيل بالأجرة
(أنظر اختلاس رقم ٢٥)

الولاية (سلب)

(راجع ولي شرعي رقم ٣٠٨)

٣٠٨ ولي شرعي . سلب الولاية عنه .

التصرفات المحظورة عليه مباشرة .
(المادة ٢١ من القانون رقم ٤٠ لسنة
١٩٣١ الخاصة بترتيب المجالس الحسنية
(نقض مدني أهلي - ١٧ مايو سنة ١٩٣٤ عدد
١ ص ٤ رقم ٣)

ولي القاصر

(أنظر نقض وإبرام رقم ٢٨٩)

٣٠٩ يمين . تحليف اليمين . الحكم بتحليف اليمين .

البيانات . الواجب توافرها فيه .
إعلانه . كيفيته . (المواد ١٧ و ١٦٩

و ١٧٠ مرافعات)

(نقض مدني أهلي - ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد

٨ ص ٢٥٤ رقم ١٢٠)

٣١٠ يمين . نقض وإبرام . الطعن بطريق النقض .
الأحكام الجائز الطعن فيها بهذا الطريق .

حكم بجواز إثبات البينة على كذب

اليمين . الطعن فيه بطريق النقض .

لا يجوز . (المادة ٢٢٩ تحقيق) .

(نقض جنائي أهلي - ١٣ مايو سنة ١٩٣٥ عدد ١٠

ص ٤٢٧ رقم ٢٢٥)

يمين (تحليف)

(أنظر شهادة رقم ١٨١)

٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ مخطوط و ٢٥٤

و ٢٥٥ و ٢٥٦ أهلي)

(نقض مدني أهلي - ٢١ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٣

ص ٨٧ رقم ٤٤)

الوصاية

(أنظر وصي رقم ٣٠٢)

٣٠٤ وضع اليد المكسب للملكية . مدته
بالنسبة للوقف .

(نقض مدني أهلي - ١٨ أبريل سنة ١٩٣٥

عدد ١٠ ص ٤١٠ رقم ٢١٢)

وضع يد

(أنظر نقض وإبرام رقم ٢١٦)

٣٠٥ ١ - وضع يد . وضع اليد لسبب وقفي .

متى يعتبر وضع اليد صالحا للتمسك به ؟

٢ - وضع يد الواقف الذي هو ناظر

على الوقف . متى يصلح التمسك به ؟

٣ - وضع يد أولاد الواقف على العين

بنيه التملك عقب قسمة أجروها بينهم .

مجرد تصرفهم بالبيع لأولادهم المستحقين

بعدهم في الوقف . لا يعتبر قانونا مغيرا

لسبب وضع اليد (المادة ٧٩ مدني)

(نقض مدني أهلي - ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٥

عدد ٨ ص ٢٥٢ رقم ١١٩)

٣٠٦ وقف . الأقرار بالوقف أو بالاستحقاق

فيه . متى يعتبر اقراراً يمكننا الاحتجاج

به على المقر ؟ (المادة ١٣٧ من لائحة

سنة ١٩١٠ والمادة ١٣٧ من اللائحة

الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١

والمادة ٣٦٤)

(نقض مدني أهلي - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥

عدد ٧ ص ٢٢٢ رقم ١٠٣)

وقف

(أنظر وضع يد رقم ٣٠٤ ورقم ٣٠٥)

٣٠٧ وكيل . تقدير الموكل أجر وكيله بعد إتمام

أبحاث ومقالات

- ١ - بحث « الماطلة فى الخصومة وعلاجها » مشاهدات عملية وملاحظات تشريعية - لحضرة القاضى زكى خير الابوتيجى (عدد ١ ص ٦٨ . القسم الثانى)
- ٢ - بحث « فى الماطلة فى الخصومة وعلاجها » لحضرة الأستاذ عزيز بك خانكى (عدد ٤ ص ٢٥ القسم الثالث)
- ٣ - نبذة من كتاب تحقيق الجنايات (تحت الطبع) لحضرة صاحب العزة على زكى العرابى بك المستشار بمحكمة استئناف مصر الأهلية تحت عنوان « تشكيل محاكم الجنايات » . (عدد ٤ ص ٣٧ القسم الثالث)
- ٤ - بحث خاص بالقانون رقم ٣٢ سنة ١٩٣٢ فى تخفيض الايجارات لحضرة القاضى محمود عبد الرحمن (عدد ٤ ص ٤٣ القسم الثالث)

فهرست القسم الثاني

يشتمل على أحكام محكمة الاستئناف الأهلية والمحاكم الكلية وقضاء الأمور المستعجلة والمحاكم الجزئية والمحاكم المختلطة والمحاكم الأجنبية

حرف الألف

- ١ ابراء من دين - من ولي - لمصلحة الشخصية - لايسرى على القاصر - .
(دمياط الجزئية - ٩ مايو سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٧٢ رقم ٣١٠)
ابطال المرافعة (طلب)
(انظر استئناف رقم ١٠٦)
- ٢ اتعاب محاماه - الاتفاق عليها بين المحامي والموكل - بعد انتهاء العمل - نفاذه
(استئناف مختلط - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٣٠٦ رقم ١٤٣)
اتعاب محاماه - تقديرها - حسب أهمية القضية - والعناية بها وقيمة العمل وخلافه
(استئناف مختلط - ٢٠ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٤٣ رقم ٢٥٥)
- ٣ اتعاب محاماه - مطالب بها - بعد التنازل عن التوكيل - جوازها
(استئناف مختلط - ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٥٧ رقم ٦٩)
اتعاب
(انظر خير رقم ٣٥٩ ومحاماة رقم ٤٩٧)
- ٤ اتفاق - مزاد - تعطيل حريته - بطلانه
(استئناف مختلط - ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٦٧ رقم ٤١)
اتفاق
(انظر تركة رقم ٢٢٥ وفوائد رقم ٤٧٨)
- ٦ اثبات التاريخ - المادة ٢٢٩ مدني - أحوالها - على سبيل الحصر - النشر في الجرائد ليس واحدا منها -
(ابرحص الجزئية - ٣٠ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ٦١ رقم ٢٨)
- ٧ اثبات - صورة مستخرجة من دفاتر التسجيل - لعقد عرفي - ليست دليلا كنيايا ولا مبدأ اثبات - ٢ - اثبات - ضياع - السند بسبب قهر - سرقة تبديد - اعتبارها سببا قهريا -
(استئناف مصر - ٢١ أبريل ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٥٥٦ رقم ٣٦٣)
اثبات - محاكم جنائية - متى تتبع امامها احكام قانون المرافعات -
(مصر الكلية الأهلية - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٢٢ رقم ٢٠٢)
- ٨ اثبات بالبيئة - سند - عدم ذكر سبب الالتزام - جوازه
(استئناف مصر - ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٥٨٠ رقم ٢٧٥)
اثبات بالكتابة - حساب - التصديق عليه كتابة - طلب تصحيحه بالكتابة -
(استئناف مصر - ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٥٨٠ رقم ٢٧٥)
- ٩ اثبات بالبيئة - ضد التاجر - جوازه
(السبلاوين الجزئية - ٢ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٧٤ رقم ١٧٢)
اثبات بالكتابة - حساب - التصديق عليه كتابة - طلب تصحيحه بالكتابة -
(استئناف مصر - ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٥٨٠ رقم ٢٧٥)
- ١٠ اثبات تاريخ - تصرف صادر من المورث - حق الورثة في اثبات صورة التاريخ
(استئناف مصر - ١٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٥٥٠ رقم ٢٦٠)
- ١١

- ١٢ اثبات تاريخ . عقد . اثبات تاريخه . من تاريخ تقديمه للمحكمة
(استئناف مخطوط - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣)
ص ٢٢٩ رقم ١٠٦)
- ١٣ ١ - اثبات حالة - وجه الاستعجال . متى تقبل . حالة مادية شرعية - عدم جواز قبول الدعوى
٢ - اثبات حالة حمل . اتصالها بالحقوق المالية . جوازها .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٧ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٢١ رقم ٢٤٢)
- ١٤ اثبات صحة التعاقد . مع بطلان العقد . عدم جوازه .
(مأمورية المحمودية القضائية - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٦٦ رقم ٣٠٧)
- ١٥ اثبات مخالفة العمل للقانون . طريقة ذلك
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عدد ٣ ص ١٩٥ رقم ٩٢)
اثبات
(أنظر استحقاق رقم ١١٩ وأمر إداري رقم ١٥٢ وتوكيل رقم ٢٨٠ ودفاتر تجارية رقم ٤٠٩ ومسئولية طبيب رقم ٥١٧ واختراع رقم ٣١ ورمز تجاري رقم ٤٢٠)
- ١٦ اثبات صحة الخط أو الامضاء أو الختم
(أنظر انكار رقم ١٧٥)
اثراء على حساب الغير . دعوى . شروطها
(طنطا الكلية الاهلية - ٢١ يونيو سنة ١٩٣٥ عدد ١ ص ٧ رقم ٣٣٢)
- ١٧ اجارة . استئجار الأشخاص - النص على الامتناع عن العمل بعد انتهاء العقد . جوازه .
(استئناف مخطوط - ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٧٥ رقم ٢١٧)
- ١٨ اجارة . انتهاءها . طرد المستأجر . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . وجوب توفر الاستعجال . وعدم المساس بالموضوع
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٢٣ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٥٩١ رقم ٢٨٢)
- ١٩ اجارة . شرط فاسخ . ما يشترط به .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣٦٨ رقم ١٦٨)
- ٢٠ اجارة . صادرة من غير مالك . بطلانها . المؤجر له صفة ظاهرة في التأجير . والمستأجر حسن النية . جوازها
(المحلة الجزئية - ١٦ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤٣٦ رقم ٣٢٩)
- ٢١ اجارة . عدم الاتفاق على الاجرة . بطلان العقد بطلانا نسبيا . تصحيحه بالاجازة . أو التنفيذ . حق القاضي في تقدير الاجرة .
(استئناف مصر - ٢١ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ١٥ رقم ٨)
- ٢٢ اجارة . عقد ايجار . تجديد نموني . المادة ٣٨٦ مدني
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٤٩ رقم ٢٠٦)
- ٢٣ اجارة . مستأجر . حقه في طلب إعادة وضع يده عند وفاة الايجار . أو عرضه عرضا حقيقيا .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٥٣ رقم ٢٠٧)
- ٢٤ اجارة . مستأجر بغير عقد . لا حاجة للتنبيه به
(استئناف مخطوط - ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٧٥ رقم ٢١٧)
- ٢٥ اجارة . مستأجر . وضع يده على العقار . لحساب المالك .
(استئناف مخطوط - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٢٩ رقم ١٠٦)
اجارة
(أنظر اختصاص رقم ٥٦)
اجارة الموكل
(أنظر وكيل رقم ٦٠٦)

أحكام الشريعة الإسلامية	اجارة
(أنظر مواريث رقم ٥٤٨)	(أنظر تعهد رقم ٢٤٥)
أحكام القانون المدني (سريان)	أجرة
(أنظر ملكية رقم ٥٣٨)	(أنظر اجارة رقم ٢١)
أحكام مؤقتة أو أحكام حراسة	٢٦ اجتماع خاص . اعتباره عاما . بعد
(أنظر استئناف رقم ١١٢)	اخطار الداعي من البوليس بذلك .
١ - اختراع . معناه . عدم السبق	(المنشية الجزئية - ١٧ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ٣
٢ - اختراع . انتشاره . اثبات . البينة .	ص ٢١٠ رقم ٩٧)
مطبوعات . كتالوجات . قرائن . جوازها .	٢٧ اجتماع عام . اجتماع خاص . تفريق
(مصر الكلية الاهلية - ١٥ يناير سنة ١٩٣٥	القانون بينهما . بيانه .
عدد ١٠ ص ٣٩٦ رقم ٣٢٩)	(المنشية الجزئية - ١٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٣
اختصاص . شركة مصرية . تصفية .	ص ٢١٠ رقم ٩٧)
اختصاص المحاكم المختلطة بها . معدوم .	٢٨ الاجتماع العام . تعريفه . مقياسه . تمكن
(استئناف مختلط - ١٥ يونيو سنة ١٩٣٣	الغير من الاتصال بالاجتماع .
عدد ١ ص ٦٥ رقم ٣٧)	(المنشية الجزئية - ١٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٣
اختصاص . شركة أهلية . وجود حق	ص ٢١٠ رقم ٩٧)
لاجني . غير مانع من تصفيته .	٢٩ اجراءات قضائية . مطالبة بأرث من
اختصاص المحاكم الأهلية بالحكم بالتصفية .	أحد الورثة . حق باقي الورثة في الاستفادة
(استئناف مصر - ٣ مارس سنة ١٩٣٤	منها . اعتبار حق الأرث لا يتجزأ
عدد ١ ص ١ رقم ١)	(مصر الكلية الاهلية قضاء مستعجل - ١٢ ديسمبر
اختصاص . صالح اجني . معناه .	سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٤٥ رقم ٢٠٥)
حدوده . اختصاص المحاكم الأهلية	اجراءات تحقيق
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٢٤ مايو	(أنظر استئناف رقم ١١٢)
سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٤٢ رقم ١٩)	اجراءات التنفيذ
اختصاص . محاكم مختلطة . خبراء . عدم	(أنظر حراسة رقم ٣٠٦ وحكم غيبي رقم ٣٤٠)
اختصاص المحاكم الأهلية بالفصل في	اجراءات مؤقتة وتحفظية
دعوى التعويض عن قرار فصل صادر	(أنظر اختصاص عام رقم ٨٤)
من هيئة تأديبية بالمحاكم المختلطة .	اجراءات نزاع الملكية
(استئناف مصر - ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٤	(أنظر دعوى بطلان رقم ٢٨١)
ص ٢٤٣ رقم ١١٩)	٣٠ إحراز خرطوش أو رصاص . بدون
اختصاص المحاكم الأهلية . حارس .	رخصة . تطبيق المادة ٣١٧ ع . حالة صنع
أمين على الأعيان . لاو كيان الدائنين .	أو استيراد أو احراز القنابل . والديناميت
الدعوى المرفوعة منه أو عليه بهذه	أو المفرقات . للأتلاف والتدمير .
الصفة . بين وطنيين . اختصاص	عدم انطباقه عليها .
(استئناف مصر - ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد	(دكرنس الجزئية - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٣
٨ ص ٥٧٨ رقم ٢٧٤)	عدد ١٠ ص ٤١٩ رقم ٢٣٦)

٣٧	اختصاص المحاكم الأهلية . حرمانها منه . فى حالة وجود رهن عقارى على العين المنزوع ملكيتها . مجرد وجود مصلحة لأجنى . غير مانع منه . (استئناف مصر — ٣ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ١ رقم ١)	٤٣	اختصاص . قضاء محكمة الأحوال الشخصية . نفقة . احترام الأحكام مادامت صادرة فى حدود اختصاص الهيئة التى أصدرتها . حكم نفقة . تواطؤ . للاضرار بزوجة لها حكم نفقة . أفضليته للزوجة الأولى (استئناف مصر — ٣ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ٨٦ رقم ٤١)
٣٨	١ - اختصاص المحاكم الأهلية . دعوى ضمان ضد ورثة . أحدهم أجنيا . غير غير مانع من اختصاصها به فى من عداه ٢ - اختصاص المحاكم الأهلية . دعوى أصلية . الضمان أجانب . غير مانع (استئناف مصر - ١٢ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٥٦٥ رقم ٣١٨)	٤٤	اختصاص المحاكم الأهلية : فى نزاع بين زوجين . على مسائل مالية بحتة . ثابت . على مسائل شرعية ومختصة بأحكام الشرع والرجوع إليها كالمهر والهدية . عدمه . (استئناف مصر — ٢١ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ٩٩ رقم ٤٧)
٣٩	اختصاص المحاكم المختلطة . اسم مستعار . بقصد تجنب القاضى الطبيعى . عدمه (استئناف مختلط - ٨ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٦٥ رقم ٣٥)	٤٥	اختصاص المحاكم الأهلية . وقف . ناظر . دعوى طلب تثبيت ملكية الوقف لعين ما . اختصاصها . (استئناف مصر - ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٢٤٥ رقم ١٢١)
٤٠	اختصاص المحاكم المختلطة . شركة عقاراتها مرهونة لأجانب . ثابت (استئناف مختلط - ١٥ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٦٥ رقم ٣٧)	٤٦	اختصاص . اختيار محل معين لتنفيذ عقد . جوازه فى المسائل المدنية والتجارية على السواء . (السبلاوين الجزئية — ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٥١ رقم ٢٢)
٤١	١ - اختصاص المحاكم المختلطة . عقار منزوع . عليه رهن لأجنى . موجب له . ٢ - اختصاص المحاكم المختلطة . توزيع . تعويض عن عقار منزوع ملكيته للنفقة العامة . وجود مصلحة أجنية كاف لتحقيقه ٣ - اختصاص المحاكم المختلطة . أجر الحكر . المحتكر أو خليفته أجنيا . ثابت . (استئناف مختلط — ١٧ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٧٥ رقم ٣١٦)	٤٧	اختصاص . بناء على حكم صادر بتحديد ميعاد السداد . عدم جوازه الا عند حلول الدين . (مصر الكلية الأهلية — ١٩ يوليو سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ١٩٠ رقم ٩٠)
٤٢	اختصاص المحاكم المختلطة . مدعى أجنى - رفضت دعواه - شركاؤه الوطنيون - عدم اختصاصها بالنسبة لهم . (استئناف مختلط — ١٤ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٤٢ رقم ٢٥٤)	٤٨	اختصاص . دعوى تعويض عن جنحة . رفعها للمحاكم المدنية . قيمتها أكثر من ١٥٠ جنيا . من اختصاص المحاكم الكلية (استئناف مصر - ٢٢ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٢٥١ رقم ١٢٤)

- ٤٩ اختصاص . دعوى ضمان . علاقتها
بالدعوى الأصلية . استقلالهما أصلاً .
جواز الحكم بعدم الاختصاص في
الدعوى الأصلية . عدم مساس الحكم
بالضامن
(استئناف مخطط — ١٢ ابريل سنة ١٩٣٤
عدد ٩ ص ٦٧٤ رقم ٣١٤)
- ٥٠ اختصاص . سقوط الحكم الغيابي .
النزاع الخاص . اشكال . من اختصاص
المحكمة التي أصدرت الحكم
(طائفة الكلية الاهلية - ١٢ ابريل سنة ١٩٣٤
عدد ٦ ص ٤١٨ رقم ٢٠٠)
- ٥١ اختصاص . قاضي جزئي (القانون
رقم ١٢ سنة ١٩٣٠) إحالة . استئناف .
تنازل عن الدفع بعدم الاختصاص .
الجهة المختصة بنظر الاستئناف
(استئناف مصر — ٣ ابريل سنة ١٩٣٤
عدد ٢ ص ١٠٢ رقم ٤٩)
- ٥٢ اختصاص . قضاء مستعجل . اختلاف
مدار بحثه الدعوى عن القضاء العادي
لاختلاف الضوابط
(استندرية الكلية الاهلية - قضاء مستعجل -
١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٣٦٣ رقم ١٦٥)
- ٥٣ اختصاص . القاضي المستعجل . الفصل
في الموضوع . أو حقوق الطرفين .
عدم جوازه .
(مصر الكلية الاهلية « قضاء مستعجل »
١٣ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤١٢ رقم ٣٣٤)
- ٥٤ اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة .
اختصاصه . قيود على اختصاصه .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل — ٧ مارس
سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٣١ رقم ٢٤٢)
- ٥٥ اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة .
اختصاصه بإخلاء العين المؤجرة
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل -
١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٤٩ رقم ٢٠٦)
- ٥٦ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .
اجارة . فسخ . اشتراط حصول الفسخ
بمجرد التأخير في الوفاء . اختصاص
٢ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاص .
خصم ثالث . ادعاء ملكية العين
المؤجرة . نزاع جدي . عدم اختصاص .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل -
٢١ اكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٣٥ ص ٢٠٦ رقم ٩٤)
- ٥٧ اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة .
اختصاصه حسب المبادئ العامة . يشمل
مسائل التسجيل .
(مصر الكلية الاهلية « قضاء مستعجل » -
١٧ أغسطس سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤١٤
رقم ٣٣٥)
- ٥٨ اختصاص - قاضي الأمور المستعجلة
اختصاصه بنظر اشكالات تنفيذ جميع
الاحكام الغياية مدنية أو جنائية (المادتان
٢٨ و ٣٨٦ مرافعات)
٢ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه
بالفصل في اشكالات التنفيذ عن
الاحكام الغياية .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل — ٩ يناير
سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٥٥ رقم ٢٠٨)
- ٥٩ اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة .
اختصاصه في إخلاء المستأجر
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ١٩ ديسمبر
سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٥٣ رقم ٢٠٧)
- ٦٠ اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة .
الحقوق التي يجب عدم المساس بها .
ماهيتها . مزاعم لا ينقضها الظاهر .
(استندرية الكلية الاهلية - قضاء مستعجل -
٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٤٧ رقم ٣٠٠)
- ٦١ اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة .
عدم اختصاصه بالحكم بالإخلاء بعد

اختصاص المحكمة الجنائية		حصول التجديد الضمني . اختصاص	
(أظلم حكم غيبي رقم ٣٤٥)		قاضي الموضوع .	
اختصاص القاضي المستعجل . إيقاف	٦٥	(مصر الكلية الأهلية - قضاء مستعجل - ١٧ ديسمبر	
بيع . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .		سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٤٩ رقم ٢٠٦)	
اختصاصه بنظر ما يكون مستعجلا		اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة .	٦٢
(المادة ٢٨ مرافعات)		عدم اختصاصه بالفصل في الدفع المتعلقة	
(اسكندرية الكلية الأهلية - قضاء مستعجل -		بالصفة في التقاضي بأحكام قوة الشيء	
١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٢٦٣ رقم ١٦٥)		المحكوم فيه .	
اختصاص القاضي المستعجل . إيقاف	٦٦	(مصر الكلية الأهلية - قضاء مستعجل -	
بيع . اختصاص قاضي الأمور		١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٤٩ رقم ٢٠٥)	
المستعجلة بالإيقاف حتى يفصل في صحة		اختصاص قاضي الأمور الوقية .	٦٣
العرض .		القضاء المستعجل . الفرق بينهما .	
(مصر الكلية الأهلية - قضاء مستعجل -		(مصر الكلية الأهلية - قضاء مستعجل - ١٧	
٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣٦٥ رقم ١٦٦)		أغسطس سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤١٤)	
١- اختصاص القاضي المستعجل . بطرد	٦٧	اختصاص . قضاء مستعجل . ولايته .	٦٤
مستأجر لاساءة استعمال المحل المؤجر . عدمه .		أساسها	
٢- اختصاص القاضي المستعجل . بإخلاء		(مصر الكلية الأهلية - قضاء مستعجل - ١٧	
العين المؤجرة في حالة استخدامها الغرض		أغسطس سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤١٤ رقم ٣٣٥)	
محل بالآداب . أو أحداث تغيير مادي في		اختصاص	
العين . أو أحداث اتلافات جسيمة بها		(أنظر دستور رقم ٣٧٠ وقوة الشيء المحكوم فيه	
وخلافه . ثابت .		رقم ٤٩٠ وتركه رقم ٢٢٨ وتفيد رقم ٢٧٠	
(مصر الكلية الأهلية - قضاء مستعجل - ٦ مارس		وتسجيل عقد شراء رقم ٢٢٦)	
سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ١٠٦ رقم ٣٠٣)		اختصاص القضاء المختلط المستعجل	
اختصاص القاضي المستعجل . في	٦٨	(أنظر حجز تحفظي أمل رقم ٣٠٣)	
المنازعات بين المالك والمستأجر . خاصة		اختصاص (محاكم مختلطة)	
باجراء عمل أو ترميم أو طرد المستأجر		(أنظر دعوى ضمان فرعية رقم ٣٨	
الح . مقرر		واختصاص ٢٢)	
(بليس الجزئية - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٤		اختصاص المحاكم الأهلية	
عدد ٧ ص ٥٣٥ رقم ٢٤٨)		(أنظر اختصاص رقم ٣٣٣ و٣٤٣ و٥٧٧	
اختصاص قاضي الأمور الوقية . بالنظر	٦٩	واختصاص المحاكم المختلطة رقم ١٦٨ و٣٩١ و١٦٨ و١٦٨ و١٦٨	
		رقم ٥٧٠ وأمر إداري رقم ١٥٧ ووقف رقم ٥٩٥	
		ودعوى تغيير اسم رقم ٢٨٧)	
		اختصاص المحاكم الشرعية	
		(أنظر مواريث رقم ٥٤٨ ووقف رقم ٥٩٥)	
		الاختصاص (عدم)	
		(أنظر افلاس رقم ١٣٥)	

- ٧٤ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة
شروط اختصاصه . في الاستعجال أى
الخطر . عدم المساس بالموضوع .
(مصر الكلية الاملية « قضاء مستعجل » -
١٧ أغسطس سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤١٤
رقم ٣٣٥)
- ٧٥ ١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة
في نظر قضايا الحراسة وما يتفرع منها .
عند توفر شرط الاستعجال
٢ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة
وجود خطر حقيقى . اختلاف الاستعجال
بحسب طبيعة الحق المتخصم به
٣ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة
ولو اتخذ صاحب الحق طريقا خلاف
الطريق المستعجل . اعتبار حقه مستعجلا .
متى توافرت أركانه .
٤ - قاضي الأمور المستعجلة . حقه في بحث
مستندات الاخصام ودفاعهم . استناده
بها في حكمه المؤقت والتحفظى
٥ - قاضي الأمور المستعجل . عدم
اختصاصه إذا كان لا يمكنه ان يصدر
حكمه في الأمور المستعجلة بدون مساس
الموضوع . انعدام الولاية .
٦ - قاضي الأمور المستعجلة . اعتبار
أحكامه مقيدة له . ولطرفى الدعوى
أو مركز الخصوم .
(مصر الكلية الاملية — قضاء مستعجل —
١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٢٨٢ رقم ١٣٣)
اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . في
نظر الاشكالات الخاصة بالاحكام
الجنائية متى شملته حقوقا مالية يتأثر بها
الغير
(مصر الكلية الاملية — قضاء مستعجل —
٢٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤١١ رقم ٣٣٣)
- ٧٠ في المعارضة بأجرة . رغم عرض الأمر
على قاضي الموضوع - جوازه .
(استئناف مختلط — ٤ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد
٧ ص ٥٤٤ رقم ٢٥٧)
- ٧١ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .
ببعض مسائل التسجيل . تسجيل . مقيد
بالنصوص .
(مصر الكلية الاملية - قضاء مستعجل -
١٧ أغسطس سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤١٤
رقم ٣٣٥)
- ٧٢ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .
بدعوى اثبات حالة .
(مصر الكلية الاملية — قضاء مستعجل —
عدد ١٠ ص ٤١٢ رقم ٣٣٤)
- ٧٣ ١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .
حقه في بحث مستندات الطرفين وبحقيق
دفاعهم
٢ - قاضي الأمور المستعجلة . حقه في
ايقاف التنفيذ اذا ظهر له ظرف من
ظروف الدعوى صورية عقد الايجار
أو الحكم المأخوذ من أحد المستحقين
على الناظر المؤقت بعد زوال صفته .
٣ - قاضي الأمور المستعجلة . لا يشترط
للتقاضى أمامه وجود أهلية تامة . جواز
التقاضى للوصى بدون اذن المجلس الحسبى
أو المحجور عليه للسفه والقاصر بعد
سن الثمانية عشرة . وكل من له مصلحة
في ذلك .
(مصر الكلية الاملية — قضاء مستعجل -
٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٢٩٠ رقم ١٣٤)
اختصاص قاضي الأمور الوقتية . سنده
(مصر الكلية الاملية « قضاء مستعجل » —
١٧ أغسطس سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤١٤ رقم ٣٣٥)

- ٧٧ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . في طلب حراسة مجانية تخفيفا للمصاريف . جوازه .
(استئناف مختلط - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٢٩ رقم ١٠٧)
- ٧٨ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . في الاخلاء بعد التنبيه . ثابت .
(استئناف مختلط - ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٤ عدد ٦ ص ٤٧٥ رقم ٢١٧)
- ٧٩ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . في القضاء بصحة أو بطلان عقد أو فسخه . عدمه .
(عابدين الجزئية - ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٤٧ رقم ٢٠)
- ٨٠ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . أحواله . لم ترد بطريق الحصر .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل ٢ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٥٢ رقم ٣٠٢)
- ٨١ ١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . اخلاء عين مؤجرة . شرطه أن يكون التجديد غير متنازع فيه .
٢ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . في حالة الطعن بتزوير عقد الايجار . معدوم .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ١٣٦ رقم ٥٩)
- ٨٢ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . دعوى اثبات حالة . عدم جواز الأمر بإجراء يعتبر طعنا على الأوامر الادارية .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ١٣١ رقم ٥٨)
- اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . (أنظر ايجارة رقم ١٨ واشكاله رقم ١٣٣ والادعاء بسقوط الحكم بمضي المدة رقم ٩٢ وايجارة رقم ١٨١ وتأمين رقم ٢١٢ وتوزيع رقم ٢٧٢)
- ٨٣ ١ - اختصاص قاضي المواد المستعجلة . في طلب الغاء حجوزات باطلة متوقعة تحت يد الغير . جائز .
٢ - اختصاص القاضي المستعجل . في المواد المستعجلة . وفي الاشكالات . الفارق بينهما . بحث الموضوع في الحالة الثانية .
٣ - اختصاص القاضي المستعجل بالغاء حجز تحفظي . بناء على حكم ابتدائي . معدوم . الحكم فيه من النظام العام (مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٥ عدد ١ ص ٦٠٧ رقم ٣٠٤)
- ٨٤ اختصاص عام . اجراءات مؤقتة وتحفظية . خضوع القضاء المستعجل لقيوده .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٧ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٢١ رقم ٢٤٢)
- ٨٥ اختصاص عام . المحاكم الاهلية . تختص بكل دعوى لم تعط لغيرها .
(مصر الكلية الاهلية - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٣٠ رقم ٢٩٧)
- ٨٦ اختصاص عام . ايقاف . بيع . بائع أجنبي . دعوى الضمان . اختصاص المحاكم المختلطة . رفعها اليها . رفع دعوى الملكية أمام المحاكم الاهلية . من وطنيين وجوب ايقاف الفصل فيها حتى يفصل في المحاكم المختلطة .
(استئناف مصر - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٠٨ رقم ١٩٧)
- اختصاص عام . (أنظر وقف رقم ٥٩٥)
- ٨٧ اختصاص في الأمور المستعجلة . استعجال . حكم برفض حراسة بأجر . طلب حراسة مجانية . الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه . عدمه .
(استئناف مختلط - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٢٩ رقم ١٠٧)
- (٢ - ٢)

- ٨٨ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة
الاستعجال . معناه الخطر على حق المؤجر .
عدم المساس بالموضوع . معناه . عدم
الفصل فى المنازعات الجديدة القائمة
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل -
٢٣ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٥٩١ رقم ٢٨٢)
- ٨٩ اختصاص فى الأمور المستعجلة . استعجال .
انعدامه لوفاء الايجار المستحق أو وجود
منقولات تقى بالسداد
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل -
١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ٤٥٣ رقم ٢٠٧)
- ٩٠ ١ - اختصاص فى دعوى واحدة . عدم
جواز تعدده .
٢ - اختصاص . لجنة تنازع الاختصاص .
محل اختصاصها . قيام دعوىين أمام جهتين
مختلفتين . قبل صدور الحكم .
(استئناف مصر - ٥ يونيه سنة ١٩٣٤
عدد ٧ ص ٥٠٠ رقم ٢٣٤)
إخراج مستأجر
(أنظر ايجارة رقم ١٨٠)
- ٩١ إخراج واضع اليد على العقار . محله
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - عدد ٥
ص ٣٦٣ رقم ١٦٤)
إخلاء
(أنظر اختصاص قاضى الأمور المتجلة رقم ٥٩
وايجارة رقم ١٨١)
إدارة
(أنظر تعويض رقم ٢٥٣)
أدخال
(أنظر دعوى استحقاق فرعية رقم ٢٧٩)
- ٩٢ الادعاء بسقوط الحكم بمضى المدة .
اختصاص قاضى الأمور المستعجلة .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٢٠
١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٥٩ رقم ١٦٣)
إذاعة بالراديو
(أنظر مخالفة رقم ٤٩٨)
- ٩٣ اذن بالخصومة . لعزل الناظر . مدى .
مأمورية المأذون له فيها .
(استئناف مصر - ١٨ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ١
ص ١٣ رقم ٧)
أرباب الديون المسجلة .
(أنظر نزاع ملكية رقم ٥٥٣)
ارتباط
(أنظر دعاوى رقم ٣٧١)
ارث
(أنظر اجراءات قضائية رقم ٢٩ ووقف رقم ٥٨٨)
- ٩٤ ارض صحراء . ملكية الحكومة لها .
ثابت . لا حاجة لمستندات ملكية
(استئناف مخطوط - ٦ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٤٧٦ رقم ٢٢٠)
ازالة قرائن الطوب . ليس فى القانون
نص على طريقة ازلتها
(مصر الكلية الاهلية - ٦ فبراير سنة ١٩٣٤
عدد ٧ ص ٥٠٥ رقم ٢٣٦)
إساءة استعمال الحق (عدم)
(أنظر حكم غيايى رقم ٢٣٧)
أسباب الاشكال . تفرقة .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٢٠ أكتوبر
سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٥٩ رقم ١٦٣)
استئذان القاضى الشرعى .
(أنظر وقف رقم ٥٩٧)
- ٩٥ استئناف . استئناف فرعى . طلبات غير
متنازع فيها أمام محكمة أول درجة . لا
يجوز رفع استئناف فرعى عنها
(استئناف مصر الكلية الاهلية - ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤
عدد ٦ ص ٤٠٤ رقم ١٩٥)
- ٩٦ استئناف . تحضير . قرارات قاضى
التحضير . جواز استئنافها . شروط ذلك .
(استئناف مصر - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٧
ص ٤٩٣ رقم ٢٣٠)
استئناف . تدخل . شرطه
(استئناف مصر - ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٤
عدد ٦ ص ٤٠٦ رقم ١٩٦)
- ٩٧ استئناف . استئناف فرعى . طلبات غير
متنازع فيها أمام محكمة أول درجة . لا
يجوز رفع استئناف فرعى عنها
(استئناف مصر الكلية الاهلية - ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤
عدد ٦ ص ٤٠٤ رقم ١٩٥)
- ٩٨ استئناف . تحضير . قرارات قاضى
التحضير . جواز استئنافها . شروط ذلك .
(استئناف مصر - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٧
ص ٤٩٣ رقم ٢٣٠)
استئناف . تدخل . شرطه
(استئناف مصر - ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٤
عدد ٦ ص ٤٠٦ رقم ١٩٦)
- ٩٩ استئناف . استئناف فرعى . طلبات غير
متنازع فيها أمام محكمة أول درجة . لا
يجوز رفع استئناف فرعى عنها
(استئناف مصر الكلية الاهلية - ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤
عدد ٦ ص ٤٠٤ رقم ١٩٥)

- ١٠٠ استئناف - حكم قطعي صادر في دفع
فرعي موضوعي . وجود صفة . وجوب
استئنافه مستقلا .
(استئناف مصر - ٧ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ١٠
ص ٣٨٩ رقم ٣٢١)
- ١٠١ استئناف . حق التصدي . فصل محكمة
الاستئناف في الموضوع . جوازه .
(بنى سوف الكلية الاهلية - ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٣٤
عدد ٩ ص ٦١٩ رقم ٢٩٤)
- ١٠٢ استئناف . دعوى استرداد . قيد . وجوب
اجراء ذلك قبل الجلسة بالمدة المحددة .
ميعاد مسافة . لا وجود له
(بنى سوف الكلية الاهلية - ١٤ يناير سنة ١٩٣٥
عدد ١٠ ص ٣٩٤ رقم ٣٢٨)
- ١٠٣ استئناف . دعوى تزوير فرعية . تابعة
للدعوى الاصلية . مقدمة امام المحكمة
الاهلية . هيئة استئناف . الحكم الصادر
فيها . نهائي
(استئناف مصر - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد
٨ ص ٥٨٥ رقم ١٧٨)
- ١٠٤ استئناف . طلب في الاستئناف من
مستأنف عليه ضد مستأنف عليه آخر .
عدم قبوله .
(استئناف مختلط - ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢
ص ١٥٩ رقم ٧٥)
- ١٠٥ استئناف . عن المصاريف بالنسبة لقبوله
من عدمه . تابع للطلبات الاصلية .
(استئناف مصر - ٣١ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ١
ص ٢٥ رقم ١٤)
- ١٠٦ استئناف . محام . توكيل . رفع الاستئناف
من غير توكيل . طلب ابطال المرافعة .
صدور توكيل بعده . عدم قبول
الاستئناف .
(استئناف مصر - ٣ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٢
ص ١٠٢ رقم ٤٩)
- ١٠٧ استئناف . من المتعهد المتضامن . حله
حل المتضامن معه فيه . جوازه . استئنافه
الفرعي ضد المستأنف عليه معه .
عدم جوازه
(استئناف مختلط - ٢١ مارس سنة ١٩٣٤ عدد
٧ ص ٥٤٣ رقم ٢٥٦)
- ١٠٨ استئناف . ميعاد . احكام في الامور
المستعجلة . خمسة عشر يوما .
(استئناف مصر - ٣٠ مايو سنة ١٩٣٤ عدد
٧ ص ٣٣٠ رقم ١٥٩)
- ١٠٩ استئناف . ميعاده . سريانه . بالنسبة لمن
اعلن اليه الحكم لا من اعلنه .
(استئناف مصر - ١٠ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ١
ص ٣ رقم ٢)
- ١١٠ استئناف . ميعاده . من تاريخ الاعلان
- بالنسبة للمعان في علاقته مع محكوم
عليه غير معان - لا يسرى
(استئناف مختلط - ٥ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٧
ص ٥٤٥ رقم ٢٥٨)
- ١١١ استئناف . ميعاد قيده . طريقة احتسابه .
بتحويل الساعات الى ايام بواقع ٢٤ ساعة
لليوم . صحته متى حصل قبل الجلسة يومين
(استئناف مصر - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عدد ٩
ص ٦٠١ رقم ٢٨٥)
- ١١٢ استئناف . نظر الموضوع . اجراءات
تحقيق . عدم جواز اصدار أحكام مؤقتة
أو أحكام حراسة
(استئناف مختلط - ١١ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٩
ص ٦٧٣ رقم ٢١٢)
- استئناف
(انظر دعوى صورية رقم ٣٩٤ وحكم غيابي
رقم ٣٤١ وخضم ثالث رقم ٣٣٠ ودعوى رقم ٣٧٢
وتعويض رقم ٢٤٨ ودعوى استحقاق رقم ٣٧٧
ورسوم رقم ٤١٦ واشكال رقم ١٢٢ واستجواب
رقم ١١٧ والتماس رقم ١٤٥ واعلان رقم ١٣٣
و ١٩٢)

- ١١٣ استئناف حكم . عدم جوازه . بعد الرضاء به . رضاء ظاهر لاشك فيه .
(استئناف مصر — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٠٠ رقم ٢٨٤)
- ١١٤ استئناف حكم . اعلان الحكم الابتدائي . طلب تنفيذه . قبول الحكم . حكم قضى ببعض الطلبات . عدم اعتبار الاعلان قبولاً للحكم . قبول الاستئناف
(استئناف مصر — ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٢٧٨ رقم ٣٢٠)
- ١١٥ ١ - استئناف فرعى - رفعه قبل التنازل عن الاستئناف الاصلى . جوازه .
٢ - استئناف فرعى . عن بعض الطلبات . ولو قلت عن نصاب الاستئناف . جوازه .
(استئناف مخطوط — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٣٠ رقم ١٠٨)
- ١١٦ استئناف كيدى بقصد الماطلة . جواز الحكم بالتعويضات للاستئناف عليه .
(استئناف مخطوط — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٣٠ رقم ١٠٨)
استبدال الناظر
(انظر وقف رقم ٥٩٩)
- ١١٧ ١ - استجواب - حكم تمهيدى - جواز استئنافه
٢ - استجواب قاصر . قبض ماله . لا يجوز استجواب القاصر عنه
(استئناف مصر — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٠٣ رقم ٢٨٦)
- ١١٨ ١ - استجواب الخصوم . أثره فى انتزاع اقرار
٢ - استجواب . ميعاد طلبه . لاميعاده
٣ - استجواب . شروطه . تقدره المحكمة
٤ - استجواب . يجب أن يكون عن وقائع شخصية
- ٥ - استجواب . صيغة الجواب .
٦ - استجواب لا يجوز عن حكم أصبح حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه
٧ - استجواب . لاثبات عقد غير جائز الا بالكتابة أو اثبات ما يخالفه . جوازه
٨ - استجواب . وجوب حضور الخصم شخصياً . إلا إذا أقر بالوقائع
(مصر الكلية الاهلية — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٢٢١ رقم ١٦٠)
- ١١٩ استحقاق . حمل الاثبات . على مدعيه .
(استئناف مخطوط — ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٧٥ رقم ٢١٨)
- ١٢٠ استحقاق فى ريع الوقف . ملزم للناظر الذى قبضه . عدم التزام الناظر الجديد به
(استئناف مصر — ١٨ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ١٠ رقم ٦)
استحقاق
(انظر دين رقم ٤١١ وتحويل رقم ٢٢١ وحجز تحفظ اهل رقم ٣٠٣ ووقف ٥٨٧ و ٥٨٨)
- ١٢١ استرداد محصولات . بناء على رهن حيازى . فى اطيان على الشيوع . بعد قسمتها قسمة مهايأة . جوازه .
(استئناف مخطوط — ٦ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٧٦ رقم ٢٢١)
استرداد
(انظر وفا رقم ٥٨٦ و ضمان رقم ٤٥٨)
استصدار حكم
(انظر عقد قسمة رقم ٤٦٦)
استعجال
(انظر اشكال رقم ١٢٨ واثبات رقم ١٣)
اسم مستعار
(انظر اختصاص الحاكم المختلط رقم ٢٩)
اشكال . استئنافه . متى يجوز .
(طنطا الكلية الاهلية — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٣٠ رقم ٢٠١)
- ١٢٢

- ١٢٣ اشكال . حكم جنائي . جوازه في المسائل الجنائية . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .
(مصر الكلية الاهلية - ٤ مايو سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤٠٢ رقم ٢٣٠)
- ١٢٤ اشكال . حيازة . صاحبها . متى يقبل الاشكال
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - أول نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣٦٦ رقم ١٦٧)
- ١٢٥ اشكال . دعوى مدنية حكم فيها من المحكمة الجنائية . الفكرة التشريعية من ضم الدعويين لبعضهما .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٥٩ رقم ١٦٣)
- ١٢٦ اشكال . في حكم جنائي . عدم اختصاص المحاكم الجنائية وحدها بالفصل فيه .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٩ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٥٥ رقم ٢٠٨)
- ١٢٧ ١ - اشكال في التنفيذ . جواز تقديمه من طالب التنفيذ عند استحالة التنفيذ .
٢ - اشكال . الحكم الصادر فيه . لا يؤثر على الموضوع
٣ - اشكال في التنفيذ . مستعجل بطبيعته
٤ - اشكال . قاضي الأمور المستعجلة - اختصاصه .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٣٠ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٢٤ رقم ٢٤٣)
- ١٢٨ ١ - اشكال في التنفيذ - صاحب الحق في رفعه . تكييفه القانوني
٢ - اشكال في التنفيذ - الاصل في رفعه من المدين
٣ - اشكال في التنفيذ - القاعدة في رفعه من الغير الذي لا يدعى حقا معينا على مال وجه اليه التنفيذ
- ١٢٩ ٤ - اشكال في التنفيذ - انعدام سبب الاستعجال في رفعه من الغير في هذه الحالة
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥١٨ رقم ٢٤١)
- اشكال في التنفيذ . موعده . قبل نهاية التنفيذ . تمام التنفيذ . جوازه . دعوى عادية
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٥٨٨ رقم ٢٨١)
- اشكال
(انظر اختصاص رقم ٥٠ وحكم غيابي رقم ٣٤)
اشكالات الأحكام الجنائية
(انظر اختصاص قاضي الأمور المستعجلة رقم ٧٦)
اشهاد شرعي
(انظر وقف رقم ٥٨١)
اصحاب الرهون
(انظر اعلان رقم ١٣٠ ونزع ملكية رقم ٥٥٣)
اعادة القضية
(انظر تقض رقم ٧٢)
اعادة وضع يد المستأجر
(انظر مستأجر رقم ٢٣)
اعتراف
(انظر ملكية رقم ٥٣٥ وتقادم رقم ٢٥٩ ودين رقم ٤١٤)
إعسار
(انظر وكيل رقم ٦٠٨)
اعمال ادارية
(انظر أعمال الحكومة رقم ١٥٧ والولاية القضائية رقم ١٦٩)
اعلان . اصحاب الرهون . في محلهم الاصلى جوازه .
(استئناف أسبوط - ٧ يولييه سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٢٥٢ رقم ١٢٥)
اعلان . اعلان الى وكيل الخصم . امتناعه عن الاستلام . أو ادعاؤه بزوال وكالته .
- ١٣٠
- ١٣١

- ١٣٦ ١ - افلاس . مقال . كونكرداتو حاصل معه . حقوق الما قول من الباطن . تابع له .
- ٢ - مقال من الباطن . بضائع مودعة بمعرفة . استلام المالك لها بالقوة . التزامه بدفع ثمنها
- (استئناف مختلط - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٣١ رقم ١١٢)
- ١٣٧ افلاس . مفلس . قفل التفليسة لعدم كفاية ماله . اخلاء عهدة وكيل الديانة . جواز رفعه الدعاوى باسمه . شرط الايداع بالخزينة . على ذمة الدائنين .
- (فوة الجزئية - ٣ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣٧٧ رقم ١٧٤)
- افلاس
- (انظر دائر رقم ٣٦٤ ورمض بضاعه رقم ٤٢١)
- ١٣٨ اقرار . بوصف العقد . لا يعتبر اقراراً قانونياً ولا يقيد المحكمة
- (استئناف مصر - ١٢ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣١٤ رقم ١٥٠)
- ١٣٩ اقرار . خطأ مادي . جواز العدول عنه
- (استئناف مصر - ٣ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٣٨٤ رقم ٣٢٣)
- اقرار المحجوز لديه
- (انظر حوزما للمدين لدى الغير رقم ٣٠٠)
- ١٤٠ اقرار قضائي . شروطه
- (مصر الكلية الاهلية - قضاء مستجل - ٢١ اكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣٦٥ رقم ١٦٦)
- ١٤١ الاكراه المبطل للرضاء . شرطه . تهديد مفرع في النفس او المال
- (استئناف مصر - ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٥٨٠ رقم ٢٧٥)
- ١٤٢ ١ - اكراه . الموجب لبطلان المشاركة . شرطه . ناشئ . عن عمل مشروع و تهديد بحيث يحصل منه تأثير
- حصول الاعلان لشيخ البلد . صحة الاعلان .
- (استئناف مصر - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٥٨٧ رقم ٢٨٠)
- اعلان قائمة شروط البيع
- (انظر نزاع ملكية رقم ٥٥٤)
- ١٣٢ اعلان . محام . محل مختار . وهو ليس وكلاء عنه . مجرد حضوره عنه . لا يعتبر كذلك . بطلانه .
- (المشية الجزئية - ٢٣ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٤٢٤ رقم ٣٣٨)
- ١٣٣ اعلان . محضر مؤقت . صحة الاعلان . استئناف
- (استئناف مصر - ٣ فبراير ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٣٨٧ رقم ٣٢٤)
- اعلان
- (انظر حكم غياي رقم ٣٣٨ وحكم رقم ٢٢٣)
- اعلان الرغبة
- (انظر شفعة رقم ٤٤٩)
- اعلان الدعوى
- (انظر تقادم رقم ٢٥٥)
- اعلان الأوراق الخاصة بالمواعيد
- (انظر محام رقم ٤٩٦)
- اغتصاب
- (انظر رج رقم ٤٢٨)
- ١٣٤ افلاس . اشهار الافلاس . الحكم الصادر به . يغل يد المدين عن القيام بأى تصرف أو اجراء
- (استئناف مصر - ١٧ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ٩ رقم ٥)
- ١٣٥ افلاس . دعوى منظورة . بين وطنيين . أمام المحاكم الاهلية . عدم الاختصاص . ايقاف . عدم جوازه
- (استئناف مصر - ١٩ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٢٧٧ رقم ٣١٩)

- ١٤٧ ١ - التماس إعادة النظر . تناقض في الأسباب . أو بينها وبين نص الحكم . غير مقبول .
- ٢ - التماس إعادة النظر . لاستحالة تفسير أو تنفيذ حكم . عدم قبوله .
(استئناف مختلط - أول مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٤٣٢ رقم ٣٤٤)
- ١٤٨ ١ - التماس إعادة النظر . مناورات مدعي بها . اعتبارها غشاً . شرطه
- ٢ - التماس إعادة النظر . ميعاده . أوجه جديدة . غير مبينة في العريضة . مضى الميعاد . عدم قبولها
(استئناف مختلط - ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣٨٩ رقم ١٨٥)
أمانة
(أنظر وقف رقم ٥٨٧)
- ١٤٩ ١ - امتياز المؤجر . شرطه . مشغولية المحل المؤجر بالمنقولات
- ٢ - امتياز المؤجر . على الثمن . مطلق . قيده في حالة نقلها وعدم الحجز عليها في الميعاد القانوني.
- ٣ - امتياز المؤجر . ضمانه للأجرة والمصاريف والتعويض
(الجيزة الجزئية - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٥٤ رقم ٢٥)
امتناع عن العمل
(أنظر اجارة رقم ١٧)
- ١٥٠ أمر من القاضي . ببيع أشياء مرهونة . طبقاً للبادة ٧٨ تجارى . وجوب اعلانه قبل التنفيذ
(الوالي الجزئية - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٢١ رقم ١٠٢)
أمر بالايقاف
(أنظر أمر ادارى رقم ١٧٠)
- لذوى التمييز . عنصره المادى والمعنوى . تفصيله . ألا كراه النفسى . وجوب صدور عمل ايجابى من المكره .
- ٢ - اكره أدبى . النفوذ الأدبى . غير مصحوب بوسائل اكره أخرى . حالاته . غير مفسد للرضاء
(مصر الكلية الاهلية - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٢٤ رقم ٢٩٦)
- ١٤٣ ١ - اكره أدبى . بناء على اجراءات تنفيذ حكم . معدوم
- ٢ - اكره أدبى . بناء على حجز . عن دين مضمون . معدوم
(استئناف مختلط - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٣٠٦ رقم ١٤٣)
اكره
(أنظر تماقد رقم ٢٤٢)
التزام (بطلان)
(أنظر تماقد رقم ٢٤٣)
التزام غير قابل للتقسام .
(أنظر حق ارتفاق رقم ٣٢١)
- ١٤٤ التزامات . التزامات بدلية . نفاذ . كفيته
(طنطا الكلية الاهلية - ٢٢ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٣٠ رقم ٢٠١)
التزامات
(أنظر زواج رقم ٤٢٩)
- ١٤٥ التماس . تناقض . وجوب توفره بين اجزاء المنطوق - استئناف - الناء حكم تمهيدى . الحكم ضد المستأنف فى الموضوع . لا تناقض
(بنى سويف الكلية الاهلية - ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦١٩ رقم ٢٩٤)
- ١٤٦ التماس . غش . شروطه
(استئناف مصر - ٢٧ مايو سنة ١٩٣٤ عدده ص ٣٢٥ رقم ١٥٥)

القومسيون الطبية. اعتبارها أو امر إدارية.
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٣١ أكتوبر
سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ١٣١ رقم ٥٨)

١٥٦ أمر إدارى . أعمال قضائية . مسئولية
الحكومة عنها . بخلاف الأعمال
الإدارية . معدومة

(استئناف مختلط — ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد
٥ ص ٢٨٨ رقم ١٨٢)

١٥٧ أمر إدارى . أعمال الحكومة . أعمال
السيادة . تعريفها . أمثلة لها . سلطة المحاكم
بصددها . أعمال إدارية . تعريفها . أمثلة
لها . سلطة المحاكم بشأنها . أعمال خاصة
بإدارة أموال الدولة . أمثلة لها . سلطة المحاكم
بشأنها . تعطيل الصحف . أمر إدارى .
مخالفته للقوانين . مسئولية الحكومة .
اختصاص المحاكم الأهلية بدعوى التعويض .

(مصر الكلية الاهلية — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤
عدد ٦ ص ٤٢٥ رقم ٢٠٣)

١٥٨ أمر إدارى . تجاوز سلطة الإدارة .
حدودها في القانون الفرنسى . معناها في
القانون المصرى . نص المادة ١٥ من
لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ١٠ ديسمبر
سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ١٩٥ رقم ٩٢)

١٥٩ أمر إدارى . سلطة الإدارة في منع
الجرائم قبل وقوعها . لا يصح مبندا
لايقاف تشغيل المحلج .

(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٣ ديسمبر
سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٢٢ رقم ٥٧)

١٦٠ أمر إدارى . سلطة الجهة الإدارية .
طبقا لشروط رخصة إدارة . نظرية
الشرط القاسخ . وجوب الالتجاء للقضاء

(السنبلارين الجزئية — ١١ يولييه سنة ١٩٣٣
عدد ٣ ص ٢١٨ رقم ١٠١)

١٥١ الأمر بتشغيل محلج . استناده . الى المادة
٦ من قانون المحلات المقلقة للراحة .
عدم جواز

(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٣ ديسمبر
سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٢٢ رقم ٥٧)

١٥٢ أمر تقدير الخبير . مستقل عن الدعوى
الأصلية . واجب النفاذ . لا يوقف تنفيذه
الا بالمعارضة فيه . ضد الذى طلبه . وضد
المحكوم عليه في الدعوى .

(السنبلارين الجزئية — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ عدد
٣ ص ٢١٧ رقم ١٠٠)

أمر تقدير
(انظر خير رقم ٣٥٦)

١٥٣ ١ - أمر إدارى . اثبات حالة . جواز
قبول الدعوى لعدم مساسها بمحانة
الأمر الإدارى

٢ - أمر إدارى . وجوب مطابقتها للقانون
(مصر الكلية الاهلية - ١١ مايو سنة ١٩٣٥ عدد
٩ ص ٦٤٠ رقم ٢٩٩)

١٥٤ ١ - أمر إدارى . اتخذه رجال الإدارة .
إجراء عاجل . اتقاء لخطر . الشروط التى
يجب توفرها لانعدام المسئولية المدنية .
٢ - أمر إدارى . قينة طوب . اطفائها
قبل صدور حكم نهائى بذلك . مبرراته .
المسئولية . انعدامها

٣ - أمر إدارى . عمل مضر بالصحة . محل
عمومى غير مخصص به . اعلان الأمر .
لا ضرورة لإعلان الأمر

(مصر الكلية الاهلية — ٦ فبراير سنة ١٩٣٤
عدد ٧ ص ٥٠٥ رقم ٢٣٦)

١٥٥ أمر إدارى ١ - اختصاص المحاكم الأهلية .
أو امر إدارية ٢ - اختصاص المحاكم
الأهلية . عدم جواز الطعن في قرارات

- ١٦١ امر إدارى . سلطة المحاكم على العمل
الادارى
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ١٠ ديسمبر
سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ١٩٥ رقم ٩٢)
- ١٦٢ أمر إدارى . سلطة المحاكم . فى مصر .
العمل الذى يخالف القانون . العمل الذى
يخرج عن سلطة الادارة اطلاقا . تفرقة .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٣ ديسمبر
سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٢٢ رقم ٤٧)
- ١٦٣ امر إدارى . صادر من موظف غير
مختص . لا يعتبر أمراً صحيحاً .
(مصر الكلية الاهلية - ١١ مايو سنة ١٩٣٥
عدد ٩ ص ٦٤٠ رقم ٢٩٩)
- ١٦٤ امر إدارى . صدر من موظف غير
مختص . لا يعتبر عملاً ادارياً . جواز الحكم
بابطاله - أمر إدارى . صدوره فى حدود
القانون . مخالفته لشرط من شروطه -
امر إدارى . جواز الحكم بتضمينات فقط
(مصر الكلية الاهلية - ١١ مايو سنة ١٩٣٥
عدد ٩ ص ٦٤٠ رقم ٢٩٩)
- ١٦٥ امر إدارى . عمل لا تختص به الادارة
اطلاقاً . لا يتمتع بحصانة قانونية . نص
المادة ١٥
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٣ ديسمبر
سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٢٢ رقم ٥٧)
- ١٦٦ امر إدارى . قضاء المحاكم الفرنسية . اعتبار
العمل الادارى الذى لا تختص به
الادارة اجراء لا وجود له قانوناً .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٣ ديسمبر
سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٢٢ رقم ٥٧)
- ١٦٧ امر إدارى . مجلس الدولة فى فرنسا .
سلطته على الاعمال الادارية التى تتجاوز
سلطة الادارة .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٣ ديسمبر
سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٢٢ رقم ٥٧)
- ١٦٨ امر إدارى . وجوب صدوره من جهة
ادارية فى دائرة اختصاصها . مخالفة ذلك .
عمل اغتصاب . اختصاص المحاكم بالغائه
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٢ مارس
سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٥٢ رقم ٣٠٢)
- ١٦٩ امر إدارى . الولاية القضائية على اعمال
الادارة . أساس العمل الادارى .
المصلحة العامة .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٣٠ ديسمبر
سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٢٢ رقم ٥٧)
- ١٧٠ امر إدارى . لائحة المحلات المعلقة
للراحة . مخالفة . وجوب تحرير محضر
مخالفة . اصدار أمر بالايقاف . بطلانه
(مصر الكلية الاهلية - ١١ مايو سنة ١٩٣٥ عدد ٩
ص ٦٤٠ رقم ٢٩٩)
- ١٧١ امر قاضى الأمور الوقفية - مؤقت
بطبيعته . قابليته للتعديل والالغاء .
(استئناف مختلط - ٤ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٧
ص ٥٤٣ رقم ٢٥٧)
- ١٧٢ أمر قاضى الأمور الوقفية - نفاذه مؤقتاً .
رغم المعارضة فيه .
(استئناف مختلط - ٤ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٧
ص ٥٤٤ رقم ٢٥٧)
- ١٧٣ امضاء او ختم . غير مقروء او مطموس .
لا قيمة له
(دمياط الجزئية - ٤ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١
ص ٦٢ رقم ٢٩)
- ١٧٤ اموال الحكومة . حقوق مكتسبة .
معناها
(استئناف مصر - ٢٧ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٥
ص ٣١٨ رقم ١٥٣)
- امين النقل
(أنظر مسئولية رقم ٥٠٥)
انقطاع
(أنظر تقدم رقم ٢٥٥)
- ١٧٥ إنكار . نبوت التاريخ . على ورقة عليها
(٢ - ٣)

الممانعة من الانتفاع بالعين . ضرر .
مستوليته .

(استئناف مختلط - ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢
ص ١٥٩ رقم ٧٤)

١٨٠ - ايجارة . اخراج المستأجر . انتهت مدته .
منازعة غير جدية في انتهاء العقد .
الحكم بالاخراج . .

(استئنافية الكلية الأهلية - قضاء مستعجل - ٩
ديسمبر سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٤٧ رقم ٣٠٠)

١٨١ - ١ - ايجارة . تجديد ضمني . رغم التنبيه
بالاخلاء . مدته . تقديرها . موضوعي
٢ - ايجارة . تجديد ضمني . طلب اخلاء .

عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة
(استئناف مختلط - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٤ ص ٣٥ رقم ١٤٠)

١٨٢ - ايداع في الخزينة . على ذمة الدائنين .
لا يشبه حالة الرهن . في سقوطه بمضي
المدة .

(استئناف مختلط - ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣
عدد ٢ ص ١٥٧ رقم ٧١)

ايقاف
(انظر اختصاص عام رقم ٨٦ وافلاس رقم ١٣٥)
ايقاف البيع
(انظر دعوى استحقاق فرعية رقم ٢٧٨)

ب

١٨٣ - بائع . ضمانه لتعرض الغير . عدم جواز
تعرضه هو . سريان هذا التحريم على ورثة
البائع . عدم جواز تمسكهم بوضع اليد
المدة الطويلة

(طنطا الكلية الأهلية - ١١ يناير سنة ١٩٣٤
عدد ٣ ص ١٨٨ رقم ٨٩)

براءة الذمة
(انظر مخالفة رقم ٥٠٠)

١٨٤ - ١ - بطلان اجراءات . غير مانص عنه
بالمواد ٦٠٢ و ٦٠٥ - رفعها بدعوى عادية

خط او إمضاء او ختم لتوقي . طلب
اثبات صحة الخط او الامضاء او الختم .
عدم ضرورة اتخاذ طريق الانكار .
تحقيقها .

(الزقازيق الجزية - ٣٠ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٢
ص ١٥١ رقم ٦٦)

١٧٦ - انكار إمضاء . تحقيقه . الطعن بالتزوير
بعدها . جوازه . شروط قبوله .

(استئناف مختلط - ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ١٠
ص ٤٣٢ رقم ٣٤٣)

اهمال

(انظر ملكية رقم ٥٤١)

أوراق مالية

(انظر مبة المتقول رقم ٥٧٨)

ايجاب وقبول

(انظر بيع رقم ١١٧)

ايجار

(انظر حراسة ٣١٠ وكفيل رقم ٤٩٢ وتبرع
رقم ٢١٦)

١٧٧ - ايجار الاشخاص . عامل . اشتغاله مدة
طويلة وحصوله على علاوات ولو
يتقاضى أجرا يوميا . اعتبار خدمته غير
معينة المدة . رفته . بغیر ائذار . اعتباره
في وقت غير لائق .

(استئناف مختلط - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٣ ص ٢٣٢ رقم ١١٤)

١٧٨ - ايجار . عقد ايجار مطبوع . النص فيه
على تمكن المالك من القيام بالترميمات . تفسيره .

انصرافه الى الترميمات التي لا تستدعي
الاخلاء . غير مسقط حق المستأجر في
طلب الفسخ

(مصر الكلية الأهلية - ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٤
عدد ٣ ص ١٩٢ رقم ٩١)

١٧٩ - ايجار . مؤجر . عليه بالموانع الادارية

- ٢ - بطلان اجراءات . المنصوص عنه
بالمادة ٥٨٦ مرافعات لعيب فى شكل
الحكم - استئنافها فى بحر خمسة أيام
(بليس الجزئية - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٥
ص ٣٨٤ رقم ١٧١)
- ١٨٥ بطلان المرافعة . التمسك بها . بناء على
طلب أحد الطرفين
(استئناف مختلط - ٨ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١
ص ٦٤ رقم ٣٤)
بطلان
(انظر اكراه رقم ١٤١ و ١٤٢ وبيع رقم
١٩٠ و ١٩٣ وتوزيع رقم ١٧٥ وحكم رقم
٣٢٨ و ٣٣٨ و ٣٣٩ ودعوى صحة التوقيع رقم ٣٩٣
وعريضة اقتراح الدعوى ٤٦٢)
- ١٨٦ بوليصه الشحن . تفريغ كميته بالاتفاق .
لا تعتمد
(استئناف مختلط ١١ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٩
ص ٦٧٣ رقم ٣١١)
- ١٨٦ بلاغ كاذب . القصد الجنائى . شرطه .
اقدام المبلغ بسوء نية على التبليغ ومع
عليه يكذب الوقائع المبلغ عنها .
(مهيا الجزئية - ٣ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ٩
ص ٦٧٠ رقم ٣٠٩)
- ١٨٨ بيع . الثمن - حلول المشتري محل الدائن
المرتبه . بدعوى سداد الدين . غير
لازم .
(استئناف مختلط - ٦ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٤٧٦ رقم ٢٢٠)
- ١٨٩ ١ - بيع . بضاعة . تأخير بسيط فى
التسليم . مع عدم التكليف الرسمى . غير
موجب للفسخ .
٢ - بيع . تسليم . ميعاده . مع عدم
النص . عند تسليم البضاعة للشاحن .
(استئناف مختلط - ١١ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٩
ص ٦٧٤ رقم ٣١٣)
- ١٩٠ بيع . تدليس . علم المشتري والبائع
- بالتدليس . بطلان
(استئناف مصر - ١٧ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٨
ص ٥٦٩ رقم ٢٧١)
- ١٩١ بيع . ثمن . نوع الثمن . تعهدات مالية .
جوازه . صحة البيع
(مصر الكلية الاهلية - ٦ مايو سنة ١٩٣٥ عدد
١٠ ص ٤٠٤ رقم ٣٣١)
- ١٩٢ بيع . حكم مرسى مزاد . عيب فى اللصق .
عدم جواز استئناف حكم مرسى المزاد
(استئناف مصر - ٥ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ١٠
ص ٣٨٨ رقم ٣٢٥)
- ١٩٣ بيع . حكم مرسى مزاد . كفيل . مقدرة .
قبول الكفيل . عدم جواز العدول عن
قبوله من غير سبب . حكم مرسى المزاد .
بطلان
(استئناف مصر - ١٩ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ١٠
ص ٣٧٥ رقم ٣١٨)
- ١٩٤ بيع . عجز . رفع دعوى اثبات حالة
الأرض . فى بحر سنة . يمنع سقوط الحق
فى المطالبة بالعجز
(استئناف مصر - ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٤
ص ٢٤٨ رقم ١٢٢)
- ١٩٥ بيع . عقد بيع . تفسيره . التأشير بالحكم
الصادر فيه بالسجلات العقارية . عدم
ضرورته
(استئناف مختلط - ٨ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٧
ص ٥٤١ رقم ٢٥١)
- ١٩٦ ١ - بيع . عيب خفى . تقاوى . عدم
صلاحيتها . ثبوت ذلك . بدء ميعاد
الثمانية أيام
٢ - بيع . تقاوى مصابة . تعويض .
(استئناف مصر - ١٧ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٨
ص ٥٧٠ رقم ٢٧٢)
- ١٩٧ ١ - بيع . قاصر . ايجاب وقبول .
مزاد . كاف لتمام العقد
٢ - بيع . وصى . تفاسخ . عدم جوازه

- من غير اذن المجلس الحسبي
- ٣ - بيع . تعدد البائعين . عدول أحد البائعين . لا يبيع عدول المشتري (استئناف مصر - ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٢٧٣ رقم ٢١٧)
- ١٩٨ بيع . قاصر . غبن . دعوى تكملة الثمن . حق شخصي للقاصر (استئناف مصر - ٦ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٢٨ رقم ٣٣٢)
- ١٩٩ ١ - بيع . ما كينة . على سبيل الاختبار . التسليم لم يكن اضطراريا . حالات التسليم الاضطراري . عدم اعتباره سرقة . ٢ - بيع تحت الاختبار . شرط توقيني . جوازه . قياسه على القانون الفرنسي . والشريعة الغراء . ٢ - بيع . شرط توقيني . تحقق الشرط . حالاته . نقل الملكية للمشتري . (المطايرن الجزئية - أول ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٣٧ رقم ٦٠)
- ٢٠٠ بيع . مشتر ثان . حسن النية . عدم علمه بسوء حال المدين . صحة التصرف الحاصل له . (دياط الجزئية - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٢٧٥ رقم ١٧٣)
- ٢٠١ بيع . مشتري . تحت مسؤوليته وبلا ضمان . نزع ملكيته . حقه في رد الثمن دون التعويض . (استئناف مختلط - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٢٩ رقم ١٠٦)
- ٢٠٢ بيع . ولي وجوب توفر مصلحة القاصر في البيع (استئناف مصر - ٢٣ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣١٧ رقم ١٥٢)
- ٢٠٣ بيع آلة . مع حفظ حق الملكية . تنفيذ الحكم بياقي الثمن . يعتبر تنازلا ضميا
- عن هذا الحق
- (استئناف مختلط - ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣٨٨ رقم ١٨٤)
- بيع أرض القاصر أو عقاره (أنظر ولي رقم ٦١٠)
- بيع أشياء مرهونة (أنظر أمر رقم ١٥٠)
- ٢٠٤ بيع جبري . عن منزل السكنى . جوازه . معنى المادة ١٠ من لائحة تنفيذ المحاكم الشرعية (الزقاقين الجزئية - ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٦٠ رقم ٢١٠)
- ٢٠٥ بيع عقار القاصر . بغبن فاحش . حق البائع (وليا أو وصيا - أو القاصر بعد البلوغ) - في طلب تكملة الثمن (استئناف مصر - ٣ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦١١ رقم ٢٩٠)
- ٢٠٦ بيع عقار . بعقد غير مسجل . تعهدات شخصية . فسخ . (استئناف مختلط - ٢٢ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٤٣٤ رقم ٣٥٠)
- ٢٠٧ بيع قطن . الاخلال بشروطه - ضرر بالنسبة للتاجر . اقتراضه . (استئناف مختلط - ٢١ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٤٣ رقم ٢٥٦)
- ٢٠٨ بيع قطن . بين تجار . دعوى العجز . غير منتجة . (استئناف مختلط - ٢١ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٤٣ رقم ٢٥٦)
- ٢٠٩ بيع وقائي . رهن . اشتراط رد أجزاء من العين بمجرد دفع ما يناسبها من الثمن . رهن . (استئناف مصر - ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣١٤ رقم ١٥٠)
- ٢١٠ بيع وقائي . رهن . قيمة العين الحقيقية . مرجحة . (منوف الجزئية - ٣ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٤٤ رقم ٦٢)

٢١٨ ١ - تجارة الدخان بمصر. حماية التسمية

التجارية . مستقلة عن علامات الفابريكة

٢ - تجارة الدخان . تسمية «شريف»

تسمية خاصة . حمايتها .

(استئناف مختلط - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٤

ص ٣٠٧ رقم ١٤٧)

٢١٩ تجديد تسجيل الرهن . حتى في حالة الوفاء .

لزومه .

(استئناف مختلط - ٦ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٦

ص ٤٧٧ رقم ٢٢٣)

تجديد تسجيل

(أنظر رهن عقارى رقم ٤٢٦)

تجديد ضمنى

(أنظر ايجارة رقم ١٨١ واختصاص رقم ٦١

وكفيل رقم ٤٩٢)

تجهيل الوكيل

(أنظر حساب رقم ٣١٩)

تحايل

(أنظر عقد رقم ٤٦٤)

تحضير

(أنظر استئناف رقم ٩٨)

٢٢٠ تحكيم . نص على تعيين محكمين مفوضين

بالصلح . عند حصول النزاع . شرطه

(استئناف مختلط - ١١ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٩

ص ٦٧٣ رقم ٢١٢)

٢٢١ ١ - تحويل . بعد الاستحقاق . لا يظهر

السند من الدفع

٢ - تحويل ناقص . للمحتال ان يثبت

ملكيتة للسند في وجه المحيل . اعتباره

في نظر الغير . توكيل

(مصر الكلية الاهلية - ١٨ مايو سنة ١٩٣٣

عدد ٢ ص ١٠٦ رقم ٥١)

تحويل

(أنظر سند تحت الاذن رقم ٤٣٤)

٢٢٢ تداخل في وظيفة من الوظائف

بيئة .

(أنظر اختراع رقم ٣١)

ت

٢١١ تأجير اراضى الحكومة للبناء

(بور سعيد الجزئية - ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤

عدد ٢ ص ١٤١ رقم ٦١)

٢١٢ تأمين . خبراء اختاريين . الطعن في تقريرهم

و طلب خبراء آخرين . اختصاص القضاء

المستعجل . شرطه

(استئناف مختلط - ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١

ص ٦٤ رقم ٣٢)

٢١٣ تأمين . سيارة . حادث . نص على عدم

المسؤولية في عقد الشركة . مداه . تطبيقه .

(استئناف مختلط - ٨ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٦

ص ٤٧٩ رقم ٢٢٦)

تأمين

(أنظر رهن تجارى رقم ٤٢١)

التأمينات (بطلان . .)

(أنظر عقد بيع وفانى رقم ٤٦٥)

تاجر

(أنظر اثبات بالبيئة رقم ٩)

٢١٤ تبديد . اثبات . جواز الحكم بالبيئة .

رفضه ابتدائيا . قبوله استئنافيا . وجوب

اعادة القضية لمحكمة أول درجة

(مصر الكلية الاهلية - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤

عدد ٦ ص ٤٢٢ رقم ٢٠٢)

٢١٥ تبديد . عقد بيع و ايجار . ماهيته

(دكرنس الجزئية - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٣

عدد ١ ص ٤٨ رقم ٢١)

٢١٦ تبرع . معلق على شرط . ترك جزء من الايجار

(استئناف مصر - ٣ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ١٠

ص ٣٨٤ رقم ٣٢٣)

٢١٧ تثبيت حجز تحفظي . الحكم به . لا يفيد

مديونية المحجوز لديه

(منوف الجزئية - ٨ يناير سنة ١٩٣٩ عدد ٣

ص ٢٠٨ رقم ٩٥)

- ٢٢٩ تركة . وارث . اعلان كل الورثة .
وجوبه لأماكن التنفيذ ضدهم .
(استئناف اسبوط — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤
٤ ص ٢٥٤ رقم ١٢٦)
- ٢٣٠ تركة . ورثة . تمثيلهم لها في اشخاصهم .
عدم استقلالهم بدفوع خاصة بهم .
(استئناف مصر — ١٣ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٣
ص ١٨٢ رقم ٨٦)
- تركة
(أنظر وارث رقم ٥٨٢ ووقف رقم ٥٩٢)
ترك الدعوى
(أنظر دعوى رقم ٣٧٤)
ترك المرافعة
(أنظر توكيل رقم ٢٨١)
ترميم
(أنظر تنظيم رقم ٣٦٩)
ترميمات
(أنظر عقد ايجار مطبوع رقم ١٧٨)
- ٢٣١ تزوير . اجراءات مدنية . أدلة . ميعاد
تقديمها . انتهاء الثمانية أيام . الحكم
بالسقوط . جوازي
(استئناف مصر — ١٦ مايو سنة ١٩٣٤
عدد ٤ ص ٢٤١ رقم ١١٨)
- ٢٣٢ تزوير . اشارة تليفونية . اثباتها في محرر
رسمي أو دفتر الاشارات . تزوير في
أوراق رسمية . العبرة بالصفة المتحلة
لمرسل الاشارة .
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٦ نوفمبر سنة
١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥١٢ رقم ٢٣٨)
- ٢٣٣ تزوير . تغيير في محرر رسمي . في علامات
مادية . لا كتابة فيها . كالصورة الشمسية .
انعدامه .
(الرقازيق الكلية الاهلية — ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤
عدد ٧ ص ٥١٥ رقم ٢٤٠)
- ٢٣٤ تزوير مادي . في الأوراق الرسمية .
- العمومية . شروط المادة ١٣٦ ع .
صدور افعال او مظاهر تفيد ذلك .
بجرد الادعاء بها . غير كاف
(المطارين الجزئية — ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٦ ص ٤٥٩ رقم ٢٠٩)
- ٢٢٣ تدخل . دائني المستحق . في دعوى نزاع
ملكية . لا تأثير له عليها .
(استئناف مخطوط — ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢
ص ١٥٩ رقم ٧٥)
- ٢٢٤ تدليس . تعريقه . في نظر القانون . طرق
احتمالية . شروط توفرها لتكوين جريمة
النصب (المادة ٢٣٩ عقوبات)
التفريق بينهما
(مصر الكلية الاهلية — ٣٠ يناير سنة ١٩٣٤
عدد ٧ ص ٢٠٥ رقم ٢٣٥)
- تدليس
(انظر بيع رقم ١٩٠ وعقد رقم ٤٦٤)
تراضى
(أنظر تركة رقم ٢٢٨)
- ٢٢٥ تركة . دائن لها . اتفاقه مع الورثة .
مسقط لحقه قبل دائني الورثة .
(استئناف مخطوط — ٦ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٤٧٧ رقم ٢٢٢)
- ٢٢٦ تركة . ديون تركة — مبدأ ألا تركة
الابعد سداده . معناه . مداه .
(استئناف مخطوط — ٤ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٧
ص ٥٤٤ رقم ٢٥٧)
- ٢٢٧ تركة . ديون التركة . القانون الواجب
تطبيقه
(استئناف مخطوط — ٦ مارس سنة ١٩٣٤ عدد
ص ٤٧٧ رقم ٢٢٣)
- ٢٢٨ تركة . ميراث . تراضى . عدم جواز
الرجوع فيه . الجنسية . لا تأثير لها على
الاختصاص .
(استئناف مصر — ٢ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٣
ص ١٧٦ رقم ٨٢)

٢٣٩	تصفية (انظر اختصاص رقم ٣٣ وشركة رقم ٤٤٤) تضامن (أنظر دين رقم ٤١٣ وحق ارتفاق رقم ٢٢١ ورثة رقم ٤٨٣) تضمينات . فوائد الدين . نوع منها . التكليف الرسمي . وجوبه . الاتفاق على تاريخ معين للسداد . غير كاف . (الصف الجزئية - ٩ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ١٤٦ رقم ٦٣) تضمينات (أنظر أمرا داري رقم ١٧٠ وشرط جواني رقم ٤٢٩) ٢٤٠ تطبيق القوانين وتفسيرها . حكمة التشريع . روح التشريع . السير وراء الحاكم الفرنسية وشروطه . المقارنة بين قانون اليانصيب الفرنسي والمصري . لا عقاب على اليانصيب الجزئي او الاضافي في مصر . (مصر الكلية الاهلية — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١١٠ رقم ٥٢) ٢٤١ تغيير الاسم . شروطه . المحافظة على حقوق الغير . نشر الحكم بالتغيير . النشر بالصحف . التأشير بدفتر الموالييد . (مصر الكلية الاهلية — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٣٠ رقم ٢٩٧) ٢٤٢ تعاقد . سوء استعمال الحق . اكراه . الضغط على الارادة (مصر الكلية الاهلية — أول ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٤٧ رقم ١٦١) ٢٤٣ تعاقد . نظرية الطوارئ . بطلان الالتزام . عدم الأخذ بها الا في حالة القوة القاهرة . عند استحالة التنفيذ	شروطه . حصوله بتغيير في الكتابة (الزقاق الكلية الاهلية — ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٥١٥ رقم ٢٤٠) تزوير في اوراق رسمية (أنظر تزوير رقم ٢٣٢) ٢٣٥ تسجيل . طلب الأمر بالتسجيل . نزاع حول بيانات العقد . عدم تأشير المساحة . جواز الأمر بالتسجيل . (مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل — ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤١٤ رقم ٢٣٥) ٢٣٦ تسجيل عقد شراء . طلبه من قاضي الأموال المستعجلة . مساسه بالملكية . عدم اختصاص (مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤١٤ رقم ٢٣٥) تسجيل (أنظر تنبيه نزع ملكية رقم ٢١٨ ودائن ممتاز رقم ٢٦٦ ورهن رقم ٤١٩ ورهن جازي رقم ٤٢٣ ورهن عقاري رقم ٤٢٦ وشفعة رقم ٤٥٠ وعقد قسمة رقم ٤٦٦ وعقود رقم ٤٦٩) التسليم الاضطراري (أنظر بيع رقم ١٩٩) ٢٣٧ تسمية تجارية - منافسة غير مشروعة . حمايتها . التعويض عنها . تحريم استعمالها . (استئناف مختلط - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٣٠٧ رقم ١٤٧) ٢٣٨ ١ - تصحيح الحكم . طلبه شروطه ٢ - تصحيح الحكم . في منطوقه لافي اسبابه . (بنى سوريف الجزئية - ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٢٣ رقم ٢٤٧) تصرف (أنظر بيع رقم ٢٠٠) التصريح بأنا بة الغير (أنظر وكالة رقم ٦٠٣)
-----	---	--

- تعهد بعدم عمل شيء
(أنظر شرط جزائي رقم ٤٤٠)
- ٢٤٨ تعويض . امام الاستئناف . ضد
الخصم . لاجراءاته فيه . عدم اعتباره
طلبا جديدا . جوازه .
(استئناف مختلط — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٤ ص ٣٠٦ رقم ١٤٣)
- ٢٤٩ تعويض . ربح محتمل . من
انشاء عمل صناعي . بغير اثباته . عدم
الحكم .
(استئناف مختلط — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢
ص ١٥٩ رقم ٧٤)
- ٢٥٠ تعويض - شرطه الضرر - سوء النية .
غير لازم .
(استئناف مصر — ٣ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٨
ص ٥٦٠ رقم ٢٦٥)
- ٢٥١ تعويض . مسئولية جنائية . انعدامها .
لا تمنع من الحكم بالتعويضات
(مصر الكلية الاهلية - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٢٦١ رقم ١٢٩)
- تعويض
(أنظر اختصاص رقم ٣٥ أمر اداري رقم ١٥٧
ويصح رقم ١٩٦ و ٢٠١ وزوج رقم ٤٣٠
و شرط جزائي رقم ٤٤٢ و طلاق رقم ٤٦٠ ومسئولية
مدنية رقم ٥١٨ وملكية رقم ٥٤١ ونزع ملكية
رقم ٥٦٦)
- ٢٥٢ تعويض . مخالفة العمل للقانون . الحالة
الوحيدة التي يعرفها القانون المصري .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ١٠ ديسمبر
سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ١٩٥ رقم ٩٢)
- ٢٥٣ تعويض . ضرر . سوء استعمال الحق .
ادارة
(استئناف مصر — ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ١٠
ص ٣٩٠ رقم ٣٢٧)

- استحالة مطلقة .
(استئناف مصر — ٧ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٨
ص ٥٦١ رقم ٢٦٦)
- تعاقد
(أنظر حجر رقم ٢٩٢ ورضا رقم ٤١٧)
- تعدد البائعين
(أنظر بيع رقم ١٩٧)
- ٢٤٤ تعديل طلبات . في أي دعوى . تعلقها
بالطلب الأصلي . جوازها .
(منوف الجزئية — ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ٢
ص ١٤٤ رقم ٦٢)
- تعرض الغير
(أنظر ضمان المؤجر رقم ٤٥٧)
- ٢٤٥ تعهد . ارادة . ضغط . اجازة .
(مصر الكلية الاهلية — أول ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٥ ص ٣٤٣ رقم ١٦١)
- ٢٤٦ تعهد . تحفظ برفع دعوى تعويض - عدم
الاشارة له في الحكم الاستئنافي . غير
مسقط له
(استئناف مختلط — ٢١ يناير سنة ١٩٣٤
عدد ٥ ص ٢٨٩ رقم ١٨٧)
- ٢٤٧ تعهد شخصي . حق ارتفاق
(اسكندرية الكلية الاهلية — ١١ يناير سنة ١٩٣٤
عدد ٢ ص ١١٩ رقم ٥٤)
- تعهد
(أنظر عوائد اختيارية رقم ٤٧١)
- تعهد بالبناء
(أنظر حراسة رقم ٣١١)
- تعهدات شخصية
(أنظر بيع عقار رقم ٢٠٦)
- تعهدات مالية
(أنظر بيع رقم ١٩١)

٢٥٩ ١ - تقادم . قطع التقادم . اعتراف .

وجوب الاعتراف بالدين خلال
المفاوضات . ورثة . اعتراف البعض
ليس حجة على سواه .

٢ - تقادم . قطع المدة . تقاضى . وجوب
اتخاذ اجراءاته من صاحب الحق .

٣ - تقادم . دعوى ترك المرافعة . انقطاع
مدة التقادم .

(استئناف مصر — ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٣
ص ١٧٣ رقم ٨١)

٢٦٠ تقادم . قطع المدة . لسقوط الدين .

لايستفيد منها الا من تمسك بها .
(استئناف مختلط — ٣١ اكتوبر سنة ١٩٣٣
عدد ٢ ص ١٥٧ رقم ١١)

٢٦١ تقادم . مضي المدة . طلب مقدم في التوزيع .

يشبه حالة رفع الدعوى . قطع المدة .
(استئناف مختلط — ٣١ اكتوبر سنة ١٩٣٣
عدد ٢ ص ١٥٧ رقم ١١)

٢٦٢ تقادم . مضي المدة . في السندات التجارية .

مبنى على قرينة السداد او الابرأ . تعارضها
مع دفع آخر . عدم جواز التمسك بها
(استئناف مختلط — ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٥
ص ٣٨٧ رقم ١٨٠)

مضى المدة

(انظر حكم غياي رقم ٢٤٦ ودين رقم ٤١١)

٢٦٣ تقادم . مضي المدة بخمس سنوات .

العقد . اثبات التاريخ
(استئناف مختلط — ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٤٧٥ رقم ٢١٨)

٢٦٤ تقادم . مضي المدة . المادة ٢٧١ مدني

مختلط . قرينة على السداد . التمسك بها .
بعد الاعتراف . ساقط

(استئناف مختلط — ١١ ابريل سنة ١٩٣٤
عدد ٩ ص ٦٧٣ رقم ٣١١)
(٢ — ٤)

تعويضات

(انظر استئناف كيدى رقم ١١٥ وخطا متبادل
رقم ٣٦١ وقتل رقم ٤٨٧)

تفاسخ

(انظر بيع رقم ١٩٧)

تفسير

(انظر عقد ايجار مطبوع رقم ١٧٨ وبيع
رقم ١٩٥٣ وقانون رقم ٤٨١)

٢٥٤ تفليسة . سنديك . ادخاله في دعوى عن

عمليات تالية لها . عدم جوازه .

(استئناف مختلط — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١
ص ٦٥ رقم ٣٦)

٢٥٥ ١ - تقادم . انقطاعه . اسباب الانقطاع .

٢ - تقادم . دعوى ميراث . تدخل
الواضع اليد فيها . لا يقطع التقادم
بالنسبة له .

٣ - تقادم . انقطاعه . اعلان الدعوى

امام محكمة غير مختصة . لا يقطع التقادم .

الا اذا كان عدم الاختصاص غير مطلق .

٤ - تقادم . حسن النية . وجوب توفره

عند وضع اليد .

(أسيرط الملكية الاهلية — ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤
عدد ٤ ص ٢٥٨ رقم ١٢٨)

٢٥٦ تقادم . ايقاف التقادم . بين الزوجين .

تطبيق التشريع الفرنسى . جوازه .

(المنعنة الجزئية — ٩ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٧
ص ٥٣١ رقم ٢٤٥)

٢٥٧ تقادم . تقويم . احتساب مدد التقادم .

بالتقويم الهجرى .

(استئناف مصر — ١٣ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٤
ص ٢٣٨ رقم ١١٦)

٢٥٨ تقادم . طلب معافاه . ليس تكليفا

بالحضور . غير قاطع للتقادم .

(استئناف مصر — ١٣ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٤
ص ٢٣٨ رقم ١١٦)

- ٢٦٥ تقادم . وضع يد - بخمس سنوات .
السند الصحيح
(استئناف مختلط - ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٧٥ رقم ٢١٨)
- ٢٦٦ تقادم . وضع يد . بسبب قابل للفسخ .
غير مكسب للملكية
(ميت غمر الجزئية - ٨ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ١٥٦ رقم ٦٨)
- ٢٦٧ تقادم . وضع يد . مجرد وضع اعلانات
بمعرفة محضر او خبير . غير كاف لاثباته
(استئناف مختلط - ٦ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٧١ رقم ٢٢٠)
- تقادم
(أنظر ثمن رقم ٢٨٤)
تقارير الخبراء
(أنظر خبراء رقم ٢٥٧)
- تقاضى
(أنظر تقادم رقم ٢٥٩)
التقاضى للوصى (جوازه)
(أنظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة رقم ٧٢)
- تقدير
(أنظر دعوى رقم ٢٧٢)
تقرير بما فى الذمة (عدم)
(أنظر ناظر وقف رقم ٥٥١)
- تقوية
(أنظر تنظيم رقم ٢٦٩)
- تقويم
(أنظر تقادم رقم ٢٥٧)
- تكليف
(أنظر شرط جزائى رقم ٤٣٩)
تكليف بالحضور .
(أنظر تقادم رقم ٢٥٨)
- التكليف الرسمى
(أنظر تضمينات رقم ٢٣٩ و شرط جزائى رقم ٤٤٠)
- تنازل .
(أنظر حكم غيايى رقم ٣٣٧)
- تنازل ضمنى
(أنظر بيع آلة رقم ٢٠٣)
التنازل عن التوكيل
(أنظر عام رقم ٤٩٤)
تنازل عن الدعوى
(أنظر دعوى رقم ٢٧٤)
تنازل عن زيادة العشر
(أنظر زيادة العشر رقم ٤٣١)
- تناقض
(أنظر التماس رقم ١٤٥)
- ٢٦٨ تنبيه نزوع ملكية . عدم تجديد تسجيله
فى بحر ال ١٦٠ يوما . بطلان مفعول
التسجيل . دون الاجراءات
(استئناف مصر - ٢١ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ١٩ رقم ١٠)
- التنبيه بالاخلاء
(أنظر ايجارة رقم ٢٤ و ١٨١)
التنبيه بالدفع أو التخلية
(أنظر حائر للمقار رقم ٢٩١)
- ٢٦٩ تنظيم . ترميم . تقوية
(شين الكوم الكلية الاهلية - ١٢ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٢٧٣ رقم ١٣٠)
- ٢٧٠ تنفيذ . اعتراض بملكية الاشياء للغير .
قاضى الامور المستعجلة . اختصاصه .
(مصر الكلية الاهلية - قضاة مستعجل - اول نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣٦٦ رقم ١٠٧)
- تنفيذ
(أنظر حراسة رقم ٣٠٦ وحكم غيايى رقم ٣٤٠)
تنفيذ الحكم الغيايى
(أنظر حكم غيايى رقم ٢٤٨)
تنفيذ عقارى .
(أنظر حكم رقم ٣٢٨)
- ٢٧١ تهديد . شروع فيه . اشتراط حصول
اضطراب للمجنى عليه .
(ذكرنس الجزئية - ٦ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٢٧٩ رقم ١٧٦)

٢٨٠ توكيل . سمسار . عمالية مدنية . الاثبات بالكتابة .

(استئناف مخطط - ١٤ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٤٢ رقم ٢٥٤)

٢٨١ توكيل . محاميان غير مصرح لهما بالانفراد . ترك المرافعة من أحدهما . عدم جوازه . (استئناف مصر - ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٢٨ رقم ١٠٨)

توكيل

(أنظر تحويل رقم ٢٢١)

ث

٢٨٢ ثمار . وقف . مستحق . قبضه للغلة . الحكم بعدم استحقاقه . رد ما أخذ بغير حق . حسن نية . عدم حصول اثره . لا يلزم الرد .

(استئناف مصر - ٣٠ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٢٩٦ رقم ١٩١)

٢٨٣ ثمن . رد الثمن . لاقياس بحالة حبس الثمن . عدم جوازه .

(بندر المنصورة الجزئية - ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤٢٨ رقم ٣٤٠)

٢٨٤ ثمن . نزاع الملكية للمنفعة العامة . وديعة . تقادم

(استئناف مصر - ٢٧ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٢٢٣ رقم ١٥٤)

٢٨٥ ثمن المبيع . محرر به سندات تحت الأذن . استصدار حكم بالثمن . وجوب رد السندات .

(استئناف مخطط - ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٥٧ رقم ٧٠)

ثمن

(أنظر بيع رقم ١٨٨ و ١٩١)

ج

الجرائم (منع)

(أنظر سلطة الادارة رقم ١٥٦)

تهديد

(أنظر اكراه رقم ١٤١)

٢٧٢ توزيع . اختصاص قاضى الامور المستعجلة . بتخصيص الدين للدائنين -

بدون اجراء توزيع

(استئناف مخطط - ٤ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٤٤ رقم ٢٥٧)

٢٧٣ توزيع - المبالغ كافية لسداد الدائن - عدم لزومه

(استئناف مخطط - ٤ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٤٤ رقم ٢٥٧)

٢٧٤ توزيع . دائن للتركة . حقه قبلها . بناء على حكم واختصاص

(استئناف مخطط - ٦ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٧٧ رقم ٢٢٢)

٢٧٥ توزيع . دائن مرتين . حقه فى الطعن . يطلان الاجراءات . دائن برهن حيازى . لا يعلن ولا حق له فى الطعن

(استئناف مخطط - ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣٩٠ رقم ١٨٩)

٢٧٦ توزيع . طلب استحقاق مبلغ

(استئناف مخطط - ١٣ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٤٩ رقم ٢٥٢)

٢٧٧ توزيع . معارضة . تجديد التسجيل . حجيته قبل الدائنين

(استئناف مخطط - ٦ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٧٧ رقم ٢٢٣)

٢٧٨ توزيع . معارضة فى القائمة النهائية . عدم سبق المعارضة فى القائمة المؤقتة . ورود

الدين معلقا على شرط . غير مانع

(استئناف مخطط - ١٧ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٧٥ رقم ٣١٥)

٢٧٩ توزيع بين الغرماء . استحقاق المبالغ للدائنين . أثره

(استئناف مخطط - ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٥٧ رقم ٧١)

- ٢٨٦ جريدة . ملكيتها . رخصتها الادارية .
اعتبارها . حدودها
(استئناف مختلط — ٧ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٤٧٨ رقم ٢٢٤)
- ٢٨٧ جريدة . اسمها . حق ملكية خاص .
طريق اكتسابه
(استئناف مختلط — ٧ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٤٧٨ رقم ٢٢٤)
- ٢٨٨ جريدة . صاحب حق الامتياز . السماح
لشخص آخر بإدارة الجريدة . جوازه
(مصر الكلية الاهلية — ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤
عدد ٥ ص ٣٥٠ رقم ١٦٢)
- ٢٨٩ جريمة العادة . قوة الشيء المحكوم فيه .
سريانها على جميع الوقائع السابقة
(أبو حمص الجزئية — ٧ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٤٦٣ رقم ٢١٢)
- ٢٩٠ جريمة مستمرة استمرار اثباتا . وجريمة
مستمرة استمرار امتناعا . التفريق بينهما .
حالة المحاكمة الجديدة . حكمها .
(أبو حمص الجزئية — ٨ مارس سنة ١٩٣٤
عدد ٥ ص ٢٧٨ رقم ١٧٥)
الجنسية
(أنظر تركة رقم ٢٢٨)
جهة ادارية
(أنظر أمر ادارى رقم ١٦٠)
- ح
- ٢٩١ حائز للعقار . انتقال الملكية اليه . دون
الحائز برهن . هو الواجب التنبية عليه
بالدفع أو التخلية .
(استئناف مصر — ١٤ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ١
ص ٧ رقم ٤)
حائز للعقار
(أنظر نزاع ملكية رقم ٤٥٧)
حاجز
(أنظر حوالة رقم ٣٥٣)
- ٢٩٢ حادث — وحادث جبرى
(أنظر تأمين رقم ٢١٣ ومسئولية رقم ٥٠٥)
حارس
(أنظر اختصاص رقم ٣٦)
حبس الثمن . حبس العين
(أنظر رهن حيازي رقم ٤٢٣)
حجر . متعاقد . علمه بطلب الحجر .
بطلان العقد .
(استئناف مصر — ٢٣ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٣
ص ١٦٦ رقم ٧٩)
- ٢٩٣ حجر . حجيته . من تاريخ تسجيل القرار
بسجلات المجلس الحسى بمصر
(استئناف مختلط — ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٥
ص ٢٨٠ رقم ١٨١)
- ٢٩٤ حجر . سفيه . الحكم بالحجر عليه .
دين القرض . عدم علم المقرض بالحجر
أو إجراءاته . التزام بالدين
(استئناف مختلط — ٣١ يناير سنة ١٩٣٤
عدد ٥ ص ٣٨٧ رقم ١٨١)
- ٢٩٥ حجر . غفلة . أثر الحجر من وقت
وقوعه .
(استئناف مصر — ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٤
عدد ٢ ص ٩٣ رقم ٤٤)
- ٢٩٦ حجر . نظام عام . قضاء بالحجر . حكم
مبين لحالة الحجر . عقد يقصد عدم نفاذ
حكم الحجر . باطل .
(استئناف مصر — ٢٣ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٣
ص ١٦٦ رقم ٧٩)
حجز تحت اليد
(أنظر ناظر وقف رقم ٥٥١)
- ٢٩٧ حجز تحت يد الغير . حكم تنفيذى .
غير مشمول بالنفاذ المعجل . استئنافه .
غير مانع من استصدار حجز به .
لا حاجة لتثنيته .
(استئناف مختلط — ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٦٦ رقم ٢١)

٣٠٥ حراسة . حارس قضائي . طلب تعيينه .

من دائن الوقف أو دائن المستحق .

(استئناف مختلط — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٤

ص ٣٠٨ رقم ١٤٨)

٣٠٦ حراسة . تنفيذ . ليست الحراسة من

اجراءات التنفيذ . نظام عام .

(مصر الكلية الاهلية — قضاء — مستعجل —

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ٢٠٤ رقم ٩٣)

٣٠٧ حراسة . رفعها . مع ايداع المبالغ التي

يطلبها الحارس . جوازه

(استئناف مختلط — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢

ص ١٦٠ رقم ٧٦)

٣٠٨ حراسة . شرط توفر الخطر .

(مصر الكلية الاهلية - قضاء - مستعجل - ١٢ ديسمبر

سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٤٥ رقم ٢٠٥)

٣٠٩ حراسة . دعوى حراسة . مرفوعة من

ناظر وقف ضد ناظر آخر . بناء على حجز

متوقع من دائن اجنبي داخل في الدعوى

(استئناف مختلط — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٢

ص ٣٠٨ رقم ١٤٨)

٣١٠ حراسة . مستأجر . التأخير في الايجار .

عدم جواز الحكم بها .

(استئناف مصر — ٣ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٢

ص ١٠٠ رقم ٤٨)

٣١١ ١- حراسة . نزاع على عين . تسليمها لحارس .

طريق من طرق الوفاء . (مادة ٦٩٩

مرافعات)

٢- حراسة . مقاول . تعهد بالبناء . طلب تعيين

حارس على البناء الذي بناه . عدم قبوله

٣- حراسة . مقاول . متأخر له مبالغ من

المقاوله . حق الحبس . غير متأخر له

شيء . واجب التسليم . لا محل للحراسة

(اسكندرية الكلية الاهلية — قضاء - مستعجل -

٢١ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٥٠ رقم ٣٠١)

٢٩٨ حجز مالمدين تحت يد الغير . غش

وتدليس . عدم جواز اقرارهما

(مصر الكلية الاهلية - قضاء - مستعجل - ٢٢ أكتوبر

سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ٢٠٤ رقم ٩٣)

٢٩٩ حجز مالمدين . محجوز لديه . الزامه

بدين الحاجز . عدم جواز رجوعه على

المدين بما دفعه .

(مصر الكلية الاهلية — ١٦ مايو سنة ١٩٣٣

عدد ٢ ص ١٨٦ رقم ٨٧)

٣٠٠ حجز مالمدين لدى الغير . اقرار المحجوز

لديه بما في ذمته . لا حاجة لرفع الدعوى

عليه بما أقر به . التنفيذ به باعتباره مال

المدين

(المحلة لا الكبرى الجزئية — ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٣

عدد ١ ص ٥٣ رقم ٢٤)

٣٠١ حجز تحت يد الغير تحفظيا . جوازه في

الاحكام الابتدائية الغير نهائية .

(مصر الكلية الاهلية - قضاء - مستعجل - ٢٤ ابريل

سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٥٧ رقم ٣٠٤)

٣٠٢ حجز تحفظي . لا محل عند النظر فيه

لبحث ادعاء المحجوز لديه بالسداد من

عدمه .

(منوف الجزئية — ٨ يناير سنة ١٩٢٩ عدد ٣

ص ٢٠٨ رقم ٩٥)

٣٠٣ حجز تحفظي أهلي . على بضاعة . المعارضة

فيه . اختصاص القضاء المختلط المستعجل

بالنظر فيها . شرطه . جديته . استحقاق

البضاعة . جوازه بدعوى عادية .

(استئناف مختلط — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣

عدد ٤ ص ٣٠٥ رقم ١٤١)

حجز تحفظي

(أنظر دعوى كيدية رقم ٤٠١)

٣٠٤ حراسة . احوالها . خطر . تقدير القضاء

له . نزاع في ريع أرض أو عدم ميسرة

الواضع اليد . يسوغ الحراسة .

(استئناف مصر - ١ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦

ص ٤٠٠ رقم ١٩٣)

- ٣١٢ حراسة . وقف . شروطها . أحوالها .
(استئناف مصر — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤١٠ رقم ١٩٨)
- ٣١٣ حراسة على عقار . مقام على ارض
لأجنبي . حق عيني عليها . اختصاص المحاكم
الاهلية .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٢٤ مايو
سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٤٢ رقم ١٩)
- ٣١٤ حراسة قضائية . بسبب سوء نية الناظر
قبل الدائن . جواز انتهائها ولو لم يسدد
للدائن دينه .
(استئناف مختلط — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٣ ص ٢٢٢ رقم ١١٥)
- ٣١٥ حراسة قضائية . تنفيذها على العقار .
حدود ذلك .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ١٢ نوفمبر
سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٦٢ رقم ١٦٤)
- ٣١٦ حراسة قضائية . استبدال الناظر . جواز
اعادة النظر فيها وفي حالتها .
(استئناف مختلط - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣
ص ٢٢٢ رقم ١١٥)
- ٣١٧ حساب . قيم . تقديم الحساب للجلس
الحسي . عدم جواز الزام القيم بتقديم
حساب جديد امام المحكمة .
(استئناف مصر - ١٣ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٩
ص ٦١٦ رقم ٢٩٢)
- ٣١٨ حساب . وكالة . فوائد
(استئناف مصر — ٩ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٣٩٨ رقم ١٩٢)
- ٣١٩ حساب . وكيل . ورثة . تحويل الوكيل
اعفاء الورثة من تقديم الحساب
(استئناف مصر — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤
عدد ٧ ص ٤٩٨ رقم ٢٢٢)
- حساب
(أنظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٤٩١)
- حساب جارى
(أنظر رهن تجارى رقم ٤٢٠)
- حسن النية
(أنظر تقادم رقم ٢٥٥ ومشتري ثمن رقم ٢٠٠)
- ٣٢٠ حق ارتفاق . على الملك العام . جوازه .
رفع دعوى وضع يد . شأنه .
(استئناف مختلط - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢
ص ١٦٠ رقم ٧٨)
- ٣٢١ ١ - حق ارتفاق . صاحب السفلى . صيانة
السفلى التزامه بها .
٢ - صاحب السفلى . التزامه غير قابل
للاتقسام . المسئولية فيه . توجب التضامن
(استئناف مختلط — ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٢ ص ١٦٠ رقم ٧٧)
- ٣٢٢ حق ارتفاق . صاحب العلو . قيامه
بالاصلاحات اللازمة . جوازه .
(استئناف مختلط - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص
١٦٠ رقم ٧٧)
- حق ارتفاق
(أنظر تعدد شخص رقم ٢٤٧)
- حق اصدار القوانين واللوائح .
(أنظر دستور رقم ٣٧٠)
- حق الارث
(أنظر اجراءات قضائية رقم ٢٩)
- حق الاختيار
(أنظر جريدة رقم ٢٨٨ ورهن عقارى رقم ٤٢٥)
- حق البائع
(أنظر بيع عقار رقم ٢٠٥)
- حق التصدى
(أنظر استئناف رقم ١٠١)
- ٣٢٣ حق الحبس الناشئ بين المفاوض من
الباطن والمفاوض الاصلى . ليس بحجة على
المالك
(استئناف مختلط — ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٣ ص ٢٣١ رقم ١١٢)

- ٣٢٤ حق الحبس . جوازه في المنقول والعقار
(استئناف مختلط — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٢ ص ١٦٠ رقم ٧٦)
- ٣٢٥ ١- حق الحكر . أساس تقديره . في حالة
الاستبدال أو الشراء . عشرين ضعفا
لقيمة الحكر السنوية
٢- حق الحكر له صفة الدرام . جواز
نقل ملكية المباني واستبدال الحق وإيقافه
وتقرير حق ثاني عليه
(استئناف مختلط — ١٧ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد
٩ ص ٦٧٥ رقم ٣١٦)
- ٣٢٦ حق الحكر . حكر . تقديره . علاقته
بقيمة الأرض المحكورة . زيادة أو
نقصا
(استئناف مختلط — ١٧ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد
٩ ص ٦٧٥ رقم ٣١٦)
- حق الزوج
(أنظر طلاق رقم ٤٦٠)
حق المطلقة في النفقة ومؤخر الصداق
(أنظر طلاق رقم ٤٦٠)
حق الملكية (حفظ)
(أنظر بيع آلة رقم ٢٠٣ وجريدة رقم ٢٨٧)
حق شخصي
(أنظر بيع رقم ١٩٨)
- ٣٢٧ ١ - حق عيني لأجنبي . حدوده
٢ - حق عيني . تأثيره بانتقال الحياة
(مصر السككية الاملية - قضاء مستعجل - ٢٤ مايو
سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٤٢ رقم ١١)
حق عيني
(أنظر رهن حيازي رقم ٤٢٣)
حقوق
(أنظر زواج رقم ٤٢٩)
حقوق الارتفاق
(أنظر قانون إداري رقم ٤٨٤)
حقوق مالية
(أنظر اختصاص قاضي الأمور المستعجلة رقم ٧٦)
- حقوق مكتسبة
(أنظر أموال الحكومة رقم ١٧٤)
- ٣٢٨ حكم . تنفيذ عقارى . وجوب صدور
حكم ضد المدين . بطلان الحكم . جواز
إبدائه في صورة دفع يبطلان دعوى
نزع الملكية .
(استئناف أسيرط - ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٤
ص ٢٥٤ رقم ١٢٦)
- ٣٢٩ حكم . حكم ترك المرافعة . لا يجوز قوة
الشيء المحكوم فيه
(استئناف مصر - ٣٠ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٥
ص ٣٢٨ رقم ١٥٨)
- ٣٣٠ حكم . شراء الحقوق والديون . حوالة .
وجوب رضا المدين .
(استئناف أسيرط - ٧ يولييه سنة ١٩٣٤ عدد ٤
ص ٢٥٢ رقم ١٢٥)
- ٣٣١ حكم . شروط اعتباره حائزا لقوة الشيء .
المحكوم فيه .
(مصر السككية الاملية - قضاء مستعجل —
١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٤٥ رقم ٢٠٥)
- ٣٣٢ حكم . عدم قابليته للطعن فيه بالبطلان
(استئناف مختلط - ٦ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٤٧٧ رقم ٢٢٣)
- ٣٣٣ حكم . في دعوى استرداد . رفضها .
إعلانه . من أحد الحاجزين فقط .
سريانه لصالح الآخر .
(استئناف مختلط — ١٥ مايو سنة ١٩٣٤
عدد ١٠ ص ٤٣٤ رقم ٢٤٩)
- ٣٣٤ حكم ابتدائي . بعدم اختصاص . نظر
الموضوع استئنافيا . صلاحية الدعوى .
للحكم فيها
(استئناف مختلط — ١١ أبريل سنة ١٩٣٤
عدد ٩ ص ٦٧٢ رقم ٣١٢)
- ٣٣٥ حكم حجر . صدوره . تسجيله كاف
للاخذ به
(استئناف مختلط — ٢١ يناير سنة ١٩٣٤
عدد ٥ ص ٨٨٣ رقم ١٨١)

- ٣٣٦ حكم صادر في مواجهة ناظر الوقف المؤقت وبعد انتهاء مأموريته . عدم جواز تنفيذه على الوقف لاعتباره غير ممثل فيه .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٢٩٠ رقم ١٣٤)
- ٣٣٧ حكم غيابي بطلانه . ليس من النظام العام . جواز التنازل عنه . والرضا بالحكم
(استئناف مختلط - ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣٨٨ رقم ١٨٣)
- ٣٣٨ حكم غيابي . تنفيذ . وجوب اعلانه قبل تنفيذه . بطلان
(استئناف مصر - ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٣٩٠ رقم ٢٢٧)
- ٣٣٩ حكم غيابي . تنفيذه بعد الستة شهور . مع عدم الدفع بسقوطه . جوازه . عدم اساءة استعمال الحق
(استئناف مختلط - ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣٨٩ رقم ١٨٣)
- ٣٤٠ ١ - حكم غيابي . الدفع بسقوطه لعدم تنفيذه . المعارضة في الحكم . مسقط للدفع .
٢ - حكم غيابي . استحالة تنفيذه . استحالة قانونية أو مادية . اعتبارها تنفيذه
٣ - حكم غيابي . اجراءات تنفيذه . عدم اعلانها للمدين . المعارضة فيه
(طوخ الجزئية - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدده ص ٢٧٢ رقم ١٧٠)
- ٣٤١ حكم غيابي . دعوى غير قابلة للتجزئة . استئناف الحكم من محكوم عليهم آخرين . جواز انضمام المحكوم عليه غاييا للمستأنفين . لاضرورة للمعارضة .
(استئناف مختلط - ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٦٧ رقم ٤٠)
- ٣٤٢ حكم غيابي . سقوطه . الاجراءات السابقة عليه . بقاؤها قائمة
(بنى سوف الجزئية - ١٥ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ١٤٨ رقم ٦٤)
- ٣٤٣ حكم غيابي . سقوطه . غير مبطل للأجراءات السابقة .
(استئناف مختلط - ٨ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٢٤ رقم ٢٤)
- ٣٤٤ حكم غيابي . سقوطه . قبوله من المدين . غير مؤثر على حقوق الدائنين السابقين له
(استئناف مختلط - ٦ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٧٧٤ رقم ٢٢٢)
- ٣٤٥ حكم غيابي . سقوطه بمضى ستة شهور . اشكال في التنفيذ . اختصاص المحكمة الجنائية .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ١٧٩ رقم ١٣٢)
- ٣٤٦ حكم غيابي . عدم تنفيذه في بحر ستة شهور . سقوط الحق فيه . حالة من حالات مضي المدة .
(استئناف مختلط - ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣٨٨ رقم ١٨٣)
- ٣٤٧ حكم غيابي . عدم تنفيذه مدة ستة اشهر . سقوطه . رضا بالحكم بعد ستة اشهر . يمنع من التمسك بطلانه
(ططا الكلية الاهلية - ١٢ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤١٨ رقم ٢٠٠)
- ٣٤٨ ١ - حكم غيابي . عدم جواز الدفع بطلان التنفيذ عند التنازل الصريح أو الضمني . أو التنفيذ القاطع للمدة .
٢ - حكم غيابي . دفع مصاريفه . اعتبار ذلك تنفيذا له
٣ - حكم غيابي . موافقة في بحر الستة شهور أو بعدها . اعتبارها صحيحة
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٩ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٥٥ رقم ٢٠٨)

٣٥٤ حوالة. حوالة ديون عينية. شروط ذلك

بالنسبة للغير. من هم الغير ؟

(شين الكوم الجزئية - ١٤ يناير سنة ١٩٣٥

عدد ٩ ص ١٦٧ رقم ٣٠٨)

٣٥٥ حوالة بالدين. الدفع بعدم قبولها. قاصر

على المدين

(استئناف مختلط - ٣ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١٠

ص ٤٣٣ رقم ٢٤٥)

حوالة

(أنظر حكم رقم ٣٣٠)

حياسة

(أنظر اشكال رقم ١٢٤ وحق عيني رقم ٢٢٧)

٣٥٦ خبراء. امر تقدير. معارضة. وجوب

ايداع المبلغ المقدر وقت المعارضة .

(استئناف مصر - ٢١ أبريل سنة ١٩٣٤

عدد ٣ ص ١٧١ رقم ٨٠)

٣٥٧ خبراء. تقارير الخبراء. أوراق غير

رسمية. جواز الطعن فيها بكافة أوجه

الطعن. بما فيها الطعن بالتزوير

(استئناف مصر - ١٦ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٤

ص ٢٤١ رقم ١١٨)

٣٥٨ خبراء. رد. ميعاده ثلاثة أيام

(استئناف مصر - ١٢ مايو سنة ١٩٣٤

عدد ٣ ص ١٧٩ رقم ٨٤)

خبراء اختياريين

(أنظر تأمين رقم ٢١٢)

٣٥٩ خير. اتعابه. تعيينه من تلقاء نفس

الحكمة. سريان أمر التقدير على الخصمين

(استئناف مصر - ١٤ فبراير سنة ١٩٣٤

عدد ٢ ص ٨٨ رقم ٤٢)

خير

(أنظر ممارسة رقم ٥٢٦)

ختم

(أنظر امضاء رقم ١٧٣)

خدمة غير معينة

(أنظر ايجار الأشخاص رقم ١٧٧)

(٥ - ٢)

٣٤٩ حكم غيابي : محضر عدم وجود . متى

يعتبر عملا من أعمال التنفيذ المانعة من

سقوط الحكم

(مصر الكلية الأهلية - قضاء مستعجل - أولابريل

سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٥٩٤ رقم ٢٨٣)

٣٥٠ حكم مرسى مزاد صادر من قاضي النيوع .

جواز الطعن فيه . بالطرق المعتادة

(استئناف مختلط - ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد

٥ ص ٣٩٠ رقم ١٨٨)

حكم

(أنظر استئناف رقم ١٠٠ و ١١٤ واستجواب

رقم ١١٧ والتماس رقم ١٤٥ واختصاص رقم ٤٣

واشكال رقم ١٢٣ وينح رقم ١٩٢ و ١٩٣

وحجز تحت يد الغير رقم ٢٩٧ ومعارضة رقم

٥٢٩ ودعوى بطلان رقم ٣٨١ ومدين رقم ٥٠١)

حكمة التشريع

(أنظر تطبيق القوانين وتفسيرها رقم ٢٤٠)

حلول الدين

(أنظر اختصاص رقم ٤٧)

حلول المشتري

(أنظر بيع رقم ١٨٨)

٣٥١ حماية أجنبية. ترجمان. مساواته برعاية

الدولة

(استئناف مختلط - ١٧ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد

٩ ص ٦٧٥ رقم ٣١٦)

حماية المخترعات

(أنظر ملكية صناعية رقم ٥٢٩)

٣٥٢ حمل واحراز السلاح . غير مضبوط .

عدم جواز الحكم بالمصادرة . جواز

الحكم في الجريمة عند الثبوت .

(ألمانيا الكلية الأهلية - ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٣

عدد ٣ ص ١٨٨ رقم ٨٨)

حل

(أنظر شركة رقم ٤٤٤)

٣٥٣ حوالة. ترتبها قبل الحاجز . شرط قبول

الدين . وثبوت تاريخ القبول .

(الفقه الجزئية - ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٢

عدد ٤ ص ٢٩٧ رقم ١٣٦)

- ٣٦٠ خصم ثالث . طلباته . انضمامه لأحد الخصوم . استئناف . ليس له ان يغير طلباته . ويطلب الحق لنفسه أو لأحد خارج الخصومة . طلب جديد .
(استئناف مصر - ١٧ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ٩٤ رقم ٤٥)
خصم ثالث
(أنظر اختصاص قاضي الأمور المستعجلة رقم ٥٦)
- ٣٦١ خطأ متبادل . مقاصة في التعويضات
(مصر الكلية الاملية - ١٥ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٣٩٦ رقم ٢٢٩)
- ٣٦٢ ١ - خلع . طلاق . مقدار الخلع . لا أهمية . المبالغة في تقدير بدل الخلع . جوازها
٢ - خلع اكراه . تفسيره . وجوب الرجوع لأحكام الشريعة .
(مصر الكلية الاملية - أول ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣٤٣ رقم ١٦١)
خطأ
(أنظر اقرار رقم ١٣٩ ومستولية رقم ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٥ و ٥١٧ و وكيل رقم ٦٠٦)
خلف خاص
(أنظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٤٨٩)
- د
- ٣٦٣ دائن . دعوى باسم الدائن . شروط رفعها . دعوى غير مباشرة .
(شين الكوم الجزئية - ١٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٦٧ رقم ٣٠٨)
- ٣٦٤ دائن . معاملته معاملة خاصة . في مدة الاشتباه . بعد إعلان الإفلاس . جواز اعتبارها صحيحة . شرطه .
(استئناف محتلط - ٩ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٤٣٤ رقم ٣٤٨)
دائن التركة
(أنظر توزيع رقم ٢٧٤)
- ٣٦٥ دائن مرتين . حقه في طلب رفع الحراسة . عند عدم اتفاق ورثة الراهن على إدارة التركة
(مصر الكلية الاملية « قضاء مستعجل » - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٢٨٢ رقم ١٣٣)
دائن مرتين . ودائن برهن حيازي
(أنظر توزيع رقم ٢٧٥)
- ٣٦٦ دائن ممتاز . تسجيله . غير مانع من الحصول على قيد عقارى
(استئناف محتلط - ٣٠ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٦٤ رقم ٢٣)
دائون مرتين - دائون ممتازون
(أنظر نزاع ملكية رقم ٥٥٤)
- ٣٦٧ دستور . حرية الرأى . حرية الرأى فى حدود القانون . المقصود قانون العقوبات . إيقاف مادة حرية الصحافة . عدم عودة قانون المطبوعات .
(مصر الكلية الاملية - ١٤ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٢٥ رقم ٢٠٣)
- ٣٦٨ دستور . صحافة . قانون المطبوعات . اعلان الدستور . الغاء سلطة الادارة فى التعطيل .
(مصر الكلية الاملية - ١٤ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٢٥ رقم ٢٠٣)
- ٣٦٩ دستور . قوانين مخالفة له . الغاء
(مصر الكلية الاملية - ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣٥٠ رقم ١٦٢)
- ٣٧٠ دستور . القرارات الوزارية التى تشمل لائحة عامة وقوتها التشريعية . سلطة المحاكم فى لخص قانونية اللوائح والقرارات الوزارية ورفض تطبيقها . سلطة الوزير التشريعية قبل الدستور المصرى وبعده . حق إصدار القوانين . واللوائح . عقوبة الحبس يجب أن يصدر بها قانون . تغيير

- ٣٧٧ دعوى استحقاق . استئناف . دعوى
فرعية . مرفوعة بعد تسجيل التنييه
وأثناء اجراءات نزع الملكية . ميعاد
الاستئناف .
(استئناف مصر - ٢٣ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٥
ص ٣١٦ رقم ١٥١)
- ٣٧٨ دعوى استحقاق فرعية . إيقافها بالبيع .
جواز رفعها بصفة أصلية .
(استئناف مختلط - ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢
ص ١٥٩ رقم ٧٥)
- ٣٧٩ دعوى استحقاق فرعية . وفاة المدين .
الورثة . ضرورة ادخالهم جميعا .
(استئناف مختلط - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٤
ص ٣٠٨ رقم ١٤٩)
- ٣٨٠ ١ - دعوى استرداد الحيازة . مبنية
على تنفيذ حكم مرسى مزاد . توجه ضد
الراسى عليه المزاد
٢ - دعوى استرداد الحيازة . من زوجة
المفلس . عن حكم مرسى مزاد . عدم
قبولها .
(استئناف مختلط - ٣ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١٠
ص ٤٢٣ رقم ٣٤٦)
- ٣٨١ دعوى بطلان اجراءات نزع الملكية .
حاصلة بعد حكم مرسى المزاد . ترفع
بدعوى أصلية .
(قانون الجزية - ٢٣ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٢
ص ١٥٠ رقم ٦٥)
- ٣٨٢ الدعوى البوليصية . أركانها . تدليس
البائع . تواطؤه مع المشتري . الضرر
للدائنين . نشؤ الدين قبل تاريخ
التصرف .
(مصر الكلية الاهلية - ١٥ يناير سنة ١٩٣٤
عدد ٦ ص ٤١٢ رقم ١٩٩)
- ٣٨٣ دعوى تصحيح . قبول منطوق الحكم .
الاختصاص يجب أن يصدر به قانون .
لائحة الترية . لائحة الخدامين . عدم
تطبيق لائحة الخدامين على الترية .
بطلان القرار الوزارى الخاص بذلك
وعدم تطبيقه
(مصر الكلية الاهلية - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣
عدد ١ ص ٢٨ رقم ١٦)
- ٣٧١ دعاوى - ضمها لبعضها - ارتباطها ارتباطا
كليا - دعاوى استحقاق - عن عين
واحدة - لجملة مدعين - جواز رفعها
بدعوى واحدة .
(استئناف مختلط - ١٣ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٧
ص ٥٤٢ رقم ٢٥٣)
- ٣٧٢ دعوى . تقدير . استئناف . العبرة
بالطلبات الختامية . قبل حجز القضية
للحكم .
(اسبوط الكلية الاهلية - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٢ ص ١١٧ رقم ٥٣)
- ٣٧٣ دعوى . تقدير صحة التوقيع . غير مقدرة
القيمة . دعوى صحة التعاقد . تقدير بقيمة
الشيء المتعاقد عليه
(اسبوط الكلية الاهلية - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٢ ص ١١٧ رقم ٥٣)
- ٣٧٤ دعوى . تنازل عن الدعوى . مدع .
حقه فى تركها . شروطه .
(استئناف مصر - ٣٠ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٥
ص ٣٢٧ رقم ١٥٧)
- ٣٧٥ دعوى إبطال التصرف . شروطها
(دياط الجزية - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٥ ص ٣٧٥ رقم ١٧٣)
- ٣٧٦ دعوى اثبات الحالة . ماهيتها . دعوى
مستعجلة . ودعوى عادية .
(يا الجزية - ٩ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٣
ص ٢٢٤ رقم ١٠٤)

- خطأ مادي . جواز رفع دعوى التصحيح .
(استئناف مصر - ١٨ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد ٨٨٤ ص ٥٥٤ رقم ٢٦٢)
- ٣٨٤ ١ - دعوى تصحيح الحكم . اختصاص المحكمة التي أصدرته به .
٢ - دعوى تصحيح الحكم . لاختفاء مادية - جوازها
(بنى - ووفى الجزئية - ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٣٣ رقم ٢٤٧)
- ٣٨٥ دعوى تصحيح حساب . طبقاً للمادة ٥٣٦ مدني . شرط قبولها
(استئناف مصر - ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٥٨٠ رقم ٢٧٥)
- ٣٨٦ دعوى التغيير . اعتبارها جائزة .
(مصر الكلية الأهلية - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٣٠ رقم ٢٩٧)
- ٣٨٧ ١ - دعوى تغيير الاسم . دفع بعدم الاختصاص . تغيير الاسم ليس بأمر إداري . اختصاص المحاكم الأهلية .
٢ - دعوى تصحيح الاسم . بقصد وجود خطأ . دعوى تغيير الاسم . لاختفاء
(مصر الكلية الأهلية - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٣٠ رقم ٢٩٧)
- ٣٨٨ دعوى تغيير الاسم . قبولها . وجود مصلحة .
(مصر الكلية الأهلية - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٣٠ رقم ٢٩٧)
- ٣٨٩ دعوى تفسير . ولو بالتبعية لدعوى التماس إعادة نظر . جوازها .
(استئناف مختلط - أول مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٤٣٢ رقم ٢٤٤)
- ٣٩٠ دعوى شفعة . قيدها في الجدول . في خلال ثلاثين يوماً من إعلان الرغبة . عدم لزومه . رفعها يكفي في ٣٠ يوماً
(بنى - ووفى الكلية الأهلية - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٣١ رقم ٢٩٥)
- ٣٩١ دعوى صحة التعاقد . دعوى صحة التوقيع . الفرق بينهما
(أسبوط الكلية الأهلية - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١١٧ رقم ٥٣)
- ٣٩٢ دعوى صحة التعاقد . لا تناول غير حالة العقد وقت تحريره . ما يطرأ عليه بعد تحريره . لا دخل له في الدعوى
(الصف الجزئية - ١٩ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦١٤ رقم ٣٠٦)
- ٣٩٣ دعوى صحة التوقيع - بطلان عقد . لصدوره في مرض الموت . عدم جواز الحكم بصحة التوقيع
(استئناف مصر - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦١٨ رقم ٢٩٣)
- ٣٩٤ دعوى ضورية . استبعادها . دعوى بوليصة . البحث فيها أمام محكمة الاستئناف بصفة دفع بناء على طلب الدائن . جوازها . استئناف .
(استئناف مصر - ١٤ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ٤ رقم ٣)
- ٣٩٥ دعوى ضورية . اعسار المدين ليس بشرط لازم لطلبها
(استئناف مصر - ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٥٨٣ رقم ٢٧٦)
- ٣٩٦ دعوى ضورية . الدعوى البوليصة . جواز الدفع بالاثنتين معاً .
(مصر الكلية الأهلية - ١٥ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤١٢ رقم ١٩٩)
- ٣٩٧ ١ - دعوى ضورية . دعوى بوليصة . جواز الجمع بينهما
٢ - دعوى استحقاق فرعية . دفع بطلان التصرف . جوازه في اثباتها .
٣ - دعوى بوليصة . إثارة المدين دائن

٢ - دعوى مدنية . طبيعتها الخاصة .

استردادها بعد الحكم

٣ - دعوى مدنية . الطعن المتعلق

بالاجراءات . الطعن المتعلق بالحق

المدنى فى ذاته .

(مصر الكلية الاملية - قضاء مستعجل - ١٠ نوفمبر

سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٢٧٩ رقم ١٢٢)

٤٠٤ دعوى مدنية . رفعت أثناء سير الدعوى

الجنائية . عدم الفصل فيها سهوا . غير

مانع من الحكم فيها .

(الرمل المركزية - ١٨ مارس سنة ١٩٣٥

عدد ٩ ص ٦٦٢ رقم ٢٠٥)

٤٠٥ دعوى مدنية . مرفوعة بطريق التبعية

للدعوى الجنائية . خاضعة لاجراءات

الدعوى الجنائية . عدم المعارضة فى

الحكم الصادر . سقوط الحق . عدم

جواز التمسك بسقوط الحكم الغيابى

الصادر لعدم تنفيذه فى بحرسة شهر .

(المطارين الجزئية - ١١ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١

ص ٥٢ رقم ٢٣)

٤٠٦ دعوى مدنية . مطروحة أمام المحاكم

الجنائية . سريان قواعد المرافعات

عليها .

(اسكندرية الكلية الاملية - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠

عدد ٢ ص ١٠٤ رقم ٥٠)

٤٠٧ دعوى مستعجلة . مرتبطة بنزاع

موضوعى . ضمها اليه . التقرير بعدم

الاستعجال . والفصل فى الدعوى

الموضوعية .

(عابدين الجزئية - ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٢

عدد ١ ص ٤٧ رقم ٢٠)

٤٠٨ دعوى وضع اليد . من الحائز مستأجرا

على آخر . بغير غش ولا تدليس . عدم

انطباقها

(بنى سويف الجزئية - ١٥ يناير سنة ١٩٣٥

عدد ٦ ص ٤٦٤ رقم ٢١٣)

٣٩٨ دعوى ضمان فرعية . تابعة لدعوى

استحقاق أصلية . مرفوعة امام المحاكم

المختلطة . اختصاصها بها .

(استئناف مختلط - ١٦ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١

ص ٦٣ رقم ٣٠)

٣٩٩ دعوى فرعية . او طلب جديد . لم يقدم

فى اثناء نظر القضية . او بعد قفل باب

المرافعة فيها . عدم قبوله

(السيدة زينب الجزئية - ١٥ يناير سنة ١٩٣٣

عدد ٥ ص ٣٧٢ رقم ١٧١)

٤٠٠ ١ - دعوى كيدية - تفسير نص مختلف عليه .

عدم اقتراضها

٢ - دعوى كيدية . بناء على تدخل خصم

وقبوله . انعدامها .

(استئناف مختلط - ٨ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٧

ص ٥٤١ رقم ٢٥٠)

٤٠١ دعوى كيدية . حجز تحفظى تحت يد

عدة مصارف على مبلغ تافه ومن غير

مقتص . ومع ميسرة المحجوز لديه .

وعدم وجود أى خطر .

(استئناف مختلط - ١٢ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٩

ص ٦٧٤ رقم ٣١٤)

٤٠٢ دعوى كيدية . دعوى تعويض عنها .

رفعها بصفة دعوى فرعية . جواز

رفعها بصفة دعوى أصلية

(استئناف مختلط - ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٥

ص ٢٨٩ رقم ١٨٧)

٤٠٣ ١ - دعوى مدنية . دعوى عمومية .

ضمهما لبعضهما فى قضاء واحد . الحكمة

فيه . وحدة الاجراءات .

دية	أو منتفعا أو حائز عادي - جوازها . (بليس الجزئية — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٣٦ رقم ٢٤٨) دعوى
(أنظر قتل رقم ٤٨٧)	(أنظر اثره على حساب الغير رقم ١٦ واختصاص قاضي الامور المستعجلة رقم ٨٢٧١ واختصاص رقم ٤٨ و ٤٩ و ٢٨٨ واستئناف رقم ١٠٢ و ١٠٣ واشكال رقم ١٢٥ و ١٢٩ ويبيع رقم ١٩٨ وتدخل رقم ٢٢٢ وتقدم رقم ٢٥٥ و ٢٥٩ وحجز تحفظي رقم ٣٠٣ وحق ارتفاق رقم ٣٢٠ وحكم رقم ٣٢٣ ودعوى اثبات حالة رقم ٣٧٦ ودعوى استحقاق رقم ٣٧٧ ودعوى صحة التعاقد رقم ٣٩١ ودعوى صورية رقم ٣٩٤ و ٣٩٧ ودعوى ضمان فرعية رقم ٣٩٨ ودعوى كيدية رقم ٤٠٢ ودعوى مدنية رقم ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ ومقاصة قضائية رقم ٤٢٢ وناظر وقف رقم ٥٥١ وزع ملكية رقم ٥٥٩ و ٥٦٠)
٤١١ دين . أقساط . مضي المدة . تبدأ بإستحقاق كل قسط . (استئناف مختلط - ٨ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٦٤ رقم ٣٤)	٤٠٩ دفاتر تجارية . عدم تسجيلها . انتظامها تأييدها بقرائن أخرى . قوتها في الاثبات . موكول لتقدير المحكمة (استئناف مختلط — ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٣٠ رقم ١١٠) دفاتر غير التجار (أنظر منازعات مدنية رقم ٥٤٤) دفع بالبطلان (أنظر حكم رقم ٢٢٨) دفع بسقوط الفوائد (أنظر فوائد رقم ٤٧٥)
٤١٢ دين . برهن تجاري . غير مقدر القيمة مقدما . جوازه (استئناف مختلط - ٩ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٤٣٤ رقم ٣٤٨)	٤١٠ دفع . بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية . سبق محاكمة المتهم إداريا أو عسكريا . مانع من محاكمته جنائيا . (ديباط الجزئية - ٢٩ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٧ ص ٥٤٠ رقم ٢٤٩) دفع بعدم الاختصاص (أنظر اختصاص رقم ٤٠) دفع فرعي (أنظر استئناف رقم ١٠٠)
٤١٣ دين . تضامن . ورثة . دين متجزئ . لاتضامن (استئناف مصر — ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ١٧٣ رقم ٨١)	
٤١٤ دين . على قاصر . اعترافه . التزامه . بمقدار منفعته وزيادة ثروته . (استئناف مختلط — ٣ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ص ٣٠٦ رقم ١٤٤)	
دين الحاجز (أنظر حجز مالهدين رقم ٢٩٩)	
دين القرض (أنظر حجز رقم ٢٩٤)	
ديون (أنظر وارث رقم ٥٨١)	
ربح محتمل (أنظر توبيض رقم ٢٤٩)	
رخصة (أنظر احراز خرطوثر أو رصاص رقم ٣٠ وجريدة رقم ٢٨٧) رخصة إدارة (أنظر أمر إداري رقم ١٦٠)	
٤١٥ رد - حق المحكمة في توجيه الأسئلة للشهود - مطلق غير مؤثر (استئناف مصر — ٣ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٠٩ رقم ٢٨٩)	

٢ - رهن بضاعة . تأمين الحساب جارى .
سريانه فى حالة الافلاس . عن دين موجود
فعلا .

(استئناف مخطط - ٩ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١٠
ص ٤٣٤ رقم ٣٤٨)

٤٢٢ رهن حيازة . شرطه لصحة انعقاده .
تسليم العين المرهونة .

(استئناف مصر - ٣٠ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٣٩٦ رقم ١٩٠)

رهن

(أنظر بيع وقائي رقم ٢٠٩ و ٢١٠)

٤٢٣ ١ - رهن حيازي . حتى الدائن فى
الاستغلال . عودة العين للدين . أثره فى
سقوط الفوائد .

٢ - رهن حيازي . تسجيل . العقد . وجوبه
٣ - رهن حيازي . حبس العين . حق
عيني . وجوب التسجيل

(النيابة للكلية الاملية - ٣ ابريل سنة ١٩٣٣
عدد ١ ص ٢٦ رقم ١٥)

رهن حيازي

(أنظر استرداد رقم ١٢١ وعقد بيع وقائي
رقم ٤٦٥)

٤٢٤ رهن عقارى . اعادة قيده . فى بحر عشرة
سنوات ميلادية

(استئناف مصر - ١٤ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ١
ص ٧ رقم ٤)

٤٢٥ رهن عقارى . حدود حق الامتياز فيه .

طبقا لقائمة الرهن المسجلة . وفى نطاقها
(استئناف مخطط - ٨ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١٠
ص ٤٣٣ رقم ٢٤٧)

٤٢٦ ١ - رهن عقارى . سقوطه لعدم تجديد

تسجيله . التمسك به . جوازه ولو من تلقاء
نفس قاضى التوزيع

رد

(أنظر خبراء رقم ٣٥٨)

رد الثمن

(أنظر بيع رقم ٢٠١)

رد مادفع بغير حق (دعوى)

(أنظر مخالصة رقم ٥٠٠)

رد ما أخذ بغير حق

(أنظر ثمار رقم ٢٨٢)

٤١٦ رسوم . استئناف . حكم استئنافي . لائحة
الرسوم

(استئناف مصر - ١٣ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٨
ص ٥٦٨ رقم ٢٧٠)

٤١٧ رضا . تعاقد . فساد الرضا . بطلان
التعاقد .

(استئناف مصر - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤
عدد ٧ ص ٤٩٦ رقم ٢٣٢)

٤١٨ رضا . عدم جواز الرجوع بعد الرضا .
(مصر للكلية الاملية - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٢٦١ رقم ١٢٩)

رضا

(أنظر استئناف حكم رقم ١١٣)

رفت

(أنظر ايجار الاشخاص رقم ١٧٧ ومسئولية
رقم ٥١٩)

٤١٩ رهن . عدم تجديد تسجيله فى بحر عشرة

سنوات . بطلانه . من لهم حق التمسك
بهذا البطلان . نتائج .

(استئناف مصر - ٢١ مارس سنة ١٩٣٤
عدد ١ ص ٢٠ رقم ١٢)

٤٢٠ رهن تجارى . النص على تأمين جميع

الموجودات بالبنك لصالحه . ضمانا
لحساب جارى . صحته .

(استئناف مخطط - ٩ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ١٠
ص ٤٣٤ رقم ٢٤٧)

٤٢١ ١ - رهن تجارى . صيغته . إثباته . بكافة
الطرق .

الراسى عليه المزار والدائنين المسجلين
وبدون رضا المدين . جوازه .
(قويسنا الجزئية — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥
عدد ٦ ص ٤٦٨ رقم ٢١٤)
زيادة العشر
(أنظر نزع ملكية رقم ٥٦٣ ومرسى مزار رقم
٥٦٠)

س

٤٣٢ سبب الدين . فى سند . صورته . لا
يمنع من اثبات حقيقة السبب
ومشروعيته .
(أبو حمص الجزئية — ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٤
عدد ٢ ص ١٥٣ رقم ٦٧)
٤٣٣ سبب . سند . عدم ذكر السبب فيه .
لا يجعله باطلا . جواز اثبات عدم
مشروعيته .
(كفر الزيات الجزئية — ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٢٧٠ رقم ١٦٩)
سبب الالتزام
(أنظر إثبات بالينترقم ٩)
السعر القانونى
(أنظر فوائد رقم ٤٧٧)

سقوط الحق

(أنظر حكم غياي رقم ٣٣٧)
سقوط الحق فى المطالبة (منع)
(أنظر بيع رقم ١٩٤)
سقوط بمضى المدة
(أنظر إيداع فى الخزينة رقم ١٨٢)
سقوط الحكم الغياي
(أنظر حكم غياي رقم ٣٤٤)
سقوط الرهن العقارى
(أنظر رهن عقارى رقم ٤٣٦)
سلطة

(أنظر مجلس الدولة فى فرنسا رقم ١٦٧)

٢ - رهن عقارى . تجديد تسجيله . اعتباره
من تاريخ انتهاء المدة الاولى
(استئناف محظ — ٦ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٤٧٧ رقم ٢٢٣)
٤٢٧ رهنة . الرهنة الحلية . تابعة لبطريركية .
الموارنة
(استئناف مصر — ١٨ فبراير سنة ١٩٣٤
عدد ٢ ص ٩١ رقم ٤٣)
روح التشريع
(أنظر تطبيق القوانين وتفسيرها رقم ٢٤٠)
٤٢٨ ريع : فوائد . استحقاقها بالنسبة
للإغتصاب من تاريخ دعوى الملكية .
ثمرة الانتفاع . من تاريخ المطالبة الرسمية .
بالنسبة للوكيل ومدير الأشغال . من
تاريخ ظهور المبلغ والمطالبة بها باعلان
أو ثنيه بالدفع
(استئناف مصر — ٩ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٨
ص ٥٦٣ رقم ٣٦٧)
ربيع الوقف
(أنظر استحقاق رقم ١٢٠)

ز

٤٢٩ ١ - زواج . الحقوق والالتزامات التى
يوجبها
٢ - زواج . اخلال بالالتزامات . تعويض
(مصر الكلية الاملية — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٢٦١ رقم ١٢٩)
٤٣٠ زوج . تعويض . اتصال الزوج بامرأة
أخرى اتصالا غير شريف . تعويض
الزوجة .
(مصر الكلية الاملية — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٢٦١ رقم ١٢٩)
زوجة
(أنظر تقفات رقم ٥٧٢)

٤٣١ زيادة العشر . التنازل عنها . برضاء الدائن

سيارة (أنظر تأمين رقم ٢١٣) ش	سلطة المحاكم (أنظر دستور رقم ٢٧٠) سمسار (أنظر توكيل رقم ٢٨٠)
شبايك (أنظر مناور رقم ٥٤٥) شخصية معنوية . بطر كانات . ملكية . أديرة تابعة للبطركانة . ما تملكه يكون ملكاً للبطركانة . (استئناف مصر - ١٨ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ٩١ رقم ٤٣) شخصية معنوية (أنظر وقف رقم ٥٩٠) شراء الحقوق والديون (أنظر حكم رقم ٣٣٠) شرط توقيني (أنظر بيع رقم ١٩٩) شرط جزائي . تضمينات . متفق عليها . شرط الحكم بها . التكليف . وتقدير المتعهد . والضرر . (استئناف مصر - ٢١ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ١٨ رقم ٩)	٤٣٤ ١ - سند تحت الاذن . عمل تجارى إذا أمضاه تاجر . ولو لمعاملة غير تجارية . ٢ - سند تحت الاذن . تحويل ناقص . إذا لم يوجد شرط الاذن (مصر الكلية الاملية - ١٨ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٠٦ رقم ٥١)
٤٣٨	٤٣٥ سند تحت الاذن . غير محول . حامله . لا حق له في المطالبة . (استئناف مختلط - ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٥٧ رقم ٧٠)
٤٣٩	٤٣٦ سند تحت الاذن . غير مستوف للشكل القانوني . غير مستوجب التضامن (استئناف مختلط - ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣٨٧ رقم ١٨٠) سند (أنظر إربات بالينة رقم ٩ وسبب الدين رقم ٤٣٢) سند صحيح (أنظر تقادم رقم ٢٦٦) سندات تجارية (أنظر تقادم رقم ٢٦٢) سندات تحت الاذن (أنظر ثمن المبيع رقم ٢٨٥) سندات مالية (أنظر هبة المنقول رقم ٥٧٨) سنديك (أنظر تفليمة رقم ٢٥٤)
٤٤٠	٤٣٧ سوء استعمال الحق . التفرقة بينه وبين المخالفة للقانون (مصر الكلية الاملية - قضاء مستعجل - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ١٩٥ رقم ٩٢) سوء استعمال الحق (أنظر تماقد رقم ٢٤٢ وثمنو يضر رقم ٢٥٣)
٤٤١	
٤٤٢	
٤٤٣	
٤٤٤	
٤٤٥	
٤٤٦	
٤٤٧	
٤٤٨	
٤٤٩	
٤٥٠	
٤٥١	
٤٥٢	
٤٥٣	
٤٥٤	
٤٥٥	
٤٥٦	
٤٥٧	
٤٥٨	
٤٥٩	
٤٦٠	
٤٦١	
٤٦٢	
٤٦٣	
٤٦٤	
٤٦٥	
٤٦٦	
٤٦٧	
٤٦٨	
٤٦٩	
٤٧٠	
٤٧١	
٤٧٢	
٤٧٣	
٤٧٤	
٤٧٥	
٤٧٦	
٤٧٧	
٤٧٨	
٤٧٩	
٤٨٠	
٤٨١	
٤٨٢	
٤٨٣	
٤٨٤	
٤٨٥	
٤٨٦	
٤٨٧	
٤٨٨	
٤٨٩	
٤٩٠	
٤٩١	
٤٩٢	
٤٩٣	
٤٩٤	
٤٩٥	
٤٩٦	
٤٩٧	
٤٩٨	
٤٩٩	
٥٠٠	
٥٠١	
٥٠٢	
٥٠٣	
٥٠٤	
٥٠٥	
٥٠٦	
٥٠٧	
٥٠٨	
٥٠٩	
٥١٠	
٥١١	
٥١٢	
٥١٣	
٥١٤	
٥١٥	
٥١٦	
٥١٧	
٥١٨	
٥١٩	
٥٢٠	
٥٢١	
٥٢٢	
٥٢٣	
٥٢٤	
٥٢٥	
٥٢٦	
٥٢٧	
٥٢٨	
٥٢٩	
٥٣٠	
٥٣١	
٥٣٢	
٥٣٣	
٥٣٤	
٥٣٥	
٥٣٦	
٥٣٧	
٥٣٨	
٥٣٩	
٥٤٠	
٥٤١	
٥٤٢	
٥٤٣	
٥٤٤	
٥٤٥	
٥٤٦	
٥٤٧	
٥٤٨	
٥٤٩	
٥٥٠	
٥٥١	
٥٥٢	
٥٥٣	
٥٥٤	
٥٥٥	
٥٥٦	
٥٥٧	
٥٥٨	
٥٥٩	
٥٦٠	
٥٦١	
٥٦٢	
٥٦٣	
٥٦٤	
٥٦٥	
٥٦٦	
٥٦٧	
٥٦٨	
٥٦٩	
٥٧٠	
٥٧١	
٥٧٢	
٥٧٣	
٥٧٤	
٥٧٥	
٥٧٦	
٥٧٧	
٥٧٨	
٥٧٩	
٥٨٠	
٥٨١	
٥٨٢	
٥٨٣	
٥٨٤	
٥٨٥	
٥٨٦	
٥٨٧	
٥٨٨	
٥٨٩	
٥٩٠	
٥٩١	
٥٩٢	
٥٩٣	
٥٩٤	
٥٩٥	
٥٩٦	
٥٩٧	
٥٩٨	
٥٩٩	
٦٠٠	
٦٠١	
٦٠٢	
٦٠٣	
٦٠٤	
٦٠٥	
٦٠٦	
٦٠٧	
٦٠٨	
٦٠٩	
٦١٠	
٦١١	
٦١٢	
٦١٣	
٦١٤	
٦١٥	
٦١٦	
٦١٧	
٦١٨	
٦١٩	
٦٢٠	
٦٢١	
٦٢٢	
٦٢٣	
٦٢٤	
٦٢٥	
٦٢٦	
٦٢٧	
٦٢٨	
٦٢٩	
٦٣٠	
٦٣١	
٦٣٢	
٦٣٣	
٦٣٤	
٦٣٥	
٦٣٦	
٦٣٧	
٦٣٨	
٦٣٩	
٦٤٠	
٦٤١	
٦٤٢	
٦٤٣	
٦٤٤	
٦٤٥	
٦٤٦	
٦٤٧	
٦٤٨	
٦٤٩	
٦٥٠	
٦٥١	
٦٥٢	
٦٥٣	
٦٥٤	
٦٥٥	
٦٥٦	
٦٥٧	
٦٥٨	
٦٥٩	
٦٦٠	
٦٦١	
٦٦٢	
٦٦٣	
٦٦٤	
٦٦٥	
٦٦٦	
٦٦٧	
٦٦٨	
٦٦٩	
٦٧٠	
٦٧١	
٦٧٢	
٦٧٣	
٦٧٤	
٦٧٥	
٦٧٦	
٦٧٧	
٦٧٨	
٦٧٩	
٦٨٠	
٦٨١	
٦٨٢	
٦٨٣	
٦٨٤	
٦٨٥	
٦٨٦	
٦٨٧	
٦٨٨	
٦٨٩	
٦٩٠	
٦٩١	
٦٩٢	
٦٩٣	
٦٩٤	
٦٩٥	
٦٩٦	
٦٩٧	
٦٩٨	
٦٩٩	
٧٠٠	
٧٠١	
٧٠٢	
٧٠٣	
٧٠٤	
٧٠٥	
٧٠٦	
٧٠٧	
٧٠٨	
٧٠٩	
٧١٠	
٧١١	
٧١٢	
٧١٣	
٧١٤	
٧١٥	
٧١٦	
٧١٧	
٧١٨	
٧١٩	
٧٢٠	
٧٢١	
٧٢٢	
٧٢٣	
٧٢٤	
٧٢٥	
٧٢٦	
٧٢٧	
٧٢٨	
٧٢٩	
٧٣٠	
٧٣١	
٧٣٢	
٧٣٣	
٧٣٤	
٧٣٥	
٧٣٦	
٧٣٧	
٧٣٨	
٧٣٩	
٧٤٠	
٧٤١	
٧٤٢	
٧٤٣	
٧٤٤	
٧٤٥	
٧٤٦	
٧٤٧	
٧٤٨	
٧٤٩	
٧٥٠	
٧٥١	
٧٥٢	
٧٥٣	
٧٥٤	
٧٥٥	
٧٥٦	
٧٥٧	
٧٥٨	
٧٥٩	
٧٦٠	
٧٦١	
٧٦٢	
٧٦٣	
٧٦٤	
٧٦٥	
٧٦٦	
٧٦٧	
٧٦٨	
٧٦٩	
٧٧٠	
٧٧١	
٧٧٢	
٧٧٣	
٧٧٤	
٧٧٥	
٧٧٦	
٧٧٧	
٧٧٨	
٧٧٩	
٧٨٠	
٧٨١	
٧٨٢	
٧٨٣	
٧٨٤	
٧٨٥	
٧٨٦	
٧٨٧	
٧٨٨	
٧٨٩	
٧٩٠	
٧٩١	
٧٩٢	
٧٩٣	
٧٩٤	
٧٩٥	
٧٩٦	
٧٩٧	
٧٩٨	
٧٩٩	
٨٠٠	
٨٠١	
٨٠٢	
٨٠٣	
٨٠٤	
٨٠٥	
٨٠٦	
٨٠٧	
٨٠٨	
٨٠٩	
٨١٠	
٨١١	
٨١٢	
٨١٣	
٨١٤	
٨١٥	
٨١٦	
٨١٧	
٨١٨	
٨١٩	
٨٢٠	
٨٢١	
٨٢٢	
٨٢٣	
٨٢٤	
٨٢٥	
٨٢٦	
٨٢٧	
٨٢٨	
٨٢٩	
٨٣٠	
٨٣١	
٨٣٢	
٨٣٣	
٨٣٤	
٨٣٥	
٨٣٦	
٨٣٧	
٨٣٨	
٨٣٩	
٨٤٠	
٨٤١	
٨٤٢	
٨٤٣	
٨٤٤	
٨٤٥	
٨٤٦	
٨٤٧	
٨٤٨	
٨٤٩	
٨٥٠	
٨٥١	
٨٥٢	
٨٥٣	
٨٥٤	
٨٥٥	
٨٥٦	
٨٥٧	
٨٥٨	
٨٥٩	
٨٦٠	
٨٦١	
٨٦٢	
٨٦٣	
٨٦٤	
٨٦٥	
٨٦٦	
٨٦٧	
٨٦٨	
٨٦٩	
٨٧٠	
٨٧١	
٨٧٢	
٨٧٣	
٨٧٤	
٨٧٥	
٨٧٦	
٨٧٧	
٨٧٨	
٨٧٩	
٨٨٠	
٨٨١	
٨٨٢	
٨٨٣	
٨٨٤	
٨٨٥	
٨٨٦	
٨٨٧	
٨٨٨	
٨٨٩	
٨٩٠	
٨٩١	
٨٩٢	
٨٩٣	
٨٩٤	
٨٩٥	
٨٩٦	
٨٩٧	
٨٩٨	
٨٩٩	
٩٠٠	
٩٠١	
٩٠٢	
٩٠٣	
٩٠٤	
٩٠٥	
٩٠٦	
٩٠٧	
٩٠٨	
٩٠٩	
٩١٠	
٩١١	
٩١٢	
٩١٣	
٩١٤	
٩١٥	
٩١٦	
٩١٧	
٩١٨	
٩١٩	
٩٢٠	
٩٢١	
٩٢٢	
٩٢٣	
٩٢٤	
٩٢٥	
٩٢٦	
٩٢٧	
٩٢٨	
٩٢٩	
٩٣٠	
٩٣١	
٩٣٢	
٩٣٣	
٩٣٤	
٩٣٥	
٩٣٦	
٩٣٧	
٩٣٨	
٩٣٩	
٩٤٠	
٩٤١	
٩٤٢	
٩٤٣	
٩٤٤	
٩٤٥	
٩٤٦	
٩٤٧	
٩٤٨	
٩٤٩	
٩٥٠	
٩٥١	
٩٥٢	
٩٥٣	
٩٥٤	
٩٥٥	
٩٥٦	
٩٥٧	
٩٥٨	
٩٥٩	
٩٦٠	
٩٦١	
٩٦٢	
٩٦٣	
٩٦٤	
٩٦٥	
٩٦٦	
٩٦٧	
٩٦٨	
٩٦٩	
٩٧٠	
٩٧١	
٩٧٢	
٩٧٣	
٩٧٤	
٩٧٥	
٩٧٦	
٩٧٧	
٩٧٨	
٩٧٩	
٩٨٠	
٩٨١	

- ٢ - شفعة . ارسال خطاب للشفيع .
عدم تحريكه ساكنا . سقوط حقه
٣ - شفعة . علم الشفيع . من تاريخ
البيع . لامن تاريخ التسجيل
(استئناف مختلط - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣
ص ٣٣١ رقم ١١٣)
٤٥١ شفعة . في أراضي البناء . الجار . يكفي
التلاصق ولو في جزء .
(سواهج الجزئية - ٢٢ يولييه سنة ١٩٣٤ عدد ٥
ص ٣٨٣ رقم ١٧٨)
شفعة
(انظر دعوى شفعة رقم ٣٩٠ وقض رقم ٥٧٣)
شيوخ
(انظر استرداد رقم ١٢١)

ص

- صالح أجنبي
(انظر اختصاص رقم ٢٤)
٤٥٢ صحافة . حرة في حدود القانون .
المقصود بالقانون
(مصر الكلية الاملية - ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤
عدد ٥ ص ٣٥٠ رقم ١٦٢)
٤٥٣ صحافة . دستور . القانون الذي يطبق على
الصحف بعد الدستور . قانون العقوبات
(مصر الكلية الاملية - ١٤ فبراير سنة ١٩٣٤
عدد ٦ ص ٤٢٥ رقم ٢٠٣)
٤٥٤ صحف . تعطيل صحف . سلطة قضائية . متى
يعتبر تعطيل الصحف عملا قضائيا .
(مصر الكلية الاملية - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤
عدد ٦ ص ٤٢٥ رقم ٢٠٣)
صحف الدين
(انظر عقد بيع وقائي رقم ٤٦٥)
صورية التاريخ
(انظر اثبات رقم ١١)
صورية
(انظر سبب الدين رقم ٤٣٣)

- ٤٤٣ شركة . تصفية . عدم ملكية الشركاء
بمخصص على الشيوع حتى تمامها
(استئناف مختلط - ١٥٠ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١
ص ٦٦ رقم ٢٧)
٤٤٤ شركة . حلها . قيامها لتسوية العلاقات
القانونية لحين التصفية .
(استئناف مختلط - ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢
ص ١٥٩ رقم ٧٤)
٤٤٥ شركة تضامن . مسئولية الشركاء . توجيه
دعوى الدائن ضد الشركة وضدهم . جوازه
(استئناف مختلط - ١١ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٩
ص ٦٧٤ رقم ٣١٣)
٤٤٦ شركة توصية - بأسمهم . مركزها بمصر .
اعتبارها مختلط
(استئناف مختلط - ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٤٧٥ رقم ٢١٩)
٤٤٧ شركة توصية . دين على الشركة - عدم
جواز مقاضاة الشريك الموصى قبل
بحث مال الشركة .
(استئناف مختلط - ٨ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٧
ص ٥٤١ رقم ٢٥٠)
شركة
(انظر اختصاص الحاكم المختلطة رقم ٤٠)
٤٤٨ شروع في نصب . حالته .
(ذكرنس الجزئية - ٦ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٥
ص ٢٧٩ رقم ١٧٦)
الشريعة الاسلامية
(انظر وقف رقم ٥٩٦)
٤٤٩ شفعة . اعلان الرغبة . ميعاد . احتساب
يوم العلم ضمن الخمسة عشر يوما .
(استئناف مصر - ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ عدد
٧ ص ٤٨٩ رقم ٢٢٩)
٤٥٠ ١ - شفعة . علم الشفيع الموجب لسقوط
الحق فيها . وجوب تضمنه لجميع البيانات
الجوهرية للعملية .

ض

٤٥٥ ضامن . بيع قطن - دفعات مقدما على

الحساب . تجاوزها . مسئولية

(استئناف مخطوط - ٢١ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٧

ص ٥٤٣ رقم ٢٥٦)

٤٥٦ ضامن متضامن . حقوقه بالنسبة للمدين .

ادخاله في الدعوى

(استئناف مخطوط - ٥ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٧

ص ٥٤٥ رقم ٢٥٨)

ضرر

(أنظر تعويض رقم ٢٥٣)

٤٥٧ ضمان المؤجر . في حالة تعرض الغير

بدعوى الحق . حالة التعرض الفعلي .

عدم ضمانه

(الزقازيق الكلية الاملية - ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤

عدد ٢ ص ١٢٠ رقم ٥٥)

٤٥٨ ضمان . استرداد . في حالة نزاع ملكية المبيع .

أو في حالة عدم اثبات ملكية المشتري

(استئناف مصر - ١٣ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٨

ص ٥٦٧ رقم ٢٦٦)

ضمان تعرض الغير

(أنظر بائع رقم ١٨٣)

ط

طالب البيع (تنازل)

(أنظر نزاع ملكية رقم ٥٦٢)

٤٥٩ طعن بالتزوير . طريق مباح في

حدوده - عدم اثباته . ضرر بالمطعون

ضده

(استئناف مصر - ٣ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٨

ص ٥٦٠ رقم ٢٦٥)

طعن بالبطلان

(أنظر حكم رقم ٣٣٢)

الطعن بالتزوير

(أنظر إنكار مضار رقم ١٧٦ وخبر رقم ٣٥٧)

طعن في قرار قاضي البيع

(أنظر حكم مرسى مزاد رقم ٢٥٠)

طلب تكملة الثمن

(أنظر بيع عقار رقم ٢٥٥)

طلب جديد

(أنظر تعويض رقم ٢٤٨ وخم ثلث رقم ٣٦٠)

الطلبات الختامية

(أنظر دعوى رقم ٢٧٢)

٤٦٠ طلاق . حق الزوج فيه . مطلق . لامسولية .

حق المطلقة في النفقة ومؤخر الصداق .

كفايته كتعويض .

(مصر الكلية الاملية - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

عدد ٤ ص ٢٥٦ رقم ١١٧)

طلاق

(أنظر خلع رقم ٣٦٢)

ع

عامل .

(أنظر إيجار الاشخاص رقم ١٧٧)

عدم جواز نظر الدعوى الجنائية

(أنظر دفع رقم ٤١٠)

٤٦١ عرض . عدم جواز الفصل في صحته .

(مصر الكلية الاملية - قضاء مستعجل - ٢١

اكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣٦٥ رقم ١٦٦)

٤٦٢ عريضة افتتاح الدعوى . عدم ذكر

صفة الشركة تحت التصفية . تصحيحه

في أثناء سيرها . وتدخل المصنف فيها .

زوال البطلان

(استئناف مخطوط - ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢

ص ١٥٩ رقم ٧٤)

٤٦٣ عقار . مباني خشبية . مقامة بمعرفة

المستأجر . للاستغلال . اعتبارها كذلك .

(بور سعيد الجزئية - ١٩ فبراير سنة ١٩٣٣

عدد ٢ ص ١٤١ رقم ٦١)

عقارات مرهونة

(أنظر اختصاص المحاكم المخطوط رقم ٤٠)

٤٦٤	عقد . تحايل على القانون . تدليس . سبب العقد . تحايل . بطلان . (استئناف مصر - ٢٣ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ١٦٦ رقم ٧٨)
٤٦٥	عقد بيع وفائي . ساتر لرهن حيازي . بطلان التأمينات . صحة الدين . (قلوب الجزئية - ٢٧ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ٢٢٢ رقم ١٠٣)
٤٦٦	عقد قسمة . غير مسجل . تنفيذه . في حالة عدم توقيع العقد النهائي . استصدار حكم به يحل محله (استئناف مختلط ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٣٠ رقم ١٠٩)
٤٦٧	عقد ملكية . سابق على قانون التسجيل . عدم اثبات تاريخه . ضرورة استصدار حكم . (استئناف مختلط - ١٥ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٦٦ رقم ٣٧)
٤٦٨	عقوبة . جريمة . نص . قانون عقوبات . قانون المطبوعات . قانون جزاءات . الغاء . الغاء القانون الملغى له . عدم جواز عودة قانون المطبوعات من غير نص (مصر الكلية الاملية - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٢٥ رقم ٢٠٣)
٤٦٩	عقود . ناقلة للملكية . شرط تسجيلها قانونا . تأجير اراض الحكومة للبناء . التنازل عنها وعن المباني . لا يلزم تسجيلها (بور سعيد الجزئية - ١٩ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٤١ رقم ٦١)
٤٧٠	عمارة (انظر وقف رقم ٥٩٧) عمل ادارى (انظر سلطة الحاكم رقم ١٦١) عمل تجارى . استقلاله عن باشروه او اشتركوا فيه . بقاؤه خاضعا لاحكام القانون التجارى رغم زوال اشخاص من باشروه . (استئناف مصر - ١٣ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ١٨٢ رقم ٨٦) عمل تجارى (انظر سند تحت الاذن ٤٣٤) عملية مدنية (انظر توكيل رقم ٢٨٠)
٤٧١	عوائد اختيارية . تعهد تاجر بها وقبولها . سريانها عليه . وبالنسبة للورثة . غير ملزمة لهم (استئناف مختلط - ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ٤٣٢ رقم ٢٤٢)
٤٧٢	علامات الفابريكة . حمايتها . حق مطلق ضد كل شخص (استئناف مختلط - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٣٠٧ رقم ١٤٧) عيب خفي . (انظر بيع رقم ١٩٦)
٤٧٣	غش (انظر بيع رقم ١٩٨ و ٢٠٥) غش . وجوب تحديده واثباته (مصر الكلية الاملية - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٢٦١ رقم ١٢٩) غش (انظر التماس رقم ١٤٦ و ١٤٨) غش وتدليس (انظر حجزما للدين تحت يد الغير رقم ٢٩٨)
٤٧٤	علم الشفيع (انظر شفعة رقم ٤٥٠)

غفلة

(أنظر حيز رقم ١٩٥)

ف

٤٧٤ ١ - فسخ . ظروفه . تقدير القضاء .

٢ - فسخ . تقصير . تدارك المقصر
لتقصيره . حق المحكمة

٣ - فسخ . حق المحكمة في الحكم بالفسخ .
عند اتفاق الخصوم ضمنا على الفسخ
(أميوط السكية الاهلية - ٣١ يناير سنة ١٩٣٤
عدد ١ ص ٣٨ رقم ١٨)

فسخ

(أنظر بيع عقارى رقم ٢٠٦ وإيجار رقم ١٧٨
واختصاص قاضى الامور المستعجلة رقم ٥٦)

٤٧٥ فوائد . الدفع بسقوطها . بمضى خمس
سنوات . حق المدين شخصا

(استئناف مخطوط - ٦ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٤٧٧ رقم ٢٢٢)

٤٧٦ فوائد . عن ثمن عقار منزوع ملكيته .

استحقاقها . تاريخ الحاقه بالملك العام
(استئناف مخطوط - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٩
ص ٦٧٥ رقم ٣١٦)

٤٧٧ فوائد . عن ثمن مرسى المزداد احتسابها
بالسعر القانونى .

(استئناف مخطوط - ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣
عدد ٢ ص ١٥٨ رقم ٧٢)

٤٧٨ ١ - فوائد . متفق عليها . استحقاقها .
بمجرد حلول ميعاد السداد

٢ - فوائد . غير متفق عليها . استحقاقها
من تاريخ رفع الدعوى بها .

(منفلوط الجزئية - ٨ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٢٩٦ رقم ١٣٥)

فوائد

(أنظر تضييمات رقم ٣٣٩ ورهن حيازى
رقم ٤٢٣ ونوع ملكية رقم ٥٦٨)

ق

قائمة مؤقتة

(أنظر توزيع رقم ٢٧٨)

قاصر

(أنظر بيع رقم ١٩٧ و ١٩٨ و دين رقم ٤١٤

وقرة الشيء المحكوم فيه رقم ٤٩١)

قاضى الامور المستعجلة

(أنظر تنفيذ رقم ٢٧٠)

٤٧٩ قانون . قوانين عقوبات . الغاء القانون

الملغى فى فرنسا . عدم جواز عودة

القانون الاول . فى مصر .

(مصر السكية الاهلية - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤

عدد ٦ ص ٤٢٥ رقم ٢٠٣)

٤٨٠ قانون . قوانين . نسخ . الغاء . دستور .

قانون أساسى

(مصر السكية الاهلية - ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤

عدد ٥ ص ٣٥٠ رقم ١٦٢)

٤٨١ ١ - قانون . تفسيره . شروط تطبيقه

٢ - قانون . تفسير . نصان متعارضان .

التوفيق بينهما

(مصر السكية الاهلية - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢

عدد ٤ ص ٢٦١ رقم ١٢٩)

٤٨٢ قانون . دستور . الغاء . تعارض

القوانين . زوال السابق

(مصر السكية الاهلية - ١٤ فبراير سنة ١٩٣٤

عدد ٦ ص ٤٢٥ رقم ٢٠٣)

٤٨٣ قانون . عدم وجود قانون لتغيير الاسماء .

وجوب الفصل طبقا لمبادئ العدل .

(مصر السكية الاهلية - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥

عدد ٩ ص ٦٣٠ رقم ٢١٧)

٤٨٤ قانون إدارى . حقوق الارتفاق . لصالح

المجموع . عدم تطبيق القانون المدنى

عليها

(استئناف مخطوط - ٨ مارس سنة ١٩٣٤

عدد ٧ ص ٥٤١ رقم ٢٥١)

- ٤٨٥ قانون التصفية . آثاره . الغرض منه .
(استئناف مصر - ٢٧ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣١٨ رقم ١٥٣)
- ٤٨٦ قانون المطبوعات . دستور . ضرورة
نسخ المواد المتعارضة معه .
(مصر الكلية الاهلية - ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣٥٠ رقم ١٦٢)
- قبول الحكم
(أنظر إيقاف تنفيذ ملج رقم ١٥١ وتطبيق القوانين وتفسيرها رقم ٢٤٠ ودستور رقم ٣٦٧ وصحافة رقم ٤٥٣ وعمل تجارى رقم ٤٧٠ وقانون رقم ٤٨٠ ومخالفة للقانون رقم ٤٩٩)
- ٤٨٧ قتل . دية . تعويضات . ورثة . الحكم
لجميع الورثة
(استئناف مصر - ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٢٧١ رقم ٣٢١)
- قرائن
(أنظر دفاتر تجارية رقم ٤٠٩ واختراع رقم ٣١)
قرارات القومسيون الطبية
(أنظر أمر ادارى رقم ١٥٥)
قرارات قاضى التحضير
(أنظر استئناف رقم ٩٨)
قرارات المجالس الحسبية
(أنظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٤٩١)
القرينة القانونية (دحض)
(أنظر مسئولية الاثب رقم ٥١٤ وملكية رقم ٥٤٢)
قسمة مهايأة
(أنظر استرداد محمولات رقم ١٢١)
قصر الابن (شرط)
(أنظر مسئولية الاثب رقم ٥١٤)
قضاء محكمة الأحوال الشخصية
(أنظر اختصاص رقم ٤٣)
قطع التقادم
(أنظر تقادم رقم ٢٥٩)
- قوانين
(أنظر دستور رقم ٣٦٩)
- ٤٨٨ قوة الشيء المحكوم به . حكم جنائى .
أثره فى الدعوى المدنية .
(مصر الكلية الاهلية - ٦ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٠٥ رقم ٢٣٦)
- ٤٨٩ قوة الشيء المحكوم فيه . خلف خاص .
قيمة الحكم الصادر ضد البائع بالنسبة
للمشتري بعد حصول البيع . عدم حجيتها
بالنسبة للمشتري .
(مصر الكلية الاهلية - ٢٣ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ٢٧ رقم ١٧)
- ٤٩٠ قوة الشيء المحكوم فيه . عدم اختصاص .
مخالفة الحكم لمبادئ عدم الاختصاص
التي من النظام العام . لا يجوز قوة
الشيء المحكوم فيه
(مصر الكلية الاهلية - ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ١٢١ رقم ٥٦)
- ٤٩١ قوة الشيء المحكوم فيه . قرارات المجالس
الحسبية . بالتصديق على الحساب . طلب
القاصر بعد بلوغه الحساب من جديد .
شرط قبوله .
(استئناف مصر - ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٥٨٤ رقم ٢٧٧)
قوة الشيء المحكوم فيه .
(أنظر استجواب رقم ١١٨ واستجبال رقم ١٠٧ وجريمة العادة رقم ٢٨٩ وحكم رقم ٣٣٦ ووقف رقم ٥٩٥)
قوة قاهرة .
(أنظر تعاقد رقم ٢٤٣ ومسئولية رقم ٥٠٥)
قيد (إعادة) .
(أنظر رهن عقارى رقم ٤٢٤)
قيد دعوى الشفعة .
(أنظر دعوى شفعة رقم ٣٩٠)

قيد

(أنظر استئناف رقم ١٠٢)

قيم

(أنظر حساب رقم ٢١٧)

ل

٤٩٢ كفيل . ضمانه في عقد إيجار سابق .

عدم سريان الضمان على التجديد الضمني .

(ديباط الجزئية — ٢٢ يناير سنة ١٩٣١)

عدد ٣ ص ٢٠٩ رقم ٩٦)

كفيل

(أنظر بيع رقم ١٩٣)

كونكرداتو

(أنظر مقالة رقم ٥٢٣)

ل

٤٩٣ ١ - لجنة الجبانات . مدافن . رخصة

مدفن . عدم جواز الغائها إلا عن طريق

القضاء . مخالفة ذلك . بطلان إلغاء

الاجراء . والحكم بايقاف تنفيذه .

٢ - لجنة الجبانات . عدم جواز طرد

مرخص قديم واحلال غيره محله . حق

المحاكم في اتخاذ الاجراءات التحفظية .

(مصر الملكية الاهلية — قضاء مستعجل —

٢ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٥٢ رقم ٣٠٢)

لجنة تنازع الاختصاص

(أنظر اختصاص في دعوى واحدة رقم ٩٠)

م

مالك

(أنظر ملكية رقم ٥٤١)

مباني

(أنظر عقار رقم ٤٦٣)

المجلس الحسبي

(أنظر بيع رقم ١٩٧)

المحاكم الجنائية

(أنظر دعوى مدنية رقم ٤٠٦)

محكمين مفوضين بالصلح

(أنظر تحكيم رقم ٢٢٠)

محل مختار

(أنظر إعلان رقم ١٣٢)

٤٩٤ محام . حقه في التنازل عن التوكيل .

(استئناف مختلط — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣)

عدد ٢ ص ١٤٧ رقم ٦٩)

٤٩٥ محام . عقود محررة بمعرفة . لصالح

موكله . نفاذها

(استئناف مختلط — ١١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٤

ص ٣٠٧ رقم ١٤٦)

٤٩٦ محام . وكالته في المرافعة والمدافعة .

حدودها . عدم قبول إعلان الأوراق

الخاصة بالمواعيد والمسقطه للحقوق اليه .

(استئناف مصر — ٢٤ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٢

ص ٩٦ رقم ٤٦)

محام

(أنظر استئناف رقم ١٠٦ وإعلان رقم ١٣٢)

٤٩٧ ١ - محاماة . اتعاب . تقادم . عدم

سريان أحكام المادة ٢٠٩ عن الاتعاب

المستحقة عن نزاع قضائي .

٢ - محاماة . اتعاب . استحقاقها . عن

قضية . بالحكم فيها . عن عدة قضايا .

بصدور آخر حكم فيها .

(استئناف مصر — ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٤

ص ٢٤٤ رقم ١٢٠)

محجوز لديه

(أنظر حجز تحفظي رقم ٣٠٢)

محرر رسمي

(أنظر تزوير رقم ٢٢٢)

محضر مؤقت

(أنظر إعلان رقم ١٣٢)

محضر عدم وجود

(أنظر حكم غيابي رقم ٢٤٩)

مخاصمة القضاة

(أنظر نيابة عمومية رقم ٥٧٦)

- ٤٩٨ مخالفة . إذاعة بالراديو . مقهى . عدم
ضرورة الحصول على ترخيص .
(الاسكندرية الكلية الاهلية - أول يناير
سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥١٤ رقم ٢٢٩)
- ٤٩٩ المخالفة للقانون . بنصه وروحه .
معناها .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستجبل -
١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ١٩٥ رقم ٩٢)
مخالفة
(أنظر أمر إدارى رقم ١٥٣)
- ٥٠٠ مخالصة . العثور عليها بعد الحكم فى
الدعوى . طلب براءة الذمة من الحكم .
عدم قبوله . أحواله . دعوى برد مادفع
بغير حق . جوازها .
(بندر طنطا الجزئية - ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٤ عدد
ص ٢٢٧ رقم ١٠٥)
- ٥٠١ ١ - مدين . حريته فى التصرف فى
ملكه بعد تسجيل التنيه . وحتى تسجيل
حكم مرسى المزارد .
٢ - مدين وفاؤه بدينه - بعد حكم
مرسى المزارد وزيادة العشر . اجازته .
(البطارين الجزئية - ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٢ عدد
ص ٥٢٨ رقم ٢٤٤)
مدين
(أنظر ملكية رقم ٥٣٤)
- ٥٠٢ مراقبة مشبوه . لا تكون إلا بحكم
قضائى .
(الزقازيق الكلية الاهلية - ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤
عدد ٤ ص ٢٧٥ رقم ١٣١)
- ٥٠٣ مرض موت . بطلان البيع . الحكمة
من ذلك . علانية . وجوب توفره
(استئناف مصر ١٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٨
ص ٥٥٠ رقم ٢٦٠)
- ٥٠٤ مرض موت . وقف . صدوره فى مرض
الموت . بطلانه
(استئناف مصر - ١٧ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٨
ص ٥٧٢ رقم ٢٧٣)
- مرض الموت
(أنظر دعوى صحة التوقيع رقم ٢٩٣)
مزارد
(أنظر اتفاق رقم ٥٠٧ وبيع رقم ١٩٧)
المستول عن الحقوق المدنية
(أنظر معارضة رقم ٥٢٩)
- ٥٠٥ مسئولية - أمين النقل فى حالة القوة
القاهرة أو خطأ - أو إهمال المرسل -
دون حالة الحادث الجبرى .
(دمياط الجزئية - ١١ يوليو سنة ١٩٣٤ عدد ٧
ص ٥٣٢ رقم ٢٤٦)
- ٥٠٦ مسئولية . تطليق الزوج لزوجته . مبنى
على عقد الزواج . لا تطبيقاً للبادءة ١٥١
مدنى
(مصر الكلية الاهلية - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١
عدد ٤ ص ٢٥٦ رقم ١٢٧)
- ٥٠٧ مسئولية . حكومة . خادم . خفي . إصابة
شخص بعيار خطأ . الحكم بتعويضات .
(استئناف مصر - ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٤٠٢ رقم ١٩٤)
- ٥٠٨ مسئولية . خطأ . خطأ الأفراد . خطأ
جسيم يمنع مسئولية الحكومة
(مصر الكلية الاهلية - ٦ فبراير سنة ١٩٣٤
عدد ٦ ص ٥٠٥ رقم ٢٣٦)
- ٥٠٩ مسئولية . صاحب العمل . عامل . خطأ
صاحب العمل . مسئوليته
(استئناف مصر - ٢٩ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٥
ص ٣٢٦ رقم ١٥٦)
- ٥١٠ مسئولية . وكالة . عدم وجودها . التزام
الوكيل المدعى بها
(استئناف مختلط - ١٤ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١
ص ٦٥ رقم ٣٦)
- ٥١١ مسئولية أشياء . عما ينشأ عن المالكينات .
تحميلها للمالك
(عابدين الجزئية - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ١٠
ص ٤٢٢ رقم ٢٣٧)

- ٥١٢ مسئولية . مستخدم . رفته . بتحريض
شخص آخر . مسئولية الأخير .
(استئناف مختلط - ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١
ص ٦٣ رقم ٣١)
- ٥١٣ مسئولية والد . عن أعمال ولده . حدوث
خطأ من جانبه . شروطها
(السيد زينب الجزئية - ١٤ يناير سنة ١٩٣٤
عدد ١ ص ٥٩ رقم ٥٩)
- ٥١٤ ١ - مسئولية الأب . عن أفعال ابنه
الصغير . مقرر
٢ - مسئولية الأب . شرط قصر الابن .
غير منصوص عليه . شرط الرعاية
والإقامة . لازم
٣ - مسئولية الأب . عن أفعال ابنه .
جواز دحض القرينة القانونية فيها
(الطارن الجزئية - ٢٥ يولي سنة ١٩٣٣ عدد ٤
ص ٢٩٩ رقم ١٣٧)
- ٥١٥ مسئولية الطبيب . خطأ المهنة . عدم
المسئولية الا في حالات الجهل الفاضح .
ومسئولته في غيرها
(الجيزة الجزئية - ٢٦ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٦
ص ٤٧١ رقم ٢١٦)
- ٥١٦ مسئولية المخدم . اهماله في اتخاذ
الاحتياطات المعقولة والضرورية
(استئناف مختلط - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣
ص ٢٣٣ رقم ١١٤)
- ٥١٧ ١ - مسئولية طبيب . خطأه . مسئوليته .
مداها
٢ - مسئولية طبيب . مرضه . تابعة له
مسئولته .
٣ - مسئولية . طبيب . اثبات الشك .
انتفاعه به .
(استئناف مختلط - ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٢ ص ١٥٨ رقم ٧٣)
- ٥١٨ مسئولية مدنية . حكم ابتدائي مشمول
بالنفاذ المؤقت بدون كفالة . تنفيذه .
وتوقيع الحجز على حاصلات المحكوم
عليه . مسئولية المحكوم له ابتدائيا في
حالة الغاء الحكم بعد تنفيذه . تعويض .
ضرر . (المادتان ٣٩٣ و ٣٩٤ مرافعات و ١٥١
مدني)
(قوص الجزئية - ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٤
عدد ٥ ص ٣٨١ رقم ١٧٧)
- ٥١٩ مسئولية عامل . رفته . بناء على نص
مشروع في عقد شركة . جوازه .
(استئناف مختلط - ١٧ مايو سنة ١٩٣٣
عدد ١ ص ٦٣ رقم ٣١)
- ٥٢٠ مسئولية رجال البوليس والادارة . حالة
الضرورة العاجلة . الاجراءات التي
تتخذ . حدودها .
(مصر الكلية الاهلية - ١١ مايو سنة ١٩٣٥
عدد ٩ ص ٦٤٠ رقم ٢٩٩)
مسئولية
(أنظر أمر اداري رقم ١٥٤ و ١٥٧ وتأمين
رقم ٢١٣ وتعرض رقم ٢٥١ وضامن رقم ٤٥٥
وطلاق رقم ٤٦٠ ومظاهرات رقم ٥٢٥ ونياحة
عموية رقم ٥٧٦ وورثة رقم ٥٨٣)
- ٥٢١ مستأجر . تركه العين المؤجرة . تعيين
خير لاثبات حالتها .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستجبل -
١٣ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤١٢ رقم ٢٣٤)
مستأجر
(أنظر عقار رقم ٤٦٣)
مستحق في وقف
(أنظر معارضة رقم ٥٣١ ووقف رقم
٦٠١ و ٦٠٢)
مستحقين
(أنظر وقف رقم ٥٩١)
(٢-٧)

- ٥٢٢ ١ - مشبوه . ملاحظته . عدم جواز التضييق على حريته
- ٢ - مشبوه . موضوع تحت المراقبة . أوجه الاختلاف . شبهها . أوجه الشبه
- ٣ - مشبوه . لم يصدر حكم بمراقبته . حدود مراقبته . مراعاة مصلحته . (الزاوي الكلية الاهلية - ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ١٧٥ رقم ١٣١) مشبوه (أنظر مراقبة رقم ٥٠٢) مشتر (أنظر بيع رقم ٢٠١) مصادرة (أنظر حل وأحراز السلاح رقم ٢٥٢)
- ٥٢٣ مصاريق . مدعى عليه . من الملزم بالمصاريق ؟ (استئناف مصر - ١٣ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦١٦ رقم ٢٩١)
- ٥٢٤ مطلات . في حكم المادة ٦١ مدني مختلط . المناور . عدم انطباقها عليها . (استئناف مختلط - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٣٠ رقم ١١١) مطالبه رسميه (أنظر بيع رقم ٤٢٨)
- ٥٢٥ مظاهرات . اطلاق النار . مسئولية رجال البوليس . حالة ضرورة ملزمة . لا مسئولية (استئناف مصر - ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٥٥ رقم ٢٦٤)
- ٥٢٦ معارضة . احكام الغرامة . ضد الخبراء . جوازها . (الصف الجزئية - أول مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٦٢ رقم ١١١)
- ٥٢٧ معارضة . دعوى تكملة الثمن . عدم قبولها (استئناف مصر - ٦ مارس سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٣٨٠ رقم ٢٢٢)
- ٥٢٨ معارضة . رفعها . من تاريخ تقديمها للمحكمة (ديروط الجزئية - ١٣ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٢٠٣ رقم ١٣٨)
- ٥٢٩ معارضة . من المسئول عن الحقوق المدنية . في الحكم النيابي الصادر . جوازها (اسكندرية الكلية الاهلية - ٣١ ديسمبر ١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٠٤ رقم ٥٠)
- ٥٣٠ معارضة . في حكم جنحة غيابي . من تاريخ إعلانه لا من تاريخ العلم بالحكم . (الصف الجزئية - ٤ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٣٠٤ رقم ١٣٩) معارضة (أنظر أمر تقدير رقم ١٥٢ وتوزيع رقم ٢٧٧ و ٢٧٨ وحكم رقم ٣٤٠ و ٣٤١ وخبراء رقم ٣٥٦ وحجر تحفظ رقم ٣٠٣ ودعوى مدنية رقم ٤٠٥)
- ٥٣١ معارضة شخص ثالث . مرفوعة من . مستحق في وقف . ادخل في المحكمة الابتدائية بصفة تبعية . ولم يعلن في الاستئناف . عدم قبولها (استئناف مختلط - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٣٠٨ رقم ١٤٨)
- ٥٣٢ مقاصة قضائية . بين دعوى أصلية ودعوى فرعية . سلطة القاضي . (استئناف مختلط - ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٥٧ رقم ٦٩) مقاصة (أنظر خطأ متبادل رقم ٣٦١)
- ٥٣٣ مقالة . مقال من الباطن . حقوقه قبل المالك . معدومه . (استئناف مختلط - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٣١ رقم ١١٢)

المدة الطويلة. بين الشركاء على الشيوع.
حيازة أحد الشركاء. شرطها. ظاهرة
ولنفسه خاصة وبنية التملك.

(استئناف مصر — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥
عدد ٩ ص ٦٠٤ رقم ٢٨٧)

٥٤١ ملكية. مالك. إهمال في الصيانة.
تعويض

(استئناف مصر — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد
ص ٨٦ رقم ٢٧٩)

٥٤٢ ملكية. نقل التكليف - مجرد قرينة يجب
تكملتها.

(استئناف مخطط - ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٤٨٠ رقم ٢١٨)

ملكية

(أنظر جريدة رقم ٢٨٧ وشخصية معنوية رقم
٤٣٨ وضمان رقم ٤٥٨)

ملة المتوفى

(أنظر موارد رقم ٥٤٨)

بمرضة

(أنظر مستولية رقم ٥١٧)

٥٤٣ منازعة جديدة. حول ميعاد انتهاء الإيجارة.
محادثات بقصد التجديد. منازعة جديدة.
تمنع قاضي الأمور المستعجلة

(مصر الكلية الاملية - قضاء مستعجل - ٢٣ مارس
سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٥٩١ رقم ٢٨٢)

٥٤٤ منازعات مدنية. بين غير تجار. دفاتر
أحدهما. عدم جواز الزامه بتقديمها

(استئناف مخطط — ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٥
ص ٣٨٩ رقم ١٣٦)

منافسه غير مشروعة

(أنظر تسمية تجارية رقم ٢٣٧)

٥٤٥ ١ - مناور. تحديد قانوننا. سلطة القاضي

٢ - مناور. وضعها. شبائك مقفلة.

مقاوول من الباطن

(أنظر مقاوله رقم ٥٣٣ وحراسة رقم ٣١١)

مقهي

(أنظر مخالفة رقم ٤٩٨)

الملك العام

(أنظر حق ارتفاق رقم ٢٣١)

٥٣٤ ملكية. اثباتها. مجرد تداول عقد

الملكية. بغير وضع اليد المؤدى لها.
غير كاف

(استئناف مخطط - ٦ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٤٧٦ رقم ٢٢٠)

٥٣٥ ملكية. اعتراف بها. بعد قانون
التسجيل. عدم نفاذها.

(استئناف مخطط — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد
ص ٦٦ رقم ٣٧)

٥٣٦ ملكية. الاعتراف بها. ولو بغير كتابه.
قبل قانون التسجيل. جوازه

(استئناف مخطط — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٣
عدد ١ ص ٦٦ رقم ٢٧)

٥٣٧ ملكية. دائن مرتين. تمسكه بملكية
المدين. ضرورة اثبات وضع اليد
وصحة الملكية.

(استئناف مخطط — ٦ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٤٧٦ رقم ٢٢٠)

٥٣٨ ملكية. سريان أحكام القانون على جميع
أراضي القطر. أراضي مربوط. لا
استثناء لها.

(استئناف مصر — ١٥ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٤
ص ٢٤٠ رقم ١١٧)

٥٣٩ ملكية. صناعية. عدم وجود قانون.
تطبيق قواعد العدالة. حماية المخترعات.

(مصر الكلية الاملية — ١٥ يناير سنة ١٩٣٥
عدد ١٠ ص ٣٩٦ رقم ٣٢٩)

٥٤٠ ملكية - طريقة اكتسابها بوضع اليد

- تحديد وضعها طبقاً للقانون .
(استئناف مختلط — ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٣ ص ٣٣٠ رقم ١١١)
- ٥٤٦ منشورات وزارية . قيمتها . ليست
تشريعاً .
(مصر الكلية الاهلية — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥
عدد ٩ ص ٦٣٠ رقم ٢٩٧)
- منطوق الحكم
(انظر دعوى تصحيح رقم ٢٨٣)
- ٥٤٧ منقول . صفته . اكشاك وكاينات .
وما اليها . حكمها
(استئناف مختلط — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢
ص ٢٢٩ رقم ١٠٦)
- المهر
(انظر اختصاص المحاكم الاهلية رقم ٥٩)
- ٥٤٨ ١ - مواريث . غير المسلمين .
الاختصاص للمحاكم الشرعية . تطبيق
احكام الشريعة الاسلامية . عند عدم
الاتفاق .
٢ - مواريث . غير مسلمين . الحكم فيها
حسب ملة المتوفى . تفسير ذلك .
(استئناف مصر — ٢ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٢
ص ١٧٦ رقم ٨٢)
- موت الموكل
(انظر وكالة رقم ٦٠٤)
- ميراث
(انظر تركه رقم ٢٢٨)
- ميعاد
(انظر استئناف رقم ١٠٢ و ١٠٨ و ١١٠
والتماس اعادة النظر رقم ١٤٨ ودعوى استحقاق
رقم ٣٧٧)
- ن
- ٥٤٩ ناظر . وكيل . واجبه في البقاء في الادارة
- مدة معقولة تقيها من الخطر
(مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل - ٥ يونيو
سنة ١٩٣٣ عدد ٦ ص ٤٤٢ رقم ٢٠٤)
- ٥٥٠ ناظر مؤقت . له كافة حقوق الناظر
الدائم
(استئناف مختلط — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٣ ص ٢٢٢ رقم ١١٥)
- ٥٥١ ناظر وقف . حجز تحت يده . عدم
التقرير بما في الذمة . عدم جواز رفع
دعوى حراسة . رفع دعوى الالتزام
الشخصي . تواطؤ . جواز رفع دعوى
حراسة عند ثبوته
(مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل - ٢٢
اكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ٢٠٤ رقم ٩٣)
- ٥٥٢ ناظر وقف مؤقت . انتهاء مأموريته
باتتهاء الخصومة المعين من أجلها .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ١٥
ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٢٩٠ رقم ١٣٤)
- ناظر الوقف
(انظر استحقاق رقم ١٢٠)
- ناظر
(انظر اختصاص المحاكم الاهلية رقم ٦٠
ووقف رقم ٥٩٢ ورقم ٦٠٠)
- ٥٥٣ نزاع ملكية . ارباب الديون المسجلة .
الواجب اعلانهم بالبيع . هم اصحاب
الرهون العقارية لا الرهون الحيازية .
(استئناف مصر — ١٤ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ١
ص ٧ رقم ٤)
- ٥٥٤ نزاع ملكية . اعلان قائمة شروط البيع
للدائنين المرتهنين . دائنون ممتازون .
لا الزام باعلانهم .
(استئناف مختلط — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٣
عدد ١ ص رقم ٦٤ رقم ٢٣)
- ٥٥٥ نزاع ملكية . بطلان . الاعيان المنزوع

- ٥٦٢ نزع ملكية . مرسى مزاد . مالك بشرط فاسخ . زيادة العشر . تنازل طالب البيع عن الاجراءات بعدها . جوازه . وجوب ايقاف البيع الثانى .
(استئناف مصر — ٢١ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ١٩ رقم ١١)
- ٥٦٣ نزع ملكية . مزايده . زيادة العشر . عدم حضور طالب الزيادة . وعدم وجود مزايدين . ايقاع البيع على مقررها .
(بليس الجزئية — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٢٨٤ رقم ١٧٩)
- ٥٦٤ نزع ملكية . مشتر . حائز للعقار . تعهده بسداد دين المرتنين . معلق على قبول الدائن له وتنفيذه .
(استئناف مختلط — ٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٣٠٦ رقم ١٤٥)
- ٥٦٥ نزع ملكية . معارضة . فى تنفيه نزع الملكية . أساسها بطلان الحكم او محضر الصلح المبني عليه . جواز نظرها والحكم بالبطلان .
(عابدين الجزئية — ١٤ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢١٦ رقم ٩٩)
- ٥٦٦ نزع ملكية . فى ارض محكورة . تقدير الثمن . كحالة الشراء والاستبدال اى عشرين ضعفا من اجر الحكر .
(استئناف مختلط — ١٧ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٧٥ رقم ٢١٦)
- ٥٦٧ نزع ملكية . للنفقة العامة . تعويض . تحديد وقت المطالبة به واستحقاقه .
(استئناف مختلط — ١٧ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٧٥ رقم ٢١٦)
- ٥٦٨ نزع ملكية . للنفقة العامة . استيلاء مؤقت ملكيتها . خطأ فى المساحة . لا تأثير له .
(استئناف مصر — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٢٤٩ رقم ١٢٣)
- ٥٥٦ نزع ملكية . تصرف . منع التصرف . عدم جواز نزع ملكية الخمسة افدنة . مزارع . ليس ضرورى أن يزروع بنفسه .
(استئناف مصر — ٣١ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٥٥٣ رقم ٣٦١)
- ٥٥٧ نزع ملكية . حائز . التنبيه عليه . اغفاله . بطلان . مجرد العلم لا يكفى .
(استئناف مصر — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٤٩٤ رقم ٢٣١)
- ٥٥٨ نزع ملكية . دعوى نزع ملكية . معارضة فى التنبيه . الفصل فيها نهائيا . عدم جواز رفع الدعوى بها الا بعد اعلان الحكم النهائى فى المعارضة ومضى خمسة عشر يوما .
(استئناف مصر — ٦ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ١٧٨ رقم ٨٣)
- ٥٥٩ نزع ملكية . دعوى استحقاق عن العقار . عدم التزام المالك بنتائجها .
(استئناف مختلط — ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٥٩ رقم ٧٥)
- ٥٦٠ نزع ملكية . مرسى مزاد . دعوى تنقيص الثمن . رفعها مستقلة . او بطريق المعارضة فى قائمة التوزيع . فى مواجهة جميع الدائنين .
(استئناف مختلط — ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٦٧ رقم ٣٩)
- ٥٦١ نزع ملكية . مرسى مزاد . عدم انتفاع الراسى عليه المزاد بالثمن . بسبب استئناف المدين لحكم مرسى المزاد . استحقاقه للفوائد .
(استئناف مختلط — ٣١ اكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٥٨ رقم ٧٢)

٢ - نفقات . زوجة . نشوز . عدم
اختصاص المحاكم الأهلية
(مصر الكلية الأهلية — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٢٦١ رقم ١٢٩)
٥٧٣ نقض . حكم . نقض الحكم . تطبيق
القانون . إعادة القضية . سلطة محكمة
الإحالة فى نظر الدفوع . شفعة
(استئناف مصر — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥
عدد ٧ ص ٤٨٩ رقم ٢٢٩)
٥٧٤ نقض . أحكام النقض والإبرام . إلغاء
الأحكام المطعون فيها . أو أعادتها للفصل
فيها مجددا . تأثيرها عليها . إلغاء آثارها
جميعا ماعدا الحكم الابتدائى .
(مصر الكلية الأهلية (قضاء مستعجل) ٢٤
أبريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٥٧ رقم ٣٠٤)
٥٧٥ نقض . حكم نقض . بإلغاء حكم مستأنف .
وإعادة القضية للفصل فيها مجددا . غير
مؤثر على الحكم الابتدائى .
(مصر الكلية الأهلية — (قضاء مستعجل)
٢٤ أبريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٥٧ رقم ٣٠٤)
نقل الملكية
(أنظر بيع رقم ١٩٩)
نقل التكليف
(أنظر ملكية رقم ٥٤٣)
نقوط
(أنظر هبة رقم ٥٧٩)
٥٧٦ نيابة عمومية . سلطتها . عدم مسئولية
الحكومة عنها . مسئولية أعضائها .
بطريق مخاصمة القضاة
(استئناف عتظ — ٣١ يناير سنة ١٩٣٤
عدد ٥ ص ٣٨٨ رقم ١٨٢)

لا يزيد عن ٣ سنوات . تعويض . فوائد
(استئناف مصر — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٤٠٤ رقم ١٩٥)
نزع ملكية
(أنظر بيع رقم ٢٠١ وثمن رقم ٢٨٤ وضمان
رقم ٢٥٨)
نزع ملكية الخمسة أفدنه
(أنظر تصرف رقم ٥٥٦)
نشوز
(أنظر نفقات رقم ٥٧٢)
نصاب الاستئناف
(أنظر استئناف فرعى رقم ١١٥)
٥٦٩ نظام شركة . نص على جواز رفت
المستخدم بعد إعلانه . تابع لتقدير القضاء .
(استئناف عتظ — ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ عدد
ص ٦٢ رقم ٣١)
نظام عام
(أنظر اختصاص قاضى المواد المستجلة رقم ٨٢
وحراسة رقم ٣٠٦ وحكم فى باب ٢٢٧ وقوة الشيء
المحكوم فيه رقم ٤٩٠)
نظرية الطوارئ
(أنظر تعاقد رقم ٢٤٣)
٥٧٠ نفقة . اختصاص المحاكم الأهلية .
بتقريرها . أحوال ذلك
(مصر الكلية الأهلية — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٢٦١ رقم ١٢٩)
٥٧١ نفقة . مسئولون عنها . جواز الحكم على
أى واحد منهم
(مصر الكلية الأهلية — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٢٦١ رقم ١٢٩)
نفقة
(أنظر وقف رقم ٦٠١ و ٦٠٢)
٥٧٢ ١ - نفقات . مأخذ القانون المصرى

وارث
(أنظر تركة رقم ٢٢٩)
وديعة
(أنظر ثمن رقم ٢٨٤)
٥٨٣ ورثة . مسئوليتهم قبل دائن المتوفى . عن دينه . تضامنهم فيه
(دمياط الجزئية - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٦ ص ٤٧٠ رقم ٢١٥)
ورثة
(أنظر تركة رقم ٢٣٠ وعوائد اختيارية رقم ٤٧١ وقتل رقم ٤٨٧)
وزير (سلطته التشريعية)
(أنظر دستور رقم ٢٧٠)
وصي
(أنظر بيع رقم ١٩٧)
٥٨٤ وضع اليد . الغرض منها حماية الحالة الواقعية . توجيهها ضد الحكومة . جوازه .
(استئناف مختلط - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٦١ رقم ٧٨)
وضع اليد
(أنظر تقادم رقم ٢٥٥)
وضع اليد المدة الطويلة
(أنظر بائع رقم ١٨٣ وملكية رقم ٥٤٠)
٥٨٥ وفاة . اخلاص أحد المتعاقدين به . جواز دفع الطرف الآخر لهذا الاخلاص .
(أسبوط الكلية الاهلية - ٢١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ٢٨ رقم ١٨)
٥٨٦ وفاة . مشتر . سداده دين لصاحب رهن . ابطال البيع . استرداد مادفع .
(أسبوط الكلية الاهلية - ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٥١١ رقم ٢٣٧)

هـ

٥٧٧ هبة . اختصاص المحاكم الشرعية بها . حالاته . اختصاص المحاكم الاهلية بها . حالاته . التفريق بين الحالتين
(الصف الجزئية - ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢١٤ رقم ٩٨)
٥٧٨ هبة المنقول . أوراق مالية أو سندات . قيدها باسم الموهب له . مظهره .
(استئناف مختلط - ٨ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٧٨ رقم ٢٢٥)
٥٧٩ هبة . نقوط . عدم جواز استردادها . حق الموهوب له في ردها أو أقل منها أو أكثر برضاه
(الصف الجزئية - ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ٦٠ رقم ٢٧)
الهديّة
(أنظر اختصاص المحاكم الاهلية رقم ٥٩)

و

٥٨٠ وارث . تصرفه في مال التركة - جواز تخصيصه لأحد الدائنين .
(استئناف مختلط - ٤ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٤٤ رقم ٢٥٧)
٥٨١ وارث . تصرفه في أموال المورث . قبل قضاء الديون . عدم جوازه .
(دمياط الجزئية - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٦ ص ٤٧٠ رقم ٢١٥)
٥٨٢ وارث . حكم باعتبار عين تركه . حقه في حصته فيها ولو لم يدخل في الحكم
(مصر الكلية الاهلية - قضاء - مستجل - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٤٥ رقم ٢٠٥)

- وقائع شخصية
(انظر استجواب رقم ١١٨)
- ٥٨٧ وقف - أرضه مؤجرة على أقساط معلومة . الاستحقاق فيه ، بعد حلول القسط . غلة الوقف . إعتبارها أمانة في يد الناظر
(استئناف مصر - ٢ يناير سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٠٧ رقم ٢٨٨)
- ٥٨٨ ١ - وقف . استحقاق . حكم بمبلغ للمستحق . أثره
٢ - وقف . ارث . الفارق بينهما .
٣ - وقف . استحقاق . صرف استحقاق سنة من سنة أخرى . عدم جوازه
(مصر الكلية الأهلية - قضا . مستجل - ٣٠ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٢٤ رقم ٢٤٣)
- ٥٨٩ وقف . اشهاد شرعي به . لائحة سنة ١٨٩٧ . اشتراط الاشهاد بالنسبة للأوقاف . الحادثة بعد سنة ١٨٩٧
(استئناف مصر - ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٢٤٥ رقم ٢١)
- ٥٩٠ ١ - وقف . اعتباره شخصية معنوية تختلف عن شخصية المستحقين فيه . وجوب اتفاق الناظرين على الادارة اذا لم يؤذن أحدهما بالانفراد .
٢ - وقف . جواز رفع أحد الناظرين الدعاوى باسم الوقف دون الآخر . اعتبار ذلك من الاجراءات التحفظية الضرورية للحفاظ على حقوق الوقف .
(مصر الكلية الأهلية - قضا . مستجل - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٢٨٢ رقم ٢٩٠)
- ٥٩١ وقف . المنازعات الخاصة بإدارته . اختصاص المحاكم الشرعية بها .
(استئناف مختلط - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٣٠٨ رقم ١٤٨)
- ٥٩٢ ١ - وقف . تجويل الغلة . معناه . حكمه .
٢ - وقف . ناظر الوقف . موته بمجهلا . ضمان تركته .
٣ - وقف . ناظر . صرفه مال البدل بقرار من القاضي . موته بمجهلا . ضمانه .
(مصر الكلية الأهلية - ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٣٧ رقم ٢٩٨)
- ٥٩٣ وقف . حراسة . ناظر . سوء إدارة . سوء نية . ناظر هو المستحق الوحيد . تلاعب . تعيين حارس .
(استئناف مصر - ١ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٠٠ رقم ١٩٣)
- ٥٩٤ وقف . دعاوى مرفوعة باسمه . ادخال المستحقين . فيها غير لازم . جوازه . بصفة تبعية
(استئناف مختلط - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٤ ص ٣٠٨ رقم ١٤٨)
- ٥٩٥ وقف . صدوره في مرض موت . اختصاص عام . عدم اختصاص المحاكم الشرعية . حكم صادر منها فيها . غير حائز لقوة الشيء المحكوم فيه . اختصاص المحاكم الأهلية .
(استئناف مصر - ٥ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٠٠ رقم ٢٣٤)
- ٥٩٦ وقف . صدوره في مرض الموت . حكم الشريعة الاسلامية
(استئناف مصر - ١٧ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٥٧٢ رقم ٢٧٣)

- ٥٩٧ وقف. عمارته. ضرورة أو غير ضرورة. استئذان القاضي الشرعي . حالاته . حق الرجوع بما صرف من عدمه (استئناف مصر - ١٢ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ١٨٠ رقم ٨٥)
- ٥٩٨ وقف - مستحق فيه - متنازل اليه - حقوقه كحقوق المستحق . مطالبة الناظر بالحساب . (استئناف مخطوط - ٥ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٤٥ رقم ٢٥٩)
- ٥٩٩ وقف . مقاضاته . استبدال الناظر . لا يمنع الناظر الجديد من مباشرة الدعاوى المقدمة له أو عليه (استئناف مخطوط - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٣٢ رقم ١١٥)
- ٦٠٠ ١ - وقف . ناظر . طلب الحراسة . مع بقاءه في النظر . عدم جوازه ٢ - وقف . ناظر . عزله لنفسه . متى يجوز العزل (مصر الكلية الاملية (قضاء . مستعجل) ٥ يونيه سنة ١٩٣٣ عدد ٦ ص ٤٤٢ رقم ٢٠٤)
- ٦٠١ وقف . نفقة . ناظر . مستحق الحكم له بنفقة . (استئناف مصر - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٤٨٧ رقم ٢٢٨)
- ٦٠٢ وقف . ناظر . مستحق . متى يحكم له بنفقة . (استئناف مصر - ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٤٨٦ رقم ٢٢٧)
- وقف (أنظر اختصاص المحاكم الاملية رقم ٦٠ وثمار رقم ٢٨٢ وحراسة رقم ٣١٢)
- ٦٠٣ وكالة . التصريح بانابة الغير . عدم النص عليها . جواز اعتباره ضمنا . (ميت غمر الجزئية - ٢٦ مايو سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤٢٩ رقم ٣٤١)
- ٦٠٤ وكالة . لصالح الوكيل . موت الموكل لا ينهيها . (استئناف مخطوط - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٣٠٦ رقم ١٤٢)
- ٦٠٥ وكالة صورية . علاقتها بين الموكل والوكيل . عدم تأثير الغير منها . (استئناف مخطوط - ١٤ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٦٥ رقم ٣٦)
- وكالة (أنظر حساب رقم ٣١٨ ومسئولية رقم ٥١٠ وعلم رقم ٤٩٦ ووكيل رقم ٦٠٦ و٦٠٧)
- ٦٠٦ وكيل . تعيين حدود وكالته . مسئوليته عن تجاوزها . اعتباره أيضا وسيطا تلزمه اجازة الموكل . التعامل مع الوكيل . غير ملزم يأخذ صور رسمية من التوكيل . خطأ الوكيل . مسئوليته (استئناف مصر - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ١٣ ص ٢٢ رقم ١٣)
- ٦٠٧ وكيل . جواز رفع الدعوى باسمه . أو اعلانها اليه . وكالة المحامي . اختلافها عنها . بيانه (استئناف مصر - ٢٤ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ٩٦ رقم ٤٦)
- ٦٠٨ وكيل . مسئوليته . عن عمل النائب . في حالة إعساره . عدم اقراضها . (ميت غمر الجزئية - ٢٦ مايو سنة ١٩٣٥ عدد ١٠ ص ٤٢٩ رقم ٣٤١)
- (٨ - ٢)

٦٠٩ وكيل . معين . حقه في الحبس بالنسبة لمصاريفه وأتاعبه (استئناف مختلط - ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٦٠ رقم ٧٦) وكيل (أنظر حساب رقم ٣١٩ وناظر رقم ٥٤٩)	ولى (انظر بيع رقم ٢٠٢) لائحة الترية ولأئحة الخدامين (انظر دستور رقم ٣٧٠) لائحة الرسوم (انظر رسوم رقم ٤١٦)
٦١٠ ولى . يبعه أرض القاصر أو عقاره - باجر المثل أو يسير الغبن - شروطه - محمود السيرة ومستور الحال - (دمياط الجزئية - ٩ مايو سنة ١٩٣٥ عدد ٩ ص ٦٧٢ رقم ٣١٠)	ي ٦١١ يمين حاسمه - مصحوبه بطلب تحقيق احتياطيا - عدم جوازها . (استئناف مختلط - ٢٦ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٤٣ رقم ٢٥٦)

القسم الثالث

القوانين والقرارات

قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣^(١)

باعتبار ما يرتكب من الغش في مادة تحقيق الوارثة والوفاء وعقد الزواج معاقبا عليه
نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
مادة ١ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه ، كل من

(١) نشر هذا القانون بالعدد ٥٥ من الوقائع المصرية الصادر بتاريخ ٢٦ صفر سنة ١٣٥٢ - (١٩ يونيو سنة ١٩٣٣) . وكان قد صادق عليه مجلس النواب بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ ثم أحيل على مجلس الشيوخ فأدخل عليه تعديلا وصانق عليه بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٣٣ وأحيل من جديد على مجلس النواب فأقره مع التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ وذلك بجلسته ٧ يونيو سنة ١٩٣٣

مذكرة إيضاحية

وجه حضرة صاحب العزة النائب العمومي نظر وزارة الحفائية إلى بعض أحكام صدرت من محكمة النقض والابرام في قضايا جنائية رفعت على أشخاص أبدوا إقرارات كاذبة في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثه أو أمام المأذون الشرعي بشأن سن الزوجين . أما عن الإقرارات الكاذبة في إجراءات تحقيق الوفاة والوراثه وهي الإجراءات التي نظمها المواد من ٣٥٥ إلى ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية فقد رأت محكمة النقض والابرام في حكمها الصادر بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ (القضية رقم ٩١٨ لسنة ٤٤ قضائية) أن أحكام قانون العقوبات الخاصة بالتزوير في الأوراق الرسمية لا تطبق على هذه الحالة ، لأن إجراءات الاعلام الشرعي بالوراثه هي من قبيل الدعوى . والكذب في الدعوى لا يعتبر تزويرا . ورأت من جهة أخرى في حكم آخر أصدرته في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أن المادة ٢٥٧ من قانون العقوبات الخاصة بمهادنة الور في دعوى مدنية لا يمكن تطبيقها ، لأن هذه الإجراءات ليست في الحقيقة دعوى مطلوبها بها الحصول على حكم وإنما هي تحقيق إداري يختص به أحد رجال القضاء . ويعلن في نهايته النتيجة التي وصلت إليها تحرياتنا . فيؤخذ من هذه الأحكام أنه لا عقاب على الغش الذي يمكن من الحصول على إعلام شرعي غير صحيح بواسطة إبداء إقرارات كاذبة أمام السلطة الادارية أو القاضي الشرعي .

إما فيما يختص بإبداء الإقرارات الكاذبة أمام المأذون أو تقديم الشهادات الطيبة غير الصحيحة له بشأن سن الزوجين أو أحدهما ، فإن قضاء محكمة النقض لم يستقر على رأى بشأنه .

فقد جاء في حكم صدر بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ أنه إذا أثبت المأذون في العقد بسوء نية أن سن الزوجة أو الزوج بلغت الحد القانوني وكانت في الحقيقة أقل من ذلك كانت الواقعة تزويرا منطبقا على المادة ١٨١ من قانون العقوبات فلذا كان له شركاء ثبت سوء نيتهم فيما قرروه له عوقبوا بهذه الصفة .

وفي حكم تاريخه ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ رأت محكمة النقض مع التسليم بأنه لو ثبت التواطؤ بين المأذون والشهود فإن الأول يكون قد ارتكب تزويرا ويكون الباقون شركاء له في هذا التزوير ، وأنه نظرا لعدم ثبوت هذا التواطؤ في القضية لا يكون في إقرارات الشهود الكاذبة جريمة ، وبعد ذلك بقليل أصدرت حكما بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣١ اعتبرت فيه الذين خدعوا المأذون بتقديمهم له شهادة طيبة غير صحيحة شركاء في تزوير ، ولو أن المأذون كان حسن النية .

قررى إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة أمام السلطة المختصة بأخذ الاعلام أقوالا غير

ولكنها بعد ذلك عادت الى نظريتها السابقة وأصدرت بتاريخ ٢٨ ماي سنة ١٩٣١ حكما قضت فيه بأن لا جريمة معاقبا عليها في حالة خدع المتهمين للمأذون بتقديم شهادة طبية غير صحيحة وتأيدهم هذه الشهادة باقرارات كاذبة خاصة بسن الزوجة . وفي نهاية الامر أصدرت محكمة النقض حكما جديدا بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ عبرت فيه بجلاء عن فكرتها في هذا الموضوع فقالت ان الغش الذي يقع من الزوجين وفورهما في مسألة إثبات السن على غير حقيقتها لا يمكن أن يكون الشارع أراد العقاب عليه بالاشغال الشاقة (أى بالعقوبات المنصوص عليها للتزوير) سواء أكانوا متواطئين مع المأذون على هذا أم غير متواطئين . ويؤخذ من هذه الاحكام المختلفة أن محكمة النقض والابرام تكره أن تطبق على مثل هذا الغش ، نص المادة ١٨١ الضديد ، ولو كان هناك توافق بين المأذون والمهود .

أمام هذه الحالة اقترح حضرة صاحب العزة النائب العمومي وضع قانون لمعاقبة الاقرارات الكاذبة في اجراءات تحقيق الوفاة والوراثة بعقوبة الجنحة وكذلك الاقرارات الكاذبة بشأن سن الزوجين أو أحدهما بمناسبة عقود الزواج . ولاشك في ضرورة وضع هذا التشريع لأن الاقرار الكاذب في إجراءات الغرض منها إثبات من هم ورثة شخص توفي هو عمل مرذول من الوجهة الخلقية ومن شأنه الاضرار بالخير وهو يقرب من التزوير المعنوي وشهادة الزور معا . أما الاقرار الكاذب بشأن سن الأزواج فيجب أن ينص في القوانين الجنائية على العقاب عليه أيضا ، لأنه يعطل ماورد في لائحة المحاكم الشرعية من الأحكام الخاصة بالسن الأدنى للزواج التي وضعت حرصا على مصلحة الأسرة والأمة . وتقتضى وزارة الحفانية معاقبة الاقرار الكاذب في إجراءات تحقيق الوفاة والوراثة ، وكذلك الاقرار الكاذب بشأن سن الزواج بنفس العقوبات المنصوص عليها لشهادة الزور في دعوى مدنية في المادة ٢٥٧ من قانون العقوبات ؛ أى بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو برامة لا تزيد على مائة جنيه . وينص المشروع على عقوبة أشد توقع على الشخص الحائز للسلطة القانونية الذي يرتكب هذه الجريمة فيحرر عقد الزواج أو يضبط مادة الوفاة والوراثة على أساس إقرارات كاذبة ، مع عليه بذلك .

فالمادة الأولى من مشروع القانون المرافق لهذا التي تنص على معاقبة كل من أبدى أمام السلطة المختصة اقرارات او معلومات غير صحيحة ، قد قصدت الشهود الذين يؤدون الشهادة أمام القاضي الشرعى أو أمام إحدى جهات القضاء الى عند ما يراد تحقيق الوفاة والوراثة . أما الأشخاص الذين يطلبون في تحقيق ادارى تمهيدى لاعطاء معلومات فلا عقاب عليهم بموجب هذا القانون ، لأنه في الواقع يصب النص على معاقبة من يبدى اقرارات بشكل خال من مظاهر الرسمية قد لا يدونها العمدة أو الشيخ بطريقة مطابقة تماما لما قال به الشهود . ومادامت هذه التحريات التمهيدية لا بد أن يعقبها سماع شاهدين على الأقل أمام القاضي الشرعى أو القضاء الى فاقرارات هؤلاء الشهود الأخيرة هي التي تعتبر على وجه ما أساسا في الموضوع وهي التي أراد القانون المعاقبة عليها اذا كانت غير صادقة . وقد قصد القانون أيضا معاقبة الشخص الذي يطلب تحقيق الوفاة والوراثة اذا أبدى في الاجراءات أمام القاضي الشرعى أو القضاء الى اقرارات يعلم أنها غير صحيحة أو لديه أسباب للاعتقاد بأنها غير صحيحة .

والمادة الثانية الخاصة بالاقرار الكاذب بشأن سن الزواج قصدت الأشخاص الذين يقررون أمام المأذون أو المحكمة الشرعية أو أمام السلطة المالية أن أحد الزوجين قد بلغ السن القانونية التي تسمح لهذه السلطة باجراء عقد الزواج كما قصدت أيضاً الطبيب الذي يعطى شهادة طبية غير صحيحة . ومن المفهوم أنه فيما يختص بعقود الزواج التي تبشر أمام سلطة غير القاضي الشرعى أو المأذون سوف لا يطبق عليها نص هذا القانون الا في الأحوال التي تكون هذه السلطة مقيدة فيها بقوانين أو قواعد ديفية تمنعها من إجراء عقد الزواج اذا كان الزوجان لم يلنا سنا محددة .

ويلاحظ أن النص الذي يوقع العقوبة على الشخص الحائز للسلطة القانونية قد وضع بكيفية مختلفة في المادة الأولى عن المادة الثانية . فقد رأى أن هذا الاختلاف ضرورى لاسن السلطة التي تحقق الوفاة والوراثة يجب عليها دائماً أن تبني عملها على ما يبدى أمامها من الاقرارات . أما السلطة التي تجري عقد الزواج فيمكن أن ترتكب الجريمة المنصوص عليها اما باجراء العقد على أساس اقرارات تعلم أنها غير صحيحة واما باجرائه على أساس آخر كأن تعقده مثلا بدون مهود او بنشر شهادة طبية

صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو مجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة ، وذلك متى ضبط الاعلام على أساس هذه الأقوال.

بدعى أن مظهر الزوجين يمكن من الاعتقاد بأنهما قد بلغا السن القانونية . والواقع أنه مهما تكن الاجراءات التي يوجب اتباعها في اجراء عقد الزواج عند عدم تقديم شهادة ميلاد يجب أن يقدر أن هذه الاجراءات لا يكون لها داع اذا كان مظهر الزوجين يدل بلا شك على أنهما قد بلغا السن القانونية .

وأخيراً قد روى عدم ضرورة ادماج هذه النصوص في قانون العقوبات للدلالة بايضاح على أنها جرائم من نوع خاص لا تنطبق عليها الأحكام الخاصة بالتزوير أو الخاصة بشهادة الزور .

على أساس هذه الاعتبارات أعدت وزارة الحقانية مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة وتشرف بتقديمه الى مجلس الوزراء حتى اذا وافق عليه يتكرم برفعه لاعتاب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك لاستصدار المرسوم اللازم بعرضه على البرلمان ؟

القاهرة في ١٧ مايو سنة ١٩٣٢

وزير الحقانية

على ماهر

تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب

أحال المجلس هذا المرسوم بمشروع قانون على لجنة الحقانية بجلسته ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ فبحثته بجلسته ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ واستعرضت الأسباب الداعية اليه

وقد تبين لها أنه نظرا للأحكام التي أصدرتها محكمة النقض والابرار في القضايا الجنائية على أشخاص أبدوا إقرارات كاذبة في اجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة أو أمام المأذون الشرعي بشأن سن الزوجين لم تبق مندوحة من وضع التشريع المقترح حتى لا تكون اعلامات الوراثة الشرعية موضع عيب وحتى لا يعطل ماقرره الشارع لمصلحة الأسرة والأمة من الأحكام خاصا بالسن الاول للزواج

لهذا ولما ورد بالمدكرة الايضاحية وافقت اللجنة باجماع الاراء على هذا المشروع وهي ترجو المجلس الموافقة عليه

تحريراً في ١٣ يونيو سنة ١٩٣٢ سكرتير اللجنة رئيس اللجنة

محمد حسن محمد علام

تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ

أحال المجلس على هذه اللجنة بجلسته للتعقد في يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ مشروع قانون وارد من مجلس النواب باعتبار ما يرتكب من الفس في مادة تحقيق الوفاة والوراثة أو عقد الزواج معاقبا عليه ، وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجلسات ٢٩ يونيو و ٤ يولي و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ و ٤ و ١١ يناير و ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ فبين لما أنه يرى الى أن يتناول العقاب حالتين (الأولى) الأشخاص الذين يدون أقوالاً أو معلومات كاذبة أمام السلطة المختصة بضبط اعلام الوفاة والوراثة ، وذلك لانه ظهر من اتجاه أحكام محكمة النقض والابرار أنها لا تميل الى اعتبار هذا النوع من الفس مما يدخل تحت نص المادة ٢٥٧ عقوبات الخاصة بجريمة شهادة الزور .

كذلك نص على حكم هذه الجريمة اذا وقعت من الشخص الذي خوله القانون سلطة ضبط الاعلام — كالقاضى الشرعى مثلاً فجعلت عقوبتها الحبس أو غرامة لا تزيد على مائتى جنيه .

كما نص أيضا على عقاب الشخص الذى يستعمل اعلاما شرعيا ضبط على أساس معلومات غير صحيحة وهو عالم بذلك .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه ، كل من استعمل

(الثانية) الاشخاص الذين يدون أقوالا أو يقدمون أوراقا غير صحيحة للسلطة المختصة بتحرير عقد الزواج توصلا لاثبات أن أحد الزوجين قد بلغ السن المحددة قانونا لعقد الزواج — وذلك لان محكمة النقض والابرام في أحكامها الأخيرة أظهرت ترددا في تطبيق العقوبة المنصوص عنها في المادة ١٨١ عقوبات على هذا النوع من التثنية نظرا لعدمها .

كما نص أيضا على عقاب القاضي أو المأذون الذي يحرر عقد زواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون . وقد استمعت اللجنة للإيضاحات والبيانات التي أحل بها مندوب وزارة الحفانية بجلسة ٤ يولييه سنة ١٩٣٢ كما استعرضت الأسباب التي دعت الى هذا التشريع وهي تقرر الوزارة عليها لانه من الضروري حقيقة سد هذا النقص في قانون العقوبات ، إذ لا يصح ترك الفش الذي يمكن بواسطته الحصول على إعلام شرعى غير مطابق للحقيقة بإبداء معلومات كاذبة أمام السلطات المختصة بلون عقاب ، مع ما لإعلام الوفاة والوراثة من الأهمية والخطورة خصوصا وقد جعله القانون حجة ووضعه في مصاف الأحكام ورنب عليها استحقاق الوراثة وثبوت النسب . كذلك الاقرارات الكاذبة التي يقصد بها حمل المأذون أو القاضي على تحرير عقد زواج لم يبلغ أحد طرفيه الحد الأدنى للسن المقررة بالقانون تؤدي الى تفويت مارتبه الشارع من الأحكام في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لغاية سامية : هي رعاية مصلحة الأسرة والأولاد .

ولكن اللجنة بعد البحث والمناقشة انقسمت بصدد المادة الاولى من المشروع فرأت الاقلية المكونة من حضرة صاحب المعالي أحمد طلعت باشا وفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ محمد خيرت راضى بك والاستاذ أحمد رشدي حذف عبارة : أمام سلطة المختصة بأخذ الاعلام ، وذلك ليكون النص عاما يتناول بالعقاب الاشخاص الذين يسألون في التحريات الادارية في حين رأت أغلبية اللجنة المكونة من حضرات المرحوم محمود أبو النصر بك وادوار قصيرى بك وعبد الرحمن رضا باشا وعبد الحليم البيلي بك وصالح حفي باشا بقاء هذه العبارة .

رأى الاقلية وأسانيده .

رأت الاقلية أن يكون نص الجزء الاول من المادة الاولى كما يأتي :

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه ، كل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة أقوالا »

واستندت على ما يأتي :

١ — تقرب على الاشهاد نتائج هامة ولذلك يجب أن يحاط بكل الضمانات التي تكفل حصوله على أكل وجهه ، ولما كان القاضي يعتمد في إصداره على التحريات الادارية كما يعتمد على شهادة الاشخاص الذين يشهدون أمامه فيجب العمل على صيانة التحريات أيضا من شهادة الزور .

٢ — يصعب الأخذ بما ذهب اليه الاكثية من أن التحريات الادارية تحصل بطريقة لا تبعث على الاطمئنان لان القانون قررهما وألزم القاضي الأخذ بنتائجها كما ألزمه أن يطلب من جهة الادارة القيام بها (مادة ٣٥٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية) . رأى الاغلبية وأسانيده :

ورأت الاغلبية إبقاء هذه العبارة للأسباب الآتية :

١ — تحصل التحريات الادارية عادة بسرعة وبدون تدقيق يصح الاطمئنان اليه ، ومن المجازفة معاقبة شخص تؤخذ أقواله بهذه الطريقة .

٢ — التحريات وحدها لا تكفى لضبط الاشهاد ومن واجب القاضي أن يسمع شهودا تبرز هذه التحريات .

٣ — لا ترى وزارة الحفانية — وهي صاحبة المشروع — في مذكرتها الايضاحية — محلا لمعاقبة من يدعى أقوالا أمام جهات الادارة .

وقد رأت اللجنة بالاجماع استبدال عبارة « وهو يعلم أنها غير صحيحة أو يكون لديه من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة ، ببارة » وهو مجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة .

إعلاما بتحقيق الوفاة والوراثة ضبط على الوجه المبين في الفقرة الاولى من هذه المادة وهو عالم بذلك.

مادة ٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه ، من كل أبدى أمام السلطة المختصة بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونا لضبط عقد الزواج أقوالا يعلم أنها غير صحيحة أو حررا أو قدم لها أوراقا كذلك متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق

و يعاقب بالحبس ، أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه ، كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد زواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون.

كما رأت اللجنة حذف الفقرة الثانية من المادة الاولى لترك الاشخاص الذين قصدوا بها المشرع لحكم القانون العام أما فيما يتعلق بالمادة الثانية فقد رأت اللجنة حذف عبارة « أو يكون لديه من الاسباب ما يحمله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة ، اكتفاء بعبارة « أقوالا يعلم أنها غير صحيحة ، تيسيرا على الناس وحماية للحقوق .

كذلك لاحظت اللجنة أن عبارة « أو قدم لها أوراقا ، الواردة في المشروع لا تكفي لتناول الطيب بالمقاب لأنه لا يقدم للسلطة المختصة بتحرير عقود الزواج شيئا بل يعطى لتوى الشأن شهادة عن سن أحد الزوجين . ولما كانت المذكرة الإيضاحية صريحة في أن القصد هو معاقبة الطيب إذا كانت الشهادة المقدمة منه غير مطابقة للحقيقة فقد اقترحت اللجنة عبارة (أو حررا أو قدم لها أوراقا) .

ولما عرض المشروع بعد أن أدخلت عليه هذه التعديلات على اللجنة الاستشارية التشريعية تطبيقا للمادة ٩٦ من الدستور لاحظت عليه ما يأتي :

أولا — رأت اللجنة الاستشارية أن المشروع في الأصل كان ينص في الفقرة الثانية من المادة الاولى على عقوبة مخففة لهذه الجريمة إذا وقعت من الشخص الذي خوله القانون سلطة ضبط الاعلام — كالقاضي الشرعي — لأن الجريمة في هذه الحالة هي في الأصل تزوير معنوي في محرر رسمي يعاقب عليه بمقتضى المادة ١٨١ من قانون العقوبات الا على الاشغال الشاقة أو السجن ، ولما كان من الضروري من أن يكون التشريع كله على نسق واحد بحيث لا يفرق في العقوبة ، فيحكم بالحبس إذا ارتكبت هذه الجريمة بواسطة أحد الأفراد ، وبالاشغال الشاقة أو السجن إذا وقعت من القاضي . رأى من الأنسب اعتبار الجريمة في هذه الحالة الاخيرة صورة مخففة لجرائم التزوير ، وجعلت عقوبتها عقوبة الجنحة — واللجنة لا تشاظرها هذا الرأي اذ أن مركز القاضي غير مركز الفرد واختلاله بواجبات وظيفته يعرضه لعقوبة شديدة تناسب مع الثقة التي وضعت فيه — هذا فضلا عن أن القضاة أنفسهم يعتبرون هذا النص ماسا بكرامتهم من حيث مساواتهم بالأفراد .

ثانيا — لاحظت اللجنة الاستشارية أن حذف عبارة « أو أبدى معلومات ، من الفقرة الاولى من المادة الاولى يؤدي الى عدم معاقبة مقدم طلب الاعلام إلا إذا سمعت أقواله وأن هذا سيؤدي الى أن تضطر وزارة الحفانية الى اصدار تعليمات الى القضاة الشرعيين بأن يطلبوا دائما حضور موقع الطلب لسماع أقواله ، وتسلمت عما تستطيع الوزارة أن تسلمه بصدد البطر كخانات والمخامخانات ولا سلطة لها عليها . ولا ترى اللجنة مانعا من اصدار هذه التعليمات متى رأى لزوم لها . وفي استطاعة الحكومة أن تلفت نظر البطر كخانات والمخامخانات الى وجوب سماع أقوال مقدم الطلب .

ثالثا — اعترض على عبارة « يحمل حقيقتها ، التي اقترحتها اللجنة بأنها قد تؤدي الى معاقبة الضهود الذين يقررون وقائع صحيحة ولكنهم يجهلون بها وبأنه اذا كان المقصود من هذه الصيغة هو العمل على ابطال عادة فاشية أمام المحاكم الشرعية كثرت الفكري منها وهي في الحقيقة عمقوة فالاول وضع الدوا في مكان البلى في النصوص الخاصة بههادة الزور ، فمع اعتراف الوزارة بأن هذه العادة فاشية أمام المحاكم الشرعية وعمقوة في نظرها كما هي في نظر الجميع لا تسلم للجنة مطلقا بترك هذه العادة تنفسي أكثر مما هي عليه ، وإذا ما تقدمت وزارة الحفانية بمشروع معدل لنصوص جريمة شهادة الزور فلا يسع اللجنة إلا اقراره .

رابعا — ان الصيغة التي وردت في المشروع فيما يتعلق بعبارة « أو يكون لديه من الاسباب ما يحمله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة ، تعين الركن الادبي للجريمة بصيغة أقل تعقيدا من عبارة « وهو يعلم ، التي اقترحتها اللجنة ، وهي في الوقت نفسه تمكن النيابة العمومية من الوصول الى اثبات الجريمة خصوصا وقد استعملها المشرع المصري في المادة ١٣٦ عقوبات مكررة . وترى اللجنة أن

مادة ٣ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

التعبير الذي يراد الحرص على ابقائه تبين غامض واستماله في المادة ١٢١ عقوبات مكررة لا يكفى لكي تقبله اللجنة على ما فيه من القدوز ، ومع ذلك فقد أعقت المادة المذكورة من العقاب الزوج أو الزوجة أو أصول الجاني أو فروعهم .
ولذلك تمسك اللجنة بالتعديلات التي أدخلتها على المشروع وقد انتهت بأغلبية الآراء الى اقراره بالصيغة المرافقة ، وهي تشرف
يعرض الامر على هيئة المجلس المقرر ليعقر فيه ما يراه .

١١ ابريل سنة ١٩٣٣

رئيس اللجنة

احمد طلعت

تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب عن مشروع القانون

نظر مجلس النواب مشروع هذا القانون بطريق الاستعجال في دور الانقضاء الماضي بجلسته ٢١ يونه سنة ١٩٣٢ وأقره ، ثم أحاله على مجلس الشيوخ ، فنظره في دور الانقضاء الحالي وأدخل عليه بعض التعديلات وأعاده الى هذا المجلس ، فأحاله على لجنة الحقانية بجلسته ٩ مايو سنة ١٩٣٣



أعادت اللجنة نظر المشروع بجلسته ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ ، فتبين لما أن مجلس الشيوخ لاحظ أن المشروع يرمى الى أن يتناول بالعقاب حالتين :
الاولى — عقاب الأشخاص الذين يدون أقوالا أو معلومات كاذبة أمام السلطة المختصة بضبط اعلام الوفاة والوراثة ، وكذلك الأشخاص الذين خولهم القانون سلطة ضبط الاعلام ، والأشخاص الذين يستعملون اعلاما شريفا ضبط على أساس معلومات غير صحيحة وهم عالمون بذلك .

الثانية — عقاب الأشخاص الذين يدون أقوالا أو يقدمون أوراقا غير صحيحة للسلطة المختصة بتحرير عقد الزواج توصلا لاثبات أن أحد الزوجين قد بلغ السن المحددة قانونا لتحرير وثيقة الزواج ، وعقاب القاضي أو المأفون الذي يحرر عقد الزواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون .

وبعد أن عرض مجلس الشيوخ مواد المشروع والاسباب الداعية اليه رأى :

أولا — أن تستبدل بعبارة « وهو يعلم أنها غير صحيحة أو يكون لديه من الاسباب ما يحمله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة » الواردة في الفقرة الاولى من المادة الاولى عبارة « وهو يحبل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة » .

واللجنة توافق على هذا التعديل لانه يجعل التعبير أعم وأصلح لتحقيق غرض الشارع

والمقصود من هذا التعديل هو أن عدم العلم أو الجهل نفسه يكفي لمعاقبة الأشخاص الذين يقفون بأبواب المحاكم الشرعية لتأدية للمهادنة في مثل هذه الشؤون الخطيرة ، مقابل أجور تافهة لا تتجاوز بضعة قروش يؤيدون في مقابلها دعاوى قد تكون غير صحيحة .

استمر بعد ذلك في تلاوة التقرير .

ثانيا — حذف الفقرة الثانية من المادة الاولى ليترك الأشخاص الذي قصد بهم بها الفاعل لحكم القانون العام .

وترى اللجنة أن هذا التعديل — فوق ما فيه من مراعاة حفظ كرامة هؤلاء الأشخاص — يتمشى مع وجوب التشديد في عقابهم إذا ما ارتكبوا الجريمة . وعليه فاللجنة تقر بمجلس الشيوخ على هذا التعديل .

ثالثا — حذف عبارة « أو يكون لديه من الاسباب ما يحمله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة » الواردة في الفقرة الاولى من المادة الثانية اكتفاء بعبارة « أقوالا يعلم أنها غير صحيحة » .

واللجنة توافق على هذا التعديل لان فيه تيسيرا على الناس وصيانة للحقوق .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

صدر بمرأى القبة في ٢٢ صفر سنة ١٣٥٢ (١٥ يونيه سنة ١٩٣٣)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالتبابة)

محمد شفيق

وزير الحقانية

. أحمد علي

رابعا — أن تستبدل بعبارة « أوقدم لها أوراقا » الواردة بالفقرة الأولى من المادة الثانية عبارة « أر حرر أو قدم لها أوراقا » حتى يشمل النص الاطباء الذين يقدمون على تحرير شهادات تحديد السن .
واللجنة ترى أن هذا الاستدراك في محله .

لهذه الاسباب ترى اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على مشروع القانون كما أقره مجلس الشيوخ ، وهي ترجو من المجلس الموقر الموافقة عليه .

القسم الثالث

القوانين والقرارات

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢^(١)

خاص بطرح البحر وأكله

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
 مادة ١ — يستبدل بالبندين الثاني عشر والرابع عشر من لائحة الأطيان الصادرة في ٢٤ ذي
 الحجة سنة ١٢٧٤ هجرية (٥ أغسطس سنة ١٨٥٨) المواد الآتية :

(١) نشر بالقائع المصرية بالعدد ٧٠ الصادر بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٣٢

مذكرة إيضاحية

مقدمة من وزير المالية الى مجلس الوزراء

نظرا لمضي وقت طويل على صدور اللائحة السعيدة المعروفة بلائحة طرح البحر حيث قد صدرت في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨
 أي من ثيف وسبعين عاما ، ولما لوحظ من أن القيود الواردة بها في احتياج كبير الى تعديلها لتكون مطابقة للحالة الحاضرة ولأن
 وزارة المالية تلاقى صعوبات جمة في سبيل تنفيذها الآن ولأن قيد أسبقية ظهور الطرح على حدوث أكل البحر وقيد اتصال
 الطرح بأطيان البلد كانا يحولان دون تمويض كثير من الأهالي عن أكل البحر الذي يوجد بأطيانهم وقد حصلت شكاوى كثيرة
 من الأهالي بخصوص ذلك ،

لذا ترى وزارة المالية أن هذه اللائحة لم تعد صالحة للعمل بها في الوقت الحاضر وتشرف بأن تعرض مع هذا مشروع مرسوم
 بقانون ليحل محل الأحكام الخاصة بطرح البحر في اللائحة المذكورة وقد روعي في وضعه ملافاة القيود التي كانت سببا للشكاوى
 من تنفيذ اللائحة السعيدة وإجراء توزيع الطرح بطريقة أقرب الى أحكام العدالة وتمويض الملاك الذين أكل البحر من أطيانهم
 ولم يعوضوا في الماضي لعدم انطباق أحكام اللائحة عليهم وذلك من الطرح الموجود الآن تحت يد الحكومة سواء أكان قد مضى
 على ظهور الطرح قبل الاكل خمس سنوات أم لم يكن مضى .

فإذا وافق ذلك يكرم باستصدار المرسوم الملكي عرضه على البرلمان — مع العلم بأن المشروع المذكور قد صار وضعه في صيغته
 القانونية بمعرفة اللجنة الاستشارية التشريعية بوزارة الحفانية ،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

تحريراً في ٤ يولييه سنة ١٩٣١

تقرير لجنة المالية بمجلس النواب

« أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩٣١ بحث مشروع القانون الخاص بطرح البحر وأكله فاجتمعت بتاريخ
 ٧ يولييه وألفت من بين أعضائها لجنة فرعية لدراسة .

وقد قامت اللجنة الفرعية بدراسة الموضوع وقدمت ملاحظاتها عنه الى اللجنة العامة فبحثت في جلسيتين بتاريخين ١١ و ١٤ يولييه
 وحضر أولاهما حضرة صاحب الدولة وزير المالية وحضرة صاحب النزهة مدير عام الأموال المقررة .

وموضوع طرح البحر وأكله من المواضيع الهامة التي ترفع بسببها شكاوى عديدة إذ أن كثيرين ممن أكل البحر تكليفهم كله أو بعضه
 لم يعوضوا عنه بسبب القيود الواردة بالبندين ١٢ و ١٤ من اللائحة السعيدة وأهمها :

مادة ٢ — كل طرح بحر يكون من أملاك الدولة طبقاً للشروط المبينة بأحكام هذا القانون .
مادة ٣ — يحصر وزير المالية كل عام بعد عمل المساحة مقدار طرح البحر وأكله ويعين تاريخ حدوث كل منها .

وينشر إعلان في الجريدة الرسمية عن تاريخ البدء في عملية المساحة ويلصق إعلان بذلك في كل قرية بواسطة العمدة قبل بدء العمل بخمسة عشر يوماً على الأقل .

مادة ٤ — لو وزير المالية أن يصدر قراراً بتخصيص طرح البحر المتصل بمراسي المعادى المقررة أو بمواقع الموارد لمنفعة هذه المراسي أو الموارد .

وإذا أبطل المرسى أو المورد اعتبر هذا الطرح كالطرح الحادث

١ — شرط اتصال طرح البحر بأطيان البلد .

٢ — شرح أسبقية ظهور الطرح على حدوث أكل البحر .

لذلك رئي أن يستبدل بالبندين المذكورين مشروع القانون المروض على المجلس الآن .

وفضلاً عن هذا فقد بقي طرح البحر ملكاً للحكومة بالرغم مما ورد في هذين البندين خاصة ببيعه . ويرجع السبب في ذلك إلى نص البند الأول من لائحة بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦ فقد جاء فيه « تباع بالمزاد العمومي جميع أملاك الميرى الحرة من مبان وأرض أيا كان محل وجودها ما عدا ما يكون مخصصاً منها للمصالح العمومية والأطيان المتخلفة من طرح البحر أي الجزائر التي لم تكن لها حدود ثابتة فانها تبقى على ذمة الحكومة » وقد تأيد ذلك بالأمر العالي الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ الذي وإن يكن قد أُلغى بالأمر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ إلا أن هذا الأمر الأخير قرر في المادة السادسة منه « أن يكون بيع الأطيان بحسب شروط والقبود المنصوص عنها في اللوائح والقرارات والمنفورات المتبعة إلى وقت صدوره أو التي يصدرها ناظر المالية فيما بعد » وإلى الآن لا تزال لائحة بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦ معمولاً بها . فما تقدم يتضح السبب في عدم تصرف الحكومة بالبيع في طرح البحر إلى الآن ، وتبين ضرورة إصدار التشريع الجديد حتى تتمكن الحكومة من بيع ما يزيد على التعويضات اللازمة لمن أكل البحر تكليفهم .

وقد استعرضت اللجنة هذا القانون مادة مادة فوجدت أنه واف بالعرض الذي وضع من أجله ، ومؤدى إلى منع الشكاوى الجديدة غير أنها وجدت أن ما اشترطته الفقرة الأولى من المادة العاشرة من موافقة وزارة الأشغال العمومية على البيع قبل العرض عنه ، وإن تكن في الواقع ضرورية ، إلا أن إطلاق النص قد يؤدي إلى تأخير البيع . ولذلك رأت اللجنة أن ينص في اللائحة التي ستوضع لتنفيذ القانون على تحديد مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور تبدأ فيها وزارة الأشغال العمومية رأيها ، وإذا تأخرت عن هذه المدة اعتبر ذلك منها موافقة على البيع وقد وافقت الحكومة على ذلك .

كذلك فيما يتعلق بعملية البيع ذاتها رأت اللجنة أن ينص في اللائحة على أن تتفق مصلحة الأموال المقررة التي في حيازتها طرح البحر مع مصلحة الأملاك التي ستؤول عملية البيع ، على ألا تقوم المصلحة الأخيرة بإعادة الإجراءات التمهيدية للبيع كحصر الأرض وتأمينها عما سبق أن تكون قامت به مصلحة الأموال المقررة إلا إذا وجدت ضرورة قصوى لذلك ، وهذا تقادياً من ضياع الوقت واقتصاداً في النفقات التي تستدعيها مثل تلك الأعمال التمهيدية .

وقد وافقت الحكومة أيضاً على ذلك .

فلكل ما ذكر ترجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون .

تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ

أحال المجلس على هذه اللجنة بجلسته ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ في الدورة البرلمانية الماضية بحث مشروع القانون الخاص بطرح وأكل البحر ، الوارد من مجلس النواب بعد إقراره .

ولما كان الوقت الذي بقي من الدورة الماضية بعد إحالة هذا المشروع إلى اللجنة غير كاف لدراسة ذكر حضرة الشيخ المحترم رئيس لجنة المالية وقتئذ في نفس الجلسة التي تقرر فيها إحالة المشروع بأن اللجنة ستقوم ببحثه وتقديم تقرير عنه في الدورة المقبلة

مادة ٥ — فيما عدا طرح البحر الذي يصدر به القرار المشار اليه بالمادة السابقة وطرح البحر الذي يظهر في دائرة مدينة مقررة فيها عوائد على المبانى والذي يبقى من أملاك الدولة — يوزع كل طرح يظهر في زمام بلد أو مدينة على أصحاب أكل البحر في هذا الزمام بنسبة ما فقدوه .
 فإن لم يوجد أكل بحر في زمام البلد أو المدينة أو زادت مساحة الطرح على مساحة الأكل يوزع الطرح أو الزائد منه بحسب الحالة على أصحاب أكل البحر في البلدين المجاورين وتكون الأولوية للملاك في البلد الواقع جهة ورود مياه النيل .

(أى في هذه النقرة) إذ ليس من الضروري نظره في تلك النقرة خصوصا وقد مضى عليه أكثر من سبعين سنة .

بناء على ذلك شرعت اللجنة في بحث المشروع بجلستها التي عقدتها في ٩ و ١١ و ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ وحضر اجتماعاتها حضرة صاحب العزة مدير عام الأموال المقررة متديا من قبل حضرة صاحب الدولة وزير المالية .
 وقد رأت اللجنة أن طرح وأكل البحر من المواضيع الهامة التي ارتفعت من أجلها شكاوى عديدة من الأهالى بسبب القيود الواردة بالبندين ١٢ و ١٤ من اللائحة السعيدة المعروفة بلائحة طرح البحر والتي من أهمها قيد أسبقية ظهور الطرح على حدوث أكل البحر وقيد اتصال الطرح بأطيان البلد وهذان القيدان كانا يحولان دون تعويض كثير من الأهالى عن أكل البحر الذي يوجد بأطيانهم .

وقد أرادت الحكومة بوضع مشروع القانون المعروض اجراء توزيع الطرح بطريقة أقرب الى أحكام العدالة وتعويض الملاك الذين أكل البحر من أطيانهم ولم يعوضوا في الماضي لعدم انطباق اللائحة عليهم وذلك من الطرح الموجود لأن تحت يد الحكومة سواء أكان قد مضى على ظهور الطرح قبل الأكل خمس سنوات أم لم يكن مضى .

ولما شرعت اللجنة في دراسة مشروع القانون بدأنا لاحظ حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك عضو اللجنة بعض ملاحظات اقترح بسببها ادخال تعديلات على بعض بنود المشروع بالإضافة وبالحدف كما اقترح تعديلات أخرى لفظية تنحصر كلها فيما يأتى :
 أولا — أن الحكومة وضعت مشروع هذا القانون مصوغا في مادة واحدة مكونة من اثني عشر بندا وأنه لا معنى لوضع هذه الأحكام كلها التي تضمنتها البنود المذكورة في مادة واحدة مع أنها أحكام متنوعة ومتعددة وأنه لهذا يرى أن تكون هذه البنود المشار اليها مواد مستقلة وأن يكون القانون مكونا من مواد بعدد هذه البنود لا من مادة واحدة .

ثانيا — تعديل البند الأول من المادة كما يأتى :

« كل طرح بحر زاد على أكل بحر يكون ملكا للدولة ، وذلك لأنه يرى أن الحكومة وضعت نص البند الأول كما هو وارد في المشروع لمنع التقاضى لأنه مادام قد نص فيه على أن كل طرح بحر ملك للدولة استحال أن تسمع دعوى التعويض إذا أنه لا يمكن التوفيق بين هذا النص الذي تضمنه المشروع وبين أن تبرع الحكومة بالطرح لأصحاب أكل البحر . وأضاف أن وزارة المالية فسرت أمام اللجنة كلمة « التوزيع » الواردة في البند الرابع من مشروع القانون « بالتفليك » وهذا التفسير دليل على أنها لا تملك إلا ما زاد على أكل البحر وهو الذي لما حق يسه بالممارسة أو بالمزاد .

ثالثا — تعديل البند الثالث من المادة كما يأتى :

« لوزير المالية أن يصدر قرارا بتخصيص ما زاد من طرح البحر على أكله وكان متصلا بمراسى المعادى ... الى آخر البند ، وذلك لأنه يريد بهذا التعديل التوفيق بين هذا النص ونص البند الأول بعد ادخال التعديل الذي يقترحه عليه .

رابعا — ادخال تعديلين على البند الرابع من المادة الأولى جوهرى وهو حذف العبارة الآتية من الفقرة الأولى من البند وهي « وطرح البحر الذي يظهر في دائرة مدينة مقررة فيها عوائد على المبانى » ليصبح نصها هكذا :

« فيما عدا طرح البحر الذي يصدر به القرار المشار اليه بالبند السابق يوزع كل طرح يظهر في زمام بلد أو مدينة ... الى آخر الفقرة » واستند في ذلك على أنه لا معنى لأن يستثنى من التوزيع طرح البحر الذي يظهر في دائرة مدينة مقررة فيها عوائد مبانى لأنه بذلك يصبح من يسرى عليهم هذا التشريع غير متساوين أمام القانون .

والواجب أن يعوض أصحاب أكل البحر بنسبة ما فقدوه في أى جهة مجاورة في زمام البلد أو المدينة التي يظهر فيها الطرح

مادة ٦ — فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يشمل زمام البلد أو المدينة المساحة الواقعة بين الجسر ومحور النهر المبين بخرائط مصلحة المساحة وبين خطين عموديين يبدآن من نهاية حدى الزمام من جهة الجسر ويتجهان الى محور النهر

مادة ٧ — لا يجوز توزيع طرح البحر إلا إذا بلغ خمس الأكل لازم تعويضه واستمر سنتين متتاليتين . ومع ذلك يجوز توزيع الطرح قبل مضي السنتين إذا رأت وزارة المالية أنه أصبح ثابتاً .

بصرف النظر عما إذا كانت مدة فيها عوائد على المبنى أم لا .

والتعديل الثاني لفظي وهو تغيير عبارة « جهة ورود مياه النيل » الواردة في آخر البند بعبارة « في اتجاه منابع النيل » .

خامساً — ادخال تعديل لفظي على البند السابع من المادة بتغيير كلمتي « المعاصرة » بعبارة « النائية » وقت الأكل .

سادساً — اضافة العبارة الآتية على البند التاسع وهي « تنفيذ أحكام هذا القانون » ليصبح نصه كالآتي :

« يوزع الطرح تنفيذاً لأحكام هذا القانون بقرار من وزير المالية » الى آخر البند .

وقد كانت وجهة نظر حضرة الشيخ المحترم في هذا التعديل الأخير هي أن كل تصرف يجريه السلطة التنفيذية مخالفاً لأحكام هذا القانون يترتب عليه تعويض من أخذه هذا التصرف .

ولدى مناقشة هذه التعديلات باللجنة ذكر حضرة مندوب وزارة المالية أن الوزارة لا ترى الموافقة على ادخال أى تعديل على نص مشروع القانون المعروض لأن طرح البحر من يوم بدو حداثته هو ملك للدولة والتصرفات التي تمت بشأنه من سنة ١٨٥٨ أى من سنة صدور اللائحة السعيدية الى الآن ثبتت ذلك ختمها وأنه لم يحصل أى ضرر من تصرفات الحكومة فيها يختص بتوزيع طرح البحر طوال هذه المدة .

وأضاف حضرة أن قبول التعديل المقترح ادخاله على البند الأول يضع الحكومة أمام اشكال وهو عدم وجود مال لل طرح اذا كان أقل من الأكل فاذا قبل التعديل أصبح الطرح وليس له مالك وترك الأمر للأهل فيفتشوا عن ذلك حتماً فوضى في النظام العام . ولكن في حالة النص على ملكية الحكومة لكل طرح أمكنها وضع يدما عليه وابقاؤه في حيازتها حتى تستوفي الشروط المنصوص عليها في القانون فتقوم الحكومة عند ذلك بتوزيع ما يساوى الأكل وتحفظ بما زاد عنه .

وعلى كل حال فالحكومة لا تدعى ملكية طرح البحر لنفسها ملكية مطلقة بل هي ملكية مشروطة فيها تطبيق نصوص مشروع هذا القانون المعروض .

وفيما يختص بالتعديلات اللفظية المطلوب ادخالها قرر حضرة مندوب وزارة المالية أن نصوص مشروع هذا القانون وضعت بمعرفة اللجنة الاستشارية التشريعية وهي اللجنة المختصة بصياغة مشروعات القوانين .

وفيما يتعلق بالتعديل بالحذف المطلوب ادخاله على البند الرابع رأت وزارة المالية عدم الأخذ به لأن كل طرح بحر يظهر في زمام بلد أو مدينة مقررة فيها عوائد على المبنى له قيمة لا تتناسب مع ما أكله البحر من أرض زراعية في موقع لا يتشابه مع الموقع الذي ظهر فيه الطرح وأنه لذلك يجب على صاحب الأكل أن ينتظر حتى يحدث طرح في النقطة التي يملك فيها وعندما يمكن تعويضه .

أما فيما يختص بالتعديل المطلوب ادخاله على البند التاسع فقد رأت وزارة المالية بقاء صيغة البند كما هي لأن التعديل مفهوم من نص مشروع القانون خصوصاً وأن الوزارة المذكورة ستصدر لائحة تنفيذية لهذا القانون على أثر صدوره ينص فيها على أن توزيع الطرح سيكون بمعرفة لجنة مشكلة من رجال الادارة والمساحين بحضور أصحاب الشأن الذين يوقعون على قوائم التوزيع المذكورة ويسلم الطرح لأرباب الأكل البحر على مقتضى هذه القوائم . وقد تناقشت اللجنة في الملاحظات التي أبدتها حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك وفيما أجاب به حضرة مندوب وزارة المالية بشأنها ورأت أن التفسير الذي أدلت به الحكومة فيما يتعلق بملكية الدولة لكل طرح بحر تفسير يجب الأخذ به لأن اللائحة السعيدية التي كان معمولاً بها الى الآن اعتبرت أن كل طرح بحر هو ملك في مجموعه للنفقة العامة فهو اذن ملك للدولة .

ولما كان الغرض من هذا التشريع المعروض هو إمكان تعويض من فقد جزءاً من أرضه بسبب أكل البحر فقد رأت الحكومة وضع البند الأول من المادة وما يتبعه من البنود الأخرى ليكون لها حق ملكية كل طرح بحر على أن تقوم بتوزيعه تطبيقاً لنصوص هذا القانون . فهي بهذا لا تدعى الملكية على سبيل الاطلاق بل اقتصرت فيها بتمليك طرح البحر لنوع خاص من أصحاب الاملاك . ولذلك أرادت كل ما يتعلق بهذا التمليك في مادة واحدة متصلة بأصل معنى ملكية الحكومة لطرح البحر على أنه

- مادة ٨ — يعوض أكل البحر من الطرح الحادث معه أو بعده أو من الطرح السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرح أكثر من خمس سنوات .
- مادة ٩ — خلافاً للأحكام السابقة يخصص طرح البحر الذي يظهر في موقع أرض سبق أن أكلها البحر لتعويض صاحب هذه الأرض بقدر ما فقده .
- مادة ١٠ — يوزع الطرح بقرار من وزير المالية ويكون ذلك التوزيع نهائياً لا يجوز المعارضة فيه . ويصدر القرار في خلال الستة أشهر التالية لليعاد المحدد بالمادة السابعة على الأكثر ويكون

لا يمكن أن يساق كدليل على عدم ملكية الحكومة للطرح قيامها بتوزيعه وما فسرت من أن التوزيع هنا يفيد التملك لأن لصاحب الملك أن يوزع ماله ويملكه لغيره بأي شرط . والمفهوم أن هذه الملكية في طرح البحر يقترب عليها الزام من يملكه بأن يدفع للحكومة الضريبة المقررة عليه .

وفيما يتعلق بالبند الثالث رأت اللجنة أن مراسى المعادى والموارد في الأصل لا يجوز انشاؤها إلا في المواقع التي تعتبر ملكاً عاماً وعليه لا يمكن توزيع طرح البحر الذي يحدث متصلاً بتلك المواقع لأنه إذا جاز توزيعه ترتب على ذلك عدم إمكان الانتفاع بتلك المراسى والموارد لأن من أول شروطها اتصالها مباشرة بالبحر وهذا ما يمكن أن يفهم منه حكمة النص على أن طرح البحر الحادث في النقط المذكورة يخصص لمنفعة الموارد والمراسى مادام الطرح متصلاً بها .

وقد رأت اللجنة عدم الأخذ بالتعديل المقترح بالحذف على نص البند الرابع للأسباب التي أبدتها حضرة مندوب وزارة المالية والتي سبق أن أوردتها اللجنة في هذا التقرير . لأنه لا يمكن أن تتساوى قيمة الطرح الذي يظهر في دائرة مدينة مقرر فيها عوائد على المباني بقيمة ما فقده صاحب أكل بحر من أطراف في بلد ليست لها هذه المزايا .

وقد اتضح للجنة أن الغرض من التعديل المطلوب ادخاله على نص البند التاسع من إيجاد الضمان الكافي لأصحاب أكل البحر للحصول على حقوقهم وتمكينهم من الدفاع عن مصالحهم ولذلك رأت أن الطريقة التي يمكن بها الوصول إلى ذلك هي أن تقوم بعملية التوزيع في كل مديرية لجنة يحضرها أصحاب أكل البحر ويسمح لهم فيها بإبداء آرائهم في كيفية التوزيع حتى إذا رأت اللجنة المعار لها عدم الأخذ بها كان لأصحاب أكل البحر حق استئناف قراراتها أمام وزير المالية الذي يصدر بعد إجراء التحقيق اللازم قراره بالتوزيع ويكون نهائياً لا يجوز المعارضة فيه .

ولما كان حضرة مندوب وزارة المالية سبق أن صرح أمام اللجنة أن الوزارة ستصدر لائحة تنفيذية لهذا القانون بعد إقراره تتضمن النص على تفكيك اللجنة المشار إليها فقد طلب إليه أن يقدم لهذه اللجنة كتاباً من دولة وزير المالية يتضمن هذا التصريح فبحثت وزارة المالية كتاباً وجدت فيه اللجنة الضمانات الكافية التي رغب فيها :

تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ

تنفيذاً لقرار المجلس الصادر بجلسة ٢٨ فبراير والذي تأيد بجملة أول مارس سنة ١٩٣٢ بأحالة مشروع القانون الخاص بطرح البحر وأكله إلى لجنة الحقانية لإتمام بحثه من الوجهة القانونية وبأحالة العرائض رقم ٥٩ و ٦٠ و ٨٥ بطلب استعجال نظره ، عقدت هذه اللجنة ثمانى جلسات درست فيها الموضوع وسمعت فيه إيضاحات حضرات مندوبي وزارة المالية . وقد انتهت من دراستها إلى النتائج الآتية :

أولاً — أنه لا تعارض بين المبدأ المقرر بالمشروع وهو أن كل طرح بحر ملك للدولة وبين نصوص القانون المدني فإن المادة ٦١ من القانون المدني الأهلى والمادة ٨٥ التي تقابلها من القانون المدني المختلط تعرضاً لبيان حكم الطرح من حيث إنه يملك للدولة أو للأفراد . وكل ما تضمنته هو أن توزيع ذلك الطرح يكون طبقاً لأحكام لائحة ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هجرية (أغسطس سنة ١٨٥٨) .

على أن حكمة الاستئناف المختطة قد قررت المبدأ بعينه في أحكامها استنباطاً من مجموع أحكام اللائحة السعيدة المذكورة ومن مقارنة نص المادتين ٨٤ و ٨٥ من القانون المدني المختلط .

وقد جاء في حيثيات أحدهما وهو الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩١٥ ما نصه :

سندا للملك وله قوة العقد الرسمى ويؤثر به في تكليف كل من ارباب الاملاك اصحاب الشأن.
مادة ١١ — إذا لم يوزع الطرح خلال خمس سنوات من تاريخ ظهوره لعدم وجود أكل يلزم تعويضه فلوزارة المالية بعد الاتفاق على ذلك مع وزارة الأشغال العمومية أن تعرضه للبيع طبقا لشروط بيع الاملاك الخاصة للدولة .

وتكون الأولوية فيه على التوالى للملاك الأراضى المتصلة به فالملك في البلد أو المدينة التي ظهر الطرح بزمها فالملك في البلدين المجاورين

ويسقط هذا الحق إذا لم يستعمل في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ نشر وزارة المالية إعلانا في الجريدة الرسمية بعرض الطرح للبيع على أن تلصق صورة منه في كل قرية بواسطة العمدة في الأسبوع التالى لنشره بالجريدة الرسمية .

« وحيث أنه يستتبع هذا أن أراضى الطرح هذه لا يمكن أن تدخل في ملك الأفراد الذين تأثروا بحركة النيل إلا بعد تخصيصها لهم بواسطة الدولة »

وجاء في حيثيات حكم آخر تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٠٢ ما يأتى خاصا بأراضى الطرح :

« وحيث أن المسألة متعلقة في الواقع بأراض داخلية في الملك العام وإن تكن الحكومة لا تستطيع التصرف فيها إلا طبقا للقانون » .
ثانياً — أنه لا تماض بين نص المشروع للقاضى بتوزيع الطرح وبين أحكام الدستور التى لا تمنع التصرف المجانى فى أملاك الدولة إلا باعتماد البرلمان مقدما (مادة ١٢٦ من الدستور) ذلك أن الدستور لا يحرم على السلطة التنفيذية التصرف المجانى إطلاقا وإنما يحرمه إذا لم يصدر به إذن سابق من البرلمان .

فاذا ما ثبت أن المشروع الذى نحن بصدده يميز هذا التصرف وينظمه بل ولم يخلق إلا لهذا الغرض كان ادعاء التعارض مع نص الدستور غير مقبول خصوصا أن الإذن الذى تضمنه المشروع إنما هو إذن خاص منصب على أرض معينة لمصلحة اشخاص معينين معترف لهم ضمنا في نفس المشروع بحقوق تخرج التصرف عن أن يكون مجانيا بالمعنى العادى .

ثالثا — أن نص المشروع على أن كل طاح بحر ملك للدولة ليس من شأنه أن يمنع الأفراد من الرجوع إلى المحاكم للطالبة بالتعويض عند مخالفة القانون وإنما للغرض منه ومن تقرير أن قرار وزير المالية فى الحصر والتوزيع نهائى لا يمكن الطعن عليه هو بيان أن هذه العمليات من أعمال السلطة الادارية التى لا يجوز للمحاكم نقضها أو تعديلها أو تأويلها أو وقف تنفيذها وعليه فلا يستطيع الشخص أن يرفع دعوى باستحقاقه لأرض بينها من طرح البحر ولكنه يستطيع أن يرفع دعوى بالتعويض تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم (وهذا هو ما أقره مندوب الحكومة أثناء المناقشة أمام اللجنة) التى تنص على أن المحاكم المختصة بنظر « كلالة الدعاوى التى ترفع على الحكومة بطالب تضمينات ناشئة عن إجراءات إدارية تقع مخالفة للقوانين أو الأوامر المالية » .

رابعا — بعد أن أدخلت اللجنة على المشروع تعديلات عدة عرضتها على اللجنة الاستشارية التشريعية تطبيقا لنص المادة ٩٦ من الدستور والمادة ٤٦ من قانون النظام الداخلى للبرلمان وهذا بيان الأسباب التى دعت إليها :

١ — رأت اللجنة أنه وإن لم يكن وضع المشروع فى فقرات متعددة لمادة واحدة غللا بأحكامه غير أن توزيع تلك الأحكام على مواد مستقلة أوفى بالغرض وقد صاغته على هذه القاعدة كما هو مبين فى ذيل هذا التقرير .

٢ — زادت اللجنة للتاريخ الهجرى للائحة الاطيان تمهيدا مع المتبع فى سائر ما تصدره الحكومة المصرية من القوانين .

٣ — زادت أيضا على المادة الثالثة فقرة تنص على ضرورة إعلان قوى الشأن عند حصر مساحة طرح البحر وأكله صيانة لما لهم من حق فى رقابة هذه العملية .

٤ — أبدلت اللجنة بكلمتى « البلاد المجاورة » ، « الولدتين » فى الفقرة الثانية من البند الرابع من أصل المشروع الذى أصبح المادة الخامسة « البلدين المجاورين » حتى يستقيم اللفظ مع المعنى المقصود إذ أن التوزيع لن يتعدى البلدين المجاورين .

٥ — حذفت من البند السادس من أصل المشروع الذى أصبح المادة السابعة كلمتين هما « إلا اذا » لاستقامة المعنى دون

مادة ١٢ — طرح البحر الذي لم يوزع حتى العمل بهذا القانون وتكون الحكومة واضحة اليد عليه يوزع طبقا لأحكام هذا القانون ولو كان قد مضى على ظهوره قبل الأكل أكثر من خمس سنوات .

مادة ١٣ — يكون الطرح الموزع أو المبيع خاضعا لحقوق الارتفاق التي يرتبها القانون دون أن يترتب على ذلك أى حق فى المطالبة بتعويض فى مقابل هذه الحقوق .

مادة ١٤ — ترفع الضرائب عن الأطنان التي يأكلها البحر من تاريخ حدوث الأكل الذي يعين طبقا للمادة الثالثة من هذا القانون

وترتبط على الطرح الذي يوزع أو يباع الضريبة النهائية لحوضه ابتداء من تسليمه لأصحاب الشأن فإن لم يكن داخلًا فى حوض فتربط عليه ضريبة أقرب الأحواض إليه .

حاجة لتكرارهما كما وضع الجزء الأخير من هذه المادة بالاتفاق مع اللجنة الاستشارية فأصبح « ومع ذلك يجوز توزيع الطرح قبل مضي الستين إذا رأت وزارة المالية أنه أصبح ثابتا » .

٦ — عدل نص البند السابع من أصل المشروع الذى أصبح المادة الثامنة باتفاق مع اللجنة الاستشارية كما يأتى :
« يجوز أكل البحر من الطرح الحادث معه أو بعده بشرط ألا يكون قد مضى على الأكل خمس عشر سنة أو من الطرح السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرح أكثر من خمس سنوات » .

وبذلك فرق فى الحكم بين حالة التعويض من الطرح الحادث مع الأكل أو بعده وبين حالة التعويض من الطرح السابق على الأكل فى الحالة الأولى نص على سقوط الحق فى التعويض بعد خمس عشرة سنة من تاريخ الأكل بينما جعلت المدة فى الثانية خمس سنين ابتداء من تكوين الطرح .

٧ — عدلت البند الثامن من أصل المشروع الذى أصبح المادة التاسعة بحيث أصبحت أخصر وأوفى بالغرض .
٨ — حذفت اللجنة الفقرة الثانية من البند الحادى عشر من أصل المشروع الذى أصبح المادة الثانية عشرة والى كان نصها « ومع ذلك يجوز خلافا لأحكام البند السابع المتقدم تعويض أصحاب الأرض التي أكل منها البحر من الطرح الذي يكون قد ظهر قبل الأكل بأكثر من خمس سنوات » وأبدلت بها عبارة أخصر وأوضح دلالة على المعنى وهى « ولو كان قد مضى على ظهوره قبل الأكل أكثر من خمس سنوات »

كما أبدلت بكلمتى « يجرى توزيعه » بكلمة « يوزع » لأنها أصح تعبيراً .
٩ — زادت اللجنة على الفقرة الأخيرة من البند العاشر من أصل المشروع الذى أصبح المادة الحادية عشرة العبارة الآتية :
« على أن تلصق صورة منه فى كل قرية بواسطة العمدة فى الأسبوع الثانى لنشره بالجريدة الرسمية » ليتحقق الغرض من النشر بطريقة فعلية .

هذا ولما كانت الأولوية المشترطة للشترين حسب ترتيبهم فى البند العاشر (المادة ١١ من مشروع اللجنة) تتعارض مع عرض الطرح للبيع بطريق المزاد فقد لفتت اللجنة نظر الحكومة لهذا الأمر وكان جواب مندوبها أن الحكومة تجرى فى مثل هذه الشؤون على طريقة مقتضاها أنها قبل أن تعرض الأعيان فى المزاد تعرضها على صاحب الأولوية بالتمن الأسامى الذى تحدده فإذا قبل المقتضى فإلا فتصبح حرة فى تصرفها .

١٠ — ولما كان البنذان ١٢ و ١٤ المراد استبدالهما يشعلان أحكاماً خاصة برفع الضريبة عما يأكله البحر فقد رأت اللجنة أنه من الضرورى أن يوضع نص يحل محل تلك الأحكام فأقرحت الحكومة بواسطة مندوبها نصاً أصبح بعد ما أدخلت عليه اللجنة من تعديل هو المادة ١٤ .

وبناء على ما تقدم

رأت اللجنة بالإجماع المرافقة على المشروع بعد إدخال التعديل المشار إليه وتقررت على المجلس أن يوافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا ؟

٢٤ مايو سنة ١٩٣٢

مادة ١٥ — على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به ابتداء من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
 نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة
 صدر بمرأى المتزه فى ٤ ربيع الثانى سنة ١٣٥١ (٦ أغسطس سنة ١٩٣٢)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
 عبد الفتاح يحيى

وزير المالية (بالنيابة)
 توفيق دوس

وزير الأشغال
 ابراهيم فهمى كريم

تقرير لجنة المالية بمجلس النواب

بتاريخ ١٦ يوليه سنة ١٩٣١ أقر مجلس النواب مشروع قانون طرح وأكل البحر وأرسله الى مجلس الشيوخ ، وبتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ أعاد مجلس الشيوخ الى مجلس النواب بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات ، فأحالته المجلس الى لجنة المالية التى اقترحت حضرة النائب المحترم رئيسها على هيئة المجلس تدب لجنة من قبله للتفاوض مع لجنة من مجلس الشيوخ — طبقا لنص المادة ٩٠ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ — للاتفاق على نصوص تقبلها اللجنتان ، فندب المجلس حضرات النواب المحترمين : على المنزلاوى بك وعبد الرحمن البيل وأحمد أبو الفتوح كما ندب مجلس الشيوخ لجنة مكونة من حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد طلعت باتنا وعمود أبو النصر بك وعبد الحليم البيل بك وأخطر مجلس النواب بذلك .
 وبتاريخ ٢ يوليه سنة ١٩٣٢ اجتمعت اللجنتان للمناقشة والتداول فى التعديل الهام الذى يمس موضوع القانون وهو إضافة العبارة الآتية : « بشرط ألا يكون قد مضى على الاك كل خمس عشرة سنة » الى المادة الثامنة من مشروع القانون فتبين لها أن هذه العبارة تعطى مفعول القانون وتضيق الفائدة المرجوة منه فضلا عن أنه لا يمكن عمليا تحديد مبدأ الخمسة عشر عاما ، وأن هذه العبارة لم ترد باللائحة السيدية ولا بمشروع الحكومة وإنما أضافتها اللجنة التشريعية .
 وبلاستفسار من حضرة مندوب الحكومة عن رأيها ، بين أن الامر مفروض للبرلمان وأنه لا صعوبة مطلقا فى توزيع الطرح مهما طال الزمن . فانهت اللجنتان بإجماع آراء الحاضرين الى حذف العبارة اسبق الاشارة اليها التى أضيفت الى المادة الثامنة .
 أما باقى التعديلات فانها تنصب على الصياغة وبعض الاجراءات الشكلية ولا تمس موضوع القانون ولا تختلف عما ورد فى مشروعى الحكومة ومجلس النواب واللائحة السيدية .

بعد ذلك أعيد المشروع الى لجنة المالية فبحثته بجلسته ٢ يوليه سنة ١٩٣٢ ووافقت على مشروع القانون بعد اتفاق اللجنتين على حذف العبارة المذكورة آنفا . لنا ترجو من المجلس الموافقة على النصوص الجديدة للمشروع

تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ

سبق أن أحال المجلس مشروع هذا القانون الوارد من مجلس النواب الى لجنة الحقانية بتاريخ أول مارس سنة ١٩٣٢ وقد بحثته اللجنة وأدخلت عليه بعض تعديلات وقدمت عنه تقريرا نظره المجلس بجلسته ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢ فأقر مشروع القانون بالصيغة التى وافقت عليها اللجنة . ثم أعيد المشروع الى مجلس النواب الذى أحاله الى لجنة المالية فوافقت عليه ماعدا الشرط الوارد بالمادة الثامنة ونصه « بشرط ألا يكون قد مضى على الاك كل خمس عشرة سنة » فرأت حذفه .
 وبناء على المادة ٩٠ من قانون النظام الداخلى اختار كل من المجلسين لجنة للاتفاق على نص تقبله اللجنتان .
 وقد عقدت اللجنتان جلستهما بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٩٣٢ وقررتا الموافقة على حذف العبارة المذكورة التى كان مقصودا بها ألا يبقى الحق فى التعويض من الطرح الحادث مع الاك كل او بعده قائما الى أجل غير مسمى .
 وقد بنت رأيها فى الحذف على أن العمل جرى فى طرح البحر على عدم تطبيق قاعدة سقوط الحقوق بمضى المدة فى هذه الحالة .
 وقد وافق حضرة مندوب الحكومة على ذلك .

وترى هذه اللجنة الموافقة على هذا الحذف بالاجماع وترجو من المجلس الموافقة على المشروع بالصيغة المرافقة لهذا والتى أقرها مجلس النواب

أمر ملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤

بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛

وبما أن الحال يقتضي إلغاء النظام المقرر بالأمر المشار إليه ؛

وبما أنه من أعز أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاهما ؛

ونظرا لأنه ، حتى يستبدل بالنظام المذكور نظام آخر ، ينبغي أن يحقق استمرار قيام نظام

الدولة على المبادئ الأساسية التي لم يزل معمولاً بها منذ إنشاء النظام الدستوري في مصر ؛

أمرنا بما هو آت

مادة ١ — يبطل العمل بالنظام المقرر بالأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ويحل المجلسان الحاليان .

مادة ٢ — يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزيعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما هي منذ إدخال النظام الدستوري في مصر .

كما يظل قائما نظام وراثته العرش وحالة الخديو السابق كما قررهما الأمر الملكي الصادر في ١٣

أبريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢

مادة ٣ — الى أن ينفذ الأمر الملكي بوضع النظام الدستوري الذي يحل محل النظام المشار إليه في المادة الأولى تتولى نحن السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التي خص بها البرلمان حتى الآن كما تتولى السلطة التنفيذية . ونباشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس وزرائنا ووزرائنا وعلى مسئوليتهم طبقا لمبادئ الحرية والمساواة التي كانت دائما قوام النظام الدستوري في مصر .

مادة ٤ — تعرض المراسيم بقوانين التي تصدر طبقا لأمرنا هذا على البرلمان الجديد في دور انعقاده الأول ، فان لم تعرض بطل العمل بها في المستقبل .

ولا يجوز أن تنسخ المراسيم بقوانين المعروضة أو أن تعدل إلا بقانون .

مادة ٥ — يبقى نافذا كل ماقرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ماسن أو اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقا للأصول والأوضاع التي كانت متبعة في حينها وكل ماأنفذه الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بشرط أن يكون نافذا متفقا مع ما سبقت الإشارة إليه من مبادئ الحرية والمساواة .

مادة ٦ — على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه

صدر بمرأى القبة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٥٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

محمد توفيق نسيم

(١-٣)

وزير الخارجية والزراعة	وزير الحقانية	وزير المالية
كامل ابراهيم	أمين أنيس	أحمد عبد الوهاب
وزير المعارف العمومية	وزير الاوقاف	
أحمد نجيب الهلالي	عبد العزيز محمد	
وزير الحرية والبحرية	وزير الأشغال العمومية والمواصلات	
محمد توفيق عبد الله	عبد المجيد عمر	

مرسوم بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٤

بالغاء القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ باضافة فقرة الى المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بلائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بلائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ باضافة فقرة الى المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ المشار اليه ،

وحيث انه قد رُئي من الأفضل تأجيل البحث فيما يترتب على الحكم بعقوبة تأديبية من الأثر في أهلية المحامي لأن ينتخب عضواً بمجلس النقابة الى حين يعاد النظر في وقت قريب في لائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هو آت :

- مادة ١ - يبطل العمل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣
- مادة ٢ - تسقط الدعاوى التأديبية القائمة الآن والتي رفعت بسبب الموقف الذي اتخذته بعض المحامين بمناسبة تطبيق القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ والمرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٤
- مادة ٣ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر برأى القبة في ١٣ رمضان سنة ١٣٥٣ (٢٠ ديسمبر ١٩٣٤)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد توفيق نسيم

وزير الحقانية

أمين أنيس

مرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٤

بشان إعادة العمل ببعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ المعطلة

بالمرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٤

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بلائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٤ بتعطيل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢

المشار إليه ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - ينقضى التعطيل المؤقت لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الخاصة بنظام نقابة

المحامين الذى قضت به الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٤

مادة ٢ - على رئيس محكمة استئناف مصر أن يدعو فى غضون الشهر التالى لنشر هذا المرسوم

بقانون فى الجريدة الرسمية الجمعية العمومية لنقابة المحامين للاجتماع لانتخاب مجلس للنقابة

بدلا من المجلس المنحل ، وذلك بواسطة إعلان ينشر فى الجرائد المقررة للاعلانات القضائية .

مادة ٣ - يستمر العمل بأحكام المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٤ الموضوع

لفترة التعطيل وذلك الى أن يبدأ مجلس النقابة الجديد عمله .

مادة ٤ - يحصل تجديد الانتخاب الجزئى لأعضاء المجلس فى المرة الأولى فى أول يناير سنة

١٩٣٦ ويعين بطريق الاقتراع الأعضاء الذين تنتهى عضويتهم فى التاريخ المذكور وفى بدء

السنة التالية .

مادة ٥ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى

الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون

من قوانين الدولة

صدر بمرأى القبة فى ١٣ رمضان سنة ١٣٥٣ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد توفيق نسيم

وزير الحقانية

أمين أنيس

قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٤^(١)

- بعدم جواز التنازل عما ينخص المستحقين في الأوقاف أو الحجز عليه .
- إلا فيما زاد عن ١٢٠ جنيهاً سنوياً .

نحن فؤاد الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(١) نشر بحدد الوقائع المصرية رقم ٥٧ الصادر في ٥ يوليو سنة ١٩٣٤ بعد أن صادق عليه مجلس الشيوخ بجلسته ١٢ يونيو سنة ١٩٣٤ ومجلس النواب بجلسته ٢٥ منه

مذكرة إيضاحية

لما طرحت ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٦ المالية على مجلس النواب تناولت لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بحث حالة المستحقين في الأوقاف الأهلية وأرابت أن تتحقق من مبلغ حرصهم على حقوقهم وأدلت إلى المجلس بالبيان الذي وصلها من وزارة الأوقاف ، من ذلك أن إدارة الوزارة لكثير من هذه الأوقاف هي لمصلحة الدائنين ، وأن ما قصده الواقفون من رصد أهوال معينة على أولادهم حتى لا يكونوا عالة يتكففون الناس قدقات عليهم بفعل أولادهم الذين يتنازلون عن استحقاقهم أو يستدينون عليها . وكثيرا ما تكون الاستدانة بفوائد باهظة وانتهى على هذا ما هو مشاهد ومعلوم للجميع من أنه رغم التسهيلات التي وضعتها لراحة هؤلاء المستحقين ورغم ما من أن إدارة هذه الأوقاف في مجموعها لا غبار عليها فإن اليأس والشقاء ملازم لكثير منهم وبعد أن شرحت اللجنة هذه الحالة أفضت إلى المجلس برغبتها في التفكير في صلاحية بقاء نظام الأوقاف الأهلية من عدمه .

وقد أثار هذا البيان مناقشة شديدة صرحنا في خلالها بأن حالة المستحقين تستوجب إنصاف النظر فيما وصلوا اليه من اليأس بسبب استقواء المرائين وأن وزارة الأوقاف تهتم بدرس نظام يكفل لمؤلا المستحقين حمايتهم من المرائين . وقد أعقب هذا التصريح أن جاهر مقرر اللجنة بأن مسألة ديون المستحقين تناولتها اللجنة من ناحية واحدة وهي الحكم فيما إذا كان المستحقون في الأوقاف الأهلية متمتعين حقيقة بما قصده الواقفون وقررت أن الواقفين يقصدون أن يضمنوا لأولادهم وذرياتهم رزقا يعولهم ويكفيهم شر الحاجة ورأت اللجنة أن هذا القصد لم يتحقق على الوجه الأكمل بل أن جزءا كبيرا من هذه الأوقاف مدين للغير ثم صرح حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس بأنه إذا كان المراد حماية المستحقين فإن هذا سهل وذلك بتقرير عدم جواز الحجز على الاستحقاق ثم ختمت المناقشة بالبيان الذي جاء على لسان دولة الرئيس وهو :

« إن المسألة التي تناقشها الآن إنما هي مجرد ملاحظة أبدتها لجنة الأوقاف ومرت عليها ولم تكن طلبا أصليا فلا »
« لا روم إذن لاطالة المناقشة فيها وعلى كل من يهمه هذا الموضوع أن يبحث ويفكر في الطريقة التي يمكن أن تزيد في حماية »
« المستحقين لأن الألفاء ليس طريقا للحماية بل هو طريق لفنها والتي يصح أن يفكر فيه هو إذا كان من الممكن جعل هذه »
« الامتيازات غير قابلة للحجز فيما يتعلق بالمستقبل حتى لا يتيسر للمستحقين سبيل للاستدانة » .

من هذا تبين أن روح المجلس النيابي متجهة إلى وضع نظام يكفل حماية المستحقين ويحقق رغبة الواقفين من حيث ضمان رزقهم بما يكفيهم شر الحاجة .

وقد صادف ذلك ارتياحا تاما لدى وزارة الأوقاف بحكم اتصالها بالمستحقين ووقوفها على ما يعانون من المشاق بسبب تركهم عرضة لاطماع المرائين وحيلهم .

عنيت الوزارة بدرس هذا الموضوع مسترشدة بروح التشريع واتجاه القضاء وأنتج البحث تشريعا لحماية المستحقين لا يتناقض مع المبادئ التي أخذ بها المشرع في مواطن كثيرة .

مادة ١ - لا يجوز الحجز على حصة مستحق في وقف ولا التنازل عنها إلا فيما زاد عن ١٢٠ جنيها سنويا

فالقاعدة العامة أن جميع أموال المدين وحقوقه ضامنة لما عليه من الديون وجائز حجزها وفاء لها غير أن المشرع لم يأخذ بهذه القاعدة على إطلاقها بل حللها في بعض الأحوال بقيود ترجع إلى :

١ - إرادة المشرع . ٢ - إرادة المالك . ٣ - طبيعة الحق في ذاته .

١ - إرادة المشرع

يمكن أرجاع الأسباب التي استند فيها المشرع في تقرير عدم جواز الحجز على بعض الأموال إلى أمرين :

الأول - ملاحظة المصلحة العامة أو حسن سير الأعمال الحكومية كحالة عدم جواز الحجز على المبالغ المودعة في صندوق التوفير بمصلحة البوستة وقانون خمسة الافدنة وقانون عدم جواز الحجز على مرتبات الموظفين الا بقيود خاصة .

فقد كان من أهم أغراض المشرع فيما يختص بصناديق التوفير التشجيع على الاقتصاد والمحافظة على عديمي الاهلية من الاساءة الى أنفسهم بتبذير ما ادخروه . أما الدلة في وضع قانون خمسة الافدنة فصلة الفلاح حتى لا تضيق أرضه بسبب استرساله في الاستدانة ، كذلك أراد المشرع حماية الموظفين من الدائنين لضمان حسن سير الاعمال الحكومية

الثاني - ملاحظة البر والرحمة .

والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها ما قرره المشرع من عدم جواز الحجز على معاشات الموظفين سواء أكان الحجز ضد هؤلاء مباشرة أو ضد من يتقفل اليهم المعاش بعد وفاة صاحبه فانها لا تحجز الا لدين الحكومة على الموظفين بسبب يتعلق بأداء الوظيفة أو لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص بما لا يتجاوز ربح المعاش والحكمة في ذلك ما تستوجهه العواطف الانسانية والرحمة بالموظف الذي أحيل الى المعاش وتبطل هذه الحكمة في حالة انتقال المعاش الى أولاد الموظف وزوجته .

وأمن المشرع في الحرص على من شملهم بحمايته ونص على بطلان التنازلات الواقعة على المبالغ التي لا يجوز الحجز عليها .

٢ - إرادة المالك

نصت المادة ٤٣٦ / ٤٩٨ من قانون المرافعات الاصلية والمختلط على أنه لا يجوز الحجز على المبالغ الموهوبة أو الموصى بها للنفقة أو بشرط عدم جواز الحجز عليها .

نعم إن القانون قيد حق الواهب أو الموصى بقيدين : الأول أن المبالغ الموهوبة أو الموصى بها للنفقة يجوز الحجز عليها لدين نفقة ، الثاني أن الشرط لا يسرى على الدائنين اللاحقين للدية أو الوصية المقرونة بالشرط . ولكن النص المتقدم فيه تسليم على كل حال بمبدأ احترام إرادة المالك في ذاته . على أن المادة ٥٨٢ من القانون الفرنسي تمنع الحجز بالدين اللاحق الا باذن من رئيس المحكمة .

٣ - طبيعة الحق في ذاته

تدخل في هذا الباب الاموال التي لا يجوز التصرف فيها كالموقوف من العقار والمنقول فان ربح الوقف مع أنه قابل بذاته للتصرف فيه من يستحقه ويجوز للدائن توقيع الحجز عليه تحت يد الناظر إلا أن بعض المحاكم قد ترددت في قبول ذلك فقضى بأنه لا يجوز حجز جميع الاستحقاق بسبب مديونية المستحق للوقف أو لغيره (س ٣٠ / ١١ / ٨٩٢ ، قضاء ١ ص ٢٨٨) وقضى البعض الآخر بأنه لا يجوز الحجز على الاستحقاق الا بالنسبة التي تمنحها مرتبات المستخدمين طبقا للمادة ٤٣٤ من قانون المرافعات باعتبار أن الاستحقاق حكمه حكم المرتبات المنصوص عليها في المادة المذكورة (مصر ١٤ ديسمبر سنة ٩٠١ حقوق ١٨ ص ٢٧٥)

لهذه الاعتبارات تدعو المصلحة العامة إلى تدخل المشرع لاقاذقة غير قليلة أثبت العمل أنها أصبحت هدفا لاطلاع المرايين وحيلهم كما أن هذه المصلحة تقضي بمقاومة حيل المرايين لامن إقراض المستحقين يخفى دائما في ثناياه فوائده ربرية يحرمها القانون ويعاقب عليها .

وكذلك تقضي العواطف الانسانية بهذا التدخل حتى يجد المستحقون ما يقوم بأودهم فيصونوا ما وجوبهم وفيهم الشيوخ والمرضى والارامل والايتام وكثير منهم من سلاطات أسر شريفة تحب رعايتها والمحافظة على كرامتها .

ولو نظرنا إلى ضرورة هذه الحماية من وجهة حسن سير الاعمال الحكومية لوجدنا أن هناك علا لتدخل المشرع إذ لا يخفى

مادة ٢ - لا يحتج بأحكام المادة السابقة بالنسبة للنفقات المقررة على المستحق ومع ذلك لا يصح الحجز أو التنازل بسبب النفقات المذكورة إلا في حدود الأجزاء المنصوص عليها في المادتين ٤٣٤ و٤٩٦ من قانون المرافعات الأهلى و٤٩٦ من قانون المرافعات المختلط

أن التنازلات والحجوزات وما تقتضيه من إشكالات مسبب لاضطراب أعمال الوزارة وإرهاق عمالها الذين يجب أن توجه جهوداتهم بقدر المستطاع إلى ما فيه الخير للمستحقين وجهات الخير ، لا أن يكونوا أداة لخدمة مطلق المربين وجشعهم .

وإذا كان المشرع قد أحترم إلى حد ما إرادة الواهب أو الموصى في عدم جواز الحجز على ما وهب أو وصى به . فقرار عدم جواز الحجز على الاستحقاق فيه تحقيق لما قصد الواقفون من كفاية المستحقين شر الحاجة كما أنه يتماشى مع هذا المبدأ .

وقد جرت المحاكم على القضاء بالنفقات إذا طلبها المستحق في مواجهة الدائنين مراعية مركزهم الاجتماعى وملاحظة مقدار الرخ والديون التى عليهم . غير أن الصعوبات التى يعانىها المستحقون للوصول إلى تقرير هذه النفقات وما يتطلبه ذلك من جهد ونفقة يهبط عائق الكثيرين منهم كما أن صفار المستحقين لا يستطيعون مقاومة الدائنين في تيار المشاكل القضائية فيؤثرون الحرمان على الالتجاء إلى القضاء وأن يرجوا بأنفسهم في وسط هذه المتاعب .

لذلك عيّنت الوزارة بوضع مشروع القانون المراتى لهذه المذكرة ورأت قصره على تقرير عدم جواز الحجز على مبلغ ١٢٠ جنياً سنوياً من حصة المستحقين في الأوقاف مع ملاحظة أنه في حالة تعدد جهات الاستحقاق يبادل المستحق باعتبارها بجمعة بحيث لا يتفقد من القانون المذكور بأكثر من عدم جواز الحجز على ١٢٠ جنياً فقط مهما تعددت جهات الاستحقاق .

وراعت الوزارة في هذا التقرير ألا تشمل حركة التعامل بين المستحقين والدائنين والإيفاءهم غرض اقتصادى يرمون إليه من وراء الاستدانة وأن تبقى من النفقة الضرورية ما يقوم بأود المستحقين الذين تقدم حالتهم النفسية أو المالية عن الالتجاء إلى المحاكم لتقرير هذه النفقة التى تسلم بها في أحكامها ولا تتناقى مع روح التشريع .

وكذلك نص المشروع على عدم جواز تنازل المستحق عن المقدار الذى لا يجوز الحجز عليه من استحقاقه حتى لا يهتال الدائنون على التخلص من عدم جواز الحجز باستصدار تنازلات من المستحقين الذين لا يحجمون عن الموافقة تحت تأثير الحاجة أو التهديد . وقد استثنى المشروع في المادة الثانية النفقات المقررة على المستحقين فأجاز الحجز بها أو التنازل وقام لها ولكن في حدود النسبة المنصوص عليها في المادتين ٤٣٤ و٤٩٦ من قانون المرافعات الأهلى و٤٩٦ من قانون المرافعات المختلط حتى لا يفوت الغرض المقصود من سن هذا القانون بإبقاء جزء من حصة المستحق يقوم بمعايشه .

ولما كان المقصود من سن هذا القانون حماية المستحقين فخشية من أن يلتبس الأمر على المحاكم في قضايا النفقة التى قد ترفع إليها من المستحقين المحجوز عليهم بطلب الحكم لهم بمبالغ من أصل استحقاقهم بصفة نفقة فتمتع بعد صدور هذا القانون عن الحكم لهم بنفقات اكتفاء بالقدر الذى تقرر عدم جواز الحجز عليه فقد رأى للنص في المادة الثالثة من مشروع القانون على أنه لا تمنع المحاكم من أن تقضى للمستحقين بنفقة تزيد على ١٢٠ جنياً سنوياً كما رأى أنه لا محل لاستثناء القدر الزائد عن المائة والعشرين جنياً من قواعد التشريع الحالية بتقرير عدم جواز الحجز عليه إلا بالقدر المنصوص عليه في المادتين ٤٣٤ و٤٩٦ من قانون المرافعات المختلط بل نص في تلك المادة على الرجوع إلى أحكام المادتين ٤٣٧ و٤٩٩ من قانون المرافعات المختلط اللتين تميزان توقيع الحجز على المبالغ المحكوم بها بالنفقة وقام لديون النفقة . ونصت المادة الرابعة على عدم سريان القانون على الديون الثابتة التاريخ قبل العمل به حتى لا تمس الحقوق المكتسبة للدائنين الذين ثبتت ديونهم رسمياً قبل العمل بالقانون

تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ

بجلسة ٤ يونيو سنة ١٩٣٤ أحال المجلس إلى هذه اللجنة مشروع قانون بعدم جواز الحجز والتنازل عن استحقاقات المستحقين في الأوقاف الإنفاذ من مائة وعشرين جنياً سنوياً على أن تنظره على وجه الاستعجال .

وتفصيلاً لقرار المجلس ببحث اللجنة هذا المشروع بجلستى ٦ و ٩ يونيو سنة ١٩٣٤ فبين لها أنه يرمى إلى تحقيق رغبة برلمانية قديمة فقد استلقت نظر لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بمجلس النواب ، أثناء بحث ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ حالة البؤس والشقاء التى لازمت الكثير من المستحقين في هذه الأوقاف وذلك بسبب تورطهم في الاستدانة بفوائد باهظة ووقوعهم فريسة في يد المربين حتى التوى قصد الواقفين الذين انما أرادوا برصد أموال معينة على أولادهم ونذرهم أن يضمنوا لهم معيشة هادئة حتى لا يكونوا يوماً عالة على المجتمع .

مادة ٣ - الاحكام السابقة لا تمنع المحاكم من أن تقضى للمستحق بنفقة تزيد على ١٢٠ جنيها سنويا ، وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادتين ٤٣٧ من قانون المرافعات الأهلى و ٤٩٩ من قانون المرافعات المختلط على كل مبلغ يتجاوز المائة والعشرين جنيها .

وقد صرح سعادة الوزير وقتئذ بأنه مهم بدرس النظام الذى يكفل لحوالا المستحقين حمايتهم من فئات المراءين . وكذلك فان لجنى الاوقاف والمعاهد الدينية بمجلس الشيوخ والنواب كانتا تشيران دائما فى تقاريرهما عن سنى ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ الى المفارم التى تحيق بهؤلاء المستحقين وتوجه الى الوزارة بطلب أن يعمل على حاية مصالحهم من الاساليب الاحيالية التى يلجأ اليها المراءون .

وقد اهتمت وزارة الاوقاف بدرس مختلف الوسائل التى يمكن بها حاية المستحقين وتحقيق قصد الواقفين وانتهت الى ان اوفق الطرق الى ذلك هو جعل جزء من الاستحقاقات غير قابل للحجز حتى يخلق فى وجه المستحقين سبيل الاستدانة ، وتحقيقا لهذه الفكرة عينت الوزارة بوضع مشروع هذا القانون الذى يرمى الى الاحتفاظ للمستحق بمبلغ مائة وعشرين جنيها سنويا للقيام بمعايشه فنص على انه لا يجوز الحجز ولا التنازل عن هذا المبلغ .

وأثناء المناقشة لاحظ ثلاثة من حضرات الاعضاء أن هذا المشروع سيكون من نتائج حاية صغار المستحقين فقط مع أن الروح التى أملت على استلزم حتما التمييز بين فئات المستحقين ، ولذلك فقد اقترحوا أن يكون عدم جواز الحجز والتنازل واردا على حصة نسبية من الاستحقاق كالربع مثلا بحيث لا تقل عن مائة وعشرين جنيها لأنه اذا كان المشرع يريد أن يضمن للمستحق مبلغا يكفى لمعايشه فالأجدر أن يكون هذا المبلغ قدر ما منسوبا الى حصة فى الوقت لأن تكاليف الحاية والالتزامات تزداد بحسب مركز الشخص الاجتماعى ووسطه العائلى وايراده ولوفى الظاهر قبلنا ١٢٠ جنيها فى السنة أى واقع عشرة جنيهات شهريا قد يكفى مستحقا لاتعدى حصته ٦٠٠ جنيها ولكنه لا يمكن أن يكفى مستحقا تبلغ حصته ٣٠٠٠ جنيها مثلا خصوصا وأن العمل جار فى المحاكم الأهلية والمختلطة على عدم الحكم بنفقة للمستحق فى حالة التنازل فضلا عن ذلك فان المذكرة الايضاحية صريحة فى أن قصد الشارع هو حاية سلاسل الاسر الشريفة .

هذا الى أن المشرع قد اخذ بهذا المبدأ النسبى فيما يتعلق بماهيات الموظفين (المادة ٤٣٤ مرافعات) . ولكن الاغلبية بعد سماع الايضاحات والبيانات التى أدلى بها حضرة صاحب السعادة وزير الاوقاف رأت الموافقة على المشروع كما هو وذلك لأن الأصل أن أموال المدين كلها ضامنة لديونه وهذا المشروع استثنائى ، والاستثناء لا يجوز التوسع فيه وقد تبين من الاحصاء الذى أدلى به سعادة الوزير أن عدد المستحقين فى الاوقاف التى تديرها الوزارة موزع كالتالى :

١٨٩٩ , ١٠ مستحقا من لا تزيد حصتهم على ١٢٠ جنيها سنويا .

٢٧٧ مستحقا من تزيد حصتهم على ١٢٠ جنيها سنويا

١٧٦ , ١١

والتشريع يوضع دائما للحالات الغالبة القائمة لا الحالات القليلة النادرة . فضلا عن ذلك فان هذا التشريع إنما وضع بقصد حاية صغار المستحقين من لا يمكنهم الالتجاء الى المحاكم لتقدير نفقة لهم لأنهم لا يتحملون مصاريف التقاضى أما كبار المستحقين فيمكنهم ذلك . على أن المشرع إنما يميل دائما الى حاية الطبقات الفقيرة فقانون الخمسة أفدنة مثلا يحمى صغار المزارعين من يملكون خمسة أفدنة فأقل ولكنه لا يحمى من يملك فوق ذلك القدر قيراطا واحدا .

وقد اقترح أحد حضراء الاعضاء تعديل المادة الاولى بحيث يكون نصها :
« يعتبر الحجز والتنازل لاغين فيما قل عن ١٢٠ جنيها سنويا » وذلك لتفادى حرمان المستحق فى الاوقاف الصغيرة من حصته فيما لو كان الواقف قد اشترط ذلك اذا حجز على الاستحقاق أو حصل تنازل منه ولكن اللجنة رأت أن عبارة « لا يجوز الحجز » تفيد أن الحجز والتنازل يكونان لاغين ولا يترتب عليهما أى أثر وأن المقصود بالحجز فى حالة شرط الواقف الحجز

مادة ٤ - لا يسرى هذا القانون على الديون الثابتة التاريخ قبل العمل به
مادة ٥ - على وزير الاوقاف تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

الذى يصل به الدائن الى شيء من مطلوبه . ولذلك رأت الموافقة على هذه المادة كما هي .

وقد نص في المادة الثانية من المشروع على أنه يجوز الحجز على القدر الذى كفله الشارع للمستحق لوفاء ديون النفقة ولكن في حدود النسب الواردة في المادة ٤٣٤ / ٩٦ مرافعات لأنه ما لا يحتاج لايضاح أن القارع إنما قصد الاحتفاظ للمستحق بهذا المبلغ للقيام بمعايشه ومعايش من تلزمه نفقتهم .

كذلك نص في المادة الثالثة من المشروع على أنه ليس ثمة ما يمنع المحاكم من أن تحكم للمستحق بنفقة تزيد على ١٢٠ جنهما سنوياً وذلك بما للالتباس كما نص أيضاً على جواز الحجز على ما يحكم به وقاء لديون النفقة .
والمادة الرابعة تنص على عدم سريان هذا القانون على الديون الثابتة التاريخ قبل العمل به حتى لا تمس الحقوق المكتسبة .

وقد وافقت اللجنة على مشروع هذا القانون وهو ترجو من المجلس الموافقة عليه

تقرير لجنة الأوقاف بمجلس النواب .

أحال المجلس على لجنة الأوقاف بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٣٤ مشروع قانون بعدم جواز الحجز والتنازل عن استحقاقات المستحقين في الأوقاف إلا بما زاد على ١٢٠ جنهما سنوياً . وقد اجتمعت اللجنة في نفس اليوم ونظرت في مشروع هذا القانون ونظمت على تقريرها عنه :

كثيراً ما أظهرت لجنة الأوقاف رغبتها الملحة في تداريها المختلفة عن ميزانيات وزارة الأوقاف ، في أن تقدم الوزارة تشريعاً يكفل حماية المستحقين في الأوقاف الأهلية من أن يحرموا بما قصد الواقفون أن يضمنوه لأولادهم وذرياتهم رزقاً يعولهم ويكفيهم شر الحاجة .

رغبت ذلك الى الوزارة وكررت رغبتها بعد أن هالما ما تبينه من الاحصاءات الرسمية من أن نسبة كبيرة من استحقاقات المستحقين صارت محجوزة تحت يد الوزارة لمصلحة الدائنين ، وبذلك التوى القصد وصار أولئك الدائنون هم الممتنعين بتلك الاستحقاقات .

وغير خاف أن القاعدة القانونية هي أن الأصل في أموال المدين أن تكون ضامنة لديونه . واسكن يقابل ذلك من جهة أخرى أن كل إمارة لاستعمال الحق ، أو استغادة غير مشروعة من ورائه توجب تهديد ذلك الحق .

ولقد تبين أن بعض الدائنين وكثيراً من المدينين يحتلون حصة الكثيرين من المستحقين في الأوقاف الأهلية ، فيدانونهم بضمان استحقاقاتهم باتفاقات تحوى شروطاً مجحفة غير مشروعة ، وهذا أمر يوجب عدم اطلاق حق الدائن لمستحقى الأوقاف والحد من استعماله لحقوقه في الضمان حداً يحمي المستحق حماية معقولة وذلك بتشريع خاص .

مثل هذا التشريع ليس غريباً ، فلقد احترم المشرع إرادة الواهب أو الموصى في عدم جواز الحجز على ما وهب أو أوصى به ، فقرار عدم الجواز على الاستحقاق يمتشى مع هذا المبدأ القانوني وفيه تحقيق لما قصده الواقفون من كفاية المستحقين شر الحاجة ،

ولما كان كثير من دائني مستحقى الأوقاف قد عمدوا الى أخذ تنازلات منهم مستوفية الشروط عن استحقاقاتهم — ومن شأن تلك التنازلات أن تنقل ملكية مبالغ الاستحقاق الى أولئك الدائنين ، فيخرج حكماً عن حكم الحجز على الاستحقاقات كضمان لديون — وجب أن يكون التشريع حامياً للمستحقين في الحالات .

صحيح أن الحق قائم للمستحقين في الالتجاء الى القضاء لتعيين نفقة في مراجعة الدائنين يقبضها المستحق رغم حجورهم لاستحقاقه ولكن قضاء المحاكم — أهلية ومختلطة — قد ثبت على عدم الحكم بنفقة في حالة التنازل عن الاستحقاق ، ذلك لأن التنازل يسع وشراً كما تقدم ، وتقطع قانوناً بتوقيه علاقة المستحق باستحقاقه .

أما في حالة المحجوزات فتعنى المحاكم بالنفقة حقيقة ، لكن بعد عناء يلايه المدين في التفاوض بدرجاته المختلفة ، فغفلاً

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بمرأى القبة في ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٥٣ (٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

عبد الفتاح يحيى

وزير الأوقاف

محمد نجيب الغرابي

عن أن مجهوده كثيراً ما يتقلب عليه مجهود الدائنين الممارضين في إعطاء النفقة له لقدرتهم على الصرف دونه .
تنص المادة الأولى من مشروع هذا القانون على عدم جواز الحجز على حصة مستحق في وقف ، ولا التنازل عنها إلا فيما زاد على ١٢٠ جنياً سنوياً .

وقد لوحظت في تحديد هذا المبلغ جملة اعتبارات بنيت قبل كل شيء على الإحصاء . فعدد المستحقين في الأوقاف التي تديرها الوزارة ١١١٧٦ شخصا منهم ١٠٨٩٩ مستحقاً لا تزيد حصتهم على ١٢٠ جنياً سنوياً ، و ٢٧٧ مستحقاً فقط تزيد حصتهم على هذا المبلغ ، كذلك بنيت على حماية صغار المستحقين أما كبارهم فليس يضيرهم هذا التحديد لما نص عليه في المشروع من أن التحديد لا يمنع المحاكم بأن تحكم للمستحق بنفقة تزيد على ١٢٠ جنياً .

وغنى عن البيان أن التشريع عام ينطبق على جميع مستحقى الأوقاف ، سواء ما كان منها في نظر الوزارة أم في نظر غيرها ولاجل أن يتفق هذا التشريع مع التشريعات القائمة ، نص فيه على أن أحكامه لا يمتنع بها بالنسبة للنفقات المقررة على المستحق على أن يكون الحجز والتنازل بسبب النفقات المذكورة في حدود النسب المنصوص عليها في المادة ٤٣٤ من قانون المرافعات الأهلى ، والمادة ٤٩٦ من قانون المرافعات المختلط .

وقد نص فيه كذلك على عدم سريانه على الديون الثابتة التاريخ قبل العمل به .
تلك هي خلاصة القواعد والأسس التي بنى عليها هذا التشريع الذي يعد خطوة عظيمة الفائدة نحو حماية مستحقى الأوقاف من أولئك الذين تنزع بهم شهواتهم إلى استغلال أولئك المستحقين .

وترجو اللجنة أن يؤدي العمل بهذا القانون وحسن تطبيقه إلى تحقيق الأغراض المرجوة منه .

وقد وافقت اللجنة على مشروع هذا القانون ، وهي ترجو من المجلس المرافقة عليه

القسم الثالث

المماطلة في الخصومة وعلاجها

لحضرة الأستاذ الفاضل زكي خير الأبو تيجي القاضي ، مشاهدات عملية وملاحظات تشريعية ، نطالعها في الرسائل التي ينشرها في الصحف . كما له « نظريات قانونية » نطالعها من حين إلى حين في الأحكام التي يصدرها في القضايا . رسائله وأحكامه عليها طابع خاص هو طابع الدقة في البحث وراء الحقيقة الحققة أو الحقيقة القانونية أو المصلحة العامة . وآخر ما طالعته رسالته في « المماطلة في الخصومة وعلاجها » ، وقد أودعها مشاهداته وملاحظاته وآراءه في سبب طول أمد التقاضي أمام المحاكم وازدحام الجلسات ، بالقضايا لدرجة هائلة يحزن عليها كل من يجب رقي القضاء في مصر . ومن مآثر أقواله :

« إن تأخير الحصول على الحق هو سبيل من سبل ضياعه »

« إن إقامة العدل بين الناس لا تنحصر في تقرير الحق لصاحبه فقط بل في تمهيد كل وسيلة فعالة حتى

يصل إليه فعلا »

« ما أشبه العدالة بالأسعافات الطبية التي إذا لم تقدم في حينها وفي أقرب وقت كانت بلا جدوى »

« إن القاضي الذي يدير بأحدى يديه دقة العدل يدير باليد الأخرى دولا ب الحركة التجارية

والمعاملات المدنية والتعاون الاجتماعي »

« إن في عنق القاضي المدني مسئولية كبرى لدى أطراف الخصومة ولدى الأمة ولدى المجتمع

الذي أجلسه على منصة القضاء »

« إن العدل إذا كان إسميا ووهما لا يعد عدلا ... يجب أن يكون العدل عمليا ومنتجا ... »

« القاضي الذي يطبق القانون كما هو بدون تحريف أو تعديل في مدلول نصوصه يجب أن لا يكون

آلة صماء في يد القانون لأن القانون إنما وضع في يد القاضي لتطبيقه وتفسيره »

« على القاضي إفساد كل خطة يريد منها الخصم الإضرار بخصمه وعليه إحباط كل حيلة من هذا

القبيل ولو كان لها سند من القانون »

« كل عبث في استعمال الحق المخول قانونا يجب عدلا القضاء عليه متى وضحت نية الإضرار أو

قصد التلاعب بحق الغير ... »

هذه طائفة من مآثر أقواله التي يصح أن يضعها أمام عينيه كل قاض وكل محام وكل متقاض

ولتلافي ضرر المظل والتسويق في الخصومات اقترح :

١ - البديع بإجراء الصلح بين طرفي الخصوم شخصيا عملا بحكم المادة ٦٨ من قانون المرافعات

وقال بأنه وإن ورد حكم هذه المادة بيانا لواجب القاضي الجزئي إلا أنه لم يرد في القانون على سبيل

الحصر ويجب أن يتناول جميع القضايا و (الحكم الذي يصدره القاضي مصدقا على صلح الخصوم هو

أفعل وأبعد عن كل عرقلة في التنفيذ من الأحكام الأخرى التي تصدر قسرا أو كرها وتولد في نفس المحكوم

عليه غلا وضغينة) وان (التجارب دلت على أن المنازعات بين ذوي القربى يسهل حسمها اذا سعى القاضى للصالح بينهم ولو ضحى في سبيل ذلك كثيرا من وقته) وان هذه الوسيلة (قد أفلحت ونجحت نجاحا باهرا في قطع منازعات عديدة فخل الصفاء محل العداء بين العائلات) وعلى الأخص (بين الأزواج والأصول والفروع وغيرهم)

٢ — واقترح تبسيط الاجراءات المدنية والتجارية بما يقضى على مراوغة الخصوم ومطلهم في الدعاوى عاقدا آماله على اللجنة المؤلفة في وزارة الحقانية لتعديل قانون المرافعات .

ولكن هذه اللجنة عملها بطيء جدا كأنها آلت على نفسها ان تضرب الرقم القياسى في بطن العمل . تألفت لجنة أولى وضعت تقريرا في سنة ١٩٠٧ ثم تألفت لجنة ثانية في سنة ١٩١٣ اشغلت ثلاث سنوات ثم انحلت ولم يظهر لعملها نتيجة . ثم تألفت لجنة ثالثة في سنة ١٩٢٨ ثم تألفت لجنة رابعة في سنة ١٩٢٩ ثم تألفت لجنة خامسة في سنة ١٩٣٢ لا تزال تشتغل . عرفنا مبتدأها ولا نعرف منتهأها . من سنة ١٩٠٧ حتى سنة ١٩٣٤ واللجان تولف وتعمل وتنحل - ٢٧ سنتوا للجنة (لسه بتشتغل) واليك ما قلته في سنة ١٩١٠ - أى من ٢٤ سنة - حكاية عن لجنة تعديل قانون المرافعات الأولى بعد ان بينت عيوب قانون المرافعات وتضجر الناس منه

« ان كان هذا حال القانون وهذا حال المتقاضين وهذا حال المحضرين وهذه هي النتيجة السوءى التى وصلت إليها الحكومة فلماذا لا تهتم بتنقيح قانون المرافعات وترجو اللجنة المنعقدة بنظارة الحقانية بالسير حديثا في العمل الذى بدأت فيه من ثلاث سنين ولم تنمه الى الآن . أليس في سرعة تعديل القانون مصلحة لها ومصلحة للناس جميعا . أليست هذه الاصلاحات وهذه التعديلات ضرورية جدا تدعو اليها حاجة القضاء دعاء قويا — راجع كتابنا « ما هنا وما هنالك » صحيفة ٨ —

فعسى أن لا ينتظر الابوتيجى بك ٢٤ سنة اخرى كما انتظرت انا . وعسى ان يتمتع جيلنا بنعمة تعديل قانون المرافعات وان لا تكون نعمة التعديل ملحوظة لأولادنا وأولاد أولادنا

المسألة مسألة تبسيط اجراءات . كلما كان قانون المرافعات بسيطا كانت الاجراءات بسيطة . عندما همت جمعية المحامين بفرنسا لتهديب قانون المرافعات الفرنسية حذفوا منه ٢٥٠ مادة وجدتها حجر عثرة في سبيل التقاضى فلنقتد نحن بها وننسخ من قانوننا جميع المواد التى تعطل سير القضاء

٣ — واقترح ان يضاف نص في قانون المرافعات يحمى حقوق الدائن العادى بان يبيح له توقيع الحجز التحفظى على منقولات المدين اذا كان يده سند ولو عرفيا او بغير سند بعد الحصول على إذن القاضى ليتساوى الدائن العادى بالمالك المؤجر . قال — وما دام الشارع يبيح للدائن العادى توقيع الحجز التحفظى على مال مدينه لدى الغير فلماذا يحرمه استعمال هذا الحق بالنسبة الى المنقولات التى لا تزال تحت يده مدينه نفسه . وهذا اقتراح حسن فيه مصلحة ظاهرة لأصحاب الحقوق

٤ — ولحماية الدائن العادى ايضا اقترح تعديل نص المادة ٥٩٥ من قانون المرافعات بالنص على جواز الحصول على اختصاص عقارى لمن كان يده سند رسمى أو عرفى أو بغير سند بشرط الحصول على أمر من القاضى . قال انه اذا ادخل هذا التعديل في القانون لقضى على أغلب الدعاوى التى ترفع لابطال تصرفات المدين هربا من الدين .

من أربع وعشرين سنة خلت قلت (أجاز الشارع الألماني للقضاة أن يأمرؤا - والدعوى مطروحة أمامهم - باتخاذ الوسائل الموقفة للحفاظ على املاك المدعى عليه ضمانا لسهولة تنفيذ احكامهم فأباح لهم حق ضبط املاك المدعى عليه وتسليمها الى حارس وحق اصدار الأوامر والنواهي للمدعى عليه بعدم التصرف في رقبة املاكه كلها او بعضها بالبيع او البدل او الهبة وعدم رهن شيء منها وعدم الاقرار بحق عيني عليها لاي شخص كان بحيث اذا فعل شيئا من ذلك كان عمله باطلا كأنه لم يكن . بهذه الوسيلة امكن الشارع الألماني ان يضمن لنوى الحقوق حقوقهم ولا ريب ان اموال اموالهم كما امكنه ان يسهل تنفيذ احكام المحاكم بسرعة لمجرد بأس الماطلين من امكان اقامة العراقيين والعقبات في طريق اجراءات التنفيذ) - راجع كتابنا « ما هنا وما هناك » صحيفة ٥٧ -

٥ - واقترح اطلاق النص الوارد في المادة ١٢ من قانون قاضي التحضير بمساواة القضايا التي ترفع الى قاضي التحضير بالقضايا التي ترفع رأسا الى المحكمة (مثل دعاوى نزاع الملكية ودعاوى السندات ودعاوى الايجارات) في توقيع الغرامة . لأن المادة ١٢ قصرت توقيع الغرامة على حالة ما ترى المحكمة من مصلحة العدالة قبول ورقة جديدة او قبول دفع او طلب كان من الواجب تقديمه لقاضي التحضير ولم تنص على مثل هذه الغرامة في القضايا التي لا تمر بقاضي التحضير وترتب على هذه التفرقة ان انفسح المجال للبطل والتسوية في الدعاوى التي ترفع رأسا للمحكمة الكلية بدون غرامات . ومثل هذه الملاحظات الدقيقة قد تفوت على الشارع ولكنها لا تفوت على القاضي الدقيق

٦ - واقترح تعديل نظام ايداع المستندات وتبادل الاطلاع عليها بأن (يلزم المدعى بمجرد اعلان عريضة دعواه الافتتاحية بأن يادر في نفس اليوم بايداع جميع مستنداته في قلم الكتاب) وان يوجب الشارع على المدعى عليه (بأن يطلع على هذه المستندات في قلم الكتاب في يوم يحدده المدعى في اعلان عريضة دعواه وان يكون ذلك الموعد قبل التاريخ المحدد لجلسة المرافعة بزمان فسيح) وبهذا (لا يأتي يوم المرافعة الا والقضية مستوفاة وصالحة للحكم فيها بدون حاجة الى التأجيل) . واشبه هذا النظام بالنظام المتبع امام محكمة النقض والابرار المدنية وهو نظام حسن لا بأس به

٧ - واقترح ان يقوم المحامون مقام قاضي التحضير بتبادل المستندات قبل رفع الدعوى الى المحاكم وضرب مثلا فقال (رجل يداين آخر بمبلغ بمقتضى سند عرفي وتأخر مدينه عن السداد في يوم الاستحقاق فيجب عليه أولا ان يذهب الى المحامي الذي يوكله لمباشرة الدعوى وعلى المحامي ان يخاطب المدين أولا ويطلبه بالدفع ويوضح له بكل بيان وايضاح سند الدين وجميع مشتملاته ويطلب منه الحضور الى المكتب للاطلاع على السند ومعه المستندات الدالة على برائة ذمته من جزء او من كل الدين فيلجأ المدين الى محاميه ويعرض عليه مستنداته وايصالاته فيرد وكيل المدين على محامي الدائن بخطاب يوضح فيه ايصالات السداد ويطلب منه الحضور للاطلاع عليها فاذا أقرها الدائن وكان مجموعها مساويا لمبلغ الدين انتهت المطالبة بدون ان تصل الدعوى الى المحكمة مطلقا واذا حصل نزاع في ايصال او أكثر ولم يسلم الدائن او المدين بصحة سند بعد الأخذ والرد كتابة بين محامي الطرفين فعندئذ يسوى المركز بينهما وترفع الدعوى بالمبلغ الذي انحصر النزاع فيه فقط) وبهذا يوفر المتقاضون كثيرا من اوقاتهم في التردد على جلسات المحاكم وزبما وفروا ايضا كثيرا من الرسوم .

وهو نظام حسن جدا يتفق ومصلحة ارباب القضايا ومصلحة العدالة ايضا والاستعانة بالمحامين وبمكاتب المحامين لتسهيل التقاضى وتبسيط الاجراءات مبدأ مأخوذ به في المانيا . قلنا في الصحيفة الرابعة عشرة من كتابنا « ما هنا وما هنا لك » (في القانون الالماني مادة تميز اعلان الأوراق القضائية من محام الى محام في جميع الدعاوى التي يكون للخصوم فيها وكلاء . يكفي توقيع المحامى — بالاسم والتاريخ — لاعتبار الاعلان حاصلا الى نفس الخصم ويكون له نفس مفعول الاعلانات الحاصلة بواسطة المحضرين او بواسطة البوستة ...)

٨ — واقترح الاستعاضة عن نظام ايقاف الدعوى عند وفاة احد الخصوم بتشريع جديد ينص فيه على ان (بمجرد ان يتوفى احد الخصوم او تتغير صفته فعلى المحكمة ان تعين من تلقاء نفسها وصيا او وليا للخصومة تكون مهمته تمثيل ورثة المتوفى كما لو كان حيا والسير في الدعوى بدون وقفها على ان يعتبر تمثيله للورثة او للقاصر تمثيلا قانونيا صحيحا ويكون حجة عليهم في جميع الاجراءات وتقدر لوصى الخصومة او وليها اتعاب تحسب من التركة) لانه لاحظ ان الايقاف بسبب الوفاة يعطل سير الدعاوى وعلى الخصوص عند تعدد المدعى عليهم وعلى الأخص اذا وجد بينهم قاصر فيحتال اهل المتوفى على تسويق اقامة الوصى كسبا للوقت

والعمل بهذه الفكرة ليس بدعة . جذناها من ٢٤ سنة عندما نشرنا في « الجريدة » رسائلنا « ما هنا وما هنا لك » قلنا (كثيرا ماتحكم محاكمنا الأهلية والمختلطة بالايقاف او تقرر بتأجيل القضايا الى أجل غير مسمى او الى آجال بعيدة لتعذر رفع الدعوى على صغير او مجنون او محكوم عليه ليس له وصى او قيم ويتفق ان تكون الدعوى مستعجلة جدا كما اذا خشى الطالب تمام مدة التقادم وأراد قطعها أو أراد تعيين حارس قضائى على تركه أو شركة أو أشياء محبوزة يخشى عليها من التلف والهلاك . ففى هذه الاحوال أجاز القانون الايطالى لرئيس المحكمة المختصة بناء على طلب احد الخصمين ان ينصب لعديم الأهلية وكيلًا ينوب عنه فى هذه الخصومة وحدها ريثما تعين الجهة المختصة الوصى او القيم الشرعى وبهذه الطريقة تجرى العدالة مجراها . فخذالو نقلت نظارة الحقانية المصرية حكم هذه المادة عندما كى لا تعطل حقوق الخلق ومصالح عباد الله فى الحالات الماثلة لهذه الحالات)

وما دمنا فى معرض بيان معطلات سير القضاء يحسن بنا ان نستعرض هنا طائفة منها :

معطلات سير القضاء ترجع الى أسباب تشريعية . وأسباب قضائية . وأسباب إدارية .

الأسباب التشريعية

الأسباب التشريعية كثيرة نذكر هنا ما يحضرنا منها :

١ - المواعيد القانونية . نص الشارع على أن ميعاد استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الجزئية

٣٠ يوما ومن المحاكم الكلية ٦٠ يوما وميعاد الطعن بطريق النقض أو بطريق الالتماس ٣٠ يوما .

وهذه آجال طويلة جداً لا مبرر لها

والأدهى ان الشارع نص على ان هذه المواعيد لا تبدأ الا من تاريخ اعلان الاحكام . ولا يخفى ان بين

صدور الحكم وبين اعلانه قد تمضى ٣٠ يوما او ٤٠ او ٥٠ اذا اضيفت الى مواعيد الطعن كانت

المدة التى تضيع على اصحاب الحقوق تراوح بين شهرين وثلاثة

ومن رأى قصر ميعاد الطعن في الأحكام الجزئية على ١٥ يوما وفي الأحكام الكلية على ٣٠ يوما على أن يبدأ ميعاد الطعن في الأحكام من تاريخ صدورها لا من تاريخ إعلانها وبهذا يكسب المتقاضون شهرين أو ثلاثة على أقل تقدير

والنص على سريان ميعاد الطعن من تاريخ صدور الأحكام ليس بدعة . لان هذا النظام متبع أمام المحاكم الشرعية ولم يشك منه أحد . ومتبع أمام المحاكم الأهلية نفسها في المواد الجنائية على وجه العموم وفي المواد المدنية في حالة رد القضاة (مادة ٣٢٢ مرافعات) وفي حالة استئناف حكم مرسى المزداد (مادة ٥٨٦) وفي حالة استئناف الأحكام الصادرة في دعاوى الاسترداد (الفقرة الثامنة من المادة ٤٧٨ المعدلة في سنة ١٩٢٨)

وما دام هذا النظام معروفا ومعمولا به في بعض جهات القضاء فلا مانع من الأخذ به في الجهات الأخرى

٢ - وفي المحاكم الشرعية نظام آخر حسن جدا وهو ان تقديم عريضة الاستئناف او الالتماس الى قلم الكتاب يكفي لاعتبار الطعن مرفوعا . اما في المحاكم الأهلية وفي المحاكم المختلطة فلا يعتبر الطعن مرفوعا الا بوصول عريضة الاستئناف او الالتماس الى الخصم . وكثيرا ما رأينا استئنافات والتماسات سقطت لتأخير المحضرين في إعلانها في الميعاد القانوني ولا سيما اذا كان المستأنف عليهم او الملتمس ضدهم مقيمين في الأرياف وفي جهات متفرقة والمحضرون في محاكم الأرياف قليلون وقد يتصادف مرض أحدهم او تنفيه لأعمال مصلحية او لاشغال عائلية ويتعذر تكليف باقي المحضرين بإعلان صحف الاستئناف او صحف الالتماس في الميعاد فنوت المواعيد ويضيع الاستئناف او الالتماس .

لهذا أرى تعديل هذا النظام والأخذ بنظام المحاكم الشرعية ولا سيما ان نظام تقديم الطعن وتقديم تقارير الطعن الى قلم الكتاب معروف ايضا في المحاكم الأهلية في المواد الجنائية على وجه العموم وفي بعض المواد المدنية ايضا مثل احوال النقص المدني ورد القضاة

وفي مشروع قانون المرافعات الذي وضعته جمعية المحامين بفرنسا نص يقضى باستبدال النظام العتيق البالي - نظام رفع المعارضات والاستئنافات والالتماسات بطريق الاعلانات بواسطة المحضرين - بالنظام الجديد المعقول نظام الطعن في قلم الكتاب

٣ - ومن رأى ابطال - او على الأقل تعديل - نظام الأحكام الغيابية والطعن فيها بطريق المعارضة . لماذا لا يشرع نظام إثبات الغيبة ولو كان المدعى عليه واحدا . يعلن الشخص ويتسلم بنفسه الاعلان ثم لا يحضر . هذا استخفاف بالقضاء . من فكرى ان يجوز الشارع للمدعى في هذه الحالة اثبات غيبة المدعى عليه الواحد . فاذا اعلن بحكم ثبوت الغيبة ولم يحضر في الجلسة الثانية كان الحكم حضوريا . وبهذه الطريقة تتلاشى الأحكام الغيابية وتتلاشى معها نظام المعارضة في الأحكام . وكنت عرضت هذه الفكرة على لجنة تنقيح قانون المرافعات التي انعقدت بوزارة الحفانية في سنة ١٩١٤ واللجنة استحسنتها وعلى ذكر الأحكام الغيابية ومحو حق المعارضة فيها اقل هنا ماسبق ان قلته ونشرته من ٢٥ سنة في « الجريدة » تحت عنوان « خواطر خواطر » وأهضيته باسم « الخاتقاء »

دلى رأى في مسألة الأحكام الغيابية بظهر لأول وهلة انه غريب وما هو بغريب .

« انا لا افهم كيف ان شخصا يكلف بالحضور أمام القضاء ويأبى الحضور او يحضر في الجلسة وينظر بعينه ويسمع بأذنيه خصمه يترافع والقاضى يناقشه وفي وسعه ان يتكلم ويدفع الدعوى ولا يسدى حراكا حتى اذا ما صدر الحكم واعلن له عارض فيه وماطل في الاجراءات

« الاختبار دلنا على ان المعارضة في الاحكام الغياية تعطل سير العدالة مدة تراوح بين شهرين وثلاثة . واغلب الاحكام الغياية تصدر لتعمد المدعى عليه عدم الحضور تسويقا لنظر الدعوى وتسويقا ليوم التنفيذ . افلا يحسن الغاء نظام المعارضة في الاحكام الغياية وقصر طرق الطعن على الاستئناف . ليس هذا الرأى بغريب . لان الشارع المصرى سبق ان اخذ به في قانون الشفعة الجديد حيث ابطال

حق المعارضة في الاحكام الغياية ولم نسمع ان قاضيا او متقاضيا شكوا من هذا التشريع الجديد . كذلك ابطال الشارع المصرى حق المعارضة في احكام المحكمين وجعل احكامهم قابلة للاستئناف

فقط ولم نسمع ظلالة واحدة رفعت من جراء هذا التشريع الاستبدادى

فإذا صححت التجربة في بعض الحالات فلم لاتعم على سائر الحالات فيستريح الناس ويستريح القاضى . واذا جاز للشارع المصرى محو الحق استئناف الاحكام الصادرة في قضايا الجنايات الكبرى ورضى الناس بهذا التشريع الاستبدادى فلم لايجوز له الغاء المعارضة في الاحكام الغياية وأمام المحكوم عليه باب الاستئناف

« انى اعتقد ان لاخطر مطلقا على حقوق الناس من الغاء نظام المعارضة في الاحكام وجعل الطعن قاصرا على الاستئناف فقط . لأن القضايا المدنية تتأجل كثيرا لعلل مختلفة خصوصا وانها تبدأ دائما بجلسة توزيع واذا منع المدعى عليه مانع في اول جلسة فلا يمنعه نفس المانع في الجلسات التالية . فاذا كان سليم البنية ويريد حقيقة مساعدة القضاء وعدم تعطيل سيره فما عليه الا ان يحضر بنفسه او بوكيل او يقدم دفاعه كتابة

« وعندى ان الأوفق لنا للوصول الى محو حق المعارضة في الاحكام الغياية محوآ تاما مع مراعاة مصلحة المدعى عليه مراعاة تامة حقيقية ان يفرض الشارع على القاضى الحكم (ولو من تلقاء نفسه) باثبات غيبة المدعى عليه الذى لم يحضر — ولو كان شخصا واحدا في دعوى واحدة . فاذا أعلن بحكم إثبات الغيبة وأصر على عدم الحضور كان الحكم حضوريا لا يقبل بطبيعته المعارضة . وبهذه الطريقة تكون جميع الاحكام حضورية وتنعدم المعارضة ولا يكون الشارع المصرى قد ادخل في القانون بدعة غير مألوفة لان نظرية اثبات الغيبة معروفة ومألوفة في قوانيننا عند تعدد المدعى عليهم وحضور فريق وتختلف فريق فان فعلت الحكومة ذلك خطأ القضاء المصرى خطوة واسعة نحو الكمال ،

٤ — ارى كذلك تعديل نظام الدفوع الفرعية مثل الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المرفوعة اليها لعدم دخول محل إقامة المدعى عليه في دائرة اختصاص المحكمة او عدم وقوع محل العقار فيها او كان عدم الاختصاص مبني على نوع القضية . جزئية أو كلية شخصية أو عينية . كل هذه الدفوع يجب أن يفصل فيها في أول جلسة . واذا ثبتت للمحكمة ان الدفع صحيح فبدلا من إصدار حكم بقبول الدفع يأمر المحكمة بأحالة القضية والخصوم على أقرب جلسة مرافعة أمام المحكمة التي تراها مختصة ويكون حكمها نافذا فوراً لا يقبل طعنا ما

٥ - ويحسن أيضا ابطال حق استئناف الاحكام التي تصدرها محاكم اول درجة قبل الفصل في الموضوع مثل الاحكام الصادرة بالتحقيق أو بالمضاهاة أو بتعيين خبراء وما إليها . فان التمييز بين الاحكام التمهيدية والاحكام التحضيرية واجازة استئناف الاحكام التمهيدية دون الاحكام التحضيرية نظام مشوش ومعتل لسير القضاء فيحسن ابطاله بالمرّة والنص على أن جميع الاحكام التحضيرية أو التمهيدية وما إليها لا تستأنف استقلا لابل تستأنف مع الحكم الذي يصدر في الموضوع

٦ - وفي قانون المرافعات اجراءات وقواعد سخيفة جدا تعطل سير القضاء لان الشارع رتب عليها بطلان اجراءات الدعاوى . أهمية النتيجة (وهي بطلان الاجراءات) لا تتناسب مع أهمية المقدمة (وهي القواعد والاجراءات التي حتم الشارع مراعاتها) . خذ مثلا النص الوارد في المادة ٣٦٣ مرافعات . أوجب الشارع على المستأنف ان يبين في عريضة استئنافه تاريخ الحكم المستأنف والأسباب التي بني عليها استئنافه (والا كان العمل لاغيا) كما حتم ان يكون ميعاد التكليف بالحضور ثلاثة أيام في المواد التجارية والمواد الجزئية وثمانية أيام في المواد الأخرى من تاريخ الاعلان (والا كان العمل لاغيا) . كما أوجب على المستأنف ان يقيد استئنافه في الجدول قبل الجلسة بثمانى واربعين ساعة (والا كان استئنافه كأن لم يكن) . فقل لي واياك كيف يضع الشارع على المستأنف استئنافه اذا سها عليه أو على محاميه بيان تاريخ الحكم المستأنف في عريضة الاستئناف . او قصر في بيان الاسباب التي بني عليها استئنافه . او قصر هو - او المحضر - في مراعاة مواعيد الاعلان فجاء الاعلان في أقل من ثمانية أيام . او قصر هو - او محاميه - في قيد الاستئناف قبل الجلسة بثمانى واربعين ساعة وقيدته قبل الجلسة باربعة وعشرين ساعة فقط . اليس كل هذه سخافات يجب ان يطهر قانون المرافعات منها . ماوجه الضرر الذي يصيب العدالة من قيد الاستئناف قبل الجلسة ب٢٤ ساعة بدل ٤٨ . اليس كل هذه سخافة تبيحها شيعه لا تتناسب مطلقا مع شرط مراعاة القواعد التي قررها القانون

يجب تطهير قانون المرافعات من جميع هذه الادران التي يسمونها أوجه بطلان . قانون المرافعات وضع قبل ان يوجد قانون قاضى التحضير وقاضى التحضير من وظيفته اعطاء مواعيد الخصوم فامعنى ابطال الاجراءات لمجرد كون الاعلان وصل الى المدعى عليه في ميعاد أقل من ثلاثة أيام (في المواد التجارية) وفي ميعاد أقل من ثمانية أيام (في المواد المدنية) أو لمجرد ان عريضة الاستئناف خلت من بيان تاريخ الحكم المستأنف أو لمجرد ان الاعلان ليس عليه شهادة شاهدين وغير ذلك من السخافات . لو ان المدعى عليه أو المستأنف عليه أو الملتزم ضده اصابه ضرر من عدم اعلانه قبل الجلسة بثمانية أيام او من قيد الاستئناف قبل الجلسة . بأقل من ٢٤ ساعة لقلنا ان الضرر يبرر البطلان ولكن ليس هناك ضرر وما دام لا ضرر فلا بطلان

٧ - ابطال المرافعة عند عدم حضور المدعين او عدم حضور المستأنفين او عدم حضور الملتزمين عقوبة شديدة جدا . النتائج غير متناسبة مع الاسباب . يتأخر المدعى عن الجلسة ساعة او ساعتين او يتأخر محاميه ساعة او ساعتين فينتهز خصمه الفرصة ويطلب ابطال المرافعة فتضيق على المدعى اجراءاته ووقاته ورسومه ومصاريفه والالتاب التي يكون دفعها للبحامين والخبراء ويضطر لتجديد الدعوى برسوم جديدة ويصتازيف جديدة واتعاب جديدة واجراءات جديدة كل هذا لانه تأخر ساعة او ساعتين . تضيق عليه سنة

لانه تاخر ساعة . ماهذه العقلية . وكذلك اذا تأخر المستأنف او محاميه ساعة او ساعتين عن الجلسة فينتهز خصمه الفرصة ويطلب ابطال المرافعة فتضيع على المستأنف رسومه ومصاريفه واوقاته كما تضيع عليه حقوقه وأمواله ان كان الحكم المستأنف خطأ . وما قلناه بالنسبة الى المدعين والمستأنفين نقوله بالنسبة الى الماتمسين . اليس هذا ظالما بينا . لهذا اقترح محو نظام ابطال المرافعة محواتاما والنص على انه اذا لم يحضر المدعون او المستأنفون او الماتمسون يكتفي بشطب القضية . على أنه ان رؤى وجوب بقاء نظام ابطال المرافعة فينص على ان ابطال المرافعة لا يكون الا أمام محكمة اول درجة (دون محاكم ثانى درجة) ولا يكون ايضا الا فى حالة عدم حضور المدعى فى اول جلسة فقط

٨ - وأولى بالتهذيب القواعد والمواعيد المقررة فى قانون المرافعات لاجراءات التنفيذ ونزع الملكية (حجز وبيع المنقولات والعقارات وقسمة الثمن بين الغرماء) فان الطريق الذى يقطعه صاحب الحق بين رفع الدعوى وصدور الحكم ايسر واسهل الف مرة من الطريق الذى يقطعه بين صدور الحكم وبين الوصول الى حقه . وكل من مارس اجراءات تنفيذ الاحكام فى الاعيان الثابتة وفى الاعيان المنقولة يعرف المصاعب الجمة التى يصادفها الدائن للوصول الى حقه

٩ - وللضرب على أيدي المبطلين اقترح اعتبار « الصورية » جنحة واعتبار « دعاوى الاسترداد الكيدية » جنحة . القانون يعاقب السارق والخائن والغاصب كما يعاقب النصاب والمفاس . السارق من اختلاس مالا يملكه لغيره والمفاس من اختلاس أو خبا جزءا من ماله اضرارا بدائنيه أو أخفى دفاتره أو أعدها أو غيرها . فقل لى ما هو الفرق بين من يختلس مال الغير من طريق تحرير عقود صورية وبين السارق أو الغاصب أو المفلس أو النصاب أو الخائن الذى يأخذ مال الغير بالحيلة . انى أعتقد أن مجرد اعتبار صورية الاتفاقات والاشهادات والاستردادات والاعلانات جنحة يعاقب فاعلها بالحبس وبالغرامة يسهل على القضاء مهمته السامية ويسهل على المتقاضين الوصول إلى حقوقهم

١٠ - وكنت اقترحت من خمسين سنة ادخال نظام الاعلان بطريق البريد (اسوة بالنظام الالمانى) والتلغراف فى المسائل المستعجلة (راجع كتابنا « ما هنا وما هنالك » صحيفة ١٢) وقلت بان الحكومة الايطالية اقترحت العمل بهذا النظام . وما جمعية المحامين بفرنسا اقترحت فى مشروعها الاخذ بنظام الاعلانات بطريق البريد . فخذنا لو عملنا به هنا تسهلا للاجراءات

الاسباب القضائية

١ - التأجيلات

١ - قل أن نجد قضية كلية أجلت أقل من عشر مرات . أعرف قضايا أجلت أمام جلسات التحضير وأمام جلسات المرافعة ٢٠ مرة و ٢٥ و ٣٠ و ٣٥ مرة . هذا شيء كثير وكثير جدا . وتكرار التأجيل اصبح شيئا كبيرا فى نظام القضاء عندنا وعند غيرنا . الكل يشكون . القاضى يتهم المحامى . والمحامى يتهم القاضى . وارباب القضايا يتهمون الاثمين . المحامون فى فرنسا اقترحوا فرض غرامة على المحامى شخصيا وفرض عقوبة على القاضى شخصيا اذا ما تسبب الاول فى التأجيل او قبل الثانى التأجيل بلا عذر .

ب - من رأى فرض غرامة على كل تأجيل مطلقا - ولو لعذر - على أن تبدأ الغرامة بحجبه

على أول تأجيل وبجنتين على المرة الثانية وثلاثة على الثالثة وأربعة على الرابعة وبخمس على الخامسة وهكذا فإذا عرف المتقاضون أن الغرامة لا مفر منها امتنعوا عن طلب التأجيل

ج - ولا حياط كل مناوره يجب أن يكون التأجيل لأسبوع واحد أو لأسبوعين على الأكثر لأنه إذا عرف المماطل أن الوقت الذي يكسبه من التأجيل قصير لا يفدى التأجيل بالغرامة

د - وكثيرا ما تتأجل القضايا باعلانات إدارية وبحسب رأى بعض المحاكم لا يعتبر التأجيل الإداري تأجيلا قانونيا فتؤجل القضايا مرة ثانية لاعادة اعلان الخصوم على يد أحد المحضرين . وهذا الزمن الذي يضيع على المتقاضين من هذين التأجيلين يتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر . فيحسن أن يكلف دائما قلم الكتاب باعلان الخصوم أو وكلائهم بالتأجيل بخطاب موصى عليه على أن يقوم هذا الاعلان الإداري مقام الاعلان القضائي بنص يضاف إلى القانون . وهذه الطريقة لها مريتان كبيرتان : وفر عمل ووفر زمن وفر عمل باعفاء أقلام المحضرين من اعلان عشرات الألوف من مثل هذه الاعلانات . ووفر زمن لأن الاعلان بالبوستة يصل إلى المعلن اليهم في زمن لا يزيد على

٢٤ ساعة مهما كان محل الخصم بعيدا

هـ - ومن معطلات سير القضاء التي يشكو المتقاضون والمحامون منها تأجيل القضايا بسبب توقع حركة تنقلات وترقيات القضاة . عرفنا بالاختبار انه بمجرد ما تذاع حركة تنقلات وترقيات القضاة يؤجل القاضى المنقول القضية ويتركها لحافه . ويكاد يكون التأجيل عاما في القضايا الكلية التي يقرر فيها نقل احد قضاة الهيئة فيعذر الباقيون بعدم امكانهم المداولة اذا ما نقل زميلهم . وقد غلا البعض في الأمر لدرجة انهم يقررون فتح باب المرافعة في القضايا التي يكونون قد سمعوا المرافعة فيها واجلوها للحكم . فيحسن ان توجب وزارة الحفانية على القاضى المنقول ان يبقى في محكمته الى أن يتم المداولة في القضايا التي يكون قد سمع المرافعة فيها

و - ومنها تأجيل الاحكام الى آجال بعيدة . اعرف قضايا كثيرة تأجلت الاحكام فيها الى آجال تزيد على عشرة اسابيع مع عدم وجود ما يبرر هذه الآجال الواسعة

ز - ومنها تأخير تحرير اسباب الاحكام تأخيرا يقاس بالشهور . اعرف قضية حصلت المرافعة فيها في شهر يونيه ولم يرد الحكم في قلم الكتاب الا في اواخر شهر سبتمبر فخبنا : لو نص في القانون على وجوب تحرير الاحكام وايداعها في اقليم الكتاب في بحر اسبوع او اسبوعين والا اعتبر الحكم كأنه لم يكن . لم يوجب القانون في المواد الجنائية تحرير الاحكام وايداعها في اقليم الكتاب في بحر ثمانية ايام فلم لا يكون الأمر كذلك في المواد المدنية

ح - تسرف بعض المحاكم في احالة القضايا على خبراء وقد يتناول موضوع الدعوى مسائل قانونية لا يفهمها الخبراء او يتناول مسائل لا يحتاج الفصل فيها الى خبراء . ويغلو الكثير من الخبراء في تقدير قيمة المهمة التي يندبون من أجلها لدرجة انهم يتحكمون في الطرفين المتخاصمين ويتحكمون في التقديرات والتقارير حسب ما يشاؤون ويشاء لهم الهوى . قرأت في تقارير بعض الخبراء عبارات هي أقرب الى الاحكام منها الى التقارير . قال بعضهم (وبناء على الأسباب المتقدمة ارى ان الدعوى لا أساس لها) . وقاله البعض الآخر (ارى ان يرجع في امر الملكية الى حق الارث دون وضع اليد)

وقال البعض الآخر (اقرر ان المحل التجارى كان ملكا لمورث الطرفين ويجب ان يحكم للدعيات بنصيبهن الشرعى فيه ولا عبرة بالمستندات المقدمة من المدعى عليه) . ليست هذه عبارات أقرب الى حيثيات الأحكام منها الى تقارير الخبراء . وقد سرى هذا الوهم فى الكثير منهم وفى الكثير من ارباب القضايا حتى اصبح من الأمثلة السائرة قولهم « الخير فوق القاضى » او « الخير قاضى اكثر من القاضى نفسه » . L'expert est beaucoup plus juge que le juge lui-même .

ومن الأسف ان هذا الوهم سرى الى نفوس ارباب القضايا حتى انك تجدهم يتسارعون الى الزلى لدى الخبير والاشطر من فاز برضاه على حق او على ضلال سواء ..

لو خصص القاضى يوما او بعض يوم من وقته واستدعى الخصمين امامه وناقشهما فى الاقلام التى يتنازعان فيها لعرف وجوه الخلاف وحسم النزاع ووفر على الخصمين شهورا . لاتحتم قضية على خير الا وتأسن . هذه هى القاعدة والعكس هو الاستثناء . على ان القضاء اصبح الآن لا يميل الى الأخذ بتقارير الخبراء اما لصعف الثقة بهم او لكثرة المطاعن التى توجه الى اعمالهم

الأسباب الادارية

الأسباب الادارية داخلية فى سلطة وزارة الحفانية وفى ولاية رؤساء المحاكم وفى تصرف القضاة . خذ مثلا :

١- العطلة القضائية فى فصل الصيف . بحكمة التقضى والابرار تعطل أعمالها أربعة شهور . وممكننا الاستئناف ثلاثة شهور ونصف . والمحاكم الابتدائية شهران أو شهران ونصف . والمحاكم الجزئية لا تنظر إلا القضايا التى فيها شيء من الاستعجال . وقبل بدء العطلة القضائية بأسبوعين أو ثلاثة وبعد انتهاء العطلة القضائية بأسبوعين أو ثلاثة يكون هناك تراخ فى العمل يقع فيه تسامح كبير فى التأجيل بحيث إذا دقت النظر تجد العطلة القضائية لا تقل عن مائة يوم

٢- عدم عقد الجلسات فى الميعاد . قل ان تجد محكمة فى القطر المصرى تعقد جلساتها فى الميعاد بالضبط . الميعاد الرسمى فى الصيف الساعة الثامنة صباحا وفى الشتاء الساعة التاسعة صباحا . ولكن هذه المواعيد حبر على ورق . إذ الواقع ان الجلسات تفتح بعد ميعادها الرسمى بربع ساعة . أو نصف ساعة أو ساعة . والساعة التى تضيع فى الصباح وفى أول العمل هى الساعة التى يكون فيها المحامى أو القاضى أكثر استعدادا للعمل وأكثر نشاطا لتأدية الواجب . فمن الحرام ان نفرط فى هذه الساعة الأولى من عملنا . ويتجلى لك وجه الضرر بطريقة أوقع عند ما تلاحظ أن النوائير فى بعض المحاكم تجرد الرول قبل نظر القضايا . وجرى الرول يستغرق عادة وقتا يتراوح بين نصف ساعة وساعة . فبدل ما يضيع على القاضى وعلى المحامى وعلى المتقاضى ساعة أو ساعة ونصف ساعة . فلم لا تتبع نظام المحاكم المختلطة فيحضر رئيس الجلسة قبل الميعاد بربع ساعة ويجرد الرول حتى إذا جاء الميعاد الرسمى فتحت الجلسة وبدأت المرافعات ..

٣- ومن اسباب تعطيل التقاضى تلك الآجال الطويلة جدا التى اعتادت أقلام الكتاب تحديدها على صحف الدعاوى وصحف الاستئناف : إذا تقدم شخص لقلم الكتاب ودفع اليه عريضة دعوى أو ..

عريضة استئناف لاعلانها فان الجلسة التي يحددها قلم الكتاب انما يحددها بعد شهر أو شهرين . وهذه آجال طويلة جدا تضيق على صاحب الحق ولا سيما أن القضايا الكلية والقضايا المستأنفة تمر بقاضي التحضير وقاضي التحضير يعطى آجالا طويلة تغنى عن الآجال التي يعطيها قلم الكتاب . فالإعداد الذي يحدده قلم الكتاب لا يجوز أن يتجاوز اسبوعين مهما كانت الظروف . وان اعترض بأن الجلسات مزدحمة وجب على الوزارة زيادة عدد القضاة . إيرادات المحاكم تزيد على مصروفاتها زيادة كبيرة جدا لدرجة أن المحاكم أصبحت من المصالح ذات الإيراد مع أن إقامة العدل بين الناس وإيصال الحقوق إلى أربابها يجب أن يكون من الواجبات اليامة المفروضة فرضا على الحكومة . هاها كمثل الأمن العام تنفق عليه الحكومة على اعتبار أنه داخل في واجباتها العامة أما اعتبار المحاكم مستغلات ففكرة خاطئة ٤ - الحكومة افترطت في ايام الاعياد فقرطت في حقوق الخلق . لم ار في بلاد ايام بطالة بكثرة هائلة مثل ما ارى في مصر . اذا جمعت شهور البطالة واسابيع البطالة وايام البطالة وساعات البطالة في مصر تجد زمن العمل لا يزيد على ستة شهور في طول السنة . ستة شهور بطالة هذا شيء كثير جدا . ايام الاعياد والمواسم الرسمية هي :

- عيد الفطر ٤ ايام
- عيد الاضحى ٥ ايام
- الاحتفال بالكسوة الشريفة ١ يوم
- الاحتفال بسفر المحمل ١ يوم
- الاحتفال بعودة المحمل ١ يوم
- عيد استقلال مصر ١ يوم
- عيد ميلاد جلالة الملك ١ يوم
- عيد جلوس جلالة الملك ١ يوم
- مؤيد النبي ١ يوم
- رأس السنة الهجرية ١ يوم
- شم النسيم ١ يوم
- وفاة النيل ١ يوم
- ايام الجمعة ٥٢ يوما
- العطلة الصيفية ٧٨ يوما (بعد استبعاد ايام الجمعة)
- شهر رمضان ٨ ايام (مقابل نقص ساعات العمل في رمضان . شهر الصوم وما اذراك ما شهر الصوم)

— ايام الاعياد والمواسم المسيحية ٨ ايام
اضف اليها الايام والساعات التي تضيق بسبب نقل القضاة او مرضهم او مرض المحامي او موت القريب والنسب وتخصيص ساعة او ساعتين للمداولة والاستراحة تجد نصف ايام السنة تذهب ادراج الرياح

واذا اردنا ان ندمم الكلام على جميع مرافق الحياة في مصر نجد ايام البطالة أكثر مما ذكرنا. نخذ مثلاً تعطيل اعمال المحاكم المختلطة والبنوك والشركات والجمعيات في ايام الاحاد (٥٢ يوماً في السنة) وعطلة اخواننا الاسرائيليين في ايام السبت . وتعطيل المدارس الاميرية في ايام الاعياد تعطيلاً يزيد ثلاثة اضعاف على عطلة المحاكم (عطلة المدارس ١٥ يوماً في عيد الفطر و ١٥ يوماً في عيد الاضحى) ناهيك بايام الاضراب وقد اصبح الاضراب « عادة » يعمل الحاسبون حسابها . وفي مصالح الحكومة يسمح للوظفين المسيحيين الارثوذكس بالغياب في عيد الميلاد وفي عيد الغطاس وفي عيد احد الشعانين وفي عيد خميس العهد وفي عيد القيامة . كما يسمح للكاتوليك والبروتستانت بالغياب في عيد رأس السنة وفي عيد الميلاد وفي عيد القيامة . ويجوز للكاتوليك والبروتستانت ان يتأخروا في الصباح الى الساعة العاشرة في عيد احد الشعانين وفي عيد خميس العهد وفي عيد الغطاس كما يجوز لـ اخواننا الاقباط الارثوذكس ان يتغيبوا في صباح عيد النيروز الى الساعة العاشرة صباحاً . كل هذه شهور وأسابيع و ايام وساعات تضع على العمل وتضع على صاحبة الجمهور عبثاً ومن الواجب ابطال نصفها على الأقل اذ كر ان وزيراً من وزراء المانيا قام يوماً في البرلمان الالماني واحتج على فكرة تعطيل مصالح الحكومة يوماً واحداً لذكرى الماني كير قائلاً أن الامة الالمانية تخسر في كل يوم تعطيل فيه مصالح الحكومة ٢٨٠.٠٠٠.٠٠٠ ساعة . فكم مليار ساعة ياترى تخسر مصر في ايام البطالة في طول السنة !

وخطب ذات يوم السنيور موسوليني Mussolini وزير ايطاليا الأكبر فاعلن انه يحسن بالحكومة منع جميع الاحتفالات التي تعمل مصالح الحكومة وقصر الاعياد الرسمية على عيدين فقط . عيد ذكرى الزحف على روما في ٣٠ اكتوبر وعيد ذكرى انتصار ايطاليا في الحرب في ٦ نوفمبر معلناً ان الامة الايطالية احوج الى العمل منها الى الاحتفالات التي لا تجدى ولا تنفع تذكرني مسألة الاعياد والمواسم والبطالة بكلمة قالها السنيور جورجوليني Gorgolini أحد اقرب الفاشيست في ايطاليا قال

“ Le fascisme veut que l'Etat oblige la justice à la rapidité ”
 وكان شعار كولير Colbert وزير فرنسا الأكبر في عهد لويس الرابع عشر Louis XIV
 “ pas de bras inoccupés, moins d'heures creuses, il faut diminuer les fêtes chômées.”

ومن العطف ماقرأنا في صدد الاعياد والمواسم والبطالة قول لافوتين La Fontaine
 “ Le mal est que dans l'an s'entremêlent des jours -
 “ Qu'il faut chômer ; on nous ruine en fêtes.”
 ومن يريد المزيد من البيان فليراجع الرسائل التي كتبها ونشرتها في « ماهنا وماهنا لك » وفي « خواطر » وفي « شئون مصرية » وفي « أحاديث » . ولكن من يقرأ ومن يسمع ؟ !

عزيز خانكي

تشكيل محاكم الجنايات^(١)

تشكل كل محكمة من محاكم الجنايات من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف (مادة ٣ ق ٣ م ج) وكان المشروع في الأصل ان تؤلف محاكم الجنايات من اثنين من مستشاري محكمة الاستئناف ومن رئيس أو وكيل المحكمة الابتدائية التي تنعقد محكمة الجنايات في دائرتها ومن عدلين ينتخبان من اعيان الجهة ولا يكون لهما رأى الزامى وكان الغرض من تعيين رئيس أو وكيل المحكمة الابتدائية عضوا في محكمة الجنايات عدم توفر العدد الكافي من المستشارين في ذلك الوقت وأيضا لأن في تعيينه مزية أخرى لئلا من الإلزام بالعوا ئد والصفات الخاصة بأهل الجهة وهي تتفاوت لاختلاف الجهات في مصر الا ان مجلس شورى القوانين مارض في ان يدخل في تشكيل محاكم الجنايات قضاة من المحاكم الابتدائية قابلون للعزل والنقل فقبلت الحكومة احتراماً لرأى المجلس أن تكون محاكم الجنايات مؤلفة من مستشاري محكمة الاستئناف الغير القابليين للعزل دون غيرهم . اما الاعيان المدول فكان القصد ان يمثلوا العنصر النائب عن الجمهور والذي يكون جزءا لازما من محاكم الجنايات وكان المأمول ان يؤدي تعيينهم إلى تعاليم الطبقات العالية تدريجاً حتى يصلوا إلى درجة تمكنهم فيما بعد من تأدية وظيفة المحلفين غير أن هذا المشروع لقي معارضة عامة - فرؤى من الصواب اغفاله حتى قبل ارسال المشروع إلى مجلس شورى القوانين (راجع تقرير المستشار القضائى عن سنة ١٩٠٤)

اختيار المستشارين لمحاكم الجنايات : وقد كان من الطبيعى أن يكون توزيع العمل بين المستشارين

ونذب من يجلسون في القضايا الجنائية ومن يجلسون في القضايا المدنية من اختصاص جميعتهم العمومية كما تقضى بذلك اللائحة الداخلية للمحاكم وكما كان العمل جارياً عليه حين انشاء المحاكم الجديدة ولكن وجدت هذه الصعوبة وهي ان مستشاري محكمة الاستئناف الذين يجب ان تؤلف منهم هذه المحاكم غير قابليين للنقل كنتيجة لعدم قابليتهم للعزل وقد رفض كثير منهم قبول القضاء في المحاكم الجديدة خارج القاهرة ووقف الشارع على ذلك فعلا عند استطلاع آرائهم قبل اصدار القانون وبذلك أصبح من المتعذر السير على نظام توزيع العمل بمعرفة الجمعية العمومية مادام رأيا في هذا الموضوع ليس نافذا على جميع المستشارين فرأى الشارع ان يترك لرئيس المحكمة الاتفاق تدريجاً مع المستشارين على قبولهم الانتقال للجلوس في محاكم الجنايات ونص بالمادة الرابعة على انه « يعين وزير الحقانية بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف من يعهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات وكذلك يكون الحال في توزيع العمل بين المستشارين المعينين بالطريقة المتقدمة مع مراعاة قاعدة التناوب » وارضاء للمستشارين الذين يقبلون الجلوس بمحاكم الجنايات جعلت لهم مكافأة مالية زيادة على رواتبهم

هذه هي العلة الوحيدة لهذا النص فلم يكن الغرض نقل حق توزيع العمل بين المستشارين من الجمعية العمومية إلى وزير الحقانية ورئيس المحكمة لانه رؤى ان هذا اصلىح لنظام العمل

(١) من كتاب تحقيق الجنايات الجزء الثالث لحضرة صاحب العزة على بك زكى العرابى المستشار بمحكمة استئناف مصر (تحت الطبع)

بل ان الشارع التجأ إلى هذا الطريق بصفة تدبير مؤقت لتعذر تنفيذ نظام توزيع العمل بواسطة الجمعية العمومية لعدم قبول جميع المستشارين الجالوس في المحاكم الجديدة خارج القاهرة وعدم وجود سلطة للجمعية العمومية لارغامهم على ذلك ولما كان هذا المانع لا يتحقق الا بالنسبة للمحاكم التي تستلزم انتقال المستشارين اليها خارج القاهرة نصت الفقرة الثالثة من المادة على انه « ويجوز ان يكلف مستشارو محكمة الاستئناف بالقضاء في محكمة جنائيات مصر ». وقد جاء بتقرير المستشار القضائي سنة ١٩٠٤ عن هذه الفقرة ما يأتي « انه من الواضح ان عدم قابلية المستشارين للنقل لا تمس بشيء مادام لم يطلب منهم الانتقال خارج القاهرة ولذلك فاني أرى ان من روح هذا التشريع انه وقد أصبح جميع مستشاري محكمة الاستئناف قابلين للجلوس في محاكم الجنائيات قد عاد حق توزيع العمل الى جمعيتهم العمومية ولم يبق هناك محل لأن يستمر تعيين المستشارين الذين يعهد اليهم القضاء بمحاكم الجنائيات بقرار من الوزير بناء على طلب رئيس المحكمة لزوال العلة الملجئة لذلك ولهذا السبب بعينه ألغيت في سنة ١٩٢٦ الفقرة الثالثة التي كانت تقضى بجواز تكليف المستشارين بالقضاء في محكمة جنائيات مصر لأنها أصبحت زائدة ولم يبق لها ضرورة لأنه أصبح من الجائز تكليف كل المستشارين بالقضاء في جميع محاكم الجنائيات لافي مصر وحدها ولا أدل على انه لم يكن المقصود تحويل الوزير دون الجمعية العمومية حق الاستئثار باختيار المستشارين للجلوس في محاكم الجنائيات من أن مشروع القانون لما عرض على مجلس شورى القوانين قدمت اللجنة التي شكلت لفحصه برئاسة المرحوم الشيخ محمد عبده تقريرها عنه . وقد تكلمت عن المادة الرابعة منه وكانت خالية من قيد مراعاة التناوب فقالت « أن المادة الرابعة من المشروع تجعل توزيع اعمال محاكم الجنائيات بيد نظارة الحفانية ورئيس محكمة الاستئناف فأول شيء في هذه القاعدة انها جعلت راحة القاضي منوطة بشخصين يمكن ان يتفقا على ازواجه من مكانه بدون استشارته ولا استرضائه وهو بما يصير ارادته خاضعة لارادة هذين الشخصين إذا كان يجب ان يحفظ مركزه وراحته فأصبح مساويا لمن فقد مزية الامن من العزل وأصبحت الثقة به هي عين الثقة بالمحاكم الابتدائية وقد قضت الشرائع بان يكون توزيع الاعمال على القضاة برأى جمعية عمومية يشترك فيها جميع من يتولى القضاء من عمال المحكمة ويؤخذ رأى كل منهم فيما يعهد اليه وهو يخضع لرأى الجماعة كما ان الجماعة أخذت أيضا نصيبا من رأيه في أعمالها وهذا هو ينبوع الثقة في محكمة الاستئناف الأهلية فاذا ضاع ضاعت . فلنضع قاعدة تكفل لكل مستشار حقه ولا يرى في نفسه غضاضة من القضاء عليه بمحكمها وهي طريقة الدور على ان لا يقيم مستشار في مكانه مدة أطول من التي يقيمها مستشار آخر وقد قبلت الحكومة هذا الاقتراح وأضافت إلى الفقرة الثانية من المادة الرابعة عبارة « مع مراعاة قاعدة التناوب ». وقد جاء بتقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩٠٤ ما يأتي « ان الحكومة كانت تشعر بان قبول مبدأ التناوب المحض لا بد وان يحدث وقوفا في الأعمال بعد زمن قصير جدا الا أن الحكومة مع ذلك قد صرحت من مبدأ الأمر بأن من البديهي أنه من العدل ان يراعى مبدأ في توزيع العمل قاعدة التناوب

وأنه حالما يتم العمل بالنظام الجديد لا يكون هناك بلا شك الاقليل صعوبة في ضمان كون التناوب تاما ومنتظما بقدر الامكان ولذلك لم ير مانع من التصريح بتلك القاعدة في القانون بالعبارات العامة التي نص عليها فيه» ويرى من ذلك أن اللجنة بعد ان اعترضت على تحويل حق توزيع العمل للوزير ورئيس المحكمة عادت وطلبت تقييد هذا الحق منعا للاستبداد وسوء الاستعمال فطلبت ضرورة مراعاة الدور على ان لا يقيم مستشار في جهة اطول من المدة التي يقيمها مستشار آخر ولعلها سلمت باصل الحق للأسباب التي كانت قائمة وقتها وسبق بيانها فرأت انه مادام انه من المتعذر تحويل حق توزيع العمل للجمعية العمومية لتلك الأسباب فليقيد حق الوزير بما يمنع سوء استعمال هذا الحق بان يلزم بمراعاة الدور بين المستشارين تحقيقا لمعنى المساواة بينهم والواقع ان تقييد الوزير بمراعاة الدور بين المستشارين في التنقل للقضاء بمحاكم الجنايات يكاد يحجج بالاختيار من أساسه لأن المسألة ترجع حينئذ إلى قاعدة الدور اللهم الا اذا قلنا ان الدور انما يكون بين المستشارين الذين يختارهم الوزير فقط للجلوس في محاكم الجنايات ولكن يرد على ذلك بأننا اذا سلمنا للوزير بالانفراد في اختيار مستشاري محاكم الجنايات فانه يمكنه بذلك ان يقسم المستشارين الى قسمين قسم للقضاء المدني وقسم للقضاء الجنائي ويكون المستشارون المخصصون للقضاء الجنائي مهما روعي الدور بينهم هم وحدهم الذين يقع عليهم عبء الانتقال لمحاكم الجنايات رغم ارادتهم وهذا ينفي الفكرة الأساسية من إيجاد قاعدة التناوب تحقيقا للمساواة بين المستشارين ولذلك يجب ان يكون التناوب بمعناه الأعم بمعنى ان كل مستشار يجب ان يأخذ دوره في المدني والجنائي على السواء (١) ثم في الجنائي يأخذ دوره في كل جهة من جهات القطر على ان لا يقيم مستشار في مكان مدة اطول من التي يقيمها مستشار آخر

على أنه غير مفهوم كيف يمكن ان يكون اختيار المستشارين لمحاكم الجنايات حقا في ذاته اراد الشارع تحويله لوزير الحقانية وعلى اي أساس يكون هذا الاختيار الذي ليست له اية قاعدة واية مصلحة يمكن خدمتها بذلك وكيف يصبح ان يكون للوزير حق اختيار المستشارين الذين يحكمون في الجنايات مع وجود قضايا سياسية في كل وقت تهم الحكومة مما قد يلقى في روع الجمهور ان الحكومة انما تختار بعض المستشارين او تترك البعض الآخر تبعا لمصلحتها في القضايا المذكورة وفي ذلك اضعاف للثقة بالمستشارين واخلال بمظهر العدل في أعين الجمهور

وبناء على ذلك نرى ان الفقرة الأولى من المادة الرابعة ما وضعت الا لظروف معينة وقد انقضت تلك الظروف فوجب ان يطل مفعولها بانقضاء الغاية من وضعها وأن يصبح الآن من حق الجمعية العمومية ذون غيرها توزيع جميع الأعمال سواء أ كانت مدنية أم جنائية على المستشارين والا فاذا قيل ان الفقرة المذكورة لازالت باقية فان حق اختيار الوزير للمستشارين الذين يعهد اليهم القضاء في محاكم الجنايات مقرون بتقييد مراعاة التناوب وهذا يقتضي حسب عبارة لجنة مجلس شورى القوانين بأن كل مستشار من مستشاري المحكمة لا يقيم في مكان مدة أطول من التي يقيمها مستشار آخر وبتعبير المستشار القضائي ان كل قاض يأخذ دوره مادة في كل جهة من الجهات والغرض من ذلك حسب تعبير اللجنة بصريح العبارة أن لا تكون راحة المستشار منوطة بشخصين يمكن ان يتفقا

على ازواجه من مكانه بدون استشارته ولا استرضائه مما يجعل إرادته خاضعة لإرادتهما ويجعله في منزلة القاضي القابل للعزل وحسب تعبير المستشار القضائي أن مجلس الشورى كان يخشى من الإخلال باستقلال القضاة إذا أطلقت للوزارة السلطة في إرسالهم أينما شاءت والنتيجة لكل ذلك أن قاعدة التناوب إنما وضعت لتحقيق غرض واحد أساسي هو عدم ترك السلطة المطلقة للوزارة في اختيار المستشارين لمحاكم الجنايات حفظاً لاستقلالهم ولضمان المساواة بينهم .

وعلى كل حال إذا قيل أن هذا النص لا زال باقياً رغم انقضاء الظروف التي أدت لوضعه فإنه قد وجب الآن الغاءه بتشريع عاجل للأسباب السابقة

ندب القضاة لمحاكم الجنايات : وإذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور معين من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل بآخر من المستشارين الملحقين بمحاكم الجنايات يعينه رئيس محكمة الاستئناف أو عند السرعة يستبدل بقاض من قضاة المحكمة الابتدائية بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات ينتخبه رئيس هذه المحكمة بالاتفاق مع رئيس المحكمة الابتدائية (مادة ٤٠ فقرة رابعة ق . ت . م . ج . ٠)

ويجب أن يلاحظ أن مشروع القانون كان يقضى بأن تشكل محكمة الجنايات من اثنين من مستشاري محكمة الاستئناف ومن رئيس أو وكيل المحكمة الابتدائية ولكن مجلس شورى القوانين مارض في أن يدخل في تشكيل محاكم الجنايات قضاة من المحاكم الابتدائية قابلون للعزل فقبلت الحكومة احتراماً للرأي المجاس أن تكون محاكم الجنايات مشكلة من مستشاري محكمة الاستئناف الغير القابلين للعزل دون غيرهم كما تقدم ولكن القانون احتفظ مع ذلك بأنه في حالة حصول مانع لأحد المستشارين المؤلفة منهم المحكمة لدور معين وعدم وجود وقت كاف لاستبداله بمستشار آخر من الملحقين بمحاكم الجنايات يجوز استبداله بقاض من المحكمة الابتدائية ويرى من ذلك أنه يجب أن لا يلجأ لتعيين هذا القاضي إلا عند الضرورة القصوى لأن تعيينه اضطراراً لهيئة المحكمة بوجود قاض قابل للعزل بين أعضائها ولذلك نصت المادة على أن يعتمد أولاً إلى استبدال المستشار الذي حصل له المانع بمستشار آخر من الملحقين بمحاكم الجنايات وأن لا يلجأ لاستبداله بقاض من المحكمة الابتدائية إلا « عند السرعة » أي عند ما لا يوجد وقت كاف لطلب مستشار آخر كما إذا مرض أحد المستشارين فجأة يوم الجلسة في جهة بعيدة عن مصر ولا يمكن استبداله بمستشار آخر في الوقت المناسب

ويلاحظ أن معنى عبارة المستشارين الملحقين بمحاكم الجنايات المستشارون الذين قبلوا العمل بهذه المحاكم حيث ما كان يمكن استبدال المستشار الغائب بمستشار آخر لم يقبل الانتقال للحكم في الجنايات والآن وقد أصبح كل المستشارين قابلين للحكم في محاكم الجنايات لم يبق معنى لعبارة المستشارين الملحقين بمحاكم الجنايات ويجب حذفها

وقد حصل تجاوز في العمل في استعمال حق ندب قاض من المحكمة الابتدائية للجلوس في محكمة الجنايات بأكثر مما يحتمله نص القانون في هذا الصدد فإن المادة صريحة في أن القاضي لا يتدب إلا بشرطين الأول أن تكون محكمة الجنايات قد شكلت فعلاً من ثلاثة مستشارين ثم

حصل لأحدهم مانع والثاني انه لا يوجد وقت كاف لاستبداله بمستشار آخر ولكن الحاصل ان محاكم الجنايات كثيرا ما تشكل باستمرار من الأصل من مستشارين وقاض ويكون تشكيلها لمدة عام ولا يوجد عذر لذلك الا مجرد الرغبة في الاستعانة بقضاة المحاكم الابتدائية لتنجاز الاعمال وهذا تجاوز كبير لا يبرره نص القانون ولا روحه فانتا اذا كنا لم نقبل في اصل مشروع القانون أن تشكل محكمة الجنايات من مستشارين ومن رئيس المحكمة الابتدائية فكيف نقبل تشكيلها الآن من مستشارين ومن قاض من قضاة المحكمة فضلا عن ان رئيس المحكمة كان مفروضا بحكم القانون واما القاضى فانه موضع اختيار

يقال ان نذب القاضى الابتدائى ليكون عضوا دائما في محكمة الجنايات انما هو بناء على الأمر العالى الصادر فى ٦ يوليو سنة ١٨٨٩ ومعدل بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٤ الذى يجيز لوزير الحقاينة ان يندب قاضيا أو أكثر من قضاة المحكمة الاستئنافية او المحاكم الابتدائية الى غير المحكمة المعين فيها وذلك في حالة ما اذا تغيب قاض أو أكثر من القضاة المذكورين واستلزمت حالة الاعمال ندب بدله وبناء على ذلك يجوز لوزير الحقاينة ان يندب احد قضاة المحكمة الابتدائية لمحكمة الاستئناف وهذا الندب يجعله اسوة بالمستشارين في كافة الاعمال القضائية بتلك المحكمة وليس بمثابة القاضى الابتدائى الذى يندبه رئيس محكمة الاستئناف باتفاقه مع رئيس المحكمة الابتدائية ليعمل مخصوص طبقا للمادة الرابعة من قانون تشكيل محاكم الجنايات وقد اخذت محكمة النقض بهذا التفسير (١) وتوسعت هي ايضا حتى ذهبت الى انه يجوز ان تشكل محكمة الجنايات من مستشار ومن قاض متدب من وزير الحقاينة انتدابا عاما طبقا لذكرى ٦ يوليو سنة ١٨٨٥ المعدل بذكرى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٤ ومن قاض متدب طبقا للمادة الرابعة من قانون تشكيل محاكم الجنايات (٢) وتكون النتيجة ان محكمة الجنايات يكون فيها عضوان قابلين للعزل ولكنها عدلت عن ذلك اخيرا (٣)

على انى أرى أن الأمر العالى الرقيم ٦ يولييه سنة ١٨٨٥ والمعدل بذكرى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٤ لا يبيح ندب قاض ابتدائى لمحكمة الاستئناف لأن كل ما أباحه « ندب قاض أو أكثر من قضاة المحكمة الاستئنافية او المحاكم الابتدائية الى غير المحكمة المعين فيها » اى مع المحافظة على درجات القضاة فيجوز ندب قاض من إحدى محكمتي الاستئناف إلى محكمة الاستئناف الأخرى (٤) وقاض من إحدى المحاكم الابتدائية إلى إحدى المحاكم الابتدائية الأخرى ولكن ليس فيه ما يبيح نقل قاض من محكمة ابتدائية الى محكمة استئنافية لأنه خول فقط ندب قاض لغير المحكمة المعين فيها ولكنه لم يبيح تغيير صفته أو سلطته بالزيادة أو النقص فلا يجوز بمقتضى هذا الذكرى ندب مستشار ليحل محل قاض

(١) النقض ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠٨ المجموعة س ١٠ ص ١٠٧ و ٣١ يناير سنة ١٩٢١ المجموعة س ٢٣ ص ١٧٥ أو ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠ المحاماة س ١١ ص ٦٠٨

(٢) النقض ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠٨ المجموعة س ١٠ ص ١٠٧ و ٣١ يناير سنة ١٩٢١ المجموعة س ٢٣ ص ١٧٥

(٣) النقض ٦ ابريل سنة ١٩٣٥ المجموعة س ٢٧ عدد ٤١

(٤) وقد كانت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية تنص على انشاء محكمتي استئناف احدهما بمصر والاخرى بأسبوط ولو أن محكمة أسبوط لم تنشأ بالفعل الا فى سنة ١٩٢٦

في محكمة ابتدائية ولا ندب قاض من محكمة ابتدائية ليحل محل مستشار بمحكمة الاستئناف بدليل أن نفس الدكر يتو بعد ان قضى بجواز ندب قاض من محكمة الاستئناف أو من محكمة ابتدائية لغير محكمته قال « ولا تحال رئاسة المحاكم الابتدائية في هذه الحالة إلا على أحد قضاة محكمة الاستئناف » فإذا كان القاضي لا يصبح ندبه لرئاسة محكمة ابتدائية فلا يصح ندبه من باب أولى لوظيفة مستشار على أنه كيفما كان تفسير هذا الدكر يتوفاه صريح في أن الندب لا يجوز لمجرد الرغبة في زيادة عدد القضاة في محكمة معينة لمساعدتها على إنجاز أعمالها (١) بل هو لا يكون إلا « في حالة ما إذا غاب قاض من المحكمة واستلزمت حالة الأعمال ندب بدله » أي إذا لم تسمح حالة العمل في المحكمة بندب بدله من زملائه من نفس المحكمة وحينئذ فلا يجوز ندب قاض لغير محكمته إلا ليحل محل قاض معين من قضاة المحكمة المنتدب إليها طرأ عليه ما أوجب تغيبه ولم يمكن استبداله بغيره من نفس المحكمة ويجب أن ينتهي هذا الندب بمجرد عودة القاضي الغائب . ويجب أن لا يبرح عن الذهن أن الضمانة الأساسية لمحكمة الاستئناف هي عدم قابلية مستشاريها للعزل فلا يجوز أن يدخل في تشكيلها قاض قابل للعزل إلا في الأحوال التي نص عليها القانون بصريح العبارة وعند الضرورة القصوى

على أن هناك اعتبار آخر عملي له قيمته وهو أن القاضي المنتدب في الواقع يشعر دائماً أنه أقل من المستشارين الذين يجلس معهم مما يقلل حريته في مناقشتهم واستقلاله في ابداء رأيه وتكون الجلسة في الواقع مشكلة من المستشارين الاثنين فقط

(١) كما ذهبت اليه محكمة النقض في حكمها الرقم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠ المحللة من ١١ من ٦٠٨

بحث

خاص بالقانون رقم ٣٢ سنة ١٩٣٢
في تخفيض الايجارات

صدرت جملة قوانين بشأن تخفيض الايجارات و بشأن الامهال في الدفع . وأخيرا انتهت بالقانون رقم ١٢ سنة ١٩٣٤ .

وأول هذه القوانين خاص بالتخفيض . هو القانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٣١ . أما القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ . فخاص بالمهلة

والقانون نمره ١٠٣ سنة ١٩٣١ لا يثير خلافا في تطبيقه لأنه نص في المادة الأولى منه على وجوب توفر الشروط المذكورة في القانون نمره ٥٤ سنة ١٩٣٠ (ماعدا شرط دفع أربعة أخماس الايجار) إذ قال في صدر المادة الأولى منه (مع عدم الاخلال بأحكام الرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ لا تقبل دعوى المالك . . . الخ)

والمادة الأولى من القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ لم تشترط الا (١) أن يكون المستأجر استأجر الأرض لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية (٢) أن يزرع قطنا على الوجه المعتاد (٣) وان يظل المستأجر المذكور مستأجرا للأرض عينها للسنة الزراعية الحالية . (١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية) والتخفيض في القانون نمره ١٠٣ سنة ١٩٣١ منصب على إيجارة سنة ١٩٣٠ . أى سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية . ونص المادة الأولى هو - مع عدم الاخلال بأحكام الرسوم بقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصلي فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ عن أطيان استؤجرت لزراع قطنا على الوجه المعتاد في المطالبة بأكثر من أربعة أخماس الايجار المذكور أما الخلاف البسيط الذي أثير في حالات قليلة عن معنى لزراع قطنا على الوجه المعتاد . فلا أهمية له . لأنه أقل من أن يناقش .

ثم جاء بعد ذلك القانون رقم ١١٠ سنة ١٩٣١ ليعالج إيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية . ونص على المهلة في المادة الأولى ولا محل الآن لمناقشته . لأن القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٣٢ جاء مقررًا لتخفيض إيجار تلك السنة ٣٠ في المائة . وهذا القانون هو الذي أثار خلافا بين المحاكم في تفسير مدلول عبارة (سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية) لا يقل في اتساعه عن اختلاف آراء الهيئة التشريعية عند عرضه . والخلاف كله هو على معرفة القصد من عبارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية ويحسن وضع هذه المادة أمام العين قبل الكلام في هذا الخلاف

مادة ١٠ . « لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصلي فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ عن أطيان استؤجرت لزراع قطنا على الوجه المعتاد في المطالبة بأكثر من سبعة أعشار الايجار المذكور : ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الايجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية »

قالت بعض المحاكم أنه لا مكان للتخفيض يجب أن يكون العقد سابقاً لسنة ١٩٣٠ . أى أن يكون وقع في سنة ١٩٢٩ أو ما قبلها . وقالت المحاكم الأخرى . بل يكفي أن يكون العقد وقع قبل سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية . ثم اختلفت المحاكم في مبدأ السنة الزراعية . ولنبادر إلى القول بأن الخلاف الأخير أساس حله العرف الزراعي . وهو خلاف طفيف يقضى عليه الواقع . الذي يقرره العرف في الجهات الزراعية . وأن الاختلاف ليس بذى بال ولم تختلف المحاكم طبعاً في باقي شروط المادة الأولى التي نحن بصدددها لأنها جلية بذاتها

حكم محكمة النقض والابرار المدنية

وقد حكمت محكمة النقض والابرار المدنية في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بأنه يجب لتطبيق المادة الأولى من القانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٣٢ أن تكون الايجارة قد تم عقدها في سنة ١٩٢٩ أو ما قبلها واستندت في أخذها بهذا التقسيم على (أن مندوب الحكومة سعادة عبد الحميد بدوي باشا الحاضر بالنيابة عن الحكومة أمام المجلس قرر صراحة أن مبدأ التشريع كان أساسه أنه لوحظ في ابتداء الأزمه بأن عقود الايجارات التي عقدت في سنة ١٩٢٩ سواء كانت لسنة واحدة أو لثلاث سنوات وسواء عقدت في سنة ١٩٢٩ أم قبل ذلك التاريخ وكانت سارية في سنة ١٩٢٩ . لوحظ أن هذه العقود المختلفة صدرت في جو مالي مختلف كل الاختلاف عن الحالة وقت تنفيذها . إلى أن قال . . . وان الشارع عندما وضع الوثيقة الثالثة لهذا التشريع المطروح أمام المجلس أراد أن يظل في نفس الدائرة التي رسمها من مبدأ الأمر وهي أن يعمل سنة بسنة . بل أن يعالج حالة ابتدأت في سنة ١٩٢٩ ولا تزال متمشية على ثلاث سنين بسبب تعدد سنى الايجار . وهذا مادما المشرع لاشتراط أن تكون الايجارة لأكثر من سنة واحدة . وأنه يريد حماية المستأجرين لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ممن تعاقدوا في سنة ١٩٢٨ أو إلى سنة ١٩٢٩ لمدة ثلاث سنين أو سنتين . ولما سأل أحد الشيوخ المندوب المذكور عن مبدأ السنة الزراعية ان كانت في ١٥ أكتوبر أو ١٥ نوفمبر: أجاب بصريح العبارة بأن الشارع لم يعن بتحديد مبدأ السنة الزراعية وإنما ترك هذا للعرف العام . وبعد عدة مناقشات في هذا القانون تصدق عليه من المجلس بدون إدخال أى تعديل فيه . (محاماه ص ١٥٦ السنة الرابعة عشرة العدد الخامس)

وظاهر من سبب هذا الحكم ان المحكمة استخلصت رأى المشرع من رأى مندوب الحكومة امام مجلس الشيوخ . وقد يكون هذا صحيحاً في حالات . الا أنه في حالة هذا القانون ليس من السهل أخذ رأى مندوب الحكومة قولاً فاصلاً في بيان غرض المشرع لأن هذا القانون اقترح مشروعه من الهيئة التشريعية كما هو ثابت من محضرى جلستى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ و ١٤ أبريل سنة ١٩٣٢ لمجلس النواب . ومحضرى جلستى ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ و ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢ لمجلس الشيوخ . حتى ولو كانت الحكومة هي التي تقدمت بالمشروع . فان رأى مندوبها عن الغرض منه ليس قاطعاً مادامت الهيئة التشريعية لم تسلم بهذا الغرض وأثارت حوله مناقشات حادة تناولته أخذاً بالضد ورداً اليه بل انه ليضعف من القول بان رأى مندوب الحكومة هنا هو الفاصل في

بيان الغرض أن تكون لجنة الحقانية التي أحيل عليها المشروع في مجلس الشيوخ قررت صراحة عكس ماقرره مندوب الحكومة

والمطلع على محاضر جلسات مجلس النواب والشيوخ عند استعراضهما القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٣٢ يتبين بوضوح ان تحديد معنى (سابقة على سنة ٩٣٠ - ٩٣١ الزراعية) كان محل مناقشة حادة بين رجال الهيئتين فيما بينهم وبين أنفسهم وفيما بينهم من جهة وبين مندوب الحكومة من جهة أخرى . فكان رأي الأخير أن المقصود من سابقة على سنة ٩٣٠ - ٩٣١ الزراعية الوحدة السنوية لسنة ١٩٣٠ . يعني أن يكون العقد سابقا لهذه السنة فيقع في سنة ١٩٢٩ أو ما قبلها . وكان رأي أغلبية المتكلمين من الهيئتين ضد رأي مندوب الحكومة . وقصدوا جميعا أن يفسر معنى هذه العبارة بأن سبق سنة ٩٣٠ - ٩٣١ الزراعية بأن القانون ينطبق على الحالات التي تم التعاقد فيها في سنة ١٩٣٠ بشرط أن يسبق هذا بدء سنة ٩٣٠ - ٩٣١ الزراعية .

لجنة مجلس النواب .

وقد يلاحظ البعض أن اللجنة التي أحيل اليها المشروع في مجلس النواب ذكرت بلسان مقررها عند عرضه ان الغرض من هذا القانون حماية المستأجر قبل سنة ١٩٣٠ متفقا في ذلك مع رأي مندوب الحكومة إلا أن هذا الاعتراض مردود بان أعضاء مجلس النواب المتكلمين في المشروع لم يوافقوا على هذا التحديد . وكان رأيهم أن تفسر تلك العبارة بما سبق سنة ٩٣٠ - ٩٣١ الزراعية وتمسك السائلون عن القصد من عبارة (سابقة على سنة ٩٣٠ - ٩٣١ الزراعية) بسؤالهم دون أن يظفروا برأي المجلس بقرار في ذلك ، فالأصوات لم تؤخذ على تحديد الغرض من تلك العبارة ومما المشروع الى مجلس الشيوخ وكان النواب في لهفة عليه لأن أحد الوزراء هاجم المشروع في ذاته . فبادروا الى اقراره حتى ينجو من هدم كيانه . وظل سؤال السائلين منهم عن تحديد عبارته حائرا بغير جواب فاصل

في مجلس الشيوخ

وفي مجلس الشيوخ . كانت ثورة المناقشة في الغرض من تلك العبارة هي بعينها إلا أن لجنة الحقانية التي أحيل عليها المشروع ذكرت عند عرضه بصراحة تامة أن القصد من تلك العبارة هو ما سبق اكتوبر سنة ١٩٣٠ . فذكرت بالنص « عن الشرط الثاني . وهو أن تكون الايجارة سابقة على سنة ٩٣٠ - ٩٣١ الزراعية . هنا يسأل أيضا بعض حضرات الاعضاء عن معنى هذا السابق . وقال معناه أن تكون الايجارة سابقة على يناير سنة ١٩٣٠ ولكن الرأي استقر بعد المناقشة وتبادل الآراء على ان شرط السابق يتحقق بالنسبة لكافة العقود المبرمة قبل اكتوبر سنة ١٩٣٠ . سواء تحررت في أول السنة المذكورة أو في وسطها أو في سنة سابقة عليها . وقد بذت اللجنة رأيها هذا على مراجعة ائمان القطن في تلك السنين وماحصل فيها من التفاوت العظيم بين هذه السنين وبين سنة ٩٣٠ - ٩٣١ الزراعية . كما راعت ذلك في نسبة التقدير بثلاثين في المائة ولعل هذا التعبير لا يدع مجالا للشك في غرض المشرع للسببين الآتيين :

أولا - لأن هذا التقرير جاء بعد اطلاع لجنة الحقانية على مدار حول هذا الغرض من المناقشة

في مجلس النواب . فاللجنة كانت على علم . قبل أن تقرر ماقررت . بما أحاط تلك العبارة من بحث ثانيا - لأن مشروع القانون تقرر كما تقدمت به اللجنة المحال عليها . واللجنة رأت ان التخفيض يشمل كافة العقود السابقة على اكتوبر سنة ١٩٣٠

المادة الثانية من القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٣٢ والثانية من القانون رقم ١١٠ سنة ١٩٣١

وبما يقطع في ان غرض المشرع من (سابقة على سنة ٩٣٠ - ٩٣١ الزراعية) . بدء سنة ٩٣٠ - ٩٣١ الزراعية أنه نص في المادة الثانية من القانون رقم ٣٢ سنة ٩٣٢ على ان هذا القانون لا يسرى على الايجارات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر اكتوبر سنة ١٩٣١ . ولو كان غرضه وحده سنة ١٩٣١ لخرجت المادة الثانية ايضا الايجارات التي تم لاتفاق عليها بعد سنة ١٩٢٩ كما اخرجت ما كان منها بعد اكتوبر سنة ١٩٣١ . وكذلك نص في القانون نمرة ١١٠ سنة ١٩٣١ على عدم سريان التخفيض على ما عقد بعد اكتوبر سنة ١٩٣٠ على ان لا تدري اذا كان غرض المشرع هو ما سبق يناير سنة ١٩٣٠ لما لم يذكر ذلك صراحة . هل فاته ذلك . فايكن الا ان اعتراضا آخر ينهض ضد الرأي المخالف وهو ان المشروع كان في غنى عن النص على لفظة الزراعية . بل وكان اكثر غنى عن ادخال سنة ٩٣٠ في سنة ١٩٣١ في تعبيره . فما كان اسهل للدلالة على قصده من ان يذكر (سابقة على سنة ١٩٣٠) فيسمى بذلك الى وحدة السنة . دون ان يتعرض للزراعة أولا ادخال سنة ١٩٣٠ في ١٩٣١

أما وضع عبارته بهذا الإدخال . فتؤدي حتما الى أنه قصد بالسبق على ٩٣٠ - ٩٣١ الزراعية السابق على بدء سنة ١٩٣١ الزراعية . هذا البدء الذي يحدده العرف . والذي لم يكن المشرع بتحديد هذا السبب . سبب ان العرف هو المحدد لوقته

اسعار القطن

على ان مبنى هذا التشريع هو انخفاض سعر القطن سنة ١٩٣١ بدليل جعل هذا الانخفاض أساس المناقشة في هذا المشروع عند عرضه . وبدليل النص في المادة الثانية منه على انه لا يسرى على الايجارات التي كان أساس التعاقد فيها سعر القطن . فاذا تحقق هذا المبنى (انخفاض السعر) وكانت الايجارة لم تعقد على أساس سعر القطن وجب انطباق القانون وقد هبطت أسعار القطن في سنة ١٩٣١ الى النصف تقريبا عما كانت عليه في سنة ١٩٣٠ . تراجع محاضر جلسات مجلس النواب والشيوخ ٤/٤/٩٣٢ نوابا . و ٢٩/٦/١٩٣٢ شيوخا

على ان القول بان الشك يفسر لصالح المدين لا يعدم نصيبا في هذه الحالة والمدين هنا هو المستأجر اما القانون الأخير رقم ١٢ سنة ١٩٣٤ . فلا يختلف عن القانون رقم ٣٢ سنة ٩٣٢ الا فيما يختص بسنة التخفيض . فهي سنة ١٩٣٢ . أي ١٩٣١ - ١٩٣٢ زراعية

وقد صدرت جملة أحكام مؤيدة لوجه نظرنا السالفة في تحديد غرض المشرع من عبارة (سابقة على سنة ٣٠ - ٣١ الزراعية) آخرها حكم محكمة المنيا الكلية الصادر في القضية نمرة ٢٦٤ سنة ١٩٣٤ كلى المنيا بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤

محمود عبد الرحمن

القاضي بمحكمة المنيا الابتدائية

بتعديل المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات الاهلي

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — تلغى الفقرة الثانية من المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى وتستبدل بها الأحكام الآتية :

عن مشروع المرسوم بقانون المعدل للمادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات

وضع القانون نمرة ٣٣ لسنة ١٩٢٩ لاجراء الجنب والمخالفات التي تقع من الموظفين من القاعدة العامة التي تجيز للدعى بالحق المدني رفع دعوى مباشرة إلى المحكمة ، ولتسوية تلك الجنب بالجنايات في أنها لا ترفع الا على يد النيابة وقصد بذلك إلى منع العبث بشكوى الموظفين والعمل على السكيد لهم والانتقاص من هيئتهم . إذتين من احصاءات الأربع سنين السابقة على ذلك القانون أن الشكاوى غير الصحيحة أو الثابتة تبلغ ثلاثة أرباع المجموع فقد كان المحكوم فيه بالبراءة من القضايا التي رفعت على الموظفين ثلاثة أمثال ما حكم فيه بالادانة .

وقد يرى بعضهم أن حق المدعى المدني في رفع الدعوى مباشرة إنما قرر لتفكيك الأفراد من الرقابة على النيابة إذا سكنت عن القيام بواجبها أو تراخت فيه وفي هذا الرأي نظر إذا قورنت مواد الجنع بمواد الجنايات . وقد يكون الأدنى إلى الحق أن يستبر حكم المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات من قبيل التيسير على النيابة حتى لا يقع على عاتقها وحدها رفع الدعوى في طائفة كثيرة العدد من الدعاوى الثانوية النافذة ، وأنه إن يكن فاستعمل الرخصة التي تقرها تلك المادة رقابة على عمل النيابة فهذه الرقابة نتيجة لأسباب .

ومهما يكن من هذا فقد روى من المصلحة أن يمكن للأفراد من التغلب على سكوت النيابة عن رفع الدعاوى في مواد الجرح والمخالفات الواقعة من الموظفين سواء كان هذا السكوت لكثرة علمها أم لانتها لارتى علل لرفع الدعاوى بحيث يمكن للدعي بالحق المدني أن يصل إلى ساحة المحكمة لتفصل فيما يراه حقاً صحيحاً .

على أنه اتقاء للبث في الشكوى والاسراف في دفع الدعاوى الباطلة مما دلت عليه الاحصاءات وروى ألا يطلق الحق للدعى المدني كما كان الحال قبل سنة ١٩٢٩ فدرج الدعوى مباشرة الى المحكمة التي تفصل فيها بل يكون وصوله إليها بطريق الطعن في قرار النيابة بالحفظ أمام المحكمة منعقدة بهيئة أودة مشورة . فاذا تبين لهذه أن هناك محلاً لرفع الدعوى أو بجارة أخرى أن

ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها اذا كانت الدعوى موجهة ضد شخص من الموظفين أو المستخدمين الغوميين أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه بسبب تأدية وظيفته .

فاذا رأت النيابة أن لا محل لرفع الدعوى أو اذا أصدرت أمراً بالحفظ وجب عليها اعلان قرارها الى المدعى بالحقوق المدنية . وله الحق في رفع الأمر الى المحكمة الابتدائية في أودة مشورتها في الثمانية الأيام التالية لتاريخ هذا الاعلان أو بعد انقضاء ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الشكوى للفصل فيما اذا كانت الدعوى ترفع أو لا ترفع . ويحصل هذا الطعن بتقرير في قلم الكتاب مع إيداع كفالة قدرها عشرة جنيهات مصرية ما لم يكن المدعى بالحقوق المدنية قد أعفى من الرسوم القضائية بقرار تصدره على وجه الاستثناء أودة المشورة بناء على طلب المدعى ، وتصادر الكفالة اذا صدر القرار بعدم قبول الطعن أو برفضه .

فاذا رأت أودة المشورة رفع الدعوى وجب على النيابة أن ترفعها فوراً الى المحكمة المختصة أو رأت ألا وجه لرفعها فيكون قرارها غير قابل للطعن .

من الممكن أن تفتى محكمة الموضوع في الأمر بإدانة الموظف أذنت برفع الدعوى وفي هذه الحالة يجب على النيابة أن تتولى ذلك بنفسها . أو إذا تبين ألا وجه لرفع الدعوى أصدرت قراراً بذلك وختم الأمر فأصبح لا سبيل لطرح الدعوى أمام محكمة الموضوع . فهما أشبه بمهمة قاضي الاحالة في الجنايات .

ولا شك في أن هذه الطريقة تجمع الى التيسير التام على أصحاب الحقوق ضمانة الكف من عبث العابثين ومن كيد من يرمى الى النقض من كرامة الموظفين بالباطل ، وتقى ساحات المحاكم من دمار لاغنى فيها ولا خير منها .

ولتحقيق فائدة هذه الطريقة يجب أن يعلم المدعى بتصرف النيابة في حينه لذلك يجب ابلاغه ذلك في الوقت المناسب بأن تكلف النيابة باعلانه بقرارها فيكون له في الثمانية الأيام التالية لذلك الاعلان رفع الأمر الى أودة المشورة . وقد يقع ألا تصدر النيابة قراراً بالحفظ وأن تكون الشكوى أهملت مجرد إهمال أو حفظ إدارياً ، وفي هذه الحالة يجوز للمدعى بالحق المدني أن يرفع الأمر الى أودة المشورة إذا انقضى على تقديم شكواه ثلاثة أشهر .

وقد يخشى بحق أن يسرف المدعون بالحق المدني في الالتجاء الى أودة المشورة إسرافهم في الماضي في التجاؤهم الى محكمة الموضوع . لذلك وجب أن يقام حاجز دون ذلك الإسراف لا يكون فيه عنت أو قسوة . وقد روى أن خير حاجز في هذا السبيل هو تكليف المدعى بالحق المدني بأن يقطع عند تقرير الطعن في تصرف النيابة كفالة قدرها عشرة جنيهات يكون حكمها حكم الكفالة التي تدفع عند التقرير بالطعن في حكم لدى محكمة النقض والابرار أي أنها تصدر عند تقرير عدم قبول الطعن أو رفضه . وحتى لا يكون في هذا التكليف شدة روى أن يجاز للفقيه من دفع المبلغ المذكور رفع طلب معافاة منه الى أودة المشورة نفسها بدلا من رفضه الى لجنة المعافاة .

والواقع أن عمل هذه اللجنة من حيث تقدير احتمال كسب الدعوى لا يختلف عن عمل أودة المشورة وهي تنظر فيما اذا كان ثمة وجه لرفع الدعوى . ولذلك يحسن أن يوجد للعلن في هيئة واحدة إبقاء التضارب واقتصاداً للوقت وتخفيفاً عن القضاء .

وقد قصر استعمال الطريقة المتقدم يانها على الجنح والمحالفات التي تقع من الموظفين بسبب تأدية وظائفهم فاذا لم يكن بين الجريمة والوظيفة أي صلة أو سبب اتبعت القاعدة العامة من جواز رفع الدعوى مباشرة الى محكمة الموضوع .

مادة ٢ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
نأمر بأن يصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون
من قوانين الدولة

صدر برأى القبة في ١٠ من القعدة سنة ١٣٥٣ (١٤ فبراير سنة ١٩٣٥)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد توفيق نسيم

وزير الحقانية

أمين أنيس

على هذه القواعد بنى مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة والذي تتشرف وزارة الحقانية عرضه على مجلس الوزراء
وترجو ، اذا وافق عليه ، أن يتفضل برفع الأمر الى الحضرة الملكية وباستصدار مرسوم بقانون يشرع هذا الحكم المعدل للبلاد
القاهرة في ١٢ فبراير سنة ١٩٣٥

وزير الحقانية

أمين أنيس

القسم الثالث

مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ (١)

بتعديل بعض أحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى والباب السابع
من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على امرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ؛

وعلى قانون العقوبات الأهل ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، والقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ الخاصين بتعديل
بعض أحكام قانون العقوبات المذكور ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - تلغى المواد ١٥١ و ١٦٠ و ١٦٠ و ١٦٠ مكررة و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٧ و ١٦٧
مكررة و ١٦٨ من قانون العقوبات الأهل وتستبدل بها الأحكام الآتية :

(١) نشر بالوقائع المصرية بالعدد ٢٢ فى ١١ مارس سنة ١٩٣٥

مذكرة إيضاحية

دلت التجارب على أن الحاجة ماسة لاعادة النظر فى الأحكام الجديدة التى أدخلت فى سنة ١٩٣١ على قانون العقوبات
والخاصة بالجرائم التى ترتكب بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر ، طبقا لما أبداه أرباب الجرائد من الرغبات
فى هذا الشأن .

والمشروع يبدل نصوص المواد ١٥١ و ١٦٠ و ١٦٠ مكررة و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٧ و ١٦٧ مكررة و ١٦٨
وبلغى المادتين ١٥٢ مكررة و ١٦٦ رابعة والفقرة الثالثة من المادة ٣٦٥

المادة ١٥١ :

استبدل بكلمة « نشر » كلمة « ترويج » لأن هذه الكلمة الأخيرة أصبح أداء للبلى المقصود ، ثم إنه وقد روى من
من المناسب أن يطل حكم الفقرة الثانية من المادة ١٦٦ رابعة من حيث هو قاعدة عامة ، وهو يجعل فى حكم الشريك كل من
شجع بمساعدة مادية أو مالية أو بأى وجه آخر على ارتكاب أية جريمة بأحدى الطرق المينة بالمادة ١٤٨ ، فقد وجب إعادة
المادة ١٥٢ إلى ما كانت عليه فى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ بأن يصح فيما يتعلق بالجرائم الداخلة فيها على هذا الاستثناء من
قواعد الاشتراك العامة وهو استثناء يبرره خطورة تلك الجرائم .

المادة ١٦٠ .

أثارت المادة ١٦٠ من قانون العقوبات الأهل التى جاء بها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ لمعاقبة قد أفعال الحكومة

مادة ١٥١ - يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من ارتكب باحدى الطرق المتقدمة ذكرها فعلا من الأفعال الآتية :
(أولا) التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر في القطر المصرى أو على كراهته أو الازدراء به .
(ثانياً) تحييد أو ترويج المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالإرهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة .

ويعاقب بنفس العقوبات كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها في الفقرتين السابقتين دون أن يكون قاصداً الاشتراك مباشرة في ارتكابها .

مادة ١٦٠ - يعاقب بنفس العقوبات كل من سب موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة . وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ إذا وجد ارتباط بين السب وجريمة قذف ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب .

مادة ١٦٠ مكررة - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيهًا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أخل بطريقة من الطرق بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في صدد دعوى .

مادة ١٦٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر بسوء قصد بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها أخباراً كاذبة أو أوراقاً مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً للغير ، إذا كان من شأن هذه الأخبار أو الأوراق أن تكدر السلم العام أو أن تلحق ضرراً جسيماً بالمصلحة العامة .

والهيئات النظامية والسلطات والمصالح العامة . إذا استعمل فيه عبارات مؤذية أو بذئية ، كثيراً من الاعتراض بسبب إيهام النص وعمومه . على أن الواقع هو أن كل عمل ذي خطر مما يقع في حكم هذه المادة يدخل بصفة عامة في نطاق جرائم أخرى بما ينص عنه قانون العقوبات . لذلك روى من المناسب إلغاؤها .

وقد قل مكان المادة الملغاة الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ التى تناقب على السب الموجه إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة والتي تقابل المادة ١٥٩ من قانون العقوبات الذى وضع في سنة ١٩٠٤ ، وبذلك تمرد إلى مكانها الاول الذى نزعها منه قانون سنة ١٩٣٦ ، وقد كان هذا القانون يبيح للتهمة . كما في حالة جريمة القذف الموجه ضد موظف ، إثبات حسن نية وإقامة الدليل على صحة الوقائع المدعى بها . فألغى قانون نمرة ٣٥ لسنة ١٩٣٢ تلك القاعدة على أثر صدور حكم من محكمة النقض والابرار . وبذلك أصبح يمتنع بوجه عام إقامة الدليل في مادة السب .

غير أنه روى من العدل التزام حد وسط وبسط حتى إقامة الدليل إلى مادة السب (ولو أن تعريف السب نفسه ينفي أن يكون فيه اسناد واقعة معينة) حيث تكون جريمة السب مرتبطة بجريمة قذف ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب .

وفي الواقع ليس من المقبول أن يمكن المتهم في جريمة قذف من إثبات سلامة نيته وحقيقة الأفعال المدعى بها وأن ينال بذلك البراءة ، في حين يتعين ، لعدم جواز إقامة الدليل على السب ، توقيع العقوبة عليه بسبب سب بسيط لا يبدو أن يكون اجمالاً ، في كلمة معينة ، للوقائع التى قذف بها . ولذلك فإن تسوية الاثنين في الحكم أمر يوجب في هذه الحالة ما بين الجريمتين من الارتباط الوثيق وإنما يتحقق هذا الارتباط عند ما يكون مؤداهما واحداً ويكون فرق ما بينهما مختلفاً بطريقة التعبير ،

مادة ١٦٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر بإحدى الطرق المتقدمة ذكرها ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية . ولا عقاب على مجرد إعلان الشكوى أو على مجرد نشر الحكم .

ويعاقب بنفس العقوبات كل من نشر ما جرى في الدعاوى التي لا يجوز القانون إقامة الدليل فيها على الأمور المدعى بها . ويعاقب على إعلان الشكوى أو على نشر الحكم بنفس العقوبات مالم يكن النشر قد حصل بناء على طلب الشاكي أو بأذنه .

مادة ١٦٤ - يجوز للمحاكم أن تحظر نشر المرافعات القضائية أو الأحكام كلها أو بعضها بإحدى الطرق المينة بالمادة ١٤٨ في غير الدعاوى التي تقع في حكم المادة السابقة إذا رأت في ذلك النشر ما قد يخل بالنظام العام أو الآداب أو المصلحة العامة . ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

فهى فى إحداهما اسناد وقائع معينة وفى الأخرى اسناد ألفاظ بنى على صحة تلك الوقائع .

المادة ١٦٠ مكررة :

لم تغير المادة ١٦٠ مكررة الجديدة شيئا فى النص القديم عدا أنه استبدل بالإحالة الى المادة السابقة ' ذكر مقدار العقوبة ' إذ لم تعد الحالة تستقيم مع تعديل المادة ١٦٠

المادة ١٦٢ :

فى النص الجديد لهذه المادة عود الى النظام الذى كان قائما قبل سنة ١٩٣١ ، وهو ايسر للمتهم ، وبذلك لا يحق العقاب إلا إذا أقامت النيابة فى جميع الأحوال الدليل على سوء قصد المتهم . ولم يعد إذن محل للفرقة بين حالة النشر التى كان المتهم يلزم فيها بإثبات حسن قصده وبين حالة النقل التى كان حسن القصد فيها مفترضا .

المادتان ١٦٣ و ١٦٤ :

كان حظر نشر ما يجرى فى الدعاوى يشمل بحسب المادة ١٦٣ قديمة جميع دعاوى القذف والسب وغيرهما من جرائم النشر المنصوص عنها فى الباب الرابع عشر فأصبح الحظر المطلق ، فيما عدا الأحوال التى تقرر المحاكم فيها سماع الدعاوى فى جلسة سرية قاصرا على الدعاوى التى لا يقبل فيها إثبات حقيقة الأمور المدعى بها .

على أنه وإن لم يكن ثبت حظر بحكم القانون على نشر ما يجرى فى الدعاوى المتعلقة بجرائم الصحافة الأخرى ، فإن للمحاكم دائما الحق فى تحريم ذلك النشر متى رأت فيه ضررا بالنظام العام أو الآداب العامة أو المصلحة العامة . وبذلك أجرى على أغلب جرائم الصحافة حكم القاعدة العامة أى قاعدة الحظر الموكل لرأى القضاء التى كانت مقررة بالمادة ١٦٤ قديمة بالنسبة للجرائم بوجه عام .

المادة ١٦٥ ثالثة :

يحدد النص الجديد لهذه المادة الأحوال التى يكون فيها إنشاء الأسرار المتعلقة بتحقيق جنائى معاقبا عليه . ففى التحقيقات التى يجرىها قاضى التحقيق والتى يحصل بنص المادة ٧٨ من قانون تحقيق الجنايات الأمل فى جلسة علنية لا يكون النشر معاقبا عليه ، مالم يأمر القاضى بإجراء التحقيق فى جلسة سرية . أما فيما يختص بالتحقيق الابتدائى الذى تباشره النيابة ولا يؤذن فيه للجمهور بالحضور فإن إنشاء أسرار هذا التحقيق لا يقع تحت طائلة قانون العقوبات ، إلا اذا حظر المحقق كل النشر فى شأنه .

مادة ١٦٥ - ثلاثة - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها اذاعات بشأن تحقيق جنائي قائم إذا كان قاضى التحقيق قد أمر بجعل التحقيق سرى أو إذا كانت النيابة العمومية قد حظرت اذاعة شيء عنه مراعاة لاحقاق الحق أو للآداب أو لظهور الحقيقة .

مادة ١٦٧ مكررة - إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة بطريق النشر في إحدى الجرائد واستمرت الجريدة أثناء التحقيق على نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه فيجوز للمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة بناء على طلب النيابة العمومية أن تأمر بتعطيل الجريدة ثلاث مرات على الأكثر .

ويصدر الأمر بعد سماع أقوال المتهم ولا يجوز الطعن في هذا الأمر بأية طريقة من طرق الطعن . فإذا كانت موالاة النشر المشار إليها في الفقرة الأولى قد جرت بعد إحالة القضية للحكم إلى محكمة الجنج أو إلى محكمة الجنايات يطلب أمر التعطيل من محكمة الجنج أو من محكمة الجنايات على حسب الأحوال . ويجوز اصدار أمر التعطيل كلما عادت الجريدة إلى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه .

ويبطل فعل أمر التعطيل إذا صدر أثناء مدة التعطيل أمر بحفظ القضية أو قرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى فيها أو حكم بالبراءة .

مادة ١٦٨ - إذا حكم على رئيس تحرير جريدة أو المحرر المسئول أو الناشر أو صاحب الجريدة في جنابة ارتكبت بواسطة الجريدة المذكورة أو في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٥٦ .

المادة ١٦٧ مكررة :

تنص المادة الجديدة على أن الجريدة التي توالى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه لا تصدر أمر تعطيلها إلا من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة معقدة . وقد كان صدور هذا الأمر من سلطة القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق . فإذا كانت القضية قد أحيلت إلى محكمة الجنج أو إلى محكمة الجنايات فيكون أمر التعطيل من اختصاص هذه أو تلك على حسب الأحوال .

ومن جانب آخر فإن التعطيل الذى كان يحكم به لمدة خمسة عشر يوما بحسب نص المادة ١٦٧ مكررة أصبح قاصراً على ثلاث مرات ، ولم يكن مقياس الأيام عملياً بالنسبة للجرائد والمجلات الأسبوعية أو الشهرية . وأخيراً فإن الجزاء لا يتضمن انقار المطبعة الذى كان يؤمر به حتماً في حالة ما تكون المطبعة ملكاً للجريدة .

المادة ١٦٨ :

كانت المادة ١٦٨ قديمة تنص على إلغاء الجريدة حتماً أو طيقاً لما يراه القاضى على حسب الأحوال . ولا شك في أن هذه العقوبة قاسية فانها تلحق بالمحكوم عليه خسارة مالية تتجاوز بكثير أكبر غرامة فضلاً عما فيها من عبث شديد بحق الملكية . خصوصاً وأنها كانت تستتبع حتماً انقار المطبعة إذا كانت ملكاً للجريدة التي وقعت الجريمة بواسطتها . ولو كانت عمل هذه المطبعة غير قاصر على طبع الجريدة .

ثم إن من شأن شدة العقوبة أن تترى من يهددهم وقوعها باستعمال الطرق الاحتيالية لتفادى أثرها .

قضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة شهر بالنسبة للجرائد التي تصدر ثلاثة مرات في الأسبوع أو أكثر ولمدة ثلاثة أشهر بالنسبة للجرائد الأسبوعية ولمدة سنة في الأحوال الأخرى .

فاذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة غير الجرائم المذكورة في الفقرة السابقة جاء الأمر بتعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز نصف المدة المقررة بها .

فاذا حكم بالعقوبة مرة ثانية في جريمة مما ذكر بالفقرة السابقة وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدر حكم سابق جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة تساوى مدة العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى .

مادة ٢ - تلغى المادة ١٥٢ مكررة والمادة ١٦٦ رابعة والفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات الأهل .

مادة ٣ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

لذلك روى حذف عقوبة الانلاء ، وهي لا توجد الآن الا في تشريعات استثنائية . ولم يبق سوى عقوبة التعطيل بعد أن هبطت الى مدد قصيرة ، لجنايات وجرائم العيب عقوبتها شهر بدلا من سنة بالنسبة للصحف التي تصدر ثلاث مرات في الأسبوع أو أكثر وثلاثة أشهر بالنسبة للجرائد الأسبوعية وسنة في الأحوال الأخرى . أما ما عدا ذلك من الجرائم فعقوبتها قاصرة على نصف المدد المذكورة ما لم يكن تمت عود (ويتحقق العود كلما سبق وجود حكم في السنتين السابقتين سواء أكان بالتعطيل الكامل لمدة شهر أم بالتعطيل النصفى) فيكون التعطيل في هذه الحالة لكامل مدة الشهر . الخ .

هذا الى إلغاء العقوبات الخاصة باقتال المطبعة اقفالا نهائيا أو مؤقتا .

المادة ١٥٢ مكررة :

ألغيت هذه المادة نظراً لما يمكن أن يترتب عليها من شدة التضيق على الصحافة في النقد في الشؤون السياسية ، وفي أحكام المادة ١٥١ الكفاية لتوفير الحماية اللازمة لنظام الحكم المقرر ضد كل تطاول مباشر .

المادة ١٦٦ رابعة :

روى أن ما تضمنته الفقرة الأولى من هذه المادة من الإشارة الى قواعد الاشتراك العامة تزيد لا حاجة له . ثم ان حالة الاشتراك الخاصة المنصوص عنها في الفقرة الثانية لم يعد لها محل من التطبيق الا في الأحوال الوارد ذكرها بالمادة ١٥١ وقد ألحقت بتلك المادة :

لذلك حذفت هذه المادة بمحملتها .

المادة ٢٦٥ فقرة ثالثة :

أصبحت هذه الفقرة بعد تعديلها المادة ١٦٥ جديدة .

نأمر بأن يصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ؟

صدر بسرأى القبة في ٢ ذى الحجة سنة ١٣٥٣ (٧ مارس سنة ١٩٣٥)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد توفيق نسيم

وزير الحقانية

أمين أنيس

لهذا تشرف وزارة الحقانية بأن ترفع الى مجلس الوزراء مشروع المرسوم بقانون المرافق لهذه المذكرة حتى اذا وافق عليه بتفضل برفعه لاعتاب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك للتصديق عليه ؟

تجهرأ في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٥ .

وزير الحقانية

أمين أنيس

القسم الثالث

عقد البيع بعد قانون التسجيل ليس عقدا شكليا

جواز وقوعه أو اثباته بغير الكتابة

الحضرة القاضي زكى خير الابوتيجي

لقد أثار قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ منذ صدوره الخلف في الآراء حول عقد البيع في نقط عديدة ومنها ما يتعلق بوقوع البيع وانعقاده وطرق اثباته فذهب البعض الى أن العقد أصبح شكليا Solonnel بمعنى أنه لا يقع صحيحاً إلا بالكتابة وبالأوضاع المنصوص عليها في قانون التسجيل . وأيدت محكمة استئناف مصر هذا الرأي في حكمها الأخير الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٤ والمنشور في مجلة المحاماه السنة الرابعة عشرة صحيفة ٦٩٥ اذ قررت في ذلك الحكم أن عقد البيع لا يجوز اثباته إلا بالكتابة . ولا يسمع قول من يريد الاثبات بالينة حتى ولو حالت الموانع دون الحصول على كتابة . ولو كان هناك مبدأ بالاثبات بالكتابة : وتقيم محكمة الاستئناف هذا الرأي على ما يأتي :
أولاً - أن التسجيل أصبح لازماً لنقل الملكية التي هي الغرض الأول من العقد والنتيجة المنطقية لذلك هي وقوع الحاجة الى تحرير عقد ليتسنى تسجيله

ثانياً - أن نصوص المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من قانون التسجيل التي توجب اشتغال عقد البيع على بيانات مخصوصة وتقديم نماذج العقود مطبوعة الى راغبي التعاقد والتصديق على امضاءات وأختام الطرفين . هذه النصوص تستلزم التأكد بأن الشارع حتم الاثبات الكتابي في بيع العقار
ثالثاً - ان قصد الشارع قد اتجه الى ذلك كما يتضح ذلك من المذكرة الايضاحية لقانون التسجيل التي ورد فيها أن القصد هو تلافى رداءة تحرير عقود البيع خصوصاً فيما يتعلق ببيان الأعيان وتعيين المتعاقدين . ثم ان في مباحثات اللجان التي سبقت صدور هذا القانون ومنها اللجنة الدولية التي قدمت مشروعا ينص فيه على وجوب إثبات بيع العقار بعقد رسمي ذلك المشروع الذي تعذر الأخذ به لموانع مالية والتي استعاض عنه بقانون التسجيل كعلاج مؤقت .

ولقد عرضت على محكمة مصر أمام الدائرة التاسعة حديثاً القضية نمرة ٢٥٣ سنة ١٩٣٥ ومحصلها ان المدعى أقام دعواه وقال انه قد تم الايجاب والقبول على بيع عقارينه وبين المشتري بدون كتابة وطلب توجيه الممين الحاسمة لاثبات وقوع العقد . ومن البديهي أنه اذا أصبح عقد البيع شكليا لكان توجيه الممين لاثبات وقوعه غير جائز لانه اذا نص الشارع على اجراء شكل خاص للعقد فعني ذلك أنه أراد عدم جواز وقوع ذلك العقد أصلاً الا بذلك الشكل الخاص فاذا لم يتوفر ذلك الشكل انعدم في نظر القانون وجود العقد اطلاقاً وبناء عليه لا يجوز توجيه الممين على ما لا وجود له قانوناً . وأكثر من ذلك فان بالنص على الشكل الخاص للعقد مثل الكتابة أو العقد الرسمي مثلاً أراد الشارع عدم جواز اثباته إلا بهذه الطريقة ويتفرع عن هذا أنه بما أن الممين الحاسمة طريقة من طرق الاثبات وبما ان القانون خصص لاثبات ذلك العقد بالطريقة التي نص عليها أي بالشكل الخاص لذلك فيكون توجيه الممين لاثباته مخالفاً للقانون

وتطبيقا لهذه القاعدة لا يجوز توجيه اليمين لاثبات عقدى الرهن العقارى أو الهبة للذين أوجب الشارع المصرى انعقادهما بعقد رسمى (انظر المادتين ٤٨ و ٥٥٧ من القانون الأهلى وأنظر دالوز تعليقات على القانون المدنى مادة ١٣٥٨ بند ٩٨ و ٩٩ وانظر كتاب أوبرى ورو جزء ١٢ بند ٧٥٣ ولوران جزء ٢٠ نمرة ٢٤٣ وماركاديه تعليقات على المادة ١٣٥٨ نمرة ١ - وديمولومب جزء ٣٠ نمرة ٦٢٢ ولا رومير جزء ٧ مادة ١٣٥٨ بند نمرة ١٠)

على أننا نرى أن عقد البيع بعد قانون التسجيل لازال عقدا رضائيا أى أنه يتم بمجرد الإيجاب والقبول وأن الشكلية بعيدة عن تكوينه وليست الكتابة شرطا لازما لانعقاده أو لاثبات وجوده وذلك للأسباب الآتية : —

أولاً - أن الشكلية للعقود إنما هي قيد والأصل الاطلاق والاباحة ولا تصوير لقيد بلانص مقيد والقاعدة ان العقد يقع بمجرد الإيجاب والقبول بدون حاجة الى أى اجراء مادى وذلك خلافا لما كان متبعاً عند الرومان قديماً . واشترط شكل خاص إنما هو استثناء للقاعدة ولا استثناء الا بنص صريح والشارع اذا اراد اشتراط شكل ما للعقود نص على ذلك بصريح العبارة مثل النص الوارد فى المادتين ٤٨ و ٥٥٧ من القانون المدنى فيما يتعلق بالهبة والرهن العقارى ووجوب انعقادهما بعقد رسمى . وكذلك اذا اراد أن يكون الاثبات للعقد بالكتابة أو غيرها لنص على ذلك كما ورد فى عقد الأيجار فى المادة ٣٦٣ مدنى وأيضاً ماورد فى المادة ٤٠ من القانون التجارى الخاص بعدم انعقاد شركة مساهمة الا بأمر عال والمادة ٤٦ تجارى التى تنص على أن عقد شركات التضامن والتوصية يجب أن تكون بالكتابة . وهذه النصوص وغيرها تقطع فى الدلالة على أن الشارع اذا اراد شكلاً خاصاً للعقد أو طريقة معينة لاثباته لنص على ذلك . وبما أنه لم يرد النص فى قانون التسجيل الجديد أوفى أى موضع آخر على وجوب انعقاد البيع بالكتابة فلا محل اذا للقول بهذا من طريق الاستنتاج لأن المحظورات القانونية لا تستتج بل لابد من نص صريح عليها .

ثانياً - أن القانون المدنى نص فى المادة ٢٣٧ مدنى نصاً صريحاً يقضى بجواز أن يكون البيع بالكتابة أو بالمشافهة ولم يعدل الشارع المصرى عن هذا النص لأن المادة ١٦ من قانون التسجيل نصت بإلغاء مواد عديدة من القانون المدنى ولم يدرج من بينها المادة ٢٣٧ المشار اليها ولو كان قصد الشارع متجها الى وجوب توفر الكتابة كشرط أساسى لتكوين عقد البيع أو لاثبات وجوده لما أغفل النص على إلغاء هذه المادة بصريح العبارة بما أنه يريد قلب الأحكام الخاصة بتكوين عقد البيع وطريقة اثباته وتغييرها تغييراً جوهرياً كهذا - أما الاستناد الى أن الشارع اكتفى بالنص على إلغاء ما يخالف قانون التسجيل أو يخالف القرار الذى يصدره وزير الحفانية طبقاً للمادة ١٧ وأن هذا الإلغاء يشمل أحكام المادة ٢٣٧ مدنى فهذا استناد لا ينهض على أساس صحيح لأنه لم يرد أى نص صريح فى جميع مواد قانون التسجيل أوفى القرار الذى أصدره وزير الحفانية فى تاريخ أول مايو سنة ١٩٣٤ يؤخذ منه ذلك ولأن جميع النصوص الواردة فى قانون التسجيل والقرارات التى صدرت من وزير الحفانية لا تخرج عن النص على وجوب تسجيل العقود والأحكام وعرائض الدعاوى الخاصة بإنشاء الحقوق

العينة أو تقرير تلك الحقوق ثم الوسائل التي تسهل اجراءات التسجيل وليس فيها مايتعارض مع نص المادة ٢٣٧ مدني

ثالثا - أن الحكمة التي أرادها الشارع من قانون التسجيل تنحصر في ضمان اشهارالتصرفات العقارية فقط إذورد النص في المذكرة الأيضاحية كما يأتي :- يتعين مراعاة للمصلحة العامة ولأشهارالتصرفات العقارية تقرير جزاء يكون أشد صرامة من مجرد عدم امكان التمسك بهذه التصرفات في وجه غير المتعاقدين فيتحتّم اذا جعل التسجيل شرطا أساسيا لاتتقال الملكية والحقوق العينية بالنسبة للمتعاقدين وغير المتعاقدين على السواء وفي دياحة القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ ورد النص الآتي :- بعد الاطلاع على ماقرره مجلس الوزراء من الموافقة مبدئيا على إدخال نظام التسجيلات العقارية في القطر المصري وحيث انه يجب قبل ادخال هذا النظام في البلاد اجراء بعض التعديلات في النظام الحالي الخاص بالحقوق العينية العقارية . ويستفاد من هذه النصوص أن قصد الشارع كان منصرفا الى إيجاد سبيل لأشهار التصرفات العقارية أكثر من قبل وأن حكمة التشريع في قانون التسجيل تنحصر في هذا الغرض فقط ولم يدر في خلد الشارع وهو يسن هذا القانون ان يتعرض نصريحا أو تليحا الى أن يكون البيع بالكتابة لأن هذا بعيد عن حكمة وضعه وليس له أى مساس بها

رابعا - ان في نص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل ما يظهر بأجلى بيان أن الشارع لم يرد الغاء القواعد الأولية لانشاء العقد وهي مجرد الرضاء بل أراد تقييد الأحكام الخاصة بنقل الملكية والحقوق العينية الأخرى فقط وهذا النص هو كما يأتي :- وتعتبر أحكام هذه المادة مقيدة للنصوص الخاصة بانتقال الملكية والحقوق العينية العقارية الأخرى بمجرد الايجاب والقبول بين المتعاقدين . ولو أراد الشارع العدول عن مجرد الايجاب والقبول كأساس للتعاقد على الحقوق العينية لأفصح عن ذلك ولذكر أن أحكام هذه المادة ملغاة لامقيدة أما وقد ذكر عبارة مقيدة فهذا قاطع في الدلالة على أنه مجرد الايجاب والقبول بين المتعاقدين لازال محترما ونافذ المفعول ثم ان القيد وارد في النص حصرا وقضرا على انتقال الملكية دون الأحكام الأخرى الواردة في القانون المدني في باب العقود . فالبيع إذا وقع صحيحا بمجرد الايجاب والقبول كما كان الأمر قبل قانون التسجيل ويولد في الحال الالتزامات الشخصية سواء أدرج في محرر أو لم يدرج أما نقل الملكية وانشاء الحقوق العينية فمعلق على شرط وقفي وهو التسجيل الذي يشمل ضمنا ضرورة تحرير عقد خامسا - ان القانون نص في المادة الأولى أنه لا يكون للعقود الغير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين .

ويجب أن يفهم أن المراد بالعقود الغير المسجلة العقود سواء كانت مكتوبة أو شفوية . ولو أن الشارع عبر في النص الفرنسي عن كلمة عقود بعبارة les actes ويقصدها المحررات طبعا الا أنه يستخلص من منطق القانون وحكمة تشريعه مايدل على أن العقود المكتوبة والشفوية سواء في نظر القانون . وذلك لأن الشارع حصر غرضه من وضع قانون التسجيل في حماية اشهار التصرفات العقارية بوضع جزاء وهو عدم انتقال الملكية الى المتعاقدين الا بالتسجيل ويتفرع عن هذا أن كل عقد غير مسجل قد خرج من

هذا النص واستحق هذا الجزاء وهو تجريده من قوة انشاء الحقوق العينية وسواء في ذلك العقد المحرر أو الشفوي لأنها يستويان في الأحكام المذكورة (انما يكون العقد الشفوي بخاضعا لقواعد الاثبات المنصوص عليها قانونا) وطالما أن الشارع يريد فقط اشهار التصرفات العقارية بالتسجيل فإن العقود الغير المسجلة سواء كانت محررة أو شفوية لم تحقق حكمة التشريع ولانه لا محل لأن يعنى الشارع بالتفريق في الأحكام بين العقود التي تحررت والعقود الشفوية طالما أنها لم تسجل

سادسا . ان تمنى الشارع المصرى فى الآخذ بتقرير اللجنة الدولية كما جاء فى حكم محكمة الاستئناف المذكور آنفا القائل بوجوب أن يكون البيع بعقد رسمى والا يعتبر التعاقد كأن لم يكن . لا يقدم ولا يؤخر لأن العبرة بالقانون الذى يصدر فعلا . اما مجرد الاقتراحات التى لم يصدر بها قانون فلا محل للآخذ بها ولا الاسترشاد بها فى تفسير قانون التسجيل لأن الشارع قد أوضح قصده جليا بالابتعاد عنها طالما أنه لم ينص عليها

سابعا - تقول محكمة الاستئناف فى الحكم المشار اليه أن التسجيل أصبح لازما لنقل الملكية التى هي الغرض الأول من العقد . والنتيجة المنطقية لذلك هي وقوع الحاجة الى تحرير عقد ليتسنى تسجيله وهذا القول يكون صحيحا لو أن الشارع طرح العقود الغير المسجلة جانبا واعتبرها لاغية لاعمل لها ولكن الواقع خلاف ذلك . فإن الشارع نص بصريح العبارة فى المادة الأولى على أن يكون للعقود غير المسجلة من الآثار الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين فالقانون يعترف بالوجود اذا للعقود الغير المسجلة . ويعترف لها بالآثار القانونى بين المتعاقدين فاذا كانت الملكية لا تنقل الا بالتسجيل الا ان هناك حقوقا والتزامات بين المتعاقدين تولد بمجرد الإيجاب والقبول وبغض النظر عن التسجيل ويتفرع عن هذا انه بما أن العقد الغير المسجل له وجود وأثر قانونى لذلك لا محل للقول بوقوع الحاجة الى تحرير عقد ليتسنى تسجيله مادام أن التسجيل نفسه ليس جوهرى لان انعقاد العقد كما توضح - ولو أن التسجيل لازم لنقل الملكية وهي الغرض الأول من العقد كما قالت بحق محكمة الاستئناف انما هذا لا يمنع من أن تقع العقود مقترنة بشرط توقينى فالعقد الغير المسجل انما هو عقد صحيح قد تكون قانونا سواء تحريرا أو شفها بمجرد الإيجاب والقبول أما نقل الملكية فموقوف الى يوم التسجيل وقد أجاز القضاء المصرى رفع الدعوى بصحة التعاقد والحصول على حكم يقوم مقام العقد فى التسجيل . والخلاصة . أنه يجب التفرقة بجلاء - بين الشرائط اللازمة لتكوين عقد البيع وانعقاده وبين الشرائط اللازمة لآثاره القانونية فالأولى تنحصر فى مجرد الإيجاب والقبول شأن جميع العقود والكتابة ليست شرطا لوقوع الرضاء . أما الأخرى وهي الشرائط اللازمة لترتب آثاره كنقل الملكية فمنها التسجيل الذى يستلزم بالطبيعة عقدا محررا وبناء عليه يكون التسجيل وبالتالي العقد الكتابى لازما لنقل الملكية فقط أما انعقاد العقد فيكفى فيه مجرد الإيجاب والقبول والكتابة ليست ركنا جوهرى

ثامنا - أن النصوص الواردة فى المواد ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ من قانون التسجيل التى توجب اشتغال عقد البيع على

بيانات مخصوصة كتقديم نماذج العقود مطبوعة والتصديق على امضاءات المتعاقدين لا يستفاد منها مطلقا أن عقد البيع يجب أن يقع مكتوبا أو أن الشارع يحتم الإثبات بالكتابة في بيع العتار وذلك لأن هذه النصوص تشير بوضوح إلى أن هذه الإجراءات انما وضعت لتسهيل التسجيل ليس الا . بدليل أن المادة ٣ تنص هكذا « يجب أن تشمل المحررات المقدمة للتسجيل الخ » وفي المادة الخامسة ورد النص كما يأتي : « تسهلا لمراعاة ماورد في المادة الثالثة تقدم الحكومة لأرباب الشأن نماذج مطبوعة لأهم العقود التي ينص القانون بتسجيلها » وفي المادة السادسة جاء النص كالآتي « يجب التصديق على امضاءات واختام الطرفين الموقع بها على المحررات العرفية المقدمة للتسجيل الخ » وهذه النصوص واضحة في معناها ومعناها ولا يراد منها سوى اتخاذ مايلزم حتى يكون التسجيل ميسورا وسهلا ثم ذا فائدة عملية لمن يرجع إلى العقود المسجلة في المستقبل وبعيدا عن التلاعب والغش ولكن ليس لهذه النصوص أى مدلول يشير إلى وجوب أن يكون عقد البيع ثابتا بالكتابة لا صراحة ولا ضمنا لأن هذا أمر خارج عن موضوعها بتاتا وأكثر من هذا مادام أن التسجيل ذاته ليس شرطا ضروريا لانعقاد البيع كما توضح آتفا وكما يستفاد من نص المادة الأولى من قانون التسجيل فكذلك تكون الإجراءات المنصوص عليها لتسهيل التسجيل لأن التسجيل أصل واجراءاته فرع والفرع يتبع الأصل في أحكامه لذا لا محل للقول بأن عقد البيع لا يثبت إلا بالكتابة بعد قانون التسجيل لأن قانون التسجيل وجميع الإجراءات الواردة به لا يراد بها الا اشهار التصرفات العقارية بدون تعرض ولا مساس بإنشاء العقود وشرائط انعقادها

تاسعا - أن الفلسفة الأدبية للتشريع تقضى بأن لا تفسر القوانين الا في ضوء الصدق والشرف في المعاملة لأن القانون لم يشق الا من القواعد التي تنهض على المبادئ السامية والفضائل والشرف وقد سبق لمحكمة مصر الدائرة التاسعة أن وضعت المبدأ الآتي في حكمها الصادر في القضية نمرة ٥٠ سنة ١٩٣٢ والمنشور في مجلة الأحكام سنة ١٩٣٣ عدد ١٧٧ - ١٧٨ - د أن أساس المعاملات هو الوفاء بالعهد وأن لا يمد لمن تعهد بشيء أى سبيل للفرار من تعهده أو نقض ماتم من جهته والا لأنهار صرح التعامل واختل ميزانه بين الناس لذلك لا يمكن تفسير قانون التسجيل الا في هذا الضوء أى شرف المعاملة ووفاء المتعهد بعده ، وقالت أيضا هذه المحكمة د أن العقود المنصوص عليها في المادة الأولى من قانون التسجيل هي عقود لازالت رضائية تنعقد بمجرد الرضاء بين المتعاقدين والتسجيل ليس ركنا من أركانها بل أن التسجيل لازم لما تنتج هذه العقود من الحقوق القانونية إذا كانت عينية ، فالرجل الذي يتعاقد مع آخر شفها والذي يوجب ايجابا يلاقى قبولا من الآخر على بيع أو شراء عقار أو أى حق عيني يجب أن يظل حافظا لوعده وغير ناكث لعده وأن لا يتدفع بقانون التسجيل أو غيره للفرار من ذلك العهد طالما أن القانون رتب كيان العمد على مجرد الرضاء ورتب اثباته على طرق الاثبات التي أوردتها على سبيل الحصر ولا يجب أن يفوت القاضى العنصر الأدبى السامى الذى يقوم على الشرف والصدق والوفاء بالعهد في تطبيق النصوص القانونية الذى هو روح القانون وقوته والمحرك الاسمى بل الرابطة الوثقى التي تربط الاجتماع الانسانى والقانون انما هو مظهر من مظاهر هذه الرابطة وانى أرى أنه إذا

احتمل النص القانوني تأويلات عدة فلا يأخذ منها القاضى الا ما يطابق قواعد الشرف فى المعاملة وأن يطرح جانباً ما يخالف ذلك .

والخلاصة ان قانون التسجيل لم يحدث تغيراً مافى شكل عقد البيع ولا فى طريقة اثباته وأن البيع يتم بمجرد الأيجاب والقبول وليست الكتابة ركناً جوهرياً لانعقاده أو لاثبات وقوعه . وأن التسجيل وبالتالى الكتابة (إذ لا تصوير لاجراء التسجيل بلا كتابة) لا يلزمان الانتقال الملكية

ومتى ثبت ذلك كان عقد البيع كالعقود الأخرى يسرى عليه ما يخضع له جميع العقود من القواعد الخاصة بالاثبات فيجوز اثباته بالبينة عند المانع من الحصول على كتابة أو عند توفر ما يعد مبدءاً للاثبات بالكتابة أو غير ذلك وكذلك يجوز توجيه اليمين الحاسمة لاثباته لأن الشارع المصرى أطلق النص فى المادة ٢٢٤ مدنى واجاز للخصم ان يكلف خصمه باليمين الحاسمة ولم يقيد ذلك بأى قيد ولم يربطه لضرورة لنقل نص المادة ١٣٥٨ من القانون المدنى الفرنسى التى ورد فيها أنه يجوز توجيه اليمين الحاسمة فى كل نوع من أنواع النزاع وبناء عليه لا مانع يمنع من توجيه اليمين الحاسمة لاثبات وقوع البيع مهما بلغت قيمة المبيع (انظر دالوز تعليقات على القانون المدنى مادة ١٣٥٨ بند ٦٦ - ٦٨)

زكى فهد أبو تيمى

القسم الثالث

مرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥

بشأن العقود ذات الصبغة الدولية

نحن نؤاد الأول ملك مصر .
بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ؛
وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢ اغسطس سنة ١٩١٤ بشأن السعر الإلزامي
لأوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي المصري ؛

نشر بالوقائع الرسمية بالعدد ٢٩ (غير اعتيادي) أول صفر ١٣٥٤ - ٤ مايو سنة ١٩٣٥

مذكرة إيضاحية

اتفق لبعض الأحكام في سياق بحثها في تطبيق مرسوم ٢ اغسطس سنة ١٩١٤ على الاتفاقات الداخلية (تلك التي تنفذ
ويكون الوفاء بها في القطر المصري) أن تشير - عرضا - ودون أن تقيم الدليل على رأيها - إلى أن أحكام ذلك المرسوم
لا تنسرى على الاتفاقات ذات الصبغة الدولية وذهبت أحكام أخرى في دعاوى قائمة بالنات على هذا النوع الأخير من الاتفاقات ،
إلى أن مدى تطبيق المرسوم المذكور لا يتعدى حدود الديار المصرية وإلى أنه إذا صح تطبيقه على أحوال الوفاء داخل القطر
فانه لا يعنى المدين حيث يكون الوفاء في الخارج من دفع دينه ذهباً . ومن أجل ذلك تنكر تلك الأحكام أن يكون لأوراق
البنكنوت سعر رسمي إلزامي حتى في داخل القطر المصري إذا كان الوفاء تنفيذا لاتفاقات ذات صبغة دولية لأن في ذلك اضطرابا
بليغا بالدائنين الذين يقتضون ديونهم في القاهرة أو في الإسكندرية ولأنه يترتب عليه تفرقة غير مقبولة في المعاملة بين الدائنين
رواضح أن الأحكام المشار إليها تستند التمييز بين نوعي الاتفاقات من القضاء الفرنسي . وإنما جاز ذلك التمييز في فرنسا
لعدم وجود حكم تشريعي يقضي بطلان شرط الدفع ذهباً ، ولأن بطلان هذا الشرط لم ينتج إلا من أن أوراق البنكنوت
جعل لها سعر إلزامي إلى جانب سعرها الرسمي . فكان للحاكم مطلق الحرية في تحديد مدى بطلان شرط الدفع ذهباً مستوحاة
في ذلك أسباب النظام العام القومي وحدها

ورغما من المحلات المتكررة التي حملها بعض الفقهاء على أحكام القضاء في هذا الشأن فإن المحاكم لم تلق صعوبة في الحكم بطلان
شرط الدفع ذهباً في الاتفاقات الداخلية ، على أن سيرتها كانت غير ذلك بالنسبة للاتفاقات ذات الصبغة الدولية . وقد حاولت
المحاكم الفرنسية أول الأمر - راجع حكم محكمة النقض والابرام الصادر في ٢ يونيو سنة ١٩٢٠ - اعتبار شرط الدفع
ذهباً باطلا إذا كان المدين فرنسويا وصحيفا حيث يكون من شأن ولاء الأجنبي بدونه دخول الذهب في فرنسا . ولكنها انتهت
إلى اعتماد صحة شرط الدفع ذهباً في العقود ذات الصبغة الدولية إطلاقاً ، ويرى بعض الشراح أن المذهب الأخير لا يختلف عن
المذهب الأول في تحقيق المصالح القومية إذ كانت فرنسا دائنة للبلاد الأجنبية غير مدينة

وقد أيد قانون تثبيت النقد الصادر في سنة ١٩٢٨ قضاء المحاكم بأن استثنى الديون الدولية المشروطة دفعها ذهباً من المعاملة
بقيمة الفرنك الجديد . ولولا النص صراحة على هذا الاستثناء لانسحب حكم ذلك القانون على الديون الداخلية
والدولية على السواء .

على أنه بالرغم مما لقضاه المحاكم الفرنسية من قوة السند والحجة فإن التفرقة بين النوعين من الوفاء - ولم يحاول
أحد بناءها على أساس قانوني مقبول - غير مسجلة في جميع البلاد فالمحاكم الانجليزية الثلاث التي نظرت في دعوى شركة
(١-٣)

وبما أن الحاجة تدعو فيما يتعلق بنظام النقد المصري إلى تحديد آثار شروط الدفع ذهباً في العقود التي يكون الالتزام بالوفاء فيها ذا صبغة دولية والتي تكون قد قومت بالجنيهات المصرية أو الإسترلينية أو بنقد أجنبي آخر كان متداولاً قانوناً في مصر (الفرنك والجنيه التركي) ؛ وبناء على ما عرضه علينا وزيراً الحقاينة والمالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

تعاون البلديات البلجيكية للكهرباء « L'Intercommunale Belge d'Electricité » قضت ائتمان منها « المحكمة الابتدائية والاستئنافية » بإعلان شرط الدفع ذهباً وقضى مجلس اللوردات بصحة الشرط المذكور . دون أن يجعل أى تلك الأحكام الثلاثة للصبغة الدولية للاتفاق أى شأن فيما ذهب إليه من الصحة أو البطلان ، ثم إن قانون النقد الانجليزي يطبق على وتيرة واحدة على العقود الداخلية والخارجية

وفي إيطاليا من جهة أخرى كان قد صدر قانون في أول مايو سنة ١٨٦٦ يقضى على الحكومة والأفراد بقبول التعامل بأوراق البنكنوت — وكان لها سعر الزامى — بقيمتها الاسمية كما لو كان لها نفس القيمة الفعلية للسكوكات ولونص العقد على خلاف ذلك . وظل ذلك القانون معمولاً به حتى سنة ١٨٨١ ولم تكن محاكم إيطاليا تفرق في تطبيق هذا القانون بين العقود فيما لو صنفها بأنها داخلية أو دولية وكانت تقضى بإعلان ما تضمنته الاتفاقات الدولية من شروط الدفع ذهباً وفي مصر يحكى نظام أوراق البنكنوت من حيث سعرها الرسمي والالزامى ما هو حاصل في وقتنا هذا بأمريكا وبين سقى ١٨٦٦ و ١٨٨١ في إيطاليا ذلك أنه يوجد نص صريح لا يحتمل أى تفرقة بين العقود التي يسرى عليها حكمه ، وليس ذلك لأن النص عام فحسب بل هو فوق ذلك صريح قاطع فهو يقضى بأن ما يدفع من تلك الأوراق — لاى سبب وبأى مقدار — يكون دفعا صحيحاً وموجباً لبراءة الذمة كما لو كان الدفع حاصل بالعملة الذهبية بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط أو الاتفاقات الحاصلة أو التي تحصل بين « أصحاب الشأن » . فالدفع أياً كان نوعه حتى لو كان سببه التزاماً دولياً داخل بلا شك في عموم هذا النص

وليس من سبيل مع مثل هذا النص الذى حدد فيه الشارع مقاصده بكل جلاء ووضوح الأخذ بقضاء المحاكم الفرنسية وقد نبى على اعتبارات خاصة بفرنسا مستمدة من أحوالها الاقتصادية

ذلك هو المبنى والمنزى الصحيح لمرسوم ٢ اغسطس سنة ١٩١٤ ولنفس من شرع حكم ذلك المرسوم أن يزيد مقاصده ووضوحاً فيما يتعلق بالاتفاقات الدولية والا بدع أى شك يحوم حول تطبيق المساعدة التي أتى بها مرسوم سنة ١٩١٤ والتي تقرر أمراً من أمور النظام العام على ذلك النوع من الاتفاقات ، عملاً بنص المرسوم المذكور وروحه ، وأخذاً بما اقتضته وتقتضيه مصلحة البلاد العامة .

والأصل أن السعر الإلزامى لا يسرى إلا على نقد الدولة التي تفرضه ، ولكن النظام المصري يتميز بخصوصية يجب ألا تنسب عن البال .

ذلك أنه كانت تداول في مصر منذ صدر القرن الماضي عدة مسكوكات من ذهب وفضة وقد أدى تعددها الى اختلاط في أمور النقد أضرب بمراقى البلاد مما جعل الإصلاح واجباً ، وقد تم ادخال الإصلاح المنشود بالأمر العالي الصادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥

وكان مرمى واضع ذلك الأمر أنه كلما زاد ضرب المسكوكات الوطنية انسحبت العملة الأجنبية تدريجياً من الميدان على أن هذا الإصلاح لم يتجاوز أثره المسكوكات الفضية القديمة والأجنبية

أما العملة الذهبية المتداولة في سنة ١٨١٥ وكانت من ستة أنواع فقد قررت الحكومة منذ سنة ١٨٨٧ عدم قبول ثلاثة منها في خزائنها ، وظلت الثلاثة الأخرى — وهى الجنيه الانجليزي والقطعة ذات الشرين فرنكا والجنيه التركي — تداول وحدها بالسعر الذى حدده أمر سنة ١٨٢٤ ، وفي الواقع لم تقم الدولة بضرب مسكوكات عدا مقدار صغير من جنيهاً مصرية ذهبية

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تبطل شروط الدفع ذهابا في النقود التي يكون الالتزام بالوفاء فيها ذا صبغة دولية والتي تكون قد قومت بالجنيهات المصرية او الاسترلينية أو بنقد أجنبي آخر كان متداولاً قانوناً في مصر (الفرنك والجنيه التركي) ولا يترتب عليها أى أثر .

سحبت من التداول فيما بعد . فمن هذه الناحية لم تتغير حالة النقد بالاصلاح الجديد وبقيت العملة الأجنبية الذهبية قائمة مقام العملة الوطنية .

ولم تصدر أوراق البنكنوت الا بمقتضى دكرتو ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٨ الذى صدق به على القانون النظامى للبنك الاهلى ولكنها ظلت بلا بدمر رسمى حتى سنة ١٩١٤ . وبهذا المرسوم أصبح لها نفس القيمة الفعلية التي للنقود الذهبية المتداولة رسمياً في القطر المصرى ولا يمتنع المقصود من هذه العبارة بنبى الرجوع الى الطريقة التي عمل بها في تنفيذ النظام التقدي الذى وضعه دكرتو سنة ١٨٨٥ طوال المدة الواقعة بين سنة ١٨٨٥ وسنة ١٩١٤ أول من الأخذ بالعبارة التشريعية التي صيغ بها ذلك النظام في الدكرتو المذكور .

وإذا أخذ بص مرسوم سنة ١٨٨٥ فان العملات الذهبية الأجنبية الثلاث تعتبر مقبولة في التداول ، على انه يستفاد بلا شك من الأعمال التحضيرية ان واضعى المشروع قصدوا الى اعتبارها ذات سر رسمى

وفي الحق ان أخص آثار السر الرسمى لعملة أن يكون للتعامل بها موجبا لبراءة الذمة بحسب القيمة التي جعلها لها القانون ، نعم لم يرد في القانون نفسه (دكرتو سنة ١٨٨٥) بيان قيمة هذه العملة الأجنبية خلافا لما ذكر فيه بالنسبة للعملة الوطنية وانما تحددت تلك القيمة بقرار من وزير المالية ، ولكن حق الوزير في هذا الصدد يستند الى تفويض منصوص عنه في القانون نفسه .

ومن السهل أن تبين وجه هذه التفرقة . ذلك ان مميزات العملة الأجنبية بمحددها قانون البلد الذى يسكنها وحده ولهذا البلد تغييرها دون أن يكون للشارع المصرى شأن في ذلك التغيير ، فإذا مبطت قيمة تلك العملة (وقد وقع ذلك بالنسبة للعملة الأجنبية الفضية المتداولة في مصر منذ خمسين سنة) أو تغير عيار الذهب الخالص (كما حصل بالنسبة للفرنك الفرنسى على أثر صدور قانون تثبيت النقد في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨) وجب أن يكون تغيير سعرها ميسوراً في الوقت نفسه ، ومن الطيبى إذن الا يتولى قانون النقد نفسه بيان العملة الأجنبية التي يجوز تداولها في مصر وتحديد سعرها وأن يتخذ لهذا البيان والتحديد أداة أكثر مرونة كالقرار الوزارى وهو يمكن تعديله بسهولة ليست في تعديل القوانين وقد انتهجت هذه الطريقة عيها في سنة ١٩١٦ لتقدير سر الجنية الانجليزى ولو انه أصبح له سر رسمى بحكم اثبت في القانون نفسه

ولا شك من جهة أخرى في أن العملات الأجنبية المذكورة كان لها قوة الإبراء من الدين فالعملة الوطنية (عدا القطع الفضية التي لا تستخدم الا في المعاملات المحلية الصغيرة) كانت منعدمة فلا وذلك ان المسكوكات التي ضربت من ذهب على انها لم تبلغ الا ٢٠٠٠ ج لم يطل تداولها ، وبهذا أصبح الدائن مضطراً لاستيفاء دينه أن يقبل العملة الأجنبية لانها كانت أداة النقد الوحيدة في القطر المصرى وعلى ذلك فان أثرها في الإبراء يرجع الى ضرورة لا مندرجة عنها أكثر من استناده الى نص قانونى ، ولو لا قدرة الإبراء هذه لما كان هناك ميل — مع استعالة الحصول على عملة وطنية — لامكان تنفيذ التزام بدفع مبلغ من النقود ، ناهيك ان نفس الالتزامات المقترحة بالجنيه المصرى كانت تنفذ بدفع مسكوكات أجنبية

ولقد اقر القانون هذا العرف المتبع فصت المادة ١٧٠ من قانون العقوبات الاهلى الصادر في سنة ١٩١٤ على عقاب من يقلد المسكوكات — ذهباً كانت أو فضة — المتداولة قانوناً أو عرفاً . والمتداولة قانوناً هنا تعير الى العملة الوطنية والمتداولة عرفاً تشير الى العملة الأجنبية

ولم يميز القانون بين هذين النوعين من النقود اذ سوى بينهما تماماً من حيث الجزاء على تزيفها ، وإذا كان قد استعمل للدلالة عليهما لفظين مختلفين فانما يرجع ذلك الى أنه لا يجوز التوسع في تأويل النصوص الجنائية ولو انه اقتصر على ذكر العملة

ولا يجرى هذا الحكم على الالتزام بالوفاء بمتنضى المعاهدات أو الاتفاقات الخاصة بالبريد أو التلغراف أو التليفون

ذات السعر الرسمي لحتى ألا يتناول هذا اللفظ مستعملا في حكم جنائي ، تزييف المسكوكات الأجنبية مع أنها في نظر الشارع — من وجهة الثقة المالية العمومية تعدل العملة الوطنية

وحيثما يجب ملاحظته أن مرسوم سنة ١٨٨٥ يتناول وزير المالية سلطة تحديد أعظم مبلغ يجوز دفعه من النقود الأجنبية في علاقات الحكومة مع الأفراد وفي تحويل مثل تلك السلطة التي ينبغي أن تكون قد دعت إليها اعتبارات إدارية دلالة أوضح على أن التعامل بتلك النقود بين الأفراد يوجب لبراءة النعمة إذ لم يشر إلى حد يحد تداولها في هذه الحالة

وقد قامت العملة الأجنبية فعلا في القطر المصري حتى سنة ١٩١٤ مقام العملة ذات السعر الرسمي وما كان ينبغي أن يؤدي تلك الوظيفة

١٠٠٠ تبين أن خطا كيف أن الشارع المصري في سنة ١٩١٤ — وهو يضم آخر حلقة في سلسلة التطور الذي بدأ على يده في سنة ١٩٠٤ — لم يجد ميلا لأن يستعمل عبارة غير « النقود التي لها سعر رسمي » ليدل بها على العملين الوطنية والأجنبية والواقع أنه لا يسع المفسر أن يجد لهذا المرسوم تأويلا غير ما تقدم ذكره فإن هذه العبارة لا يمكن أن تنفي المبيكوكات المصرية الذهبية وحدها وهي ليس لها وجود مادي حينذاك ، فضلا عن ذلك ، فقد أشارت دياجبة المرسوم إلى منع احتكار النقود ومنع سحبها وإلى المحافظة على الرصيد الذهبي اللازم لتنظيم تداول النقود ، وبما أن تلك النقود ذلك الرصيد كانت مسكوكات ذهبية أجنبية فإذا أريد تزييف مرسوم سنة ١٩١٤ من العبث وجب التسليم بأن الشارع حين قال « النقود الذهبية المتداولة رسميا في القطر المصري » عني الجنيهات الإنجليزية والفريكات والجنيهات التركية التي كانت وحدها أدوات التعامل في البلاد

وقد قرر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ تداول الجنيه الإنجليزي رسميا ووظل لقرار من وزير المالية تحديد سعره ؛ في حين يثبت بذلك الوزير بيان العملة الأجنبية الأخرى التي يقبل تداولها وتحديد سعرها

١٠٠٠٠ وقانون سنة ١٩١٦ يرتبط مباشرة بتشريع سنة ١٨٨٥ ويؤكد أن قانون ١٨٨٥ لا يفسر العودة إلى التغيرات التي كانت مستعملة قبل صدور مرسوم سنة ١٩١٤ ، على أن قانون سنة ١٩١٦ — شأنه في ذلك شأن تشريع سنة ١٨٨٥ — لا يمرض إلا إلى المسكوكات المعدنية في النقد المصري لا إلى الأوراق المتداولة ولا شأن له وهو يفضل أحكام النظام الدائم — نظام العملة المعدنية بالموضوع الذي طأله مرسوم سنة ٩١٤ وهو في الأصل نظام مؤقت ، وبما لا شك فيه أنه لم يكن لتنظيم مسألة النقد المبدئي في سنة ١٩١٦ سوى فائدة نظرية لأن تداول العملة الذهبية قد كان انعدم فعلا ، وإنما كانت الغرض الأول من قانون سنة ١٩١٦ تعديل نظام العملة الأجنبية المقرر في سنة ١٨٨٥ للإشارة إلى إمكانية المنافسة التي نالها الجنيه الإنجليزي بالنسبة للنقود الأجنبية الأخرى في ظل الظروف السياسية في ذلك العهد ، على أن تفضيل العملة الذهبية الإنجليزية لم يكن في الواقع إلا تصحيحا لحالة ضالية منبقة قد كان للجنيه الإنجليزي مركز ممتاز لأسباب شتى منذ عهد طويل في القطر المصري

١٠٠٠٠ ولم يذكر قرار ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٦ من العملات الأجنبية التي تقبل في التداول غير القطع للذهب المستعملة في بلاد الاتحاد اللاتيني التي تساوي قيمتها القطعة الفرنسية الذهبية ذات العشرين فرنكا ، ولذلك استبعد الجنيه التركي من نظام النقد المصري

وكذلك استبعدت القطع الذهبية المستعملة في الاتحاد اللاتيني في سنة ١٩٢٨ على أثر تثبيت النقد الفرنسي

فأصبح الفرنك والجنيه التركي بذلك من النقود الأجنبية التي لا تطبق على سعرها التعريفة القديمة

على أن هذا النظام الجديد ليس من شأنه أن يؤثر في الحالات التي يسرى عليها حكم مرسوم سنة ١٩١٤ أو أن يخل بها

١٠٠٠٠ وبما أن مصر لا تزال يفضل ذلك المرسوم تعيش في ظل نظام نقدي قائم على تداول أوراق الشكوت فكل تشريع في شقون

مادة ٢ - على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون
 نأمر بأن يصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون
 من قوانين الدولة م

صدر بمرأى القبة في ٢٩ محرم سنة ١٣٥٤ (٢ مايو سنة ١٩٣٥)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

محمد توفيق نسيم

وزير المالية

احمد عبد الوهاب

وزير الزراعة

كامل ابراهيم

وزير المعارف العمومية

احمد نجيب الهلالي

وزير الحرية والبحرية

محمد توفيق عبد الله

وزير الحقانية

امين أنيس

وزير الأوقاف

عبد العزيز محمد

وزير الأشغال العمومية والمواصلات

عبد المجيد عمر

وزير الخارجية

عبد العزيز عزت

النقد يقصد به الى تسوية خلافات مبناهما اضطراب مركز العملة في العالم لا يمكن أن يقوم على غير أساس المرسوم المذكور كما
 لا يمكن استعمال تعبيرات غير التي وردت فيه

ومن أجل هذا يجب أن تعنى عبارة « النقود المتداولة رسمياً » - الواردة في التشريع الجديد - النقود التي يصدرها
 مرسوم سنة ١٩١٤ كذلك ، غير أنه نظراً لان التشريع اللاحق قد أدخل في هذا المصطلح تعديلات لاسيلاً لاغضالها فقد رؤى من
 الواجب عند الإشارة الى النقود المذكورة أن يذكر الجنيه المصرى والانجليزى من جهة والنقود الأخرى التي كانت متداولة رسمياً أي
 الفرنك والجنيه التركي من جهة أخرى

وبما يجب ملاحظته أنه فيما يتعلق بالمعاهدات أو بالاتفاقات الخاصة بالبريد أو التلغراف أو التليفون التي يشترط فيها الدفع
 بالفرنك الذهبي ان الفرنك الذهبي فيها (وهو مجرد وحدة للعمليات الحسابية وزنه ١٠/٣١ من الجرام وعياره من الذهب
 الخالص ٩٠٠/١٠٠٠) معيار للنقود القومية التي يطلق عليها ذلك الاسم وعلى وجه الخصوص معيار للمسكوكات المستعملة في بلاد
 الاتحاد اللاتيني والتي كانت متداولة رسمياً في القطر المصرى . ومع ذلك وتغادياً لكل لبس في هذا المصطلح رؤى من الأفضل ان
 ينص صراحة على أن القانون الجديد لا يجرى محكمه من حيث إعلان شرط الدفع ذهباً ، على ما يكون في المعاهدات والاتفاقات
 المذكورة من شرط الدفع بالفرنك الذهبي .

اول مايو ١٩٣٥

القسم الثالث

مرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٥
بشأن الملاحة الجوية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المواصلات، وموافقة رأى مجلس الوزراء،

رسمنا بما هو آت:

مادة ١ - للدولة كامل السيادة المطلقة على الفضاء الجوي الذى يعلو أراضيها.

وتشمل كلمة «أراضى»، المياه الإقليمية المجاورة.

مادة ٢ - تنظم الملاحة الجوية بمراسيم.

مادة ٣ - على وزير المواصلات تنفيذ هذا المرسوم بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

نأمر بأن يصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون

من قوانين الدولة.

صدر بمرأى القبة فى ٢٠ صفر سنة ١٣٥٤ (٢٣ مايو سنة ١٩٣٥)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد توفيق نسيم

وزير المواصلات

عبد المجيد عمر

مرسوم

بتنظيم الملاحة الجوية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٥ بشأن الملاحة الجوية،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المواصلات، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

رسمنا بما هو آت:

مادة ١ - لا يجوز لاية طائرة أن تطير فوق الأراضى المصرية أو أن تهبط عليها دون أن تحصل

مقدما على ترخيص بذلك من وزير المواصلات.

نشر بالوقائع الرسمية العدد ٤٧: الجادر: بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٣٥٤ الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٣٥ ولم تحرر له مذكرة إيضاحية

وتشمل كلمة طائرة كل البالونات المقيدة أو الطليقة والمناطيد والطائرات والمطيرات والمحلقات وكذا كافة الأجهزة التي تستطيع ان ترتفع أو تسير في الهواء .

مادة ٢ - لا يمنح الترخيص للطائرات الحاصلة على شهادة تسجيل على الوجه الصحيح من الدولة التابعة لها وشهادة بصلاحياتها للطيران صادرة أو معتمدة كذلك من الجهات المختصة في تلك الدولة .
مادة ٣ - يمنح الترخيص بالشروط الآتية :

(أ) يجب أن تكون على الطائرة بشكل ظاهر علامات جنسيتها وتسجيلها وكذلك لوحة تبين اسم ومحل وإقامة المالك وذلك كله بالطريقة المقررة .
(ب) يجب أن تكون بالطائرة كل الآلات والتركيبات والأجهزة التي تقرر حسب نوع الطيران الذي تقوم به .

(ح) يجب أن توجد بالطائرة الأوراق المقررة وكذا دفتر السير متما لغاية آخر تاريخ بالطريقة وبالشكل المقررين ..

(د) يجب أن تكون هيئة إدارة الطائرة بالعدد المقرر وأن تتوافر في أفرادها الصفات المقررة وأن يكونوا حائزين على شهادات الأهلية وإجازات صادرة أو معتمدة على الوجه الصحيح من السلطة المختصة في الدولة التي سجلت بها الطائرة .

ويقصد بهيئة الإدارة القائد والطيارون والميكانيكيون وكل من عداهم من رجال تلك الهيئة .
(هـ) يجب أن تراعى الشروط التي بموجبها صدرت أو اعتمدت شهادة صلاحية الطيران .
(و) ويجب أن تراعى أيضا القواعد المنصوص عليها في المراسيم والقرارات الصادرة لتنفيذ هذا المرسوم .
ومع ذلك فلوزير المواصلات ان يعفى المطيرات والمحلقات وكل الأجهزة المشابهة لها التي ليس بها محركات من واحد أو أكثر من الشروط المتقدم ذكرها .

ويقصد بكلمة «مقررة» في هذه المادة مقررة بالقوانين واللوائح المعمول بها في الدولة التي سجلت بها الطائرة .

مادة ٤ - يكون الترخيص الممنوح للطائرة شخصا ويصبح لاغيا ولا يعمل به في حالة تغير المالك .
ويمنح الترخيص لمدة محددة أو لرحلة معينة .

مادة ٥ - علاوة على الترخيص المنصوص عليه في المواد السابقة يجب الحصول على ترخيص خاص لاستعمال طائرة بالقطر المصري للأغراض الآتية :

(١) نقل الركاب والبضائع بأجر .

(٢) الطيران بقصد التعليم .

(٣) كل أعمال الطيران الأخرى مقابل أجر .

مادة ٦ - في حالة الطيران للتجربة الفنية بقصد منح شهادة بالصلاحية للطيران يستعاض عن الترخيص بأذن خاص من الوزير .

ويجوز للوزير في حالة الطيران بقصد التعليم أو بقصد الحصول على إجازة أو شهادة أهلية الإعفاء

من الشروط المنصوص عليها بالمادة الثالثة .

مادة ٧ - لوزير المواصلات في حالة الحكم بعقوبة لمخالفة هذا المرسوم أو المراسيم والقرارات التي تصدر تنفيذاً له أن يوقف لمدة محددة أو يسحب نهائياً أى ترخيص أو شهادة صلاحية الطائرة أو أية اجازة يكون قد اصدرها لأحد أفراد هيئة الادارة وله أيضاً أن يلغى أى اعتماد يكون قد منحه لشهادات أو اجازات الطائرة أو هيئة ادارتها .

وللوزير أيضاً أن يوقف لمدة محددة أو يسحب نهائياً أى ترخيص إذا رأى ذلك ضرورياً بالصالح النظام العام .

مادة ٨ - يكون لدى وزارة المواصلات بمجل مصرى لقيد الطائرات ويشترط للتسجيل به ألا تكون الطائرة مسجلة في دولة أخرى وأن تكون مملوكة بأكملها لمصريين أو لشركة تتوافق فيها الشروط الآتية :

- (١) في شركة التضامن : يجب أن يكون جميع الشركاء مصريين .
- (٢) في شركة التوصية : يجب أن يكون جميع الشركاء المسئولين مصريين .
- (٣) في شركة المساهمة : يجب أن تكون ذات جنسية مصرية وأن تكون أغلبية أعضاء مجلس الادارة والرئيس مصريين

كل طائرة مسجلة في السجل المصرى تكون مصرية الجنسية .

مادة ٩ - تشطب الطائرة من السجل المصرى في الأحوال الآتية :

- (أ) إذا أصبحت الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة غير متوافرة .
- (ب) في حالة تغير أو وفاة المالك .

(ج) في حالة هلاك الطائرة أو ضياعها أو عدم صلاحيتها للاستعمال .

مادة ١٠ - لا يجوز للطائرات المسجلة في السجل المصرى أن تجتاز الحدود المصرية إلا بترخيص سابق بذلك من وزير المواصلات وتبقى احكام هذا المرسوم والمراسيم والقرارات الصادرة تنفيذاً له سارية عليها مادام ذلك لا يتعارض مع قوانين ولوائح الدولة الأجنبية .

مادة ١١ - تسرى القوانين واللوائح المعمول بها بشأن دخول الأشخاص في القطر المصرى أو خروجهم منه واستيراد البضائع أو تصديرها بطريق البحر أو البر على دخول وخروج الأشخاص واستيراد البضائع وتصديرها بطريق الجو .

ماده ١٢ - لمندوبى مصلحة الجمارك والأمن العام ومجلس الصحة البحرية والكورتينات ومصلحة الصحة العمومية وكذا لكل الموظفين الآخرين الذين يتدبرهم وزير المواصلات أن يأمرؤا أية طائرة محلقة بالهبوط ولهم دون اتخاذ أية اجراءات سابقة أن يقوموا بتفتيشها وفحصها هي ومحتوياتها وأن يمنعوا طيرانها وذلك لمراقبة تطبيق هذا المرسوم والمراسيم والقرارات الصادرة تنفيذاً له ويكون لهم في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .

ولهؤلا - المندوبين حجز أية طائرة وأى دفتر سير وأية شهادة أو اجازة وأى شخص وأية بضائع في الطائرة إلى أن تنفذ التدابير المقررة من جانب السلطات المختصة وتستوفى الاجراءات القانونية .

مادة ١٣ - التراخيص والشهادات والاجازات التي تصدر أو تعتمد طبقاً لأحكام هذا المرسوم أو

المراسيم والقرارات الصادرة تنفيذا له تكون على مسئولية من صدرت لمصلحته بلا أية مسئولية على الحكومة .

مادة ١٤ - تقرر قواعد الضبط الخاصة بالملاحة الجوية بمرسوم .

مادة ١٥ - يجوز تسجيل الطائرات المملوكة لأجانب مقيمين بالقطر المصرى فى سجل خاص للطائرات الأجنبية ولو لم تكن مسجلة فى دولة أخرى وذلك بقصد استعمالها فى القطر المصرى .

وتمنح هذه الطائرات الترخيص المنصوص عليه فى المادة الأولى بالشروط التى تقرر بقرار من وزير المواصلات .

وتكون هذه الطائرات خاضعة لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها الخاصة بالملاحة الجوية مادامت هذه الأحكام لا تتعارض مع شروط تسجيلها على أنه لا يجوز لها طلب الترخيص المنصوص عليه فى المادة العاشرة .

مادة ١٦ - يعاقب على مخالفة أى نص من نصوص هذا المرسوم أو المراسيم أو القرارات الصادرة تنفيذا له بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الأكثر شدة المنصوص عليها فى القوانين واللوائح . ويجوز حجز كل طائرة أو آلة أو تركيب أو جهاز إداريا فى حالة المخالفة .

وفى حالة الحكم بالعقوبة لعدم وجود ترخيص أو لاية مخالفة أخرى أو وقف بسببها وزير المواصلات الترخيص أو سحبه نهائيا طبقا للمادة السابعة يجوز للإدارة أن تحجز الطائرة حتى يمنح الترخيص أو تنتهى مدة الإيقاف . ويكون الحجز على نفقة وتحت مسئولية مالك الطائرة ويرفع هذا الحجز اذا بيعت الطائرة أو حصل التنازل عنها أو أبعدت خارج الحدود المصرية طبقا للشروط الموضوعة بقرار من وزير المواصلات .

مادة ١٧ - تنظر المخالفات السابق بيانها ويحكم فيها بطريق الاستعجال .

مادة ١٨ - على وزراء الداخلية والمالية والمواصلات كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بمرسوم القبة فى ٢٠ صفر سنة ١٣٥٤ (٢٣ مايو سنة ١٩٣٥)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية .

محمد توفيق نسيم

وزير المالية

احمد عبد الوهاب

وزير المواصلات

عبد المجيد عمر

بحث

« في ولاية القضاء المستعجل وعدم المساس بالموضوع »

يشترط لاختصاص القضاء المستعجل في نظر المسائل الوقتية عموماً طبقاً لنص المادتين ٢٨ مرافعات أهلى و ٨٠٩ مرافعات فرنسي أن لا يكون لحكمه فيها تأثير في الموضوع أو أصل الحق - فليس له بأى حال من الأحوال أن يقضى في أصل الحقوق والالتزامات مهما أحاط بها من استعجال أو ترتب على امتناعه عن القضاء فيها من ضرر بالخصوم بل يجب عليه أن يتركها لقاضى الموضوع المختص وحده بالحكم فيها . ومعنى أصل الحقوق كل ما يتعلق بها وجوداً وعدماً فيدخل في ذلك ما يمس صحتها أو يؤثر على كيانها أو يغير أو يبدل فيها أو في الآثار القانونية التي رتبها القانون لها . ويختلف عن الضرر (Dommage) الذى يلحق بحقوق الأخصام من القرارات الوقتية المستعجلة التي تصدر في حدود القانون والذى قد يتعذر تلافيه أو إصلاحه بعد ذلك حتى يحكم من محكمة الموضوع فقد يترتب على الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة لسبب من الأسباب التي يتوافر فيها الاستعجال أو بتعيين حارس على أموال متنازع عليها ونزع إدارتها من تحت يد أصحابها وتركيزها في شخص معين يمثل الجميع والقضاء أما بإيقاف التنفيذ أو استمراره عند نظر اشكالات التنفيذ ضرر بليغ بحقوق بعض الأخصام لا يمكن تعويضه عينا بعد ذلك حتى ولو طرح النزاع أمام محكمة الموضوع ومع ذلك فتدخل جميعها في وظيفة القضاء المذكور لكونها لا تخرج عن أنها اجراءات تحفظية وقتية صرفة لا تمت إلى أصل الحقوق بصلة ما .

سلطة القضاء المستعجل عند نظر الاجراءات الوقتية : وللقضاء المذكور سلطة مطلقة عند الحكم في الاجراءات الوقتية متى كان موضوعها يدخل في وظيفة المحاكم التي تتبعها ويعتبر فرع منها خصوصاً وإن قراراته مؤقتة ترمى الى المحافظة على الحقوق القائمة بالفعل وتصدر في مواجهة الأخصام بعد بحث وتقيب ومناقشات ومرافعات ويمكن لمن يتضرر منها أن يطعن فيها بطريق الاستئناف الذى ينظر على وجه الاستعجال أو أن يابجأ الى محكمة الموضوع مباشرة للمطالبة بحقه أمامها - ولا يتقيد عند الحكم فيها بنفس الطلبات التي تطرح أمامه بل له أن يعدل أو يغير فيها كما يشاء أو يقضى بخلافها طبقاً لما يراه حافظاً لحقوق الطرفين بشرط أن لا يمس في كل ذلك الموضوع أو يتجاوز عن الحدود التي أرادها الخصوم وإلا اعتبر قاض بما لم يطلب منه وأضحى حكمه في هذه الحالة مخالفاً للقانون

طبيعة القرارات المستعجلة : والقرارات المذكورة مؤقتة بطبيعتها تقضى بها الضرورة المطلقة

والخطر الطارئ فإذا زالت عالة والأسباب التي بنيت عليها انهارت معها وأصبحت في حكم العدم ومع ذلك يجوز أن تبقى لمدة طويلة أو غير معينة أو بصفة دائمة إذا لم يطرح الحق الذى صدرت للمحافظة عليه أمام محكمة الموضوع لأى سبب من الأسباب فتلادعوى الحراسة التي يقضى فيها بتعيين حارس بسبب حالة الشيوع والنزاع على الإدارة ولو أنها مؤقتة بطبيعتها باعتبارها إجراء تحفظي صرف

رمى منه صيانة حقوق الطرفين حتى ينتهى النزاع الناتج من الشيوع بحصول الفرز والتجنيب فقد تستمر الحراسة لمدة طويلة إذا بقي النزاع بين الشركاء ولم ترفع دعوى الفرز والتجنيب أمام المحكمة المختصة من أحدهم وكذلك الحال فى دعوى طرد المستأجر لعدم وفاء الايجار مع وجود الشرط الصريح الفاسخ أو لعدم وجود منقولات تضمن السداد فقد يصبح هذا الاجراء نهائيا لعدم طرح النزاع أمام محكمة الموضوع من المستأجر بعد ذلك .

القرارات المستعجلة وأثرها بالنسبة للقضاء المستعجل ولطرفي الخصومة :- ولو أن القرارات التى تصدر فى الاجراءات المستعجلة وقتية إلا أنها تقيد القضاء المستعجل وتربط طرفي الخصومة فليس للأول أن يعدل بقرار ثان عما قضى به أولا وكذلك ليس للآخرين أن يرفعوا دعوى ثانية بنفس الموضوع أمام المحكمة المستعجلة بغرض الوصول إلى قرار مانع أو معدل للقرار الأول الصادر فى الدعوى الأولى اللهم إلا اذا حصل تغير أو تعديل فى الوقائع المادية التى كانت مطروحة أمام المحكمة أولا أو فى مركز الطرفين القانوني كما لو قضت المحكمة بتعيين حارس حتى يقضى نهائيا فى نزاع معين وقبل الفصل النهائى فى هذا النزاع تغير مركز احد الطرفين القانوني وأضحى فى موضع يحق له معه بالرغم من ذلك طلب انتهاء الحراسة أو كما لو قضى بطرد مستأجر من العين المؤجرة لعدم وضعه منقولات كافية فيها ثم أحضرها بعد ذلك وقبل تعلق حق للغير بالعين او كما لو كان الطرد بسبب تأخيره فى سداد الايجار مع وجود شرط صريح فاسخ فى العقد ثم وفى الايجار المتأخر بعد ذلك إذ عرضه عرضا حقيقيا مبررا للذمة فللقضاء المستعجل فى جميع هذه الأحوال الرجوع عن قراره الأول وعدم التقيد به ثم القضاء بما يغيره أو يلغيه كلية .

عدم حجية القرارات المذكورة أمام محكمة الموضوع : وعلى العكس مما تقدم وطبقا لقاعدة عدم المساس بالموضوع فإن القرارات المذكورة لا تؤثر على محكمة الموضوع عند نظر أصل الدعوى ولا تحوز أمامها قوة الشئ المحكوم فيه بل لها أن تعدل عنها أو تغير فيها أولا تعتبرها كلية وعلى ذلك فلها بالرغم من صدور قرار فيها يفيد صحة اجراءات التنفيذ التى اتخذها الدائن ان تعتبر الاجراءات المذكورة غير صحيحة وتقضى بالزام الدائن بتعويض المدين عنها كما لها أن تقضى بإعادة المستأجر الى العين المؤجرة إذا ما تراءى لها عند نظر الموضوع أن المؤجر غير محق فى طلباته ويستثنى من ذلك القرارات التى تحصل فى دعاوى إثبات الحالة فتبقى دائما محل اعتبار أمام محكمة الموضوع عند الحكم فى الحق الذى أسس عليها بشرط متى صدرت فى حدود القانون وعن أمور مستعجلة حقيقة

(une expertise régulièrement ordonne par le juge des référés.)

أمثلة من الحقوق التى لا يجوز للقضاء المستعجل الحكم فيها : ولو أن الحقوق التى لا تدخل فى وظيفة

القضاء المستعجل الفصل فيها عديدة لا تدخل تحت حصر إلا أننا نرى أن نأتى فى هذا البحث ببعض مما نشاهده يوميا فى الحياة العملية إتماما للفائدة التى نرجوها لجميع المشتغلين بالقانون فليس له انه يقضى فى المسائل الآتية :-

أولا - تفسير الاحكام المطلوب تنفيذها على غير ما قضت به ظاهرا جليا من عباراتها أو تعديل

ما جاء بها أو إضافة أشياء أو عبارات لم ترد في منطوقها أو تصحيح الأخطاء المادية أو القانونية الحاصلة فيها
ثانيا - طبيعة حقوق الدائنين المنصوص عنها في المواد ٦٠١ - ٦٠٥ مدنى من امتياز وحبس .
ثالثا - تعديل الاتفاقات القائمة فعلا والمعتبرة قانون العاقدین أو تفسير ما غمض منها أو اعتبارها
مفسوخة في غير الأحوال المتفق عليها فيها بين الطرفين أو التي ينص عليها القانون أو تخويل المدين حق
الوفاء بطريقة غير منظورة في التعهد

رابعا - ملكية الأموال منقولة كانت أو ثابتة والحقوق العينية المتفرعة عنها فليس له أن يحكم
في دعاوى استرداد المنقولات أو استحقاق العقار أو ملكية الأموال الموروثة أو الموصى بها أما إذا
ادعى شخص ملكية الأموال المراد التنفيذ عليها وقبل البدء في ذلك فيختص القضاء المذكور بالفصل في هذا
الادعاء الذى يقدم إليه بصفة إشكال في التنفيذ محافظة على حقوق الغير ويحكم فيه بإيقاف التنفيذ أو
استمراره طبقا لما يراه من ارجحية حق الغير الممانع في التنفيذ أو طالبه

خامسا - المسائل المتعلقة بصفة التقاضى أمام المحاكم فليس له أن يفصل فيها باعتبار أن لكل ذى
مصلحة الحق في اتخاذ ما يلزم من الاجراءات نحو المحافظة على الحقوق التى تحوطها هذه المصلحة
وان القضاء في الصفة يتعارض مع طبيعة الاجراء المستعجل ويدخل في أصل الحق

سادسا - مسائل النفقات وتقدير المؤونة التى يقصد منها الحصول على مبالغ معينة على الدوام
أولمدة غير محدودة أما النفقات الوقتية فتدخل في اختصاصه متى توافر الاستعجال بشرط أن يكون
حق طالبا والسبب الذى بنى عليه طلبه غير متنازع عليهما جديا ولا يستدعى تقديرها بحث أصل الموضوع
اما الاشكالات الخاصة بتنفيذ جميع أحكام النفقة فتدخل في وظيفتها

سابعا - تصحيح وصف الأحكام المنفذ بها فلا يحق له نعت حكم بكونه نهائى أو ابتدائى أو تغيير
ماورد به خاص بذلك أو التقرير بخطأ شمول الحكم بالنفاذ أو عدم شموله من محكمة الموضوع المختصة
أو اعتباره مشمولا بالنفاذ إذا لم ينص الحكم على ذلك اللهم إلا إذا كان النفاذ مقررا بنص القانون
وفي حالة غير متنازع عليها فيجوز له اعتباره كذلك ولولم ينص الحكم على النفاذ.

ثامنا - تأجيل تنفيذ الأحكام الواجبة النفاذ فورا أو تعديل طرق التنفيذ التى نص عليها القانون
تاسعا - رفع حجوز مال للمدين لدى الغير التحفظية أو التنفيذية كلياً أو جزئياً إذا توقعت صحيحة
شكلا وبني طلب رفعها على نزاع في الموضوع متعلق بالتخالص أو براءة الذمة أو قيام الالتزام بالدين
أو الحكم القاضى بالمبلغ المنفذ به أو اجازة الوكيل في التعامل عن الموكل إذا تعدى حدود وكالته أو
غير ذلك من الأسباب الموضوعية الصرفة والتي يتحتم لرفع الحجوز فيها بحث الدعوى موضوعيا
والفصل في حقوق والتزامات أو تفسير الأحكام أما الحجوزات الباطلة بطلانا جوهريا لانعدام ركن
من الأركان الأساسية التى اشترطها القانون أو لعدم استيفاء اجراء من الاجراءات التى ألزمها لصحتها
(مواد ٤١٠ - ٤٣٨ مرافعات) فيدخل في ولايته رفعها وله في هذه الحالة بحث السند المتوقع به
الحجوز لمعرفة ما إذا كان يعتبر سنداً يميز حصوله بغير إذن من القاضى أم لا

عاشرا - المسائل الفرعية المتعلقة باجراءات نزع الملكية في قانون المرافعات الأهلى أو الحجز العقارى
المختلط فلا يقضى مثلاً في دعاوى الاستحقاق الفرعية أو في المعارضة في تنبيه نزع الملكية أو طلب إيقاف

إجراءات نزع الملكية لذلك أو طالب بيع العقار بالطريق الودى أو حصول التخالص عن الدين لسبب من أسباب الوفاء أو فى الاجراءات التى يقصد بها منع المزايدة فى اليوم المحدد أو المسائل المتعلقة بالقسمة وتوزيع الثمن على الدائنين أو بالطعن على مراتب الدائنين والمناقضة فى قوائم التوزيع أو الأحوال التى يرمى منها شطب تسجيلات الاختصاصات المتوقعة على العقار أو الرهون التأمينية أو الحيازية أو الخاصة بالودائع واستلامها أو المتعاققة بقبول الكفالة لاختصاص كل ذلك بالموضوع بل لأنه فصل فى حقوق نص القانون للحكم فيها طرقاً مخصوصة فى أزمان معينة أمام هيئة خاصة أما إذا تمت اجراءات التوزيع أو القسمة وتسلمت أو امر الصرف إلى الدائنين فإنه يختص بالفصل فى الصعوبات التى تعترض تنفيذها باعتبارها أو امر تنفيذية فله ان يقضى بالصرف بالرغم من ممانعة بعض الدائنين الخارجين عن التوزيع كما له أن يصحح الاختطاء المادية التى تحصل فى أو امر الصرف بالنسبة للأسماء أو التواريخ لا فيما يختص بمراتب الدائنين . انما ليس له ان يوقف تنفيذ أو امر الصرف التى صدرت صحيحة من الجهة المختصة

حادى عشر - تعيين خبير لاثبات حالة مستقبلية غير قائمة حالاً أو لجمع معلومات أو بيانات عن مدة مضت أو لابطال تقرير قى اخذت به محكمة الموضوع أو استبدال خبير بغيره لحصول طعن موضوعى على تقريره اما إذا كانت الحالة المطلوب اثباتها تتعلق بأشياء مادية وجوده فعلا قد تتغير آثارها مع الزمن ويحتمل ضياع حق رافع الدعوى عليها فيدخل فى ولايته الحكم فيها

ثانى عشر - التعويضات المدنية (Dommages - intérêts) أو التهديدات المالية (Desastreintes) حتى ولو كانت عن احكام صادرة منه

ثالث عشر - اصدار احكام تهديدية أو تحذيرية باجراء تحقيق للفصل فى واقعة من الوقائع المتنازع عليها أمامه لمساس ذلك بالموضوع ولأنه يشترط لاختصاصه بالحكم فى الاجراء الوقى أن تكون الوقائع المطروحة أمامه معترف بها من الخصوم أو ثابتة من المستندات المقدمة فى الدعوى . انما يحق له سماع الشهود فى أمر ما إذا كان نفس طلب سماعهم مستعجل كأن يكونوا على وشك الرحيل ويصعب بعد ذلك احضارهم فتضيع الفائدة المرجوة من شهادتهم وبعد عمل محضر بأقوالهم يرسل للمحكمة المختصة بالموضوع كسند فى الدعوى الموضوعية أسوة بدعاوى لإثبات الحالة المستعجلة

رابع عشر - الحكم بتحليف اليمين الحاسمة أو المتممة لمساس ذلك بالحق بل لأنه قضاء فيه ضمناً . خامس عشر - الفصل فى التعهدات أو الالتزامات الشفوية المتنازع عليها أو الإشكالات الحاصلة بشأنها بل يجب فى هذه الحالة رفع دعوى مستقلة بها أمام محكمة الموضوع

سادس عشر - القضاء بهدم اعمال البناء الحاصلة بالفعل أو بالالزام بدفع مبالغ مبرئة للذمة أو بيطلان اجراءات التنفيذ التى تمت لسبب متعلق بالموضوع لا الشكل أو الاركان الأساسية أما إيقاف اعمال البناء فيدخل فى وظيفته باعتباره اجراء تحفظى صرف

سابع عشر - فى مسائل الحراسة لا يختص بنظرها الا اذا كان تعيين الحارس لا يؤثر على الموضوع ولا تعدى حقوقه أعمال الادارة والصيانة فقط فليس من وظيفته أن يخول للحارس الحق فى اجراء أعمال تعتبر من قبيل التصرفات كرفع دعاوى عيية أو الطعن فى عقود بيع حصلت من الملاك أو

رهن أموال الحراسة تأميناً أو حيازياً لدفع ديون عليها أو توزيع الربح على الشركاء إذا كانت الأنصبة متنازع جدياً على دتمدارها وله فقط الاذن له باقتراض المبالغ الضرورية واللازمة للإدارة وصيانة الأعيان محل الحراسة إذا لم يقدمها له أصحاب الشأن

ثامن عشر - طرد واضع اليد أو الحائزين للعقار لسبب قانوني أما إذا كان وضع اليد حاصلًا بطريق الاغتصاب وبلا سبب فله الحق في الاستعجال طرد الشاغنين للعين

تاسع عشر - في مواد الإيجار لا يختص بطرد المستأجر من العين المؤجرة لانتهااء الإيجار المعين المدة أو بعد حصول التنبيه على المستأجر في الإيجار الغير مجدد المدة إذا حصل نزاع جدي بين المؤجر والمستأجر على تاريخ انتهاء الإيجار أو تجديده أو في شكل التنبيه أو صحته .
عشرين - الحكم بتسليم العين المبيعة إذا كانت شروط البيع أو طريقة تنفيذها متنازع عليها جدياً بين البائع والمشتري .

مصاريف الدعوى المستعجلة وهل يجوز للقضاء المستعجل الحكم فيها أم لا : يختلف الشراح والمحاكم في فرنسا على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في القضاء بمصاريف الدعوى المنظورة أمامه فقال فريق بعدم اختصاصه إطلاقاً لأن عمله لا يتعدى الإجراءات الوقية والتحفظية والقضاء بالمصاريف معناه فصل قطعي في الالتزام بها وقال ثان بولايتيه في ذلك في جميع الأحوال سواء بصفة ابتدائية أو استئنافية طبقاً للقاعدة القائلة بأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع وبأن كل هيئة قضائية مختصة بالفصل في مصاريف الدعاوى التي تنظرها وقال ثالث ورأيه الراجع وتأخذ به لمطابقته للقانون والمنطق والعدالة بعدم وضع قاعدة ثابتة لذلك تسرى على جميع أنواع القضايا والدعاوى وبأنه يجب بحث كل حالة على حدة إذا كان الإجراء الوقفي المنظور أمام المحكمة يتطلب معه نزاع أمام محكمة الموضوع كما في دعاوى اثبات الحالة وفي بعض قضايا الحراسة أبقى المحكمة المستعجلة الفصل في المصاريف لمحكمة الموضوع لأن قضاءها فيها يعتبر قاطعاً في الحق أو في موضوع التقاضي وهو خارج عن اختصاصها أما إذا كان الإجراء المذكور غير محتمل معه نظر الموضوع أمام المحكمة المختصة أو انتهى بالصلح أمام المحكمة المستعجلة فهي المختصة وحدها بالمصاريف إذ لا معنى من تكليف الخصام رفع دعوى بالمصاريف أمام محكمة لم تنظر الدعوى أصلاً وحرمان محكمة نظرتها من القضاء فيها وما يترتب على ذلك من زيادة في المصاريف وصعوبة في التقاضي وخلافه وقد سار على هذا الرأي القضاء المختلط في معظم أحكامه

أوامر تقدير اتعاب الخبراء والحراس والمعارضات التي تحصل فيها :- وطبقاً لهذا الرأي فقد استقر القضاء المستعجل أمام المحاكم المختلطة على ولايته في نظر أوامر تقدير اتعاب الخبراء والحراس الذين يعينون في الدعاوى المستعجلة وفي المعارضات التي تحصل فيها .

المعارضات في أوامر تقدير المصاريف على الخصم الآخر أو في قوائم الرسوم :- ولو أن بعض المحاكم جرى على اختصاص المحكمة الكلية الأهلية منعقدة بهيئة غرفة مشورة بنظر مثل هذه المعارضات اعتماداً على ظاهر نص المادتين ٤٦ و ٤٨ من لائحة الرسوم وعلى أن قوائم الصرف تَمْضَى عادة من رئيس المحكمة الا أننا نرى خلاف ذلك وإن الرأي الصحيح والصواب اختصاص المحكمة المستعجلة

بنظرها للأسباب الآتية (١) المحكمة المذكورة تفصل في المعارضات الحاصلة في هذه الأوامر بصفتها منفردة من القرار الصادر في الاجراءات المستعجلة المطروحة امامها لا باعتبارها من الأمور المستعجلة الداخلة في المادة ٢٨ مرافعات أهلى (٢) إن المادة ١١٨ مرافعات أهلى تنص بصريح العبارة على اختصاص المحكمة التى صدر منها الحكم المعارض، فى مصاريفه بنظر المعارضة منعقدة بهيئة غرفة مشورة دون أية محكمة أخرى وذلك مهما كان نوع المحكمة الصادر منها الحكم جزئية كانت او كلية ابتدائية أو استئنافية تختص بالموضوع او بالأمور المستعجلة (٣) إن المادتين ٤٦ و ٤٨ من لائحة الرسوم لم يخالفها المادة المذكورة فى تعيين اختصاصها : الواجب نظر المعارضة فى قوائم الرسوم أمامها (٤) إن القرار الصادر بإنشاء محكمة فى مدينة القاهرة لنظر الأمور المستعجلة التى كانت تدخل أصلا فى دوائر محاكم معينة نص على اعتبارها من ضمن المحاكم الجزئية الكائنة فى دائرة محكمة مصر وسماها محكمة الأمور المستعجلة الجزئية وعلى ذلك فلها الحق وحدها فى اصدار قوائم المصاريف والرسوم ونظر المعارضات فيها عملا بالنصوص المتقدمة

اختصاص المحكمة المستعجلة فى بعض طلبات الدعوى المطروحة امامها وعدم اختصاصها فى غيرها
إذا طرحت أمام القضاء المستعجل دعوى تحتوى على عدة طلبات بعضها يدخل فى ولايته وسائر يخرج عنها فلا يمتنع من اختصاصه فى الحكم فى الدعوى والقضاء فى موضوع الطلبات المستعجلة دون الأخرى المنزلة بالموضوعية ومتى تشل اختصاص القضاء المستعجل : يشترط فى المنازعات الموضوعية السابق الكلام عنها لشل اختصاص القضاء المستعجل عن الحكم فى الدعوى أن تكون جادة وعلى أساس من القانون أما مجرد الادعاءات والتهال التى لا تلبس ثوبا صحيحا من الجدية والتى يصد منها إقامة العراقيل والصعوبات فى سبيل الحكم فى الدعوى أو تأخير الفصل فيها فلا تحد من سلطته له بالرغم منها أن يقضى فى الدعوى المطروحة أمامه بالاجراءات الوقفية التى يراها ملائمة لصيانة حقوق الطرفين وقضاؤه فى هذه الحالة لا يؤثر على الموضوع فى شئ مايل بالعكس يحافظ عليه وبصونه من عبث العابثين ومشغبة الما طلين إذ لا يجب أن تكون سوء النية والتدليس سبيلا لعدم احترام الحق وتأخير توزيع العدالة بين الناس طبقا للقانون خصوصا وان نفس المشرع لا يحمى الغاش والمدلس بل يعزله عن عمله غير قانونى ومناف للقواعد والأصول التى وضعها للمعاملات ولحسن سير الأعمال والنظام عام والواجب على الجميع احترامها والالتزام بها

محمد على راتب

قاضى الأمور المستعجلة الجزئية

بمحكمة مصر الابتدائية الأهلية



Bibliotheca Alexandrina



0542559